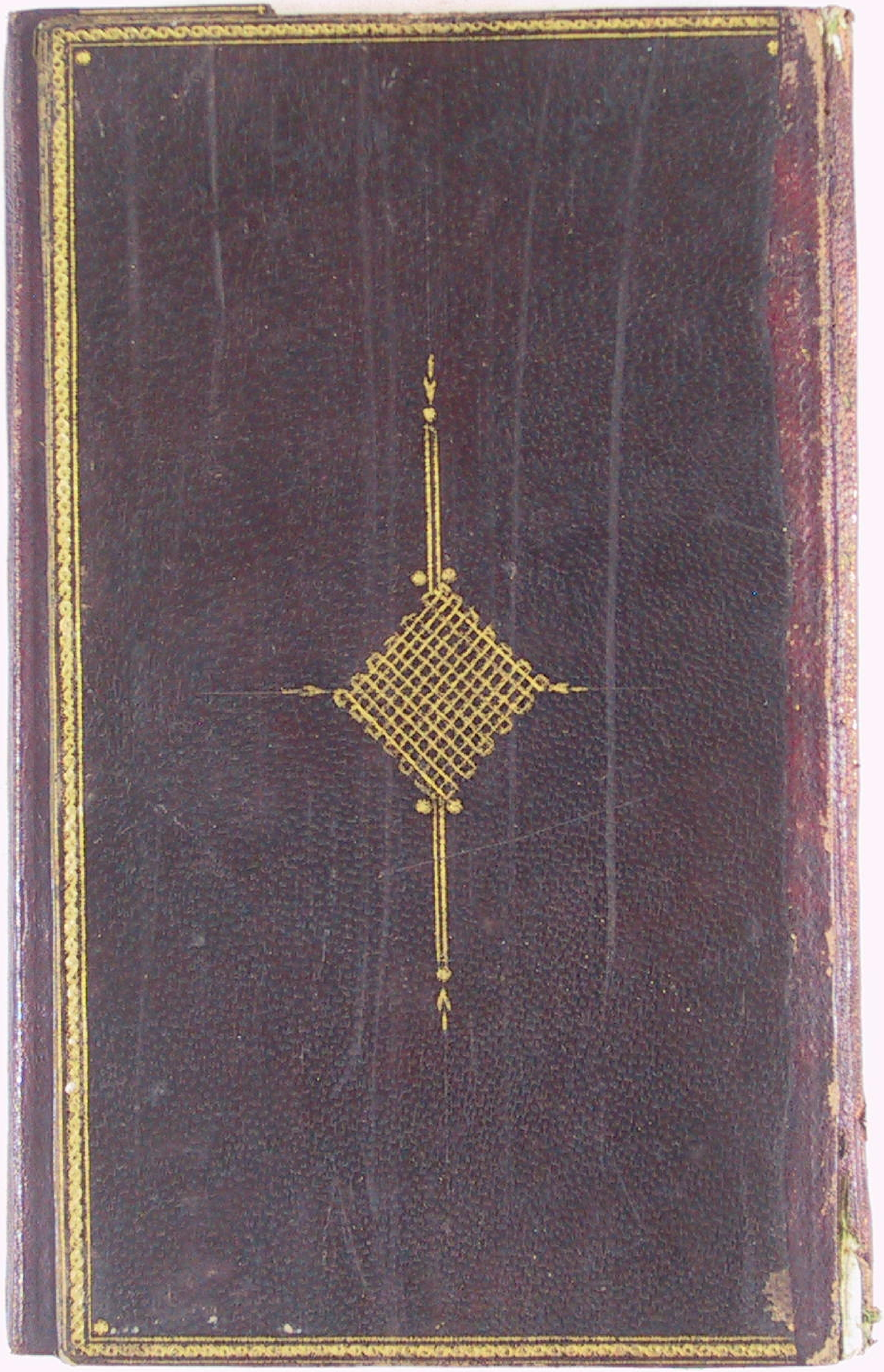

مصنفك على المطول

قوله سيما في فنون الادبية كلمة لا مخذوفة وسي نصب اسمه وخبره محذوف اى وانتهيت لكمال الممارسة ومثل الممارسة التي في فنون الادبية غير موجوده فحاصل معناه الى خصوصا فكلمة لا محذوفة وكلمة الواو ايضا محذوفة وانما جوزوا هذين الحذفين في هذه الكلمة اعتمادا على شهرتها والعلم في ذلك قول امرء القيس الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل وقد حققنا ذلك في شرح الخطبة منه

قوله خصوصا ما في تراكيب البلغاء خصوصا نصب مصدر على نمط له على الف درهم اعترافا ولو نوقش فهو من قبيل زيد قائم حقا وبالجملة فقوله ما رفع على انه فاعل الناصب خصوصا اى خص هذا بنا خصوصا او مبتدا حذف خبره اى ما في تراكيب الفصحاء امر مخصوص بنا اعني معرفة ملغهم منه

قوله في كل قسر من قبيل قوله تعالى واوتيت من كل شيء لقيام القرينة والمقصود المبالغة ادعاء منه

قوله الذين قرروا اصول الفصاحة اى ما هو الاصل وبمنزلة العمدة في باب الفصاحة وهو القرآن الذي هو جوامع الكلم والاحاديث النبوية التي هي المرتبة المنعوتة في باب الفصاحة والبلاغة بعد كلام الله تعالى اذ ليس بعد كلام الله تعالى ما يبلغ مرتبة الاحاديث النبوية في الفصاحة والبلاغة على ما يشير اليه قوله عليه السلام انا افصح العرب فاذا كان افصح العرب كان كلامه اصلا في هذا الباب ولما كان هؤلاء المقررين للقرآن والحديث لان مفسريهما كان بيانهم وتقريرهم وكل الناس بعدهم يغترفون من تيار بحارهم ويقتفون باثارهم كانوا كانهم هم المؤسسين لبنيان الفصاحة اى لما يبتني عليه الفصاحة اذ البنيان هو الحايط كذا في الصحاح فكانه شبه الحايط الفصاحة بماله حايط كالبيت والسقف مثلا ولا يخفى ان مداره على الحايط وكذا الكلام في تشديد عقد البلاغة وتشييد اركانها والعضد الساعد وهو من المرفق الى الكتف وفيه اربع لغات وعضدته اعضده بالضم اعنته والمعاضدة المعاونة واعتضدت بفلان استعنت به شبه البلاغة بذي عضد فاثبت له العضد كناية وذكر التشديد ترشيح ولما فارقه

قوله وروابع حكمه الروابع جمع رابعة لا رابع لانه صفة فلا يجمع على فواعل وكذا الجوامع جمع جامعة وهو مثل فوارس وبالجملة الروابع من الربع والربيع النماء والزيادة وربعان كل شيء اوله ومنه ربعان الشباب وفرس رابع اى جواد والربع بالكسر المرتفع من الارض وقال عمارة هو الجبل الواحد ربعة والجمع رباع ومنه قوله تعالى اتبنون بكل ريع والريع ايضا الطريق كذا في الصحاح والحكم جمع حكمة وهي علم الشرايع كما سيجيء والمراد بروابع الحكم الشرايع الرابعة اى يتزايد يوما فيوما على ما اشير اليه في قوله تعالى ولتعلمن نبأه بعد حين وبهذا الاعتبار وصفها بكونها رابعة والجمعية في الحكم اما بملاحظة ان كل مسئلة دينية فهي شريعة او بملاحظة ان شريعته هذه لتضمنها جميع الشرايع السابقة معنى كانها جميع الشرايع وجعل شريعته مفتوحة بدلايل الاعجاز اى مؤيدة بها مبنية عليها لان صدق الرسول على معجزته وبعد ما ثبت صدقه ثبت شريعته فالشريعة مبنية على صدقه وصدقه مبني على معجزته فكانت شريعته مبنية على معجزته فصح القول بان روابع حكمه مفتوحة بالمعجزة واما قوله بدلايل الاعجاز فيحتمل ان تكون الاضافة بيانية اى بالاعجاز الذي هو الدليل بعينه بل المعجزات التي هي الدلايل على صدقه عليه السلام ويحتمل ان تكون الاضافة لامية اى شريعته مبنية على امور متكثرة كل منها دليل من الاعجاز فالتعدد والتكثر اما بملاحظة المعجزات باسرها او بملاحظة القرآن الذي هو متضمن لعدة معجزة وانما قال ارسل وبعث ولم يقل الى من ارسل قصدا الى التعميم كقوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام منه

قوله مذ فتح الله اعلم ان كلمة منذ للزمان نظيره من للمكان يعني هو لابتداء الغاية من الزمان كما ان من لابتداء الغاية في المكان فمنذ ههنا اسم مبتدا بمعنى اول المدة ما بعده خبره اى اول المدة زمان فتح الله فالزمان ههنا مقدر وهذه الجملة بحسب المعنى معمول للفعل المذكور بعده اعني قوله كنت اتصدر اى كنت اتصدر من اول الزمان الذي فتح الله على صدري ابواب العلم والمعارف وقوله وانتظمنا اى نظمنا فالانتظام جاء متعديا كما جاء لازما وتضمنه معنى الجعل اى جعلنا منتظما في سلك كل طالب عارف منه

قوله مع ذكاء طبيعة وماده الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب المعارف ويسمى هذه القوة ذهنا ويسمى جودتها لتصور ما يرد عليها فطنة وبالجملة فمعنى قوله طبيعة وقادة وقريحة نقادة تنبيه على ان له ذهنا هو كالنار في الحدة والوقود وكالماء في اللطافة والنفوذ فافهم منه

من فضل الله وكرمه على عبد الاهلاص عبدالرحيم الشافعي

حسبي وحدي
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ... ذي المواهب
محمد ... الصدر ...

1247

1229

RAĞIP P.
Ka. N.
1226

T. C.
MİLLİ E... BAKANLIĞI
RAGIP P... ...PLIĞI
MÜD...LÜĞÜ
Sayı 1070

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا التتبع لخواص تراكيب البلغاء، وأودعنا الإيراد المعاني
في طرق مختلفة بالوضوح والخفاء، وعلمنا بدايع البيان تلخيص حقايق المعاني
وأيدنا بلوامع التبيان في إيضاح دقايق المثاني، والصلوة والسلام على محمد الذي
أرسل وجاء مع كلام متحد بنهاية الإيجاز، وبعث وروايع حكم مشفعة بدلايل الإعجاز،
وعلى آله الذين مهدوا أصول الفصاحة وأسسوا بنيانها، وأصحابه الذين شددوا
عضد البلاغة وشيدوا أركانها، أما بعد فمذ فتح الله على صدري أبواب العلم
والمعارف، وانتظمني في سلك كل طالب عارف، كنت أتصدى لكشف الحجب عن أسراره
ونيل الاستفادة بسطوع أنواره، أبذل الوسع في تحصيل ما وقفت لديه من أنواعه
والتقط روايع النكت من أهل الفضل وأفواههم، كنت أجد في الاستفادة والاقتباس
مستأنسا بلاحظات لطيفة أي لسنباني، مع جد مني على الأمر كثير كيس، وكد على
اقتنائه غير عزيز، مع نفحات الهية، وتأييدات سبحانية، مع ذكاء طبيعة
وقادة، وصفاء قريحة نقادة، في ضمن مراجعات كثيرة إلى النقاد، ومجاهدات
عجيبة وممارسات بديعة فيما أنتسب الإثبات، إلى أن أمطرنا الله من العلم النافع أعلى
المنازل، ووفقنا للعمل بالمعالي من الحديث والنوازل، إلى أن وفقت لروايع المصنفات
وعجايب المؤلفات، فكان في ما أضحى في جبهة الدهر غرة، وفي أكليل الأيام درة،
وكيف لا وقد جعلت إياي في تواريخ الأيام، واشتهرت بمزيد السعي والجد بين الخواص
والعام، حتى ظفرت بالارتقاء إلى المراتب العليه، وانتهيت بمزيد الممارسة سيما في
فنون الأدبية، خصوصا ما في تراكيب الفصحاء من المزايا التي بها يقع التسابق و
والتناضل، وما في عبارات البلغاء من المعاني اللطائف التي بها أعظم التفاوت والتفاضل
وكيف لا وقد ترى مدار الإعجاز على هذه الأمور، وهلم جرا إلى أنه صار مطامح الأنظار
ومواقع الألحاظ من الجمهور، فهي وفق للاهتداء إليها إلا القليل من العلماء، وجل انتباه على
الأنظار لديها إلا النفر من الرعيل، وكيف لا وغايته الفوز بالسعادة العظمى من التصديق

بإعجاز كلام الله، ونهايته الوصول إلى الدولة الكبرى من الإذعان بنبوة حضرة
رسول الله، هذا وإن الشرح المشهور لتلخيص المفتاح، المحتوي على قواعد الظفر ولباب
النجاح، كتاب وضعه حذاق الزمان على الأحداق، ومدوا إلى أمرهم نحوه الأعناق،
كتاب لو تأمله ضرير، لعاد كريم بناه بلا ارتياب، ولو مرت حواليه بغير، لصار الليث بيا
في التراب، صنفه لمنار المنار نا المنار العالمين، عين أعيان العالمين، شرف الشرق
والغرب بحسن التأليف وضوء الاجتهاد، لا زال له من بحر الغفران العهود من الله
العهاد، فلقد فاق على الآفاق بحسن التصنيف، وأناف على السحرة المؤلفين بلطف
الترصيف، وبالجملة فقد قصرت الأفهام عن الإحاطة بوصفه وثنائه، وخشعت
الأبصار في أن يحوم حوم علوه وسنائه، سعد الملة والشريعة والدين مسعود بن
عمر القاضي التفتازاني، صب الله على مرقده المعطر شآبيب اللطف من سحايب رضوانه
وأرسل إليه رياح الفضل من مهب رحمته وغفرانه، لما انه يضيء بين الكتب في هذا الفن
كالبدر بين النجوم، ويستضيء من ناحيته بأنوار فوائده من الفنون والعلوم، حتى
ما صنف الناس في علم وما جمعوا، مثل المطول في ضبط وإيجاز، لو ادعى نصاب السبق
صاحبه، كفى به آية ولن يأتي أن اعترف بسمو منزلته الحاسدون، وتكلم بعلو مرتبته
المعاندون والجاحدون، وكيف لا وقد انطوى على زبدة عقول العقلاء ونتايج أفكار
المتقدمين، وقد احتوى على خلاصة آراء وأبكار أنظار المتأخرين، وقد كنت قديما متشمر الذيل
الرصد لتعلمه وتحصيله، مكبا على الاطلاع على مجمله وتفصيله، فتفكرت مليا على الفحص
عن حقايقه، ونصبت نفسي على الانكشاف عن غوامضه ومضايقه، ثم إني لطول ممارسة
تدبر وإتقان، ودارسته مرارا مدارسة تصحيح وإيقان، وكان يلوح في ضمن
مجاهدات الأسهار أبكار الأفكار، وتطلع في أثناء المطالعات أنواع أنوار الأنظار،
وتظهر زيادات شريفة في حال التحرير، وتسنح إيرادات عجيبة خطرت لنا خلال التقرير،
حتى فشى هذا الخبر، وانتشر صيته في البر والحضر، وصار هذا الحديث في الورى سمرا،
وسار فيهم مسير الشمس والقمر، فطفق الطالبون يتوجهون إلي من أقطار البلاد، وأخذوا

يسرعون الى في طي الاغوار والانجاد يرجعون الى في استنباط اسراره ويواظبون
على الاعتكاف بين يدي لاقتباس انواره وبعد المراجعة الى والاستماع لما بين يدي
قد رأوا ان الحذاق وان كتبوا حواشي عليه وان الفضلاء وان اكبوا متوجهين اليه الا ان
دقايقه بعد مستورة في الحجاب وسرايره واسراره لم تبرز كما هي عن النقاب وصح عندهم
ووضح لديهم ان كلام اصحاب الحواشي وان كان نادرة دهره واعجوبة زمانه وعصره
الا انه لم يبرز من القليل الا القليل ولم يظهر الا القليل من الرعيل فالتمس مني تعليق دون
تزيل ضنى القناع وتزيد لنا اليه بعض الاطلاع على ما في عباراته من لطايف الاعتبارات
والايماء الى ما في الشروح من الاعتراضات وقد كنت محفوفا بشواغل التحصيل وممنوعا
عن ذلك لحوادث الزمان بالتغير والتبديل وكنت اتمايل الى ان اشرحه بما هو اوضح واحرى
فاقدم رجلا واوخر اخرى اذ نحن في زمان اضحى اعلام العلم فيه منطمسة بالانتكاس واطلال
معانيه منسئة عن الاندراس سطعت اغصان الجهل فيه زاهرة ناضرة ورياض دولته
مخضلة منثالية [illegible] فاصبح الناس اغراض لذا الزمن يخلو من الهم اخلاهم من الفطن وهلم جرا
لحالتهم شعر قال السهى للشمس انت خفية وقال الدجى للصبح لونك حايل وهكذا يذهب
الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس من الاثر الا انهم كانوا كمل البيت ذلك ابدا وكلما نفعت للاشتغال
والتصدي لذلك نفوا فجردت سيف العزيمة للاعتناء بشرح حقايقه ومعانيه واحكمت
النية على تشييد قواعده ومبانيه واخذت في تبيين ما ينتهزه اليه من بيان ما فيه وما له
وما عليه بعد ان تصفحت كتبا غريبة ما بقي الان منها في البين الا الاسماء وتشمرت ذيل
الهمة لاستطلاع ما قصده الشعراء البلغاء كاملا بابراز لطايفه الناشفة عن حجب العبارة
ضامنا باضاح لاليه المكنونة عن صدف الايماء والاشارة حاويا درر فوايده في درج الفوائد
ناظما غرر فرايده في عقد الاعتقاد متضرعا الى الله ان يجعله ذخرا لنا يوم الدين ومخلصا اليه
ان يحشرنا مع الشهداء والصالحين وان يجعل عاقبة امورنا خير عاقبة ونهاية اشغالنا
خير نهاية وهو حسبي ونعم الوكيل قال الشارح المحقق والنحرير المدقق تغمده الله بغفرانه واسكنه
فراديس جنانه الحمد لله الذي الهمنا الى اقول وانا الفقير الى الله الغني شيخ علي ابن مجد الدين الشاهرودي

قوله يشغوا فرمن شغل فلانا مهم شاغل وشغلت شاغل كما له شغل ليلا الامر وفي الشغل اربع لغات شغل وشغل وشغل وشغل والجمع اشغال والمعنى كنت محفوفا محاطا بموانع التحصيل اي بالموانع التي هي نفس التحصيل على انه اضافة الصفة الى الموصوف ونبه بلفظ الجمع على انه احرى بمنزلة الموانع الكثيرة رب واحد يعدل الفا ولو تدبرت وجدت الامر كذلك لان من يشتغل بالتحصيل ينبغي ان يتخلى عما سواه بالكلية منه رحمه الله

قوله بعد مستورة بالضم في الصحاح بعد وقبل اسمان يكونان ظرفين اذا اضيفا واصلهما الاضافة فمتى حذفت المضاف اليه لعلم المخاطب بنيتهما على الضم والمضاف اليه ههنا معلوم بقرينة المقام اي بعد مجاهداتهم في حواشيهم منه

قوله وسرايره جمع سريرة وهي الامر الخفي وفي الصحاح السر الذي يكتم والجمع الاسرار والسريرة مثله والاستار جمع ستر بكسر السين واحد الستور والاستار والسترة ما يستتر به كائنا ما كان وكذلك الستارة والجمع الستاير والستر بالفتح مصدر سترت الشيء استره سترا اذا غطيته فاستتر هو وتستر اي تغطى وجارية مستترة اي مخدرة كذا في الصحاح

من قولهم فضل من المال كذا بقي في الصحاح الفضلة والفضالة ما فضل من شيء وفضل منه شيء يفضل مثل دخل يدخل وفيه لغة اخرى فضل يفضل مثل حذر يحذر حكاها ابن السكيت وبالجملة فقد يذكر مع القاد فيقال فضلة اي بقية وقد يحذف كما يقال فضلا اي ما بقي والقناع والمقنعة والمقنع بكسر الميم ما تقنع به المرأة رأسها الا ان القناع اوسع من المقنعة كذا في الصحاح والمراد ان بعده اي شبهة تزيل عن عبارات المطول ما بقي عليها من الاستار واسقط التاء من الفضل تشبيها مع كثرة اي ما بقي من هؤلاء وفي الفضل بمجرد الذهاب والبقاء ملحوظ وقلة الباقي غير ملحوظ فافهم منه

قوله والطلال جمع طلل كجبل يقال جمع بطل والطلل اثر الدار ومنه قوله هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا وفي الصحاح ما شخص من اثار الدار والجمع اطلال وطلول والمغاني جمع المغنى وهو المنزل وفي الصحاح المغنى واحد المغاني وهي المواضع التي كان بها اهلوها وغني بالمكان اقام به وقوله احلاهم من الفطن المضاف محذوف وفيه اي من نطنة الفطن وفي الصحاح الفطنة كالفهم تقول فطنت للشيء بالفتح وفطن بالكسر فطنة وفطانة منه رحمه الله

العقد بالكسر هو الخيط الذي ينظم فيه الجواهر في الصحاح العقد بالكسر القلادة شبه الاعتقاد بالعقد فاثبت له العقد تخييلا وذكر النظم ترشيح منه

الدرج بالضم شيء يدرج فيه ظرفه شيء في الصحاح الدرج بالضم ففتح نثر والدرجة الغافة شيء يدرج فيه ظرفه حياء النابة ثم يشمه نتنه وارحا والخشوع على الغاز فالمراد بدرج الفوائد ما ادرج فيه وهو سويداء القلب او المراد الفؤاد الذي هو كالدرج على انه اضافة المشبه به الى المشبه منه

٢

ثم البسطامي وفقه الله لما يرضيه وجعل حاله في المستقبل خيرا من ماضيه انه في نادية
المقصود وافادة المرام اعني حصول هذا العلم له لفظ الالهام تنبيها اولا على ان هذا
العلم لاشتماله على الدقة واللطافة واحتياج صاحبه الى مزيد الذكاء والفطانة لا يمكن
حصوله الا بمحض فيض رباني والهام سبحاني واشعارا ثانيا بان هذا العلم وان حصل
على وجه كامل بل اكمل الا انه لا منة في هذا الا من الله الذي وهب لي بالطريق الخاص
الذي لمن اتنوع لطانه بذلك الطريق وهو الالهام الذي هو ضرب من الوحي والايماء
ثالثا الى تحليته بمزيد التنبه ومزيد التيقظ على ما صرح به المحققون من ان الالهام امر
لما يحس في قلب العاقل فينتبه له ويتفطن فيفهمه باسرع ما يمكن ولهذا يقال
فلان ملهم اذا كان يعرف بمزيد فطنة وزيادة ذكاء بخلاف علمنا وما يجري
مجراه من العبارات فانه عار عن الاشعار بمثل هذه الرموز والاشارات
وكما ان لله تعالى من صفات الكمال ما لا يحوم حوله الانتهاء كذلك له سبحانه من
عظام النوال ما لا يحصره العد والاحصاء ولما كان اتصافه تعالى بصفاته امرا جليا
وبخصوص النعمة هذه شيئا خفيا وكان مقتضى الحكمة ازالة الخفاء اقتصر على الثاني
وسكت عن الاول افادة لما خفي واعراضا عما ظهر واشارة الى براعة الاستهلال
واختار المتكلم مع الغير على الغير لوجوه الاول الاشعار بان حمد الله لعلو مكانه
ومكانه شانه مما لا يستبد احد باداته بل يفتقر الى محمد وظهير ويحتاج الى المعاون
ونصير الثاني الاشعار بكونه داخلا في زمرة علماء هذا الفن الثالث التنبيه على ارتفاع
الرتبة ومكان قصد الى انه من خصه الله تعالى بمنح هذا البرهان فله من علو شان ورفعة
مكان ليس لغيره من نوع الانسان قوله حقايق المعاني منصوب ثان لالهم ان في
الاساس يقال الهمه الله معنى ومثله في الديوان والحقيقة اما ان يراد بها ما اشتهر عندهم
من ان حقيقة كل شيء ما به الشيء هو هو او يراد بالحقيقة الخالص من الغش كما في قوله
لا يبلغ المؤمن حقيقة الايمان الحديث اي خالصه ومحضه او يراد بالحقيقة الثابتة والمتيقنة
والمراد بالثبوت ان لا يتطرق البطلان والشبهة وهو عبارة عن متانة المعنى وصلابته

وتخصيص ذكرها ان دقايق المعاني وان كانت تجري على ظاهره وارد من جهة المعنى الا انه قد يكون ثابتة على ان المقصود حقيقة ما هو من وجوه الثابتين منفردا في هذا العام والخاص ولهذا وجه ونظائره في ان النعمة المخصوصة الحمد لله الذي اطلق ان النعم ما قد يبقى على الاطلاق مقصود بالقصد الاول والنعمة المخصوصة مقصودة بالقصد الثاني على المجاز ولا صرف للفظ عن الظاهر فافهم منه

وتخصيص الحقايق بالمعاني والدقايق بالبيان اما على الوجه الاول فظ لان الدقايق
كما انها زائدة على اصل المراد كذلك البيان زائد على المعاني وجار منه مجرى المركب
من المفرد واما على الثاني فلان للذوق يلايم الادراك وكذلك الشوق تذبو قوله ببدايع
الايادي اشارة الى الفن الثالث اعني البديع ولا يخفى ما في كلامه من براعة الاستهلال والاشارة
الى الفنون الثلثة على الترتيب والايادي جمع الايدي جمع اليد وهي الجارحة المخصوصة قال
ابو عمرو العلاء الايدي هي الاعضاء والايادي هي النعم فالجمع للحقيقة وجمع الجمع للمجاز ونظيره
سوق وسوقات وقال ابو الخطاب الاخفش وقد يعكس فيراد بالاول النعم وبالثاني
الاعضاء وبدايع الايادي من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي الايادي البدايع اي الغرايب
العجايب والباء داخلة على المقصور لا المقصور عليه كما هو الاستعمال العرفي الشايع يختص
برحمته من يشاء وفي الكلام اشارة الى انه ليس مقصورا على مجرد الادراك لتلك الحقايق
والدقايق بل له نعم اخرى بديعة لا على وجه الاشتراك بل على وجه الاختصاص اي هي
مقصورة عليه غير حاصلة لغيره بل هو مقصور عليها اذ هو من خيار الخيار وصفوة
الصفوة وروايع الاحسان معناه احسانات رايعة من الريع وهو النماء والزيادة
كذا في المجمل يريد باحسانات ظاهرة وانعامات باهرة تزيد وتنمو ساعة
فساعة قوله انفق المجد يريد انه كان عالما بحقايق الاشياء كما هي صح اخباره هذا لانه
اخبار صادر عن خبرة تامة وعن احاطة كاملة والاوجه ان يجعل هذا صلة بعد صلة على
ما جوزه الشارح المحقق وترك طريق العطف لئلا يشعر بالتبعية فيخل بالنوبة المقصودة التي
حاصلها التجديد كل من الامرين بطريق الاستقلال ولما وقعت الاشارة الظاهرة الى الفنين
المعاني والبيان اولا على الوجه الذي يعرفه كل احد حاول الآن ان يشير اليهما اشارة خفية على
طريق التفنن ووجه الاشارة اما في القرينة الاولى فلان المعاني هو تطبيق الكلام على مقتضى
الحال واما في الثانية فلان البيان هو ايراد المعنى في طرق مختلفة وضوحا وخفاء وترك البديع
هنا اذ هو تابع محض وذكر الاصل يقوم مقام ذكر الفرع ايضا قوله نظام العالم اراد به ما ينتظم
اموره بان ما يدور هو عليه وقوله على وفق ما اقتضته الحال اي على وجه اقتضته حال العالم

قوله بل هو مقصور عليها اضراب عما سبق اما بطريق
المبالغة في جانب المعنى من غير تغيير في عبارة الشرح
اي من غير تغير بكون الباء داخلة على المقصور واما
بطريق التاخير بكون الباء داخلة على المقصور عليه يعني
اذا اعتبرت فيه فلا حاجة الى تغيير ذلك وصرف
اللفظ عن الظاهر بجعل الايادي عبارة عن النعم على الاطلاق
وتغيير كونها داخلة على المقصور ما ذكروا فهم بالتدبر
لحقائقه منه

قوله او هو من خيار الخيار معطوف على ما قبله بحسب المعنى
اي المعنى ما ذكر على تقدير دخول الباء على المقصور او المعنى
هذا او الباء داخلة على المقصور عليه والمعنى خصصنا
اي خصصني من بين جماعة هم المخصوصون من بين
العالمين فليفهم منه

قوله صح اخباره فان قيل كيف صح ذلك وقد صرح بانه
صلة بعد صلة والجملة الواقعة صلة وصفة ليست بخبر
على ما سيجيء واحتمال الصدق والكذب من خواص
الخبر لا يجري في غيره من المركبات اصلا قلنا نعم الا انه
تضمن الخبر فالمركب التقييدي وان كان من قبيل
التصورات الا انه تضمن الخبر الذي هو من جملة
التصديقات فليفهم منه

كذا فسر الامام المرزوقي النظام اسم لما ينتظم به الشيء
كالوثاق والرباط والجماع اسم لما يجمع به الشيء منه

انفق

انفق بحكمته مداره على وجه يليق به ويناسبه او يراد انه على وفق ما اقتضته الحكمة
الالهية والغرض من سوق هذه القرينة امور احدها الاشارة الى ان نعم الله تعالى جنسها
لا يختص بواحد دون واحد وان كان بعض انواعها مخصوصا بالبعض بالتخصيص الالهي
كالانبياء والاولياء والعلماء بل نعمه تعالى شاملة لكل ذرة من ذرات الكائنات وان تعدوا
نعمة الله لا تحصوها فان هذا انتقال من ذكر الخاص الى العام وثانيها الاشارة الى انه
مستحق لهذه المرتبة الجليلة الحاصلة من العلوم التي رزقه الله اياها لان الحكيم
كل افعاله على مقتضى الحكمة فحكمته لا تخص واحدا بمثل هذه المرتبة الجليلة بدون شائبة
الاستحقاق فله ان يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد يرفع اقواما فيرزقهم العلوم والمعارف
ويضع اخرين فيعطيهم امرا آخر كل يوم هو في شان فيكون ايماء الى قوله رضينا
قسمة الجبار فينا لنا علم وللاعداء مال وثالثها ان الله تعالى خصصه بافاضة العلوم
والمعارف وقد جعل فرسطاته مدار العالم ونظامه على علم العلماء على ما ورد في الحديث
فبهم المدار وبهم السطام وبهم المرزوق وبهم الالهام فيكون مداره محكما متقنا مأمونا
من الافات محفوظا من المخافات ففي الكلام رمز الى ان على مدار العالم وانه من
جملة العلماء الذين هم من اوتاد الدين وان علمه محكم متقن لا يزلزله شبه المبطلين
ولا يزعجه شكوك المفسدين قوله بوافقته لجم الرافة الرحمة كذا في المجمل والفرق جمع
فرقة كالحكم جمع حكمة والانام اسم جمع وطرق الانعام والافضال من قبيل اضافة
المشبه به الى المشبه كلجين الماء والانعام والافضال مستعارة مكنية واثبات الطرق
تخييلية واورد ترشيح قوله خير من نبع نبع بالعين المهملة معناه خرج من قولهم
نبع الماء ينبع نبوعا اي خرج والينبوع عين الماء ومنه قوله تعالى حتى تفجر لنا من الارض
ينبوعا والجمع الينابيع وبالغين المعجمة معناه ظهر من قولهم نبغ الشيء ينبغ نبغا
ونبوغا اي ظهر ويقال نبغ الرجل اذا لم يكن في ارث الشعر ثم قال واجاد ومنه سمي
النوابغ من الشعراء كالنابغة الذبياني والجعدي ويقال سمي زياد بن معاوية الذبياني
نابغة والهاء للمبالغة كذا ذكره الجوهري والصيقلي الاصل قال الكسب وجدتك في الضيق

قوله والجمع دوح ان اريد بالجمع الجمع الجنسي على نحو تمرة وتمر فالواو ساكنة نحو تمر جمع تمرة وان اريد بالجمع الجمع الصيغي فالواو مفتوحة كالتمر جمع تمرة والحدق جمع حدقة على ما صرح به الجوهري منه

من ضِئضِئِ اصل الكابر منه الصغار او الدوحة الشجرة العظيمة من اى شجر كان والجمع دَوَح واللحن بالتحريك الفصاحة وقد لَحِنَ بالكسر فهو لَحِنٌ واللَحنُ وفهم لُحُنٌ وفلانه لسان القوم اذا كان المتكلم عنهم واللِحنُ بكسر اللام اللغة يقال هكذا قوم لِحنٌ اى لغة يتكلم بها واللسان جارحة الكلام وقد يكنى بها عن الكلمة فيؤنث وفى ذكره قال فى الجمع ثلثة السنة مثل حمار واحمرة ومن انثه قال ثلث الَسُنٍ مثل ذراع واذرع لان ذلك قياس ما جاء على فعال من المذكر والمؤنث كذا فى الصحاح واينار الخروج والظهور على الاصراح والاظهار مع انه انسب بالمقام واوفق بالواقع تنبيه على قوة الوصفين كانه خرج وظهر بنفسه فلينامل قوله فان احق الفضائل بالتقديم الى يشير الى كلام ذكره صاحب الكشاف ما محصله ان الاصل وقواعد الفنون ادراكها وتحصيلها ليس له كثير شرف ولا زيادة فضيلة وانما الذى هو مناط الشرف ومدار تفاضل العلماء حتى وصل بعض العلماء بذلك الى اعلى العليين ورد بعضهم الى اسفل السافلين هو ادراك رقايق العلوم والتفطن لحقايق الظنون والعلوم فكانت هذه احق بالتقديم واجدر فى افتتاح صاحبها التبجيل والتعظيم وهاتان القرينتان بعينهما عبارة الامام فى نهاية الايجاز ذكرها الشارح المحقق بلا تغيير وتبديل وكانه من توارد الخاطر والتحلى التزيين والتصدى التعرض والصناعة تنبيه على الكد الذى هو مدار الفضيلة قوله لا سيما علم البيان الى اراد بعلم البيان ما يعم العلوم الثلثة لما سيجئ من انه كثيرا ما يطلق علم البيان على الكل ولا سيما كلمة من شانها ان المذكور بعدها منبه على اولويته بالحكم السابق ومن ههنا نشا توهم بعض النحاة فزعموا انها من كلمات الاستثناء وليس كذلك بل ماذكر بعد كلمة لا اعنى سِيَّ مثل مثلٍ وزنا ومعنى وعينه فى الاصل واو والاسم المذكور بعد سيما مجرور على الاضافة وما زائدة كقوله تعالى ايما الاجلين او مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة على نمط قوله تعالى تماما على الذى احسن فيمن رفع احسن والجر اولى من الرفع لعدم هذا الحذف فى كلامهم اعنى حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة واما النصب فلا مساغ له الا بجعل المذكور بعد سيما نكرة لانه تمييز على الصحيح وعلى الجملة فسي اسم لا والخبر محذوف اى موجود ومن تصرفاتهم فى هذه الكلمة

انهم

انهم يقولون سيما بحذف لا كقوله تعالى الله تبتغى وقد يخفف الياء فيه قوله رايق الى اى معجب وهو اما خبر بعد خبر او صفة كشاف ومثله مفتاح وكذا فايق من فاق الرجل اذا علا فى الشرف والكمال قوله تبيان الى التبيان مصدر بمعنى اى اظهر وكشف كالتلقاء والمصادر تجئ على التفعال كالتكرار ولم يجئ بالكسر الا هاتان الكلمتان والمصدر وهذا بمعنى اسم الفاعل هنا او من قبيل رجل عدل او المضاف محذوف والفرق بينه وبين البيان ان التبيان يحتوى على كد الخاطر واعمال القلب من كيفية ترتيب الكلام فى كشف ما يقصدون من تفهيم المعانى وتادية المقاصد ولا كذلك البيان ولان البيان يتعلق باللفظ وهو تعليم منه على قول المحققين اما بالوحى او بطريق اخر من الطرق ولامر ما خصص الفاضل الحريرى التعليم بالبيان والالهام بالتبيان فقال فى مطلع كتابه نحمدك اللهم على ما علمت من البيان والهمت من التبيان قوله تلخيص تقويض مشكلاته من قبيل تتابع الاضافات وحق العبارة ان يقول تبيان لغوامض والكلام فيه انما الكلام فى غوامض المشكل فالوجه فيه انه مبنى على المبالغة فى الاشكال او يراد لغوامض كتاب الله المشكل على طريق اضافة الصفة الى الموصوف وهذا اوجه لما فى اضافة الجمع بعض تبوة عن الاول فقوله تلخيص اى ملخص اوذو تلخيص ومثله تقريب وما يجرى مجراه وغامض على الدر حصتله والمتلى عليه ولا يخفى ما فى كلامه من رعاية اسامى الكتب المعتبرة فى العربية مع تطبيق المراد على معانيها اللغوية والغوامض جمع غامضة لا غامض لانه فاعل اذا كان صفة لا يجمع على فواعل وقد شذ فوارس وفى الصحاح الغامض من الكلام خلاف الواضح وقد غمض غموضة وتغميض العين اغماضها واغمضت عن فلان اذا تساهلت عليه فى بيع او شراء ويقال اغمضت قال تعالى ولستم باخذيه الا ان تغمضوا فيه والمعضل من اعضل الامر اذا كان مغلقا وامر عضال اى شديد كذا ذكره جار الله وفى الصحاح اعضل الامر اشتد واستغلق وامر معضل لا يهتدى لوجهه وداء عضال اى شديد اعيى الاطباء واعضلنى فلان اى اعيانى امره قوله الى انوار الى استعار الانوار الى بضوء المصباح لما فيه من معنى التادى والاهتداء ومثله الى اسرار التنزيل قال صدر الافاضل فى ضرام السقط وقد يجرى الاسم مجرى الصفة فيتعلق به

الظرف قال اذا الغيث في الارض وهي مفازة الى الماء خلت الارض تجري بعينها
فانه جعل الى متعلقة بمفازة على معنى معطشة ونظيره في كلامهم انا من هذا الامر فالج
بن خلاوة وهو اسم رجل بري من الجناية فاجري الاسم مجرى الصفة وقد حققنا هذا المقام
في شرح لباب الاعراب والاكباد جمع الكبد والكبد مثل كذب وكذب ويقال ايضا كبد بالتخفيف
كما قالوا للفخذ فخذ وكبد السماء وكبدها وسطها يقال كبد النجم السماء اي توسطها وتكبدت
الشمس اي صارت في كبد السماء كذا ذكره الجوهري قوله به ظهري اي لا بغيره من العلوم على ان التقديم
للحصر ضني بالضاد المعجمة كنزه وتم وفي الصحاح ضني الشيء يضنى اي كمل وثوب ضاف اي كامل
وضني المال كثر ورجل ضافي الراس اي كثير شعر الراس وبالصاد المهملة من الصفاء بالمد وهو
خلاف الكدر يقال صفي الشراب يصفو صفاء وصفيته انا تصفية وصفوة الشيء خالصه ومحمد
صفوة الله من خلقه وقد ينزع الهاء فيقال صفو المال بالفتح لا غير وعباب البحر بضم العين
وسطه وفي الصحاح العباب بالضم معظم الماء وكثرته وارتفاعه وعذوبة العباب كونه طيبا
والعذب الماء الطيب وقد عذب عذوبة والمطري اسم فاعل من الاطراء وهو الغلو والمبالغة
في المدح وفي اكثر النسخ وان يك سابقا ولا اخفاء فيه لما الخفاء على الرواية الاخرى اعني وان يك
واصفا كلاما وصفا وجهه ان المراد وان يك واصفا كاملا منتهيا الى حد الكمال في الوصف
وما في ما وصفا مصدرية او موصولة والعائد محذوف اي وصف به قوله ثم انه فقد دفع الى
من قبيل عطف القصة على القصة وايثار ثم تنبيه على ما بين القضيتين من البعد والاستبعاد
لان وقوع مثل هذا العلم مع ماله من الشرف والكمال في ايدي مثل هذه الجماعة مستبعد غاية
الاستبعاد وكلمة ان تاكيد لهذا المعنى ولهذه النكتة اوردها على نمط قولهم احسنت اليه ثم انه اساء
الي والمقطة فيه ايضا توضيح لذلك وتنبيه على انه وان كان عكس المقصود ونقيض المطلوب الا
انه امر متوقع لان امر الزمان على هذا المنوال يجري في الاهانة على اهل الكمال واستمر عادته على ترفيه
اهل النقصان واصطلاحه ان يجعل اهل الفضل في ادوية الحرمان وذكر الايدي تنبيه على انه لم يصل
الى قلبهم بل هو كشيء واقع في الايدي بلبهم وتنكير جماعة تنبيه على تحقير شانهم وسفالة مكانهم
وفي ذكر صفاتهم تصريح بهذا المعنى واسراء جمع اسير ككرماء جمع كريم واسر قيده بالاسر اسر شده

بالاسار

بالاسار وهو القد ومنه سمي الاسير اسيرا وكانوا يشدونه بالقد فسمي كل اخيذ اسيرا وان
لم يشد به يقال اسرت الرجل اسرا واسارا فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال
هذا الشيء لك باسره اي بقده يعني بجميعه كما تقول برمته كذا في الصحاح فاسير التقليد كناية
عن غلبته وتمكنه بحيث لا يقدر على تركه لو اراده وتنبيه في ايثار اسراء على اسرى على ان
هذه الحالة ايضا خارجة عن القياس كانتظامهم تحت قوله تطففا الى تفصيل حدبت اسير
التقليد واشاعة لبعض شنايع تلك الجماعة والتعاطي الاخذ باليد في الصحاح عطوت
الشيء تناولته باليد والمعاطاة المناولة وفلان يتعاطى كذا اي يخوض فيه وفي ذكر التعاطي
رمز الى حالة تلك الجماعة والتوشيح الاحكام من وثق الشيء احكمه كذا في الاقناع وفي الصحاح
وثقت الشيء توثيقا احكمته احكاما والتسديد التوفيق للسداد وهو الصواب من القول والعمل
ورجل سدد اي يعمل بالسداد وسدد الشيء استقام والسداد بالفتح الاستقامة والصواب
والسدد مقصور منه وفي بعض كتب اللغة التسديد راست كردانيدن وتوفيق دادن
تفعل من غير توشيح اي تعاطيا ناشيا من غير توشيح اي تعاطيا لم ينشأ منه كقولهم عنه
فعل كذا اي انا لم افعله وبالجملة ففيه هنا كناية والتزمواه ذكر من معه فانهم يحومون
حول حمى الطفوح او متشابه وتحرير المقاصد تبيينها على وجه السداد في الصحاح تحرير الكتاب تقويمه
وفسره الشارح المحقق هاهنا بتهذيب الكلام وفي شرح تلخيص الجامع ببيان المعنى بالكتابة
كالتقرير بالعبارة وسيجيء والقيل اسم بمعنى القول والقال اسم من قال يقال كذا في الديوان وفي
الصحاح ويقال كثير القيل والقال وفي الحديث نهى رسول الله عن قيل وقال وهما اسمان وفي
قراءة عبد الله ذلك عيسى بن مريم قال الحق الذي فيه يمترون ونقل عن الفراء انهما فعلان استعملا
استعمال الاسماء وتركا على ما كانا عليه من البناء والجواب ان قيل وقال محكيان ومعنى قوله عليه السلام
نهى عن قيل وقال نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اي كثرة المقالات وقوله على ذكر القيل والقال
اي على ذكر هذين اللفظين مع قطع النظر عن ان يحوموا حول تحقيق معناهما وتفسير مغزاهما
والاوجه ان يقال المراد انهم لا يعلمون من هذا العلم الا هذين اللفظين المجردين عما هو معناهما
في الواقع والربح بالكسر حاصل فيه عدم قوة تشذب البهم الواحدة من الغنم وفي الحديث

اذا الحمد

بر يراد جمع اسير على اسراء شاذ لان قياس
فعيل بمعنى مفعول ان يجمع على فعلى مثل جريح وجرحى
وانا فعيل في معنى فاعل فيقال في المفصل
مفعول فيا سداه يكسر على فعلى كجرحى
وقتلى وقد شذ فعلا واسراء
هذا كلامه فافهم

خلع ربقة الاسلام عن عنقه بسرح يرعى كذا في الفريسق والرياض جمع الروضة والقياس
رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها فقوله رياض التحقيق اما من قبيل لجين الماء او مكنية
وتخييلية وايا ما كان فذكر السرح ترشيح والاحداق جمع الحدقة وحدقة العين سوادها الاعظم
وكذا الحدق والتحديق شدة النظر والحديقة الروضة التي هي ذات الشجرة وقوله غشاوة التعصب
اي تعصب كالغشاوة او غشاوة ناشية من التعصب فاللفظ على الاول تشبيه وعلى الثاني استعارة
تصريحية شبه ما نشأ من التعصب حتى يصير سببا حاملا بين المتعصب وما هو حقيقة الحق فيحصل
بسببه الحرمان عن الوصول الى الحق بالغشاوة والى هذا اشار من قال بالفارسية چون غرض آمد
هنر پوشيده شد صد حجاب از دل بسوى ديده شد والبصائر جمع البصيرة وهي في القلب كالبصر
في العين ينطبع بها ما بصنائع الضمائر جمع ضمير وهو الخاطر قوله كلا بضاعتهم البضاعة طائفة من المال تبعث
للتجارة وفي المثل كمستبضع تمر الى هجر فان هجر معدن التمر واللجاج التمادي في الخصومة والعناد بوره
وجل الشيء معظمه ضاعتهم اي عرفتهم التي تسبوا اليها والمنهج الطريق الواضح وكذلك المنهاج
والرشاد خلاف الغي قوله او التمطق ايراد على الواو وقصد الى عموم النفي لو قرء في حيزه لان
هيهات في معنى النفي كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا ولو ذكر الواو لانعكس الامر وانقلب المراد
وصار المعنى على نفي العموم وقد حققنا هذا الكلام في شرح لباب الاعراب وحفاء بمكان اللمحة كناية
عن خفاء اللمحة نفسها لان مكان الشيء اذا خفي خفي نفس ذلك الشيء وهذا مبني على قاعدة نص عليها
صاحب الكشاف حيث قال في قوله تعالى اعرض ونأى بجانبه ان مكان الشيء وجهته ينزل منزلة الشيء
نفسه ومنه قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه ومنه قول الكتاب حضرة فلان ومجلسه وكتبت
الى جهته والى جانبه العزيز يريدون نفسه وذاته قوله واني بعد ما قضيت الى انتقال من الحالة
المتعلقة بالعين الى الحالة المتعلقة بنفسه منتقلا منها الى مقصوده الذي سبقت هذه المقدمات
لاجله وعدل عن ثم الى الواو تنبيها على ان ليس المراد سوى تشريك المعطوفين في كونهما قصة
يريد ان هذه قصة وهذه قصة اخرى وصدر الجملة بكلمة ان تنبيها على كمال عنايته بمضمون هذه
الجملة ولا على غلط قوله تعالى انك لمن المرسلين وعلى كمال اصغاء السامع اليه ثانيا قوله وطري اي
حاجتي يقال قضى منه الوطر اي استوفى منه حاجته واجلت من الاجالة وهي جعل الشيء جائلا

والقداح

والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب نصله كذا في الصحاح واراد بقداح
النظر الانظار الشبيهة بالقداح في الاصابة ونيل المرام او اراد الانتقالات الناشية من النظر
اذ هي شبيهة بالقداح في الخفة والاسرع وظاهر اللفظ ناظر الى الثاني وايثار القداح على السهام تنبيه
على ان ما هما بهذا الفن للتنبيه له او مبني على التخاطع والاول اجود والمشبه بالارتقاء وارقع
بما هو بصدده عن الادعاء قوله بعثني اي حركني وعبر عن التحريك والاثارة بالبعث تنبيها
على اظهار الاعتناء لان البعث يستعمل في الامور المهمة غالبا ونسبة البعث الى صدق الهمة دون
الهمة نفسها تنبيها على انها لم تكن امنيته كاذبة خالية عن السعي المفضي اليه ما طلبه عن
التمهيد المؤدي الى الظفر عليه على ما اشير اليه في قوله تعالى ومنهم اميون لا يعلمون الكتاب الا اماني
ولهذه النكتة لم يكتف بعلو الهمة ونبه بلفظ الصدق على ان ذلك كان امرا معتدا به مستندا الى
الواقع لا انه كان امرا ذهنيا مجردا كما هو شأن العظماء عند انفسهم الجهلاء والهمة بكسر الهاء
واحدة الهمم يقال فلان بعيد الهمة والفتح لغة وهي مأخوذة في الاصل من هممت بالشيء اهم
هما اذا قصدته واردته جعل اسما للعقد القلب اذا وصل الى حد الجزم الارتقاء العروج والمدارج
جمع المدرج وهو المذهب والمسلك والدرجة المرقاة والجمع الدرج والدرجة واحدة الدرجات
وهي الطبقات من المراتب والدرج الطريق الذي يدرج بالسلوك اي يطوى يقال هم درج
السيول اي يسرعون متباعدون قوله الى الجرجانية خوارزم الجرجانية نسبة الى جرجان وهو بلد
معروف واليه ينسب الشيخ الامام عبد القاهر الجرجاني ونسبت خوارزم الى هذا البلد لانها كانت في
قديم الايام تابعة له لان جرجان كانت مقر السرير سلطان ذلك العصر والجرجانية عبارة عن
نفس البلدة التي يقال لها اركنج وهي التي اشتهرت الان بخوارزم وما سواها من المداين والامصار
الواقعة في تلك الديار كهزار سف وخيوة وغيرهما من توابعها فهي تابعة لها وخوارزم في الاصل اسم
لتلك المملكة واعم من اركنج مثل خراسان مثلا فجرجانية خوارزم مثل نيسابور خراسان وشاهرود
بسطام وتربت جام هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى مزخرفات الاوهام قوله محط رحال
المحط هنا الالقاء والرحال جمع الرحل والرحل مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث فالمراد
الافاضل في ضرام السقط الرحلة بالكسر الارتحال يقال دنت رحلتنا والرحلة بالضم الوجه الذي

زبده يقال مكة رحلتي وانتم رحلتي اى الذى ارحل اليه والمخيم موضع ضرب الخيمة النوائب جمع نائبة
وهي الافة والنكبة وفي الصحاح النائبة المصيبة واحدة نوائب الدهر والبوايق جمع بايقة والبايقة
الداهية يقال باقتهم الداهية تبوقهم بوقا اذا اصابتهم وقوله وحرسها بتخفيف الراء اى حفظها
من الحراسة وهي الحفظ والحدثان بالتحريك مصدر كالدوران والجولان ومنهم من يجعله مثنى اى
الحادثان اراد الليل والنهار وطرق فلان طروقا اذا جا بليل وقد طرق يطرق طروقا فهو طارق
ورجل طرقة مثل همزة كذا في الصحاح وبالجملة فالمراد بالطوارق البوايق الحادثة بالليل ومبنى
التعسد على انه دخل في الهوة لانها انية للقوم من حيث لا يشعرون قوله فشمرت سوقي على الجدد
اى نزلت هنالك فشمرت في الصحاح يقال شمر ازاره تشميرا رفعه ويقال شمر عن ساقه وشمر في امره
اى خف فساق الجد مكنية وتخييلية والاوجه ان يراد بالجد نفسه اى شمرت عن ساق الاذ عبّر
عن ذاته بالجد اما على نمط قولهم رجل عدل او على نمط التصريحية والساق والتشمير تجريد فقوله
الى اقتناء حال من فاعل شمرت اى متوجها اليه والاقتناء الاكتساب وفي قوله ذخاير العلوم تنبيه
على ان ذلك لنفاستها مما ينبغي ان يصان عن غيره ويجب ان يدّخر لنفسه والافلاذ الافلاذ الاناسي
بفتح الهمزة جمع انسان والاصل اناسين فقلبت النون ياء فادغم فقيل اناسي وانسان العين
عبارة عن خلاصته الخلاصة ونقاوة النقاوة قوله الذين حازوا اى جمعوا من الحوز وهو الضم وفي
الصحاح وكل من ضم الى نفسه شيئا فقد حازه حوزا وحيازة واحتازه ايضا والحيز ما انضم الى الدار
من مرافقها وكل ناحية حيز والجمع احياز والحوزة الناحية وحوزة المال بنفسه والمضمار الموضع
الذى يضمر فيه الخيل وقد يطلق المضمار على اربعين الفرس ايضا صرح به في الصحاح فقال وتضمير الفرس
ان تعلفه حتى يسمن ثم ترده الى القوت وذلك في اربعين يوما وهذه المدة ايضا تسمى المضمار
وبالجملة كانت العادة في سابق الفرسان ان يغرز قصبة في الميدان فمن اعدى فرسه واخذ
تلك القصبة عد سابقا ثم استعمل فيمن سبق في فن من الفنون مجازا واستعارة ثم في الكلام اشارة
الى ان كل شيخ من شيوخه فاق السبق من وجوه كثيرة او من فنون كثيرة او مبناه على ملاحظة الجمعية
في الشيوخ والاول ابلغ ولفظ الشيوخ تنبيه على تبجيلهم واشارة الى كمالهم في فنونهم وفي ارجع وابا
نوع اشعار بالافادة واظهار الاستفادة او تنبيه بذلك على كونه كمل قوله وكثيرا ما طرف او مصدر وما

لتاكيد

لتاكيد الكثرة واسم كان ضمير الشان والجملة بعده خبره ويختلج قلبي اى يتحرك قلبي بحيث لم يصل
الى حد الجزم به من قولهم يخالج في صدري منه شيء اذا شككت وفي الكلام رمز الى ان ههنا موانع
تمنعه من القطع بكمال شوقه بشكايته عن زمانه او رمز الى مواضعه بقلة بضاعته والاول اوجه
او عطف على قوله من قولهم من حيث المعنى كانه قيل من قولهم يخالج والمعنى كذا او من قولهم
خلجه والمعنى كذا من خلجه يخلجه خلجا الخلجة اذا جذبه وانتزعه وفي الكلام رمز الى ان الاطلاع
على دقايق المختصر صير بحيث لا اقدر على امساك نفسي واليه الاشارة بقوله اذ قد وجدته الخ
قوله بجامع دمشق فيه ايهام ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون الشين صرح به في الصحاح
وقال دمشق على زنة حضجر قصبة الشام وفي موضع اخر منه يقال وزند دمشق ويقال ناقة
دمشق اى سريعة جدا والتركيب من قبيل قوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر وانتم اذلة والشآبيب
جمع شؤبوب وهي الدفعة من المطر الفراديس جمع الفردوس وهي المنازل العالية في الجنة فيها
الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر وفي الصحاح الفردوس البستان والفردوس حديقة
في الجنة وفردوس اسم روضة دون اليمامة والفراديس موضع بالشام وكرم مفردس اى
معرّش والجنان بكسر الجيم جمع جنة بفتح الجيم وبه قابل المحروسة والمنى جمع المنية وهي التمني
يعني بمعنى المشاهد والمعاهد جمعا مشهد ومعهد وهما موضع الحضور والادراك
وتعطيلها كناية عن تفريغها عن اهلها الطالبين للعلم وبئر معطلة قد باد اهلها والمصادر
جمع مصدر وهو موضع الصدور والموارد جمع مورد وهو محل الورود وسدت مصادره
وموارده اى سدت طرقها وخلت عن اهله وعفت اى اندرست سد وكالا اشد وكالاطلال
جمع الطلل وهو ما شخص من اثار الدار والمعالم جمع المعلم وهو الاثر الذى يستدل به عليه واشفت
اى اشرفت والافول الزوال والغروب والخمول ضد الشهرة قوله يتلهفون يتحسرون والمعنى
انهم يتلهفون على العلوم من جهة الانقراض فحذف المتحسر عليه لظهوره فاندفع ما يقال من ان اللهفة
تلهف عليه لا تلهف منه وفي الصحاح التلهف على الشيء التحسر عليه وقولهم بالهف فلان كلمة
يتحسر بها على ما فات قال الشاعر فلست بمدرك ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لواني قوله
وهكذا يذهب الزمان الخ البيت من ابيات الحماسة من قصيدة مطلعها ابعدت عن يومك

الوفقة من المطر وغيره بالضم مثل الدفعة
والدفعة بالفتح المرة الواحدة ذكره الجوهري

القرار فما جاوزت حيث انتهى بك القدر وما قبله برحمك الله من الى ثقة لم يرك
في صفو وده كدر ومكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر قال الامام المرزوقي
ابعدت بروي ابعطت والابعاط والابعاد متقاربان والابعاط الاسراع في السير يقال ابعطت في
الامر اذا هربت منه ويروى اسرعت من بوعد الفرار والاول اشهر واجود لان من يتعلق منها
بابعدت والمعنى فررت باجلك فرارا بعيدا ومعنى من بوعدك من اجل بعدك واذا رويت
اسرعت احتجت الى اضمار فعل يتعلق به ولا يجوز تعلقه باسرعت ولا بالفرار لانه يكون تقدم من
صلته وقد قدم عليه وقوله فما جاوزت يريد ان الحذر لا يغني عن القدر وانك وان تحرزت
في نفس الاماكن تباعدا من المحذور وتنقلت في المنازل حذرا من القدر المحتوم فما وجدت
فيه واقية لنفسك ولا جاوزت الوقت الموقت لحينك وفعل قوله حيث انتهى اسما فهو في
موضع المفعول لجاوزت ومثله الله اعلم حيث يجعل رسالته ومن محكي كلامهم وفصيحها هي الحسن
الناس حيث نظر ناظر يعني وجهها وقوله يرحمك الله السلام والرحمة من الله الاحسان والعفو
الجميل ومن في من اخي ثقة دخل للتبيين اي من اخ يوثق به ويعود ونه ويعين غلة وبالك
حسده واذا اصفي في الوداد وافق ظاهره ولم يكن ذا وجهين يسطيك حضرته خلاف ما يسطيك
غيبته وقوله ومكذا يذهب الزمان يريد ان ما رأه واصابه ليس يستبدع من حدثان الدهر
ونوائبه بل هو اثره قديما وحديثا على وجه ولحد سبعرض اهلها كما اتاه ويفني فيه كل معلوم
حواه ويندرس كل اثر اقتناه ووعاه والغرض من هذا الكلام اظهار الياس من المفقود و
تضعيف الطمع في بقاء الموجود والله اعلم باصل المراد والمقصود قه لكن لما راينا المحدر لك
لما توهم من حديث الاصلاح للمملي بعدم موافقة الزمان وازالة لما يشعر بشكاية الدهر من
تركه وعدم الاقدام عليه وحاصله ان مقتضاه وان كان ترك الاقدام لهذا الامر الا ان جهة
بقوة الداعي وفي الكلام اشارة الى قوة رايه وثبات قلبه على ما هو دابه اهل الكمال قه حرموا
اي منعوا والخرائد جمع خريدة وهي اللؤلؤة التي لم تثقب والخريدة من النساء الخفية كذا في الصحاح
وقوله ترى خبرا بعد خبر او استيناف ولفظ المضارع تنبيه على ان هذا امر مشاهد يكفي فيه مجرد
الابصار اخلت جواز لها والاثناء جمع ثنى والغرض جمع فرضة كالبرق جمع برقة والفصح جمع

لان قوله اكثر هم مبتداء ... فهو اخبر ثان الا انه من باب الميل الى المعنى كانه قيل اكثرهم متقفين ... الى الله ... منه

غصة

غصة والانفتام الدخول والسهم ضد النوم واللجج جمع لجة وهي وسط البحر وبناسبه
الغوص والتصفح النظر في الصفحات يقال تصفحت الكتاب اذا نظرت في صفحاته صفحة
صفحة قه من عيون التحقيق اي من خياره ومحضه او من ينبوعه وهو خاطره الخطير نفي
لفظ عيون ايهام والفقر جمع فقرة وهي واحدة فقار الظهر واجود بيت في القصيدة يسمى فقرة
تشبيها له بفقرة الظهر فالمراد بالفقر الموصوفة باللطافة فوائد اصلية هي اصول الفوائد
تشبيها لها بفقرة الظهر او دقائق جيدة هي كبيت القصيدة في الجودة والاعتساف الاخذ في غير
الطريق قه للفاضل العلامة اراد به العلامة الشيرازي الشارح للمفتاح وهذا هو المراد
بهذا اللفظ اينما وقع في هذا الكتاب بل في هذا الفن بل في العربية مطلقا فانه لوضوحه وتعينه
استغنى عن التصريح باسمه وفي ذكر الشارح اشعار بتعظيمه وفي التنبيه ايضا تاييد لذلك
والاشارة والتنبيه والايماء ههنا بمعنى والنكتة التفنن والتاسي الاقتداء وتنكير جماعة
للتحقير حظر دل على لفظ المبني للمفعول منعا من الحظر وهو المنع وفي بعض كتب اللغة المحظر كسى را
باز داشتن از تصرف در مال خويش وحرام كردن وبيدى بيطى وبنفسه والحظر مثل الحجر
وما فرضت على نفسي سنتهم اي حرمت على نفسي الاقتداء بهم في طريقتهم وهو مفهومه وان
لم يمنع الجواز الا ان المراد بمثل هذا التركيب التحريم عرفا يقال فلان لا يحبه اي يبغضه قال الله تعالى
ان الله لا يحب كل مختال فخور ويقال ليس احد اعلم من فلان في هذه المملكة والمراد انه اعلم
من الكل فافهم قه رماني الدهر مجاز عقلي فالكلام شكاية صورة وبيان لحاله معنى فافهم
والارزاء جمع الرزء بتقديم الراء المهملة وتاخير الزاء المعجمة وهو المصيبة كذا في المغرب وعكسه
غلط وفي بعض كتب اللغة الرزء والرزء بضم الراء وفتحها مصيبة وزيان واندوه بعوض
والماضي رزئه ورزء والنبال جمع النبل وهو السهم قبل ان يراش ويركب نصله قه حلل
الشباب فتح والتميمة التعويذة وحل التعويذة كناية عن اقامته في تلك الديار الى وقت الشباب
فانه اذا كبر استغنى عن التميمة لانها للصبي من جهة الخوف ومس التراب جلده او لا كناية عن
تولده هناك والعدوان الظلم كذا في الصحاح واباد اهلك قه الا دمنة لم تكلم من ام اوفى
ماخوذ من قول زهير بن ابي سلمى من قصيدة مطلعها امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج

فالمتثلم ام اوفى كنية حبيبة والدمنة ما اسود من اثار الدار و حومانة والدراج والمتثلم مواضع بناحية الحجاز والمعنى امن منازل الحبيبة المكنية بام اوفى دمنة لا تجيب سائلها بهذين الموضعين واخرج الكلام في معرض الشك تنبيها على انه كان لبعد عهده بالدمنة وفرط تغيرها لم يعرف تلك الدمنة على القطع واليقين وبلدح بالحاء المهملة اسم موضع غير منصرف للعلمية والتانيث ومن امثالهم في التحزن بالاقارب لكن على بلدح قوم عجفى واول من تكلم به بيهس الملقب بنعامة لما راى قوما في خصب واهله في شدة ويقال بلدح الرجل اذا ضرب بنفسه الارض وابلندح المكان اذا اتسع وابلندح الحوض تهدم كذا في الصحاح وعجفى جمع عجيف مثل مرضى في جمع مريض وهو صفة قوم ومعناه اصحاب هزال من العجف بالتحريك وهو الهزال والاعجف المهزول المحون بفتح الخاء المهملة وتاخير الجيم المعجمة جبل بمكة وكذا الصفا السام الذي يحدث بالبلى والتركيب وان كان ممنوعا على النحو الا ان النحو جوزه ناظم قوله اذا اساء اصر على اسائته في استعماله اذا في جانب الاساءة وان في جانب الاحسان هنا اعتبار لطيف لان ان لا تستعمل الا في المشكوك واذا يستعمل في المقطوع بزيادة على ما كان وهو التعميم هو التنبيه على ان اساءة الدهر امر مقطوع به واقع بلا شبهة بخلاف احسانه فانه امر مشكوك لاجزم بوقوعه اصلا والمشكى مصدر بمعنى الشكاية قوله ثم انجلى معطوف على رماني وفي الكلام دلالة على ان طرح الادران واقع عقب الرمي بلا مهلة والانجلاء واقع بعد الرمي والطرح بمهلة وفي الكلام اشارة الى ان اساءة الدهر بحيث كان هذا النوع من الرفع ايضا منتهيا الى الخفض هذا القدر من الرفع ماله الخفض فهو في الجملة تابيد لحديث اساءة الدهر الذي هو الغرض المسوق له الكلام والاناخة بهراة عبارة عن الاقامة بها والاناخة في الاصل اناخة البعير في الصحاح انخت الجمل فاستناخ ابركته فبرك فقوله حتى انخت اى حتى انخت الجمل والاوجه ان يجعل المحذوف متروكا لا محذوفا كما يشعر به ظاهر الكلام وقوله مبني على لفظ المفرد او المثنى والثاني ابلغ ومنها اى جهتها وفيها وقوله على جنة النعيم استعارة او تشبيه وقوله بلدة طيبة بالجر عطف بيان لجنة النعيم وليلي الثاني والمحاسن جمع حسن كمطاعن جمع طعن على خلاف القياس سطعت ظهرت من السطوع وهو ارتفاع انوار الصبح شبه العلم والهداية بتباشير الصبح في الوضوح والانجلاء فاثبت له سطوعا وخمدت النار تخمد خمودا اذا سكن لهبها ولم يطفأ جمرها وهمدت همودا

والنيران

والنيران جمع نار واصله نوران لان في النار واوية بدليل تصغيرها على نويرة وجمعها نور وانور ونيران قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها كميزان واصله موزان ونيران الجهل تشبيه اما بملاحظة الاضاءة بملاحظة الاساءة او بملاحظة الاهلاك وظلام وعود الاسلام مكنية وتخييلية شبه الاسلام بشجرة طيبة لها اغصان وعبر عن الغصن بالعود لانه انسب بماد لفظا وابلغ سنا بمعنى اراد المبالغة في كلتا الحالتين الحالة السابقة اعني اساءة الدهر والحالة اعني مدح هراة والعود من الخشب واحد العيدان والاعواد والرواء بالضم حسن المنظر كذا في الصحاح واض رجع ونظم على لفظ المبني للمفعول وشمل الخلايق تعرفهم جمع الله شملهم اي ما تشتت من امرهم وفرق الله شملهم اي ما اجتمع من امرهم كذا في الصحاح بعد التشتت اي التفرق تاكيد لما سبق وصل على لفظ المبني للمفعول من وصل الشيء وصلا وصلة لافرقهم ووصل اليه وصولا والبتات القطع يقال بت النقوله به اي قطع به والظلال جمع الظل والظل ضوء شعاع الشمس دون الشعاع نفسه فاذا لم يكن هناك ضوء فهو ظلمة لا ظل وقولهم ظل الليل لسواده مجاز يقال اتانا في ظل الليل كذا ذكره الجوهري قوله وارتعوا يروى بالباء الموحدة بعد التاء وبالثاء المنقوطة بنقطتين فعلى الاول معناه اخذوا ربيعهم اي منزلهم ودارهم في الصحاح الربع الدار بعينها حيث كانت والجمع رباع وربوع واربع واربع ويقال ارتبع البعير اي اكل الربيع وعلى الثاني معناه اكلوا ما شاؤوا من قولهم رتعت الماشية ترتع رتوعا اي اكلت ما شاءت ونلعب ونرتع اي ننعم ونلهو كذا في الصحاح والطوية النية قوله خليفة خبر مبتدا محذوف اي هذا خليفة والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية لانها في الاصل بمعنى خلف فلانا ثم جعل اسما لمن خلف فلانا في الملك والسلطنة والتانيث بتقدير الموصوف مؤنثا اي نفس خليفة السطوة الباس الشديد معاذ بفتح الميم غايته وفرضه اسم كان وخبره الحج قدم للاهتمام ايه سلكها اي اية طريقة سلك فيها والالف للاشباع ذراه بفتح الذال الكنف قال الاصمعي الذرى بالفتح كل ما استترت به يقال انا في ظل فلان وفي ذراه اي في كنفه وستره وذرى الشيء بالضم اعاليه الواحد ذروة وذروة ايضا بالضم وهي اعلى السنام والذرى اسم ما ذرته الريح مشتركا بجميعها نصب مفعول ثان لترى فان قيل فيجب ان

بقوله معتركة او معتركين لكونه مسندا الى ضمير المحجج قلنا موصوفه مقدر اي قوما معتركا او اسم الفاعل من قبيل لابن وتامر وجعل الافراد باعتبار كل واحد غلط فهو اما اسم فاعل من اعترك القوم ازدحموا او اسم مكان ومنه قولهم لمعقد السبق من الحرب معترك المنايا فعلى الاول مفعول ثان ان جعل بمعنى رؤية القلب او حال ان جعل بمعنى رؤية البصر وعلى الثاني حال من بنت الدهر ويجوز ان يكون مصدرا ميميا كذا اعتركا كما في المعارض سيما وعلا الانهماك في الشيء الانحراف فيه صار قرير العين صارت عينه ذات قرة وهي البرودة وهو كناية عن الراحة عند العرب لان بلادهم كانت حارة فالراحة عندهم في البرودة او صارت عينه مستقرة لا تضطرب بالاقبال متعلق بقوله ممتعا اي منتبها بملاهي الدين قوله نفي لعينا فيه ايهام لطيف من جهة انهما لفظ تجنيس اي الحاسة المخصوصة صار مكما او معناه لما فقدن لعين مثل الانصار مكما وعلى التقديرين فالتعيين مستفاد من المقام مع ما صرح به الامام المرزوقي قوله وتحت بنسيان الاحبة والوطن اي من جهة طيب عيشي ورفاهية حالي من جهة دولته فان قيل العيش في الغربة طاب لا ينبغي ان ينسى الوطن والاحبة بسببه فان هذا غير لائق باهل الكمال قلنا معناه ان طيب العيش وترفه الحال في ظل دولته صار الحيث محي عن الخاطر مراجاته الكائنة عليه من جهة ما سبق من تفاقم المصائب وهجوم البلايا والمحن وتكثر الافراح والفكر الحزن مع الاهل والوطن والحاصل انه نشأ من جهة الاخبار المتشوشة من الخلان والاوطان هموم عظيمة وبسبب دولته نسي ذلك من هذه الجهة وقد يجاب بوجهين اخرين احدهما انه من قبيل قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى وقوله عليه السلام من قرأ آية الكرسي لا يمنعه من دخول الجنة الا الموت والمقصود انه لا يذوق الموت اصلا ولا يمنعه مانع قطعا والمعنى ههنا صار حالي في الحسن والجودة الى حيث اذهب عني جميع العيوب غير هذا العيب وهو نسيان الوطن ولا يخفى انه غير موجود فليس لي عيب اصلا وثانيهما ان معناه ان العادة ان الانسان اذا اصابه الهم في الغربة تذكر الوطن ولعله يريد عنه ذلك والغربة لا تخلو عن الم فالتذكر لا يفارقه وطيب عيشه هنا الى حيث نسي الوطن في هذه الجهة ولا يخفى ما في الوجهين من التعسف قوله وهو من عطف جزئه بعض عطف على ان من تبعيضية متعلق بجزء اي حصل في بعض الارساغ وهو كناية عن المسرة لان الفرح يحرك ابدانا

نشاطا

الغيظ بالقاف لا الغين والقيظ حمارة الصيف وقاظ بالمكان وتقيظ به اذا قام به في الصيف كذا في الصحاح في باب الظاء وفي باب الراء حمارة القيظ بتشديد الراء شدة حره وربما خفف للضرورة منه

نشاطا والتقييد بالبعض مبني على ان تمام الارساغ يقتضي الطرب وقد يحمل ذلك كناية عن ازالة الغفلة فان الغافل يتنبه بتحريك جانبيه والعطف بالكسر الجانب في الصحاح عطفا الرجل جانباه من لدن رأسه الى وركيه وكذلك عطفا كل شيء جانباه قوله واستنهضت في الانتهاض وهو طلب القيام في الصحاح نهض ينهض نهضا ونهوضا اي قام وانهضته انا فانتهض في [واستنهضته] لامر كذا اي امرته بالنهوض له والرجل الراجل والخيل الراكب على الفرس وهو استعارة للضعيف والقوي من الكلام والمقصود التعميم قوله من العناء بيان لما في ما عانيت والعناء المشقة وفلان عان من العناة اسير وامرأة عانية من النساء العواني وفي الحديث اتقوا الله في النساء فانهن عندكم عوان اي بمنزلة الاسرى وعانيت من المعاناة ومعناها بالفارسية رنج كشيدن فيؤول المعنى لكل عانيت العناء ووجهه انه من باب التصريح بجزء المعنى لزيادة التأكيد كقولهم اصغيت اليه اذني وابصرته بعيني ونحو ذلك وان قرئ عاينت بتقديم الياء على النون من المعاينة فالمعنى جيد الا ان الرواية هو الاول لا غير قوله موصوف عزيز المرام اي هذا الطالب موصوف عزيز المطلب اي قليله من العزة وهي خلاف الذل والعزة تقتضي القلة وقلة المطلوب كناية عن قلة الطالب ضرورة انه لو كان الحق المبين بصفة المطلوبية كثيرا لكان الطالب له ايضا كثيرا فنفي الملزوم اي كونه بوصف المطلوبية نفي لازمه وهو الطالب كما في قوله تعالى ان الذين كفروا بعد ايمانهم ثم ازدادوا كفرا لن تقبل توبتهم نفي قبول التوبة لانتفاء لازمه وهو التوبة او يجعل هذا اشارة للحق المبين اي موصوف عزيز الطالب عن غالب بمعنى ان المرام مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل فليتأمل وبالجملة نفي الوصف المراد عزة نفسه بطريق الكناية فيكون من قبيل زيد كثير الاضياف فيحسن لا من قبيل زيد احمر الفرس ليقبح فافهم قوله ولئن فاتني آه قد تقرر انه اذا اجتمع الشرط والقسم فان تصدر الكلام بالقسم فالجواب للقسم البتة كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معه ولئن قوتلوا لا ينصرونهم وان تصدر بالشرط جاز الامران وقد جعل الجواب هنا للشرط مع تقدم القسم والجواب انه من قبيل قوله. لئن كانت الدنيا علي كما ارى. تباريح من ليلى فللموت اروح. وقول الاخر. لئن كان ما حدثته اليوم صادقا. اصم في نهار القيظ للشمس باديا. فقد صرح النحاة بان اللام هنا زائدة وذهب الفراء الى ان الجواب للشرط وان تقدم القسم فان بني عليه

تباريح الشوق توهجه وتباريح الامر ايضا جمع من شدائده اي اشده
وذبحا الحمى شدتها والتبرح شدة برحا بارحا اي شديد
واروح والترويح بكسر الباء والتبرحة الشدائد
والدواهي كذا في الصحاح منه

قوله باديا صفة مقدر اي اصوم صوما باديا ظاهرا
بروزه لكل احد من قولهم بدا له الامر بدوا اي ظهر فقعد قعودا اي ظهر
وابديته انا اظهرته [illegible] في ظاهر الراي
جعله من بدا [illegible] منه

ملا اشكال قوله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية لحي اثر نسبة الافتتاح الى حمد الله ونسبة التيمن
الى التسمية لوجوه الاول الاشارة الى ان الباء في باسم الله في الحديث ليست صلة للابتداء بل للتيمن
والالتباس المحذوف فمقتضى الحديث ليس الا انه ينبغي ان يكون الابتداء والافتتاح بالحمد في حال
التبرك والتيمن بالتسمية نوقوع الافتتاح بالحمد وانه يقتضي ان يكون المفتتح به جزء من المفتتح
لا ينافي العمل بالحديث انما ينافيه اذا كان الباء في الحديث صلة للابتداء حتى يلزم انه ينبغي ان يكون
الافتتاح والابتداء بهما جميعا والحاصل ان اضافة الافتتاح الى الحمد وان كان يوهم اشكال الاقتضاء
الا ان نسبة التيمن الى التسمية تدفعه كما اشرنا اليه الثاني انه اشارة الى منع التعارض بين حديثي
الابتداء بالتسمية والابتداء بالتحميد ووجهه ان تمام الحديث التسمية لا ينافي وقوع الافتتاح بالتحميد
لان الافتتاح امر عرفي يجوز ان يعتبر ممتدا فيسع امرين واكثر فليتصور الثالث انه ايماء الى التوفيق بين
الحديثين تقريره ان الافتتاح كما تكون حقيقيا تكون اضافيا ووقوع الحمد بعد الابتداء في كونه
مفتتحا به انما ينافيه لو وقع الافتتاح الحقيقي به وهو ممنوع لجواز ان تكون افتتاحا اضافيا
الرابع ان وقوع الافتتاح بالتسمية امر جلي وبالتحميد شئ خفي والاشتغال بافادة الخفي والاعراض
عن ذكر الجلي من محض الحكمة وصرف القانون في البيان وذكره اولا بلفظ الكتاب تنبيها على انه ذو
خطر وشرف فانتبه عليه لزوم العمل بالحديثين وثانيا بلفظ المختصر جريا على ما جرى عليه المص بقوله الفت
مختصرا اه وليلايم الفعل بانه اثر من اثار النعمة قوله اداء اه تعليل للافتتاح المذكور فان قيل الاداء
لا يستلزم الافتتاح لحصوله بمجرد ذكره ولو في اخر الكتاب قلنا نعم الا ان العلة هي مجموع اداء حق الواجب
وذلك يقتضي تقديمه كما لا يخفى فتعليل نفس الافتتاح به ظاهر هذا ولو سلم فيستقيم عليه في هذا
الكتاب جرا ان الاطراد والانعكاس غير لازم في العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح به لا يقدح
فيه حصول الاداء بغير هذه الطريقة والتنوين في شئ للتحقير اي ادائي شئ في الجملة ففيه اشعار
بان قوة الحامد غير وافية باداء حق الشكر الواجب كما هو طريقة لانه اذا تحققت فالتوفيق للحمد
والاقرار عليه ايضا نعمة اخرى وهي تقتضي شكرا فلا يمكنه قوة الحامد اصلا ولان مجرد ما ذكره من
الحمد شكر لساني فالاشتغال بمجرده غير مؤد لحق الشكر الواجب باركانه الثلث قوله مما يجب من هذه يحتمل
البيانية اي شئ هو ما يجب عليه من شكر نعمائه على ان الثاني ايضا بيانية ويحتمل الابتدائية اي شئ

قوله الثالث اه فان قيل الوجه الثاني والثالث بالحقيقة
واحد قلنا ممنوع فان حاصل الوجه الثاني ان الابتداء امر
عرفي ممتد يعني يعتبر ممتدا من حين الاخذ في التصنيف
الى الشروع في البحث على ما صرح به الشارح المحقق في
تلويحه وحاصل الثالث ان الابتداء بالحمد اضافي وهو
بالحقيقة اعم من الاول لان الابتداء بهذا المعنى يجوز
ان يعتبر الى اخر الكتاب دون الاول على ان مبنى الثاني
على منع التعارض ومبنى الثالث على نفيه بعد تسليمه
وبيان التوفيق فليفهم منه

كائن

قوله الجميل في المحمود به فيه تسامح والمقصود انه يجب ان يكون جميلا واو نوقش بهذه العبارة لانها ابلغ وهذا قريب من باب التجريد كانه انتزع
لكمال جماله منه جميل وجعل هو ظرفا له كقولهم لقيت من زيد اسدا فان قلت لا يجب في المحمود به كونه اختياريا كما وجب ان يكون المحمود عليه اختياريا
فكيف يصح اعتبار الجميل في المحمود به قلت معنى الجميل هنا الشئ الجميل وهو اعم من ان يكون اختياريا بخلاف قولهم الفعل الجميل فانه اختياري كما قررنا
اذ الاختيارية ناشئة من الموصوف المقدر لا من الصفة فافهم منه رحمه

كائن من جملة النعماء الواجبة وفي تسمية تلك الاشياء بشكر النعماء اشارة الى تعدد الشكر
اما باعتبار النعماء او باعتبار اقسام الشكر فان قيل الشكر مسبوق بالنعمة وذا يقتضي وصولها
الى الشاكر ومن المعلوم ان النعمة ههنا هو التاليف فيكون الوجوب بعد تمام التاليف والتاليف
غير حاصل الآن فضلا عن تمامه قلنا لا نسلم انه جعل التاليف نفس النعمة بل يصح جعله اثرا
من اثار النعمة وتحقيق ذلك ان نفس التاليف ليس بنعمة بل النعمة هو الاقتدار والتمكين عليه
بل الحالة الحاصلة للعبد الراسخة في نفسه من جهة الاقتدار والتمكين وتلك الحالة حاصلة الآن
وان لم يكن التاليف حاصلا ولو سلم فمبنى الكلام على تنزيل ما سيوجد منزلة الموجود الحاصل
نظرا الى حصوله لمبادئه فان قيل فكيف يصح جعله اثرا وانه ينافي التنزيل المذكور قلنا جعله
اثرا اشعار بان نعم الله لعظمها وكثرتها الى حيث صار هذا مع كونه نعمة جليلة كانه ليس بنعمة
بالنسبة اليها بل هو اثر من اثار النعمة وعلامة في الجملة دالة على النعماء ويلايمه لفظ المختصر وقد
يجاب بان مبنى الكلام على ان الخطبة بعد تمام تاليف الكتاب فيكون الشكر على النعمة الواصلة
ويرد عليه انه لا يتم التقريب مع اللهم الا ان يراد بافتتاح الكتاب بالتحميد جعل الحمد في اوله صورة
وذكره في صدره بحسب الظاهر قوله هو الثناء باللسان التقييد باللسان توطئة وتمهيد لما
هو بصدده في الجملة من بيان التفرقة بين الحمد والشكر من ان الحمد اعم باعتبار المتعلق واخص
باعتبار المورد والشكر بالعكس واذا كان مدار الفرق على ذلك ناسب التصريح به وان لم يكن
الثناء الا باللسان وذكر الشارح المحقق في توجيهه انه دفع لتوهم صرف الثناء الى ما يعم اللسان
وغيره ولو مجازا قوله على الجميل كان عليه ان يذكر قيدا اخر بان يقول على قصد التعظيم او ما يؤدي
مؤداه ليكون التعريف مانعا عن دخول صورة الاستهزاء والسخرية فان من اثنى شخصا على
قصد السخرية والاستهزاء فانه لا يعد حمدا ولهذا زاد في المختصر هذا القيد بقوله الحمد هو الثناء على
قصد التعظيم لكن هذا التعريف ايضا غير مانع لصدقه على الوصف بالجميل على قصد التعظيم لا على
الجميل وهو ليس بحمد اصلا والحاصل ان ههنا امورا ثلثة الجميل في المحمود به والجميل في المحمود عليه
وقصد التعظيم وهذه الامور الثلثة معتبرة في ماهية الحمد مأخوذة في تعريفه فتعريف المختصر
غير مانع لعدم القيد الثاني وكذا المذكور ههنا لفقدان القيد الثالث فان قيل بل ههنا قيد لازم وهو

قد ذكروا في علم الكلام ان الصدور بالاختيار
لا ينافي الوجوب مطلقا بل ينافي الوجوب
بغير الاختيار ويجوز ان تكون الاثار الصادرة
من الفاعل بالاختيار واجبا بالاختيار
تدبر منه

قوله وقد يجاب اي عن اصل الاشكال الاول الذي
اشار اليه بقوله فان قيل الشكر مسبوق بالنعمة
في الجملة اه لا عن هذه الشبهة التي اشار اليها
بقوله فان قيل فكيف يصح منه

كون المحمود عليه اختياريا او الحمد مخصوص بالاختياري وفي تركه فيما ابره سهل
او الموصوف هنا معتذر اى على الفعل الجميل وتحقيقه ان الجميل معناه ضد القبيح في
الصحاح الجمال الحسن وقد جمل الرجل بالضم جمالا فهو جميل والمراة جميلة وفي مجمل اللغة الجمال
ضد القبح ورجل جميل اى حسن غير قبيح فمعنى الجميل في قوله على الجميل الفعل الحسن والظ
المتبادر من الفعل ما يكون بطريق الاختيار على ما صرح به فيرجع الاختلال اليه باعتبار
القيد الثالث فالتعريف الصحيح ان يقال الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل على جهة التبجيل
فالوصف وهو ذكر ما يدل على الصفة جنس يتناول الامور المباينة للحمد وبالجميل
يخرج الوصف بالقبيح فانه ذم وعلى الجميل يخرج ما لا يكون المحمود عليه جميلا وبالتبجيل
التعظيم وبه يخرج الاستهزاء واراد وا بالجميل الثاني الاختياري لخصوص الحمد بالاختياري
بخلاف المدح فانه يعمه وغيره تقول مدحته على صباحة خده ورشاقة قده ولا تقول حمدته
واما قولهم حمدته على حسبه وشجاعته فمبني على ان الشجاعة كما تطلق على نفس الملكة التي هي
غير اختيارية كذلك تطلق على اثارها من الامور الاختيارية كالخوض في المهالك والاقدام
على المعارك وكذلك الحسب ما يعده المرء من مفاخر نفسه واباءه ومنه ما هو اختياري
فان قيل كلا التعريفين قاصر عن افادة الامر الاول من الامور الثلثة قلنا ممنوع فان
الثناء هو الوصف بالجميل نص عليه صاحب مجمل اللغة فقال الثناء الكلام الجميل وفي
الصحاح واثنى عليه خيرا والاسم الثناء وبالجملة فلا يتبادر الى الفهم من ذلك الا الوصف
بالجميل والظاهر المتبادر الى الفهم من ذلك ان يكون على قصد التعظيم اذ الكلام في الفؤاد
وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا وبهذا الاعتبار يمكن ان يدفع الاشكال المذكور ههنا
فليتامل وههنا اشكال وهو انه كيف يجوز حمد الله تعالى على صفاته الكاملة مع انهم لا يجوزون
فيها مختار المانع زعمهم من ان الصدور بالاختيار يستلزم الحدوث على ما قرره في
موضعه واجيب عنه تارة بالمنع اى لا نسلم ان الصدور بالاختيار يستلزم الحدوث واخرى
بان ذاته تعالى لما كان كافيا في صفاته مستقلا فيها غير محتاج الى غيره فيها نزلوه كانه
مختار فيها هذا والمفهوم من كلام الفائق ان الحمد والمدح مترادفان ولذا جعل في الكشاف

وجه ما ذكر بانه كان عليه ان يذكر فيه الاخر
وهو قصد التعظيم احترازا عن الاستهزاء منه

نقيضه

نقيضه الذم وسنزداد لهذا وضوحا بعيد هذا ان وافقنا المنية الالهية قوله
سواء في موقع الخبر لقوله يتعلق مع متعلقه كما في سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم
على ما صرح به في الكشاف فالمعنى تعلقه بالفواضل وتعلقه بالفضائل سيان والجملة
استيناف او حال بلا واو صرح به الشارح المحقق في شرح المفتاح في الحالة المقتضية
لتنكير المسند في قوله فان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع مثلا او
يصح عقلا ليس في كلام العرب ويجوز ان يجعل سواء خبر مبتدأ محذوف اى هو سواء والفعل
بعده بتاويل المصدر فاعل له اى مستوى تعلقه بكذا وتعلقه بكذا ولا خفاء في ذلك
انما الخفاء في مرجع ضمير يتعلق اهو الجميل ام الثناء فعلى الاول يحتاج الى ان يجعل
من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء يتعلق بالانسان اولا وعلى الثاني فقد
وقع في غير محزه لان الثناء قد صار في متعلقه الفضائل جمع فضيلة وهي كل خصلة
ذاتية كالشجاعة والفواضل جمع فاضلة وهي العطية وهذا ما يقال الفضائل هي الكمالات
الغير المتعدية كالعلم والشجاعة والفواضل هي المتعدية كالافضال والانعام قوله ام
بالفواضل ام هذه متصلة والهمزة قبلها محذوفة اى سواء اتعلق بالفضائل ام بالفواضل
كما في قولهم سواء على اقمت ام قعدت على ما صرح به وذكر بعض المحققين من النحاة
ان حذف الهمزة قبل ام المتصلة يكون في الشعر لا غير وانما قال ام ولم يقل او كما وقع
في عبارة المفتاح لان العطف باو بعد همزة التسوية يمتنع على ما صرح به المحققون وهذه
العبارة شايعة في السنة الفقهاء يقولون سواء كان كذا او كان كذا وهذا مثل قولهم
يجب اقل الامرين من كذا او كذا وحق العطف في الاول ان يكون بام وفي الثاني بالواو
وهذا واضح لا خفاء فيه قوله فعل ينبئ الى اراد بالفعل ههنا مطلق الحدث سواء كان فعلا
او انفعالا لا عملا ما هو مصطلح ارباب العربية فلا ينتقض بما هو من مقولة الانفعال كالمحبة
ونحو ذلك واما حديث الابتناء في الاعتقاد والمحبة فمبني على ان الوقوف على الاعتقاد
لا يختص ان يكون من جانب المعتقد بلسانه او بفعله من اركانه بل يجوز ان يكون بالهام
او ميلان قلب من جانبه على ما قيل القلوب الى القلوب يتعلق وتتشاهد وقوله لسبب

ذكر صاحب الكشاف في هذه الآية ان سواء خبر
والفعل بعده في تاويل المصدر والمعنى ان الانذار
وعدم الانذار سيان منه

اى المبتدأ مع خبره من حيث المجموع

لان المراد بالتعلق والخصوص اخص
ما هو اخص منه تامل فيه

يحتاج الى ان يقال المراد بالتعلق في الثاني غير المراد
بالتعلق في الاول وهو الاتصال الاخر حاصله
ان يرجع الضمير الى الجملة لانه مستبعد جدا بل الظاهر
ذلك لمن تامل فيه تامل صادق منه
لان المقصود ان الحمد مطلقا سواء كان الثناء بالاشياء
لا المقيد بالفضائل والفواضل لانه عكس
المقصود منه

الانعام اراد بسبب انعامه على نمط قولهم غض الطرف اى طرفك على ما اشار اليه الكشاف
في قوله تعالى فان الجحيم هى المأوى اى مأواه لا ان اللام عوض عن الاضافة كما يذهب اليه
الكوفيون قوله او اعتقادا فيه تنبيه على ان حق العطف في مثله ان يكون بالواو دون او
لان المعنى على ايقاع التسوية بين امرين فصاعدا والجمع بينهما اولى من الامرين تدبر
واراد بالاعتقاد المعنى القلبى اعم من ان يكون تصورا فقط ومن ان يكون تصديقا اعنى
الجزم باتصاف المنعم بصفات الكمال فيتناول ما روى ان داود عم قال في بعض مناجاته
الهى كيف اشكرك والشكر نعمة اخرى منك يستدعى شكرا اخر فاوحى الله تعالى اليه اذا عرفت ان ما بك
من نعمة منى فقد شكرتنى وروى ان موسى عم لما قال الهى خلقت ادم بيدك وفعلت وفعلت
فكيف شكرك اوحى الله اليه عرف ان ذلك منى فقد جعل في هاتين الصورتين نفس المعرفة
التى هى مجرد التصور شكرا فلو لم يكن مجرد المعرفة والتصور شكرا لما استقام ذلك بل لو كان الجزم
باتصاف المنعم بصفات الكمال فقط شكرا لم يحسن ذلك لعلمه تعالى بحصوله هنا في حق داود
وموسى والجواب انه لما كان مجرد المعرفة بدون الجزم شكرا كانت المعرفة المقرونة بالجزم شكرا
بالطريق الاولى للجزم بان الاول دون الثاني على ان الحق بان المراد بالاعتقاد ما يعم التصور
ايضا تعسف وصرف للفظ عن الظاهر للقطع بان المتبادر منه التصديق لا غير يشهد له
مواقع الاستعمال على انه يجوز ان يراد في هاتين الصورتين معرفة ان النعمة منه الجزم بذلك
والتصديق له وهذا يظهر بالنظر الى المرام وادخل في صحة الكلام وان كان مجرد التصور اظهر
بالنظر الى ظاهر الكلام هذا والحق الذى لا يحوم حوله شك ان يراد بالاعتقاد الجزم باتصاف المنعم
لان لفظ العلم قد ظهر في التصور على ما هو المتعارف في اللغة والكلام [illegible]
بصفات الكمال للقطع بان مجرد التصور بدون الاذعان والقبول بذلك ليس بشكر اصلا وقدم
من الموارد الثلثة اللسان لانه ظاهر في الانباء ووسط الاعتقاد الذى هو اشرف الموارد تنبيها
على ان خير الامور اوسطها قوله فمورد الحمد تفريع على ما تقدم من التعريفين وتصريح بما هو
المقصود من التفرقة بين الحمد والشكر وجرى على ما يذهب اليه المحققون من الفرق وتنبيه
على الرد بالقوى يراد فهما وقوله فالحمد اعم تفريع على هذا وتوضيح لحديث العموم والخصوص الذى
هو بصدده فيكون توضيحا عقيب توضيح وتصريحا اثر تصريح قوله على الوصف بالعلم والشجاعة

فالشكر

لان المعرفة المتعلقة بالنسبة تصديق لا تصور والتحقيق
هو هنا ان هنا امرين الاول لفظ المعرفة الثاني تعلقها
بالنسبة والاول يدل على ان المراد التصور لان المتبادر
من لفظ المعرفة التصور وهو الموافق لقواعد اللغة
والثاني يدل على ان المراد التصديق لان المعرفة المتعلقة
بالنسبة تصديق ولهذا قال ابن الحاجب في المختصر العلم
ضربان علم بمفرد ويسمى تصورا ومعرفة وعلم بنسبة
ويسمى تصديقا وعلما فالظاهر هنا ان المعرفة متعلقة
بحصول النسبة وغيره خلاف الظاهر منه

فالشكر منتف في هذه الصورة لانتفاء متعلقه وهو النعمة وهذا ما اشار اليه الامام المرزوقي
حيث قال الحمد هو الثناء على الرجل بما فيه من الخصال المرضية وبهذا المعنى فارق الشكر
لان الشكر لا يكون الا على صنيعه وكان ينبغى ان يقال في صدق الحمد على الحمد فقط على العلم
والشجاعة ليطابق المقصود اذ المقصود ان كلا منهما محمود عليه لا محمود به يعنى ان
يوصف زيد بالعلم والشجاعة باعتبار انعامه ووصول نعمته الى الواصف فلا ينتفى
الشكر مع انه يصدق عليه في هذه الصورة ان الحمد على الوصف بالعلم والشجاعة
والجواب ان الباء في قوله الوصف بالعلم والشجاعة ليست صلة للوصف وان كان ظاهر
اللفظ مشعرا به ليلزم كون كل منهما محمودا به بل الباء للسببية والمعنى الوصف بازاء العلم
والشجاعة فكل منهما محمود عليه والمحمود به معلوم محذوف اى الوصف بالجميل بازائهما
ومع انه دفعت الشبهة راسا قوله في مقابلة الاحسان الحمد هنا منتف لانتفاء مورده
وهو اللسان قوله للذات الواجب الوجود هاتان الصفتان اعنى وجوب الوجود
والاستحقاق لجميع المحامد اصل بمعنى ان وجوب الوجود بالذات يستتبع سائر صفات الكمال
وذكر الاستحقاق تنبيه على اتصافه تعالى بجميع صفات الكمال ونعوت الجلال وما يشير الى غيره
من نوال او كمال فهو بالحقيقة لجنابه المتعال على ما اشير اليه في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه
فلما كان المذكور اصلا مستتبعا لغيره خصه بالذكر وان كان اسم الله دالا على صفات
الكمال ونعوت الجلال ومعنى كونه اسما له انه علم للفرد الموجود الموصوف بهذه الصفة لا انه
اسم لهذا المفهوم كما توهمه بعض القاصرين فانه غلط وسيجىء لهذا زيادة تحقيق في اول
المقصد الرابع ان شاء الله تعالى والمحامد جمع محمدة بكسر الميم او محمدة بفتحها فعلى الاول معناه انه
مستحق لكل حمد او المحمدة مصدر وفي الصحاح حمدت الرجل احمده حمدا ومحمدة وعلى الثاني معناه
مستحق لجميع ما يحمد به في الصحاح المحمدة خلاف المذمة والمحمل مذمة بالفتح اى بما يذم عليه
وهو خلاف المحمدة قوله مما يوهم اختصاص استحقاقه اه فان قيل قد تقرر فيما بينهم ان التعليق
بالمشتق يفيد عليه ماخذ الاشتقاق فتعليق الحمد بلفظ الخالق مثلا يفيد عليه الخلق للاستحقاق
فما معنى الايهام قلنا نعم الا ان التعليق يفيد العلية لا اختصاص العلية والايهام بالنسبة اليه

فان قيل فحق العبارة ان يترك ما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بالوصف لا بالذات وما
يوهم اختصاص الاستحقاق بوصف دون وصف اذ المقصود انه لم يتعلق الحمد بالخالق او
الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه لا بالذات وما يوهم اختصاص الاستحقاق بوصف
دون وصف والحاصل ان العدول الى الاسم الذات عن اسم الصفة مبني على امرين التنبيه
على دفع انحصار جهة الاستحقاق في الوصف والاشعار بنفي توهم الاختصاص بوصف دون
وصف قلنا نبه بذلك على رجوع الاستحقاق الذاتي بالآخرة الى الوصفي لما سيجي في تحقيق
الاستحقاقين قوله بل انما تعرض له معطوف على قوله لم يتعلق به اضراب عنه ومعنى الاضراب
جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه وفيه نظر لتصريح ائمة النحو بان بل اذا وقع بعدها جملة يجيء
للاضراب اما الابطالي كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد
واما الانتقال من كلام الى اخر حتى ذهب ابن مالك الى ان بل هذه لا تقع في التنزيل الا على
هذا الوجه ومما يجب التنبه له ان بل هذه حرف ابتداء لا حرف عطف على الصحيح وان وقع
بعدها مفرد فهي عاطفة قوله بعد الدلالة على استحقاق الذاتي حيث علق الحمد اولا بلفظ اسم
الذات بقوله الحمد لله فان قيل لم يتمهد من قواعدهم ان تعليق امر باسم غير صفة يدل على
منشائية مدلول ذلك الاسم لذلك الامر مثلا قولك اكرم زيدا او انسانا لا يدل على ان علة
الاكرام هو الزيدية او الانسانية ولم يقل به احد ولم يدل عليه نص نحاتهم ولا يشعر به
اطلاقاتهم ولو سلم فانما يفيده لو لم يوجد التعليق بالوصف وقد وجد ههنا بقوله على
ما انعم سيما اذا جعل ما مصدرية قلنا فرق بين ما ذكر فيه وما نحن فيه والله يرشدك
اليه فليتنبه له ولو كان المقصود الاشعار بعلية الانعام لاستحقاق الحمد كان مقتضى الظاهر
ان يتعلق الحمد المنعم او الحمد لمن انعم فلما عدل عنه فعلق الحمد اولا باسم الذات وتعرض ثانيا للوصف
الانعام اقتضى هذا نكتة وما ذكر يصلح نكتة بل هي نكتة مفهومة بمعونة المقام وشهادة القرائن
المرشدة الى المقصود والمرام يرشدك اليه الذوق السليم ولا ينبئك مثل عليم قوله تنبيها على تحقق
الاستحقاقين الاستحقاق الذاتي والاستحقاق الوصفي وههنا اشكال مشهور وهو انهم حصروا جهة
استحقاق الحمد في الفضائل والفواضل وقد عرفت الاشارة اليه في تعريف الحمد فما معنى الاستحقاق الذاتي

المقابل

المقابل للاستحقاق الوصفي واجيب عنه بان استحقاقه تعالى لم يختص بصفة دون وصف
بل بجميع اوصافه فشرع في ذلك وذاته تعالى كاف في جميع صفاته من غير احتياج الى غيره فاصطلحوا
فسموا الاستحقاق بملاحظة جميع الصفات على وجه الاجمال استحقاقا ذاتيا وبوصف دون
وصف استحقاقا وصفيا ولا مشاحة في الاصطلاح قوله لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به فان قيل
الاهتمام بتقديم الحمد عارضي والاهتمام باسم الله ذاتي والذاتي وان لم يكن راجحا فلا يرجح
فتعارضا فتساقطا فلا بد ههنا من امر اخر يرجح تقديم الحمد قلنا من شرط التعارض تساوي
الامرين قوة وضعفا والاهتمام باسم الله وان كان ذاتيا لكنه لا يستطيع ان يعارض الذي
الذي هو الاهتمام بتقديم الحمد لان منشأه تطبيق الكلام على مقتضى الحال وليست البلاغة الا هذا
وفي قوله مزيد اهتمام تنبيه على هذا اي على كونه ذاتيا ولو سلم فالاصل تقديم المبتدأ على الخبر
فترجح قوله اهم في نفسه الظرف متعلق بالنسبة التي تضمنها الجملة اي ثبوت الاهمية لذكر الله
واتصافه بها في نفس هذا اللفظ وفي ذاته اي مع قطع النظر عن ملاحظة امر خارج عنه عارض له
ونظيره قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام وبه صرح الشارح المحقق في شرح المفتاح عند قول
السكاكي المجاز عند السلف قسمان وفي الكلام اشارة الى انه كلا منهما اهم في الامر الا ان الحيثية مختلفة
فاهمية احدهما الابتداء في اهمية الاخر قوله على ان صاحب الكشاف الخ جواب سؤال مقدر تقريره السؤال
ان ما ذكرتم من ان مزيد الاهتمام يقتضي تقديم الحمد معارض بفوات الحصر في صورة تاخيره اي في تقديم
الخبر في الحصر الذي هو المطلوب ولا كذلك تقديم الحمد وحاصل الجواب ان نكتة الحصر حاصلة في التقديم كما
حصلت في التاخير فلا اشكال فظهر ان قوله ايضا بالنسبة الى تاخير الحمد ولا خفاء فيه وذهب بعض الافاضل
من اصحاب الحواشي الى ان ظاهر الكلام ان قوله على ان صاحب الكشاف الخ دليل اخر لتقديم الحمد ثم نقله منطبق به
وترديد كما هو عادته فقال فقوله ايضا ان كان بالنسبة الى الاهتمام يعني انه في التقديم الاهتمام ايضا
كان المناسب تاخيره عن حديث الاختصاص بان يقول يفيد الالة على اختصاص الحمد به ايضا وان
كان بالنسبة الى تاخير الحمد كما يشعر به ايراده عقيب قوله فيه متصلا بالضمير الراجع الى تقديم الحمد يكون
حاصل الكلام تعليل التقديم بان في التقديم والتاخير فائدة الاختصاص وهو ركيك جدا لم تجاب عنه
بالمنع اي يمنع ان حاصل الكلام ذلك بل انه تعليل للتقديم وافادة الاختصاص مع اشارة الى وجوده

شرع اي سواء في الصحاح يقال الناس
في هذا الامر شرع اي سواء يحرك ويسكن
يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع
منه

ان تاخير الحمد والظرف خال من الحصر او وصف له

بعض الافاضل سعد المولى الشافعي مولانا زاده خطابي

في التأخير ايضا وانه ليس بالتعليل اذ لا تزاحم في المقتضيات ثم قال والانصاف ان تعليل التقديم بفائدة يفيدها التأخير ايضا ليس بذلك الحسن سيما اذا اشير في العلة الى منافاته التأخير للتقديم في تلك الفائدة سيما اذا لم يترتب تلك الفائدة على نفس التقديم ولم يكن لنفسه فيها مدخل هذا كلام هذا الفاضل ولعمري لا الشبهة شيء ولا الجواب والله اعلم بالصواب ولا يخفى ان مبنى الكل على ان قوله على ان صاحب الكشاف تعليل للتقديم وهو فاسد وانت خبير بان المبني على الفاسد فاسد وبانه لا ركاكة في كلام الشارح المحقق بل الركاكة راجعة الى فهمه من كلامه وهو بمراحل عن مراده كما قررناه سابقا وقوله به في قوله على اختصاص الحمد به الباء فيه داخلة على المقصور عليه على ما هو الشائع في الاستعمالات والوارد في الاطلاقات وان كان الاستعمال الراجح دخوله على المقصور وبهذا يظهر اي بتصريح صاحب الكشاف بان في تقديم الحمد حصرا وتخصيصا ظهر ان عدوله من الاستغراق الى الجنس ليس مبنيا على قاعدة الاعتزال اذ لو كان مبنيا عليها عاد على موضوعه بالنقض اذ الحكم بالاستغراق كما ينافي قاعدتهم كذلك الحكم باختصاص الجنس وحصره عليه ينافي اياها اذ لو ثبت على ذلك التقدير فرد من الحمد لغيره تعالى كان جنسه ثابتا في ضمنه ضرورة امتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس فلا يكون الجنس مختصا به والمفروض خلافه واعلم ان المعتزلة قد ذهبوا في قولنا الحمد لله الى ان اللام للتعظيم صرح به الامام النسفي ومعناه اثبات حمد عظيم لله تعالى حملا اللام على التنوين في افادة التعظيم لتآخيهما في التناوب ومنهم من ذهب الى ان اللام للعهد اي حصة من الحمد لله ان اريد العهد الذهني او حصة معينة منه وهي ما عدا الواصلة الى العباد بادعاء كونه معهودا معلوما ان اريد العهد الخارجي وعلى التقادير فالمقصود اثبات بعض المحامد له تعالى دون الجميع وصرح اهل السنة نصرهم الله نصرا عزيزا بان اللام للاستغراق والمراد اثبات جميع المحامد له تعالى ومبنى الخلاف على الاختلاف في خلق الافعال فعندنا لما كان الافعال كلها مخلوقة لله تعالى كان جميع المحامد راجعة اليه بالاصالة وعندهم لما كان العبد خالقا لفعله الاختياري يخرج بعض المحامد بحسبه هذا مذهب الجمهور من المعتزلة وان زعموا ان العبد خالق لبعض افعاله لكنهم يعترفون بان التمكين والاقدار عليه من الله وهذا القدر كاف في رجوع الحمد على تلك الافعال اليه تعالى فما ذهب اليه صاحب الكشاف من حديث الحصر والاختصاص لم يكن منافيا لتلك القاعدة المشهورة الاعتزالية وقد

دفع

ايراد بان الجنس الخ

دفع في الكشاف اشارة اليه في غير موضع فليتدبر بل على ان الحمد اي على كون اللام في الحمد للجنس دون الاستغراق مبني على ان الحمد في الاصل مصدر نائب عن الفعل والاصل عدم الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات فلا يدل الا على الحقيقة كالفعل كما اقتضته النيابة فانه قبل دلالة الرفع على الدوام والثبات في حيز المنع وكيف وقد نص الشيخ عبد القاهر على ان دلالة الرفع على الدوام والثبات لم يرد بمنطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد قلنا مبنى الكلام على اعتبار العدول والتحقيق ان الجملة الاسمية في مقام العدول عن الفعلية تدل على الدوام والثبات ومع قطع النظر عن اعتبار العدول لا يدل عليه اصلا ومبنى كلام الشيخ على عدم اعتباره فلا منافاة فكذا ما يوجب مشابهة لا يدل على الاستغراق اذ لو دل عليه لزم مزية الفرع وهو النائب على الاصل وهو المنوب اعني هو المصدر النكرة ان يرد عليه ان الحصر ممنوع اذ المصدر المعرفة ايضا قد ينوب مناب الفعل على ما اشار اليه في الكشاف حيث قال ان قراءة الحمد لله بالنصب مبنية على اضمار فعله واجاب عنه الشارح المحقق بان المراد ان ما سد مسد الفعل في تأديته معناه هو مجرد المصدر فقط ولا دخل للام في ذلك فيجوز استفادة الاستغراق منه وان لم يفده الفعل ومع لا مانع من ان يدخل الظرف اعني من ان يدخل متعلق باسم لا والتركيب من قبيل لا عاصم اليوم من امر الله وفي تحقيقه في موضعه ان ساعده التوفيق الالهي مبني على ان المتبادر الى الفهم فيه بعض المحققين من اصحاب الحواشي بان المتبادر الى الفهم من الجنس المعرف باللام في المقامات الخطابية انما هو الاستغراق سواء كان مصدرا او غيره وكيف والمقام الخطابي المقتضي للمبالغة ادل دليل واعدل شاهد على الاستغراق واي معنى في مقام يكون اولى بالاستغراق من الحمد في مقام تخصيصه بالله تعالى فقرينة الاستغراق هنا كالنار على علم وفيه بحث لان القرينة التي ادعاها وجعلها في الظهور كالنار على علم اما ان تكون قرينة موجبة او مرجحة وكلاهما ممنوع اما الاولى فلان القرينة التي تدل على امتناع الجنس منتفية هنا فمن ادعى اثباتها فعليه البيان واما الثانية فلان القرينة المرجحة هنا ليست الا ان المقام خطابي مقتض للمبالغة مستلزم لقصر الحمد عليه تعالى وهذا حاصل على تقدير الجنس ايضا والاستغراق امر زائد على ذلك وارتكاب امر زائد يقتضي فائدة زائدة خاصة بذلك الامر الزائد غير حاصلة في الجنس وقد عرفت ان قصر الجنس يقتضي قصر كل فرد والا لزم خلاف المفروض مع ان قصر الافراد على تقدير الجنس ثابت ببينة والا كذلك على تقدير

وكيف وقد جزم صاحب الكشاف بان المراد الجنس فلم يجوز الاستغراق اصلا منه

واما النزاع في ان هذا المعنى اعني كون الحمد محمولا في هذا المقام على الجنس دون الاستغراق عنه صاحب الكشاف من اي موضع من كلامه يستفاد فهو دقيقة الكشاف لا دقيقة هذا الكتاب والحق انه مستفاد من قوله والاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس وهم منهم وقد بيناه هناك في حواشي الكشاف منه

قد قلت الفائدة الزائدة حاصلة ههنا لان في الاستغراق تصريحا بحصر جميع الافراد وفي الجنس ضمني قلت معارض بان في الجنس سلوكا لنمط البرهان الذي هو من باب البلاغة والى هذا اشار بقوله على ان قصر الافراد على تقدير الجنس ثابت بنته وقد اعترف بهذا المعنى هذا المعترض ايضا منه

للاستغراق وايضا في الجنس تجنيح العدول الى ذي الدليلين وهو الفعل بخلاف الاستغراق فانه ليس بهذه المثابة فمع وجود هذه الجهات لا مبني للميل الى الاستغراق وما ذكره هذا الفاضل من تلفيق العبارات وتمويه الاشارات ورعاية الاوزان والاسجاع لاصطياد القلوب في الطباع فعلها عند الشارح المحقق كصرير باب او كطنين ذباب فان قيل جميع ذلك حسن والتزييف المذكور مندفع الا انه يتوجه عليه انه كيف يكون الجنس هو المتبادر الى الفهم والشايع في الاستعمال وقد صرح المحقق بان الاصل اي الراجح هو العهد الخارجي لانه حقيقة التعيين وكمال التمييز ثم الاستغراق اذ الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار الافراد قليل جدا والعهد الذهني موقوف على قرينة البعضية والاستغراق هو المفهوم من الاطلاق حيث لا عهد وبذلك صرح المحقق الشارح في التلويح قلنا منع الكلام على مذهب صاحب الكشاف لانه حاول توجيه كلامه على مذهبه وكون الامر كذلك عنده في معرض المنع فلينامل قوله في المصادر التنبيه به مبني على ان هذا مصدر يجاء به للتوكيد وقد صرح النحاة بانه لا يثنى ولا يجمع لانه الحقيقة من حيث هي ولا تعدد فيها ويحمل بالاصل ما لم يقم قرينة عليه قوله فاذن لا يكون ثمة استغراق اعترض عليه بعض المحققين من اصحاب الحواشي بانه ان اراد انه لا يكون ثمة استغراق هو مدلول اللام او مدلول الاسم في نفسه فالكلام في صحة هذا المعنى لكنه لا يتم التقريب وان اراد انه لا استغراق هناك اصلا فظاهر انه غير لازم مما ذكره وكيف ولو صح لزوم ان لا يجري شمول الاستغراق مع المفرد المحلى باللام الجنس في موضع من موارد استعمالهما وبطلانه مكشوف هذا وعندي انه يفهم من امثال هذه التعليلات صحفا ويعلل قصر صاحب الكشاف على الجنس بان الاستغراق لم يثبت على مذهبه لانه حصر المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس والعهد ممتنع هنا فتعين الجنس قوله على ما انهم يحتمل ان يكون الظرف الاول اعني لله ظرفا لغوا للحمد وعلى ما انعم خبرا ويحتمل ان يكون كل منهما خبرا بعد خبر ويحتمل ان يكون الاول خبرا والثاني ظرفا لغوا متعلقا بالحمد ويحتمل ان يكون كل منهما لغوا والخبر محذوف فههنا وجوه اربعة يرد على الاول انه يلزم منه انحصار ثبوت المحامد لله فيما انعم وحاصله انه يلزم منه قصر جهة الاختصاص على ما انعم وكذلك الوجه الثاني واما الرابع فضعيف جدا بقي القسم الثالث وهو ان يكون الاول خبرا والثاني لغوا متعلقا بالمبتدا فان قيل فيلزم الفصل بالخبر بين العامل والمعمول وهو اجنبي منه ممتنع على ما تقرر في موضعه قلنا

الضرير بالصاد المهملة الصوت في الصحاح صرير القلم والباب يصر صريرا اي صوت والطنين الصوت في الصحاح الطنين صوت الذباب والطست ونحو ذلك منه

اذ الاعتماد هنالك على اللفظ فقط وسينا قاهر

نعم الا ان الخبر كان في الاصل لغوا معمولا للحمد في موقع المفعول كما سنفصله بعد الله وكذا المصدر جعل متعلقه خبرا عنه مثل الضرب لزيد ضربا شديدا والقيام في الدار فيا مالك الاساعة ومن هذا القبيل قولنا الحمد لله رب الشاكرين ولما كان في هذا ضرب من الدقة ونوع من الخفاء اعتنى صاحب الكشاف ببيان اعرابهما فقال وارتفاع الحمد بالابتداء وخبره الظرف الذي هو لله واصله النصب يريد ان الظرف وان كان من جهة المعنى متعلقا بالمصدر واللام للتعدية كما في قولهم عجبت الحمد لله الا انه صار مستقرا متعلقا بالمحذوف اي كائن او مستقر ولما كان فيه من الانقلاب المورث لضرب من الاشتباه المقتضي تبيين الظرف وتعقيبه بقوله وخبره الظرف الذي هو لله ولم يكتف بمجرد ذكر الظرف مع وضوحه وتعينه وفي تعقيبه بحديث النصب رمز خفي الى الانقلاب المذكور والله اعلم بحقائق الامور فلينتدبر فانه موضع تدبر قوله اما لفظا فتقييد الحمد متعدد ومفهوم والمتبادر الذهن اليه في امثال هذه المقامات لشيوعها وكثرة المنع اليها صار كانه مذكور قوله اي انعم به بريد ان العائد الى الموصول محذوف في الصلة فان قيل قد نص الامام المرزوقي في قوله عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا امالي اي مثل حذف الجار والمجرور في الصلة اي كانوا عليه نصبها الامر العائد فقد اخطأ لان ما عليه لا يجوز حذفه من الصلة لا تقول الذي مررت جالس وانت تريد به اي الذي مررت به جالس والذي دخلت منطلق وانت تريد دخلت عليه وكما لا يجوز مثل هذا الحذف في الصلة لا يجوز في الصفة ايضا فتقدير انعم به ممتنع فامتنع جعل ما موصولة وسوق كلام الشارح المحقق يدل على جوازه الا ان الراجح من جهة المعنى جعلها مصدرية فما وجهه قلنا الوسلم فتحقيق المسئلة انها مختلف فيها فان النحويين اختلفوا في ذلك على انحاء شتى فذهب الكسائي وجمع من النحاة الى انه مثل هذا الحذف لا يجوز الا ان يعتبر التدريج في الحذف فصرحوا بانه يجوز حذف الجار اولا ثم حذف العائد ثانيا وذهب بعضهم الى انه لا يجوز الا ان يكون الحذف دفعيا بان يحذف الجار والمجرور معا وذهب جمهورهم مثل سيبويه والاخفش واتباعهما الى انه يجوز الامران فتصريح الامام المرزوقي يحتمل ان يكون مبنيا على مذهب القائلين بوجوب اعتبار التدريج وكلام الشارح المحقق يحتمل ان يكون مبنيا على اعتبار الدفع فيجوز او يمتنع

قوله بقوله متعلق بالتبيين والتعقيب بمعنى يستحسن تبيين الظرف وتعقيبه الظرف اعرابا ... والمراد بالتعقيب ... ومحله اعتبارا الى قوله ... اوجه منه

البيت من ابيات الحماسة من قصيدة متاخرة عن قصيدة مطلعها
لو كنت من زمان لم تستبح ابلي
بنو اللقيطة من ذهل ابن شيبانا
وما قبله
صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان
البيت

قوله لو سلم اي لو سلم كونه نصا في المقصود بقرينة قوله نص منه

تذ بوقوله مع تعذره في المعطوف عليه اي الذي عطف عليه ولذا فسره بقوله اعني علم البلا بوجب
الوهم لى غيره فان قيل فليكن متعذرا ولا ضير اذ قد تقرر عندهم ان احدى الجملتين اذا عطفت
على الاخرى في مقام الاحتياج الى الربط فاشتمال احدهما على ضمير كاف قلنا قد ذكر في شرح لباب
الاعراب ان ذلك انما هو في غير الواو ولا نتردد به الا ابن هشام ومن حاول زيادة الاطلاع عليه
فليراجع اليه قوله فقد نتصف اما الاول اي القول بالابدال فلما فيه من حذف المبدل منه وحذفه
وان جوزه بعضهم في قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب حيث قالوا ان الكذب بدل
من الضمير المحذوف الواقع مفعولا لتصف والتقدير تصفه الا ان الجمهور على امتناعه لما فيه من
فوات ما هو فائدته وهي التوطئة والتمهيد حتى صرح ابن الحاجب بوجوب ذكره حيث قال ان
البدلية في قولك ما ضربت الا زيدا غير مستقيم لان شرط المبدل منه ان يكون مذكورا واما الاخيران
فلما فيهما من ارتكاب مؤنة الحذف بلا حاجة اليه قوله امكن اي اشد مكنة في القلب واقرب
قبولا عنده من مكن بضم الكاف مكانة اي اخذ مكانا ومنه الامكنية على الذاوفي بالقانون
المهتدية في الحمد واقرب الى الامر المقصود فيه ولهذا صرح المحقق بان الشاكر بالحقيقة من ينظر في
النعمة الى المنعم لا المكس قوله ولم يتعرض للمنعم به على الشارح المحقق ترك التعرض له هنا بقصور
العبارة عن الاحاطة وفي مختصره بابهام قصور العبارة عن الاحاطة ويرد عليه انه ان اراد
بالتعرض المنفي التعرض على وجه التفصيلي فالتعليل بالابهام غير جيد اذ التعرض التفصيلي
متعذر حقيقة والعبارة عنه قاصرة وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها وان اراد به التعرض الاجمالي
فالتعليل بالابهام وان حسن الا ان التعليل هنا بقصور العبارة عن الاحاطة غير جيد اذ العبارة
غير قاصرة عن التعرض الاجمالي والجواب ان المراد الاول والتعليل بالابهام جيد من جهة ان الترك
ليس لعدم كونه ابتناء على هذه العلة بخصوصها جزما فلما لم يكن دلالته قطعية كان في الترك
ابهام لها او المراد الثاني واراد بالاحاطة الاحاطة الكاملة وهي منتفية في الاجمال او المراد الثاني
حيث علل بالابهام او المراد الاول حيث علل بقصور العبارة عن الاحاطة فعلى ولذا بتوهم تعليل
لترك التعرض التفصيلي المتعذر لقصور العبارة فهو تعليل له بملاحظة التعليل الاول يعني
ان التعرض التفصيلي محال فلو اشتغل بالتعرض التفصيلي لاشتغل بالتعرض للبعض لاستحالة فيه توهم

فالجمهور يشنعون كونه بدلا من المحذوف فمنهم من يقول انه مفعول ليقولوا والجملتان بعده بدل منه ومنهم من يقول هو مفعول لتصف وما مصدرية والجملتان مفعول القول اي كلما والامر وهو الجيد قوله ينطق به السنتكم منه

الاختصاص

الاختصاص او كل منهما تعليل بنفسه بملاحظة وصف في المعلل اي لم يتعرض له لا للتعذر
وبعضا للتوهم وهذا ادق وقد يقال مبناه على ان يراد التعرض الاجمالي فيتمنى ان يقال كلا
منعم به وتوهم الاختصاص فيه باعتبار احتمال خروج البعض لشيوع التخصيص في عمومات الخطاب
اذ ما من عام الا وقد خص منه البعض وفيه بعد قوله صرح ببعض النعم اي اراد ببعض النعم نعمة
البيان والابهام للتعظيم كما في قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات وباقي الامور
من حديث الشارع والشرايع والمعجزة التي هي القرآن ونحو ذلك بيان لوجه الايماء الى الامور
تحقيقه ان البيان لما كان مدار في بقاء النوع الانساني اذ به يتم امر ما يحتاج اليه بقاء نوع
الانسان من التعاون والتشارك في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها اشتق الذهن
منه الى ان ذلك انما ينتظم بقوانين كلية تقررها الشارع على الوجه الذي بينه الشارع والاوجه
ان يراد ببعض النعم جميع ما ذكرها من الامور المذكورة والتعظيم بحاله على ما مر ولعظم تنبيه
عليه ومعنى الايماء الى الاصولة الايماء الى اصولية الاصلي او الايماء الى الاصلي بوصف الاصالة
فلا تنافي بين التصريح بها والايماء اليها قوله بيانه قد تصدى الشارح المحقق في بيان البيان
الاصلي وبين فيه امورا اربعة الاول تعليم البيان واليه الاشارة بقوله وعلم من البيان الخ والثاني
ابناء علم الشرايع واليه الاشارة بقوله ارسى الحكمة الثالث ارسال الرسول الذي هو الشارع واليه
الاشارة بقوله والصلوة على سيدنا الرابع اظهار المعجزة التي هي القرآن الفاصل بين الحق والباطل
واليه الاشارة بقوله وفصل الخطاب هذا وعبارة للاشارة الى الخامس وهو نصب جم غفير
لمعاونة الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد واليه الاشارة بقوله وعلى آله الاطهار
وصحابته الاخيار الا ان الشارح المحقق سكت عن ذلك ههنا واوماء اليه فيما يجيء وكانه
مبنى على انه كانه من المتممات دون الاصول قوله الى التمدن تنبيه على ان قولهم مدني بالتمدن
وذكر ابو علي ابن مسكويه ان قولهم مدني معناه محتاج الى المدينة فيها خلق كثير ليتم امر
السعادة الانسانية قوله يتعاونون ويتشاركون فيتبادر كانه جواب لسوال نقيل ما يتعاونون
في هذا الاجتماع فاجاب بانهم يتعاونون اي يشتغلون بمعاونة كل احد صاحبه ويتشاركون في تحصيل
ما احتاجوا اليه من الغذاء واللباس والمسكن والسلاح لدفع الجوع والحر والبرد والعدو

ای التعليل الثاني فهذا ابلغ من التعليلين على اختلاف الوصفين اي لم يتعرض له تفصيلا للتعذر واجمالا لتوهم الخصوص فانه رفع الاشكال عليه بانه كيف يصح ان يراد التعرض الاجمالي والا تعذر فيه فافهم فانه دقيق منه

لان توهم الاختصاص بهذا المعنى يختلف لا يتبادر الى الذهن بل اللفظ المتبادر الى الفهم من هذا الاجمالي يبين امر الاختصاص اصلا وان كان التخصيص شايعا مما عليه معه ومما منه

تنبيه على انه فيما سبق صنفا وتصنيفا من جهة تخصيص البعض بالبعض وجعل الباقي في طرف الايماء ونحو ذلك من جهات الخفاء منه

والسبع ونحو ذلك مما لا يحصى كثرة وتحصيل امثال هذه الامور وان امكن لكل احد على
صفة الوحدة والانفراد الا انه متعسر جدا وفيه مشقة كاملة فانعم الله عليهم بنعمة الاجتماع
فان الله يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر قوله سنوح الجمع عليه الضمير راجع الى المعاملة والعدل
بتاويل ما ذكر وما تقدم او على تشبيه الضمير باسم الاشارة في التسوية بين الامرين كما
نص عليه صاحب الكشاف في قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا قوله لان كل واحد يشتهي لما
اي يتمنى ويطلب ما يحتاج هو اليه لان ذلك الخير لديه والخير مطلوب لذاته وللتوسل به الى
خير اخر هو اقوى منه فيريد ان يكون كل خير وسعادة مختصا به منفيا عن غيره ولا يرضى
لحصوله لغيره بل يزاحمه وينازعه فيه ويغضب على كل من يزاحم هو اياه وذلك يفضي الى
المنازعة ويؤدي الى الجور والظلم فيفضي الى انصرام نظام العالم ويقع اللدد والعناد ويظهر
الفساد بين العباد قوله الغير المحصورة صفة الجزئيات ومع ذلك الحق العبارة ان يقول
غير المحصورة بدون اللام لانهم قد صرحوا بان غيرا وان لم يصر معرفة بالاضافة الى المعرفة الا
انه مع ذلك لا يجوز ادخال اللام عليه اصلا وقد اعترف به الشارح المحقق وغيره عند تعريضه
الا انه شيء شاع مع اللام هنا لانه كثر في عبارات المصنفين قوله بل لا بد لها اي للمعاملة مع العدل
في الافراد ملاحظة لتفصيلها ولذا افرد ضمير يتناول يريد ان المعاملة وان كانت مقرونة
بالعدل الا انه لا بد لها من قوانين كلية والظرف اعني من قوانين متعلق باسم لا والتركيب من
قبيل لا مانع من ان يدخل اللام وقد مر تفسيره عليك بزيادة بيان لدفع ايراد الوقع الاكمل
فعليك بمراجعة كتابنا شرح لباب الاعراب فان فيه ما يشفي ويغني عن جميع قوله ثم الشارع الهم
توطئة وتمهيد للمعجزة التي هي القران وقوله لا بد ان يمتاز مبني على انه لو لم يكن كذلك لكانوا
يتنازعون في وضع القوانين الشرعية ويريد كل واحد ان يكون هو المتعين والمخصوص بهذه
الرتبة الرفيعة والمنفرد بهذه المرتبة الشريفة المنيفة فلا بد ان يختص الشارع بمعجزات ظاهرة ودلالات
باهرة وبراهين قاطعة دالة على ان قوانينه التي جاء بها انما هي من عند ربه فينقادون له لا من
عند نفسه فيعترضون عليه فقوله ان يمتاز باستحقاق الطاعة اي لا بد ان يكون ممتازا من غيره
في التفرد باستحقاق الطاعة اي طاعة الخلق له وانقيادهم لاوامره ونواهيه اي يجب ان يكون هو المستحق

للاطاعة

للاطاعة والانقياد والا فقوله هو لا فصل قوله واعلى معجزات نبينا القران تعرض لبيان
السبب في تخصيص القران بالذكر مع كثرة المعجزات يعني ان ذلك الحضرة وان كانت مخصوصة
بمعجزات باهرة وبينات ظاهرة قاهرة الا ان القران من بينها لكونه اعظمها شانا وارفعها مكانا
واوضحها تبيانا واجلاها برهانا صار مخصوصا بالذكر هنا بنعت وفصل الخطاب والسر في كونه اعلاها
كونه باقيا من بين المعجزات على وجه كل زمان دائرا من بين الكتب على كل لسان بكل مكان وبالجملة
فالوجه في ذلك غير واحد ككونه جامع الكلم اي كائنا مع الفاظ قليلة على معان كثيرة وكونه مبينا
لاحكام الشريعة مميزا بين الحلال والحرام مشتملا على الاقاصيص كلها كاشفا عن احوال المتقدمين الذي
لا يحيط باحوالهم الا علم الله المحيط بجميل الاشياء كما هي ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين الى غير ذلك
مما لا يحصى كثرة بخلاف سائر المعجزات فانها ليست بهذه المثابة ويجوز ان يقال وجه التخصيص
هو الوصف الذي دل عليه عبارة المتن وهو كونه فاصلا بين الحق والباطل وهذا وصف يطلق
في الشريعة بل فيما نحن فيه لان مدار الاجتماع على العدل ومدار العدل على الفرق والفصل والى هذا
اشار الشارح المحقق حيث قال واعلى معجزات نبينا القران الفارق بين الحق والباطل فنقل بالمعنى
مفهوم فصل الخطاب واعتبر ضمه الى ذلك اشعارا بالعلية على ما هو القانون في تعليق الحكم بالوصف
ويجوز ان يعتبر وجه التخصيص شدة اتصال هذا العلم به وفرط التصاقه به لان بذلك يظهر
ثمرة البلاغة المكتسبة فليتامل قوله وعلم المفعول الاول محذوف اي علمنا ما لم نعلم ومن زعم
ان علم من افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه فقد اخطا اما اولا فلان التعليم
ليس بفعل قلبي واما ثانيا فلان افعال القلوب من دواخل المبتدا والخبر وهو يجوز في غير ذلك
فان قيل تعليم غير المعلوم من لغو الكلام ولهو الحديث اذ التعليم انما يكون لما لم نعلم فما فائدة قوله
ما لم نعلم قلنا فائدته دفع توهم المجاز اذ التعليم قد يطلق على تذكر ما يحقق نسيانه ونظيره قولهم
ايقظ المستيقظ المتوقي من نومه فقد قلنا في حواشي الهداية ان نومه دفع لتوهم ارادة التنبيه عن
الغفلة او المراد انه تعالى نقلنا من حضيض الجهل الى ذروة العلم فيفيد وجه كونه نعمة
غاية التبيين والى هذا اشار صاحب الكشاف في قوله تعالى علم الانسان ما لم يعلم فقال
معناه نقلهم من ظلمة الجهل الى نور العلم والمنقول عن الشارح المحقق ان المراد ما لم نكن نعلم

ذروة الشيء بالكسر اعلاه وجاز الضم ايضا
وقد سبق تحقيقه

اي مالم يكن من شاننا ان نعلم فحصول العلم لنا بمحض فضل الله وصرف عنايته برشدك الى
هذا المعنى قوله تعالى وعلمك مالم تكن تعلم قوله رعاية لبراعة الاستهلال تعليل لعطف الخاص على العام
وتحقيقه ان عطف الخاص على العام مشتمل على امرين احدهما الذكر في الجملة وثانيهما الذكر بالطريق
المخصوص فالعلة الاولى راجعة الى الامر الاول والثانية راجعة الى الثاني قوله جزمت نطق لم يعلق
خبرهن فان ادتكلم لئلا يلزم تفضيله على الله وهو ظاهر وقدم عطف البيان على الصفة
مع ان القانون عكسه لان الوصف لعطف البيان لا للمتبوع قوله على ما فسر في الكشاف الحكمة
الحكمة بمعنى الشريعة اثباتا للمقصود وكان هذا التفسير مخالفا للمشهور لان المشهور ان الحكمة
كل كلام وافق الحق او الحكمة هي العلم بحقايق الاشياء كما هي حاول الالان ان يشتبه بالمنع عن
هو العمدة في هذا الفن وكلامه حجة في العربية كسر السورة الاستبعاد الناشي من مخالفة المشهور
قوله تنبيه على انه من عند ربه عليه مواخذة ظاهرة وهي ان لفظ وحي لا يدل الا على انه ليس
من عند نفسه واما على انه من عند ربه فلا يدل عليه اصلا والجواب ان لفظ وحي الحكمة يدل على الامرين
جميعا اما دلالته على انه ليس من عند نفسه فظاهرة واما دلالته على انه من عند ربه فلان ايتاء
الحكمة لا يتصور الا من الله فتفطن وترك الفاعل للحج ليس له موقع حسن تدبر فوجهه ان يجعل في
معرض القرينة لما ذكرنا قوله وفصل الخطاب ذهب الشارح المحقق الى ان الفصل مجاز عن المفصول
او عن الفاصل والانسب ان يجعل من قبيل رجل عدل على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر في قوله
فانما هي اقبال وادبار ولو جعل الفصل بمعنى كونه فاصلا ومفصولا على ان المصدر من المعلوم
او المجهول كما سيجي في التعقيد لم يبعد قوله بتبيينه اي بعلمه وبفهمه اذ التبيين قد يجي بمعنى العلم
والفهم قوله ثم دعا له عاونه الخ اشارة الى الاصل الخامس من الاصول على ما قررناه سابقا قوله
بدليل الحيل قبل علمتم لا يجوز ان يكون اصيل تصغير اهل كما صرح به كلام الكسائي قوله خص بمثل اله
في الاشراف يعني انه جرى فيه تخصيصان احدهما من حيث انه لا يضاف الى البلاد والحرف ونحو ذلك
فلا يقال ال مصر وال الاسلام وال البيت وال التجارة ونحو ذلك كما يقال اهلها وثانيهما من حيث
انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له خطر في امر الدين والدنيا معا كال النبي او في امر الدنيا فقط كال
فرعون وحاصل التخصيصين تخصيصه بالعقلاء الموصوفين بالشرف والخطر فالتقييد بالعقلاء احتراز

عن

عن اهل مصر واهل الاسلام واهل البيت واهل التجارة فلا يقال الها والتقييد بالشرف والخطر
احتراز عن اهل الحجام واهل الحايك ونحو ذلك فلا يقال ال الحجام وال الحايك وههنا نكتة وهي انهم
لما ارتكبوا في الال التغير اللفظي بتغيير الهاء ارتكبوا التغير المعنوي بارتكاب التخصيص الاول توخيا
للملايمة بين اللفظ والمعنى واثروا التغير الثاني وهو التخصيص الاخير لان الهاء من اقصى الحلق
وهو حرف ثقيل فلما غيروا هذا الحرف الثقيل الى الحرف الخفيف وهو الالف وبذلك السبب
تطرق الى اللفظ نقص قوي ارتكبوا التخصيص الاخير ليكون جبرا لهذا النقص تدبر وهذا
هو الحكمة في ارتكابهم التخصيصين وايثارهم التغييرين وان كان التغير اللفظي واحدا هكذا يجب ان يبين
هذا المقام فهذه الفوايد مما اخذت عنه كتب القدم قوله جمع طاهر ذهب الشارح المحقق في حواشي
الكشاف الى ان الاطهار جمع طهر تسمية بالمصدر وذهب هنا الى انه جمع طاهر كصاحب واصحاب
وبني الكلام هنا على ما يذهب اليه الظاهريون من انه يجوز ان يجمع فاعل على افعال وبني الاول
على ما يذهب اليه المحققون من ان جمع فاعل على افعال لم يثبت في قولنا اصحابا جمع صحب بالكسر
تخفيف صاحب كنمر وانمار او صحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار واورد عليه النقض بالمثل
المشهور اجناؤها ابناؤها اي الذين جنوا على هذه الدار بالهدم هم الذين بنوها حكاه ابو
عبيدة وهما جمعا جان وبان واجاب عنه الجوهري في الصحاح بالمنع قائلا انا اظن ان اصل المثل جناتها
بناتها لان فاعلا لا يجمع على افعال واما اشهاد واصحاب فجمع شهد وصحب الا ان يكون هذا
من النوادر على ما يجي في الامثال قوله جمع خير بالتشديد بلصقه احتراز عن خير بالتخفيف اسم تفضيل
فانه لا يثنى ولا يجمع على ما صرح به صاحب الكشاف وغيره ولنا ان نقول انه اسم لا يجوز ان يكون
الاخيار جمع خير مخفف خير الاسم الا ان يقال مراده التشديد في الجملة سواء كان في الحال او في الاصل
قوله اصله مهما يكن الخ معنى الاصالة ههنا هو كون الشي بحيث ناب عنه الغير ومهما يكن من شي فلا امعنا
ان يقع في الدنيا شي فكذا فيه جزم بوقوع الجزاء الجملة لازما لوقوع شي في الدنيا وما دامت الدنيا
فانه يقع فيها شي ولكن انه معنى يوجد ويثبت ومن زائدة فان قيل فيلزم زيادة من في الاثبات
قلنا قد زاد الشيخ ابو علي الفارسي ومن تبعه الشرط على الامور المشهورة كما لم ومهما تكن عند امرئ
من خليقة وان كانت الكتب المشهورة ساكتة عن ذكره وقد صادفت من هذين الشرطين الاخرين

في الصحاح صحبه يصحبه صحبة بالضم وصحابة بالفتح وجمع الصاحب
صحب مثل راكب وركب وصحبة بالضم مثل فاره وفرهة وصحاب
مثل جايع وجياع وصحبان مثل شاب وشبان والاصحاب جمع
صحب مثل فرخ وافراخ والصحابة بالفتح الاصحاب وهي
في الاصل مصدر وجمع الاصحاب الاصاحيب منه

والخليقة بالقاف الطبيعة
اخره وان خالها تخفى على الناس تعلم
في الصحاح الخليقة الطبيعة والجمع الخلائق [illegible]
[illegible]
منه

اللذين نطقت بهما كتب القوم احدهما تنكير مجرورها وثانيهما كون مجرورها فاعلا او مفعولا به
او مبتدا او يجوز ان يكون ضميرا يكن عائدا الى احدهما كما سيجيء ههنا وكلمة من بيانية وفائدته زيادة البيان
والتعميم قوله بعد الحمد والثناء كان ينبغي ان يقول بعد الحمد والصلوة كما وقع في مختصر اللهم الا ان يقال
المراد الثناء على النبي لانه اثنى عليه بانه سيد وانه خير من نطق الى غير ذلك من الصفات الجارية على
ذلك الحضرة عليه افضل الصلوة والتحية قوله فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدا في تفسير المقالة المذكورة
في قوله اصله مهما يكن من شيء ونصرح بان مهما اسم وتحقيق للتفسير المذكور اعني اسقاط مهما واقامة
اما مقامه ورد لما ذهب اليه بعض المعاصرين من ان اما مغير مهما فقلبت الهاء همزة ونقلوها الى
الصدر بعد ان فتحوها وادغموا الميم في الميم فصار اما وتحقيق الرد ان اما حرف قطعا ومهما اسم
فكيف يكون اما مغير مهما ولم يعهد في العربية تبديل الاسم بالتغيير حرفا اما انه اسم فبدليل عود الضمير
اليه في قوله تعالى مهما تأتنا به قال صاحب الكشاف وغيره يجوز التذكير والتانيث في الضمير الراجع اليه حملا
على اللفظ والمعنى فان قلت صرح الشيخ ابو علي الفارسي بانها تجيء حرفا ايضا قلت زيفه الجمهور واجمعوا
على انه اسم فلا اعتداد به اعلم ان مهما بسيطة واليه ذهب الجمهور لا مركبة من مه وما الشرطية ولا
من ما الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار كما ذهب اليه بعض الفارضين
قوله لزمها لصوق الاسم اللازم اراد بلصوق الاسم وقوع الاسم بعدها بلا فصل فقوله اللازم يروى
مرفوعا على انه صفة اللصوق ويرد عليه ان لصوق الاسم غير لازم للمبتدا وهو ظاهر ويروى مجرورا
صفة للاسم ويرد عليه ان ما يلزم المبتدا هو الاسمية لا الاسم ولذا قال في المختصر والاسمية لازمة للمبتدا
والجواب عن الاول انه من قبيل الاستخدام وتحقيقه ان لصوق الاسم له معنيان احدهما ما مر وثانيهما
لصوق الاسمية اي كونها اسما فاراد به حين لفظ به معناه الاول واراد به حين رجع اليه الضمير اللازم
المعنى الثاني فلا اشكال وعن الثاني بان اللزوم المذكور من قبيل لزوم العام للخاص كما يقال الحيوان لازم
للانسان فان قلت قضية المطابقة قاضية بان يجعل لازم المبتدا لازما لها لكن لازم اما لصوق
الاسم ولازم المبتدا هو الاسمية فما وجهه قلت نعم الا ان اما لما كان حرفا محضا وحرفيتها مانعة من
ان تكون الاسمية التي هي لازمة للمبتدا لازمة له جعل لصوق الاسم اي وقوع الاسم بعدها بلا فصل
لازما جاريا على قضية ما لا يدرك كله لا يترك كله فظهر ان اللصوق قائم مقام لازم المبتدا وهذا جواب

عن اشتغال

عن اشتغال اللازم على تقدير ان يقرا مرفوعا فان قيل حديث اللصوق لاما ينتقض
بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم قلنا اجاب الشارح المحقق
عن ذلك بانه محمول على حذف المبتدا والتقدير فاما المتوفى ووجه الفاء ان تدخل على
الشرطية الا انها زحلقت تحرزا عن توالي الحرفين فان قيل فقد صرح صاحب الكشاف بان
التقدير فاما ان كان المتوفى من المقربين وهذا مشعر بان المقدر انما هو بعد كان لا بعد اما
قلنا هذا في المعنى ابراز للضمير كان ونصرح بان المحذوف هو المبتدا وضمير كان يرجع اليه
والا لزم حذف الفاعل بتقديره وانما اثر هذه الوتيرة لانها ادل على المقصود واوفى بتاديته المراد
هذا وان بعض المحققين من النحاة لم يلتزم اللصوق المذكور فذهب في الاية المذكورة
الى انها من قبيل تقديم كلمة الشرط مع شرطها مع الفاء مع ان الفاء من جملة اجزاء الجزاء
وان التقدير وان يكن شيء فان كان من المقربين فله روح قوله فقضاء لحق ما كان
اي اداء له من قضيت حقه اديته تعليل للفعل الذي لزمها على انه مفعول له فان قلت يجب
ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل على ما هو القاعدة في المفعول له وليس بذلك قلت
لا نسلم فان اللزوم في معنى الالزام كالتمام في معنى الاتمام نص عليه صاحب الكشاف في قوله تعالى
ولقد اتينا موسى الكتاب تماما على الذي احسن ومن اراد تمام تحقيق المقام فعليه
بكتابنا شرح لباب الاعراب فان فيه ما يشفي العليل ويروي الغليل قوله وابقاء له بقدر
الامكان كان ينبغي ان يقول ابقاء لما كان بقدر الامكان وذلك لان حق الشيء وابقاءه
حقه ان يكون بابقاء شيء منه على الوجه الذي كان عليه فههنا ابقاء حق هذه الاربع اعني
المبتدا وفعل الشرط والاسمية والفاء ان يكون بابقاء شيء منها على الوجه الذي كان هو عليه
ولم يقع الابقاء كذلك اذ الاسمية كانت قائمة بالمبتدا فحقها ان تكون ههنا قائمة بما هو في
مقام المبتدا وهو اما ولم يقع كذلك اذ الاسمية ههنا قائمة بلصوق اما وكذا الكلام
في الفاء فانها قد كانت في صدر الجزاء فزحلقت الى ما بعده والجواب ان ليس الكلام في القضاء
المطلق بل في القضاء المتعلق بحقه بشرط تقييده بالقدر الممكن ولا يخفى ان المقدور الممكن
ليس ازيد من ذلك وان ابقاء حق ما كان من هذه المذكورات لم يقع الا على قدر الامكان

قوله ينبغي ان يقول اي بدل المجموع اعني قوله قضاء لحق ما كان
وابقاء له بقدر الامكان وفي العبارة وان كان بعض
الاجمال الا انه يزول الخفاء بسبب الكلام فافهم
منه

وعلى وفق ما لا يدرك كله لا يترك كله حتى لو كانت الفاء والاسمية باقيتين على الوجه الذى
كانتا عليه كان ذلك ايضا ابقاء لنحو ما كان في الجملة ولكن لا بقدر الامكان اذ ابقاء نحو الشئ
بقدر الامكان معناه انه قاصر عن الطريق الاصلي والسبيل الاولى في ابقاء الهيئات ويحافظه
ان المراد بما كان هذه المذكورات الاربع التي اثنان منها محذوفان واثنان منها مذكوران اى
(المبتدا وقيد الشرط) (اعني ما هو بمنزلة الاسمية والفاء)
كذلك الظاهر ان ضمير له راجع الى نحو ما كان على ما هو المتبادر الى الفهم من ظاهر الكلام وان
ما بقي هو بعض ما قضى حقه فنفيه قضاء لنحو في الجملة ومنهم من يذهب الى ان ما قضى حقه
هو المحذوف اعني المبتداء والشرط وما بقي هو المذكور وهو الاسمية والفاء وان ضمير له راجع
الى ما كان باعتبار انه اعم من المحذوف فاريد بما كان بعض افراده وبضمير الراجع اليه البعض
الاخر ولا يخفى على المتامل المتدرب ما في هذا التوجيه من التعسف وبتر النظم هذا والتحقيق
الذى لا يحوم حوله شك ان حق هذه الاربع ان يبقى في الكلام بلا تغيير ولا تبديل ثم اذا غيرت
لغرض من الاغراض فلا شك انه يجب رعايتها لكن ههنا من جهات الرعاية وجوه شتى الاول
ان يحذف الكل ويقام مقام الكل شئ واحد الثاني ان يحذف الكل ويقام مقام الكل واحد بخصوصه
شئ واحد بخصوصه الثالث ان يحذف البعض ويعتبر فيه نيابته عن الكل الرابع انه اذا ذكر
البعض ابقى على الوجه الذى كان هو عليه الخامس ان يبقى البعض في الجملة لكن لا على الوجه
الذى كان هو عليه وفي الكل رعاية للمحذوف في الجملة واداء له الا ان ذلك يتفاوت قوة
وضعفا كما ترى والوجه الخامس وان كان قاصرا عن الرابع الا انه اقوى من الوجوه الباقية
كما لا يخفى فصح ان فيه قضاء لنحو الكل حسب القدر بالاضافة الى ما دونه لا بالاضافة الى ما فوقه
فظهر من التحقيق الذى قدمناه اليك ان المؤاخذة المذكورة على كلام الشارح المحقق بناء على
قصور فهم المقصود وانخرام اصل المراد والمطلوب فليتدبر قوله ويجيء لهذا زيادة تحقيق اشارة
الى ما قال هناك من ان الشرط ملزوم وان ما بعد الفاء ههنا يعمل فيما قبله خصوصا ويمتنع ذلك
في سائر المواضع ونحو ذلك من المباحث قوله فالوجه ما تقدم وهو ان ظرف يستغني باشتمال الشرط
لا انه حرف شرط كلو قوله وعلم توابعها الظاهر انه حمل علم البلاغة على المعنى العلمي وجعل توابعها بالجر
معطوفا على البلاغة فيلزم العطف على جزء الكلمة ورد الضمير اليه واجاب عنه بعض الحذاق من اصحاب

اما اولا فلان الظاهر ان ما كان هو المجموع المذكور على ما قررناه سابقا واما ثانيا فلان الظاهر المتبادر الى الفهم ان ضمير له راجع الى نحو ما كان لا الى ما كان واما ثالثا فلان رجوع الضمير اليه باعتبار البعض مما لا يخفى سماجته
منه

الحواشى

الحواشي بوجهين الاول ان البلاغة من قبيل رمضان كما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان
العلم في الاصل شهر رمضان فاكتفى بالجزء الاخير لكثرته وشهرة امره واضافة العلم الى البلاغة
من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو مثلا ويكون رجع الضمير اليه من باب الاستخدام الثاني
ان المراد معناه العلمي وتوابعها مجرور عطفا على انه من قبيل والمدبر بالاخرة فلا يلزم العطف
على جزء الكلمة ووجه رد الضمير ما مر من الاستخدام وعندي انه لا حاجة الى امثال هذه التوجيهات
لانه يجوز في العلم ملاحظة معناه الاصلي فيجوز اجراء بعض الاثار عليه باعتبار المعنى الاضافي
فيستقيم العطف ويصح رد الضمير فان قيل علم توابع البلاغة ايضا علم فلا معنى للضمير بل
الواجب اذن التصريح بالبلاغة لان المجموع علم هكذا قلنا ممنوع بل العلم علم التوابع يشهد
له اطلاقاتهم ويدل عليه استعمالاتهم ولو سلم فيصلح بالاصل وهذا القدر من التصرف مبني
عليه وبهذا اضمحلت الشبهة بان العلم كيف يصح اضافته فافهم قوله من اجل العلوم في موقع
الخبر لكان اى كائنا من قبيل طائفة وجمع اجل العلوم فالموصوف مقدر وهذا معنى ما قال
بل جعل طائفة من العلوم الخ وعلى ما ذهب اليه غير الشارح من حديث التخصيص فالمقدر هو
الصفة اى من اجل العلوم العربية فان قيل نحو ما ذهب اليه حذف الموصوف وفيما ذهب
اليه حذف الصفة والكل سديد واحدها منع الاخر ووجه الرجحان غير ظاهرة بكل منهما وجه
صحيح يصح حمل الكلام عليه فما معنى قوله لا حاجة اليه قلنا نعم الا ان الكلام يدل على حذف الموصوف
ويرشد اليه يرشدك اليه ان من هذه ابتدائية لا غير والتقدير ما ذكرنا وهذا الاسلوب الاشد
الموصوف ولا كذلك تقدير الصفة فانه لا دليل يدل عليه فلا حاجة اليه تدبر وارادة باجلية
القدر والجلالة في الشرف وعلو الرتبة وبهذا يندفع ما يقال من ان القدر يستعمل في اللفظ والحس
في المعنى وظاهر انه غير مستقيم اذ لا معنى لاجلية العلم من جهة قدر لفظه ولا حاجة الى ما يقال
في دفعه من ان المراد اجلية قدره باعتبار اشتماله على جزالة المباحث اللفظية ولا يخفى ما في
هذا السؤال والجواب والله اعلم بالصواب قوله وادق اسرارا اراد بدقة سره غموض دقائقه
وخفاء حقائقه ولطافة نكته ونفاذة خواصه ومزاياه بحيث يحتاج الناظر فيه في هذا العلم
الى لطافة ذهن وقوة ذكاء وكمال فطانة ثم مع ذلك انصرفت كل منهم وكره وكدره اذا ما ول

امر بالتدبر لان الكلام بعده غير تام لان تقدير الصفة بهذا النوع غير صحيح لا يخفى على المتدبر بل شك منه
منه

ثم خواصه ومزاياه والتنبه لما يخفى لحافظ وخفاياه فان قيل السر الخفي المكتوم الخفي وكذا
الدقيق فما معنى وقوعه تمييزا عنه قلنا معناه ان سر هذا العلم اخفى الاسرار واشد خفاء و
الحاصل ان اسرار جميع العلوم مشتركة في اصل الخفاء الا ان اسرار هذا الفن يمتاز عن ساير
الاسرار بمزيد الخفاء قوله لا حاجة الى تخصيص الجمع يعني بعد تقدير الموصوف ودلالة اللفظ على
اعتباره لم يبق الاحتياج الى اعتبار تقدير الصفة ولو سلم فمبنى الكلام على الادعاء وسكت على
مجرد نفي الحاجة لانه ادفع للمناقشة قوله اجل ما سواها فيه مناقشة ظاهرة وهي انه اضاف
افعل التفضيل وليس من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه لوجوب كون المفضل
داخلا في المفضل عليه مع ان الاضافة اي اضافة ما سواها الى ضمير الطائفة يقتضي خروجها
فيكون من قبيل يوسف احسن اخوته فيمتنع مثله ولا من قبيل ما قصد فيه الزيادة المطلقة
لوجوب المطابقة ح فيجب ان يقال بل اجل طائفة من العلوم جلى ما سواها لان الجلى
تانيث الاجل كالكبرى تانيث الاكبر كذا ذكره الامام المرزوقي والجواب عنه وهو ان الطائفة
في تاويل الجمع فلا يفوت المطابقة ح وجواب اخر وهو ان ما موصوفة وفي الكلام حذف والتقدير
اجل من كل شيء سواها فحذف من كل واضيف افعل الى ما اضيف اليه كل قال صاحب التسهيل ولذلك
زيد افضل رجل فمعناه زيد افضل من كل رجل قيس فضله بفضله فحذف من كل واضيف
افعل الى ما كان مضافا اليه وبالجملة فقد ظهر ان ما ذهب اليه بعض الحذاق من تلامذة الشارح
المحقق من انه باطل والحق اجل ما سواها بزيادة من باطل وعن درجة الاعتبار ساقط قوله
وجعله قد وقع في بعض النسخ وجعلها ولما كان الضمير راجعا الى علم البلاغة ولم يكن للتانيث كثير
معنى غيره الاستاذ استاذنا واستاذ المحققين صاحب الذهن الشريف جلال الملة والدين يوسف الاوبهي
تغمده الله بغفرانه واسكنه فراديس جنانه فانه هو الذي واظبت عنده على دراسة التحصيل محمود
الجملة والتفصيل فلقد كان مع كبر سنه يضيء بين الائمة والعلماء كالبدر بين النجوم ويستضيء
من باحثه بانوار فوائده من المظنون والمعلوم الجملة اذ كان مجازا من قبل الشارح الممدوح
بتفسير مصنفاته سكنهما الله بحبوحة جنانه قوله لا يعتريه من العلوم اشارة الى ان تقديم الظرف
لاجل الحصر والتخصيص وتنبيه على ان الحصر اضافي بالنسبة الى ساير العلوم فهم فذ العرب بحسب السليقة

لا ينهض نقضا فان قيل اذ هذه تعليلية متعلقة بكان علم البلاغة من اجل العلوم والتعليل
راجع الى الاجلية فخص جهة الاجلية في هذا العلم ولم يدل على انه اجل جميع العلوم فساغ قوله لانه
لم يجعله اجل جميع العلوم قلنا نعم الا ان الحصر انما يقتضي ذلك لو لم يكن فيما سوى هذا العلم ما يبادي
تلك الجهة او تفوقها وهو ممنوع قوله دقايق العربية اي دقايق اللغة العربية قوله فيكون من
ادق العلوم الفاء تفريع على ما تقدم ونتيجة له كانه قيل اذا كانت معرفة دقايق العربية
مقصورة عليه كان هذا العلم ادق العلوم ومن جملة علوم هي ادق واعترض بان دقة المعلوم
لا توجب الادقية العلم وما دل على ادقيته اصلا فضلا عن كونه ادق العلوم على الاطلاق وكذا اذا
قصد المعنى الثاني لهذا الدليل بعينه لان دقة المعلومات لا توجب كون العلم من العلوم التي هي
ادق بل توجب كونه من العلوم الدقيقة وهو ظ وهذا الاشكال مع كونه واضحا جليا قوي
واجاب عنه بعض الاذكياء من اصحاب الحواشي بان هنا مقدمة مطوية والتقدير وبه يعرف
دقايق العربية واسرارها ودقايق العربية ادق واكثر فيكون هذا العلم ادق مطلقا او من
جملة العلوم التي هي ادق او اكثر اشتمالا على الدقة والخفاء فاستقام المبنى وصح التفريع المذكور
ولا يخفى ان مثل هذا التركيب وان صح لغة ولكن لا نا قاطعون بان الفاء هذه تفريع ونتيجة
للمذكور قبلها فالحكم بمقدمة لا دخل لها في التفريع والاستلزام واسقاط المقدمة التي هي مناط
التفريع من ظاهر الكلام خارج عن القانون موجب للملام فالوجه عندي ان ضمير اسرارها راجع
الى دقايق العربية لا الى العربية اما اولا فلقربها ولحسن النظم فان ضمير اسرارها راجع الى وجوه الاعجاز
واما ثانيا فلان المقرر في النحو ان الضمير الواقع بعد ذكر المضاف والمضاف اليه حقه ان يصرف
الى المضاف دون المضاف اليه نص عليه صدر الافاضل في ضرام السقط وعلله بان المقصود
بالذكر هو المضاف دون المضاف اليه لانه مذكور بطريق التبعية لكونه مناطا للنفي والاثبات
كالاول فانه مناط الامرين جميعا فان قيل بل كلامهم في بعض المواضع يشعر بان مقتضى الدليل
رجوعه الى المضاف اليه دون المضاف ولقد صرحوا في قوله تعالى ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه
بانه ذي خلقه على لفظ الفعل على انه صفة للمضاف اليه او صفة للمضاف على شذوذ وذكر في نفسير
القاضي وكذا ذكروا في قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ان قوله الا الفرقدان صفة

المضاف وهو كل مع ان القياس فيه وصف المضاف اليه قلنا قد ذكرنا في شرح لباب الاعراب
ان هذا ناش من خصوصية المادة فان لفظ كل اداة الاستغراق وشموله واحاطته فالمقصود بالذكر
ههنا هو المضاف اليه ولذا قال صدر الافاضل ان رجوع الضمير في قول ابي الطيب اظنّ الناس
اعراض لذا الزمن يخلو من الهم اخلاهم من الفطن اعني ضمير اخلاهم الى المضاف اليه ههنا وهو
الناس خارج عن القانون وارد على خلاف القياس والاعراض جمع عرض وهو الهدف
واخلا افعل تفضيل من خلا يخلو ومعنى البيت ان اشدهم خلوا من الهم والحزن اكثرهم خلوا
من الفطانة والفضائل والكمالات وهذا ما قال الآخر تاريك خاطر ان همه دراوج صرمد
اى روشنى طبع تو برمن بلا شدى وهكذا جرت عادة الزمان بجعل اهل الامتحان في حوزة
الحرمان ويطرح الافاضل في زوايا الهجران ويسبح عليها عناكب النسيان ويجر عليهم ذيل التغافل
والاغماض ويجعلهم في معرض الرد والاعراض ولا نعني هنا لارباب الدنيا دنياهم ولاهل الحق
فيهم ومولاهم واما ثانيا فلانه يستقيم امر التفريع والالتزام الذي يدل عليه الفاء في قوله
فيكون من ادق العلوم بيانه ان الشرح على ما عرض معناه الوضوح فاسرار الدقائق معناه دقائق
الدقائق ودقائق الدقائق عبارة عما هو ادق كخيار الخيار وعيون العيون فيكون تقدير الكلام
انه يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق فاذا كان معرفة هذين الفريقين
مقصورة عليه كان هذا العلم ادق او من جملة الادق وقد اشار الشارح المحقق الى هذا المعنى
اشارة خفية بقوله فيكون من ادق العلوم سرا يرد ههنا تحقيق نفيس لا بد من التنبه له
وهو ان الدقة في اللغة خلاف الغلظة في الصحاح الدقيق خلاف الغليظ وكذلك الدُّقاق
بالضم والدق بالكسر مثله وقد دق الشيء يدق دقة اى صار دقيقا وكذلك المدقوق الشيء وفي
مجمل اللغة دقيق الشيء والدقيق خلاف الجليل وبالجملة فالدقيق في الاجسام ما لا يبلغ بطحا
وفي المعاني ما ليس بظاهر فدقة المسئلة كناية عن خفائها بلا خفاء ولا يخفى ان خفاء المسئلة انما
هو بخفاء طريق الوصول اليها اذ لو كان الطريق اليها ظاهرا كان نفسها ظاهرة البتة ولو تدبر
وجدت اكثر الامور من هذا القبيل فان المطالب الصعبة صعوبتها انما هي من جهة صعوبة طريقها الموصل
اليها وهذا مما لا يشك فيه احد فدقائق العربية اذن نكتها الخفية واسرارها الغير الجلية وخفاؤها كما عرفت

انما

انما هو من جهة خفاء طريق الوصول اليها وهو علم البلاغة وتوابعها فيكون علم البلاغة
ايضا خفيا دقيقا ضرورة ان احدهما ان دقة المعلوم يقتضي دقة ما هو طريق الى المعلوم
وثانيهما ان دقته تقتضي دقته وكل من هذين يحتاج الى البيان والتفهيم بحرف واحد
وهو انه اذا كان الشيء خفيا كان طريقه ايضا خفيا لما حققناه آنفا الا ان احد الخفائين بديهي
اولي والاخر ثاني وكما ان دقته يستلزم دقته كذلك ادقيته يستلزم ادقيته والانحصار في جميع
ذلك اما الخفاء فلانه اذا كان جميع الطرق الموصلة الى جميع دقائق العربية وجميع اسرارها منحصرا
في طريق واحد هو علم البلاغة فهل يقتضي ذلك كون هذا العلم من جملة ما هو ادق ام لا والظ
انه يوجبه ويقتضيه عرفا وعادة لانه اذا كان طريق واحد منتهى الطرائق شتى لا يعد ولا يحصى
يعني يتشعب منه طرق مختلفة وسبل متفاوتة انقلب الخفي هناك اخفى وتصير الدقيق ادق لان
اجتماع الطرق الكثيرة واختلافها وتزاحمها يورث التباسا يوجب شدة الخفاء ثم الادراك ومع
القول بكون هذا العلم ادق واخفى وانطباق الدليل على المدعى وهذا تحقيق شريف وتدقيق رقيق
لا ترى احدا فوق رتبته ولا سعى زوقه مثله في نظم القرآن حال من الوجوه او الاعجاز فان قلت قد
صرحوا بان الحال من المضاف اليه انما يجوز اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او فعلا له قلت
هو من قبيل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا فقد جعل حنيفا حالا من المضاف اليه وهو ابراهيم
لان الملة في الذات معنى قائم به اليه اشار صدر الافاضل في ضرام السقط فوجوه الاعجاز منطبق
على ذلك سواء اريد به الطرق او الاعضاء المخصوصة اما على الاول فلان الطريقة امر قائم بالاعجاز
كالملة واما على الثاني فلان الاول جزء من الثاني لان مدار الامر على تشبيهه بالوجه على ما يجيء
في تقرير الاستعارة وقد يجعل صفة للاعجاز على انه من قبيل قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقد يجعل
ظرفا للكشف وقد يجعل حالا من الاستار وبالجملة يكون من اجل العلوم قدرا اشارة الى ان الكلام من قبيل
اللف والنشر غير المرتب فالفقرة الاولى راجعة الى ما ادعى من انه ادق سرا والثانية الى ما ادعى من
انه اجل قدرا اما ترك المص طريقة الترتيب مع انه الاصل لامرين احدهما التنبيه على ان الكشف عن
وجوه الاعجاز وان كان من المعلى من معرفة دقائق العربية والاسرار الكائنة في تلك الدقائق الا
الا انها متاخرة عنها موقوفة عليها وهذا لا يستريب فيه وثانيهما وقوع الفاصلة بحسب المناسبة ولذلك

ارد وقوع اطول الفقرتين محتملا
في نهوه القصير تكلف صورة
الترتيب فان لاد وقوع هذا
اصلا لا اكالا في الاسنفا منه

المطمئن بياه

في الترتيب قوله لان المراد بكشف الاستار يريد انه من باب المجاز ذكر الكشف واراد ما هو سبب عنه
وهو المعرفة والادراك لان كشف الستر عن الشيء سبب لمعرفته وادراكه لا يقال فامر السببية
مستقيم اذا اريد بالوجه المعنى المخصوص فاما اذا اريد به الطريق فلا لانا نقول معرفة طريق الشيء
قد يفضي الى الوصول الى ذلك الشيء وهذا القدر كاف في السببية وقد يجاب بان معرفة طرق الاعجاز
عبارة عن معرفة مراتب الدقايق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذا معنى معرفة الاعجاز
وانه معجز ثم نبه في كلامه على ان علية الاول اعني معرفة الدقايق واسرارها المدعاه وهو كونه ادق
سرا وابلغ ذلك ظاهر غير محتاج الى ارتكاب مقدمة وراء المقدمة المذكورة بخلاف كشف الاستار
عن وجوه الاعجاز فانه يحتاج الى انضمام شيء اخر كما اشار اليه بقوله لان المراد بكشف الاستار الى ونقول
وهذه وسيلة اليه اي معرفة الاعجاز الى اخر ما ذكر في تقرير هذا الدليل وهذا يؤيد ما ذهبنا اليه هناك
(مراده المشار اليه بهذه هو معرفة الاعجاز)
فقوله لان المراد تعليل لكون الثاني تعليلا للاول يعني لما كان محتاجا الى البيان وجب تبيينه قوله
لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلق من حيث ان الاعجاز انما يتوقف على كونه واقعا في الطرف الاعلى وكما اذا
جعل متعلقا بالمعرفة لا بالاعجاز اذ هذه ايضا غير متوقفة على ذلك التعليل بل من ان القران وان كان كله
معجزا يمتنع للبشر معارضته الا ان بعضه لا بانه اعلى طبقة من البعض والحاجة اليه لو سلم ان العلية يتوقف فيه
على التوقف فهو متعلق بقوله معجز واراد بالاعلى الاعلى النوعي وهو الاعجاز وفي التعليل به اشعار له
على الامور الخارجة عن طوق البشر تنبيه على ذلك الا الحقيقي وهو الذي يسمى لبه البلاغة وبهذا الاعتبار
صح تعلقه بقوله معرفة انه معجز وهذا وجه لما فيه من التنبيه على ان المقصود من هذا العلم هو المعرفة
المخصوصة المبتنية على هذه العلة لا مطلق المعرفة لان معرفة ان القران معجز وان الاعجاز ثابت له في الجملة
ليست محصورة على علم البلاغة بل في ... بغيره كما لحت المباحث في علم الكلام حيث بين هناك ان
القران معجز وان الاعجاز ثابت له ولا يخفى ان المراد المعرفة على وجه التحقيق وهذا المعنى لا يخفى من كلامه
لمن تامل في كلامه ثم في الوجه الاول اعني ما اذا جعل الظرف متعلقا بالاعجاز تنبيه على ان اعجاز القران
مبني على كمال بلاغته وهو القول الحق والمذهب الجزل واشارة الى الرد على من زعم ان اعجاز القران
للصرفة او اشتماله على الاخبار عن المغيبات او لسلامته عن الاختلاف والتناقض او لمخالفته اساليبه
اساليب الرسائل والخطب والاشعار سيما في المطالع والمقاطع قوله ليقتفي اثره يمن تقدير فانه انتقه

والترهة

قوله الى اخر ما ذكر متعلق بالسابق اعني قوله كما اشار اليه بقوله منه

اي المعرفة المبرهنة وهي المعرفة بطريق التحقيق لا بطريق التقليد

والترهة فانه ينصب على الظرف ليقتفي او فاعله صحيح النبي عليه السلام اي ليقتفي النبي في طريقته
او رفع فاعل يقتفي اي ليقتفي طريقة النبي وقوله فيغار يجوز نصبه على يقتفي ويجوز رفعه
اي فهو يغار قوله وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته يريد انه لا جلالة للعلوم الا بجلالة المعلوم
وغايته لما صرح به الشارح المحقق من ان اضافة المصدر يفيد الحصر فيرد عليه انه قد يكون
جلالة العلوم بجلالة موضوعها او شرفه فلا يستقيم الحصر ويمكن دفعه بوجهين الاول ان
الحصر اضافي بالنسبة الى الجزء الاخر من العلوم اعني المبادي لا بالنسبة الى الموضوع الذي هو الجزء
الاخر والحاصل ان اجزاء العلوم ثلثة المسائل والموضوعات والمبادي والعلوم قد يكون شرافة
باعتبار الاوليين دون الثالث فالحصر بالقياس اليه لا غير الثاني ان اضافة المصدر انما يفيد
الحصر اذا لم يكن هناك قرينة الخصوص وتحقيقه ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة في
قولهم ضربي زيدا قائما من ان اسم الجنس اعني ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل
ولم يقم هناك قرينة تخصصه ببعض الجنس فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم
فيعني قولنا التراب يابس والماء بارد كل ما فيه هاتان الماهيتان فلو قلت في قولهم النوم
ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها كان مخالفة لظاهر اللفظ واذا قام قرينة الخصوص
فهو للخصوص فكذا الكلام فيما نحن فيه قد قامت قرينة الخصوص على ما بينا فلا يكون للحصر قوله
فان قلت كيف التوفيق الى قد فسر الشارح المحقق كشف الاستار بمعرفة الاعجاز ونقل من المفتاح
كلامين احدهما ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا وثانيهما ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع
عنها ثم طلب التوفيق بين كلام المص وكلام المفتاح على وجه الاجمال ولا يدري ماذا اراد بهذا المقال
وقد تصدى لتقرير السؤال وتحقيقه بعض الحذاق من تلامذة الشارح المحقق من اصحاب الحواشي
(هو مولانا زاده خطائي)
وقرر السؤال بان حاصله ان بينهما تنافيا من وجهين احدهما ان السكاكي حصر ادراك الاعجاز في
الذوق والمص جعل هذا العلم كاشفا عن وجه الاعجاز بل حصر الكشف الثاني ان السكاكي نفى امكان
كشف القناع عن وجه الاعجاز والمص اثبت الكشف لهذا العلم بل حصره فيه ثم جعل قوله معنى
كلامه انه يدرك الى قوله ولو بالذوق اشارة الى دفع الاشكال الثاني يعني لا نسلم ان المص اثبت الكشف
بل اراد بالكشف المعرفة وجعل قوله ولو بالذوق المكتسب اشارة الى دفع الاشكال الاول وحاصله

ان حصر ادراك الاعجاز في الذوق وفي هذا العلم مستقيم نظرا الى ان الذوق يكتسب من هذا العلم
فادراك الاعجاز حاصل من الذوق والذوق حاصل من هذا العلم فيكون ادراك الاعجاز في التحقيق
منحصرا في هذا العلم فلا تنافي بين الحصرين هذا ما ذهب اليه هذا الفاضل ونحن نقول بعد ما جعل
الشارح المحقق كشف القناع عن وجوه الاعجاز مجازا عن ادراك الاعجاز لا توجيه للاشكال الثاني
اصلا الا ان يقرر الاشكال ان هذا الكشف الواقع في كلام المص اما ان يحمل محمولا على المجاز من المعرفة
كما ذهبتم اليه فيتوجه عليه ان حصر الادراك على هذا العلم ينافي حصر الادراك في الذوق في كلام
المفتاح فبين الحصرين تناف او يحمل محمولا على حقيقته كما هو ظاهر عبارة المص فيرد عليه انه كيف يصح
حصر الكشف في هذا العلم وصاحب المفتاح منع امكان الكشف عن اصله فكيف يصح اثباته لهذا العلم
فضلا عن الحصر فيه وتقرير السوال على هذين الوجهين صحيح ووجه تطبيق الجواب انا اخترنا
ان الكشف هنا مجاز عن المعرفة ولا تنافي بينه وبين نفي امكان الكشف القناع لان الكشف المنفي
هناك مجاز عن التعريف اعني الكشف على الغير والكشف المثبت هنا مجاز عن المعرفة اعني الكشف على
نفسه وح لا يلزم المنافاة لتغاير محلي النفي والاثبات ولما توجه عليه ان الكشف المجازي ينافي حصر
الادراك في الذوق اشار الى دفعه بانه لا تنافي هنا ايضا لان مراده بالذوق هو الذوق الحاصل من
هذا العلم فيصح الحصر ان ويستقيم الامران نعم في قوله هذه ضرب من الخفاء يجئ بيانه واما التاويل بانه قوله
ولو بالذوق المكتسب منه جواب عن الاشكال الاول ففساده واضح لان الواجب في قوله هذه ان يكون
نقيض ما في حيزها اولى باللزوم للكلام السابق عليها نحو زيد بخيل ولو كان غنيا وعمرو لئيم ولو
اعطى جاها فيصير تقدير الكلام هكذا ولو لم يكن الذوق المكتسب منه لادرك بهذا العلم بالطريق
الاولى وصدقه اما بانتفاء الذوق مطلقا وهو فاسد او بانتفاء الاكتساب منه مع وجود
الذوق الفطري وح لا يتم التقريب ولا يتم الجواب الذي هو بصدده ويمكن ان يقرر السوال
هكذا اما ذهبتم اليه من تفسير كشف القناع عن وجوه الاعجاز بادراك الاعجاز غير سديد لان
حصر الادراك على هذا العلم ينافي حصر الادراك في الذوق في المفتاح بحيث يعم مدرك الاعجاز
هو الذوق ليس الا نعم صرف الكشف عن معناه الحقيقي جيد من جهة ان كلام المفتاح يدل على
نفي امكان الكشف فقوله لا يمكن كشف القناع عنها منقول عن المفتاح الا انه مدار السوال

اولانه

اولانه يتوقف عليه الاشكال بل ذكره لتكثير الفائدة ويحسبا الى جانب الصرف وافاده السابق
بين الحصرين وحاصل الاصابة في جانب الصرف وافادة التنافي بين الحصرين كانه قيل جعل
الكشف مجازا عن المعرفة جيد من جهة ان كلام المفتاح اعني قوله لا يمكن كشف القناع عنها يدل
عليه ويلايمه الا انه في المجاز ايضا اشكالا لانه ينافي حصر ادراك الاعجاز في الذوق وحاصل الجواب
ح ان الذوق الذي حصر صاحب المفتاح ادراك الاعجاز عليه هو الذوق الذي اكتسب من هذا العلم
فيرجع حصر الادراك فيه الى هذا العلم فلا تنافي بين الحصرين فيكون الجواب بالحقيقة قوله ولو بالذوق
المكتسب منه ويكون قوله ومعنى كلامه الى هنا تمهيدا وتوطئة لهذا الجواب وتذكيرا وتقريرا لكون
الكشف بمعناه المجازي الذي هو الادراك واصرارا عليه فان قيل حمل الذوق في عبارة المفتاح
على الذوق المكتسب من هذا العلم وحصر الادراك عليه يدل على نفي الادراك من الذوق الفطري
وهو ايضا فاسد قلنا الحصر اضافي بالنسبة الى اهل الاكتساب اي بالقياس الى الذين يريدون
اكتساب هذا العلم واكتساب ادراك الاعجاز بهذا العلم اي المدرك هو الذوق المكتسب فقط
اذا اريد تحصيل ادراك الاعجاز بطريق الاكتساب واما الذين حصل لهم هذه المرتبة بحسب السليقة
كالعرب العرباء فالمدرك هو الذوق الفطري وقد يقال الحصر اضافي بالنسبة الى سائر العلوم و لا
يخفى بعده لا يقال الاشكال الحديث الاولوية في قوله هذه في قوله ولو بالذوق المكتسب منه باق بحاله ايضا
كما كان باقيا على ما ذهب اليه الاخر لانا نقول اذا كان الذوق فطريا واريد اكتساب هذه المرتبة
بهذا العلم كان ادراك وجه الاعجاز حاصلا عن هذا العلم بالطريق الاولى في الجملة لانه اذا امكن
ادراكه بهذا العلم مع انتفاء الذوق الفطري فعند وجوده بالطريق الاولى لانه لما كان طريق
واحد موصلا الى المط فعند اجتماع طريقين فصاعدا حصول المط اقرب على ما لا يخفى فحينئذ يندفع الاشكال
المتعلق بلو هذه من اصله واعلم انه لو حمل الكشف في عبارة المص على معناه الحقيقي لكان كلام
المص منافيا لكلام المفتاح حيث قال ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها بل مناقض
صاحب المفتاح نفسه حيث قال ولا اكشف للقناع عن وجه الاعجاز في هذين العلمين لانه جعل
هذا العلم كاشفا ويمكن الجواب عن الاول بان معنى كلام المص انه يكشف القناع بهذا العلم
اذا احيط بجزء ووقع الاحاطة الكاملة به وهذا لا ينافي انه لا يمكننا كشف القناع لعدم تمكننا

قوله لا يتم التقريب لان المط ح تصحيح الحصر في هذا العلم باعتبار ان مرجع الذوق حقيقة انما هو هذا العلم وبناء الامر على الذوق الفطري يخل بصحة الحصر ويدفعه منه فافهم الا انه اللهم
يتحمل تاسيسا منه

عن الاحاطة به وصرح كلام المفتاح انه لا ينبغي لك كشف القناع لعدم تمكنك من الاحاطة بهذا العلم
وصرح الثاني بان المنفي هو الكشف ليظهر على الغير والمثبت هو الكشف ليظهر لدى المدرك وعبارة
المفتاح صريحة في هذا المعنى على من راجع اليها هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فانه من مزال
الاقدام ومعارك الافهام ومزالق الاذهان والعجب من الشارح المحقق كيف ضرب عليه خيام الاجمال
والابهام واعتبر الغازا وتعمية في المرام قوله وليس الحصر حقيقيا الى اراد الحصر الواقع في كلام المص
بقوله وبه يكشف الى ان يريد ان الحصر بالقياس الى سائر العلوم لا الحصر الواقع في كلام المفتاح ايضا
بقوله ليس الا انه ركيك جدا وفي الكلام رمز خفي الى ان تقرير السؤال على الوجه الذي اخترناه جيد
لان قوله والحصر ناظر اليه اي الحصر الذي بحثنا عنه بانه مناف لخط المفتاح تدبر قوله وفذلك اشارة الى هذا
اي الى ان بهذا العلم يدرك وجه الاعجاز لا بغيره من العلوم قوله لا طريق اليه الا طول خدمة هذين
العلمين الى الظرف اعني اليه اما مستقر خبر ولا طول بدل واما صفة والا طول خبر او بدل من الخبر المحذوف
او ظرف لغو متعلق بطريق لما فيه من معنى الافضاء والتأدي والا طول خبر او بدل من الخبر المحذوف
لا يقال كيف يستقيم كون الا طول خبرا او بدلا من الخبر المحذوف وعمل ما ولا انما بعد الا ممتنع على انه
قد سبق حديث امتناع حذف المبتدى عنه لانا نقول قد نص بعض المدققين من النحاة بان ارتفاع
خبر لا انما هو بما كان قبل دخوله لا فصح كونه خبرا وبدلا وكيف وقد ذهب جار الله وجماعة من المحققين
الى ان الا الله في قولنا لا اله الا الله بدل من الخبر المحذوف واما حديث امتناع حذف المبتدى عنه
فمدفوع بان باب الاستثناء مستثنى الا ترى الى انهم ذهبوا الى المستثنى المفرغ الى ان المبتدى منه في
قولهم ما جاءني الا زيد محذوف وان التقدير ما جاءني احد الا زيد واتفقوا عليه من غير نكير نعم
فيه خفاء من جهة انهم ذكروا ان البدل تابع مقصود بالنسبة دونه وان الا الله معرفة محضة
ونحو ذلك من المباحث لكن من اراد الوقوف الاكثر فعليه بكتابنا شرح لباب الاعراب قوله لا علم بعد
علم الاصول الى قال في المفتاح اعلم في باب التفسير بعد علم الاصول اقراء منهما على المراد لكلامه
ولا اعون على تعاطي تاويل متشابهاته ولا انفع في درك لطائف نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن
وجه اعجازه هذه عبارته بلا تغيير وقد ظهر لك ان قوله بعد علم الاصول غير مذكور في المفتاح بالطريق
الذي اورده الشارح وان قوله من هذين العلمين في قوله الكشف عن هذين العلمين ليس في عبارته

على هذا

على هذا الوجه واتضح ان الكشف مجرد عن ذكر من صورة نعم من مذكور فيما عطف عليه
الكشف واخواته اعني اعون وانفع عليه وهو اقراء فيكون ما اورده الشارح هاهنا نقلا
نقلا بالمعنى وقوله اقراء وما عطف عليه اعني اعون وانفع والكشف بروكم فرع على انه خبر
لا في قوله لا علم في باب التفسير او صفة اسمه وقد روي منصوبا على انه صفة اسمه والخبر محذوف وهكذا
اي اسم لا
قرره الشارحون في شرح المفتاح واتفقوا عليه والشارح المحقق ايضا من جملتهم اذا تقررت
هذه المقدمات فاعلم ان هذا المقام مما خاض فيه الاكثرون قاطع على نفي قوم وتحير اخرون
كم حاموا حول تحقيقه علماء الملة وفضلاء الامة ولم يتهذب عليه طائل بعد ما انه واذا وفقنا لتحقيقه
لزمنا ان نشتغل به بعون الله وتوفيقه فنقول وبالله التوفيق قوله لا علم بعد علم الاصول اكشف
للقناع عن وجوه الاعجاز فيه اشكال من وجوه الاول انه يفيد ان علم الاصول اكشف من العلمين
وهما الكشف من بين سائر العلوم بعده وهذا ينافي كلام المص حيث صرح بانحصار الكشف في هذا
العلم ان حمل الكشف محمولا على حقيقته فيهما او على مجازه كذلك وينافي كلام السكاكي حيث صرح
احتراز عما اذا كان مختلفين فانه لا ينافي هناك اطلا
بانحصار الكشف في هذا العلم بقوله لا طريق فضلا عن ان يكون غيرهما اكشف وهذا مع انه ينافي
كلامه يخالف غرض الشارح ايضا كما لا يخفى على المتأمل الثاني ان هذا الكلام يحكم مفهوم الخطاب
ونحوي المحاورات يدل على مشاركة علوم جمة في الكشف عن وجه الاعجاز فينافي كلام السكاكي
حيث قال لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين الثالث انه ظاهر ينافي كلام السكاكي حيث
قال لا يمكن كشف القناع عنها واجاب الشارح المحقق عن الاشكال الاول بان قوله بعد علم الاصول
متعلق بما في الكشف من معنى الفعل وان افعل التفضيل قد جرد هاهنا عن معنى التفضيل بقرينة نص صح
السكاكي بانحصار الكشف في العلمين فان هذا الانحصار ينافي اعتبار معنى التفضيل فيه والمعنى
ان هذين العلمين انما يكشفان بعد حصول علم الاصول والاحاطة به يريد ان كشفهما مسبوق في بتقديم
علم الاصول وموقوف عليه واعترض عليه بعض الاذكياء من اصحاب الحواشي من تلامذة الشارح
المحقق بان ما ذهب اليه من تجريد الكشف عن معنى التفضيل غير صحيح لتصريح ائمة النحو بان تجريد اسم
التفضيل عن معنى التفضيل اذا لم يكن معه شيء من الامور الثلاثة صورة من واللام والاضافة انما يجوز
كما في وهو اهون عليه فلا يجوز التجريد هاهنا لمكانه الا فراد من وبان ما ذهب اليه انما يتم اذا جعل

التركيب عن باب الملل مع المعنى بان يحمل قوله لا الكشف من العلمين على معنى حصر الكشف
فيهما وان كان معناه الظاهر عدم حصر الكشفية فيهما وفيه نظر لان قوله لا يجوز التجريد هنا
لكان الاعتراض عن ان اراد به انه في عبارة المفتاح مذكور مع من فقد عرفت ان لفظ من
ليست مذكورة مع الكشف في عبارة المفتاح كما تلونا عليك عبارته وان اراد انه مع من
في عبارة الشارح هنا فليس بذلك لان ما ذهب اليه من حديث التجريد انما هو امر يتعلق بعبارة
المفتاح فان قيل فالاشكال هنا باق بحاله اذ الظاهر ان من في قوله من هذين العلمين متعلق
اي في عبارة المطول
بالكشف قلنا لا نمنع كون من هذه تفضيلية متعلقة باسم التفضيل فليتامل وبالجملة فالتحقيق
هنا ان عبارة المفتاح ذات وجهين لان قوله ولا الكشف ان جعل صفة على ما هو الرواية فلا
يجوز حذف من اصلا لان اسم التفضيل اذا وقع صفة امتنع حذف من منه على ما تقرر في النحو
نص على هذه القاعدة الامام المرزوقي في قوله سقيناهم كاسا سقونا بمثلها ولكنهم كانوا
على الموت اصبر فقال قوله اصبر لمعناه اصبر منا لانه خبر واسم التفضيل اذا وقع خبرا جاز حذف
من منه واما اذا وقع صفة فلا وان جعل خبرا على ما هو الرواية الاخرى فيجوز حذف من منه
كما ذكرنا فكلام الشارح المحقق هنا مبني على جعله خبرا لا جرم استعمله بمن وان لم يكن مذكورا في
عبارة المفتاح لفظا نقلا بالمعنى فان قيل فهذا اعتراف بان من هذه في عبارة الشارح المحقق
تفضيلية متعلقة بالكشف وهذا الايجاد يصح لوجهين الاول انه يخالف ما مر آنفا من ان من
هذه ليست تفضيلية الثاني انه جاء الاشكال المذكور قلنا ما سبق مبناه على تقدير المنع والمذكور
هنا مبني على تقدير التسليم فلا تنافي واما ورود الاشكال فجوابه ان هذا بالنظر الى الظاهر مع
للاطلاق وفي التحقيق تحقيق بحقيقة الحال فليتامل واما ما ذهب اليه من حديث التجريد فمبني
على جعله صفة فيتم التجريد ويصح بلا اشتباه فان قيل فعلى تقدير الخبرية الاشكال المذكور اعني
ما سبق من ان علم الاصول الكشف منهما وان هذين العلمين الكشف من غيرهما وارد على عبارة
المفتاح فما تقول الشارح على هذا التقدير قلنا انه يقول الظرف اعني بعد علم الاصول متعلق
بمعنى النفي المدلول عليه بلا علم كما صرح به في شرح المفتاح وان انتفاء الاكشفية من غيرهما باعتبار
الكاشفية فلا اشكال على ان حديث التجريد غير مختص بصورة الوصفية بل هو جار في صورة الخبرية

قوله لا انا نمنع كون من هذه تفضيلية يعني في عبارة الشرح
والا فكلمة من في عبارة المفتاح مفقودة غير موجودة كما عرفته
فان قيل القول بان من ههنا ليست تفضيلية غير صحيح اذ لا يخفى
ان غرضه ان الكشف ههنا غير مستعمل في المعنى التفضيلي وهذا ايضا
غير صحيح اذ يصير التقدير ح لا علم يكشف من هذين العلمين
لان ذلك تصريح بنفي الكشف عن العلمين وهو عكس المقصود
وضد المراد قلنا المنع والتجريد كلاهما باعتبار المال لا بالنظر
الى ظاهر المقال وهنا حديث اجمالي تفصيله ان قولنا لا اكشف
من العلمين من قبيل قولهم لا اعلم من فلان في البلد يعني ح
اعلم من الكل ثم المراد من كونه اعلم من الكل انه هو العليم دون
غيره فكذا ههنا معنى الكلام العلمان الكشف وحصر الاكشفية
كناية عن حصر الكاشفية فالتجريد ثابت باعتبار المال
بالنظر الى المقصود والاصل من هذا المقال وكذا ان من
ليست تفضيلية وبهذا التحقيق يظهر جواب اخر عن
الاعتراض على الشارح في حديث التجريد وعبارة الشارح
في تادية هذا المعنى واضحة لا خفاء فيها منه

فان قيل اعتبار التجريد غير موقوف على امتناع اعتبار من
بل على عدم صحة الكلام في كونه معتبرا في صورة الخبرية ايضا
قلنا نمنع الامر على الاولوية والا فلا شك ان هذا الاعتبار
يجري في صورة الخبرية ايضا واما اعتباره في صورة
الوصفية فاظهر على ما لا يخفى منه

ايضا

ايضا غاية انه اظهر على التقدير الاول ولما في الثاني من نوع خفاء صرحنا بالاسناد وهذا الجواب
بعينه جواب عن الاشكال الثاني اعني ما سبق من ان الكلام يدل على تشارك علوم جمة في الكشف
والمفهوم بنحو الخطاب انما يعتبر اذا لم يصح بخلافه وقد صرح باختصار الكشف في العلمين
والجواب عن الثالث انك قد عرفت ان المنفي هو الكشف على الغير والمثبت هو الكشف لدى
المدرك وذهب بعض الفضلاء في دفع اشكال كون علم الاصول الكشف من العلمين الى ان الظرف
اعني بعد علم الاصول متعلق بافراد فهو متاخر عنه تقديرا وكونه قوله ولا الكشف من غير تقييد
بالظرف معطوفا على افراد مقيدا به ويكون تقدير الكلام هكذا لا علم افراد بعد علم الاصول من
العلمين ولا علم الكشف للقناع منهما ففي هذا ليس في عبارته ما يشعر بكون علم الاصول الكشف
منهما فسقط السؤال بذلك راسا وفيه نظر لانه اذا عطف شيء على شيء وكون المعطوف عليه
مقيدا بقيد هو متقدم في الذكر على المعطوف عليه فهذا القيد معتبر في كلام المعطوف والمعطوف
عليه فانا قاطعون على ان المفهوم من قولنا يوم الجمعة صليت في المسجد وضربت زيدا ان الضرب
في يوم الجمعة كالصلوة والى هذه القاعدة اشار صاحب الكشاف في قوله تعالى وما على الذين يتقون
من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون ولقد حقق الشارح المحقق هذه الضابطة
هناك على وجه لا مزيد عليه ونص على قطعيتها هناك وبالغ في ذلك اشد مبالغة وشدد
النكير على من زعم ان الاشتمال يجوز بخلافه فعلى هذا يكون الظرف المتقدم اعني بعد علم الاصول
معتبرا في كلام المعطوف والمعطوف عليه البتة وهذا هو السبب في ذكره هنا نقلا بالمعنى واعلم
ان علم الاصول قد يفسر باصول الدين وهو الكلام وعلى هذا فالبعدية رتبية وشرفية وقد يفسر
باللغة والصرف والنحو وعلى هذا فالبعدية وجودية وزمانية تم ثم تصديق الجزء السابق
وهو ان لا اعلم الكشف من العلمين وقوله لا يمكن دفع لما يستشعر من انه هل يمكن لواحد منا ان
يدرك وجه الاعجاز كحقيقته لمهارته في العلمين ومبنى الدفع اما على ان العلمين لا يكفيان في
ذلك او على ما سبق من ان الاحاطة التامة ممتنعة تم وذكر الايثار ترشيح الاستعارة فان الاستعارة
مطلقة وهي المجردة عن الترشيح ومرشحة وهي ذكر ما يلائم المشبه به ومجردة وهي ذكر ما يلائم المشبه
وجعل الايثار ترشيحة لان الستر يلائم المشبه به وهو الصور الحسنة وفيه اشكال على ما يجيء في باب الاستعارة

من ان ليس الفرق بين التخييلية والترشيحية الا بان التعبير عن المشبه في التخييلية يجب ان يكون
بلفظه الموضوع له وفي الترشيحية يجب ان يكون بغير لفظه الموضوع له كلفظ الاظفار فانه مشبه به
شبه المستدل به فعبر عنه بلفظ الاظفار وهو ليس بلفظ موضوع للمستدل وههنا المشبه هو
الاعجاز وقد وقع التعبير عنه بلفظه الموضوع له فكيف يكون ذكر الاثار ترشيحا والجواب انا لا نم انه
جعل الاثار ترشيحا للمكنية بل المراد انه ترشيح للتخييلية فان اثبات الوجوه للاعجاز عنده من باب
المجاز والترشيح عنده قد يكون للمجاز كما في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا فان اطولكن
ترشيح لليد وهو مجاز وما ذكروا مبني على اعتبار التشبيه واما اذا لم يعتبر فلا كما اذا كان مجازا مرسلا
ولو سلم فكلامهم في بحث الاستعارات مبني على انه مخصوص بما اذا كان الاستعارة تصريحية فان قيل التخييل
ذكر الاثار تخييلا امر ويجوز تعدد التخييل على ما يجيء قلنا اثبات الاثار للوجوه الذي هو التخييلية
لا للاعجاز الذي هو المشبه بمنع ذلك فليتدبر قوله وقد جرينا في هذا على اصطلاح المص يريد ان لهم
في الاستعارة بالكناية مذاهب ويجيء تفصيلها في باب الاستعارات وبنى الوجوه المذكورة هنا على
مذهبهم قوله جعل اسم الكلام المنزل تنبيه على ان القران وان كان يطلق على الكلام الازلي وعلى
المعنى النفسي الا انه ههنا اسم للكلام اللفظي الحادث الذي هو الالفاظ لان هذا هو اللايق بغرض
ارباب البلاغة وهذا ظاهر التعريف لانه معلوم في العرف مشهور فاندفع ما يقال من انه غير مانع لصدقه
على الاحاديث الالهية والقراات الشاذة غير المنقولة بالتواتر بل بطريق الاحاد والشهرة وكذا منسوخ
التلاوة قوله ونظمه تاليف كلماته اشارة الى ما ذهب اليه المحققون في تفسير النظم من انه تاليف الكلمات
وترتيب الالفاظ مع ترتيب المعاني وتناسق دلالاتها على وفق اقتضاء العقل اياه والحاصل ان المعتبر
في مفهوم مطلق النظم جانبا اللفظ بان يقع كما ينبغي والمعنى كذلك معا وهذا ما قال الشارح المحقق
في غير هذا الكتاب حتى لو قيل في قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل نبك قفا من حبيب ذكرى
كان لفظا لا نظما وهذا ادعى في تفسير النظم عما وقع في بعض العبارات حيث قالوا النظم هو الالفاظ
المرتبة المسوقة المعتبرة دلالاتها على ما يقتضيه العقل لانه اظهر وبالجملة فقد اشتهر في اثناء التقرير ان
هذا تعريف مطلق النظم سواء كان نظم القران اولم يكن الا انه خص ذلك بالقران لان الكلام فيه لا في غيره
قوله على حسب نظم السين اي على وفق اقتضاء العقل اياه وقد يسكن في ضرورة الشعر كما في الصحاح

وذكروا

وذكروا ان كل موضع لا يكون مسمه حرف جر فهو ساكن السين والافصح قوله ولذا
اختار النظم يريد ان ايثار النظم هنا على اللفظ حيث لم يقل في لفظ القران مبني على فائدتين
احديهما فائدة خاصة متعلقة بالمقام وهي الاشعار بان الملحوظ في اعجاز القران جانبا الالفاظ
والمعاني جميعا فلو اوثر اللفظ على النظم لفات هذا المعنى بل ربما يشعر بان المعتبر في هذا الوصف
هو ملاحظة جانب الالفاظ فقط فليتدبر وثانيهما فائدة عامة موجودة ابدا وقع لفظ النظم
وهي الاشعار بتشبيه تلك الكلمات بالدرر على ان الاستعارة هذه تصريحية شبه الكلمات بالدرر
فعبر بلفظ موضوع لجمع الدرر وهو النظم اذ هو جمع اللالي في السلك ويجوز ان يكون تخييلا
شبه كلمات القران في النفس بالدرر فاثبت له النظم تخييلا والاول اوجه لما فيه من الاشعار
بان النظم موضوع لجمع الدرر واطلاقه على الشعر بطريق المجاز لاستعارته للحسن ترتيب الجمل
الوزن يقال نظمت اللؤلؤ جمعته في السلك ومنه نظمت الشعر بخلاف اللفظ لان اطلاقه على
الرمي مطلقا او من الفم بطريق الحقيقة ومنه اللفظ بمعنى الكلام لان المتكلم يلفظ به من فيه
فالاشارة العامة ههنا مستفاد من اللفظ بطريق الحقيقة ومن النظم بطريق المجاز فيكون النظم
راجحا سيما وقد دل على الطافة هي تشبيه الكلمات القرانية بالدرر واللالي فاحسن التدبر لينكشف
عليك ان ما ذهب اليه في ايثار النظم على اللفظ من الفائدة العامة غير مختص بما فيه من نوع
الادب لانه يطلق على الشعر ايضا فتفطن له واشارة الى تشبيه كلماته بالدرر في معرض التنبيه لطافتها
ولا يبعد ان يجعل اللطافة عبارة عن احتمال الوجهين التصريحية والمكنية فانه ليس كذكر حسن
قوله وكان القسم الثالث معطوف على ما سبق اعني كان علم البلاغة وجعل الواو للحال بعيد
لفظا ومعنى قوله من مفتاح العلوم من هذه تبعيضية اي القسم الثالث الذي هو بعض
مفتاح العلوم لا بيانية لانه ظاهر الفساد والاوجه ان يجعل من ابتدائية لا تبعيضية لان الجزء اعني اعظم
لا يعني اسم كان لانه باب علم النحو قوله صنفه فيه تعريض للسكاكي واشارة الى انه كما انه ليس
مالوفه وهو تعسف ويجيء في الفن ما هو الحق قوله تغمده الله دعاء له بطلب العفو عن سيئاته
بايقاع الستر عليها بل عليه بجعل غفرانه ساترا محيطا عليه في جوانبه احاطة اللباس باللابس من
التغمد وهو الستر اليه اشار الامام المرزوقي في مصرحا بان قولهم غمدت السيف واغمدته سترته

وانما كان اوجه لما فيه من الاشعار بان اعظمية اجزائه
من جهة انه من كتاب صنفه بهذا الالتفات فتنبه نوع الخفاء
بتعظيمه وبهذا الاسناد فيما يجيء من تعليله فافهم
منه

فيه تنبيه على ان مبنى الوجه الاول على اعتبار الاطلاق في الترتيب ومبنى هذا الوجه على اعتبار التخصيص فيه كما ينبئ عنه لفظ فقط
قوله ولو سلم معناه انا لا نسلم ان بين الترتيب المطلق والحشو والتطويل تنافيا ولو سلم ان بينهما تنافيا فنفي مخصص الترتيب
والتنافي ممنوع ولو سلم هذا التنافي ايضا فيجوز ان يراد به فهذا معنى ولو سلم الثالث فليتامل منه

اصله الستر ومنه تغمده الله برحمته قوله اي في علم البلاغة وتوابعها تفسير لمرجع ضمير فيه وتنبيه
على ان الضمير وان كان مفردا لكنه صالح لان يرجع الى المثنى لما ان توابع علم البلاغة متمثلة دفرع
عليه وذكر الاصل ذكر له بمعنى انه مندرج فيه ويغني غناءه فالمرجع مفرد اعتبارا وامابناء على
قاعدة التاويل بما ذكر وما تقدم كما يجي تحقيقه قوله من جهة الترتيب الجهة تستعمل في معنيين
احدهما العلة والسبب وهي هو المتبادر الى الفهم وثانيهما الطريقة والطرز يقال عملت هذا العمل
على جهة عملك اي على طرزه وطريقته فان جعل المذكور من قبيل الاول كان بيانا لحاصل المعنى
وتنبيها على انه لما كانت الاحسنية مبنية على الترتيب كانت راجعة اليه صفة له فلا ينافي كونه تمييزا
وان جعل من قبيل الثاني فالامر ظاهر قوله فكل مسئلة منها لها رتبة تحقيق لاحسنيته من جهة الترتيب
وتوضيح لها ودفع لاشكال يرد عليها وحاصل الاشكال ان الترتيب على ما فسره وضع كل شيء في
مرتبته فالكتب المشهورة ان كانت مشتملة على الترتيب كالقسم الثالث فلا معنى لكونه احسنها ترتيبا
والا فكذلك وحاصل الدفع انه يجوز ان تكون لشيء مثلا مراتب بعض تلك المراتب اليق بذلك الشيء
من البعض الاخر فوضع ذلك الشيء في هذا الاليق احسن مع انه يصدق على كل واحد من تلك المراتب
وضع الشيء في مرتبته على تقدير وضعه فيه فان قيل نعم لكن بقي فيه اشكال اخر وتقريره انه قد صرح
المص بكون القسم الثالث مشتملا على الحشو والتطويل فمع اشتماله على ذلك لا ترتيب فضلا عن ان يكون
احسن ترتيبا قلنا التنافي ممنوع لجواز ان يكون الحشو والتطويل واقعا في تقرير المسئلة المتقدمة
الى مرتبتها التقدم وذلك لا يخل بالترتيب فليتدبر ولو سلم فالترتيب معتبر بين المسائل فقط
ولو سلم فيجوز ان يراد ان القسم الثالث وان لم يشتمل على الترتيب ولم يحسن ترتيبه لكنه بالقياس
الى الكتب المشهورة يستحق ان يقال في حقه هو مشتمل على الترتيب بل على احسن الترتيب يرشدك
اليه قولهم كذب بارد بالشداد زيد بن هرثمة قوله صرف هذا المقال اشارة الى ما ذكر من ان الترتيب
يتفاوت قوة وضعفا لكن في كون كتب الشيخ مصداقا لهذا المرام نوع خفاء لتصريحه بانها بمنزلة
المعدن الجامع للالي المنفصم وبان مسائلها المشتملة هي عليها بمنزلة اللالي المتناثرة وهذا
تصريح بان لا ترتيب فيها فكيف يكون مصداقا له والجواب ان هذا من باب تبيين الشيء بضده
يرشدك اليه قولهم وبضدها تتبين الاشياء فاذا كان مصداقا لنفي الترتيب كان مصداقا للحسنه

اي التنافي بين الترتيب والاشتمال على الحشو والتطويل
ممنوع سواء كان الترتيب في المسائل او في تقريرها
غاية الامر ايضا ترتيبا كتقديم الصغرى مثلا
على الكبرى فمدار هذا الوجه على اعتبار الاطلاق
في الترتيب فافهم منه

بل

قوله على انه يلزم الخ تاييد لما ذكر من صدق جواز اشتمال هذا المركب على المطابقة واتصافه بالبلاغة وحاصل ذلك انه لا يخلو من ان يكون مثل هذا المركب متصفا بالبلاغة او لا
فان كان متصفا بالبلاغة ثبت المدعى والا فهو فساد كلام المص مع تقدير ادراجه في الكلام فبعد التاويل في جانب الكلام ايضا فان قلت لزوم فساد التاويل في جانب
الكلام لا ينهض حجة على الشارح المحقق لانه بصدد تزييفه وابطاله كما لا يخفى قلت المقصود انه لما ثبت على القطع جواز اشتمال مثل هذا المركب على المطابقة واتصافه
بالبلاغة لزم فساد كلام المص لو لم يعتبر التاويل في جانب الكلام فكانه يدعي ان هذا الجواز والاتصاف امر محقق لانه اثبته بالبينة فلو اعتبر ذلك اي التاويل فان
اعتبر في جانب المفرد لزم الفساد في قوله يوصف بها الاخيران وان اعتبر في جانب الكلام وقد منعه الشارح فصار كلام المص عاطلا فلينا مل في ذكر صادقا فانه فيه منه

الحقيق وهذا مشكل من جهة انه يخرج منه بعض الالفاظ عن المركب الناقص مع ان الفصاحة صفة
عامة لا تخص بعض الالفاظ فوقع الاحتياج الى نوع تاويل بصرف اللفظ عن الظاهر بمثل هذه
الصورة فذهب البعض الى التاويل في جانب الكلام فقال اراد بالكلام ما ليس بكلمة ليعم المركب الاسنادي
وغيره فانه قد يكون بيت من الشعر غير مشتمل على الاسناد يصح السكوت عليه مع انهم يعدون مثل ذلك
كلاما فصيحا ومثاله قول الشاعر الا ان راى الاشعري ابي الحسن ومشبيه في القبيح والحسن
وان كان منسوبا الى الجهل عن نفي لراي حقيق بالتاسف فاعلمن فان المصراعات الثلث الاول لا يتم
الا بالمصراع الثالث وهو قوله لراي حقيق وذهب الشارح المحقق الى التاويل في المفرد بان المراد به
ما ليس بكلام بقرينة مقابلته بالكلام وان كان مشتركا بينه وبين ما ليس بمركب وما ليس بمثنى
ولا مجموع وزيف الاول بانا لا نسلم انهم يطلقون على مثل هذا المركب الكلام الفصيح فانه لا يساعده نقل
منهم ولا يدل عليه كتاب من كتبهم واتصافه بالفصاحة يجوز ان يكون باعتبار فصاحة المفردات على
ان الحق انه داخل في المفرد هذا كلامه وفيه بحث من وجوه الاول ان التاويل في جانب المفرد دون
الكلام فاسد لا ريب احدها انه يلزم ان لا يستقيم قول المص والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط للقطع
بجواز اشتمال مثل هذا المركب الناقص على المطابقة ومصداق ذلك ما روي ان القاضي عبد الجبار الهمداني
دخل على صاحب ابن عباد وعنده الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني فلما راى الاستاذ قال سبحان من تنزه عن
الفحشاء فقال الاستاذ على الفور سبحان من لا يجري في ملكه الا ما يشاء ولا شك ان كلا من الموصوفين
موصولة والموصول مع صلته مركب تقييدي وقد حصل فيه المطابقة لمقتضى الحال تجري وبالجملة
فالكلام في الجواز ولا في الكثرة فيلزم ان يكون بليغا مع ان اللازم من كلام المص انه لا يوصف مثل
هذا المركب بالبلاغة فان قيل اتصاف مثل هذا المركب بالبلاغة ممنوع قلنا قد اعترف الشارح المحقق
بذلك حيث قال وتعليل عدم وصف المفرد بالبلاغة بان البلاغة باعتبار المطابقة وهي لا يتحقق في
المفرد ويتم لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم ولعلنا نحقق هنالك هذا الكلام زيادة
تحقيق ان ساعده التوفيق الالهي على انه يلزم بطلان التاويل في جانب الكلام ايضا مع ان الفرق
ذهبوا اليه وهو الحق وثانيها ان البيت غير المشتمل على الاسناد كالبيت المذكور مثلا قد يشتمل على اسباب
الاخلال بفصاحة الكلام كالتنافر والتعقيد وضعف التاليف مع ان تعريف فصاحة المفرد صادق

وجه الاعتراض ان في هذا الكلام تصريحا بان المطابقة لو كانت متحققة
كانت علة لتحقق البلاغة لكن المطابقة غير متحققة ولا يخفى ان
ما نحن فيه يتصور فيه تحقق المطابقة لما ذكرنا من انه يجوز
اشتمال مثل هذا المركب على المطابقة فيتحقق فيه
البلاغة منه

عليه وفيه بحث اذ التعقيد كون الكلام بحيث لا يظهر معناه بسهولة لما فيه من الخلل النظمي
او الانتقال وضعف التاليف كون الكلام بحيث يكون تاليف اجزائه على خلاف القانون النحوي
المشهور فكيف يجري التعقيد وضعف التاليف في مثل هذا المركب اللهم الا ان يراد بالكلام هاهنا
المركب مطلقا على ما سبق فصح جريانهما فيه الثاني انه قد ثبت بينهم اطلاق الكلام على مثل هذا
المركب الا يرى انهم عرفوا الشعر بانه كلام موزون مقفى وزاد بعضهم على هذا فقال الشعر كلام
موزون مقفى على سبيل القصد فهم قد اطبقوا على ان البيت الاول اعني الا ان راى الاشعري آه شعر
فيكون كلاما فلا وجه لمنع اطلاق الكلام عليه وما وقع في عبارة بعضهم من ان الشعر لفظ دال على معنى
موزون مقفى لا يقدح في ذلك هذا ومنهم من يفسر المفرد هاهنا بما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه
فيتناول الاعلام مثل عبد الله وتأبط شرا وذرى حبا ما عرض عليه بعض الافاضل بان هذا الحد
قد يشمل على تنافر الكلمات كما اذا جعل امرحا امرحه مثلا علم الشخص فوجب على المص ما ذكر فيه اعم
وهو الخلوص من تنافر الكلمات في تعريف فصاحة المفرد او التزام فصاحة مثله ولا ريب في بطلانه
ثم اجاب عنه بوجهين الاول انه اراد بالمفرد الكلمة المفسرة باللفظة على ما ذكر في المفصل وبناء اللفظة
يخرج الاعلام المركبة عن حد الكلمة الثاني ان المعتبر في امر الفصاحة هو الاصل وهذه الاعلام مركبة في الاصل
بلا شبهة واقول لا الشبهة شيء ولا الجواب والا هو الموضوع للصواب اما الشبهة بما ذكر فليست بشيء لان نحو
ذلك العلم يفيد تنافر الحروف للقطع بان كل كلمة فيه بمنزلة حرف الكلمة لان اللفظ علم ضرورة مثل الحرف
الثاني بمنزلة الميم في مستشزرات فلا ينتقض به التعريف واما الجواب الاول فلفساده ظ للقطع بان
النحاة متفقون على ان مثل هذه الاعلام المركبة كلمة وفاقا واما الجواب الثاني فلفساده اظهر لانه يلزم ح
ان يوجد كلمة صحيحة لغة وعند اهل العربية مع عدم كونها مفردا ولا كلاما في الحال فليتامل قوله يقال كلمة
فصيحة ينبغي انه يراد بالكلمة هاهنا ما اراد بالمفرد وهو المعنى الاعم المتناول للمركب الناقص وغيره على ما
ذهب اليه الشارح المحقق قوله وقصيدة فصيحة في الاساس اصل من القصيد كمعنى المخ السمين فسمي به
كما يستعار السمين للكلام الجزل الفصيح والغث للردي منه ومنهم من يقول القصيدة فعيلة بمعنى مفعول
اذ الشاعر قصده لتجويده وتنقيحه قوله يقال كاتب فصيح ثم الكاتب يقال لانشاء النثر والشعر لانشاء النظم
قوله ولم يسمع كلمة بليغة قد مر انه اراد بالكلمة المعنى الاعم على ما ذهب اليه في المفرد فينطبق الدليل على الدعوى فلا

اشكال

قوله وما وقع في جواب سؤال مقدر وحاصل السؤال
انه عدل بعضهم في تعريف الشعر عن الكلام الى اللفظ
فقالوا الشعر لفظ دال على معنى موزون مقفى والعا
ان عدولهم مبني على شمول لمثل هذا المركب اذ الكلام
لا يشمله وحاصل الجواب ان ابتناءه على ذلك ممنوع
المنع واطلاق اللفظ ايضا على المركب شايع فلا
يقدح في ذلك هذا التبديل ولا يضر بالمقصود
فليتامل منه

اشكال ومنهم من يذهب الى ان ذلك اعني عدم توصيف المفرد بالبلاغة مبني على ان البلاغة
باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي غير متحققة في المفرد وذهب الشارح المحقق الى ان هذا
التعليل فاسد لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم بدليل ان البلاغة وان كانت باعتبار
المطابقة الا ان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم فمن هاهنا يعرف ان المفرد لو كان محلا
لتحقق المطابقة كانت البلاغة ايضا حاصلة فيه لكنه ليس بمحل له فلا بلاغة فيه فليتامل واجيب
بان مراده ان البلاغة عند العرب ليست الا ذلك فصح التعليل لانتفائها في المفرد فيرجع ما ذكره
من التعليل الى عدم سماع وصف العرب ومنهم من اجاب عن ذلك بان كون البلاغة بهذا
(ثم عن هذا الجواب من اعتراض الشارح عليه)
الاعتبار انما عرف بما في الكتب المدونة في هذا الفن حيث اخذوا هذا الاعتبار في تعريف بلاغة
الكلام والمتكلم دون تعريف مطلق البلاغة ولم يثبت من العرب اخذ هذا الاعتبار في تعريف
مطلق البلاغة قوله جاريا على القوانين اراد القوانين النحوية والصرفية واللغوية لانه ابني علم
البلاغة قوله كثير الاستعمال اشارة الى انه يكفي في الفصاحة مجرد كثرة الاستعمال ولا حاجة الى كون اللفظ
ادور واكثر على ما يشعر به ظاهر عبارة المفتاح والايضاح فان قيل اعتبر هاهنا كون اللفظ كثير
الاستعمال واعتبر السكاكي كونه ادور على السنتهم وان يكون استعمالهم له اكثر واعتبر احد هذين
الامرين كون استعمال هذا اللفظ كثيرا او اكثر فما التوفيق قلنا لم يريدوا بالادور والاكثر ان يتحقق
في مقابلة هذه الكلمة كلمة دائرة وهذه ادور او لها استعمال كثير واستعمال هذه اكثر بل المراد كثرة
دورانها فيما بينهم وجريانها على السنتهم واما المص فقد ذهب الى ان ما ليس له لفظ مرادف او لفظ
(مع ما ينبغي عنه من تغيير عبارته في الايضاح)
كالمرادف يشترط فيه كونه كثير الاستعمال وما له ذلك يشترط فيه كونه استعماله اكثر منه وفيه نظر اذ المراد
المساوي في الاستعمال لمرادفه فصيح بل المرادف الذي هو اقل استعمالا من المرادف الاخر فصيح اذا كان كثير
الاستعمال في نفسه ومن هاهنا يعرف ان التمثيل اعني تمثيل ما له المرادف واستعماله اكثر منه بالسيف و
الخشليل فاسد اذ لا مصير لتجريده باسم التفضيل هنا لانه مستعمل بمعنى اسم الفاعل او اكثر من استعمالهم بمعناها
ولانه محض التكرار فليتامل قوله وقد تسامح في وجه التسامح على ما بينه الشارح المحقق ان الخلوص
لازم غير محمول لكون الفصاحة صفة وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص
وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما التفات في الاول لقصد المبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص ثم قال

يعني ان ليست البلاغة الا ذلك كما ذكر بهذا المجيب لم يثبت
من العرب ان البلاغة مبنية على المطابقة حتى يلزم من انتفاء
المطابقة انتفاؤها حتى لو ثبت هذا الاعتبار من العرب صح
الجواب وسقط الاعتراض على من علل عدم توصيف المفرد
بالبلاغة بان البلاغة باعتبار المطابقة فقط واذا لم يكن
هذا مستندا الى العرب لم يكن حاصله راجعا الى عدم
السماع مثل ما حققه وقد مر منه

حيث قال في الايضاح ثم علامة كون الكلمة فصيحة ان يكون
استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرا او اكثر من استعمالهم
ما بمعناها بهذا الكلام وقد توهم ان مثال الاخير لفظ
السيف فانه اكثر من لفظ الخشليل وهو وهم منه

وتحقيق الكلام ان تصادق المشتقات كالناطق والضاحك لا يستلزم تصادق مأخذها كالنطق
والضحك الا ان يكون احدهما بمنزلة الجنس للآخر كالحركة والماشي فانه يصح المشي حركة مخصوصة وما
نحن فيه ليس من هذا القبيل هذا كلامه وقد تصدى بعض الحذاق من اصحاب الحواشي لرده وتزييفه
بوجهين الاول ان هذا التوجيه يقتضي عدم صحة تفسير الفصاحة بالخلوص لامتناع تعريف الشيء بما
ليس محمولا عليه على ما هو المشهور في السنة القوم ودعوى الادعاء وقصد المبالغة مما لا يلتفت اليه
في التعريفات الثاني ان كون الفصاحة صفة وجودية والخلوص عدميا لا يقتضي عدم صحة حمل الخلوص عليها
لجواز صدق العدميات على الوجوديات كصدق اللابياض على السواد على ان كون الفصاحة صفة وجودية
ممنوع بل كونها عندهم عبارة عن الخلوص المذكور انسب بالمعنى اللغوي يقال فصح اللبن اذا اخذ رغوته
وذهب لباؤه وفصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة والاستدلال بكون
الفصاحة عندهم من باب اللفظ على القرائن غير تام لان كونه حقيقة فيه عندهم ممنوع وكيف وان
السكاكي جعل ذلك من علامات الفصاحة الراجعة الى اللفظ وقال المص ثم علامة كون الكلمة فصيحة
ان يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرا او اكثر هذا كلامه وفيه نظر من وجوه الاول ان ما
ذكره من حيث اقتضاء التوجيه المذكور عدم صحة التفسير المذكور كلام لا معنى له لانه بعد ما بين وجه التسامح
في الحمل بطريق الادعاء والمبالغة ليس لهذا الكلام كثير معنى فان مبنى الاعتماد على دعوى الادعاء
والمبالغة فمجرد رده بانهما لا يلتفت اليه في التعريفات يوجه هذا الاعتراض فلنا انتفاء طريق خاص
في الحكم المطلق لا يوجب انتفاءه مطلقا لجواز ان يكون ثابتا بطريق اخر وتحقيقه ان المدعي ليس ان الاعتماد
مبنية على هذا السبب وان وجها مخصوصا فيه منع عن غيره بل المقصود انه هذا وجه يصحح الاعتماد
في الجملة نعم ان اريد ان هذا باطل لبطلان مبناه هذا بخصوصه فهذا باطل من وجهين احدهما ان بطلان
خصوصية هذا المبنى لا يوجب بطلان المدعي مطلقا لما عرفت وثانيهما ان هذا ملتفت اليه في التعريفات
عند الادباء وان لم يلتفت اليه ارباب المعقول فان الادباء كثيرا ما يتسامحون في الحدود والتعريفات
اكتفاء بمجرد افادة تصور المعرف في الجملة ولا يحافظون الشروط المنطقية ولا التدقيقات الفلسفية وحديث
دعوى الادعاء والمبالغة في المعنى راجع الى هذا والحاصل انه ان اريد ان هذا باطل لبطلان مبناه فبطلان
الثاني ممنوع لما عرفت ولو سلم فبطلان الاول ممنوع لما مر الثاني ان ما ذكره من جواز حمل العدمي على الوجودي

والتمثيل

الرغوة فيها ثلث لغات رَغوة ورِغوة ورُغوة وحكى الكسر فيها اللحياني وغيره وهو زبد اللبن وجمعها رُغى والرغاة في الرغوة كذا في الصحاح منه

اللبأ مهموز مقصور اول اللبن في النتاج تقول لبأت لبأً بالتسكين اذا حلبت الشاة لبأ كذا في الصحاح منه

حاصل الوجه الاول منع الملازمة وحاصل الثاني منع بطلان المبنى يعني لا نسلم ان بطلان المبنى مستلزم لبطلانه ولو سلم هذا الاستلزام فبطلان المبنى ممنوع لما بينه منه

قوله طريق خاص اشارة الى ما سبق من انه انتفاء طريق خاص لا يوجب انتفاء ما هو المطلوب على الاطلاق منه

والتمثيل بتقابلهم البياض للسواد غير سديد بل من العدميات ما يجوز ومنها ما لا يجوز وتحقيق ذلك
موقوف على تفصيل ذكره القوم وهو ان العدمي ضربان الاول ان يكون مشتقا كالاعمى والكلام في صحة
حمله على الوجودي كزيد مثلا ينقل الى زيد والعمى الثاني ان يكون مبدأ المشتق وهو ايضا قسمان احدهما
ان يكون عدم عدمي اخر كعدم العمى مثلا وهذا القسم ايضا يصح حمله على الوجودي سواء عبر عنه بمثل اللاعمى
او عدم العمى بناء على ما اشتهر عندهم من صدق عدم العدم على الوجود وثانيهما ان يكون عدم وجودي
كعدم السواد مثلا وهذا القسم ايضا يصح حمله على الوجودي لكن بشرطين احدهما ان يعبر عنه بمثل اللاسواد
وثانيهما ان يراد به انه شيء ليس بسواد واما اذا قيل البياض عدم السواد بهذين المعنيين ففي صحته
الكلام وما نحن فيه من هذا القبيل اذ المعنى ان الفصاحة عدم هذه الاشياء المذكورة في الكلمة
وانتفاؤها فيه نعم لو اريد به ان الفصاحة شيء اي وصف للكلمة يشتمل على انتفاء هذه الاشياء
كان له صحة الا ان هذا التوجيه عن كونه تسامحا وهذا وجه لطيف يصلح وجها للاعتماد في الجملة
الثالث ان نسبة الخلوص بالمعنى اللغوي غير ظاهر فيما نحن فيه لان تحقق الخلوص في الجريان وكثرة
الدوران كان في اعتبار المعنى اللغوي في الاصطلاحي يتوجه ما مر ان الاول منع المعترض كون الفصاحة
صفة وجودية ومنع الاستدلال بانها من باب اللفظ بان كونها حقيقة فيه ممنوع الثاني تصريح المفتاح
والايضاح بان الدوران والجريان علامة الفصاحة لا نفسها والجواب عن كلا الامرين حرف واحد هو
ان مبنى الامر هنا على اعتبار الظاهر ما يشعر به اطلاقاتهم واعتباراتهم لا على القطع والجزم بذلك
بحيث لا يبقى احتمال الخلاف ومع ذلك لا معنى للمنع هنا اصلا وظهر وجه جعل الجريان علامة لها على ما نطق به
المفتاح والايضاح فان ذلك لا ينبغي على انه لما كان هذا غير مقطوع به كان ذلك اعني الدوران يحتمل الوجهين
فان نظر الى الظاهر فالامر ما ذكره الشارح المحقق وان نظر الى الحقيقة فالامر ما نطق به المفتاح والايضاح
فليتامل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام وبما ذهبنا اليه محملا شبهات الاوهام قوله لكونه لازما
تعليل للتفسير وتسهيل لانه تعليل لقوله تسامح والاوجه ان الاول تعليل التسامح والثاني تعليل المعلل
بملاحظة التعليل الاول يعني ان التسامح المبني على التفسير باللازم سببه وجهته تسهيل الامر على الطالب
وهذا مبني على ما تقرر عندهم من ان معرفة الشيء باللازم الواضح اللزوم اسهل من معرفته بكنه حقيقته
سواء كانت حقيقته اعتبارية او لم يكن قوله نظر الى الظاهر ما يشعر به اطلاقاتهم واعتباراتهم وفيه تنبيه

كما يقال البصر عدم العمى او البصر هو اللاعمى منه

على انه الجزم بذلك لان هذا امر يشعر به ظاهر الامر والا ففي التحقيق يحتمل ان يكون لها ماهية
وراء ذلك بحيث يتناول القسمين فهو هذا امر الى التعريض بالمص حيث جزم به كما صرح بذلك
فليتامل قوله وح لا يتوجه الاعتراض اشارة الى اعتراض اورده خطيب اليمن على المص حال حيوته
وحاصل الاعتراض ان هذا التفسير فاسد لانه ان كان منقولا منهم فلم يصح قوله في الايضاح لم اجد
في كلام الناس ما يصلح والا لزم تفسير الالفاظ ومعرفة اللغات بالراى ولا يخفى بطلانه اذ لا طريق لمعرفة
اللغات الا الوضع والاستعمال والنقل عن اربابها حتى انهم مع ذلك ربما يحتاجون الى اقامة الشواهد
من كلام العرب واجاب المص عن ذلك وكتب اليه ان المراد بقولي في الايضاح لم اجد في كلام الناس
الناس المعهودون كالشيخ عبد القاهر والسكاكي وعدم الوجدان في كلامهما لا يستلزم عدم
الوجدان مطلقا بقي هنا اشكال وهو ان عبارة الايضاح هكذا للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال
مختلفة لم اجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام
وكون الموصوف بهما المتكلم هذا كلامه ومقتضى هذه العبارة كما ترى ان تعريف اقسامهما بهذا
الوجه لم يكن مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة ايضا كما لم يكن مفهوما بطريق التصريح وح فقد
قوي الاشكال على توجيه الشارح المحقق لانه اذا كان ذلك ماخوذا من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان
مفهوما من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة لا يقال المراد بالاشارة التصريح لما عرفت
انه اذا لم يقع في مقابلة التصريح فالمراد منها المعنى الاعم لانا نقول الاشارة ههنا في مقابلة التصريح
على مقتضى توجيه الشارح لان المعنى لم اجد ما يصلح صريحا ولا ما يشير فحينئذ يجب المصير الى توجيه المص
بطريق الاضطرار من ان المراد بالناس الناس المعهودون وعدم الوجدان نسبه في كلامهم لا يوجب
عدم الوجدان في كلام القوم فظهر بذلك انه قاع الناس و بعض من تصدى لشرح الايضاح
لم يتنبه لذلك فاول الجمع بين الامرين اعني نفي الاشارة والاخذ من اطلاقاتهم واعتباراتهم ولا
يخفى على المتامل فساده وانه مع صعوبته وسداده قوله الكائنة في المفرد ظاهره يشعر بانه جعل الظرف
صفة وقدر متعلقه معرفة فورد عليه ان الظرف لا دلالة له على خصوص متعلقه فتقديره معرفا
تقدير امر لا دليل عليه وكذا يلزم ح حذف الموصول مع بعض الصلة وهو ممتنع في السعة فاجاب عنه
الشارح المحقق بان الظرف حال عن المبتداء على ما جوزه بعض النحاة وقوله الكائنة تقرير لحاصل المعنى

لا تقدير

لا تقدير للفظ وبيان للاعراب واشارة الى ان الظرف ليس لغوا وتنبيه على ان الحال في المبتداء
في حكم الصفة وذهب بعض المحققين من اصحاب الحواشي الى ان الظرف لغو متعلق بالفصاحة
وانه لم يقصد معناه المصدري هنا لما ذكروا من ان نحو القصة والنبا والخبر والحديث يجوز اعمالها
في الظروف خاصة وان لم يقصد الى معناها المصدري والسر فيها تضمن معانيها الحصول والكون
ومنهم من يذهب الى انه متعلق بالفصاحة لكن لا باعتبار الاصل اذ الفصاحة وان نقلت عن
المعنى المصدري الا انها استعملت ههنا في معنى اثر مصدري وهو خلوص اللفظ عن كذا او كونه جاريا
على كذا ومنهم من يذهب الى انه متعلق بالفصاحة لنا ولها بما يسمى فصاحة او بما يطلق عليه ذلك
ويجوز ان يكون متعلقا بالنسبة المستفادة من الجملة هذا ما ذكره جماعة من الموالي وتلقاه غيرهم
بالقبول والكل ضعيف واما الذي يقتضيه الراى الثاقب ويرتضيه الفكر الصائب ان يجعل الظرف صفة
للفصاحة لفظا ومعنى والقول بانه حال عن المبتداء لفظا ووصف له معنى غير نافع جدا للقطع
بان المقصود فصاحة المفرد كذا لا الفصاحة حال كونها في المفرد وان كان ماله الى الوصف وتحقيق
ذلك ان اللام في الفصاحة اشارة الى ما سبق وذلك لانه لما ذكر ان الفصاحة يوصف بها المفرد
ويوصف بها الكلام ويوصف بها المتكلم فهم ح هناك اقسام ثلثة احدها فصاحة المفرد وثانيها
فصاحة الكلام وثالثها فصاحة المتكلم فبعد الفراغ من التقسيم اذا قال الفصاحة في المفرد لا يتبادر
الذهن منه الا الى المعنى الذي دل عليه التقسيم بالطريق المفهوم منه وهذا المعنى لا يستلزم الا ان يجعل الظرف
وصفا لفظا ايضا كما يجعل وصفا معنى فلهذه النكتة نذهب نحن الى انه وصف لفظا ومعنى وطريق
هذا ان يقدر متعلقه معرفا باللام في الدرجة الثانية يعني يقدر اولا متعلقه منكرا اذ لا دلالة
للظرف على ازيد منه ثم يعتبر تقدير اللام ثانيا فقوله الكائنة مبني على اعتبار التقدير ويجوز ان يجعل
المنكر وصفا للمعرف بحذف اللام ونيته كما يجوز ان يجعل المعرف حالا بطرح اللام بل لما جاز ذلك
امكن جعل المنكر وصفا للمعرف بنية اللام في مثل قولهم ما يحسن بالرجل خير منك وقولهم ما يحسن بالرجل
مثلك مع وجود المانع من اظهاره على ما صرحوا به جاز ما نحن فيه ولا مانع اولى على ما لا يخفى ولكن
ان الكائن في قبيل المؤمن والكافر فاللام فيه حرف تعريف قطعا لا اسم موصول ويجيء في امثال
المسند ان من يذهب الى ان عامل الظرف اسم الفاعل يذهب الى ان اسم الفاعل بمعنى الثبوت دون التجدد

والحدوث فليس فيه حذف الموصول مع بعض الصلة فان قيل فاذا كان المراد ما ذكر فما وجه العدول
الى المذكور قلنا فيه ارشاد الى ان مبنى الاضافة في قولهم فصاحة المفرد على ان الثاني ظرف للاول كقولهم
ضرب اليوم اذ الفصاحة امر متحقق ثابت فيها واما وجه الضعف فيما ذهب اليه فقد لاح بعضه من
التصحيح المذكور واما الاعتراض بما ذكره من انه لا دلالة للظرف على نوع متعلقه فتقديره معرفا تقدير
امر لا دليل عليه فقد ظهر فساده اذ المعرف لم يجعل مدلول الظرف حتى يرد عليه انه لا دلالة عليه بل هو
ناش من المقام بقرينة سياق الكلام وقد سبق ان الحذف تدريجي لا دفعي على ما سبق مثله في الصلة
فالاصل كائن ثم الكائن ولزوم حذف الموصول قد نفي فساده واما جعله حالا عن المبتدا مع انه مذهب
ضعيف في النحو فقد عرفت انه لا يساعده جانب المعنى وكذا جعله لغوا متعلقا بالفصاحة واما جعله ظرفا
للنسبة ففيه مزلة لمهان تقييد الخلوص بالمفرد واضافته اليه مع ان بعضهم منعوه في مثله بتجاج
الى نوع تحمل ثم بالمفصل قوله حتى لو وجد لخرج اشارة الى ان المعنى على عموم النفي وان كان ظاهر اللفظ مشعرا
بنفي العموم لما تقرر من ان الواو اذا وقع في حيز النفي هو لنفي العموم لانها للجمع وانتفاء واحد كاف في نفي
المجموع الا ان يدل هناك قرينة حالية او مقالية على انها لعموم النفي او على مكنى ذلك وقد نبهنا عليه
قوله ثقلها بتحريك القاف لا بتسكينها فالاول مصدر والثاني معناه الحاصل بالمصدر في الصحاح الثقل
واحد الاثقال مثل حمل واحمال ومنه قولهم اعطه ثقله اي وزنه وقوله تعالى واخرجت الارض اثقالها اراد
به اجساد بني آدم على ما قالوا والثقل ضد الخفة تقول منه ثقل الشيء ثقلا مثل صغر صغرا فهو ثقيل والثقل
بالتحريك متاع المسافر والثقلان الانس والجن قوله نحو الهعخع بكسر الهاء وفتح الخاء وكسرها نبت اسود
ومنه ما دون ذلك والمص قد اشار اليه بالتمثيل بنحو مستشزر ولم يلتفت الى الاول لان هذا القسم كان
مخلا بالفصاحة كان الاول اولى بالاخلال على ما لا يخفى قوله والضمير عائد الى الفرع اي الفرع الواقع في الكلام
السابق عليه وهو قوله وفرع يزين المتن اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل ويروى غدايرها
والضمير للحبيبة والفرع الشعر يزين يحسن المتن الظهر اسود صفة فرع ومثله فاحم اي شديد السواد كالفحم
اثيث كثير والقنو العذق السنبلة والمتعثكل التي خرجت عثاكلها اي شماريخها قوله الى العلى اي الجهة العلياء العليا
تانيث الاعلى يصف حبيبتها بكثرة الشعر فيقول غدايرها وغدايرها جمع ضفيرة وهي خصلة من الشعر مرتفعات او مرتفعات الى اعلى
راسها اراد بذلك شدها على الراس بخيط قوله تضل العقاص جمع العقاص مع افراد المرسل اشارة الى

ان العفاص

نوع تحمل فالتحمل الذي به يندفع المحذور الاول ان يجعل الاضافة موخرة عن التقييد في الاعتبار كقولهم علامة الرجل لحيته والذي يندفع به الثاني هو الاضمار والتقدير منه

العثاكيل جمع العثكول والعثكول والعذق العذق بالفتح النخلة بحملها وبالكسر الكباسة كذا في الصحاح منه

ان العقاص مع كثرتها كانها تغيبت في مثنى واحد ومرسل واحد من جهة كثرتها فدل على ما هو المط
من بيان كثرة الشعر قوله سمعهم الى العقاص ومثنى ومرسل فان قيل ما الغداير التي معناها الذوايب
وما العقاص وما المثنى وما المرسل وما حاصل معنى البيت قلنا حاصل معنى البيت ان الغداير هي الذوايب
والمراد هنا الذوايب الصغار وان المثنى هو المفتول الطويل الممتد ومعناه بالفارسية دوتاه كرده شده
والمرسل هو الذي لم يفتل بل ارسل وهذه الذوايب الصغار اذا اجتمع بعضها مع بعض وشد بالخيط
صارت عقاصا فكل فرقة من الذوايب المشدودة بخيط تسمى عقيصة فليس ههنا وراء العقاص
والمثنى والمرسل شيء فالذوايب هي العقاص بعد ان شدت والمثنى والمرسل جماروس شعر الباقي فحاصل
الكلام ان العقاص لكثرة شعورها صارت بحيث تغيبت في ضمن المثنى والمرسل وستر المثنى والمرسل اياها
اي تلك العقاص لغاية كثرتها وهذا غاية في المبالغة هكذا يجب ان يفهم هذا المقام فانه لم يحم حول تحقيقه
احد من الانام قوله تضل العقاص اي منها والاوجه ان التعريف اللامي عوض التعريف الاضافي ثم يصار
الى التقدير في قوله مثنى ومرسل اي منها اي من الغداير حذفا اعتمادا على وضوح امره قوله من المهموسة
المجهورة ما ينحصر جرى النفس مع تحركه والمهموسة بخلافها والشديدة ما ينحصر جرى صوته عند اسكانه
في مخرجه فلا يجري والرخوة بخلافها قوله وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة الى والجواب ان
مراد هذا القائل ان الثقل ناش من اجتماع الشين مع التاء والراء بمعنى ان منشا الثقل هو اجتماع هذه
الحروف المخصوصة والحاكم بذلك هو الذوق يرشدك اليه قوله ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل
لانتفاء هذه الحروف المخصوصة فان قيل يجوز ان يكون مراد هذا القائل ان العلة في الثقل هو المجموع
المهموسية والمجهورية جميعا فعند انتفاء احدهما كما في مستشرف زال الثقل قلنا ان اريد ان العلة هي المجهورية
فقط فهو على ما بينه الشارح المحقق وان اريد ان العلة هي مجموع الامرين فبطلانه الحق ان الثقل
ناش من الاجتماع والحاكم الفيصل في ذلك هو الذوق لا غير وان اريد ان العلة هو الاجتماع وهو
الحق فهذا اعتراض ذكرناه على الشارح المحقق من الجواب المذكور الا ان الشارح المحقق بين البطلان على
بعض الشقوق وترك بعضا اخر قوله ومن البعيدة بالهاء وهو من قبيل العطف على معمولي عاملين وا
لان قوله ومن البعيدة عطف على قوله من الغريب المخرج وقوله ما هو بخلاف ذلك عطف على المتنافر سكت
على قوله غير متنافر فيه عطف على معمولي شيء واحد هو ليت اضرب لكن لا يصح الطريقة السابقة كما لا يخفى

وجدت زيادة المسجد وفي السوح عمرا كذا ذكره الشارح المحقق وفي الكلام اشارة الى ان القرب
ليس سببا للتنافر قوله بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء الكل جعل الكلمة
جزء صريحا وجعل فصاحة الكلمة وصف الجزء وذكر لفظ الكل ولفظ انه اراد بالكل كل ما هي الجزء وهو
الكلام لا محالة فلو اجرى الكلام على هذا الظاهر فمضمونه ان انتفاء فصاحة الجزء الذي هو الكلمة
لا يوجب انتفاء الكل الذي هو الكلام وظاهر ان هذا معنى لا ارتباط وبهما مناسبة لاصلا لا يليق
حمل الكلام عليه قطعا بل لا يليق الا بالمجانين فكيف يحمل كلام هذا القائل عليه فلا بد من صرف
الكلام عن ظاهره اما بان يراد بالكل الكل الذي وصف الجزء جزء له وهو فصاحة الكلام لان فصاحة
الكلمة وان كان وصف الجزء لكنه بنفسه ايضا جزء من الكل الاخر الذي هو فصاحة الكلام كما اعترف
به الشارح المحقق بقوله وفصاحة الكلمة جزء من مفهوم فصاحة الكلام فههنا كلان وهما الكلام
وفصاحته وجزءان وهما الكلمة وفصاحتها الا ان احد الجزئين كفصاحة الكلمة وقع وصفا للجزء الاخر
كالكلمة نفسها فمن ههنا اشتبه الامر واختلط الكلام واما بان يحمل الكلام على حذف مضاف اي لا يوجب
انتفاء وصف الكل وهو الظاهر لا يحمل كلام هذا القائل عليه لان هذا المعنى ايضا وان كان مرادا
لكنه كلام بظاهره لا يشبه ان يصدر عن فاضل فان لكل جواد كبوة ولكل عالم صبوة واما ما ذهب
اليه الشارح المحقق من حمل كلامه على انه جعل فصاحة الكلمة وصف الجزء وفصاحة الكلام فهو فاسد قطعا
لان هذا الحمل لا يقبله عقل ولا نقل يدل عليه كلام هذا القائل لا بظاهره ولا بخلاف ظاهره على ما قررناه
ولا ادري كيف فهم الشارح المحقق هذا المعنى من كلام هذا القائل مع كونه من اهل الذكاء وهذا
اعني ما ذهبنا اليه من حمل كلامه على حذف مضاف بتقريب وصف الجزء جيد كانه على وفق القاعدة
واقع على طبع المنصف لان المدعى ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل يشهد له السوق و
السياق بحيث لا مجال لان يتوهم غيره واما ما ذهب اليه بعض الافاضل من تلامذة الشارح المحقق من
انه يشبه ان يكون مقصود المورد ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل لكنه سقط لفظ الوصف
عن قلم الناسخ ففيه انه لا حاجة اليه مما لا يخفى عليه مع تقرير الرد على هذا القائل على قانون تقرير
هذا الفاضل انه يقال انه اراد بما ذكره ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل انه ذلك لا يوجب
هذا مطلقا في جميع المواضع فهو ممنوع منعا ظاهر الجواز ان يكون وصف الجزء بحيث يتوقف عليه وصف الكل

بان

اي بين جهات فساده بين جهات فساد الاول

بان يكون جزء منه او شرطا له وما نحن فيه من هذا القبيل اذ وصف الجزء جزء من وصف الكل كما عرفت
وان اراد ان انتفاءه فقد لا يوجب انتفاءه فمسلم الا انه لا يتم التقريب وان اراد به انه لا يوجبه من حيثية
الوصفين فمسلم لكن لم لا يجوز ان يكون موجبا من حيثية اخرى وان اراد انه لا يوجبه من جميع الحيثيات
ومن جميع الجهات فظاهر المنع قوله وهذا غلط فاحش اي ما ذكره من انه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير
فصيحة بهم ومن باسد للمورد غلط وابتداء في تقرير الغلط شبه فساد الاول ولما كان ههنا مظنة
ان يدفع بما ذكره المورد بادر الى الاشتغال ببيان فساده ودفعه لشدة اتصاله بما يليه ثم لما كان طريق
فساد الاول متعددا عاد اليه فافهم قوله لانه ممنوع لانا لا نسلم ان القرآن مشتمل على لفظة غير عربية والتمثيل
بوقوع الاستبرق وهو لفظة فارسية وبوقوع القسطاس وهو لفظة رومية وبوقوع المشكاة وهو
لفظة هندية فاسد لانا لا نسلم ذلك بل هذه كلها الفاظ عربية لجواز توافق اللغات بل الاصل التوافق ولما
كان فيه ضعف ظاهر لانه روي عن ابن عباس وعكرمة وغيرهما وقوع غير العربي في القرآن وقد ثبت
اطباق النحاة على وجود العجمة في ابرهيم ونوح بادر الى الترقي بقوله ولو سلم اي لو سلم اشتمال القرآن على
لفظة غير عربية فلا نسلم ان معنى كونه عربيا ان جميع الالفاظ الواقعة فيه عربية بل معناه انه عربي النظم والاسلوب
وكونه بهذا الطريق لا يمنع وقوع لفظة غير عربية فيه ولو سلم انه ليس عربي النظم والاسلوب نقول هو
من باب التغليب ثم لما كان ههنا مظنة ان يقال وان جوزتم التغليب فيه فلم لا يجوز في توصيف الكلام بالفصاحة حتى
سارع الى الجواب عنه بان التغليب لا يمكن اعتباره ههنا لاطباقهم على ان فصاحة الكلمة جزء من مفهوم
فصاحة الكلام فلا مساغ للتغليب بخلاف كونه عربيا فانه ليس بهذه المثابة ولما كان فيه ضعف ظاهر
وهو ان يقال اشتراطهم فصاحة الكلمات انما هو في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام او المركب مطلقا
والكلام فيما اذا كان عدة من افراد الكلام مسماة باسم خاص كالسورة والقرآن فيكفي بشرط
في اتصاف هذه الجملة بالفصاحة فصاحة كل كلام وكل كلمة منها لا والحق ان اتصاف المجموع بصفة لا يقتضي
الى اتصاف كل جزء منه وان اشتراطهم من هذا بمراحل وانه يصح ان يقال رايت السود وان لم تر الا بعضه
فجعل الكلام عربيا برؤية بعضه ولو تدبرت في المحاورات والمقالات الخطابية وجدت اكثرها من هذا القبيل
نحو قوله ضربت زيدا ورايت شجرا ونحو ذلك بادر الى الترقي بقوله وعلى تقدير تسليم انه يخرج السورة قوله
مما يقود الى نسبة الجهل الى العجز لانه ان كان عالما بعدم فصاحة كلمة غير فصيحة واقعة فيه لكنه لم يقدر على

اشارة الى بيان النكتة في توسيط بيان التاسيه
بين جهات فساد الاول وجه تركيب الظاهري
كانه مستكره فبين العذر في تركيب الظاهري هنا
بمشيئا وعلما ما عرفته

ايراد الفصيح بدلا عن غير الفصيح فهو العجز وان لم يكن عالما فهو الجهل تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فان قيل بل هنا
قسم ثالث وهو انه عالم قادر لكنه لم يورد الفصيح لحكمة ومصلحة له في ذلك واجيب بان ذلك سفه ومفسدة
يجب تنزيهه عنه لكن السفه سبب الجهل فذكره اغنى عن ذكره وبان ذلك يفضي الى ان ينسب اليه احدهما اعني
الجهل او العجز ورد بانه ان اراد انه مستحق لهذا الانتساب على ذلك التقدير فممنوع وان اراد انه يفضي الى ان
ينسبه اليه العقول القاصرة فلا محذور كيف وقد خلق عيسى من غير اب وادى ذلك الى ان ينسب اليه انه ابنه
وزيفه بعض الافاضل بان نسبة عيسى اليه بالبنوة لم يلزم من خلقه تعالى اياه بلا اب بل انما صدرت تلك
النسبة من الكفرة بمحض الجهالة وكمال الغواية وفيه نظر وبان نفس خلق عيسى بلا اب لا منقصة فيه اصلا
بل هو اية من ايات كمال قدرته واما ايراد غير الفصيح في الكلام مع ظهور ان شرف الكلام وفضله بالبعد عن
اسباب الاخلال بالفصاحة فلا خفاء انه منقصة تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا قوله غير ظاهرة المعنى تفسير للوحشية
فسر الغرابة بالوحشية ثم فسر الوحشية بعدم ظهور المعنى وعدم كون الكلمة مانوسة الاستعمال فقوله ولا مانوسة
الاستعمال من قبيل قوله تعالى ولا الضالين والفائدة هو التاكيد والتصريح بشمول النفي لكل من المعطوف والمعطوف
عليه بخلاف قولهم ما جاء زيد وعمرو ولهذا سموها مزيدة تارة وصلة اخرى قوله في قول عيسى ابن عمر
في الصحاح في باب الهمزة وفصل الكاف تكأكأ اي جبن ونكص مثل تكعكع والمتكاكئ القصير وتكأكأ القوم
وسقط عيسى ابن عمر عن حمار له فاجتمع عليه الناس فقال ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا
عني وفي باب العين وفصل الفاء الفرقعة تنقيض الاصابع وقد فرقعها فتفرقعت وفي كلام عيسى بن عمر
افرنقعوا عني اي انكشفوا عني وتنحوا قوله على ذي جنة بكسر الجيم ومعناها الجنون في الصحاح الجنة الجنون ومنه
قوله تعالى ام به جنة والاسم والمصدر على صورة واحدة والجنة الجن ومنه قوله تعالى من الجنة والناس اجمعين والجنة
بضم الجيم ما استترت به من سلاح والستر ايضا وبفتح الجيم البستان ومنه الجنان والعرب تسمي النخيل جنة
وبالجملة فالمعنى الكم اجتمعتم علي كما تجتمعون على المجنون الذي اخذته الجنة ويروى بالحاء المهملة وهو المحفوظ
في نسخ الصحاح تصحيحا اي اجتمعتم علي كما تجتمعون على من لدغته الحية قوله هاجت بمعنى الامر عليه بهيجان
المرة تعبيرا عن المسبب بالسبب من هاج الشيء يهيج هيجا وهياجا وهيجانا اي ثار وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى
كذا في الصحاح فالمعنى قوله بجرمن قبيل الاول فالباء للتعدية اي هاجته مرة او بمعنى في والظرف مستقر هاجت
اي وقع فيه هيجان المرة او حال من الفاعل اي ملتبسة به او كائنة فيه وان جعل من قبيل الثاني فالباء زائدة

في المنقول

لان تلك النسبة وان صدرت عن الكفرة بمحض الجهالة
الا انها ناشئة من خلقه بلا اب حتى لو لم يكن كذلك
لما كانت هذه النسبة صادرة منهم ولا معنى
للاقتضاء الا ذلك فافهم منه

في المنقول على ما هو القياس اي هاجته مرة وعلى الجملة فهيجانها وتهييجها كناية عن كونه مغمى عليه
لان هيجان المرة وهي احدى الطبائع الاربع سبب له قوله فوثب عليه يقال وثب وثوبا ووثبانا اي طفر
كذا في الصحاح ثم قال وثب في لغة حمير اقعد قال الاصمعي دخل رجل من العرب على ملك من ملوك حمير
فقال له الملك ثب فوثب الرجل فتكسر فقال الملك ليس عندنا عربيت من دخل ظفار حمر فالاولى ان يسوي
ان يجعل من هذا القبيل اذ لا معنى للاول ومع ذلك فلا بد في تعلق عليه من تضمين معنى الاجتماع
اي قعد قوم مجتمعين عليه متكثرين حواليه قوله مسمرون بكسر الصاد والمعنى انهم يتساءلون ذلك ليعلم
اهو حي ام ميت قوله مرققا مطولا اشارة الى تفسير مزججا وحق العبارة ان يقول اي مدققا مقوسا
لان الزجج دقة الحاجب في تقوسه وحاجب ازج وزججت حاجبها كذا في الاساس ويؤيد ذلك
ما قال حسان بن ثابت رض في مدح رسول الله عليه السلام. بعينين دعجاوين من تحت حاجب ازج
كمشوق النون من خط كاتب فان التشبيه بالنون المشوقة اي المكتوبة انما يحسن اذا اعتبر هناك معنى
التقوس والدعج شدة سواد العين كذا في الصحاح والدعجاء تانيث الادعج والازج الدقيق المقوس
وزججته بالتشديد دققته وقوسته وبالجملة فالمعتبر في تشبيه الحاجب بالنون انما هو معنى التقوس
والشائع في ذلك تشبيه الحاجب بالقوس يرشدك الى ذلك قوله خوش نويسان رانياید در قلم
هيچ نوني خوبتر ز ابروی دوست وقول الاخر. نقاش ازل چنان ابروی تو. از وسمه زهی نهاده
تا كوشى كشيد وبالجملة فالمعنى ان لهذه العشيقة مقلة سوداء وعينا دعجاء وحاجبا مدققا مقوسا
فالاستقوس في الحاجب منظور لكن الشارح المدقق لم ينظر اليه الا ان الشارح المحقق نقل ذلك اقتداء
بالجوهري فانه قال الزجج دقة في الحاجبين وطول والرجل ازج وزججت المراة حاجبها دققته وطولته
قال اذا ما الغانيات برزن يوما. وزججن الحواجب والعيونا. يعني وكحلن العيون على غط قوله علفتها
تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء باردا قوله وهذا قريب لم يريد ان تخريج مسرجا لافادة كون الانف ذا بريق
ولمعان قريب في المعنى من تخريج مسرج وجهه بمعنى حسن وسرجه بالتشديد بمعنى حسنه وبهجه لان
مضمون كل منهما الاتصاف بالحسن والبهجة قوله اي كالسيف السريجي او كالسراج اي اشارة الى التخريج
البعيد لكن لا بد لهذا التخريج من وجه صحة لسلوكه القانون فالوجه في ذلك ان فعيليا بمعنى النسبة
الى الاصل بحي تخفيفه اي نسبة الى الشيء فمعنى المسرج المنسوب الى السريجي او السراج بالمشابهة في الدقة

الظاهر ان المراد بالكاتب هو الكاتب المشهور وكون ان يراد به تعالى لكنه ليس
اعني الحق تعالى على ما نقله قوله تعالى ن والقلم ولا يخفى ان ذلك لكونه ليس
بطريق التصريح ولا ينبغي في مثل ذلك الا ما هو اللازم ضمنا فانه
ليس بحجة وربما يشهد لذلك الايات والاحاديث فليفهم منه
قوله بالنون المشوقة تشبيه على ان قوله كمشوق النون من اضافة
الصفة الى الموصوف والمعنى ما ذكر اذ لا معنى لتشبيه الحاجب
بمشوق النون وقوله اي المكتوبة تفسير للمشوق في الصحاح
المشق سرعة في الضرب والطعن والاكل والكتابة ولما
مشرة بمجرد الكتابة اذ اخذ السرعة فيها لا يناسب المقام
الا ان يكنى به عن الكمال فيمكن اعتباره فليعرف
منه

والشفق والبرق واللمعان فقوله كالسيف السريجي وكالسراج بيان لحاصل المعنى واشارة الى
ما له ما يعنى وقد تبين وجه التخريج بوجوه اخر الاول ان فعّل بمعنى صيرورة فاعله كاصله كقولهم قوّس
الرجل صار كالقوس فاصل المسرّج المأخوذ منه السريجي او السراج بمعنى الصاير مثله ولا يقدح فقد
احد اجزاء المأخذ على صرفه لم يوجد في المأخوذ فان المعتبر هو الحروف الاصول الثاني ان فعّل بمعنى صيرورة
فاعله اصله نحو عجّزت المرأة صارت عجوزا وعوّنت صارت عوانا فالمسرّج بمعنى الصاير سريجيا او سراجا
على التشبيه الثالث ان فعّل بمعنى صيرورة فاعله ذا اصله كورّقت الشجر صار ذا ورق فالمسرّج بمعنى الصاير
ذا سراج لكن هذا الوجه مخصوص بالثاني على ما لا يخفى وقال بعض الافاضل يرد على القول انه ينبغي ان يكون
مسرجا بكسر الراء اسم فاعل ضرورة انهم قالوا الصاير كذا وكذا وهو غلط والجواب انهم ارادوا بالصاير
ذا صيرورة الا ترى الى انهم صرحوا في قوله تعالى ان عذابك بالكفار ملحق بان ذلك من باب النسبة
بمعنى انه ملحق ومنه قوله تعالى عيشة راضية اى ذات رضى بمعنى انها مرضية فعلى تسليم ذلك واما لم يجعل اسم
مفعول حاصل السؤال انهم لم يجعلوا مسرجا اسم مفعول من سرّج الله وجهه ليخرج من هذه الغرابة
المخصوصة اعنى القسم الثاني الذى اشار اليه بقوله ومنه ما يحتاج الى ان يخرّج له وجه بعيد ووجه الخروج
منه ظاهر انه انما جعلوه مأخوذا منه احتياج غير منفرد للتخريج وجه بعيد فهو مكرم في اسم المفعول
من كرّم ومحيّ على ما هو القياس الشايع في ذلك وحاصل الجواب انهم لم يعتبروا ذلك اعنى سرّج الله وجهه
لان هذه لغة مولدة وهم لم يعتبروا المولدات بل يعتبرون اللغات الاصلية فيريد انها مولدة من السراج
الدال على البريق واللمعان مستعملة في التحسين وليس لها مصدر ونصاريف حتى يجعل مسرجا اسم مفعول منه
وما خوذا منه وبهذا المعنى يشعر كلام مجاز الله في الاساس ولو سلم انهم اعتبروه وانه ليس بمولد بل هي
لغة اصلية فسرّج الله وجهه ايضا من باب الغرابة فجعل مسرج اسم مفعول منه وما خوذا منه لا يفيد كثير نفع
لان مسرجا وان كان خارجا عن الغرابة بالمعنى الاخص لكن سرّج الله لا يخرج بذلك عن الغرابة
لان المتبادر من مسرجا مشتمل على غرابة مخلة بالفصاحة وعند اعتبار هذا المعنى كذلك لا انه يتبادر انه
غير ظاهر المعنى ولا مأنوس الاستعمال والغرابة بهذا المعنى ايضا مخلة بالفصاحة فلا يخرج من هذا كثير
فائدة ولكن هذا الجواب يشير بخفي على انه لا يبعد ان يقال ان سرّج الله وجهه ايضا من باب الغرابة فهذا
جواب آخر مبنى على تقدير التسليم لاعتبارهم هذا الاستعمال وكونه هذه لغة اصلية بعد الجواب عنه بالمنع

والحاصل

والحاصل انه اجاب عن السؤال المذكور بوجهين الاول مبنى على المنع والثاني مبنى على تقدير التسليم
وان قوله لاحتمال انهم لم يسرجوا من باب المجاز او الكناية اى لم يعتبروه كما اشرنا اليه الا ان عدم الاعتبار
لازم لعدم الاطلاع وان قوله وان يكون مولدا في معرض التعليل لعدم الاعتبار كما قررنا وان الجوابين
جواب واحد هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فقد وقع فيه للافاضل عثار الاقدام وبعض من حصل له
العثور على غموضه فتحير ووقع في شبهات ذاهبا ونقل كلامهم ان ذلك اعني قوله لاحتمال انهم لم يعتبروا
وقوله وان يكون مولدا جوابان لا يخلو عن ان يكون كل منهما جوابا مستقلا والمجموع جوابا واحدا بيان الاول
انه انما لم يجعل اسم مفعول من سرّج لوجهين احدهما انه يحتمل انهم لم يطلعوا على استعمال سرّج بهذا المعنى فلم
يحكموا بان مسرجا اسم مفعول منه وان كان هذا الاستعمال موجودا ويرد على هذا انه يلزم ان يكون حكمهم
عليه بالغرابة مبنيا على جهلهم بحقيقة الحال وثانيهما يمكن تقريره بثلاثة اوجه الاول ان يكون سرّج مولدا
محدثا لم يكن موجودا عند حكمهم عليه بالغرابة الثاني ان يكون مولدا فلم يجعل هذا اسم مفعول منه لانه
لغة اصلية الثالث ان يكون مولدا فجعله اسم مفعول منه لا يخرجه من الغرابة مع ان المقصود ذلك واما
بيان الوجه الثاني فيمكن تقريره بوجهين احدهما انه لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال ان يكون سرّج مولدا
حادثا بعد حكمهم عليه بالغرابة فلم يطلعوا على استعمال الحكم لعدمه ويرد على هذا انه يلزم نفي اطلاعهم
على المعدوم وثانيهما انه لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال ان يكون مولدا فخفي عليهم لعدم اهتمامهم
بالمولدات وتشبهها ويرد على هذا ان يكون حكمهم بالغرابة مبنيا على خفاء الامر عليهم هذا كلامه
الفاضل نوجهها وترتيبها ولا يخفى ضعف هذا الترتيب الاخير للقطع بان الخفاء المبنى على عدم الاعتبار
غير قادح بل ضعف الكل لفظا ومعنى وانت خبير بان مبنى الكل على الجهل بحقيقة كلامه وعدم الاهتداء
الى مقصده ومرامه وفيما ذهبنا اليه غنية عن هذه الكلمات وتخليص عن هذه المقدمات ثم ان هذا
الفاضل لم يكتف بمجرد ذلك بل زاد في الطنبور نغمات اخرى مقالة وعلى الكلام اشكالات الاول ان كلامه
صريح في ان جعل مسرجا اسم مفعول من سرّج يخرجه عن الغرابة وليس بذلك لجواز ان يكون اسم مفعول
منه وغريبا وكيف وقد صرح الشارح المحقق في شرح المفتاح بانه مع كونه اسم مفعول منه مشتمل على
الغرابة المخلة بالفصاحة الثاني انه جعل كون سرّج من باب الغرابة مقابلا لكونه مأخوذا من السراج وانت
خبير بانه يجوز ان يكون غريبا ومأخوذا منه الثالث انه علل عدم جعله اسم مفعول من سرّج بكون سرّج

تنبيه على ان الاكثر عبر على الواضح من الكتاب ولم يطلع على اشكاله الا ان البعض الذي اطلع على اشكاله لم يتنبه للخروج من مضيقه منه

اما معنى فظ واما لفظا فلان الكلام صريح تقديم الثاني اعنى قوله وان يكون مولدا على الاول اعنى مولدا انهم لم يعتبروا منه

من باب الغرابة ولا يخفى عليك انه يجوز ان يكون اسم منقولا منه مع كونه غريبا هذه كلما انه ولا يخفى على
المتفطن انه فاع هذه الكلمات على الوجه الذي قررنا عليه كلامه اما وجه اندفاع الاول فهو انه ان اريد
بقوله يجوز ان يكون غريبا مع كونه اسم منقولا من سرج الغريب بالمعنى الاخص فهو ممنوع لما ذكرنا من انه
ليس غريبا بهذا المعنى اصلا وان اريد الغريب بالمعنى الاعم وهو ان يكون الكلمة غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة
الاستعمال فمسلم لكنه لا يقدح لان مقصود السائل خروجه عن الغرابة بالمعنى الاخص فان قيل فما يفعل بما
ذهب اليه رحمه في شرح المفتاح حيث جزم بشمول على الغرابة الجملة قلنا اراد به الغرابة بالمعنى الاعم وهو
ايضا محمل وهذا ظ فلا تناقض بين الكلامين واما وجه اندفاع الثالث فهو هذا التحقيق بعينه واما وجه
اندفاع الثاني بعد انكشف بما ذكرنا من ان قوله على انه لا يبعد الخ جواب ثان مبناه على التقدير ثم لهذا
الفاضل كلمات اخرى طويناها ههنا الكشح ولعمري اذ لا فائدة في ايرادها الا الاطناب والله اعلم بالصواب
واما صاحب الفوائد فيشبه ان يكون نابيا الجواب الثاني المبني على تقدير التسليم يعني ان كلامه يدل على
ان سرج من باب الغرابة لانه ذكره في سلك ما هو غريب باتفاقهم اعني مسرجا وقد يحمل نابيا الجانب
السوال يعني ان كلامه مشعر بان مسرجا اسم منقول من سرج الدابة كما هو مقتضى السائل لا لبيان الغرابة
مبتداء خبره كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وما في قوله كما يتوهم كافة والكاف اما للتقييد او للتشبيه
والتقدير الغرابة كذا على الوجه الذي فهم من كتبهم وهو كلام الكشاف اشارة الى هذا في قوله تعالى واذكروه
وهذا مصطلح مخصوص من الجملة التضمنها معنى الانشاب و قد مر غير مرة
كما هديكم او للتعليل كذلك على ما صرح به النحاة من ان ما الكافة احدثت معنى التعليل وهذا ذلك
بحيث كما هديكم اي للمعنى واذكروه لانه هديكم فالتقدير الغرابة كذا لانه مفهوم من كتبهم وبالجملة
فليست الكاف هذه للتشبيه قطعا بل للتقييد وقد صرحوا بان هذه الكاف لا عامل لها كما لا اصول
لها لانها لم تنوح حرف جر في هذه الحالة هذا وحاصل السوال على ما اورده المحشي اي على الملحص حين فسر
الغرابة بكون الكلمة وحشية ان الغرابة على الوجه الذي ذكره القوم وفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة
الاستعمال وان الوحشية كذلك هي شمال الكلمة على تركيب يتنفر الطبع عنه والاول اي كون الكلمة غير
اي على ما فسر بها
مشهورة الاستعمال اعم من الثاني اعني كون الكلمة مشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه لانه يجوز ان يكون
غير مشهورة الاستعمال مشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه ويجوز ان يكون غير مشتملة فيكون عذبة وهي
مقابلة للوحشية فيكون الغرابة اعم والوحشية اخص فتفسير الغرابة بالوحشية تفسير بالاخص بل الوحشية

قوله وقد يحمل الخ تنبيه على ضعفه ووجهه انه لو كان نابيا الجانب السوال فالمناسب تقديمه كما لا يخفى منه رحمه الله

مطلب ما كافة

اي في الايضاح حيث قال الغرابة ان تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها العلة دورانها في السن الاعراب الموثوق بعربيتهم ولما كان هذا السوال على هذا التفسير وكان هذا مذكورا في الشرح توجه هذا السوال وان لم يصرح بانه كلام الايضاح فافهم منه

امراض

امراض مباين للغرابة والتنافر ومخالفة القياس وقيد مستقل في نفسه لا بد منه في تعريف فصاحة
المفرد وهذا معنى قوله بل الوحشية قيد زائد اي على الامور الثلثة مباين لها يجب ذكره في التعريف وان
اراد الله بالوحشية الماخوذة في تفسير الغرابة غيره المشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه فاخلالها بالفصاحة
في حيز المنع فان قيل كيف صح الحكم بوجوب ذكر هذا القيد اعني الوحشية في التعريف وقد وقع الاعراض
بانه اخص والغرابة اعم ونفي العام يوجب نفي الخاص فلا يكون ذكره واجبا قلنا مبنى الكلام على
الاعراض عن الاول والاضراب الى الثاني بادعاء المباينة والزيادة كما اشرنا اليه في اثناء التقرير
ونعم فالقول بالعموم لا يستلزم العموم مطلقا بل يجوز ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه ولو
سلم فوجوب الذكر انما يتم اذا التزم كونه حدا تاما وقصد الفهم بطريق المطابقة وهو ممنوع ولا
يخفى ضعفه بل ضعف الكل فليتدبر وحاصل الجواب ان الوحشية مشتركة بين ما ذكرتم وهي المشتملة
على تركيب يتنفر الطبع عنه وبين المعنى الاول وهو كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال فمعنى هذا انكونه
كالمرادف للغرابة الا انهم حيث كانوا كما اطلقوها على هذا المعنى اطلقوها على المعنى الاخص وهي المشتملة
على تركيب يتنفر الطبع عنه فسرها بما يدفع المعنى الاخص بقوله غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال
ولا خفاء ان هذا المعنى ايضا مخل بالفصاحة المذا ولذا للمفرد بكون اللفظ جاريا على القانون
كثير الدور على الالسنة فالقول بانه ان اريد بالوحشية غير المعنى الاخص فاخلاله ممنوع ظاهر البطلان
والى هذا اشار بقوله وقولنا غير ظاهرة المعنى احترازا ففي الغريب يجوز ان يكون عذبة تحقيقا للمعنى
العموم في الغرابة والخصوص في الوحشية وقوله وان اريد بالوحشية معطوف على ما قبله من حيث المعنى
كانه قيل ان اريد بالوحشية هذا المعنى فهو تفسير بالاخص وان اريد غيره فالاخلال ممنوع او كانه قيل
ارادة هذا المعنى غير مستقيمة لانه تفسير بالاخص وارادة غيره ايضا غير مستقيمة لان الاخلال ممنوع
وقوله هذا ايضا اصطلاح اي مجيء الوحشية بالمعنى الاعم اعني كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال ولا مانوسة
ايضا معهود منهم مقرر عندهم وقوله حيث قالوا الخ تحقيق لهذا المعنى واشارة الى نقل كلامهم على
وجه يندفع الغلط ويثبت الدعوى ويدل على اعتبارهم ذلك واصطلاحهم له لو يستغربه الالفاظ التي
لم يدخل اشارة الى ان الاطلاق مبني على ملاحظة هذه الحيثية اذ التعليق بالوصف يشعر بالعلية
كما تقرر عندهم وبهذا اندفع الاشكال بان اطلاق الوحشي على الالفاظ غير المانوسة يجوز ان يكون باعتبار

اي الوحشية كالمرادف اي كاللفظ المرادف ولهذا لم يقل كالمرادف كما قال مشتركة منه رحمه

اعرب بالنيه ليظهر لك وجه ضعف الوجوه المذكورة بعد تعيد التامل واعمال النظر ان الكل ضعيف اما ضعف الاول فظ لانه بعد ما ثبت ان الغرابة بهذا التفسير اعم مطلقا من الوحشية بهذا التفسير لا يسمع ادعاء المباينة اصلا وبهذا ظهر ضعف الباقي منه

اشتمال تلك الالفاظ على تركيب يتنفر الطبع عنه فلا يلزم تصادق الوحشية وعدم الانس
فلا يصح تفسيرها به وههنا بحث وهو ان كلامهم هذا على الوجه الذي ذكره يدل الشارح المحقق لا يدل
الا على اعتبار عدم الانس في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا يدل عليه مع ان الشارح
اعتبره فيها حيث قال وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية فان قيل نعم
الا انه عدم الانس ملزوم لعدم ظهور المعنى وفي كلامهم دليل عليه وفي كلام الايضاح تصريح بهذا
المعنى لانه قال والغرابة ان تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها لقلة دورانها في السن الاعراب
الموثوق بعربيتهم فقد جعل عدم الدوران كما ترى علة لعدم ظهور المعنى فلو لم يكن عدم الانس
ملزوما لعدم ظهور المعنى لما صح ذلك قلنا نعم الا ان اعتبار الملزوم في شيء لا يوجب اعتبار اللازم فيه
الا ان يبنى الكلام على الشارح الذي في المص تعريف فصاحة المفرد عليه والاقرب ان يقال هذا المعنى
ماخوذ من كلامهم هذا بل من كلامهم في موضع اخر غاية الامر يشتغل ببيانه لان ذكره كاف في مقصوده
تلبيهم قوله الوحشي قسمان يعني عليه سقاله اذ الوحشي على ما يدل عليه تقسيمه ينحصر في القسمين ولا
بد له من الاعتراف بانه على ثلثة اقسام الاول ما ذكره المص واشار اليه الشارح حيث فسره بغير ظاهرة
المعنى ولا مانوسة الاستعمال وهو مخل بالفصاحة البتة على ما نص عليه الثاني ما ذكره الشارح بقوله
وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق يتنفر الطبع عنه وهو ايضا
مخل بالفصاحة وهذا القسم هو الذي ذكره المعترض بقوله والوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع
عنه الثالث الغريب الحسن وهو غريب القران والحديث وهو غير مخل بالفصاحة البتة وحاصل الاشكال
ان مورد القسمة اما الوحشي بالمعنى الاعم اعني ما يكون غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال او هو
بالمعنى الاخص وهو ما يكون مشتملا على تركيب يتنفر الطبع عنه واياما كان لا يستقيم اما الى الاول فلانه يلزم على الشارح
ان يكون المنع موجها الى منع المعترض حيث قال ان اريد بالوحشية غير هذا القسم اعني ما اشتمل على تركيب
يتنفر الطبع عنه فاخلاله على الاطلاق ممنوع لان هذا ح ينقسم الى قسمين احدهما مخل غير مخل والثاني منهما
مردود مخل فصح المنع بان غير القسم الثاني غير مخل وبان اخلاله ممنوع ويلزم ايضا ان يكون انقسامه
الى القسمين غير صحيح لان الغريب الحسن غير مخل فكيف يكون قسما من الوحشي بمعنى غير ظاهرة المعنى
ولا مانوسة الاستعمال وهو مخل البتة وهذا ظ ولا الى الثاني لانها لا تنقسم الى الغريب الحسن وهو ظ ولا الى

الثالث لانه يخصر الوحشي بالمعنى الاعم في الغريب القبيح والغريب الحسن وهو غير صحيح والثاني غير مخل وقد
نص على انه مخل حيث قال في تفسير كونه مخلا ظاهر الفساد نذير فان قيل اراد هذا النوع الثالث الا ان منقصوده
ان الوحشي بالمعنى الاعم واحد بالذات قسمان بالاعتبار مخل باعتبار غير مخل باعتبار اخر لان ما لا يكون ظاهر المعنى
ولا مانوسة الاستعمال يختلف باختلاف الاقوام والطوايف فرب كلمة تكون ظاهرة المعنى ومانوسة الاستعمال
بالنسبة الى قوم وهذه الكلمة بعينها ليست كذلك عند اخرين وقد وقعت الاشارة الى هذا فيما سبق حيث
قال وهي في مقابلة المتادرة وهي بحسب قوم دون قوم بل وفي كلامه رمز الى هذا حيث نسبه الايعاب
استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم فصح التقسيم الى القسمين ولما نفا الانحصار فيهما لان
المراد ان احد القسمين يختلف بالاعتبارين فتارة مخل وتارة اخرى لا يخل قلنا فح يلزم ان يكون غريب
القران والحديث مخلا عند اخرين ويظهر توجيه منع المعترض حيث قال ان اريد بالوحشية غير المشتمل
على تركيب يتنفر الطبع عنه فلا نسلم اخلاله يريد ان اخلاله على الاطلاق ممنوع مع ان تفسيره يشعر بالاخلال
على الاطلاق مع ان كلام الشارح ينادي على اخلال الوحشي بالمعنى الاعم على الاطلاق على ان عبارة التقسيم
قاصرة عن هذا المراد منفرة الى المخل يفضي الى الركاكة والفساد وبان يقال قوله والوحشي قسمان غريب حسن
معناه قسمان قسم منه الغريب الحسن وبالجملة فعبارة الشارح المحقق في هذا المقام معيبة والقارئ في المرام
وكلامه مخل بالمراد اخلال الغرابة بالكلام لا تدري اي شيء مقصوده ومعناه ويلوح اثار الحيرة على سياقه
وقوله فلا ضير به يبدو في الباس راحة ولا وصله يصف لنا فكارمه فمن ادعى تنقيحه وتلخيصه
وسلامته عن الخلل فعليه البيان قوله كوشر يثبت الجمع على لفظ الاسم وهو المحفوظ في السماع والشرنبث
غليظ الكفين والرجلين ويراد به الاسد والنون فيه زائدة اشمخر على لفظ الفعل ترفع وتعظم ويقال
للجبل العالي المشمخر اقمطر تعرف واشتد وقرادا اجتمع قوله وهي في النظم احسن منها اه لان النظم يحل فيه
ما لا يحل في غيره فاستعمال ما لا ينجم وحشيته ابعد من الذم من استعماله في غيره قال سيبويه في الكتاب
ويجوز في الشعر ما لا يجوز في السعة من كذا وكذا ثم قال وما يجوز في الشعر اكثر من ان اذكره قوله مثل جحيشة وهو
الفريد المتنحي عن القوم اطحم الاطحمة وصعب مخرجه واطحم اسحنكك والاسحنكاك صيرورة الليل
شديد الاظلام اسود وصيرورة الشعر كذلك الى غير ذلك جحيشة بكرية وجحيشة فان قيل قد اعتبر في هذا
القسم اي في غرابة القبيح الثقل على السمع والكراهة على الذوق وما جعله تفسيرا للوحشية خال عن هذا المعنى بالمرة

فلا يصح حمل الوحشية بالتفسير المذكور تفسير للغرابة قلنا قد عرفت ان الوحشي بالمعنى الاعم مفسر بما لا يصح
التفسير في الاستعمال قوله فمنع كونه مخلا ظاهر الفساد اذ الفصاحة انما هي باعتبار كثرة الدوران والجريان وكثرة
الدوران لا يجتمع مع عدم الشهرة في الاستعمال فما يكون غير مشهور الاستعمال يكون غير فصيح البتة وليت شعري
لم حكم على غرائب القرآن والحديث بالغرابة فانها ان كانت مانوسة الاستعمال ظاهرة المعنى فلا غرابة والا فلا
فصاحة وههنا بحث وهو انه مقتضى كلامه ان مجرد عدم الظهور وعدم الانس مخل والتقسيم السابق يدل
على ان الاخلال مخصوص بالقسم الثاني فان كان المطلوب مخلا فالتقسيم بنافيه والاوضح ما لحق فيه اذ للغ
موجب لا فاسد فضلا عن ان يكون فساده ظاهرا وقد سبق ذلك مشروحا قوله او ما في حكمها اي حكم الكلمة
وفائدته ادراج مثل ما لا يرجع الى نفس المفرد بل يكون مما لا يطرأ على الكلمة باعتبار انضمامها الى الاخرى
كما في قولهم انا اضرب سيدك واضرب الرجل قوله كوجوب الاعلال ظاهره انه تمثيل للقانون وهو مشكل
من جهة انه قد سبق ان القانون قضية كلية منطبقة على احكام جميع الجزئيات وليس وجوب الاعلال بهذه
المثابة والجواب ان المضاف محذوف اي كقانون وجوب الاعلال والاضافة من باب اضافة الدال الى
المدلول وانما سماه قانونا لانه اخذ باي حاصل من القانون وان حاصل قولهم كل واو وياء تحركتا وانفتح ما
قبلها قلبتا الفا هو وجوب الاعلال فتسامح في العبارة اعتمادا على وضوح المقصود وهذا كما يقال مفهوم
قولنا الشمس طالعة طلوع الشمس ومفهوم قولنا النهار موجود وجود النهار وقد يقال تقديره كالحكم
بوجوب الاعلال قوله واستحوذ الاستحواذ الظفر والاقتدار وفي الصحاح استحوذ عليه الشيطان اي غلب وقد
جاء هذا بالواو على اصله كما جاء استروح واستصوب وقال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم به على الاصل
تقول العرب استصاب واستصوب واستجاب واستجوب وهو قياس مطرد عندهم وقوله تعالى الم نستحوذ عليكم
اي الم نغلب على اموركم قوله قطط الشعر تقرف وصار شعثا من باب علم وفي الصحاح قطط شعره بالكسر
وهو احد ما جاء على الاصل باظهار التضعيف ورجل قط الشعر وقطط الشعر بمعنى وآل وماء اي اصلهما
اهل وماه بدليل اهيل وامواه قوله من الشواذ فان قيل الشاذ ما يكون مخالفا للقياس فمع جعلها من
الشواذ كيف صح القول بانها ليست مخالفة للقانون الذي هو القياس قلنا هذه وان كانت مخالفة
للقانون الاصلي اي السابق في الاعتبار الا انها مندرجة تحت القانون الذي هو متاخر قلنا قوله بل الخ
اضراب عن التفسير السابق للمخالفة يعني ان الامر في المخالفة بما سبق حتى يرد علينا الاشكال المذكور وما هذه

في قوله

في قوله ما لا يكون مصدرية اي المخالفة عدم الكون على وفق ما ثبت عن الواضع وفي بعض النسخ بل الكلمة
وعلى هذا الكلمة ما موصولة وهذا اوفق بالدراية بالنظر الى اللاحق وان كان الاول اوفق بالسابق قوله
الحمد لله العلي الاجلل البيت للراجز ومصراعه الاخر الواحد الفرد القديم الاول وقد يروى القادر الفرد الكريم
الاعدل وقد يروى انت مليك الناس ربا فاقبل فنصب ربا على حذف حرف النداء اي يا ربا فاقبل الحمد
وقد يروى بالتنوين على انه تمييز يقال رتبته ربتا كذا في الصحاح وبالجملة فالمقصود ان الاجلل وقع بفك
الادغام والقياس الاجل فان قيل الاجلل بفك الادغام ان ثبت من الواضع فلا مخالفة والا فلا صحة قلنا
مخالفة الواضع لا تقتضي عدم الصحة غايته انها لا تكون فصيحة وتحقيق ذلك ان مخالفة القياس في ما
مبنية على دليل وعلة تكون باعثة على هذه المخالفة والا فالاول يكون للخطأ وقطط فان فك الادغام
مبني على دفع الالتباس بالطلل وقطط غير مخل اصلا والثاني ان كانت صادرة عن الواضع كابى يابى فغير مخل
ايضا والثالث وهو ما يصدر عن المتكلم كالاجلل مخل بالفصاحة قوله قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر
ومن الكراهة في السمع هذه عبارة الايضاح ولا يخفى ان فيها تصريحا بان تفسير الفصاحة على هذا الوجه
مما وجده في كلام الناس فهذا يرد التوجيه الذي ذهب اليه الشارح المحقق من قوله لم اجده في كلام الناس
يصلح التوجيه انه بحاله عبارة الايضاح على ما تلونا عليك هناك فمن ههنا ايضا يعرف ضعف توجيه الشارح
وقوة توجيه المصنف تامل ولا تنس قوله مبارك الاسم اغر اللقب البيت لابي الطيب من قصيدة قالها في مدح سيف
الدولة الهمداني وانما جعل اسمه مباركا لان اسمه علي وهو اسم مبارك يتبرك به لانه اسم علي بن ابي طالب
او لانه مشتق من العلو وينبئ عنه وقوله اغر اللقب اي مشهور اللقب بين الناس لان لقبه معلوم لكل
احد وهو سيف الدولة واللقب علم يشعر بمدح او ذم ويقابل الكنية وهو ما صدر باب او ام والاسم
اعم قوله داخلة تحت الغرابة المفسرة الخ تحقيقه انا قد فسرنا الغرابة بالوحشية وقد فسرنا الوحشية بعدم ظهور
المعنى وعدم الانس في الاستعمال وقد عرفت ان هذا التفسير للوحشية اعم لكنه منحصر في قسمين الاول ما يكون
التوحش بسبب عدم ظهور المعنى وعدم الانس فقط كتكاكأتم وافرنقعوا والثاني ما يكون التوحش بسبب
كونه مشتملا على تركيب يتنفر الطبع عنه ثقيلا على السمع كريها على الذوق كالجحيش والجرشى وانت خبير بان
الجرشى كريه على الذوق فيكون داخلا تحت الوحشية باعتبار القسم الثاني فذكر الغرابة المفسرة بالوحشية المفسرة
بعدم ظهور المعنى وعدم الانس في الاستعمال مغن عن ذكره هذا تقرير كلامه وتبيين مرامه ولا غبار عليه

اصلا فاندفع ما يقال عليه من انه ان اراد بدخلها باختها دخلها فى مفهوم الغرابة فممنوع وان كان كريه

على السمع فهو غريب فذكر الغرابة يفيد فائدة الكراهة فى السمع لان الخلوص من الغرابة يوجب الخلو عن

الكراهة لان الخلوص من اللازم يوجب الخلوص من الملزوم فجوابه انه لو سلم ان الخلوص من الغرابة يستلزم

الخلوص من التنافر لان كل متنافر غريب لان الظاهر عدم احتماله وقلنا لا اقل من انه لو منع ذلك منع ايضا

ان كل كريه غريب قوله اما من قبيل ما كان تم فان قيل قطع الشارح المحقق بوجوب الكراهة فى السمع فى

الجرشى فلا يحسن الترديد فجوابه مقصوده تأكيد الدخول وافادة امتناع الخلو وانه كان من الغلو الثاني

جزما فتأمل كما عرف فى موضعه فانهم ذكروا فى كتب الحكمة والكلام ان الحروف والالفاظ كيفيات تعرض

للاصوات فتميز بعضها عن بعض لمن يشاركه فى الحدة والثقل اى الزير والبم تميزا فى المسموع واحترز

بالقيد الاخير عن الطول والقصر فانه كلا منهما يعرض للاصوات ويميز بعضها عن بعض لكن ليس التمييز

فى المسموع لانهما اى الطول والقصر من الكيات قوله وضعف هذين الوجهين ظاهر اما ضعف الاول

فلان القول بانه ان لم يكن ثقيلا فلا يخل بالفصاحة فى حيز المنع لجواز ان يكون لا مر اخر على ان هذا الدليل

نقيض الغنية من باب الغير واما الثاني فلان النظر لا يكون مقصورا على المذكور فى المتن بل يكون

متوجها على ما لا انزل وهو خارج عن القانون ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت معتمد على مخارج

الحروف مشهور بين الادباء ولو سلم نقول انه من قبيل الاصوات لا يستلزم ان يكون صوتا البتة فان قيل

النظر على المذكور وهو اشتراط الخلوص عن الكراهة المذكورة فى الفصاحة لكن باعتبار فساد ما اشتهر

ان ذلك لا يبنى عليه ما يستند اليه وهذا انما يتأتى لو كان كذلك لزم بناء الرفض وهو ممتنع فتبطل وفيه

نظر بناء على ان ما اشتهر فى بيان امتناعه من المقدمات ممنوعة ثم القول بان قولهم من قبيل الاصوات

لا يستلزم ان يكون صوتا ان اراد انه ايدل على حمل اللفظ صوتا وضعفه ظاهر وهو ودلالة قولنا هذا

الشيء من قبيل الاجسام على انه فرد من افراد الجسم وكذا نظائره وان اراد انه يحتمل ان يتدرج مثل

ان يراد انه من قبيل صفات الاصوات او كيفياتها فلا نسلم الظاهر فكيف ولو سلم فانما هو فى امر يكون مشهورا

مقررا بين كل احد واكثرهم واما فيما لم يوجد الا بتحصيل وتدقيق وطلب قوي فكيف يعتبر وكيف يجزم

فانه لا وقوف لنا له فكيف يترقف على مستنده ودليله ولو سلم فلا يخرج عن البعد وعن كونه خلاف الظاهر

وهو بعينه البعد الذي ادعاه الشارح ثم قولهم هذا من قبيل ذلك لا يقتضي ان يكون من افراده واه يكون

قوله بناء على ما اشتهر بيانه قد شاع فيما بينهم انهم يقولون فى الكلام الذي هو مبني على مقدمات ضعيفة هو منظور فيه او مزيف او مجروح لانه مبني على الضعيف والمبني على الضعيف ضعيف لا محالة منه

مما يصدق عليه هذا الشيء لانه يحتمل ان يكون من قبيله فى بعض الاثار والاحوال لا حتما لا ظاهرا بل انه

فان قولهم الموصلات من قبيل الحروف اى فى الاحتياج للظاهر ثم هو يعرفه كل احد قوله راجعا الى النغم

جمع نغمة كبدر جمع بدرة وقوله فكم من لفظ فصيح كم هذه خبرية ومميزها هو مجرور على ما غلط فيه ان حكى

وكم من قرية اهلكناها قوله للقطع بان كلمة الجرشي بريئة انه لو سلم ان للنغم مدخلا فى ذلك الكن

لا نسلم انه المرجع بحيث لا يكون لنفس اللفظ مدخل اصلا قوله وفيه ايضا بحث هذا الاعتراض وارد

على الله برهان الشارح ايضا اما الاول فلانه عرف الفصاحة بالخلوص من اسباب الاخلال فيجوز

ان يعرض لهذه الاسباب ما يمنع سببيتها فاللفظ المشتمل عليه يكون فصيحا فلا يكون التعريف جامعا

فان قلت فاذا انتفت السببية كانت كانها ليست باسباب قلت فليعتبر ذلك فيما نحن فيه واما

الثاني فلانه قد ذكر انه قرب المخارج ليس سببا للتنافر لو وقع فى التنزيل نحو الم اعهد وكذلك المجرد

الجمع بين الحاء والهاء لو وقع فى القرآن نحو فسبحه وان كثرة التكرار وتتابع الاضافات لا يخلان

لو وقعا فى التنزيل نحو ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقويها وذكر رحمة ربك عبده

في قوله من هو بصدد توجيه التطرحيث وجهه بان مثل ذلك واقع فى التنزيل كلفظ ضيزى ودسر فلو اشترط فى الفصاحة الخلو عن هذه الكراهة لزم اشتمال القرآن على غير الفصيح فذهب الشارح الى ان هذا التوجيه فاسد لان الوقوع فى التنزيل لا ينافي كون ذلك من اسباب الاخلال لانه قد يعرض على الاسباب ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا وان اشتمل على هذا السبب واما وجه اعتبار ذلك فى قول من دقق النظر بذلك فهو انه يتأتى فى جميع هذا التوجيه والوجوه التي فى ذلك قلت تأمل فى هذا المقام فانه من مزال الاقدام منه

ثم رد عليه ان الوقوع فى التنزيل لا ينافي كونه من اسباب الاخلال لجواز عروض ما يمنع السببية نعم

يرد على هذا القائل انه بصدد الفرار عن لزوم اشتمال القرآن على غير الفصيح وانه وقع فى القرآن ما

كان القرآن على الكراهة ولا يخفى ان القرآن كما يجب تنزيهه عن الاشتمال على غير الفصاحة كذلك يجب تنزيهه

عن اشتماله على الكراهة قوله فان مفردات الالفاظ متفاوتة اشارة الى ما ذكره الامام فى نهاية الايجاز

من انه قد تصير الكلمة فصيحة فى موضع تكون بعد ان كانت ركيكة فى غيره وذكر الشيخ ابن الحاجب انه

اللفظ قد يكون غير فصيح فيجيء البلد فيجعله فصيحا كقوله تعالى الم تروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده

فان الفصيح بدأ يبدأ بل الاجادة سمع ابدأ قال الله تعالى كما بدأكم تعودون لكن صار يبدئ هنا

فصيحا لمكان يعيده لما بينهما من التناسب والتلاصق وذكر لهم فى الخاتمة ان يحل مقامه ما لا

لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا يعني قوله ويجيء فى الخاتمة قوله ولفظ ضيزى ونظم المرتجل

هكذا تلك اذا قسمة ضيزى اى قسمة جائرة من ضازه يضيزه ضيزا اذا ظلمه فى الصحاح ضاز فى الحكم

اى جار ضاله ضازه حقه يضيزه ضيزا اى الاخفش اى بخسه ونقصه وهو فعلى مثل حبلى وطوبى

وكسرت الضاد لتسلم الياء لانه ليس فى الكلام فعلى صفة وانما هو من بناء الاسماء كالشورى والدفلى ضى

ادعم دسير وهو المسامير دسر م

ضئزى بالهمزة من ضأزه يضأزه ضأزا وفي الكشاف والاصل ضوزى كطوبى لان فعلى بكسر الفاء غير
ثبت كسرت الضاد فقلبت الواو ياء، ودسر قيل جمع دسار وهو خيط يشد به الواح السفينة وفي
الصحاح الدسر جمع دسار وهي خيوط تشد بها الواح السفينة ويقال هي المسامير قال تعالى وحملناه
على ذات الواح ودسر والدسر الدفع اذا دفعه لانه يدسر به منفذ السفينة قوله حال من الضمير في خلوصه
فقد اورد بعض الحذاق من تلامذة الشارح المحقق هنا اشكالا تقريره انه اذا جعل حالا من ضمير
خلوصه يلزم ان يكون مثل زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج فصيحا لان كلا من هذه الثلثة
كلام له حالان حال فصاحة كلماته كما في زيد اجل وشعره مرتفع وانفه لامع وحال عدم فصاحة كلماته
كما اذا قيل اجلل مقام اجل ومستشزر موضع مرتفع ومسرج مقام لامع فيصدق على كل من هذه الثلثة
عند عدم فصاحة كلماته انه خالص عن المذكورات حال فصاحة كلماته ونظير ذلك انه اذا قلت
الكريم من يسخو في حال مكنته فيصدق على الفقير فان لم يكن له مكنة فاذ [illegible] وان لم يكن له مكنة لكنه
بحيث اذا حصل له مكنة يسخو ويجود ثم اجاب عن هذا الاشكال بالمنع اي لا نسلم ان ما ذكر كلام له حالان
بل كلامان في حال احدهما يخالف حال الاخر والحاصل ان ذات الكلام متعدد وكذلك ما ذكره في
المثال فان الفقير في حالتي المكنة وعدم المكنة شخص واحد بلا اشتباه واقول ما ذهب اليه الشارح المحقق
من حديث الحالية منقوض بمثل القسمة ضيزى وهذه دسر وكيف يبكي الدر المخلوع ونحو ذلك لان
كل واحد من هذه الثلثة كلام له حالان حال فصاحة كلماته كما اذا عرض هناك ما يمنع بسببه الاخلال
وحال عدم فصاحة كلماته كما اذا لم يكن هناك عارض فان ذات الكلام واحدة لا تعدد فيها اصلا
انما التعدد باعتبار الوصف اعني الحالة المتعلقة بها فيلزم مع فصاحتها حالا من ضمير خلوصه يقتضي ان يكون
كل من هذه الثلثة فصيحا على نمط قولهم الكريم من يسخو في حال مكنته وهذا اشكال صعب لا يندفع بسوق
نظائر الانتقاض بالامثلة التي ذكرها هذا الفاضل غير وارد قطعا لتعدد ذات الكلام فيها
ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يكون قيد التنافر الذي هو المعاني [illegible]
وانتفاء المقيد يكون باحد الطرق الثلثة بانتفاء ذات المقيد فقط او القيد فقط او كليهما معا فهذه
اقسام ثلثة يشملها هذا الحد ويصدق عليها مع ان المقصود هو القسم الاول دون الاخيرين وايضا
بان التعريف فاسد اذا كان صادقا على غير المقصود بالحد سيما اذا تعدد سيما اذا كان راجحا سيما في مقام التعريف

هذا

هذا ما ذكره بعض الافاضل في تحقيق الكلام وتقرير المرام ولقائل ان يقول ينبغي ان يذكر في التعريف
الخلوص عن الامور المذكورة بواسطة كلمة الواو والخلوص في معنى النفي ومن قواعدهم ان الواو
اذا ذكرت في حيز النفي فالظاهر المستفاد نفي الجميع من حيث المجموع اللهم الا اذا كانت هناك قرينة
تدل على ان المراد عموم النفي ونفي الجميع من حيث هو يصدق على احد الوجوه وليس المقصود الا
نفي الجميع بطريق انتفاء كل واحد واحد على ما سبقت الاشارة اليه فالتعريف صادق على غير المقصود
بل ظاهر فيه فان قيل المقصود متعين لقيام القرينة الدالة على تعيينه ومثله في التعريف غير قادح قلنا فليعتبر
هذا الطريق بعينه عند من يجعل الظرف حالا من الكلمات تدبر فالحق انه لا يلتفت التعريف على غير المقصود
فان قامت هناك قرينة تدل على ما هو المقصود فلا ضير والا فيمتنع وان ما اختاره الشارح المحقق
من توجيه الظرف مثل التوجيه الآخر جوازا وفسادا وتحملا فان جاز هذا جاز ذلك والا فلا بل التعريف
يحتاج الى التمحل مع قطع النظر عن التوجيهين كما نبهناك عليه وقد يدفع اصل الاشكال الوارد على من
يجعل الظرف حالا من الكلمات بانه اذا علم من التعريف ان التنافر مع فصاحة الكلمات مخل علم منه اخلال التنافر
مع عدم فصاحتها بالطريق الاولى وكذا الاخلال عدم الفصاحة مع عدم التنافر فاندفع الفساد واجاب
الشارح المحقق بمنع الاولوية في الثاني ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريف خصوصا عند البلغاء فان قيل
فاذا لم يكن كل من الوجهين المذكورين في توجيه الظرف المذكور سالما عن المحذور فما وجه الصحيح الخالص
عن كل محذور قلنا وجهه عندي انه صفة لمصدر يشعر به الخلوص اي خلوصا كائنا مع فصاحة الكلمات
ومع ذلك قد دفعت الاشكالات باسرها فان قيل لم لا يجوز ان يكون ظرفا لغوا للخلوص قلنا الا ان في ذلك نكسا
للمراد وتشبيها للخلل والفساد ولما جعله حالا من المبتدأ او من الخبر او ظرفا فامثال الاستبعاد لا يخفى عليك
وجهه بعد الاحاطة بجميع ما سبق والله اعلم قوله امرأة الكلام اما ان يراد بالاجزاء ما في الواحد ويوجد في
ضرب غلامه زيدا بان غلامه وقع في غير محله اذ محله ان يكون بعد زيد فيكون زيدا ايضا واقعا في غير محله
فيفضي الى الفرق بين الجزئين واما ان يراد بالجمعية بالنظر الى الافراد والمواد الكثيرة قوله البحتري كالمشتهر بفتح الهاء
وكسرها ادا المشتهر كما جاء الا زماجاء متعديا بانفا وفي الصحاح ولفلان فضيلة اشتهرها الناس قوله واكله
مثل هذه الصورة ترك التقدم اعتمادا على وضوح المراد وتباعده عن اللبس فربما اشتهر به صحب الفاعل مع
تقديم الفاعل على المفعول والاتيان تاخيرا ومما جوزه الجميع بلا شبهة ولولا [illegible] هذه الصورة لما عني ما الفصل

لما وقع الاحتياج الى زيادة هذا القيد قوله مما اجازه الاخفش ولقد نص الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة
هذا القول الا انه بعد نقل مذهب ابي الحسن الاخفش في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار من ان الضمير للابصار
لا للقصة وان الاضمار على شريطة التفسير في الموضع هذا وان كان قد يستوحش منه فاما اذا رجع الى
الحقيقة كان خليقا بان ينفي الاستنكار عنه وذلك لان الشرط في الضمير ان يكون له ذكر في الكلام سواء
كان قبله او بعده واما الممنوع هو اضمار شيء من غير ان يكون له ذكر في الكلام ومما يوضح هذا انه قد يضمر
البتة من غير ذكر واسعة اللفظ بناء على ذكر ما يدل عليه لاتصاله به معنى كقوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة يراد
الارض واشباه ذلك كثيرة فاذا جاز هذا فلان يجوز الاضمار مع الذكر في الجملة اولى فاذا مذهب ابي الحسن الاخفش
في هذا قوي جدا انتهى كلامه قوله ونبه ابن جني بتسكين الباء وتحريكها وتشديدها غلط قال صاحب المقتبس
في امر بحث النسبة ان قولهم ابن جني باسكان الياء اذ ليست هي ياء النسبة وحكي عن سيبويه ان اصله كني
فعرب وهو اسم للامام ابي الفتح عثمان بن جني والتشديد سهو فاعرفه قوله واستشهد له لم يستشهد الامام ابو الفتح
عثمان بن جني في جملة الاضمار قبل الذكر بابيات وهي التي اوردها الشارح المحقق ههنا والقوم اجابوا عن
الاولين بان الضمير للمصدر الذي دل عليه الفعل كما قرره والملم بشان ذلك هذا الاعتبار في الاخرين على ما
سيجيء جوابهما من الشذوذ وفيه اشكال قوي سيجيء ذكره قوله جزى ربه يجوز ان يكون التفاتا اي جزى ربي كما في
تطاول ليلك على ما جوزه بعضهم في نحو قوله كما سيجيء بيانه عند من يجعل الالتفات عبارة عن التعبير
عن معنى بطريق من الطرق الثلثة بعد ان يكون مقتضى الظاهر التعبير بطريق اخر على ما هو مذهب السكاكي
كما سيجيء تفصيله في بحث الالتفات وقوله الكلاب العاويات اي الصائحات من عوى الكلب اذا صاح ويحتمل
ان يراد به المعنى المجازي اي شرار الناس ويعضده الرواية الاخرى العاديات اسم فاعل من عدى العادي
العدو كذا في الصحاح ويحتمل ان يراد به المعنى الحقيقي ويعضده الرواية الاخرى النابحات بالباء المنقوطة بنقطة
واحدة لا الياء المنقوطة بنقطتين تحتانيتين من نبح الكلب ينبح وينبح نبحا ونبيحا ونباحا ونباحا بالكسر
وربما قالوا نبح الظبي كذا في الصحاح وفي المغرب ابن النباح مؤذن علي رضه تعالى من نباح الكلب وقوله
وقد فعل مع لفظ الماضي مبني على اظهار الرغبة في وقوعه وتنبيه على انه كان قد فعل اجيبت دعوته قوله ادى اليه
اي الى الاصحاب فرجع ضمير المفرد الى الاصحاب مبني على ما نبهناك عليه غير مرة من قاعدة التاويل بما ذكر
وما تقدم وشيدناه كانه فلا تنس والاوجه ان يرجع الى ما يستفاد من اللفظ اي الى كل واحد قوله صاعا بصاع

يعني ان هذا وان كان اثباتا بالضمير الا ان في الكلام شيئا
هو بمنزلة المفسر لمرجع الضمير وبمنزلة القرينة المشعرة
بان مرجعه ما هو فيه التفسير ازالة للالتباس ودفع
للاشتباه فكان مقبولا فليعرف منه

اي جعل من الرجع بمعنى ان جعل ذلك راجعا الى
التحقيق فلا اشكال وان جعل من الرجوع فمبني على
اعتبار تعديته بالحرف اولا اي ان وقع الرجوع
الى التحقيق في نفس الامر منه

قوله انتهى كلامه اي كلام الشيخ واعلم ان ايراد كلام الشيخ
ههنا والتصريح بالنصرة يحتمل وجهين احدهما التنبيه
على ان مثل هذه الصورة فصيح وثانيهما تحقيق الكلام
وتكثير الفائدة فحصول الوجه الاول شبه الاعتراض
على المص والشارح يعني انا لا نسلم ان مثل هذه الصورة
غير فصيحة وكيف وهذه الصورة منصورة بتصريح
الشيخ وهو قدوة في هذا الفن وهو المرجع في امر
الفصاحة والبلاغة وكلامه حجة قطعا فباي
دليل حكموا عليها بانها غير فصيحة بل الاقرب
انها فصيحة على ما يشعر به ظاهر كلام الشيخ
فليتامل منه

من صل

[illegible]

من قبيل كلمة فاه الى في وبعت الشاء شاة ودرهما اي صوبا انه جعل حالا من فاعل ادى اي قابل
كلا من الاصحاب بما هو على قدر عصيانه مكافاة يريد ان صاعا من العصيان فبناء بما يصاع من المكافاة
او مجازيا بمثل ما فعل ان جعل حالا من المفعول ومن اراد ان يطلع على كيفية وقوع مثل ذلك حالا وعلى
ان ذلك جملة اسمية وعلى انه كيف نصب الجزء الاول ولم نصب فعليه ان يراجع الى ما ذكرنا في شرح لباب
الاعراب فقد ذكرنا هناك ما يتعلق بهذا الباب والله اعلم بالصواب قوله اي رب الجزاء فيه خفاء اذ الجزاء
صفة له كما فيلزم كونه مربوبا مملوكا والجواب ان الاضافة لادنى التلبس ووجه التلبس كونه صفة له
اي رب له الجزاء والجزاء وصف له وفيه نظر لانه لا حاجة لهم في ذلك الى جعل الاخرين من قبيل الشذوذ
لصحة بنفي الجزاء وقوم اللوم بهذا الاعتبار هذا ولو جعل البيت الاول التفاتا كما سبق لم يتبع الاضمار
الى هذا الاعتبار وهو ظ والحق انه لا حاجة الى القول بالشذوذ وذلك لان باب الاضافة لادنى التلبس مفتوح
ومع امكان التوجيه لا معنى للشذوذ قوله ابا الغيلان بفتح الغين المعجمة اسم ذي الرمة كذا في الديوان
قوله من كبر من قبيل قولهم فعلت هذا عن امرك وعن بمعنى على ما صرح به من ان عن في مثل
هذه المواضع يدل على سببية ما بعدها لما قبلها يعني جزاه بنوه من جهة كبره وحسن فعله الموجبين للاحسان
اليه مثل ما جزى سنمار فان سنمارا كان رجلا روميا بنى الخورنق الذي بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس
فلما تم البناء من اعلاه فخر منه وانما فعل ذلك لئلا يبني مثله لغيره فضرب المثل به لمن يجزي الاحسان
بالاساءة وفي عجائب المخلوقات ان الخورنق قلعة بظهر الكوفة بناها النعمان بن امرئ القيس حين كان ملكا
وضعها رجل رومي اسمه سنمار كان يصنع سنين على الولاء ثم اختفى مدة مديدة ثم كان يظهر سنين ان فرق
فسئل فقال يتحصل للبناء قرار فلما تخلص وجدوا البناء قد انحط في هذه المدة خمسة عشر ذراعا وبالجملة
فقد اتمها في مدة ثمانين سنة فلما علاها النعمان ونظر راى بحارا واودية وفي البحار الحيتان وفي الاودية
الصيد فتعجب من ذلك فقال ما رايت مثل هذا البناء قط ولا راى مثله احد فقال سنمار اني اعلم من هذه القلعة
حجرا اذا اخذ منها يسقط القلعة بتمامها فقال له النعمان هل يدري غيرك فقال لا فالقاه من سطحها فخر
ميتا ففيه في حقه جزاء سنمار ومعنى انه ذا ذنب كما قال ابو ضربنا بني سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار وما كان ذا
ذنب ويجوز ان يكون عن بمعنى بعد كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي جزى بنوه بعد كبره وحسن
فعله الموجبين للاحسان البدل جزاء سنمار وفي العدول الى المضارع في قوله كما يجزى مع انه امر قد انقضى تنبيه

قدم متعلقه العدول على بيانه اعراب جامع ان قصد التنبيه على كمال المبادرة
بالاستمرار الناشئ في بيان ما استمر في قضائه الى الاعتبار المبادرة
على وجه التاسف في المبادرة منه

اما بيان للاعراب بمعنى ان الظرف اعنى قوله بالحمى حال من المفعول اعنى الدور او بيان لحاصل المعنى والبا بمعنى في اى هل ارى الدور في الحمى فان الروية كانت واقعة في هذا الموضع اعنى الحمى منه

في اخضرار تلك الصورة البديعة الغريبة وقوله كما يجرى صفة لمحذوف اى جزاء مثل ذلك الفاما مصدرية اى كجرا دسمار على انه من قبيل اضافة المصدر الى المفعول او موصولة بحذف العائد اى كالذى يجرى به سمار وقد سبق الكلام في تحقيق مثل هذا الحذف وتصحيحه فلا نعيد قوله الا ليت شعرى هل يلومن المذكور في كتب النحو ان هذا الموضع مما التزم فيه حذف الخبر لكن بشرط ان يكون هناك جملة استفهامية سدت مسد الخبر اى ليت شعرى حاصل موجود كما في قولهم ليت شعرى اى الرطبين عندك او ازيد عندك ام عمرو وقال الشاعر الا ليت شعرى هل ارى الدور بالحمى وان عطلت بالغانيات خواليا اى هل ارى الدور حال كونها كائنة بالحمى محلية بالغوانى وان صارت معطلة خالية عنهن والغانيات جمع غانية وهى الجارية التى غنيت بزوجها او بحسنها وجمالها كذا في الصحاح قال الامام المرزوقى في قوله الا ليت شعرى هل يقولن فوارس وقد حان منهم يوم ذلك قفول شعرى اسم ليت وخبره مضمر لتنفى عنه بمعمول شعرى وليت شعرى لى الا هكذا كما ان لولا بى ابدا محذوف الخبر المبتدا الذى بعد لولا وقد استغنى عنه بجوابه وذلك كقولك لولا عبد الله لفعلت وقوله هل يقولن فوارس سد مسد مفعولى شعرى ومعنى الكلام ليتنى علمت واتنى هل يبلغ هذا القول من الفرسان في تلك الحالة ثم قال وتحقيق الكلام ليتنى علمت ما يقتضى هذا السؤال من الجواب لان ذلك يوهم لا نفس السؤال والعبارة الواضحة ما وقع في بعض كتب النحو من ان التقدير في علمت ازيد قائم علمت جواب هذا السؤال بقى هاهنا اشكال اخر وهو ان هذا التقدير لا يستقيم في قولهم شككت هل زيد قائم فقد فهم القائلون بالتوجيه المذكور في قولهم علمت ازيد قائم بان الجملة هنا منصوبة المحل على نزع الخافض اى شككت في هذا الامر ثم ذكروا ان هذه الجملة تقع بدلا نحو شككت في زيد هل زيد قائم اى شككت في قيامه فهى في محل الجر وسوف عرفت الحال اى زيد في الدار ام عمرو فالجملة في محل النصب بانها بدل من الحال والتحقيق الذى لنقف عليه راى ان الجملة الاستفهامية في الصورة الاولى مقدرة بالمنصوب وتقدير الكلام علمت زيدا الذى لسئلهم عن قيامه فاما ما اليه ذهب صاحب اللباب ونص عليه في بعض كتبه وبه يشعر كلام القوم في بعض المواضع وهذا اقوى مما ذهب اليه بدلا لى نطلع عليه لو انعمت النظر في مباحثهم منها كلامهم في التعليق وتصريحهم بان علمت من باب التعليق وتفسيره بابطال العمل لفظا لا معنى ومنها انه يتعدى بالى مفعول واحد ونحو ذلك مما يظهر عليك في ضمن تاملك في كلامهم فتفحص هل يوجد فيه تقدير المعنى هل يلوح اولا نص عليه الامام المرزوقى وعلله بانه يجاب مثل هذا الكلام بنعم او لا ثم قال واما تقديرهم

بيان لحاصل المعنى ولبيان المراد ان قوله بالغانيات متعلق قوله بالحمى في التعلق بما قبله فانه مستبعد جدا بل المراد ان قوله بالغانيات متعلق بعطلت او بقوله خواليا اى عطلت عنها او خالية عنها على ان البا بمعنى عن كما في قوله تعالى فسئل به خبيرا والخوالى جمع خالية فهذه قرينة على ان الحمى كان قرينة بالدور كانت كذلك قرينة بالغانيات فافهم منه

ذكر صاحب اللباب هذا القول في متناه الذى هو شرح المصباح منه

لان من هو العمدة في هذا الفن اعنى نجم الدين الرضى الاسترابادى ذكر كذلك

دعى

وهى ما اطفقت تلك البحوث في مثل هذه المواضع كما لا يجوز ان يكون اللفظ بها من جهة المعادلة وقال ابو العباس لا يكون ام بعد شيء من حروف الاستفهام سوى الالف الا على كلامين واما تقديرهم المنقطعة فبعيد لانه لو قصد لم يكن بد من ذكره وذكر المستفهم بعد ما بعده فاعرفه قوله ومعه قد يتهيا لك على انه يجوز ان يجعل الضمير راجعا الى اللوم المدلول عليه بالطريق المذكور ومنهم من يذهب الى ان الضمير للشاعر على طريقة الالتفات واجيب بان مقصوده قوم زهير والشاعر غيره قوله على ما جر بالجيم المنقوطة بنقطة تحتانية والراء المهملة يقال جر البعض اى جنى من قولهم جر فلان جريرة اى جنى جناية وفى الصحاح جر عليهم جريرة اى جنى عليهم جناية ومنهم من يصحح بالحاء المهملة والزاء المعجمة اى قطع من الحز وهو القطع قوله وليس بعرب بنصب خبر ليس واسمه قبره وفيه اشكال اذ الاسم ح نكرة صرفة والخبر معرفة محضة لكونه مضافا الى المعرفة وكون الخبر معرفة والاسم نكرة ممتنع على ما صرح به وياتى تفصيله في هذا الكتاب في مباحث تنكير المسند والجواب ان قرب مصدر بمعنى الفاعل اى مقارب قبره فيكون نكرة او قرب ظرف فح ليس قوله قرب قبره وضع للظاهر موضع الضمير للدلالة على لزوم التوجع والتحسر والا فظاهر البيت قبر ومعناه ناسف ونحسر ما يكون قبره كذلك الا ما والكلام هنالك ذكره في عجائب المخلوقات انه صاح جنى من النوع المسمى بالهاتف اى الذى يسمع صوته ولا يرى شخصه على حرب ابن امية فقال هذا الجنى هذا البيت قوله اى قولى ابى تمام من قصيدة يعتذر فيها الى محمد وهو ابو المغيث موسى بن ابرهيم الرافقى اذ قد اتهمه جماعة بانه هجاه اى محمد وهذا انما نبه بذلك ونصه لم يبعد عذره هنالك وما قبله اعيذك بالرحمن

أَنْ تَطْرُدَ الكَرَى بِعَتْبِكَ عَن طَرْفِ امرئٍ صادِقِ الوُدِّ ۞ أَلْبَسُ هَوَى القلب مَنْ لو تجيئه اذا لهاني عنه مروف عندكا وما بعده اَرُدُّ يدى عن عِرضِ حُرٍّ وَمَنطِقي ۞ والمَاءُ هاما من لَبِنَةِ الاسد الوردى فان يك جُرم عَنَّ او تك هفوة ۞ على خطاء منى فعذرى على عمدى الطرد الابعاد كذلك الطرد بالتحريك ولم يجئ منه انفعل ولا افتعل والكرى النعاس كرى الرجل بالكسر يكرى كرى فهو كرى وامراة كرية على فعيلة وقوله بعتبك اى بسبب عتابك من عتب عليه اى وجد عليه يعتب ويعتب عتبا ومعتبا وقال الخليل العتاب مخاطبة الادلال ومذاكرة الموجدة او المراد بعتبك في الصحاح العتبة اسكفة الباب التى توطا والمعنى احفظك ان تكون عندك الموصوف بهذه الصفة اعنى طرد الكرى وابعاد النوم عن عين رجل صادق في محبتك واخلاصه بسبب العتاب او في عتبك على ان البا على الاول

واملاها

للسببية ويمضي في معنى النائي وطرد الكرى وابعاده عن طرف ذي عينه وهو في الاصل مصدر ودلالة الاينى
ولا يحجم كناية عن سلب الراحة عنه وتنغيص العيش عليه والمراد الرجل يقال هذا مرء صالح ويقال مرآن
صالحان ولم يجى جمعه على لفظه فاذا جى بهمزة الوصل ففيه فتح الراء على كل حال وضمها على كل حال و اعرابها
وصدق المودة موافقة جانبيها اعني الظاهر والباطن وفي الكلام تنبيه على كمال عناية الممدوح به وان
رابطته غير منقطعة بعد ارد الدمع ووجود دليل القطع واشعار بانه مع ذلك سلب للراحة وتنغيص
للعيش ففي ذلك دليل على كمال المحبة من الجانبين وبرهان على قوة الرابطة من الطرفين ودرم الحضور
معه بصورته ايضا كحضوره معه بمعناه وهجر الفؤاد عقته وتجيه في الصحاح الهجر بالضم الاسم من الاهجار
وهو الافحاش في المنطق والخنى وبالفتح ضد الوصل والهجو ضد المدح والفعل الاول فيه ذلك ايضا
تنبيها الدلالة الحال بنطق الناطح والمعروف العطاء والطرف صفة له وفي الكلام دلالة على انه صدق
هجوه عنه محال بل الباسه اياه ففيه تشبيه الفؤاد بالهجر بالالباس والمفعول بالالباس بجامع الاحاطة
والشمول والانتها الالتحام وفيه رمز الى انه تمد في العرض سبب لحله واردنى اى اسع والمفضل
نفي التعرض الفعل والفعل واللبدة جمعها اللبد وهي الشعر المتراكب بين كتفي الاسد فعليه والملادها
عطف على ارد او حال كقولهم قمت واصك وجهه والمراد الاعتصام بحبل عنايته والالتماس بالعروة
الوثقى من حمايته والورد الذي يشم الواحدة وردة وبلونه قيل للاسد ورد كذا في الصحاح فالاسد
الورد من قبيل زيد اسد والهفوة الزلة وعن اي ظهر وقوله فنذرى على عهدى اى الاخطار في
العذر ولا انباي وان كان في الجرم خطأ والعمد اقوى من الخطأ [illegible] فافهم الواو
للحال لم يلتفت الى جعل الواو للعطف لو صح الاول ان قوله والورى مع نصا بالنذر قوله وحدى وهو
حال البتة فكذا هذا الثاني ان العطف في مثل هذا التركيب يحتاج الى نوع تحمل لتصحيحه نحو قولهم اسكن
انت وزوجك الجنة حمل بعضهم على التغليب وبعضهم على الحذف بخلاف الحال فانه مستغن عن امثال
هذه التحملات وقد علل بعض اصحاب الحواشي من تلامذة الشارح المحقق ذلك بوجوه الاول انه يلزم منه
اتحاد الشرط والجزاء لانه يلزم ان يكون مدحه سببا لمدحه الثاني انه على تقدير العطف لا يبقى للقيد معنى وفائدة
الثالث انه يلزم ان يكون مدح الورى سببا عن مدحه وموقوفا عليه واما على تقدير الحال والجزاء مدح
الشاعر مقيدا بهذه الحالة والشرط مدحه مطلقا وفيه نظر اما اولا فلانه ما الا يمنع كونه مسببا عن شي

مثلا

مثلا انما يستقيم سببيته عنه مقيدا اذا كان فيه هذا صالحا لكونه مسببا في نوع السببية الذي يتبع
الكلام بان المقيد مسبب كما هو المفهوم من قولنا الا تنطق وانت راكب فانهم يقولون المقيد بالركوب
وهو الابطاء منفي باعتبار قيده فان معناه رجوع النفي الى القيد ومصداق ذلك قوله جل طوله
ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى فان المنهي الصلوة المقيدة بقيد السكر بمعنى ان النهي راجع الى
القيد يعني انه لولاه لما صح النهي ومدح الشاعر لا يصلح سببا لمدح الورى اصلا فعلى زعمه فكيف يصير سببا
لمدحه مقيدا بمدح الورى بمنزلة ان يقال ذهاب زيد سبب لذهاب زيد مقيدا بمجي بكر وما هذا
الا من لغو الكلام ولهو الحديث اذ السببية المعتبرة في باب الشرط والجزاء هي السببية في الجملة فلا اقل من ان
او بوجه من الوجوه وما نحن فيه ليس كذلك ولو سلم كونه صالحا فلو كان مراده لزم توقف مدح
الورى على مدحه فيلزم الوقوع فيما هرب منه من التخصيص في الاخلال بعظم المدح واما ثانيا فلان
السببية في هذا البيت غير متحققة قطعا سواء جعل الواو للحال او للعطف اما الاول فلما ذكرنا انفا
واما الثاني فلان مدحه ليس سببا لمدحه ومدح غيره واما ثالثا فلان مدحه لو صلح سببا
لمدحه المقيد بمدح غيره صلح سببا للمجموع من مدحه ومدح غيره على ان الواو للعطف ولا يلزم من سببيته
للمجموع سببيته لكل منهما والواو وان كانت موضوعة لمطلق الجمع ومطلق الجمع وان كان يحتمل المعاني
الثلاثة الا ان السابق منها الى الفهم الراجح منها في الاعتبار المعية والترتيب كثير وعكسه قليل نص على ذلك
ابن مالك واما رابعا فلان فائدة معنى الاشعار بالمعية المرادة في هذا المقام والحاجب عن اصل الخطاب
السببية في هذا المقام ان المراد بالسبب المعتبر عند النحويين في باب الشرط هو ما يقتضي الجملة ومدح الشاعر
قد يكون سببا لمدحه بان يشرع مثلا في المدح ويعد بعض الاوصاف الجميلة ثم يوافقه حضار المجلس
ويتوقع من المادح هذا المدح عند الحضار فمدحه هذا سبب لان يكثر المدح ويبالغ فيه فيعض مدحه سبب
لبعض الاخر والسببية مدحه لمدح غيره فظاهر لان شخصا اذا شرع في مدح شخص وهناك الحضار فمدحه
قد يكون سببا لان يشكروا اوصافه الجميلة ويمدحوه ولا يلزم من هذا توقف مدح الورى على مدحه
بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه البتة بل هو سبب مقتض له في الجملة غايته انتفاء مدح الورى في ذلك
الوقت عند انتفائه ولا محذور فيه واذا ثبت السببية في كل منهما انتفى الطريقان ومع العطف
والقيد لا جهة ترجح القيد على العطف فوجه الرجحان ما ذهبنا اليه وبنبهك عليه ويكون ان يقال

لمنافاتهما من حيث المعنى مسلم الا ان في العطف تصريحا بتوقف مدح الورى على مدحه ظاهرا وفي التقييد
ليكن لا بل الورى وضع هو مدحه مقيد بعدمهم والقيد خارج عن المقيد فليس فيه تصريح بتوقفه المنجم
ظاهرا بان المقصور في مقام المدح فتح القول برهان الحالية على العطف من الجهة المذكورة وجواب اخر
عن اصل اشكال السببية انا لو سلمنا ان مدحه لا يستقيم ان يكون سببا لمدحه ومدح غيره فالبيت من قبيل
قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله حيث قصد فيه سببية الشرط للاعلام والاخبار بالجزاء لا النفس الجزاء وقيل
شخص قد يكون سببا للاعلام بانه يفعل كذا وهذا ظ ومما يجب التنبيه له ههنا ان القوم لا يكتفون بالسبب
في باب الشرط والجزاء الموقوف عليه بحيث لو انتفى لم يوجد المسبب قطعا للقطع بانهم جعلوا الاخبار بكون النعمة
من الله مسببا عن كونها بهم مع ان الاخبار لا ينحصر في ذلك لجواز ان يحصل باسباب اخر وكذا ان تاتني
اكرمك يجوز ان يحصل الاكرام بغير الاتيان الى غير ذلك من امثلة كثيرة غير متناهية بل يكتفون بما يفضي
الى المسبب في الجملة بجهة من الجهات ولقد نص عليه الشيخ ابن الحاجب حيث قال الشرط سبب والجزاء مسبب
والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون للشيء اسباب كثيرة كالنار والشمس للاحراق فانتفاء السبب
لا يوجب انتفاء المسبب والحاصل ان مرادهم بالسبب والمسبب ما يكون بينهما اتصال ويتحقق في جانب الثبوت لا في
جانب الانتفاء فظهر لك من هذا التحقيق ان مدح الورى لو كان مسببا لا يلزم انتفاؤه عند انتفاء مدحه
فلم يكن نادرا في مقام المدح اعلم ان قوله متى امدحه امدحه والورى معي فيه وجوه الاول انه اذا كريم اذا
مدحته وافقني الناس على مدحه لاشتراك العلة بيني وبينهم وهي احسانه الثاني انه لا امدحه بشيء الا وافقني
الناس فيه الثالث انهم اتفقوا معي بناء على ان ما يوجب المدح للانسان من صفات الكمال ومعاني المدح
موجودة فيه فيمدحونه كما امدحه وفي قوله والورى مبالغة لا تخفى قوله واذا ما لمته رواية صدر الافاضل
في ضرام السقط بها لمته بدل اذا ما لمته كالاول والوجه في اذا ما ذكره الشارح المحقق ههنا واما الوجه
في بها فهو الاشعار بتوحده بالملامة في جميع الاوقات وعلى جميع التقادير وبالجملة فالمعنى انه اذا ما
لمته لمته بصفة الانفراد اذ لا يوافقني في لومه احد او لا يصدقني فيما الومه عليه اذ ليس فيه ما يقتضي لومه
او لان ملامته معي منافية لهذه الحالة وبالجملة فالمقصود اراءة براءة ساحته عن اللوم لا اتيان بصفة
الوحدة والانفراد قوله وفي لفظ الاثم دفع لما يورد على البيت من القدح من ان استعمال اذا والفعل
الماضي مع اللوم يدل على قطعيته ووقوعه وهو غير مناسب لمقام المدح انما المناسب ان والفعل المضارع

قوله

قوله قد يكون اعم من المسبب هذه عبارة الشيخ ابن الحاجب
ومراده بالاعمية كونه اكثر من واحد وسيجيء
تفسيره في هذا الكتاب منه

قوله كالاول اي كالمصراع الاول فانه فيهما بمعنى
لان منى ومنها معناهما واحد منه

قوله مما عابه الصاحب اي اسمعيل بن عباد حيث انشد هذه القصيدة عند الاستاذ ابن العميد وبلغ هذا البيت
فقال له الاستاذ هل تعرف فيه شيئا من الهجنة اي الركاكة فقال نعم مقابلة المدح باللوم وانما يقابل بالذم
او الهجاء فقال غير هذا اريد واليه الاشارة بقوله هذا التكرار في امدحه امدحه واجيب بان مقابلة المدح باللوم
اشعار بان ذمه لا ينبغي ان يخطر ببال عاقل ولو على سبيل الشرطية والتعليق بل لو دعي داع فانما يدعو
لومه دون ذمه لدلالة الاول على البراءة دون الثاني فليتامل قوله قال الصدر فان في امدحه تثاقلا لا يخفى تمامه
كلام صدر الافاضل في ضرام السقط ان مجرد امدحه بدون التكرير غير فصيح لانه ذكر في قوله وعني تلمح
عينيك شطر نجد ان تلمح عينيك مستثقل لاجتماع حرفي الحلق فيه ونحوه قول ابي تمام كريم متى امدحه
امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي فان قيل فاذا دل الدليل على فساده وجب رده وصرفه
عن الظاهر كما ذهب اليه الشارح المحقق في عبارة المص لا يشعر بانه يشعر بذلك قلنا الدليل ضعيف فانه قد
سبق ان الوقوع في التنزيل لا يمنع اشتماله على سبب الاخلال بجواز ان ما يمنع السببية كما انه قد نص
ما قدمت يداه ولعل كان لهذه المناقشة ههنا محال اشار الشارح المحقق ههنا الى دفعه بمنع دفع فقال
صرح بذلك ابن العميد يعني ابن العميد ثقة وكلامه حجة وهو قد صرح بانه يمنع وقوع كلام غير فصيح في
التنزيل فليس لاحد ههنا ان يقيس حال الكلام على حال الكلمة لان الاول مما صرح بامتناعه تصريحا صادرا
عمن هو ثقة وكلامه حجة ولا كذلك الكلمة فاين هذا من ذلك اللهم الا ان يحمل في كلام ابن العميد فاحش
التدبر ههنا ففيه دقة ما قوله صرح بذلك اي بان التنافر في تكرير امدحه لا في مجرد امدحه منفردا ارشد ذلك
البيت كلامه ههنا لكن ينبغي ان يراد التصريح بذلك على وجه تصريح بحديث الامتناع على الوجه المذكور
ليتم المقصود والا فالاشكال وارد ولا محيص عنه قوله نافر كالتنافر استهجاج ومسرة بالاطلاع على عيب في كلامه
ذهل عنه صاحبه مبالغة وادعاء فلا يقدح فيه كون المثال من قبيل ما دون التناهي وقد توجه
بان معناه التنافر الحاصل قوله فرق اخر مشعر بانه قد سبق فرق وحاصل الفرق الاول ان المثال الاول
من قبيل التناهي والثاني من قبيل ما دونه قوله حروف منها فيه تسامح لانه يشمل الجمع بينما دون في الواحد
اللهم الا ان يراد بالحروف كلا الحائين والهائين بالنظر الى مجموع الفعلين بعد التكرير وتغليب جنبا الحاء على
ساء المثلثة في امدحه مع كونه اسما ظاهرا قوله وزعم بعضهم اشارة الى ما ذكره الخلخالي حيث قال ان تنافر
الكلمات ان يجمع كلمة مع اخرى غير متناسبة كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامي وذهب الشارح المحقق

مصراعه الاخير
اذا ما آنست برقا لموحا
قوله وعني بحر فوع مبتدا بتقدير الوصف كقولهم شر اهر ذا ناب
اي عني عظيم او خبر تقدم ان لم يقدر الوصف والاول انسب بالمقام
لانه ابلغ وادل على المرام والغي الضلال والخيبة وهو مصدر غي
الصحاح غوى بالفتح يغوي غيا وغواية ضل وغاه واغواه غيره
فهو غوي على فعيل واللمح مصدر قولهم لمحه اذا ابصره بنظر خفيف
والاسم اللمحة وكذا المحه فقوله لمح عينيك اي نظرها نظرا خفيفا
واما قوله لموحا فمعناه لموعا من لمح البرق والنجم اي لمع والمحه
بمعنى ابصره وقوله آنست اي ابصرت وفي التنزيل اني آنست نارا
وضمير آنست للعين وبالجملة ففي الكلام مبالغات احدها
التصريح بالضلال الثانية استعمال اللمح الدال على ادق
النظرة الثالثة تقدير الوصف كما قررنا الرابعة
الاقتناع بلفظ الشطر وقوله شطر نجد نصب مفعول
اللمح لا ظرف منه

قوله نص بتحمل اي التحمل في كلامه ان يقال هذا القول على القول
بامتناع كون القرآن مشتملا على كلام غير فصيح حق لا شبهة فيه
الا ان كون هذا غير فصيح لا يستلزم اشتمال القرآن على غير فصيح
ولما فيه من الدقة امر بالتدبر وصرح بان فيه دقة ما منه

قوله وتغليب الحروف على قوله ليشمل الجميع فيما دون في الواحد
من حيث انه كانه قيل حروف منها تنافر لانه يشمل ومعلوم
والمقصود الا ان التنافر انما هو من حيث المجموع بعضها
بعضه مع ما فيه منه

قوله مع كونه اسما ظاهرا وفائدة التنبيه على انه من تغليب الحرف على الاسم
وفي تغليب الحرف على الاسم مع ان قياس التغليب عكسه اذ الاسم
اشرف من الحرف نكتة هي التنبيه على ما هو بصدده من الفرق
بين المثالين وهذا التغليب اوفق بشارته هذا المقصود
واوله علته فليفهم فانه دقيق منه

في ترتيبه وروده الى ان هذا من باب عدم تناسب المعاني وهو انما يخل بالبلاغة المقتضية لمطابقة مقتضى
المقام لا بالفصاحة واجيب بحمل كلامه على التنظير لعدم تناسب الالفاظ بعدم تناسب المعاني ولا يخفى بعده
قوله اي كون الكلام معقدا اشارة الى دفع ما اورد على المص من ان التعقيد معناه جعل الكلام
ذا عقدة وشبهة وهو صفة المتكلم وخفاء الدلالة على المراد صفة الكلام فكيف يصح ان يحمل التعقيد
ان لا يكون الكلام ظاهر فاجاب الشارح المحقق بان المصدر كالضرب مثلا يعتبر تارة من الفعل المبني
للفاعل ثم يجعل بمعنى الفاعل واخرى يعتبر من المبني للمفعول فيجعل بمعنى المفعول وكل منهما شايع ومبني الحمل
على الثاني فلا اشكال وبعض من تصدى لشرح الايضاح قد اورد هاهنا منعا فقال لا نم تحول معنى
المصدر ببناء الفعل للمفعول ثم قال الشارح هذه كلمة وما اسوء على زمان هؤلاء كلمة ثم اللغويين باسرهم
الاطلاقين موجه الا انه ما ذكره الشارح المحقق اوجه اذ الاصل تطبيق الحمل اللغوي فلنتكلم وهاهنا
وجه اخر وهو ان هذا من باب الحمل الى المعنى بعد تسليم كون التعقيد من المبني للفاعل لان المراد بالتعقيد
جعل الكلام خفي الدلالة على مراده الا انه تسامح فيه تعويلا على الامن من الالتباس واعتمادا على وضوح
القرينة المشعرة بالمراد والمراد من التعقيد كونه ذا عقدة كقولهم فصل الخطاب بمعنى كون الخطاب
فاصلا وقد سبقت الاشارة اليه فليتدبر قوله من المبني للمفعول من اما بيانية والموصوف مقدر اي المصدر
هو المصدر المبني للمفعول او ابتدائية والموصوف الذي هو من جنس المصادر التي بنيت للمفعول اي هو
من قبيل المصدر المبني للمفعول واما اذا قدر موصوفه الفعل ففي ابتدائية لا غير اي ماخوذ من الفعل المبني
للمفعول والمراد بالاخذ الاشتقاق حتى يلزم اشتقاق المصدر من الفعل بل المراد اعتبار ان المصدر
مصدره لا غيره قوله ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة قد تقرر ان النفي في باب كان متوجه الى الخبر فمعنى
ما كان زيد منطلقا كان زيد غير منطلق فتقديره هاهنا كون الكلام على وجه لا يظهر دلالته فادة النفي
وان تقدمت ظاهرا الا انها مؤخرة بمعنى منسحبة على الخبر حقيقة فلا يتجه ما يقال من ان فيه
حمل العدمي وهو عدم كونه ظاهرا على الوجودي وهو كونه معقدا واعلم انه تابع حيث تعريف التعقيد
هذا الخطيب اليمني اعترض على المص بانه يلزم منه ان لا يكون شيء من اللغز والمعميات فصيحا مع ان
كلا منهما من المحسنات والتزام المعنى كلما كان اصعب كان ذلك احسن وبالقبول اجدر وقد اوصل الحرج في الكلام
اجاب عنه بالتزام اخلالهما بالفصاحة ومنع كونهما من المحسنات بدليل ان السكاكي سكت عن ذكرهما

القرينة المشعرة به فذا اما في النظر اي في الترتيب الذي هو صفة المتكلم منه

في مباحث

في مباحث البديع ولذا طرحها المص بالكلية قوله بسبب تقديم او تاخير كلمة او هنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع
لجواز اجتماع الكل فاندفع ما يقال من ان الواجب هو الواو اذ التاخير من لوازم التقديم فلا ينفرد فان قط
قوله كل منها شايع الاستعمال الظاهر هذا اطلاق الخلل على اجتماع هذه الامور مع شيوع الاستعمال وانه في
الخلل من تتمة التعريف داخل فيه قوله ويجوز ان يكون التعقيد معطوفا على ما قبله من حيث المعنى كانه
قيل فان التعقيد يجوز ان يكون حاصلا من الاجتماع المذكور ويجوز ان يكون حاصلا من البعض الا انه يجوز
ان يكون اجتماع امور ادى الى ما لا يخفى قوله فذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا ذهب الشارح الخلخالي الى ان
ذكر احد الامرين من ضعف التاليف والتعقيد اللفظي يغني عن الاخر ورده الشارح المحقق بان سبب التعقيد
اللفظي لا ينحصر في مخالفة القانون النحوي والتحقيق في هذا المقام ان النسبة بين ضعف التاليف والتعقيد
هي العموم من وجه لوجود ضعف التاليف في جاءني احمد بالتنوين دون التعقيد ووجود التعقيد في
اجتماع الامور الجارية على القوانين دون ضعف التاليف ووجودهما معا في صورة مخالفة القانون التي فيها تعقيد
فح لا يكون ذكر احدهما مغنيا عن الاخر لكن كلام الشارح المحقق كما ترى لا يخلو عن قصور اذ لم يندفع منه
الاشكال بحذافيره قوله وهو ابرهيم بن هشام فابو الممدوح سمي ابن اخته قوله وما مثله في الناس الا مملكا في
البيت وجه ظ يمكن حمله عليه بحيث لا يكون تعقيدا اصلا وهو ان يكون مثله اسم ما وفي الناس خبره
والا مملكا استثناء من الخبر ونصبه على الاستثناء وابو امه مبتدا وحي خبره وابوه خبر بعد خبر او بدل من
حي وهذه الجملة صفة مملكا ويقاربه صفة اخرى بعد صفة ولا خفاء في شيء من ذلك الا في انتصاب
مملكا على تقدير جعله استثناء متصلا من الخبر لتصريحهم بانه اذا كان المستثنى منه محذوفا اعني المفرغ فانه
لا يجوز اعراب المستثنى الا بحسب ما يقتضيه عامل المستثنى منه ان كان المستثنى منه مرفوعا فرفع وان نصبا
فنصب والحاصل ان المستثنى في المفرغ يجب ان يكون موافقا للمستثنى منه في الاعراب وهاهنا خبر ما وان كان
منصوبا الا ان ما ولا لا يقدر ان على العمل بعد الا لانهما عملتا النفي وقد انتقض النفي بالا فلا يمكن اعرابه
بحسب عامل المستثنى منه والجواب عن هذا الاشكال على وجهين احدهما ان المذهب في الظرف المستقر انه ضمير
ينتقل الى الظرف فههنا المستثنى منه هو الضمير وهو غير محذوف فلا يكون مفرغا كما صرحوا به في قولنا
لا اله الا الله ان الله بدل من ضمير الخبر المحذوف وثانيهما انهم صرحوا بان متعلق الظرف المستقر لو وجد
طيه وعدم التصريح به وسد الظرف مسده كانه مذكور لا محذوف وهذا الظرف لنيابته عنه وقيامه مقامه

قوله لانه يخلو عن قصور لان الذي يلوح من كلامه على ما يشعر به
التامل فيه مراده ان التعقيد اللفظي اعم من ضعف التاليف
وذكر الخاص وان كان لا يغني عن ذكر العام الا انه لا يعلم
عن العام خلوه عن الخاص البتة فذكر العام كان مغنيا
عن ذكر الخاص وليس مدعى الخلخالي الا انه ذكر احدهما
يغني عن ذكر الاخر كما يشهد به عبارته كما نقلناها
لا ان ذكر كل منهما يغني عن ذكر الاخر فافهم
منه

لا يعد محذوفا فانهم صرحوا بان جميع ما وقع عن كونه خبرا او صفة او صلة قد استقلت الى الظرف

وصرح الشارح المحقق في شرح الكشاف بانه لا يقال ان متعلقه محذوف ونظيره ما ذهبنا اليه ما

ذهب جار الله في قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى ان الواو لخلبا بنه منابه فعله وامتناع ذكره

مع ذكره كان العامل كانه واحد نصبا وخفضا انه برفان قيل الاشكال بعد باق على حاله لان غاية

الجواب ان المستغنى عنه مذكور لا محذوف وليكن مذكورا والمنع لان ما دل الا ابتدا ان عاملين

بعد لا قلنا نعم لا انه قد يعمل ما فيما بعد الا لكن لا على وجه الاصالة بل بطريق التشبيه والحمل على السبق الى

هذه القاعدة اشرنا في شرح لباب الاعراب عند ان قد يتعالى في ليس الطيب الا المسك بالرفع ما الطيب الا المسك

بالنصب في تشبيها بليس عما في الاهمال وما يلتحق الاعمال وسمي هذه طريقة التعويض والتعريض ومن

حاول زيادة الوقوف على ذلك فليراجع هنالك هذا انه نصب كلا على ما وان نصب على الاستثناء فلا حاجة

الى ذلك والمقصح انه لو سلم ان الاستثناء مفرغ فالاشكال مدفوع بالمنع بهذا الطريق فليتدبر وكما

جعل بعض من تخرج عن ابو حيوة ان المراد بالحيوة القوة النامية الشابية المشتعلة الكاملة لان الشاب

من الشيب بمنزلة الحيوة من الموت ضرورة انه كان في صغر سنه فلا اشكال ولو انه كان في كبره كان في ضماله

بانه لعدوته ونضارته فيما وانه الشيخوخة كان له حيوة شابية نامية قوله قلنا اي اضطراب المجانب

المعنى وذلك لان الغرض نفي ان يماثله احد ويقاربه وهذا يفيد نفي كون المماثل له حيا بمقاربه او

بالعكس وهذا اغالط متدافع لاقتضاء وجود المماثل والمقارب مع عدمه وينتقل الى انه يقال هذا

السلب مبني على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا فلنا كذا ذكره الشارح المحقق وفيه بحث لان نفي ما هو

صفة للمحمول ينفي المثل بطريق الكناية التي هي ابلغ فكيف يعد فلنا انما يعد فلنا لو لم يكن سلب وصف

المحمول كالبينة على انتفاء الموضوع فليتامل والحاصل ان المثلية اذا كانت منفية عن الاحد المقارب

كان هذا التحقيق نفيا للاحد المقارب لان الاحد المقارب ملزوم لمطلق المثلية ضرورة انه لو كان

له احد يقاربه كان له مثل هو الاحد المقارب فنفي اللازم دليل على نفي الملزوم قطعا وهو بليغ على ما في

البحر في قوله تعالى ليس كمثله شيء فكيف يعد فلنا وانه باعد عن البلاغة فليتامل قوله خلل في انتقال الذهن الخ

اعترض عليه بعض الافاضل من تلامذته رحمه بانه ان اريد به الخلل من جانب المتكلم في انتقال ذهنه فتعليل

ذلك الخلل بايراد اللوازم غير صحيح بل الامر بالعكس وان اريد به الخلل من جانب السامع في انتقال ذهنه فتعليل

عدم

عدم ظهور الدلالة به لذلك غير صحيح بل الامر بالعكس في الجواب ان المراد الخلل الواقع من جانب المتكلم وحديث

التعليل مدفوع بالمنع اي لا نسلم انه قد لا يكون لايراد اللوازم تعليل الخلل بل هو تفسير له وتحقيق لحقيقته

وتحقيق المقام ان عدم ظهور دلالة الكلام على المرام لخلل واقع في الكلام من جانب المتكلم وذلك الخلل يكون

بالايراد المذكور يعني ذلك الخلل هو انه اعتبر اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القراين

المرشدة الى المقصود وتاليف الكلام على هذه الطريقة وبهذه الكيفية هو عين الخلل ولا شك ان الخلل المذكور

بالطريق المذكور وانما في الكلام ناشيا عن المتكلم بالطريقة المذكورة وكان ضرره راجعا الى فهم السامع

في الانتقال اعتبر الخلل في انتقال الذهن نفسه الى انه فرع الخلل المذكور وكانه قيل الخلل من جانب المتكلم في كلامه

واقع ايضا في الانتقال الى مراده تامل فذكر الانتقال لاجل انه علة لعدم ظهور دلالة الكلام على المرام بل انه

بذكره على انه مترتب على ما هو بالحقيقة علة لعدم ظهور دلالة الكلام يعني عدم الظهور انما هو من جهة انه

اعتبر اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القراين الدالة على المقصود يعني هو معلل بهذه

الجهة الموردة للخلل في انتقال الذهن ففيه تصريح بوجه الضرر وبما هو بمنزلة الثمرة والنتيجة له فكذا

اي ما ذهبنا اليه من انه حديث الايراد تفسير للخلل وتحقيق له ظهر فساد القول بالتعليل وذلك لان اللازم

منه ان يكون الخلل في كلامه مبنيا على خلل في ذهنه وهذا ممنوع لجواز ان يكون تاليف الكلام على هذه

الكيفية مع القدرة على التاليف على وجه لا تعقيد فيه ولا خلل لاغراض له يتعلق بذلك كالتحير وكتمانه

الاسرار والالغاز في الكلام والتعمية في المرام ونحو ذلك من الاعتبارات المناسبة للمقام بل هذا مما لا يبعد انه

عاقل فضلا عن فاضل هكذا اجيب انه يتوهم هذا المقام ولا يلتفت الى خرافات الاوهام هذا والاظهر ان

المراد بانتقال الذهن ذهن السامع والمضاف مقدر اي الخلل اما في اللفظ او في طريق الانتقال والخلل

في الطريق انما هو باعتبار اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القراين المشيرة بالمقصود

فيصح التعليل ان يعني عدم الظهور انما هو بسبب الخلل في الطريق والخلل في الطريق انما هو بسبب الاعتبار المذكور

فالاعتبار المذكور في الصورة تعليل الخلل الطريق وفي التحقيق تفصيل له ولو تدبر في ذلك تحقق ان

البلاغة لا يقتضي التجريد بنقل الانتقال من ساير الاحوال والطريق بحاله وبهذا ظهر فساد الشرح الثاني

ايضا من شيء المعترض فليفهم قوله ذلك الخلل يكون لايراد اللوازم الخ اورد بعض الافاضل من اصحاب

الحواشي هاهنا مناقشة فاسدة في صيغة الجمع في اللوازم والوسايط وهي انه ان اعتبر ذلك بالنظر الكلي مادة فقط

انه غير مستقيم وان اعتبر بالنسبة الى المواد فمع ان الجمعية مبنية على انقسام الآحاد بالآحاد فيلزم تردد
اللازم في كل مادة وتوحد الواسطة وكلاهما غير لازم بل انضاف الواسطة الواحدة بالكثرة ثم اجاب بانه ما
ذكروا من ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الآحاد بالآحاد لا ينبغي ان يكون هنا انقسام الآحاد
بالآحاد بطريق السواء بل بما يعم وطريق الاختلاف كما ذكره في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم ان
اكسبهم طريق الاختلاف
يدكل شخص ثابت بالكتاب على مقتضى مقابلة الجمع بالجمع وعلى هذا قولنا ركب القوم دوابهم ولبسوا
ثيابهم يجوز فيه ان يتعدد بالنسبة الى البعض هذه هي المناقشة الدائرة هنا على السنة الاصحاب مع ما ذكر من
الدفع والجواب ولا يخفى ضعفها ودفعها من وجوه الاول ان هذا بالنسبة الى مادة واحدة وهو اخذ بالفرد
الكامل وظاهر العبارة ربما يشعر بذلك كانه قيل وذلك الطلب يكون لايراد اللوازم في صورة واحدة مثلا
الثاني انه لو علم انه حديث المقابلة ينبغي ان يكون في كل مادة لازم واحد وواسطة واحدة نوجه انه هذا
اخذ بالاولى كما ذهب اليه في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين الثالث ان الجمعية محمولة على الجنسية بدليل اللام على
ما ذهب اليه ائمة الاصول اذ العهد والاستغراق منتفيان فتعين الجنس قوله ساطلب بعد الدار عنكم ادخال السين المخبر
ظاهرا بالتسويف والتاخير واضافة البعد الى الدار وايثار القرب الى ذات المخاطبين لطيف حسن لما في ذلك
من الاشعار بان البعد وان كان وسيلة الى الوصول الى القرب الذي هو المطلب الاعلى والمقصد الاقصى للعشاق
وقاطع البين والفراق الا انه من حيث انه بعد في نفسه جدير بان يضاف الى الدار ومع ذلك ففيه التاخير
في الاختيار والجد بقدر الامكان في امر الهرب والفراق كالشراب المر للمريض وان كان مطلعا بالصحة والشفاء
وهذا اعني ما ذكرنا من النكتة في السين لا يتوقف على ان يكون السين للتاكيد لانه وان كان للتاكيد
الا ان فيه اشعارا بذلك بالنظر الى صورة ومعناه في المضارع بالنظر الى الظاهر فلنا مل قوله والنصب تزحم
لمخالفة الرواية الصحيحة التي بدا الكلام دلائل الاعجاز والمنتهي فادخال السكاكي تحت الطلب وادراجه في حيز
قوله اطاني الدهر البيت لحطان بن المعلى ويقال هو للمعلى ابن الحمال العبدي من قصيدته التي مطلعها
انزلني الدهر على حكمه من شامخ عال الى خفض وغالني الدهر بوفر الغنى فليس لي مال سوى عرضي ابكاني الدهر
ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي قوله على حكمه بسوي الله حكم مردف وطريقه ما ... في رفع الوضيع
وحط الرفيع فاجرى حكمه علي وانزلني عن رتبة عالية الى رتبة منخفضة والخفض ضد الرفع وهو مصدر
وضع موضع المنخفض بدليل كان يخفض قوله وغالني الدهر يروى غالني بالعين المهملة ومعناه غلبني اي

جعلني

تامه
بهن طول من فراغ الكتاب

جعلني عائلا اي فقيرا او يروى غالني بالغين المعجمة ومعناه اهلكني يقول اهلكني الدهر بارتجاع ما اعطاني
من المال والغنى فليس لي مال سوى نفسي وليس للنفس من المال في شيء وموضع سوى نصب استثناء خارج
وهذا الاستثناء يتاكد به انتفاء الغنى ومثله قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول ويجوز ان يكون
المعنى وليس لي غنى سوى غنى نفسي والمعنى ان نفسي غنية فلا اطمع في المكاسب الوضيعة والاسدنس بالماكل
الخبيثة وقوله بوفر الغنى اي بسبب وفر الغنى فحذف المضاف والاظهر انه لا حاجة اليه بل يكفي جعل الباء سببية
ويتعلق الباء منه بقوله غالني والوفر كثرة المال واضافه الى الغنى لان المراد المال الذي يحصل به الغنى وهم
يضيفون الشيء الى الشيء لادنى ملابسة ومناسبة بينهما سواء كان لازما عليه ومعه او فيه او من اجله او بما
يليه ويجوز ان يكون موضع بوفر الغنى نصبا على الحال للدهر كما تقول جاء بنو فلان بكذا والمعنى مستصحبا له ومثله
جاءني فلان بالحمار اي لابسا لها ويجوز ان يكون على الكلام على المعنى فعدي غالني بعد ... لانه في معناه فكانه
قال فجعني بوفر الغنى واصابني قوله بما يرضي يدل على انه اصح مع قوله ابكاني الدهر شيئا يكون في مقابلته
حذفه اعتمادا على المعنى والمعنى ابكاني الدهر بما يسخط وقوله يا ربما المنادى فيه محذوف كانه قال يا قوم
ربما وهذا النداء على وجه التحسر والتوجع من معاملة الدهر وسوء سلوكه وقوله ربما ما هذه كافة
لرب عن العمل ومخرجة لها الى ان يصح تركيبه جار دخول ... اضحكني بعده ومثله قوله ربما يود الذين
كفروا ومعنى البيت ابكاني الدهر بما يسخط ويا قوم ربما اضحكني الدهر فيما مضى بما ارضاني وخطر بعينه
قوله الا طرفان تكن الايام احسن مرة الى فقد عادت لهن ذنوب قوله ولكنه اخطأ برده مجانبه
انه من تبيع استعمال المقيد في المطلق فلا خطأ بل هو جار على القانون كاستعمال المشفر في الشفة
ويجيب بانه اراد به ما هو في قوة الخطأ عند البلغاء وهو التعقيد المعنوي قال الحماسي الحماسي والحماسة
في اللغة هي الشجاعة وكانت العرب تسمي قريشا حمسا لتشددهم في اموالهم دينا ودنيا وقال الدريدي
حمس الرجل اشتد والحمس قريش وكنانة وخزاعة وبنو عامر من قبائل من العرب كذا ذكره الامام المرزوقي
وبمثله صرح الجوهري ايضا وبالجملة فالحماسي نسبة الى الحماسة وهو الكتاب المشهور المنسوب الى الامام الهمام
ابي تمام حبيب بن اوس الطائي المعروف بكتاب الحماسة فيقال هذا البيت حماسي اي هو مذكور في كتاب
الحماسة واذا اطلق الحماسي فالمراد به احد الشعراء المذكورين فيه وما نحن فيه من هذا القبيل هكذا يجب ان
يفهم قوله الا ان عينا هو البيت لابي عطاء السندي يرثي به ابن هبيرة وهو الذي اجله الامام الباج ... ان يكون

خاتمه في يده واستوذكر كتابه ولا يخرج شئ من بيت المال الا باذن تحت يده فامتنع ابو علي وحلف ابن
هبيرة على ان يضربه سياطا ان لم يفعل ما اراد هو حتى سعل فاهم بضربه وحبسه فقال الامام دعوني
اشاور اخواني فامر بتخلية سبيله فركب الامام مطيته وضرب الى مكة وذهب الى رحمة الله تعالى والمعنى ان
عينا لم تسح عليك بدمعها الجاري يا ابن هبيرة يوم فرتك بلد واسط الجمود ولى لعمود ودة في زمرة البخلاء
وقوله بجاري دمعها من قبيل على اسم الوجه واضافة اليوم الى الواسط وهو بلد التنقيح وتحقيق التلبيس
ادناه في مطلق خلو العين اي مع قطع النظر عن قيده وهو حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على منار فقد
الاحبة قوله عن المسرة عليه مناقشة ظاهرة وحقه ان يقول عن السرور واذ للمسرة مصدر وسعد البيت يقال
سره مسرة وسرورا بخلاف السرور فانه جاء لازما ايضا فوقع الاحتياج الى توضيح بانها مصدر المجهول
او بان المعنى ان جمود العين كناية عن مسرة شئ لمن طالبه هذا الجمود والاوجه ان يراد بالمسرة اثرها وهو
الفرح والسرور قوله ولا يخرج عن التعقيد المعنوي وذلك لان الجمود معناه خلو العين عن الدمع في حالة
الحزن فاستعماله في خلو العين عن الدمع حال السرور يوجب صعوبة الفهم وعسر الانتقال مع خفاء القرينة
الدالة على المقصود وذهب بعضنا ولى الله قنوي من اصحاب الحواشي الى انه يلزم من هذا ان يكون احتمال كل كناية
تفرعت عن مجاز سببا للتعقيد واللازم باطل وفيه نظر اذ اللزوم ممنوع غاية الامر انه يلزم ان يكون احتمال
الكناية المتفرعة على المجاز بحيث يوجب صعوبة الفهم وعسر الانتقال مع خفاء القرينة سببا للتعقيد ولا ضير
واما ان كل كناية تفرعت عن المجاز كذلك فلا فان قيل يلزم من ذلك احتمال الابهام على التعقيد مع انه
من الحسنات التابعة للبلاغة قلنا قد نبهناك انما على المراد فاذا قامت قرينة على سهولة الانتقال فلا تعقيد
والا فلتنبيه والاضير بوجه هنا شئ وهو انه يلزم اجتماع المجاز والكناية في لفظ واحد فالكناية ان كانت
حقيقة ففيه اجتماع الحقيقة والمجاز وان كان مجازا ففيه اجتماع المجازين الا ان هذا سهل ولعلنا انذكر
في الفن الثاني ما يتعلق به الشبهة بعده ان ساعدنا الارادة الالهية قوله كما ستعرفه في بلاغة الكلام حيث
يقول هناك ان الكلام الذي يدرك فيه النظر هو كذا وكذا قوله فيه هذا اي بعد هذا الان اي بعد الزمان
الذي كان فيه ففيه اشارة الى ان السعي في ساطلب للاستقبال ورمز خفي الى ان البعد وان كان وسيلة الى
الى القرب لا انه من حيث انه بعد في نفسه ينبغي ان يبغض طلبه ولا يجد في طلبه وكذا الحزن والحاجة ان نصب
تسكب بتقدير ان قوله والطلب الحزن والحاجة تفرجع بادراج السكب تحت الطلب وتنبيه على ان تسكب منصوب

معطوف

معطوف على البعد الدار بتقدير ان قوله وان رفعته فالمعنى انكي والغرض الان تنبيه على ان تسكب على تقدير كونه
مرفوعا غير داخل في حيز الطلب وغير مندرج تحت الابتغاء بل هو مستعمل بمعنى الحال كما صرح به بقوله الان فان قيل
على تقدير الرفع لا يقتضي كونه غير داخل في حيز الطلب لجواز ان يكون مرفوعا محمولا على حذف ان كقوله احضر الوغى
قلنا نعم الا انه تكلف مستغنى عنه قوله لكنه اكب عليه اي اقبل عليه غاية الاقبال والحرص عليه من اكب
على وجهه سقط عليه فان من اقبل على شئ اشد اقبال والحرص عليه كانه اكب عليه وفي الاساس الغني
يمشي مكبا على وجهه اهدى وهذا معنى الاكباب والملازمة عليه مستفاد من صيغة المضارع الدالة على
الاستمرار المبني عن المداومة والاصرار قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ثم قد بين اصحاب الحواشي
وجه التعسف بوجوه الاول ان طلب البعد اما حال الفراق او حال الوصال فالاول تحصيل الحاصل والثاني
طلب قطع الوصال لتحصيل الوصال ولا يخفى انه شنيع جدا الثاني ان المفهوم من البيت ليس الا ان الغرض من
طلب البعد حصول القرب ومن سكب الدموع المسرة واما ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض
المطالب فمما ذكر ففي لا يفهم من اللفظ ولا دلالة الكلام عليه اصلا الثالث ان عادة الزمان والاخوان
الاتيان بنقيض المطلوب الواقع لا بنقيض المطلوب الذي يظهر انه مطلوب الرابع ان ادراج السكب تحت الطلب
موقوف على نصب يسكب والصحيح رفعه الخامس ان عدم الادراج تحت الطلب بمعنى الاكباب عليه لا يخفى
الدهر انه مطلوب فيأتي بضده بعيد مع الغنية عن ذلك بحمل الكلام على الوجه الصحيح والكل ضعيف اما
الاول فلانه قد مر ان الاشارة الى ان طلب البعد بعد زمان الحال في الاستقبال وزمان الاستقبال مبهم
هذه لا يدري انه زمان القرب او البعد فيطلب فيه ما هو خير وسيلة النجح والفوز عنده وهو
البعد وقد نبهناك على ان عبارة النظم صريحة في هذا المعنى لا مجال لهذا الاعتراض اصلا واما الثاني
فلان النظم لا يستوفيان ما ذكروا من ان عادة الزمان والاخوان كذا مفهوم من لفظ البيت
بل معناه ان البيت مبني على هذه المقدمة ومدار النظم على هذا العرف فلا غبار عليه اصلا واما الثالث
فلانه من ظرافة الشعراء انهم يظهرون طلب شئ قصد والحصول خلافه بناء على ما تقرر من ان عادة
الزمان الاتيان بنقيض المطلوب وهو من الخطابيات التي يستظرفونها المنظر افاد ولهجاة ابو الهانيا
في بيان فيه على امثال هذه المناقشات الواهية والى هذه الوتيرة جرى من قال ولكم تمنيت الفراق
مغالطا واحتلت في استثمار غرس وداد وطمعت منها في الوصال لانها تبني الامور على خلاف مراد

اللام في لكم للابتداء ومجيئكم محذوف اي عمرة واحتلت من الاحتيال اي اعملت الحيلة في طلب الخروج من شجرة
مجيء واما الرابع فلان القول بان الصحيح رفع ساكب والنصب ضعيف مع تقدير صحة رواية فلا دراية
يدل عليه على ان التوقف مصرح لما نبهناك عليه من انه يجوز ان يكون من قبيل الصرف في وما الى
فلان ما ذهبوا اليه من معنى الاكباب عليه قد ذكرنا انه مستفاد من صيغة المضارع فلا معنى لاستفاده
فالحق ان ما ذهب اليه القوم في معنى البيت جيد لا غبار عليه سوى انهم حملوا ساكب على الانسبال وسكب
على الحال والحق كثير معنى بل هو حشو نثر النظم وان ما ذهب اليه الشارح المحقق في معنى البيت من ان المراد بطلب
القرب طيب النفس وتوطينها عليه وان المعنى اطيب نفسي بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان
والاشواق اي بعيد كل البعد لا دلالة للفظ عليه ولا مناسبة بين البعد والانصاف ان الشارح المحقق لما
وجد هذا المعنى في دلائل الاعجاز اغتر بذلك وجزم بمجرده انه هو الصحيح وما ذهب اليه القوم من جهة انه
لم يذكره الشيخ غير تعب لان الشيخ نقله كلامه حجة قطعا ومن انصف من نفسه علم ان ما ذهبوا اليه اظهر و
بالقبول اجدر وفي تنزيل حمل ان يكون البيت مبنيا على ما جرى عليه وبادرت العشاق والمتنزه عليه
عادتهم من الجريان على مراد المعشوق والاجتناب عن مراد انفسهم وتقريره انه مركوز في ذهنك لا بد
مثالا ولا ارتكاب بعجه به الا ان العشاق يريدون القرب والوصال والمعشوقين يريدون بعدهم
وهجرانهم فمن كمل عشقه وترقى امره ترك مراد نفسه لمراد محبوبه وهذا هو الذي يسميه الصوفية
تارة عشيته مقام الفناء واخرى بداية مقام المحو والافناء ثم لما لحظ المحبوب حاله وراى انه ترك مراده
لمراده اراد بعد ذلك قربه والوصال معه لانه هو الذي افنى مراده في مراده يرشدك الى صدق هذا
المثال قول من قال اريد وصاله ويريد هجري فاترك ما اريد لما يريد وبهذا ظهر معنى ترك التنزيه فتامل
قوله ومن كثرة التكرار اعترض الشارح بان التكرار هو ذكر الشيء مرتين فالتكرار هو مجموع الذكرين
والبيت الذي اورده انما يشتمل على الذكر ثلث مرات ولا يتحقق بمجرد تثليث الذكر تعدد التكرار فضلا
عن تكثره ولما كان هذا مبنيا على ان الكثرة مقابلة للقلة على زعمهم اجاب الشارح المحقق عن ذلك بالمنع
اي بمنع المقدمتين اي يمنع ان التكرار هو مجموع الذكرين بل هو ذكر الشيء مسبوقا بذكره فالتكرار هو الذكر
الاخير ويمنع ان الكثرة هنا تقابل القلة بل هي تقابل الوحدة فيصح اصل التكرار بذكره ثانيا وحصل بذكره
ثالثا تكثره وتعدده اذ كثرته ان يكون فوق الواحد فان قيل لا حاجة في دفع الاشكال الى منع المقدمة الاولى

ولقد ترجم الشاعر هذا المعنى بالفارسية في بيت له بقوله
میل من سوی وصال و میل او سوی فراق
ترك كام خود گرفتم تا برآید كام دوست

وهي

وهي كون التكرار مجموع الذكرين بل يكفي فيه جعل الكثرة في مقابلة الوحدة اذ الثاني اذا ضم الى الاول فهو تكرار
واحد واذا ضم اليه الثالث فهو تكرار اخر كما ذهب اليه الشارح المحقق في استغراق الجمع المحلى باللام قلنا بنى المنع
على التنبيه على الحق لا على تصحيح المدعى وتحصيل المراد ولو سلم ففيه ضرب من التكرار وهو على غفلة منه في
الاعتبار وههنا جواب اخر حسن وهو ان يجعل الاضافة في كثرة التكرار من باب اضافة المسبب الى السبب اي كثرة
الذكر الحاصل من التكرار وانت خبير بان كثرة الذكر حاصلة من تثليث الذكر وههنا وجه اخر وهو انه لو سلم
ان التكرار مجموع الذكرين فاضافة الكثرة بيانية ومجموع الذكرين مجاوزة من الواحد فلا حاجة الى منع في
المقدمات فان قيل جميع ذلك لا حسن واظهر الا ان جعل الكثرة في مقابلة الوحدة فيه يكون الاثنان كثيرا
لا يخلو عن ركاكة فما النكتة في ذلك قلنا النكتة هي التنبيه على ان ما فوق الواحد وان لم يكن كثيرا في
ساير المواضع الا انه كثير في باب الاخلال بالفصاحة مبالغة في وجوب الاضباط ههنا وتنبيها على ان
القليل في ساير المواضع كثير ههنا قوله والمراد الشدة اي في غمرات الحروب وشدايد المعارك يريد انه مجاز من
قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم او من قبيل استعمال المقيد في المطلق او استعارة تصريحية شبه صورة
احاطة الشدة باحاطة الغمرة والجامع الهلاك او القرب وخوف المرارة الى النفس قوله من السبح وهو شدة
عدو الفرس ظاهره ان سبوح مشتق من السبح والسبح معناه ذلك فاطلاقه على الفرس بكونه حقيقة
وبه يشعر ظاهر كلام الصحاح ايضا حيث قال السبح الفرس جريه وهو فرس سابح لكن يرد عليه انه يخالف
كلامه اللاحق اعني قوله كانها تجري في الماء فان هذا اشعر بان اطلاقه على الفرس بطريق التجوز ويخالف
ايضا كلام الاساس حيث قال ومن المجاز فرس سابح وسبوح والحاصل ان اول كلامه يوافق كلام
الصحاح ويخالف اخر كلامه كما يخالف كلام الاساس والجواب ان المراد بيان مفهوم اللفظ وتفسيره
بالنظر الى المراد لا بالنظر الى الحقيقة لغة فلا اختلاف ولا فساد قوله يستوي فيه المذكر والمونث اي في سبوح
اذ صرح النحاة بان فعولا من الاشياء التي يستوي فيه المذكر والمونث مطلقا قوله فرس اجود الجري
حق العبارة ان يقول حسنة الجري والجواب انه من قبيل الحمل على اللفظ صرح به في المزج في قلم الشرح
قوله كانها تجري في الماء تصريح بالتجوز وتنبيه على ان اطلاق السبوح على الفرس باعتبار معنى
التشبيه لكن اعتبار معنى التشبيه فيه يحتمل وجوها منها ان يشبه سير الفرس في البر بسباحتها في البحر
في حسن السير وعدم انزعاج راكبها فاطلاق السبوح على الفرس استعارة تبعية ومنها ان يشبه به

ويرد على هذا الوجه ان يكون مجرد ذكر الشيء مرتين
مخلا بالفصاحة وليس كذلك وجوابه كما هو فانه
قول هذا القائل صريح في اعتبار هذا الوجه اولا
فليتامل منه

الزمن بسباحة سابح مطلقا فوضع ايضا المشارة تصريحية تبعية ومنها ان يشبه الغزب بشخص سابح
ومنها ان يجعل تشبيها بليغا عند المحققين بتقدير موصوف على الغزب وعود ضمير البيت عليها اشتق
بشواهد بتضمين معنى الدلالة اى شواهد والدعليها فلا يرد ما يقال من ان شهد عليهم لم يرد الا فى الضرر
وشواهد فاعل الظرف التركيب يحتمل وجوها اخر منها ان يكون شواهد مبتدأ ولها خبره ومنها حالا
من ضمير الخبر ومنها خبره ولها حال من ضميره ومنها ان يكون لها صفة سبوح ومنها صفة بعد صفة وشواهد
فاعل لهما بطريق التنازع ومنها ان يكون منها صفة وشواهد فاعل له ولها حال منه او متعلق به
اى قول ابن بابك بتسكين الكاف وتحريكها مفتوحة وفى بعض الكتب انه قول ابن لنكك حامة بالنصب
لانه منادى مضاف وهى ارض ذات حجارة غلط النفيس احدى النسختين بالاخرى ومخالفة للغة وذلك
لان المذكور فى الصحاح ان الجندل بسكون النون وفتح الدال الحجارة والجندل بفتح النون وكسر الدال الارض
التى فيها الحجارة ففسر الشارح المحقق اللغة الاولى بالثانية واجيب بان المذكور ههنا تبيين للمراد وكلا
لاسم الحجر على موضعه باطلاق الحال على المحل قصرها للضرورة يريد ان ثابت الاجرع الجرعاء بالمد كالسوداء
والبيضاء فى ثابت الاسود والابيض اذ لم يرد الجرعى فى ثابت الاجرع الا انه قصرها لضرورة الشعر وسلمنا ففيه
الوزن الى حومة وهى معظم الشئ اشارة الى تفسير حومة وفى ديوان ابن بابك ومعد الجندل بدل حومة
وهذا اعنى ومه يروى بضم الدال وهى موضع بين مكة والكوفة والشام كذا افهمها صدر الافاضل رحمه
ويروى بالفتح وذكر ابن دريد انه خطأ وفى بعض الاشعار سقى جدثا امسى بدومة ثاويا من الا جد
والجوزاء غاد ورائح اى سقى الله قبرا صار بهذا الموضع مقيما ثاويا من نوى بالمكان اقام به وفى التزيل
وما كنت ثاويا وتمام هذا البيت ان مصراعه الاخير هذا البيت الذى بعده واما هذا فهو قوله سقاك
رذاذ من ندى الطل دائم كما انحل خيط اللؤلؤ المنقطع الرذاذ بكسر الذال المعجمة المطر الضعيف وسد
فوق القطقط وهو اصغر المطر والذى المطر البلل والطل اضعف المطر ويقابله الوبل دائم اى
مفيد للرشح وهو العرق من رشح رشحا اى عرق والمقصود افادة التتابع والدوام لان ذلك فى الامطار
الضعيفة اقوى على ما لا يخفى يدل عليه التشبيه بقوله كما انحل جمع اى كتتابع اللؤلؤ الذى يقطع خيطه
فان المقصود تشبيه الهيئة بالهيئة فافهم ثم انه لا حاجة الى الحذف ولا تقدير كذا فى الصحاح ردا لما
يذهب اليه الشارحون من ان معنى هذا الكلام انه تزين سما وتسميته كلاما ودكر الشارح المحقق

في المختصر

فى المختصر انه فساد هذا الكلام مما يشهد به العقل والنقل اما النقل فما فى الصحاح واما العقل فلانه
لا معنى للامر بالتصويت بناء على سماع المصوت والحق ان الشاعر ان قصد بالامر بالتصويت التحسر
والتحزن على ما فاته من التصويت بقرب حبيبه بحيث تسمع كلامه فالوجه ما ذكره الشارح المحقق
وان قصد به الفرح والسرور اى اسجعى لان رؤيته حالها او اسماع صوتها سبب الطرب كالبلابل تسجع
ملقانها على الاشجار وتترنم عند مشاهدة الورد والازهار وهذا المعنى اوجه بالتبعية واقرب بالاعتبار
فالوجه ما ذهب اليه هؤلاء وحديث مخالفة كلامهم كلام الصحاح مدفوع بان لقولنا فلان بمرأى
من فلان ومسمع جهتين الاولى ان يجعل من باب الكناية لان جعل فلان كانه محل رؤيته عبارة
عن كونه رائيا وقد نص عليه صاحب الكشاف فى قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان معناه خاف
ربه وقولهم نفيت عنه مقام الذئب يريد نفيته عن الذئب لانه اذا كان مكان الشئ ثابتا كذلك كان ذلك الشئ ثابتا له ايضا فنفيه نفيه ومثل الكرم من ان يجعل كما يقال هذا فى موضع الصفة اى صفة
وهذا فى موضع الحال اى حال وعلى هذا فمن فى من فلان ابتدائية فيه شائبة اتصال اى بمرأى كائن منه
متصل به والثانية ان يجعل من هذه ابتدائية مجردة عن معنى الاتصال اى هو كائن بمكان رؤيته فلان
ولما كانت الجهة الاولى وظيفة سائغة والثانية وظيفة لغوية تصدى صاحب الصحاح لبيان الثانية
دون الاولى فلا مخالفة ولا اشكال والاخلال بالفصاحة عليه منع ظ وهو انا لا نم انه لم يحصل
بسببه ثقل لا يكون مخلا اصلا لجواز ان يحصل اخلاله بوجه اخر كما ذهب اليه الشارح المحقق فى الكراهة فى
السمع وقد تصدى جماعة لدفعه فمنهم من دفعه ببيان الفرق بينهما وبين الكراهة فى السمع بانها فى
ذاتها مخل بالفصاحة بخلاف كثرة التكرار وتتابع الاضافات فانهما ليس فى ذاتهما ما يوجب الاخلال
بها ومنهم من دفعه بانه وان جاز ان يحصل اخلالهما بوجه اخر الا ان الاصل عدم ذلك الوجه الخفى بلا
ملحق فان الاصل فيه ايضا وان كان عدم ذلك الغير الا ان هناك دليلا دل على وجود ذلك الغير وكشفه
وهو فى ذات الكراهة من الثقل على السمع وفى كلا الوجهين نظر اما فى الثانى فلظهور جريان هذا الدفع
بعينه فيما ذهب اليه الشارح المحقق فيما سبق فى الكراهة على السمع ويجئ ان التكرار بعينه مثل الكراهة
فالدليل ههنا ايضا موجود واما فى الاول فلان معنى قوله والاخلال بالفصاحة انه لم يثبت فلا اخلال
اصلا سواء كان جهة الاخلال داخلة فى ذاتهما او خارجة عنهما لا انه لا اخلال نظرا الى ذاتهما لكن يمكن

غشيته بانهما لو اخلا بالفصاحة فجهة الاخلال اما داخلة في ذاتهما او خارجة عنهما ولا واسطة لظهور
انه لا جهة فيهما واما الثاني فلانه لا يخلو من ان يكون هذه الجهة خارجة عن الجهات المخلة بالفصاحة حتى
فصاحة المفرد والكلام اولا فان كانت داخلة فقد حصل الاحتراز وان كانت خارجة فلا نم اخلالها
بالفصاحة لكن الكلام بسعى الخيال لانه لا فرق بين ثقل الكراهة في السمع وثقل التكرار كما يجب
على الفصيح الاحتراز عن الاول فكذا يجب عليه الاحتراز عن الثاني ليتصف الكلام الفصيح عن العيب
في التكرار ايضا من حيث انه تكرار وبالنظر الى ذاته مع البتة فان قلت قد يتلذذ بالتكرار كما يحكى ان كتابها
فلا نم قلت وكذلك الكراهة في السمع وكيف وقد صرح الشارح المحقق بان ضيزى فصيح باعتبار امر عارض
قو قال الصاحب هو اسمعيل ابن عباد ولقب بالصاحب لانه كان وزير الخليفة اعني المعتصم بالله في زمن
الدولة العباسية وتلقيب الوزير بالصاحب تنبيه على انه بصاحب السلطان صحبة لها مزية على صحبة الغير
وبهذا كان هو استاذ الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ شحونة بالنقل والرواية عنه قو انت والله ثلجة
في خيار ونقل عن الصاحب في بعض حواشي دلائل الاعجاز ان المراد بالخيار ما هو المتعارف وهو الذي
يوكل والمراد وصفه بالبرودة لان الخيار بارد بالطبع فاذا جمع مع الثلج كان غاية البرودة لانه
اذا وضع الثلج وسط الخيار كان ابرد والاوجه ان يجعل من قبيل الغلبة اي انت جارية في ثلج وكمية ابرد
وجه امر وهو ان الخيار ارض لينة لا نبات فيها اي انت ثلج كائن في ارض لينة لا نبات فيها وهو يكون
الثلج اسرع في الاضمحلال وعلى هذا فالمراد وصفه بالضعف وعدم الطاقة وعلى الاول المراد وصفه
بالبرودة قو كما فعلت بي اي قول ابن المعتز وقد ذهبنا الى الخمار والنجم عاير على الليل طرزت بصباح
ذنب من الادارة ويروى تدبر الراح وفاعل تدبر ايدي جاذر وكذا فاعل ظلت على الذهن باب التنازع و
الجاذر جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية وظلت تامة اي دامت ايدي جاذر على هذه الصفة اعني صفة
الادارة ويجوز ان يكون ظلت ناقصة بمعنى صارت واسمه ضمير القصة وقوله تدبر الكاس جملة مفسرة
لهذه القصة ولا حاجة في مثله الى الرابطة العائد جمع عنوق وهو النجيب الخيار كالملاح جمع مليح في الصحاح
العتق الكرم يقال ما ابين العتق في وجه فلان يعني الكرم والعتق الجمال وفي اساس البلاغة هو
عتيق الوجه اي كريمه وقيل الصبيح عتيقا لما في الدار الكرمه ودنانير الوجوه من قبيل لجين الماء اي
وجوه كالدنانير يريد تشبيه وجوههم بالدنانير في الاشراق واللمعان فقوله ذهبنا الى الخمار اي الحبيب الخمار

قوله ابن المعتز بالعين المهملة والتاء المثناة الفوقانية والزاء المعجمة وقد صحح بعضهم بالياء التحتانية والراء المهملة منه

والنجم

والنجم غائر اي غارب بعد والافول وقد الليل طرف ذهبنا والثلاثة ذنب رفيق يلبس يحث الشرب
ويجب الدرج ايضا المنيرة هنا لمحتمل الليل والمعنى ذهبنا الى بيت الخمار والحال ان النجوم بصدد الذهاب
والزوال وكان ذهابنا هذا في وقت بقي بقية من الليل رقيقة كالقلادة لاحت فيها تباشير الصبح وجعل
الصباح طراز الهاشم بعد الذهاب فيحده الحال ادامت ايدي جاذر على صفة الادارة يديرون الكؤوس
طول النهار او ثم صارت القصة ان هؤلاء يديرون الكؤوس اي يدير الكؤوس ايدي فتيان شبيهة بالجاذر
جيدا ومثله اي جاذر عتيقة نجيبة وجوههم كالدنانير في الاشراق واللمعان مليحة لطيفة يريد بها المرد
الذين هم واسعو العين كالجاذر فقوله جاذر استعارة من قبيل رايت اسدا يرمي وقد ظهر ان عناق
صفة مشبهة فيكون الاضافة في عناق ودنانير الوجوه لفظية فيصح وقوع عناق صفة جاذر مع كونه
نكرة وصح وقوع ملاح صفة عناق ولا يخفى ان يجعل ملاح صفة جاذر صفة بعد صفة احترازا عن وقوع
الصفة المشبهة موصوفة على ما نص عليه صاحب المفتاح في قولهم شجاع باسل وجواد فياض قو ومنه
الاطراد جعل الاطراد المذكور في علم البديع هو ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى ابائه واجداده على ترتيب
وولادتهم قو بعتيبة ثم اولد ان يثلوك فقد ثللت عروشهم اي ان قتلوا قومك وتراثك والاخذ
فانت ايضا قد ضربت عروشهم بقتلك عتيبة بن الحارث بن شهاب قو وان اراد بتتابع الاضافات ما
فوق الواحد لانه جعل قوله دنانير الوجوه من قبيل تتابع الاضافات مع ان الاضافة فيه مثناة لا غير
لا يقال اراد بتتابع الاضافات فيه حاصل على ما اورده الخلخالي معترضا على انه ان ما ذهب اليه المص من
ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات في الحديث موجودات مع انها لا ينفيان الفصاحة ليس بشيء لان القائل
بشرطيتهما اراد تتابع الاضافات بشرط ان يكون مترتبة لا يقع فصل بين المضافين وبكثرة التكرار التكرار
بالنسبة الى شيء واحد وكلا من الموصوف في الحديث بالكرم والابنية غير الاخر فلا يلزم من عدم اخلال
ما ذكر عدم اخلالهما واجاب عنه الشارح المحقق بان نظر المص وارد هنا ايضا على تقدير اعتبار هذا
التاويل ايضا في كلام القائلين بالاشتراط لا مدفع له واليه اشار بقوله الا ان نعلم قو وهي نجم من شغف لذا الكيف
الكيف واحد من المقولات التسع لانهم قسموا الاعراض وحصر [illegible] المقولات التسع وحصر والجوهر كلها
في مقولة واحدة فصارت المقولات التي هي اجناس عالية للموجودات الممكنة عشرا وعولوا في هذا التقسيم
والانحصار على الاستقراء الناقص لانهم لم يظفروا بما يصلح دليلا حاصرا بين النفي والاثبات ووجه تسميتهم

اياها بالمقولات ان هذه اجناس عالية للموجودات الممكنة فيكون هي مقولات اي محمولات على الموجودات
واما اقسام الكيف فاربعة الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية والكيفيات المختصة بالكميات
والاستعدادات والعمدة ههنا ايضا الاستقراء والملكة من القسم الثاني من هذه الاربعة فالاضافة
في قوله مقولة الكيف بيانية كما ظهر لك من الكلام السابق قوله ورسم القدماء الكيف صرح بلفظ
الرسم تنبيها على انه يمتنع تحديده لامتناع التحديد في الاجناس العالية اذ ليس لها جنس في الامر لكون
العالي عاليا ولا فصل لتصريحهم بامتناع التركيب من امرين متساويين او امور متساوية كان
كل منها فصلا ولهذا بعينه امتنع ان يرسم رسما تاما ولهذا قالوا هذا التعريف رسم ناقص للكيف
وهو الغاية في الاجناس العالية قوله فاردة هذا القيد مع انه حشو مفسد لانه يخرج بعض الكيفيات
غير القارة كالاصوات والروائح قوله لا يقتضي قسمة القسمة عندهم تطلق على معنيين الاول القسمة الوهمية
وهي فرض القسمة في شيء والثانية القسمة الفعلية وهي الفصل والفك وهذا القيد احتراز عن الكم
بقسمية المتصل كالمقادير والمنفصل كالاعداد قوله ولا نسبة اي لا يقتضي ان يكون مفهومه معقولا
بالقياس وبالنسبة الى الغير والحق ان قولهم لا يقتضي قسمة احتراز عن الكم وقولهم ولا نسبة احتراز
عن بواقي الاعراض النسبية وهي السبعة الباقية لان كل هذه نسبية مقتضية لان يكون مفهوماتها
معقولات بالقياس الى الغير وفي تحقيق ذلك ههنا طائل لا يليق بالمقام قوله والاحسن ما ذكره المتاخرون
وجه الاحسنية على ما حققه الشارح المحقق وجوه الاول ان لفظ الهيئة والقارة مشتمل على بعض الخفاء
غير اللائق بالمقام الثاني ان النقطة والوحدة واردتان على ظاهر تعريف القدماء الثالث انه لو كان من
من الكيفيات ما لا وجه لاعراضها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة قوله عرض لا يتوقف
تصوره يخرج بهذا القيد جميع الاعراض النسبية اذ قد مرت الاشارة الى انها نسبيات يعني ان تعقلها
يتوقف على تعقل غيرها وبقوله لا يقتضي القسمة خرج الكم لانه يقتضي القسمة لذاته كما سبق وخرج
بقوله اللاقسمة النقطة والوحدة المقتضيتان لها عند القائلين بانهما موجودتان في الخارج واما القائلون
بانهما من الامور الاعتبارية فلا يحتاجون الى هذا القيد لعدم دخولهما في العرض وقد احترزوا بقولهم
اقتضاء اوليا عن العلم بمعلوم هو بسيط حقيقي وعن العلم بمعلوم مركب فان العلم الاول يقتضي اللاقسمة
لكن ليس اقتضاؤه اوليا بل بواسطة معلومه البسيط والعلم الثاني يقتضي القسمة كذلك فلولا تقييد الاقتضاء

بالاولية

بالاولية لخرجا عن الحد مع انهما من مقولة الكيف وذكر في المواقف بدل قولهم لا يتوقف تصوره
على تصور غيره لا يكون معناه معقولا بالقياس الى الغير فان الاعراض النسبية كما عرفت تصورها
موقوفة على تصور امور اخر بخلاف الكيفيات فانها يستلزم تصورها تصور غيرها كالادراك
والعلم والقدرة والشهوة ونظائرها فانها لا تتصور بدون متعلقاتها اعني المدرك والمعلوم
لكن ليس تصورها موقوفة على تصورات المتعلقات معلولة لها كما في النسب بل تصورها
موجبة لتصورات متعلقاتها فانا نتعقل العلم والامر نتعقل متعلقه وكذا الحال في الكيفيات المختصة
بالكميات كالاستقامة والانحناء والتثليث والتربيع ونحو ذلك وبهذا ظهر ترجيح ما ذكره الشارح المحقق
من التعريف على ما اشتهر من قولهم لا يوجب تصوره تصور شيء خارج عنه بل على ما اختاره في
المواقف ايضا الا ان هذا ايضا اعني ما اختاره الشارح المحقق منتقض بالكيفيات المركبة بالحدود
والرسوم قوله وان اختصت بذوات الانفس المذكور في كتب القوم ان المراد الانفس الحيوانية واورد
عليه ان بعض الكيفيات كالعلم والحيوة والقدرة والارادة ثابتة للواجب تعالى وللمجردات فلا يستقيم القول
باختصاصها بذوات الانفس الحيوانية واجيب بمنع ان ما ثبت للواجب والمجردات من هذه من جنس
الكيف ولا من الاعراض كيف والله تعالى منزه عن الكيفيات ولو سلم فمعنى الاختصاص بها انه لا يوجد
في النباتات والجمادات وحاصله ان الحصر والاختصاص اضافي لا حقيقي قوله ان كانت راسخة في موضوعها
اي مستحكمة بحيث لا يزول عنه اصلا او يعسر زوالها قوله يسمى حالا لقبولها التغير والزوال ثم ان
الحال بعينها تصير ملكة بالتدريج الا ترى ان الكيفية النفسانية الواحدة بالتشخص كالكتابة مثلا تكون
في ابتداء حصولها حالا ثم اذا ثبتت زمانا وتمكنت صارت بعينها ملكة كما ان الشخص الواحد كان صبيا
ثم صار رجلا واعلم ان الشارح المحقق كان يكفي له ان يقول الملكة كيفية راسخة في النفس ثم لما اورد
هذه المباحث لغرض لا يتعلق بذلك وجب علينا ان نتعرض ههنا لبعض مباحث الكلام توضيحا للمرام
وتبيينا وتحقيقا للكلام فلعلك تبعدنا عن الملام وتعذرنا في الاطناب قوله اشعار بان الفصل
من الهيئات الراسخة يعني اشعار بان الملكة لو لم يكن مذكورة في التعريف لانتفى الاشعار اي لم يكن في التعريف
ما يدل بصريحه على ان الهيئات الراسخة فلا يقدح فيه حصول هذا المعنى على تقدير عدم ذكرها بالتزام
عقلي او دليل خارجي او امر خفي فظهر فساد ما ذهب اليه بعض اصحاب الحواشي من انه يفهم من كلامه انه لو لم يذكر

الفصل من م

الملكة في التعريف يلزم ان يكون هذا المعبر اعني من يعبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير سوق
ذلك فيه فصيحا بمقتضى التعريف وليس بشيء لانه ان اراد التعبير عن المقصود في الجملة كما هو ظاهر
عبارته فظاهر ان ذلك غير لازم وان اراد التعبير عن كل ما يدخل تحت قصده على ما هو معنى الاستغراق
فما تحققه بدون الرسوخ غير ظاهر الظاهر قوله حالتي النطق وعدمه هذه عبارة الماتن في
الايضاح ولما كانت هذه مشتملة على ضرب غموض ونوع خفاء حيث يتوهم من ظاهرها انه لو قال
يعبر لزم ان لا يسمى من له هذه الملكة فصيحا حالة السكوت اذ لا يعبر في تلك الحالة فيرد عليه انه لا دلالة
لقوله يعبر الا على انه يوجد منه التعبير في الجملة فمعنى التعريف ملكة يوجد من صاحبها التعبير ولا شك
في صدقها على الملكة التي يعبر صاحبها عن مقاصده في حال سكوته حاول الشارح المحقق ازالة هذا
الوهم بتفسير كلامه وتبيين مرامه بقوله اي سواء كان ممن ينطق ام فحمل حالة النطق على حال كون
الشخص ممن ينطق بمقصوده في الجملة وعدمه على حال كون الشخص ممن لا ينطق بمقصوده اصلا ازالة
لما يشعر به ظاهر هذه العبارة من توارد الحالين على شخص واحد قوله او لا ينطق به قط لمدة تقرر في
النحو ان قط للماضي المنفي واستعماله في المضارع المنفي خارج عن القانون الا انه كثر في عبارات المصنفين
واطلاقاتهم قوله هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام تنبيه على ما ذكرناه وتصريح بان الكلام ذات وجهين
الاول ان يحمل على توارد الحالين على شخص واحد الثاني ان يحمل على تعدد الموصوفين ليتعرض بهما الى التنافي
واشعار بان الواجب الا يحمل على تعدد الحال وذي الحال فقط [الا بتعدد ذي الحال] فان هذا فاسد قوله ليعم المفرد
والمركب في معرض الخبر للمبتدأ اعني قوله وقوله اي وقوله بلفظ فصيح كانه لاجل العموم والشمول قوله
لا بالاشتراك لوصف الاول وهو متعلق بجانب المعنى التنبيه على ان التعبير عن بعض مقاصده غير
كاف في كونه متكلما فصيحا وهذا المعنى على تقدير تسليم استلزام ملكة الاقتدار اياه غير كاف لانا قد
نبهناك على الفرق بين ان يكون الشيء لازما لوجه من الوجوه وبين ان يكون في اللفظ ما يدل
عليه ويرشدك اليه فان المعتبر في التعاريف الثاني دون الاول الثاني ان المورد متعدد ولا قرينة
للبعض والمقام خطابي والباقي معلوم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى غيره فانه اوهام
قوله وهذا مما لا يمتنع اي يمتنع استعماله ليبوح بالمقام بل امتناعه كما في نفس الامر فان قيل في التمثيل بما ذكر
من دار غلام جاريته نظر اذ لا امتناع فيه فانه يجوز ان يقال الاول دار الثاني غلام الاخير ما قصدنا

هذا

هذا تمثيل بل تنظير والامتناع في بعض المقامات ثابت كما في الاعداد من الاحاد الى العشرات قوله
سهوا كونه سهوا ممنوع فضلا عن كونه سهوا ظاهرا تعريض به لان هذا كلام اورده بعض
الشارحين ههنا فقال انما قال الماتن بلفظ فصيح ولم يقل بلفظ بليغ او بكلام فصيح ليعم المفرد
والمركب فذهب الشارح المحقق الى ان هذا سهو وبين وجهه بان المفهوم المتعارف في مثل
قولهم قال فلان كذا ولم يقل كذا انه يجوز كذا او لا يجوز كذا انه يحمد الخروج او الدخول بسبب القول او
عدمه فيؤدي كلامه الى ان سبب العدول عن لفظ بليغ هو مجرد ارادة شمول المفرد والمركب
وليس بذلك لانه لو قطع النظر عن حديث الشمول وعدمه فلا صحة لذلك والا لزم اشتراط البلاغة
في الفصاحة مع ان الامر بالعكس هذا محصل كلامه والجواب عنه في غاية الظهور ينبغي تصحيحه رحمه [illegible]
بان المقتضي اعم من الموجب والمرجح فمقتضي العدول هنا امران احدهما موجب وهو لزوم اشتراط
البلاغة في الفصاحة وثانيهما مرجح وهو حديث الشمول على ما ذكره والعجب من الشارح المحقق
كيف ذهب الى هذا واغتر به مع انه قد نص في هذا الكتاب وفي سائر كتبه في مواضع كثيرة على ان المقتضي
اعم وتحقيق ذلك ان كلامه في ذلك مضطرب اضطرابا شديدا فتارة يميل كلامه الى ان المقتضي
مرجح فقط وتارة كثيرة يميل الى ان المقتضي لا يلزم ان يكون مرجحا بل هو اعم ويحمل هذه المقدمة
وسيلة الى التخطئة على الغير ولنا في هذا المقام كلام سنطلعك عليه في مباحث الانشاء ان شاء الله تعالى قوله هذا التعريف
غير مانع لان حاصل السؤال ان ههنا كثيرا من الملكات النفسانية التي هي غير الفصاحة كالادراك
والحفظ ونحوهما مما له مدخل في الاقتدار مع ان التعريف صادق عليها وهي ليست بفصاحة فتقرير
الجواب مكشوف لا سترة به قوله المتبادر الى الفهم اشارة الى ما تقرر عندهم من ان التبادر الى الفهم
من امارات الحقيقة بل اقوى اماراتها فان قيل المستعمل فيه هو المعنى الذي هو السبب القريب لما معنى
قوله ما المستعمل فيه الباء السببية قلنا ممنوع فان المستعمل فيه هو مطلق السبب الشامل للقريب وغيره
والحاصل ان الباء مستعملة في السببية والسببية وان كانت اعم الا ان المراد الاخص وهو السبب
القريب بقرينة التبادر واجيب بوجوه اخر فاسدة الاول ان ما استعمل فيه كناية عن الكلام والتبادر
التبادر اليه بالنظر الجزئية فاصلها ظرف الجزء الثاني ان ما كناية عن اللفظ ومعنى الاستعمال فيه الادخال
عليه يعني يتبادر من مدخول الباء السبب القريب الثالث ان الباء ههنا اسم للباء في بها والمراد بما استعمل

في السمع اعني بارتها كما يقال المتمثل زيد في زيد هذه هي الاجوبة المشهورة في هذا المقام ولا يخفى على
المحصل فسادها في بادي الراي و الداعي م قوله والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال م فان قلت
هذا التعريف غير مانع لصدقه على الكلام المشتمل على التاكيد الذي يقتضيه المقام مثلا ولا قصد للقائل
اليه مع انه ليس ببليغ لتصريحهم بوجوب القصد في الكلام البليغ الى الخصوصية قلت هذا خارج
بكون الحال اذ الحال هو الامر الداعي الى تلك الخصوصية واذا انتفى القصد لم يصدق عليه انه داع اليه
ولذا نطق الشارح المحقق على القصد والاعتبار بقوله اي الى ان يعتبر بعد ما فهم الحال ولم يكتف
بمجرد الحال بل اشتغل بالتصريح بالمقصود في تفسير المتكلم على وجه مخصوص لا يقال ان قوله اي الى ان
يعتبر تفسير المتكلم على وجه مخصوص وتفسير المتكلم الذي هو فعل اللسان بالاعتبار الذي هو قصد
القلب غير مستقيم لانا نقول الاعتبار والقصد في الظاهر تفسير المتكلم على وجه مخصوص وفي التحقيق تفسير
للوجه المخصوص بملاحظة تعلق الداعي اليه ووقوعه عليه بل القصد ذلك الوجه المخصوص فوقع
التسامح في العبارة بايقاع التفسير على المجموع المركب مع قصد التفسير الى بعض اجزائه اذ المعنى
اي الى التكلم على قصد ذلك الوجه المخصوص والاوضح ان يقال التفسير المذكور تنبيه على ان مرادهم
بالتكلم في مفهوم الحال القصد المقتضي الى التكلم على انه من ذكر المسبب وارادة السبب والذي حمل
الشارح المحقق على هذا التسامح ما نبه هناك عليه من ان العمدة في باب البلاغة هو قصد الخصوصية
لا مجرد وجودها متفقا اعتبارا ويمكن ان يقال ظاهر عبارة القوم في تعريف الحال على ان مجرد التكلم بالكلام
المشتمل على الخصوصية كاف وان لم يوجد القصد اليه اشار رحمه بتفسير التكلم بالاعتبار الى ان القصد
هنا هو الجزء الاعظم ولذا الاعتبار في البلاغة واليه يرجع الفضيلة والشرف حتى كان المراد بالتكلم
هو وحتى لو فات التكلم وتحقق هو فلا ضير فان قيل بل الاعتبار تفسير التكلم حقيقة اذ التكلم ليس
بشرط في بلاغة الكلام للقطع بانه في مقام انكار قيام زيد لو كتب على قرطاس ان زيدا لقائم كان هذا
كلاما بليغا مطابقا لمقتضى الحال بلا خفاء مع انه لا تكلم هنا اصلا قلنا الكلام عند اهل العربية
وان كان هو ما يشتمل على الاسناد الا ان المعنى اللغوي اعني التكلم ليس بمهجور بالكلية اذ الكلام لغة
ما يتكلم به والذي يدل قطعا على ان المعنى اللغوي غير مهجور وارد ان احدهما ان الكلام مركب من كلمتين
والكلمة لفظ اي ملفوظ والمكتوب ليس بلفظ بل صورته الدالة عليه وتحقيقه يطلب من كتابنا

شرح

شرح لباب الاعراب وثانيهما ان الكلام مطلقا منحصر في نوعين اللفظي والنفسي والمكتوب خارج
من القسمين فلم يكن كلاما وامثال هذه الاشتباهات ربما يخطر ببال المتعلمين في مبادي النظر الا انهم
بعلم النحو قوله خصوصيته لحقه بالشيء خصوصا وخصوصية والفتح افصح كذا في الصحاح ولا يخفى ان الضم
يفتقر الى نوع تمحل ربما لتكرار معنى المصدرية اذ هي مستفادة من لفظ الخصوص مرة لانه مصدر ومن
ياء المصدرية اخرى فيقع الاحتياج حينئذ الى نوع تمحل كجعل المصدر بمعنى الصفة مثلا وكجعل الياء
للنسبة مبالغة مثل احمري والتاء للمبالغة كعلامة وبهذا الوجه وكذا قولهم الوصفية لكن الوصف
اسم محض للتابع فلا تكرر قوله وهو مقتضى الحال الظاهر ان الضمير راجع الى الخصوصية اما بتاويل ما اعتبر
او بالنظر الى الخبر لانه اسم يرشدك اليه الى رجوع الضمير الى الخصوصية قوله والتاكيد مقتضاها
ويحتمل ان يرجع الى نفس الاعتبار في الكلام اذا اشعار وتنبيه على ان القصد والاعتبار سيس الحاجة
اليه الى هذه الحيثية حتى صار نفسه نفس مقتضى الحال مبالغة وادعاء فليتامل فانه لطيف المسلك
قوله مع فصاحته قد سبق الكلام فيه مرارا فلا نعيده وقوله فان البلاغة انما تتحقق تعليل للتنبيه لما في
التعريف بالفصاحة وبيان لجهة اخذها في حد البلاغة فان البلاغة عند الله لا تتحقق الا بعد تحقق
الفصاحة واما على مذهب صاحب المفتاح فالبلاغة غير متوقفة على الفصاحة على ما حققناه في حواشي
شرح المفتاح قوله الحال والمقام متغاير بالمفهوم نبه بذكر التغاير على ان مفهوميهما ليسا متحدين بل
لمفهوميهما جهتان جهة اشتراك وجهة اتحاد وتحقيق ذلك ان لفظ الحال في الاصطلاح موضوع
لمفهوم مخصوص هو امر داع باعتبار الزمانية ولفظ المقام موضوع لمفهوم وهو امر داع باعتبار
المحلية فمفهوم كل منهما مركب من امرين احدهما مشترك فيه والآخر مخصوص به يقع الامتياز
به لاحدهما عن الآخر الا ان الجزء المشترك فيه هو الاصل والعمدة والجزء الذي يقع الامتياز به تابع
محض وحسبه صرفة فلا جرم جعل الفرق اعتباريا ودعى المغايرة بينهما على محض الاعتبار تنبيها على
انه بحسب الجزء المشترك فيه بمنزلة العدم والخارج من الشيء هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ليظهر وجه دفع
ما يقال من ان قوله متغاير بالمفهوم يدل على انهما بالذات ليسا متحدين وقوله والفرق اعتباري
يدل على انهما بالذات واحد وبينهما منافاة ظاهرة قوله فان مقامات الكلام متفاوتة عبر في الدليل
عن المقتضي بالكسر بالمقام دون الحال اذ المقام مضاف الى الشيء تفاوت ذلك الشيء عند تفاوت المقام في

تفاوت المقتضى وهو المدعى ولا كذلك الحال فانه مضاف الى الشي تفاوت ذلك الشي عند
تفاوت الحال ليس عين تفاوت المقتضى الذي هو المدعى بل محتاج الى وسط بان يقال اذا
تفاوت الحال تفاوت الانكار واذا تفاوت الانكار تفاوت التاكيد مثلا ضرورة تفاوت المقتضى
بالفتح عند تفاوت المقتضي بالكسر تدبر فانه لطيف دقيق وتامل في فهمه في قولهم مقام التاكيد
والاطلاق والحذف والاثبات وقولهم حالة الانكار وحالة خلو الذهن ليتيسر لك الوصول الى المطلوب
ومما ان لهذا الفرق اعني الاضافة في المقام الى المقتضى وفي الحال الى المقتضي دخل في ظهور المدعى
وثبوته بسهولة تنبيها على ما وقع التنبيه عليه في ضمن هذا البيان فتوضيح الشارح المحقق اختلاف المقتضى
بالفتح عند تفاوت المقامات على ما ذكره من الفرق وجعل الفرق المذكور توطئة وتمهيدا لظهوره
بقوله فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام فافهم قوله وايضا المقام يعتبر اضافته الى شي
من جهة ان المقام ايضا يضاف الى المقتضي بالكسر على ما قال في قوله كما قال الفاضل في الذي تخلى انصار
المقام مقام ان يتردد المخاطب والتوجيه بان المراد انه هو الغالب الكثير بعيد مع انه ممنوع وكيف
والمفتاح مشحون بذلك كما قال في موضع اما الحالة المقتضية للاضمار فهي اذا كان المقام مقام الحكاية او
مقام الخطاب وقال اما الحالة التي تقتضي كونه علما فهي اذا كان المقام مقام احضاره او تعظيم والاسم
صالح او اهانة والاسم صالح او كناية او مقام ابهام انك تستلذ اسم العلم الى غير ذلك يظهر ذلك للناظر الى
المفتاح وتصفح تفاصيل الحالات المقتضية قال في احوال المسند واما الحالة المقتضية لاضماره فاعله
فهي كون المقام مقام الحكاية او خطاب وقال واما الحالة المقتضية لكونه مضمرا فهي كون المقام غير ذلك
فوجه التفصي عن هذا الاشكال ان ما يضاف اليه المقام في امثال هذه العبارات فله جهتان فانه
مقتض من وجه ومقتضى من وجه واضافة المقام اليه بملاحظة الحيثية الثانية دون الاولى وتحقيق
ذلك ان الحكاية والخطاب والاحضار والتعظيم الى غير ما ذكر وان جعلها صاحب المفتاح مقتضيات
الا ان كلا منها شي اقتضاه المقام وقد نص على ذلك في المفتاح حيث قال واما الحالة التي تقتضي اثبات
المسند اليه فهي اذا كان كذا وكذا او في ذكره تعظيما للمذكور او اهانة له كما في بعض الاسامي والمقام مقام ذلك
انتهى اي التعظيم والاهانة فانه كما ترى جعل التعظيم مقتضيا للذكر ثم جعل التعظيم المقتضي مقتضى للمقام
بقوله اذ المقام مقام ذلك وكذا ما ذكره هنا بقوله مقام التاكيد والاطلاق فانه يصح ان يقال واما الحالة

المقتضية

المقتضية للابراز فهي اذا كان المقام مقام التاكيد وترك التشبيب فهي اذا كان المقام مقام الاطلاق
وكذا الكلام في البواقي وهذا الوجه من التفصي انما يدفع الاشكال المورد على عبارات المفتاح واما الاشكال
المورد على عبارته رحمه الله اعني قوله فمقام المقام مقام ان يتردد المخاطب فغير مندفع بهذا اذ التردد
وصف المخاطب وهو ليس مقتضى للمقام الذي هو الامر الداعي والحاصل ان كلا مما هو من اوصاف
المتكلم بالكلام البليغ فله جهتان على ما ذكرنا واما ما هو من اوصاف المخاطب فهو المقتضي
المحض الذي لا يمكن اعتبار الجهة الثانية فيه اعني كونه مقتضيا بالفتح حتى يكون اضافة المقام
اليه بملاحظة هذه الجهة الا ان هذا ايضا مندفع كما لا يخفى من ان هذا من قبيل تنزيل غير السائل
منزلة السائل فلو لا ان الاضافة بملاحظة الحيثية المطلوبة لما كان لهذا التنزيل معنى ولولا
ان اعتبار التردد مناسب للمقام لما كان لاعتباره وجه تدبر فان هذا الكلام فوق نحوه بدية
النظام قوله ضرورة ان الاعتبار الخ تعليل لاختلاف مقتضيات المقام عند تفاوت المقامات
فيلزم تعليل الشي بنفسه اذ الاعتبار المناسب على ما لا يخفى هو نفس مقتضى الحال فيصير حاصل
الكلام ان مقتضى الحال يختلف لان مقتضى الحال اللائق بهذا المقام غير اللائق بذلك فيكون دورا
والجواب ان الاعتبار المناسب هنا ليس نفس المقتضى الحال بل المراد هنا هو المعنى المصدري
فيكون تعليلا لاختلاف المعنى باختلاف الاعتبار فلا دور ويجوز ان يقال ان هذا في الظاهر
تعليل لاختلاف المقتضيات عند تفاوت المقامات وفي المعنى تفصيل لها بمعنى ان معناه ذلك
قوله واختلافها اي اختلاف مقتضيات المقام لاختلاف المقامات على ما لا يخفى قوله ثم شرع
معطوف على مقدر اي قال ما قال ثم شرع قوله مع اشارة اجمالية الى ضبطها وجه الاشارة
ان المقتضيات مع كثرتها تنحصر في ثلثة اقسام القسم الاول ما يختص باجزاء الجملة القسم الثاني
ما يختص بالجملتين فصاعدا القسم الثالث ما لا يختص بشي من ذلك والمص اشار الى القسم الاول
بقوله فمقام كل من التنكير والاطلاق الخ والى الثاني بقوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل والى
الثالث بقوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه ولما مع التعرض لذكر الاقسام الثلثة نبه على
ان كلا منها قسم وباب على حدة باعادة لفظ المقام في كل من الاخيرين فصل الثاني كالامر ضابطة
للمقتضيات وهي انها مع تعددها وكثرتها لا تخرج عن الاقسام الثلثة فان الضابطة هي القاعدة

الكلية ش مقصورا على المسند اليه الصفة ليست مسندة الى الظرف بعده بل فيه ضمير وضمير الى المسند اليه
اى مقصورا على الشئ الذى اسند ذلك الشئ الى المسند اليه ومثله فهلم للمعطوف المعطوف عليه وهذا
مما يكثر ش الى غير ذلك اى غير المذكور لكن من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه فعلم ان جميع
اعتبارات المسند اليه مذكورة هنا بعضها بالتصريح وبعضها بالتعميم ش مع زيادة كونه مفردا فعلا
او غير فعل فان قلت كونه مفردا غير فعل ليس مما يخص المسند بل هو مشترك فعلم ان ادعاء الاعتبارات
الراجعة الى المسند اليه غير مستقيم قلت المعتبر فى الزيادة والاختصاص هو كون اللفظ مفردا مع تسميته
اسم الفعل وغير الفعل وهذا المجموع لا يوجد فى المسند اليه وان وجد احد جزئيه والجواب بان هذا وان
وجد فى المسند اليه ايضا الا انه يصدق عليه انه زائد على ما ذكر واشار اليه لان هذا لم يذكر فى المسند اليه
سيجئ الما ولا فلان المفهوم من الكلام الاختصاص بقرينة المسوق والسياق واما ثانيا فلما
نبهنا عليه من ان جميع الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه صار مذكورا هناك بعضها بالتصريح وبعضها
بالتعميم ولا يخفى انه مبنى الكلام على رجوع ضمير كونه الى اللفظ المطلوق على ما اشرنا اليه والا فلو عاد الى
المسند فلا خفاء فى الاختصاص والزيادة الا ان هذا من باب لغو الحديث ولهو الكلام على ما لا يخفى على
الناظر فى المرام ش معمولا متعلق او غير مقيد يشعر بان هذا القسم اعنى المقيد وغير المقيد ليس مما يختص
بالمسند لتحققه فى المسند اليه كما اشار اليه بقوله مقصورا بشئ من التوابع او غير مقصور واجيب بان المراد
بالتقييد بالمتعلق التقييد بالمفعول ونحوه مما يسمى متعلقات الفعل فى متعارف هذه الصناعة و
التقييد بالوصف ونحوه من التوابع لا يسمى تقييدا فلا يعد من جملة متعلقات الفعل عند ارباب
هذا الفن ويرد عليه ان التقييد بالمفعول ايضا جار فى المسند اليه كما اذا كان المسند اليه اسم فاعل او مفعول
وله مفعول كقولنا الضارب الضارب زيدا فى الدار والجواب بان المراد انه كثير لا كلى ليس بشئ على
ما لا يخفى على من له ادنى نظر فى عبارة الشرح بل الجواب ان امثال هذه فى الحقيقة راجعة الى المسند
لان المفهوم من قوله يعم زيادة يعم الاختصاص لا غير [illegible] منه
اذ المفيد للتخصيص فيما ذكر هو المصدر الذى سمى صفة وهو ليس بمسند اليه بل هو مسند والجواب
بان المراد المجموع من قوله او جملة تسمية الى هنا على قياس ما ذكرنا فى كونه مفردا او غيره فاسد
لان قوله مقيدا قسم برأسه وكذا مقابله فضمه مع ما يحقق لغو بخلاف السابق تدبر ش ومقام
اطلاق الحكم نوضح هذا المقام ان المقام الذى يناسبه تجريد الحكم عن المؤكد مثل زيد قائم يباين المقام

الذى

الذى يناسبه تقييد الحكم بمؤكد مثل ان زيدا قائم وان المقام الذى يناسبه تجريد المتعلق عن اداة
القصر مثل ضرب زيد عمرا يباين المقام الذى يناسبه تقييد المتعلق باداة قصر مثل ما ضرب زيد الا
عمرا والمقام الذى يناسبه اطلاق المسند اليه مثل زيد منطلق يباين المقام الذى يناسبه تقييده بوصف
مثل زيد التاجر منطلق وكذا المقام الذى يطلب اطلاق المسند وتجريده عن الشرط مثل اكرمك يباين
المقام الذى يناسبه تقييد المسند بالشرط مثل اكرمك ان تفعل كذا مثلا وكذا المقام الذى يناسبه اطلاق
متعلق المسند وترك تقييده بالمفعول مثل زيد ضارب يباين المقام الذى يناسبه تقييده بالمفعول
مثل زيد ضارب ابوه عمرا وقوله او ما اشبهه اراد به الحال والتمييز ونحوهما فان قيل فقد ظهر من هذا
البيان ان قوله ومقام اطلاق الحكم مع قوله يباين مقام تقييده من باب اللف والنشر وان النشر
على ترتيب اللف وكيف يصح ذلك وقد تقرر ان النشر انما يأتى بكلمة او وان كان لفه اجماليا مثل قوله تعالى
وقالوا كونوا هودا او نصارى قلنا ممنوع فان ذكر النشر بكلمة او مع تفصيل اللف جائز وواقع وقد
حققنا ذلك فى حواشى شرح الكشاف ش ومقام تقديم المسند اليه اعاد لفظ المقام هنا وفيما بعد
عليه وفيما تأخر عنه مرارا لانه بصدد تفاوت المقامات واظهار تمكنها والاعادة بنادية هذا المعنى
اتم وادنى ش وهذا معنى قوله فى الظان هذا اشارة الى جميع ما سبق من قوله فمقتضى الحال الى ههنا
وان المراد من قوله قوله ثم مقام الى قوله وكذا خطاب الذكى ليظهر ما هو بصدده من دعوى
تفصيل المقامات وبيان تفاوتها من الاشارة الاجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وجعل هذا
اشارة الى ما ذكر بعد قوله اذا تمهد هذا ليكون المراد من قوله هو قوله فمقام كل من التنكير الى قوله
يباين مقام خلافه تعسف لا يساعده الكلام والمرام ش اى خلاف كل منها غير صحيح وانما الصواب
ان يقول اى خلاف نفسه للقطع بان مقام كل من هذه الامور الاربعة يباين مقام خلاف نفسه
لا مقام خلاف كل من هذه الاربعة فان مقام التنكير مثلا لا يباين مقام خلاف الاطلاق وهو التقييد
اذ التنكير والتقييد لا يتنافيان بل يجتمعان وهذا ظ وكذا لا يباين مقام خلاف التقديم وهو التأخير
لجواز اجتماع التنكير والتأخير وكذا الكلام فى الباقى وبالجملة ففى الكلام خفاء واختلال لا يستقيم ما هو
المفهوم من ظاهر المقال الا ان اللد ثما فقد دفعى للتفصى عن هذا الاشكال بوجهين كل منهما
فى غاية الحسن ونهاية الكمال الاول ان المراد بكل منها هو كل موصوف بوصف التقابل والتضاد مثلا

نند صح الكلام واتضح المرام لان كلا من التنكير ونحوه مقامه يباين مقام خلاف كل مما يقابل
نفسه ودفع انه يفهم من العبارة لزوم كون مقام التنكير مباينا لمقام خلاف التقديم وهو التاخير
اذ التقديم وان كان خلاف التنكير الا انه غير مقابل التاني لانه لا يريد بقوله اى خلاف كل منها ان
الضمير بحسب اللفظ مرجعه كل منها بل هذا بيان لحاصل المعنى وبيان لما يؤل اليه ما يعنى وبيان ان
الضمير بحسب اللفظ راجع الى كل من الامور الاربعة على سبيل البدلية وملاحظة الخصوصية على معنى ان
مقام كل منها يباين مقام خلاف نفسه الا انه تسامح فى العبارة فعبر عن خلاف نفسه بكل منها واراد
ان الضمير الى كل واحد واحد من هذه الاربعة على الخصوص بملاحظة نفسه فقط مع قطع النظر
عن ملاحظة العموم وغيره وان كان يشعر به ظاهر عبارته تامل فانه دقيق لطيف لا ينتبه له الا
من له ذهن دقيق لطيف قوله يباين مقام الوصل لم يقل خلافه لان الوصل اخصر واظهر بخلاف قوله
ومقام الايجاز يباين مقام خلافه فان خلافه هنا اخصر من ان يقال مقام الاطناب والمساواة
لان خلاف الايجاز انما هو هما لا غير قوله والمراد انه من الاحوال المختصة بحث تذكير لما سبق من دعوى
الاشارة الى مقتضيات الاحوال على وصف الاجمال وكذا قوله وفصل قوله ومقام الايجاز بحث كونه
غير مختص وتصريح بما مضى من الدعوى وتعيين لموضع الاشارة والمنبه من كلام المصنف وهذا
الموضع من الدلائل الدالة على مهارة الشارح المحقق وتحقيق هذا المقام على هذا النمط من الابانة
الناطقة بان له السبق فى علم البلاغة وله اليد الطولى فى هذه الصناعة قوله لكونه نسبيا حق
العبارة ان يقول لكونه نسبيا لرجوع الضمير الى كل من الايجاز والاطناب لانه جعله من قبيل قوله
من كل كوما كثيرة الوبر لتضمنه النعدد والتكثير فهو من قبيل الليل الى المعنى وعليه قوله تعالى
كل فى فلك يسبحون قوله وكذا خطاب الذكى فصله عما سبق لان ما مر بيان للاحوال الراجعة الى
نفس الكلام بل الى صاحبه وهذا بيان لحال يرجع الى المخاطب من قوة الادراك وعدمها فان قيل
بل هذا غير واقع فى محل ادلله بصدد تفصيل انواع المقامات وبيان تفاوت مقتضيات الاحوال
كما وقع التصريح فيما سبق وهو بمعزل عنها قلنا هذا ايضا بيان على تفاوت المقامات واختلاف
المقتضيات كما يشير اليه بقوله فان مقام الاول اى والطرف اعنى مع خطاب الغبى يتعلق بقدر اى
وكذا نسبة خطاب الذكى مع خطاب الغبى قوله وكان الانسب ان يذكر مع الغبى الفطن كان الانسب

الكوماء الناقة العظيمة السنام والوبر للبعير
الواحدة وبرة وقد وبر البعير بالكسر فهو وبر
واوبر اذا كان كثير الوبر كذا فى الصحاح منه

قوله بل الى صاحبه تنبيه على ان ما سبق جهتين بصف
الكلام واجراؤه بصفته باعتبار احدى الجهتين
وصاحبه بها باعتبار الاخرى والحاصل انه ينتظم
الوصفان اذا لوحظ الاحوال منه

ابراد

متعلق بالبداهة

اى وقد يدفع هذا السؤال بان المواخذة على القيد الاول
يطلب ذكر الفطن فى موضعه انسب لان ذكر الفطنة انسب
منه

ابراد المواخذة على القيد الاخير اعنى الغبى لانه الموضع يطلب لفظا فى موضعه هو مقابل للذكى فقد
يدفع بان ذكر الفطنة انسب لانها اعلى رتبة من الذكاء ولا يخفى ضعف السؤال والجواب والله اعلم
بالصواب بل الجواب عن مواخذة الشارح المحقق انه اراد بالذكى ما فوق ذكاوته وجاوزت
الى حيث انتهت الى حد الفطانة الا انه العدول مبنى على الملايمة اللفظية والمناسبة السجعية قوله
وعما من شانه ان يكون فطنا احترز عن لزوم كون الجمادات اغبياء فانه لو عرف الغباوة بعدم
الفطنة مطلقا لزم ان يكون الجدار ايضا غبيا وكذا الاشجار الا ان هذا منقوض بزيد الذى سيوجد
فانه يلزم ان يكون غبيا لانه من شانه ان يكون فطنا وهذا كنعرينهم الموت بانه عدم الحيوة
عما من شانه الحيوة فان ظاهره ينتقض بالجنين بل بزيد الذى سيوجد وقد يدفع عما نحن فيه
بان المضاف مقدر اى غباوة قلبى قوله فمقابل الغبى هو الفطن اى يقابل العدم والملكة كما اشار
اليه بقوله والغباوة عدم الفطنة وقد بنا فى عليه بان الفطانة فوق الذكاوة اذ الثانى
كما عرفت عبارة عن شدة قوة النفس والاول جودتها وتهيؤها والمعتبر فى الغباوة عدم الفطانة
التى هى الجودة لا شدة قوة النفس ولزم ان تكون الذكى والغبى واحدا فضلا عن التقابل فلا
يصح قوله وكان الانسب ان يذكر مع الغبى الفطن بل صح العبارة وكان الواجب اذ لا تقابل بينهما
يشعر به مجموع كلامه كما عرفت والجواب ان الذهن عبارة عن القوة المعدة للاكتساب وهذه
القوة مشتركة بين الذكى والغبى الا ان هذه القوة لما اشتدت سميت ذكاوة فالذكى من له شدة
هذه القوة والفطن من له جودة هذه القوة والغبى من كان له هذه القوة مجردة عن الشدة
والجودة لكن مقابل الغباوة هذه الفطانة لان القوم اعتبروا الغباوة عدما والفطانة ملكة
فهما بالنظر الى اعتبارهم متقابلان فمقتضى هذا ان يعتبر المصنف ايضا تقابلا بينهما فظهر ان الذكى
والغبى ايضا متقابلان فاستقام كلام المصنف والشارح قوله ويتعلق كل منهما مع صاحبتها الظرف اعنى مع
اى حيث اعتبر الانسبية فى المواخذة على المصنف لا الوجوب
متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما اعنى لكل كلمة والمضاف مقدر صرح بذلك فى شرح المفتاح
اى الوضع لكل كلمة مع صاحبتها
وعندى انه حال من المجرور اعنى كل او صفة كلمة بل الاولى انه من قبيل قولنا ان الدين عند
الله الاسلام قوله اى مع كلمة اخرى يحتمل التفسير ان يتعلق اى مع كلمة اخرى او ما هو فى حكمها لتناول
الجمل على ما ينبه عليه الا انه بنى التفسير على ما هو الاكثر وبالفهم اظهر واعتمد فى ذلك على التفسير اللاحق
الظرف متعلق بالنسبة بين الجملة

اى فى قوله والغباوة عدم الفطنة اى غباوة القلب فحذف
المضاف اليه وجعل الالف واللام بدلا عنه

تفسير الذهن على هذا الوجه ذكره الامام فى شرح
الاشارات وقد حققنا ما يتعلق به فى حواشى
شرح المطالع منه

وهذا واضح لا خفاء فيه انما الخفاء في قوله صوحبت معها الان صاحب لا يتعدى الا الى مفعول واحد
اما بنفسه كقولك صاحب زيد عمرا او بواسطة كقولك صاحب زيد مع عمرو وقد دخل مع مفعولى ابتداء
فلفظ معها ان كان معلقا بالفعل كقولك هند مررت بها في العبارة صوحب معها مثلا وان
جعل التركيب من قبيل الاشتمال الاول فالواجب حذف معها والاقتصار على صوحبت وبالجملة فعبارته
غير صحيحة وقد تنقل بعض الحذاق من تلامذته بالتوجيه بوجوه الاول انه على تضمين معنى الجعل
اى جعلت الجملة الاخرى مصاحبة مع تلك الجملة الثاني ان قوله معها بيان للفاعل المحذوف متعلق
بفعل محذوف مبنى للفاعل بقرينة المبنى للمفعول اى صاحبت معها فتبين به ان الصاحب للجملة الاخرى
هي الجملة الاولى الثالث انه من قبيل قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال على قراءة المجهول
وفي الوجهين الاخيرين نظر اذ قد تقرر ان مدخول مع مفعول به بشهادة الاستعمال فكيف يكون معها
بيانا للفاعل وكيف يكون جوابا عن سؤال مقدر كالاول اذ لا طريق لنا في السؤال الابان يقال صاحب
الجملة الاولى مع اى شئ فقيل معها اى مع الجملة الاخرى وفساده هذا اظهر من الاول وان ذكر
ضمير صوحبت مفعول معلوم فكيف يسأل عنه ثانيا سيما اذا كان التركيب الثاني ظاهرا فالوجه ان يجعل من
قبيل الغد حبل بين العير والنزوان على اسناد الفعل الى المصدر اى مع كل اخرى او قدمت صاحبتها
معها اى مع الاولى وفيه تنبيه وارشاد الى ما هو الغاية من هذا التفسير من ان المراد بالمصاحبة
هي المصاحبة الحاصلة بسبب التاليف والتركيب ونفي ما لا عبرة به من المصاحبة الحاصلة بحسب
الاصل من جهة الاتفاق او الاتفاق في المعنى قوله مع ما يشاركه تلك المصاحبة في اصل المعنى التقييد
بهذا القسم اعنى المشترك في اصل المعنى تنبيه على تفاوت المقامات فيما اشترك فيه بالطريق الاولى
ووجه الاولوية لا يخفى قوله المعنى الذي قصد اقترانه الظاهر ان المراد هو المعنى الواقع شرطا وان المراد
الاقتران باداة الشرط فلا حاجة الى ان يراد بالشرط الشرطية ويجوز ان يراد به المعنى الواقع جزاء
والاقتران بالشرط واضح بلا تقدير قوله مع كلمة الفاء مبنى على ما تقرر من ان المبتدأ اذا كان
معرفة موصوفة بالموصول وصلته فعل او ظرف كقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه
ملاقيكم صح دخول الفاء في الخبر نحو قولك الرجل الذي ياتيني او في الدار فله درهم قوله اذ المراد بالجملة
اذ هذه تعليلية متعلقة بما يدل عليه الكلام اى انما قلت المصاحبة بالجملة اذ المراد بالجملة ما يشاكل

الجملة

الجملة ايضا فالتمثيل بها مطابق للمقصود قوله هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام الى قوله فيه بحث فان مقتضى
هذا التوجيه ان يكون قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام تاكيدا لما تقدم وتكريرا لما تقرر فالوجه
ان يجعل هذا اشارة الى البديع او المحسنات البديعية كالطباق والمقابلة والتجنيس ونحو ذلك
من الوجوه المذكورة هناك انما تحصل بمصاحبة الكلم بعضها مع بعض فمقام التنكير الى قوله
وكذا خطاب الذكي اشارة الى المعاني وقوله وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي اشارة الى البيان لانه
الباحث عن احوال الدلالات من جهة الوضوح والخفاء وذلك بالنظر الى حال المخاطب فهم السامع
بمقدار التشبيه ومن كلام المصنف اشارة الى الفنون الثلثة على الترتيب وجرى على ديدنه الاعادة
التي هي خير من الاعادة فان قيل الاستقامة لهذا الوجه فضلا عن خيريته لانه يلزم دخول البديع
في المعاني مع انه خارج فيلزم ان يكون المحسنات البديعية مورثة للحسن الذاتي الداخل في البلاغة
وهو خلاف الاجماع قلنا ان المحسنات احوال ومقامات قد يقتضي الحال تطبيق الكلام على مقتضيا تها
وتحقيق ذلك انها من حيث افادتها الحسن بالنظر الى التطبيق داخلة في البلاغة وموجبة
للحسن الذاتي ومن حيث انها مفيدة لحسن عرضي زائد على حصول البلاغة خارجة وعند تغاير الحيثيتين
ظهر صحة كلا الوجهين قوله ارتفاع شان الكلام ارتفع الشيء وكذا صار عالي الرتبة فيه كامل الدرجة
بعد ان كان متوسط الحال فيه او سفليه وانحط وكذا صار دني الرتبة فيه بعد ان كان ذو فضل
ثم ههنا بحث وهو ان الارتفاع في الحسن يقتضي ثبوت اصله قبله وكذا الانحطاط في جانب المقابل
فقد انتظم من ههنا اشكال على المصنف فان الكلام الفصيح قبل المطابقة لا حسن له والثابت بالمطابقة
اصل الحسن لا الارتفاع فيه فلا يصح قوله وارتفاعه في الحسن بمطابقته فان عدم المطابقة توجب
انتفاء اصل الحسن لا الانحطاط فيه فلا يصح قوله وانحطاطه بعدمها والى هذا اشار في المفتاح
بقوله واذ قد تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه
واجيب عن هذا الاشكال بوجوه الاول انه مبني الكلام على ان الكلام الفصيح حسن في الجملة والمطابقة
مدار الحسن واللاحسن على الانطباق واللا انطباق ليس من مذهبه بل هو كلام ذكره في المفتاح
وبنى كلامه عليه ولم لم يذهب المصنف اليه بنا بعضه عليه وفيه نظر اذ المراد بالحسن في المفتاح مطلق
الحسن والقبح وقد صرح الشارح المحقق بخلافه بعد ما اراد بالحسن الحسن الذاتي الى الاخر فان قيل

ان ارتفاعه بشئ حسن الكلام بانتفاء المطابقة وثبوته بثبوتها

وانتفاؤه بعد مها

الفصاحة داخلة في البلاغة عنده فكذا حسنها قلنا المطابقة لا يوجب الارتفاع في هذا الحسن لانه
سابق الان يراد بحسن البلاغة ما هو اعم من السابق واللاحق بشهادة السوق والسياق ولان
التقابل فالاحسن ان يراد بشرط التقييد بالبلاغة فاستغنا الكلام وحصل الالزام الثاني ان المراد بعلو الحسن
من جهة الحسن وبالنظر اليه فتسامح في العبارة فاندفع اقتضاء الارتفاع الزيادة على اصل الحسن
الثابت والانحطاط اصل الحسن والانحطاط والارتفاع والمطابقة والعدم مصادر مضافة فكانت
مفيدة للعموم فصار حاصل الكلام ان جميع الارتفاعات بجميع المطابقات وجميع الانحطاطات بعدمها
في التحقيق من قبيل مقابلة الجمع بالجمع وانقسام الاحاد بالاحاد وكيفية القسمة موكلة الى فهم السامع
الثالث ان كلا من الارتفاع والمطابقة مطلق فيراد به الكامل فيصح حصول الارتفاع الكامل بالمطابقة
الكاملة ويتجه عليه اولا ان مقتضى المناسبة ان يراد بالانحطاط الكامل ايضا فيلزم السكوت عن بيان
احوال الكلام الواقع في الدرجات المتوسطة بين طرفي البلاغة مع ان هذا القسم اكثر وبالتعليم احرى
وثانيا ان حصول الانحطاط الكامل بعدم المطابقة الكاملة غير مستقيم لان عدم المطابقة يوجب انتفاء
اصل الحسن والانحطاط يقتضي وجوده فما دار الاشكال ورجع الاختلال ولو حكم ظاهر في عدم
لنا منحصر في جميع الانحطاطات المتفاوتة في المراتب بعدم نفس المطابقة وفيه نظر اذ الحكم بعدم
صحة حصول الانحطاط الكامل بعدم المطابقة الكاملة بناء على ان عدم المطابقة يوجب انتفاء اصل الحسن
والانحطاط يوجب وجوده غلط نشا من الغفلة من الفرق بين عدم المطابقة وعدم المطابقة الكاملة
فان الموجب لانتفاء اصل الحسن هو الاول لا الثاني لرجوع العدمية والانتفاء الى القيد اعني الكمال
وايضا الرد بان حصر جميع الانحطاطات مع تفاوتها بعدم نفس المطابقة غير صحيح غير صحيح لان رفع
الكلام على ارادة الكامل من الانحطاط والارتفاع لا العموم والاستغراق وهذا واضح وعندي ان المراد
بالارتفاع الكامل منه وكذا المطابقة واما الانحطاط فالمراد به ما يقابل الارتفاع بحيث يتناول
المراتب المتوسطة والسفلية ومع ذلك فهو اعني لفظ الانحطاط جار على مقتضى المناسبة وان لم
يرد به الكامل الا انه اريد به ما يشمل جميع المراتب غير المرتبة العلية التي ليس فوقها مرتبة فيكون افراده
فهو بهذا الاعتبار كامل وحاصل الكلام ان المراد بالارتفاع الفرد الكامل منه وهو الواقع في الطبقة
العليا اعني التي ليس فوقها مرتبة وبالانحطاط ما هو دون ذلك فاندرج فيه المراتب الغير باسرها

يعني

يعني حصول الطبقة العليا من البلاغة للكلام وهو الارتفاع الكامل بسبب المطابقة الكاملة
التي ليس مطابقة اكمل منها وكون الكلام منحط الدرجة عن هذه المرتبة انما هو بسبب انتفاء
تلك المطابقة الكاملة بشهادة الضمير الراجع اليها وانتفاء تلك المطابقة يحتمل ان يكون بوجود
مطابقة متوسطة او ادنى فاورد وح لا يلزم اهمال بيان احوال المتوسطات وما دونها فيصح
الكلام بحسن التقابل وههنا وجه اخر وهو ان مقصود المص ان جنس الارتفاع يحصل
بسبب حصول جنس المطابقة في الجملة وان جنس الانحطاط في الجملة مسبب عن حصول عدم
المطابقة في الجملة وح يندفع التخيلات والتمحلات باسرها اذ يكفي ح في صدق الكلام تحقق الجنس
في ضمن فرد او فردين بمنزلة القضية المهملة وفيه نظر لانه صرح الشارح المحقق بعد هذا بان
اضافة هذه المصادر تفيد الحصر وقد تقرر في النحو ان اضافة المصدر انما تفيد الحصر اذا اريد
الاستغراق اذ الحصر ناش منه على ان ذلك قليل الجدوى جدا قوله في الحسن والقبح مشعر بان كلا
من الحسن والقبح من صفات الكلام الا انه جمع بينهما لان الاول وصف له باعتبار نفسه والثاني
وصف له باعتبار السامع وهذا انما يتم اذا جعل القبح بمعنى كونه مقبولا على انه مصدر من
المبني للمفعول قوله والمراد بالاعتبار اه يريد بيان وجه التسمية اعني تسمية مقتضى الحال بالاعتبار
المناسب وفي الكلام تنبيه على ان البلاغة المقصودة بالبحث ههنا اعم من البلاغة المكتسبة
والبلاغة الذوقية الفطرية وان كان تعريف المعاني اخرجا للقسم الثاني كما اطلع عليه
اذا احصت النوبة اليه قوله اولا وبالذات معطوف على اولا وكذا بالعرض معطوف على
ثانيا والباء بمعنى في وتقدير الكلام في الاول وفي الذات اي في ذات المعنى بلا واسطة وبالعرض
اي بالتبعية وبالواسطة فقوله اولا ظرف لا انه التفضيل ولذا دخله التنوين قوله لكونه اشارة
الى ما سبق تعليل لكون الكلام الفصيح مخصوصا بالارادة والقصد ولا يخفى انه كما سبق الكلام
الفصيح كذلك فيسبق الكلام البليغ بل هو اقرب وقوله اولا ارتفاع الظاهر انه تعليل بعد تعليل
وان الاول اشارة الى القرينة اللفظية والثاني الى المعنوية وكلاهما تعسف قوله واراد بالحسن
الحسن الذاتي الداخل في البلاغة وهذا الاتيان ارادة الحسن الناشي من جهة الفصاحة ايضا لان
حسنها ايضا داخل في البلاغة اذ الفصاحة نفسها ايضا ماخوذة في البلاغة كما تقرر وتوهم الحصر

اضافي كما مر قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب قد نبهناك على انه قد جرى اصطلاحهم على انهم يسمون
مقتضى الحال بالاعتبار المناسب فهما اسمان مسماهما واحد فاندفع ما يقال من ان الامور المذكورة التي
هي مقتضيات الاحوال كالتاكيد والاطلاق ونحوهما ليست نفس الاعتبار بل هي ما يتعلق به الاعتبار
فلا حاجة الى الجواب بان هذا مجاز من قبيل اطلاق المتعلق على المتعلق او المضاف مقدر فان حمل
هذا الوجه جيد الا ان تسميته بدهي تضمنه نكته وفائدة قلنا نعم فيه تنبيه على ان مقتضى
الحال لفرط احتياجه الى القصد والاعتبار صار كانه نفسه قوله وبه يصرح لفظ المفتاح اي بان
مقتضى الحال هو التاكيد والاطلاق لا الكلام المؤكد حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر
او الحذف الى غير ذلك مما فصله وعدده في تفاصيل مقتضيات الاحوال قوله يدل على انه تفريع فيه اشعار
بان الفاء وان احتمل المعاني الا ان هذا هو الذي يشعر به ظاهر الكلام بقرينة الحال والمقام قوله لان
اضافة المصدر تفيد الحصر قد تقرر في النحو انها انما تفيد الحصر اذا كان محمولا على الاستغراق وانما يحمل
على الاستغراق اذا لم يوجد قرينة البعض حذرا عن الترجيح بلا مرجح فههنا لم لا يجوز ان يجعل احدى
المقدمتين قرينة للاخرى فلا يحمل على الحصر لئلا يفضي الى التنافي او البطلان قوله ويجب ان يكون المراد
فيه اشعار بان المطلوب هو اتحادهما افرادا لا مفهوما فقط فسقط ما يقال من انه على تقدير صحة
المقدمتين لا يلزم الا المساواة في الصدق والمط هو الاتحاد في المفهوم قوله والا لبطل احد الحصرين
او كلاهما اما بطلان احد الحصرين فيما اذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم مطلق
اذ يبطل الحصر في الاخص لتحقق الارتفاع في افراد الاعم واما بطلان كليهما فعلى تقدير التباين
او العموم من وجه اذ يصدق كل منهما بدون الاخر مع تحقق الارتفاع في كل منهما فلا يصح
الحصر في شيء منهما وجه النظر ان الحصر في الاعم مطلقا او من وجه لا يقتضي شموله وثبوته لجميع افراده
حتى يلزم ما ذكر كقولنا لا ضاحك الا الانسان ولا متحرك الا الحيوان فان الحصر في الاعم يجوز ان يكون باعتبار
بعض افراده الذي هو هذا الاخص هذا تقرير كلام المعم واعترض الشارح المحقق عليه قدس سره بقوله
ان يقال لو سلم ان الحصر يقتضي شموله لجميع افراد الاعم خلافا فالباطل ليس الا احد الحصرين لا انه اذا
بطل احدهما كان الاخر حقا فالجهة في بطلانهما جميعا الا ان يقال المراد ان كلا منهما يبطل الافراد
الكلام في انه لا يخص هنا قوله وهذا اعني تطبيق الكلام لم يتعلق من اول الامر بتطبيق الكلام كذا

لما فيه

لما فيه من الابهام والتفسير الذي هو شعبة من البلاغة فان في الاجمال اولا ثم في التفصيل ثانيا
فوائد منها دفع الغفلة ومنها الحث على الطلب ومنها المحافظة على المط فان الحاصل بعد الطلب
اعز من المساق بلا تعب قوله لمقتضى الحال حق العبارة ان يقال على مقتضى الحال كما وقع في الايضاح
فكانه جعله مفعولا للجزء المعنى اي جعل الكلام مطابقا لمقتضى الحال ولعلنا نوضح هذه القاعدة في
بحث لو ان ساعدتنا المشية الالهية قوله وذلك لانه اي اشارة الى كون التطبيق هو النظم على
ما هو المدعى وما لم يتم هذه الدعوى بما نقل من كلام الشيخ اذ التوخي هو الطلب القائم بنفس
المتكلم وهو غير التطبيق احتاج الى تبيين المراد من التوخي المذكور في كلامه وتلخيص مراده
فاستشهد ثانيا بان مراده بالتوخي هو معنى التطبيق بعد التشبث بكلام مبهم تكثيرا للفائدة
وبيان ذلك ان الشيخ قد صرح باختصار النظم في مجرد النظم الوضع الذي هو معنى التطبيق فعلم
من هذا ان مراده بالتوخي هناك هو معنى الوضع الذي هو معنى التطبيق فتم الدعوى وهذا
حديث اجمالي وتفصيل الكلام هنا ان تفسير النظم في الموضعين يقتضي الحصر فيجب ان يكون المراد
بالتوخي الوضع والا لبطل احد الحصرين ثم الحق انه نبه بتفسيري النظم على معنى التطبيق اذ قد
تقرر ان التطبيق باعتبار التعلق بكلام المطبق وغيره قسمان فالتفسير الثاني اشارة الى الاول
والاول اشارة الى الثاني فان معنى التوخي تطلب المعاني النحوية المتعلقة بالكلام الذي يجمعه
البليغ على طبق الغرض المسوق له الكلام والاضح من الحصر اذ التقييد معتبر في جانب ما قصد تفسيره
فكونه فيما بين الكلم الظان ما زائدة وقوله على حسب الاغراض مصدر اي توخيا كائنا على حسبها
قوله الموضع الذي ينبغي ان يجعل الموضع مصدرا وهو اما الوضع اي يضع وضعا على وفق القوانين
النحوية فان قيل وضع الكلام على وفق القوانين النحوية ليس بتطبيق وليس من البلاغة في شيء
قلنا فيه تنبيه على الجنس بان المفضلة انما هي في ترتيب الالفاظ على حدة والمعاني الاول على ما هو
التحقيق الذي نص عليه الشيخ كما سيجيء وقوله فالقيد محذوف اي على حسب الاغراض التي تصاغ
لها الكلام والقرينة المشعرة به تصريحه بذلك في التفسير الاخير واعتمد في ذلك على التمثيل والتفصيل
فان في ذلك تصريحا بذلك اما على قانون تصريح صاحب المفتاح فالامر واضح اذ المراد ذوق علم
النحو تماما وتمامه يعلم المعاني والبيان قوله في الجزء الاخير المبتدأ وشمول الحمل الخبرية تغليبا ويجوز ان يعكس

قوله نسرد اى ننسج ونسياق منتظمة بعضها مع بعض من سرد الدرع نسجها وكذا زرد قوله
واجبة للالفاظ اى ثابتة لها على سبيل الوجوب وقوله ومن حيث هي ح لف لانه عطف على انفسها
الا ان في هذا العطف ضربا من الخفاء قوله كسب موقع ستلوح نتعرض بعد تقييده بالظرف الاول
اى بسبب المعاني والاغراض او ستلوح سوضع فيه الاول حاصل الكلام عروض هذه الامور المذكورة
مع ملاحظة الاغراض بحسب مناسبة موقع بعض الالفاظ ونسبة اشتمال بعض هذه الالفاظ مع بعض
هذه المعاني والظرف اعني عن بعض ومع بعض ستلوح بعد كما وقعت الاشارة اليه والمرفوع اسم
مكان وعن هنا كما في قوله تعالى وما ينطق عن الهوى ك وجعل المرفوع مصدرا ميميا على ان يتعلق به الظرف
ليس بشيء لانه قليل الجدوى جدا وعلى الثاني حاصل الكلام وضع الكلام اى سوقد يكون بحسب مقتضى
نسبة معنى بعض الالفاظ مع بعض المعاني والباقي بحاله فلينظر في هذا التفصيل لهذا الاجمال المحتمل
لهذا المقال كيف ينطبق غاية الانطباق وأما جعل ضمير بعضها راجعا الى المعاني المذكورة ففي قوله
واشتمال بعضها ببعض نبوه عنه قوله بل وهذه اللفظة معطوف على مقدر اى بل التشكيك لفظا صريح
بل وهذه اللفظة ايضا بعينها مع ذلك الوصف قبيحة والاضطراب بالنسبة الى المجموع فمعنى منكره مال
مما تضمنه اسم الاشارة اعني هذه عين وغيره قوله كما هذا ابيني شيخا قوله يعني الغرض المصوغ له الكلام
هذا تفسير زاده الشارح المحقق من عند نفسه لانه زعم في شرح الم ما زعم وليس في الايضاح ما يدل
عليه ويشير اليه ستطلعك على حقيقة الحال في مقامها ان شاء الله تعالى قوله وذلك لما مر اشارة الى
بيان كيفية تفرع هذا الكلام على ما سبق من تعريف البلاغة وتفسيرها والاقرب انه اشارة الى
بيان وجه بسد الافادة بالتركيب قوله او غيرها بقي فانه قيل امتناع اتصافها بالمطابقة مع قطع
النظر عن افادة المعنى بالتركيب مسلم واما امتناع اتصافها بعدم المطابقة كذلك ففيه خفاء المنع لان سلب
المطابقة لا يتوقف على اعتبار التركيب قلنا نعم الا ان عرفهم ماض على ذلك ايضا بالامتناع لانهم
انما يصفون بعدم المطابقة ما من شأنه المطابقة فليتأمل قوله نصب على الظرف به اشارة الى الرد على
من زعم ان انتصابه مبني على انه صفة مصدر محذوف اى يسمى تسمية كثيرا ووجه الرد انه لا معنى لوصف
التسمية بالكثرة فالصواب هو الاول كذا ذكره الشارح المحقق وفيه نظر لان التسمية عندهم تطلق على
معنيين احدهما تعيين اللفظ بازاء معنى بحيث لا يتناول غيره ومنه قولك سماه ابوه محمدا و

وثانيهما

وثانيهما اطلاق الشيء على الشيء ومنه قولك سمى زيد انسانا اى يطلق عليه لفظ الانسان فان
الانسان اسم له يخصه بحيث لا يصح اطلاقه على عمرو وبكر وغيرهما ولست انا قلت ذلك من
عند نفسي بل هو شائع ذائع بينهم وكفاك شاهدا ما قال جار الله في المفصل فانه بعد ما فرغ من
حد الكلام قال ويسمى جملة اى يطلق عليه لفظ الجملة والا فلفظ الجملة ليس باسم له يخصه وقال
صاحب المفتاح وانواع الكلام في هذه الاحوال يسمى بالتصريح اى يطلق عليه اسمه وقال وان هذا
النوع يسمى في علم البيان بالكناية وأما امر النافث فامره سهل اذ لو سلم ان كثيرا يحمل الفاعل فهي لا
على التشبيه او على النظر الى مجرد التسمية قوله من صفة الاحيان ناظر الى فسناه انه من قبيل
صفة الحيان لانه هو الوجه المطرد في جميع مواقع هذه الكلمة ولا كذلك النصب على المصدرية او الجمعية
باعتبار المواد قوله وفي هذا اشارة اشارة الى مجموع الكلام اعني قوله فالبلاغة الى قوله فصاحة ايضا
قوله لمطلع على ما هو مقصود الشيخ اه لان المفهوم من كلامه قطعا في دفع التناقض انه اراد بالالفاظ
حيث حصر الفصاحة فيها او بالمعاني حيث ذكر ان الفصاحة راجعة الى المعاني وما يدل عليه بالالفاظ
المعاني الاول وترتيبها في النفس بالطريق المذكور بطريق التجوز وحيث نفى رجوعها الى الالفاظ او
المعاني اراد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني فهذا هو المفهوم من كلام الشيخ
في غير موضع لا ما ذهب اليه الم من انه اراد الالفاظ المفردة والكلم المجردة حيث نفى رجوعها الى
الالفاظ واراد الالفاظ المنطوقة المركبة المفيدة للمعنى بالتركيب حيث حكم برجوعها الى الالفاظ هذا
خلاصة كلامه ولنا عليه كلام سيأتيك بيانه اذا جاء باذن الله وفقه واو انه قوله على معناه اللغوي
مبنى التقييد باللغوي على ان هذا القسم اكثر وبنظر الاعتبار اظهر فبناء الكلام عليه اجدر والا فكثيرا ما
يقع المجازات والكنايات والمعاني الشرعية والعرفية مثلا مما اولى قوله فانه قد يتطرق الى بعض الاوهام
من انه يلزم ان يكون كثير من الاقوال البليغة المشتملة على المعاني الثواني المحتوية على المعاني الاول الشرعية
غير بليغة قوله دلالة ثانية على المقصود في العبارة تسامح والمقصود ان هذه الدلالة واقعة في المرتبة
الثانية بالنسبة الى الدلالة الاولى فالملحوظ في تقييد الدلالة بالثانوية انما هو جانب الخصوصية
تدبر وهذا اشارة الى ما نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وصرح به الامام في نهاية الايجاز من ان هنا معنى
ومعنى معنى فالمعنى ما يفهم من ظاهر اللفظ بلا واسطة وهو الذي يسميه ارباب البيان اصل المعنى

ومعنى المعنى ما يفهم من اللفظ ثم يفيد ذلك المعنى معنى آخر لتعلق بينهما وليس على ترتيبها في
النفس بل أي ايراد تلك المعاني على وفق ما يناسب الحال والمقام لأن الترتيب وضع كل شيء
في مرتبته فترتيب المعاني جعلها في مراتبها التي هي المناسبة للحال والمقام على ما سبق في مقتضى
الحال من أن تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم أي الشيخ
يطلق على الترتيب في النفس المعقب بترتيب الألفاظ على حذوها اسم النظم وفي لفظ ثم تنبيه
على كمال التدبر وطول التدرب وليس الراجعة اليها أي الى المعاني الأول لا في الألفاظ المنطوقة
ولا في المعاني الثواني وههنا اشكال قوي أما أولا فهو أنه كيف يكون الفصاحة والبراعة ونحوهما
من الأوصاف الراجعة الى المعاني الأول والمعاني الأول هي المعاني اللغوية مثلا والفضيلة لا ما على
ما لا يخفى وأما ثانيا فلأنه حكم بأن المعاني الثواني مطروحة في الطريق ويستوي فيها الخاصة
والعامة وكيف يصح ذلك وهذه معان لا يعرفها الا البلغاء اذ المراد بالمعاني الثواني ما يكون
من أفنان المرتبة الثانية كنفي الشك ورد الانكار في علم المعاني وكالمعاني المجازية والكنائية في علم
البيان على ما يسميها أرباب البلاغة الخواص في الافادة ولست أنا أذهب الى ذلك بل هو
مقرر عندهم مشهور فيما بينهم بل هو نفسه أيضا قد صرح بذلك فيما سبق على ما قال وأما
الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء والتفصي عن هذا
الاشكال بأن المراد بالمعاني الأول حيث اثبت لها المزية وحكم برجوع الفصاحة والبراعة
اليها المعاني الثواني وسماها أول نظرا الى رتبتها وشرفها وبالمعاني الثواني حيث نفى عنها
المزية والبلاغة المعاني الأول نظرا الى تأخرهما من حيث الرتبة والدرجة والحاصل أن المعاني
اللغوية مثلا وان كانت أول نظرا الى الوضع والخواص في الافادة وان كانت ثواني نظرا الى
نفس الأمر الا أن الثاني لما كان أشرف كان أولى والأول بالعكس رتبة وشرفا فتعسف اذ
ذكر المعاني الأول وارادة الخواص في الافادة وذكر المعاني الثواني وارادة المعاني اللغوية مثلا
مع ذكر المعنى اللغوي والمعنى المقصود سيما بعد سبق قوله فهنا المعاني أول ومعان ثوان
نوع من الألغاز وضرب من التعمية لا يناسب المقام ولا يتبادر الى الأفهام وكيف وقد وصف المعاني
الثواني بمعنى الأغراض التي يريد المتكلم اثباتها ونفيها فكيف يصح أن يراد بها المعاني اللغوية

أي النظم هو الترتيب المعقب بالترتيب الثاني
وفي جعله عبارة عن الأول بملاحظة التقييد
بالثاني لا عنهما وان كان النظم هو مجموع
الترتيبين في التحقيق تنبيه وارشاد الى
ما هو مرادهم أن العبرة في باب البلاغة انما
هي القصد والاعتبار دون التلفظ والاخذ ...
[illegible]

بل التحقيق

بل التحقيق في هذا المقام أن المراد بالمعاني الثواني الخواص في الافادة وبالمعاني الأول اللغوية
مثلا ومعنى مطروحيتها في الطريق أنها تخطر ببال كل أحد كنفي الشك مثلا ونحو ذلك فانها تعرض
لنفس الخلائق كلهم والكل يريد افادتها الا أن الكل لا يقدر بل البعض يقدر على افادتها
والتعبير عنها كالبلغاء والبعض لا يقدر كمن سواهم وأما وجه رجوع البلاغة والفصاحة
الى المعاني الأول فمعناه أن المعاني الأول اللغوية هي محل الفضيلة ومنشأ البراعة ومورد ضيقها
لأن ترتيبها في النفس ثم ترتيب الألفاظ في النطق على حذوها على وجه ينتقل الذهن منه
بتوسطها الى الخواص في الافادة بلا اخلال ولا تعقيد كما عرف هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني
الأول منشأ الفضيلة ومناط البراعة ومحل الصياغة اذ ليست البلاغة الا تطبيق الكلام لمقتضى
الحال والمعاني الأول معروضة لهذه الفضيلة وأما الخواص في الافادة فبمنزلة النتائج لهذا
الترتيب وبمنزلة الثمرات لهذا التطبيق لا تنفك عنه البتة بل هي لازمة له لا محالة والترتيب
والتطبيق ملزوم لها فصح قوله فيما سبق وأما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط
عن درجة الاعتبار لأن نفي اللازم الذي هو البلاغة أعني التطبيق والترتيب نفي لازمه و
سقوط عن درجة الاعتبار باعتبار انتفاء الترتيب والتطبيق الذي هو منشأ الفضيلة
ولا دلالة له على رجوع الفضيلة الى المعنى الثاني ولو تدبرت وجدت من نفسك شاهد صدق
على ذلك أعني أن الفضيلة للمعاني الأول فان الذي به يظهر التفاوت بين البليغ وغيره
أن الأول يقدر على ترتيب كلام ينتقل الذهن من معناه الأول الى المعنى الثاني المقصود كنفي
الشك مثلا دون الثاني والحال أن كلا منهما مشترك في القصد والغرض وتوضيحه أنه اذا كان لحي
منكر أو شاك كان في قيام زيد فالبليغ وغير البليغ يشتركان في أنه يخطر ببال كل منهما أنه ينبغي
أن يرد انكاره وينفي شكه الا أن البليغ يعلم أنه ينبغي أن يقال ان زيدا قائم أو لقائم بالغا
زيادة المقتضى حتى ينتقل الذهن من معناه الأول وهو قيام زيد على وجه التأكيد الى
الغرض المصوغ له الكلام وهو نفي الشك ورد الانكار وغير البليغ لا يعلم أنه ما يقال وكيف
يعبر وبم يعبر عن هذا الغرض فكون الفضيلة راجعة الى المعاني الأول وكونها محلا لها
وترتيبها منشأ لها بلا ريب ولا شبهة ومصداق ذلك في المحسوسات الصياغة والتصوير الذي

هو نعمل الصايغ والمصور فان النقوش العجيبة والصور المتفاوتة المليحة لم يعرضها احد يشرف تخيّه الصايغ وغيره ويستوي فيها المصور وغير المصور الا ان الترتيب المؤدي الى ذلك امر يمتاز فيه صاحبه عن غيره فالفضيلة والشرف انما هو في الترتيب الذي هو فعل صاحبه ولو تدبرت في ذلك وجدت اكثر المحسوسات من هذا القبيل وفي التشبيه بذلك على ما يجي رمز الى هذا فان قيل هذا التحقيق حسن الا ان المعاني الثواني ايضا قد تكون محلا للفضيلة كالمعاني المجازية والكنائية مثلا اذا انكر المخاطب انبات الربيع يفيد الموحد ان المنبت الحقيقي هو الربيع وكما اذا انكر جود زيد يفيد انه كثير الرماد لان كلا منهما من المعاني الثواني مع انه معروض للبلاغة وقس على هذا قلنا هذه المعاني وان كانت ثواني بالنظر الى علم البيان الا انه معان اول بالنظر الى علم المعاني والمقصود نفي الشك ورد الانكار ونحو ذلك وتحقيق ذلك ان الكلام قد يشتمل على البلاغتين البلاغة من جهة علم المعاني والبلاغة من جهة علم البيان ولا بد لكل منهما من معان اول ومعان ثوان فيحصل لنا اربعة معان اثنان معانيان واثنان بيانيان وقد يكون بعض هذه الاربعة اولا بالنسبة الى احدى البلاغتين وثانيا بالنسبة الى الاخرى كما في المجازات والكنايات المكتفية بالكيفيات المذكورة فبالنسبة الى علم البيان المعنى الحقيقي معنى اول والمعنى المجازي معنى ثان وبالنسبة الى علم المعاني المعنى المجازي معنى اول وما ينتقل الذهن منه اليه من نفي الشك ورد الانكار معنى ثان وبالجملة فالمراد بالمعنى الاول ما ينتقل منه سواء كان اللفظ حقيقة فيه او مجازا وسواء استعمل فيه اللفظ اولا ومن المعنى الثاني ما ينتقل اليه هذا تحقيق كلامه وتبيين مرامه وتوضيح ما قصده في مقالة فالآن اوان ان نشتغل ببيان اختلاله فنقول وبالله التوفيق هذا الاعتراض ساقط عن اصله وكلامه عند التحقيق فان ما ذكر من قوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى عند التركيب معناه ان الموصوف بالبلاغة عرفا هو اللفظ الا ان اتصافه به باعتبار المعاني الاول اذا ركب اللفظ تركيبا ورتب الكلام ترتيبا مخصوصا على ما هو معنى التطبيق فان المراد بالتركيب هو التركيب الصادر عن المتكلم بتميز وهو فيما الصادر عمن سواهم كما صرح به صاحب المفتاح ويكون هذا الكلام بعينه هو ما اشار اليه الشيخ عبد القاهر من ان الموصوف بالبلاغة عرفا هو الالفاظ الا ان منشأ الفضيلة هو المعاني الاول وترتيبها في النفس فان قلت هذا جيد الا ان قوله

راجعة الى اللفظ يأبى ذلك ويشعر بان منشأ الفضيلة هو اللفظ ولو لا انضمام المعنى في كلام بالغرض المصوغ له الكلام وهو المعاني الثواني لاستحال ذلك على انه بصدد الاحتجاج في التعريف السابق قلت اما الاول فعلى تقدير تسليمه ينضح المراد منه بقرينة قوله باعتبار افادته المعنى فانه كالتصريح بان المراد مجرد اتصافه به واما الثاني فقد نبهنا على ان هذا التفسير وهم نشأ من جانب الشارح المحقق بناء على زعمه في حق المصنف ما زعم والا فليس في الايضاح ما يدل عليه ولا ما يشير اليه واما الثالث فجوابه انه ليس في هذا التحقيق ما يمنع الاحتجاج ضرورة انه اذا كان البلاغة تطبيق الكلام لمقتضى الحال كان البلاغة وصفا للكلام الخالي عن ملاحظة المعنى الثاني نعم لو اريد باللفظ المعاني الاول كما التئام الكلام وما انضم اليه المرام اذ الكلام بصدد الاحتجاج وهذا البحث نتيجة الكلام السابق ولا متزيد على ما ذكر من تعريف البلاغة الايضاح بعين العناية فلننا في هذا المقام فانه لم يبق فيه احد من الانام واللائم بالمرام شرح مجيده واي تسامح في التعبير عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ فاطلق اسم الدال على المدلول والمتعلق اعني الالفاظ على المتعلق اعني الترتيب الذي هو متعلق بالالفاظ اذ هي المرتبة حقيقة وقوله بما يبدي على نعيمه اي علو رتبته وجلالة قدره شرح والشك لما بعث ان هذا من قبيل المجاز وفيه تسامح اراد ان يبين الباعث على هذا التجوز والحامل على هذا التسامح اذ لا بد لارتكاب التجوز من نكتة وحاصل النكتة انهم لو لم يعبروا عن المعاني الاول بالالفاظ لظن ان المراد بالمعاني هي المعاني الثواني لا الاول المرادة فاصطلحوا فيما بينهم فاطلقوا الالفاظ وارادوا المعاني الاول تنصيصا على المقصود ونفيا للتوهم عن المراد وهذا اسعد كلامه وتوضيح مرامه وفيه بحث اما اولا فلان لفظ المعاني مشترك بين المعاني الاول والمعاني الثواني ولفظ الالفاظ في المعاني الاول كما سبق مجاز وكل منهما لا بد له من قرينة معينة للمراد فاذا جعل المواضعة والاصطلاح قرينة دالة على تعيين المعنى المجازي فهذا يصلح قرينة لتعيين المراد في الاشتراك ايضا فلا حاجة الى العدول عن الاشتراك الى المجاز بل هو ارتكاب تجوز زائد بلا فائدة زائدة واما ثانيا فلان المجد وبعد التنبيه والنص باعث على ما اذا التوهم موجود لانهم يطلقون المعاني على المعاني الثواني ايضا فلا طائل تحت هذا العدول والجواب عن الاول انه المجاز خير من الاشتراك فلظهر فائدة العدول وهذا انما يتم اذا كان لفظ المعاني بين المعنيين مشتركا لفظيا

واما اذا كان مشتركا معنويا وهو الظاهر فهو ايضا مجاز لانه يكون من قبيل تخصيص العام او اطلاق العام على الخاص بشهادة قرينة وعلى الثاني انهم لما اصطلحوا على اطلاق الالفاظ على المعاني الاول وجعلوا البلاغة وصفا لها واحتاطوا لئلا ازالة توهم غير المراد زال الوهم وان اطلقوا المعاني على المعاني الثواني ايضا اذ ذاك اقوى قرينة وادل شيء على تعيين المراد اعني الزيادات والكيفيات ثم تشبيه المعاني الاول ولا يستبعد تعبير المعاني الاول بنفس تلك الخصوصيات والمزايا اذ قد سبق تصريحه بان الشيخ يطلق على المعاني الاول اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات فهذا محل تدبيره الا انه من قبيل اطلاق الحال على المحل اذ الزيادات والكيفيات والخصوصيات قائمة بها وهذه محل لها كما صرح به بقوله يريدون الصورة التي حدثت في المعنى الاول والخاصية المتجددة فيه وفي هذا الاطلاق ايضا مبالغة لطيفة كما لا يخفى وقد يقال انه تفسير للضمير في انها في قوله لما فهم انها صفات للمعاني الاول وهذا مع انه خلاف الظاهر امر لا حاجة اليه فجعلوا كالمواضعة في المواضعة الاصطلاح وحقيقته انه من وضع قانونا ووضع القانون اصطلاح فاطلقوا وضع القانون على الاصطلاح ثم حذفوا القانون ايضا للعلم به كالمواضعة في الاصطلاح ثم ان يقولوا اللفظ اي يذكروه فان قلت هذا الكلام في معرض النتيجة للكلام السابق والقرينة المشعرة بذلك لفظة الفاء في فجعلوا والمفهوم من السابق انهم يستعملون الالفاظ في المعاني الاول انفسها والمفهوم من هذا انهم يستعملون ذلك في الصور الحادثة في المعاني الاول فبين الكلامين تناف قلت قد عرفت انهم يتسامحون في اطلاق الخصوصيات والكيفيات على المعاني الاول وجعلها انفسها مبالغة وادعاء اطلاقا للعارض على المعروض وحملا للحال على نفس المحل تنبيها على انه لما كانت اولية المعاني رتبة وسبقها في الاعتبار بتلك الزيادات والخصوصيات صارت تلك المعاني كانها نفس تلك الكيفيات على وتيرة قولهم علم المعاني هو تتبع تراكيب البلغاء ومرادهم العلم الحاصل من التتبع وعلى نمط قوله فيما سبق وهو مقتضى الحال اي اعتبار الخصوصية ومثله غير عزيز فيما بينهم والحاصل ان مبنى التوجيه على التحقيق اذ الهوية داخلة في ماهية الفرد بلا ريبة وفيه تنبيه على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على نفس تلك المعاني الاول ويصفون تلك الالفاظ بالبلاغة

والبلاغة

والبلاغة ويريدون بها المعاني الاول الا ان مدار توصيفها بها انما هو على ما في تلك المعاني من الصور والخواص والزيادات والخصوصيات فافهم فقد بان [illegible] وهم يريدون في الظاهر وفي التحقيق من تتمة المعنى الاول معطوف عليه اي جعلوا اطلاق اللفظ وارادة الصورة الحادثة كالمواضعة والاصطلاح والخاصية التي تجددت فيه فاطلاق اللفظ على الصورة والخاصية الحادثة مجاز في الدرجة الثالثة اذ الاصل في ترتيب الالفاظ والمدلول ترتيب المعاني ثم تجوزوا واخذوا الترتيب من الالفاظ فاطلقوا الالفاظ وارادوا ترتيب المعاني ثم تجوزوا ثانيا فاخذوا الترتيب تاما من المعاني ايضا واطلقوا الالفاظ على المعاني ثم تجوزوا ثالثا واطلقوا الالفاظ على الصور الحادثة في المعاني فاطلاق الثالث مجاز في الدرجة الثالثة وقد مرت الاشارة الى ما يفيد هذه المجازات في ضمن تفاصيل الاطلاقات فلاحظ منها اختصارا للسابق وفي الثالث توضيح لسابقه فافهم وقولنا صورة المعنى يريد ان هذه الخصوصيات الكائنة في المعاني الاول في المعقولات بمنزلة التشخصات التي تتميز بها بعض افراد الانسان عن بعض في المحسوسات ومن هذا القبيل قولهم صورة المسئلة كذا وصورة الحال كذا وفي هذا الكلام اشارة خفية الى تعبير المعاني الاول نفسها بنفس الخصوصيات والكيفيات وارشاد الى وجه اطلاق الالفاظ عليها مع انها نفس تلك المعاني الاول فليتدبر فانه دقيق جدا وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير اخذه من كلام الجاحظ على ان الكلام المشتمل على البلاغة مشتمل على الخاصة التي يسمى هذه الخاصة صورة لكونها جهة الامتياز ووجه الانتقال الى انه جعل ترتيب الكلام على الوجه الاليق تصويرا وكونه ذلك باعتبار اشتماله على الصورة التي هي الخاصة المذكورة وانت خبير بان هذا الانتقال انما يتم اذا حمل الشعر على تطبيق الكلام على مقتضى الحال وقد جرت عادة الشيخ عبد القاهر على انه يسميه بالنظم سبب الفساد عدم التمييز حاصل هذا الكلام انهم لما وجدوا الفصاحة يوصف بها اللفظ توهموا انها وصف له من حيث كونه ملفوظا ومنطوقا وصوتا وحرفا وخفي عليهم انها وصف له باعتبار اشتماله معناه على الصور والخواص ثم ان الانكار دفع لما يقال قد اشتهر فيما بينهم ان الالفاظ لها جودة لا من حيث انها مشتملة على الخاصية المندرجة تحت معناها بل لاجل كونها صوتا

ومرقا وكيف لا وقد اتفقت كلمتهم على انها كالماء في اللطافة وكالعسل في الحلاوة وكالنسيم
في الرقة والطراوة فكيف يصح نفي ثبوت الجودة لها من حيث ذاتها وبملاحظة انفسها وحاصل
الجواب انه لا نزاع في ذلك انما النزاع في كونه مدار الامر البلاغة ومرجعا للمزية والبراعة وعمدة في
امر الفضيلة والصياغة نعم يمتنع ان يوصف بانه دال فان قيل الم يسبق وصف المعنى بالدلالة
على ما قال الشيخ فيما سبق ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود قلنا مبنى الكلام على
ما اشتهر بينهم ان الدلالة فهم المعنى من اللفظ وما ذكر مبني على التوسع في استعمال المقيد في المطلق
تجوزا كذا في الايضاح قيد به ليتضح به وجه الفساد في عطفه وما يقرب منه يعني كون الاعلى
منتهى البلاغة بوصف الاطلاق انما هو بتصريح المص وتنصيصه فلا يصح جعل ما يقرب منه
من الطرف الاعلى بهذا المعنى فان قيل بيت البلاغة الخ حاصل السؤال ان ما ذكر من ارتقاء الكلام
الحد يصير البشر عاجزا عن الاتيان بمثله ممنوع اذ البلاغة عنده عبارة عن امرين المطابقة
والفصاحة وهذا العلم ضامن باتمامهما وموصل لمن احاط به حقه الى الاتيان بما ذكر وحاصل
الجواب ان كون هذا العلم كافلا ممنوع لان هذا العلم لا يكفل الا مقدار المخصوص وان هذا الحال
كالانكار المخاطب لا يقتضي اعتبار اما كالتاكيد واما الكمية والكيفية فامر خارج عن بحث الكفالة
ولئن سلم الكفالة فامكان احاطة البشر ممنوعة فلا احاطة به الا لعلام الغيوب ولئن سلم امكان الاحاطة
لغير علام الغيوب فامكان رعايته حقها للبشر ممنوع اذ العلم لا يستلزم العمل فالعلم امر والعمل امر اخر
وكيف لا وقد شاهدنا كثيرا من مهرة هذا الفن لا يقتدرون على تاليف كلام صحيح على وفق قانون
الاعراب فضلا عن كونه فصيحا فضلا عن كونه بليغا فضلا عما هو في الطرف الاعلى بل التاليف
نور الهي لا يوفق له الا الاوحد من احاد الفضلاء يهدي الله لنوره من يشاء هذا حاصل كلامه
من السؤال والجواب وعليه اشكال ظاهر اذ الطبع كما اشرنا اليه ان السؤال المذكور انما هو بطريق المنع
مع ذكر السند والقرينة المشعرة بذلك هو قولهم لا نجوز فصار ما في الاجوبة الثلثة خارجة عن قانون
التوجيه والطريق الى الحمل على المعارضة اذ لا اثر للدليل ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بحمل الكلام
على المعارضة بالتزام ترك الدليل وطيه وتقريره على قانون التوجيه ان الاعجاز وهو ارتقاء الكلام
في باب البلاغة الى حد يمتنع للبشر الاتيان بمثله ثابت لانا نعلم قطعا ويقينا ان بعض افراد الكلام

قوله الا الكفالة والنصب مفعول له كفل على الحذف والايصال من قولهم كفلت به كفالة والكفيل الضامن او مفعول مع المعنى لان كفلت به معناه ضمنته فاجراه مجرى ضمن واعطاه حكمه منه

[illegible]

البليغ

قوله فهذا العلم يفيد ربح تصريح بالنتيجة وتحقيق لكونه موضوع المطلوب الثاني وصغرى لقياس تحصيل المطلوب الاعلى
وتحقيق ذلك ان المط ان هذا العلم يفيد الاقتدار على الطرف الاعلى لانه كافل باتمام البلاغة وكل كافل باتمامها
يفيد الاقتدار فهذا العلم يفيد الاقتدار فاذا ثبت ان هذا العلم يفيد الاقتدار ثبت المقصود الاصلي وهو
ان الاعجاز غير ثابت منه

البليغ واقع في مرتبة الحجوم حولها البشر وكل ما هو كذلك فهو معجز فالاعجاز ثابت فيفقد
المعارض دليلكم وان دل على ما ادعيتم من ثبوت الاعجاز الا ان عندنا ما ينفيه وهو انه
لا يمكن ثبوت الاعجاز لان هذا العلم كافل باتمام البلاغة وكل كافل اذا احيط به وروعي حق
رعايته يقتدر به وباحاطته على الاتيان بالطرف الاعلى فهذا العلم يقتدر به على الاتيان بالطرف
الاعلى فقد امكن للبشر معارضته فلا يثبت الاعجاز فيصير المعلل سائلا لان المعلل اذا شرع في
الدليل يصير المعلل الاخر سائلا او بالعكس فيتوجه له المنع فمنع اولا صغرى القياس وهو كونه كفيلا
وثانيا ما يتضمنه موضوع الكبرى اعني امكان الاحاطة وحق الرعاية وثالثا ما يتضمنه محمول الكبرى
اعني جواز الاتيان على تقدير الاحاطة والرعاية فقد تحقق وكثير من مهرة هذا الفن لهم قوة المنع
منع ذلك لان العلم لا يستلزم الوقوع في السوق وهو الذي منه
لذلك فانه في التحقيق سند لهذا المنع وقرينة مشعرة بذلك فتمت الاجوبة الثلثة على قانون النظر
هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ولا يصغى الى زخرفات الاوهام وان كان عنه ضرب بنوع لفظ الكلام
فان المناقشة والمضايقة في ظاهر العبارة بعد وضوح المرام انما هو داب الاوغاد واللئام
وما يقرب منه يعني هو معطوف على الخبر اعني حد الاعجاز وهو اشارة الى انقسام الاعلى الى
قسمين يعني حد الاعجاز ونوعا مما يقرب منه يعني ان الاعلى على نوعين نوع هو حقيقي وهو الحد
الذي لا امر فوقه ونوع هو اضافي كالاعجاز ونسبته الاعلى بمنتهى البلاغة كما في الايضاح غير قادح
اذ الاعجاز النوعي ايضا ينتهي اليه البلاغة اذ ليس فوق الاعجاز نوع امر يتحقق فيه البلاغة ونظيره
الكلي المنحصر في فرد وقولهم الضحك ينتهي الى الانسان وههنا وجه اخر وهو ان يكون معطوفا على
طرفان وضمير منه راجع اليه اما بتشبيه الضمير باسم الاشارة على ما صرح به صاحب الكشاف وباعتبار
كل من الطرفين فيكون اشارة الى الوسط وهذا احسن لان في الكلام تعرضا للمراتب الثلثة للبلاغة
الطرفين والوسط يعني ان للبلاغة طرفين ووسطا وعبر عن الوسط بما يقرب من كل من
الطرفين ليكون اشارة الى بيانه بنوع تفصيل فان قلت هذا الوجه جيد الا ان فيه فصلا بين
المعطوف وهو اسفل والمعطوف عليه اعني اعلى بالاجنبي وهي تقدير صحته لا فائدة في هذا التوسط
قلت اما صحته فلا كلام فيه اذ القوم يصرحون بامتناع الفصل بين المعطوف المجرور والمعطوف عليه
له واما في المعطوف والمعطوف عليه المرفوعين او المنصوبين فلا كلام لهم في صحة وقوع الفصل بينهما

معناه انه يصير صيرورته سائلا والا يكون ما هو حاصلا لا يستلزم صيرورة الاخر سائلا منه

بل الامتناع في المجرورين ايضا لبني على الملازمة انما الممتنع الفصل بالاجنبي لا غير وغيره يجوز ونه سلمنا امتناع الفصل هنا ايضا الا ان هذا المعطوف مقدم على الاعلى تقديرا اي ولها طرفان وما يقرب من كل منهما وهو الوسط الا ان هذا لما كان اشارة الى المرتبة المتوسطة كان قضية المناسبة قاضية بتوسيطه ومثل هذا لا يعد فصلا اصلا ونظير هذين الوجهين ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام واخراج اهله منه من ان قوله وكفر به معطوف على صد مع توسطه بين سبيل الله وما عطف عليه اعني والمسجد الحرام لامتناع عطفه على المجرور في به ووجه هذا العطف ان الكفر في معنى الصد عن سبيل الله واتحادهما هو الذي سوغ ذلك كانه لا فصل وكانه قيل وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام والوجه الاخر ان موضع قوله وكفر به عقيب قوله عن المسجد الحرام الا انه قدم لفرط العناية كقوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فان حقه ان يتاخر ولم يكن احد كفوا له الا انه فعل ذلك لفرط الاهتمام وكمال العناية وما نحن فيه اعني قوله وما يقرب منه اي من كل من الطرفين لفرط اتصاله وقوة اختلاطه بهما صار كانه نفس الطرفين فلا فصل كالاتصال بين الكفر والصد فلينظر فيما ذكرنا يظهر ان ما ذهب اليه الشارح المحقق ههنا من الاعتراض والجواب كلام عليه ملام وان ما نقح له من التجشم في حل هذا التركيب والتمحيص لحقيقة الجواب لا يسوغه من له شمّ رائحة من علم الاعراب والله هو الهادي الى السداد والصواب وهو الموفق للصراط السوي في كل باب قوله ولا جهة لجملة من الطرف الاعلى اشارة الى كبرى القياس الذي هو المثبت للمدعى وهو الفساد وتقريره ان هذا فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية وكل ما هو كذلك لا يستقيم جعله من الاعلى فما يقرب منه لا يستقيم جعله من الطرف الاعلى وهذا هو المدعى اما بيان الصغرى فظاهر واما بيان الكبرى فلان المرتبة العلية ما يكون فوقها مرتبة اعلى منها والاعلى ما لا يكون فوقه مرتبة اخرى فيتنافيان فلا يستقيم جعل احدهما مندرجا في الاخر وقد يقال ان قوله ولا جهة لجملة الخ اشارة الى صغرى قياس اخر هو معطوف على صغرى القياس الاول بيانه ان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية وكل ما هو كذلك لا جهة لجعله من الطرف الاعلى فما يقرب منه لا جهة لجعله من الطرف الاعلى وكل ما لا جهة

لجملة

لجعله من الطرف الاعلى فجعله من الطرف الاعلى فاسد فما يقرب منه جعله من الطرف الاعلى فاسد وهذا هو المدعى وانت خبير بان مبنى ما ذهبنا اليه على ان النتيجة وحدها ومبنى هذا الوجه على ان كلا من كبريي القياسين مع كل من النتيجتين مطوي واعلم ان ما ذكرنا مبني على ان المراد بالجهة في قوله ولا جهة لجعله جهة الصحة ولا يخفى ان ما ليس له جهة صحة فهو فاسد وما ذهب اليه مبناه على ان المراد بالجهة هو الامر الموجب لاثباته ومن ثم يتجه المنع على كبرى القياس الثاني وهذا قوله اذ المناسب تعليل لقوله لا جهة لجعله وحاصل ذلك ان الاعلى يجب ان يراد به احد القسمين اما الحقيقي وهو الحد الذي لا امرى فوقه واما النوعي كالاعجاز فان اراد المص القسم الاول كما يشير اليه تفسيره بمنتهى البلاغة فلا يصح عطف قوله وما يقرب منه على حد الاعجاز وان اراد القسم الثاني كما يشهد به العطف المذكور لم يصح التفسير بمنتهى البلاغة والحاصل ان كلا من الامرين يأبى الاخر ويدفعه وهذا بين والجواب عنه ما مر من ان التوسع في التفسير في العطف فمن الجائز ان يكون صحة التفسير مبنية على احد القسمين فليتدبر ليظهر هناك وجه اخر غير الوجوه المذكورة وتحقيق ذلك انه يجوز ان يجعل قوله وما يقرب منه معطوفا على نفس الاعلى فان موقعه من الاعراب انه خبر مبتدأ محذوف اي احد الطرفين اعلى وما يقرب من الاعلى فمعنى الكلام اذن اشارة الى ان الطرف قسمان حقيقي وهو الذي فسره بمنتهى نهايته ثم ان الاضافة لامية لا بيانية ونوعي كالذي يقرب من الاعلى فيرتقي الى الاعجاز فالاول منتهى الجزئيات والثاني منتهى الانواع فالعبارة على هذا من قبيل قولهم الكلمة اسم وفعل وحرف وبهذا يظهر ان التفسير مبني على احد التقديرين وهو جعل الطرف حقيقيا والا فالنوعي هو ما يقرب من الاعلى لا الاعلى نفسه قوله المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز اه لما زيف كلام المص بان المناسب ان يجعل الاعلى حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز اورد تزييف ذلك بطريق المعارضة بوجهين حاصل الاول انه يمكن توجيه كلام المص بتقييد الاول بكونه كلام غير البشر والثاني بكونه كلام البشر فيكون الاعلى حقيقيا لكن الحقيقي في كلام غير البشر هو حد الاعجاز وفي كلام البشر ما يقرب من حد الاعجاز وفيه بحث اما اولا فلانه ان اريد بحقيقية ما يقرب منه حد حقيقي في كلام البشر ما يقرب منه قربا حقيقيا فهو فاسد لان ما الطرف الحقيقي هو الجزئي الذي هو بعد الجزئي الذي لا امرى فوقه ومن اول مرتبة الاعجاز الى هذا الجزئي الذي به ينقطع الاعجاز ولا اعجاز بعده

صفات ومراتب للبلاغة والبشر لا يمكن وصوله الى مرتبة الاعجاز فضلا عما يقع بعد حده
وان اريد ما يقرب منه قربا اضافيا فهو ايضا فاسد لانه منقوض بما فوقه وما دونه والاول
لا يمكن وصول البشر اليه والثاني لا يمكن مجاوزته عنه فان قيل مبنى الاعتراض على ان الاعلى حقيقي
وعلى ان الحد في قوله حد الاعجاز بمعنى النهاية وكلاهما ممنوع بل الاعلى اضافي كالاعجاز والمراد
انه ما يقرب منه في كلام البشر حقيقي والاضافة في حد الاعجاز بيانية قلنا مبنى الكلام على ان
الحد بمعنى النهاية وعلى ان الاعلى حقيقي صرح به الشارح المحقق ههنا ولو لم يكن الامر كذلك لم
يصلح هذا توجيها لكلام المص فينفسخ غرض السائل اذ التوجيه انما يستقيم اذا كانت المطابقة باقية
في كلام المص كما قرره واما ثانيا فلان المتبادر من بيان الحدين بقوله فالاول حد لا يمكن للبشر
معارضته والثاني لا يمكن مجاوزته ان مبنى الحدية في الاول على انه الاول على انقطاع المعارضة
والثاني على انقطاع المجاوزة وليس كذلك لان مبنى الحدية في الاول على انه جزئي الاجزائي فوقه
ينتهي اليه البلاغة وحاصل الثاني ظاهر ثم اجاب عن السؤال الاول بوجهين حاصل الاول انه هذا
من باب ارادة ما لا يفهم من اللفظ وحاصل الثاني انه لا معنى لتقييد الكلام بهذا القيد اذ المقصود
بالنظر والبحث هنا مطلق بلاغة الكلام من حيث هي هي مع قطع النظر عن المضاف اليه وانت
خبير بان مبنى الجواب الاول على صحة السؤال الاول وامتناعه وقد عرفنا انه فاسد ويمكن توجيهه
بان مبناه على تقدير التسليم اي لو سلم صحته وامتناعه فهو غير مفهوم من اللفظ الا ان الانصاف
ان ترتيب الاول بما ذكره والثاني بكونه فاسدا غير دافع للفساد لان المتبادر منه بشهادة الفطرة
السليمة ان الاول غير فاسد الا ان بناء الكلام في الفساد المعهود بقرينة اللام فليفهم وعني الكتاب
بان الاشكال المذكور واعظم لزوم كون ما يقرب منه طرفا اعلى مع انه في المرتبة العلية بان مجاله
والمطابقة فاعده ورد على ان الحق بهما كان مبنى المباحث السابقة على ان الحد في قوله حد الاعجاز بمعنى
النهاية والاضافة لامية منع ذلك بان الاضافة بيانية والحد بمعنى الطبقة والمرتبة ثم اشار
في تاييد ذلك وتقويته بنقل كلام الكشاف وحاصل ذلك ان ضم عنه في قوله قاصرا عنه بمكن
معارضته راجع للحد الاعجاز فلولا ان الحد بمعنى الطبقة والمرتبة لم يلزم امكان المعارضة بمجرد
القصور عن حد الاعجاز الذي هو عبارة عن اعلى الطرفين اذ مع ان صاحب الكشاف اثبت الامكان

بمجرد القصور عن حد الاعجاز فهذا دليل على ان المراد بالحد المرتبة والاضافة بيانية كما ادعاه وفيه
بحث لان صاحب الكشاف بصدد بيان كثرة الاختلاف المنصوص عليه ومعلوم ان اعتبار
القصور عن حد الاعجاز بمعنى نهايته واقع فاعتبار القصور عن حد الاعجاز بمعنى طبقته بحيث
يخرج عن مرتبة الاعجاز انسب في هذا الكلام واوفق بهذا المرام وتحقيق ذلك عندي ان الموصوف
بالكثرة حقيقة هو نفس الاختلاف كما يشهد بذلك ظاهر الاية الكريمة والكثرة مستعارة للعظم
والفخامة الا ان عظم التفاوت وفخامة الاختلاف لا يتبين حال المختلف من القلة والكثرة ويحتمل
ان يكون على تقدير كثرة المختلف ويحتمل ان يكون على تقدير قلته على السواء لكن كثرة الاختلاف
وكثرة المختلف لما كان ادخل في هذا المطلب لو كان القرآن من عند غير الله واظهر في الفساد
ذهب صاحب الكشاف الى ان مبنى كثرة الاختلاف على كثرة المختلف فيفسر بقوله اي لو كان الكثير
مختلفا اي اختلافا كثيرا وحاصل ذلك ان المراد تحقيق هذا المطلب في ضمن هذا النوع دون قلة
المختلف الا ان كثرة الاختلاف لما كان امرا معلوما من الاية سكت عن ذكره لظهوره ثم اخذ
في تفصيل التفاوت وتبيين ذلك الاختلاف فقال وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه
قاصرا عنه يمكن معارضته وانت خبير بان هذا اعني بيان عظم التفاوت الذي وقعت الاشارة
اليه بكثرة الاختلاف انما يحصل اذا لم يحمل الاضافة بيانية في حد الاعجاز ليتم ما هو مقصوده لان
الاختلاف الفاحش انما يتبين اذا اعتبر خروج البعض عن طبقة الاعجاز وهذا يتبين وجه سوق
الكلام واخذ بعضه بمجرد بعض واندفع ما ذهب اليه الشارح المحقق في حواشي الكشاف من ان
ظاهر النظم ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة المختلف وهو عدول عن ظاهر النظم بلا
ضرورة داعية اليه ولا حاجة الى ما ذهب اليه بعض اصحاب الحواشي ههنا من تلامذة الشارح المحقق
من ان في العدول جهة ظاهرة وهي انه لا اخفاء انه ليس لهذا الاختلاف كثرة بمعنى التعدد اذ
الاختلاف واحد فاعتبر الكثرة في المختلف اذ لا معنى لكثرة الاختلاف ثم انه مع انه لا حاجة اليه لا يخفى
ما فيه وما عليه لانه لما اعتبر المختلف كثيرا صح اتصاف الاختلاف بالكثرة بمعنى التعدد فلا معنى
للقدح بانه لا معنى له اصلا وقد دل على تحقيقه ظاهر التنزيل ثم بقي على ظاهر كلام الكشاف اشكال
وهو انه لو كان القرآن من عند غير الله امتنع تصور ان يبلغ بعضه مرتبة الاعجاز فضلا عن حد الاعجاز

اي التفاوت الناشئ على تقدير كثرة التفاوت منه

الحجزة بتقديم الحاء المهملة وتاخير الجيم وبالزاء المعجمة صرح بذلك في الصحاح ثم قال وحجزة الازار معقده وحجزة السراويل التي فيها التكة وفي المهذب الحجزة جاي بكمر بند والاخذ بالحجزة عبارة من شدة الاتصال وقوة التناسب
منه

اذ الاعجاز عبارة عن ارتقاء الكلام الى حد يمتنع للبشر معارضته ويكون البشر عاجزا عن الاتيان بمثله
فكيف صح اذن تفسير الجزاء اعني قوله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ببلوغ بعضه حد الاعجاز وتقصير
بعضه عنه والجواب انه مبني على التنزل وارخاء العنان اى لو كان من عند غير الله
لكان الكل قاصرا عنه ولئن لم يكن الكل قاصرا فبعضه لا محالة يكون قاصرا وبعضه بالغا نحو
قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم ومثل هذا كاف في المطلوب والمرام بل هو اوكد
في الظفر على الخصم بالالزام لان فيه ارخاء للعنان وتنبيها على الغلبة على الخصم في البيان وقد يجاب
بان الضمير في ولو كان لمعظم القرآن لبعد زعم كون الكل من عند غيره وضمير فيه للكل ويكون هذا مبنيا
على ان يكون ذلك البعض البالغ حد الاعجاز ماخوذا من كلام الله تعالى على وجه الاقتباس ونحوه
ولا يخفى ضعفه اما اولا فلان فيه انتشار الضمير واما ثانيا فلانه اذا جوز كون البعض من عند غيره
فلا حاجة الى هذا التعسف الذي لا يتبادر اليه الذهن اصلا هذا وقد يناقش على الجواب الاول
بان المتصلة اللزومية لا تركب من مقدم صادق وتال كاذب والتالي هنا اعني قوله لكان
بعضه بالغا كاذب وهذا غلط لان المقدم ايضا كاذب كما في ان كان زيد حمارا في المتصلة اذ في
تركيبه من كاذبين قوله وهما الهمان فتحير في هذا الكلام فاستعان في توجيهه بكلام سماه بالالهام
وانما هو من جملة الاضغاث والاحلام اما اولا فلان ما هو المقصود في هذا المقام تعريف الاعلى
لا انه اذا اريد بالاعلى ح الاعلى الحقيقي فالواجب اذن ان يكون حد الاعجاز يعني نهايته لا يعني مرتبته
والا لزم تعريف الاعلى الحقيقي بالنوعي وفساده ظ واذا كان حد الاعجاز يعني نهايته لم يصح جعل
ما يقرب من الاعلى حد الاعجاز بهذا المعنى وان اريد بالاعلى الاعلى النوعي والحد يعني المرتبة فاتت
المناسبة المطلوبة اذ الاعلى مقابل للاسفل والمراد بالاسفل الاسفل الحقيقي فمقتضى المقابلة ان يراد
بالاعلى ايضا الاعلى الحقيقي واما ثانيا فلان قوله وما يقرب منه من لغو الكلام ولهو الحديث
بمنزلة ان يقال الانسان وزيد حيوان اذ النوعي مشتمل على ما يقرب منه فذكره يكون لغوا واما ثالثا
فلان ما يقرب من الاعلى ليس بمعجز قطعا اذ الاعلى ح اريد به الاعلى النوعي ولا يخفى ان القرب من
الاعجاز ليس باعجاز على ان المحذور وهو تفسير الاعلى بما ينتهي اليه البلاغة على ما قرره باق هنا واما
رابعا فلان القول بان الاعلى وما يقرب منه كلاهما معجز لغو ان اريد بالاعلى الاعلى الحقيقي وفاسد ان

اضغاث الاحلام الرؤيا التي لا يصح تاويلها لاختلاطها
فالاضغاث هنا جمع ضغث بكسر الضاد كالافراد جمع فرد
وضغث الحديث خلطه واما الضغث بكسر الضاد فمعناه
قبضة حشيش مختلط الرطب باليابس كذا في الصحاح
وعليه قوله تعالى خذ بيدك ضغثا ثم قال في باب الميم وفصل
الحاء الحلم بالضم ما يراه النائم تقول منه حلم بالفتح
واحتلم اسم ضغث الحلم في مخلوط الرؤيا لا يبدو رس
تاويله منه

اريد

اريد به النوعي كما قررناه وبالجملة فلا يدري انه ما قصد بهذا الالهام وكيف لا وان وجه عين
وما نحن بتاويل الاحلام بعالمين فان قيل بل يرد عليه ايضا ان عطف ما يقرب منه على الضمير يقتضي
ان لا يكون ما يقرب منه من مراتب الاعجاز من الاعلى فيلزم ان لا يكون الايات التي هي من قبيل ما يقرب
منه في اعلى مراتب البلاغة واللازم باطل لاتفاقهم على ان جميع القرآن في اعلى طبقات البلاغة فكيف
التوفيق قلنا مرادهم بالاعلى فيما اسمعته النوعي وفيما نحن فيه الحقيقي فلا تنافي قوله ما اى طرف البلاغة
في جميع ما كتابنا يعني الطرف على ما نقل عنه ههنا تنبيه على ان الطرف الاسفل ايضا من البلاغة ورد
لما ذكره الامام في نهاية الايجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة وانت خبير بان هذا مبني على
ان طرف الشيء داخل فيه ومن ذهب الى ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة يمنع لزوم كون الطرف
داخلا والعجب ان الخصم يقول الطرف الاسفل خارج فكيف يكون التصريح بالطرف ردا له بل الظاهر
ان الحق هذا لانه قد نص الشيخ عبد القاهر على ذلك فانه قال الطرف الاسفل هو ان يقع الكلام على
وجه لو صار اخفى تناسبا منه لخرج عن كونه مفيدا وليس هو من البلاغة في شيء ولو سلم فكلام المص
صريح في رده حيث يقول هو ما اذا غير الكلام الى ما دونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات فهذا
الكلام قد دل بظاهره على ان الكلام الواقع فيه على تقدير عدم التغيير غير ملتحق باصوات الحيوانات فكل
كلام غير ملتحق بها فهو عند البلغاء بليغ وان اردنا تطبيق المشهور الذي يشعر به كلام المص على كلام
الشيخ لحملنا قوله وليس هو من البلاغة في شيء متعلقا بالكلام الذي صار اخفى تناسبا وبه يشعر لفظ
المفتاح ايضا فالطرف الاول اعني عنه متعلق بقوله غير بتضمين معنى حط والطرف الثاني اعني قوله
الى ما دونه حال من فاعله اى واصلا الى مرتبة هي ادنى قوله باصوات الحيوانات عرف الحيوانات اشارة
الى ان المراد نوع معين هو غير الانسان وقد وقع في المفتاح بلفظ المنكر وهو ايضا حسن اما لان
التنوين للتحقير او لانه تنبيه على ان المراد غير معين او مبني على ان المراد نوع معين كما في وعلى
ابصارهم غشاوة والجملة اعني تصدر حال ههنا وفي المفتاح وصف وجعلها وصفا هنا على نمط
ولقد امر على اللئيم كمثل الحمار يحمل اسفارا غير بعيد قوله ما يتفق ما مصدرية اى بحسب اتفاق الاصوات اى حصولها بدون
القصد اليها وبدون العلة المقتضية لها او موصولة اى بحسب ما يتفق من الاسباب اعني الامور الموجبة
لها والمقتضية اياها فضمير يتفق على الاول للاصوات وعلى الثاني للموصول قوله وجه اخر اى لطائفة يشتمل

قوله على ما نقل عنه اى من حاشيته له على ذلك حيث قال صرح بذلك
اى بالطرف تنبيها على ان الطرف الاسفل ايضا من البلاغة
احترازا عما وقع في نهاية الايجاز من ان الطرف الاسفل
ليس من البلاغة في شيء بهذه عبارته منه

قوله بل الظاهر ان الحق هذا ابرز ما انه الذي يظهر في بادي الراى
ان الحق هذا لان الشيخ نقله بالنظر الى ظاهر كلام الشيخ
وكلامه حجة فنظر التقليد يقتضي اعتقاد حقية ذلك
ولا يخفى ان نظر التقليد نظر ظاهري واما النظر التحقيقي
اعني التعمق في حقيقة الكلام فيقتضي انه من البلاغة
ووجهه ما بيناه في تقرير التسليم مسلما منه

اى ما اشار اليه بقوله ولو سلم الى الاخر

بان كلا منهما تابع معان البلاغة عبارة عنهما في وجه انه سيجي ان الكلام المثبت كالمنفي يعتبر في وجه
النفي والاثبات تارة الى التقييد واخرى بعكس ذلك فهنا يعتبر الحكم اولا على الوجه بالمتابعة الا انهما تابعا
الوصفين قوله وفيما اشارة الى وجه الاشارة ان التابع غير المتبوع فاذا اعتبر بلاغة الكلام مستغنيا بهذه
الوجه علم قطعا ان الحسن الثابت بهذه الوجوه غير داخل في البلاغة وكذا الكلام في النكتة الثانية
اعني الاشعار بان كونها محسنة انما يعتبر اذا تحققت فيه هاتان الصفتان اعني الفصاحة والمطابقة
اذ التابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع الا ان في تخصيص النكتة الاولى بكونها مستفادة
من نفس الكلام والثانية بلفظ يشعر بها بعض نبوة عنه قوله لانها ليست مما يحكم به مبني على العرف لانه لا
يقال محسن وحسن عرفا والاصطلاح من صدر عنه فعل فهو موصوف به بطريق الاشتقاق والحكم يكون
عن التنكير والتطويل اذا وقع في الكلام ضرب من المحسنات والاسم يجري على الاصل وينبئ عن
الخصوصية فلفظ المحسن لا ينتهض نقضا قوله والبلاغة في المتكلم الخ في التعريف المذكور نوع خفاء
لان محصله ان من له ملكة الاقتدار على تاليف كلام واحد بليغ فهو بليغ اذ النكرة المثبتة موضوعة
للفرد المنتشر واجاب عنه بعض اصحاب الحواشي من تلامذته بان من في اعجم ان النكرة اذا وصفت
بصفة عامة عمت وفيه نظر لان من البليغ ما هو واقع في طبقات الاعجاز والاقتدار عليها خارج
عن طوق البشر والتقييد بوسع البشر خلاف الظاهر انه مما يوجد في التعريف شبهة دورى وحجى تساوي
طبقات البلغاء في البلاغة وبطلانه ظاهر فان الواقع في وسع امر الفصيح لا يمكن ان يتنزل عليه الا
القليل من القليل الان يفسر الاقتدار بالامكان بل الاولى ان النكرة في الاثبات قد تعم بقرينة المقام نحو
تمرة خير من جرادة وعليه قوله تعالى علمت نفس والمراد كل كلام بليغ يستوفي كل مقتضى ذلك او كل كلام
بليغ يدخل تحت قصده وارادته ويقيد بوسع ذلك المتكلم لا ينافي الاحاجة الى شيء من التوجيهات
لان فيه اخذا بالاقل على غلط في لهم الكلام ما نقض كليتين لانا نقول هذا انما يتم اذا كان هذا الاقل
مما يصدق عليه المحدود وههنا ليس كذلك قوله انحصار علم البلاغة اذ الكلام في البلاغة المكتسبة دون
مطلق البلاغة وفي الكلام تنبيه على ان المختصر انما هو علم البلاغة لا البلاغة نفسها قوله وانحصار مقاصد
الكتاب في التقييد بالمقاصد تنبيه على ما سبق وسيجي من ان المختصر في ذلك انما هو مقصد الكتاب وان
كان ظاهر الكلام مشعرا بانحصار الكتاب قوله حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة لها لانه عرف البلاغة ببلوغ

المتكلم

المتكلم حد الاختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية
على وجهها وتعريفه هذا لا يقتضي الا رجوع البلاغة الى العلمين لان توفية خواص التراكيب حقها يستفاد
من المعاني وايراد التشبيه ونحوه مستفاد من البيان فلم يلزم منه كما يرى رفع البلاغة على
الفصاحة واما المصنف فما ذكره ماخوذ من كلام ابن الاثير حيث قال في المثل السائر البلاغة اخص
من الفصاحة كالانسان والحيوان فكل بليغ فصيح ولا عكس والكلام في ذلك انما الكلام في
ترجيح احد القولين على الاخر فمنهم من رجح قول السكاكي بان البلاغة كمال يتميز به البليغ
عما هو عن غيره ولها اثار مختصة به وظاهر ان ما يختص به هو التوفية والايراد لا رعاية
الفصاحة لاشتراكها بين البليغ وغيره لان مرجعها اما الحس او اللغة او النحو والصرف ولان
ان البلاغة تصلح للبليغ ولا يعتبر في ماهية الفصل ما يشترك فيه النوع وغيره ومنهم من ذهب
الى ما ذهب اليه المصنف في المحسنات البديعية من توقفها على البلاغة فان البلاغة امر زائد
على الفصاحة فالظاهر انها مترتبة عليها ومعتبرة بعد الصحة باعتبار الفصاحة والا كان
الدور على اعتبار المختار بحاصر جوابه في المحسنات البديعية قوله ان كل بليغ اي ما يطلق عليه
لفظ البليغ لامتناع تحقق المشترك في معنييه قوله ولا عكس اي العكس اللغوي لا العكس البعض او
العكس المنطقي اما الاول اعني عكس النقيض فلانه مشروط ببقاء الصدق بحاله واما الثاني
فلانه مشروط بالبقاء اعني بقاء الصدق والكيف بحالهما قوله وما يحكى الخ يحصل تفسير المرجع
فيتوجه عليه انه ان كان المرجع هنا اسم مكان فالتفسير صحيح الا انه لا يلائمه كلام الحال وان اريد
به المصدر فالتفسير لا يلائمه ولكن جاز ان المراد هو الاول وكلامه محمول على توهم المصدرية وان التفسير
والتفسير بالمجموع اعني الاحتراز بوصف الرجوع الا انه قصد لنكتة هي انه لو اقتصر على الفصل لم
يرتب عليه والاولى الاعتماد على ما هو المقصود هنا فان قيل فلم ذكر بعد الاحتراز في الخطأ قلنا
توهم انه تفسير له باعتبار مفهومه قوله حتى يمكن حصولها يريد بالامكان الامكان الوقوعي المقابل
للعادة لا الامكان الذاتي فصح توقفه على وجوب التحصيل فسقطت المناقشة عليه بان الامكان
للممكن واف غير محتاج الى سبب عندهم فلا معنى لتعلقه بتحصيل ذلك الشيء قوله لا الاحتراز عن الخطأ
عليه مناقشة ظاهرة وهي انه ان اريد بالاحتراز عن الخطأ عدم الخطأ فلا وجه لا تراد ما سواه

كان رب لمعنى العلة او مستعارة للكثرة على وتيرة قوله تعالى ربما يود الذين كفروا الاية لان عدم
المطابقة على تقدير الخطاء مرة قطعي لا يتصور تحققه فلا معنى لجعله كثيرا او قليلا وان اريد به القصد
الى الاحتراز عن الخطاء او محافظة تنفسه عنه فان اعتبر المحافظة والقصد مع عدم الخطاء ورد عليه
ان عدم الخطاء كاف في البلاغة فلا حاجة الى القصد والمحافظة او مع الخطاء فالبلاغة ولو قطعا
لا يجتمع معه والجواب ان المراد الاول وعدم العدم المذكور اعني الخطاء لا يقتضي عدم المطابقة
البتة اذ الخطاء انما يكون في التادية بكون باعتبار ايراد لفظ لا يدل على المعنى والتصحيح او التسامح
مع الخطاء والعبرة بمجرد عدم الخطاء اذا لم يكن عن محافظة وقصد فلفظ رب اذن اصاب بحزه
لكن يجب ان يقيد المطابقة في تعريف البلاغة بما يكون عن قصد وشعور ولا يخفى ضعف هذه
المقدمات اما اولا فلان ربما للتحقيق واما ثانيا فلان اعتبار الخطاء في دلالة اللفظ على المعنى
دون التادية خطاء اذ المراد انتفاء الخطاء المخصوص اعني ما يكون في التادية بشهادة السوق
والسياق ولان هذا يكون غلطا بمنزلة ان يقال للاحتراز عن خطاء التادية مرجع بلاغة الكلام
دلالته تحققه منه والا كان الكلام مطابقا غير فصيح مع ان تميز الفصيح عن غيره يكون مستدركا
ويكون تعرض الاول تعرض الثاني فليتدبر فانه مزلة للاقدام واما ثالثا فلان النزاع بابتناء
القصد والمحافظة في الاحتراز عن الخطاء على ابتناء البلاغة على القصد قول فاسد لان كون امر
البلاغة مبتنيا على القصد لا يقتضي تحقق القصد في كل امر من الامور العدمية فان هذا قول
لا يقبله عقل ولا يرتضيه نقل ولا يتفوه به من له ادنى مسكة من علم المعاني واما رابعا فلان
النزاع بوجوب تقييد المطابقة الواقعة في تعريف البلاغة بالقصد على تقدير الابتناء قول فاسد
اذ القصد مأخوذ في البلاغة على ما سبق تحقيقه وبالجملة ففساد تلك المقدمات مما يتضح عن
الاحاطة بدقائق البيان قوله والارتباط لم يوجد ربما اذ على تقدير عدم التمييز يحتمل ان يتحقق الفصاحة
فان عدم التمييز لا يمنع تحققها قوله فلا يكون بليغا ايضا فيه وجوه ثلثة الاول ان الكلام لا يكون بليغا
على تقدير انتفاء التمييز كما لا يكون بليغا على تقدير انتفاء الاحتراز عن الخطاء في التادية الثاني انه لا يكون
بليغا على تقدير انتفاء التمييز كما لا يكون فصيحا على هذا التقدير الثالث انه على تقدير انتفاء الفصاحة
لا يكون الكلام بليغا كما لا يكون بليغا على تقدير تحققها في الكلام على تقدير انتفاء التمييز فهذه وجوه

ثلثة

ثلثة ذكرناها ارشاد الك ولكن زمام الاختيار بيدك قوله ويدخل في تمييز الكلام الخ فان قيل فلتقدر
موصوف الفصيح في عبارة المص اللفظ لا الكلام فلا حاجة الى هذا التوجيه قلنا نعم الا ان مقصوده
تصحيح ما في الايضاح اذ المص قد صرح فيه بموصوفه هذا قوله قد يفسر مرجع البلاغة بشرط ان المرجع
هنا اسم مكان لا مصدر قوله على ما صرح به المص في الايضاح حيث قال والبلاغة في الكلام مرجعها
الى كذا الا ان الانسب ان يعتبر فيما سبق والثاني ان البلاغة في الكلام كذا في الايضاح لينتفع المراد قوله
وفساده واضح اه اذ المطابقة وصف الكلام اذ هي عبارة عن البلاغة وهي وصف الكلام ولا معنى
لتعليل وصف الكلام بما ذكر ولا وجه للقول بان هذا غرض من هذا الوصف اذ العلة الغائية
والغرض ما يكون باعثا ومترتبا على الشيء ولا يخفى ان الاحتراز والتمييز بالنسبة الى بلاغة الكلام ليس
بهذه المثابة يعني ان العلة الغائية ما يناهر عن المعلول ويترتب عليه ولا كذلك ما نحن فيه بل الامر
انما الامر بالعكس قوله لان غاية ما علم الخ يريد انه لو حمل البلاغة على بلاغة المتكلم مع انه خلاف تصريح
المص كما صح قوله فعلم الخ لان فرضية المرجع بمعنى العلة الغائية لم يعلم مما تقدم اذ المعلوم مما سبق
ان بلاغة الكلام موقوفة ايضا على هذين الامرين واما انهما غرضان لها او مرجعان بمعنى العلة
الغائية فكلام المص عنه بمراحل قوله فالرجوع الى الحق خير من التمادي في الباطل يريد انه اذا ظهر عليك
فساد ما ذهب اليه من حمل المرجع على العلة الغائية والغرض يجب عليك التلقي بالقبول لما ذهبنا
اليه من تفسير المرجع بما يجب ان يحصل فقوله خير مبني على ارخاء العنان ان جعل اسم التفضيل والا
فامره ظاهر قوله والاقتدار عليهما اي على البلاغة لا يمكن الا بعد الاتصاف بهذين الامرين فان قيل
الاقتدار عليها غير متوقف على الاتصاف بها بل على الاقتدار عليهما ايضا قلنا اريد بالاقتدار
الاقتدار الوقوعي او بالاتصاف التمكن والاقتدار ففي العبارة تسامح والمقصود واضح قوله
اجزاؤه تمييز السالم هذه الجملة المركبة من المبتدا والخبر صفة لمركب ويحتمل انه الثاني اعني تمييز الفصيح عن غيره
يعني ان تمييز الفصيح عن غيره مركب له اجزاء متعددة احدها تمييز السالم من الغرابة عن غيره الثاني تمييز
السالم من المخالفة عن غيره الثالث تمييز السالم من ضعف التاليف عن غيره الرابع تمييز السالم عن
التعقيد اللفظي عن غيره الخامس تمييز السالم من التنافر عن غيره السادس تمييز السالم عن التعقيد
المعنوي عن غيره وبالجملة فمراده ان تمييز الفصيح عن غيره مركب اجزاؤه هذه وفيه بحث لان الظاهر ان تمييز الفصيح

قوله ما يكون باعثا ومترتبا الخ من قبيل اللف والنشر المرتب فالباعث
يرجع الى العلة الغائية والمترتب الى الغرض ولا يتضح بهذا الكلام
الا بعد ان يتضح هنا امور الفائدة والغاية والغرض والعلة
الغائية لان كل مصلحة يترتب على فعل فهو من حيث انها نتيجة
له يسمى فائدة ومن حيث انها طرف له يسمى غاية ومن حيث انها
مطلوبة للفاعل بهذا الفعل يسمى غرضا ومن حيث انها باعثة
للفاعل على مباشرة هذا الفعل يسمى علة غائية فالفائدة
والغاية يتحدان بالذات ويختلفان بالاعتبار وكذا الغرض
والعلة الغائية واذا اتضح هذه الامور اتضح انه لا معنى
لتفسير مرجع البلاغة بالعلة الغائية والغرض
سواء اريد بالبلاغة بلاغة المتكلم او الكلام
منه

من غيره كلي الكمال وان هذه الامور مرتبة لا اجزاؤه لانا فانا نعني بصحة حمله على كل واحد واحد
من هذه الامور المذكورة والجزء الاخير عليه كلمة وقد اتفق اهل المنطق على ان الكل الذي يصح حمله على
جزئه منحصر في جنس النوع وفصله اللهم الا ان يقال لما كان حال النسبة لهذه الامور في باب البلاغة شبيهة
بحال الكلي بالنسبة الى الجزئي للقطع بان البلاغة مفتقرة الى تمييز الفصيح عن غيره واقسامه هذه بجمعها ثم
هي منتفية اذا انتفى واحد منها كما ان التمييز كلي وهذه اجزاؤه يعني كما ان الكل لا يتحقق الا بتحقق كل
جزء من اجزائه فكذلك التمييز في البلاغة فافهم فعلم الخ تفعه قوله وكالسراج سقطت في ما قبله من حيث
المعنى اي بخلاف غيرها كاضحم وكالسراج قوله لان من سمع اه تعليل لقوله يبين في علم متن اللغة بل
اللغة يعرف في قوله اذ به يعرف ان في كلامه الخ واشارة الى ان معنى تبيينه في علم اللغة انه يعلم ما احيط
بالفاظ التي تشتمل عليها كتب اللغة ونصها بالتصريح بها عرف ان ما عداها لا يحصل الا بالتخريج
او التخريج فيكون غير سالم لاما يتوهم من ان معناه انه يبين ويصرح في علم متن اللغة ان هذا سالم
عن الغرابة وذاك غير سالم حتى يرد على المص ان هذا كلام غير واقع لان متن اللغة غير مفيد لهذا المعنى
بهذا الطريق قوله فهو غير سالم لم يحتمل ان يكون هذا نتيجة للكلام السابق ومتفرعا عليه فيكون قوله
مما يتفرع خبر الفعل ان ما عداها ومن ابتدائية ويحتمل البيانية فقوله وهو غير سالم خبر المبتدأ والفاء
مبني على ان المبتدأ موصول وصلته فعل ان جعل عدا فعلا او ظرف ان جعل حرفا قوله منه ما يبين اي
بعضه على ان من تبعيضية ويحتمل ما يبين باحد الطرق المذكورة بعض المركب الذي هو الكل اعني
تمييز الفصيح عن غيره والبعض الاخر هو التعقيد المعنوي اذ التعقيد بقسميه ماخوذ في تعريف فصاحة الكلام
واما ذكره فمبني على ما تقرر من ان اللفظ اذا كان اجماليا فالشائع ذكر الشيء بكماله وهكذا يجب ان يفهم
هذا المقام واعلم ان نحو العبارة ان يقال منه ما يستفاد من علم اللغة اما ولا يحصل الا الاختصار بقي
يدرك واما ثانيا فلان المراد بما يبين التمييز اذ هو خبر الثاني وليس لنا التمييز يبين في علم كذا وكذا
كتبه قوله كضعف التاليف والتعقيد اللفظي فيه بحث لانه قد سبق ان التعقيد اللفظي قد يكون بسبب
اجتماع امور كل منها شايع في الاستعمال جار على القوانين فح يلزم ادخاله في النحو مع انه لا يمكن الاحتراز
عنه او اهماله لانه لم يتعرض له علم على حدة الا ان يقال النحو باحث عن ان الاصل في كل ما زال عن مكانه هو
اثباته في موضعه فيمكن ان يستفاد منه انه لا ينبغي ان يرتكب في الاسيما اذا كثر سيما اذا اخل بالفهم واوجب

قوله فح يلزم ادخاله الخ يعني ان احد المحذورين لازم الادخال وهو فاسد اذ النحو غير متكفل له او الاهمال وهو ايضا فاسد وفساده ظاهر منه

صعوبة

صعوبة في الكلام وخفاء في المرام قوله ويدرك بالحس نسبه بعضهم بحسن السمع اذ اللفظ انما يسمع
لم يدركه الذوق امر متناز لم غير مشاعر لا الظاهر فالمراد بالحس الباطن اعني الوجدان الذي
هو الذوق الذي هو المدرك للامور الذوقية قوله اي ما يبين في العلوم او يدرك بالحس يشير
الى ان الضمير راجع الى ما المقيدة بقيد به المنقسمة الى قسميه وفيه رد على من زعم انه راجع الى
ما يدرك بالحس ووجه الرد انه يلزم منه ان يكون ما يدرك بالحس كما عدا التعقيد المعنوي
وليس كذلك لان هذا اعني ما يدرك بالحس ليس كله بل بعضه ولا يخفى ان ما عدا التعقيد المعنوي
كلي الكل وان كلا مما يدرك بالحس وما يبين جزئي منه لصدقه على كل منهما فصح الحمل وبه
الوجدان اللطيف المتعارف من حال الشارحين في امثال هذه المقامات ان المقصود الحصر والقصر
فليفهم قوله والغرض من هذا الكلام الى حاصل كلامه هاهنا انه لما ادعى ان البلاغة لها مرجعان
الاحتراز عن الخطأ وتمييز الفصيح من غيره وكان القسم الثاني مركبا من اجزاء وقد عين طريق العلم بكل
جزء منها بقي واحد منها هو التعقيد وكان القسم الاول ايضا باقيا بتمامه حاول الآن ان
يبين ما يتوسل به الى كل من هذين الباقيين فافادانهم وضعوا لهما علمين وسموا الاول
علما سموه بعلم البيان والثاني علما سموه بعلم المعاني فتقرر امر البلاغة وانتظم المدعى من ان لها
مرجعين لينتقل بهذا البيان الى مطلوب اعني ما ادعاه في الخطبة من انه كتاب مشتمل على الفنون
الثلاثة وان مقاصده منحصرة فيها الا ان كلام المص يفتقر الى مزيد تامل وزيادة تحقيق لتحصيل
هذا المطلوب وتتميم هذا المرام قوله مكان فيه اختصاص الى مكان مصدر ميمي بمعنى الكون والوجدان
اسم مكان وانه من باب الكناية على نمط قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه الآية وعلى هذا فقولهم
نفيت عنه مقام الريب وحضرة فلان ومجلسه وكتبت الى جهته والى جانبه العزيز يريدون
نفس الشيء وذاته على ما صرح به في الكشاف فانه مكان الشيء وجهته تنزل منزلة ذات الشيء ونفسه
قوله فالمراد بحاصل هذا الكلام ان المراد بالاول الاول المفهوم الاول الذكري وتحقيق ذلك انه
لما عين لكل جزء من اجزاء القسم الثاني طريقا به يتوصل الى العلم به كما انه بقي هاهنا امران الاول الخطأ
في التأدية والثاني التعقيد المعنوي فالاول لا بد له من طريق يحترز عنه وكذا الثاني فبين بكل منهما
طريقا فاشار الى الاول بلفظ الاول من غير ان ذكره فيه رمز الى ان الخاتم وكان هذا ينبغي

ان يكون ذا نفس يقظى ويكون من اولى الفطنة العليا اليهم امثال هذه الاشارات عن امثال هذه
العبارات في امثال هذه المقامات وههنا بحث لان الاولى ان المناسب بتادية هذا الكلام ان يجعل الا
الاول نفس الخطأ والثاني التعقيد المعنوي في المقدمة المسوقة لبيان الغرض الا الاحتراز والتمييز الثاني
ان المناسب ح ان يقال وما يحترز به عن الاول علم المعاني وما يحترز به عن الثاني علم البيان فالحق
ان ههنا مقدرا اي وما يحترز به عن متعلق الاول والثاني اي متعلقة الخطأ والتعقيد وبهذا
القدر يندفع الخلل ويرتفع الاشكال والله اعلم بحقيقة الحال قوله فانه من مزال الاقدام اشارة الى ما
وقع التنبيه من ان فهم كلام المص على الوجه المقصود يحتاج الى مزيد تامل ومزيد تفطن ليحصل
الوقوف والاطلاع على ما هو مقصود من سوق هذه المقدمات لئلا يقتصر فهمه على مجرد هذه
المذكورات ولا يجمد على ظاهر الكلام فيقع في ورطة الحرمان في المرام قوله والتحقيق وجه المطابقة سواء
كان التسمية بمعنى الاطلاق او بمعنى تعيين اللفظ بازاء مسماه بخصوصه كما هو القانون في الاعلام
اما وجه التسمية بعلم المعاني فلما تقرر من انه باحث عن الكيفيات والخصوصيات وهي امور تعتبر في المعاني
اولا وبالذات وفي الالفاظ ثانيا وبالعرض ففي التسمية به اشعار بتعلقه بالمعاني وتنبيه على انها
هي العمدة فيه واما التسمية بعلم البيان فلان البيان عبارة عن بيان تمام المراد وعن اظهاره بطرق
اي تسمية الفن الثاني
مختلفة وضوحا وخفاء واما التسمية بعلم البديع فلانه متعلق بامور بديعة واشياء عجيبة غريبة
اي تسمية الكل
كالتجنيس والترصيع وما شاكل ذلك وبهذا يظهر وجه تسمية الكل بعلم البيان اذ البيان اصل وعمدة في
الجميع اما في اللفظ واما في المعاني فلان البلاغة كما عرفت عبارة عن التطبيق وهو البيان
المطابق لمقتضى الحال وكذا البديع وكذا تسمية العلمين اعني البيان والبديع بالبيان لانه اذا ناسب الكل
ناسب البعض بلا مرية واما تسمية الكل بالبديع فلتعلقه بالامر البديع على الوجه الملطف ومنهم من ذهب
الى ان المناسب في تسمية الاخيرين بعلم البيان هو التغليب والتحقيق على من له ادنى مسكة ان التغليب
مصحح والكلام في المرجح سواء كانت التسمية بمعنى الاطلاق او لم يكن هذا اخر الكلام والحمد لله على الاتمام
والصلوة على خير الانام وعلى اله الكرام وصحبه العظام **الفن الاول علم المعاني** ذهب الشارح المحقق
الى ان اللام في الفن للعهد كما صرح بذلك فيما سبق بقوله صار كل منها معهودا فعرف بتعريف العهد
وههنا مناقشة اما اولا فلان الفن غير معهود بل المعهود هو علم المعاني واما ثانيا فلانه لو جعل عهدا منه

اذ لولا ذكر الاحتراز ههنا لكان العقل جازما بان الاول هو نفس الاحتراز عن الخطأ فلما ذكر ههنا الاحتراز اقتضى ذكره ضربا من المسامحة في لفظ الاول وهذا ظاهر منه

وجد في الاصل بقية من الفن ثم المستعمل في بقية من العمل ثم في العقل منه

باعتبار

باعتبار الاتحاد الذاتي لزم ان يكون حمل علم المعاني عليه لغوا بمنزلة ان يقال علم المعاني علم المعاني
والتحقيق انه بعد تسليم ان اتحاد الذات كاف في المعهود لا يندفع الاشكال لان معنى اتحاد الذات شيء اخر
وتحقيقه انه لما علم ان الكتاب مشتمل على الفنون الثلثة وقد ذكر ان مرجع البلاغة الى ان وقد ذكر
انحصار كتابه في الفنون فهم السامع اجمالا بقرينة التعارف بين ارباب التصنيف ان ههنا ايضا
فصولا ثلثة او ابوابا ثلثة وما يجري مجراه ويؤدي مؤداه ليقع كل منها بازاء كل من الفنون الثلثة
وقد علم ان بعضا من هذه الفصول يقع اولا بالضرورة الا انه لم يعلم بالتعيين ان هذا الاول اهو
علم المعاني ام غيره فافاد المص هذا المعنى بقوله الفن الاول علم المعاني فان قيل فاللغوية لازمة
في الفن الثالث اذ الانتساب هنا معلوم بلا شبهة قلنا نعم الا انه مدفوع ليعلم العهد ووضع
الضمير راجع الى التقديم لان معناه كونه لغوا منه
الفصل وبهذا يظهر ان كلا من طرفي الجملة اعني المحكوم عليه والمحكوم به معلوم ولنا المجهول هو
الانتساب فقط كزيد اخوك مثلا اذا تعلق علم السامع بكل من طرفي الجملة الا ان معلومية الشطر
الاول باعتبار الذات وعلى الاجمال بخلاف الثاني فان قيل جميع ذلك لحمل على ان الفن الاول
عبارة عن الالفاظ والعبارات لانه من اجزاء الكتاب وعلم المعاني عبارة عن المعاني فكيف يصح
حمله عليه قلنا لو سلم فالمضاف مقدر اما في الاول او في الثاني اي معاني الفن الاول علم المعاني
او الفن الاول الفاظ علم المعاني قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب كما ذهب فيه منه نظيره كما في
قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هرون من موسى اي اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال المفرد
بالمركب ونسبته اليه الا انه من حيث اللفظ صفة مصدر محذوف اي كونا كائنا منه بمنزلة كون المفرد
من المركب فالظرف الثاني متعلق بالمضاف المقدر وقوله لان البيان ثم تعليل لهذا الحكم اعني كونه
منه بمنزلة المفرد من المركب وقوله فعلية زيادة اعتبار تصريح بالنتيجة وتنبيه على الثمرة وبيان ان
هذا الاعتبار الزائد داخل في تعريفه وجزء من حده اولا فيه خفية وبيانه ان ذلك باذن الله
وقد وادانه قوله والمفرد مقدم على المركب طبعا فان قيل طبعا تمييز مع انه ليس بفاعل اصلا لامتناع
ان يقال مقدم طبعه وقد تقرر عندهم ان التمييز عن النسبة الى الفاعل او عن النسبة الى المفعول
قلنا كونه تمييزا ممنوع بل هو صفة مصدر محذوف بتقدير المضاف اي تقدما ذا طبع او
بتقدير باء السببية تقدما بسبب الطبع او ظرف اي في الطبع ولو سلم فالتمييز يجب ان يكون فاعلا للفعل المذكور

مخصصة بل يكفي كونه فاعلا لما يلابسه في الاشتقاق كما صرحوا به في قولهم فجرنا الارض عيونا من ان
التقدير فجرنا عيون الارض ولا يجب كونه فاعلا للملابس في الاشتقاق بطريق الحقيقة بل يجوز ان يكون
فاعلا مجازيا كما ذهب اليه صاحب المفتاح في قولهم طار زيد فرحا من ان التقدير طير الفرح زيدا
اشار في تعريف العلم المشار اليه مع انه مصرح به تنبيها على جلالة قدره وعلو رتبته عرفا لانه يعود
للعظماء وقد اشتهر كذلك مع انه مصرح به على استعمال الاشارة في الصريح اذ لم يقع في مقابلة كثير
بل اكثر من ان يحصى واظهر من ان يخفى فهي مسائل كثيرة الفاء زائدة في خبر المبتدا على ما هو راي الاخفش
في مثله ونبه بزيادتها على دفع التباس الخبر بالصفة والصفة مقدرة اي كل علم بعد علما واحدا وكل علم
يفرد بالتدوين ومبني الكلام على وضع القرينة المشعرة بها فصح الفاء على مذهب الجمهور ايضا
تضبطها جهة وحدة هي المشهور في كتب القوم ان جهة الوحدة هي الموضوع والمذكور هنا ان جهة الوحدة
حد العلم وكلاهما جيد لان كلا منهما جهة ضابطة لوحدة العلم اما الموضوع فظ واما حده فلتضمنه حصول
مقدمة كلية هي ان كل مسئلة من مسائل لها مدخل في ذلك الامر فاذا وردت على العارف بحده مسئلة
من مسائله امكن له ان يعرف انها من هذا العلم وهو علم اي ملكة ثم تفسير العلم هنا بالملكة لا يلائم
كلام المص بما يجي من قوله ويحصر المعاني في ثمانية ابواب لدلالته على ان المراد به نفس الاصول والقواعد
وههنا بحث وهو ان المذكور في كتب القوم ان الملكة في مراتب الادراك يستعمل على وجهين الاول
الاولى ملكة الانتقال الى النظريات وهي تحصل للنفس في المرتبة الثانية والثاني استحضار النظريات
في المرتبة الرابعة وتحقيق هذا المقام يقتضي زيادة بسط في الكلام فنقول وبالله التوفيق للنفس
الناطقة جهتان جهة الى عالم الغيب وجهة الى عالم الشهادة فهي باعتبار الجهة الاولى صائرة مستفيضة
بالفيوض الفائضة من المبادي العالية وباعتبار الجهة الثانية مؤثرة متصرفة فيما تحتها ولا بد لها بحسب
كل جهة من قوة لينتظم الجهتان وتحقق هذان الامران اعني التاثر والتاثير فالقوة التي باعتبارها
يستفيض ويتاثر يسمى قوة نظرية والتي باعتبارها يؤثر ويفيض يسمى قوة عملية ومالنا فيه هي
القوة النظرية وهي على اربع مراتب المرتبة الاولى مرتبة النفس في مبدا الفطرة اذ هي خالية عن العلوم
والادراكات مستعدة لها قابلة اياها والا امتنع اتصافها بها والقوم يسمونها عقلا هيولانيا واليه
الاشارة الالهية بقوله والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا المرتبة الثانية مرتبتها اذا استعملت الاتنا

من الحواس

من الحواس الظاهرة والباطنة وحصلت لها علوم اولية ومستعدة لاكتساب النظريات ويسمونها
عقلا بالملكة لما وقعت الاشارة اليه من ان النفس لها بسبب تحصيل تلك الاوليات ملكة الانتقال
الى النظريات المرتبة الثالثة المرتبة الحاصلة اذا رتبت تلك الاوليات وادركت النظريات ويسمونها
عقلا مستفادا المرتبة الرابعة مرتبتها اذا صارت تلك النظريات مخزونة عندها حاصلة لديها
وحصلت لها ملكة الاستحضار متى شاءت من غير تجشم كسب جديد وسموها عقلا بالفعل وبهذا
يظهر ان القوم يستعملون الملكة في المرتبتين الثانية والرابعة فان اريد بالملكة هنا الملكة الاولى
اعني ما يحصل في المرتبة الثانية فقط فلان هذا غير مستقيم اذ المرتبة الثانية قبل اكتساب النظريات وما
نحن فيه بعده وان اريد بها ما يحصل في المرتبة الرابعة لزم ان لا يحصل علم المعاني لاحد الا بعد
تحصيل جميع المسائل وبعد صيرورتها مخزونة لديها وبعد تحصيل ملكة الاستحضار للجميع متى شاءت
بلا تجشم كسب جديد وذلك متعذر او متعسر على ان من لا يشك في فقاهته كابي حنيفة ومالك لم يكن
بهذه المثابة نعم لو اريد بالملكة كيفية للنفس بها يتمكن من استحضار المسائل المعلومة واكتساب
المسائل المجهولة لم يبعد الا ان في تطبيق كلامه عليه ضربا من الصعوبة والمراد بالادراكات الجزئية
الادراكات المخصوصة المتعلقة بالاصول الكلية تسامحا فان الادراك المتعلق بالكلي جزئي وان كان
المدرك كليا بل هذا الكلي ايضا جزئي من مطلق الاصول الكلية والاوجه ان يراد بالادراكات الجزئية
الادراكات المخصوصة المتعلقة بالجزئيات المخصوصة فان الملكة لما كانت وسيلة الى استحضار الاصول الكلية
وكانت تلك الادراكات الجزئية مستفادة من تلك الاصول الكلية صح القول بان الملكة جهة القدرة على
تلك الادراكات الجزئية فان قيل ذكر الاقتدار بها على الادراكات الجزئية هنا يقتضي ضربا من التكرار
المستهجن قلنا ممنوع بل المراد الاشارة الى فائدة الملكة لا تفسيرها المراد فافهم عدة اصول اي
طائفة مخصوصة معدودة من الاصول وهي في الاصل من العدة بضم العين وعددت الشيء عدا احصيته
والاسم العدد والعديد وبمعنى انه معرف عدة كتب اي جماعة كتب فقوله عدة اصول في الظاهر بيانية وفي
التحقيق من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف ولذا قالوا اي علماء من ان العلم يستعمل في الملكة
يصح قولهم وجه الشبه بين العلم والحياة كونهما جهتي ادراك والا فلا صحة اذ لا معنى لكونه الادراك
جهة الادراك وعلى هذا ظهر جواز ان يكون ذلك مبنيا على ان المراد الاصول والقواعد لانها طرق مفضية

الى الادراكات الجزئية الا ان يقال لم يرد به الحصر وان كان ظاهر عبارته مشعرة به بل المراد
انه لابد في تصحيح كلامهم من العدول عن كون العلم بمعنى الادراك وفيه ايضا بحث سيجيء في تنبيه في
مباحث التنبيه ثم فلان يعلم النحو مبني على ان المراد بالعلم الملكة لا بالنحو فيسقط ما يتوهم من انه
كيف يراد بالنحو الملكة ولا معنى لقولنا فلان يعلم الملكة ولا حاجة الى ان يقال المراد يحصل له هذه الملكة
الا انه هذا ايضا ضرب من الخفاء ثم حالة بسيطة اجمالية صريح في ان المراد بالملكة الحالة البسيطة
الاجمالية فيتوجه عليه المناقشة وهي ان الملكة ليست نفس تلك الحالة بل سابقة عليها
كالمبدا بالنسبة اليها وتحقيقه ذلك ان القوم يجعلون الملكة عبارة عن القوة المترتبة على
ادراك تلك الاصول ويصرحون بانها تجتمع مع الغفلة عن تلك الاصول وانها مبدا لحالة اخرى
متميزة عن تلك الملكة بعد التوجه الاجمالي الى تلك الاصول الكلية ويتلوها الحالة الثانية حالة
ثالثة هي العلم التفصيلي فالحالة الاولى باقية حال غفلته عن تلك الاصول بالمرة فللانسان
بعد ادراك تلك الاصول وممارستها حالات ثلث والقوم يصرحون بان الاولى تسمى ملكة وعقلا بالفعل
وان الثانية تسمى علما اجماليا وهي حالة بسيطة هي مبدا لتفاصيل تلك المعلومات السابقة
وان الثالثة تسمى علما تفصيليا والحاصل ان الحالة الاولى مبدا للثانية والثانية مبدا للثالثة
والشارح المحقق جعل الثانية عين الاولى مع ان الاولى مبدا لها فتسامح في العبارة حيث
جعل مبدا الشيء نفس ذلك الشيء وكانه نبه بذلك على ما بين الحالتين من شدة الانضمام و
الاتصال او يقال مراده ان العلم في المثال المذكور عبارة عن الحالة البسيطة لا الملكة الا ان هذا
يثبت للمدعي اعني تفسير تلك القوة التي هي الملكة المترتبة على الادراك والممارسة لان الحالة
البسيطة مترتبة على تلك الملكة غير منفكة عنها وموقوفة عليها وعلى هذا في الكلام مقدمة اخرى
مطوية تحذف لوضوحها واشتهارها في كلام القوم او يقال سمى الحالة الاولى اعني نفس الملكة
حالة بسيطة لانها ايضا في الواقع كذلك وان لم يسمها القوم حالة بسيطة ولا باس به اذ الاعتبار للمعنى
فلا يقدح فيه اطلاقهم تلك الحالة البسيطة الاجمالية بحسب الاصطلاح على العلم الاجمالي الحاصل بالتوجه
الاجمالي بعد حصول الملكة التي نحن بصددها والقوم يطلقون العلم الاجمالي على معنيين احدهما
العلم المتعلق بالامور المتعددة المنكشفة بوجه كلي شامل للكل المتعلق المتفرق باجمالها بطريق الاجمال

[illegible]

يعني كلامه توجيهات الاولى انه تسامح في العبارة
والحالة البسيطة هنا مستعملة في المعنى المصطلح عند
القوم فليس في هذا الاطلاق مخالفة للمشهور والثاني
ان في الكلام طي لمقدمة اخرى والثالث ان العبارة محمولة
على ظاهرها من غير تسامح الا انه اطلق الحالة البسيطة
على نفس الملكة لانها ايضا حالة بسيطة وليس المقصود
من الحالة البسيطة المعنى المصطلح المشهور منه

ويقابله

ويقابله العلم التفصيلي وهو العلم المتعلق باعيان كل منها على سبيل التفصيل وثانيهما الملكة الحاصلة
من ادراك تلك الامور اعني الحالة البسيطة التي هي مبدا لتفاصيل تلك الامور ومثل لذلك الحالة
البسيطة بما اذا علم مسئلة ثم غفل عنها احضر عنده حالة بسيطة هي مبدا لتفصيل تلك المسئلة قال
الامام في منطق الاشارات الحكماء يقولون ان التعقلات اقسام ثلثة الاول التعقل الذي يكون بالقوة
كما اذا لم يكن الانسان عالما بشيء الا انه يمكنه تحصيل العلم بذلك الشيء الثاني التعقل الذي يكون بالفعل
على التفصيل كالعلم بمسئلة معينة مع تفصيل جميع مقدماتها بالفعل الثالث العلم البسيط كما
اذا كان الانسان عالما بمسئلة من المسائل ثم ذهل عنها فاذا سئل عنها احضر الجواب في ذهنه دفعة
واحدة ثم ياخذ في تفصيله والذي حضر في نفسه دفعة ليس علما بالقوة ولا علما تفصيليا لان
التفصيل يحصل بعده وبهذا يظهر ان الانسان العالم بماهية من الماهيات ربما يكون علمه بامور
تلك الماهية بسيطا ويكون بحال متى حاول استحضار تلك الذاتيات امكن له استحضارها مفصلة
ولا يخفى انه قبل حضور هذا التفصيل في ذهنه لم يكن خاليا عن العلم بتلك الذاتيات بل كان عالما
بها على الوجه البسيط وهذا هو المط وفي التجريد ان العلم ثلث قوة من كل وجه وقوة من وجه
دون وجه وفعل فالاولى عدم العلم عما من شانه العلم والثانية العلم الاجمالي كمن علم مسئلة
ثم غفل عنها فان الجواب يحضر في ذهنه اذا سئل عنها ولا يخفى انه ليس ذلك بالقوة المحضة بل عنده حالة
بسيطة هي مبدا لتفصيلها فكان هذا بالقوة من وجه وبالفعل من وجه والثالث العلم التفصيلي
وهو ظ وبهذا يظهر ان المراد بالحالة البسيطة هنا هي المرتبة الثانية التي هي بين القوة المحضة
والفعل المحض وان هذه الحالة البسيطة طريق لاستحضار المدركات المغفول عنها وان هذه الحالة
وان كانت تابعة لتلك المدركات في الحصول الا ان تلك المدركات تابعة لها في البقاء والازدياد
بهذه الحالة العلم الاجمالي بالمعنى الاول جاز على تنبيه وفائدة الجمع بين البسيطة والاجمالية هي
التنبيه على ان المراد بهما في هذا المقام واحد كما يشعر به ذكر التفصيل او ان احدهما يغني عن الاخر وبهذا
الاعتبار حسن التقابل بل قلنا في هذا المقام فانه محل تامل الا ان يقال ثم تسمية الاصول والقواعد علما سكت
من حمل العلم على الادراك على ما هو المعنى الحقيقي لاحتياجه الى تقدير المتعلق فان قيل اطلاق
العلم على المعلوم كالاصول والقواعد مجاز بلا شبهة وقد تقرر ان المجاز كالتقدير في ان كلا منهما

خلاف الاصل وهما مستويان في اقتضاء القرينة المانعة فما ترجيحه قلنا نعم الا ان هذا المجاز مشهور
في قولهم الاذكياء كثيرا ما يطلع عليها ايماء الى هذا المعنى يعني انه لكثرته ووضوحه واشتهاره كانه لا
يحتاج الى قرينة دون عكسه اي بالضمير وان كان المقام هو الظاهر لعدم التصريح به حتى يجي
التمثيل ايضا فافهم فانه لدقته موقع التطبيقا ولا يخفى انه هذا مستفاد من قوله عليه السلام ان من العلم كهيئة
المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله ثم ذهل عنه ثانيا ثم ادركه في كونه هذا ادراكا ثانيا بحث اذ الذهول
عن الشيء لا يوجب نفي العلم به عنه بل هو احضاره والالتفات اليه والا لكونه الالتفات الى الاصول
والقواعد التي حصلناها اولا ومارسناها حتى حصل لنا ملكة ادراكها ثانيا خفي العبارة
ثم نسي بحيث يحتاج الى الاكتساب ثانيا مما نشاهده من المسائل العلمية اللهم الا ان يقال المراد ذهول
بعض الى النسيان محوج الى الكسب جديد للادراك المجرد من هذين معنى تجرده عنهما انهما غير ملحوظين
لا وجودا ولا عدما يعني انه ادراك مع عدم اشتراطهما لا مع اشتراط عدمهما للفرق البين بين عدم
اعتبار الشيء واعتبار عدمه والمصنف قد جرى على تصريحه بذلك في الايضاح حيث قال وايثار
يعرف على يعلم مبني على ما ذهب اليه بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات
لانه مشتمل على تجدد وقدمنا هنا عليه حتى يتجه عليه ان هذا لا ينهض حجة عليه ادراكا جزئية
ظاهر فكون الادراك جزئيا ومما اشتهر ان مقتضى ذلك اعني استعمال المعرفة في الجزئيات اذ المدرك
جزئي لا يعرف ان جزئية الادراكات غير لازمة حاول دفعه فاشار بتفسيره الى انه اراد بالجزئية
الادراكات جزئية مدركاتها كل فرد فرد من باب وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال والتناهي
كقولهم عاقل اي كامل العقل متناه يريد كل فرد فرد منفصل عن الاخر ومغايرة مجتمع معه
وحاصله ان يعرف كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران والاجتماع وجعله من باب
التاكيد كقولهم زيد زيد غير بعيد واما جعله من باب بوبته بابا بابا فليس مما يصغى اليه يعني
ان اكثر ذلك تعقيد للتغيير وفيه تنبيه على ان المعنى على الانصراف العرفي واشعار بان امكان المعرفة
كاف ولا حاجة الى المعرفة بالفعل او البعض الغير المعين اي لا يريد به البعض المطلوب اذ لا يعرف
بالمجهول هنا بل اللازم هو حصول العلم لمن عرف بعضا في الجملة بل اراد البعض المجهول كالنصف
والثلث والاكثر وجه الجهل انه لما كانت كل الاحوال مجهولة كانت الكسور المضافة اليها ايضا مجهولة

والمراد

والمراد بالبعض المعين مثل التعريف والتنكير والتاكيد ونحو ذلك من الاحوال المعلومة من
غير ان يحتاج فهمها على العلم بكل الاحوال كالكسور فان قلت اللازم من الشق الاول لا ينحصر
فيما ذكره وكذا الثاني فان عدم دلالة اللفظ عليه ايضا وارد وكذا كون العالم بالبعض من اهله
وظاهر كلامه يابى ذلك قلت لا يمنع من تمثيل الحصر بل يرى كونه في البعض البعض نحو يلائم انسياق
الذهن اليه كما من عرف مسئلة منهم فان قيل المذكور هنا هو الاحوال بلفظ الجمع واقله ثلثة
فمن اين يلزم حصول العلم للعارف بمسئلة واحدة اجيب بانه يجوز ان يوجد مسئلة واحدة متضمنة
لثلثة احوال وهو قرينة خفية لها اي الوصف المذكور اعني وصف الاحوال بكونها سبب مطابقة
اللفظ لمقتضى الحال والكلام في ذلك انما الكلام في ان هذا من باب تعليق الحكم ليؤخذ المطابقة
علة للمعرفة المستفادة من قوله يعرف بان يراد بالعلة العلة الغائية او لا بان يراد معرفته بهذا
الوصف وبملاحظته وفيه تردد مثلا مع الظاهر بالنسبة الى الامثلة المذكورة ويمكن ان يحمل
بالنسبة الى قوله بان يتصور يعني ان ذكر التصور بطريق التمثيل دون الحصر والتخصيص فالمنع
من التصديق فان معرفة الشيء تعم الادراك التصوري والتصديقي لزوما وفسادا اما
لزوما فلما مر من انه لا يفهم من معرفة الشيء الا ادراكه باحد الطريقين اعني طريق التصور او
التصديق وهذا انما يتم اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام الاحوال الجزئية الا انه
ذهب اليه وصرح به كما قال يعني ان اي فرد يوجد امكننا ان نعرف بذلك العلم واما فسادا فلانه
يلزم منه ان يكون كل من يتصور معنى التعريف والتنكير وغيرهما صاحب علم المعاني وفساده بين
لكن يصح قولهم والا يلزم ان يكون الشيء الواحد كالتنكير مثلا طريقا ووسيلة الى سبب الانصاف
اللفظ بمطابقته بنفسه فيلزم ان لا يكون الشيء ولا شيء من الاحوال بهذه المثابة قد تسامح المصنف لشهرة
ما ادعاه الى ذلك واي شيء حمله وحداه على ان قال ان مقتضى الحال في التحقيق كلام مؤكد
والظاهر على ما هو المشهور هنا امور الاول ما وقع في المفتاح في تعريف المعاني من قوله تطبيق
الكلام على ما يقتضي الحال ذكره اذ المذكور حقيقة هو الكلام لا الاحوال وقد صرح في شرح المفتاح
الثاني ما نحن فيه والالزم ان يكون الشيء الواحد وسيلة لاتصاف شيء بمطابقته له الثالث ان المطابقة
على ما هو المشهور معنى اصطلاح المنطق معناها الصدق وظاهر ان هذه الاحوال لا يتصف بها اللفظ

قوله العلة الغائية يعني يعرف تلك الاحوال لاجل المطابقة والتطبيق اي لاجل معرفة المطابقة منه

قوله للقطع بتقبيل لما ادعاه من ان مقتضى الحال هو نفس الخصوصيات والكيفيات وتحقيق ذلك انه لما ادعى ذلك وكان ههنا مظنة ان يقال ان هذا امر نقلي اصطلاحي يتعلق بالنقل والسماع ومع ذلك ينبغي ان تكون ذلك امرا معقولا في الجملة بمعنى ان العقل لا يمتنع عن قبوله حاول كسر سورة الاستبعاد باقامة شاهدين عدلين احدهما عقلي واليه الاشارة بقوله للقطع الخ وثانيهما نقلي واليه الاشارة بقوله وكيف وكلام المفتاح صريح الى الآخر ولما كان الكلام في التسامح والتحقيق وكان المرجع في ذلك هو الدراية قدم العقلي وصرح بتصويره بصورة التعليل ولما كان الرواية واضحة وكان من لغتها محلا للاستبعاد ذكر النقلي بطريق ينبئ باستبعاد ما ادعاه الخصم وترك صورة التعليل لوضوحه وبالجملة فالمقصود ان المدعى ثابت بدليلين عقلي ونقلي وحاصل الاول ان ههنا امرين احدهما اصل الكلام اي التكلم بالجملة الخبرية مثلا وثانيهما وصفه وهو كيفيته وخصوصيته التي هي مطمح نظر صاحب المعاني ومعلوم بالبديهة انه لابد لكل من هذين الامرين من احراز نقيضه ويكون بمنزلة العلة في ثبوته وتحققه والا لكان عبثا ضايعا وبديهة العقل حاكمة ببطلانه فلابد من الرجوع الى قضية العقل في التفتيش والتفحص عن الموجب والمقتضي لهما ونحن اذا راجعنا الى قضية العقل ومقتضى الدراية وجدناها شاهدة على ان المقتضي لكل منهما غير المقتضي للآخر فان المقتضي لاصل الكلام هو فائدة الخبر ولازمها لا انكار المخاطب مثلا وان المقتضي لوصفه هو الانكار والتردد مثلا فتبين ان مقتضى الحال اي الذي اقتضاه الحال العلاني في التحقيق هو نفس الخصوصيات والكيفيات لا الكلام المكيف بتلك الكيفية ولو قيل مثلا مقتضى الحال هو الكلام المؤكد كان هذا من قبيل التسامح باعتبار ان الحال يقتضي وصفه فبهذا يظهر ان ما جعله الشارح المحقق تحقيقا تسامح لا تحقيق واما حاصل الدليل الثاني اعني النقلي فهو واضح لا خفاء فيه فليفهم منه

وبالعكس في الكل نسيقا ما لا ول فلان عبارة المفتاح تشتمل المعنيين على السوية اذ الكلام الكلي المؤكد ايضا ليس بمذكور حقيقة كما ان الاحوال كذلك فان جعل الكلام الكلي مذكورا في ضمن الجزئي فالاحوال ايضا كذلك مذكورة في ضمن الفاظها وبتبعية العبارة الدالة عليها والحاصل ان اقتناع بطريق الاصالة لو منزلك وبطريق التبعية ايضا كذلك فلا يحصل المط واما الثاني فهو ايضا من وجهين احدهما ان من الاحوال ما هو كلي كمطلق التاكيد مثلا ومنها ما هو جزئي كالتاكيد القطعي مثلا والجزئيات لحصولها وتحققها في الكلام يصح ايضا بالان يتصف اللفظ بمطابقته وموافقته على الكليات بحيث اشتمالها عليها اذ المشتمل على الخاص مشتمل على العام لتحقق العام في ضمن الخاص وثانيهما ان يجعل الكلي مطلق مقتضى الحال والطريق ما ذكره ويجعل المطابقة في هذين الطريقين الاشتمال و الانطباق واما الثالث فهو ان ما ذكره في توافق الاصطلاحين ليس بواجب ولم يثبت تسمية المطابقة ههنا بذلك فيحمل على ما هو الظ المتبادر الى الفهم فالحق ان مقتضى الحال هو نفس الخصوصيات والكيفيات وان ما ذهب اليه تسيف للقطع بان الذي اقتضته الحال حقيقة انما هو نفس الخصوصيات والكيفيات وكيف وكلام المفتاح صريح في ذلك وتفصيل مقتضيات الاحوال فان كلامه في تفاصيل الحالات المقتضية اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى فلا وجه للعدول عن الحق الصريح بعبارة صدرت عنه في تعريف المعاني وفيه زيادة تحقيق ذكرناها في حواشي شرح المفتاح قوله انه كلام مؤكد الخ ظاهره مشعر بان مقتضى الحال عند انكار قيام زيد مثلا هو الكلام المؤكد على الاطلاق وليس كذلك بل هو الكلام المؤكد الذي حكم فيه بثبوت القيام لزيد وهذا ايضا كلي بتصور وجوده على انحاء شتى والطرق المختلفة متفاوتة الا اذا لصق من الاول قوله واحوال الاسناد اعتذار عما يقال قد سبق في تعريف المعاني ان المعلوم به انما هو احوال اللفظ واحوال الاسناد غير مندرجة تحته لعدم كونه لفظا مع انه باب من ابواب هذا الفن كما صرح به المص في بيان الانحصار في ثمانية ابواب ووجه الدفع ظ من كلامه وضمير الهاء راجع الى احوال اللفظ قوله وتخصيص اللفظ الخ لما قيد المص اللفظ بالعربي في التعريف كما ترى اعترض عليه قاضي مصر بان الفن عبارة عن معرفة احوال اللفظ الموصوفة بما ذكر سواء كانت تلك الالفاظ عربية او فارسية فلا وجه للتقييد فاجاب عنه المص بان المقصود من وضع الفن معرفة اعجاز القرآن فيكون مختصا باللفظ العربي بالنظر الى الغرض ثم لما كان قد وقع بينهما في هذا المقام ما وقع من التنازع

والمجازات

وذلك بان يكون المراد من اللفظ مطلق اللفظ سواء كان مركبا او مفردا ثم تجوز في الضمير الراجع اليه اعني ضمير يطابق بان تكون المراد هو اللفظ المركب ثم تجوز ثانيا بان يراد بالمركب المركب الاسنادي فقد سر منه

والمجازات وايرادها بالكناية والكناية وههنا بحث وهو ان المراد باللفظ في التعريف على ما لاح من تحقيق مقتضى الحال وكيفية المطابقة هو اللفظ المركب فيخرج الاحوال الطارية للمفرد في الكلم كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك وقد صرح فيما سبق بانها خارجة بوصف الاحوال بالمطابقة ولكن الجواب انه لو سلم خروجها باسرها عنه في الكلام يجوز ولابد منه لينبع بعض الاحوال المطلوبة كالتنكير والتعريف ونحو ذلك مما هو من اوصاف الجزء لا الكلام وعند ذلك لا تكون الاحوال ايضا من هذا القبيل الا انها خارجة بالقيد الاخير على ما ذهب اليه رحمه الله قوله واعلم انما عدل المذكور في الايضاح ان العدول مبني على ثلاث جهات الاولان ما ذكرهما والثالث ان قوله وغيره مبهم ويجب صيانة الحدود عن الالفاظ المبهمة وكانه تركه لزعمه ان الاشتمال على مثله لا يوجب تركه مطلقا قوله في الافادة يعني الظرف في موضع الحال من خواص اي حال كونها كائنة في الافادة معتبرة فيما يتعلق بها وبهذا القدر ينطبق الحد ويحصل الاحتراز عن سائر العلوم مما لا يتعلق باحوال اللفظ او يتعلق باحوال المفردات وضعا من حيث المادة كاللغة او الهيئة كالصرف او بحال التركيب اعرابا كالنحو او اختلاف دلالته في الوضوح والخفاء كالبيان والكلام في التعريف هذا وما يتعلق به في المباحث موضعه كتاب المفتاح قوله فقد جاء الدور الخ الكلام في لزوم الدور وبهذا التقريب في تعريف البلاغة اذ البليغ مأخوذ في تعريفها فيتوقف معرفة البلاغة على معرفة البليغ من هذه الحيثية ومعرفته من هذه الحيثية كانت متوقفة على البلاغة فلزم الدور ولنا الكلام في ان هذا الدور لا يوجب العدول عن التعريف الآخر الذي هو تعريف المعاني بل لا دخل له في ذلك ويمكن التفصي عنه بان يقال فيه ايضا لان معرفة علم المعاني موقوفة على معرفة البلاغة المأخوذة في تعريفه في ضمن تركيب البلغاء والبلاغة ايضا موقوفة على علم المعاني اذ الكلام في البلاغة الكسبية دون الذوقية الفطرية كما تقرر والكلام بعد عليه ملام يحصل ذلك للمتامل في المقصود والمرام واعلم ان الدور اللازم بين التعريفين اعني تعريف المعاني وتعريف البلاغة يوجب العدول عن تعريف المعاني لكنه ما وجهه ان كلا من التعريفين مع بطء في الجملة والمص بصدد الفرار عن الباطل مطلقا قوله كما صرح به في كتابه حيث قال في اواخر الفصل الثاني واذ قد تحققت ان علم المعاني هو معرفة خواص التراكيب على انه معرفة حاصلة من تتبع الخ يريد انه من باب اطلاق اسم السبب على المسبب والقول بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز

قوله وسيعلم اشارة الى انها لا تخرج مع اشتمال هذه الاحوال كلها بل البعض غير خارج كالاعلال والادغام العارضين للكلمتين منه

قوله عليه ملام اما اولا فلظهور المنع اي لا نم ان البلاغة المأخوذة في تعريف المعاني هي الكسبية وهو واضح واما ثانيا فلانه لو سلم ذلك فالبلاغة بمنزلة النتيجة المترتبة على ذلك لا انه يحصل له المعرفة الحاصلة من التتبع حصل له البلاغة الكسبية فهي بحسب الوجود موقوفة على علم المعاني ومعرفة علم المعاني موقوفة على تصورها بوجه اخر فلا دور تأمل فيه دقة ما منه

اوانه من باب الكناية لا المجاز مبني على الجهل اذ الجمع الممنوع بينهما ان يكون كل منهما مناطا للنفي
والاثبات فلا يقدح فيه كون احدهما ملحوظا تبعا او اعلم ان مبنى الكلام على ما تقرر عندهم من ان
النفي المنصور انه اذا استعمل الشي في المسبب او بالعكس فالمراد المسبب المخصوص او السبب المخصوص مثلا
لا يراد بالغيث في قولهم رعينا الغيث النبات الحاصل لا من ماء المطر ح ونعرف بان الادباء شحنوا
بالمجاز فلا يستبعد اشتمال التعريف عليهما لا سيما عند ظهور القرينة سيما عند تصريح المتكلم سيما عند محاولة
النكتة والارشاد الى طريق تحصيل الفن والتنبيه على تسمية الذيل ولو اريد بالتتبع الملكة المسببة او قصدها
على التتبع لم يبعد ح بعد تسليم دلالة كلام السكاكي لم يعينا الا انه ولا انه خص التراكيب بتراكيب البلغاء
بل فسرها بالتراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وقوله وهي تراكيب البلغاء جملة معترضة ليست
من تتمة التعريف بل هي سوقه لبيان ان تلك التراكيب في الواقع وفي نفس الامر تراكيب البلغاء لا انها
ماخوذة في التعريف من هذه الحيثية ولو سلم فلا يلزم الا توقف معرفة البلاغة الاصطلاحية
على معرفة الموصوفين ومعرفتهم انما يتوقف على معرفة البلاغة عرفا وفي الجملة هذا حاصل كلامه
في تقرير الجواب الثاني المبني على تقدير التسليم وارخاء العنان ح لا يفهم من قوله عليه مناقشة ظاهرة
وهي ان حصر الفهم فيما ذكره لا معنى له بل التوفية معناها معنى التطبيق على ما اشار اليه في اثناء
التقرير بقوله وهذا معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال وقد بين معنى التطبيق في غير هذا الكتاب بانه اتم
من الكلام الذي يولفه وتطبيقه ان يورده على ما ينبغي ومن الكلام الذي يسمعه وتطبيقه ان يحمله
على ما ينبغي ولو سلم فهذا لا يقتضي ان يحمل التراكيب تراكيب ذلك المتكلم بل يجوز ان يراد تراكيب البلغاء ولا
فساد فيه وانما يلزم الفساد لو كان المراد بالتشبيهات والمجازات عين ما ورد في تراكيب البلغاء اعني
الاشخاص المعينة المرصنة في كلامهم وليس كذلك بل المراد انواعها كما ينادي عليه قوله وايراد انواع
التشبيه والمجاز وقد بينا الى غاية المشابهة من قبل انه لما زيف له كلام المفتاح بما زيف ولم يلق عليه
بان الظاهر ان المراد بالتراكيب تراكيب البلغاء توجه عليه المنع بانا لا نسلم ان المراد بالتراكيب تراكيب البلغاء فضلا
عن ان يكون هو الظاهر بل المراد تراكيب ذلك المتكلم وهذا هو الظاهر ونحن نقول اما الكلام على الحصر المذكور
بالطريق المذكور فليس بشي لان لفظ بادنه المعاني وايراد انواع يدلان على ان معنى التوفية هو ما ذكر
فان قيل بل المراد بالتوفية ما هو اعم كمعنى التطبيق ترجيحا للتاسيس على التاكيد قلنا فيلزم بتر الكلام و او ما ذكره الشارح المحقق

امراجعه

ام راجع عن النظام او تجويز الامرين في المعاني فتجويز واحد منهما بالثاني وانما الجواب عن اصل الاشكال
بانه لو اريد بالتوفية المعنى الاعم لزم عموم المشترك وهو ممتنع فتعين ان المراد ظاهر لان معنى التوفية
هو المعنى الشامل للقسمين فلا اشتراك ههنا ولما الكلام على تخصيص التراكيب بتراكيب ذلك المتكلم فانا نتكلف
عن حقيقته لا ينافي الا بعد سوق كلام يوضح عن حقيقة المرام فنقول حاصل جوابه عن اعتراض الايضاح
انا نختار النوع الثاني من شقي الترديد والملازمة ممنوعة فان عدم السبق انما يلزم لو لم يكن في الكلام
ما يشعر بان المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم وهو ممنوع فان لفظ التوفية والتادية والايراد
حيث كانت هذه الافعال مضافة اليه ان يكون التراكيب ايضا بهذه المثابة لجريان الكلام على سنن واحد
ودفعا للحاجة الى معونة التاويل في البلغاء لو حمل التراكيب على تراكيب البلغاء او الى معونة الارتكاب اعني
اي بان يراد بالبلغاء الموصوفين بالبلاغة
ارتكاب ان القصد الى تعلق التوفية بنوع الخواص فان الظاهر خلاف الظاهر ويكفي في دفع الاعتراض
مجرد الاحتمال خصوصا اذا كان هذا الاحتمال هو الظاهر ايضا بقرينة السوق والسياق ونبه على الاول بقوله
فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم وبنى ذلك على اتضاح التادية والايراد عن هذا
المعنى وعلى الثاني بقوله وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ولو شاء بقيح الشغب عليه لقلنا
ان مبنى جوابه هذا على اختيار النوع الثاني وعلى تقدير تسليم النوع الاول ومع الكلام ولا فساد اذ لا كلام
في السكوت عن بيان فساد بعض الشقوق والاشتغال ببيانه في بعضها وهذا غاية ما لزم ههنا
فليتامل فان لاصحاب الحواشي ههنا كلمات لا طائل تحتها ولعلك اعرضت عنها بعد الاطلاع على
ما اوردناه ح حكما سوينا بصواب وخطائهم شامل للقصر بانواعه الثلثة فالمخاطب على تقدير الافراد
من يعتقد انك ضربت زيدا وعمرا وعلى تقدير القلب من يعتقد انك ضربت عمرا دون زيد وعلى تقدير
التعيين من يعتقد انك ضربت احد الكنه لا زيدا واما عمرو ولا يدرى ما عين المخاطب على وجه كلا دون
طريق تخصيص ح لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي الشك تنبيه على انه وصف الكلام وتذكير لما
سبق من ان الخصوصيات والكيفيات ونحوها صفات للالفاظ ح وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء
لا انه فاسد كما زعموه بل لما سبق من ان الكلام في الشق الثاني او لانه لو اريد ذلك لربما توهم عود الدور
فيدفع الاحتياج الى التزام بان المراد ذات البلغاء الا ترى الى انه يوخذ في قوله المراد تراكيب ذلك المتكلم
بان انه اعتبر ذلك المتكلم بليغا فيندفع الدور ولا افلا خلاص لتراكيبه ولعمري ما اصاب الشارح المحقق

قوله وتجويز واحد منهما بالثاني اشارة الى علم البيان
وتوضيحه ان ههنا امرين المعاني واليه الاشارة
بقوله بتوفية خواص التراكيب حقها والبيان واليه
الاشارة بقوله وايراد انواع التشبيه والمجاز فعلى
ذكر الاول بلفظ المعاني عبر عن البيان بالثاني
اشعارا بان الاول هو المعاني ولان لفظ الثاني
او وقع بالبيان والقرينة مشعرة بعدم الاشتباه
وفيه فائدة زائدة فكان هو اولى فافهم
منه

ما قال المصنف ومفاسد تلك الناس مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان قوله والتعجب منه غيره
لما كان هذا المعنى جليا وبالطبع عليها وكان ظاهر الكلام شاهدا به والشوق والسياق دالين
عليه ولم يطلع عليه هؤلاء القوم صار ذهولهم سببا للتعجب من حالهم وعلة لاستغراب فهمهم
وبالهم فعلى التعجب مسند الى ضمير الظرف الذي بعده اي من الله وهو في الاصل لغو الا انه صار مستقرا
بعروض الخبرية كقولنا الحمد لله وكلا من الجملتين المصدرتين باداة الاستفهام بعده تنبيه على تكرير
معنى التعجب والتعجيب وهذا كما يقال التعجب من زيد كيف فعل كذا وكيف قال كذا ومحل كيف النصب على الحال
اذ قد تقرر انه كيف اذا وقع بعده كلام تام فهو في محل النصب على الحال ولهذا يجاب بالحال في مثل كيف جاء
زيد فيقال راكبا والكلام في الظ تعجب وتعجيب وفي التحقيق انكار الخفاء والظن بانكار لازمهما على
الوجه الابلغ والطريق الاكمل قوله نطاق البيان في المغرب النطاق والمنطق كل ما شد به وسطك
والمنطقة اسم خاص ومنها حديث عمر رضي في اهل الذمة وشدوا مناطقهم وراء ثيابهم وفي
موضع او ينتطقون اي يشدون في موضع المنطقة زنانير فوق ثيابهم قوله والاوضح الاوجه
كونه ادخل ان المقصود فيه مصرح بدعوى الاستغناء عن التمسك بحيلة القرينة الخفية على اعتبار
الحيثية وسلامته عن ورود الاشكال بخلاف غيره من التعاريف فانها محتاجة الى ضرب من التعرض
والاشكال قوله ويختص المقصود من علم المعاني الظ من عبارة المتن انه يختص بعلم المعاني وان مورد
الحصر انما هو علم المعاني لا المقصود منه لكن لما اورد الله في الايضاح المقصود نقل الشارح الحصر اولا
عبارته ثم المتن ثانيا بيان فائدة هذه الزيادة اذ لابد في ارتكاب الامر الزائد من فائدة زائدة فعلم
وظاهر هذا الكلام مشعر بان هذا الكلام اعنى قوله ويختص المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب
يدل على شيئين احدهما ان العلم عبارة عن الاصول والقواعد الملكة اذ الظ ان هذا من قبيل حصر الكل
في الاجزاء والصالح لكونه كلا انما هو الاصول والقواعد الملكة والاجزاء انما هي تلك الابواب التي
هي عبارة عن المسائل والقواعد وهذه ليست اجزاء الملكة المذكورة وثانيهما ان ما يذكر ههنا من
تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاتي ذكره خارج عن المقصود وان كانت داخلة في علم المعاني
فمن ههنا قوي الاشكال بان هذه الامور ليست داخلة حتى تصير خارجة للقطع بان تعريف العلم
خارج وكذا الاخيران اذ لا مدخل لها فيه وان تاملت في هذا المقام اشكالا ان لا دلالة كيف يصح التعبير

بان

بان الانحصار من قبيل انحصار الكلي في الافراد وقد تقرر ان اجزاء العلوم ثلثة المبادي والموضوعات
والمسائل فلا يكون الكل اعني علم المعاني منحصرا في الاجزاء الثمانية الثاني انه لا يجعل مورد الحصر المقصود
لا نفس المعاني كان هذا من قبيل انحصار الكلي اعني المقصود في جزئياته لا الكل في اجزائه للقطع بصحة
حمل المقصود على كل من تلك الابواب لان كلا منها مقصود في الجملة مع ان هذا لا ينطبق على قوله والا
لصدق علم المعاني فان مورد الحصر لما كان هو المقصود فلا شيء في عدم الصدق اي صدق علم المعاني
الثالث ان كلمة من في قوله المقصود من علم المعاني اما تبعيضية او بيانية او ابتدائية صلة للقصد
لا سبيل الى الاولى والا كان من قبيل حصر الكلي في الجزئي اذ المقصود الذي هو بعض علم المعاني يصدق على
كل من الابواب الثمانية فلا يصح القول بانه من قبيل حصر الكل في الاجزاء ولا الى الثاني اذ لا فائدة تحت
هذه الزيادة اعني زيادة المقصود لانه لما كان هو نفس المعاني بكل ما يخرج منه يخرج منه فان هذه
الامور ان اندرجت في المعاني لزم اندراجها في المقصود ايضا لانه نفسه والا كان ذكره لغوا فلا فائدة فيه
ولا الى الثالثة لان هذه الابواب نفس علم المعاني لا الذي يقصد منه فان تلك الابواب عبارة عن نفس
المسائل والقواعد كما لا يخفى الرابع ما ذكرنا من ان تعريف العلم خارج قطعا وكذا الاخيران وكلامه يدل
على انها داخلة في المعاني خارجة عن المقصود الخامس ان الظ من كلامه مشعر بان لا ارادة للملكة ههنا
مساغا وليس بذاك لانه ليس من قبيل حصر الكل في الاجزاء ولا الكلي في الجزئيات ولنجب عن الاول
ان القول بان المبادي والموضوعات من اجزاء العلم فيه تسامح بل انما جعلوا بذلك التنبيه على
انها لشدة اتصالها بالعلوم بمنزلة الجزء واليه الاشارة في قولهم حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم ودليله
فظهر الفائدة في لفظ المقصود لان علم المعاني مثلا وان اشتمل على هذه الامور الثلثة الا ان الجزء المقصود
هو المسائل والباقي تمهيد وتوطئة اي الجزء المقصود من علم المعاني منحصر في ثمانية ابواب فان قيل
ينبغي على وجه الانطباق اعني انطباق قوله انحصار الكل في اجزائه وقوله والا لصدق علم المعاني على كل
باب قلنا هذا الجزء المقصود وان كان جزء الا انه كل بالنسبة الى اجزائه وهي الابواب المذكورة واما
الثاني فالمراد والا لصدق مفهوم علم المعاني لا يقال والامر كذلك لانا نقول المقصود الذي هو جزء علم
المعاني لا يصح حمله على كل باب وهذا ظ ولا يستبعد كون الشيء جزءا من شيء مع كونه كلا بالنسبة الى اجزاء
له كالحيوان فانه جزء الانسان مع انه مشتمل على اجزاء متعددة وعن الثاني بان المقصود من المقصود هو الكل

قوله بمعنى لو ما حاصل السؤال انه لما كان المقصود والانحصار المقصود
في تلك الابواب توجه عليه الاشكال من وجهين احدهما انه لو
انحصار الكلي في اجزائه لا ينطبق على ما هو الحق لان الكل لان المقصود
لا الابواب كلي لا كل بل هو جزء الكل وثانيهما انه لا انطباق
قوله والا لصدق علم المعاني لانه يدل على ان المنحصر هو
علم المعاني لا المقصود منه وكلا الامرين واضح فاشار
الى دفع التوفيق بينهما وبين التوجيه المذكور منه
بقوله قلنا الخ

لان المقصود بالمقصود الذي هو الجزء من العلم هو تمام
ما عدا الجزئين الباقيين ولا يخفى انه لا يستقيم حمله
على كل باب لان كل باب ليس تمام ما عدا الجزئين
الباقيين وهو ظاهر منه

فيكون من قبيل حصر الكلي في الاجزاء لان كل باب من الابواب الثمانية جزء من هذا المقصود وهذا الايناني
كون مورد الحصر بمعنى علم المعاني لان المقصود ان علم المعاني بوصف كونه مقصودا اصليا صار موردا
للحصر فينطبق عليه قوله والاصدق علم المعاني ثم قيل فالمضاف محذوف وعلى الثاني انا اثرنا ان
كلمة من تبعيضية وضح الثالث بانه من قبيل انحصار الكل في الاجزاء لان المقصود بالنفس الذي هو بعض
علم المعاني وهو المسائل وهذا المقصود جزء بالنسبة الى العلم وان كان كلا بالنسبة الى الابواب الثمانية
واثرنا انها بيانية والانباء الثلاثة خارجة بوصف القصد لانه بمنزلة قولنا علم المعاني بوصف المقصود
بخصوصه لا شك في خروجها عنه وان اندرجت في علم المعاني واما الثالث اعني ما ذكر من انها ليست مقصودة
في ابوابها اصالة ابتدائية والمقصود بها الملكة او الاحتراز عن الخطأ في التطبيق على ما اشار اليه صاحب
المفتاح والكلام من قبيل انحصار المشبه بالاجزاء قيل انحصار الكل في الاجزاء او الكلي في الجزئيات لان
هذا توجيه لكلام المص مع قطع النظر عن كلام الشارح المحقق لانه حديث الانحصار بهذا النمط
نفيا واثباتا انما هو كلام تفرد به الشارح المحقق والمص ساكت عنه وعلى الرابع ان هذه الانباء الثلاثة
وان كانت خارجة عن علم المعاني حقيقة وفي نفس الامر الا انها لشدة اتصالها به وفرط احتياجه
لتدوين ذكرها في فننا هذا علم المعاني شامل لها عرفا فاخرجها عن المقصود لانها وان كانت مندرجة
تحته بهذا الاعتبار لكنها ليست بمقصودة اصلا واما الجواب عن الخامس فقد ظهر مما ذكرنا انه من قبيل
حصر الكل بالحسب وههنا وجه اخر وهو ان يكون من قبيل العبث من زيد اسدا وتحقيق هذا المقام
على هذا الوجه من نفايس الفوائد فاحفظها فانه ما قطر الفارس الا انا قوله لا محالة اي البتة ولا انقلاب
وخبر لا محذوف اي موجود كقولهم لا باس وما يقال في تفسيره من ان معناه البتة فهو اخذ بحاصل
المعنى وابراز لما هو المقصود والمغزى وقوله يشعر بجواز في لانه والجملة اعني ولا محالة موجود معترضة
بين الاسم والخبر تنبيه على ثبوت مضمون النسبة بطريق التوكيد قوله قائمة بنفس المتكلم ذهب الشارح المحقق
الى ان المراد بالنسبة هو تعلق احد جزئي الكلام بالاخر وانها قائمة بنفس المتكلم فتوجه عليه ان النسبة بالمعنى
المذكور لا محالة قائمة بالطرفين ووصف لهما لا بالمتكلم وهذا امر معلوم لدى كل احد قطعا ويمكن
التفصي بان المراد بقيامها بنفس المتكلم انها حاصلة في ذهنه موجودة في عقله واما ما يرد عليه ان اذا حكى
عن النائم او الساهي او المجنون فيجب انه ليس بكلام على راي المحققين وليس بخبر ولا انشاء والتحقيق ههنا

قوله ما قطر الفارس الا انا مثل في اختصاص الفعل
بما قصد اختصاصه به وهو مصراع من البيت واوله
قد علمت سلمى وجاراتها وقطر الفارس معناه
طعنه فقطره تقطيرا اي القاه على احد قطريه
وهما جانباه فتقطر اي سقط كذا في الصحاح
والمقصود بيان تفرده بهذه المباحث
والاشعار بان هذه الامور مقصورة عليه
لم يذكرها احد غيره منه

ان النسبة

لا تشتمل مطابقة الخارج باعتبار انتفاء الخارج وهذا مبني على تقدير ان يتوهم ان الكذب باعتبار الانتفاء ولما كان هذا فاسدا
اذ قد تقرر ان المعتبر في الخبر ثبوت النسبتين اعني النسبة الكلامية والخارجية وفي الصدق ثبوت المطابقة وفي الكذب انتفاؤها
صرح في بيان الحاصل بما هو الحق والتحقيق من نتيجة الادراج فليتامل منه

ان النسبة التي يشتمل عليها الكلام لها وجود في الذهن ووجود في الكلام ووجود في الخارج فالخبر
والانشاء يشتركان في النسبتين الاوليين ومناط الفرق انما هو النسبة بملاحظة الحيثية الاخيرة
نعم ههنا شبهة وهي ان من تكلم بالهذيان فهو متكلم بالكلام اجماعا مع انه قد يكون غير عالم بمعناه
اصلا الا ان يقال النسبة اعم من ان تكون تفصيلية او اجمالية والاولى وان كانت منتفية ههنا
الا ان الثانية متحققة فليتامل قوله وبايقاع النسبة او انتزاعها يمكن توجيهه بان من قال به
اراد بايقاع النسبة احداثها وايجادها في الكلام فان من اوجد الكلام بامر مثلا فقد اوجد النسبة
المشتمل هو عليها الا ان هذا خلاف المشهور وايضا يلزم ان يكون ذكر الانتزاع لغوا مفسدا
فان قيل فليكن قوله والا من باب رجوع النفي الى القيد والمقيد جميعا والمقصود نفي النسبة المخصوصة
اعني الايقاع فلا خطأ قلنا فحينئذ الكلام ح ان تنوع الى كان لا نسبة فيه والا فانشاء والتالي منتف
لان نفي النسبة بهذا المعنى لا يستلزم نفي مطلق النسبة فيجوز ان يتحقق الانشاء بمعنى اخر منه
قوله سواء كان ايجابا او سلبا يرد عليه ان التعلق المذكور يمتنع ان يكون ايجابا او سلبا اذ قد
تقرر انه وصف للكلام الا انه يقال هذا من قبيل اطلاق اسم السبب على المسبب والاوجه ان يحمل
الكلام على حذف المضاف اي سواء كان ذلك التعلق تعلق ايجاب وتعلق سلب ففي العبارة تسامح
والمقصود واضح ولا ينبغي ان يتوهم من ظاهر هذا الكلام ان مدلول الخبر هو الايجاب والسلب وان
مرجع الصدق والكذب هذان اذ الكلام في الوجود والتحقق اعني تحقق ان هذا المعنى موجود
في الخبر واما كونه مرجعا فلا قوله في احد الازمنة ادراج لمثل سيقوم زيد المشتمل على النسبة الاستقبالية
التي باعتبارها يعد صادقا او كاذبا والا لزم كذب كل خبر استقبالي والحاصل ان الزمان الذي
هو مدار الصدق والكذب لا يختص في الماضي والحال بل يعم الثلاثة والا لزم احد الامرين اما دخول
مثل هذا في الانشاء او خروجه عن الصدق والكذب بكليهما ولا يخفى انحلاله قوله تطابقه والا تطابقه
ذكر المطابقة واللامطابقة تتميم للفائدة وتكثير لها وتوطئة وتمهيد للمباحث المذكورة في التنبيه الاتي
وبهذا يشعر كلامه في تفسير التنبيه قوله خبر اي الكلام خبر اي من جهة احتماله الصدق والكذب فان الكلام
الخبري من حيث اشتماله على ذلك يسمى خبرا ومن حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتماله
الفهم اخبارا ومن حيث وقوعه في علم من العلوم وكونه مسؤولا عنه مسئلة ومن حيث كونه جزءا من
الدليل مقدمة ومن حيث كونه تطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث حصوله من الدليل نتيجة فالمسمى واحد

لان نفي النسبة بهذا المعنى لا يستلزم نفي مطلق النسبة فيجوز ان يتحقق الانشاء بمعنى اخر منه

الادراج ... نتيجة وسماه فاصلا باعتبار ... اعني لزوم ...

قوله والا لزم الخ اي ان لم يرجع النسبة الاستقبالية
الى الخارج احد الزمانين اعني الماضي والحال
لزم ذلك اذ اللفظ المتبادر الى الفهم من ذكر المطابقة
لا الاستقبال منه

وان اختلفت العبارات باختلاف الاعتبارات قوله اى وان لم يكن كذلك من قبيل رجوع النفي الى القيد
الاول اعني الخارج لا القيد الثاني اعني قيد هذا القيد على ما هو الاكثر والاظهر المتبادر الى الفهم اذ النسبة
لا مع انه موجودة في الانشاء بلا انتفاء دون الخارج ودون قيده قوله والمسند قد يكون له متعلق
بفتح اللام وكسرها والثاني انسب والتقييد بمعنى الفعلية وما في معناه تنبيه على ان الجامد لا متعلق
له والشارح المحقق وان صرح في البيان في مباحث التشبيه بان الظرف اعني قوله على في مثل
اسد على وقولهم الطير عليه متعلق بالجامد الا ان المحفوظ في التلويح هو حينئذ للتنفية
لا الجامد به فان قيل المسند اليه قد يكون له متعلق كالتمييز في قولهم عندي عشرون درهما قلنا
نعم الا انه لم يكن له اثر في هذا الكتاب تركه بالكلية فان قيل المسند اليه ايضا قد يكون له متعلقا
اذا كان في معنى الفعل كقولهم الضارب في الدار زيد ونحوه قلنا هذه الامور في التحقيق قيد بالمسند
فقط فافهم واعلم انه اراد بمعنى الفعل ما يعم شبه الفعل ايضا لانه كثيرا ما يطلق عليه والا فالمصدر
واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة على ما فصلوه في النحو من قبيل شبه الفعل واما الظرف فهو من
قبيل معنى الفعل ولو اراد بمعناه ما يستنبط منه معنى الفعل كحرف التنبيه واسماء الاشارة والظروف
والتمني والترجي وغير ذلك على ما فصل في النحو وعبر المص في الايضاح عن القسم الاول بالمتصل بالفعل
وعن القسم الثاني بما في معناه فقال ثم المسند قد يكون له متعلقا اذا كان فعلا او متصلا به او في معناه
فاراد بالمتصل المشتقات وبما في معناه المستنبطات وقد يفسر المتصل بالفعل بما يقتضي حروفه
مع معناه وما في معناه بما في معناه فقط وبالجملة فالمتصل والمشتق وشبه الفعل الفاظ مختلفة
معانيها واحدة قوله وهذا لا يصح لتخصيصه بالخبر يمكن ان يكون الوجه في وجه التخصيص ان الخبر اكثر ايجابا
واوفر اشكالا وغموضا واغزر وجودا ودورانا او اصح في الاعتبار لكونه اصلا للانشاء وربما يلا
خفاء قوله وكل جملة قرنت اشارة الى الفصل والوصل وقوله والكلام البليغ اما زائد هي اشارة الى الاطناب
والايجاز والمساواة قوله والايجاز ومقابليه يريد به الاطناب والمساواة قوله فساد كلامه كثر واظهر
يشير الى ان الفساد في كلام المص كثير ظاهر لكن من حاول الحصر العقلي الدائر بين النفي والاثبات فساد
كلامه اكثر واظهر فيرد عليه ان كلام المص لم يكن فاسدا بل كان قاصرا عن المطالب الا انه يريد المطلب بالبحث هنا
هو بيان خصوصية تنحصر الى كونه جهة لجعل كل منها بابا برأسه دون غيره فعلى وجه نظر الى جهة لا ضاد كره

المص في معرض الدليل لهذه الدعوى وفي موقع البرهان على هذا المعنى فاذا كان قاصرا عن اثبات
المدعى كان فاسدا ولا نعني بالفساد هنا الا عدم انطباق الدليل على الدعوى قوله جعل الانشاء بابا
ثامنا كون الانشاء بابا ثامنا انما هو بالنظر الى تقسيم الشارح والا فهو باب سادس بالنظر الى ترتيب
المص وكذا الفصل والوصل فانه باب سابع وكذا الكلام في غيره وفي تقديم تنبيه على ان الترتيب
الاقرب هذا لا ذاك قوله تنبيه التنبيه عبارة عن فائدة مندرجة تحت قاعدة سابقة يحتاج الى
مجرد النظر عما بعده لفهم ذلك مما قبله واليه الاشارة بقوله لانه قد سبق الخ وتوضيحه ان التنبيه موقعه
ان يستعمل فيما سبق عليه ضرب من العلم فيه وكان بمنزلة المعلوم في السابق كما هو شان البديهيات
لعمعانها من الدليل فيكفي فيها مجرد التنبيه المشعر بتوهم الغفلة قوله والخبر على هذا هو المشهور في كتب القوم
ان الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وذهب صاحب المفتاح الى ان هذا التعريف باطل اذ العلم
به يتوقف على معرفة الصدق بانه الخبر عن الشيء على ما هو به والكذب بانه الخبر عنه لا على ما هو به فيقتضي اخذ
الصدق في تعريف الخبر ثم اخذ الخبر في تعريف الصدق ان تعريفه دوري وذهب الشارح المحقق الى ان
ما ذكره صاحب المفتاح مردود بوجوه ثلثة حاصل الاول ان الخبر الثاني اعني الواقع في الحد غير الاول
اعني الواقع محدودا فان الاول بمعنى المخبر به والثاني بمعنى المصدر اعني الاخبار ومبنى الدور على
اتحاد الخبرين وحاصل الثاني ان الصدق الثاني اعني الواقع محدودا غير الاول اعني الواقع في الحد
اذ الاول صفة للكلام والثاني صفة للمتكلم ومبنى الدور على اتحاد الصدقين وحاصل الثالث ان
اللازم فساد احد التعريفين لا تعريف الخبر على القطع ولما كان ضعف الاخير ظاهرا اذ نسبة البطلان
الى الحد اعني حد الخبر لا تقتضي الجزم بذلك سكت عنه هنا واقتصر على الاولين فان قيل الدور بانه
اراد بالخبر الثاني الاخبار تسميح لدائرة الدور لانه تقتضي اتحاد وزعم مرتبة بعد ما كان مرتبة واحدة
اذ الاخبار معناه الاتيان بالخبر قلنا اراد بالاخبار الاعلام بوقوع النسبة ولا وقوعها ثم انه كان
هنا مظنة ان يورد على الوجه الثاني بان الصدقين متحدان لان معنى صدق الكلام صدق متكلمه
اجاب عنه بان الصدق الذي هو صفة الكلام معناه مطابقة نسبته للواقع والذي هو صفة المتكلم
معناه الاخبار عن الشيء والاعلام به هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى غيره فان الاوهام
هو الخبر عن الشيء على ما هو به الظاهر من هذا التعريف ان المراد بالشيء هو المحكوم عليه ويرشدك لفظ الخبر دعم اليه

ولو صرف اللفظ عن ظاهره واريد بالاخبار عنه مجرد تعيين حاله والاعلام بشانه فيحتمل ان يراد بالنسبة
المحكوم به ويحتمل ان يراد به النسبة التي تضمنها الطرفان والكل جيد اما الاول فلان المحكوم عليه بل كل واحد
الامرين ونقيضه لا بد له احد الكونين فانه اما على وصف كونه مسلوبا عنه المحكوم به او ثابتا له فان الاخبار
عنه ان وقع على وفق الوجه الذي هو كان عليه من ثبوت المحكوم به له او انتفائه عنه فهو صدق والا فكذب
واما الثاني فلان المحكوم به ايضا على احد الوصفين اما على وجه ثبوته للمحكوم عليه او انتفائه عنه فبيان
حاله ان وقع على وفق ما هو عليه فصدق والا فكذب واما الثالث فلان كل نسبة تعتبر بين الشيئين
فهي في نفس الامر اما بالثبوت او الانتفاء فافادتها واعلامها ان وقع على وفق ما هي عليه من الثبوت
والانتفاء فصدق والا فكذب وبالجملة فما كان بعض الوجه على ما اشرنا اليه في اثناء التقرير والضمير الاول
عائد الى الشيء والثاني عائد اليها والتقدير على الوجه الذي ذلك الشيء مخبر به كائن عليه قوله فذهب
الجمهور يريد ان هذا هو القول الحق والمذهب الجزل وعليه الاعتماد صرح به المص في الايضاح حيث قال
واختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب فذهب الجمهور الى انه منحصر فيهما ثم اختلف القائلون
بالانحصار فقال الاكثر منهم صدقه مطابقة حكمه للواقع وكذبه عدم مطابقته له هذا هو المشهور
وعليه التعويل قوله اي مطابقة حكمه يريد ان المطابقة صفة للخبر صورة ووصف لحكمه معنى فان قيل
الحكم فيما بينهم عبارة عن الايقاع او اللاايقاع او الوقوع او اللاوقوع ولا معنى لرجوع الصدق
والكذب الى شيء منها على ان ما اطبقوا من ان النسبة هو تعلق احد طرفي الكلام بالاخر سواء كان
ذلك التعلق ايجابا او سلبا يدل على ان مرجع الكذب هو الايقاع والانتزاع ولو في بعض الصور
قلنا قد نبهناك على ان في العبارة تسامحا وان المقصود سواء كان تعلقه تعلق ايجاب او تعلق سلب
والتحقيق ههنا ان الحكم فيما بينهم يطلق على معنيين احدهما ما مر والثاني نفس النسبة التي يشتمل
عليها الكلام واللفظ فحيث حكموا بان الحكم مرجع الصدق والكذب حاولوا به المعنى الثاني وحيث ذكروا
ما يلائم الاول حاولوا الاول قوله اي عدم مطابقته للواقع يشير الى ان المعتبر في مرجع الضمير هو القيد اعني
الطرف المتعلق بالمطابقة كما يقال جائني رجل كريم فاكرمته اي ذلك الرجل الكريم وقد تقرر ان الاضافة
كاللام في افادة العهد نعم اعتبار التجرد عن القيد كثير الا انه خلاف الاصل ولكلام فيه قوله دال على وقوع
نسبة اي على حصولها وتحققها في الذهن ونحوه اعم من ان تكون ايجابية او سلبية فالوقوع ههنا غير

الوقوع

الوقوع المقابل باللاوقوع فانطبق التقسيم الى القسمين على هذا قوله مع قطع النظر عما هو متعلق
بقوله لا بد وهو خبر ان والفاء بالحقيقة داخلة عليه والاعتبار مبنى الفاء على مذهب الاخفش وهذا
كلام اجمالي وتفصيله ان خبر ان اما قوله لما بالثبوت على معنى ان الكلام الذي دل على كذا كائن اما بالثبوت
او بالانتفاء او قوله لا بد وان يكون بينهما فان جعلنا الخبر الامر الاول كما يقتضيه النظر الظاهر بناء
البليغ فقوله مع قطع النظر تفريع على ما تقدم تفريعا مع دخول الفاء في المقتضية اي اذا كان كذلك
فهذا امر ضروري لا بد منه وان جعلنا الخبر قوله لا بد وهذا هو التحقيق الذي يقتضيه جانب المعنى
اذ الاول قليل الجدوى جدا فقوله لما بالثبوت في موضع الصفة لمقدر اي دال على وقوع نسبة واقعة
اما بهذا الطريق او بذاك وحاصله وقوعها باحد الطرفين فالظرف مع متعلق بالخبر والفاء بالحقيقة
داخلة عليه على نمط قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الاية لانه لما كان معمولا له كان حقه التاخير عنه
فلما وقع موقعه اخذ حقه وهو الفاء ونظيره الفاء الداخلة على الجزء الثاني من جزئي جواب اما والنكتة هنا
هي الاحتراز عن لزوم اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها وبالجملة فالرابطة في جانب الخبر معنوية بسبب تقديم فان
في الكلام دقة وتقديم معمول المتعلق لا جائز قوله وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس
الامر يريد ان الواقع والخارج ونفس الامر الفاظ مختلفة وعبارات متفاوتة معانيها واحدة وهذا
هو المطابق لما نص عليه الشارح المحقق في شرح المقاصد من ان المعتبر في صحة الحكم مطابقته لما في نفس الامر
وهو المراد بالواقع والخارج اي خارج ذات المدرك والمخبر ومعناه ما يفهم من قولنا هذا الامر في
نفسه كذا وليس كذا اي في حد ذاته ومع قطع النظر عن ادراك المدرك واخبار المخبر على ان المراد بالامر
في قولهم نفس الامر الشأن والشيء وبالنفس الذات واما المؤاخذة بان المعدوم سيما الممتنع لا ذات له
ولا شيئية فامر ذلك سهل هكذا يجب ان يتصور هذا المقام قوله بخلاف نعت الانشائي المشهور في الاستدلال
على انشائية له ان كان اخبارا فهو اما ان كان صادقا لزم الدور لانه يتوقف صدقه على وقوع معنى
ووقوع مدلوله يتوقف على صدقه لان وقوعه لا يكون الا بهذا اللفظ وما في معناه وان كان كاذبا
كان لغوا غير معتبر اصلا والمذكور في شرح اصول ابن الحاجب العضدي قال هو اخبار اراد انه اخبار عما في ذهنه
لا عن خارج وهو الموجب لخبرية الكلام والدليل باطل الزام قوله ولا يندفع في ذلك ما شرع في دفع اشكال ظاهر
الورود على المقام بطريق الاصالة والتوجه التام وان سبق منه اشارة الى دفعه في اثناء تقريره على

ما نبهناك عليه وتقرير الاشكال انه قد سبق ههنا وانتهى على السنة القوم ان النسبة التي
يعتبر التوافق بالنظر اليها وبه صدق الكلام وكذبه عليها خارجية مع ان النسبة من الامور الاعتبارية
اي العقلية التي لا تحقق لها في الخارج اصلا فانا قاطعون في قولنا زيد قائم بانه ليس هناك وراء الطرفين
في الخارج امر ثالث يطلق عليه وبازائه النسبة او الحصول او نحو ذلك بل المعبر عنه بالنسبة ونحوها امر اعتباري
قائم بالطرفين في العقل فكيف صح توصيف النسبة بذلك اي بكونها خارجية وتقرير الجواب على ما
يقتضيه الراي الصائب والفكر الثاقب ان كون النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية لا ينافي
كون حصول القيام لزيد امرا محققا موجودا في الخارج اي في الاعيان على ما هو مقتضى العبارة الثانية
اعني قولنا حصول القيام امر محقق موجود في الخارج ولا ينافي كون القيام حاصلا لزيد في الخارج اي في
نفس الامر وصادقا عليه بعد اعتبار المتعقل كما هو مقتضى العبارة الاولى اعني قولنا القيام حاصل
لزيد في الخارج على ان المراد بالخارج في الاولى نفس الامر وفي الثانية الاعيان وحاصل التوجيه ان المراد بالخارج
في قولهم النسبة الخارجية ما اشرنا اليه من انه بمعنى نفس الامر وان النسبة الخارجية هي النسبة الثابتة
الحاصلة في نفس الامر فجرى اتباعا لما ذهب اليه المحققون من ائمة المنطق من ان معنى كل ج ب ان كل
ج في نفس الامر فهو ب في نفس الامر وطعنوا على القدماء بانهم لم يفرقوا بين نفس الامر والخارج وذهبوا
الى ان المراد بنفس الامر الخارج وان المراد بالخارج هو الاعيان فيرد عليهم ان ههنا قضايا كثيرة محمولاتها
ليست امورا خارجية نحو زيد اعمى والانسان لا اجماد والجماد لا عالم والحيوان جنس والسواد نوع الى غير ذلك
من الحمل الخبرية ويكون حينئذ قوله فانا لو قطعنا النظر الخ في معرض التعليل والتبيين لكون المراد بخارجية النسبة
حصولها وثبوتها في نفس الامر كما هو مقتضى العبارة الاولى اي الامر كذلك للقطع بان ثبوت القيام وحصوله
امر محقق ثابت في نفس الامر وهذا معنى كون النسبة خارجية اعني الحصول والتحقق في نفس الامر مع قطع
النظر عن ادراك الذهن وحكم المخبر بالجملة فكلامه في هذا المقام سابقا ولاحقا يصرح تارة بان المراد
بخارجية النسبة ما قررناه كما قال فيما سبق مع قطع النظر عما في الذهن لا بد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية
او سلبية وكما قال وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع وللخارج وما في نفس الامر وكما قال فانا لو قطعنا
النظر عن ادراك الذهن وحكمه ضرورة حاصل له وكما نبه عليه بقوله وهذا اعني الحصول والتحقق في نفس الامر مع
قطع النظر عن ادراك الذهن معنى النسبة الخارجية حيث لم يقل وذلك معناه ومن لم ينفعه الذوق السليم

والطبع

والطبع المستقيم والناظر في سياق الكلام والمتتبع لحقيقة الحال والمقام والمتفطن للرموز والاسرار
والمتيقظ لملاحظة الجهة والاعتبار فوقع في المرية فيما ذهبنا اليه والتردد فيما ذكرنا سمعك عليه
فعليه بالرجوع الى التصريح بالمرام في شرح مقاصده في علم الكلام ولعلك لا تشتبه عليك انه قد سوق
الكلام وبنى التركيب على المثال وبحث بالاول بالاعم والاخص بالاول ثم بقي ههنا شيء وهو ان الظاهر ان
المراد بالخارج في المثالين امر واحد هو الاعيان او نفس الامر الا ان الاول نفس الامر والثاني هو الاعيان
الا انه امر سهل لان صرف الكلام عن ظاهره عند دلالة القرينة امر غير عزيز فيما بينهم فان قلت
فليحمل الخارج في الموضعين بمعنى نفس الامر لصلاحه ودفعا للصرف عن الظاهر قلت فعدم صحة الثاني
ح في حيز المنع وهذا ظ وهذا الذي ماذكرنا من ان الظاهر ان المراد بالخارج في الموضعين شيء واحد هو
اعترف به بعض اصحاب الحواشي فحفظ شيئا وغاب عنه اشياء حتى ذهب الى ما ذهب من انه بتحقيق اوله ثم
اعترف بفساده اخرا وحاصل كلامه انا اذا قلنا هذا الشيء خارجي فله اعتباران احدهما ان يكون الخارج
ظرفا لنفس ذلك الشيء وذاته لا لوجوده وتحققه على ما يقتضيه العبارة الاولى وثانيهما ان يكون الخارج
ظرفا لحصول ذلك الشيء وتحققه على ما يقتضيه العبارة الثانية والاول لا يستلزم كون ذلك الشيء موجودا
خارجيا بخلاف الثاني فانه يستلزمه قطعا اذ الوجود الخارجي ما يكون الخارج ظرفا لحصوله وتحققه لا
لذاته ونفسه وحيث قالوا النسبة خارجية يريدون به المعنى الاول وكونها من الامور الاعتبارية ينافي
الاول بل ينافي الثاني فليس اللازم في المثال الاول بناء على وقوع الخارج ظرفا لنفس النسبة اعني حصول
القيام الا كون القيام موجودا خارجيا لكون الخارج ظرفا لحصوله وتحققه واما كون الحصول الذي هو النسبة
موجودا خارجيا فغير لازم اذ الخارج ظرف لنفسه لا لحصوله وتحققه ثم تنبه ان قوله فانا لو قطعنا النظر
يلزم ان يكون لغوا لا طائل تحته هذا تقرير جوابه مع ما يتجه لدى اشكاله وفيه نظر اما اولا فلان النسبة
الخارجية على هذا المعنى لا ينطبق على جميع صور الحمل الخبرية لخروج كثير من الحمل الخبرية نحو ما يكون
كلا طرفيه او احد طرفيه عدميا سيما اذا كان ممتنعا وثانيا فلانه ان النسبة الخارجية بهذا المعنى ما يكون الخارج
ظرفا لذاته لا لحصوله والمحكوم به فيكون المحكوم به موجودا خارجيا فيلزم ان لا يكون نحو شريك الباري ممتنع
وزيد معدوم ونحو ذلك خبرا وهو بط والمبني على الباطل بط واما ثالثا فلان ما ذهب اليه هذا المحقق
من ان القيام موجود خارجي فاسد اذ القيام من مقولة الوضع الذي هو من الاعراض النسبية التي لا اصلية

لها على ما يبقى في الكلام واما ثانيا فلان اول الكلام وآخره ينادیان على خلاف ما ذهب اليه وبما سبق
من التحقيق اذ ظهر ضعف ما يقال ان قولهم النسبة خارجية مبني على ان طرفيها خارجيان قوله اي عدم مطابقته
لاعتقاد المخبر لو كان خطأ لم يبق ولو كان صوابا كما وقع في بعض الشروح لامرين احدهما انه تغيير وحدها للكلمة
المذكورة مع قيدها كقولنا اذا رأت الرجل الكريم ان يفعل كذا وثانيهما ان الواجب فيه حينئذ ان يكتفي بنقيض الشرط
اولى باللزوم للكلام السابق وتحقيقه ان مخالفة الاعتقاد الذي هو الخطأ لما كانت سببا للكذب فمخالفة
الاعتقاد الذي هو الصواب يكون سببا لتحقق الكذب بالطريق الاولى على ما لا يخفى مثلا قولنا السماء
تحتنا خبر غير مطابق للواقع واعتقد المخبر عدم مطابقته للواقع فكذبه اولى لان عدما واحدا لما اثر
في كونه كذبا فاثر العدمين اولى قلنا مع ليظهر ان الصواب خطأ وان كان ظاهر النظر لا يقتضيه وان
الصواب خطأ وان كان ظاهر النظر يقتضيه قوله والواو في قوله ولو خطأ للحال ثم ذهب الجزري الى ان الواو في
مثل هذا المقام للعطف على مقدر هو ضد المذكور وان التقدير في قولهم زيد بخيل وان كثر ماله زيد بخيل
لو لم يكثر ماله يعني ان بخله ثابت في الحالين البتة سواء قل ماله او كثر وذهب صاحب الكشاف والاكثرون الى
ان الواو للحال والعامل ما تقدم من الكلام حتى صرح في قوله تعالى ولو اعجبكم بان التقدير والحال كذا وذهب
بعض النحويين الى ان الواو اعتراضية ويعنون بالجملة الاعتراضية هنا ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا
به معنى مستأنفا لفظا ويجيء لهذا المقام زيادة توضيح ولما كان مذهب الجمهور وانه للحال ارتضاه الشارح المحقق
ولما كان كونه للعطف اقرب من كونه للاعتراض اومى الى تفاوت درجتها بذكر الاول مشيرا الى الضعف
العطف بالنسبة الى الحالية وبترك الثالث وطرحه بالكلية وبالجملة ففي كلامه ايماء الى بيان درجات
المذاهب الثلاثة قوة وضعفا ويجيء في اواخر الفصل والوصل ما يرد على العطفية ايضا قوله لا يبعد ان يقال
هذه العبارة اولى من العبارة المشهورة في كتب القوم لا يحتمل النقيض لانها على اضرب غرض و
نوع خفاء عرض في موضعه قوله اللهم قد سبق ان هذه كلمة جرت عادتهم بتصدير الكلام بها ليكون
التصدير مشعرا بضعفه وخفائه كان هذا الحرف تعان بالله ليصير معاونا وشاهدا ووجه الضعف هنا
ان المفهوم في المحاورات من مثل قولنا هذا الخبر لا يطابق اعتقاد مخبره ان له اعتقادا الا انه غير مطابق
ولو سلم ذلك لا وجدت من نفسك شاهد صدق على ان مبناه على ان الغالب الراجح رجوع النفي الى القيد
على ما صرح به قوله كلام ضمني اذ قد سبق ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه ولم يكن في ذلك

مشروطا

مشروطا بكون تلك النسبة كائنة في اعتقاد القائل بل اما لم يكن قوله وتمسك النظام بظاهر الكلام
ان هذا تمسك في اثبات ما ذهب اليه من تفسير الصدق والكذب بما مر فورد عليه ان لاحد ان
هذا تفسير وتعريف وقد تقرر في موضعه ان الحدود والتعريفات لا تجري فيها اقامة البراهين ولذا لا يجري فيها المنع
ايضا لانه يرجع الى طلب الدليل واقامة الدليل ممتنعة اذ التعاريف من قبيل التصورات وانما المعرف
مصور وبمنزلة نقاش ينقش لك في ذهنك صورة مفهوم او موجود فليس بين الحد والمحدود
حكم يمنع او يستدل عليه وبالجملة فامتناع اقامة الدليل على الحد ودفع الشبهة فيه على ما تقرر في
كتب المعقول فكيف يتمسك هنا على اثبات هذا التعريف وثانيهما ان الاية لا تدل على ان الصدق عبارة
عن مطابقة الاعتقاد كما هو مذهبه نعم هي تنفي مذهب الجمهور ولا يثبت مذهبه في الكذب فاما
انتفاء الصدق فيجوز ان يكون بسبب كونه عبارة عن مجموع المطابقتين فلا تنهض الدليل على ما
هو بصدده والجواب عن الاول ان ارباب المعقول وان صرحوا بامتناع اقامة الدليل على التعريفات
الا انهم يعترفون بان هذا انما يكون اذا كانوا بصدد افادة التصور اما اذا كانوا بصدد تعليم الانسان
حيوان ناطق ان هذا مدلول لغة او اصطلاحا فلا ارتياب في ان الدليل والمنع يجريان فيه فيمتنع
الاحتياج فيه في اثباته الى النقل او الاستعمال وقد صرح الامام بهذا في نهاية العقول فقال ان قولهم الانسان
حيوان ناطق يمكن ان يكون على وجه لا يمكن منعه ويمكن ان يكون على وجه يمكن منعه ويطلب عليه
الدليل اما الاول فهو ان يكون مراد القائل بذلك الاشارة الى هذه الماهية المتصورة بلا حكم عليها بنفي
او اثبات وعند هذا لا يمكن منعه ولا المطالبة بالدليل واما الثاني فهو ان يكون مراده ان ذات الانسان
محكوم عليها بالحيوانية والناطقية فهو يتوجه عليه المنع والمطالبة بالدليل ولا يكون حدا بل دعوى وعن الثاني
انه لما ثبت مذهبه في الكذب ثبت في الصدق ايضا اذ لا قائل بالفصل فان من ذهب الى ان الصدق مجموع
المطابقتين ذهب الى ان الكذب مجموع العدمين فليتدبر واعلم ان مبنى التخصيص اعني تخصيص الصدق بالذكر
على التدبر بان يشير الى ان الاية بنفسها لا تدل على مذهبه في الصدق بل لا تدل الا على نفي مذهب الجمهور
اللهم الا ان يضم اليها ضميمة وذكر في الايضاح من جانب النظام ان المرضي ان مجرد مخالفة الواقع
لم يكن كذبا بدليل ان من اعتقد امرا واخبر به ثم ظهر انه غير مطابق للواقع لا ينسب ذلك الى الكذب بل لا يقال
هو كاذب ولكن يقال مخطئ بدليل قول عائشة فيمن شهد كذلك ما كذب ولكنه وهم ولو كان الكذب

اراد تخصيص الشارح [illegible] فلو كان الصدق عبارة
[illegible] منه

قوله وهم بكسر الهاء اي غلط [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] منه

عبارة عن مخالفة الواقع لما صح هذا فالمذكور ههنا متعلق بجانب الصدق وما ذكر في الايضاح من التمحل
بقوله عانه مختص بجانب الكذب ولا يخفى انه كلام متشكك قاصر عن افادة الدعوى لكن لما كان تمادحا
في مذهب الجمهور وجب الاشتغال بدفعه فوجه الدفع في الاية ما ذكر ههنا وفي قول المصدق ان المنفي بعد
الكذب لا الكذب نفسه اي ما كذب محمد الاثري الى ان الاجماع منعقد على تكذيب اليهودي اذا قال الاسلام
باطل وعلى تصديقه اذا قال الاسلام حق فلو لم يكن الصدق والكذب عبارة عن المطابقة لما صح ذلك
ورد هذا الاستدلال بانه لما كان المذهب المنصور هو ما ذهب اليه الجمهور حاول المص رد مذهب النظام
برد استدلاله اذ الدعوى الخالية عن البرهان كالامور الخالية عن الارواح من الابدان فاشار الى دفع تمسكه
بالاية بوجوه ثلثة حاصل الاولين منع رجوع الكذب الى قولهم انك لرسول الله فلا تنافي بينهما
بهذا الاعتبار انما التنافي بينهما باعتبار ان السند في الاول جواز رجوع الكذب الى نشهد فقط لان الشهادة
من المشاهدة وهي المعاينة فهؤلاء اخبروا عن انفسهم انهم شاهدوا اي عاينوا رسالة محمد عليه السلام
ونبوته بناء على ان نشهد اخبار واما ما ذهب اليه الشارح المحقق من حمل كلام المص على رجوع الكذب
الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا اخر كاذبا بشهادة ان واللام والجملة الاسمية بناء على ان نشهد انشاء
وان كونه خبرا ممنوع فلا يخفى ضعفه اما اولا فلا احتياج الى التكلف في تطبيق كلام المص عليه والذي اغتر به
هو عبارة الايضاح حيث قال بعد تقرير استدلاله بالاية واجيب بوجوه احدها ان المعنى نشهد شهادة
واطات فيها قلوبنا السنتنا كما يترجم عنه ان واللام وكون الجملة اسمية فذهب بادي الراي عن ان هذا جواب
للمذكور في الايضاح جوابا اخر اختاره صاحب المفتاح صرح بذلك الشارح العلامة في شرح المفتاح
فجعل هذا جوابا وجعل المذكور في المفتاح جوابا اخر فتامل والجواب ان رجوع الكذب الى قولهم انك لرسول الله
ممنوع لم لا يجوز ان يكون راجعا الى الشهادة ثم اورد على نفسه اشكالا بان قولهم نشهد انشاء الشهادة فكيف
يجوز اطلاق الكاذب عليهم باعتبار الشهادة ثم قال لانسلم انه انشاء لجواز ان يكون اخبارا عن انفسهم فلكل
بطريق الاشكال فلو كان اخبارا عاد المحذور لانه مطابق للواقع ثم قال في دفعه لانسلم المطابقة لنفس
الامر لان الشهادة الصادقة تستدعي العلم والمعاينة لقوله تعالى وما شهدنا الا بما علمنا فالمنافقون لما
شهدوا على الرسالة والنبوة بلا علم ومعاينة واخبروا عن انفسهم بانهم موصوفون بذلك كذبهم الله تعالى
في اخبارهم هذا واما ثانيا فلانه منع كون نشهد خبرا ممنوع السند على انه يجوز الاحتمال الخارج في الاية لا ل

ولا رقيا

ولا رقيا انه رجع في غير هذا الكتاب عن هذا الجواب وبين ان كلا منهما جواب على حدة وان نشهد خبر
لا انشاء والحق مدفوع بانه يمنع واما السند في الوجه الثاني فيجيء بيانه ثم بشهادة ان واللام والجملة الاسمية
لما في كلام هؤلاء المنافقين اعني قولهم انك لرسول الله على ايهام من التاكيد وكان فائدتها خبر ظاهر
ظاهر العدم لمنافاة كونها النفي شك او رد انكار على ما هو المشهور في التاكيدات ذهب صاحب المفتاح الى
ان فائدتها ليست ما اشتهر بل الفائدة هي الدلالة على ان هذا الخبر صادر عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد
وصدق الرغبة ووفور النشاط وهذا الوجه ماخوذ مما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا خلوا الى
شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن من ان مخاطبة الاولين في الاخبار عن انفسهم بالثبات على
اليهودية انهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم وهذا الوجه في البلاغة
بمكان لا يشتبه لها الا العارفون باسرار التراكيب وخواص البلاغة بل وهذه الاية تبينها بهذا الطريق
ذكرها صاحب الكشاف فقال معناها انهم لكاذبون في قولهم نشهد وادعائهم المواطاة او انهم لكاذبون
فيه لانه اذا خلا عن المواطاة لم يكن شهادة في الحقيقة فهم كاذبون في تسميته شهادة او اراد والله يشهد
انهم لكاذبون عند انفسهم لانهم كانوا يعتقدون ان قولهم انك لرسول الله كذب وخبر على خلاف
ما عليه حال المخبر عنه فهذه اجوبة ثلثة ذكرها في الكشاف وحاصل الاول داخل في التقرير المذكور
وحاصل الثاني ان الشهادة خبر خاص وهو ما وافق فيه اللسان القلب واما شهادة الزور فتجوز
كاطلاق البيع على غير الصحيح فهم كاذبون في قولهم نشهد المتفرع على تسمية قولهم ذلك شهادة وهو
المراد بقوله في تسميتهم شهادة وحاصل الفرق بين الوجهين على ما اشار اليه صاحب الكشف انه لا حاجة
في تحقق كذبهم الى ادعائهم المواطاة لان اللفظ موضوع للمواطئ وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه الشارح
المحقق في الوجه الثاني من ان تسمية الشيء بالشيء من باب الغلط لا الكذب من باب الغلط وانا احكي لك
حقيقة كلام القوم في هذا المقام ليظهر لك ان ما ذهب اليه الشارح المحقق ههنا وهم في الاوهام
فنقول ان القوم لم يقصدوا بقولهم الكذب يرجع الى تسميتهم ان هؤلاء قصدوا ان يفعلوا الخبر مجرى
على السنتهم غلطا او سهوا اشهدوا انهم اطلقوا لفظ الشهادة على الاخبار لجهلهم بالوضع او لسبق الغلط
كاستعمال العرب مثلا في الجدار بان يقال لجدار مشار اليه هذا فرس او لكتاب مشار اليه هذا جدار ونحو
ذلك بل مراد ان هؤلاء يدعون ان ما صدر عنا من الاخبار هذا هو شهادة اي هو صادر عن علم

ذكره المواطأة مثلا وهذا كما يقال بين في الدار فيتبع ليجي علما بمن فيها والحال في الدار رجل عالم يوهم انه عالم
في العصر فان هذا كاذب لي معاند وان خبره كذب البتة ولم يقل احد من اهل اللسان انه غلط حيث لم يعلم العالم
في الحاصل وكما يقال لمن في كيسه شيء وهو يعلم ان فيه فلوسا مموهة رديئة ما في كيسك فاجاب بان فيه
دنانير جيادا او ان فيه ذهبا احمر فانه لا يتصور عن احد ان ينسبه الى الغلط بل يقال انه كيف قد كذبت
فهؤلاء ايضا ادعوا انا خبارهم الخالي عن العلم والمواطأة شهادة اي كائن مع العلم وواقع على وجه
المواطأة ترغيبا للمؤمنين في شانهم ومخادعة للمسلمين ليغتروا بهم فيسمعوا قولهم ويعتمدوا عليهم
فاين هذا من باب الغلط وكيف يكون غلطا بل ليس الغلط الا التوهم بان هذا غلط وبالجملة فهذا ليس
شيئا نحن فيه فانه عند الله بل هو كلام القوم والمتضح ما قررناه وكان الشارح المحقق لم يتصفح كلام
الكشاف حق التصفح عنه ما هو الشاف فان قلت هذا جيد جدا الا انه مبناه على ادعاء ان اخبارهم
شهادة وقد سمعته سابقا بيان حاصل الفرق بين الاول وبينه بان مبنى الاول على الادعاء دون
الثاني فانه موضع للمواطأة على ان المواطأة شرط للشهادة والشارح المحقق قد منعه حيث قال وكونهم
يشترط المواطأة في مطلق الشهادة ممنوع فهل له وجه صحيح قلت لا بل هذا افساد على هذا اما اولا فلانه
فيه مغالطة السند وهو خارج عن قانون النظر واما ثانيا فلانه لا شك في قولهم هذا شهادة زور
او شاهد زور او فلان كذب الشاهد او نحو ذلك من باب التسامح والتجوز ومرادهم انه ليس بشاهد في
الاولين كما يقال بالفارسية امرد دروغين ومن هذا قال العرف قال ان مرد دروغين نيست ما
وبازينك فان المراد انه ليس امرا واما الثالث فهو مجاز ومرادهم انه بصورة الشاهد وانه شاهد
في حق زعمه والتحقيق ان الشهادة على ما صرحوا به عبارة عن خبر خاص واقع بطريق العلم والمواطأة
فالمنع عليه مرجع دفعه الى النقل عن العرب وتحقيق معنى اللفظ فلا مجال للمنع ولم تحدث الابتناء على
الادعاء في ان الادعاء هنا راجع الى كون خبرهم هذا خبرا مقرونا بوصف العلم والمواطأة ولا ذاك لا
فان الادعاء فيه راجع الى المواطأة المدلول عليها بالمؤكدات فالفرق واضح فان المواطأة لاحدها مستفادة
من لفظ الشهادة وفي الاخير المؤكدات وحاصلا ان ينبغي الفرق عليه في ينقطع عن الاشبهة لا بد فليضع
لفظ خبرهم كان نشهد وليتامل هل يصح الحكم عليه بالكذب وكيف لا ومحقق طرف بعض البهودي انا
قال انه للاصح وكيف لا وقد انعقد الاجماع على ذلك على ما صرحوا به كما مر فان قيل بعض اصحاب الحواشي

اجاب

اجاب عن رده وتزييفه على رجوع الكذب الى التسمية بان معنى كلام القوم رجوع الكذب الى التسمية الى ما
يتضمنه هذه التسمية من معنى الاخبار بكونه مسمى بالشهادة وهذا كذب فهل هو وجه دفع ام لا قلنا
لا هذا الذوق يشهد على ركاكته سيما في كلام الله فليجتنب العاقل عن حمل الايات كما زيف في قولهم هذا
مسمى فانه ليس كثير موقع للحسن موقع مسند اليه هذين الوجهين هو حال من المصدر اعني المنع ان
بني على لفظ المفعول ومن فاعل المصدر المحذوف ان بني على لفظ الفاعل لكن لا في الواقع بل في زعمهم
حاصل كلامه ان الكذب على ما يذهب اليه الجمهور هو عدم المطابقة للواقع فان لم يطابق الواقع في الواقع
كان كاذبا في الواقع وبالنظر الى نفس الامر وان طابق الواقع في الواقع لكن زعم المتكلم انه غير مطابق
للواقع كان كاذبا في زعم المتكلم لكن بالنظر الى الواقع وهذا معنى قوله فيعني المنفيين بون بعيد
وظهر بما ذكرناه ان ما قيل انه وجه للظهور ما صرح به من ان مبنى الجواب الثالث على تسليم رجوع الكذب الى قوله
انك لرسول الله اذ لو كان مبنيا على منعه ثم تغير الحكم برجوعه الى المشهود به اذ النفي بعينه هو المنفي هذا تزيد
كلامه وتبيين مرامه وفيه نظر اذ القائلون بذلك قد الحظوا تغاير الحيثيتين وحاصل التوجيه على قانون
تقريرهم انا لا نمنع رجوع الكذب الى المشهود به في الواقع وبالنظر الى نفس الامر لكن لا يجوز رجوعه اليه بالنظر الى زعمهم
الباطل واعتقادهم العاطل ضم عدم كون الوجوه الثلاثة مبنية على المنع وضح كونه فاسدا والله اعلم الى الحلف
المنافقين الحلف بكسر اللام مصدر حلف يحلف من باب ضرب فان قيل الحلف عبارة عن الكلام المحلوف به
ورجوع الكذب اليه بالمعنى المصدري غير صحيح فتعين رجوعه الى المحلوف به فلزم رجوع الكذب الى
انشاء والصدق والكذب من اوصاف الخبر قلنا المراد رجوع الكذب الى قولهم لم يقولوا والحلف
بمنزلة البينة له وكالبرهان عليه فانهم ولو زعمهم انهم لم يقولوا كما انه لو اراد انهم ابرزوا انفسهم في معرض من
يزعم ذلك والا فهم لا كانوا عالمين جازمين بما صدر عنهم حلفوا كذبا تلبيسا والاظهر انه كذا جزم
الا ذلك اذ الزعم جاء بمعنى القول ايضا نقل عن الجوهري حيث قال زعم زعما وزعما وزعما اي قال وعلى هذا
فالمعنى واضح اذ المعنى ان الكذب راجع الى النفي بعدم القول حتى ينفضوا اي يتفرقوا في الكشاف وقرئ
ينفضوا من انفض القوم فنيت ازوادهم وحقيقته حان لهم ان ينفضوا ازوادهم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند
رسول الله حتى ينفضوا افضحهم للمنافقين واراد بمن عند رسول الله فقراء المهاجرين وحاصل القصة ان
اعرابيا نازع انصاريا في بعض الغزوات على ماء فضرب الاعرابي راسه الانصاري بخشبة فشكى الانصاري الى

ابن ابي فقال ابن ابي لا تنفقوا الآية اي لا تعطوا لهؤلاء المال حتى تتفرقوا من عند رسول الله وكان زيد
ابن ارقم حاضرا سامعا لهذا الكلام فنهاه الى عمه فذهب عمه وحكى ذلك عند رسول الله فدعى رسول الله زيد بن
ارقم وسال عن حقيقة الحال فطلب رسول الله ابن ابي فحضر وحلف انه لم يصدر عنه مثل هذا الكلام فاذعنه
رسول الله وكذب زيد بن ارقم فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون الآية **قوله** ابن سلول بالنصب لانه نعت عبد الله غير منصرف
للعلمية والتانيث لانه اسم ام عبد الله وفي الصحاح سلول قبيلة من هوازن وهم بنو مرة ابن صعصعة
ابن معوية ابن ابي بكر بن هوازن وسلول اسم امهم نسبوا اليها منهم عبد الله بن همام الشاعر السلولي **قوله**
ولو رجعنا من عنده اي من مكان فيه رسول الله ليخرجن الاعز على لفظ المبني للفاعل والاعز فاعله والاذل
مفعوله جاز كذبا الاعز نفسه وبالاذل رسول الله عليه السلام بزعمه الكثكث وضمير منها للمدينة **قوله** فذكره النبي عداه الى مفعولين
وفي الصحاح اذكرته غيري وذكرته بمعنى **قوله** ما اردت الى ان كذبك لم يريد ان اراد بك باي شي تعلق واي شي
كان مرادك الحين اسندي الى تكذيب رسول الله اياك والحاصل انك اي شي تريد ان تكون غاية لفعلك ونتيجة
لامرك حتى تخلف عنه ما تريده وترتب عليه ما لا تريده فالظرف متعلق بالمذكور متضمن معنى الانتهاء **قوله**
ومقتك اي جعلك ممقوتا ومبغوضا من المقت وهو البغض في الصحاح مقته مقتا ابغضه فهو مقيت
وممقوت ونكاح المقت كان في الجاهلية ان يزوج الرجل امراة ابيه وبالجملة فالتذييل حط لاثم المفهم لحكى
قوله فقال ان الله صدقك يا زيد روى انه لما قال عبد الله بن ابي ليخرجن الاعز منها الاذل قال زيد بن ارقم انت
والله الذليل ومحمد في عز من الرحمن وقوة من المسلمين فقال عبد الله اسكت فانما كنت العب فلما اخبر زيد رسول الله
قال عمر دعني اضرب عنق المنافقين يا رسول الله فلما قال النبي لعبد الله انت صاحب الكلام الذي بلغني قال عبد الله
والذي انزل عليك الكتاب ما قلت شيئا من ذلك وان زيدا كاذب فلما نزلت الآية لحق رسول الله زيدا من خلفه
واخذ اذنه وقال وفت اذنك يا غلام ان الله صدقك وكذب المنافقين فلما بان كذب عبد الله قيل له قد نزلت
فيك آية شديدة فاذهب الى رسول الله يستغفر لك فلوى راسه فقال امرتموني ان اومن فآمنت وامرتموني ان
ازكي مالي فزكيت فما بقي الا ان اسجد لمحمد فنزلت واذا قيل لهم تعالوا الآية فلم يلبث بعد ذلك الا اياما
قلائل حتى اشتكى بطنه ومات واعلم ان هنا وجها لم يذكره القوم وهو ان يكون معنى انهم لكاذبون ان
عادتهم الكذب وشيمتهم الخلف ودابهم التلبيس والتدليس فلا نعتمد عليهم بانه لو صدر عنهم كلام واحد
مطابق للواقع مضمونه اخبارهم برسالتك وشهادتهم على نبوتك فان الكذوب قد يصدق وهذا المعنى هو

الذي

في الصحاح لوى الرجل راسه والوى راسه امال واعرض قد منه

الكثكث بالكسر والفتح ما تكسر وطرافه اوفاقه فاق التراب والحجر معظمه اهي

اشتكى بطنه اذا اخذه الوجع ومنه الشكو بمعنى الوجع كذا في الصحاح منه

قوله والباقي اعني الاربعة الباقية فبنى التصريح بالتحقيق اولا وبتعيين العدد ونانيا وبالعدد ثالثا وبتعيين الصادق والكاذب رابعا وباخراج الباقي خامسا
تنبيه على شدة الاعتناء وفرط الاهتمام وذلك لانه قد كثر خبط الاقوام في هذا المقام ولهذه النكتة دعي بالتدبر وعلله بكثرة الخبط ووقوع المجوج كيف وقد وقع
من المصنف هنا في تقرير مذهب الجاحظ في الايضاح كلام يشبه ظاهره ان يكون خبطا وان كان الخبط مدفوعا بالتمحل في معناه ومن جهة زلت فيه قدم البعض فخبط خبط
عشواء ولنتل عليك كلامه اولا ثم نبين وجه الخفاء فيه ثانيا ثم نشير الى ما خبطوه ثالثا اما عبارته فهي انه قال وانكر الجاحظ انحصار الخبر في القسمين وزعم انه ثلثة اقسام
صادق وكاذب وغير صادق ولا كاذب لان الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول اي المطابق مع الاعتقاد هو
الصادق والثالث اي غير المطابق مع الاعتقاد هو الكاذب
والثاني والرابع اي المطابق مع عدم الاعتقاد وغير المطابق
مع عدم الاعتقاد كل منهما ليس بصادق ولا كاذب فالصدق
عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده والكذب عدم مطابقته
مع اعتقاده وغيرهما ضربان مطابقته مع عدم اعتقاده
وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده هذا كلامه وهو بظاهره
كما ترى مشعر اشعارا ظاهرا بان مجموع الاقسام في مذهبه اربعة
فقط وان اثنين منها صدق وكذب واثنين آخرين واسطة
وهذا كما ترى خبط لان الاقسام العقلية ستة والواسطة اربعة
الا ان هذا الخفاء يزول بالتامل في معناه لان عدم اعتقاد المطابقة
في الثاني والرابع اعم من ان يكون بانتفاء الاعتقاد ونفيه او باعتقاد
منطبقة الا انه تسامح في العبارة فجعل كلا من القسمين قسما واحدا
وان كان كل منهما قسمين تقليلا للاقسام واعتمادا على وضوح المرام
فصارت الاقسام ستة وصار الاثنان صدقا وكذبا وصار
الاربعة واسطة كما هو القول الصحيح والحق الصريح وبعض
من تصدى للشرح خبط هنا في امرين احدهما انه قال ان الاقسام
العقلية المتصورة هنا اربعة لا غير وثانيهما انه قال ان مثال
الكل فمثال الاول اعني الصدق بقول المتكلم العالم حادث ومثال الثاني
اعني الكذب بقول الفلاسفة العالم قديم يعني اذا صدر هذا
القول منهم ولا يخفى على ذي دراية ان المثال الثاني لتصوير
معنى الكذب خبط ظاهر لان الفلسفي يعتقد قدم العالم
فيكون من قبيل غير المطابق مع اعتقاد المطابقة وهذا
القسم في مذهب الجاحظ ليس بكذب بل هو من اقسام
الواسطة نعم الدهر هؤلاء قوله ومثال المعتقد هو الذي قوله
فالحمد لله على ان مثله في زماننا نقول له
وان كان منهم الآن ثلة ونحو له

الذكي بتضييه صاحب البلاغة وفي بابها من القبيل كان يشهد بذلك وصفهم بالنفاق اولا
وايراد الجملة الاسمية التي معناها الثبوت والدوام مع ان واللام ثانيا ووقوع النبي في التحقيق ثالثا
في تنبيل ما يسمع منهم ويحسب النفي وصدق ثالثا وجعل هؤلاء بمنزلة الخشب المسندة اي الممالة الى
الجدار رابعا والامر باحتراز رسول الله عن هؤلاء بقوله فاحذرهم خامسا **قوله** الجاحظ فتحرف عادته للص
على حذف احد شطري الكلام طلبا للاختصار الا ان الكلام في المحذوف فظاهر كلام الايضاح مشعر
بان المحذوف هو الفعل والمذكور فاعله وظاهر كلام الشيخ مشعر بان المحذوف خبر والمذكور مبتداء
كانه قال وانكر الجاحظ
والاول اولى لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة **قوله** مع الاعتقاد بانه مطابق لا خفاء في انه ليس
في كلامه ما يشعر بوقوع الظرف اعني قوله مع الاعتقاد من الاعراب فضلا عن انه حال فضلا عن انه حال
عن خبر المبتداء والقول بان الظاهر صحة الظرف حالا عن خبر المبتداء فرنيد ما فيها **قوله** مع الاعتقاد
بريد به قول الفاضل مولانا زاده منلا
بانه غير مطابق لم يرد به ضمير بعد الاعتقاد المطابقة وان الظرف اعني مع لغو معمول للعدم مندرج
تحت الانتفاء كما توهم الحط عدم مجيء زيد مع عمرو وعلى ان الظرف متعلق بالعدم الا ان الانتفاء
لما وقع على اعتقاد المطابقة رجع النفي على القيد اعني المضاف اليه كما هو الحط الغالب في النفي حاصله
اذن بمعونة المقام الا الاعتقاد بانه غير مطابق كما صرح به وفيه توجيه آخر وهو ان المذكور مطوح
الاعتقاد الا انه لما اعتبر في الاول كان المناسب تقييده بالمطابقة ولما اعتبر في الثاني كان المناسب
تقييده بعدم المطابقة وفي الكلام رمز خفي الى ذلك حيث قال ويلزم في الاول ما يريد انه كلام العبد
ناشي في قضية اللزوم الناشي من قضية التناسب الا انه مذكور وهذا اعني ما وقفنا لم توجيه المقام
بهذا النمط لما كان رفيعا مفتقرا الى مزيد دقة ومزيد فطانة لم ينتبه له اصحاب الحواشي فزعموا ما زعموا
وذهبوا ما ذهبوا فحسبوا ان الشارح المحقق قد خبط في هذا المقام حيث جعل ضمير بعد راجعا الى الاعتقاد
المذكور مع انه تسامح في الذكر هو اعتقاد المطابقة وفسر الضمير بالاعتقاد بانه غير مطابق فلم يتحد الراجع
والمرجع مع ان هذا هو الذي جعل خبطا على الشارح العلامة على ما استعرفه في قوله ما يقضي منه العجب
وكلا الامرين اعني حديث اختلاف الراجع والمرجع وان هذا بعينه ما جعل خبطا على الشارح العلامة
توهم اما الاول فلما عرفت من تحقيق كلامه وتفسير مراده ومبناه على عدم الفهم وقلة التدبر واما
الثاني فستطلع في بيان ما يقضي منه العجب فاعلم ان ضمير مطابقته للخبر والظرف اولهما ما لا غير ضمير مطابقته

في الصحاح اشتكيت بطني ... (margin, partly illegible)

الشغل ... وهو ما يشغل ... كذا في الصحاح ... الاطباء ... الطعام ... البطن

الثقل والثميلة البقية من العلف في جوف البعير كذا في الصحاح

او منلوح بالمطابقة لفعله وثانيهما منلوح بالعدم كما ننبهنا عليه فليتدبر في هذا المقام والتحقيق فيه حرانه
افهام دلهم في ذلك الكلام انه يشتمل على انه خبر مطابقته للواقع ومعنى ان الطرف الاول منلوح منلوح بنفي مطابقته
والثاني منلوح بنفي عدمها ونحو ذلك من الكلمات التي لا طائل تحتها الا الاطناب قوله ضرورة توافق الواقع
والاعتقاد في الظان منفي لانه منبع الاحتياج الى نوع تخلف تصحيح المطابقة فان قيل ما ذكره من حديث
التوافق غير لازم من تعريف الجاحظ ولا هو منطبق على ما ذكرها فانك اذا قلت في الدار انسانا
مثلا معتقدا ان الكائن فيها زيد مع ان الكائن في الواقع فيها عمرو فان هذا الكلام مطابق للواقع
والاعتقاد بانه مطابق ايضا محقق مع انه لا توافق بين الواقع والاعتقاد ومقتضى تعريف الجاحظ
انه صدق وكذا الكلام في قولنا جميع من في الدار ثلاثة معتقدين ان جميع من فيها خمسة مع ان الكائن
في الواقع اربعة فانه غير مطابق للواقع مع الاعتقاد بانه غير مطابق والواقع والاعتقاد مختلفان مع
انه التوافق المذكور غير لازم قلنا القدم كانهم ارادوا بالتوافق بينهما توافقهما في القدر المفهوم
من لفظ الخبر لا في الامور الخارجة عنه وبهذا القدر اندفع الاشكال وانكشف المقال قوله كتفوا بواحد
منهما وكلما تحقق الامران تحقق احدهما من غير عكس فيمكن ان يتعين للجاحظ الصدق منهما بجعل تفسيري
الجمهور والنظام قوله فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام اما الاول فلان القوم ذكروا ههنا في تقرير مذهب
الجاحظ ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد المخبر مطابقته فصدق وان لم يطابقه واعتقد عدم مطابقته
فكذب وان طابقه واعتقد عدم مطابقته او لم يطابقه واعتقد مطابقته فليس بصادق ولا كاذب
والظان هذا ضبط لاقسام الواسطة اربعة كما سبق تحقيقه واما الثاني فلانهم ذكروا في تقرير مذهب
النظام ان المشكوك ليس بخبر وقصدوا بذلك التحرز عن لزوم الواسطة على مذهبه وهو ايضا خبط اذ قد
سبق ان المشكوك خبر وانه لا واسطة على مذهبه وان اثبات الواسطة انما يكون الا على مذهب الجاحظ قوله
فقد وقع في شرح المفتاح ما يقتضيه المذكور في المفتاح في تعريف الصدق والكذب انه يرجع كون الخبر صدقا
او كذبا عند الجمهور الى مطابقته ذلك الحكم للواقع او غير مطابقته له وهو المتعارف وعليه التعويل وعند
بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه لذلك سواء كان الاعتقاد والظن خطأ او صوابا
ثم ذكر بعد ذلك انما يتجه هذا المذهب واثباته قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله
يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون وذكر الشارح العلامة في شرحه ان المراد بهذا البعض هو

الجاحظ

الذي يرتضيه صاحب البلاغة وفي بابها من التنبيه كان يشهد بذلك وصفهم بالنفاق اولا وايراد
الجملة الاسمية التي معناها الثبوت والدوام مع انه واللام ثانيا ووقوع النبي في المخبر لجسامهم حتى
يقبل ما يسمع منهم ويحسب انه صحيح وصدق ثالثا وجعلهم بمنزلة الخشب المسندة اي الممالة الى الجدار رابعا ولا
يعتد بهم في رجوعه الدعوى هؤلاء نبئت فاحذرهم خامسا قوله الجاحظ قد جرى على عادة القوم على حذف احد شطري
الكلام طلبا للاختصار الا ان الكلام في المحذوف فظاهر كلام الايضاح مشعر بان المحذوف هو المبتدأ والمذكور
خبره وظاهر كلام الشرح مشعر بان المحذوف خبره والمذكور مبتدأ والاول اولى لان حذف المفرد اسهل من حذف
الجملة قوله والباقي اعني الاربعة الباقية فيه التصريح بالتحقيق اولا وبتعيين المعدود ثانيا وبالعدد ثالثا
وبتعيين الصادق والكاذب رابعا وبانه في الباقي خامسا تنبيه على شدة الاعتناء وفرط الاهتمام وذلك
لانه قد كثر خبط الاقوام في هذا المقام ولهذه النكتة وصى بالتدبر وعلله بكثرة الخبط ووقوع التحكيك وقد وقع
لهم هنا في تقرير مذهب الجاحظ في الايضاح كلام يشبه ظاهره ان يكون خبطا وان كان الخبط منه خفيا
بالتمعق في معناه ونحن هنا نذكر فيه قدم البعض فيخبط في شرحه خبط عشواء ولنشير عليك اولا الى ما
وجه الخفاء فيه ثانيا ثم نشير الى ما هو خطؤه ثالثا اما عبارته فهي انه قال وانكر الجاحظ انحصار الخبر في القسمين
وزعم انه ثلاثة اقسام صادق وكاذب وغير صادق ولا كاذب لان الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر
له او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول اي المطابق مع الاعتقاد هو الصادق والثالث
اي غير المطابق مع الاعتقاد هو الكاذب والثاني والرابع اي المطابق مع عدم الاعتقاد وغير المطابق مع
عدم الاعتقاد كل منهما ليس بصادق ولا كاذب فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده والكذب
عدم مطابقته مع اعتقاده وغيرهما ضربان مطابقته مع عدم اعتقاده وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده
هذا كلامه وهو بظاهره كما ترى مشعر اشعارا ظاهرا بان مجموع الاقسام في مذهبه اربعة فقط وان اثنين
منها صدق وكذب واثنين اخريين واسطة وهذا بحسب الظاهر خبط لان الاقسام العقلية ستة والواسطة اربعة
الا ان هذا الخفاء يزول بالتامل في معناه لان عدم اعتقاد المطابقة في الثاني والرابع اعم من ان يكون بانتفاء
الاعتقاد نفسه او بانتفاء متعلقه الا انه تسامح في العبارة فجعل كلا من العدمين قسما واحدا وان كان كل منهما
قسمين تقليلا للاقسام واعتمادا على وضوح المرام فصارت الاقسام ستة وصار الاثنان صدقا وكذبا والباقي
الاربعة واسطة كما هو المذهب الصحيح والحق الصريح وبعض من نشر كلامه خبط هنا في امرين احدهما انه قال

فالاقسام العقلية المنحصرة هنا اربعة لا غير وثانيهما انه تشخيص باستلزامه فنفي الاول اعني الصدق بكلي
المتكلم الصادق والثاني اعني الكذب بقول الفلاسفة العالم قديم يعني اذا صدر هذا الكلام منهم ولا يخفى
على ذوي دراية ان المثال الثاني لتصوير معنى الكذب خبط ظاهر لان الفلسفي يعتقد قدم العالم فيكون من قبيل
غير المطابق مع اعتقاد المطابقة وهذا القسم في مذهب الجاحظ ليس بكذب بل هو من اقسام الواسطة نعما
لاحد هؤلاء في ليت وثبا العصر هؤلاء تلك فالحمد لله على ان مثله في زماننا نقوله وان كان منهم الآن نقله ونحوه
مع الاعتقاد بانه مطابق لا اخفاء في انه لم يبق كلامه ما يشعر بوقوع الظرف اعني قوله مع الاعتقاد في الاعراب
نصا اعني انه حال فضلا عن انه حال عن خبر المبتدأ والقول بان الظاهر انه جعل الظرف حالا عن خبر المبتدأ قرينة ما ذكرنا
قرينة مع الاعتقاد بانه غير مطابق لم يرد ان ضميره لاعتقاد المطابقة وان الظرف اعني مع متعلق بما هو
للعدم مندرج تحت الانتفاء كقولهم المراد عدم مجيء زيد مع عمرو وعلى ان الظرف متعلق بالعدم لا انه لا انتفاء
لما وقع على اعتقاد المطابقة رجع النفي على القيد اعني المضاف اليه كما هو الظاهر الغالب فيؤول حاصل اداة
بمعونة المقام الى الاعتقاد بانه غير مطابق كما صرح به وفيه توجيه اخر وهو ان المذكور مطلق الاعتقاد
الا انه لما اعتبر في الاول كان المناسب تقييده بالمطابقة ولما اعتبر في الثاني كان المناسب تقييده بعدم المطابقة
وفي الكلام رمز خفي الى ذلك التوجيه فحينئذ قال ويلزم في الاول ايهم يريد ان كلا من القيدين ناشئ عن قضية اللزوم
الناشئ عن قضية التناسب الالية مذكور وهذا اعني ما نقلناه في توجيه المقام بهذا النمط لما كان رقيقا مفتقرا
الى مزيد دقة ومن يتفطن له لم ينتبه له اصحاب الحواشي فزعموا ما زعموا وذهبوا الى ما ذهبوا فمن جملة ان الشارح
المحقق قد خبط في هذا المقام حيث جعل ضميره راجعا الى الاعتقاد المذكور مع ان السابق في الذكر هو اعتقاد
المطابقة وفسر الضمير بالمطابقة بالاعتقاد بانه غير مطابق فلم يتحد الراجع والمرجع مع ان هذا هو الذي
جعل خبطا على الشارح العلامة على ما نقله في قولهم ما يقضي منه العجب وكلا الامرين اعني حديث اختلاف
الراجع والمرجع وان هذا بعينه ما جعل خبطا على الشارح العلامة توهم اما الاول فلعدم فهم تحقيق
كلامه وتفسير مراده ومبناه على عدم الفهم وقلة التدبر واما الثاني فنتحمله في بيان ما يقضي منه العجب
واعلم ان ضمير مطابقته للخبر والظرفان اولهما حال عن ضمير مطابقته او متعلق بالمطابقة لقوله وثانيهما
متعلق بالعدم كما نبهناك عليه فليتدبر في هذا المقام فالمحققون فيه مزلة اقدام وظهر في ذلك كما انشق
منها ان ضمير مطابقته للواقع ومنها ان الظرف الاول لغو متعلق بضمير مطابقته والثاني متعلق بضمير عدمها

الثقول جمع ثقل وهي ارض مرتفعة ويقال له بالفارسية پشته وهو مستعار للغدة منه

الثفل جمع ثفل بالضم وهو ما سفل من كل شيء كذا في الصحاح وفي متعارف الاطباء اسم لما يحصل من الطعام ويخرج من البطن منه

النخل والنخيلة البقية من العلف في جوف البعير كذا في الصحاح منه

دعوى

دعوى ذلك من الكلمات التي لا طائل تحتها الا الاطناب ضرورة ان توافق الواقع والاعتقاد لم يلحظ
انه مفهوم له فيقع الاحتياج الى نوع تكلف تصحيحا للعبارة فان قيل ما ذكره من حديث التوافق
غير لازم من تعريف الجاحظ ولا هو منطبق على المواد كلها فانك اذا قلت في الدار انسان مثلا معتقدا
ان الكائن فيها زيد مع ان الكائن في الواقع فيها عمرو فان هذا الكلام مطابق للواقع والاعتقاد بانه
مطابق ايضا متحقق مع انه لا توافق بين الواقع والاعتقاد ومقتضى تعريف الجاحظ انه صدق وكذا
الكلام في قولنا جميع من في الدار ثلثة معتقدين ان جميع من فيها خمسة مع ان الكائن في الواقع اربعة
فانه غير مطابق للواقع مع الاعتقاد بانه غير مطابق والواقع والاعتقاد مختلفان فعلم ان التوافق المذكور
غير لازم قلنا القوم كانهم ارادوا بالتوافق بينهما توافقهما في القدر المفهوم من لفظ الخبر لا في الامور
الخارجة عنه وبهذا القدر اندفع الاشكال وانكشف المقال اكتفوا باحد منهما وكلما تحقق الامران
تحقق احدهما من غير عكس فيكون ان تفسير الجاحظ اخص منهما بكل من تفسيري الجمهور والنظام وكثيرا ما
يقع الخبط في هذا المقام اما الاول فلان القوم ذكروا ههنا في تعريف مذهب الجاحظ ان الخبر ان طابق
الواقع واعتقد المخبر مطابقته فصدق وان لم يطابقه واعتقد عدم مطابقته فكذب وان طابقه
واعتقد عدم مطابقته او لم يطابقه واعتقد مطابقته فليس بصادق ولا كاذب والظاهر ان هذا خبط
اذ مراتب الواسطة اربعة كما سبق تحقيقه واما الثاني فلانهم ذكروا في تقرير مذهب النظام ان الشك
ليس بخبر وقصدوا بذلك التحرز عن لزوم الواسطة على مذهبه وهو ايضا خبط اذ قد سبق ان الشك
خبر وانه لا واسطة على مذهبه وان اثبات الواسطة لا يكون الا على مذهب الجاحظ فقد وقع في شرح
المفتاح ما يقتضي به المذكورة المفتاح في تقرير الصدق والكذب ان مرجع كون الخبر صدقا او كذبا
عند الجمهور الى مطابقة ذلك الحكم للواقع او عدم مطابقته له وهو المتعارف وعليه التعويل وعند
بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد والظن خطأ
او صوابا ثم ذكر بعد ذلك لتأييد هذا المذهب واثباته قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك
لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون وذكر الشارح العلامة في شرحه
ان المراد بهذا البعض هو الجاحظ ومن يقفو اثره لا النظام على ما توهمه وان المراد بالحكم في قوله الى
طباق الحكم الحكم المطابق للواقع وان ضمير طباقه راجع الى الحكم الغير المطابق للواقع وان قوله الى طباق الحكم

في تقرير المذهب الثاني حيث لم يتبع ذلك الحكم كما في مذهب الجمهور اشارة الى هذا الحكم المعهود الذي هو
المطابق للواقع وذهب الشارح المحقق الى ان هذا خبط عظيم صدر من الشارح العلامة حيث حمل على
مذهب الجاحظ وهو ان يعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد وجعل ضمير المباينة للحكم الغير المطابق
مع انه عائد الى الحكم الذي فسره بالمطابق فصار الكذب عدم المطابقة والاعتقاد وبقيت الاقسام
الاربعة واسطة ولم ينظر الى قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا ولا الى ان قوله تعالى والله
يشهد ان المنافقين لكاذبون ليس بظاهره ملائما لهذا المذهب حتى يقع الاحتياج الى التاويل بل هو مخالف
له هذا ما ذهب اليه من تقرير الخبط وتبيين وجه الغلط ولا يخفى على العارف المتدرب في اساليب الكلام ان
محصل وجه الخبط امران احدهما انه حمل الكلام على مذهب الجاحظ كيف يصح قوله سواء كان ذلك الاعتقاد
او الظن خطأ او صوابا اذ على تقدير كونه خطأ كيف يكون صادقا وعلى تقدير كونه صوابا كيف يكون
كاذبا وقد تقرر ان الصدق على مذهب الجاحظ عبارة عن الامرين مطابقة الواقع واعتقاد المطابقة و
الكذب عبارة عن الامرين عدم المطابقة واعتقاد عدم المطابقة وثانيهما ان الاية لا يلائم مذهب الجاحظ
فكيف وقع الاحتياج الى التاويل وانما حدثت المخالفة بين الراجع والمرجع فهو نا[شئ] من الخبط المذكور وتقريره
لفساد حمله على مذهب الجاحظ لاشتماله على مخالفة الظاهر كما يشهد له قوله مع انه عائد الى احد وجوه الخبط
كما ذهب بعض الخابطين المتعسفين في هذا المقام وكيف يكون منها هذا خبطا ورجوع الضمير الى المطلق
في ضمن المقيد اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى سيما في كلام الاجلاء وعلى ما صرح به في الكشاف وغيره من
التفاسير وبهذا التقرير اندفع عن الشارح المحقق ما ذهب اليه بعض اصحاب الحواشي الخابطين من انه في قوله
عدمها معه وقع في الخبط الذي نسبه الى الشارح العلامة حيث اخذ الاعتقاد السابق مطابقا ورجع
ضميره اليه وفسره بالاعتقاد الغير المطابق فعليك بالتدبر البالغ في هذا المقام من شرح الكتاب فانه من مواقع
خبط الاصحاب ولله در الشارح المحقق واحالته بدقائق الكلام كيف وصى بالمحافظة على هذا المقام
مع انه لم ينفعهم وصيته ولم ينجهم كلامه وهذا ما فرعنا به سمعك فيما سبق قوله ما يقضي منه العجب يعني
تبلغ الى نهايته من قضيت حاجته ويؤدى من قضيت دينا ادرايته او يحكم بالعجب من قضيت كذا اذا حكمت
به في الصحاح القضاء الحكم وقضى اي حكم ومنه قوله تعالى وقضى ربك ان لا تعبدوا الا اياه وقد يكون بمعنى
الفراغ تقول قضيت حاجتي وقد يكون بمعنى الاداء والانهاء تقول قضيت ديني ومنه قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الا

الامر

الامر انهيناه اليه وابلغناه ذلك قوله لمذهب الجاحظ اي لمذهب الجاحظ على ما ادعاه من انحصار الخبر في
القسمين واثبات الواسطة فلذا قدر الشارح المحقق المحذوف فيما سبق لفظ انكر كما في الايضاح فعليه ليس
ليظهر ان هذا الاستدلال على مجرد اثبات الواسطة لا على ان الصدق عبارة عن الامرين والكذب عبارة عن الامرين
كما هو مذهبه للقطع بان الاية لا تدل على هذا المعنى اصلا ولهذا المعنى صرح المصنف بالنتيجة والثمرة المترتبة على
الاستدلال بعد تقرير التمسك بالاية بقوله فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب فصرح بالمرام ورفعا للاوهام
قوله افترى اصله افترى حذفت الهمزة الثانية وابقيت همزة الاستفهام وقيل بالعكس والاول اولى لئلا يقع اعدام
او فوات العلامة فلا يخفى حاله قوله على سبيل منع الخلو اشارة الى ان ام هذه متصلة لا منقطعة لانها مشروطة
باحد امور ثلاثة الخبر المحض وهمزة غير الاستفهام او استفهام بغير همزة والكل هنا منتف فسقط ما توهم من ان
الاستدلال انما يتم اذا كان ام متصلة وهذا ممنوع وفساده يتبين اما اولا فبما ذكرنا واما ثانيا فلان المقصود
على ذلك التقدير ايضا حاصل قوليهم لا يريدون بكلامه تصريح بالمقصود وتنصيص على ان الطرف اعني قوله
لانهم لم يعتقدوه تعليل لنفي المراد على الصدق اي انهم ارادوا غير الصدق لانهم لم يكونوا معتقدين صدقه
وتنبيه على منشأ غلط القوم حيث زعموا ان الدليل وارد على اثبات عدم كونه صادقا فقط الوما شاوا
وحاصله انهم لما كانوا غير معتقدين صدق رسول الله كيف يصح ان يراد بكلامهم ما ينبئ عن صدقه ويبني
عليه وفي الكلام دفع لما يتوهم من ان التعليل غير منطبق اذ اعتقاد الصدق لا يصلح حجة على عدم ارادة
الصدق لجواز ان يكون مرددا بين الصدق والكذب وحاصل الدفع ظاهر فتامل قوله تنبيه يعني
ان يكون هذا تصريح بنتيجة التمسك وتنبيه على ثمرة الاستدلال وتنصيص على ان المط اثبات الواسطة فقط
والاية مثبتة لهذه الدعوى وقد نبهناك على ان هذه عبارة المصنف نفسه قوله لانه الكذب عمدا فقوله
كذبا تصريح بهذا المعنى تاكيدا سواء جعل حالا او مصدرا او مفعولا له وهذا هو الوجه بشهادة سابقه
الايات الناطقة بذلك كقوله تعالى انما يفتري الكذب الذين الاية وكقوله ان الذين يفترون على الله الكذب
وكقوله تختلقون افكا فان الافتراء هو الاختلاق والافك هو الكذب صرح به في الصحاح وغيره ولا يخفى
ان هذا الكذب هو الذي دل عليه الافتراء لا غيره لتحققه في الصادق ايضا فافهم والكذب بالحركة
والسكون مصدر وكلاهما بمعنى كذا في الصحاح قوله ولو سلم ان الافتراء يرادفه الافتراء هو الكذب
المطلق بل هو الكذب المقيد بكونه عمدا كما ذكرنا ولو سلم ان المطلق مقيد بقرينة المقام فان قلت الافتراء

ورد بقرينة المقام وبيان ان الافتراء فعل اختياري
فاذا نسب الى فاعل مختار فالظاهر صدوره عنه
بقصد وشعور منه

قوله في تطبيق الجواب وجه التطبيق ح ان يقال ان العرب يستعمل افعالا مخصوصة في موارد مخصوصة وتعبير فيها انضمام القصد اليها وائمة اللغة بفسر ونها بذلك كما قيل في تفسير قوله تعالى فاذا قرأت القرآن ان المعنى اذا اردت قراءته وكما قيل في قوله اذا قمتم الى الصلوة ان المعنى اذا اردتم القيام ومثله اكثر من ان يحصى واشهر من ان يخفى وهذا القدر كاف لنا فيما نحن بصدده فافهم منه

سوال على الشق الاول وتوجيه انكم فسرتم الاخبار لغة بالكذب وهو وتنقيد الكذب بالعرف في تفسير الاخبار امر مخالف للاصل فلا بد لارتكابه من دليل وعلى هذا فالجواب ظاهر الانطباق على ذلك فان حاصله ان العمدة في تفسير الالفاظ هو اللغة واستعمال العرب وههنا هذان مشتان لذلك ومن ذهب الى توجيه السوال على الشق الثاني فقد تعسف في تطبيق الجواب عليه واحتاج الى تمحل كما لا يخفى فتدبر وفيه بحث لانه لتصريحه بان المحققين على ان كلام النائم والساهي والمجنون ليس بخبر كما انه ليس بانشاء بل هو واسطة وقد يقال لا يخفى من ان تصد الاعلام والاخبار شرط حيث يقال في تعريف الخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام ان عرفنا الكلام تام يسمى خبرا لم يبق على اطلاق النسبة فاضرب بهذه المثابة مع انه لا يسمى خبرا فيقع الاحتياج الى الجواب تحمل تر وفيه نظر حاصل وجه النظر انهم ان ارادوا بقولهم لا فرق انه لا فرق مطلقا على ما يقتضيه ظاهر العبارة ففساده ظ للقطع بتوقف النسبة التقييدية على العلم بها ولا كذلك الاخبارية وان ارادوا انه لا فرق يوجب اختصاص النسبة الخبرية باحتمال الصدق والكذب دون التقييدية فكذلك اذ النسبة في التركيب التقييدي هي المعلومة باشتراط الواضع والحاصل ان النسبة في الخبر هي النسبة مطلقا وفي التقييدي هي ذات النسبة التي هي مع العلم بحكم الوضع الاثري انه اذا انتفى العلم ينقلب خبرا وهذا معنى قوله وظ ان النسبة المعلومة الخ ومن الظاهر انه اذا كانت النسبة هي المعلومة فهي من حيث هي معلومة يمتنع جريان الصدق والكذب فيها والتحقيق الذي لا يحوم حوله شك ان المركبات التقييدية موضوعة للاشارة الى نسب مخصوصة معلومة للمخاطب فهي في الحقيقة من قبيل التصور المعتبر في الحدود والرسوم فلا معنى لاحتمال الصدق والكذب هنا اصلا على ما صرح به الشيخ في الشفاء واشار اليه الامام في نهاية العقول ولهذه النكتة ترى ارباب العربية يصرحون بان الموصول مع صلته بمنزلة اللام لاستعمالهم العهد الخارجي في افادة العهد والاشارة الى امر معروف المخاطب ولا يخفى على ذي فطانة ان هذا السوق من قبيل اعتبار حال المخاطب او المتكلم او ملاحظة خارج او عارض بل المعنى ان النسب التقييدية من حيث هي هي لا يتصور فيها احتمال الصدق والكذب اصلا لان معنى قولنا من حيث هي هي ان الماهية الوضعية هي هذه اذ لا ماهية لها سوى ما اعتبره الواضع واما النسب الخبرية فماهياتها من حيث هي هي اعني ما اعتبره الواضع في وضعها محتملة للصدق والكذب لانها بنظر الواضع موضوعة لنسب ذهنية كاشفة مواردها لنسب اخرى خارجية فان وجدت المطابقة فالصدق والا فالكذب فالعلم بتلك النسب داخل في ماهية النسب التقييدية خارج عن الخبرية فلاحظه ذلك العلم الذي

وجه التعسف انه يقع الاحتياج حينئذ الى ان يحمل النقل والاستعمال على معنيين وهو خلاف الظ اذ لا يتبادر الى الفهم اذ الظاهر المتبادر الى الفهم انهما شخصان منه

في ماهيتها المخصوصة في القسم الاول لا يخرجه عن النظر في نفس مفهومه ولا يخرجه عن قطع النظر عن الامور الخارجية اصلا والى ما ذكرناه مفصلا اشار اليه الشارح المحقق مجملا بقوله فظ ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا يحتمل الصدق والكذب يريد ان وضع هذا القسم للاشارة الى النسبة المعلومة كوضع الحدود والرسوم فكان في التحقيق من قبيل التصور بل التصور وعدم جريان الاحتمال هناك امر ظ لا يشك فيه عاقل ثم كرر الاشارة الى هذا المعنى بان الجهل هناك لا يقدح كالعلم في القسم الثاني وهذا تصريح بان العلم هنا خارج فلاحظته ملاحظة الخارج والعارض والكلام فيه نفسه وفي الاول داخل فملاحظته ملاحظة ماهيته من حيث هي هي يعني ان ملاحظة الجهل في الاول كملاحظة العلم في الثاني فظهر بطلان ما زعمه هذا البعض من انه ليس هنا فرق يوجب اختصاص الاحتمال بالخبر وعدم الجريان في غيره وبهذا يظهر ان القائل بان الفرق المذكور لا طائل تحته مبناه على قلة التدبر في كلامه وعدم التفحص لمراده وظهر ان القائل بان كون تلك النسب معلومة لا مدخل له في نفي ذلك الاحتمال لانه منقوض بالاخبار البديهية المعلومة لكل احد منشاؤه عدم الفرق بين العلم الداخل في الماهية المخصوصة وبين الخارج منها وظهر ان كلام الشارح المحقق ههنا في غاية الدقة ونهاية اللطافة وكان على وجه الحسن والاستقامة ولا حاجة الى الجواب عنه بان الشارح المحقق قد ضرب عليه خطه الابري الى انه لو لم يكن ذلك لم يتوجه النظر على القائلين به الكلام لانهم ربما يختارون الشق الاخير على ما هو الظ من حال القائل دون الكلام فلينا ملى فانه حرى به للافهام تر ودعوى ان الجواب ظاهره غير منطبق على ظاهر ما سبق من قوله الا انه منطبق عليه بعد التحقيق فيما ذكرنا في تحقيق كلامه وتوضيح مرامه في وجه النظر المذكور والله اعلم بحقايق الامور كما ان الاخبار بعد العلم بها واوصاف ظاهره منقوض بما صرح به بعده من ان الاخبار بعد العلم بها قد يكون خبرا كما اذا كان مراد المتكلم لازم فائدة الخبر الى ما قصد المتكلم اخباره او نفيه اشارة الى ضابطة كلية نافعة في هذا الباب وحاصلها ان مورد الصدق والكذب انما هو الامور التي هي مناط النفي والاثبات اعني الامور التي هي المقصود الاصلي للمتكلم بالاثبات والنفي ولا شك ان هذا المعنى لا يتحقق الا في النسبة الخبرية فقط واما النسبة التقييدية فهي لما ذكرنا غير ها ليست بمقصودة لا نفيا ولا اثباتا فهي في هذه الحالة ليست محكوما عليها ولا محكوما بها ومن ههنا ترى النحويين يصرحون بان الجملة الواقعة خبر المبتدأ او صفة النكرة او حالا او صفة انما

ليست بكلام بل هي جملة كالجملة التي هي صلة والجملة اعم من الكلام جملة دون العكس فلا يكون شيء منها خبرا
لان النسبة المفهومة من كل منها ليست مقصودة بالذات ولهذا ذهب المحققون من النحاة الى ان الجملة
عبارة عن المركب المفيد بالقصد الاصلي والجملة اعم نعم النسبة التقييدية اشارة الى نسبة اخرى خبرية
كما صرح به الشيخ في الاشارات وغيره فلا يجري فيها احتمال الصدق والكذب اولا وبالذات بل ثانيا
وبالعرض وهذا المعنى اعني الجريان بهذا النمط لا يختص بالمركبات التقييدية بل هو جار في المركبات الانشائية
باسرها فليفهم **الباب الاول احوال الاسناد الخبري** ظاهر تفسير الاسناد بما ذكر منقوض باسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر لانها كانت هذه مسندة الى فواعلها الا ان ظاهر التعريف يشمل
هؤلاء مع ان اسانيدها ليست باسناد خبري للقطع بان كلا منها مع فاعله ليس بكلام اللهم الا
ان يراد بالضم الضم الاصلي والاظهر انه لا حاجة اليه لان هذه الامور خارجة بقوله بحيث يفيد الحكم
بان مفهوم احدهما ثابت للآخر وقوله او ما يجري مجراه كما اذا كان احد الطرفين مركبا تقييديا او اضافيا او جملة
فافهم قوله بحيث يفيد الحكم اراد بالحكم المعنى المصدري لا المعنى الاصطلاحي الذي فسر القوم به
بقولهم الحكم اسناد امر الى آخر ايجابا او سلبا فلا دور بان يقال الحكم منتسب بالاسناد فلو فسر الاسناد به
دار وقوله المفهوم الآخر اراد به الذات الاخرى الا ان الذات ايضا لما كانت امرا يصدق عليه
المفهوم عبر عنه به فافهم قوله ثم قدم الخ ذكر لتقديم مباحث الاسناد على الطرفين وجها حاصله
ظاهر من كلامه وللتقديم وجه آخر لطيف وهو ان الاسناد اعلى رتبة من الطرفين لانه هو المقصود
الاصلي والغرض الاولي من الكلام قوله اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام تصريح بوجوب تحقق
القصد في الخبر اعني قصد الاخبار وتنبيه على ان مجرد التلفظ بالجملة الخبرية غير كاف فظهر بهذا
ان كلام النائم والساهي والمجنون ليس بخبر وكذا الشاك اذ لا قصد فيه اللهم الا ان يعتبر ما يشعر
به ظاهر الكلام قوله اظهار التحسر تعليل المقدر اي فالت ذلك اظهارا لا غير ولك التصريح بها لوضع دلالة
المقام على التحسر ولانسياق الذهن منه اليه او نصب على الحال او مصدر وفعله محذوف في موضع الحال
او الاستيناف قوله لنبا انف الفاعدين اي لنستنكف عنه ومحلها عار اعليه من الانف وهو الاستنكاف
يقال انف من الشيء يانف انفا وانفة اي استنكف كذا في الصحاح قوله وشد قوله هل يستوي الذين يعلمون
وجه الفصل ههنا امران احدهما ان الجملة حينئذ ليست بخبرية بل هي انشائية في الكلام اذ لا ارشاد

الى جريان هذا المعنى اعني الاحتمال في غير ما هو له في الانشائيات ايضا فلا ينبغي كونه مخصوصا بالاخبار
يعني ان الخبر كما يستعمل في معنى الانشاء كذلك يستعمل الانشاء في معنى الخبر الثاني ان هذا وان كان انشاء صورة
الا انه يتضمن كلاما آخر خبريا وهو قوله لا يستوي العالمون والجاهلون وهذا هو المطابق لما صرح
به الشيخ في النمط الثالث من منطق الاشارات من ان الصدق والكذب لا يجريان في الانشائيات
بصريحها بل بما تضمنته هذه من الاخبار قوله سمع لهذا الكلام زيادة توضيح في ادراك المسند ان عاينا
الارادة الالهية فقوله ومثله معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل الآية السابقة كذا ومثله
هذه الآية ايضا وقوله تحريكا تعليل المقدر على قياس ما عرفته آنفا قوله قومي هم قتلوا اميم البيت
للحارث بن وعلة الذهلي من قصيدة مطلعها قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي
فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي فقوله اميم ليس بمعنى الملتف
بل اميم اصله اميمة وهو منادى وحرف النداء محذوف واخي مفعول قتلوا وبهذا اشار الامام
المرزوقي حيث قال في تقرير معناه يقول يا اميمة هم الذين فجعوني باخي فاذا رمتهم بالانتقام
منهم عاد ذلك بالنكاية في نفسي لان عز الرجل بعشيرته ثم قال وهذا الكلام تحزن وتفجع وليس
باخبار انتهى فقوله سهمي من باب التنازع لانه يتنازع فيه رميت ويصيبني فالاول على جهة المفعول
والثاني على جهة الفاعلية عفا عن الذنب والذنب عفوا اذا صفح وحذف حرف الجر من الاول
بنفسه والكلام تحسر وتوجع يقول انه تركتهم ولم آخذهم واطرحت طلب الانتقام منهم صفحت عن امر
عظيم وان سطوت عليهم اضعفت عظمي واهدرت ركني قال الامام المرزوقي والجلل من الحروف
الاضداد يقع على الصغير والكبير وههنا يراد به الكبير وكذا قوله وهن الارزاء رزء وجلل
والسطو الاخذ بعنف وفيه كلا واحد من المصراعين يحمل مضمرة جوابها في الاول لاعفون وفي الثاني
لاوهنن واللام في للوضيف موطئة للقسم قوله اما الحكم او كونه عالما به عليه مناقشة ظاهرة
وهي انه لا اختلاف في ان هذه قضية منفصلة فيتوجه عليه انها ليست من قبيل المنفصلة الحقيقية
لان انها هي التي يحكم فيها بالتنافي في الصدق والكذب معا كقولهم هذا العدد اما زوج واما فرد
ولا من قبيل غير الحقيقية لان القوم قد حصروا غير الحقيقية في قسمين الاول مانع الخلو وهو الحكم
بالمنافاة في الكذب فقط والثاني مانع الجمع وهو الحكم بالمنافاة في الصدق فقط وما نحن فيه خارج

قوله بالنكاية اي بالتاثير في حالي واصلها من النكت وهو ان تنكت في الارض بقضيب
اي تضرب فتؤثر فيها ويقال ايضا طعنه فنكته اي القاه على راسه فانتكت
كذا في الصحاح

فى القسمين اما الاول فلان قانون منع الخلو ان يستلزم نقيض كل من الطرفين عين الاخر ولا يخفى
ان نقيض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقيضه وهو ظ واما الثانى فلان قانون منع الجمع ان يستلزم
عين كل منهما نقيض الاخر ولا شك ان عين الملزوم لا يستلزم نقيض اللازم بل عينه والواجب فى
الحقيقية كلا الامرين فلا يصح كونه من اقسام المنفصلات مطلقا والجواب ان ههنا قسما اخر بل اقساما
اخر غير مانعة الجمع والخلو اهملها المتاخرون وسكت عنها الكتب المشهورة ولكن هذا اشار الشيخ فى
النهج الثالث من منطق الاشارات حيث قال بعد ذكر المنفصلتين الحقيقية وغير الحقيقية وبعد
ذكر القسمين لغير الحقيقية اعنى منع الجمع ومنع الخلو وقد يكون لغير الحقيقى اصناف اخر فيما اوردناه ههنا
كفاية وقال الامام فى شرحه وتلك الاصناف كما يقال لقيت اما زيدا واما عمرا عند الشك وكما يقال العالم
اما ان يعبد الله او ينفع الناس اى غالبا وقد يشتغل باحد هذين الامرين وقس على هذا واعلم ان
قوله او كونه عالما التصريح بان العلم بمضمون الجملة الخبرية لا يخرجها عن كونها خبرا وقد صرح فيما سبق
بان الاخبار بعد العلم بها اوصاف وفى الكلام تنبيه على ان العلم بكون المخبر عالما بالحكم ايضا فائدة
راجعة الى المخاطب وفى تاخيره لذلك عن الاول تنبيه على ان الاول هو الاصل والعمدة والثانى بالنسبة
اليه كالفرع منه اذ الصحيح استعمال اللفظ فيما هو موضوع له واذا كذلك فانه مستتبعا له كما يشعر
بذلك تسميتهم له بلازم الفائدة ثم فى الكلام تنبيه خفى على ان الخواص فى الافادة والمعانى الثوانى
التى هى مطمح نظر ارباب البلاغة لا يلزم ان يكون مما استعمل فيه اللفظ بل هى اعم من ان يكون مما استعمل
فيه اللفظ حقيقة او مجازا او كناية او يكون مما يستتبعه بدون الاستعمال وقد حققنا ذلك فى حواشى
شرح المفتاح لسيد المناظرين الشريف الجرجانى طيب الله مرقده وجعل الفردوس الاعلى منزله ومقامه قوله
والمراد ههنا وقوع النسبة يجوز ان يكون الحكم ههنا بمعنى النسبة اعنى تعلق احد جزئى الكلام بالاخر على
ما ذهب اليه فيما سبق قوله مثلا اشارة الى ان التعبير عن الحكم بوقوع النسبة تمثيل لا ايراد لاحد فرديه
لا حصر وتخصيص ليخرج عنه اللاوقوع وقد يقال مبنى على التسوية فى التعبير بالوقوع والحصول
وغيرهما من الالفاظ المرادفة قوله قد اتفق القوم هو حاصل السؤال انكم فسرتم الحكم الذى هو مضمون الجملة
بوقوع النسبة واللاوقوع وهذا مخالف لما انعقد عليه اجماع القوم ووقع عليه اتفاقهم من ان مدلول
الخبر هو ايقاع النسبة وقد صرحوا بان الكلام لا يدل على ثبوت النسبة ووقوعها او انتفائها وقد علل

ذلك بانا نعلم ان ليس وقوع النسبة او اللاوقوع مدلول الخبر بوجوه ثلثة الاول انه لو كان مدلوله
الثبوت والانتفاء امتنع الشك من السامع للقطع بانه بعد سماعه يحصل منه على القطع علم
بمدلوله واللازم منتف اذ الشك واقع بلا اشتباه الثانى انه لو كان مدلوله الوقوع او اللاوقوع
لم يصح التكلم بالكلام الخبرى الا بعد ثبوت مدلوله والا لزم خلو الكلام عما هو موضوع له
وعلى هذا امتنع كذب الكلام لتحقق مدلوله سابقا على التكلم به الثالث انه لو كان مدلوله ما ذكر
لزم اجتماع النقيضين وتحققهما فى الخارج اذا اخبر عن امرين متناقضين ومعلوم ان تحقق
النقيضين فى الخارج محال هذا وانتفاء الكذب ولزوم تحقق النقيضين فى الخارج كما يترتب
على كون مدلول الخبر هو الوقوع او اللاوقوع كذلك يترتب على كون مدلوله الايقاع او الانتزاع
فلم يمكن ان يجاب عنه بقوله ومع انه لا يتحقق مع لزوم التناقض نتيجة لسؤال السائل الآن ما ذهبنا
اليه ادفع من جهة ترتب السؤال على تفسير الحكم بالوقوع ترتبا خاليا عن شائبة المساهلة ومن
جهة ان الظاهر كلامه ان قوله والمزم معطوف على قوله لما دفع ولما صح كما لا يخفى على العارف
بنظم الكلام فقوله ومع لا يتحقق الكذب معناه على الاول حين كان مدلوله حكم الخبر فصار حاصل
الاشكال مركبا من امرين احدهما ان التفسير السابق غير مستقيم رواية ودراية وثانيهما ان
تفسير القوم ايضا يستلزم محذورين انتفاء الكذب مطلقا ولزوم التناقض وعلى الثانى
حين كان التكلم بالكلام الخبرى كاشفا بعد ثبوت مدلوله فى الواقع دائما فقوله والا فمعناه ان
كان مدلول الخبر ثبوت المعنى فى الواقع او انتفاءه فيه وبهذا يظهر ان الاشكال المذكور ههنا
بطريق المعارضة كانه قيل دليلكم وان دل على ما ادعيتم وهو ان مدلول الخبر هو الوقوع لا
الايقاع الا ان عندنا ما ينفيه وهو ان القوم متفقون على ان مدلوله الايقاع ومصرحون
على نفى الوقوع مستدلين فيه بدلائل فقوله ومع لا يتحقق الكذب مع قوله والمزم على التفسير
الاول اشارة الى اشكال اخر بعد تمام المعارضة المذكورة وعلى ما اثرناه من تتمة المعارضة
المذكورة قوله عليهم ثم ادلالة دلالة الا افادة حق العبارة ان يقول افلا معنى لدلالة الخبر على الثبوت
او الانتفاء الا انه افهامهما منه وافادته اياهما فحاصل معناه على قانون تقريره انه ان كان
مدلوله ذلك ما انتفى الشك مطلقا اذ ليس الدلالة الا عبارة عن افادة العلم والعلم اى اليقين المتعلق

يتعلق عليه وعلى ما نحن بصدده ما انتبه وانتفاء ما نفى والان كان العلم المطلق لا ينافى الشك
الا ان المتعلق بالشىء ذاته لا ان المتعلق بالنسبة لا مطلقا منه

بالنسبة بما في الشك مطلقا ش الا وقد وجد منه الضرب تقدير الكلام لما صح في حال من الاحوال الا في
هذه الحالة فهو استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف ش ولا لزم التناقض م اي في الخارج اي تحقق
وثبت النقيضان في الخارج ولا ريب في بطلانه فاندفع ما يقال من ان حق العبارة ان يقال للزم
اجتماع النقيضين لان التناقض لازم قطعا ش ظاهر هذا الكلام يشعر بان الشيخ قد بنى هذا على بعض
السؤال مقدمتان الاولى انهم اطبقوا على ان مدلول الخبر الايقاع والثانية انهم صرحوا بنفي كون مدلوله
الوقوع وباقي المقدمات المذكورة في السؤال في معرض التعليل للمقدمة الثانية ولما كانت المقدمة الثانية
اقوى في توجه السؤال وورود الاشكال لوجهين الاول انها صريحة في نفي ما ادعاه سابقا من ان مدلول
الخبر هو الوقوع اذ ليس مضمونها الا انه ليس مدلول الخبر الوقوع بخلاف الاولى فانها تدل على نفيه
ضمنا وتبعا الثاني ان المقدمة الاولى عارية عن التعليل بل هي مجرد دعوى بلا دليل ولا كذلك الثانية
فانها مقرونة بالبرهان مؤيدة بالبيان من الوجوه الثلثة التي حررناها وفصلناها ومعلوم
ان الدعوى المبتنية على البرهان اقوى في المقام واجدر بالتعلق بادر الشارح المحقق في الجواب الى
دفع الثانية آخذا اولا في دفع تعليلها مدرجا منتقلا الى دفع المقدمة الاولى فبدا بابطال
الدليل الاول اعني المقدمة القائلة بانه لو كان مدلوله الوقوع لكان الشك باطلا لتحقق العلم ح لا محالة
فذكر انه هب انه علم وهذا لا ينفعه لان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فان العلم المتعلق بالنسبة
وان كان منافيا للشك الا ان العلم بهذا المعنى ايضا لا يقتضي ثبوت المعلوم في نفس الامر لجواز التخلف
اعني تخلف الجزم بالشيء عن ثبوت ذلك الشيء في الواقع ولما ابطل هذا الدليل وجب حمل كلامهم في نفي كون
الوقوع مدلوله على معنى صحيح لا يخل بحال النظم اذ يفسدوه فكانه قال لما فسد دليلهم عن دعويهم
وجب حمل كلامهم على معنى صحيح والى هذا اشار بقوله فكانهم ارادوا الخ وحاصل دفع الدليل الثاني انهم
لما ارادوا بهذا المعنى يلزم عدم صحة ضرب زيد الا بعد تحقق الضرب ضرورة ان غاية الامر ان يدل الخبر
بظاهره على الوقوع اللفظي والوقوع اللفظي لا يستلزم الوقوع الخارجي وحاصل دفع الدليل الثالث
ان ثبوت اللفظي لما جاز تخلفه عن الواقع لا يلزم ثبوت النقيضين في الخارج عند الاخبار بامرين
متناقضين ومجموع هذه الاجوبة الثلثة مفهوم من قوله فكانهم ارادوا الخ الا انها استفادت وضوحا
وخفاء لان محصل هذا المعنى ملزوم للاخرين كما اشرنا اليه في التقريرين ثم فلما فرغ عن بيان بطلان

الادلة

الادلة الثلثة على الترتيب حاول زيادة تاكيد وبيان لامر البطلان اعني بطلان الدعوى الاولى فاشار وجه البطلان
الى بطلانها بنقل كلام من قبل القوم تصرح بان مرادهم من هذا الكلام معنى آخر والى هذا اشار بقوله
ولو كان مفهوم القضية فليتامل في هذا المقام فانه مزلة للاقدام وموضع حيرة للافهام ولهذا كشف (وهو قوله ثم الحق)
عن استاره انا ادمغني ش ثم الحق ما ذكره بعض المحققين م يشير الى ما صرح به المحقق الرضي الاسترابادي
ولقد جرت عادته في الاشارة اليه بهذه العبارة وفي الابهام تنبيه على تعظيمه واشعار برفع رتبته
ودرجته على نمط قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات كما يشهد بذلك ذكره في بحث التخفيف
وبالجملة فالمقصود ان هذا المحقق قد صرح بان الاخبار كلها من حيث اللفظ مدلولها الصدق
فقط واما الكذب فهو بمعزل عن ان يكون من مدلوله بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر محتمل
الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل مرادهم انه يحتمله من حيث العقل
اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلوله اللفظ ثابتا فان قيل فالظاهر من هذا الكلام ان عقلا في قولهم الخبر
يحتمل الصدق والكذب عقلا قيد للثاني فقط مع ان الصدق ايضا بهذه المثابة فما وجه التخصيص قلنا
المراد ان الكذب عقلي محض لا يساعده اللفظ بخلاف الصدق فانه لفظي وعقلي معا فليتدبر ش فالقائل
الاولى بدون الثانية يمتنع يعني اذا قصد تحصيلها من الخبر نفسه كما صرح به للعلم في الايضاح والا فلا امتناع
والى هذا اشار في اثناء بيان الملازمة نعم ومعنى اللزوم انه كلما افاد وسيرد لهذا الكلام زيادة
بسط بيانا لما فيه وما عليه م ثم الواقع في عبارة المفتاح بعد ذكر فائدة الخبر ولازمها انه هذه بدون
الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة ولا يخفى ان هذه اشارة الى الثاني اعني لازم فائدة الخبر
فالظاهر ان يقول هذا اما وجه التانيث فيه فذهب الشارح العلامة في توجيهه الى ان التانيث مستفاد
من المضاف اليه ومبني على ملاحظة مدلوله اعني الاستفادة ونبه الشارح المحقق بذكر الفائدة هنا على
انه لا حاجة الى مثل ذلك اذ التانيث باعتبار انه لازم الفائدة ايضا فائدة فهذا نقل كلام المفتاح من
حيث المعنى م اي اللازم الاعم بحسب الجامع او الاعتقاد تعبير للازم المجهول المساواة وفي اثناء التعبير رمز الى
النكتة في هذا التعبير يعني انه انما عبر عن اللازم الاعم باللازم المجهول المساواة ليعم اللازم الاعم باعتبارين
ش ومعنى اللزوم م تعيين لمعنى الملازمة وتصريح بان اللزوم انما هو بالنظر الى الافادة وتنبيه على انه
ليس مبنى الملازمة على ملاحظة ذاتيهما وبالنظر الى انفسهما مع قطع النظر عن ذلك وتذكير لما سلف من

هو بحيث امتناع الاولى بدون الثانية دون العكس وتوضيح لوجه الامتناع ودفع للاعتراض على
ما نبهناك عليه فليتدبر قوله كما في حفظ التوراة ثم تعقيبه بتحقق الفائدة الثانية بدون الاولى
للاستشهاد فاندفع ما يقال من ان هذا ليس نصا فيما هو بصدده لوجود احتمال الاخر وهو ان يكون
فلانا عن حفظ ومنها ان يكون ناسيا له ومنها ان يكون منزلا منزلة الجاهل الى غير ذلك من الاحتمالات
ولو سلم فلا نعلم هنا اصلا فتدبر قوله وزعم العلامة ثم مشعر لاظهار الظاهر ابان ما ذهب اليه فاسد وان
منشاءه انما هو توهمه في معنى كلام المفتاح وليس بذلك اذ لا وجه باسناد الزعم اليه بعد ما يحمله عبارة
المفتاح احتمال الظاهر حيث قال هنا ومرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب الى استفادته اياه من ذلك الحكم
ويسمى هذا فائدة الخبر والاستفادة منه انك تعلم ذلك الحكم كقولك لمن حفظ التوراة قد حفظت التوراة
ويسمى هذا لازم فائدة الخبر فان قيل الكلام انما هو في تفسير مرجع اسم الاشارة في الموضعين فالشارح
المحقق فسره بالحكمين والشارح العلامة فسره بالاستفادتين والظاهر الاول اما اولا فلان فيه رد
الاشارة الى المشار اليه الاقرب واما ثانيا فلان التذكير يساعد ذلك وفي رجعه الى الاستفادتين مخالفة
للظاهر من هذين الوجهين قلنا نعم الا ان اعتبار الاصل والعودة اقرب الى التحقيق وفي جعل الاستفادة
مرجعا للافادة تنبيه على ذلك وكلام الشارح المحقق هنا ايماء اليه حيث اعتبر كونه مخالفا لكلام المفتاح
في بحث تعريف المسند اليه ولو سلم ففي كلامه تجوز وتنبيه على ان مرجع اللزوم انما هو الاستفادة والافادة
لزوم بينهما ذاتا على ما نبهناك عليه اذ الاستفادة لما كانت هي العمدة في كون الاولى ملزوما وكون الثانية
لازما عبر عنهما بالاستفادة تنبيها على انها المرجع في ذلك والتحقيق في هذا المقام ان ما اعتبر
الشارح المحقق هنا من مخالفة كلامه لكلام المفتاح في بحث تعريف المسند اليه مبني على انتفاء المخالفة
هنا لان ظاهر الكلام اعني حديث المرجعية يساعده وان ههنا امورا اربعة معلوما من الحكم و
كون المخبر عالما به وعلمان متعلقان بهما وافادتان واستفادتان فان جعل اللازم والملزوم
نفس المعلومين فهذا هو الذي ذهب اليه الشارح المحقق وصرح به وان لا يشعر به كلام المص ايضا بل
وعليه مدار الكلام في هذا المقام لكن يجب ان يفسر ان اللزوم باعتبار العلم لا الوجود وان جعل اللازم
والملزوم عبارة عن العلمين المتعلقين بهما فهذا هو الذي دل عليه كلام المص في الايضاح بصريحه حيث
قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني عند حصول الاول وهذا هو الذي اختاره العلامة الشيرازي حيث

فسرهما

فسرهما بالاستفادتين لان حاصل العلم والاستفادة واحد وبهذا يظهر انه لا مخالفة بين الكلامين
اعني كلامي المفتاح اما لو جعل اللازم والملزوم نفس المعلومين فقط واما لو جعلا نفس الاستفادتين
فلان في ذلك تنبيها على جواز الوجهين واما جعلهما عبارة عن الافادتين فمع انه مما لم يذهب اليه احد
يتوجه عليه انه لا ينطبق على قولهم قصد المخبر بخبره افادة المخاطب الحكم او كونه عالما به والاول
فائدة الخبر والثاني لازمها وانه لا يناسب مع ان يسمى الافادة فائدة على ما لا يخفى واما كونهما مختلفين
بان يكون احدهما معلوما والاخر علما ونحو ذلك فهو وان جاز عقلا الا انه لا يناسب اصلا ولهذه
الجهة لم يلتفت اليه القوم لما فيه من مخالفة اللفظ فلا داعي يدعو اليه قوله لكنه يوافق ما اورده المص حج
لانه جعلهما نفس العلمين كما يدل عليه عبارته حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني عند حصول
الاول فان قيل يجوز ان يحمل كلامه على ان المراد العلم المتعلق بالثاني وكذا الاول فلا يكون كلامه قطعيا
فيما ذكرنا قلنا المراد ان ظاهر الكلامين اعني كلام المص والعلامة يشعر بمعنى واحد وباعتباره يتفقان
والا فلو جوز التاويل فهو جار في كلام العلامة ايضا فلا مرد له اصلا فما ذهب اليه بعض ارباب الحواشي
من امكان التاويل في عبارة المص دفعا للاعتراض ليس بشيء مبناه على قصور الفهم وقلة التدبر قوله
والاول بط اي حصول العلم الثاني قبل الاول لان حصول العلم بكون المخبر عالما بالحكم متاخر عن الحكم جزما
لان هذا المعنى لا يتصور بدون تصور الحكم اصلا فان قيل امتناع ذلك ممنوع وكيف وانه واقع
فان الله تعالى اذا اخبر بخبر فالعلم بالحكم حاصل بعد الاخبار مع ان علمنا بكونه عالما بهذا الحكم كان حاصلا
قبل ذلك لانا قاطعون في جميع الاوقات بان الله تعالى احاط بكل شيء علما فلما كان علمه بالاشياء كلها
ثابتا كان هذا ايضا كذلك اجيب بالمنع اي لا نم ان علمنا حاصل بذلك بخصوصه بل الذي يمكن حصوله
الثاني بخصوصه قبل الاول وصورته انا اذا شاهدنا مخاطب زيدا بالكلام الذي لا نفهمه بلساننا
لتغاير في اللسنة فلما سمعنا منه هذه الجملة الخبرية علمنا قطعا انه يتعلق بها حكم مخصوص لا محالة وعلمنا
ايضا انه عالم بهذا الحكم فلما تفحصنا منه وتبين مضمون هذه الجملة بلساننا حصل لنا العلم بالحكم
مع ان العلم بكونه عالما كان حاصلا قبل ذلك فان قيل الكلام في الاستفادة من مخاطبه هذا المتكلم وهو
بمعزل عن ذلك قلنا لو سلم فلنفرض ذلك فيما خاطبه ابانا ويمكن ان يقال كون الكلامين واحدا ممنوع
للقطع بان قولنا جاء المفسر غير قولنا جاء الاسد كان المعنى واحدا على ان الحمل غير المفصل قوله

كثيرا ما نسمع الخ حاصل هذا الاشكال وجهان احدهما يرجع الى النقض بامتناع الفائدة الاولى بدون الثانية
وثانيهما يرجع الى النقض بعدم امتناع الثانية بدون الاولى وحاصل الاول انكم قلتم يمتنع ان يحصل الفائدة
ولا يحصل لازمها وهذا ممنوع لانه كثيرا ما يحصل الفائدة اذا سمعنا خبرا ولا يخطر ببالنا ان المخبر عالم بهذا الحكم
او ليس بعالم فظهر ان حصول الفائدة من الخبر ينفك عن حصول لازمها وحاصل الثاني انكم قلتم يمكن حصول
لازم الفائدة من الخبر بدون الفائدة بجمالا اذا سمعنا خبرا وعلمنا منه ان المخبر عالم به يحصل في ذهننا ايضا
صورة هذا الحكم البتة فظهر ان حصول الفائدة لازم للازمها فنبه على الاول بقوله كثيرا ما الخ وعلى الثاني
بقوله وايضا اذا سمعنا الخ ش وفيه نظر الخ وجه النظر ان الضرورة ممنوعة وانما تكون باسناد الحكم السامع
على ناسه وهو ممنوع ش ويمكن ان يقال الخ هذا الوجه واضح لكلام فيه انما الكلام في ان الفائدة اينما على
هذا الوجه عبارة عن المعلوم كلازمها او عن العلم ففي الاول يتوجه عليه ان هذا الوجه يكون راجعا
الى اول الوجوه وقد كان اللزوم فيه باعتبار العلم وقد نفى هذا المعنى ههنا بقوله لم يسلم وحاصل الاول
انهما لو كانا معلومين وجب ان يكون اللزوم بينهما باعتبار العلم اذ لا لزوم الا بهذا الاعتبار كما في قوله
او لم يمنع ان يكون اللزوم بهذا الاعتبار واما على الثاني وهو ان تكون الفائدة عبارة عن العلم ويكون
معنى اللزوم انه كلما تحقق علم المخاطب بالحكم في الخبر بنفسه تحقق كون المخبر عالما به في غيره فكيف ينبه بعد لنفي
التناسب واجيب بان مبنى الكلام على الشق الاول واللزوم باعتبار التحقق والوجود ش مستحضر الخبر
اي لمضمون الخبر فاندفع ما يقال انه كان يجب عليه ان يقول مستحضر الحكم مشاهدا اياه ش وان كان عالما
بالفائدة الخ يريد بالفائدة ما ينبه عليه ويقصد حصوله منه على ما هو المعنى اللغوي كما يشعر به تقرير المفتاح
بيان ملزومية الاول فيشمل لازم الفائدة ايضا فاندفع ما يقال الخ انه لا وجه لتخصيصها على الانفراد اذ
العلم بها وحدها لا يقتضي عدم الالقاء ولا حاجة الى توجيهه بان مبنى التخصيص على انها هي العمدة على ان هذا
في الظاهر لا يلايم كلام المص يظهر ذلك بالتأمل ووقع في بعض النسخ ولمن علم الفائدتين وعلى هذا فلا خفاء
في ههنا شيء وهو ان هذا المعنى قوله وان كان عالما بالفائدة مستدرك في البيان لا حاجة اليه ولا طائل
تحته ومن تصدى لبيانه فعليه البيان وكلمة قد اما للتحقيق على نمط قوله تعالى قد يعلم الله فلا ينافي ما يجيء
من ان الاصرار على خلاف مقتضى الظاهر كثير او للتقليل والمراد انه قليل بالاضافة الى الاول وان كان هو
في نفسه ايضا كثيرا فلا تنافي بين القلة والكثرة بهذا المعنى ش المتبادر الى الفهم من الجاهل ههنا هو الجاهل مطلقا

وهو

وهو خالي الذهن واما السائل والمنكر فاما ان يصرف راجعها فيه على خلاف الظ فيكون اللائح
في معرض التفصيل لهذا الاجمال اي في العلم والعمل حذف شيء اما على العمل في الاول واللفظ في الثاني فافهم ش
هو والجاهل سواء فان قيل قوله والجاهل معطوف على هو ومن شرط العطف انه لو حذف المعطوف
عليه واقيم المعطوف مقامه صح الكلام وحصل المرام قلنا ممنوع فان هذا الشرط اكثري لا كلي ش كانه
جاهل بموجبه بكسر الجيم على صيغة اسم الفاعل اي كانه جاهل بما هو المقتضي للعمل وهو العلم بل المعلوم
اي الحكم المستفاد من قولنا الصلوة واجبة وانما قلنا بل المعلوم لئلا يلزم الجهل بالعلم فانه يمجد
نفسه ش كانه جاهل جلب اما بطريق الميل الى جانب المعنى او من قبيل قوله تعالى فلما جاءهم الى آخره فهم
متضمن على راى ش ومثله هي عصاي نبه بالمثلية على ان الاية مثل ما سبق في ان العارف هو
السائل وفي سوق المعلوم مساق غيره فقط والا فظاهر ان الاية لا يستقيم جعلها من امثلة تنزيل
العالم منزلة الجاهل والمشهور ههنا ان المجيب يعني موسى عليه السلام ليس بصدد الاخبار والاعلام بل
انه لما سأل الزم الجواب فعلم منه نوع اخر من الاخبار وهو ما يكون مبنيا على مجرد الجواب
للسؤال فقط فليتنبه له ولقد ذكر بعض اصحابي بحضرة من الافاضل في هذه الاية نكتة جيدة وهي
انه يجوز ان يكون النكتة في هذا السؤال اظهار القدرة القاهرة وتحقيق ذلك انه سأل المجيب بانه
عصا ليتقرر انه خشبة حقيرة بعدما رد ذلك واعترف المجيب به امره تعالى بالالقاء بقوله القها فالقاها
فاذا هي حية تسعى يعني تامل في قدرتنا يا موسى انه كيف يجعل هذه الخشبة الحقيرة ثعبانا وحية تسعى
وعد ربط الافعال الساذجة الخارجة عن طوق البشر على طرق امثالها ش بحسبه اي بحسب موجبات العلم
حق العبارة ان يقول بحسب كثرة تركه موجبات العلم فالمراد ان نظايره يكثر بحسب ملاحظة مقتضيات
العلم وملاحظة المقتضى تم الترك وعدمه فافهم ش وان شئت الخ يريد انك ان طلبت شاهدا على
اثبات تنزيل العلم منزلة الجهل ووجه الاحتياج الى الشاهد ان الشاهد انما يطلب لامر غريب وتنزيل
المحقق الموجود منزلة المعدوم امر غريب يحتاج الى البيان ويفتقر الى شاهد فضلا عن شاهد واما
ان يقول شيئت ما هو في تفسير الشرط له ش ولقد علموا الخ اللام فيه جواب قسم محذوف اي والله لقد علم
اليهود وفي لمن اشتراه لام ابتداء ومن اشتراه مبتدأ خبره ما له في الاخرة من خلاق وفي تفسير الكواشي هو
اي ما له في الاخرة جواب القسم وليس بشيء لان هذه الجملة خبر المبتدأ على ما بينا والخلاق النصيب وضمير

تحقيقه ان حقيقة السؤال هي الاستفسار وطلب العلم فلما امتنع
الحمل على الحقيقة لتنزه السائل تعين حمله على معنى اخر
يناسب المقام وما ذكره هذا القائل امر يناسب المقام
فلا يحمل عليه وان كان الحصر باطلا والجزم بذلك
فاسد لكان اشار اليه بقوله ويجوز فليفهم
منه

اشتروه لكتاب السحر والشعوذة وهو ما يتلوا الشياطين والمعنى ولقد علم اليهود ان الذي اختار
كتاب السحر والشعوذة على كتاب الله تعالى ليس له في الآخرة نصيب اصلا وقوله ولبئس اللام فيه جواب قسم
محذوف او الجملة معطوفة على الفعلية التي قبلها من قبيل عطف الانشاء على الاخبار فان قيل فليكن
عطفا على لمن اشتراه وليكن اللام لام ابتداء مثلها في لمن اشتراه وهذا هو الظاهر يشهد له اعادة
اللام في لبئس مثلها في لمن اشتراه قلنا قد تقرر في النحو ان لام الابتداء يمتنع دخولها على الجواب فامتنع
جعلها في لبئس اياه وقوله شروا به انفسهم اي باعوا انفسهم بالسحر والشعوذة ولا بيع هنا حقيقة
الا انهم لما اخذوا كتاب السحر والشعوذة وتركوا سعادة انفسهم وراحتها وطرحوا انفسهم في النار
بهذا الاخذ عبر عن مجموع الاخذ والترك والطرح ببيع انفسهم على ما هو طريقة الاستعارة التمثيلية
قوله لو كانوا يعلمون جواب لو محذوف اي لما امتنعوا ورجعوا فيتعلق يعلمون هو لبئس وفي الاية اشكال
اهتدى اليه بعض اولي التوفيق من ذوي التدقيق وتقريره ان كون الاية من قبيل التشريح يتوقف
على ان تكون مورد النفي والاثبات واحدا وليس كذلك لان متعلق ولقد علموا هو ان لا خلاق ولا منفعة
له في ذلك التشري في الآخرة ومتعلق يعلمون هو مضمون لبئس اعني غاية المضرة ونهاية المذمة في الآخرة
على ما يقتضيه كلمة بئس الموضوعة للذم العام فقد اثبت في صدر الاية علمهم بعدم المنفعة ونفي آخرها
جهلهم بغاية المضرة وفرق كثير بين الموردين فان المباحات ليس لها منفعة اي ثواب في الآخرة
ولا مضرة ايضا فيتصور ان يكونوا عالمين بان لا خلاق لهم في الآخرة ولم يحط علمهم بما يلحقهم
من المضرة واندفع بان مؤداهما واحد ليس بينهما تنافي المرقعة والجواب ان المراد من نفي الخلاق نفي
الخلاق على الاطلاق بشهادة وقوع النكرة في سياق النفي وحرف الصلة لانفي الخلاق في ذلك التشري
اي لا خلاق له بوجه من الوجوه اصلا وهذه غاية المضرة ونهاية الرداءة ولا يخفى ان من كان بهذه المثابة
كان كالخزف فانتفت النعمة المؤدية لهم اولاحدا وتحقيق هذا المقام على ما اورده الامام حجة الله على
الانام ناصر الدين والملة ابو المحامد فخر الدين الرازي في التفسير الكبير انا لا نعلم ان العالم بالاول هو العالم
بالثاني بل العالم بالاول هو الفريق المشار اليه بقوله تعالى نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء
ظهورهم كانهم لا يعلمون وهؤلاء هم الناس بتعليم السحر ودعوة الناس الى تعلمه والثاني هو الفريق
المتعلم اعني الجهال الذين يرغبون في تعلمه وتحصيله ولو سلم ان القوم واحد فلا نسلم ان متعلق العلم واحد

بل علموا

بل علموا انتفا وجهلوا انتفا على ان لا خلاق لهم في الآخرة وجهلوا مقدار ما فاتهم من منافع الآخرة
وما حصل لهم من مضارها ومن العقوبات المترتبة على ذلك ولو سلم ان المتعلق ايضا واحد
فنفي الامر على التشريح ان العلم الخالي عما يترتب عليه من آثاره ونتائجه كالجهل وبمنزلة العدم ومصداق
ذلك ان الله تعالى سمى الكفار صما بكما وعميا وان كانت هذه الحواس ثابتة لهم لانها عاطلة عن الثمرات
المترتبة عليها وبهذا يظهر ان الاشكال مذكور في التفسير الكبير مع الاجوبة الكثيرة التي فصلناها
قوله وليس هذا مختصا بهذا الفاضل المتأخر وان التشريح مبني على تقدير التسليم فلا اشكال هنا
كيف تجده حال من ضمير عليك اي الزم وحافظ او معنى الجوهري بكلام رب العزة اي حال كونه
متقولا فيه كيف تجد والمتبادر في موقع الجواب للامر اي عليك اي الزم وحافظ تجد ونصف
حال من صدره وهذا الكلام مع ما ساعده صريح في ان ليس المقصد الى نفي الاية بخبر الذي للمخاطب
هو عالم بما انه ينفي لازمها لكن نزل منزلة الجاهل وفيه كرر ضيحا الى ان ثبت العلم لاهل الكتاب
والحكم هو ما يتعلق به علموا ويعلمون وليس نفي الكلام الغاء هذا الحكم عليهم قوله يعني ان ثبت تو فرقه
مشعر بان مفعول يثبت هو هذا المحذوف وقد تقرر ان مفعولي الشيء انما يحذف لو كان في جنس
المذكور قوله اعم من فائدة الخبر الذي يلقى الى المخاطب نزل على منزلة جاهله يريد ان الشيء الذي
نزل وجوده منزلة العدم لا يلزم ان يكون فائدة الخبر ولازمها بل يجوز ان يكون شيئا آخر غير
ذلك فالعموم بالنسبة الى الموضع نظيرهم قوله فيعطي هذا دلالة الاية على العدم ظاهر لان من اشتراه
ما له في الآخرة وان كان نصا الا انه ليس خبرا يحق بصدده قوله فاندفع ما ذهب اليه صاحب الحواشي من
ان الاية انما دلت على جعل وجود العلم بالحكم المذكور وهو ان من اشتراه ما له في الآخرة من خلاق
منزلة عدمه وهذا الحكم ليس اعم من فائدة الخبر بذكر قوله بناء على انه تعليل المنفي لا للنفي وله
لان هذا الكلام تعليل للنفي لا المنفي قوله وهذا هو الخبر الملقى اليهم اشارة الى قوله ليس لهم علم فلا
يتنفعون قوله يلوح عليه اثر الاهمال لان اعتبار الغاء مثل هذا الخبر الضمني اليهم تعسف لا يتبادر
اليه الفهم اصلا ولو سلم فهذا الخبر غير ملقى اليهم اذ المخاطب بذلك هو النبي عليه السلام واصحابه فلا
معنى لاثبات علمهم بعدم العلم برداءة التشري ولو سلم فلا وجه لتشريك علمهم بعدم العلم منزلة الجهل
لانه انما يكون حيث لم يتم الجري على مقتضى العلم ولو تدبر قيمنا تحققت ان الامر على خلافه وبالجملة

نوجه الاهمال مما يضيق عن الاحاطة به نطاق البيان المقال قوله وعلى ان قوله في معرض عى قوله
على ان قولهم لو كانوا يعلمون وقوله لان هذا الخطاب تعليل للنفي وههنا وجه اخر وهو ان لا يبني
لتنزيل علمهم بعلمهم بان من اشتراه لا نصيب منزلة الجهل لما ذكرنا نفيهم قوله لا يبلغ مايلي للقتاح
اذ قد تبين ان كلامه صريح في انه اثبت العلم لاهل الكتاب في الخبر هو ما تعلق به علم او سلوك في
ولسبقي الكلام الفاء هذا للخبر البهم قوله ثم اشار الى زيادة التعميم اذ العموم في الاية انما كان في متعلق
العلم وههنا في نفس العلم فكان هذا العموم زائدا على ذلك قوله وما رميت اذ رميت ذهب بعض
اصحاب الحواشي الى ان المعنى ما رميت حقيقة اذ رميت صورة وفيه نظر لان مبنى التنزيل على انتفاء
المورد فاذا تعدد المورد فلا تنزيل فوجه التنزيل ان مثل هذا الفعل لما كان خارجا من
طوق البشر جعل لصدوره منه كلا صدوره تنبيها على هذا المعنى ووجه خروجه عن طوق البشر
انه ترتب عليه اثار غريبة ونتائج عجيبة يستحيل ترتبها على فعل البشر حقيقة وتوضيح ذلك انه لما طلعت
قريش من شق الوادي وكان بالعدوة اليمانية وكان النبي عليه السلام واصحابه بالعدوة الشامية
قال رسول الله عليه السلام اللهم وهذه قريش قد اقبلت بخيلائها وفخرها يكذبون رسولك
اللهم نصرك الذي وعدتني فطلع عليه جبرئيل فقال خذ قبضة من تراب فارمهم بها فلما التقى
الجمعان قال لعلي اعطني قبضة من حصباء الوادي فاعطاها اياه فرمى بها في وجوههم فقال
شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا باذن الله فنزلت وما رميت اذ رميت
ولكن الله رمى قوله واذا كان قصد المخبر يشير الى ما ذهب اليه المصنف ودل عليه كلامه في الايضاح بيان
واذا كان غرض المخبر بخبره افادة المخاطب احد الامرين فينبغي ان يقتصر فانه قيل ترتيب عليه حكمي متعنتم
لان ما ذكره هنا كلام مستقل تام بحاله فلا معنى للتفريع والترتيب اللهم الا ان يراد اذا عرفت هذا
نا عرف هذا قلنا اما حديث الترتيب فالمقتضي عنه هو ان المقتضي انه اذا كان المراد من الخبر الحكم مثلا
ينبغي ان يقتصر على قدر حصول هذا المرام في التركيب والكلام وقوله حذرا من اللغو المخل ولم يذكر
ضرورة الحقيقة تنبيها للمثلية وتوضيح للاولوية كانه قيل لم وجب الاقتصار على قدر الاحتياج اذا
كان الغرض الحكم واجيب بانه لو لم يقتصر على هذا التقدير لزم اشتمال الكلام على الحشو واللغو والعاقل
ينبغي ان يجتهد في الاجتناب عنه واما جعل هذا من قبيل الاعلام فليس بالايح للمقام ولا يساعده

اللفظ

قوله كلام تام بعلمه يعني ان الظاهر ان التفريع
ان اللاحق ناش من السابق ومتفرع على السابق عليه
وهذا ليس كذلك لانه قد وجد علمه ودل قوله حذرا
فصار ذلك مشتملا على نوع اشكال من هذه الجهة
فصار من هذه الجهة محلا للاستفسار
منه

اللفظ والكلام تدبر وتحرير ان يجعل من قبيل الاجمال والتفصيل ولاخفاء في ذلك انما الخفاء في
انه اذا كان هذا متعلقا بقصد المتكلم احد الامرين فالمناسب ان تقديمه على حديث التنزيل
سواء جعل تقريبا او تفصيلا فما معنى توسيط حديث التنزيل ثم الرجوع الى الاول بالتفصيل
فالوجه ان يقال ههنا مجملان ومفصلان احد الاولين متعلق بالاصل وثانيهما بخلاف الاصل
وكذا احد الثانيين على وفق الاصل والثاني على خلافه فتقتضي المناسبة ذكر المجملين معا
رعاية لجانب التقابل ثم تعقيبهما بالمفصلين بطريق اللف والنشر المرتب الا انه ترك في التفصيل
الثاني بعض الاقسام تعويلا على وضوح المرام بقرينة المقام فليفهم قوله حذرا عن اللغو فيه المنع
الزيادة على القدر المحتاج اليه واما العلة للمنع عن النقصان عن ذلك القدر فهو منع لاخلال الكلام
بالافهام وتركه لما اعتمد على الحصول بطريق المقايسة فانه قيل مفهوم الاقتصار على قدر الحاجة منع
الارتكاب للزيادة عليه لا منع النقصان عنه ولا ما هو اعم وهو مسلم فمعنى اللغو ما لا يعتد به وعدم
الاعتداد اعم من ان يكون لارتكاب الزيادة والنقصان فلنا الايهام المفهوم الظاهر الاقتصار على قدر
الحاجة ان يكون على وفق اقتضاء المقام وعلى طبق الاحتياج لا ازيد فيلغو ولا انقص فيخل
وكيف لا وفي المفتاح تصريح على كلا المرتبتين اعني الزيادة والنقصان فوجب التاكيد اشارة الى
المنع عن الثاني والاكتفاء بتنبيه على المنع عن الاول قوله فان كان الخبر خالي الذهن الظاهر ان
المراد بالحكم هنا ما هو المراد بالحكم سابقا اذ الظاهر ان المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاول وظاهر
عبارة الايضاح يشعر بان المراد بالحكم ههنا هو التصديق اعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست
بواقعة فانه قال فان كان خالي الذهن من الحكم باحد طرفي الخبر على الاخر والتردد فيه وكلام الشارح
المحقق ايضا يشعر بذلك كما قيل في مطلع البحث اي لا يكون عالما بوقوع النسبة فانه فسر الحكم بالعلم
بوقوع النسبة فان الظاهر ان المراد بالحكم ادراك وقوع النسبة وكلمة في او فيه ولا لكم بشي من
النفي والاثبات وكيف الحكم الذهني والتردد فيان لا يجتمعان فان اريد بالحكم الحكم بالمعنى الاول
لتمام النقل بان قوله والتردد فيه غير محتاج اليه اذ خلو الذهن عن الحكم عبارة عن انتفاء كونه متصفا
او مصدقا به لان الحكم على الاطلاق ينصرف اليه واذا انتفى تصديقه بالحكم لزم نفي التردد فيه اذ التردد
فيه يقتضي حصوله فصح القول بعدم الاحتياج الى قوله والتردد فيه فاندفع ما توهمه الشارح المحقق

من ان هذا ليس بشيء معتدا به لان قولنا ان زيدا في الدار اذا القي الى الخالي لمعتقد بصحيح مع انه متردد
مع انه ذهنه خال عن الحكم اذ الحكم بشيء من النفي والاثبات وان اريد بالحكم الحكم بالمعنى الثاني ورد عليه
امران احدهما ان القانون ان المعرفة اذا اعيدت كانت عين الاولى وثانيهما انه ضمير فيه يرجع
الى التصديق فلزم وقوع التردد في التصديق وانه محال اذ الحكم الذهني والتردد متنافيان فلا
يجتمعان كما صرح به والجواب عن الاول ان هذه القاعدة اكثرية لا كلية وعن الثاني بانه من قبيل الاستخدام
فاراد بصريح لفظ التصديق وبضميره وقوع النسبة هذا والاشكال بعد لم ينقطع مادته لان الغرض
ان يعود ويتقدم ذكر الحكم كان فاي حاجة الى الباقي والظاهر مقصوده هو الغير كما يشعر به ظاهر
عبارته قوله لا يحتاجان فيه استعمال قط في المضارع المنفي خارج عن القانون الا ان هذا كثير في استعمالات
المصنفين وكانهم بنوا ذلك على انهم عبروا عن الماضي بلفظ المضارع تنبيها على تحقق وقوعه وتقرير
ذلك وقوله سابقا هل هي واقعة ام لا واما هل هو عينها ام لا فانه استعمال ام مع هل وهذا ايضا
خارج عن القانون اذ قد تقرر ان ام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام لا ينفك عنها الا ان مثل هذه العبارة
ايضا كثيرة جدا في عبارات المصنفين وان لم تكن عبارة عربية اصلية قوله على لفظ المبني للمفعول
وهو ظاهر وورد ابدالا وقع في سائر الامر له الغائب لذلك مثل حسن ووجه اخراج هنالك المتكلم او
المخاطب قوله عن مؤكد لان الحكم جزئي فيه وضع الظاهر موضع المضمر كقوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل والنكتة
زيادة التمكين قوله واسمية الجملة اي صيرورتها اسمية في الكلام تنبيه على ان الجملة الاسمية انما تكون
من قبيل المؤكدات اذا كان مقتضى الظاهر الفعلية حتى يكون في العدول اليها هذه الفائدة وهذا هو المطابق
لما هو القانون كما صرح به في شرح المفتاح وهذا هو النكتة في العدول عن العبارة المشهورة وهي
قولهم والجملة الاسمية وهو الموافق لما صح من انه نحو لا ريب فيه والاسلام حق مما ينتفي التاكيد فيه
قوله واما الشرط فاحتراز عن المبالغة فانها ليست من المؤكدات قوله وحروف الصلة اعني الحروف الزائدة
وقد جرت عادة القوم في انهم يعبرون عنها بحروف الصلة تنبيها على انها واصلة معاني الافعال الى
معمولاتها فالصلة مصدر من قولهم وصلت الشيء وصلا وصلة كذا في الصحاح فهذا في التحقيق من
قبيل اضافة الموصوف الى الصفة قوله تقوية اي الحكم ضمير به للانسان راجع الى الحكم بطريق اضافة المصدر
الى الفاعل والتحقيق هنا ان التركيب يحتمل وجوها ثلاثة الاول ان يرجع الضمير الى الكلام اضافة المصدر الى المفعول
الثاني

الثاني ان يرجع الى المتكلم اضافة المصدر الى الفاعل الثالث ان يرجع الى الحكم وهو ايضا صحيح الا
ان الارجح هو الثالث اما رجحانه على الاول فلان فيه قطعا للمسافة واما على الثاني فلان
فيه تصريحا بالمقصود وهذا هو النكتة في التخصيص في التفسير فافهم قوله بحكم الانفراد قيد للنسبة
ومتعلق بها لكن بملاحظة القيد فالحكم بذلك الكلام واقع انه هو الجواب المفيد بان يكون السائل
على خلاف الجواب بحكم الانفراد والغرض انه شبيه بالانفراد قوله فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا
فيها حاصله انك لو جعلت مجرد الجواب اصلا فان لزم ان لا يستقيم الجواب بدون انه ذو الا ان
بط فالملزوم مثله وفيه نظر للقطع بان كون مطلق الجواب اصلا في انه لا يقتضي عدم انفهام
الجواب بدون ان بل الامر بالعكس الا ترى ان قولهم الاصل في المبتدأ التعريف معناه ان المبتدأ
لا يتصور بدون التعريف لا ان التعريف لا يوجد بدون المبتدأ وكذا قولهم الاصل في المبتدأ التقديم
الى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى قوله حتى يتوهم انه صالح لشيء مجاز وقوع انه صالح في جواب كيف زيد
وانه في الدار في جواب اين زيد غاية الامر انهما لم يتعينا للجوابية فيرد عليه انه قد تقرر ان كيف واين
وامثالهما انما هو لطلب التصور فقط والتاكيد بان لا يتصور الا في التصديق فالتوجيه
ان التصديق بكون زيد في مكان يغاير التصديق بكونه في الدار لان الثاني اخص من الاول
فاذا قلت اين زيد فانت مصدق بالاول ومطالب بالثاني فيصح التاكيد بان الا ان التصديق
الاول لما كان اصلا وعمدة ولم يتميز عنه الثاني الا بزيادة اعتبار قالوا المطلوب هنا التصور دون
التصديق قوله وكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد لا يخفى انه الفعل معدى بنفسه فينبغي ان
يجعل التركيب من قبيل قولهم يجرح في عراقيبها نصلي والمعنى كلما ازداد المخاطب الزيادة في الانكار
او في الزيادة في التاكيد وتمام هذه المباحث مع ما يتعلق بها في النكتة في العدول اي في
قد حققناه في شرح لباب الاعراب قوله فقد ذكرنا هنالك ان قوله تعالى واصلح لي في ذريتي معناه
اجعل ذريتي معدنا للصلاح ومكانا له متمكنا فيه قوله الفلاح اذ كذبوا فانه اقتضى الناظر وهذا
المقام والمنصوب من جهة ان هذا الظرف بم يتعلق وما العامل في ذلك والراجح عندي انه
معمول لمقدر هو في موقع المفعول للحكاية اي حكاية عن رسل عيسى عليه السلام قولهم اذ كذبوا وجعله
معمولا للنا او للحكاية باعتبار امتداد الزمان بعيد لا يتبادر اليه الذهن وكذا جعله بدلا عن المجرور

في قوله م رسل عيسى عليه السلام اي حكاية عن وقت تكذيبهم وكذا جعله صفة لحكاية بجعلها بمعنى
المحكي وكذا جعله متعلقا بمحذوف ورسل عيسى بدل منه وبيان له اي عن القائلين م مؤكدا بان
واسمية الجملة فيه اشكال اذ قد سبق ان قدر التاكيد يكون بقدر الانكار وانهم قد انكروا
في اول الرسالة انكارا واحدا حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا فلا وجه للتاكيدين اذ بل الجواب كما
ذكره الحلبي انهم وان انكروا انكارا واحدا الا انهم عدلوا في نفي الرسالة عن الصريح الى الكناية وهي ابلغ
واقوى فيناسبه ان يؤكد بتاكيدين على ما لا يخفى م مؤكدا بالقسم لان قوله ربنا جار مجرى القسم
كشهد الله صرح به في الكشاف فان قيل فبم يعده اي عد الجاري مجرى القسم نفسه حين تعداد
المؤكدات ولا التزلهما قلنا العلم قصد وابذلك تعديد المؤكدات التي هي من اجزاء الكلام الملفوظ ولا
شيء من هذين بهذه المثابة صورة م كان الرسل لم يبني على رجوع عدم القطع الى القيد اعني بناء
فلا يقدح فيه ما ذكره في الكشاف من انه لما سال اهل انطاكية من ارسلكما قالا الله الذي خلق كل
شيء وليس له شريك في الملك وفي الكلام تنبيه على ان الاعلام لا يختص بلفظ بعينها بل هو عبارة عن كل
ما له حقيقة م بنا في موقع المفعول له او عوهم بملاحظة قيده او في موقع الحال او مصدر لمقدر هي
استيناف او حال هذا والقول بانهم دعوا على هذا الوجه لما ذكر بعيد للقطع بانهم انما ارسلوا الى
اصحاب القرية ليدعوهم الى عيسى عليه السلام ليصدقوا نبوته وينقادوا لدينه ويذعنوا لملته فاظهارهم
ذلك وابرازهم انفسهم بصورة كونهم انبياء او رسلا وصاحب وحي من الله وعدم الالتفات الى عيسى
بعيد كل البعد خارج عن القانون هذا وما ذهب اليه بعض اصحاب الحواشي ههنا ثم ذهب الى ان اسناد الارسال
الى الله في قوله اذ ارسلنا اليهم اثنين مبني على ان ارسال عيسى كان بامر الله وان قولهم انا اليكم
مرسلون معناه مرسلون من رسول الله بامره وان تكذيبهم للرسل انما هو في كون مرسلهم رسولا
من الله لا في كونهم مرسلين من ذلك المرسل وان الخطاب في قوله ان انتم يتناول الرسل والمرسل معا
بطريق التغليب فنفي الرسالة عنهم تغليب عليهم كانهم احضروا عيسى وخاطبوه بنفي الرسالة مبالغة
في انكارها ونظير ذلك ان يبلغ جماعة من خدم سلطان حكمه الى اهل بلد فيقولون في ردهم ان حكمكم
لا يجري علينا لان فينا من هو اعلى بالحكم هذا والذي يقتضيه النظر الصائب عندي اه ابرازهم انفسهم
في هذه الصورة وتصويرهم بصورة كونهم رسلا وانبياء مبني على التاويل المقدر في قلوبهم والنكتة

في هذا

في هذا التصوير ارادة الشفقة والمرحمة باصحاب القرية وتمهيد ساحة قرب عيسى عما لا يليق بحضرته
لانهم قد رووا في انفسهم انهم لو اظهروا حقيقة الامر ابتداء فلعلهم يكذبونه فيكفرون بلا ريبة فلما
تكذيب هؤلاء اخف من تكفيرهم نظيره ان سليمان لما ارسل كتابا الى بلقيس يدعوها ويرشدها
الى دين الله قدم اسمه في صدر المكتوب على اسم الله بقوله انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم
والنكتة في ذلك على ما ذكره المفسرون انه خاف ان تمزقه وتحرقه فاراد بذلك انه ان وقع ذلك
وقع على اسمه دون اسم الله تعالى فلم ع في ذلك النظر صحيح وتاويل صحيح ولا بعد في ذلك الا ان هذين
الامرين اعني التاويل الصحيح فانهم لم يكن لزم الافتراء على الله بدعوى الوحي والرسالة منه ولا
يخفى ان هذا كفر يجب تنزيههم عن ذلك اذ لو كانت هذه المقدمة اعني ان الرسالة من رسول الله رسالة
من الله كما ذهب اليه الشارح المحقق وان ارسال عيسى اياهم كان باذن الله وبامره كما ذهب اليه المحقق
الآخر كافية في صحة الدعوى صح دعوى الوحي والرسالة من الاحاد الذين ارسلهم رسول الله عليه السلام الى
الاطراف بل صح هذه الدعوى من علماء امته ايضا لانهم مأمورون بامر الله بواسطة رسول الله عليه السلام
بتبليغ الاحكام الى الانام ولا يخفى ان الافتراء على الله تعالى بمثل هذه الدعوى كفر لا يختلف باختلاف الملل
والامم بل هو كفر في جميع الملل بلا شبهة كما شهد به الادلة الشرعية فلعله اذا كان هناك تاويل صحيح
مقدر في خاطرهم وكان كلامهم مبنيا عليه اندفع المحذور واما النكتة والفائدة في ذلك فلم يكن كما
هذا عدولا عن الظاهر بلا فائدة وهو عبث لا يليق بهؤلاء فادام الامر في حصل الخلاص من مضيق الكلفات
المذكورة تحمل قولهم انا اليكم مرسلون على انهم مرسلون من رسول الله وكالتجوز بالتغليب وكيف وقد صح
في الرواية انهم قالوا ارسلنا الله الذي خلق كل شيء وليس له شريك في الملك ولم يذكروا عيسى على ما صرح
به في الكشاف وغيره من التفاسير فكيف صح ان يحمل مرسلون على هذا المعنى وكيف صح التغليب ولا شعور لاصحاب
القرية بذلك ويكون في اسناد الارسال الى الله كونهم مأمورين من الله بامر رسوله ارسالا بلا مرية
والا فالبشرية في اعتقادهم هم هذا مسلم الا انه يجوز ان يكون نفيهم مبنيا على نفي كون مرسلهم رسولا فالمنافاة
باقية على حالها وقد عرفت ما فيه م مبني على ان تكذيب الاثنين م ظاهره غير منطبق على قوله انا اليكم
مرسلون لان القائل بذلك في المرة الاولى انما هو اثنان لا غير فمقتضى ذلك ان يقال فكذبا الا ان ادراج الثالث
في ذلك نفسه لا يتبادر الى الذهن اصلا مع ان في ذلك جمعا بين الحقيقة والمجاز ولا يخفى بطلانه فالوجه

ان الاثنين تبع فقد صفت فلم بكما فان الشارح المحقق مضطر الى ذلك بالاخرة لان ضمير كذبوا
لرسل عيسى فان دخل عيسى م في الرسل في هذا الاحتمال بطلت الاضافة وان لم يدخل فلا يدخل في
الحكم ايضا فان قيل فليرجع الضمير الى مجموع المضاف والمضاف اليه فلا يبطل الاضافة ويصح التقدير
المذكور قلنا هذا مع انحطاط الظاهر يرد عليه ان المراد من الرسل في هذا الاحتمال ان كان اثنين على طريق
استعمال لفظ الجمع في المثنى فليكن كذبوا ايضا مسندا عليه فلا حاجة الى ما ذهب اليه وان كان المراد منه الجمع
فالرسل في المرة الاولى لم يكن الا اثنين لقوله اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما وبالجملة فالظاهر ما ذهبنا
اليه وانه كذبوا على منوال الجمعين الاخرين اعني قالوا انا اليكم مرسلون وقوله عن رسل عيسى فلبنا مل
وبهذا يظهر فساد ما ذكره الشارح العلامة في شرح المفتاح حيث قال في تفسير مرجع ضمير قالوا اي الرسل الثلثة
فانهم قوله هو يونس في تفسير الثالث اربعة اقوال بولس وتولس وقولس وحبيب النجار ردّ عليه
الشارح العلامة في شرح المفتاح واما قوله فعززنا ففيه قراءتان بتخفيف الزاء ومعناه غلبنا اهل انطاكية
من عزه يعني غلبه فالمفعول محذوف وتشديدها والمفعول اذن ايضا محذوف من عزّ بمعنى قوى اي قوينا
وشددنا قوله ويسمى الضرب الاول اي من الكلام الملقى على ما تقدم اما تسمية الاول بالابتدائي فلانه غير
مسبوق بطلب من جانب المخاطب ولا بانكار منه قبله بل حالته مبنية على ابتداء صرف واما تسمية الثاني
بالطلبي فلانه مسبوق بطلب المخاطب واما تسمية الثالث بالانكاري فلانه مسبوق بانكار المخاطب وقد
يطلق الانكاري على ما لا مبالغة في انكاره والذي في انكاره مبالغة يسمى اضرابا بالاصرار المخاطب على انكاره
فالانكاري بهذا المعنى اخص من الاول وبالجملة فالملحوظ في هذه الاسامي انما هو جانب المخاطب واما
الكلام الطلبي فيطلق على معنى اخر اعني ما يكون انشائيا بحاليا يقال هذا كلام خبري وهذا كلام طلبي فالطلب
على هذا يقابل الخبر وعلى الاول يقابل الابتداء والانكار ونعني المرام عند طلبي ان في الكلام معرض لي
قرينة المقام قوله واخراج الكلام عليها اي التقسيم على ما تقدم ذكره في هذا المقام الا اخراج واراده ابا مجاز التكلم
والتكلم به ولعلهم انما فعلوا ذلك الا لينبهوا على وجوب القصد اذ لو لم يوجد القصد لم يكن الكلام ولا صاحبه
بليغا ففي هذا تذكير لما سبق من القانون الممهد في البلاغة اعني وجوب القصد وتكرير للاشارة اليه وفي وجه
التنبيه ان المراد الاخراج على النفس واخراج الكلام على النفس يقتضي شيئا في النفس ولا وهذا يقتضي
القصد والطرف اعني عليها حال على المتنفس اي حال كون الكلام كائنا على الوجوه المذكورة او متعلق

بالاخراج بتضمين معنى البناء والله اعلم بحقايق الانباء قوله كما في صور الاخراج لا على مقتضى الظاهر نقديره
كما في صور الاخراج على شيء لا على مقتضى الظاهر فكلمة لا هذه بمعنى العاطفة بان تكون معطوفا مقدرا او بمعنى
ان تكون من قبيل قولهم زيد لا في الدار ولا في السوق اي شيء غيرهما ان على مقتضى الظاهر فالمراد بالشيء على
الاول خلاف مقتضى الظاهر اعني ما يقابل مقتضى الظاهر وعلى الثاني الوصف الجامع لهما قوله الا ان التاكيد عدمه
اي بمعونة القرينة بعد العلم بالانكار فاندفع ما يتوهم من ان التاكيد ليس على الانكار لجواز ان يكون
لغيره من المعاني كالتردد ونحوه فلا يكون دليلا على اعتبار الانكار لان المقام لا دلالة له على الخاص بشيء
من الدلالات والله اعلم بحقايق الحالات قوله كثير في نفسه يريد انه لو جعل الكثرة اضافية لزم قلة الاخراج
على مقتضى الظاهر وكثرة الاخراج على خلافه فيرد عليه ان الامر بالعكس وههنا وجه لطيف وهو ان يجعل
الكثرة كناية عن علو الرتبة وشرف الدرجة يرشد اليه هذا المقام قول ابي تمام ان الكرام كثير في البلاد وان
قلوا كما غيرهم قل وان كثروا وهذا الاعتبار شاع قولهم رب واحد يعدل الفا قوله فيستشرف له
لا معنى لتعدية الاستشراف باللام لانه متعدي الى مفعوله بنفسه في الصحاح استشرفت الشيء اذا رفعت
بصرك تنظر اليه وبسطت كفك فوق حاجبك كالذي يستظل من الشمس ومنه قول ابن مطير شعر
فيا عجبا للناس يستشرفونني كان لم يروا بعدي محبا ولا قبلي وفي قوله المستشرف الشيء اشارة اليه
ولا يجوز ان يجعل لام التقوية اذ هي في الصفات مطلقا وفي الافعال عند التقديم كقوله تعالى ان كنتم
للرؤيا تعبرون والجواب ان مبنى الكلام على تضمين الاستشراف معنى التهيؤ او التركيب على سبيل
الكم او اللام لام الاجل والضمير للخبر لا للمخبر قوله فصار المقام مقام ان يتردد مبني على اضافة المقام الى
المقتضى بالكسر اعني التردد واذ التردد مقتضى لا غير وقد صرح بخلافه في مباحث بلاغة الكلام في
نفس وجه الفرق بين الحال والمقام وجوابه ان الاضافة هنا مبنية على ان المضاف اليه مقتضى
بالفتح وفيه دقة تدبر وقد فصلنا ذلك فيما سبق فلا ننسى قوله يصار يتردد اشارة الى ان التردد
هنا مساغا والحل محلة كما نبه عليه بقوله فصار لا انه متردد بالفعل وحاصل معنى الكلام انه لما نزل
نوح عليه السلام منزلة السائل والمتردد حتى التجأ اليه لانهم مغرقون اذ للمقام مقام ان يصير مترددا وان
لم يحصل له التردد بالفعل فلتفهم قوله ومثله تنبيه بذلك على ان الغالب وروده بعد الامر والنهي
وفي الكلام اشارة الى ذلك وتقييد الوجوب بعده ايضا رمز لطيف اليه ويحتمل ان يجعل الغلبة تنبيها

يعني ان الكرام كثيرون باعتبار فضلهم وشرفهم وان كانوا قليلين باعتبار افرادهم وعددهم منه

وهو قوله وقال ربنا يجعل الاية

حيث قال انما يأتي بعد الاوامر والنواهي

على ان بين هذه الاية وبين ما نحن فيه فرقا ما لان مقتضى ما نحن فيه ان يكون هنا تاكيد واحد
والاية مشتملة على تاكيدين بل اذا تدبرت ففي الاية ثلث تاكيدات ان واللام واسمية الجملة لان مقتضى الظ
ان يقال وما ابرئ نفسي بل انها فالطريق ان يقال لعل هذه التاكيدات مبني على تقديم الملوح والباعث
تنبيه على صعوبة قبول هذا الحكم وكيف لا يصعب قبوله وفي النفس من هو بخلاف ذلك قوما فان الظان الظاهر
لا نعرف بشهادة الاستثناء والتلقي بالوعد بعيد جدا اذ لا يساعده الاستثناء فليتامل قوله ويغني غناء الفاء
تصريح بان الفاء اصل في هذا المعنى اعني تصحيح الكلام السابق وكون اللاحق بمنزلة البينة والبرهان
على السابق وكون اللاحق بمنزلة الثمرة والنتيجة لسابقه وتعيين البعض مستفاد من المقام لا ان كل
مرادمعا فانه فاسد قطعا اذ لا يخفى ان المدلول فائدة الدليل دون العكس قوله تغني غناءها اي
تفيد فائدتها ومنفعتها من قولهم ما يغني عنك هذا اي ما يجزي عنك وما ينفعك والغناء بالفتح
والمد النفع وبالكسر من السماع وبالقصر والكسر اليسار كذا في الصحاح فغناء الفاء هنا معدود
منقول قوله عارضا رمحه سمعت استادي قطب المحققين مد الله ظلاله العميم الدين ان المراد بعرض الرمح
هو ادارته على رؤس الاعادي كما هو عادة الشجعان في الميدان وقت اظهار جلادتهم وابراز شجاعتهم
لا وضع الرمح على العرض كما ذهب اليه الشارح المحقق تاسيا في ذلك بصاحب المفتاح وهو اقتدى فيه بالشيخ
الكامل في الصنعة عبد القاهر الجرجاني فان هؤلاء قد سهوا في حمله على هذا المعنى ولما وجه التاكيد بان في
المصراع الثاني فهو انه وان عرض الرمح هنا مشتبها بالمحارب لا ان معه رمحا واحدا لكانه اعتقد ان مع هؤلاء
ايضا رمحا واحدا وانكر ان فيهم رماحا حتى صار مغرورا وجاء بهذه الصفة كانه قيل معك رمح
واحد ومع هؤلاء رماح كثيرة فكيف يستقيم الامر على هذا النمط وزيف بان ما ذهب اليه هؤلاء المحققون
فيه لا يساعده الوضع واللغة فان كتب اللغة مشحونة بذلك في الاديان عرضه على الاناء وضعه عرضا
وفي القاموس بوضعه اي بضعه عرضا وفي بعض الكتب العرض وضع الخشبة على العرض والسيف على
الفخذ وبالجملة فارباب اللغة مصرحون بان ما ذهب اليه معنى العرض قوله امارة انه يستقبل بربداة
مجيئه على هذه الصفة والهيئة علامة انكاره الرمح فيما بينهم وفيه بحث لانه لا يدل على الانكار بعينه
لجواز ان يكون امارة خلو ذهنه بل هو نسبة جزافي بالده او وقع بظاهر حاله قوله القرابع اعرابي كما يجمع
احمر على حمر في الصحاح الاعزل الذي لا سلاح معه وقوم عزل وعزلان وعزل قوله ان بني عمك فيهم رماح

عند الجمهور

عند الجمهور من الغيبة الى الخطاب والتفاتان عند السكاكي اولهما الالتفات من الخطاب الى الغيبة
وثانيهما عكسه كما في مذهب الجمهور واعلم ان التقدير يحتمله ذلك والا فلا خفاء في عدم ترتب
هذا الكلام على ما قبله بدون هذا التقدير والمعنى حيث يا شقيق مظهرا على الناظرين رمحك
وشجاعتك او واضعا اياه على العرض فاقول لك ان بني عمك فيهم رماح قوله اي شيء من الدلائل
يريد ان الموصول عبارة عن الدليل والضمير المنصوب في تامله راجع اليه والمستتر راجع الى المنكر وان هذا
هو الوجه الظاهر الذي لا يشوبه شيء من التعسف والباقي تعسف كما سيجيء عليك في وجوه الحمل قوله وما
او محسوس لم يقيده بالمعلومية والمحسوسية وقصر الحصول بالدليل فيتوجه عليه الاشكال في توقف الارتداع
على التامل فوجد فيه انه يريد بالدليل هنا ما اصطلح عليه ارباب الاصول وهو ما يمكن التوصل
بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري لا ما هو المشهور من انه ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فلا خفاء
في لا في المعلومية ولا في المحسوسية تدبر قوله وجوه متعسفة الاول ان ما عبارة عن النقل ومعنى تامله
تامل به الثاني ان ضمير معه للخبر المنكر اي مع الخبر شيء من الدلائل لو تامله المنكر لارتدع الثالث ان ما
عبارة عن العقل وضمير الفاعل في تامله عائد اليه والمنصوب للخبر الرابع انهم فسروا المعية بكونه موجودا
في نفس الامر والتعسف في الكل سوى الاخير بين غني عن البيان وفي الاخير ان مجرد وجوده لا يكفي في
الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده صرح به في المختصر وفيه نظر لان المعتبر في الارتداع ليس مجرد المعية
بهذا المعنى بل المعتبر فيه ذلك بشرط التامل فيه والاطلاع عليه ولا يخفى على ذي فطرة ان هذا كاف
في الارتداع واما الوجه الاول وان صح باعتبار الحذف والايصال الا انه لا يخرج به عن التعسف وهو
الحذف والايصال وان كان مشتركا بينه وبين ما اختاره الا ان ذلك مما يتبادر الى الفهم
بخلاف الثاني فانه لا يتبادر اليه الذهن الا بكلفة كما ان هذا مستفاد من ذلك لانه مشهور و
التعسف الخفي على غير الطريق وكذا الاعتساف فقوله متعسفة على لفظ المبني للمفعول في الحذف
والايصال كقولهم المال مشترك قوله ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده يريد ان الظاهر المتبادر الى الفهم ان
لا ريب فيه من قبيل امثلة تنزيل المنكر منزلة غير المنكر واما كونه نظيرا اي تشبيها
لما نحن بصدده من جعل وجود الشيء منزلة عدمه كجعل الريب كلا ريب على عطف قوله تعالى وما رميت اذ رميت
وان صح الا انه امر فيه بعد لا يتبادر اليه الفهم ولا ينساق اليه الذهن قوله فيكون نظير السراج وجود الشيء

كما ان التاكيد بان مثلا والمبالغة فيه التاكيد باللام واسمية الجملة بخلاف المحقق الشريف فانه جعل اللام فقط تنبيها على ذلك

كالزنجي والرديء مثلا فان قلت فاذا جعل الآية من قبيل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه كان نظيرا
لما نحن فيه ومثالا لتنزيل الموجود منزلة المعدوم قلت اراد انه يكون نظيرا لما نحن فيه لاجل التنزيل نعم
ليس لاجل الجنس نحو التنظير باللام لام الاجل ولما النوع بانه اراد بالنظير هنا المثال فليس بشيء لانه يأباه
المقام ولا يساعده المقصود والكلام ثم لا يخفى ان جعله تنظيرا وان كان مما لا يتبادر الى الفهم الا انه قوي
من جهة المعنى وفوائده مستفادة من قوله وهكذا اعتبار النفي فانه مشعر بان ما قبله من قبيل الاثبات
لا غير ونحو لم يكون مثالا لما نحن فيه يريد انه لو جعل النفي في الآية على لا ريب فيه على تنزيل الريب المحقق منزلة
المعدوم لوجود المزيل لا يكون مثالا لما نحن فيه بهذا الاعتبار نعم في الآية اعتبار الاعتبار آخر مسلفا
وبحسبها سنا وتحكم الآية فمن بعض هذه الحيثيات هي مثال لما نحن فيه ومن بعضها نظير ولهم
لهذا الاعتبار اعتبار آخر مثلا ان بعض انكار هؤلاء يكون زعمهم الموجود منزلة المعدوم لانكارهم
وجود المزيل فلزم لانكارهم الحكم فلا ريب فيه لكن نزل التاكيد لتنزيل انكارهم هذا منزلة المعدوم
فبهذا الاعتبار يجوز ان يكون مثالا وقد غفل عن هذا التحقيق بعض اولي التدقيق فاورد شبهة
على قوله ونحو لا يكون مثالا لما نحن فيه ثم ذكر عن هذه الشبهة جوابا اما الشبهة فهي ان قوله هذا ليس
بجيد لانه اذا جعل وجود الريب بمنزلة عدمه لوجود المزيل فنفي الريب فيه فهذا الحكم اعني التنزيل ينكره
هؤلاء لانكارهم تحقق المزيل فلزم انكارهم للحكم الموجود في لا ريب فيه واما جوابه عن الشبهة فهو انه ليس
بهذا الكلام هو النبي واصحابه عليه وعليهم السلام ولا ريب انهم لا ينكرون وجود المزيل اصلا فلا ينكرون
الحكم ايضا هذا كلام هذا الفاضل تزييفا وتحقيقا ولعمري لا الشبهة شيء ولا الجواب والله اعلم بالصواب
اما بطلان الشبهة فلان مبناه الذهول عن اختلاف الاعتبار باختلاف الحيثيات كما فصلناه واما
بطلان حله فلانه ان وجب كون المنكر هو المخاطب لم يستقم الوجه المنقول عن الكشاف ان المنكرين هم
الاغبياء وان جعل المخاطب الكل اعني النبي واصحابه عليهم السلام والمنكرين لم يستقم الحل ولا يتم الامر والحاله
كما هو توجيه الكشاف فهو توجيهنا هنا ثم ما ذكره صاحب الكشاف عبارة الكشاف في تقرير
هذا المعنى هكذا اما نفي ان احدا لا يرتاب فيه وظاهر هذه العبارة ان قوله ان احدا فاعل نفي فيكون النفي
واردا على عدم الارتياب المتضمن هو ده على وجوده وحينئذ ذهب الشارح الى انه لا ارتياب وبالجملة
عبارة الكشاف هذه مشتملة على ضرب غموض ونوع خفاء عن الشارح المحقق عبارة المازري واشار

في اثناء

في اثناء التقرير لحمل العبارة على قانون العربية ووجه الحل ان فاعل نفي ضمير عائد الى الريب والباء
محذوف منه ان والتقدير ما نفى الريب بان احدا لا يرتاب فيه يعني ما نفي الريب بهذا المعنى ثم ليس محلا
لوقوع الارتياب وهذا كما يقال بعد تقرير المسألة وتحقيقها هذا مما لا شك فيه ولا خفاء يريدون
ان هذه المسألة يقينية في نفسها وليست محلا للشك والخفاء فافهم ثم دع الثاني لم يرد عليه ان هذا
الجواب لا يدفع اصل السؤال اذ التاكيد المعنوي كاللفظي في الاحتياج الى الانكار او التردد الا انه
اعني تاكيد الحكم بالتكرير وكونه جاريا على مقتضى الظاهر
يقال سماه جوابا بالتجوز باعتبار انه ما قيد على بعض مقدماته وان كان اصل الاشكال غير منقلع
بذلك ثم دفعا لتوهم السهو ذهب بعض اولي التحقيق الى ان هذا سهو لان التاكيد المعنوي لا يدفع
السهو كما نص عليه الشارح المحقق في مباحث التاكيد فلا بد فيه ما هو بمنزلته من حيث هو كذلك
واولى القول بان هذا سهو منه سهو منه وتقريره ان المانع من دفع السهو في التاكيد المعنوي هو
الاجمال الذي يحتوي عليه معنى نفسه مثلا في لصح بد وعدله في الضمير الخالط فلا اجمال وصح التوكيد به
رافعا وهذا الاجمال الموجود في التاكيد المعنوي غير متحقق في الآية لان مناط التاكيد في لا ريب فيه انما
هو التنزيه عن العيب الذي هو الريب ولا اجمال ولا ابهام في هذا المعنى اصلا بل لا يخفى ان الثاني اصرح من
الاول في هذا المعنى فظهر ان الساهي هو المتنبه فان قيل مقتضى العبارة الاشتراك في هذا المعنى وكونه
مذكورا في مباحث الفصل والوصل بهذا الطريق والاول غلط والثاني كذب فكيف وجهه قلنا
كلاهما ممنوع بل المراد انه بمنزلته في تاكيد المطو وتثبيته بل اقوى منه والاول هو المقرر في الفصل
والوصل والثاني هو البديهي الذي لا شك فيه فقوله دفعا حال من معنى الكلام اي اقيم مقامه حال كونه
رافعا لان معنى قوله ووزانه وزانه انه اقيم مقامه هكذا يجب ان يتصور هذا المقام ثم لو اريد به
الكلام ثم ذهب صاحب المفتاح الى ان الكناية هي ان يذكر اللازم ويراد به الملزوم وفسرها بعضهم بانها
لفظ اريد به لازم معناه وفسرها الآخر بانها هي ان يستعمل اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم
ثم مقتضى التعريف الاول ان الكناية عبارة عن نفس الذكر ومقتضى الثاني انها نفس اللفظ ومقتضى
الثالث انها نفس الاستعمال وكلام الشارح المحقق ان كان مبنيا على الاول وهو اوجه لكونه ادفع لكلام
صاحب المفتاح كان قوله ايراد الكلام على ما هو ادل الايراد بمعنى الذكر وكذا قوله فوات المنكر ايراد الكلام وان
كان مبنيا على الثاني فمعنى ايراد الكلام الكلام المورد على انه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وقس ذلك

بمعنى المنفي وبالجملة فوجه الكناية ان الكلام المجرد عن التاكيد في مقام انكار المخاطب لفظ مستعمل في
معناه واريد به الملزوم لان معنى هذا الكلام في عرف البلغاء خلو ذهن المخاطب فاذا استعمل
في مقام الانكار فقصد به ان انكاره منزل منزلة العدم فيكون كناية اذ التنزيل المذكور ملزوم
للايراد المذكور وهذا المعنى لائح من كلامه بلا اخفاء فالتحكم بان هذه ليست كناية مصطلحا عليها
بين القوم اذ هي ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم ولا يخفى ان التنزيل والايراد
المذكورين فعلان من افعال المتكلم والاول ملزوم للثاني فيكون انتقالا من نفس احد فعليه الى
الاخر فلا يكون كناية مصطلحا عليها اذ ليس هناك استعمال لفظ كما في قولك طويل النجاد بل هو
عليه انواع الاعمال والداعم بحقيقة المقال قوله هذا المقام والحال المقتضي كمقام الانكار في قولنا
الكلام مع اذا كان المخاطب منكرا وكخلو الذهن في ان زيدا قائم اذا كان المخاطب خالي الذهن قوله
ونظيره ذلك في الطاعنين وفي التحقيق استشهاد بكلام صاحب اللباب اي نظير ما ذهب اليه من تنزيل
المحقق منزلة المقدر وضمير قوله للشاعر على ما هو المتعارف في الاضمار اعتمادا على القرينة المشهورة
بالمرام لا انه راجع الى صاحب اللباب وان كان يتوهم من ظاهر الكلام قوله عن سعادة جده الجد هنا
البخت لا ابو الاب وهو اي البخت قد يتصف بالسعادة وقد يتصف بالشقاوة فلذا احتاج هنا
الى اضافة السعادة اليه قوله جملة مستانفة لبيان مراده بهذا الاستيناف السؤال عن السبب الظاهر اي ما
الدليل والشاهد على هذا النطق فاجيب بانه سطوع البرهان على غلط قوله سهو دائم وحزن طويل
فلذلك نزل التاكيد تدبر قوله فنسج الكلام معه اي مع هذا السامع المتزلزل السائل قوله المشرئب وصفه
بعد صفة من اشرأب الشيء مد عنقه لينظر اليه كذا ذكره الجوهري قوله دفعا للتوهم التخصيص غير سديد
لانه صرح بان لا ريب فيه من قبيل الامثلة دون النظائر ولذلك صح استثناؤه وهو من قبيل النفي
فقد حصل دفع التوهم جزما بلا شبهة اللهم الا ان يراد الدفع العقلي الكامل وفي الايضاح وهذا كله
اعتبارات الاثبات وقس عليه اعتبارات النفي ولا يخفى ان هذه العبارة صريحة في انه للنفي فيما يسوغ
فيه الاحتياج انه لا نوع تحيل تصحيحه لهذا الكلام فظاهر كلام الشارح المحقق هنا يشعر بان
الاية من قبيل المستثنى فان التاكيد بلفظ الكل لا يمنع الاستثناء على ان قوله فسجد الملائكة كلهم
اجمعون الا ابليس وقد تقرر في الاصول وكلامه سابقا يشعر بان الاية مستثنى وبالجملة كلامه سابقا

ولاحقا

الملاه صور الصحراء والملوان الليل والنهار يقال لا افعله ما اختلف الملوان
كذا ذكره الجوهري منه

ولاحقا اشارة بوجهين فليتهم قوله وهكذا اعتبارات النفي معطوف على ما قبله من حيث المعنى
كانه قيل هذا الذي ذكر اعتبارات الاثبات وهكذا اعتبارات النفي قوله لانحصر فائدة ان في تاكيد الحكم
اي التاكيد الذي لنفي الشك او رد الانكار على ان النفي راجع الى القيد فان قوله نفيا وردا تعليل
للتاكيد والنفي راجع الى المجموع وهذا اظهر وبه يشعر بيان فوائدها قوله وكذا المجرد عن التاكيد اي لا يجب
ان يكون مع خالي الذهن قوله كان من المتكلم اي حصل كان ناقصة فخبرها انه لا يكون وان جعل تامة
وهو الاظهر فقوله انه لا يكون متعلق الظن من باب تضعيف الافعال اعداه وجعل كان زائدة على
غلط قوله كما من كان في المهد صبيا تعسف من جهة المعنى ولكنه انه قد يستعمل ان تنبيها على ان
ما وقع خلاف ما يترقبه المتكلم وان كان ظانا ان هذا الذي وقع هو الذي كان لا يخطر بالبال وقوعه
والامثلة ظاهرة قوله كان من المتكلم اي حصل ووقع منه وقوله في الذي كان اي وقع وقوله انه
لا يكون اي لا ينفع ولا ينجع وقوله مستمع وهو بمراي من المخاطب ومسمع اي بحيث يراه المخاطب ويشاهده
ويسمع كلامه مشافهة وحقيقة التركيب بمراي منصوب بالمخاطب قوله بل التبجح معطوف على ما قبله
من حيث المعنى اي من خصائصها انه لا يحسن حمل الشان بدونها بل التبجح او ومن خصائصها التعبير
الشان معها حسنا بل عدم جواز غيرها وعدم صلاحية الاسم بالتاويل لما في جانب المعطوف
او المعطوف عليه قوله ان شواء البيت من ابيات شيبان بن ربيعة من قصيدة مطلعها ان شواء
ونشوة وخبب البازل الامون يجشمها المرء في الهوى مسافة العائط البطين والبيض يرفلن
كالدمى في الريط والمذهب المصون والكثر والخفض امنا وشرع المزهر الحنون من لذة العيش
والفتى للدهر والدهر ذو فنون والعسر كاليسر والغنى كالعدم والحي للمنون الشواء اسم من شويت
اللحم شيا يقال شوى يشوي شيا كما يقال غوى بالفتح يغوي غيا والاسم الشواء والنشوة السكر الخفيف
والخبب والخبيب ضرب من السير والبازل التي انشق نابها [illegible] في الصحاح
بزل البعير يبزل بزولا فطر نابه اي انشق فهو بازل ذكرا كان او انثى وذلك في السنة التاسعة وربما بزل
في السنة الثامنة والجمع بزل وبزل وبوازل والامون الموثقة الخلق وجشمت فلانا [illegible] قوله
يجشمها المرء صفة البازل كمثل الحمار يحمل اسفارا وقوله في الهوى اي فيما يهواه ويحبه والمعنى يكلفها
صاحبها قطع المسافة البعيدة فيما يهواه والمسافة مأخوذة من السوف وهو الشم وكان الدليل يشم ذلك

المذهب المموه بالذهب في الصحاح كل شيء تموهه بالذهب فهو مذهب والفاعل مذهب والاذهاب والتذهيب
واحد وهو التمويه بالذهب ويقال كميت مذهب للذي تعلو حمرته صفرة فاذا اشتدت حمرته
ولم تعله صفرة فهو المدمى منه

اد المنتبه عليه الطريق والغابط المطمئن من الارض والبطين الواسع الغامض وقوله
والبيض منصوب معطوف على المنصوبات الواقعة اسم ان واراد بالبيض النساء والبيض بكسر
الباء جمع ابيض في الصحاح واصله بُيض بضم الباء وانما ابدلوا من الضمة كسرة لتصح الياء ودرنك
تتجرى والربط الملاءة الواسعة والمذهب المصوف يراد به الثياب الفاخرة المطرزة بالذهب في قصره
الجوهري المذهب المصوف بالثياب التي فيها تصاوير وكانه اراد تصاوير الذهب المصوف المحفوظ الى
الذي يحفظ عادة لنفاسته وكثرة قيمته وغلائه والطراف اعني في الربط متعلق بيرفلن
وكالدمى في موضع الحال والدمى جمع دمية وهي في الصحاح الدمية الصنم والجمع الدمى وهي الصورة
من العاج ونحوه ثم اورد هذا البيت اي قوله والبيض يبتذل الملك والنساء البيض يتجرن في
المصونات عن الثياب الجميلة والكثر منصوب والمراد به كثرة المال ومساعدة الحال وضده القل
ومنه قولهم الحمد لله على الكثر والقل وقال الاصمعي كثر الشيء اكثره وقله اقله واراد بالخفض خفض
العيش والما نصب حالا والشرع جمع شرعة وهي الاوتار في الصحاح الشرعة الوتر والجمع شرع وشرع
والشراع جمع الجمع والمزهر العود في الصحاح المزهر العود الذي يضرب به والازدهار بالشيء الاحتفاظ
به وفي الحديث ازدهر بهذا فانه لرشاننا اي احتفظ به والنشيق والحنين تريد به الصوت من
الحنين وحاصل المعنى ان لذات الدنيا من ماكول ومشروب وملبوس ومركوب قد نحصل
صاحبها فيما يهواه ويكفيه قطع المسافات فيما يدعوه اليه نفسه والنساء البيض الصفة التي
ذكرناها والغنى والراحة في الامن وجميع ذلك من لذة العيش ثم قال والغنى للدهر والدهر
ذو فنون اي ذو ضروب يريد ان كل ذلك مما يتلذذ به العايش لكن الغنى مهدف للدهر والدهر
ذو تارات فكما يجي بوجه وكما يسلم يعطب وكما يصفو يكدر وقوله والبشر يريد ان شبابه هذه
الاحوال الا ان الادم الا ريثما يتسلط عليه الغواطم والمغيرات فاليسار اراد اصل كالاعسار في سرعة
الانقضاء وعدم البقاء وغنى النفس كغرها في الانتهاء والبد الاشارة بقوله والغنى كالعدم اي
الغنى كالفقر والعدم بضم العين وسكون الدال الفقر من العدم مصدر عدمته في الصحاح عدمت
الشيء بالكسر اعدمه عدما بالتحريك على غير قياس اي فقدته والعدم ايضا الفقر وكذلك العدم اذا
ضممت خففت وان فتحت ثقلت وكذلك الجحد والجحد والصلب والصلب والرشد والرشد والحزن

والحزن

والحزن ثم انتهى بهم ذلك للحي الى المنون اعني الموت الذي لا غاية وراءه ولا يمكن التخلص عنه بحيلة
تنفذ وروية تعمل اينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وفي الكلام تنبيه على
ان مآل الانسان لما كان الى الموت كانه خلق لاجله على نمط قوله شعر لدوا للموت وابنوا
للخراب شبه المرتب على الشيء بعلته الغائية فاستعمل فيه اللام الموضوعة للثاني على ما حقق الفاضل
في [illegible] النسبية شعر يلف شملي بهم اللف الجمع والشمل جاء بمعنى التفرق وجاء بمعنى
الاجتماع في الصحاح جمع الله شملهم اي ما تشتت من امرهم وفرق الله شمله اي ما اجتمع من امره
والباء في بسعدى متعلق بيلف وسعدى اسم موضع او اسم محبوبه فان كان اسم موضع وكان
متعلقا بيلف فالباء بمعنى في اي يجمع التفرقة في هذا الموضع او متعلق بشملي اي يدفع التفرقة
الكائنة بهذا الموضع وان جعل سعدى اسم محبوبه فالباء للسببية فلو تعلقت باللف كان المعنى
يلف بسبب وصالها وان تعلقت بالشمل كان المعنى بسبب تعلق القلب بها والتفات الخاطر اليها
وتيم اي تعبد وحاصل معنى البيت ان الزمان الذي يجلب تفرقتي بسعدى بالجمعية زمانه قاصد
لي بالاحسان فارغم عني نوائب الحدثان شعر ولم يرعني بالهجر وعدل اليه دفعا للمنافسة عليه شعر
جديرا باقوى الطامعين الى هذه عبارة الكشاف وعليها مناقشة ظاهرة وهي انه لا فائدة لها ولا
شركة في اصل الفعل ونفس التاكيد فضلا عن ان يكون احدهما اقوى واوكد واجيب بان افعل
ان افعل التفضيل قد جرد عن المعنى التفضيلي على نمط قولهم [illegible] اي ليس جديرا بقوى
الطامعين وكيدهما وفيه نظر اذ قد تقرر ان افعل التفضيل انما يجوز تجريده اذا لم يكن معه شيء
من الامور الثلثة كالاية المذكورة وما نحن فيه ليس بهذه المثابة وثانيهما ان ليس المعنى الاعلى
الاولوية والمعنى ليس جديرا بقوى الطامعين فضلا عن الاوكد والاقوى وسلك بهذه الواو الترتيبة
ذهابا الى نحو الشيء [illegible] وكد في المقصود وابلغ في المرام شعر وحديرة جمع واحدي
بالحاق باء النسبة للتاكيد والمبالغة كاحمري شعر ومئنة للتوكيد في اللفظ المئنة مفعلة من
ان التوكيدية وحقيقتها الذي ينبغي ان يقال فيه انه عالم وانه فقيه وفي الحديث طول الصلوة
وقصر الخطبة مئنة من فقه الرجل المسلم اي مخلقة ومجدرة وعن ابي عبيدة معناه ان هذا مما يعرف
به فقه الرجل شعر ليطابق ما ادعاه الضمير عائد الى المصرع الاول او الثاني وعلى الاول معنى المطابقة

هو الاحتمال على التأكيد وعلى الثاني معناها التأكيد بناء على ان الظاهر عند انتفاء المانع من في المتكلم
الاول فلبنا من ش ثم الاسناد اشار بلفظ ثم الى ان ما بين هذه المباحث وما قبلها من التفاوت فان
الاول مطمح انظار البلغاء وان كان هذه الاوصاف للاسناد مقدمة بالذات بل وتقديمها تنبيه على
تقدم القصد الى الحقيقة والمجاز تتغيران بتغير القصد فافهم ش ولذا ذكره باسم الظاهر دون الضمير فيه
بحث من وجوه الاول ان الاصل في التعريف هو العهد الخارجي ومن قواعدهم ان المعرفة اذا اعيدت كانت
عين الاولى فكان الاسناد اشارة الى المذكور الذي قبله فذكره باسم الظاهر بلفظ المعرفة دلالة على ان المراد
بالاسناد ههنا هو الاول فكيف يصح الحكم بانه عدل عن الضمير الى الظاهر اشعارا بالمغايرة الثاني ان الضمير والظاهر
يشتركان في ان الظاهر الغالب والاصل الراجح ان المراد بهما عين السابق وكما ان الظاهر يحتمل ان لا يراد به عين
ما سبق على مرجوحية كذلك الضمير فيما ذكر من حديث العدول وترجيح الظاهر على الضمير امر ليس له وجه ظ
فما معناه الثالث ان كلام المص فيما يجيء وهو غير مختص بالخبر يدل دلالة ظاهرة على ان مورد القسمة هنا
هو الاسناد الخبري لا مطلق الاسناد اذ لولا الامر كذلك لما وقع الاحتياج اليه ولعل اجيب عن الثاني ان الضمير وان
جاز عوده الى ما ضمن المذكور من وجه الا انه قليل بخلاف الظاهر المعرفة المعادة فان المتعارف التغاير
هناك اكثر وان كان كل منهما خلاف الظاهر وعن الثالث ان ما يجيء بيان لعدم اختصاص المجاز بالخبر والكلام
في مطلق الاسناد المتناول للحقيقة والمجاز وزيف بان عدم اختصاص المجاز يستلزم عدم اختصاص
الحقيقة ايضا فذكره ذكره اذ قد تقرر ان كل مجاز حقيقة عند المص والسكاكي ثم تعرض للجواب بان قوله
وهو غير مختص بالخبر في موقع القرينة المشعرة بان مورد القسمة هو مطلق الاسناد ش ثم هي اما حقيقة او
مجاز الحجر يريد ان ظاهر هذه العبارة مشعرة بالحصر وهو خلاف مذهبه وتحقيق ذلك ان الظاهر المتبادر الى
الفهم من مثل هذه العبارة في مثل هذا المقام هي المنفصلة الحقيقية او منع الخلو لا منع الجمع اذ بذلك يحصل
الحصر وينضبط الاقسام وهي عبارة مشهورة ولم يعدل عنها فلا بد له من نكتة وما ذكر يصلح نكتة
ش كما انه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز اشارة الى ان قوله منه مبتدأ وما بعده خبره وفيه العكس
وهذا المعنى جعل المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا في مثل هذا المقام هو الذي اختاره الشارح المحقق واصر عليه
وهذا ادخل في الفنين على ما صرح به النحاة وتحقيق ذلك على فائدة الفريدة ذكرناه في حواشي شرح الكافي
فليطلب هناك ش وانما اخرناه من حاصل ما ذهب اليه ان الحقيقة منسوبة الى العقل كالمجاز اتفاقا لا كما

ثم ترك ذكر الجواب عن الاول بطريق الاصالة
لما عرفت احدهما انه قد سبق ان هذه القاعدة
اكثرية لا كلية وثانيهما ان الجواب عن الاول
سيعلم في ضمن الجواب عن الثاني منه

بقوله

يقولون حقيقة عقلية ومجاز عقلي فلولا الانسب رفع النزاع وعلى ما ذهب الانتساب الى العقل
بلا واسطة وعلى ما ذهب الشيخ والسكاكي مشتمل على الواسطة والاولى اولى ش اعلم ان العجب بان
الشيخ جعل الحقيقة والمجاز صفة الكلام مبني على ما يشعر به ظاهر كلامه في دلائل الاعجاز والذي
في اصول ابن الحاجب انه جعل ذلك صفة الاسناد ش يحصل بقصد المتكلم اي باعتقاد المخبر لا بقصد له
اذ لا عقل له كما سبق يريد ان الاسناد امر يتعلق بالقصد والقصد مبني على العقل ش قد زعم انه داخل
مبني اعتراضه على المص على تعرضه للتعليل والاظهر وجه ظاهر بان بيان ذكره مبني على الاستطراد كبحث
الدلالات في الالفاظ في المنطق وكبحث المساواة في علم الاعراب وامثال ذلك غير عزيز فيما بينهم
والحق ان هذا الاعتراض مندفع عن المص لانه لم يتعرض لوجه الايراد ههنا وكان الشارح المحقق رح
لمنه على ما ذكره والا فالمص بري عن ذلك ش وهي اسناد الفعل او معناه فسر معنى الفعل
بالصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسم التفضيل والظروف والمذكور في كتب القوم ان هذا
من قبيل شبه الفعل سوى الظروف وان معنى الفعل حروف النسبة واسماء الاشارة والظروف والجار
والمجرور والتمني والترجي والتشبيه ونحو ذلك وتحقيق الفرق الذي عليه مبنى كلام القوم ان شبه
الفعل ما يفهم منه لا بصيغته كالمستقر من الظروف واسماء الاشارة وحروف التنبيه ونحوها
هو زيد مقبلا وكون ليت ولعل وكأن والشارح المحقق جعل الظرف الذي هو من قبيل شبه الفعل
من قبيل معنى الفعل وما ذهب اليه ضروري لصحة كلام المص عليه الكلام الا ان يجعل ذلك مبنيا على ان
معنى الفعل ما يفهم منه معنى الفعل ويدل عليه سواء كان بالصيغة او بغيرها فيعم القسمين جميعا كما
انهم يطلقون شبه الفعل تارة على ما يفهم منه معنى الفعل مطلقا سواء كان بالصيغة او بغيرها
حتى يندرج فيه معنى الفعل ايضا حيث قالوا في تعريف الفاعل هو ما اسند اليه الفعل او شبهه فاراد
بشبه الفعل المصادر واسم التفضيل واسماء الافعال والظروف والجار والمجرور والمشتقات
سوى اسم المفعول وحاصل ذلك ان كلا من شبه الفعل ومعنى الفعل موضوع لمعنى خاص يحدهما يقابل
الاخر باعتباره ثم يطلق كل منهما بالمعنى الاعم بحيث يندرج فيه الاخر اما باعتبار ان الفرق المذكور
اكثري لا كلي واما باعتبار الاشتراك واما باعتبار التجوز ونحو ذلك من الاعتبارات والصحيح الاطلاقات
والله اعلم بحقيقة الحال الا ش متعلق بالظرف تعلقه به يحتمل الوجهين احدهما ان يتعلق بما مر ثانيهما

مطلب شبه الفعل ومعنى الفعل

ان يتعلق به على طريق النيابة والفهم يعتبر من كلامهما والحاصل واحد والتغاير باعتبار اختلاف
الجهة قوله وهذا التعليل يريد انه انما زيد قوله عند المتكلم في التعريف ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد
دون الواقع فانه قد كان خارجا عن قوله وهو اسناد الفعل او معناه الى ما هو له وذلك لان
مفهوم ما هو له سواء كان الفعل او معناه لذلك الشيء والمتبادر منه الى الفهم ما هو له بحسب الواقع والاعتقاد
معا وما هو له بحسب الواقع فقط والحاصل ان الاقسام اربعة المطابق للواقع والاعتقاد معا وغير
المطابق لهما معا والمطابق للواقع دون الاعتقاد والمطابق للاعتقاد دون الواقع فالاقسام
باسرها اربعة وما هو له يتناول القسمين من هذه الاقسام الاول والثالث ولا يتناول الباقيين
اعني الثاني والرابع فبالقيد الاول اعني قوله عند المتكلم دخل فيه الرابع وبالقيد الثاني اعني قوله في الظ
دخل فيه الثاني واليه الاشارة بقوله لكن بقي خارجا ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع او لا
فادرج بقوله في الظ الا انه يشبه بناء الخروج الى القسمين اعني ما لا يطابق الاعتقاد والواقع
وما لا يطابق الاعتقاد ويطابق الواقع جميعا تغليب اذ قد تبين ان الثاني لم يكن خارجا عن
قوله ما هو له فان قيل النقض بان زيادة التفصيل زيادة التعميم والاحاطة وادخال ما ليس بداخل
فيما سبق ليس بجديد لانه مبني التعريف على تاخير الاخص فالاخص على ما عرف من القانون في
تقديم الجنس وتاخير الفصل قلنا التفصيل في التحقيق تحقيق للمرام وتعبير عن المعنى المراد بما هو له
وتنبيه على ان المراد غير منحصر على ما هو المتبادر منه الى الفهم بل المراد هو المعنى الاعم منه والكيفية
مفوضة الى الفهم بعد التامل والتدبر قوله سواء كان مخلوقا لله او لغيره غير منطبق على قانون اهل
السنة والجماعة اذ الكل مخلوق لله عندنا والله خلقكم وما تعملون الكلام الا انه تخييل مبنيا على قانون
الاعتزال والله اعلم بحقيقة الحال قوله وهذا المثال الغير مذكور في المتن ردا لما وقع في بعض الشروح من
ان هذا المثال مذكور في المتن لكن بلفظ اسم الفاعل اي خالق الافعال كلها هو الله تعالى فاعترض
بان الصواب ان يقول خلق الافعال بلفظ الفعل اذ المسند ليس فعلا ولا معناه فلا يكون حقيقة ولا
مجازا فان قيل هذا الاعتراض وان كان مندفعا عن المتن اذ لا تعرض فيه لهذا المثال اصلا الا انه بعينه
مذكور في الايضاح فما يفعل به قلنا مبناه على اشتماله على المسند الفعلي ضمنا اي خلق الافعال ففيه تسامح
اذ الملحوظ انما هو المسند الفعلي الضمني لا غير قوله بتقديم المسند اليه يريد ان تقديم المسند اليه هنا لافادة الحصر

كقولهم

كقولهم ما سعيت في حاجتك بل ينقسم الى قسمين اي بهذا الطريق الذي ذكره واعتبره والا فهذا
ينقسم الى ثلثة اقسام لا الى قسمين اذ علم المخاطب اما مقرون بعلمه وهو القسم الاول او لا ولا علم المخاطب بعلمه
وهو القسم الثاني او المخاطب عالم بانه لم يعلم وهو القسم الثالث الا انه لم يلتفت اليه وبنى التقسيم
بالانقسام الى قسمين لامرين احدهما ان الكلام فيما اذا كان علم المتكلم بعدم المجي ثابتا لما اشار اليه
بقوله احترازا عما اذا كان المخاطب ايضا عالما او ثانيهما انه لو سلم ذلك فالثاني بحسب مفهومه لم يتم
الانحصار قوله عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ يريد علمه بعلمه حال التكلم وهذا هو المقصود بالاثبات هنا
وبالنفي فيما ابتدا به اعني القسم الثاني قوله بناء على سهو او نسيان المذكور في كتب الكلام في الفرق
بينهما ان السهو هو زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عن المدركة
والحافظة جميعا فيفتقر الاحتياج في حصولها الى سبب جديد وبعبارة اخرى السهو ذهول
الصورة عن خزانة الخيال بعد العلم بها بحيث لو حصل التوجه اليها لحصل اما بسهولة او بتعسر
والنسيان هو سقوط الشيء عن خزانة الخيال بعد العلم به بحيث لو حصل التوجه لم يحصل وذهب
الآمدي الى ان السهو والنسيان مترادفان كالغفلة والذهول فان قيل جعل الامر الثاني مبنيا على
السهو والنسيان غير سديد اما اولا فلان كلا منهما في المشهور انما يكون بعد العلم فاذا كان المخاطب
عالما بان المتكلم سهى او نسي فقد علم بان المتكلم عالم بانه لم يجئ وهو القسم الاول والكلام في القسم الثاني
واما ثانيا فلانه يجوز كونه اسنادا الى ما هو له عنده لاجل السهو والنسيان جاريا في القسم الاول فقدم
تجويز الاول بطريق الحقيقة دون الثاني تحكم قلنا اما الاول فقد نبهنا على ان المراد بالعلم في
صورة النفي والاثبات هو العلم حال التكلم فقط وكذا الثاني فليفهم قوله والمراد بالاسناد في قبيل العطف
على معمولي عاملين مختلفين ولا تقديم للمجرور كقولهم في الدار زيد والحجرة عمرو الا انه يحمل على قبيل
الحذف قوله على ان الحكم المفاد بها اي بتلك الجملة وجزائها واقع موقعه والظرف اعني على ما هو عليه
صفة مصدر مقدر اي واقع موقعه وقوعا كائنا على الوجه المذكور او خبر قوله واقع خبر بعد خبر
ومعنى قوله على ما هو عليه على الوجه الذي هو اي ذلك الحكم كائن على ذلك الوجه فضميره هو راجع الى الحكم
وضمير عليه الى ما قوله على نحو قولها اي قول الخنساء والبيت من ابيات الخنساء من قصيدة مطلعها
وما عجول على بو تطيف به لها حنينان اصغار واكبار ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هي

اقبال وادبار يوما باجزع منى حين فارقنى صخر وللدهر احلاء وامرار البو ولد الناقة يملا من
التبن لئلا ينقطع لبنها والعجول من الابل الوالد التي فقدت ولدها والمراد ههنا الناقة الوالهة
الفاقدة له وقوله يطيف صفة بو وضميره له اى يطيف حول العجول يطيف من قولهم طاف
الخيال يطيف طيفا ومطافا فاطيف الخيال مجيئه في النوم وعليه قوله انى الم بك الخيال يطيف
ومطافه لك ذكرة وشعوف لا من قولهم طاف حول الشيء لان مضارعه يطوف ولم يرد يطيف
وهو مجاز عقلي لان اسند الطيف اليه وهو لخياله وهو غير ملتبس لانسياق الذهن اليه او المضاف
محذوف وضمير به للعجول والتذكير باعتبار اللفظ وقوله لها حنينان هذه الجملة صفة اخرى لعجول
وتانيث الضمير هنا باعتبار المعنى والاصغار والاكبار جعل الشيء صغيرا وكبيرا واصغرت الناقة حنينها
صغيره كذا في الصحاح وهذا بيان للحنين على تجوزه ويوما متعلق بما النافية لانه في معنى انتفى
والظرف اعني قوله باجزع خبر ما وصخر اسم رجل هو اخو الخنساء وهو صخر بن عمرو بن الشريد والصخر
الحجارة العظام ايضا والجمع الصخور والاحلاء مصدر احليته اى جعلته حلوا ويقال احليته اذا وجدته
حلوا والامرار مصدر امر الشيء امرارا اى جعله مرا وامر الشيء صار مرا لازم وكذلك مر الشيء بالفتح مرارة
فهو مر والاحزان الفقر والهم كذا في الصحاح وقوله ما رتعت اى مادام رتعت ترتع شيء منفي كلي عار
خال عن المزايا والخصوصيات التي بها التفاضل والنكت والاعراض التي بها يتبع الناس كانه شيء مخلى
عنها وفي دلائل الاعجاز مخلى بالخاء المعجمة وفي الصحاح المخلى بالخاء والحاء جميعا الكلاء ورجل
مخشي بالتشديد اى صرف وفي النسخة المقروءة على الشارح بالغين المعجمة وهو وقوع بالدواب يدور
نشابه التاء فيها كالتاء في علامة وفي بعض النسخ منه من كصحيح الذوق وكلاهما واحد معنى وجه
وجه انه لفظ ما في التعريف حاصل الجواب عن الاشكال الوارد على التعريف بقولها فانما هي اقبال
وادبار ان ما في قوله ما هو له كناية عن الملابس المخصوص الذي هو الفاعل او المفعول به يعني انه
تخصيص على تخصيص والاضافة في المثال المذكور الى المبتدأ لا غير وهو على مذهبه واسطة ليس بحقيقة
ولا مجاز وفيه نظر لان ما ذهب اليه من ارتكاب الخصوص فوق الخصوص غير نافع له ولا دافع للاشكال
من اصله للقطع بان مرادهم بالفاعل والمفعول فيما نحن بصدده ليس لكونه لفظيا والذي يدل على ذلك
امران احدهما ما ذكره الشارح المحقق من عدم اشتراطهم صحة الحمل والاخر ما يكون المسند فيه مصدرا

فان هذا

فان هذا ايل قطعا على ان المسند اذا كان مصدرا والمسند اليه فاعلا او مفعولا كان الفاعل والمفعول
غير لفظي وثانيهما ما ذكره القوم في عيشة راضية من ان هذا من قبيل ما اسند فيه الى ملابس الذي
هو المفعول به لا على ذي شكة ان العيشة انما هو مفعول حقيقي لانها مرضية لا لفظي لانه فاعل لفظي
وكذا قولهم الاسناد في جرى النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة الى الملابس الذي هو المكان والزمان
والسبب للقطع بان المكانية والزمانية والسببية في هذه الامور انما هي بحسب الحقيقة دون اللفظ واذا
كان مرادهم بالفاعلية الفاعلية المعنوية الحقيقية نقول انما هي اقبال وادبار مندرج في تعريف
الحقيقة العقلية لان فيه اسنادا معنى الفعل وهو المصدر الى الملابس الذي هو الفاعل الحقيقي اذ
الاقبال والادبار قائمان بالناقة بكل منهما وصف لها وبهذا ظهر ان تخصيص ما بالملابس ثم تخصيص
الملابس بالفاعل والمفعول غير نافع واجيب بان مرادهم بما هو له الشيء له على وجه الاسناد اللفظ وهذا
ليس كذلك اذ الاسناد فيه على وجه الحمل بالمواطاة والشيء على وجه الاشتقاق فقد اختلفت الجهتان
جهة الاسناد وجهة الشيء وهذا جيد لو انضجه بعدم اشتراط صحة الحمل وقد مر عليك التصريح به
بقولي ولا يشترط صحة حمله مع التعرض لفساد الاشتراط فان قيل قول الشيخ ان كان فيه تكلفا وترتيبا
لكلام المص بحيث يخالفه فيه له فلا يستقيم ما ذهب اليه المص من ان الاسناد الى المبتداء واسطة لان الشيخ
قد نص على مجازيته والا لما ذهب اليه الشارح المحقق من ان تعريف المص غير منعكس لانه يخرج ما لا يكون
المسند فيه فعلا او معناه غير مستقيم لانه كونه حقيقة انما هو على راي الشيخ والمص يمنعه ولا غير طرد
لا يصدق على قولها فانما هي اقبال وادبار لان مجازيته على مذهب الشيخ والمص يخالفه قلنا نختار الاول
وحديث عدم استقامة الواسطة مدفوع بان هذا بعينه ما ذكره الشارح المحقق سابقا نقضا لتعريف
المص غير منعكس لخروجه عنه ونختار الثاني وحديث عدم الانعكاس والاطراد مدفوع بان قول الشيخ
في معرض التأبيد فليتدبر على ما صرح به الجلبي حيث بنى على استاده الى الفاعل او المفعول به اذا كان
مبنيا للحقيقة ولغيره مجاز فان كلامه كما ترى ينادي على ان مدار الحقيقة على تحقق الملابس المخصوص
الذي هو الفاعل او المفعول به وعلى انه اذا انتفى هذا الملابس بخصوصه انتفت الحقيقة فانظر ما
ادعاه من التصريح الموعود وقد يقال مبناه على انه سيذكر بعد التعريف ان للفعل ملابسات
شتى ويتوهم منه ان الحقيقة هي الاسناد الى ملابس هو فاعل او مفعول ثم زيف هذا القائل وجه باني

المفهوم منه ان الاسناد الى الملابس المذكور حقيقة وهذا لا يقتضي ان يكون كل حقيقة اسنادا الى
الملابس كذلك غاية الامر ان يكون هذا كليا لكن الايجاب الكلي لا ينعكس كليا ولو سلم فالمذكور هناك
الفعل دون معناه ولا استغناء له فلا يصح الاستشهاد ثم اجاب عن شبهة هذه بان الظاهر ان قصد
المص بقوله وللفعل ملابسات تفسير التعريفين هذا كلامهم وفيما ذكرناه غنية عن امثال هذه التكلفات
ش ونمت اوله لقد لمتني يا ام غيلان في السرى السرى السير بالليل عند الصباح يحمد القوم السرى وفي الصحاح
سريت سرى ومسرى واسريت بمعنى اذا سرت ليلا وذكر الليل في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا
وان كان السرى لا يكون الا بالليل للتاكيد كقولهم سرت امس نهارا والبارحة ليلا ويقال اسرى به
اسرى به مثل اخذ بالخطام واخذ الخطام والمذكور في بعض التفاسير هنا ان سرى واسرى لازم
الا انه عداه بالباء في قوله بعبده ش وجوابه الخ حاصل هذا الجواب مكتفى لا سترة به الا انه يتجه بنحو ما
صام النهار بل الانسان فيه وما جرى النهر بل الماء فيه وما ربحت التجارة بل التاجر فان يقتضي هذا
الجواب ان يكون الاسانيد كلها مجازات مع انها حقايق والدليل على انها حقيقة ان ذكر الفاعل الحقيقي
يدل على ان المراد سلب الصوم عن النهار والجري عن الانهار والربح عن تجارة التجار فكانت هذه الاسانيد
حقايق لان هذه الامور مسلوبة عن هذه الاشياء في الواقع واما وجه اللزوم فظاهر لو اعتبر الكلام
مجردا عن النفي وادي بصورة الاثبات لم يكن الاسناد اسنادا الى ما هو له ولما كان في هذا الجواب نوع
ضعف وخفاء ذهب الشارح المحقق الى ان هذا جواب ظاهري والتحقيق انه ان اريد بما صام نهاره
افطر وبما نام ليله سهر وبما ربحت تجارته خسرت فالاسناد مجاز وان اريد نفي الصوم حقيقة عن
النهار فالاسناد حقيقة وكذا البواقي وحاصل التحقيق ان ما صام نهاره بالمعنى الاول مجاز داخل
في تعريفه وبالمعنى الثاني حقيقة فيختار الشق الثاني ودخول ما صام نهاره في تعريف الحقيقة ممنوع
لان الصوم المنفي بمعنى الافطار غير ثابت للنهار ش وكذا الكلام في ساير الامثلة مثل النهار صائم
التحقيق الذي ذكرناه انما يمكن اعتباره هنا بان ان اريد بالصوم عدم الافطار فالاسناد ينبغي
ان يكون حقيقة اذ عدم الافطار حقيقة لا شائبة النفي بالنهار وان اريد به الامساك عن المفطرات
فالاسناد ينبغي ان يكون مجازا والحق ان هذا المقام مشكل بعد ولكونه محلا للاشكال اورد بانا لو تامل بعضهم
فليتامل ش وسمي مجازا حكميا اما باعتبار ان كل مجاز عقلي متضمن الحكم والاسناد اما تحقيقا او تقديرا

الخطام بكسر الخاء المعجمة الزمام من الخطم في الصحاح الخطم من كل طاير منقاره ومن كل دابة مقدم انفه وفمه والخاطم الانوف واحدها خطيم وخطمت البعير بكسر الخاء والخطام الزمام زممته كذا في فصل الخاء المعجمة في باب الميم وفي فصل الحاء المهملة الحطام ما تكسر من اليبس من حطمته حطما فانحطم اي كسرته منه

واما باعتبار

في الاسمية نسخة على الشرع الانشاء الاصل الا تحقيق
والانفية يكون في النفي تقديرا او قال في كلامهم

واما باعتبار ان المجاز العقلي وان كان جاريا في الاضافة والايقاع ايضا الا ان الحكم اشرف فاعتبر التسمية
بالاشرف واما باعتبار ان هذا القسم اكثر فاعتبر التسمية بالاعم الاغلب واما وجه التسمية بالمجاز في الاثبات
فبملاحظة الاصالة اذ النفي فرع الاثبات كما سبق او باعتبار الاعم الاغلب وباعتبار ان النفي ما لم يجعل
بمعنى الاثبات لا يتحقق مجازيته كما عرفته في الجواب التحقيقي واما وجه التسمية بالاسناد المجازي فاما باعتبار
التضمن تحقيقا او تقديرا واما بملاحظة الشرف كما مر ش اي اسناد الفعل او معناه يريد ان الضمير راجع الى
كل منهما على طريق البدلية وهذا هو الوجه في افراده ش الى ملابس له يريد الملابسة بالفعل او بمعناه كما
صرح به بقوله اي الى ملابس للفعل او معناه اذ لولا الملابسة لما صح اعتبار المجازية فيه فما سبق فذكر الملابسة
في التعريف امر ضروري لا بد منه وبهذا يظهر فساد ما ذكره بعض اصحاب الحواشي هنا من انه لا يظهر
للتقييد بالملابس فائدة اذ يكفي في تعريف المجاز ان يقال اسناد الفعل الى غير ما هو له وكذا ما يقال انه
يكفي ان يقال اسناد الفعل الى ملابس له لكونه اتم لانه لا يخفى ان المعتبر عند الله بشهادة الذوق والسياق تلبس
هذا المسند اليه المجازي بذلك المسند لا بالمسند اليه الحقيقي للقطع بان ضميره راجع الى ما يرجع اليه ضمير اسناده
ويجيء لهذا الكلام ثمرة يكثر نفعها ان شاء الله تعالى ش متعلق باسناده اي يريد انه متعلق به تعلق الانفراد
اي مقارنا بتاول هو حال عن خبر المبتدا فالاوجه ان يجعل صفة لمقدر اي اسنادا ملابسا بتاول
ش بما يؤول اليه من الحقيقة اي من هذه بيانية اي يطلب الحقيقة ومن الثانية في قوله او الموضع الذي
يؤول اليه من العقل ابتدائية حال من الموضع اي تطلب الموضع كائنا من العقل او متعلق بيؤول
اليه وحاصل هذا الكلام ان مراد الشيخ ان التاويل طلب الماآل وهذا المعنى الماآل الواقع في تفسير التاويل يحتمل
ان يكون مصدرا بمعنى المفعول اي ما يرجع اليه الشيء وينتهي اعني نفس الحقيقة والى الاشارة بقوله ان تطلب
ما يؤول اليه من الحقيقة حيث بين ما يؤول اليه بنفس الحقيقة ويحتمل ان يكون اسم مكان اعني موضعه من
العقل والى الاشارة بقوله او الموضع الذي يؤول اليه من العقل يريد ان موضعه من العقل ما هو كيف ينبغي
ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل فان قيل لم لا يجوز ان يكون التفسير الاول اعني قوله تطلب ما يؤول
اليه من الحقيقة مبنيا على كونه اسم مكان والتفسير الثاني اعني قوله الموضع الذي يؤول اليه من العقل مبنيا
على كونه مصدرا بمعنى المفعول وكلامنا مبني على التحقيق على حقيقة المناسبة للقطع بان ذكر الموضع انسب بكونه اسم
مكان وذكر الحقيقة اليق بكونه مصدرا بمعنى المفعول كما لا يخفى على العارف بجهات المناسبة فان قيل هذا

جيداً الا انه لو اقتصر الشيخ على الاول اعني قوله ما يؤل اليه من الحقيقة لكان شاملا للوجهين فما فائدة
ذكر الموضع الذي يؤل اليه من العقل وما فائدة ذكره قلنا فائدته الاشارة الى انه لا يلزم ان يكون للمجاز
حقيقة على ما هو رأي الشيخ كما سيجيء تحقيقه ووجه الاشارة ان تطلب الموضع الذي يحكم به العقل معناه
كون العقل متفحصا للموضع الاصلي الذي يقوم الاسناد به حقيقة وكون العقل متفحصا له لا يستلزم الا بعد
تعرف العقل ان هذا الاسناد الظاهري ليس اسنادا الى ما هو له فمعنى الكلام ان تطلبت الحقيقة الموجودة
ان كانت موجودة او الموضع العقلي ان لم تكن موجودة فان قيل هذه الفائدة حاصلة على تقدير
اقتصاره على الشق الاول لان تطلب الحقيقة لا يقتضي وجودها لجواز ان تطلب الحقيقة ولا يظفر بها قلنا
الكلام في الصحة بل الكلام في التنبيه وتوضيحه انه لو اقتصر على الشق الاول لكان هناك مظنة للغفلة وذكر
الشق الثاني والتصريح بحمل الموضع عقليا تنبيه للسامع على انه عقلي صرف وازالة للغفلة وتحقيق
له على تحقق الحال والتيقظ للنكتة في هذا المقال هكذا يجب ان يفهم هذا المقام (اي لا وجود له في غير العقل) قوله وتعلقت وتعلقت بمحل
ان يكون خبراً ان والظرف اعني قوله من الى الامر يتعلق بالخبر ويحتمل ان يكون صفة لاسم ان والظرف خبره
وعلى الوجهين فلعله ان تعلق لاعتبار معنى الاول والرجوع في التأويل لا لاعتبار معنى التطلب قوله
وحاصله انه ينصب بجعل الحاصل من مجموع الكلام نصب القرينة الصارفة عن كون الاسناد الى ما هو له يريد
ان القرينة مانعة عن كون هذا الاسناد الظاهري اسنادا الى ما هو له فيتعلق الى ما هو له متعلق بالضمير
المستتر في يكون الراجع الى الاسناد على من يرى جوازه اذا كان الضمير راجعا الى الفعل وكان تاما اي مانعة
للاسناد عن ان يوجد الاسناد الى ما هو له او كان ناقصة والظرف معمول لمقدر اي يكون الاسناد اسنادا
الى ما هو له وهذا اعني ما قررناه من حاصل كلام الشيخ منطبق على كلامه مطابق لمرامه مع انه لا يلزم ان يكون
لكل مجاز حقيقة وكما ماذكره الشارح المحقق ههنا في الحواشي من ان الحاصل ان تصرف الاسناد عن ظاهره الى
حقيقته واصله وذلك بنصب القرينة ففيه ما لا يخفى لدلالته على تحقق الاصل ولذا الشيخ لم يرد معنى الفعل الى الفعل
اصل فذكره ذكرا او ليس بالايضاح وفيه تعسف ما اولا فلان بعض الملابسات كالمصدر من معنى الفعل فلا
يصح جعله ملابسا والالة لابس نفسه واما ثانيا فلان بعض معنى الفعل كاسم التفضيل والظرف لا يلاقي
المفعول اذ هما لا ينصبانه قوله جمع شتيت ذهب بعض الثقات كالامام الواحدي ومن تبعه الى انه شتى جمع لا واحد
له كالشتاد وصرح به الفاضل في تركيبه كما قاله جنابا ورواها من بنات شتى وذهب الاخر وقال انه جمع شتيت وهذا

التحمل صرف اللفظ عن الظاهر والتمحل صرفه باحد الطريقين
اما بان يحمل يعني الشق الاول من كلام الشيخ
وما حمل الثاني في غيره ولا او يقال الحقيقة اعم
من ان تكون موجودة او معقولة وان كان
المتبادر الى الفهم هو الاول منه

هو

هو الموافق للقياس قال الامام المرزوقي شت الامر شتاتا وهو شتيت وشت وهم اشتات وشتى
فاشتات جمع شت وشتى جمع شتيت ولما فيه من بعض الخفاء تبينه الشارح المحقق وخفف بالتمثيل بقوله
كمريض ومرضى قوله والسبكي يريد بالسبب جامع ام من المفعول له يرشدك اليه تمثيله ومنهم من يتبع بل اراد
المفعول له خاصة واليه ذهب الشارح في هذا المقام فقد صرح وهو الظاهر من عبارة المص بان اسناد الفعل
المبني للمفعول الى المفعول له يكون مجازا ويتجه عليه انه لا يجوز ارباب النحو على امتناع اقامته مقام الفاعل
وعلل صاحب لباب الاعراب امتناعه بانه شرط حذف اللام من المفعول له ان يكون فعلا للفاعل الفعل (المعلل)
واذا بني الفعل للمفعول فلا فاعل فلا فعل فينتفي الشرط ومن النحاة من علل الامتناع بان المفعول له
في المعنى علة غائية فلو اقيم مقام الفاعل لم يفهم منه العلية ولا ينتقض بالمفعول معه والظرف لانهما وان
اقيما مقام الفاعل لا انه يفهم وقوع الفعل عليه وفيه منه وايضا المفعول له قد يقع في بعض الصور علة
لافعال متعددة باعتبار المجموع اي كونه علة للاجتماع فلو اقيم مقام واحد فان اضمر في الفعل
الاخر كان علة للبعض والمفروض علية المجموع والا فلا يكون للبعض فاعل ولا قائم مقامه وفيه
اخلاء للفعل عن الفاعل وبدله واما وجه الامتناع في المفعول معه فهو امتناع تخلل الواو بين الفعل
وفاعله لكونه كالجزء منه والفاصل بينهما كالفاصل بين العصى ولحائها واما وجه الامتناع
في الحال فلانها مشروطة بكونها نكرة بيانا للهيئة الفاعل والمفعول والاقامة تقوية لهذا الغرض هذا
كلامهم وفيه تعسف لا يخفى قوله فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة منقوض
بقولهم الجاهل انبت الله البقل فانه يصدق عليه انه اسناد الى الفاعل فيما بني للفاعل مع انه مجاز لا حقيقة
والجواب ان الاسناد الى الفاعل مبنيا ممنوع اذ المراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند المتكلم في الظاهر
ولا مجاز والاستعارة لم اذ قد تقرر ان المجاز الذي سميناه استعارة اصطلاحا هو لفظ المستعمل في غير
ما وضع له والاسناد ليس بلفظ فسقطت المناقشة ههنا بانه لم لا يجوز ان يكون من قبيل الاستعارة
الاصطلاحية بان يعتبر استعارة الاسناد من الفاعل الحقيقي لغيره بعلاقة المشابهة في ملابسة الفعل كما (يستعار)
اسم الاسد للرجل الشجاع لمشابهته الاسد في الجراة فالاسناد مستعار والفاعل مستعار منه والمسند اليه
مستعار له فان قيل هذا انما يصح اذا جعل المستعار نفس الاسناد واما اذا جعل المستعار الفعل فلا لان الفعل
كذلك فانه قد يكون حقيقة كما في انبت الربيع البقل وقد يكون مجازا مرسلا كما في ركع الغلام بمعنى صلى

وقد يكون للاستعارة كما في احيى الارض الربيع قلنا فلا يكون التجوز في الاسناد نفسه والكلام فيه ونحو
بظهران المراد انه يسند الفعل الى غير الفاعل بناء على المشابهة كما هو قانون الاستعارة الاصطلاحية
ولما كان هذا المعنى واضحا من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز نقل الشارح المحقق عبارته بعينها قوله
ما يتبعونه اي يتبعون الشيء الذي يريدون المبالغة بما اتبع فالضمير المنصوب في يتبعونه راجع الى
الشيء الاول وضمير به راجع الى المراد وهو معنى يتبعون تقول اتبعت زيدا بعمرو اي جعلت الثاني تابعا
للاول هذا هو المفهوم من اللفظ وهو المختار عند الشارح المحقق ومنهم من عكسه ويجيء لهذا مزيد
تحقيق في مقامه ان شاء الله تعالى وفي الصحاح اتبعت القوم على افعلت اذا كانوا قد سبقوك فلحقتهم و
اتبعت ايضا غيري يقال اتبعته الشيء فتبعه قال الاخفش تبعته واتبعته ايضا بمعنى ردفته وردفته
ومنه قوله تعالى فاتبعه شهاب ثاقب ومنه الاتباع في الكلام نحو حسن بسن وقبيح شقيح قوله احدهما
وصف الفاعل الظاهر ان ذكر هذا الامر مع جوابه مستدرك لان كلا منهما قد سبق فلا فائدة في هذه
الاعادة قوله وكلامه ظاهر وجه الظهور انه قال في تعريف المجاز هو اسناد الفعل الى ملابس له ثم قال
وللفعل ملابسات ثم ذكر بعد تعديدها ان اسناد الفعل الى بعض الملابسات كالفاعل والمفعول
فيما بني له حقيقة والى البعض الاخر مجاز فظهر من المجموع ان المعتبر هو ملابسة ذلك البعض الذي اسند اليه
والاظهر ان يقال تعريفه صريح في ذلك لانه قال اسناده الى ملابس له وضمير له للفعل ومعناه فقد
اعتبر ملابسة الفاعل المجازي بالفعل لا بالفاعل الحقيقي وهذا واضح وقد اوضحنا ذلك فيما سبق قوله
وكذا اسناده الى المصدر يريد ان هذه الصورة ايضا خارجة عن تعريف المجاز كوصف الشيء بوصف محدثه
وصاحبه قوله والاليم هو المؤلم على صيغة المفعول وقد يجاب بان العذاب هو الالم القائم بمحل قام
الالم به فيكون من قبيل جد جده ولا يخفى انه تعسف فان قيل فليجعل الاليم بمعنى المؤلم كالسميع بمعنى
المسمع فيحصل الخلاص قلنا هذا ليس بثبت نص عليه صاحب الكشاف في قوله تعالى بديع السموات الاية
بانه ليس عنده بمجاز لكنه ليس بحقيقة لان المعتبر في كل من المجاز والحقيقة عنده هو الاسناد الى الملابس ولا
ملابسة بين المبتدأ والخبر ولا بين الصفة والموصوف وقد نبهناك على ان مراده بالفاعل هو الفاعل
الحقيقي فتحقق الملابسة في كلتا الصورتين فليتدبر قوله وعلى الثاني بان الملابسة اعم سواء كانت بواسطة
حرف الجر او بدونها وفيه بحث لان الملابسة لما كانت اعم اندرج في المفعول الزمان والمكان والسبب

اي المؤثر في الصماخ فدحه الدين اثقله
وامر فادح اذا غلبه منه

لان هذه كلها مفاعيل بواسطة فلا حاجة الى ذكرها اللهم الا ان يقال النكتة في التصريح ازالة التغلط قوله
والمعتبر عند صاحب الكشاف لم يرد ان مذهب صاحب الكشاف يخالف مذهب القوم فان مذهبهم ان المعتبر
ملابسة الفاعل المجازي بالفعل المذكور ومذهبه ان المعتبر ملابسة الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي ويتضح
ذلك بما ذكر في تفسير قوله تعالى فما ربحت تجارتهم والمص ذهب الى مذهب القوم كما نبهناك عليه من ان
كلامه ظاهر فيه فعلى رايه يرد النقض بالامثلة المذكورة اعني قولهم الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم والضلال
البعيد والعذاب الاليم واما على راي صاحب الكشاف فالانتقاض بهذه الامثلة مندفع لان التلبس
المعتبر عنده موجود فيها اذ الكتاب متلبس بالحكيم الذي هو الذات وكذا الاسلوب والضلال متلبس
بمن هو ضال حقيقة والعذاب متلبس بالمعذب قوله متلبس بالذي في الحقيقة له دليل على مغايرة مذهبه
لمذهب القوم وذهب الشارح المحقق الى انه يجوز ان يراد بتلبسه بالمسند اليه بما هو له متلبسه به في انهما من
ملابسات الفعل اذ مشابهة الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل ايضا ملابسة فيكون مذهبه
عين مذهب القوم وعبارة الكشاف في بعض المواضع مائل الى ان المعتبر تلبسهما فقط مع قطع النظر
عن اعتبار تلبسهما بالفعل وفي بعض المواضع مشعرة بما يوافق المذهب المشهور فالحق انه يحمل على المشهور
الذي عليه الجمهور اذ هو الراي المنصور فقوله بالذي هو في الحقيقة له اي متلبس بالفاعل الذي هو الفعل
في الحقيقة ثابت له فضمير هو للفعل وضمير له للموصول وحاصله تلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي وقوله كتلبس
التجارة بالمشترين تصريح بهذا الحاصل قوله فما ربحت تجارتهم يجوز ان يكون الاسناد من قبيل الاسناد الى المفعول
بواسطة اي ربحوا في تجارتهم كما في الاسلوب الحكيم قوله امثال هذه اشارة الى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم لكونه
اقرب فالاشارة اليه اولى ومنهم من يجعل الاشارة الى جميع الامثلة السابقة قوله يا سارق الليلة اهل
الدار اهل الدار منصوب مفعول اول للسارق وفي الاصلاح سرقه مالا وفي الصحاح سرق منه مالا يسرق
سرقا بالتحريك والاسم السرق والسرقة بكسر الراء فيهما جميعا وربما قالوا سرقه مالا قوله ان المجاز العقلي
يريد ان المجاز سواء كان في الاسناد او في غيره انما سمي مجازا لانه جاوز موضعه الاصلي وكان الاولى هذا
المعنى جاريا في النسب كلها سواء كانت اسنادية او اضافية او ايقاعية فكما ان الاسناد الى غير ما هو له مجاز كذلك
الايقاع على غير ما حقه ان يوقع عليه وكذا الاضافة الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه تعدى كل منها
ان جاوز موضعه الاصلي فكان مجازا قوله اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه او يكون فحوى العبارة ان يقول

ويكون بالواو ودونها ودلالة اي الاعمية معناها الاشتمالية وكون الاسناد اشمل من الصريح معناه ان
الاسناد يتحقق في موضع لا يتحقق فيه الصريح بان يكون مكنيا وبالعكس نحو قال بالواو ولما كان المعنى الشمول من
الصريح وغيره وهذا غير مستقيم اذ لا يتحقق الدبد ون احدهما اذ برقانه فيه وقد مامر فالمذكور في الكتاب ح
تفريع على ما سبق من حديث التعميم وتحقيق لما يريد ان المجاز العقلي لما كان جاريا في النسب كلها كان الا الظاهرة
الآن تصحيح كلام المص والاهتمام لدفع المحذور عنه فنذكر في دفع الاشكال عند طريقين احدهما ان تعريف المجاز
بما ذكر ليس تعريفا لمطلق المجاز العقلي بل هو تعريف لقسم واحد من اقسامه اعني المجاز العقلي الاسنادي فلا
ضيرا فيه خروج المجاز الاضافي والايقاعي والبه الاشارة بقوله اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة
وثانيهما ان التعريف المذكور ليس تعريفا لقسم خاص هو الاسنادي بل هو تعريف لمطلق المجاز اسناديا
كان او اضافيا او ايقاعيا الا ان المراد بالاسناد مطلق النسبة وهذا الجواب حسن دافع للاشكال
المذكور بالطريق المذكور وهذا هو الحق الظاهر واما ما ذهب اليه الشارح المحقق من جعل التعريف لمطلق اولا
ثم تعميم الاسناد ثانيا بحيث يعم الصريح وغيره فلا يظهر له نفعا قطعا للقطع بان المجاز في صورة الاضافة و
الايقاع لما كان الاسناد الضمني المدلول عليه بالاضافة والايقاع خرج نفس الاضافة والايقاع فخرجت
جعل التعريف لمطلق المجاز فاسد لا يتحصل منه منفعة اصلا ما لم يعتبر العموم في الاسناد على الوجه الذي
اعتبرناه والحاصل ان بين الاطلاق بالمعنى المذكور والتعميم بالمعنى المذكور تنافيا احدهما يفسد الآخر
وغاية التوجيه ههنا ان يقال هذا اعني قوله باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه
الكلام بصريحه متعلق بالشق الاول وبيان تعلقه به ان التعريف لما كان للقسم الخاص اعني الاسنادي
وجب ان يجعل الاسناد اعم من الصريح ومن الضمني المتحقق في ضمن الاضافة والايقاع فيقع المجاز خاصا بالاسناد
ولا اضرر واما وجه الاطلاق وهو مضمون الجواب الثاني فما ذكرنا من ان الاسناد مطلق النسبة على ما صرح
في مختصره وهذا الوجه متروك لظهوره بالنسبة الى وجه الجواب الاول ولما كان الوجه الذي ذكرناه في توجيه
الجواب الاول اعني ما ذكرنا من ان التعريف للقسم الخاص وهو الاسنادي ظاهرا وما ذكره الشارح المحقق
من تعميم الاسناد للصريح وغيره خفيا بالنسبة الى غيره فحمل ما في المتن عليه فان فيه بيان الخفي وترك التعرض
للجلي الآن مبنى الوجه الذي ذهبنا اليه على جريان المجاز في نفس الاضافة والايقاع ومبنى الوجه الذي ذهب
هو اليه على عدم جريانه فيهما والفرق كثير والتفاوت واضح هذا غاية توجيه كلامه ههنا ولا يخفى ما فيه

من

من التعسف وبعد النظم ويمكن توجيه كلامه بطريق اخر وهو ان مضمون الاول ان هذا تعريف
لقسم خاص هو المجاز العقلي الذي هو في الاسناد الصريح ومضمون الثاني انه تعريف لمطلق الاسناد
سواء كان صريحا او ضمنيا متحققا في الاسناد اي في الاسناد الصريح خاصة والقرينة المشعرة بذلك
التقابل فانه يلوح من حديث العموم على الاطلاق وهذا الوجه وان ساعده السوق والسياق ويشعر
به ظاهر النظم والكلام الا انه قليل الجدوى جدا كما لا يخفى على العارف بسبيل وبتقييد المذهب
في مجاله وبعينه فان قيل كيف يكون التعريف لمطلق والمذكور في الكتاب انما هو المجاز الاسنادي
على ما صرح به بقوله ومنه الاسناد مجاز عقلي وحمل الاسناد هناك على مطلق النسبة بعيد كل البعد
وكون القسم اعم من المقسم ابعد قلنا لو سلم فمرجع الضمير في قوله وهو المشار اليه مطلق المجاز الموجود في
ضمن المذكور وهو الاسنادي ورجوع الضمير الى المطلق في ضمن المقيد اكثر من ان يحصى واظهر من ان يخفى
هذا تحقيق هذا المقام على وجه لا مزيد عليه فالمحققون اذا امعنوا النظر فيما قررناه وتاملوا في
سياق الجد فيما حققناه لعلهم يكتبونه على المقل والاحداق ولا يسوغون كتبته على الصحايف
والاوراق قوله او يكون منتزعا له فانه جعل فيها البين شانا هو اشارة الى ما ذهب اليه المحققون من
ان كل نسبة تقييدية فهي متضمنة لنسبة اخرى خبرية صرح به الشيخ في الاشارات وغيره وبهذا الاعتبار
يجري فيها احتمال الصدق والكذب وقد مر عليك هذا الكلام فلا تنسى قوله كما في قولهم سل الهموم من
التسلية وهي ازالة الحزن في الصحاح سلاني من همي تسلية واسلاني اي كشفه عني وانسيت عنه الهم
وتسلى عنه اي انكشف وبالجملة فايقاع التسلية على الهموم دليل على ان الهموم تحزن واذا لا يتصور
ازالة الحزن الا من المحزون اعني الذي اصابه الحزن وقد يقال عليه المجاز فيه صريح للايقاع المذكور وهذا
الايقاع مجاز عقلي واجيب بان الكلام في هذا المجاز انما الكلام في المجاز الكائن عند نسبة المجاز وهو السناد
الحزن بمعنى الحزن نسبة الى الهموم ان التسلية انما تقع على من اصابه الحزن ففي التركيب اي فمجازه اكدهما
صريح ايقاعي والاخر ضمني اسنادي ولقائل ان يقول احد المجازين يغني عن الاخر قوله من ظاهر كلام السكاكي
والمص اما الاول فلانه فسر المجاز بالكلام المفاد به خلاف المفهوم الظاهر منه ان الكلام هو المصطلح دون اللغوي
واما الثاني فلما سبق من انه جعل المجاز العقلي قسما من الاسناد ثم اخذ الاسناد في تعريف المجاز ولا يخفى ان
المفهوم المتبادر منه ان الاسناد هو المصطلح بالمعنى الخاص وان تسمية الشيء باسم مطلقا قوله اي سرى

الهجان الجمة الكريم والهجين الهجين الشيخ في الصحاح
الهجان من الابل البيض ويستوي فيه المذكر والمؤنث
والجمع وارض هجان طيبة التراب وامراة هجان
اي كريمة واما الهجين فهو من الهجنة يقال رجل
هجين بين الهجنة ويقال هجنه اي جعله هجينا
وتهجين الامر تقبيحه كذا في الصحاح وبالجملة فالمراد
ان من تدرب وتمرج في قبايح الكلام وقبيحه يعرف
ان هذا قليل الجدوى منه

بيان هذا القيد ثم حاصل السؤال الاستفسار عن شيئين احدهما الاستفسار عن تخصيص البيان والتعرض
بهذا القيد بخصوصه دون سائر القيود وثانيهما الاستفسار عن تخصيص قول الجاهل بالاخراج مع ان الخروج
مشترك بينه وبين الاقوال الكاذبة فالاول استفسار عن تخصيص التعرض بالخروج هذا بخصوصه والثاني
استفسار عن تخصيص التعرض بالخارج هذا بخصوصه قوله افاده للخلاف لا بواسطة وضع فائدة هذا القيد
الاحتراز عن المجاز اللغوي فان قيل لا حاجة الى الاحتراز عنه لانه خارج عن التعريف بقوله هو الكلام المفاد به
لانه ليس بكلام كما صرح به السكاكي ايضا حيث قال المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له قلنا لو سلم
انه ليس بكلام مع ان المجاز اللغوي قد يكون كلاما على ما صرح به فوجه الاحتياج اليه انه حمل الكلام على المجاز
العقلي لما كان بطريق التجوز باعتبار اشتماله على ما هو مجاز وهذا يعم العقلي واللغوي لان الاشتمال مشترك
غاية الامر ان المشتمل عليه في احدهما هو الكلمة وفي الآخر هو الاسناد وكل منهما من اجزاء الكلام الا ان احدهما
جزء عقلي والآخر جزء لفظي حاول ان يذكر هذا القيد لاخراجه بقي ههنا شيء وهو ان المجاز اللغوي لما جاز ان يكون
مركبا وكلاما فتعريفه في كتابه بالكلمة لا يخلو عن ضرب تامل ونوع خفاء قوله لئلا يمتنع طرده بمنع قول الدهري
الطرد التلازم في الثبوت يعني انه كلما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود وهو بمعنى الجمع والانعكاس
التلازم في الانتفاء يعني انه كلما انتفى الحد انتفى المحدود وهو بمعنى المنع فلو قال بدل قوله خلاف ما عند المتكلم
خلاف ما عند العقل لدخل فيه قول الدهري مع انه حقيقة فلا يكون مانعا وخرج عنه نحو قولنا كسا الخليفة
الكعبة مع انه مجاز فلا يكون جامعا قوله لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه ثم تعليل لكون المراد
بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر وذلك لان معنى قولنا ما عند العقل ما يرتضيه ومعلوم ان
ما يكون موافقا لنفس الامر لا يرتضيه العقل فثبت ان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر قوله
فاشار ههنا الى ان التاويل لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة ثم ما ذكر كان تمهيدا وتوطئة لبيان الجواب
في الحقيقة انما هو هذا اي بيان فائدة اشتغال المص ببيان فائدة هذا القيد بخصوصه ولا ثم تخصيص
فائدته بالاخراج بقول الجاهل ثانيا الرد على صاحب المفتاح حيث زعم ان قيد التأول مخصوص باخراج الاقوال
الكاذبة فقط دون اخراج قول الجاهل ولما اندرج في هذا الزعم زعم بطلان طرد التعريف وانه مبني
على ان قيد التأول لا بد منه حقق المص بيانه بهذا القيد بخصوصه ردا لذلك الزعم والمقصود ظهور الجواب
عن الاستفسارين المذكورين في السؤال قوله كما توهم صاحب المفتاح قد يتوهم ان معنى التوهم ما ذكر ان قيد التاول

يخرج

يخرج الكذب ولم يذكر اخراجه لقول الجاهل وهو وهم لان عدم التأول بشيء ليس قوامه بعدمه بل الوجه
الصحيح ان يقال ان معنى قوله لئلا يمتنع طرده انه لو قال خلاف ما عند العقل امتنع طرده بنحو قول الجاهل
لو كان التأول لم يحتج اليه ايضا امتنع امتناع الطرد لان مبنى امتناعه على دخوله في التعريف فان قيل
فلا يكون هذا المعنى متوهما من المفتاح لدلالته عليه قطعا قلنا نبه بذلك على ضعف الموهوم نفسه لا
على ضعف سنده واصله بدلالة السوق والسياق قوله ولقائل ان يقول في محاصل قول القائل ان اعتراض المص
على السكاكي في بطلان عكس التعريف مبني على ان قوله ما عند العقل معناه ما يرتضيه وهو بعينه معنى
في نفس الامر لان العقل لا يقتضي ولا يرتضي ما هو بخلاف نفس الامر وهذا المعنى الامر الذي بني عليه المص
اعتراضه على السكاكي من المعنى المذكور ما عند العقل امر خارج عن قانون اللغة لان معنى قولنا ما عند العقل
على قانون اللغة ما حصل عنده وثبت لديه وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان ادراك الكواذب
فيكون الكاذب ثابتا حاصلا عند العقل فما عند العقل يتناول ما في نفس الامر وما هو بخلافه فلا
يجوز ان يراد في هذا التعريف ما في نفس الامر وحده اذ لا دلالة للعام على الخاص هذا تقرير كلامه وتوضيح
مرامه واعترض عليه بان هذا الجواب مناف لكلام السكاكي قطعا لان ما عند العقل بهذا المعنى يتناول
الامور الكاذبة كما صرح به في قول الدهري انبت الربيع البقل بكونه مندرجا فيما عند العقل لانه يحصل
عنده ويثبت لديه وان كان كاذبا فيخرج عن تعريف المجاز بقيد خلاف ما عند العقل فلا يبطل به طرده
كما ذهب اليه ودل عليه بقوله لئلا يمتنع طرده ويمكن دفعه بوجهين احدهما ان المراد بقوله لئلا يمتنع طرده
وعكسه انه يترتب عليه هاتان الفائدتان معا عدم امتناع الطرد وعدم امتناع العكس بمعنى انه وجه
العدول هو حصول هذا المجموع ولا كذلك قوله خلاف ما عند العقل لانه وان حصل منه احدهما لا يحصل
منه الاخر وثانيهما ان المراد ترتيب ما ذهب اليه المص من التفسير على ان الغرض اظهار الحق لا نصرة السكاكي
بحيث لا يرد عليه شيء وفيه ما فيه هذا والذي يقتضيه الراي الصائب ان المراد بما عند العقل ما يجوزه
وبخلافه ما يمتنع عنده ودل عليه كلام السكاكي على ما قال اذ لم يحكم العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة
وتعليل امتناع الطرد في كلام السكاكي ايضا فيه مشعرة بذلك والشارح المحقق كانه اراد بالحصول الثبوت
لديه التجويز عنده وفي التعليل بامكان تصور الكواذب تنبيه لطيف على ذلك ولم يحمله على ذلك بل لامكان
تصور الممتنعات والمتخيلات فاراد بالكواذب ما جوزه العقل بحيث لا يندرج فيه المتخيلات وعلى هذا

نحو سقط ما توجه المعترض المذكور من النقض بقول الدهري لانه لا يصدق عليه انه ما عند العقل
فيصح التعليل بامتناع الطرد ولما تم التقرير على ما حصل عنده وثبت هكذا يجب ان يتصور هذا المقام
اذ قد زلت فيه اقدام الاقوام والله اعلم بحقيقة المرام قوله وعلى هذا كان الاشبه الخ اي ان ذكر الا [?] نسبة
وجعل هذا مناقشة في مجرد العبارة بدلالة على الصحة ووجهها ان المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة
الى هذا القيد فيتوجه ان هذا خلاف الظاهر كان مناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود قوله
ما ذكر من كلام المفتاح مشعر بل الاشعار ان المفهوم من اعتراض على السكاكي انه يجوز تعريف المجاز بالكلام
المفاد به خلاف ما عند العقل بمعنى خلاف ما في نفس الامر وهذا بظاهره قد دل على ان غير ما هو له
في تعريفه في عبارته ما يكون غير له بالنظر الى نفس الامر وعند العقل قوله بقرينة ما ذكره في مقابلة الحقيقة
يعني ان التقابل قرينة مشعرة بان المراد غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر يعني ان الحقيقة لما كانت هي
الاسناد الى ما هو له بشرط التقييد بقيدين عند المتكلم وفي الظاهر كان المجاز على مقتضى التقابل الاسناد
الى غير ما هو له بملاحظة تقييده ايضا بهذين القيدين فقد دل هذا الكلام بظاهره على ان الطرف
اعني عند المتكلم متعلق بالطرف الاول اعني له على ما اعتبره في تعريف الحقيقة الا ان الشارح المحقق
قد نص على انه متعلق بمعنى الغير سواء كان الغير غيرا في الواقع او عند المتكلم وبين هذين التعلقين
فرق ظاهر والتحقيق ان جعله معمولا للغير هاهنا ابرز التعلقه بغير له في تعريف الحقيقة اذ النفي فيه مثله
يرجع الى القيد البتة فالمعنى ان الشيء عنده منتف بمعنى انتفاء القيد به فقط على ما هو القانون فليتأمل
قوله وصار قوله يتناول ضايعا اذ لا فائدة تحته ووجه فساد اسناد الامر الى البدن الا انه لا يتصور
الا بعد الدخول وقول الجاهل قد كان خارجا فاخراجه تحصيل الحاصل قوله فهو مع ظاهر الا انه قد ينافي
عليه ان قولنا ما هو له اذا اطلق يتبادر منه الى ما هو له في نفس الامر لا ما هو اعم منه والجواب ان ما هو له
لعنايتين احدهما ما هو له في نفس الامر وهذا هو المفهوم من ظاهره عند الاطلاق اعني الاطلاق الاول
وثانيهما وهو المفهوم منه بعد الانس بالذكر كثيرا ما يقيد بالواقع وغيره ما هو له بوجه ما اي باحد الاعتبارات
الثلثة فالذي اعتبره الشارح المحقق هو مفهوم الظاهر بالمعنى الثاني والذي ذهب اليه المعترض هو مفهومه الظاهر
بالمعنى الاول فلا نزاع في التحقيق قوله ومع ذلك يدخل نحو قول الجاهل اراد به ما هو المفهوم الظاهر الذي يعني
انبت الربيع البقل لا ما ذكره في السؤال من انبت الله البقل فلا محذور قوله اي ولان مثل قول الجاهل خارج

عن المجاز

عن المجاز اشارة الى تعيين المشار اليه بهذا وخص الاشارة بذلك دون شرط التأويل لان مساق الكلام
يقتضي هذا المعنى ولان هذا اقرب ولان هذا مذكور وذاك مفهوم قوله ولم يقل باعادة الجازم
اي عدم شرط التأويل وهو مفهوم
تنبيه على انه يظن مجزوم معطوف على المجزوم الاول وان المعنى على عموم النفي وان النفي منسحب
على الامرين جميعا وان التركيب من قبيل عطف المنفي على المنفي على نمط قوله تعالى ولا تطع منهم آثما
او كفورا الا انه مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وان المعنى على نفي العموم يريد ان
انتفاء الحمل ممتد الى هذه الغاية اعني حين انتفاء العلم والظن جميعا حتى اذا وجد احدهما وجد
الحمل وهاهنا وجه اخر وهو ان يجعل او بمعنى الى او الا صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى لا جناح عليكم
ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن الاية والمراد ان الحمل منتف ما دام انتفاء العلم الا
ان يوجد الظن فانه يكفي في وجود الحمل وان وجد انتفاء العلم قوله منه الاستدلال تنبيه على انه قوله
كما قد ذكره منصوب المحل على انه صفة مصدر محذوف اي استدلالا مثل الاستدلال وذكر ... الا كما
مع فعله اعني لم يستدل من حيث المعنى قوله من ان رأيت متعلق بالفعل المذكور اعني تدع وهو تعليلية
على نمط قول الفرزدق تنفض حياء وبعض من مهابته وكله مرفوع مبتدأ او منصوب تأكيدا ثانيا
ولا يجوز ان يكون مفعولا له لصنع بعدم علمه لما سيجي بيانه اذا حان باذن الله وقته واوانه قوله اي تفرعا
بعد تفرع يريد ان عن في قوله تفرعا عن تفرع بمعنى بعد على نمط قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق قال
الامام المرزوقي وما جاء فيه عن بمعنى بعد قولهم كابرا عن كابر لان معناه كبيرا بعد كبير ويجوز ان
يراد تفرعا ناشيا او زائغا عن تفرع عند من يرى صحة بهذا المعنى قوله جذب الليالي اراد بالليل مطلق الزمان
الشامل لليوم ايضا وخص الليالي بالذكر لان العرب يؤرخون الشهور والسنين بالليالي لانها غرة
الشهور وبدو الهلال وبذلك يثبت ابتداء الشهور والسنين وجذب الليالي عبارة عن مضيها
واختلافها على ما قاله وفي التخفيف طلب النهار الليل وبالعكس قوله ابطئي او اسرعي كلمة او هنا للتسوية
على نمط قولهم جالس الحسن او ابن سيرين والى الاشارة في اثناء التقرير بقوله فلا ابتعاد في الحال وفي
بعد ذلك ولا ابالي وقوله على تقدير القول اي مقولا في حقها ابطئي او اسرعي وفي تقدير القول تنبيه
على ان الانتظام والارتباط المطلوب في الحال بالنسبة الى صاحبها لا يحصل الا به وقوله او كونه مجرور
معطوف على تقدير يريد ان الحالية اما تناول القول او بنا ويكون الامر بمعنى الخبر اي حالكونك

اي خروج قول الجاهل مذكور في المفتاح بعبارته حيث قال
وقولنا يتناول يخرج نحو قول الجاهل تمة

اي وارد عليهما جميعا مجرور على كل منهما منسحب ذيل
ما ينسحب جرا منه ... كذا في العصام منه

اي مجرور عطفا لما انه شيء ما جرى بهذه المثابة

ايتها الليالي بطيات او مسرعات قوله اى ابا النجم يشير الى ان الضمير في افناه يرجع الى ما عبر عنه بقوله على في قوله
على ذنبا على طريقة الالتفات من التكلم الى الغيبة وهذا ظاهر الانتفاء فيه انما الخفاء في رجوع الضمير الى شعر
الراس في التركيب الذي يقول او شعر راسي الا ان يجعل من قبيل قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا
فاتوا بسورة من مثله قوله اى امره وارادته فسر القيل بالامر والارادة لدلالة قوله اطلعي عليه ومعنى اطلعي
كوني طالعة اى ظاهرة خارجة من افق الخفاء وليس المعنى على انشاء الطلوع واحداثه فصح كوني قوله حتى
اذا واراك غاية له فليتدبر فانه قيل اى سر في صرف الاول اعني قوله ميز عنه عن ظاهره وجعله مجازا وفي
جعل الثاني اعني افناه قيل الله قرينة صارفة ولم لم يحكم بانه شخصا واحدا اذا صدر عنه كلامان واحدهما
يدل على خلاف ما دل عليه الآخر ولا علم بحال القائل فكل منهما يصلح قرينة على صرف الآخر عن ظاهره قلنا
صدق احد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح وقرينة قائمة على صرف الآخر عليهم فانه قيل الثاني ايضا
اعني افناه قيل الله مجاز لان المفني هو الله قلنا لفظ القيل متحمل فكان حقيقة ولو سلم انه مجاز فالمجموع
يدل على اسناده واسناد المتراجع فافهم قوله وانما خص القسمة بالمجاز وان كانت جارية في الحقيقة
ايضا اعتناء بشان المجاز لانه المقصود في هذا الباب ولان المجاز اخفى فان الخفاء عنده اولى في العلم
بها بخلاف الحقيقة ما حصل بطريق المقابلة قوله احيى الارض شباب الزمان لا يخفى ان هذا تمثيل لما هو بصدده
لا تمثيل فلا يقدح فيه مجرد الاحتمال وكذا غيره فلا يتوجه المناقشة بانه لم لا يجوز ان يكون هنالك مجازان
احدهما في النسبة الايقاعية والآخر في النسبة الاسنادية بل في الاضافية ايضا فافهم قوله وهي صفة تقتضي
الحس والحركة الارادية يريد ان الحياة حقيقة في القوة الحساسة او ما يقتضيها وبهذا الاعتبار سمي
الحيوان حيوانا مجاز في القوة النامية لانها من طلائعها ومقدماتها وكذا الكمالات الانسانية كالعقل والعلم
والايمان ونحو ذلك فان الحياة مجاز فيها من حيث ان هذه الامور كمالها وغايتها قوله لا يخرج طرفيه عما
هو عليه في لفظ المثنى هكذا وقع في اكثر النسخ الا انه لما لم يكن ظاهر الانتظام اذ هو مرجع الضمير وضرب به
الشارح المحقق بخطه وكتب في مقامه الطرف ولا حاجة الى ذلك لصحة تشبيه الضمير باسم الاشارة على ما
تقرر قوله ولما على مذهب السكاكي ففيه اشكال لانه وجه الاشكال انه يجوز عنده ان يكون طرفا الحقيقة والمجاز
العقليين غير مفردين والواجب في كل منهما اعني في الحقيقة والمجاز الوضعيين ان يكون مفردا لانه عرفهما
به على ما قاله المفتاح الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له والمجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة

له فما يكون احد الطرفين جملة خارج عن الاقسام المذكورة اللهم الا ان يجعل التعريف في الوضعيين
تعريفا للقسم الخاص اعني الحقيقة والمجاز المفردين لا لمطلقهما اذ كل منهما قد يكون مركبا والذي يكون
بعض اجزائه حقيقة وبعضه مجازا يجعل من قبيل المجاز اذ يصدق على المجموع انه غير مستعمل في الموضوع
له والحاصل ان الحقيقة في التحقيق اثبات والمجاز نفي ويكفي في النفي سلب الحكم عن بعض الاجزاء بخلاف
الحقيقة كالصحة والفساد والله اعلم بالصواب والسداد فتفطن قوله لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا
او معناه تنبيه على ان افراد المسند عنده ناش من هذا الاشتراط واما السكاكي فلما لم يشترط جاز عنده
ان يكون المسند جملة فبطل الانحصار عنده فبطلان الانحصار ناش حادث من عدم الاشتراط وكون كل من
الحقيقة والمجاز اللغويين مفردا حتما على ما قررناه فافهم قوله وهو في القرآن كثير يريد انه كثير في نفسه
لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الحقيقة قليلة فان قيل الكثرة امر اضافي لا يتصور بدون ملاحظة
القلة قلنا لو سلم فمعناه انه كثير في القرآن يعني انه واقع في مائة موضع مثلا لا في عشرين فليفهم قوله
انه لها في الناصبين الظان الظرف اعني لهما متعلق بالناصبين صلة له فيتوجه عليه انه تقرر في مقامه انه يمتنع
تقدم ما في حيز الصلة على الموصول وانه يمتنع تقدم ما في حيز المجرور على الجار فقد اجتمع ههنا امتناعان
والجواب انه متعلق بمقدر يفسره المذكور ومن حاول تحقيق هذا المقام فعليه بمراجعة كتابنا شرح لباب
الاعراب قوله ان يقيم على الكفر يشير الى ان المعنى في ان كفرتم على بقاء الكفر والا فالمخاطب بهذا هو الكفرة قوله
وهذا كناية قد مر مثله انه يحتمل ان يراد بالكناية الكناية الاصطلاحية ويحتمل ان المعنى هذا عبارة عنها قوله وغير
مختص بالخبر ذهب الشارح المحقق الى انه معطوف على كثير وفيه اشكال لان من قواعدهم انه اذا عطف شيء
على شيء هو مقيد بقيد متقدم في الذكر على المعطوف عليه فهذا القيد المتقدم معتبر في المعطوف ايضا
كقولهم يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقد فصلنا هذه القاعدة فيما سبق فيكون المعنى انه في القرآن
غير مختص بالخبر وهذا الاشكال مندفع بما ذكره الشارح المحقق في مباحث الفصل والوصل من هذا الكتاب
من ان هذه القاعدة اكثرية لا كلية الا انه لا محيص عنه بما ذكره في شرح الكشاف لانه بالغ في وجوبه
وقطعيته حتى صرح بانه لو لم يعتبر ذلك كان غلطا من القول خارجا عن القانون قوله كما يستعمل في نسبته بالمجاز
في الاثبات منشاء التوهم ان الاثبات لا يتحقق في الانشاء اذ الاثبات من باب الاخبار وكل منهما اي الحكم والحكم
في الانشاء قوله اى من جهة العقل يشير الى ان عقلا نصب بنزع الخافض اي النسبة الفاعلية ان جعلته لكلا الامرين او القيام

فاعلا ومن النسبة الايقاعية ان جعلت متعدية والقيام مفعولا وبالجملة ففي الوجهين لمتنا كونه
تمييزا ما فيه الاول فلان الواجب في التمييز النسبة الفاعلية وان كان اقامة مقام الفاعل الا ان الفاعل
لا يلزم ان يكون فاعلا حقيقة بل يكفي كونه فاعلا مجازا كما سبق بيانه في قوله تعالى اولئك شر مكانا واضل
سبيلا فان المكان وان كان قيام المسند حقيقة الا ان العقل يجوز ان يقع فاعلا مجازا للملابسة بينه
وبين القيام فانه هو الذي يحكم بامتناعه ومما يجب التنبيه له هنا ان الفعل الذي يكون مسندا الى
التمييز في الاصل قد يكون هو الفعل المذكور بعينه كما في قولنا طاب زيد نفسا وقد يكون غيره مما يلاقيه
في الاشتقاق كما صرحوا به في قولهم طار زيد فرحا من ان التقدير طيّره الفرح زيدا على الاسناد المجازي فكذا
هنا يجوز ان يعتبر احالة العقل او المحال العقلي بمعنى عده محالا واما الثاني فلان العقل يصح ايقاع
المحال عليه مجازا كما في قولهم ولا تطيعوا امر فلان للملابسة بينهما وخلاصته اي خلاصة هذا
المقام حرف واحد وهو ان الفاعلية والمفعولية في التمييز يجوز ان يكون باعتبار المجاز وان الفعل المسند
يجوز ان يكون غير المذكور مما يلاقيه في الاشتقاق فالتوفي بان جعل عقلا تمييزا كما يشعر به
عبارة الشرح غير مستقيم لعدم صلاحيته ان يقع فاعلا او مفعولا مبني على عدم التمييز ومنشاؤه الغفلة
عن اصول النحو وقواعد الخصوم والعجب منه انه نسي ما قدمت يداه ولئك شر مكانا واضل سبيلا ثم تبجح
ان يجعل عقلا ظرفا او مصدرا ابتدع تجوز الا انه لا كلام فيه فليحافظ على هذا المقام فانه مزلة الاقدام
قوله لكن امثال هذا ليستحيل بتخيل العقل اي بالبداهة وبدون النظر الصحيح وترتيب المقدمات فاندفع
المنافي بان هذا ينافي ما سبق من قوله الدهر كانبت الربيع البقل خلاف ما عند العقل على ما صرح به
السكاكي في وجه العدول من خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم وحاصل الجواب ان الانبات
من الربيع ممتنع عند العقل لا بالبداهة بل بالنظر الصحيح وترتيب الادلة القاطعة بالامتناع فالاعتراض
قد لحقه اللعن بتقصيره في ذلك فليفهم قوله ومعرفة حقيقته يريد ان المجاز لا بد له من حقيقة فالمراد
ان الحقيقة تتفاوت وضوحا وخفاء ففي بعض المواضع واضحة وفي بعضها خفية ففهم حقيقته
المجاز وحقيقته المجاز من قبيل كوكب الخرقاء قوله فمعرفة فاعله الخ تنبيه على ان المراد بمعرفة حقيقته
معرفة الفاعل والمفعول له اذ لو اريد بالحقيقة الاسناد بطريق الحقيقة كان حديث الوضوح غير ملايم له
اذ الوضوح والخفاء في الفاعل والمفعول الحقيقيين قوله اي فما ربحوا في تجارتهم يشير الى ان الفعل بمعنى ربح

قوله اذ الوضوح والخفاء الخ يريد انه لا خفاء في معرفة
نفس الاسناد فانه لا ينبغي ظاهرا اعلموا ما والاسم
معرفته الى ظاهره وخفيه وان الخفاء والوضوح
بحسبانه في معرفة الفاعل والمفعول الحقيقيين
و ... ظ منه

مسند

مسند الى المفعول بواسطة كالاسلوب الحكيم وقد بني ما ذكر عليه هنا قوله اي يزيدك لاحسانه وجهه
ناظر الى ان المجاز في يزيدك وجهه حسنا مبني على اسناد الفعل الى المفعول بواسطة كالاسلوب الحكيم والكناية
الحكيم وعلى ان المسند بمعنى يزيد حقيقة لغوية وان المجاز في الاسناد فقط وليس بذلك اذ لا معنى لايقاع
زيادة الله على الحسن بمكان في وجه المحبوب فالمعنى يظهر الله عليك الحسن في وجهه على ان الزيادة مجاز
عن الاظهار ومنهم من يذهب الى ان المعنى يزيدك الله حسنا في وجهك ومنهم من يذهب الى ان المسند على
الحقيقة والمضاف مقدر اي يزيدك الله علم حسنه فعلى الاول يرد ان المفعول الثاني من باب فزيد
يجب ان يكون بحيث يصح اضافته الى المفعول الاول ويكون اضافة حقيقية على نمط قوله تعالى فزادهم الله
مرضا وزاده خيرا وزاده مالا اي مرضهم وخيره وماله ولا يصح هنا في وجهك على الحقيقة لانه
ليس يتصف بالحسن وعلى الثاني ان هذا المعنى لا دلالة للفظ عليه ويجوز ان يكون سبب المجاز على السبب
از الوجه سبب لاظهار الحسن ومظهر له في الكلام جرى الحاصل المعنى وبيانه لما كان ما يتصدى يعني قوله
اي قدمتني نفسي لاجل حقي لي عليه تصريح بالحق واشعار بان الفاعل من له القدرة لا نفس القدرة كما
يشعر به ظاهر عبارة المفتاح حيث قال وحاصله يرجع الى معنى اقدمني قدرتي على القدوم للقطع
بان الفاعل هو القادر لا القدرة نفسها وحاصل الكلام راجع الى اصل معروف بيننا وبين المعتزلة
فعندهم الفعل لا يحتاج الا الى قادر ذي داعية خالص عن الصوارف وعندنا الفعل بعد الداعي والقادر
يحتاج الى الخلق والايجاد من الله تعالى والمذكور في الكلام ان القدرة والداعي من الشرائط وانما الفاعل
والموجد هو الذي يتصف بالقدرة والداعي وان الفعل هل يجب مع القدرة وخلوص الداعي ام لا
وان هذا الوجوب لا ينافي كون الفعل اختياريا قوله وصيرني هواك البيت من ابيات تجي لعذافينبي شوقا
ولما يمض لي الاجل فحسبك ما بذابك منك لما اضاف الخبل وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل
فان سلمت لكم نفسي لما لاقيته جللي وان قتل الهوى رجلا فاني ذلك الرجل واللام والباء في لحيني
وبي سلقان بيضرب والمعنى صيرني هواك بهذه الحالة وهي انه يضرب المثل بي لهلاكي في هواك
بل بتقصر ذلك الامعى والواو زائدة في ثاني مفعولي صيّر لتاكيد اللصوق بينهما كالواو المتوسطة الداخلة في
الخبر والنعت كما صرح به الشارح المحقق في اواخر مباحث الفصل والوصل وقد يجعل حالية والمفعول
محذوف اي صيرني هالكا والحالة هذه والمبتدا مقدر اي وانا يضرب بي المثل على نمط قوله قمت واصك وجهه

ومن جوز دخول الواو على المضارع المثبت فلا تقدير في الكلام عنده وقد يروى يحيي بالباء على
انه بدله من بي او الباء سببية والجملة من الاضداد يقع على الصغير والكبير وقد سبق تفصيله قوله
ليس بواجب في هذا نظر هذا الكلام مشعر بنفي اللزوم اعني لزوم ان يكون لكل فعل له فاعل مجازي
فاعل حقيقي اذا المسند اليه يكون حقيقة فان قولك اذا انت نقلت الفعل اليه صفة للجملة صفة لفاعل
اي لا يجب ان يكون لفاعل بهذه الثابتة وموصوف بهذه الصفة وان احتملت هذه العبارة معنى اخر
وهو ان يكون مراده فاعلا قد اسند اليه الفعل اولا ثم نقل عنه الى الفاعل المجازي ثانيا ثم اذا نقل عن
ذلك الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي كان اسناده اليه حقيقة ويجيء تتميم هذا الكلام فيما بعد انشاء الله تعالى
قوله صارت حقيقة اي صارت النسبة الاسنادية حقيقة فالضمير للاسناد بتأويل النسبة قوله سرى الحج
استشاما من قوله فاعلا والظاهر فيه واسقاطه لان المراد بالفاعل هو الفاعل الحقيقي بدليل الحصر فلزوم كونه
كذلك ولهذا اضرب الشارح المحقق بحثه وفي الكلام اشارة الى ان التقدير اعني تقدير الفاعل بالنفس
كما زعمه المصنف والسكاكي ليس بشيء لان النفس هي ذاته في متعارف اللغة فكيف يكون مقدمه له
حقيقة بل هي قادمة لاجل الحج والمقدم غير القادم قوله فالاعتبار ان دخل تفريع على ما تقدم في حديث
عدم اللزوم ونتيجة له يريد ان النظر في هذه الامثلة الى تحقق الفعل المقصود في الخارج والحقيقة فيه
فان الموجود الخارجي فيها هو القدوم والصيرورة والزيادة لا الاقدام والتصيير والازدياد وكما ان
هذه الامور موجودات خارجية كذلك هذه مقاصد اصلية اذ ليس المقصود فيها الى الاقدام وتصيير الى
قدوم وصيرورة واذا لم تكن هذه الامور موجودات خارجية بل كانت امورا اعتبارية لم يكن محتاجة
الى فاعل حقيقي ليسند كل منها اليه كان الاسناد حقيقة فيكون الحج والوجه والهوى فاعلا مجازية
وليس لها فاعل حقيقي فيثبت ما ادعاه الشيخ من عدم اللزوم بالطريق المذكور وهذا معنى صحيح ينطبق عليه
عبارة الشيخ وينطبق به كلام الشارح المحقق في شرح المفتاح وسيتلى عليك عبارته بعد ذلك انشاء الله تعالى
قيل الوجه ان كلام الشيخ هذا مجمل لان قوله فالاعتبار ان دخل ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل
موجودا في الكلام على الحقيقة ان اراد به رجع معنى الفعل ما وضع له لفظ الاقدام والتصيير فلا حاجة اذ وجوده
يقتضي ان لا يكون مجازا في اللفظ نفسه سلم الا ان وجوده ممنوع والتمسك على وجوده بوجود القدوم
والصيرورة على الحقيقة فاسد وهو ظاهر وان اراد به ما يشعر ظاهر عبارته وهو القدوم لاجل الحج وهذا

قوله الاقدام يريد ان الاقدام ليس امرا خارجيا موجودا
محققا هنا لانهم قد صرحوا بان الاقدام عبارة عن ادعاء في
يطلق عليه ذلك فانك اذا حلفت زيدا ان تحب الى داعيك
الى موضع او حملته الى موضع او اخذت بيده وجررته اليه
ولا يخفى ان الامر هنا ليس بهذه المثابة فكان الاقدام
هنا موهوما محققا منه

هو

هو المراد من الكلام فوجوده مسلم الا ان هذا لا يقتضي انتفاء المجاز في اللفظ بناء على ما حققناه المذكور
هو الاقدام ونحوه ووجود القدوم لا ينفع في انتفاء التجوز في نفس الاقدام وكيف والمعنى الحقيقي للفظ
هو الاقدام وهو غير القدوم لا محالة وبالجملة ففي الكلام اشكال واختلال لا يتضح المراد من هذا المقال
ولهذا ذكر الشارح المحقق في حاشيته لما هنا ما ينبغي هنا شيء وهو ان لفظ اقدام لا يكون حقيقة
وقد استعمل في معناه الاصلي فلزم ان يكون مجازا وهو في اللفظ فلا يكون من قبيل المجاز في الاسناد اللهم
الا ان يقال الاقدام الحقيقي المسند الى الحج مجاز اصل معناه ويحتمل مؤداه القدوم لاجل الحج فالقدوم
هنا معنى حقيقي للاقدام المسند الى الحج مجازا قلنا اراد بما يرجع اليه الفعل ما ينتقل من الفعل اليه كالقدوم
بالنسبة الى الاقدام فان الاقدام مستعمل في معناه الموضوع له لكن لا لانه مناط النفي والاثبات بل للانتقال
الى القدوم الذي هو المقصود الاصلي فلا يكون اقدم مجازا بل يكون كناية والكناية حقيقة ومع انه المجاز
لم يتحقق المعنى الموضوع له هنا كما في قولهم كثير الرماد وطويل النجاد فيصح الاتساع والاخلال وارتفع
الاشتباه والاختلال واتضح المراد والمرام من هذا المقال وانحسم الاشكال الذي نشأ من قول الشارح المحقق
من ان لفظ اقدم ليس بحقيقة وهو احتمال صحيح فينفي التجوز في الكلمة ولا حاجة الى ان الاقدام المقيد حاصل
معناه هذا لا نسخط لانه ذلك ليس معنى موضوعا له للفظ الاقدام فلا يحصل المرام فان قيل كلام ذلك
حسن واضح لاخفاء لا ان فيه بحثين احدهما ان الاقدام مستعمل في الاقدام الموهوم فيكون اللفظ مجازا البتة
الا ترى الى ان التخييلية مجاز على قول السكاكي على ما عليه اذ الاظفار لم يوضع للاظفار المحققة فاستعمالها
في الموهومة مجاز لا غيره وثانيهما ان القدوم ونحوه كيف يكون موجودا خارجيا وقد تقرر ان المصادر
امور عقلية لا اعتبار لها في الخارج اصلا قلنا اما الاول فهو بحث انه لم يرد بالاقدام هنا الا الاقدام
الحقيقي غاية الامر انه مفروض الوجود ومدار الحقيقة على الاستعمال والارادة وكلاهما موجودان هنا
لا على الوجود الخارجي والا لزم ان يكون الالفاظ الدالة على الامور الاعتبارية كلها مجازات ولا يخفى بطلانه
والقياس على التخييلية فاسد لان الاظفار هناك مستعملة في صورة شبيهة بالاظفار المحققة والنكتة
في ذكر الاقدام مع انه موهوم ولا وجود الا للقدوم هي التنبيه على المبالغة التي تضمنها ان الحج مدخلا
تاما في القدوم حيث انتهى الامر الى انه كانه مقدم وان الاقدام وصف قائم به حقيقة وانه مؤثر فيه
واما الثاني فجوابه ان القدوم ونحوه اريد به القدوم بالمعنى الموجود لا القدوم الذي هو معنى مصدري في الحقيقة

قوله فالقدوم الخ يريد ان رجوع معنى الاقدام
الى القدوم انما هو بملاحظة التجوز في الاسناد
منه

قوله والكناية حقيقة يريد ان الكناية في قسم الحقيقة
دون المجاز صرح به في المفتاح ولانه قال والحقيقة
في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين
وتفترقان في التصريح وعدمه وبهذا القدر يعلم
ان الكلام كاف في هذا المقام وسيجيء اما في هذه
المسئلة من التفاصيل والاختلافات وما يتعلق
به الاطلاقات في كتبهم منه

اي على طريق الحقيقة المقابلة للمجاز يعني يجب ان يكون المسند اليه فيهما من الكلام واللفظ بطريق الحقيقة
لا المجاز وهي طريق الكناية التي تقابل المجاز لان الكناية من اقسام الحقيقة وقوله فان القدوم موجود حقيقة
يحتمل الامرين يحتمل ان يراد بالحقيقة الواقع والخارج وان يراد ما يقابل المجاز بالطريق المذكور وما قيل اذا
كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة فالمراد بالحقيقة ههنا ما يقابل المجاز واعادته معرفة تنبيه عليه ممنوع
فيكون في الكلام تزييد لذلك انا النفي التجوز في الكلمة تعين التجوز في الاسناد فان قيل قد يسوغ ان يجاز بذكر الطرفين
او كليهما لا يمانع مجازية الاسناد واجيب بان ذلك انما يكون اذا كان في المسند بناء على المجازي غير صحيح وههنا
صحيح نعم يبقى ههنا شيء وهو انه ما الدليل على ان التجوز في الاسناد لم لا يجوز ان يكون التجوز في الكلمة فان قيل
هذا ثابت اذ الاصل عدم التجوز والشيخ غير مفتقر الى ذلك لانه من تمسك لمنازعته كالامام وصاحب المفتاح
والكل معترفون بذلك اي بان التجوز في هذه الامثلة عقلي لغوي اجيب بانه هذا من اجل الزاجر ولو كان
هؤلاء معاصريه او متقدمين عليه صح ذلك الا انه متقدم بالزمان ولا منازع لديه فهو بصدد
تاسيس القاعدة فيجب ان يستدل على مدعاه بان التجوز حكمي بمعناه وللتدليل الشيخ من دفع صحيح مبني على
قانونه صحيح الكلام لانه يتعالى المكان بصدد تاسيس القاعدة فلا مجال للمنع اصلا فتنبه لدقائق الامور توضيحا
وقد تصدى بعض الفضلاء لاثباته بان المفهوم من هذا التركيب ايه اي اقدمني بلدك حق لي القدوم لاجل
الحق وهذا انما يحصل من الاقدام الحقيقي المسند الى الحق مجازا قوله فاعرف هذه الجملة اشارة الى ان ما ذكر
في معرض التعليل لاثبات مدعاه بالطريق المذكور كلام صعب الوصول منغلق المسالك يحتاج بذل الجهود لادراك
المقصود وتعرف المراد ولا مرتا وتعنى بالمحافظة عليه بضروب التاكيد وفنون المبالغة وكانه علم توهم
المتوهمين وتعلل المناظرين في حقيقة كلامه وفي الوصول الى مرامه قوله لامتناع صدور الفعل الا من فاعل
وجوابه ظاهر على قانون التحقيق المذكور لانه ان اراد بالفعل في قوله لامتناع صدور الفعل الفعل الحقيقي
الخارجي فمسلم لكن الكلام في الاعتباري كما ذكرنا وان اراد الاعتباري المحض فالمقدمة ممنوعة وهذا
ما قال الشارح المحقق في شرح المفتاح وانا اقول كلام الشيخ ذهب الى الصواب بالنظر الى سياق الكلام اذ
ليس القصد ههنا الى الاقدام ونسبته الى القدوم وصيرورته على ما صرح به الشيخ دفعا لما يتوهم في اعتراض الامام
ثم زاد في تفسير هذا الكلام فقال يعني ليس الحق موجودا ههنا اقداما ونسبته حتى يطلب له فاعل وانما هو توهم منه
والمحقق الموجود هو القدوم والصيرورة لا غير انتهى كلامه وههنا تحقيق نفيس وهو ان معنى كلام الشيخ

ان النفي

قوله اذ ليس القصد الخ يريد ان المذكور ههنا وان كان لفظ الاقدام
والنصب الا انه لم يقصد بهما الاقدام والنصب حقيقة بل قصد الى
اقدام ونصب هو معين واذا لم يوجد لم يطلب الفاعل وبهذا
يندفع ما ذكره في الحاشية ههنا من انه اذا لم يكن هناك اقدام
بل قدوم كان هناك مجاز لغوي في المسند لا عقلي في الاسناد
ووجه الاندفاع انه لا يلزم من انتفاء الاقدام عدم استعمال
اللفظ فيه حتى يلزم المجاز في اللفظ بل انه مستعمل في اقدام
موهوم نلتزم منه

ان النفي ليس مطلق الفاعل الحقيقي بل النفي هو فاعل حقيقي موصوف بانه قد نقل الاسناد منه الى الفاعل
المجازي وعبارة الشيخ صريحة في ذلك لانه قال ولا تستطيع ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للربيع
ولو وجد فان هذا كالصريح في ان النفي انما هو الفاعل المخصوص لا مطلق الفاعل وسياق الكلام سابقا
ولاحقا وان كان ساكتا الا انه محتمل وهذا ناطق والقانون حمل الساكت على الناطق وحمل المحتمل على
المحكم وبهذا التحقيق يظهر ههنا امران الاول ان اعتراض الامام ساقط عن كلامه واضمحل ما توهمه صاحب
المفتاح من ان اعتراضه حق والثاني ان مذهب الشيخ هو عين مذهب الجمهور والا لم يخف دقائق الامور
فليتدبر في هذا المقام فانه من مزال الاقدام قوله ما اضيف اليه الفعل اي عند اليه وينسب فالمراد من الاضافة
اما الاسناد او مطلق النسبة قوله وانكره ان حاصل كلامه في المجاز العقلي انه استعارة بالكناية ذكر الفاعل
المجازي واريد به الفاعل الحقيقي بعلاقة المشابهة وقوله وجعل مصدر مجرور معطوف على مدخول الباء
في بواسطة وهذا ايضا عبارة المفتاح وعطف على لفظ الفعل معطوف فاعل قال نعم ولو قال ويجعل لكان
اولى كما لا يخفى قوله ان يكون المراد بعيشة الضمير الراجع اليها في راضية فهو صحيح لكنه لا يلزم
ان يكون المعنى في عيشة راضية وان اراد بعيشة ما هو مجرور في عيشة فممنوع لانه مذهب على ما ذكرنا
انه يذكر الفاعل المجازي ويراد به الفاعل الحقيقي والمجرور ليس بفاعل وهو ظ وكذا الكلام في قوله خلق من
ماء دافق فانه فيل وعلى تقدير التسليم يكون المراد بعيشة الفلان نفسه لا هو مع العيشة لانه يبقى هذه
على ما ذكرنا قلنا فيه تنبيه على حاصل المعنى وارشاد الى التعيينه وتصريح بجهة تعيينه لا انه يراد به كلاهما
فافهم قوله لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء ممنوع فان هذا معنى صحيح اذ الانسان مخلوق من شخص
هو ابوه موصوف بانه يدفق الماء اي يصبه على وجه فيه دفع فان الدفق صب فيه دفع والجواب
ان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه الا انه هنا ما يمنع صحته لانه وصف هذا الماء بانه يخرج من بين
الصلب والترائب اي صلب الرجل وترائب المراة وهي عظام الصدر حيث يكون القلادة ولا يخفى ان هذا
الشخص وهو ابوه لا يدفق الماء الموصوف بانه يخرج من صلب الرجل وترائب المراة وهذا ظ الا انه
يقدر ذلك على وجه يتم التخصيص كليهما اي خلق من يدفق الماء قوله كالانخدام لم يرد انه يجوز ان يراد
بالنهار المضاف معناه الحقيقي وبالضمير الراجع اليه المعنى الاخر فهي المجازي على ما هو قانون الانخدام ما نحن فيه
اضافة الشيء الى نفسه قوله وان لا يكون الامر بالبناء لهامان هذا انما يتجه اذا كان المسند عنده على الحقيقة

اي على تقدير تسليم ان يكون المراد بالعيشة الضمير الراجع اليها المجرور في عيشة
يريد ان الاعتراض على تسليم كلا التقديرين انما يرد على السكاكي اذا اريد
بالعيشة في الضمير والظ هو الصاحب فقط لا الصاحب مع العيشة
لان مذهبه ان يذكر الفاعل المجازي ويراد به الفاعل الحقيقي وتحقيق الجواب
ان المراد بالعيشة هو الصاحب فقط الا ان اضافته الى العيشة تصريح
بجهة تعيينه لا ان المراد كلاهما وبالجملة فلا يخفى ان السؤال ظاهر في نصرة
السكاكي ودفع الاعتراض عنه واما تقرير الجواب على الوجه المذكور
فهو وان كان ساكتا عن ورود الاعتراض عليه الا انه يلزم منه الاعتراض
ضمنا لانه اذا كان المراد بالعيشة في الضمير والظ هو الصاحب فقط فلا خفاء
في بطلانه ضرورة انه اذا كان المراد بالضمير هو الصاحب ولهذا ذكر
كان المراد بالعيشة في عيشة ايضا هو الصاحب وبهذا الاعتراض على ان يكون
الشارح المحقق في المختصر بان بني هذا الاعتراض على انه لا يقال من ان المجاز
المراد بعيشة والضمير راضية واحد وانما التقييد بقيد
عند السكاكي انما هو في النسبة الاسنادية لا في النسبة
فيجوز ان يراد بعيشة في قوله فهو في عيشة هو نفس العيشة
وبالضمير راضية صاحبها فيكون المعنى هو في عيشة راضي صاحبها
بها منه

كالنقصة في الصفاء والبياض وههنا بحث وهو ان نهاره صائم ولجين الماء كلاهما يشتركان في التركيب الاضافي ويشتمل كل منهما على ذكر طرفي التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الى المشبه به والثاني بعكسه فالقول بان الاول لا يمتنع حمله على الاستعارة دون الثاني تحكم صرف اللهم الا ان يقال طريق الاثبات في لجين الماء انه معلوم قطعا ان المقصود منه التشبيه البتة اذ لا معنى لاعتبار ... ههنا بخلاف نهاره صائم فان الاثبات القطعي ههنا مفقود ... يجوز ان يراد بالنهار ههنا الصائم الا انه اضافه الى الضمير فلان ... الصوم فلان واثباته له لانه هو المقصود ... وحاصل هذا الجواب انا لا نم ان كلا الطرفين مذكور ههنا اذ المشبه هو النهار والضمير راجع الى فلان ... مع قطع النظر من كونه صائما او غير صائم وهو ليس بمشبه به وهو مذكور والمشبه به هو الشخص الصائم وهو غير مذكور فلا يشتمل الكلام على ذكر طرفي التشبيه ... نحو قوله قد زر ازراره على القمر ... ولا تعجبوا من بلى غلالته ... بكسر الباء مصدر بلي الثوب يبلى بلى اي صار خلقا في الصحاح ... والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا كذا في الصحاح ... وجمع زر ... والمراد بالقمر ... على طريقة الاستعارة بشهادة السوق والسياق ... والضمير ... من غير تخصيص اذا جعلت له ازرارا والازرار جمع زر

الا ان له ان يمنع ذلك بان معنى يا هامان ابن لي يا هامان مر بالبناء لي وقد جاء مر يا ابنه لي بان تنجز البناء له والخطاب بعده في لاحقيقة ولا مجاز تنبيه على ما هو الحق من ان الاطلاق المجازي كالاطلاق الحقيقي في المنع والتوقف ورد لما يذهب اليه البعض من اختصاصهما بالاطلاق بطريق الحقيقة ويبنى الكلام على التوقيف بالمنع والتوقف مطلقا لا على التوقيف بجواز الاطلاق اذا كان المعنى لا يتفاعل ما صرح به حجة الكلام في شرح اسماء الله قوله جاز ان يبنى هذه الاعتراضات يريد ان ما ذهب اليه المص من لزوم المفاسد على مذهب السكاكي في المجاز العقلي من رجعه الى الاستعارة بالكناية مبني على عرف واحد وهو ان الفعال هذا في ذلك حقيقة لا ادعاء ولكن لك لا نسلم قطعا ومذكور في كلام السكاكي صريحا ان المراد بالمشبه به في الاستعارة بالكناية هو المشبه به بادعاء الحقيقة فاندفع المحذور المذكور وفيه نظر للقطع بان الاثبات الحقيقي ممتنع فيما هو بالقادر والادعائي الذي هو الربيع فيه فيه الاعتراف بما هو حقيقة بالاخرة وهو المجاز العقلي وهذا اشكال صعب لا محيص عنه فليتامل قوله او لا نحو لجين الماء فانه من باب اضافة المشبه به الى المشبه اي ماء كاللجين وحاصل الكلام ان احوال المسند اليه شاملة لجميع احواله ولا يخفى ان جميع الاحوال غير مذكور في هذا الباب فوجب للمص الحمل على نقل الاحوال بحيث ينضبط المراد ويندفع الفساد وفي قيد الحيثية تنبيه على خروج الاعتبارات العارضة له من حيث الوضع ككونه حقيقة او مجازا او من حيث خصوصية كونه مسندا اليه بالاسناد ابتدائيا او طلبيا او انكاريا او من حيث خصوصية كونه مسندا اليه المسند مقدما او مؤخرا ونحو ذلك مما هو بواسطة جزء آخر وبواسطة شيء آخر فانه لا يعد في هذا الباب ولا ارتله في هذا الكتاب فان قيل فمع هذا التخصيص والتعيين يستفاد بالرفع فانه عارض له في هذه الحيثية مع انه لا ارتله فيه قلنا لو سلم انه في الامور العارضة فانه مرادهم بالعارض ما يتعلق على المعروض وما نحن فيه ليس بهذه المثابة او المراد بالامور العارضة هي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون سببا قريبا لتلك المطابقة والرفع ليس كذلك والقرينة المشعرة بذلك ان علم المعاني انما يبحث عن المعاني الزائدة على صحة التركيب نحوا ولغة وصرفا على ما تقرر فان قيل كيف يكون هذه عوارض وهي مستندة الى المسند اليه من حيث هو هو اي لذاته وماهيته على ما هو الظاهر من قولهم هذا الشيء من حيث هو كذا ولكن لا سيما وقد اقترن بقوله لذاته فان ما هو من مقتضيات الذات يمتنع انفكاكه عنها قلنا اعتبار استنادها الى الذات قطع النظر عن ملاحظة الغير

عتبار كونه صائما او غير صائم فيه بواسطة عن ملاحظة بهذه الصفة تنبيه الى من مثال كونه مشبها به وتاكيد القول على ان المشبه به هو شخص صائم لان المعتبر فيه هو كونه صائما كما لا يخفى فان قيل هذا حسن الا انه يلزم ان يكون من قبيل اضافة العام الى الخاص وهذا بعينه هو الجواب الذي اختاره غيره واشار اليه بقوله فيكون من اضافة العام الى الخاص ورد بان اضافة العام الى الخاص غير صحيح عند الجمهور صرح به الشارح المحقق في حواشي الكشاف في سورة البقرة ممنوع فان النهار مستعمل فيما وضع له حقيقة لكن باعتبار الصائمية له ولا نسلم انه مستعمل في شخص صائم فيحتمل ان يكون زيدا او غيره فلا يتعين كونه من اضافة العام الى الخاص مطلقا فافهم قوله في عيشة حسنة مبني هذا اعني ذكر الوصف على المشبه على انها مما يرضى بها اي يرضى بها جميع الناس وهذا التوجيه وان كان حقا الا ان مقصوده انه يدل على ان مذهبه ان المراد هو المشبه به حقيقة وليس كذلك لا يخفى ضعفه وما في هذا التصلف من التعسف ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين الراجحة لقائل ان يقول الجهة مختلفة فالجهة عند القائلين هو المجاز العقلي وعند غيرهم من الاستعارة بالكناية فالصحة متفرع عليها والجهة مختلفة فيها وقد يقال الوجوب غير لازم لان السكاكي لما جوز ذلك فالظاهر ان اعتقد في البلغاء السلف الاسلامية والجاهلية انهم البلغاء على تجويز حكم على تركيبهم وتصرفاتهم على حسب اعتقاده فانه لم يثبت ان في ارباب البلاغة المذكورين من يذهب الى التوقف فلا الزام الا ان يبين بطلان اعتقاده وان فيهم من يذهب اليه هذا اخر الكلام في احوال الاسناد الخبري والله هو المشكور على نواله والصلوة على رسوله محمد واله

الباب الثاني احوال المسند اليه

في تفسير الاحوال تنبيه على ان المص وان اجرى احوال المسند اليه على اطلاقه بحيث يعم جميع الاحوال الا ان المراد هو الخاص بمنزلة المقام

في انتسابها

١٢١

في انتسابها اليه لا بما يكون ذاتيا غير منفك على ما هو المعنى المشهور ولهذا اشار بقوله لا بواسطة الحكم يعني مرادهم بالذاتي ما يقابل المتفرع على الواسطة وملاحظة امر خارج قوله وقدمه على سائر الاحوال في التقديم ههنا وجه آخر اولى اذ الذكر لكونه اصلا لا يحتاج الى نكتة زائدة معتدا بها فالحذف اقوى في اقتضاء المعاني الزائدة المطلوبة ههنا في علم المعاني فيكون بالتقديم اولى كذا في الحواشي قوله الذكر فان ذكره بعد جميع انواعه واقسامه فان مقتضى التقابل والاقتضاء بين التقسيم والاخلال بالترتيب الطبعي الثالث ان الحذف يقتضي في الجملة الى الشيء المسند بالحذف في منزلة صورة وهذا تقديم له لان موضعه مقام فلما كان سبب التقديم في الجملة كان هذا سببا لتقديمه هذا ويتصور للتقديم جهات كثيرة فان الذهن جواد والطبع نقاد نفسه ابن بيسان ونطيحه حيث يطار قوله عبارة عن عدم الاتيان به بناء على الواضح و الاولان التحقيق انه لم يوجد بالمسند اليه اصلا الا انه الذي به تم حذف وحكى عنه التكتة في ذكر الخبر في مطلع احوال المسند مقام الحذف من انه لما ذكر هنا الترك وفي المسند اليه الحذف تنبيها على ان المسند اليه لكونه العمدة والركن الاعظم شديد الحاجة كانه ذكر ولا لم يحذف وانه كذلك المسند مبني على انه بالنظر الى مفهوم الحذف فيلائم الكلامان وينتظم الجملتان وفي الكلام تنبيه على ان الحذف لكونه اصلا لا يقتضي نكتة زائدة على الاصالة المذكورة كالذكر فسقط الفعل بان الانسب تعليله بان الحذف اشد واقوى في اقتضاء الامور الزائدة فليتامل فانه وقيع لطيف قوله لنا ما ضر الموجود الحادث الحاضر زعم الوجود الغير اي ما ذهب اليه السيد قدس سره الحادث فانه لا ناظر له عن عدمه ولا عدم له قوله والحذف يفتقر الى الحرين يريد ان الحذف يحتاج الى امرين احدهما ما يدور عليه صحته ويسمى موجبا ومصححا وثانيهما ما يدور عليه رجحانه ويسمى نكتة ومرجحا ولكن هذه الفائدة مع ذكر بيته ستعرفك في موضع ولنا هنا كلام يجيء في موضعه قوله مع اشارة ضمنية الى وجه الاشارة الضمنية انه لما ذكر حديث الاحتراز عن العبث دل هذا الكلام على وجود قرينة لفظية وهذه هي المعهودة عنها في التوضيح بل بناء على الظاهر الكلام مشعر بان بناء متعلق بالعبث كي يظهر كلام المعنى مشعر بانه متعلق بالاحتراز وعلى الوجهين فالمنصوب هنا اما حال او مفعول له قوله وقيل ان معناه لم يتجه الى ان هذا ضعيف اما الاول فلان التعليل بانه عبث نظرا الى ظاهر القرينة دون باطنها لا يخلو عن ركاكة واما الثاني فلانه اذا تعلق به فرض كالترك والاتلاد اذ ونحوهما كان الحذف منشغا لاجانا قوله اي الدليلين في العقل واللفظ ذكر الواو دون او تنبيه على الرد على من ذكر في امثاله

قوله يطار اي يطار به حيث يطلب فان ظاهر اللازم والمراد ههنا المتعدي فلابد ههنا من اعتبار التعدية بالباء الا انها سقطت في اللفظ رعاية للازدواج منه

هذه المقامات او مكانه فقالوا بجبابة الامرين من كذا او كذا وهذا كقولهم سواء كان كذا او كذا او الصرف
في الاول للواو وفي الثاني لام نعم اذا وقع في قولهم اعجبني كذا او كذا اصاب المجرد وطرح للفصل وطرح منها
تحقيقه وبالجملة نحو هذه بيانية لا يتعلق باسم التفضيل نحو وهو اقوى في الاستدلال بدلالة اي لا لاشتغال
الفعلية في الجملة كما في الفعلية او الصرفية فانه مستقل هناك وان لم يكن مستقلا ههنا فيلام الكلام انه
هذا او قوله فلا عند الذكر بكونه الاعتماد عليه نحو بالامرة على وزن الثمرة ومعناه الامر في الصحاح جاء فلان
بامرة بفتح الخاء وما عرضه الا بامرة اي لجيرا وههنا لغة امرى وهي لام ضمتين فضم لام اللمعي طرف
مستقر اي راجع عائد اليه فاندفع ما يقال من انه كان حق العبارة ان ينبني على الفعل الذي هو معمول
للاعتماد متعلق به وقوله فلا عند الذكر بكون الاعتماد نحو هل يشتبه ام لا ارتياب ام هذه متصلة
عاطفة فيرد عليه امران احدهما ان حذف المعطوف وابقاء العاطف غير جائز ولا مشهور في كلامهم
والتقدير ام لا يشتبه وثانيهما انه قد تقرر في النحو ان ام المتصلة شرطها ان يقع قبلها احد الامرين
اولهما همزة التسوية كقوله تعالى سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وسواء علينا اجزعنا ام صبرنا
وثانيهما همزة يطلب بها التعيين كقولهم ازيد في الدار ام عمرو والجواب عن الشبهتين ان مثل هذا الاستعمال
وان لم يكن على القانون المشهور الا انه قد قبل لاطلاقات المصنفين ومساهلاتهم في مثل الانام ونظيره
احتمال الخلط في المضارع المنفي والذي يشهد بصحة ما ذهبنا اليه ما صرح به الشارح المحقق في مباحث القصر
من ان قولهم ما زيد الا قائم لا قاعد خارج عن القانون لانهم ابوا ان يجمعوا بين النفي والنفي والاستثناء الا
انه واقع في تراكيب المصنفين كثير جدا في اطلاقاتهم فان قلت المذكور في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا
ان الوقف على ام والتقدير ام تبصرون وقوله انا خير جملة مستانفة فقد جاز حذف المعطوف مع بقاء
العاطف قلت لقائل ان يمنع لان ثوب عليه وما ذهب اليه ممنوع بل الوجه ما ذهب اليه الجمهور من ان
المعطوف جملة انا خير ونصوا على ان الوقف بحذفه هنا باطل ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان
الاصل ام تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا انا خير كانوا عنده
بصراء وهذا هو الذي نحى اليه سيبويه وبالغ في رد الاول وهو ممن بالمحافظة على هذه الجملة في الابتداء الا
عليه ولو تدبر فيما نحن فيه وجدناه لا من قبيل حذف المعطوف مع بقاء عاطفه اذ الحذف انما وقع بعد
لا بعد العاطف واحرف الجواب يحذف بعدها كثيرا والسر فيه انها لا تقوم مقام تلك الاحرف في الغالب

اي قوله لانهم اذا قالوا انا خير كانوا عنده بصراء لان هذه
عبارة سيبويه في كتابه وفيها تلوح والمقصود ان العدول
... انا خير بسبب لكونهم بصراء لان هذا سبب ... عنهم
اياه ... والبصار ... الا ان سيبويه اعتبر
السببية او لا في كلام البصراء ... لان السببية هناك
اظهر ثم ... السببية في المطلوب ...
رضيع منه

والتحقيق

والتحقيق ههنا ان بلى ونعم ولا تقع مقام الجملة فالمعطوف فيما نحن فيه غير محذوف اذ الممتنع انما هو
الالتفاظ بلا بدله وما نحن فيه ليكفي بالتكرار وابهام الابهام الايقاع في الوهم كالتخييل الايقاع في الخيال
وهذا مجرد اختلاف في العبارة ورعاية للتفنن والاظهر ان القصد في الاول الى الدفع للمعاني الوهمية وفي الثاني
الى الدفع للصور الخيالية وبالجملة فالمراد منهما ان ما يجعله مخيلا وهو هو ما مبناه على الوهم دون التحقيق
اذ لا تحقيق لهما اصلا اما في الثاني فلما نص عليه الشارح المحقق من ان المحذوف فقد يحيل ان ترك الدليل
الاضعف بالكلية وهو اللفظ واعتمد على الاقوى وهو العقل بالكلية ولكن ذلك لان لدى اللفظ ايضا مدخلا في
الدلالة عند الحذف فلا يكون تركه كاملا وحاصله ان الدال عند الذكر اللفظ والعقل جميعا
وتجعل الدال العقل فقط عند الحذف يكفيه امر وهمي البتة ليتنبه تحقق اصلا واما في الاول فلان الايهام
وان تطلع ظاهر العبارة اي تحفظ اللغة اليه عن اللسان الا انه ليس المراد به تركه عن اللسان بل المراد تطهيره
عن اللسان على ما تطلع به كلام المفتاح وصرح به المص في الايضاح على ما قال واما الايهام انه في تركه تطهيره
له عن لسانك او تطهير اللسان عنه ومعلوم ان التطهير موهوم محض لا تحقق له اصلا للقطع بان تحسين
اسم تجرى عند ذكره على الشاخص ... وتجلى اللسان بذكر لفظ يدل على خسيس ... مبناه على الوهم لا التحقيق
لا توجه في الوجه فلبنائها في هذا المقام فانه مزلة للاقدام نحو وتعينه اوادعائه في ذكر التعيين هنا مع
انما الاحتراز عن العبث يقتضي ... يشبهها اسمها على ان يقصد احدهما مغايرا لغيض الاخر فجاز ان يقصد كل منهما
مع الذهول عن الاخر وجاز ان يجتمعا في القصد اذ لا يخلو الكلام في تفصيل الاغراض المندرجة تحت القصد
اذ قد عرفت مرارا انه لو لم يتحقق القصد هناك فلا بلاغة ولا اعتداد بها فالحكم بان ذكر التعيين سوى لم
لا انه راجع تحت الاحتراز عن العبث تعسف ولا حاجة الى الجواب بان ذكره ... وتعرضه للادعاء وانما
سلك المص في بيان الاغراض وتفصيل الحالات المقتضية للحذف مسلك العطف بكلمة او تنبيها على ان كل
واحد منها يصلح جهة مستقلة وعلة على حدة كافية في الحذف المذكور فانه قد يكون كلمة او لاحد الامرين
واللفظ المفهوم منها في امثال هذه المقامات لما هو منع الجمع وكثيرا ما يستعمل لمنع الخلو ولا ثالث ولا يراد
ههنا الشيء من الامرين اما الاول فلجواز اجتماع هذه الحالات في موضع واحد واما الثاني فلجواز خلو الحذف
عن هذه الاعتبارات اذ الاقتصار فيما ذكره ههنا ممنوع قلنا قد نبهناك فيما سبق على ان الاقتصار في التعيين
ممنوع وشيدناه بنص كلام الشيخ في الاشارات وههنا فائدة جليلة وهي ان المقصود ان سلوك في تفصيل

الاغراض والحالات للتنقيص طريقة الحلف بالآلهة لا امتناع في اجتماع الكل على مقتضى نحو ولا اجتماع
في المجموع الكل والحاصل انه لا يشترط فيها الطرد ولا العكس لكن هذه الفائدة مخصوصة عندك محفوظة
لديك ينفعك في مواضع من هذا الفن قوله بسبب ضجر الضجر بفتحتين القلق من الغم وقد ضجر فهو ضجر ورجل
ضجور واضجرني فلان والسآمة الملالة وزنا ومعنى قال ابو زيد سئمت من الشيء اسأم سأما وسآمة
وسأما وسآمة اذا مللته كذا في الصحاح قوله وشنشنة اعرفها من اخزم ولذا ان بني زملوني بالدم الشيخ
التلقف والشنشنة العادة واخزم اسم رجل وذكر ابو عبيدة ان ابن الكلبي اخبرني ان هذا الشعر لابي اخزم
الطائي وهو جد حاتم الطائي المعروف بالسخاوة او جد جده وكان له ابن يقال له اخزم فمات وترك
اولادا فاجتمعوا يوما في مكان واحد على جدهم وهو ابو اخزم فرموه بالسهام فقال ابو اخزم في حق هؤلاء
شنشنة اعرفها من اخزم يريد ان هذه عادة قديمة بقيت من اخزم يريد انه كان هو ايضا عاقا كهؤلاء فكلما
صدر مثل هذه الفعلة منهم فليس ذلك امرا غريبا وشيئا عجيبا لان اباهم ايضا كان على هذه الصفة فصار
مثلا للعادة القبيحة وبالجملة قالوا ومن الشرح لان البيت قوله يحتمل الرفع على المدح او الذم او الترحم يريد
ان كلا من هذه الامور مستفاد من خصوصية المقام وان المسند في كلها مرفوع وان المبتدأ محذوف
وقد جرت عادة النحاة بانهم يسمون مثل ذلك رفعا على المدح ورفعا على الذم ورفعا على الترحم فالاول
مثاله مذكور في الشرح والثاني نحو امرأته حمالة الحطب والثالث نحو جاء زيد مسكين وقد ينصب الاسم في هذه
المواضع وسماه النحاة نصبا على المدح والشتم والترحم نحو الحمد لله الحميد والحمد لله اهل الملك وحمالة الحطب
فمن نصبها ومررت به المسكين وقد ذكر سيبويه لهذا بابا على حدة في الكتاب فقال هذا ما ينتصب على
المدح والشتم وظاهر كلام الخليل مشعر بان هذا الباب من قبيل باب الاختصاص وتمام تحقيقه يطلب من كتابنا
شرح لباب الاعراب قوله اما لانه تخرج الجزع نقيض الصبر وقد جزع من الشيء بالكسر جزعا عن كذا في الصحاح قوله
واما ذكره وكرهنا الذكر وينطبق الحذف وان كان الذكر يغلب لانه الترك لا الحذف تنبيها على انه الحدة كانه في
اولاد اسقط ثانيا قوله ولا ينبغي للعدول عنها الى ان الظرف اعني للعدول يتعلق بالمنفي وهو غير مستقيم
والاولى تنكيره للاخبار عن زيد وقد تقرر ان هذا القسم من اسم لا معرب لانه مشابه للمضاف والمشابهة
نوع جانب الاسمية المرجحة لجانب الاعراب على البناء ولذا صرحوا بان الظرف في قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم
اعني عليكم لا يجوز انه يتعلق بالمنفي والا لضارع المضاف فيجب التنوين فالراجح في مثله ما ذهب اليه ابن مالك

واشرنا

واشرنا اليه في شرح لباب الاعراب من انه لما شابه المضاف امتنع عنه التنوين لاجل المشابهة والحاصل
من مذهبه انما صلة القوم سبب لوجوب التنوين بل هو بعينه سبب لامتناع التنوين فهذا كلام
دقيق وهذا القول عندي اقرب الى الصواب فهذا ان يقال هذا القول ضعيف وظرف مستقر لان الطبع
السليم يرشدك اليه من طريق المعنى وكذا الكلام عندي في قولهم لا بد منه ولا راد لقضائه ولا دافع
لعذابه ونحو ذلك من العبارات الواردة على هذا النمط والحاكم الفيصل في ذلك هو الطبع السليم ولا
ينبئك مثل عليم قوله ومنها والثاني هم المفلحون اي ومن قبيل ما نحن فيه وهو ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح
والتقرير فانه ذكر اولئك في الموضعين وعلى وجه التكرير فالذكر مبني على مزيد التوضيح والتقرير
والتكرير مبني على ما ذهب اليه صاحب الكشاف من حديث التنبيه وحاصله ان النكتة في التكرير هي
التنبيه والاشعار بان هؤلاء موصوفون مستعلون بالفلاح كما انهم موصوفون مستعلون بالهدى
وكل واحد من الامرين اعني استعلاءهم بالفلاح واستعلاءهم بالهدى كافية في امتيازهم عن سواهم
فحقيقته كما انست في موقع المصدر لفعل ناسه في قوله فهي تاسه والتاء في فهي زائدة فجاز تقدم ما
في حيزها عليها والاثرة بفتح الهمزة والثاء التفرد والاستبداد اسم من استاثر بالشيء استبد به والتفرد
اعني بالفلاح متعلق بالمبتدا اعني فهي او جوعه الى الاثرة التي يصلح ان يكون عاملا فان قيل
فيلزم الفصل بالاجنبي الذي هو الخبر ومثله ممتنع على ما صرحوا به قلنا فليقدر مثله قبل الخبر ويجعل
المذكور مفسرا له والظرف اعني في غيرهم متعلق بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول اعني
مثابة وهي في الاصل الموضع الذي يثاب اليه اي يرجع اليه مرة بعد اخرى ومنه قوله تعالى مثابة
لان اهله يتصرفون في امرهم ثم يثوبون اليه ومن ههنا سميت الكعبة مثابة على ما يشير اليه قوله تعالى
واذ جعلنا البيت مثابة للناس ومعنى على حبالها على انفرادها والمنتقلا لها واصله حواله
بمعنى حول الشيء وقعدت حياله وبحياله اي بازائه قوله اي في مقام يكون فيه اشارة الى ما ذكره
القوم من ان الغالب حيث النصب على الظرفية والخفض بمن يريد ان حيث هنا منصوب على
الظرفية على ما هو الغالب الراجح وتنبيه على ان المراد هنا هو المكان على ما هو المعنى الموضوع
له وذهب الاخفش الى انها قد ترد للزمان واليه الاشارة بقوله ويجوز ان يكون مستعارا للزمان
يريد ان كلام المصنف يمكن ان يجري على القولين ويساق على راي كلا الفريقين وقد ينقل بحيث ما

الحافة وح قد تضمنت معنى الشرط فجزم الفعلين كتفعله وحيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر
الازمان وبعض المدققين مثله بهذا البيت فحمي حيث للزمان واعلم انه لو بدل لفظ الاصغا
بالسماع لكان احسن لشمول مسمع موسى عليه السلام اذ الاصغاء لا يستعمل في حق الباري تعالى وتقدس
ان يكون الخبر عام النسبة يريد ان يكون عام النسبة في الموضع المخصوص الذي يستعمل فيه الخبر وحاصله
ان مبنى عموم النسبة على المقام الا بالنظر الى نفس الامر فان نفس الخبر وان كان عاما نظرا الى مفهومه
وصالحا بمفهومه لان يسند الى جميع الاشياء الا انه لما دلت القرينة على ان المراد نسبته الى المعين لم يكن عام
النسبة ولا شك ان عموم النسبة بالمعنى المذكور يحصل الاستغناء بقرينة الحذف مطلقا هكذا يجب ان
يفهم هذا المقام ليحصل الوصول الى الحقيقة المرام وبهذا يظهر صحة ما ذهب اليه الشارح المحقق في الجواب
من ان عموم النسبة وارادة التخصيص يحصل الاستغناء بقرينة الحذف وتحقيق له الا ان الظاهر سوق كلامه
في الجواب بشهادة الذوق السليم مشعر بان المراد العموم بالنظر الى مفهوم الخبر اي جعل المسند معرفة
حق العبارة ان يقال اي يراد المسند اليه معرفة كما لا يخفى وكما ان حق التعبير هذا فكذلك حق عبارة الملصه
ان يقال واما تعريفه بالاضمار فلان المقام للتكلم نحو ومما وضع ليستعمل في شيء بعينه مبني على
ما ذهب اليه البعض من ان المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال لا عند الوضع ليندرج فيه الاعلام
الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فذهب الى ان لفظ انا مثلا لا يستعمل
الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد معين
منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة فيجب المصير الى القول بانها موضوعة
لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في افرادها المعينة هذا ما
ذهب اليه القائلون بالتعريف المذكور وانت خبير بانه لو صح ما ذكروه لكان انا وانت وهذا مجازات
لا حقايق لها للقطع بانها لا تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا
فالحق ما ذهب اليه المحققون من انها موضوعة لكل معين وضعا واحدا عاما فلا مجاز ولا اشتراك ولا تعدد
في الاوضاع فليتامل وحقيقة التعريف في هذا المحط طريقة الشارح المحقق بحظه واستاطه ولي
من اثباته لانه مع ابهامه لبس اكثر معنى فليتدبر والنكرة وان امكن تعريفها مبتداء وذلك لكنه لا يكون في قوة
تخصيص المعرفة قائم مقام الخبر وليس بخبر وتقدير الكلام والنكرة وان كان كذا لا يوثق بها عند الفضلا

الفائدة

الفائدة الاولى وانما يوثق بها لو كانت في قوة تخصيص المعرفة لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة
فلا يوثق بها وكذا الكلام في قولهم زيد وان كان مطيعا لك لكنه ليس بعبدك اي زيد وان كان مطيعا
لك لا يجب عليه اطاعتك وانما يجب عليه لطاعتك لو كان عبدا لك لكنه ليس بعبدك وهذا اعني طي الجزء من الجملة
في معرض الخبر مع استفهامه غير مختص بما ذكر بل هو جار في باب الشرط بعينه وفي طي الجزاء مع ما يتبعه وتعيين
المقدمة الحقوية على الاستثناء والاضطرار والاعتماد ويعتمدون على وضوح المراد كقولهم ان كان زيد غنيا
لكنه ليس بجميل فالتقدير ان كان زيد فقيرا فلا عيب وانما يكون عيبا لو كان جميلا لكنه ليس بجميل فتامل
والخبر مما يواخذ القانون فاحفظ هذه الضابطة تكن على بصيرة من الامر واصل الخطاب ان يكون
لمعين اي اللايق به والواجب فيه بحكم الوضع وقوله لمعين حيث تقول مع معين كما وقع في المفتاح تنبيه
على ان القانون خاطبه وهذا الخطاب له لاخاطب معه والخطاب معه الى حيث يمتنع خفاؤها فقد
سبق ان الظرف الخبر حيث ان يكون منصوبا على الظرفية او مجرورا بفي وفيه تنبيه لمن يتنبه على انه
قد لا يكون كذلك وذلك على ما ذكره القوم اما بان يكون منصوبا على انه مفعول به كقوله تعالى الله اعلم
حيث يجعل رسالته فان المعنى على ما نص عليه الشيخ الفارسي انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة
فيه لا شيئا في المكان فان قلت ففيه اعمال لافعل التفضيل في المفعول به وهو ممتنع قلت لو سلم فهو معمول له
بالمعنى ولو سلم فالناصب محذوف وهو يعلم او بان يكون مجرورا بغير في نحو الى والى متى ساعة في الظهور
والانكشاف الى حيث يمتنع خفاؤها كما النار على علم فعلم انه لا يفيد العموم سيلوح نفعه فلا تزيد لما وقع
من للمصنف في الايضاح في بيان ما نحن فيه كلام ظاهره يشتمل على اشكال واغلاق حاول الشارح المحقق
حله على وجه يتبين منه المراد ويتضح معه الحزازة والفساد ازالة للوهم عن اجرى كلامه على ظاهره
فلا جرم عيّن العامل وبين تعلق الظرف بعامله فخرجه لانه يورث الفساد ووجه الفساد ان افادة
العموم لا تصلح سببا لان يخرج الكلام عن صورة ان اكرم او لحسن الى صورة الخطاب اعني اكرمت او احسنت
وذلك لان مدلول الاول هو العموم ومدلول الثاني هو الخصوص بحكم الوضع فتحويل العدول عن الاول
الى الثاني بافادة العموم غير مستقيم وهذا الدليل بعينه هو الدليل على صحة الظرف متعلقا بما هو الدال
من فحوى الكلام بعد التامل الصادق في المرام يشعر بذلك لفظ المفتاح المذكور في المفتاح من الخطاب
ان يكون مع مخاطب معين ثم يترك الى غير معين كما تقول فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه

قوله لو سلم فهو معمول للاشارة الا انه لا يكفي منعه لان ظاهر كلام الكشاف في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته يشعر بجوازه صرح به الشارح في شرح الكشاف منه

اي ما في قوله وبهذا يظهر الخ ... الشريف

اسماء اليك فلا تريد بها الا بعينه كما اذا قلت ان اكرم او الحق اليه قصد الان سوى ما لم تخص
واحدا دون واحد وانه في القران كثير يحمل عليه قوله ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم على العموم قصد
الى التفظيع فانظر في هذه العبارات توصلك الى المرامات بايراده مثالا تنبيه على ان العلمية وان كان
معناها كون اللفظ علما لان اليا المصدرية الا ان المراد ههنا ايراد اللفظ علما اذ دليل على انه لم يجعل المسند اليه
معرفة بكون اللفظ علما الكا الكثير معنى وهو ما وضع لشخص مع جميع مشخصاته بتغيير العلم ههنا
وتعريفه على ان العلم فيما نحن بصدده هو العلم الحقيقي لا ما يتناول الاعلام الجنسية ايضا يرشد اليه
بيان النكتة في ايراده علما فان قيل كيف يكون وضع العلم بملاحظة المشخصات وهي تتفاوت في زيادة
ونقصان بحسب تقضي الازمنة والساعات فان زيدا مثلا موضوع لذات مخصوصة صغيرة عند الولادة
ثم تزيد جسمه وتتخصص شيئا فشيئا باستقلاء الطفولية الى الشباب ثم منه الى الكبر قلنا كانهم عينوا بالمشخصات
ما يمنع تصوره عن وقوع الشركة يعني يكون سببا لان يكون مبدا الاسم بحيث يكون نفس تصوره مانعا
عن صدقه على كثيرين كما انهم لا يعتبرون هذا القدر من التفاوت بناء على اذ هما لا يعد تفاوتا ولو كان
هذا او الكلام بعد محل خفاء لان هذا التحقيق يقتضي اما تعدد الاوضاع او كلية الوضع لذ فليتم
ورد قدمها الضمير راجع الى العلمية بتقدير مضاف اى قدم مباحث العلمية وكذا الكلام في قوله لانها اى
لان لفظة العلمية اى اللفظة المحتوية على العلمية او الاعرف انما هو العلم لا العلمية لاحضاره المضمر
راجع الى المسند اليه لكن باعتبار معناه اذ قد سبق ان المسند اليه والمسند فهو فيهم انما هو من صفات الالفاظ
والتحقيق ادخل باب الاستخدام بعينه حال من معنى المصدر الذى هو الاحضار اى ملتبسا بتشخصه
على وجه يكون ممتازا عن جميع الاغيار او نعت لمصدر مقدر اى احضارا ملتبسا بتشخصه اى بسائر ولا فادته
ابتداء نصب على المصدر اى احضارا ابتداء او على الظرف اى في الابتداء وتفسير الشارح المحقق بما يشعر به
واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب يريد المضمر الغائب الذى يعود الى العلم على ما صرح به الشارح المحقق
في هذا الكتاب وفي الكلام هنا ايضا اشارة اليه وههنا اشكال وهو ان المسند اليه في قولهم جاء زيد
وهو راكب ان كان حاضرا في ذهن السامع امتنع احضاره ثانيا والا لزم تحصيل الحاصل وان لم يكن حاضرا
فلا احضار ثانيا فان قيل يجوز ان يكون حاضرا مفقود لاحضر قلنا فالاتيان بالضمير ليس ولا ينبغي من
جمع اذ هو لا يدفع الغفلة ولا السهو ولا النسيان ونظيره ما ذهب اليه في التاكيد بنفسه وعينه ونحوه

اللهم

اللهم الا ان يقال مرادهم بالاحضار ما يكون سببا للالتفات اليه في الجملة تدبر بحيث لا يطلق على غيره
اى من حيث الوضع الواحد فاندرج فيه الاعلام المشتركة تدبر بعد التسليم اشارة الى منع اختصاص الاسم المختص
بشئ معين في العلم فانه يجوز ان يكون الاسم المختص بشئ معين غير العلم كما ذهب اليه في زيد فانه مختص
بالله تعالى مع انه صفة لا علم وحاصل الكلام انه لو سلم الاحضار المذكور فلا نسلم ذكر النفي دال على ان المختص
من ذكرها تحقيق معنى العلمية والاحتراز تابع ونظيره ما ذهب اليه في تعريف الحد ودفع ان المختص
من ذكرها شرح الماهية وكشف الحقائق والاحترازات تابعة فلو حصل تمام الاحتراز بقيد واحد
لكان في ذلك الضرر ولقائل ان يقول هذا المنع انما يفيد اذا ضم باحد القيدين الاولين الاسم المختص
غير العلم لكن الشارح بالاول هو النكرة وبالثاني هو المضمر الغائب على ما ذكره والمراد ان الكلي المختص
فرد واحد اسم مختص في الظاهر انه لا احضار هنا بعينه فقد اخرجه القيد الاول ولا يخرجه القيد الثاني
بكون المنع المذكور مفيدا مثمرا لانا نقول هذا موقوف على حاصله انه من ذهب الى ان قوله ابتداء احتراز
عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فقد ارتكب امورا شنيعة الاول انه حمل هذا اللفظ بعض
على ان يكون معنى قوله ابتداء سعى الخفظ يعني يكون العلم بالوضع كافيا في الحضور لا كونه مبتنيا على
شئ اخر كتقدم الذكر ونحوه من الامور الخارجية الثاني انه هذا المعنى لا يلائم لفظ الابتداء الثالث انه هذا
التفسير يستلزم ان يكون معنى قوله ابتداء ومعنى قوله باسم مختص واحدا يعني يلزم ان يكونا متحدين في المراد
لانه اذا كان العلم بالوضع كافيا في الحضور كان باسم مختص لا محالة فاحدهما يغني عن الاخر فذكر احدهما من
القيدين يغني عن ذكر الاخر وليس مراده ان يكونا متحدين في فائدة الاحتراز حتى يرد عليه ما سيجئ من ان
الاحتراز تابع فليكن ذكره لتحقيق معنى العلمية فانه خفي كيف كانا متحدين مفهوما ومرادا واذا قولنا
هذا الرجل بعد المعنى سمعت لفظه يعني العلم بمعناه كاف في حضور المعنى من غير توقف على شئ اخر وكذا ضمير
المتكلم والمخاطب كل منهما الاحضار المعنى بعينه ابتداء اى بنفس لفظه مع انه ليس باسم مختص فلا يكونان متحدين
مفهوما فلنا كون العلم كافيا في هذه الصورة ممنوع فان الوضع في كل منها كلي والتعيين ناش من القرائن
الخارجية الرابع انه يعد ارتكاب هذه التكلفات الشنيعة لا جهة لتخصيص الامور الثلاثة بالذكر لخروج جميع
المعارف لان كون العلم بالوضع كافيا في الحضور لكونه الا في اللفظ الموضوع لمعين وهذا اللفظ لا يكون
الا العلم فقوله ابتداء بالتفسير المذكور يكفي لخروج جميع المعارف فلا يظهر للتخصيص بالمذكور جهة هذا فتح

كلامه وتبيينه حرامه وفي الوجه الاول نظر لان التوقف المذكور ممنوع فيمكن الابتداء بالمعنى الذي
اختاره الشارح والمصنف حاصل لانا اخترنا ان معنى قوله ابتداء ان يكون الاحضار ابتدائيا اي اوليا
فهو احتراز عن الاحضار الثانوي وبهذا التقدير اندفع قول القائل من انه احتراز عن الامور الثلثة اما في
المضمر الغائب فواضح على ما اعترف به الشارح المحقق واما في المعرف بلام العهد فلانه اشارة الى المعلوم
الحاضر ففيه احضار ثان فيكون خارجا لا محالة واما الموصول فلانه معلوم حاضر سابقا بالصلة
اجمالا ففيه احضار ثان وبهذا يظهر انه يصح الاحتراز غير متوقف على ان يكون ابتداء معنى نفس اللفظ
فليتامل قوله وبعد اللتيا والتي هي اللتيا تصغير التي والصلة محذوفة اي بعد المسادات التي من شانها
كيت وكيت وحذفوا الصلة في قولهم جاء بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة التي من شانها كذا وكذا ابهاما
لقصور العبارة عن الاحاطة قوله وما سواه انما وضع ليستعمل فيه فان قيل هذا مخالف لما سبق لانه ذكر
في تعريف مطلق المعرفة الشاملة للعلم وغيره انه ما وضع ليستعمل في شيء بعينه فان كلامه هناك
يشعر باندراج العلم فيه وما نحن فيه مشعر بعدمه قلنا مبنى الكلام هنا على انحصار اللفظ الموضوع
لمعين في العلم وانحصار ما سواه في الوضع لاجل الاستعمال فلا ضير في الشمول ثم الامتياز بما به مغايرة قوله
اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها هذه عبارة الكشاف نقلها الشارح المحقق بعينها ولم يتنبه
على ما فيها من التسامح وذلك لانه لما كان الاصل الالاه مع الالف واللام فبعد حذف الهمزة لا تعويض
فيجب المصير الى ان يجعل عوضت بمعنى جعلت عوضا عنها وتحقيقه ان الاله اصله اله فحذفوا الهمزة فصار لاه
ثم ادخل الالف واللام عوضا عما نزل في البنية النقصان بحذف الهمزة وادغم اللام في اللام فصار الله
ففي العبارة انه يتبادر اصله اله بدون الالف واللام فلما ذكر ذلك معه لزم المصير الى ما ذكرنا وهاهنا بحث
التنبيه لان حذف الهمزة هنا شاذ اذ قد تقرر انه لا تخفف الهمزة في اول الكلمة لعدم التمكن
في الابتداء ولهذا قالوا ان تخفيفها في ناس واصله اناس شاذ والمذكور في كتب القوم هنا وجه اخر
وهو ان اصله الالاه فحذفت الهمزة ثم نقلت حركة الهمزة الى اللام فصار اللاه ثم ادغم فصار الله فعلى هذا
لا تسامح في عبارة الكشاف في قوله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت عنها حرف التعريف على ان ذلك
التنبيه على التسامح يحتمل ان يكون مبنيا على ان مبنى كلامه على هذا الوجه وهذا ظاهر لا خفاء فيه وانما الخفاء
في القول بتعويض حرف التعريف اذ يلزم منه ان لا تكون الالف واللام من اصل الكلمة مع ان قوله اصله الاله

صح

صريح في انهما من الكلمة الا ان يقال اطلق حرف التعريف نظرا الى ان صورته صورة حرف التعريف تشبيه
عوضت على لفظ التانيث لان فاعله وهو حرف التعريف في اداة التعريف قوله ومنهم من يجريه
له كلام لانه من الناس من يذهب الى ان الله اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية وكل منهما
المفهوم كلي الا انه منحصر في الخارج في فرد واحد كالشمس فانه لما كان مفهومه كليا لم يكن علما لما بينهما من
التضاد فذهب الشارح المحقق الى انه هذا باطل لوجهين حاصل الاول انه لو كان الله كليا لا يكون علما
كما ذهب اليه هذا القائل لم يكن قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد واللازم باطل لاجماع العلماء وارباب
الملل من امرهم على ان هذه كلمة توحيد يدل قطعا على التوحيد ونفي الشرك من غير ان يتوقف على امر
خارج ولو كان كليا كما زعمه لما افاد التوحيد وحاصل الثاني انه لو كان الله بمعنى الواجب لذاته والمعبود
بالحق كما زعمه هذا الزاعم فاله في قولنا لا اله الا الله ان كان بمعنى المعبود بالحق لزم استثناء الشيء من نفسه
وان كان بمعنى مطلق المعبود لزم الكذب لكثرة المعبود بالباطل فثبت ان الله علم ولهذا يكون فيهم
حديث التوحيد لان اله بمعنى المعبود بالحق والله علم لفرد منه فيلزم التوحيد ويتطرق على الاجماع المذكور
والله اعلم بحقائق الامور قوله في الوجود هم اشارة الى ان الخبر في قولنا لا اله الا الله محذوف وهذا هو
الذي ذهب اليه الجمهور وهو المذهب المنصور على ما يشهد به كتب القوم ونص عليه جار الله في الكشاف
وفي المفصل وبالجملة فقد صرحوا بان الخبر محذوف اي موجود او في الوجود وان الا الله بدل من محل
اسم لا والبدل هو المختار بل صرح بعض النحاة بان الابدال هنا واجب ولا مساغ للنصب مع الاستثناء
اصلا فان قيل لم لا يجوز ان يكون الا الله خبرا قلنا يمنع الاحتياج الى ارتكاب الحذف ولا الى التزام البدل
وهذا هو المنقول عن الزمخشري ايضا وان صرح بخلافه في بعض كتبه قلنا المانع من جعله خبرا على مذهب
الجمهور ما اشرنا اليه في شرح لباب الاعراب وهو انهم منعوا كون الخبر معرفة والمبتدا نكرة مخصصة فرد
كانت او مخصصة صرح بامتناعه صاحب الكشاف والمفتاح وغيرهما واما على مذهب فلا مانع من كونه
خبرا وقد شيدنا اركانه ووضحنا بنيانه في شرح لباب الاعراب فمن حاول الاطلاع عليه فعليه بالمراجعة
اليه واما الذي نقلوه من جار الله العلامة فبعد صحته محمول على التقديم والتاخير ورده وتقريره
على ما صرحوا به ان الاصل الله اله ثم قدم الخبر فصار اله الله ثم لما اريد الحصر ادخل لا على الخبر المقدم
والا في المبتدا المؤخر فصار لا اله الا الله ولا يخفى ما في هذا التوجيه من التعسف وبناء النظم وذكر بعض

بعض المدققين في النحاة ههنا وجها اخر في عدم جعلهم الا للاخبار وهو ان المقصود والغرض المسوق
له الكلام التنزيه والاطلاع اعني اخراج المستثنى عن المستثنى منه كما في زيد في القوم وهذا معنى زائد على الكلام
من حصر ان بينهم بدونه بحيث لو حذف لم يلزم الاخلال فلا يكون خبرا ثم لما كان القصد في هذه الكلمة
الى الحصر والاثبات والنفي المساوله امتنع جعل الا بمعنى غير خبر الكلمة قولنا الا الله عز ذكره اذ لا قصد الى
بيان المغايرة بل الغير هنا ايضا بمعنى الا فان قلت لم جعلوا الخبر الوجود دون الامكان قلنا لانه لا
يفيد التوحيد مع ان التوحيد ثابت بهذه الكلمة اجماعا وهي مفيدة له اتفاقا والكلام فيه اغناء الكلام
في انه لا ينفي الامكان وههنا مباحث اخر دقيقة ذكرنا بها سائر مصنفاتنا قوله ومعنى قول صاحب
الكشاف المتبادر من ظاهر عبارته مشعرة بان الاسم لم يوضع الا لما هو المعنى العلمي على ما يذهب اليه من
لا وثوق به وكان هذا مسحا حاول ازالة هذا الوهم في عبارته بتبيين كلامه وتوضيح مراده قوله
كما في الالقاب الصالحة الخ الضمير في يشعر بمدح او ذم والكنية علم صدر باب او ام او ابن وبنت والاسم
اعم والالقاب الصالحة للتعظيم ما ينبئ في اصلها عن معنى شرف وكمال مثل ابي المعالي وصلاح الدين الفاضل
وفخر الاسلام وسائر ما اشتهر من الالقاب المضافة الى الدين والاسلام والالقاب الصالحة للذم والاهانة
ما ينبئ في اصله عن صفة بها يستحق الذم عادة كابي جهل وكلب ونحوه قوله وكنا ينصحو روسط قوله اما
على احضاره او على تعظيم او اهانة على اختلاف المذهبين فان قيل ايراد المسند اليه بلفظ العلم لاجل
الاحضار الذي هو الغرض والمقصود صحيح لا شبهة فيه وكذا التعظيم والاهانة غرض مسوق له الكلام
فامثل الايراد المذكور لاجل الكناية اذ هي ليست بغرض اصلا قلنا ممنوع فان الاغراض مع كثرتها
لا تكاد شيء يتفاوت فمنها ما هو الغرض بالعرض ومنها ما هو الغرض الاصلي والمقصود الاولي والكناية
وسيلة وطريقة الى ما هو المقصود بالاصالة فتكون غرضا بالعرض واما تقرير معنى الكناية على ما
قرره فهو مكشوف لا ستره به في مثل ابي لهب الحاجة الى التصدي لبيانه قوله وفي التنزيل تبت يدا ابي
ظاهر في التمثيل الماخر بصدده فان فيه هو المضاف اليه والكلام في المسند اليه فكيف يصح التمثيل قلنا
نعم الا انه لفظ يدا هنا مقحم في المعنى كانه قيل تبت ابو لهب ولو سلم فحسب الغرض في التمثيل انما هو الكناية
لا غير قال الشارح العلامة في شرح المفتاح الكنية ههنا مسند اليه تقديرا كانه قال ابو لهب يداه
تبتا قوله والهلب الحقيقي به وبم لسواله مقدر تقريره انا سلمنا ان ابي لهب معناه الملابس للهب لكن الملابس

لايلزم

يريد انه لو جعل الخبر الامكان لم يلزم التوحيد اذ الامكان لا يستلزم الوجود ولو جعل الخبر الوجود لم يلزم نفي الامكان منه

قوله فحسب الغرض يريد ان مقصوده تصوير مجرد الكناية بالتمثيل مع قطع النظر عن كون اللفظ مسندا اليه وغيره منه

لا يلزم ان يكون جهنميا وتقرير الجواب ان المطلق اذا اطلق ينصرف الى الكامل والكامل من اللهب هو
لهب جهنم قوله انتقال من الملزوم الى اللازم وذلك لان الملابسة بلهب جهنم مقتضية لكون الملابس
جهنميا وبالعكس فهما متساويان في اللزوم اذ اللزوم من الطرفين فانطبق اذا على كلا التعريفين
وصح التعريف بجواز الوجهين واندفعت الشبهة المتوجهة على الانتقال من اللازم فليتامل قوله دون الثاني
اعني العلمي يريد ان اللزوم هنا ليس الا باعتبار الوضعيين جميعا لا ان يكون باعتبار الوضع الثاني فقط
من غير ان يكون للاول مدخل فيه وتحقيقه ان هذا اللفظ اسم اما وان كان ملزوما للجهنمية
ومتصفا بها الا ان هذا الذات لما تمالها هذه الصفة فقط او صاف اخر فلا بد لانتقال الذهن منه الى
اتصافه بهذه الصفة المخصوصة من شيء يوجب ذلك الانتقال بخصوصه وهو هذا اللفظ اعني ابا لهب
والحاصل ان هذا الوصف ملحوظ في ضمن ما اشتهر به هذا الاسم فظهر ان منشأ اللزوم انما هو
الوصفان كلاهما لا احدهما فصح التعليل بانتفاء الكناية في هذا الرجل مشير الحلة لهب وانطبق
الدليل اعني ان المسمى موجود هنا مع انتفاء الكناية على الدعوى وهو ان الكناية ليست لمجرد المعنى
العلمي بل باعتبار المعنيين فاندفع الاعتراض عليه بان انتفاء الكناية في هذا الرجل مشير الحالي
لهب لا يدل على ان الكناية مبناها على الوضع الاول فقط لجواز ان يكون مبنية على الوضعين
فانتفاء احدهما يوجب انتفاء الكناية والتوضيح ان الكلام اعني قوله ويجب ان يسلم الخ لا يدل على
اعني ما ذهب اليه من ان الكناية مبناها على الوضع الاول دون الثاني بالمعنى المذكور فان قيل
هذا المعنى جيد الا ان العبارة آبية عنه اشد الاباء لان انما للحصر فمعنى قوله الا ان هذا اللزوم
انما هو بحسب الوضع الاول انه لا يكون لهذا اللزوم الا باعتبار الوضع الاول فحصر اللزوم كما ترى على الوضع
الاول فلزم نفي الثاني قلنا معنى الكلام انما هو بحسب الوضع الاول ايضا فرجع الحصر هو معنى الاشتراك
والقرينة المشعرة بذلك اخر الكلام كما نبهناك عليه قوله في الكنى الكنى جمع كنية كاللحى جمع لحية والمنى
جمع منية قوله ويجب ان يسلم الخ اشارة الى ما هو القاعدة في الكناية على ما ذهب اليه المحققون من ان لفظ
الكناية مستعمل في الموضوع له لكن لا يكون مناط النفي والاثبات بل ينتقل منه الى ما هو المقصود
بالذات ويتضح لك هذا المعنى في مباحث الكناية بعد بيان ان ساعدنا التوفيق الالهي قوله
يكون استعارة ايه اي شخصا مشبها بابي لهب كونه كافرا جهنميا ووجه معنى الاستعارة هنا ان الكنية

كما سيجي مبناها على ان اللفظ مستعمل فيما وضع له لكن لا ليكون مصب النفي والاثبات بل للانتقال منه الى
المقصود بالذات كما قررناه آنفا والقرينة هنا قد دلت على امتناع معنى العلم فلا يكون كناية اذ اللفظ
بحسب اصله لا ينبئ عن هذا المعنى ومبنى الكلام على انه يشترط في الكناية امكان المعنى الحقيقي في محل اللفظ على
ما يميل اليه كلام صاحب الكشاف في بعض المواضع ثم يعرف مدلوله بالقلب والعين بحيث يشير اليه ما ذكره القوم
من ان قاعدة اسماء الاشارة ان يشار بها الى محسوس مشاهد قريبا وبعيدا اللهم الا لنكتة كما سيجي في
ضمن تفصيل النكات بواسطة جملة معلومة ثم اشارة الى ما هو قانون الصلة من انه يجب ان يكون جملة
خبرية معلومة في نفسها او بوصف انتسابها الى المشار اليه اي امر معين حسا او عقلا وبهذا يتميز عن
الجملة الواقعة صفة فانها وان لزم كونها معلومة الا انه لا يجب كونها معلومة الانتساب الى معين بل
الى شيء ما وهذا هو الفرق فان القوم يحكمون على امتناع وقوع الجملة الا صفة للنكرة فقط الى المشار اليه
اي امر معين مشار اليه كما اشرنا اليه او استهجان التصريح بالاسم ومعطوف على ما هو في معرض
الغرض لايراد المسند اليه موصولا فان قيل كيف يكون هذا غرضا وغرض المتكلم ما يترتب عليه ولهذا
ذهب العلامة ناصر الدين الترمذي في شرح المفتاح الى تاويله بكراهة الاستهجان قلنا ارادوا بالغرض
ما يكون باعثا على ايثار الموصول سواء كان غاية تقصد حصولها او فائدة يترتب عليه كزيادة التقرير
او لم يكن كذلك كهذا وفي الشرح تنبيه على ذلك حيث قال ثم المشار للتفصيل الباعث الموجب له
او المرجح واما تكلف التاويل بكراهة الاستهجان فلا يسمن ولا يغني من جوع اذ الغرض بالمعنى المذكور
غير منطبق على هذا ايضا وهذا مكشوف لا سترة به وفي تعديد الاغراض المقتضية للموصولية في المفتاح
اشعار بهذا الجواب والله اعلم بالصواب اي تقرير الغرض المسوق له الكلام اختار هنا ان التقرير تقرير
الغرض لا المسند ولا المسند اليه كما ذهب اليه الاكثرون واختاره في الشرح للمفتاح ان المراد تقرير الحكم على
ذلك المسند اليه وهذا اقرب الى الاولى يرشدك اليه الذوق السليم ولا ينبئك مثل عليم خادعته في
عن نفسه بمن المذكورة كتب المحشي انه عن في مثل هذه المواضع مثلها في قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم
لابيه الا عن موعدة وعدها اياه وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك وان هذا المعنى وقع عن في مثل
هذه المواضع للتعليل فهم من انشاء الفتات على حدة اي خادعته لاجل نفسه ولو تدبرت في
هذا بالحقيقة من باب التمثيل لصدور الفعل المذكور اي خادعته خداعا ناشئا من نفسه وحاصلا

بواسطها

بواسطتها وسببها فمفعد العلية والسببية اي ان ينكشف بمقتضى موقع المفعول له اي بحيال عليه لان ياخذه
كمفعد له بقاعس ونزلت انحدار الاعمى عن النحي المفسر اياها بان هذه عبارة عن التوكل
بوسائل الحيل الى الوقاع وطلب الوطي مثل منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي اشتر
ولا يشيب تقررا وتعيينا مثل التغرير والتعيين في المذكور اعتاد السيخ في البيت لابي العلاء
المعري من قصيدة مطلعها . الاح وقد راى برقا مليحا . سرى فاتى الحمى نضوا طليحا .:
كما اغضى الفتى ليذوق غمضا . فصادف جفنه جفنا قريحا . اذا ما اهتاج احمر مستطيرا .:
حسبت الليل زنجيا جريحا . وما قبله . بارض الحمامة ان تغني . بها ولعي ناسف ان ينوحا .
اعتاد السيخ يخاف صحبي . ونحن بعيد من خلق المسيحا . رايتك واحدا ارجنت عرما . ومثلك
من راك الراي النجيحا . الاح من الشيء خاف واصله الخوف من الاشياء البرقة لانه من اللوح
وهو اللمعان ولاح البرق والنجم لمعا والاح قال المتلمس وقد الاح سهيل بعدما هجعوا وسخ
بضم الميم اسم فاعل من الاح سرى اي سار بالليل والحمى اسم موضع والنضو بالكسر الذي انضاه السفر
اي جعله مهزولا والطليح الذي اصابه الضعف والفتور من كثرة تجشم الامور يقال طلح فهو طليح وطلح
ونقل خاف صحبي اذ راى برقا لامعا من حيث يسترقه وقاد ابرقه ولا حيث سهى وكانه ضمن
الناهل تشبيها على تقرره ووضع امره والا فلحي الكلام ما يصح له لا سابقا اذ قد تقرر انه مطلع
القصيدة ولا الاضفاء وهو ظاهر ثم زاد في وصف البرق في البيت الثاني بقوله كما اغضى الفتى اي كما اغضى
الفتى والاغضاء ادناء الجفن واغضى الليل اظلم والمراد بالغمض بالضاد المعجمة النوم فصادف
وجد والقريح الذي اصابه الجراحة في الصحاح القرحة واحدة القرح والقروح وقيل لامرئ القيس
ذو القروح لان ملك الروم بعث اليه قميصا مسموما فتقرح منه جسده فمات والقرح والقرح
لغتان مثل الضعف والضعف وقد قرحه جرحه فهو قريح يصف تتابع لمعان البرق فيقول
هذا البرق في سرعة لمعانه كانه رجل اجفانه قريحة وصار يغلبه النوم ويعتريه النعاس فيغمض العين
لينام فتتالم اجفانه القريحة عند الالتقاء فيفتح سريعا ثم يعتريه النعاس فيغمض فيمنعه الالم ثم زاد
في وصف البرق في البيت الثالث بقوله اذا ما اهتاج اهتاج افتعل من الهيجان والمستطير المنتشر
وفي التنزيل يوما كان شره مستطيرا وفي السنة الفقهاء الفجر فجران مستطيل ومستطير يريدون بالمنتشر

الطلح ما نذه كي والطليح ما نذه بسنده وكذا
الطليح كذا في ديوان اللغة منه

اى منقوش بثقال الطحنة بكذا الكفى فتلطخ به اى لوثه فتلوث والطخ فلان بشر رمى به وفى السماء لطخ من سحاب اى قليل كذا فى الصحاح
منه

ناطح ونطحه الكبش ينطحه وينطحه نطحا كذا فى الصحاح والمراد انه علا هامه هام الافلاك والهام الراس والجمع الهام وهامة القوم رئيسهم منه

المتشر يمنة ويسرة وهو الصادق والمنطبق كاذب وهذا البيت فى معرض التعليل للحلاج
يريد كيف لا يخاف البرق وقد راى الليل بذلك البرق فى صورة مجروح من الذبح متلطخ بالدم
اعضاؤه وقد ناطح هامه هام الافلاك والحاصل انه شبه حمرة البرق فى الليل بنضح اصابة القرح
فسال دمه على جلده وقوله بارض متعلق بالفعل المذكور فيما قبله وهو نحن فى قوله مى نضح وقد
الاعادى نعم حى نوده المتمرح حا اى نقيم بارض فيها الامن والامان ولم يحم حولها الافات حتى
يسر فيها الحمام الفناء والماسف المحزونة النوح والبكاء وقوله وقد دسا اى قد دنت دسا الاعادى ولفظ
قد داخل على الفعل دهو غريب وقوله اعباد المسيح منصوب على انه مفعول يخاف يريد انه يتعجب كيف
يخافونه من النصارى الذين يعبدون المسيح ونحن عبيد من خلق معبودهم فالاستفهام معناه الانكار
فى هذا المعنى ذكر المضاف اليه بلفظ الموصول مع الصلة دون ان يقول نحن عبيد الله من الدلالة والاشعار
بعدم خوف هؤلاء من النصارى ما ليس فى قولنا نحن عبيد الله وقوله ارجت عرما جئت بالبرح وهو
العجب انتصاب عرما على التمييز يعنى تعجبت منه ارجت رجلا وارجت فارسا والبرح والبارح الشدة
والاذى ولقيت منه البرحين بضم الباء وكسرها اى الشدايد والدواهى وبرحاء الحمى وغيرها شدة الاذى
نقول منه برح الامر بنا اى جهده وضربه مبرحا وبنارح الشوق تبرحا وهذا الامر ابرح من هذا
اى اشد وقولهم ابرح ثبتى اى اعجب بذلك ما ابرح هذا الامر والبراح بالفتح المتسع من الارض لا زرع
فيه ولا شجر وجاء بنا بالامر براحا اى بينا والبراح مصدر قولك برح مكانه اى زال عنه ولا ابرح افعل
كذا اى لا ازال افعله كذا فى الصحاح وسجى بجح دراى نجم ذونجم بريد ان لك عزما كالسيف الفتق
ورايا مضيء بالنجح فان قيل جميع ذلك حسن واضح الا ان ما ذهب اليه الشارح المحقق ههنا ودل
عليه لفظ البيت من عدم خوف هؤلاء من النصارى ينافى الكلام السابق اذ المفهوم من السابق ان
هؤلاء يخافون حيث قال منى نضح وقد فينا الاعادى نعم حى نوده المتمرح حا فان معنى البيت متى
جاوزنا ارض الاعداء وتركنا السرى بالليل واقمنا بالمنزل الى وقت طلوع الشمس فاذا طلعت ارتحلنا فى
منتصف النهار ومتى تركنا ورانا العدى واضاع جهتهم الردى فى نقيم طول النهار نسيح ولانحاذر و
فان الاعادى ههنا اراد بهم النصارى نص عليه صدر الافاضل فى الضرام والله اعلم بحقيقة المرام قلنا كانه
مبنى على دفع الاعتراض او مبنى على الترقى او الاول مبنى على الحذر والحزم فى الطرد والثانى مبنى على الخضوع

قوله كالسيف الفتق اى الجيد الماضى فى الصحاح والفتيق النصل المكرم وتفتق الرجل تنعم وتفتقه نعمه منه

العدى بكسر العين الاعداء وهو جمع لا نظير له كذا فى الصحاح منه

فى الامور لم والمشهور ان الاية تجرى يريد ان الجارى على السنة الشارحين ههنا ان الاية مثال
لزيادة التقرير فقط والذى يقتضيه سياق كلام المفتاح انه مثال لهما جميعا وكذا سوق كلام المص
لما الاول فظاهر سيجيء واما الثانى فلان اللازم من جعلها مثالا لزيادة التقرير فقط فوت مثاله
الاستهجان سيما وقد عرف ان قانون هذا الكتاب ذكر المعنى مع مثاله الا نادرا وحاصل الكلام
ان ما ذهب اليه الشارحون شرح ودونها وعلانيتهم لم لاحظ ذكر زيادة التقرير فى الحكاية يريد
ان ايراد حديث العدول عن التصريح بعد التمثيل بقوله تعالى وراودته قرينة مشعرة بانه مثال للاستهجان
التصريح ولزيادة التقرير جميعا وكلاهما ظاهر من الاية اما الاول فلاستقباح التصريح باسم المراة
فى حكم المراودة والاحتيال فى طلب الموافقة واما الثانى فلان فى تركه تعيينها وتمكنها من طلب
وصاله وحظ المص جماله تقريرا وتحقيقا المقصود ليس فى ذكر اسمها مثل زليخا وامراة العزيز ونحو
العبارة ان يقال ثم اورد حكاية شريح وعدى بن ارطاة لانه على ذلك التقدير كان الواجب تاخيره
عن الحكايتين جميعا لم بغشيهم من اليم ما غشيهم يريد ان الاشياء التى غشيتهم لا يدخل تحت حصر الحاصرين
والامور التى اصابتهم بضيق عن الاحاطة بها ذكر الذاكرين لم ولقد نهزت فى الصحاح نهزت
بالدلو فى البئر اذا ضربت بها فى الماء لتمتلئ والنهزة الفرصة ويقال نهز راسه اى حركه ويقال نهزت
الدابة اذا نهزت بصدرها للسير والمراد هنا المعنى الاول اى ضربت مع الغفلة دلوهم فى الماء يعنى
وافقت هؤلاء فيما سلكوا وقوله واسمت اى ارجعت الى المرعى من الاسامة وهى اللامرعى الى
المرعى فى الصحاح سامت الماشية تسوم سوما رعت فهى سائمة واسمتها انا اذا اخرجتها الى
المرعى وقوله سرح اللحظ من باب علامى العروض اى اللحظ السابع اى النظر السريع الى ما هو المقصود عليه
من قولهم امر سريح اى سريع كذا فى الديوان وفى الصحاح ناقة سرح ومنسرحة اى سريعة قال الاعشى
ملا اسرح الجنب اى المنسرح للاصابة الحى والعصارة بضم العين البقية من الشى وفى الصحاح العصارة
ما سال من العصر وما بقى من الثفل ايضا بعد العصر والثفل ما سفل من كل شى والاثام بمعنى
الاثم كذا فى الديوان وفى الصحاح الاثام جزاء الاثم وفى التنزيل يلق اثاما وما نحن فيه مبنى على الاول
واذا هذه للمفاجاة فلا ادخل على الاسم ومعنى البيت ولقد وافقت اهل البغى والضلال فى جميع الاقوال
والافعال وفعلت كل ما يفعله الرائى الشاب واصبت معه حيث اصاب فاجو حرف فانيه هذه الالاء

امر سريح كان يجيء ونرك امر متسرح كان اشتاب كذا فى الديوان منه

الا الاثام وما اصابني على المرام هذه المواحد الا الملام قوله ان الذين تردونهم بعني الناي تكون
من الرؤية القلبية بمعنى العلم لا من الرؤية العينية اي ان الذين يعتقدونهم اخوانا دنصبهم لارادة
وحاصل معناه صح بظنونهم والرواية الضم ولذا فسره الشارح المحقق به لا انه وقع بالمفتوح رواية
ودراية دقوله تشفى حزازات وغليل الصدور وبعدها كالغلة او احراقها او حرارة عطشها الغلة دق
الصحاح الغل بالكسر الغش والحقد ايضا وقد غل صدره يغل بالكسر غلا اذا كان ذا غش او ضغن وحقد
والغل بالضم واحد الاغلال والغل ايضا والغلة حرارة العطش وكذلك الغليل والغليل الضغن والحقد
مثل الغل وقوله ان تصرعوا امر فيه على انه فاعل يشفى اي صرعكم والصرع في اللغة الالقاء على الوجه للاهلاك
يقال صرعه الى القاه على وجهه للهلاك وظاهر كلام البعض انه من الاصراع وهو الالقاء على الوجه
فان جعل الاهلاك ماخوذا في مفهومه كما يشعر به التفسير الاول فالهلاك ان كان حقيقيا فهو اشار اليه
بقوله اي يهلكوا اي هلاك انفسكم حقيقة وان كان مجازيا كان عبارة عن هلاك الاموال وذلك
لان هلاك المال ملحق بهلاك النفس اي حال شبيه بحاله ولذا ترى كثيرا من الناس يؤثرونه هلاك
انفسهم على هلاك اموالهم ويرضون بالاول دون الثاني ولهذا الوجه اشار بقوله او تصابوا بالحوادث
فاللفظ على الاول حقيقة وعلى الثاني مجاز هذا ان جعل اصابة الحوادث عبارة عن هلاك الاموال وان
جعلت عبارة عن عوارض الانفس كالامراض وما يلحق النفوس من الزحمات فهو ايضا مجاز لان ذلك
شبيه بالهلاك وليس بهلاك حقيقة فانحو زاما في الكلمة او في الاخاد الا على الوجه الثالث وان جعل
الصرع عبارة عن مجرد الالقاء على الوجه كما يشعر به التفسير الثاني كان اللفظ مجازا البتة من قبيل ذكر الملازم
وارادة اللزوم اعني القتل والهلاك الحقيقي او الحالة الشبيهة بذلك كعوارض الانفس وهلاك الاموال
وعلى الثاني في اللفظ مجازان او مجاز واحد ان جعل الملزوم مجرد سوء الحال وتجوز ان يعتبر الملزوم ذلك
على الوجهين جميعا وبالجملة فكلام الشارح المحقق ينطبق على جميع ذلك بعد التامل وامعان النظر وليس
المعاني كالخبر قوله اي على طرزه وطريقته اورد عليه مناقشة وهي انه يفهم الوجه في قوله او الايماء الى
وجه بناء الخبر بالطرز والطريقة غير سديد لانه يلزم ح ان يكون البناء في قوله وجه بناء الخبر مصدرا كما ان الخبر
يكون على وجوه مختلفة وطرق متفاوتة ولا كذلك البناء فاذ ليس اجناسا مختلفة يشار بالايماء الى وجه
الواحد منها فلا معنى للايماء الى طرز بناء الخبر وطريقته والجواب ان الخبر لما كان مختلفا كان البناء المضاف اليه

ايضا

تفسير الصرع على هذا الوجه ذكره العلامة في شرح المفتاح
وصرح في الصحاح بان الصرع متعدد الا انه لم يبين معناه
بل قال صرعته صرعا وصرعا منه

اي ذكر الصرع واريد به القتل واريد بالقتل
ما هو شبيه به منه

اي الصرع مجاز من سوء الحال سواء كان
بالقتل او بما في معناه منه

ايضا سقاونا فلفظ البناء متهم والنكتة فيه شمول لما اذا كان الخبر محذوفا فلنتدبر واما ان البناء بمعنى
المبني والخبر مطلقا لا يوصف بالبناء فمن لغو الكلام ولهو الحديث لا ينبغي لمحصل ان يحوم حوله قوله كالارصاد
الارصاد على ما يجيء ان يجعل قبل العجز من الفقرة ومن البيت ما يدل على العجز اذا عرف الروي وكون هذه
ومكان ان الا لتعظيم ولكن كان التسمية يظنونه قوله ثم انه ربما يجعل ذريعة الى التعظيم وغيره من الاغراض
كالتحقير والاهانة سواء كان في الخبر او في غيره وههنا اشكال مشهور وهو ان هذه الاغراض حاصلة
من ايثار الموصول على حدة فما الشرائم جعل هذه المعاني متفرعة على الايماء وما النكتة في توسيط
الايماء واجاب عنه الشارح المحقق في غير هذا الكتاب بان الايماء في مثل هذه الامثلة متحقق وجعل
المعاني متفرعة عليه مناسب من جهة انه اثبات للامر المهم بعد التوطئة والتمهيد والتنبيه عليه والتاكيد
اياه فجريا على مقتضى هذه المناسبة هذا كلامه والاولى ان يقال التعظيم والتحقير ونحوهما في الخبر او غيره
انما يثبت بعد التنبه للخبر والاطلاع عليه والاهتداء اليه وتحقيق ذلك ان هذه المعاني امور زائدة على
اصل الخبر بمنزلة الوصف له والفرع عليه فلتقدم اعتباره يمكن اتصافه بهذه الصفات دون العكس
الى الانحو قوله دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت كما في قولنا فخر زناهما بثالث او قومنا بهما او من كل شيء
والدعائم جمع دعامة بكسر الدال وهي عماد البيت قوله وتعظيم لشان شعيب يرد عليه ان هذا صحيح الا
ان هذا الايماء ليس ذريعة الى التعظيم ثم انه يتعلق انه على حاله في نحو قولنا قد خسر الذين كذبوا شعيبا الى
الذي يشعر بتعظيمه انما هو نسبة الخسران الى من يكذبه ويمكن ان يقال الايماء وسيلة اليه واما كونه
مستفادا من غيره فغير قادح لما عرف من بطلان اشتراط الاطراد والانعكاس في النحاة والمغتاب
قوله غالت ودها غول مرفوع على انه فاعل غالت ومفعوله ودها في الصحاح الغول بالضم التعالي
والجمع اغوال وغيلان وكل ما اغتال الانسان فاهلكه فهو غول يقال غالته غول اذا وقع في مهلكة
والغضب غول الحلم لانه يغتاله ويذهب به يقال اية غول اغول من الغضب وقوله مهاجرة بلفظ اسم
الفاعل حال من ضمير ضربت وقوله بكوفة متعلق بضربت والباء بمعنى في وقوله زوال الحجبة وانقطاع
المودة يريد به الزوال والانقطاع عن موضع فصح في الهجرة والارتحال عن ذلك الموضع بالكلية فالحاصل
والخلان الساكنين بذلك الموضع واراد بكوفة البلدة المعروفة وهي التي بناها ابو حنيفة وانما خص
الخلة لانها كانت تسكنها الخنجر والعساكر يومئذ قوله ثم انه تحقق زوال الحجبة اي محبة متحققا مقررا

صح مقابلة وعلى الله

بتقدير القول على هذا الوجه ذكره
في الايضاح

والقول يقال لها حليف انف بذهب بالتفلي في المهالك
والبراري الخالية دبهلكهم وانت غالت لانه
الغول مؤنث

السعالي جمع السعلاة والسعلاة اخبث الغيلان
في الصحاح السعلاة اخبث الغيلان وكذلك السعلاء
يمد ويقصر والجمع السعالي واستسعلت المراة اذا
صارت سعلاة اذا صارت صخابة بذية

وكذا الغول يكون وتصغيره غويل وعجبة منه

سبطاه القول بضم الفاء فانه الفضل

ثابتا الاشبه بمنزلة الدليل له والحجة عليه فان قصد في البيت بالكوفة مهاجرة اليها ايماء الى ان بناء
الخبر من جنس زوال المحبة وعدم بقاء المودة ثم انه يحقق ذلك ويقرره بمنزلة التشبيه له والبرهان
عليه وبهذا يظهر الفرق بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر الذي انه في قوله ان الذين ترونهم
ايماء الى ان بناء الخبر من جنس العداوة والبغضاء وعدم تحقيق المودة والاخاء كما يشهد به سوق
الكلام بلا تحقيق فيه للخبر ان ظننتم اخوانا لا تحقق كونهم اعداء ومن ههنا يعرف ان التحقيق يستلزم
الايماء دون العكس ثم ربما يجتمعان كما في قوله تعالى ان الذين يستكبرون الاية وكما في قولنا ان الذين
امنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم دركات الجحيم وربما يتحقق الايماء بدون التحقيق كالبيت
وفي قولهم انه يتحقق بحب ايماء الى الحذاء برد انه ايماء مع امر زائد عليه وهو كونه بمنزلة الحجة والبرهان فافهم
قال الشارح العلامة في شرح المفتاح واما تحقيق الموصول والصلة الخبر في ان التي ضربت فوضع لانها لما
اخبر عنها بانها ضربت بكوفة الجند سها حقق انها صرفت حبلها وغالت ودها عنك وليس هذا مثل
الذين امنوا لهم درجات النعيم على ما توهمه البعض اذ الصلة هنا لا تعنى انه علة لثبوت درجات النعيم
لهؤلاء والصلة هنا وهي ضربت بيتا ما فرقة ليست علة لاغتيال الغول لودها بل الامر بالعكس لوضح
التدبر فيه حق تدبره ولكنه مخففه وتحرره قوله والفاضل العلامة يريد انه ذهب الى تغيير الوجه في قولهم
الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب لمضمون الخبر وهو وهم ولا يصلح هذا في قولهم ثم سمع على هذا اشارة الى
ايثار الموصول لاجل الايماء الى وجه بناء الخبر طرفه في الكلام في ان الذي سمك السماء وان الذين ترونهم
ظالمين الكلام وذهب بعض الشارحين للمفتاح الى تفسير الوجه بالعلة والسبب لبناء الخبر في اثباته للمبتدأ
لا النسبة بمضمون الخبر وثبوته للمسند اليه فاشتغل في الكثير او الكل فيه هذا لفظ البناء اصابه محرزه وطوق
مفصل قلنا ما له واعلم انه ان فسر البناء بالنسبة فكلام الشارح العلامة فاسد وان فسر بالاثبات والايقاد
فكلامه صحيح لان سبب الاسناد لا يلزم ان يكون سببا لثبوت مضمون الخبر للمبتدأ بل فيما ذكره كما في قوله ان الذين
يستكبرون الاية وقد الكوفة كما في البيت بكوفة والحاصل ان اعتراض الشارح العلامة مندفع لانه ما
مكشفا لا سيما انه لا ندرى ان فسر الوجه بالعلة الا انه لم يفسر البناء بالمعنى الاول بل اقتصر على مجرد ذلك ثم
اذن ان يختار المعنى الثاني في تفسير البناء وهذا هو الحق الجلي الذي لا يحوم حوله شك وريب لان الفهم
يفسر ويشيد ذلك على طبيعي وكيف لا والبناء فعل الباني لا وصف الخبر الا ان يجعل مصدر اللفظ المبني للمفعول

وهو

وهو نصف ظلا حاجة اليه ومن ههنا يظهر نكتة اخرى في اختيار لفظ البناء والله اعلم بحقائق الاشياء
قوله ومن الناس من اقتفى اثره يريد به العلامة الزمخشري في الكلام تحقيق له بناء على تحقيق زعمه وفسره
بعض الشارحين للمفتاح الايماء الى وجه بناء الخبر بدلالته على مفهوم الخبر ثم اعترض بانه منقوض بان سمك
السماء ادلالة له على بيت هذه صفته ثم اجاب بنفسه عن هذا الاشكال بجوابين احدهما ان فيه ايماء
الى متعلق الخبر وهو ان بيت مجده ودعائمه اعز واطول كما انه ايماء الى الفعل الخبر لانه متعلق شيء يحكى حكمه
وثانيهما ان الضمير في ربما يجعل ذريعة الى الموصول لا الى الايماء واما نحن فلا نسلم ههنا الا التنبيه الى كونه
قوله وسوق الكلام يريد ان سوق كلام صاحب المفتاح على ما يشهد له الفطرة السليمة ينادي كنداء المؤذن
على المنارة على ان هذا في قولهم ثم تفرع على هذا اعتبار انه حيلة لاشارة الى ايثار الموصول لاجل الايماء الى
وجه بناء الخبر وهذا المعنى انما يتضح على من نظر في كلامه وتامل في مراده قوله يا ايها الذي نزل عليه الذكر
وجه التهكم في الاية ان هؤلاء وهم الكفار القائلون بهذا الكلام لا يعتقدون تنزيل الذكر عليه بدليل
انك لمجنون فاثبات التنزيل يكون تهكما لا محالة قوله بواسطة الاشارة الحسية نصب على المصدر اي
اشارة حسية والاشارة الحسية على ما نطق به كتب القوم هي الاشارة بالجوارح والاعضاء بحيث
يكون المشار اليه جزئيا محسوسا بحس البصر وهذا هو المراد بما وقع في كتب القوم من ان الاشارة الحسية
هي الاشارة بالجوارح فاندفع ما يقال عليه من ان الاشارة بالجوارح لا تستلزم كون المشار اليه محسوسا
بحس البصر هكذا اجاب بعض هذا المقام قوله الى المشاهد محسوس هكذا وقع في عبارة القوم ووجه التقديم
تقديم المحسوس على المشاهد لان الثاني اخص من الاول على قياس الحدود من تقديم الجنس والفصل وفي قوله
فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد اشارة بما ذكرنا من حديث الاعمية فالمراد بالمحسوس ما ادرك باحدى
الحواس الخمس وبالمشاهد ما ادرك بالبصر فقط كما ان هذا الصف في التقييد بالمحسوس اخراج للمعقولات
وبالمشاهد اخراج ما لا يدرك بحاسة البصر قوله اوالى ما يستحيل احساسه نحو قوله عز وعلا ذلكم الله ربكم
والاولى ان يقال ذلك الجنة التي اورثتموها قوله اكمل تمييز فانه يتحصل وجه صحة القصد في ايثار اسم الاشارة الى
اكمل التمييز والتعيين على ما هو المسطور في كتبهم انه لا يعرف فيه الاشارة الحسية ووضع البداة لا
لاشتراك ولا اشتباه اذ هو اصلا ولا كذلك العلم فان مدلوله وان كان جزئيا مانعا من الشركة لكن ربما
يكون مشتركا لفظا ويكون مسماه غير معلوم للسامع فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله فلزم ان يكمله اسماء الاشارة

اعرف المعارف وقد سبق ان الاعرف المضمر ثم العلم قلنا فليكن ولا ضير فان منهم من يذهب الى انها
اعرف ووجه الاعرفية ان مدلول اسم الاشارة في اصل الوضع امر معلوم بالقلب والعين وما سواه
بالقلب فقط فليكن مبنى ما نحن فيه على هذا او لما ما ذهب اليه سيبويه ومن تبعه من اعرفية المضمر ثم
الاعلام ثم المبهمات فلانه في المضمر المتكلم الذي لا يتصور فيه شبهة اصلا وهو اول العلم متعين متشخص
بحسب الوضع والاستعمال بخلاف غيره فانه بحسب الاستعمال لا غير ولو سلم ان مبنى الامر على مذهب الجمهور فالمراد
التميز فيما يكون مظنة الاشتباه والاشتراك ولا يكون محل التكلم والخطاب فانه شاذ في ضمير المتكلم او العلم فتأمل
وقد يقال الكمال التميز منحصر في الاشارة الحسية اذ التميز الحاصل بحيث لا يمكن المشاركة في اطلاق اللفظ بوجه
من الوجوه لا يوجد الا فيها اذ قد تقرر في العلوم الحقيقية ان الشيء لا يصير جزئيا حقيقيا بحيث لا يمكن
صدقه على كثيرين الا بهذا الطريق لان الذي ليس هو مشار اليه كان نكرة فالمشاركة هناك واضحة
لا خفاء فيها اصلا وان كان معرفة فان كان غير علم فالمشاركة فيه ايضا ظاهرة وان كان علما فالعلم
ايضا مشار اليه بهذا الطريق كلي لانه لو قيل في زيد مثلا انه ابن عمرو صدق ايضا كلي وكذا لو قيل ولد
في ساعة كذا وتقييد الكلي بالكلي ايضا لا يفيد الجزئية وعلى ظاهر بعض هذه المقدمات ضعف ظاهر يظهر
بالتامل في الفرق بين المعرفة والتعريف قوله فرد انتصب على المدح الاوجه هو الوجه الثاني اعني كونه حالا
اذ المنصوب على المدح وان جاء نكرة ايضا الا ان الغالب عليه التعريف وقد عرفناه في شرح لب الاعراب
واما اذا جعل حالا فالعامل فيه معنى الاشارة على نمط قوله تعالى هذا بعلي شيخا فانه قيل الحال تقييد وانتفاء
القيد يقتضي انتفاء المقيد لا محالة فلزم ان لا يكون المشار اليه بالتصرف اذا لم يكن فردا ولا يخفى انه سمج
جدا قلنا ارادوا ان هذه حال مؤكدة لاشتهاره بذلك ادعاء والقوم يصرحون بان الحال المؤكدة
تاكيد لا تقييد كما ينبئ عن ذلك لقبها وهذا اعني ما ذهبنا اليه من ان الحال مؤكدة هو الوجه في قول
ابن الوردي قوله اللاسيف لنا سالما بردا لا تبجيل وتعظيم حيث وقع الجملة اعني بردا لا تبجيل وتعظيم حالا
فاندفع ما اشتهر بين اهل العصر من انه يلزم تقييد الدعاء بهذه الحال اذ الحال تقييد وهو مما يأباه الفطرة
السليمة سيما في الدعاء ويجي حقيقة الحال في مباحث الحال قوله من نسل شيبان اشارة الى ذكر نسبه بعد
بيان حسبه ضرورة انه او حال على قياس الاول والاولى ان يجعل ظرفا لغوا متعلقا بفردا يريد انه منفرد
من هؤلاء ممتاز عنهم بصفات الكمال وحاصله تفضيله بالحسب على من هو مشارك له في النسب والظرف

يعني ان معرفة الجزئي بلفظ العلم صحيحة اذ الكلام
في العارف بالوضع وتعرفه بطريق تعقيد المستخص
والجزئية فيه لان غاية التحديد تعقيد الحس بالعقل
والعقل ايضا كلي وتعقيد الكلي بالكلي لا يفيد
التشخص اصلا فافهم منه

الاول

الاول اعني في مجانسه متعلق بفتى فرد اي منفرد في مجانسه لا شركة لغيره معه فيها والظرف
الثالث اعني قوله بين الضال والسلم حال من شيبان على نمط قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا
او من نسل شيبان اي حال كونهم ساكنين هناك يريد انهم من خلص العرب وفصحائهم وكرمائهم
وما بعده كانه الشجر البرج المنيف بدر على البرية لانار على علم فابو الصقر كنية الممدوح الذي
بجملة شمس كما ان في نوع الشرف والنسل الولد والذرية وشيبان من قبائل العرب والضال بتخفيف
اللام جمع ضالة وهي شجرة السدر البري والسلم جمع سلمة وهو نوع من الشجر له شوك عظيم وظاهر
كلام الشرح مشعر بانهما اسمان لشجرتين متخصصين فالاولى ان يقال هما نوعان من اشجار البادية
والمنيف العالي من اناف على كذا اذا علا عليه والبرية الخلق من برأ يريد كنه هو نهار والظرف متعلق
بالمنيف والبارز فيه للسببية يريد ان علو البرج على البرية انما هو بسببه وشرفه وقوله لانار على
علم يريد انه في الوضوح والاشتهار وفي الظهور على الخلق كالشمس في البرج لا كالنار على العلم وذكر البرج
ترشيح للتشبيه قوله اخر ذكر المتوسط لم يريد ان قضية المناسبة قاضية بتوسط حديث المتوسط بين
الطرفين الا ان المصنف نظر الى جهة اخرى وهي ان المتوسط بمنزلة النسبة بين المنتسبين فيكون
متاخرا عن الطرفين كما هي قوله كون ذا للقريب حاصل السؤال ان الاشتغال ببيان كون ذا للقريب
وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وظيفة لغوية لا مدخل لها في علم المعاني فلا وجه للاشتغال
بها ههنا وحاصل الجواب ان ههنا حيثيتين باحدهما لغوية وبالاخرى معانية وتوضيح ذلك
ان هذا امر واحد الا انه يتعدد بتعدد الحيثية فكون ذا للقريب وذلك موضوع للبعيد وذا
للمتوسط وظيفة لغوية اذا لم يعتبر مع ذلك شيء اخر واذا لوحظ معه امر زائد اذا اقتضى المقام
اعتبار بعد المسند اليه لنكتة مع ذلك كان الواجب ان يعبر عنه بلفظ ذلك الموضوع للبعيد وان كان المشار اليه
قريبا حقيقة وكذا اذا اقتضى المقام اعتبار قربه بناء على نكتة كان يعبر بلفظ هذا وان كان المشار
اليه بعيدا فحينئذ ايراد هذا في مقام يليق اعتبار البعد لنكتة مع كون المشار اليه قريبا حقيقة احدى
الوظيفتين اعني اللغوية موجودة دون الاخرى اعني الوظيفة المعانية وفي العكس بالعكس وبهذا
اي بما ذكرنا من صورة الافتراق والانفكاك بين الوظيفتين تظهر تغاير الجهتين وهذا هو المعنى الذي
قصده الشارح المحقق ههنا كما اشار اليه بقوله وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد قربه او بعده البتة

بهذا زيد انه اذا اقتضى قرب يؤتى بهذا وان كان المشار اليه بعيدا فقد تسامح في العبارة اعتمادا
على وضوح المراد ومنهم من يزعم ان هذا الكلام يجري على ظاهره وان هذا جار في الالفاظ كلها
فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين واما ان المتكلم قصد بذكره تفهيمه للمخاطب فامر خارج
عن مدلوله على انه يلزم ان يكون ذكر الزيادة اذن لغوا لا طائل تحته اصلا قوله ولو سلم فيريد بالام
اولا ان البحث عن ذلك وتحقيقه لغوية مطلقا بل يتفاوت بتفاوت الاغراض وتتفاوت الجهة وان سلم فذكره
لما يترتب عليه وتهييج المخاطب من الاعراض التي اشار اليه قوله نحو هذا الذي يذكر فان القرب
هنا عبارة عن دنو رتبته وسفالة درجته ووجهه ان الشخص كلما كان اعلى قدرا واشرف درجة
فاحتياج الوصول اليه الى الوسائط اكثر واشد عرفا وعادة فارتفاع الوسائط والاستغناء عنها
دليل ظاهر على دنو قدره كما لا يخفى قوله وذلك قال كذا ابو الطان في الامير ذلك الاشارة الى النفس على
طريقة الالتفات كقوله في مقام التعبير عن نفسه امير المؤمنين يأمرك بكذا وكذا فالتعبير عن نفسه
بذلك مع كمال قربه كناية عن رفعة درجته وعلو رتبته حتى ينتقل الوصول اليه من جهة علوه كالوصول
الى المسافة البعيدة ففيه تشبيه بعد المكان والوجه الثاني ان يجعل ذلك اشارة الى المخصوص به
على ما هو الظاهر العبارة قوله وجه تعظيم المشير اذ ان بعض الحضار مع قربه لما عبر عنه بلفظ البعد
دل ذلك على جلالة قدر المشير اليه لدلالته على انهم مع قربهم منه صورة بعيد عنه معنى بنفس وصولهم اليه
لاحتياجه الى واسطة الكثير قوله الكل غائب عينا كان او معنى المراد ما غاب عن الحس والحس حس
السمع والبصر وبالحاضر خلافه والمراد بالعين ما كان قائما بنفسه وبالمعنى خلافه فالمعنى يتناول
الحاضر والغائب فالضرب مثلا غائب عن حس السمع ونحو بالله العظيم معنى حاضر يدرك بحس السمع
والقسم عبارة عنه قوله هذا اي الى كونه الاول غائبا والثاني حاضرا اشار الشارح المحقق بقوله لا المحكي
عنه غائب وبقوله وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وقد زاد في التوضيح نحو
لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد فهذا هو النكتة في الاشارة اليه بلفظ البعيد مع كونه حاضرا
فان قيل القسم وهو هذه الالفاظ المخصوصة الدالة على المعنى المخصوص في عرف المرء غير قار الذات
ولا وجود له فضلا عن الاحساس او كونه حاضرا في الحس فكان القسم كالضرب فصار كل منهما غائبا في
وجه المعرفة قلنا نعم الا ان العرف يجعل مثل هذا القسم مع كونه معدوما مطلقا حال التكلم بلفظ اسم

الاشارة

الاشارة باقيا موجودا في تحقيق ما سنا قضية كما ان الشرع يجعل مثل البيع باقيا ما لم يوجد ما
يزيله بخلاف الضرب فانه مع كونه متعدد ما سابقا على زمان التكلم لم يجعله العرف باقيا بعد الجرح
نافض قوله لان المحكي عنه تعليل لما يتضمنه الكلام السابق من كون المشار اليه في المثالين غائبا اي
انما كان هذا غائبا لانه محكي عنه وكل محكي عنه غائب فيه تعليل المقدر قوله لان المعنى غير مدرك حسا
اراد به حس البصر دون السمع لفساد المعنى فالظاهر انه نصب على الظرف قوله وهو الذين يؤمنون بالغيب
مبني على انه اولئك خبر المبتدأ الذي هو الذين يؤمنون بالغيب فلا جرم يعني المشار اليه وهو
الذين يؤمنون دون المتقين الا ان حق العبارة ان يقول وهو الذين في قوله تعالى الذين يؤمنون
اذ الايمان من جملة الاوصاف على ما صرح به قوله تنبيها على ان المشار اليهم احقاء وجه التنبيه ان
اسم الاشارة اشارة الى الذات بملاحظة تلك الصفات وتحقيق ذلك ان المقام يقتضي ذكر الضمير لتقدم
الذكر فلما اوثر اسم الاشارة الدال على زيادة التميز دل ذلك على ملاحظة تلك الاوصاف كانه قيل او
المخصوصون الموصوفون بهذه الصفات من جهة اتصافهم بها اختصوا هذه المرتبة العلية والدرجة
الرفيعة قوله هذا الشارح الكشاف بقوله وفي اسم الاشارة الذي هو اولئك ايذان بان ما يرد عقيبه
فالمذكورون اهل لاكتسابه من اجل الخصال التي عددت لهم ولو تدبرت وجدت هذا من قبيل
تعليق الحكم بالوصف المشعر بالعلية قوله واما الضمير الغائب فلما دل الدليل على هذا المعنى قوله او كناية اراد
بالكناية هنا فهم المعنى من اللفظ لا بطريق التصريح لا ما اصطلح عليه علماء البيان من ذكر الملزوم
وارادة اللازم او بالعكس قوله والجملة لفظ مفرد رد لما ذهب اليه المحقق في شرح الكافية من ان
اللام في الجملة للعهد ووجه الرد ظاهر من كلامه قوله لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة معنى المطابقة
على ما ذهب اليه الشارح المحقق حمل تلك الحقيقة على ذلك الواحد وعند ابن الحاجب معناها
اشتماله عليها وعلى الوجهين فالمفرد المبهم باعتبار مطابقته للماهية المعلومة صار كانه معهود
اي معلوم فلا عهدية بهذا الاعتبار فسمي معهودا ذهنا قوله المتحدة في الذهن قد يقرأ على لفظ اسم
الفاعل بالحاء المهملة من الاتحاد ويلائمه ذكر التعدد بعده قوله فجاء التعدد وقد يقرأ على لفظ اسم المفعول
بالخاء المعجمة وبالجملة فالمعنى واضح قوله فاسد موضوع مبني على ما هو الحق والمذهب المختار من
ان مدلول اسم الجنس هو الفرد المنتشر لا انه موضوع للماهية من حيث هي كما ذهب اليه الاكثرون فالاو

اعني لقيت اسامة مثال العلم الجنسي والثاني اعني لقيت اسدا مثال لاسم الجنس قوله فالمجرد وذو اللام
حاصل هذا المقام ان هنا امورا اربعة النكرة والمحلى بلام العهد الذهني وعلم الجنس واسم الجنس ولا
يخفى ان مدلول كلام الاولين بعض الحقيقة وكذا الثاني اعني الاخيرين كما ان الاولين محل الالتباس
كما ان كلا من الاخيرين كذلك فلا بد من بيان الفرق بين هذه الامور وحاصل الفرق ان البعضية
وان كانت مرادة من الكل الا ان البعضية في النكرة ناشية من الوضع وفي المحلى باللام ناشية من
القرينة وكذا الاخيران فالبعضية المشتركة ممتازة بالدخول وعدمه فالاشتراك انما هو بالنظر الى المراد
والامتياز انما هو بالنظر الى الخروج والدخول فامتازت الامور الاربعة بعضها عن بعض واندفع الالتباس
وارتفع الاشتباه قوله كما يشعر به لفظ الايضاح وجه الاشعار انه قال والمعرف باللام قد ياتي لما وجه
اولوية ما ذهب اليه الشارح المحقق من عود الضمير الى المعرف بلام الحقيقة فهو انه لو عاد اليه كان الكلام
ظاهر الدلالة على المقصود الاصلي الذي هو المحلى على ما يشعر به كلام المفتاح في تحقيق اللام الجنسي من
اندراج المعهود الذهني تحت المعرف بلام الحقيقة وان عاد الى المطلق كان الكلام قاصرا عن افادة المرام
وان كان صحيحا في الالزام قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ورده المحقق بعد ما
من ان المعهود الذهني من حيث المعنى كالنكرة حتى جاز وصفه بالجملة كالنكرات وبالجملة ففي له
يسبني وصف للئيم واللام فيه للعهد الذهني اذ لا عهد ورد في الخارج ولا دلالة على التشخيص ليكون
للاستغراق او العهد اي امر على لئيم يسبني فان قيل بل هو حال منه وهذا الظهر لما فيه من الاستغناء عن
بيان العذر في توصيف المعرفة بالجملة قلنا ليس المعنى على انه يسبه حال المرور بل الغرض ان ذلك
دابه وعادته وهذا هو الحق فان القوم يصفون الحالية ويثبتون الوصفية والمحقق عليه انه ان
جعله حالا موكدة فلا محذور وعلى ما مر من الاشارة اليه وكونه لئيما يلائم ذلك اذ الظاهر المتبادر الى الفهم
منه دوام سبه لا تقييده بحال المرور قوله فمضيت نصب معطوف على امر وجه العطف انه مضيت
وقلت اما في معنى مضى واتوكل عدل الى الماضي للدلالة على التحقق والثبوت ولما كان امر بمعنى الماضي
عدل الى المضارع ليشعر بالاستحضار ويشير الى الاستمرار ولقد مال الامام المرزوقي الى الثاني حيث قال
وما يشعر بتنصل الاول انما اذا اريد به الاخبار عن الماضي قد يؤتى بلفظ المستقبل في موضع
الماضي وعليه قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني الا تري انه قال امر ثم قال فمضيت

فان قيل هذا انما يلزم اذا كان امر حالا من
يسبني اذ الحال قيد للعامل دون العكس فاني
يلزم تقييد السب بحال المرور فقلنا نعم الا ان
المتبادر الى الفهم من مثل قولنا جاء زيد راكبا
ان الركوب ايضا في حال المجيء لان وجود الركوب
في غير هذه الحالة امر زائد لا يعرف الا بدليل
خارجي فغاية الامر ان المعنى الاول امر يستفاد
من صريح التقييد دون الثاني فليفهم
منه

عب

ثم قلت وثم من حروف العطف لحقتها التاء وذلك في عطف الجمل خاصة وتحقيق ذلك
على ما نص عليه الامام المرزوقي ان التاء من ثمت علامة التانيث وهو تانيث الخصلة كما يتصل
هذه العلامة بالاسم نحو امرء وامراة وبالصفة نحو قائم وقائمة كذلك يتصل بالفعل وبالحرف
بفعل دخولها فاذا دخل الحرف حرك بالفتح نحو ربت وثمت ويبقى تاء في كل حال وفي الاسم تبدل
هاء في الوقف وسمع الاعراب على الاسم اليها وفي الفعل سكن الا انه بلا فيها ساكن ويكون تاء
في الوصل والوقف جميعا وبالجملة فالغرض ان التاء هذه للتانيث باعتبار الجملة وهذا هو الذي
يسميه الامام المرزوقي تارة تانيث القصة وتارة تانيث الخصلة فالمقصود واحد وان اختلفت العبارات
واعلم انه لا نزاع في ان المحلى بلام العهد الذهني معرفة ولهذا المعنى اجروا عليه احكام المعارف من
جعله مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وقد وقع ههنا في شرح الكشاف للفاضل
العلامة قطب الملة والدين الرازي ما يقضي منه العجب لانه قال وانما لم يجعل الجملة اعني يسبني حالا من اللئيم
لانه نكرة وشرط ذي الحال ان لا يكون نكرة قوله لا ترحت فيه اي لا تعيبن فيه لان تسميتهم اياه كان
بالاوقات فان قيل المذكور في كتب النحو ان غيرا ههنا معرفة لاشتهاره بالمغايرة ولذا وقع وصفا للمعرفة
اعني الذين انعمت عليهم فكيف وجهه قلنا وجه ذلك ان المحلى بلام العهد الذهني لما كان له حالة
التنكير من جهة المعنى وحالة التعريف من جهة اللفظ فتارة ينظر الى الجهة الاولى فيصفونه بالنكرة
كالبيت المذكور وتارة ينظر الى الجهة الثانية فيصفونه بالمعرفة كما انهم جعلوا غير المغضوب عليهم معرفة
بناء على اشتهار المنعم عليه بمغايرة المغضوب عليهم كما في قوله عليك بالحركة غير السكون وذكر ههنا في الكشاف
كلاما حاصله انا لا نسلم ان غير المغضوب على تقدير الوصفية صفة للمعرفة ولو سلم فلا نسلم انه نكرة قوله بل حقيقة
لم يقل حقيقة بدون بل مع ان مقتضى ظاهر سوق الكلام ذلك لانه كان له اشارة الى رد ما قالوا من
انه مجاز يريد انه ليس بمجاز كما يتوهم بل هو حقيقة فان قيل كيف يكون حقيقة وقد اطلق على الماهية
بقيد الوجود والموضوع له هو الماهية المطلقة والمطلق يغاير المقيد قلنا الموضوع له هو الماهية لا بشرط
شيء وهي متحققة في ضمن الماهية بشرط شيء وتجتمع معها والماهية بشرط لا شيء تمتنع اجتماعها مع ما هو
بشرط شيء فافهم والى هذه النكتة اشار الشارح المحقق اشارة اجمالية في اخر هذه المباحث بقوله وعدم اعتبار
الشيء ليس باعتبار عدمه قوله وقصدا اراد انه منصوب لانه معطوف على ما هو في موضع خبر كان وهو طلب

دلالتها ولفظ القصد مقحم لتاكيد المقصود كما قال لما كان قريد الخصاص والكلام فيما الكلام في ان
اسم الجنس عنده لما كان موضوعا للواحد من احاد جنسه فاذا عرف بلام الحقيقة واريد به مفهوم المسمى
من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كما ذكره فقد استعمل في جزء معناه فيكون مجازا فقطع النظر
الا ان يدعى ان المجموع المركب من اسم الجنس واللام موضوع بازاء الحقيقة وضعا اخر مغايرا للوضع المفرد
المجرد عن اللام قوله بدليل صحة الاستثناء يعني ان الاستثناء في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا دليل
قطعي على ان اللام هذه للاستغراق وصرح الشارح المحقق في حواشي الهداية بان الاستثناء لا يمنع كونه
للجنس لان مجرد الشمول والتناول كاف في صحة الاستثناء وهذا المعنى حاصل في الجنس ايضا وصرح بان التفتازاني
بان اللام في الاية للاستغراق ان ارادوا ان هذا معنى اللام فهو غلط قطعا اذ اللام انما هي للاستغراق وان
ارادوا ان الاستغراق مستفاد بمعونة القرينة وهو عدم قرينة البعض فهو حق لا شبهة فيه اصلا قوله
فالحاصل حاصل الكلام في هذا المقام ان وضع اللام للتعريف لا غير ومعناه الاشارة والتعيين و
الاشارة اما الى نفس الماهية وهو لام الجنس او الى حصة معينة من الحقيقة فردا كان او فردين او اكثر
ويسمى المعهود الخارجي والاول اما ان يقصد به الماهية من غير ان يكون في ضمن الوجود كما في قولهم الا
حيوان ناطق والانسان نوع والحيوان جنس ويسمى لام الطبيعة والحقيقة او يقصد به الماهية باعتبار
الوجود وحينئذ اما ان يكون مع قرينة البعضية كما في اكلت الخبز وشربت الماء ويسمى المعهود الذهني او بدون
قرينة البعضية فيحمل على العموم لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح ويسمى لام الاستغراق وبهذا يظهر ان اللام
موضوع للعهد الخارجي ولتعريف الجنس وتعريف الجنس ينقسم الى ان يراد به نفس الحقيقة فقط وهو
لام الطبيعة والى ان يراد به جميع الافراد وهو الاستغراق او البعض وهو المعهود الذهني فظهر من هذا
البيان ان المعهود الخارجي يقابل الجنس وان تعريف الجنس مورد القسمة الى الاقسام المذكورة وهذا
هو المفهوم من كلام الشارح المحقق في شرح الكشاف والمفتاح وكلام المصنف هاهنا يشير اليه اذ قال
وباللام للاشارة الى حصة معينة او نفس المسمى وذكر العهد الذهني والاستغراق بلفظ قد يأتي وقد يفيد
تنبيها على انهما اصلان والباقي فرع عليهما وهذا هو المطابق لما صرح به المحقق من ان الاستغراق و
العهد الذهني راجعان الى التعريف الجنسي مستفادان من الامور الخارجية وفي التلويح فالعهد الذهني
والاستغراق من فروع تعريف الحقيقة ولهذا ذهب المحققون الى ان اللام لتعريف العهد والحقيقة لا غير

صرح به المحقق الشريف في شرح الكشاف بهذه العبارة منه

الان

الان القوم اخذوا بالحاصل وجعلوه اربعة اقسام متباينة وتشبثوا بهذا الكلام وبهذا يظهر ان
ما ذكره في المفصل من ان اللام اما لتعريف العهد واما لتعريف الجنس واما صاحب المفتاح فقد جعل
الاستغراق مقابلا للجنس والعهد في بحث تعريف المسند اليه باللام جريا على ظاهر كلام بعض ائمة النحو
وارباب الاصول لكن كلام الشارح المحقق في بيان الحاصل كما ترى لا ينبغي في هذا المقام والله اعلم
بحقيقة معنى اللام قوله ومثله كل مضافا انضباط الحالة مع الخبرين نحو زيد واما على مذهب الجمهور ففيه حال
من الفاعل وهو كل لان مثله معنى بما تلاه اي مماثلة كل حال كونه مضافا والجنس في هذا المقام يريدون
به ما يشمل القليل والكثير على ما هو معنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او لم يكن و
من المقدمات السابقة انهم يطلقون كلا من الجنس والحقيقة على الافراد ويستعملون كلا منهما في موضع
الاخر واعلم ان مرادهم بالحصة في هذا المقام بعض الحقيقة واحدا او اكثر وان الاستغراق وان جعلوه
من فروع الحقيقة الا انه اصل بالنسبة الى غيره بعد ما فرض صرح بذلك الشارح المحقق في التلويح بقوله
ثم الاصل اي الراجح من معاني اللام عند الاطلاق هو العهد الخارجي لانه حقيقة التعيين وكمال التمييز ثم
الاستغراق لان الحكم على نفس الحقيقة بدون اعتبار الافراد قليل الاستعمال جدا هذا كلامه وهو صريح في
ان الاستغراق وان كان فرعا للحقيقة باعتبار الوضع الا ان الحقيقة فرع له باعتبار التبادر الى الفهم
فكل منهما اصل من وجه فرع من وجه فلا منافاة لتغاير الامر بتغاير الحيثية قوله وعدم اعتبار الشيء ليس
باعتبار عدمه يريد ان تعريف العهد قصد فيه الى الحصة من الحقيقة باعتبار حضورها الا الى نفس الحقيقة
بهذا الاعتبار واما اسم الجنس النكرة فالقصد فيه الى الحقيقة لكن لا باعتبار الحضور وان كان حاضرا في
فالحضور معتبر في الرجعى والذكرى المعرفتين ماخوذ في مدلول اللفظ غير معتبر في رجعى وذكرى نكرتين و لا
يلزم من عدم اعتبار الحضور اعتبار عدمه حتى ينافي تحققه هنا والحاصل ان الحضور موجود في الصورتين
متحقق في تعريف الحقيقة والعهد جميعا الا انه ملحوظ في المحلى باللام غير ملحوظ في المجرد عنها وما على المراد
منع الملازمة اي لا نسلم انه لو كان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها باعتبار حضورها وفي حيث حضورها
لم يتميز تعريف الحقيقة عن تعريف العهد وذلك لان الاشارة في الحقيقة من حيث الحضور تعريف الحقيقة
والى الحصة منها تعريف العهد فانه قبل الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة فكونه معهودا اعتبارا
قد نبهناك على ان مرادهم بالحصة الفرد من الحقيقة لا مجرد ما يكون اخص منها ولو باعتبار وصف اعتباري

فليتأمل لا يقال اذا كان تعريف الحقيقة اشارة الى الماهية المفيدة بقيد الحضور لم يمتاز عن تعريف
العهد لكنه يشتمل باسم الجنس الدال على الحقيقة من غير دلالة على البعضية والكلية لان فيه اشارة الى
الحقيقة مع الحضور لانا نقول الحضور متحقق لكنه ليس بملحوظ بخلاف الحقيقة على ما قررناه انفا فهو
وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس المنكر بل السواد مندرج كذا كحيا في يفهم هذا المقام والصفي الى
زجر خاف الاوهام قوله وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة يشتمل جهتان في قولنا الا ياس
للاسود اي الرجال الشجعان استغراق حقيقي مجازي والشمله التعريف وجوابه انا لا نسلم ان قوله بحسب اللغة
قيد احترازي بل ذكره مبني على انه اللغة اصل او انه اكثر او بحسب التفصيل اي بحسب اللغة مثلا فكونه تعريفا
لبعض الافراد ولو سلم فمعناه ما يكون للوضع فيه مدخل ولو بواسطة واكثر قليلا فتأمل قوله فان الصاغة
جمع صائغ كما ان الباعة جمع بائع والقادة جمع قائد فهذا من قبيل السحرة والمسفعة والكملة قوله فانه لا
يصح اذا كان فيها رجل او رجلان الا انسب ان يقول فانه لا يصح اذا كان فيها رجلان او رجال اذ لا اخفاء في
شمول كل واحد من هذه الثلاثة لو لو لهم وانما الخفاء في شمول ما يشمله الاسم فكان ذلك بالبيان اجدر
وبالتعرض اهم دفعه سلوك هذا النمط جرى على وتيرة السابق لظاهر كلام المغني قوله وقد يستعمل اي النكرة
الواقعة في الايجاب فيه اي في الاستغراق يريد ان هذا القسم مع قسميه قليل في نفسه وان كان احد قسميه
كثيرا بالنسبة الى الاخر فلا ينافي ما سبق قد ذكر الكثرة قوله يا اهل ذا المغني وقيتم شرا ما قبلهم ولا لقيتم ما بقيتم
ضرا ابراد البيت مبني على ان النكرة اعني شرا وقع في الايجاب مع ذلك فالمراد منه العموم والاستغراق و...
انه هنا راجع الى النفي لانه في معنى لا اصابكم شر وعطف لا لقيتم عليه قرينة مشعرة بهذا المعنى وبهذا يظهر
وجه اعرضه دخوله لا في الماضي ورابكونه دعاء والمغني المنزل وذا من اسماء الاشارة وقوله وقيتم اي
حفظتم والمفعول الثاني قوله شرا قوله او مقدرة المذكورة في كتب النحو انه اسم لا النفي الجنس اذا كان مفردا فهو
مبني وبنيوا وجهه بانه متضمن للحرف فيكون مبنيا والمباحث المتعلقة بذلك مستوفاة في كتابنا
شرح لباب الاعراب فخذ منه ما يتعلق بهذا الباب فقولهم لا رجل معناه لا من رجل قوله ولقائل ان
يقول انه حاصل الاعتراض على المص ان قوله واستغراق المفرد اشمل يقتضي ان يكون اشمل بطريق الوجوب يعني
انه اشمل ابدا وقع وهذا منقوض بالجمع المحلى فانه في الشمول كالمفرد فلا اشملية للمفرد بالنسبة اليه والجواب
ان معنى الكلام انه يكون اشمل في الجملة لا انه ضروري دفعه لفظ المفتاح اشارة الى ذلك لانه قال واستغراق

المفرد

المفرد يكون اشمل من استغراق الجمع قوله يريد انه يشمل في بعض الصور كما في النكرة المنفية وكما في المعرف
باللام ولو بمعونة القرينة وهذا هو الجواب الذي افاده تلميذ الشارح المحقق استاذنا استاذ
المحققين عين اعيان العالمين صاحب الذهن البهي جلال الملة والدين يوسف الاوبهي
ادخله الله دار السلام اذ كان في زمانه اسوة علماء الانام قوله وبهذا يظهر بطلان الاعتراض الذي اورده
الشارح المحقق على صاحب المفتاح على ما صرح به بعض حفظه بطلان ما ذكره صاحب المفتاح قوله وتوضيح
لهذا المعنى هناك ايضاح لا يبقى معه شيء من الخفاء والله اعلم بحقائق الاشياء قوله فان قيل لم
ادعى ان استغراق الجمع المحلى باللام مثل استغراق المفرد وكان هناك دليل يدل على انه في المفرد اشمل
ولمنع كون الجمع مثله فيه حتى ان بعض الفضلاء جعله دليلا على انه في المفرد اشمل واخذه مذهبا
كما قال الفاضل العلامة ناصر الدين الترمذي في شرح المفتاح انه كيف لا يكون استغراق المفرد اشمل
والمفرد يقتضي انتساب الآحاد والجمع لا يقتضي الا انتساب المجموع قلت اول الامر انه يبين ان هذا
الدليل لا يمنع كون المحلى باللام مثل المفرد في الاستغراق التام وتقريره ظ من كلام الشيخ نعم قوله ثم
والكلام فيه انما الكلام في انه اذا دخل في الحكم غير الواحد والاثنين لم يبق هناك شيء لم يدخل لم يضم الى
الواحد والاثنين ليحصل هناك جمع اخر فاجاب عنه الشارح المحقق بان هذا مع انه كلام على السند
مدفوع بان دخول النفي في الحكم لا يمنع صحته من شيء الى الواحد والاثنين لان هذا مجرد اعتبار لا
يتوقف على التصادق واجتماع في زمان او مكان والحاصل انا لا نسلم صحة قولنا الرجال في الارض
على قصد الاستغراق الحقيقي كيف وصحته يستدعي ما لا ينحصر فيه نزاع اما اذا كان الحكم على كل فرد
كما هو الحق فظ واما اذا كان الحكم على كل جمع بناء على الفرض والتقدير فلانه يستدعي مع زيد
وعمرو وجمع من الرجال وليسوا على الارض ودخولهما في الحكم لا يمنع صحته اعتبارهما مع غيرهما من
الرجال واعترض عليه بعضهم بان الضم والاعتبار يقتضيه مفهوم الجمع المستغرق ضرورة التكرار
والجواب ان التكرار اذا تضمن فائدة فلا بأس به نعم ههنا شيء وهو ان ما ذهب اليه من ان مع زيد
وعمرو جمع من الرجال ليسوا على وجه الارض مخل لانه اذا اريد ان المجموع ليسوا على وجه الارض
ان المجموع من حيث هو مجموع ليس على وجه الارض فمسلم لكن هذا غير نافع فيما نحن بصدده اذ
الكلام في ثبوت الحكم لكل فرد على حدة وهذا هو الذي سماه اول المسألة وان اريد ان كل اثنين على وجه الارض

كليا

موضع بيان للتلميذ لا مجرور بيان للشارح

قوله اذ كان اي اذ هو تعليلية تعليل لكونه عين الاعيان وجعله متعلقا بادخله الله تعسف منه

هو المولى الفاضل العلامة ناصر الملة والدين الترمذي رحمه الله منه

باعتبار ثبوت الحكم لكل واحد من هذه الثلثة فهذا ظاهر البطلان للقطع بان عيسى في السما بلا خفاء
قلنا قوله ظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح لان كلامه يدل على ان المفرد اشمل البتة وقد عرفت بطلانه
والجواب انه ان اراد ان هذا مستفاد من قوله واستغراق المفرد لكونه اشمل فهو ممنوع وقد قررناه
وان اراد انه مستفاد من كلامه في هذه الاية فهذا ايضا في حيز المنع بل معنى كلامه ههنا انه عدل عن
الجمع لئلا يتوهم ان هذا من قبيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز على نمط قولهم فلان يركب الخيل و
فلان قتل زيدا الا ان هذا وان كان مجازا الا انه مشهور وتوسع شايع وعلى هذا فقد صح كلامه
وذهب قوله طعنه وملامه ومن ادعى ان مذهبه ذلك فلا بد له من دليل قطعي من كتابه ونص
صريح من كلامه ومجرد الاستبعاد لا يرظام الفساد قوله وعلى هذا الا انه النهاية لما ظهر بدانه
هذا الكلام ساقط عن درجة الاعتبار ووجه السقوط ان ادعاء عدم تعلق الحكم بكل فرد يوجب عدم
تناول الحكم للجنس الذي هو جنس العالم الذي هو فرد قوله وايضا لا دلالة له بريد ان عبارته صريحة في
ان الغرض من الاتيان بلفظ الجمع هو الشمول والاحاطة لا التنبيه على اختلاف الاجناس وانه تختلف
قوله لا يوديها لفظ الانعام وذلك لان الجمع لا يقتضي الا تناول افراد مفرده واما ان تلك الافراد
ماهيات مختلفة او امور متفقة فلا مدخل له في ذلك قوله ثم فرق ثم حاصل هذا الكلام انه لا فرق بين
المفرد والجمع المدخولين للام الجنسي في جانب الكثرة اصلا الا ان بينهما في جانب القلة فرقا انه يصح ان
يراد في المفرد البعض الى الواحد وفي الجمع لا يصح الا الى الثلثة وهذا ما قال صاحب الكشاف المفرد
صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضها الى الواحد لانه وزانه في تناول الحقيقة في الجنس
وزان المفرد في تناوله الجنس والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه يريد ان القصد في المفرد الى الجنس
والجنسية قائمة بكل فرد فيصح ان يراد كل ما يقوم به الجنسية والغرض في الجمع الجمعية وهي قائمة بالثلثة
فلا يصح فيه ان يراد الا ما يقوم به الجمعية المقصودة وههنا اشكال وهو انه ان اراد بلام الجنس في قوله
بين المفرد والجمع المعرف بلام الجنس لام الحقيقة من حيث هي هي فالكلام فيه لا انه بصدد التفرقة بين
المفرد والجمع المستغرقين في جانب القلة وان اراد بلام الجنس لام الاستغراق فكيف صح التمثيل بقوله تعالى
انه يكله الذئب وكيف صح ارادة الواحد في المفرد المستغرق قوله نحو قولهم فلان يركب الخيل لسوال مقدر
حاصل السوال انه قد سمع انهم ان الجمع المحلى باللام لا يجوز ان يراد به البعض الى الواحد وقولهم فلان يركب

الخيل

الخيل اريد به الخيل اذا ركب واحدا من الخيل وحاصل جوابه ان هذا مجاز والكلام في الحقيقة قوله وربما
يتنافيان من حيث العبارة ان يتوهم من الامور المتنافية فان ضمير المثنى المحصول الى الوحدة والتعدد
فهو من باب الميل الى جانب المعنى بجعل ما عبارة عن الامرين اي عن الامرين اللذين يتنافيان قوله بحروجه عن
الدلالة على معنى الوحدة مبني على ما هو المختار عنده وعليه الجمهور من ان اسم الجنس موضوع للواحد من
احاد الجنس في امر التجريد ظاهر بلا شبهة واما على القول بانه موضوع للماهية فقد يجيء بان معنى
الوحدة مفهوم منه اذ الاكثر في العرف واللغة انهم يحكمون على الماهيات من حيث الوجود في ضمن الفرد
قوله واما امتناع وصفه بها لمكان المانع من الوصف بنعت الجمع على هذا الجواب لفظيا لا معنويا اجاب
بان ذلك مبني على المحافظة على المشاكلة اللفظية وقدم هذا الوجه على الجواب الثاني لان المانع ههنا ليس
معنوي وهذا جيد الا انه حق الترتيب ان ينظم قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض في هذا السلك
اذ لا يخفى انه ليس المراد به كل فرد ليكون المانع معنويا كما هو مقتضى الجواب الثاني بل المراد به الجنس
باعتبار تجريده عن معنى الوحدة فيكون المانع لفظيا والذي يدل على ان المراد به الجنس لا كل فرد ان هذا
من تتمة قول علي رض اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض ولا يخفى ان كل درهم لا يهلكهم قوله
ولانه بمعنى كل فرد اشارة الى جواب ثان من الاشكال المذكور وتقريره ظاهر كلامه الا ان حق الترتيب
تقديمه على الجواب الاول لانا لو تاملنا وجدنا الثاني مبنيا على المنع والاول مبنيا على التسليم يعني
انا لا نسلم اولا المنافاة اذ المنافاة انما تتحقق اذا اريد به مجموع الافراد لكنه ممنوع بل المراد به كل فرد
ولو سلم فاعتبار الدخول انما هو بعد اعتبار التجريد تامل قوله نحو الدينار الصفر والدرهم الظاهر كلامه ان
هذين ليسا من قبيل ثوب اسمال فيرد عليه احد المحذورين اما نقديمه كما نبهنا عليه هنالك واما
انتظامه في سلك ثوب اسمال لانه يجري فيه الاعتبار المذكور في قولهم ثوب اسمال قوله ثوب اسمال الاسمال
جمع سمل كالاطراف جمع طرف والسمل بالفارسية جامه كهنه وخلق الشيء بضم اللام معناه كهنه شد
والخلوق بتحريك اللام جامه كهنه في الصحاح خلق الثوب بالضم خلوقة اي بلي واخلق الثوب مثله
واخلقته انا يتعدى ولا يتعدى وملحفة خلق وثوب خلق اي بال يستوي فيه المذكر والمؤنث لانه في
الاصل مصدر للاخلق والاملس والجمع خلقان وملحفة خليق صغروها بلا هاء لانه صفة والهاء
لا تلحق تصغير الصفات والمشج الخلط ومزج الشيء باخر قوله لانها اضطرت يريد انها اضطرت الى صلة

حاصل الكلام ههنا ان محصول الجواب الاول ان الاسم المفرد
وان جرد عن معنى الوحدة وصح وصفه بنعت الجمع معنى
اذ ليس معه شيء ينافي نعته الا ان امتناع الوصف
مبني على مراعاة امر لفظي ومحصول الجواب الثاني
ان امتناع وصفه بنعت الجمع مبني على ان المانع
معنوي ولا يخفى ان الدينار الصفر والدرهم البيض
ليس من قبيل الثاني بل من قبيل الاول غايته
انه مراعاة المشاكلة المذكورة مفقودة ههنا
وبهذا يظهر ان حق الترتيب نظمه في سلك
الاول فليفهم منه

عند المتكلم بالنظر الى مقصوده لان مقصوده تادية المقصود بطريق نسبة شي على الامر ولا شي
اخصر من الاضافة بالنظر الى هذا المقصود فاندفع الاعتراض عليه بان العلم اخصر من الاضافة وكذا
المضمر والمعرف باللام فليتامل في هذا المقام فانه مزلة للاقدام وعدل الم عن عبارة المفتاح
حيث قال وبالاضافة اذا لم يكن طريق سواها اخصر لان فيها ضربا من التسامح لان المفهوم من
مثل ذلك عرفا انه لا اخصر منها وقد نبهناك على مثله في الخطبة قوله الى الحضار متعلق بالطريق
لما فيه من معنى التوصل والافضاء او صفة له اي طريق موصل اليه قوله هواي البيت من ابيات الحماسة
من قصيدة هي لجعفر بن علبة الحارثي وما قبله الَمَّت فحيَّت ثم قامت فودَّعت فلما تولت كادت
النفس تزهق فقوله الم اي نزلت والضمير للعشيقة من الالمام وهو النزول في الصحاح الالمام
النزول وقد الم به اي نزل وقوله فحييت اي شرفني بالتحية والتسليم وفي الكلام تنبيه على حسن ادبها
وحسن خلقها حيث اخرت التحية عن الالمام وعقبها بها بلا مهلة ولفظ ثم تنبيه على طول جلوسها
وفرط اعتنائها وموذن بفرط محبتها حيث اخرت ما يشق على نفسها وما لا يرضى به قلبها وتاخير
الوداع عن القيام مشعر بكمال عقلها وعلمها بالامور كما اخر التحية عن الالمام وهذا الكلام من الاختصارات
اللطيفة لوجازة الالفاظ وكثرة المعاني ونظيره في الفارسية قولهم آمدند وكندند وكستند وخستند
وكرفتند وزفتند وبردند فانه قد اتفقت فصحاء العجم على انه ليس في الفارسية عبارة اوجز من هذه
لفظا واكثر منها معنى وبالجملة فالغرض المسوق له الكلام بيان شدة تحسره وحسن صبره على البلاء
وقلة قراره عن الموت والفناء وانه ما نسي عهود الاحبة في البين وان طالت الازمان والحين قوله
اي مهويي بثلث يا آت واصله مهووي جمع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون فقلبت الواو
ياء وادغمت فصار مهوي والياء الثالثة ياء الاضافة اعني ياء المتكلم لانه تفسير لهواي قوله احتاذ
تغده الا بفعرانه وكتبه بعض جماعة ان اصل النسخة التي نسخها الشارح المحقق بخطه كان بيائين
اي مهوي ومضى على ذلك حين من الدهر وبرهة من الزمان فلما انتهت القراءة عنده اليه سمع قند
وقري منه هكذا اورد عليه في اسافل مجلسه من ينتبه له فقال الصواب مهويي بثلث يا آت فقبل
القول مع انكاره آخذين في الضحك مع ما كان هو اب الحضار مجالس الدروس وشيمة الطلاب المنحوسين
على التقليد والتكعيس فان هؤلاء كانوا نرى على خلوتهم لكنه فلما بحلاوة نعتوا في حديثنا الا من عصمهم الله

وقليل

الدروس جمع درس من درست الكتاب درسا ودراسة وسميا درس الحنفي بذلك لكثرة درسه كذا في الصحاح وقد يجيء لفظ الدروس مصدرا ايضا يقال درس الرسم يدرس دروسا عفى ودرسته الريح يتعدى ولا يتعدى كذا في الصحاح التكعيس التكلف في الضحاك وعكس الاعلى اذا ظلم وليس مكاسر اي شديد الظلمة والمراد هنا الظلمة التقليدية الناشية عن قبول الحق وعن الوصول الى مرتبة التحقيق التي هي ضد مرتبة التقليد وفي المنحوسين تنبيه على برودتهم وهذا هو الملايم لعدم تنبههم وسرعة اشتغالهم الى الضحك منه

نال خيره وانيل خيره اي كان ذا خير كذا في الصحاح وفيه وانلت فلانا السايل نلته ايه

وقليل ما هم فتفطن الشارح المحقق في ضمن تشغيب هؤلاء لمنقاد القائل فانكر على المنكرين انكارا ونسبه
هؤلاء في ذلك انبهارا لمنصب قائله وصدق نائله وغير اللفظ الى مهويي بثلث يا آت
والله اعلم بحقايق الحالات والركب جمع راكب واليمانين جمع يمان تخفيف يمني مع توسط الالف عوضا
من احدى اليائين والظرف اعني مع الركب خبر لهواي او حال من ضمير مصعد وقوله جنيب خبر بعد خبر والجنيب
فعيل بمعنى مفعول كما اشار اليه بقوله والجنيب المجنوب المستتبع اي الذي يريد الانسان ان يجره الى جنبه
ويقوده هناك ومن ههنا قال في الصحاح الجنيبة الدابة التي تقاد وكل تابع منقاد فهو جنيب والمراد
بالاستتباع ههنا هو معنى الجر المذكور الذي حاصله طلب قرينة لا جعله تابعا فان هذا ظاهر الفساد
ويجوز ان يراد بالجنيب الغريب لانه جاء بمعناه نص عليه الجوهري والجثمان الجسمان وفسرهما الخليل بالجسد
وقال الاصمعي الجثمان الشخص والجسمان الجسم والشخص انما يستعمل في بدن الانسان اذا كان قائما قوله
لشان المضاف اليه الاولى تقديم المضاف في الذكر الا انه لما كان المضاف اليه مقدما في الاعتبار اخره عنه
بهذا الاعتبار قوله كوكب الخرقاء يريد ان الاضافة اعني اضافة الكوكب الى الخرقاء وهي اسم امراة لادنى
الملابسة وهذه الملابسة هي ان هذه المراة كانت تضيع وقتها طول ايام الصيف فلما طلع سهيل وهو
كوكب بقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد تيقظت الخرقاء وفرقت القطن على اهلها استعدادا
للشتاء فاضيف الكوكب اليها بهذه الملابسة ولما كان مبنى هذا الامر على تنزيل تلك الملابسة منزلة الملابسة
الكاملة كان هذا منسوبا الى المجاز قوله سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب يرد عليه ان النسبة الاضافية
يجب ان يكون معلومة للمخاطب فامكن الاحضار بطريق الموصولية فيقال الذي هو غلام لزيد بالباب اللهم
الا ان يقال مراده انه لا طريق مع الاختصار سوى الاضافة ثم مرجع الحصر انما هو مجموع الامرين بخلاف ما ذكره
ههنا في صدر البحث فان الباعث هناك انما هو مجرد كونه اخصر لا غير فافهم قوله انه للتعظيم اي التنوين في
غشاوة يحتمل الامرين التعظيم والنوعية جميعا اي نوع عظيم كما ان التنوين في رجل للتعظيم والتكثير معا
قوله في كل امر شينه اي يجعله موصوفا بعيب يريد ان في ذاته موانع عظيمة تمنع ما يوجب انقياده رزيلة
فاذا كان للشي موانع يلزمه ان يبقى انتفاؤه قطعيا فالملحوظ في هذا انما هو هذا اللازم الذي هو الانتفاء
بالطريق المؤكد وحاصله ان فيه تكريرا الانتفاء معايبه وهو الغرض الاصلي فسقط المناقشة عليه بان هذا
لا يلايم مقام المدح بل يخل به لان هذا الحكم ضروري في كل واحد بل المدح انما يحصل اذا لم يكن هناك مانع

اي واحده من نال خيرا ينال نيلا اي اصاب واصله نيل ينيل مثل تعب يتعب وانا له غيره والامر منه نل بفتح النون كذا في الصحاح منه

او كان وهو حقيقة من طالب المعروف حاجب الطرف معروف للحاجب فى المعنى انه لا يمنع من ذلك الطالب
اذ الممنوع انما هو الانفعال دون الذوق فلا بد هنا من تقدير اى لحسان طالب الاحسان وتقدير الطلب
لا يلائم المقام لان عدم المنع عن الطلب لا يستلزم عدم المنع فى الاحسان ولا يخفى ان المتبادر من مثله
عرفا هو عدم المنع من الاحسان لان من منع الاحسان كفى هذا دليلا فى عدم الطلب فى المنع عنه ويحتمل
ان يكون عن بمعنى على بتضمين معنى الحجب معنى الرد اى حاجب رادا على الطالب ويحتمل ان يكون عن بمعنى فى
اى ليس فى شان الطالب حاجب بالنسبة اليه مانع فيما فى اخر الكلام اوله وتقدير اذهب الشارح
المحقق الى ان التنكير فى الرضوان تعظيمى وفى تقدير التنكير فيه ضرب من الخفاء وجوابه انه لو كان القليل
من الرضوان اكثر من كل شىء كان هذا القليل الكثير لعدم علم المتكلم عدم العلم من جانب المتكلم كما يكون
جهة للتنكير كذلك عدم العلم من جانب المخاطب حقيقة يصلح جهة للتنكير صرح بذلك فى المفتاح لانه قال
واما الحالة التى تقتضى تنكيره فهى اذا كان المقام غير صالح للتعريف اما لانك لا تعرف منه حقيقة الا
ذلك القدر وهو انه رجل واما لانه لا طريق لك الى تعريف الزائد على هذا القدر لسامعك وذلك
اذا كان السامع لا يعرف منه الا ذلك القدر فتخصيصه بالمتكلم ليس كثير فائدة فتدبر قوله اذا سمعت الخ
البيت لابى العلاء المعرى من قصيدة مطلعها اعن وخد القلاص كشفت حالا ومن عند الظلام طلبت مالا
وما قبله بيت مستهدا والليل يدعو بنصل الصبح خالقه ابتهالا اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل
بدلت شمالا اى افاد المرهفات ضياء عزم فصار على جواهرها صقالا بيت اى الممدوح والمستهد من
السهاد وهو خلاف النوم يقال سهد وسهر اذا لم ينم والظرف اعنى بنصل الصبح متعلق بقوله يدعو
يقال دعى الله بالعافية ودعى الله بالمغفرة والابتهال الاجتهاد فى الدعاء يصف الممدوح بيبيت
يقظان ليكفى المسلمين ما يهمهم من الذب عن حوزتهم والمحاماة دون نفسهم وذلك فى
ليل قد تكاثرت فيه الاهوال حتى ان الليل فدعى الله تعالى ان يسيد عليه الصبح لينجى مما فيه المخاوف
والحاصل انه يبيت ويسهر طول الليل ويجتهد فى الحروب حتى يفزع الليل من هوله فيدعو الله
ويبتهل اليه فى طلب الصبح ليتخلص اى الليل مما هو فيه من الفزع وهذا من قبيل دعاوى الشعراء
بالمبالغة فى المثال الى ان يدخل الكلام فى الممتنع والمحال اذا سئمت اى اذا اصابته الملالة والسآمة
وفاعله يمين وقوله مهنده على الحذف والايصال اى من مهنده والمهند السيف المنسوب الى الهند

القلاص جمع قلوص وهى من النوق كالجارية العسه من النساء سميت بذلك لان شبابها فى ارتفاع من قلص الظل اذا ارتفع والوخد ضرب من سير الابل وقد وخد البعير يخد وخدا ووخدانا وهو ان يرمى بقوائمه كمشى النعام كذا فى الصحاح منه

سهاد بيدارى وبيدار بوده كذا فى الديوان منه

وشمالا

وشمالا انصب منصوب لان لبدله يقال بدله خوفا امنا قال صدر الافاضل فى ضرام السقط كم
يمينا وشمالا النيابة التعريف فى مهنده عن التعريف فيهما واضيف التنكير فيهما على حسن ادب
وذلك لان فيه سادا باعن التصريح باسناد السآمة الى يمين الممدوح وشماله واقول وايضا
فى التنكير عن ان اعبث يده بسآمة المهند اشعار بتنزهه عن الاعياء على ان السآمة منبئة عن
الثقل والنور والاعياء مبنى على العجز المنبئ عن الضعف والفتور والمرهفات جمع مرهف وهو
السيف الرقيق الشفرتين وضمير صار لضياء العزم وصقله بنفاذ العزم ومضاء الهم حتى ان حدة
عزمه اورثت السيوف مضاء افادتها نفوذا وتصميما فى الضريبة فان قيل معنى البيت الذى
اورده الشارح المحقق ههنا ليس الا ان هذا الممدوح لا يفارق السلاح ولا يخلو فى ساعة من الساعات
من الات الحروب واسلحتها وهذا المفهوم ينافى ما سبق من قوله ويكفيه مهابته لنزال الاقران
معناه ان له مهابة تغنيه عن ان ينازل احدا او يبارزه لانه يشعر بانه لا حاجة له الى حمل الاسلحة والاولى
بل على احتياجه اليها فما وجه ثبتنا النصاقد بالاسلحة وعدم انفكاكه عنها البتة مبنيا على غرض
ان يدفع عن نفسه مضار الاعداء بل هو مبنى على انه لفرط محبته الكفاح لا يفارق الات الحرب وادواتها
السلاح وان كان لمهابته مستغنيا عن ذلك اولانه يطرحه لان الراغب فى الحرم ادخله فى العفو وكونه
على هذا الوصف احسن لدى ذوى العقول قلنا ممنوع لانه يجوز ان يكون التخصيص مستفادا من الامور
الثلثة الاول البناء اى وزن الكلمة وهو الفعلة الدالة على مرة واحدة الثانى جوهر الكلمة وهى
النفح الذى هو نسيم ضعيف الثالث التنكير فيتاكد الدلالة على ان المراد شىء يسير بقوله بناء المرة اشارة
الى الامر الاول وبقوله الكلمة اشارة الى الثانى واما الثالث فواضح لا شبهة فيه وبالجملة فهذا الجواب للفاضل
المحشى فى شرح المفتاح وتحقيقه ما اوضحناه انفا قوله ولان اللائق اللفظ الذى الخ لشدة العذاب الى الرحمن
على توجيه الثانى لا ريب ان من تامل فى سياق الاية وتفكر فى ذكر الرحمن بخصوصه من بين اسمائه الحسنى
جزم بترجيح الثانى على الاول وتحقيق ذلك ان هذا الكلام محكى عن ابرهيم عليه السلام مع ابيه مسوق لمحض النصيحة
مع رعاية الادب مع ابيه حيث خاطبه ابتداء بقوله يا ابت استعطافا له ولم يعنفه بضلال
الله وهدايته نفسه ابرز نفسه فى معرض من جهل باحسن احتجاج وارفقه حيث سفه عقله فى عبادة
بقوله لم تعبد ولم يصرح بضلاله بل الخ بيان الجهة فى الاشتغال بعبادة ما لا يسمع ولا يبصر قوله ولا الخ

الحافظة روى بسرو اورده وكذا الكفاح كذا فى الوافى منه

فيبصر هالك لا دفع ضر او جلب نفع ثم لما نصحه باظهار الحق دعى كلامه على رعاية الادب وكان ابوه يستقبله
بالغلظة لما نصحه ترك الغبا فيه لرايتي النزقي حيث ذكر ما يكون مشتملا على الادب ولم يصف ابيه بابت
اني قد جاءني من العلم ما لم ياتك فاتبعني اهدك صراطا سويا ثم نبطه ومنعه عما كان عليه بانه مع خلوه
عن النفع مشتمل على ضر وكبير بقوله يا ابت لا تعبد الشيطان ان الشيطان كان للرحمن مردودا ومطرودا
ومن المنقي به عاقبة مردود وسلطان صار مردودا وداعيه لا محالة ثم قال يا ابت اني اخاف ان يمسك عذاب
من الرحمن فانه بنى كلامه مع تلك الاشياء على الانعطاف الذي يدل عليه لفظ يا ابت والتادب بلفظ
الخوف الدال على احتمال عدم المس ولفظ المس المنبئ عن العلة وذكر اسم الرحمن المنبئ عن قوة رحمته وغاية
كرمه وعفوه وبالجملة فتحقيق هذا المقام على وجه التمام ذكرناه في ملتقى البحرين في سورة مريم وقد بينا
هنالك انه جمع التالي وبينا هناك ما في الاية من اللطايف والمعاني فمن يحتجب عن سمة الاعتساف ويحلي
نفسه بحلية الانصاف يتيقن ان ما ذكرناه حق لا يحوم حوله شك وان الاستدلال بقوله تعالى المتكلم فيما
اختلفتم فيه عذاب عظيم فاسد قوله اي كل فرد الخ يشكل من جهة ان ادم وحواء وعيسى لم يخلقوا من نطفة
ولا من ماء وكذا الغراب والفار والعقرب على ما صرح به ومن هذا القبيل القفنس لانه يحصل من رماد
ققنعاضر على ما سمعه في التواريخ واجيب بوجوه الاول ان هذه الامور في حكم المستثنى لظهوره العلم بذلك
الثاني ان كلمة كل للتكثير لا للاحاطة وكمال التعميم الثالث انه اراد بالدابة معناها العرفي لا اللغوي والصحيح
قوله فمنهم من يمشي لا الدابة بالمعنى اللغوي على قانون الاستخدام المذكور في علم البديع وفي بعض التفاسير انه يعني
الاية على تنزيل الاكثر منزلة الكل واعلم ان ما ذهب اليه من اعتبار الافراد في كلا الطرفين والنوعية اخرى
مبناه على المناسبة والا فيجوز ان يعتبر الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب الماء بمعنى ان كل فرد من
الدابة مخلوق من نوع الماء مختص بنوع ذلك الفرد من الدابة فليتامل ثم انه صرح بالافراد في جانب
الدابة ولم يصرح بالافراد في جانب الماء على هذا التقدير تنبيها على ان الثاني يحتمل الامرين اعني النوعية والفردية
مع تعين فردية الاول لكن بالطريق المذكور اي بان يعتبر اختصاص النوع بنوع ذلك الفرد كما اعتبره
وبهذا يظهر فساد ما ذهب اليه الشارح العلامة في شرح المفتاح من انه لا يجوز ارادة النوع من الثاني على تقدير
ارادة الفرد من الاول اذ ليس كل شخص من اشخاص الدواب مخلوقا من نوع من الماء مختص بذلك الشخص
بل هو مخلوق من شخص من الماء مختص به وصرح بالنوعية في الثاني على تقدير نوعية الاول تنبيها على انه لا

اما ان الغراب كذلك فقد نص عليه الشريف المحقق
في شرح المفتاح في مباحث التشبيه منه

قوله كلمة كل للتكثير يعني مجيء كلمة كل
لمجرد التكثير دون الاحاطة صرح به الفاضل
المعروف بالپهلوان في شرح المفتاح في
قوله واما الحالة المقتضية لاثباته فهي
ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه
منه

لارادة

لا ارادة الفرد من الظاهر على تقدير ارادة النوع من الاول فقطع بانه لا يستقيم ان يقال كل نوع
من انواع الدواب مخلوق من شخص من الماء مختص به وهذا هو الشق الخالي الثاني في الاول على
تقدير شخصية الاول والتصريح في الثاني على تقدير نوعية الاول فصار الحاصل ان الاقسام الصحيحة
ههنا ثلثة لا غير نوعيتهما وفرديتهما وفردية الاول ونوعية الثاني وقد انكر العلامة القسم الثالث
وقد قررنا فساده تكلفهم ومما يجب التنبه له ههنا ان اعتبار الفرد في الدابة غير ملايم للمقام يرشدك
اليه قوله فمنهم من يمشي على بطنه فان هذا تفصيل للانواع لا للاشخاص تدبر قوله وصف ظاهر رد
على الشارح العلامة لانه جعل الاية من قبيل المسند اليه في التحقيق والظاهر ان الحق معه لان ظاهر
عبارة المفتاح بشهادة السوق والسياق مشعر بان ذلك من قبيل المسند اليه واما ما ذهب اليه
الشارح المحقق من ان التعميم كثير في المفتاح فمسلم الا ان ما نحن فيه ليس كذلك لانه وان جرى عادته
بمثله الا ان عادته مستمرة على انه ينبه على مثله بنوع تنبيه وتخصيص اسلوب على ما هو دابه فلهذا كل
لفظ لحظة واما هذا فمن ذلك بمراحل يرشدك اليه الذوق السليم قوله ذا الظن مما يقبل الشدة
والضعف اشارة الى تحقيق معنى الاستثناء واشعار وتقرير لكون الاول عاما والثاني خاصا
ينطبق التناول المط على ما هو قانون الاستثناء وتنقيح وتوضيح لدفع الاشكال المورد على الاستثناء
في مثل هذا المقام وحاصل الدفع والحل ان المستثنى في المعنى موصوف فيكون اخص والاول اعم
يشمله وغيره فصح الاستثناء واندفع الشبهة والخفاء قوله اي انه نفى الا الظن الخ فائدة التقديم والتاخير
انه كانه قيل الخ ما نحن على صفة من الصفات الا على صفة الظن فيصح الاستثناء بهذا الاعتبار قوله
نكرنالك اذا صرح بلفظ البعض الخ حاصل الكلام هنا انه قد يقصد بلفظ البعض التعظيم وقد يقصد
به التحقير ووجه القصد ان معنى الابهام انه كان على تطهيره عن اللسان فالاول وان كان على تطهيره الاذن
عنه فالثاني قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها البيت للبيد من قصيدة مطلعها عفت الديار
محلها فمقامها بمنى تابد غولها فرجامها وما قبله او لم تكن تدري نوار بانني وصال عقد
حبايل جذامها تراك امكنة اذا لم ارضها او يرتبط بعض النفوس حمامها وما بعده بل انت
لا تدرين كم من ليلة طلق لذيذ لهوها وندامها يعني لازم ومتعد يقال عفت الريح المنزل
تعني المنزل نفسه عفوا وهو في البيت لازم والمحل موضع الحلول والنزول والمقام موضع الاقامة

ومنى موضع غير منى الحرم يذكر ويؤنث وتأبد توحش والغول والرجام جبلان معروفان
والضمير في غولها ورجامها للديار والمعنى عفت ديار الاحباب وانهدمت منازلهم ما كان
موضعا للنزول وما كان موضعا للاقامة وهذه الديار كانت بالموضع المسمى بمنى وتوحشت
الديار الغولية والرجامية منها لارتحال قطانها وانتقال سكانها فقوله بايد غولها اى ديار
غولها وديار رجامها على حذف المضاف ونوار اسم عشيقته وحرف النداء محذوف اى
يا نوار والحبائل جمع الحبالة وهي مستعارة للعهود والمودة والجذام القطاع من الجذم وهو القطع
والمعنى فلم تكن تعلم يا نوار انى وصال عقد العهود وقطاعها يريد انه يصل من يستحق الصلة
ويقطع من يستحق القطيعة وقوله تراك مرفوع على انه خبر انى على انه خبر بعد خبر وهو فعال
صيغة مبالغة بمعنى تارك وقوله يرتبط مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم اى ارضها او
يلحق الموت والمعنى انى تارك اماكن اذا لم اكن راضيا بها واذا لم يدرك الموت نفسى لان المرء اذا
ادركته المنية لا يتصور منه تركه لهذا المكان والانتقال الى مكان اخر فاراد ببعض النفوس نفسه وفى المطول
بان المراد ببعض النفوس كل النفوس وهم وعلى هذا فالجزم في يرتبط واضح ومعنى البيت صحيح
لا غبار عليه كما حققناه واجيب بوجوه اخر الاول انه من اجراء الوصل مجرى الوقف الثاني انه
مبنى على تقدير ان المصدرية على ان المصدرية جاز حذفه عند بعض النحاة الثالث انه مبنى على اضطرار في
الشعر الرابع انه مبنى على توهم العطف على المجزوم نظرا الى الظاهر لفظا وان لم يكن هنا عطف
وبالجملة فالمقصود انه او يعطف الى ان او الى انه لا بد من الاشتغال في الجزم فيقع الاحتياج الى الدفع ولا يخفى
ان ما ذهب اليه المحقق بان يعول عليه وانه مبنى على ان النفى يفيد العموم بدليل اود والمقصود
ان ترك الامكنة والانتقال منها انما يكون اذا انتفى كل واحد من الرضا والارتباط وحاصله ان الانتقال
انما يتحقق عند تحقق الامرين جميعا الكراهة والحيوة وعلى ان تراك كما اشرنا اليه مبالغة تارك وفى
انه خبران وسهم من يزعم انه اسم فعل بمعنى اترك وقوله بل انت لا تدرين بل هنا للاضراب والانتقال من كلام
الى كلام لبيد طلق وطلقة ساكنة لا حر فيها ولا برد والندام المنادمة من النديم وهو الجليس والمعنى
انت يا نوار لا تعلمين كم من ليلة ساكنة غير مؤذية بحر ولا برد لذيذة اللهو والمنادمة قوله الا ان تمييز
الفصل انما يكون مع تعريف المسند اليه مبنى على ما ذهب اليه الجمهور وهو المذهب المنصور فان تمييز الفصل

الندام بضم النون مصدر وبالكسر جمع نديم كذا في الصحاح منه

لا تكون

لا تكون الا مع تعريف المسند اليه اذ قد تقرر في النحو ان ما قبله لا يكون الا معرفة واجاز الفراء وهشام
ومن تبعهما من الكوفيين كونه نكرة فهؤلاء يجوزون ما ظننت احدا هو العالم وكان رجل هو
العالم ويحملون عليه قوله تعالى ان تكون امة هي اربى من امة فهم يجعلون اربى منصوبا ويجعلون الفصل
ان هي ضمير الفصل وقد اشترط فيما قبله امران احدهما كونه مبتدأ في الحال او في الاصل نحو اولئك هم المفلحون
وانا نحن الصافون وكنت انت الرقيب عليهم تجدوه عند الله هو خيرا ان ترن انا اقل منك مالا واجاز
الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبها نحو جاء زيد هو ضاحكا وذهب اليه في قوله تعالى هؤلاء بناتي
هن اطهر لكم فيمن نصب اطهر وثانيهما كونه معرفة كما بينا وكذا اشترط فيما بعده امران احدهما كونه خبرا
لمبتدأ في الحال او في الاصل وثانيهما كونه كالمعرفة في عدم قبوله حرف التعريف وهذا القدر من
المباحث مهم هنا وباقي المباحث المتعلقة به يطلب من كتابنا شرح لباب الاعراب قوله لكثرة وقوعه
واعتبار انه يشكل مع جهتان العطف بالحرف لكثرة واعتبار انه وقوله وهو الانسب لمراعاة
مع انه نعت الابدال والبيان ونحو ذلك فان قيل العمل بهذا الانسب يفوت المناسبة في تقديم
الراجع اليه اذ المبين والكاشف هو التابع لا غير قلنا هو من باب الاستخدام فاراد بذكره الصريح
معنى المصدر وبضميره الراجع اليه نفس التابع فالمناسبة محفوظة قوله قول اوس بن حجر بتقديم الحاء
المهملة على الجيم اورده في الصحاح في فصل الحاء المهملة وقال حجر اسم رجل وهو حجر الكندي الذي يقال
له آكل المرار وحجر بن عدى الذي يقال له الادبر قال ويكون حجر مثل عسر وعسر وتقديم الجيم على
الحاء كما توهمه الكثيرون والمرثية بتخفيف الياء مصدر رثيت الميت مرثية ورثوته ايضا اذا بكيته
وعددت محاسنه وكذلك اذا نظمت فيه شعرا قال ابن السكيت قالت امراة من العرب رثات زوجي
بابيات وهمزت قال الفراء ربما خرجت بهم فصاحتهم الى ان يهمزوا ما ليس بمهموز فقالوا رثأت الميت
قوله ابن كلدة كلدة اسم رجل كذا في الصحاح واللام ساكنة هو المحفوظ في السماع والمصحح في نسخ
الصحاح قوله جزعا اى تحلى دالالف في وضعا للاشباع قوله اودى اى هلك والاتخاذ الاحراز
ويحاول اى يطلب البدع جمع بدعة وهو الشيء المرتب يعني ان المرء في قد هلك فلا ينفع الاحتراز
عن امر واجب الوقوع اعنى احترازه من بطلب الاشياء الغريبة كدوام وجود ونحوها في الدنيا ونحو ذلك من
الامور المستبعدة عند ذوي العقول قوله خلوج هلوع الظان هلع على حاله والاهمه انه يكون منفعلا

للحلوي بتضمين معنى الجملة المنصوب بان بعده وصفا له وبذلك يتم الكلام والظرف الاول متعلق
بخرجوا والثاني متعلق بمنعا وذهب الشارح العلامة في شرح المفتاح الى ان المنسوبات الثلاثة احوال
مقدرة او محققة لانها طبايع جبلت الاشيا ولا يخفى ان هذا تعسف ظ قوله وبهذا الاعتبار افاد هذا
الوصف زيادة التعميم والاحاطة لان للمفردات افرادا محققة هي قد تحقق وقد لا تحقق بخلاف الجنس
فان افراده محققة لا محالة فاذا وجد في الكلام ما يدل على ان المقصود الجنسية دون الفرد يتحقق
هناك تعميم ازيد وشمول اكمل ويجي لهذا زيادة بيان ان شاء الله تعالى قوله والمفرد الذي يسبك من الجملة
السبك في الاصل الاذابة في الصحاح سبكت الفضة اسبكها سبكا اذبتها والفضة سبيكة والجمع سبايك
وبهذا يظهر وجه المناسبة ان يجعل الجملة سبيكة والمفرد خلاصتها كالفضة التي سبك لتحصيل الفضة
الخالصة بدفع الزوايد وحذف الغش المختلط بعينها في العبارة اذن ان يقال والمفرد المأخوذ من
الجملة المسبوكة الكلام لان يقال معناه ان المفرد الذي يحصل بطريق السبك الواقع على الجملة بعد
من الجملة معمولة لسبك باعتبار معنى التحصيل كما قدرنا قوله فليفهم لانه انما يكون باعتبار الحكم اي
لان اخذ المفرد من الجملة وتحصيله منها انما هو بملاحظة ما هو محكوم به في الجملة ولا يخفى انه يجب
المحكوم به ان يكون نكرة وان جاء معرفة كما انه يجب في المحكوم عليه ان يكون معرفة وان جاء نكرة ومن
تأمله في مواضع الاخذ والتحصيل وكيفية ذلك يسهل عليه التصديق بذلك نعم لو الحكم اراد به المحكوم
به واطلاقه عليه شايع وذكره المطلعية بتجويز جانب التعريف ايضا قوله مراده ان الصلة اي حاصل الصلة
هو الخبر فقط وان القسم قيد له وتقييده به لا يخرجه عن صيغته المحتملة للصدق والكذب كما ان
تقييد الجملة الخبرية في قولنا ان الدار زيد قايم لا يخرج هذه الجملة عن الخبرية قوله وهذا كما ان الشرطية جزئية
الشرطية معناها الجملة المنسوبة الى الشرط وهذا الوصف يصدق على الجملة الجزائية وعلى الجملة التي
هي شرط والشرطية بالمعنى الاول خبرية وبالمعنى الثاني انشائية لا غير نصح التمثيل بان الشرطية خبرية
دون الشرط اي دون الشرطية بالمعنى الثاني قوله فلما امكن ان يقال الخ تنبيه بذكر الامكان على ان في هذا
التوجيه ضربا من البعد ووجه البعد امور الاول ان القوم صرحوا بان سورة التحريم مدنية فكيف
صح القول بان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة الثاني ان هذا مخالف للمقرر عند الجمهور من ان كل
ما فيه يا ايها الناس مكي والذي فيه يا ايها الذين امنوا مدني واية التحريم مصدرة بالثاني فكيف صح

القول

القول بانها مكية الثالث انه لما حمل كلام صاحب الكشاف على هذا المعنى لزم عليه ان لا يتم التقريب اذ المقصود
بيان النكتة في التنكير هناك وفي التعريف هنا وعند ذلك يفوت هذا المعنى اذ الورود في الوصفين
ح بعد تعلق علم المخاطبين بذلك فلا معنى للتنكير في احدهما وللتعريف في الاخرى بل هذا الكلام صريح
في ان العلم بمضمون الصلة شرط البتة دون مضمون الصفة فلما كان في هذا التوجيه هذا الضعف
من هذه الجهات حمل القول بذلك لو امكنا في نفسه تنبيها على ضعفه فان قيل مقتضى الوجوه المذكورة
ان لا يصح هذا التوجيه فيكون ممتنعا فلا يصح الامكان بل الامكان لا بد له في اصل الصحة قلنا اما الصحة
فلا كلام فيها اذ الوجوه المذكورة قد دلت على ان هذا الوجه خلاف الظ واقتضاؤها عدم الصحة ممنوع
اما الاول فلان المذكور في التفسير ان هذه الاية مستثناة منها ولهذا قد يكتب في المصاحف في اول
السورة سورة التحريم مدنية الا اية واحدة منها ولو سلم فيجوز نزولها مرتين واما الثاني فلان القانون
الممهد وان صرح به صاحب الكشاف في سورة البقرة الا انه اكثري لا كلي بل قيل انه صح بخلافه في كثير
من المواضع على ان الامام قد انكر ذلك انكارا واصر على انكاره اصرارا واما الثالث فلان ظاهر العبارة
وان دل على ذلك الا ان القول يوجد بالعلم في الصفة قول متفق عليه بين الجمهور فكيف يظن بمثله
انه لا يقول به فلا بد من صرف كلامه عن الظ بنوع توجيه يصححه ولهذا صرح الشارح المحقق في حواشي
الكشاف هنا بورود الاعتراض عليه في هذا الوجه هكذا يجب ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى ما توهمه
الاوهام قوله او عمل على معناه اي يجوز ان يكون محمولا على معناه على ان فاعل المصدر متروك والمصدر
بمعنى المفعول قوله ومثل هذا الخ اعني مثل هذا الكلام اعني ما اشتمل على التاكيد نحو جاء زيد زيد وهذا رد
لما اورده الشارحون على المص من الاشكال وحاصله ان كلامه صريح في ان هذا القسم اعني ما يكون
للتقرير قسيم للاقسام الباقية اعني ما يكون لدفع توهم التجوز او السهو او عدم الشمول ومقابل لها وهو
فاسد لانه ما لا يتحقق فيه التقرير ليس بتاكيد اصلا ويشهد له عبارة القسم في النحو التاكيد تابع يقرر امر
المتبوع في النسبة او الشمول فالتقرير امر يمتنع انفكاكه عنه وحاصل الدفع ان التقابل ليس باعتبار انتفاء
التقرير في باقي الاقسام بل باعتبار تحقق التقرير فقط في القسم الاول وباعتبار تحققه مع ساير
الاغراض في البواقي وتحقيقه ان التقرير لازم قطعا الا انه قد يكون مطلوبا بنفسه فقط مع قطع النظر
عن ملاحظة معان اخر كالشمول وغيره وقد يكون مطلوبا ووسيلة الى غرض اخر اقوى منه فيكون مطلوبا

ولما ذكرنا اشار بقوله مجرد التقرير فقط تدبر قوله ولم يبق انه اى بعض يريد ان الشارح العلامة
فسر التقرير في عبارة المفتاح بتقرير الحكم لا المسند اليه وزيفه الشارح المحقق بوجهين احدهما ان فصل
اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل لا يطلع عليه فلا يصح الحوالة الواقعة في عبارته وثانيهما انهم قد
صرحوا بان تاكيد المسند اليه لا يفيد تقرير الحكم اصلا بل لا يكون الا لتقرير المحكوم عليه فقط ثم قال وههنا
مظنة ان يدفع الامر الثاني بان يراد بالتاكيد الواقع في عبارة المفتاح مجرد التكرير لا التاكيد الصناعي
وفي التلويح بان مجرد التكرير قد يأتي لتقرير الحكم نحو انا عرفت وانت عرفت لتصريحهم بان فيهما تقرير
الحكم بلا شبهة لكن يرد عليه بعد تقرير الاشكال بان حمل التاكيد في كلام المفتاح على غير المصطلح يستلزم امرين
احدهما انه يلزم ان يكون المفيد لتقرير الحكم في المثالين المذكورين نفس التكرير فقط وهو فاسد اذ
المفيد هو التقديم لا غير على ما صرحوا به والدليل عليه انه لا تقرير في صورة التاخير اصلا بل تخصيص
على انتفائه في عرفت انا وثانيهما انه يلزم منه ان الحوالة المستفادة من قوله كما يطلعك عليه فصل اعتبار
التقديم والتاخير مع الفعل محمولة على خلاف الظاهر بان يستند الاطلاع الى ذلك الفصل والمراد نسبته
الى ما هو واقع بعد هذا الفصل على ان الاسناد مبني على التوسع ولك الامر الاول اشار بقوله قلنا
لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم ولك الثاني بقوله على ان السكاكي لم يورد تحقيق
تقوي الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل في امر بحث تاخير المسند يريد انا لا نسلم ان الحوالة
محمولة على خلاف الظاهر وانه اراد معناها الغير الظاهري ولو سلم انه اراد هذا المعنى مع كونه خلاف الظاهر
فقد ذكر في المفتاح في ذلك امرين تقرير الحكم وتقرير المحكوم عليه فمع ارتكاب هذه المسامحة ينبغي ان
يحمل الحوالة الاشارة الى تقرير المحكوم عليه وهذا احسن واولى اذ لا يلزم منه حمل التاكيد على غير
المصطلح ولا يرد عليه ان التقرير مستفاد من التقديم دون التكرير ولا يرد عليه ان التعرض للتخصيص
كان اولى بل ليس فيه الا ارتكاب المسامحة في ظاهر الحوالة هكذا اجيب نعم فانه مزلة الاقدام قوله
انه لم يرد التاكيد الصناعي اه اشارة الى توجيه كلام العلامة بدفع الاعتراض الثاني على ما وجهناه
نصيرانه لصاحب المفتاح والعلامة قوله على ان السكاكي اه هذه الجملة سوقت في معرض المنع لما يتضمنه
التوجيه المذكور لكلام العلامة بحمل التاكيد على غير المصطلح يريد انا لا نسلم انه اراد بالحوالة معناها
المخالف للظاهر كما تضمنه التوجيه السابق ولو سلم انه اراد ذلك فليكن كذا فعليه ولو سلم الاشارة الى تسليم

هذا

هذا الممنوع الضمني لا ما هو الظاهر المتبادر الى الفهم من كونه اشارة الى قوله لا نسلم ان المعد
للمسامحة قوله بل في امر بحث تاخير المسند اه هذا سهو منه والصواب ان يقول في بحث تقديم المسند
لان ما نحن فيه لا تقول في الحالة المقتضية لتاخير المسند بل هو مذكور في الحالة المقتضية لتقديم المسند
وهذا المعنى يتضح لمن تتبع المفتاح والجواب انه كان اراد ببحث تاخير المسند الابحاث المتعلقة
بتاخير الفعل نحو قولهم انا سعيت في حاجتك وحاصله انه اراد المعنى اللغوي لا الاصطلاحي
قوله ولو سلم كان ينبغي ان تعرض للتخصيص اه يريد انا نمنع ان لا يكون الحوالة اشارة الى تقرير الحكم
بل نقول اللائق ان يجعل اشارة الى تقرير المسند اليه ولو سلم انه ليس الواجب جعله اشارة الى
تقرير المسند اليه بل جعله اشارة الى تقرير الحكم جيد ورد عليه ان الاظهر هو انه كان على صاحب
المفتاح تعرض التخصيص ايضا بان يقول وربما كان القصد الى مجرد التقرير او التخصيص بل
التعرض للتخصيص اولى على ما بينه هذا والجواب القاطع لجميع هذه الاعتراضات على العلامة
عندي ان المراد بالحكم في كلامه المحكوم عليه ولا حاجة في ذلك الى نقل او سماع لان الحكم مصدر
ومجيء المصدر بمعنى المفعول مجاز شائع غير محتاج الى نقل او سماع غاية الامر ان المفعول قد يكون
بلا واسطة وهو ظ وقد يكون بواسطة كقولهم الاضافة لكون اللفظ مضافا اليه والاسناد
لكون اللفظ مسندا اليه وما نحن فيه من هذا القبيل وعلى هذا فلا يرد على العلامة شيء اصلا
قوله والاظهر اه فرغ من بيان تزييف ما ذهب اليه العلامة في توجيه الحوالة فحاول الان ان يبين
ما هو الحق المرضي عنده في توجيهها فذهب في هذا الكتاب الى ان معنى الحوالة الاشارة الى ما
اورده في فصل التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري
تقرير وتاكيد للتخصيص الحاصل من التقديم وفي شرح المفتاح الى ان هذه الجملة اعني قوله كما يطلعك
عليه متعلقة بقصد مجرد التقرير بل بما قبله فقد ذكر في ذلك الفصل انك اذا قلت سعيت انا في
حاجتك لافادة وجود السعي في حاجته منك من غير شائبة تجوز او سهو او نسيان بخلاف
انا سعيت في حاجتك فانه لا يكون لذلك بل للرد على من زعم انفراد الغير بالسعي او مشاركته لك
وانت خبير بان مبنى ما ذهب اليه ههنا على تعلق هذه الجملة الدالة على الحوالة بقوله وربما كان القصد
الى مجرد التقرير وما ذهب اليه في غير هذا الكتاب مبني على كونه غير متعلق به ولا يرتبكه ذكر الوجهين

يعني ان المتبادر الى الفهم من قوله في او بحث تاخير المسند
ان المراد ان هذا مذكور في فصل معقود لتاخير المسند
ولو اريد هذا المعنى لزم الشارح كما بينا فينبغي ان يراد
به المعنى اللغوي اعني البحث المتعلق بالتاخير ولا
يخفى ان تقديم المسند مستلزم لتاخير المسند اليه
فليتفهم منه

يظهر ذلك بعد التدرب والتمرن في الكلام وأما نحن فنقول اراد بتفصيل اعتبار التقديم والتأخير
مع الفعل ما ذكر في الحالة المقتضية لتقديم المسند من ان قولهم انت لا تكذب اذ في الحكم بنفي الكذب عن
المخاطب من قولك لا تكذب من غير شبهة ومن قولك لا تكذب انت فان انت هنا لتأكيد المحكوم عليه
بنفي الكذب عنه بانه هو لا غيره دون الحكم فان ما ذهب اليه من الفرق بين صورة التقديم والتأخير
مطلع على ما نحن فيه من ان تأكيد المسند اليه يكون لتقرير المحكوم عليه لا غير وهذا الوجه هو الوجه الصحيح
الذي لا غبار عليه من الخلل فلا يرد عليه ان ايراده في مثل هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف في التأكيد
الذي لدفع توهم عدم الشمول ولا النزوم كون جملة الحال التي يتعلق بقصد التقرير نعم يبقى على ما ذهبنا اليه
ان الظاهر ان المراد بتفصيل اعتبار التقديم والتأخير هو التفصيل الموعود على ما هو مصطلح المفتاح الا انه لا باس
به لانه اراد بتفصيل اعتبار التقديم والتأخير البحث الذي يشتمل على البحث عن اعتبار تقديم الفعل وتأخيره
وعن البحث عن انه اذا قدم الفعل فلا من الحال كذا واذا اخر فكذا كما ذكر من انه اذا قدم المسند اليه على
الفعل كما في قولهم انت لا تكذب فهو لتقرير الحكم البتة واذا عكس كما في قولهم لا تكذب انت فهو لتأكيد المحكوم
عليه وتقرير المسند اليه لا غير ثم ومنع هذا الجواب بان مثل هذا الايراد اعني ما يكون منشأه على ادنى ملابسة
في الجملة كثير كما انه ثم غلط فاحش ووجه ما ذهب اليه في المختصر من ان تأكيد المسند اليه لا يكون لتقرير الحكم
قط ويتجه عليه ان عبارة المفصل صريحة في ان تأكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم حيث قال وجدوى
التأكيد انك اذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه وامطت شبهة
ربما خالجته او توهمت غفلة وذهابا عما انت بصدده فازلته وكذلك اذا جئت بالنفي العين فانه لفظه
ان يظن حين قلت فعل زيد ان اسناد الفعل اليه تجوز او سهو او نسيان وكلا واجمعون يجديان الشمول و
الاحاطة فان عبارته كما ترى تنادي على انه تأكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم في الجملة ثم اي التكلم بالمجاز نفسه
للفظ التجوز يريد ان التجوز معناه التكلم بالمجاز فقال تجوز في كلامه اي تكلم بالمجاز صرح به الشارح العلامة
ثم قال ومن ههنا تبين ضعف ما ذهب اليه ابن مالك من امتناع وقوع المجاز في القرآن لان وقوعه فيه يستلزم ان يصح وصفه
بالتجوز وهو لا يصح لان اسماء الله توقيفية ووجود المعنى غير كاف بل لا بد من الاذن الشرعي ايضا هذا كلامه
وفيه نظر لانه لو سلم ان وجود المعنى غير كاف فلا يقدح في ذلك لان الاطلاقات الضمنية اصلا ولا منع في ذلك شرعا
على ما صرحوا به لذلك الا ترى انه جاء فنابت عليه ولا يصح ان يقال الله تائب بل قد تقرر في علم الاسماء ان جواز

استعمال

استعمال الفعل بالنسبة اليه لا يستلزم جواز اطلاق اسم الفاعل عليه اذ الاطلاقات الضمنية غير
معتبرة شرعا وكيف وجاء تبارك الله ولا يجوز ان يقال متبارك والله يدعو الى دار السلام
ولا يجوز الله داع وبالجملة فمثله في الكتاب والسنة اكثر من ان يحصى وقد حققنا ذلك في شرح
البزدوي وذكرنا هناك ان هذا لا يختص باسم الله بل بالنسبة الى الانبياء ايضا كذلك عليهم ثم قوله
لئلا يتوهم ان اسناد القطع اليه مجاز ظاهر في ان التجوز عطف على القطع الا ان هذا بظاهره يقتضي
جواز كون تأكيد المسند اليه لتقرير الحكم كما دل عليه ظاهر كلام العلامة ويقتضي اعتراف الشارح هنا
بما انكره هناك وقد سبق من ان التقرير في مثله وسيلة الى غرض آخر تدبر ثم قوله ولا يدفع هذا التوهم
بالتأكيد المعنوي اذ لا يتصور انه قاعد بذلك لو وضع انه من قال جاء زيد وتوهم السامع كونه
ساهيا في التلفظ بلفظ زيد بكان عمرو وتلفظ نفسه لا يدفع هذا التوهم اذ الضمير راجع الى ما ذكر
سابقا والمفروض ان المذكور سابقا هو عمرو والتلفظ بلفظ زيد وقع سهوا منه والمذكور
في المفتاح هنا السهو والنسيان جميعا والمص ذكر الاول فقط جريا على انهما مترادفان كما نقله
والذهول كما هو مذهب الآمدي فذكر احدهما ذكر للآخر واما صاحب المفتاح فقد ذكرهما جميعا لانه
مذهبه ان السهو غلط يتنبه له صاحبه بادنى تنبيه والنسيان غلط لا يتنبه له صاحبه بادنى
التنبيه ولذا صرح بانه لا عيب للانسان في السهو ثم الا انه لم تعديهم الى قوله كالواقع من
الكل فيبحث لان هذا صريح في انه اريد به الكل لكن يوهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم
بل عن بعضهم وانما نسب الى الكل لاجنبية ذكرها الاجمعون فلا يكون توهم عدم الشمول في لفظ التقدم
مع ان اللازم منه ان هذا مجاز عقلي وفي كونه التأكيد بكل دافعا له ضرب الخفاء والاظهر يخالف الانشاء
ثم قال لانه لا اجمعون على كون سجودهم في زمان واحد ذكر الشيخ عبد القاهر ان من ذهب الى ان
فائدة اجمعون في الاية هي الاشعار بالاجتماع دفعة واحدة فقد افسد الكلام لانا قاطعون بصحة قولهم
جاءني القوم كلهم اجمعون وان جاؤا متفرقين وبصحة قولنا انا نظرت علماء الشرق والغرب اجمعين
مع انه ذلك ليس يعني والمذكور في بعض شروح المفصل ان هذا القائل لم يرد ان هذا مفهوم
اجمعين ومعناه بل المراد ان هذه نكتة في ذكر اجمعين بعد ذكر الكل وتحقيقه انه ذكر الكل فذكر
بعده في الظاهر مستغنى عنه فلا بد له من نكتة وما ذكرنا يصلح ان يكون نكتة بحكم مأخذ الاشتقاق وبالنظر

اراد به ثم عالما فاضلا سلطانا فصيح الاوقات الاعظم العلوم
ذو وفاء الزهاد والعباد مولانا نظام الملة والدين
السعد وكان نعمها دار السلام

الى اقتضاء المقام والله اعلم بحقيقة المرام قوله اذا كان المتبوع اعني لفظ القوم وهذا الكلام صريح في
ان التجوز هنا المعنوي واقع في لفظ القوم لا عقلي واقع في الاسناد وظاهر الكلام السابق ان التجوز عقلي
فعلم من مجموع الكلامين ان التجوز المذكور في هذا الباب تجوز مطلق اعم من العقلي واللغوي نعم
ظاهر كلام المفتاح ان التجوز عقلي لانه قال واما الحالة التي تقتضي تاكيده فهي اذا كان المراد ان لا تظن
بك السامع في حكمك ذلك تجوزا فان قوله في حكمك يقتضي ما ذكرنا من ان التجوز عقلي في التجوز كلا
لما كان مخصصا كان ذكر عدم الشمول في المفتاح مبهما واجب التعرض والتجوز في كلام المص لما كان مطلقا و
المطلق بالاطلاق يتناول الكل ما اندرج تحت عمومه كان ذكر عدم الشمول توضيحا للمعنى وتصريحا ببعض
ما يعني ولهذه النكتة ذهب الشارح المحقق ان هذا من قبيل التوضيح وتخصيص المفتاح لا يقدح في توضيح
المتن فليفهم وههنا بحث وهو ان التجوز سواء كان عقليا فقط كما يشعر به صريح لفظ المفتاح او اعم
كما يشعر به كلام المتن يقتضي ان يكون تاكيد المسند اليه دافعا له فيلزم ان يكون تاكيد المسند اليه لتقرير الحكم ايضا
وهو خلاف ما زعمه الشارح المحقق كما صرح به وصرح بان القول بذلك غلط فاحش وكيف يكون غلطا
فاحشا وهو صريح ما نطق به كلام المفتاح وكلام المص وكلام القوم فلتامل فانه مزلة للاقدام قوله
ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح خلافا لصاحب المفتاح اذ قد نص في قسم النحو على انه يجب ان يكون اوضح لانه قال
وعطف البيان ما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على جهة كونه بيانا لكونه اعرف وذكر الشيخ المحقق
ابن الحاجب اما قولهم عطف البيان اعرف فمبني على الاعم الاغلب وهذا اعني ما ذهب اليه الشارح المحقق
من عدم اللزوم ازال ما عسى يخطر بالبال من عبارة المص من انه لما كان تعقيب المسند اليه بعطف البيان
معللا بالايضاح كان موضحا والظاهر منه انه اوضح كما ان الفائدة من الحال المسوقة لنفي الحصار فانه ينفي
الايضاح ازاله مثل هذا الوهم على ما هو الظاهر المتبادر من عبارة المتن قوله وان كان البيان حاصلا لانه في
نفسه مشعر من لفظ عاد لانه قال في الكشاف عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم وعن بعضهم قيل الاولى
بني القدماء لانهم اولى الامم بعد قوم نوح بل هو صريح السريع ناطق بذلك لانه قال واهلك عادا الاولى
فان الظاهر من تقييد عاد بالاولى ان هناك عادين وعلى هذا فلا تم البيان بدون ذكر البيان انما يتم
اذا كان عاد اسم علم مختص اذ ليس هناك اذن اجمال وابهام حتى يقع الاحتياج في دفعه الى عطف البيان
واذا كان عاد مشتركا كان فيه ابهام محتوج لكيفية بالبيان بقوم هود ليمتاز عن عاد الاخرى قوله اذ يكون

اسما

اسما مختصا بمتبوعه يريد انه لا يجب اختصاصه به على الاطلاق واما الاختصاص بوجه ما فلا
بد منه وافاد بالقيد الاخير ما يطلق عليه لفظ التبيين اما تنبيها ان تصد بعطف البيان
ازالة الابهام مخصوصا واما تنبيها ان تصد به دفع ابهام متعدد وعلم ان ظاهر كلام المص يشعر
بامور ثلثة كل منها اليك مبني الاول وجوب كون الثاني اوضح الثاني ان فائدته الايضاح فقط
الثالث انه يجب ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ولما كان الكل غير مطابق للواقع حاول الشارح المحقق
ازالة الوهم من كلامه فنبه على ما هو الحق في كل منها وهذا اعني ما ذكرنا من وجوب الاختصاص
بوجه ما انما يجب اذا قصد به دفع الابهام بتسميته واما اذا قصد به المدح فلا وجوب هناك اصلا
قوله في نحو قوله والمومن العائذات الطير البيت للنابغة الذبياني من قصيدة مطلعها يا دار مية بالعلياء فالسند
اقوت وطال عليها سالف الابد ثم قال بعد عدة ابيات والمومن العائذات الطير يمسحها
ركبان مكة بين الغيل والسند ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذا فلا رفعت سوطي الي يدي
فقوله يا دار مية خطاب لدار المراة بالمكان المرتفع من الارض فالعلياء والسند ما ارتفع من
الارض والجبل ثم اخبر عنها بانها خلت عن اهلها فطال عليها مرور ما مضى من الزمان فقوله اقوت
معناه خلت في الصحاح منزل قواء اي لا انيس به ويقال اقوت الدار وقويت اي خلت واقوى القوم
صاروا بالقواء وقوله والمومن مجرور وعلى ان الواو للقسم والمومن من صفات الله تعالى والعائذات
الطير التي لاذت بالبيت والتجأت اليه حفظا لنفسها من الاخذ والاصطياد والغيل والسند
اجمتان كانا بين مكة والمدينة يريد ان ركبان مكة لا ياخذون هذه الطيور ولا يصطادونها
بل هم يمسحون ايديهم على هؤلاء ولا يتعرضون بها فالعائذات نصب مفعول يمسح من قبيل زيدا ضربته
او رفع من قبيل زيد ضربته والاظهر ان العائذات نصب مفعول المومن والطير عطف بيان والجملة
اعني قوله يمسحها استيناف في معرض البيان كانه قيل كيف جعلها امنة فقال لان الركبان يمسحونها
ولا يتعرضون لها بالاخذ والاصطياد وبالجملة فقد صرحوا بان الطير عطف بيان للعائذات في البيت
يظهر ان الاختصاص لم يكن امرا مقتضيا وقوله ما ان اتيت ان هذه زائدة كقولهم ما ان رايت وما
ان جلس القاضي وقوله فلا رفعت فا هنا فصيحة كقولهم ثم العفو بعد ضاق خراسان اي لو اتيت
بشيء مكروه لشلت يدي والاظهر ان هنا دعاء ولذا دخل لا في الماضي اي ان فعلت فانا كاذب فلا رفعت

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي ...
محمد ...

اقسم بما ذكر انه لم يحنث وانه لم يصدر عنه شيء مكروه ولو انه لم تخلف يده حتى لا يقدر على رفع السوط
وعلم ان الظرف اعني الى متعلق برفعت على نمط قوله تعالى بل رفعه الله اليه قوله فالاحسن ان يجريه الاظهر
في مثل قولهم هل ادلك على افضل الناس واكرمهم زيد ان زيدا عطف بيان للافضل الاكرم لا بدل
اما اولا فلكونه مبينا وموضحا للصفة المبهمة والايضاح من شان عطف البيان الثاني واما ثانيا فلما
ذهب اليه من الاشعار بكونه علما في الفضل والكرم فجعله عطف بيان اولى من جعله بدلا كما ذهب
اليه صاحب الكشاف قوله فوصف الهين باثنين واله بواحد وان كان هذا المعنى مفهوما من نفس الموصوف
بطريق التضمن اما في الهين فظاهر واما في اله فلان الوحدة ماخوذة في معنى الاسم مع التنوين والتنكير
وليس بواضح في ذلك جدا الا الزام وبالجملة فانما وصفا بذلك تنبيها على ان مقصود الغرض انما هو العدد
في الاول والوحدة في الثاني وان كان للجنسية ايضا مدخل في الغرضية قوله من التاكيد الصناعي كلام
الشارح العلامة في شرح المفتاح في تقرير مذهب صاحب الكشاف وان لم يكن صريحا في كون التاكيد
صناعيا الا انه بالاخرة يساق اليه لانه قال اعلم ان مذهب صاحب الكشاف ان اثنين وواحدا تاكيد
لالهين واله كواحدة في نفخة واحدة ثم قال ورد عليه ابن الحاجب بان حد التاكيد وهو تابع يقرر امر
المتبوع في النسبة او الشمول لا ينطبق عليه وهو واضح لان تقرير التابع امر المتبوع في احدهما موقوف
على دلالة التابع على المتبوع اما بطريق المطابقة كما في التاكيد اللفظي او بالتضمن كما في التاكيد المعنوي
مع اتحاد المفهومين او الذاتين ولا كذلك واحدة وواحد واثنين اذ لا دلالة لواحدة على النفخة و
واحد على الاله والاثنين على الالهين فضلا عن اتحاد مفهوميهما او ذاتيهما واما حد الصفة فمنطبق
عليه لانه تابع يدل على معنى في متبوعه فيكون صفة لا تاكيدا وعليه الاكثر ثم قال ونظر السكاكي في هذا
الباب ارق لانه جعله من قبيل البيان والتفسير لا من قبيل الصفة والتاكيد ثم قال وبيانه يتوقف على
مقدمة ذكرها ابن الحاجب هي ان الحدود التي ينبغي ذكرها كلها انه حذف عنها للاختصار هذه اللفظة
وهي ما ذكر ليدل مثلا المفعول به هو ما ذكر ليدل على انه وقع عليه فعل الفاعل لا ما وقع عليه فعل الفاعل
والا يلزم ان يكون زيد في قولنا زيد ضربته مفعولا به لانه وقع عليه فعل الفاعل وليس كذلك
لان زيدا وان وقع عليه فعل الفاعل لكنه ما ذكر ليدل على هذا المعنى حتى يكون مفعولا به بل ذكر ليدل على
انه اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه فيكون مبتدا وعلى هذا فحد الصفة انه تابع ذكر ليدل على معنى

في متبوعه فما يدل على معنى في متبوعه كما سبق على التثنية في الهين والوحدة في اله ولكن
لم يذكر ليدل على هذا المعنى وهو انه في المتبوع هذا المعنى بل ذكر ليدل على ان المراد من المتبوع بل مناط
النفي والاثبات هو معنى التثنية والوحدة لا جزء الاخر وهو الجنسية فلا يكون صفة بل يكون بيانا
وتفسيرا لانه تابع غير صفة يوضح متبوعه فلا يكون صفة ولا تاكيدا ثم قال وهذا النظر هو في غاية
الدقة ونهاية اللطافة ولدقة هذا النظر غفل عنها بعضهم فحاول الجمع بين مذهبي الصفة وعطف
البيان بان المراد ان ذلك صفة لفظا عطف بيان معنى وغفل عن انهما متباينان لا يتحد الشيئان بهما
في ذات لانهما نوعان مختلفان مندرجان تحت جنس التابع فان كان صفة لفظا كان صفة من حيث
المعنى ايضا لانه انما يكون صفة في اللفظ لانه صفة في المعنى لا لانه عطف بيان معنى اللهم الا ان يقال المراد
انه صفة صناعية وليس عطف بيان صناعي لانه ليس بالخص من الاسم لكن لما كان مؤداه مؤدى
عطف البيان الصناعي جعله عطف بيان في المعنى كما جعل السكاكي كل رجل عارف من قبيل التاكيد
في المعنى فيصح هذا كلام العلامة وقد تحصل من كلامه امور الاول ان مذهب صاحب الكشاف ان ذلك
تاكيد صناعي في ظنه واعتقاده كما دل عليه حديث تطبيق حد الصفة وامتناع تطبيق حد التاكيد الثاني
ان المرتضى في زعمه ان ذلك عطف بيان صناعي لا صفة صناعية ولا تاكيد صناعي الثالث ان ما اختاره
الشارح المحقق اولا من ان ذلك صفة لفظا وعطف بيان معنى وان ايراده في باب العطف على نمط
ايراد كل رجل عارف في بحث التاكيد هو وجه ذكره العلامة ايضا ورضي به الرابع ان اعتقاده انه
يجب ان يكون عطف البيان اسما مختصا بمتبوعه وقد نبه الشارح المحقق في هذا المقام على ما في كلامه من هذه
الامور قوة وضعفا ملساما حسنا فانه من مواقع التامل قوله فالحق ان كلامه يتجه عليه انه كيف
يكون هنا وحد الصفة لا ينطبق عليه بالطريق الذي حققه ابن الحاجب واشار اليه والجواب انه كانه تبع
مجرد تخفيفه كما يشعر به بيان تزييفه بعده قوله وبه يتبين ان لا خلاف اي بحديث الاشتراك بين الاسمين
والتصريح بان الفضة وابه وطائر الجنس ظاهر انه لا خلاف بين الشيخين السكاكي والزمخشري
وههنا اشكال وهو ان السكاكي وان صرح بان فائدة الوصف هنا هي التنبيه على ان المقصود هنا الجنس
اعني جنس الدابة والطائر الا ان صاحب الكشاف لم يصرح بذلك بل صرح بان معنى التكرير هنا الاستغراق وانه
الجنسان في قوله الا امم امثالكم محمول على هذا المعنى وان فائدة هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل

وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهمل امرها وان الغرض من ذلك الكلام هو التنبيه على باهر برهانه وعظيم سلطانه وانه هو المدبر لتلك الخلائق المتفاوتة الاجناس المتكاثرة الاصناف وهو الحافظ لما لها وما عليها والمهيمن لاحوالها وما يدور عليها لا يشغله شان عن شان غير مختص حفظه وتدبيره بكم يا هؤلاء ايضا مثلكم في انها محفوظة بحفظه الكامل قائمة بتدبيره الشامل فان معنى كلامه ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم الا انه يجوز ان يراد بها دواب ارض واحدة وطيور جو واحد فيكون المنفي فردا واحدا فيما ذكره هنا وصف نسبته الى كل طبقة من طبقات الارض وكل جو على السوية ليتضح ان الاستغراق حقيقي يتناول كل دابة من دواب الطبقات السبع وكل طائر من طيور الافاق والاقطار المختلفة فظهر بذلك معنى زيادة التعميم والاحاطة ولما كان هنا مظنة ان يقال النكرة في سياق النفي تدل على كل فرد فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله الا امم امثالكم لان كل فرد لا يكون امما وكذا نوع اجاب بان هذا من قبيل الحمل على المعنى كانه قيل ليس المجموع الا امما هذا خلاصة كلامه وهو مخالف لكلام المفتاح لتصريحه بان المقصود الجنس كانه قيل وما من جنس من هذين الجنسين الا امم امثالكم فلا اشكال في الخبر اذن ولا يتصور زيادة التعميم والاحاطة من جهة الوصف ايضا اذ الجنس مفهوم واحد فتخالف الكلامان فكيف يتجه اتحادهما والجواب ان زيادة التعميم والاحاطة ناشئة من اعتبار الجنسية وهي ناشئة من اعتبار الوصفية المختصة بالجنس والعموم الناشئ من الجنسية سارية في عموم الارض والجو ايضا غاية الامر ان كلام المفتاح ساكت عن ذكر عمومهما وسكوته لا يوجب المخالفة بين الكلامين وتحقيق ذلك ان الكلامين متحدان في ان الغرض من بيان الوصف هو القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف ناطق بان عموم الارض والجو ايضا لازم وكلام المفتاح عنه ساكت وسكوته اما لاعتباره او لعدم اعتباره واياما كان فاصل التعميم حاصل بوقوع النكرة في سياق النفي فذكر الوصف زيادة تعميم بعموم الارض والجو زيادة على زيادة فالقول بان زيادة التعميم مختصة بكلام الكشاف وهم واما الحمل على المعنى في الاستثناء فمشترك بين الكلامين اذ المستثنى منه في اللفظ نكرة مستغرقة على كل حال فمنشأ الاشكال عدم الوصول الى حقيقة الحال فافهم هذا ان فسر الضمير اعني في غيره في قوله ويبين بحديث الافراد وبالتصريح بان القصد في التكرير الى الجنس كما يشعر به قربه واتصاله به ويؤيده انه لم يقل ويبين ذلك يبين واما ان فسر الضمير بما مر من التخصيص المتعلق بقوله لا تتخذوا الهين اثنين

انما

انما هو الواحد عن قوله فلتك الحصا فالمراد انما وكلام هؤلاء الفحول في هذه الاية يكون هذا تقريرا لاتحاد كلام الشيخين في هذه الاية وقوله تعالى وما من دابة فالقول بان الشارح توهم اتحاد كلاميهما في هذه الاية وهم والذي يشعر بهذا التفسير امران الاول ان الكلام في هذا المجال على السؤال والجواب كما في هذه فان ذكرها هنا بطريق الاستطراد والثاني انه لم يقل ويبين بهذا تبيين فليتفهم قوله على ما نقل عن ابن الحاجب يريد ان الشارح العلامة ذهب الى ما ذهب اليه بظاهر كلام المفتاح وتمسكا بما ذهب اليه ابن الحاجب في تعريف المنعوت به ما وقع عليه في الحاصل من ان معناه ما ذكر ليدل على ذلك المجموع عند النحاة في مثل زيد هذا فمعنى قولهم النعت تابع يدل على معنى في متبوعه على هذا القياس تابع ذكر ليدل عليه الا انهم حذفوا هذا القيد عن الحد والتعريف مع انه مراد طلبا للاختصار وتعويلا على القرينة وههنا التابع لم يذكر ليدل على معنى في متبوعه بل ليبين ويفسر ما هو الغرض الاصلي والمقصود الاولي في المتبوع فيكون تابعا غير صفة يوضح متبوعه وهو معنى عطف البيان الصادق عليه واقول بعد تسليم ان ذكر ابن الحاجب وتسليم بطلانه وانه لا تعويل عليه واقول ايضا انه كان هذا الارتكاب لدفع الاشكال سيجوز زيد بعضه كما يشعر به ظاهر عبارته فلا حاجة اليه لان ما في تعريف المنعوت به عبارة عن المقصود كما هو الشائع في اكثر الحدود النحوية فاندفع النقض به قوله لانا لا نسلم منع المشتهر في النحو من المقدمة القائلة بان المبتلى بحكم النتيجة يريد ان هذه المقدمة الكبرى لا كلية قطعية وهذا المنع حق لا كلام فيه الا ان التعريف غير حاصل اذ للعلامة ان يقول يكفي لعدم الوهم كونه على خلاف الظاهر فلا يليق به حمل الاسم فصيح الكلام عليه ولهذا لم يصرح بعدم الجواز تنبيها على انه وان جاز الا انه ضعيف فالاولى حمله على غيره والقول بالابدال في الاية المذكورة من الكشاف مبني على الجواز كما هو داب صاحب الكشاف من تكثير الوجوه النحوية تنبيها على الارشاد فليفهم قوله وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك لانه جعل المبدل منه تمهيدا وتوطئة لانه قال واما الحالة التي تقتضي البدل منه فهي اذا كان المراد منه تكرير الحكم وذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره ولا يخفى ان جعل المبدل منه توطئة وتمهيدا للبدل وتسميته البدل مسندا اليه دليل على ان المسند اليه بالحقيقة هو البدل فقط قوله في زيادة التقرير يعني تقرير المسند اليه اي تحقيقه وتثبيته وانه ذلك المذكور بعينه وذلك لما في التسمية والتكرير من التثبيت والتقرير هذا هو المفهوم من المفتاح قوله وسكت عن بدل الغلط الاضافة لا ادخل

اذ الغلط انما هو في المبدل منه لا في البدل نفسه فصارت الاقسام الاربعة الاخيرة منهم مختبرهم انها
خمسة وان هنا قسما خامسا اهمله النحويون وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه
وقد اتممناه في النحو فليرجع اليه قوله ثم قال لزيادة التقرير اقول الوجه فيه مكشوف وهو
ان في التاكيد تقرير المسند اليه فقط وفي البدل تقرير الدمع تقرير الحكم ايضا فيكون زيادة
للتقرير وفي لفظ المفتاح تنبيه على هذا لانه قال واما الحالة التي تقتضي البدل عنه فهي اذا كان
المراد منه تقرير الحكم فان في تكرير الحكم تقرير الكما اشرنا اليه في اثناء التقرير قوله وجه تكرير الحكم ما
اشار اليه الشارح العلامة من ان البدل في حكم تكرير العامل فقولهم جاءني اخوك زيد جاءني اخوك
جاءني زيد فقد تكرر الحكم وقوله للذين استضعفوا لمن امن منهم دليل على هذا على ما صرح به
واما ما اختاره الشارح المحقق مع كونه مما لا يتبادر اليه الفهم باباه تعليل المص قوله بخلاف التاكيد
اذ المقصود تقرير النسبة الى المؤكد مثلا القوم في قولنا جاءني القوم كلهم مقصود نسبة المجيء وكلهم
مقرر لهذه النسبة وحاصل هذا ان المراد نسبة المجيء الى القوم على وصف الشمول والاحاطة قوله الواو
انما هو للجمع المطلق كانه اراد به مطلق الجمع والا فمدلول الواو انما هو مطلق الجمع لا الجمع المطلق
على ما صرح به والفرق مكشوف وعلى تقدير تسليمه فتفسير الجمع المطلق على هذا الوجه غير سديد
اذ لا ينطبق على الموارد كلها ولا يتناول مثل جاء زيد وذهب عمرو ولا مثل قام وقعد زيد قوله والتحقيق
ههنا ان الجمع ينقسم الى ثلثة اقسام الجمع في ذات نحو قام وقعد زيد والجمع في حكم مثل جاءني زيد وعمرو
والجمع في الوجود نحو جاء زيد وذهب عمرو والتفسير المذكور لا ينطبق الا على قسم واحد وهو الجمع في الحكم
فكانه مبني على المقام والاعلام بالمرام قوله فالظرف اعني قوله مع اختصار في موقع المحذوف اي تفصيلا
كائنا مع اختصار وجعله معمولا للتفصيل لغوا فاسد فافهم قوله ولعل زعم نحو جاءني زيد وعمرو بعده
بيوم او بلدة او سنة وفيه بحث لان معنى قولهم واما العطف فللتفصيل المسند مع اختصار انه نشأ
التفصيل المذكور وهو العطف المذكور يرشدك اليه الحالات السابقة ولا مدخل للعطف فيما نحن فيه
على تفصيل المسند انما هو نشأ من تقييد المسند بالظرف فالمثال المذكور لم يكن داخلا في ما نحن فيه
بقيد الاختصار والتحقيق في التفصيل ان التفصيل مقابل للاجمال وحقيقته ان يشار الى المتعدد شيئا
وامتياز بعضه عن بعض فالاجمال في نحو جاءني زيد وعمرو باعتبار انه يمكن ان يقال جاءني رجلان فلما

عدله

عدل عنه الى العطف صار مفصلا معلوما متميزا بعضه عن بعض امتيازا ناشيا من العطف
المذكور وفي جاءني زيد فعمرو باعتبار ان الواو كان دالا على مطلق مجيئهما من غير دلالة على امتياز
ثم لما عدل عنه الى الفاء دل ذلك على مجيء عمرو بعد مجيء زيد فامتاز المجيء بحسب الوقوع في الازمنة
من جهة التعاقب والتراخي على ما هو المبين في باب العطف والى هذا اشار سيبويه في الكتاب بقوله
ان المرور في قول القائل مررت برجل ثم امرأة مروران لانهما متغايران في الزمان بدليل ثم لا مجرد ان
كما في مررت برجل وامرأة لاتحاد ذلك وحكم اخرى ثم وحما الفاء وحتى بحكم ثم في اقتضاء تفصيل المسند
والا فللامتيازات كثيرة بحسبها يحصل الامتياز كالقوة والضعف والمحل والمتعلق وما اشبه ذلك
ولا عبرة لها في باب العطف بل العبرة لما نبهناك عليه اي لتفصيل نشأ من العطف وصار مستفادا
منه وما نحن فيه ليس بهذه المثابة الا ترى ان الامر كذلك وان لم يكن الواو هناك ولما حد به الاعراب
على تقدير عدم الواو وقيد فعد التقييد بالظرف فافهم قال وجدان هذه ضابطة للعطف على المسند اليه
بغير الواو وفائدة الضابطة ان تكون مساوية لما هي ضابطة له وهي بمنزلة التعريف والاول بمنزلة
المحدود وفائدة الاحتراز الاطراد على التعريف لا على المحدود وقد اندفعت الشبهة قوله وجاء القوم حتى خالد
وفي التمثيل بالمفرد تنبيه لطيف على ان حتى العاطفة مختصة بالمفرد البتة لا يقع في الجمل وتحقيقه في
شرح لباب الاعراب واما لم يقع او جاء الاذى شرط في ان تكون مشبهة في الاجزاء كما اشار اليه بقوله
والتحقيق ان المعتبر في ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس فان قيل فللنا
الاول اعني قوله مات كل اب لي حتى ادم ليس كذلك فيمتنع هنا اجزاء حتى ينتهي الى ادم وهو ظاهر وشرط حتى
ان يكون متبوعها ذا اجزاء كما صرح به قلنا كونه حتى مشروطة بذلك كما يشعر به ظاهر العبارة ممنوع
بل شرطها ان يكون متبوعها ذا تعدد يتحقق فيه تقضي وانتهاء ولهذا قال في المفتاح ولا بد في حتى من
التدريج كما ينبئ عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى صار ابليس من جندي
والتعرض للجزء هنا بطريق التمثيل والمراد بالاجزاء هنا التعدد بل التحقيق في حتى على ما صرح به القوم
ان معطوفها بعض من جمع قبله كقدم الحاج حتى المشاة او جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او
جزئي كما نحن فيه بل صرح النحويون بانه يجوز ان يكون غير ذلك بان يكون كالجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها
ولو سلم فهذا المثال متاول لان معناه مات اباي حتى ادم فصح الكلام وحصل المرام قوله وكذا الاثبات

فان بينه اصرح في ان المرور هنا واحد بحسب دلالة اللفظ
وان كان متعددا بدلالة العقل اذ المرور الملابس
باحدهما يمتنع ان يكون عين الملابس بالاخر
منه

اي وان لم يحصل تفصيل ناشيا من العطف فلا كلام فيه لان
التفصيل بالامور وجهات شتى ولا كلام فيها
انما الكلام في التفصيل الذي يستفاد من
العطف منه

اى الاثبات مثل النفى فى التوجه الى التقييد بعد الدخول فان المراد بالدخول السابق فى الاعتبار وبهذا
الاعتبار يعد لاحقا كما ان المراد بالتقييد الكائن قبل النفى التقدم فى الاعتبار وبهذا الاعتبار يعد سابقا
وهذا المعنى جار فى الاثبات ايضا فليفهم على انه يجوز ان يكون الكلام ملحوظا على الاجمال سابقا بدون
ملاحظة الامرين قه فلا دلالة لهم فيه تعسف لان هذه ضوابط والظاهر انها مساوية بشهادة النفى
والاضرابات فالانزوم فى مثله امر واضح فليتامل قه لمن اعتقد ان عمرا جاء الخ دون زيد لم يرد انه فى
باب قصر القلب وقصر الافراد اذا اعتقد المخاطب انهما جاءا الخ وسكت عن قصر التعيين اذ المخاطب فى
قصر التعيين شاك فلا حكم هناك حتى يرد فى الحكم الخطائى الى الصواب قه كذا فى المفتاح المذكور فى المفتاح
انه لا يستعمل فى القصرين القلب والافراد وان كان يستعمل فى القلب فقط وهو وان لم يتعرض للحمل على
ذلك الا ان الظاهر انه ذلك مفوض الى الاستعمال وذكر الشارح المحقق ان مقتضى كلام النحاة ان لا يكون
يستعمل فى صورة النفى فى الافراد فقط لا فى القلب كما ذكره فى المفتاح هذا والمذكور فى دلائل الاعجاز
ان الاول ايضا اعنى لا مخصوص بالقلب فقط وهو ايضا لم يتعرض لدليله وكانه هو الاستعمال والا
فلا يتصور هناك مانع اصلا قه فلم يتعلق به احد لما ذكرنا عليه من انه لم يظفر به فى الاستعمال لا لعدم
استقامة اعتباره هناك فانه ظاهر الفساد ومنهم من حاول ذلك بانه يلزم ان لا يكون للاثبات
الذى بعد لكن فائدة اذ هو امر معلوم للمخاطب لا نزاع له فيه وهذا ظاهر الفساد اذ الفائدة هى التقرير
على الصواب ولو كان الامر كما زعم هذا القائل لزم ان لا يكون قصر افراد وفساده بين قه وفى كلام
ابن الحاجب انه يقتضى التصريح بذلك فى الامالى ومنهم من لم يقف على ذلك فاتخذ نحوه وسيلة الى
طعنه قه ففيه اشكال اذ الحكم هنا هو النفى ولا يخفى انه غير مصروف الى التابع على مذهبهم ويمكن
توجيهه بان مبنى الكلام على غير مذهب الجمهور وبان الحكم على مذهبهم عبارة عن الاثبات كما يشعر
به تقرير مذهبهم فليفهم قه فيكون من الاعتبار الذى الراجعة الى المسند اليه ذهب صاحب الكشف الى
ان دخول لام الابتداء على ضمير الفصل يدل على انه من احوال المسند بناء على قيامه مقام الخبر الكلهم
الا انه يحتمل انه قه يحتاج المعنى الخ لمكان الاختصاص والتخصيص والخصوص الفاظا مترادفة الا انه
مختلفة لانه يكون الواقع بعد الباء المتعلقة بها مقصورا عليه ويكون الواقع قبلها مقصورا وكان
هذا المعنى متبادر الى الفهم وكان المعنى الموضوع له لهذه الالفاظ قاضيا بهذا الامر لا ترى انه اذا قلنا

قوله الا انه يحتمل الخ كما يقال يجوز ان يكون الدخول
مبنيا على انه توطئة وتمهيد للخبر لا انه خبر
او قائم مقامه فلا يتم التقريب
منه

اختص

اختص الجود بزيد فمعناه بحسب الوضع ان الجود مقصور على زيد غير متجاوز الى عمرو وكان العكس
امرا مخالفا للوضع غير متبادر الى الفهم لا دلالة للفظ عليه ما وكل الشارح المحقق توجيه العبارة بطريق
ينطبق التركيب على هذا المعنى ويتضح وجه دلالته عليه فقال بان المعنى فى تخصيص المسند اليه بالمسند
جعل هذا المسند اليه من بين سائر افراد هذا النوع مختصا بهذا المعنى اى بثبوت المسند له وباثباته
له كما يقال زيد مخصوص من بين سائر افراد النوع الانسانى بهذه الفضيلة يعنى ان هذه الفضيلة له
لا لغيره فالمعنى هنا ايضا ان ثبوت المسند له دون غيره وهذا هو الملخص من كلامه وتوضيح مرامه
ولا يخفى على الفطن ان هذا التوجيه غير دافع لاصل الاشكال لان المفروض ان هذه الالفاظ بحسب
مفهوماتها الاصلية قاضية بكون ما بعد الباء مقصورا عليه فيكون قوله مختصا بان يثبت له المسند
باقيا على الحالة الاصلية من الاشكال فى التوجيه اى بعينه كما انه مختص بان يثبت له المسند يتضح وجه
دلالة التركيب عليه وان الباء هذه متعلقة بالتخصيص على ملاحظة معنى الافراد والتمييز على ما هو فائدة
التضمين او اللفظ مجاز اى التخصيص مجاز عن التمييز مجازا مشهورا متعارفا فى العرف ولما كان المعنى الاول
مستندا الى الوضع واللغة وكان المعنى الثانى مبنيا على اعتبار التسامح والتجوز سماه التقدم اعنى المعنى
الاول بل استعمال اللفظ فيه استعمالا اعرابيا وسمى استعماله فى الثانى استعمالا عرفيا تنبيها على ضعف الثانى
وقوة الاول هكذا يجب ان يفهم هذا المقام قه ويختفون اماهم بصيغة المجهول اى يعلو اماهم فيعفى لهم ما هم مقعون
تا ان المختفون او هل يسمى مثله تعليقا ام لا فيه خلاف ذهب جماعة الى انه من باب التعليق وذهب بعضهم
الى خلافه واضطرب فى ذلك كلام صاحب الكشاف فصرح فى سورة هود فى قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا
بانه من باب التعليق وانه انما جاز تعليق فعل البلوى لما فى الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو
ملابس له وصرح فى سورة الملك بان مثله لا يسمى تعليقا قه هم الضمير راجع الى الذين وهذا هو العائد فى
الصلة فى قوله الذين ان حصلت الخ والحاصل ان الصلة مجموع الشرط والجزاء والعائد موجود فى الجزاء فقط وذكره
فهم هم مبتدا وخبره الضمير الاول للموصول الذى هو عبارة عن المسمين والثانى للمفلحين اى المنتفع هم
المفلحون لا مغايرة بينهما اصلا يريد ان الحقيقة متحدة وقوله لا يعدون اى لا يتجاوزون اعنى المتقين تلك
الحقيقة اى حقيقة المفلحين تاكيد بمعنى الاتحاد والعينية قه اعلم ان الخبر المعرف باللام مبنى فيه ما ذكرنا فيها
حاصل هذا المعنى الاوضح ان المسند المعرف بلام الجنس قد يجئ لقصره على المسند اليه بان يكون الغرض من تعريفه

ان هذا المسند اليه هو عين هذا الجنس المشار اليه وانه متحد به وان حقيقته هي عين حقيقته وليس
هذا مغايرا لذاك ولا يخفى على ذي فطرة سليمة ان هذا المعنى امر مغاير لمعنى العهد ولمعنى قصر الجنس ولمعنى
ظهور الاتصاف بالمسند وانه لا قصر في هذا المعنى اصلا لا للمسند على المسند اليه ولا بالعكس وان في هذا المعنى
مبالغة لطيفة كما اشار اليه الشيخ بقوله فانه لا حقيقة له وراء ذلك وبقوله زيد هو هو بعينه وسماه
الشيخ دقيقا لانه امر دائر بين النفي والاثبات وواقع بين الاعتراف والانكار ولدقته قد يتكرر المعرف
وقد يعرف به المنكر ونظيره ما قال بعض الاكابر ازدهان او سخن كفتن خطاست كر عدم را اوست
حرمه كارماست وبهذا يظهر ان هذا المعنى انما هو من فروع التعريف الجنسي ليتضح اعتبار الاتحاد في الحقيقة
حق كما هي وكو ذلك منصوب معطوف على ما هو في موضع المفعول له لا انه يريد بعضا انه يريد باللام هنا العهد
ولا قصر الجنس بطريق المبالغة لما في نفس المقصور عليه باعتبار الترقي الى حد الكمال كانه الجنس كله كما اشار اليه
من قال فان تفق الانام وانت منهم . فان المسك بعض دم الغزال . واما في ما عدا مبالغة في
النقصان الى حد الانحصار كانه خرج عن دائرة الفداء اي عن افراد هذا الجنس ولا انه يريد ايضا ما يشابهها
من ظهور الاتصاف على نمط والدي العبد كما سيجيء في احوال المسند فالاول مبالغة في جانب الكمال والثاني
في جانب النقصان فتدبر وكيف منه معطوف على الجملة الاستفهامية او معطوف على ما هو في موضع المفعول
له اي وهل حصلت كيفية الرجل فصيغة كيف اي من مثله في معنى الاستفهام وكان في قوله
ان تكون الرجل تامة وبالجملة فهذا الكلام مبني على الحقيقة وبالنظر الى الواقع ودعوى العينية و
الاتحاد مبنية على اعتبار البلاغة المبنية على المبالغة فلا تنافي بينه وبين قوله لا حقيقة له وراء
ذلك وقوله زيد هو هو بعينه وليس مبنيا على دعوى الكمال حتى يتوجه فيما نحن فيه ولا حاجة الى
رفعه بانه يدفع الاشعار بالكمال بعينه لقوله لا حقيقة له وبقوله هو هو بعينه قوله او قصر المسند اليه
على المسند فان قلت هذا ينافي ما سبق من القدح على من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه
يكون لقصر المسند اليه على المسند فان هذا صريح في الانكار لقصر المسند اليه على المسند قلت مبنى الانكار هناك
على التعليل بكلام الكشاف والانكار انما كان في وجه الدلالة على ما ادعاه لا على قصر المسند اليه نفسه فلا تنافي قوله
فالحيوة هي الحمام الحمام بكسر الحاء الموت وبالفتح هي الطير ذات الاطواق قوله ولا بد من تحققه قبل الحكم قد يعترض
عليه بانه ان اريد بالحكم وقوع النسبة او لا وقوعها سبق عدم المحكوم عليه بطريق الوجوب مسلم الا انه لا يتم التقريب

اذ المدعي

اذ المدعي اثبات تقدم المسند اليه على المسند والدليل لا يدل الا على اثبات تقدم المسند اليه على
النسبة فاين هذا من ذلك وان اريد بالحكم المحكوم به فان اريد بالتحقق وجب بالتحقق العقلي
فلا نم انه واجب بل هو بطريق الاولوية وان اريد به التحقق الخارجي فالوجوب مسلم الا انه لا يتم
التقريب لان ترتيب الالفاظ التادية المعاني انما يكون بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج
والجواب القاطع لهذه الامور ان المراد ولا بد من تحققه من حيث الاولوية وان كان ظاهره الوجوب
والقرينة المشعرة بان المراد اثبات الاصالة التي معناها الرجحان والاولوية قوله ولا مقتضي للعدول
عنه قد سبق تحقيق هذا التركيب في مطلع الباب وحاصل معناه ان اصالته انما تكون سببا مؤثرا
في تقديمه اذا لم يكن معه مانع تمنع عن ذلك والا فلا قوله كقوله اي كقول ابي العلاء المعري من قصيدة
مطلعها . غير مجد في ملتي واعتقادي . نوح باك ولا ترنم شادي . وشبيه صوت النعي اذا
قيس بصوت البشير في كل نادي . ثم قال بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهادي .
والذي حارت البرية فيه . حيوان مستحدث من جماد . واللبيب اللبيب من ليس يغتر بكون
مصيره للفساد . فقوله مجد اسم فاعل من اجدى يجدي اي غير نافع والنوح النوحة وباك اسم
فاعل من بكى يبكي وشادي من الشدو وهو رفع الصوت والتركيب قبيل قوله تعالى غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وحاصل المعنى ان بكاء الباكي على الميت ورفع الصوت عليه غير نافع لا ينفع
الباكي بكاؤه ولا يرد عليه ما فاته بهلاك المبكي عليه والنعي بالتشديد الذي ينعى الميت اي يخبر بموته
وهو بمعنى ناع فعيل بمعنى فاعل نحو عالم وعليم في الصحاح النعي خبر الموت يقال نعاه له نعيا
ونعيانا بالضم وكذلك النعي على فعيل يقال جاء نعي فلان والنعي ايضا الناعي وهو الذي يأتي
بخبر الموت قال الاصمعي كانت العرب اذا مات فيهم ميت له قدر ركب راكب فرسا وجعل يسير في
الناس ويقول نعاء فلانا اي انعه واظهر خبر وفاته وهي مبنية على الكسر مثل دراك ونزال
بمعنى انزل وادرك اي من نظر الى حال الدنيا وسرعة زوالها وانقلاب نوحها بايامها يستوي عنده
النعي بالميت والبشارة بالمولود اذ مصير المولود الى الموت والفناء كما ان البشير به الى الوجع والبكاء قوله
وبهذا تبين هو ذهب صاحب تنوير السقط الى ان المراد بالحيوان المستحدث ادم عليه السلام قرينة الشارح
المحقق بان هذا المعنى لا يناسب لمرثية الفقيه طراسيفي الهند له متعارفة سفارة الفقيه

يظهر وقت التصويت من كل نفس من تقبه صوت حسن فاذا جاء اجله جلس بين الحطب فاذا نفخ
عنه نار القاهر فنه حتى صار رميما فيظهر من الرميم تقشر لقفس فرخ ايضا المتحدث من الجار هذا لا
على زعم هذا الزاعم قوله لانصب الخبر بالرفع لانه معطوف على الضمير الذي في نكرة وهو راجع الى كونه
متصفا ونصبه بعطفه على المطلوب غلط قوله وان اراد بذلك وقوع الخبر بريدان الاختصاص المعنيين
ثابت وكلاهما باطل فابطل الشارح المحقق بمنع الاختصار بان هناك ثالثا وهو الخبر الذي هي الاخبار
فبطل الاختصار وهم ما جعله لظهر فيم بذكره الشارح وهو انا اخترنا ان المراد وقوع الفعل لكن لا
مطلقا بل وقوعه من المسند اليه المعين وهو لا بوجه انه لا يشترط للمسند اليه وهذا حديث اجمالي تفصيله
ان ههنا امورا ثلثة الاول موصوفية الزاهد بالشرب الثاني كون الشرب وصفا له الثالث وقوع الشرب
مطلقا ولا يخفى ان كلا من هذه الامور باعتبار مغاير للاخر ولكل منها عبارة مخصوصة بحسب البلغاء متعلقا لها
في المعنى الخاص فالعبارة اللايقة بالاول الزاهد يشرب بتقديم المسند اليه لانه اهم اذ الغاية مصروفة
الى بيان موصوفيته والبه الاشارة في المفتاح بقوله ولان كونه متصفا بالخبر هو المطلوب اي المقصود
بيان موصوفيته فيجعل هذا المعنى من المقتضيات اعني مقتضيات تقديم المسند اليه والعبارة اللايقة
بالثاني يشرب الزاهد لان الاهتمام بالشرب اذ ذكره هو بالتقديم اجدر وهذا القسم هو الذي سميناه
بوقوع الخبر عن المسند اليه المعين لا مطلقا والعبارة اللايقة بالثالث وقع الشرب وهذا القسم هو
الذي لا تعرض فيه للمسند اليه اصلا وهذا هو المذكور في احوال متعلقات الفعل وبهذا يظهر ان اعتراض
المص في المفتاح ساقط وانه يصح ان يراد بقوله لا نفس الخبر لا نفسه ووقوعه من المسند اليه المعين وان
هذا الثالث ليس من قبيل الاول حتى يجب تقديم المسند اليه ولا من قبيل الثالث حتى يجب ترك التعرض
للمسند اليه وهذا التحقيق نفيس وتدقيق شريف فلنحافظ عليه قوله متى تهز اي تحرك بمعنى تشتهم
على امر من حرب او غيرها في الصحاح هز ذلك الشيء هزا فاهتز اي حركته فتحرك والهز بالكسر النشاط
والارتياح وصوت غليان القدر بنى تحطى قبيلة سيوفا في المضي والنفاذ والجملة الظرفية
او الاسمية اعني في عواتقهم سيوف صفة سيوفا وفي هذا رمز الى انه نحو زيد اسد استعارة على
ما ينصب اليه الشارح المحقق لا تشبيه بحذف الاداة على ما ينصب اليه القوم اذ لا وجه لعدّ تجددهم
كسيوف في عواتقهم سيوف والعواتق جمع عاتق في الصحاح العاتق موضع الرداء من المنكب

يذكر

يذكر ويؤنث يقال رجل لعيل العاتق اي موضع الرداء منه معوج جلوس جمع جالس
ورزان جمع رزين مثل كرام جمع كريم وفضال جمع فضيل من الرزانة وهو الوقار والرزانة
الوقار ورزن الرجل بالضم فهو رزين اي توقر وهما خبران لمبتداء محذوف والجلوس جمع
جالس كالقعود جمع قاعد والسجود جمع ساجد والخفوف جمع خاف بمعنى خفيف نحو راقد
ورقود وذكر الشارح العلامة ان الاظهر انه جمع خفيف نحو ظريف جمع ظريف وبهذا صرح
العلامة الشهري في المذكور في الصحاح ان الظروف جمع ظرف بمعنى الوعاء ثم قال وقد ظرف الرجل
ظرافة فهو ظريف وقوم ظرفاء وظراف ثم قال وقد قالوا ظروف كانهم جمعوا ظرفا بعد حذف
الزوايد وبالجملة فمعنى البيت انك متى تحرك هؤلاء عند نزول الامر العظيم وتطلب منهم المساعدة
وقت حدوث الخطب الجسيم تجدهم في النصرة كالسيوف الماضية في القطع والنفاذ وهؤلاء جلوس
في مجالس الحكم على هيئة الهيبة والاقتدار رزان في محافل الامر والنهي على السكينة والوقار
وان نزل ضيف في ساحتهم او توسل احد بساحتهم فهم في خدمته يخفون ويقرّبونه ويعززونه
يسرعون وضيف فاعل فعل يفسره الم قوله لظهور ان الحصر في فهم خفوف غير مناسب للمقام لا يبعد حمله
عليه انا لا نم ان الحصر غير مناسب للمقام وكيف والخفة في وقت نزول الضيف والاسراع في الخدمة
فضيلة جميلة هي من مكارم الاخلاق والمقام مقام المدح فقصد الحصر هنا في غاية المناسبة والجواب
ان المراد انه لا تناسب بالنظر الحقيقي لان قوله جلوس ورزان خبران لمبتداء وهما مقابلا له
والحصر فيهما لا يلفهم قوله وما انت علينا بعزيز الظرف اعني علينا متعلق بعزيز فانه قيل كيف صح
ذلك وقد منعوا تقديم ما في حيز حرف الجر عليه قلنا قد جوزوه اذا كان حرف الجر زائدا قوله وقد تقدم
من قبيل عطف الملقى ويجي تحقيقه وهو معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه تقدم
المسند اليه لما ذكر وقد يقدم ليفيد قوله اي قصر الخبر الفعلي عليه هذا جيد لان هذا المعنى مستفاد من
التقديم بلا شبهة واما الشبهة في التمثيل بقوله ما انا قلت هذا حيث صرح بان التقديم فيه يفيد نفي
الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فقد اتضح به ان التقديم
هنا لم يفد قصر الخبر على المسند اليه لا يقال مرادهم هنا قصر نفي الفعل عليه بمعنى ان تقييده بمقصور
عليه لا يتجاوزه الى الغير لانا نقول هذا انما يصح في مثل قولهم انا ما قلت هذا حيث وقع حرف

النفي جزءا من المحمول دون قولهم ما انا قلت هذا لان هذا سالبة والاولى معدولة والفرق واضح
اعترض به المصنف ايضا في الحج وهذا الاعتراض قد تعرض له الشارح المحقق في حين النقض بكسر
فارد زيهم كما الحج هناك بيانه اذا كان باذن الله وفقه واوانه تم ولهذا اعلمه كثير من الناس
اي ولان المفهوم من قولنا ما انا رايت احدا نفي الروية الواقعة على فرد من افراد الناس لا نفي
الروية الواقعة على كل احد وذهب كثير من الناس الى ان المثال بدون لفظ كل سهو والصواب
ما انا رايت كل احد ليكون المسند هو الروية الواقعة على كل احد ويلزم المحال والحاصل انه من
غفل عن فائدة النكرة الواقعة في سياق النفي ولم يعرف ذلك جعل هذا سهوا وزعم ان الصواب
انما هو التصريح بلفظ كل وهذا الكلام مسوق لتسويد الاعتراض القائل بان المفهوم من المثال
المذكور هو الروية الواقعة على فرد من الافراد لا الواقعة على كل فرد وان كان ناظرا بظاهره الثاني
لتتميم الاستحالة المطلوبة فافهم وانا اقول الحمل ساقط عن درجة الاعتبار لانه يجوز ان يكون كلام
المص بيانا لحاصل المعنى بان يكون مراده ان الوقوع متعلق بكل احد بعد تسليط النفي وملاحظة
على انه من قبيل عموم النفي لا انه مقيد به قبل اعتبار النفي حتى يكون من قبيل نفي العموم فيرجع حاصل
التعليل الى انه من قبيل السلب الكلي فتتم الاستحالة المطلوبة ويحصل المرام ويندفع الملام كله
ويرجع الى صاحبه كما بدأ تم وعدم جريان هذه الاحكام جواب لسؤال مقدر تقرير السؤال انه لا يجوز
ان يكون مجموع دخول بين على لفظ احد وعود ضمير الجمع اليه ونفس المصرح مبنية على انه لما كان نكرة
في سياق النفي كانت في معنى الجمع فصح اعتبار الجمعية فيه بهذا الاعتبار وتقرير الجواب ان هذه
الامور لو كانت مبنية على ما ذكر لوجب ان يكون هذا الاعتبار جاريا في كل نكرة في سياق النفي لتحقق
العلة فيجب ثبوت المعلول قطعا تم فظاهر كلام الصحاح من تتمة اعتذار المعتذر يريد ان كون
احد مستعملا في معنى الجمع كثير مستعمل فيما بينهم بل استعماله بهذا المعنى حقيقة كما يشعر به ظاهر عبارة
الصحاح وعلى هذا فاحد اسم وعلى القول الاخر اعني ما اشار اليه بقوله وقيل هو مبني على ان احدا
اسم لا هو صفة تم وكلاهما فاسد يريد ان كلا من وجهي الاعتذار عن ترك لفظ كل فاسد اما الثاني
فلان الامتناع والاستحالة لو كان مبنيا على كون احد بمعنى الجمع لما كانت الاستحالة المذكورة ناشية من
خصوصية لفظ احد فيلزم ان لا يكون نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا محالا

الكل بفتح الكاف الثقل صرح به الجوهري والمراد هنا ما يحصل في النفس اعني نفس الملام من اثر الملامة اعني الشدة والكلفة العارضة لنفسه بسببه منه

واللازم

واللازم باطل والملزوم مثله ولا يكون لخصوصية لفظ احد وعلى ظاهره مناقشة ظاهرة وهي انه لم لا يجوز
ان يكون وجه الامتناع مختلفا متعددا ووجه ترتيب الوجه الثاني من وجهي المعتذر على الاول
لعل هو اضبط منه والا فهو ... للوجهين معا
مع ان مقتضى الترتيب تاخيره لانه اقرب الى متعلقه ولانه اخصر بالنسبة الى ترتيب الوجه الثاني
اي الترتيب ... في الوجه الثاني بقوله وان لا يكون ٢
وقد اشار الى ترتيب الوجه الاول بقوله وايضا يجوز ان يكون احد مبدل الهمزة من الواو وحاصل
ذلك ان ما ذكر من ان احدا هنا همزته ليست بدلا من الواو فلا يكون في الايجاب الا مع لفظ كل ممنوع
لم لا يجوز ان يكون همزته بدلا من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وقوله وانه لا يكون بمعنى الجمع
اشارة الى ترتيب الوجه الثاني وحاصله ان ما ذكر من ان احدا هنا بمعنى الجمع ممنوع تم لا نسلم انه بمعنى
الجمع ولو سلم فكونه بمعنى الجمع ايضا باطل لان المعنى في ما انا رايت جمعا من الناس والمنفي هو الروية
الواقعة على جماعة من الناس وهو ليس بمحال وما ذكره من ان المعنى ما انا رايت جميع الناس
وان كان محالا الا انه ليس بلازم هذا تقرير كلامه وتبيين مرامه ولقائل ان يقول ان جمعا نكرة
واقعة في سياق النفي فيفيد العموم فيكون المنفي الروية الواقعة على جمع من جماعات الناس فيكون
ردا على من زعم انه قد راى كل جماعة من جماعات الناس وهو ايضا محال على ان الاستغراق في الجمع
يستلزم اعتبار الاستغراق في الاحاد الحقيقية ايضا على قانون ما ذهب اليه الشارح المحقق في استغراق
المفرد والجمع من ان كلا منهما يساوي الاخر فيتم الاستحالة المطلوبة والجواب انه لو كان مبنيا على وقوع
النكرة في سياق النفي فليعتبر اول الامر لئلا يحتاج الى اعتبار توسط كونه بمعنى الجمع ثم جعله نكرة في
سياق النفي فاعتبار الواسطة يكون لغوا انه دبر فان قيل هذا جيد الا ان مجرد الجواز اعني جواز
كون احد هنا مبدل الهمزة وجواز ان لا يكون بمعنى الجمع غير كاف فيما هو بصدده من بطلان قول
المعتذر لانه بصدد توجيه كلام صدر عن المص ولو حمل كلامه على هذا يتصف بالاستقامة وكلامه
صالح للحمل عليه فينبغي ان يحمل عليه دفعا لفساده فمجرد الجواز لا يكفي لما هو بصدده فساده بل
للاعتذار كاف قلنا نعم الا ان الكلام في اثبات الاستحالة فلو كان هناك احتمال لما تم المدعى اصلا فليتامل
تم فالحاصل اي حاصل الاعتراض في هذا المقام والسبب لذلك اعني تغيير الحاصل بحاصل الاعتراض المضاف
الى المقام ان هذا غير مختص بابطال دليل المص ولا بابطال دعواه وتوضيحه ان ما ذكره الخصم واشار
اليه المص من ان هذا المثال غير صحيح لاستلزامه المحال غير تام لان مبنى البطلان ان كان على مفهوم الصريح

كما ذكرناه اولا من ان مفهومه الصريح عموم النفي فيجب ان يكون الثبوت ايضا على وجه العموم فهذا غير
تام لان غاية الامر اذن ان يكون النفي بطريق العموم مخصوصا بالمتكلم وهذا لا يقتضي ان يكون
الثبوت ايضا على وجه العموم لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي وان كان البطلان مبنيا على
مفهومه الضمني اعني السلب الجزئي كما اشار اليه الله بقوله لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد
فهذا وان كان تاما الا ان الدليل القطعي قائم على ان المفهوم الضمني غير معتبر وان المعتبر انما هو المفهوم
الصريح لا غير والى الشق الاول اشار بقوله وقولنا ما انا رايت احدا يفيد عموم النفي الذي هو سلب
كلي وتخصيصه بالمتكلم الخ والى الشق الثاني اشار بقوله لا ايفال الخ وبهذا التحقيق ظهر حاصل الحاشية
وظهر ان الحاصل معناه حاصل المقام وظهر ان حاصل المقام كلامهم هذا اعني الدعوى والدليل على
هذه الدعوى غير تام فليفهم قوله لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد وذلك
لان زيدا من الاحاد فاذا لم يكن الضرب واقعا على زيد لم يكن واقعا على كل احد قوله وتحقيقه الخ
اي تحقيق الجواب ان تخصيص الملزوم بالنفي اي قصره عليه لا يستلزم تخصيص اللازم لجواز ان
يكون اللازم اعم وههنا المقصور على المتكلم هو السلب الكلي المذكور صريحا فلا يلزم قصر السلب الجزئي
اللازم عليه ليلزم ثبوت الايجاب الكلي لغيره قوله وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام يريد ان هذا الخطا
ليس اول خطا وقع منهم بل امثال ذلك منهم كثيرة وما في الكلام واضح لا ستره به قوله زعم انه اسا في
يريد انه لما خص قلبا فقد اعتقد الزاعم ان الساعي هو المتكلم فقط وان السعي مقصور عليه او قصر
افراد ان اعتقد ان السعي مشترك بينه وبين غيره والوجه الاول واضح لا خفاء فيه لان دلالة اللفظ
عليه واضحة لان تقديم المسند اليه لما افاد قصر الخبر عليه كان النفي راجعا اليه وكان مضمون الكلام في
القصر والتخصيص بمعنى ان السعي غير مقصور علي ونفي التخصيص في التحقيق نفي الوحدة ولوضوح
ذلك شاع هذا المعنى بينهم كما اشار اليه من قال ● نه تنها من كرفتارم بدام زلف زيبايت ●
كه هر كس باسر زلفت سري دارد وسودائي ● واما الوجه الثاني فليس بذلك الوضوح
لان في دلالة اللفظ عليه نوع خفاء لان نفي التخصيص لا يقتضي قطع المشاركة وان جيء في تخصيص
النفي فمع انه لا يطابق ما هو فيه يتجه عليه ان هذا المعنى انما يناسب فيما كان نصا في النفي جزء المحمول
وان بني الامر على مجرد نفي الفعل لما فيه من قطع المشاركة فليس في الكلام اذن حصر ولا تخصيص

قوله ما هو فيه لان الكلام في ان وجود الفعل صواب
وان النزاع في فاعله فالمطابق اذن ان يعتبر
هنا ان تخصيص الفعل لا تخصيص نفي الفعل وبناء
كلامه عليه بصورت رفيع حيث قال في بيان الفرق
بين التخصيصين ان ما انا سعيت يقال لمن اعتقد
عدم سعي واصاب لكنه اخطا في فاعله الذي لم يسع
فليتامل فانه دقيق منه

فضلا

حيث شنع عليهم بانهم كسروا الف زورق حيث
لم يجروا في انهن تاخير حرف النفي عن المسند اليه
المقدم وتقديمه عليه منه

مطلب مهم

فضلا عن ان يكون التقديم له فليتامل فانه محل تامل وبهذا ظهر ان قوله فهو للتخصيص قطعا
لا يطابق هذا التفصيل قطعا سواء حمل التخصيص هناك على تخصيص النفي مع الجزم ببطلانه
او على نفي التخصيص كما هو اللائح من بيانه ويدل عليه ما ذكره سابقا قوله وكانت المناظرة
في شيء ثبت انه مفعول تامل فلو قيل فاذا كانت المناظرة في ذلك الشيء الذي هو المفعول لم يكن الخلاف
في الفاعل والمفروض خلافه يرشدك اليه صدر الكلام كيف يثبت ان يكون العامل لهذا الفاعل
قلنا المراد وقوع المناظرة فيه باعتبار فاعله وفائدته فلا اشكال قوله ولهذا اي ولانه لا بد فيه
من ثبوت الفعل قطعا على الوجه المذكور في النفي من العموم والخصوص ثبت ههنا امران
احدهما كون المنفي عاما وثانيهما بطلان الفعل حيث يقال ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت
اليوم شيئا وما انا رايت احدا معنى ان يقول فاعل كان وخبره ظرفا من الفعل اي باطلاقه
قوله فلا بد وان يعني لتصحيح التركيب ان يقال فلا بد ان يكون وحذف انه في قبيل ادخال الواو
على خبر المبتدا بعد دخول الناسخ على ما صرح به المحقق في قول الحماسي فامسى وهو عريان
ما غط فوقهم ما احد الا وله نفس امارة والسر فيه هو التنبيه على شدة الالتصاق والاتحاد
بين المبتدا والخبر والاتصال كادخال الواو بين الصفة والموصوف الا ان الشارح المحقق يذهب
في مثله الى ان الخبر محذوف والمذكور ليس بخبر وعلى هذا فهو عطف على الخبر المقدر قوله لانه يقتضي
ان يكون انسان غيرك هذا مبني على قانون تقرير المطول سبق من ان تقديم المسند اليه يفيد تخصيص
الخبر عليه والقصر رد للمخاطب في اعتقاده المشوب بصواب وخطا وانت زيد تقرير صوابه
ونفي خطائه وهذا كذلك اذ المعنى لست الذي ضرب كل احد سوى زيد بل هو شخص اخر وهذا
محال قوله وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين اي في تقديم المعمول على العامل في قوله ولهذا لم يصح
فان هذا التقديم لقصر المؤخر على المقدم اي عدم الصحة مقصور على هذه العلة لا يتجاوز الى
علة اخرى فكان ردا على الشيخين لظنهما انه يتجاوز الى علة اخرى فان قيل فكان الكلام صريحا
في الرد لا اشارة قلنا المراد الرد على الشيخين ولا تصريح بذلك على انه قد سبق ان الاشارة كثيرا
ما تستعمل بالمعنى الاعم قوله يقتضي انه لا يكون ضربه اذ قد سبق ان هذا رد على من يزعم ان المتكلم
قد ضرب كل احد سوى زيد واصاب في ذلك لكنه اخطا في ان هذا الفاعل هو المتكلم وكيف لا

من الاثبات فلا يكون زيد مضروبا له تم وجه اداء الجواب عن اعتراض المص على الشيخين فيما
ذهبا اليه من المنع على المقدمة الثانية القائلة بان التقديم والابتداء يقتضي ان لا يكون زيد
مضروبا للمتكلم وتقرير الجواب ظاهر من تقرير الشارح المحقق وههنا بحث وهو ان التقديم
والابتداء اذا كانا لرد الخطأ على القصر الدال على ان الاستثناء من الاثبات لم يكن هذا من قبيل
نقض النفي بالا وانما يكون من قبيل النقض اذا كان استثناء من النفي وليس كذلك واجيب
بان هذا مسلم الا ان ظاهر الكلام على ان الاستثناء مفرغ من النفي فيكون النفي منتقضا بالنظر
الى الظاهر وان لم يكن هناك انتقاض بالنظر الى الحقيقة والكلام في قوة السؤال وضعف الجواب
والله اعلم بحقيقة الحال وما هو التحقيق والصواب فتدبر فاذا كان النزاع في هذا الضرب
المبني اي في فاعله فهو مبني على التقدير او على التقييد تم فلا يكون زيد مضروبا لك ولا
لغيرك يريد انه اذا كان لرد الخطأ في فاعل فعل معين هو هذا الضرب كان المعنى ان هذا الضرب
الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لا انا فلا يكون زيد مضروبا لك كما لا يكون مضروبا
لغيرك ثم المنتقض بالا هو نفي هذا الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو واقعا
على زيد ويلزم كون زيد مضروبا به غير مضروب به هذا محال الا ان الشارح المحقق اقتصر على الاولى
بطى هذه المقدمة لانه بصدد الدفع لمنع اورده المص على حديث التقديم والابتداء واقتضائهما
الاختصاص المذكور واما كيفية لزوم التناقض فقد تقررت سابقا فان قيل لم نسب القصر الى
التقديم والابتداء جميعا وهلا اكتفى بواحد منهما قلنا لان التقديم لا يكفي في افادة هذا المعنى
لانك لو قلت انا ما ضربت الا زيدا كان هذا صحيحا لانه في معنى انا الذي لم يضرب الا زيدا ولا
شبهة في صحته فالامتناع ناش من الامرين جميعا تم وهذا التحقيق ما ذكره العلامة في
شرح المفتاح ان التقديم يريد التقديم المذكور المقرون بالابتداء لم يشعر فيه انما تركه الشارح اعتمادا
على ما سبق والا فالواقع في عبارة العلامة تقديم الفاعل مع حرف النفي تم فينبغي التوضيح من
تتمة كلام العلامة اي التوضيح بين الاثبات والنفي في ما ضربت الا زيدا فلا تناقض فيكون صحيحا
ولا يمكن التوضيح في ما انا ضربت الا زيدا فلا يكون صحيحا ولما كان ههنا مظنة ان يقال مثل
هذا التوضيح يمكن ان يتمشى في ما انا ضربت الا زيدا ايضا فيكون هو ايضا صحيحا وهذا معنى قوله

لا يقال

لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان اجاب بان المنتقض بالا هو نفي هذا الضرب الذي
وقعت المناظرة في فاعله فيلزم التناقض ولعمري لا الشبهة شيء ولا الجواب والله اعلم بالصواب
وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون زيد مضروبا انكم قلتم لا تناقض في قولنا
ما ضربت الا زيدا لامكان التوضيح بالطريق المذكور بخلاف قولهم ما انا ضربت الا زيدا فان
التناقض فيه لازم جزما لامتناع اعتبار التوضيح المذكور بناء على ان المنتقض بالا هو نفي
ذلك الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فالتناقض فيه موجود لا محالة وذهب الشارح المحقق
الى ان احتياج قولهم ما ضربت الا زيدا الى التوضيح اشد من قولهم ما انا ضربت الا زيدا لتحقق النقض
بالا فيه على سبيل القطع بخلاف قولهم ما انا ضربت الا زيدا فانه لا تناقض فيه اذ لا نقض فيه قطعا
فيمنع الاحتياج فيه الى التوضيح فكيف يصح ان يقال لا يمكن التوضيح فيه وحاصله انه لا نقض
فيه فلا تناقض فلا حاجة الى التوضيح فضلا عن ان يقال التوضيح ممتنع فيه وهذا المعنى توجيه
الكلام بهذا النمط جيد من جهة انه مرتبط بكلام العلامة صورة وفي التحقيق منع للمقدمة القائلة
بالنقض ففي هذا التوجيه محافظة للارتباط الصوري والمعنوي ويجوز ان يقال ابتداء
هذا راجع الى تزييف المقدمة القائلة بالنقض وتقريره ان الشيخين ومن تبعهما قد عللوا
الامتناع بطريق شتمل على مقدمتين احدهما ان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون زيد مضروبا
للمتكلم وثانيهما ان التقديم والابتداء يدلان على انه ليس مضروبا له والمص قد اورد المنع على
المقدمة الثانية فحاول الشارح المحقق ان يبين ان ايراد المنع على المقدمة الاولى اظهر واولى
وتقريره واضح من كلامه ثم رجح التزييف على الاول كلام العلامة اصالة وكلام الشيخين منعا
وعلى الثاني فرجعه كلام الشيخين اصالة ويرجع الى المص منعا فليفهم وتحقيق ذلك انه لا تناقض
فيه ولا نقض على ما اشار اليه بقوله فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا اي في قولهم ما انا ضربت
الا زيدا بل النفي راجع الى الفاعلية فقط فالاستثناء يكون من الاثبات كانه قيل ضرب كل احد
سوى زيد ثابت واقع لكن فاعله غيري لا انا واذا كان كذلك لا يكون من نقض النفي بالا
اصلا وهذا هو الاشكال الذي قررناه في صدر البحث على الشيخين في تقريرهما التناقض في ما انا
ضربت الا زيدا وقد شرحنا هناك بما لا مزيد عليه واعترض بعض المحققين من اصحاب الحواشي

على هذا بانه زاد في كسر القارورة لانه قد هدم بهذا الكلام التوجيه الذي قد تصلف به انفا اذ يقال
في كلامه ان نفي الرؤية في قوله ما انا رايت احدا على اهل الحد لان النفي متوجه الى الفاعل والحكم فاعلا
ولا تعلق له بالفعل والمفعول اصلا فكونه الكلام دالا على ان المتكلم ليس فاعلا للرؤية المتعلقة باحد
فيلزم ان يكون هناك انسان قد راى احدا كانه قيل لست الذي راى احدا من الناس ولا محذور فيه
وحاصله ان النفي لما كان خاصا بالفاعل لم يكن النكرة الواقعة في هذا الكلام اعني احدا في ما انا
رايت احدا واقعة في سياق النفي فلا تكون عامة واذا لم يكن النفي على وجه العموم لم يكن الاثبات
ايضا على وجه العموم فلا يكون فيه استحالة والجواب عنه من وجوه الاول ان هذا الكلام على التنزل لان ما
ذكره الشارح المحقق في التحقيق منع وسنده كلام ان فيه نقضا فان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا
بل الى الفاعلية فقط الى الاخر الثاني ان كون النكرة في سياق النفي لا يقتضي ان تكون متعلقة بالنفي
بل معناه على ما صرح به القوم انه اعم من ان تكون متعلقة بفعل منفي او متعلقة بفعل مثبت متعلق
بمنفي واياما كان فالعموم لازم جزما والذي نحن فيه من قبيل الثاني اذ النكرة متعلقة بفعل مثبت
هو راى وهذا الفعل المثبت متعلق بمنفي هو الفاعل الذي ورد عليه النفي فيكون عامة فيلزم
الامتناع الملطه في ما انا رايت احدا فلا هدم ولا كسر للقارورة اصلا فضلا عن الزيادة عليه الثالث
ان ما ذهب اليه الشارح المحقق من التوجيه الذي تصلف به مبني على ان وجه الامتناع في ما انا
رايت احدا هو هذا على ما اعتبره الشيخ عبد القاهر وسائر العلماء يشهد بذلك اطلاقاتهم تارة وتصريحاتهم
اخرى لا ما ذهب اليه البعض فانه مخالف لاصطلاحهم وتصريحاتهم وخارج عن قانون المعاني فما التصلف
انما هو بهذا الاعتبار حيث لم يطلعوا على حقيقة الحال ولم يتصفحوا كلام الشيخ وكتب الفن فلا
يقدح في ذلك ما اورده من المنع على كلام الشيخين هنا اذ المراد ان كلامهم هذا فلا باس لو ورد
على الكل منع فانه لا ينافي التصلف بل يوجبه كيف ولا يذهب المعترض فليتهم فتفكر اجدر بان يعترض
عليه اي بانه يرد عليه اشكال التناقض المبني على النقض وحاصله ان ورود الاشكال على قولهم
ما ضربت الا زيدا اظهر من وروده على قولهم ما انا ضربت الا زيدا لان الاشكال مبني على وجود النقض
والنقض يوجد في ما ضربت الا زيدا دون ما انا ضربت الا زيدا فكونه هو بالاعتراض اولى
وبورود الاشكال احرى هذا على الوجه الاول واما على الوجه الثاني فقد قررناه بعيد ذلك فيقال

صرح به الفاضل المحقق قطب الدين الرازي في شرح الكشاف في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا اخ اهل الكتاب

التصلف لاف زدن

ان النفي

ان النفي الى تفصيل للاعتراض اي في ما انا ضربت الا زيدا هكذا يجب ان يفهم هذا
المقام فانه من مزال الاقدام ومعارك الافهام ومزالق الاقدام قوله بان ذلك يكون
في الكلام نفي اصلا اي يريدون انتفاء المجموع المركب اي كون المسند اليه واقعا
عقيب حرف النفي كائنا بعده بلا فصل باحد الامرين اما باعتبار انتفاء حرف
النفي او باعتبار كونه واقعا بعده بان يكون مقدما على حرف النفي فان قيل
هذا اعني ما ذهب اليه الشارح المحقق من جعل انتفاء الابلاء اعم لا يلائم كلام
المص اعني قوله وكذا اذا كان منفيا لانه يفهم منه انه لم يجعل عدم الابلاء اعم بل
يشعر بانه اراد المعنى الاول فقط والا فلا معنى لقوله وكذا اذا كان الفعل منفيا
قلنا اراد المعنى الاعم ونظم الكلام هكذا وان لم يل حرف النفي فهو على قسمين لانه
ياتي للتخصيص وياتي للتقوي وكذا الثاني ياتي لهما جميعا واليه الاشارة بقوله فقد
ياتي للتخصيص وقد ياتي للتقوي وهذا كما ترى متسق غاية الاتساق منتظم
غاية الانتظام قوله فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد فيه بحث
لان قصر التعيين خارج ولا معنى لاخراجه لجريان بهذا الاعتبار فيه فالوجه
ان يحمل عبارة المص على ما يشمل قصر التعيين ايضا بحمل المشاركة اعم من شركة
المعية او البدلية فكما ان المشاركة متحققة في قصر الافراد كذلك في قصر التعيين
ايضا بناء على ان المخاطب فيه ممن يجوز الشركة لا على التعيين كما صرح به الشارح
المحقق في مباحث القصر اللهم الا ان يحمل المشاركة على شركة المعية اخذا بالظاهر كما
فعله الشارح اذ الظاهر المتبادر الى الفهم من الشركة انما هو شركة المعية ويحال الامر
في قصر التعيين على المقايسة قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوف على مقدر
تقديره وان لم يل حرف النفي فقد ياتي للتخصيص وقد ياتي للتقوي اذا كان مثبتا
وكذا اذا كان منفيا قوله ومعنى لم اه دفع لما يتوهم في ظاهر عبارة المفتاح حيث
قال فائدته هنا التاكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بانه هو لا غيره لا التاكيد
الحكم ولما كان ظاهر قوله لا غيره مشعرا بالقصر والاختصاص وكان هذا مضا

لانه بصدد نفي الحصر والتخصيص اورد كلام المفتاح وفسره بما يتضح به المراد ويندفع
به الفساد ش وليس اذا قلت الا اسم ليس ضمير الشان وخبره الجملة الشرطية او قوله يجب
واذا كان ظرف لغو متعلق بليس وناعل يجب ان تكون وفاعل تكون وهو تامة ان
مع اسمه اعني وجود شيء وخبره الظرف اعني عند السامع وضميره للسامع والجملة اعني
اعني قوله قد وقع خطاء منه في موقع الخبر صفة شيء او في موقع النصب حال منه ولفظ
قد بها ارجع الثاني وضميرها فاعل الشيء وفيقصد منصوب معطوف على يكونه وضمير
اذا قلته للمثال الثاني اعني سعيت انا في حاجتك كما اشار اليه بقوله اي المثال الاخير ووجه
التخصيص انه هو الذي يفاد به وجود الشيء من غير شائبة تجوز في الاسناد الى المتكلم
او سهو او نسيان على ما هو فائدة التاكيد بخلاف سعيت في حاجتك فانه لا دلالة فيه
على دفع التجوز والسهو والنسيان اذ لا تاكيد وذهب الشارح العلامة في شرح المفتاح
الى ان الضمير راجع الى المثالين بطريق البدلية فقال في تفسيره اي كلا من المثالين فلا
جرم اضطر الامر الى ان جعل قوله غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان متعلقا بقوله
صح فلذا قال في تفسيره صح من غير ارتكاب اخذ هذه الثلثة ش فما ورد في هذا المقام
على سبيل التجوز او السهو او النسيان يريد ان العلامة ان اراد فيما ذكره واورده ما هو
المتبادر منه فانه لم يعرف فساده لكن بحيث اذا نبه يتنبه بادنى تنبيه كان سهوا
وان عرف ونسي بحيث لو توجه اليه لادركه كان نسيانا وان اراد معنى اخر لازما لذلك
المعنى كان تجوزا ولا يخفى حسن موقع هذا الكلام في هذا المقام وبالجملة فوجه التعجب
والتحير في كلام العلامة امور الاول ما ذكر من قصة انا سعيت في حاجتك مسالها قصة
في شرحها طول اخر لا تعلق له بهذا الكلام ولا ارتباط له بالمقصود والمرام الثاني ان ما ذكر
من ان السهو والنسيان والتجوز على التقدير الثاني من الحاق الكلام لا يساعده عقل ولا نقل
الثالث ان قوله انا سعيت في حاجتك انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل قصرا له على هذا ولا
وليس بذلك اذ قد سبق آنفا انه كما ياتي للقصر كذلك ياتي للتقوي وبالجملة فوجه الاهمال
مما يضيق عن الاحاطة به نطاق المقال والله اعلم بحقيقة الحال ش ثم بنى على كلامه هذا

تحقيق

تحقيق له واشارة الى اهانته على نمط قوله تعالى اهذا الذي يذكر الهتكم كما ان لفظ ثم تنبيه
على استبعاد البناء على مثل هذا الكلام قوله والشجرة تنبئ عن الثمرة يعني بالنسبة الى من
لا يرى الثمرة يريد كما ان الثمرة تنبئ عن الشجرة لمن لا يراها الا انه اولى مع الاشتهار
لان الشجرة اصل للثمرة كما ان هذا الكلام اصل يتفرع عليه غيره فهذا انسب بالمقام ش هذا الذي
ذكره من التفصيل اي من التخصيص تارة والتقوي اخرى وفي قوله اذ بنى الفعل
على معرف رمز الى تضمين المعطوف عليه للجملة الشرطية اعني قوله وان بنى الفعل على منكر
يريد ان هذه الجملة معطوفة على مقدر تقديره هكذا فان قيل فمقتضى الظاهر ايراد كلمة ان
ثم عدل عنها الى كلمة اذا قلنا نعم الا ان البناء على المعرف لما شيد اركانه بالامثلة صار
كانه امر محقق فيناسبه كلمة اذا المنبئة عن التحقق والشيوع ولا كذلك البناء على
المنكر فانه سيتحقق وههنا نكتة اخرى وهي الاشارة الى قوة الاول وشرفه والتنبيه
على ضعف الثاني وسفالة محله تدبر ش وان بنى الفعل على منكر اي جعل الخبر فعلا خبرا عنه
واسند اليه مقدما هو عليه يقال هذا مبني على ذاك يريدون انه خبر له او صفة او حال
منه وقد سبق منه بعض تحقيقه ش تخصيص الجنس او الواحد به اي قصر الفعل على
الجنس والواحد على ان المذكور المقصود هو المذكور بعد الباء على ما هو الاستعمال العربي
الشائع على ما سبق وفي قوله اي الاخرة اشارة اليه فان هذا تنبيه لطيف على ما هو
القانون في القصر من ان المعتبر في النفي الماخوذ في القصر انما هو نفي المقصور من
المقصور عليه وان كلمة النفي في اللفظ ترد على ما يقابل المقصور عليه فليتامل فان قيل
كيف صح وقوع النكرة مبتداء في قولهم رجل جاءني قلنا لانه تخصص النكرة هنا بكونه
فاعلا في المعنى على ما صرح به في قولهم شر اهر ذا ناب فانهم قالوا المعنى ما اهر ذا ناب
الا شر فههنا المعنى ما جاءني الا رجل فافهم ش بهذا الكلام الباء بمعنى في وهو متعلق
بمحذوف هو حال من الاعتقاد المدلول عليه بالفعل اما على قانون التضمين او لا
اي اعتقد المخاطب حال كونه اعتقاده متلبسا في هذا الكلام اعني رجل جاءني وقوله
ان قد اتاك الى في لفظ معنى اعتقد وفي التنقيح بيان للاعتقاد وقوله ولم يدر جنسه

اشارة الى قصر التعيين وقولنا واعتقد انه امراة اشارة الى قصر القلب ان كان المراد انه امراة
فقط والى قصر الافراد ان كان المراد انه امراة ايضا فلذا اطلقه فاندرج في كلامه قصر الافراد
ايضا ففي الكلام تعرض للقصر بانواعه الثلث فليفهم قوله عن ان يدخله في تخصيص الجنس
تخصيص النوع يريد انه مندرج في تخصيص الجنس واللفظ شامل له كشمول الانسان
لافراده فذكره ذكره قوله ولعلنا نوره كلامه فان قلت لعل للترجي اى لترجي المتكلم
من مدخوله ونوعها تخصيص من نفسه محال قلت هذا من باب التجريد والانسان لما
كان غير متكل على عمره خائفا من الاجل كل حين لا وثوق له على بقائه في الزمان المستقبل
كانه حاله عند غرضه وجزمه على ان يفعل في الزمان المستقبل كذا شبهه بحال من يرجى
انه يفعل يحتمل ان يحصل منه ويحتمل ان لا يحصل تدبر قوله وصح باختلاف الحكم بين الصور
الثلث الاولى ما يكون المسند اليه مضمرا نحو هو عرف الثانية ما يكون المسند اليه مظهرا معرفة
نحو زيد عرف الثالثة ما يكون المسند اليه نكرة نحو رجل عرف ووجه الافتراق بين الصور
الثلث اما اذا قلنا عرف هو لم يكن هو فاعلا عرف لانه ذلك ليس من مواضع جواز
انفصال ضمير الفاعل واذا لم يكن فاعلا جاز تقديمه اذ لا مانع ههنا يتصور سوى كونه
فاعلا واجزاء الجملة يجوز تقديم بعضها على البعض اذا لم يمنع مانع واذا جاز تقديمه فقولنا
هو عرف كان له احتمال التقديم لعدم المانع واحتمال الابتداء اى كونه مبتداء من اصله من
غير اعتبار تقديم وتاخير لكونه في موضعه الذي هو ما قبل المسند وعلى شرطه الذي هو حصول
تمام الفائدة بالاخبار عنه لكونه معرفة واذا قلنا عرف زيد كان زيد فاعلا عرف لانه
اعتبار ضمير مستتر في الفعل ثم ابدال الاسم المظهر منه قليل في كلام العرب جدا فلا وجه لحمل
الكلام الشائع الاستعمال الكثير النظائر عليه فان قيل فكيف صح هذا وفي التنزيل واسروا
النجوى الذين ظلموا وقد ذكروا فيه ان الذين بدل من الضمير قلنا الواقع في التنزيل انما هو
مع ابراز الضمير ولا التباس فيه مع احتمال ان يكون الواو ضمير الجمع فادلالة على كون
الفاعل جماعة على ما هو لغة اكلوني البراغيث ويجوز ان يجعل الذين ظلموا نصبا على الذم
او رفعا عليه او مبتداء متاخرا عن الخبر لعدم الالتباس بالفاعل بخلاف عرف زيد واذا

كان

كان زيد فاعلا لم يجز تقديمه للاجماع والالتباس فلم يكن لزيد عرف سوى احتمال الابتداء
دون التقديم واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط المبتداء وهو التعريف
والتخصيص فيحمل على انه كان في الاصل مؤخرا بدلا عن ضمير مستتر في عرف هذا حاصل
كلام المفتاح في وجه الافتراق بين الصور الثلث قوله اى مجاز وقد يجاب فان قيل يكفي
ان يقال وقد مر ان التقديم يستلزم الجواز دون العكس مع انه اخصر فالسبب في
ذكر الجواز قلنا ممنوع لان كثيرا من المقدرات مما لا يصلح به الجواز الا ترى الى انهم يقدرون
رجل عرف بعرف رجل على ان يكون رجل بدلا مع ان القول بان المرفوع في مثل عرف رجل
بدل مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال عرفا رجلان وعرفوا رجال قوله اذ لا
سبب للتخصيص سواه فيه بحث لان صاحب المفتاح قائل بالتقطع الفردي فلا حاجة
الى ما ذهب اليه اذ المعنى رجل واحد عرف لا رجلان ولا رجال اللهم الا ان يراد نفي التخصيص
بالنسبة الى النوع الاخر قوله فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير يريد ان عدم تحقق معنى
اختصاص الاهرار في نفسه بالشر لايجاده غيره وفيه نظر لان امر الاختصاص لا يبتني
ذلك كيف وان السكاكي ذكر في بحث القصر انه يجوز مجامعة لام التقديم الدال على القصر
مع كون الصفة مختصة بالموصوف وعكسه بخلاف انما فانه شرط في مجامعتها مع انما ان لا
يكون الوصف بعدها مما له في نفسه اختصاص بالموصوف المذكور كقوله تعالى انما يستجيب
الذين يسمعون فان كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل انما انت منذر من
يخشيها اذ لا يخفى على احد ممن له مسكة ان الانذار انما يكون انذارا ويكون له تاثير اذا
كان مع من يؤمن بالله وبالبعث وبالقيمة واهوالها ويخشى عقابها وتحقيق هذا
المقام في مباحث قصر المفتاح قوله اذ ظهور الخبر المطلب لا يهره ولا يفزعه ينبئ على ما اشتهر
عند العرب ان الكلب انما ينبح عند رؤية الشر ودوام المجاوره لا عند رؤية الخير والمراد
بالشر والامور الغير المالوفة وسموها شرا والاهتر شرا ورد الاعم الاغلب كما ان الانوار
المانوسة خير كذلك وقد يجاب بالمنع لهذا الابتناء على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر حيث قال قدم
شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ويستمر في ذلك بسببه هذا كلام

لا يهر اي لا يجهد ذا صوت في الصحاح الهر الاسم من قولك هر زيد هرا اي كرهه وفي المثل
فلان لا يعرف الهر من البر اي لا يعرف من يكرهه ممن يبره ويقال الهر في هذا المثل دعاء
الغنم والبر سوقها وهرير الكلب صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد وقد هر الكلب
يهر هريرا واما قوله ولا يفزع اما بتشديد الزاء او بتخفيفها ففي الاول من التفزيع وفي
الثاني من الافزاع وكلاهما بمعنى الاخافة فقد صرح به في الصحاح حيث قال الافزاع الاخافة
والاغاثة ايضا يقال فزعت اليه فافزعني اي لجأت اليه فاغاثني وكذلك التفزيع من
الاضداد يقال فزعه اي اخافه وفزع عنه اي كشف عنه الخوف ومنه قوله تعالى حتى اذا فزع
عن قلوبهم اي كشف عنها الفزع قوله واذ قد صرح الائمة ظرف لمحذوف تقديره لزم
طلب وجه اذ قد صرح الائمة والفاء في قوله فالوجه مرتب ومتفرع على هذا المحذوف
لا فاء جواب اذ لان الفاء لا تقع في جوابه وههنا وجهان آخران لم يذكرهما القوم الاول
ان الفاء هذه يجوز ان يجعل جوابا لاذ لانه وان لم تقع الفاء في جوابه حقيقة الا انه قد يقع
في جوابه تنبيها لاذ بان على ما صرح به بعض المحققين من النحاة لكونهما على حرفين
وتوافقهما في الحركة والسكون الثاني ان يجعل اذ هذه تعليلية تعليلا لما بعدها ميلا
في ذلك الى جانب المعنى كانه قيل ولتصريح الائمة وجب التوضيح بطلب وجه فان معناه
هذا لا غير قوله تفظيع شان الشر اي تشديد لامره وتكميل لوجوده من فظع الامر بالضم
فظاعة فهو فظيع اي شديد جاوز المقدار كذا في الصحاح ثم قال وكذلك
افظع الامر فهو مفظع وافظعت الشيء واستفظعته اي وجدته فظيعا قوله ولقائل
ان يقول الى حاصل الاشكال ان مذهبه يقتضي اعتبار التقديم والتاخير المذكور وكون النكرة
مخصصة يقتضي انه لا يعتبر ذلك ويوجب ان يكون اعتباره لغوا محضا وحاصل الجواب انا لا نم
ان مذهبه يقتضي ذلك في جميع مثل هذا المقام بل انما يقتضيه اذا كان الحصر ناشيا من هذا
الاعتبار المذكور واما اذا كان ناشيا من شيء آخر فلا حاجة اليه وههنا ناش من التقييد
بالوصف اذ نص المعنى شر فظيع اهره لا شر غير فظيع لانه اي لان صاحب المفتاح هو الذي يقول
بمفهوم الصفة حتى ذهب في قولهم ما ضربت اكبر اخوتك الى انه بمعنى اخاك الاكبر وان المعنى

ضربت

ضربت اخاك الاصغر قوله فبناء التشويح معطوف على التقييد اي لا بد لهذا الاعتبار ليترتب
عليه الحصر والتشويح قوله تحكم اي قول بطريق الحكومة والتسلط من غير ان يقوم عليه برهان
واما التهكم بالهاء فمعناه السخرية والاستهزاء قوله بنيت بها اي تملك المراة في الصحاح بنى
فلان بيتا وبنى على اهله بناء فيهما اي زفها والعامة تقول بنى باهله وهو خطأ وكان الاصل
فيه الداخل باهله كان يضرب عليها قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل داخل باهله بان هذا كلامه
ومنه يعلم ان حق العبارة ان يقول بنيت عليها وان بها خطأ والظاهر انه لا حاجة اليه لان
الظرف متعلق به بتضمين معنى الالتباس اي بنيت عليها ملتبسا بها وفي الكلام تنبيه على
ان الامر غير مقصور على الدخول بل الدخول مقرون بالدخول والمحاق من الشهر ثلث ليال
من آخره ومحاق الهلال غيبوبته كذا في الصحاح وقوله لكان محاقا الى يحتمل الوجهين التنزه
والرغبة والتعيين الى الكلام قوله لو كان يشكى الى كان ناقصة واسمه ضمير الشان والجملة
بعده خبره والظرف اعني الى متعلق يشكى يقال شكى اليه قال الشاعر شكوت الى وكيع سوء
حفظي وفي التنزيل انما اشكو بثي وحزني الى الله وكانه باعتبار معنى الرفع وقوله ما لقى
الظاهر انه متعلق بيشكى ويحتمل ان يكون جواب لو فعلى الاول كلمة من في قوله من شدة الكمد
بيانية وعلى الثاني زائدة لان ما نافية اي لو كان الشكاية مرفوعة اليهم لما كان الامر كذلك
والكمد الغم والحزن في الصحاح الكمد الحزن المكتوم وقوله ثم لما سكت الظاهر انه معطوف على كان
وقوله لا شجاني جواب لو اي لو كانت الشكاية اليهم واقعة ولو سكت لا شجاني فقرد ساكنه
اي لا زال شجاني ولا ذهب حزني وغمي من قولهم اشكيته اي ازلت شكايته على ان الهمزة للسلب
والمذكور في الصحاح ان هذا من قبيل الاضداد يقال اشكيته اي اوقعته في الشكاية واشكيته
اي ازلت شكايته وسخار اسم موضع وفي الصحاح وسحار وسحور اسم موضع وكذا في
عليك ورحمة الله السلام اولا الا ابا نخلة من ذات عرق وانما قال على وجه لان منهم من يجعله
معطوفا على الضمير المتمكن في عليك وذات عرق اسم موضع قوله ثم لا نم انتفاء التخصيص اه
الظاهر المتبادر من كلامه ان المراد بالتخصيص التخصيص النحوي اعني كون النكرة مخصصة مصححة لوقوع
النكرة مبتداء فحاصل الكلام على هذا ان ما ذهب اليه السكاكي من انه لا بد في صورة المنكر من

اعتبار التقديم والتاخير ليصح وقوع النكرة مبتدأ ممنوع اذ التخصيص حاصل بالوصف
المستفاد من التنكير ولهذا اعني ما ذكر من ان مذهبه ان التخصيص النحوي يحتاج الى
الاعتبار التقديم والتاخير يشير عبارة المفتاح حيث يقول وانما يرتكب ذلك الوجه البعيد
عند المنكر لفوات شرط المبتداء وهو كونه مخصوصا اذ لا ان نكرة ويجوز ان يراد بالتخصيص
التخصيص الحصري يريد ان ما ذهب اليه من انه لابد في صورة المنكر من اعتبار التقديم
والتاخير ليفيد الحصر ممنوع اذ الحصر حاصل بغيره ولهذا الوجه يشير عبارة المحشي حيث يقول
التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه
بحال فحقق ثم لانه معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل وفيه نظر لانا لا نم جواز
تقديم الفاعل المعنوي ثم لا نم انتفاء التخصيص قوله لفوات شرط المبتداء فقد دل عبارته
هذه على انه لو كان التخصيص سبب سوى ارتكاب ذلك الوجه البعيد لما ارتكب هذا الوجه
البعيد قوله لا ينافي التنكير هذا جواب عن اعتراض المص على السكاكي وتقريره ان ههنا
امرين النوعية والتخصيص والدال على الاول التهويل وعلى الثاني التقدير فالتقدير
امر ضروري لابد منه البتة وحاصل تزييف الشارح المحقق هذا الجواب انه لا يمكن في مثل
هذه الصورة ان يكون الحصر مستفادا من التقدير والا كان اعتبار التقدير امرا لغوا لان
البدلي الحصر في مثل هذه الصورة مستفاد من الوصف لا غير وبعبارة اخرى ههنا امران
الاول ان اعتبار التقدير ممتنع في المقيد بالوصف الثاني ان الحصر يجب ان يكون مستفادا
في المقيد بالوصف من التقييد وعند ضم هاتين المقدمتين سقط القول بان النوعية
مستفادة من التهويل والتخصيص مستفاد من التقدير فليتامل قوله والا لا يتجه كلامه
اي كلام المفتاح يريد انه كلام المفتاح يلزمه امتناع اعتبار تقدير التاخير فيما تخصص
النكرة فيه بالوصف وان الحصر مستفاد من الوصف ولو لم يعتبر هذا المعنى اعني امتناع اعتبار
تقدير التاخير ممتنع وان الحصر مستفاد من الوصف لما ظهر التوفيق بين الكلامين اعني
كلامي المفتاح والائمة حيث تاولوه بما مر اذ انا بالا انه قوله بل الجواب متصل بقوله لا يقال
يريد ان الجواب عن اعتراض المص على السكاكي هو هذا لا الاول لانه فاسد قوله اذ لم

يقصد

يقصد به التخصيص النوعي فيه بحث لانه قد نبهناك على انه اذا قصد التخصيص الفردي ايضا
لا حاجة الى اعتبار التقديم والتاخير قوله ثم لا نم امتناع ان يراد المهر شر لا خير قد سبق تقرير
هذا الاعتراض على وجه لا غبار عليه قوله قال ويترتب ثم معطوف على قوله التقديم يفيد
الاختصاص فان قيل لفظة ثم موضوع للترتيب مع التراخي وهو دليل قطعا على ان
هذا القول صادر عن السكاكي بعد القول بان التقديم يفيد الاختصاص الى الاخر ما نبح
من الشعب والشعوب والاقسام وهو بط لان هذا القول في كتابه مقدم على حديث
الاختصاص قلنا كما ان لفظة ثم تكون لما سبق كذلك تكون للترتيب في الاخبار كما يقال
بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس ابرادثم لاخبرك ان الذي صنعته امس اعجب
وان كان صنعه امس مقدما على صنعه اليوم فالمعنى ههنا بعدما اخبرتك عن القول
السابق اخبرك الان عن قول اخر وان كان هذا القول مقدما على ذلك وههنا كلام
اخر ذكره الامام المرزوقي وحاصله ان دلالة ثم على الترتيب مع التراخي مخصوصة بعطف
المفرد واما في عطف الجملة فلا قال في قوله شعر لا يكشف الغماء الا ابن حرة يرى غمرات
الموت ثم يزورها فان رؤية الغمرات وان كانت متعقبة بزيارتها او الزيارة واقعة
عقيب الرؤية بلا مهلة الا ان كلمة ثم وان دلت على الترتيب والتراخي في عطف المفرد الا
انه لا دلالة لها عليه في عطف الجملة فلذا استعمال في ايراد ثم ههنا هذا كلامه وهو وان كان
ثقة في العربية اسوة للناس في هذا الباب الا انه لا حاجة ههنا الى ما ذهب اليه بل ههنا وجهان
كل منهما الطف من الاخر الاول انه تنبيه على طول تدربه وتعمقه ففيه تنبيه لطيف على
ان الزيادة انما هي من جهة شجاعته لا من جهة مخافته وانها مبنية على خبرته لا على غفلته
الثاني ان كلمة ثم تنبيه على استبعاد الاخر عن الرؤية على نمط قوله تعالى يعرفون نعمة الله ثم
ينكرونها فان قيل ففي الاستبعاد اخلال بالشجاعة قلنا لا بل تنبيه على شجاعته بمعنى انه يفعل
ذلك مع انه مستبعد لا انه يستبعده ولو سلم ففيه تنبيه على عقله وتنزيه له عن جهله وان
امر هذا لشجاعته لا لغفلته قوله وقد تصحفت قوله وشهد مخففا حيث ذهب بعض الشارحين
الى ان قوله وشهد منصوب مخفف على انه مفعول معه لانه بمعنى القرب مشتمل على شيئين احدهما

شبعة معنى النفوذ وثانيهما عدم كمال النفوذ فالعلاقة الاولى اعني تضمين الضمير علاقة للامر الاول والثانية اعني المشابهة بالخالي عن الضمير علاقة للامر الثاني وذهب الشارح المحقق الى ان هذا تصحيف وتعسف وخروج عن الصواب الى ما هو في غاية الخطاء بحمله على التعلق وتحقيق ذلك انه اذا جعل قوله وتشبيهه مفعولا معه كان معمولا للتضمين شريكا مع مفعوله اعني الضمير على ما عرف من قاعدة المفعول معه انه لمصاحبة معمول فعل مذكور قبله فيصير حاصل الكلام لتضمنه الضمير ولتضمنه المشابهة المذكورة فحاصله يؤول الى ان قائم متضمن لشيئين احدهما الضمير والثاني المشابهة المذكورة وانت خبير بان ارتكاب كون الواو بمعنى مع واستعمال لفظ التضمن هنا وجعله متعلقا بالضمير الذي هو لفظ تارة وبالمشابهة التي هي معنى اخرى مع ظهور الوجه الصحيح السالم عن شوائب التكلف الخالي عن سمة التعسف في غاية الخطاء عند العارف بطرق التراكيب واساليب الكلام ولقد نصره بعض المحققين من اصحاب الحواشي قائلا لعل هذا القائل انما ارتكب التعسف في جانب اللفظ رعاية لجانب المعنى اذ لا يخفى ان تضمن الضمير وحده لا يصير علة للقرب واما الجر وان ادى هذا المعنى الا انه يتغير باختيار النصب على ان تضمن الضمير هو الاصل في العلية وشبهه بالخالي عنه تتمة لكما ان شبه النفوذ هو الاصل في المعلولية وعدم كماله تتمة له فاسند الاصل الى الاصل والفرع الى الفرع هذا كلامه ويتوجه انه مدخول مع مسموع واصل المشابهة المذكورة فرع وتبع فكيف يجعل مفعولا معه على ان فيه ركاكة كما بيناها باعتراف صاحب النصرة بذلك ايضا فان قيل كما ان لفظ مع يدخل على المتبوع الذي هو الاصل كذلك يدخل على التابع الذي هو الفرع فكما يقال جاء الوزير مع الامير يقال جاء السلطان مع جنوده قلنا لما كان السلطان والقوة والغلبة والاستيلاء مسندة على الجنود كان الجند من هذه الجهة اصلا وان كان كل فرد فرعا بالنسبة الى السلطان فافهم **قوله** احدهما المقاربة في النفوذ حق العبارة ان يقول احدهما شبه النفوذ لان المقاربة كالقرب في الاشتمال على المعنيين على ما اشرنا اليه في اثناء التقرير ليكون اوضح فيما قصده من المعنى المقصود واسلم عن التعسف **قوله** ولا يعول من قبل نفسه فلا تسرف ولا تصطد ههنا اشكال قوي وهو انه ان جاء ولو ابتزك الحكم عليه تركه بالنسبة الى

الى الجمع

الجمع اعني صيغة اسم الفاعل مع الضمير فالاعراب في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم لا يدل على نفي مثل هذا البناء لان اعراب الجزء لا يمنع بناء الكل للقطع بان الجملة اعرابها معربة مع ان المجموع من حيث المجموع مبني وان حاولوا تركه بالنسبة الى صيغة اسم الفاعل مجردا عن الضمير فهي بمنزلة جزء الجملة لا الجملة فلا يصلح للبناء هنا اصلا بل المعنى انه لا حديث لها وترك الحكم بالبناء فليفهم **قوله** اي جعل تابعا لعارف الضمير يريد ان الضمير المستتر في اتبعه عائد الى عارف المسند الى الظاهر والبارز المنصوب عائد الى عارف المسند الى المضمر يقال اتبعت زيدا عمرا اذا جعلت زيدا تابعا لعمرو وعمرا متبوعا له وهذا اعني ما ذهب اليه من ان المفعول الاول في هذا الباب تابع والمفعول الثاني متبوع هو الذي اختاره جمهور الشارحين في شرح المفتاح فقد صرحوا بان الضمير المستتر في اتبعه راجع الى عارف المسند الى الظاهر والبارز المنصوب لعارف المسند الى الضمير وان المعنى جعل الاول تابعا والثاني متبوعا وفيه بحث لانهم ان ارادوا ان هذا المعنى اعني كون الاول تابعا والثاني متبوعا حتم مقتضى اللغة فهو ممنوع بل الامر بالعكس الا ترى الى قوله تعالى في شان فرعون وقومه واتبعوا في هذه الدنيا لعنة فان المفعول الثاني هنا تابع قطعا للقطع بان اللعنة تابعة لهؤلاء وبهذا يشعر ظاهر كلام الصحاح ايضا لانه قال اتبعت القوم على افعلت اذا كانوا قد سبقوك فلحقتهم واتبعت ايضا غيري يقال اتبعته الشيء فتبعه فالحق في هذا المقام ان يقال كلا الطريقين جائز اذ كل منهما واقع اما كون الاول متبوعا والثاني تابعا فدلالة الاية الكريمة واما العكس فدلالة قوله عليه السلام الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت والاحمق من اتبع نفسه هواها وتمنى على الله فان هذا ايضا دليل قطعي كالاية للقطع بان النفس هنا تابعة للهوى والهوى متبوعه فنحن لما تتبعنا موارد استعمال هذا اللفظ وجدناه مستعملا في كل من المعنيين فلا معنى لتخصيص القول باحدهما ونفي الاخر فلا منشأ للبت الا عدم التتبع او قصور الاحاطة بموارد الاستعمال وكما ان الاستعمال ساعدهما فكذلك علم العربية ايضا ساعد كلا الاستعمالين اذ المفعول الاول كان تابعا قبل نقله الى باب الافعال وبالهمزة صار مفعولا والمفعول الثاني في الصحاح تبعت القوم تبعا وتباعة بالفتح اذا مشيت خلفهم او مروا بك فمضيت معهم

وكذلك اتبعتهم وهو اضعفت واتبعت القوم اذا كانوا قد سبقوك فلحقتهم واتبعت ايضا
غيري فكل من المفعولين اذن جهة اصالة وفرعية فما فيه معنى الفاعلية فهو مفعول
اول على ما هو القانون في باب اعطيت والذي يحصل بالتعدية فهو مفعول ثان فان
نظر الى اصالة الاول ناسب ان يكون متبوعا وثانيا وان نظر الى اصالة الثاني ناسب
ان يكون تابعا واولا هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام فانه مما لم يسبقني فيه احد من الانام
قوله ولعله انه سهو لوجهين الاول ان كون الافراد هنا في مقابلة الجملة مكشوف لا
سترة به وكلام القوم ينادي على ذلك لانهم يقولون ولمشابهته بالخالي عن الضمير تركوا
الحكم عليه بكونه جملة الى الحكم بكونه مفردا والمص زعم انه في مقابلة التثنية والجمع بر شدك
اليه قوله مفرد كان الظ او مثنى او مجموعا الثاني انه اذا المسند الى الظ فلا مساغ لتثنيته
وجمعه كالفعل فلا معنى لجعل افراده بطريق التبعية كذا ذكره الشارح المحقق وفي كل من
المقدمتين مناقشة ظاهرة قوله مثلك لا يبخل فان قيل لفظ مثل وغير لا يصير معرفة وان
اضيف الى المعارف بل هو نكرة فكيف صح وقوعه مبتداء قلنا نعم الا انه يصير نكرة مخصصة
وهذا القدر كاف في الابتدائية قوله لفظ مثل وغير كان ارباب البلاغة لا يعتبرون نظائرك
وشبهك وشبههما لقلة استعمالها في هذا المعنى والا فقد صرح بعض المحققين من النحاة
بانهما قد يستعملان في الكناية ايضا قوله فالاول اي لفظ مثل مطلقا سواء كان واقعا
في الاثبات او في النفي وكذا قوله والثاني اي لفظ غير مطلقا فقوله عن شيوخ لفظ مثل اشارة
الى الواقع في الاثبات وقوله او عن تقييد الى الواقع في النفي الا انه اتى في الاول كلمة او وفي الاول
لانه على طريق اللف والنشر واللف اجمالي وقد نبهناك مرارا على ان المعهود في اللف
الاجمالي ذكر النشر بكلمة او واتى الواو في الثاني اذ لا لف ولا نشر هنا بل صرح هنا بتعلق كل
من الامرين فلا معنى لاو هنا وقوله من مقتضى القياس وموجب العرف تنبيه على ان
العلاقة ظنية عرفية كما هو اللائق بالخطابيات لا قطعية قوله ولم يقع الاستعمال على خلافه
يريد ان ليس معنى قوله يرى تقديمه كاللازم ان التقديم لكونه كثيرا واكثريا بمنزلة الشيء اللازم
بمعنى انه قد تقدم وقد لا تقدم بل المراد انه قطعي كلي لا يجوز خلافه قطعا قوله قيل وقد تقدم

قائله

قائله ابن مالك ومن تبعه وقوله وقد تقدم معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل
تقديم المسند اليه لما سبق ولاجل كذا وهذا اعني العطف بهذا النسق سماه القوم عطف التلقين
كما يقال لك ساكرمك فتقول وزيدا والى هذا اشار في الكشاف في قوله تعالى قال اني جاعلك
للناس اماما قال ومن ذريتي قوله والتاخير لا يفيد الا سلب العموم اعلم ان عموم السلب
معناه السلب الكلي وان سلب العموم معناه السلب الجزئي والاول يستلزم الثاني من غير عكس
ضرورة انه كلما صدق السلب الكلي صدق السلب الجزئي دون العكس ولهذه النكتة ترك تعرضه
للحصر في الاول وسلكه ونيزه في الثاني فليفهم قوله وكان هذا القائل جواب لسؤال ربما يختلج
في قلب الناظر من ان هذه الدعوى اعني دعوى ان التقديم يفيد عموم النفي والتاخير يفيد
نفي العموم امر مبني على الوضع والاستعمال ومستند الى اعتبار اللغة فلا معنى لاثباته بالبينة
والبرهان كيف واللغة لا تثبت بالدليل والقياس وحاصل الجواب ان هذا الدليل ليس دليلا
على اصل الدعوى المذكورة بل هو في معرض البيان للجهة والسبب للاستعمال والاعتبار اللغة
وتوضيحه ان الدعوى مبنية على الوضع والاستعمال والدليل بيان للحكمة الا ان الوضع والاستعمال
لما كان مكشوفا لدى كل احد وكانت الجهة مخفية ترك التعرض للجلي وخص البيان بالخفي جريا على
مقتضى الحكمة قوله موجبة معدولة المذكور في كتب المنطق ان القضية منقسمة الى قسمين
معدولة ومحصلة لانه حرف السلب ان كان جزءا من الموضوع او المحمول او منهما سميت القضية
معدولة وان لم يكن جزءا اصلا سميت محصلة فان كانت موجبة سميت موجبة محصلة وان
كانت سالبة سميت سالبة محصلة وربما سمي سالبة بسيطة لان البسيط ما لا جزء له وحرف
السلب وان كان موجودا الا انه ليس جزءا من طرفيها والفرق بين الموجبة والمعدولة
والسالبة المحصلة او البسيطة انما يظهر اذا لم يكن الموضوع موجودا اذ لو كان موجودا صدق
الايجاب والعدول كما يصدق السلب ايضا وان كان معدوما يصدق السلب ولا يصدق
الايجاب ولذا قال ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع فعند انتفاء وجه الفرق بوجود
الموضوع فليتامل قوله وانما قال في الاول المستفهم بجزيه لانه انما اتى لفظ الالتزام هنا في
ولفظ الاقتضاء ههنا اذ الاول ينبئ عن الخفاء وعدم الصراحة والمفهوم الصريح في السالبة

الجزئية النفي عن البعض والنفي عن الجملة يتصل بهذا الا انه مفهومه الصريح بخلاف السالبة
الكلية فان مفهومها الصريح نفي الحكم عن كل فرد قوله بل الجواب ان نفي الحكم الخ متصل بقوله الا ان
دلالة قولنا لم يقم انسان الخ يريد انه ليس الجواب عن اعتراض لله على هذا القائل ذا الدليل
هذا قوله ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا اراد بالكلي هنا ما يقابل الجزئي فلا اشكال
قوله فلا بد لهذا البيان من شيء الخ يريد انه لما كان المفروض انه قد تبين فيما ان الحكم مسلوب
عن كل فرد وجب ان يبين انه ما تبين هذا واي شيء هو قوله فلم يقصدوا الظ
اسقاط الفاء لانه خبر المبتداء وليس من مواضع الفاء الا ان يجعل مبنيا على مذهب الاخفش
او من قبيل الليل الجانب الحي كانه قيل والقوم الذين جعلوا كذا فيتطرق على القول المشهور
ايضا قوله انه كان ادخال الالف واللام الخ هذه عبارة الشيخ في الاشارات نقلها الشارح
المحقق لاثبات ما ادعاه من عدم انحصار السور في المشهور وان اللام والتنوين ايضا سور
وفيها اشكال اذ الظ المتبادر ههنا الى الفهم انا لو جعلناهما سورين لزم ان لا يكون في لغة العرب
مهملة والظ ان اللازم بط للقطع بوجودها في هذه اللغة وبطلان اللازم ملزوم لبطلان
الملزوم فيجب ح ان لا يكونا سورين وبطلانه ظ من وجهين الاول انه لا يتم التقريب ح بل
يكون ايراد هذا الكلام ههنا حشوا مفسدا للدلالة على نقيض ما هو المدعى الثاني ان كلا منهما
سور في بعض الاحوال فيلزم كذب هذا المقال والذي يخطر في هذا المقام بالبال لدفع
هذا الاشكال ان مراد الشيخ بهذا الكلام نفي الوجوب اعني وجوب كونهما سورين اي لو
كانا يوجبان تعميما وتخصيصا السور في جميع الاحوال لزم انتفاء المهملة قطعا وهو بط
قوله وقال عبد القاهر الخ وهو معطوف على قوله وقيل ولما زيف كلام هذا القائل اراد
الان ان يشير الى كلام هو مرضي عنده وحاصله انه اذا وقعت كل في حيز النفي كان النفي
موجها الى الشمول خاصة وافاد الكلام بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد كالامثلة المذكورة
وان وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد كالمثالين المذكورين والمذكور في كتب
القوم ان كلا اسم موضوع لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف
المجموع نحو وكلهم آتيه واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن فاذا قلت اكلت كل رغيف لزيد

وهذا الباطل ناش من اللزوم والوجوب فيكون الوجوب باطلا
وبطلان الوجوب لا يستلزم بطلان الجواز وهذا جواب اجمالي
تفصيله ان معنى هذا الكلام اما انهما يوجبان التعميم
والتخصيص البتة بحيث لا ينفكان عنهما او انهما يوجبانهما
في الجملة وفي بعض الاحوال فان حمل على الثاني فلا يترتب
عليه ما هو المط من انتفاء الاهمال اذ الجواز لا يستلزمه
ولان الجواز حق لا يورث باطلا فتعين حمله على الاول
فيحصل ما هو المط ويترتب عليه المحذور فيكون الوجوب
باطلا اذ الموجب للباطل باطل فيتم الكلام اذن ويحصل
المرام لانه يلزم ح بقرينة المقام ان كلا من هذين
سور في الجملة فيحصل مدعى الشارح اذن من عدم
الانحصار فنفي عبارة الاشارات اذن اشارة ضمنية
الى ما هو مقصوده ومدعاه فنفي الكلام اذن قيد يقدر
اي ان كان يوجب تعيينا وتخصيصا البتة وهذا القيد
مفهوم من الكلام بقرينة السوق والسياق وبهذا
التحقيق يظهر ههنا امور الاول اندفاع الاشكال
عن كلام الشيخ الثاني اندفاعه عن كلام الشارح
المحقق انه يبطل الشبهة الموردة على هذا المقام
من انه كيف يكون اللام مطلقا سورا وقولنا
الانسان في خسر مهملة مع ان الموضوع ذو اللام
وحاصل الحل ان اللام قد يكون سورا وقد لا يكون
فالثاني كما اذا كان للجنس والاول كما اذا كان
للاستغراق والعهد وكذا الكلام في التنوين فانه
قد لا يكون سورا كقولنا بعض يقول كذا اذا كان
التنوين للابهام فان القضية ح مهملة هكذا
يجب ان يفهم هذا المقام فانه مما لم يسبقني
فيه احد من الانام

كانت لعموم الافراد وان اضفت الرغيف الى زيد صارت لعموم اجزاء فرد واحد ولهذا
وجب في غير قراءة ابي عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار ترك تنوين
قلب لتقدير كل بعد قلب ليعم افراد القلوب كما عم اجزاء القلب فان قيل لا وجوب بل لا حاجة
اليه لان تعليق الحكم بالوصف ناظر الى العلية فيعم افراد القلوب ايضا كما عم اجزاء القلب قلنا
نعم الا ان النكرة واقعة في الاثبات وهي موضوعة للفرد المنتشر على الاصح على ما عرفت فيك
الامر الى ما ذكرنا واعلم ان لفظ كل وان كان مفردا مذكرا الا ان معناه بحسب ما يضاف اليه فان
كان مضافا الى منكر وجب مراعاة معناه ولذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في قوله تعالى وكل شيء
فعلوه في الزبر وكل انسان الزمناه وفي كلام الصديق كل امرء مصبح في اهله والموت ادنى
من شراك نعله الى غير ذلك من الامثلة والشواهد ومفردا مؤنثا في قوله تعالى كل نفس ذائقة
الموت كل نفس بما كسبت رهينة ومثنى في قولهم كلا رجلين رجل جماعة قوله فلا يحسن
عطفه عليه بواو العطف بل انما يكون اذا كان مقابلا والخاص مندرج تحت العام لا مقابل
له قوله فان خصصت التاخير باللفظي الخ جواب سؤال مقدر تقرير السؤال انه يحسن العطف
بل لا انه اراد بالتاخير في قوله بان اخرت عن اداته التاخير اللفظي اعني ما يكون مؤخرا لفظا
وتقرير الجواب انه مع ذلك يفوت التقابل الظ غاية الامر انه يخرج المولى المقدم على الفعل
المنفي فبقي القسم الاخر اعني ما يكون معمولا للفعل المنفي ويكون مؤخرا لفظا داخلا فيه قوله
فالاقرب الخ انتصب الشارح المحقق وغيره من المحققين هذا العطف ولبيان الامر تدبر الصنوف
اذ الظ المتبادر من التاخير عن الاداة التاخير اللفظي فالطريق اذن ان يجعل او معمولا معطوفا
على اخرت بتقدير الفعل اي او قدمت معمولا وكل من المعطوفين اذن معمول للاخرة في حيز
النفي ويظهر حسن موقع التقابل اذ التقديم مقابل للتاخير وكلاهما تفصيل للاجمال وينطبق
الكلام ح على كلام الشيخ انطباقا ظاهرا وهذا الوجه لظهوره وتبادر الفهم اليه وقيام القرينة
المشعرة الدالة عليه بمنزلة الذكر الصريح على ما قال الشيخ من انه قد يكون في اللفظ دلالة على
امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر ليصير ذلك الاخر بانه لم يدخل تحت القصد كانه لم
يدخل تحت دلالة اللفظ وباقي الوجوه المذكورة ههنا تعسف لا يخفى فليتامل قوله على ما بين

في النحو فقد تقرر في النحو انه يجوز تقديم ما في حيز النفي عليه في لا ولم ولن ويمتنع في ما وان
وعللوا ذلك بان ما يدخل على القبيلين فشبه الاستفهام ولم ولن يختصان الفعل ويكونان
كالجزء منه واما لا فانها وان دخلت القبيلين الا انها حرف متصرف فيها بجواز تحلل
ما قبلها فيما بعدها اصل حسب ملاشئ وارد ان لا يخرج بجاز العكس ايضا قوله وافاد نفي
الفعل بها ان ظاهر معنى الثبوت القيام به والصدور عنه كالفاعل وكان المفعول
خارجا حاول اندراجه بذكر التعلق بفعله او تعلقه به وبعض المحققين اكتفى بذكر
الاول في تحقيق الضابطة اذ المراد بالثبوت مجرد التعلق وهو موجود في القسمين جميعا
قوله وفيه نظر لانا نجزم بالجواب عنه ظاهر مكشوف لان دلالة المفهوم انما يعتبر اذا لم
يكن هناك مانع ومعارض والمانع هنا موجود لان الدليل القطعي قائم على تحريم الا جمل
والانفجار وعلى انه لا يحب الكفار الاثم مطلقا ولا الخلاف المهين كذلك بل يهدك اليه
قوله اذا تاملنا يريد انا اذا تاملنا في مفهوم الكلام يعني ان ذلك الوجدان انما هو في مفهوم
الكلام بعد التامل والتدبر فيه لكن اذا نظرنا الى الامور الخارجية والمعارضات العقلية
او النقلية وجدنا الامر بخلافه فليتفطن له قوله وان لم يكن داخلا في حيز النفي بان قدم
اشارة الى ان النفي راجع الى القيد اعني قوله بان اخرت عن اداته سقط ما يقال انه عدم
الدخول اعم من ان تكون متقدمة او لا تكون موجودة اصلا فلا يستقيم قوله والا عم النفي
قوله مما ادعيه من الذنوب رمز الى ان الذنب في قوله على ذنب كله لم اصنع بمعنى الذنوب لانه
اسم جنس يقع على القليل والكثير فصح الاخبار عنه بانه كله لم اصنع وصح التاكيد له قوله
ولقائل ان يقول هذا الاعتراض مندفع عن المص اذ قد تقرر انه لا منع من تعدد المقتضيات
وان المقتضي اعم من الموجب والمرجح فيجوز ان يكون للعدول سببان احدهما لفظي موجب
والاخر معنوي مرجح والمصنف البيان بالثاني لانه محل التعلق بمقصوده وترك الاول
اذ لا كلام فيه فيكون احد السببين موجبا للاتيان فكون الامر مرجحا ولا مرد للمتعلق الشارع
المحقق بحديث النظر ولم يقتصر عليه بل قيده بانه يعني ما نحن فيه تانيسا بمثله وكسرا
لسورة استبعاد يتوهم وروده عليه ممن لم يرض به فليحمل ذلك في معرض التنبيه لمانع

فهذا في الظاهر تزييف وفي التحقيق تحقيق فليتامل فانه دقيق قوله ونظيره بعينه اي
نظير قول المص واعتراضنا عليه هو بعينه ما ذكره سيبويه واعترض ابن الحاجب عليه
اي نظير هذا المجموع هو هذا المجموع قوله اذ الضرورة تلجئه اليه تعليل الجواز على السعد وهنا
بحث من وجهين الاول ان ما ذكره سيبويه ليس نظيرا لما ذكره المص لان سيبويه منع
الضرورة وهو بناء في الاضطرار فيتوجه اعتراض ابن الحاجب عليه واما المص فلم يمنع
الضرورة فلا يتوجه عليه ثبوت الاضطرار فلا يكون هذا نظيرا لذلك فضلا عن ان يكون
عينه الثاني انه يجوز ان يراد بالضرورة في كلام سيبويه الضرورة الشعرية بل الظاهر ان المراد
ذلك بشهادة ذكر السعد في منع هذه الضرورة ونفيها الا بناء في ثبوت الضرورة من
وجه اخر فصح كلام سيبويه وسقط اعتراض ابن الحاجب عليه قوله في اجراء ما اضيفت
اليه مجرى المركب ابواد الضمير اذ الفعل جار على غير من هو له الا انه عنه على قرينة المقام
لدلالتها على المقصود والمرام لان الوجوب في الصفات مطلقا وفي الافعال في موضع
الالتباس قوله كان الجملة متعددة ما ذكرها اراد بالجملة ما اشتملت على الاجزاء لانه لا بد
بكل الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما قوله الا انهم لم يتولوها لمتدارك عما سبق
يعني ان ما يصح وان كان يقتضي عدم جواز وقوعه مبتدأ الا انهم لم يتولوها
مبتدأ على خلاف القياس نظرا الى ان وقوعها كذلك لا يخرجها عن الهيئة التي
هي عليه وهي كونها غير معمولة لعامل لفظي قوله ولا انفكاك الاعراب كلها لا انها اذا
اضيفت الى الضمير لم تقع معمولة لعامل لفظي فان قيل منقوض بقوله تعالى رض
نحا اتينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والحق والنفي اجيب بانه كان شانه
ثم انه منقوض بقول الاخر فيصدرهنه كلها وهو نادر والحق ان هذا الحكم
اكثري لا كلي لانا اذا تتبعنا موارد استعمالها في التركيب وجدناها معمولة للعامل اللفظي
في مواضع لا تحصى والتاويل تكلف بارد وتعسف مارد قوله هذا الذي ذكره من
الحذف يريد ان اسم الاشارة اشارة الى المذكورات المعلومة المشتبهة اعني الحالات المقتضية
على نصبها فان قيل كيف جاز ان يشار بهذا الى الجمع المؤنث وانما هو للاشارة الى

نعم يرد اسقاط اعتراض ابن الحاجب على سيبويه
لو كان المراد بالضرورة في كلامه الضرورة
الملجئة ايضا عليهم منه

مطلب اسم الاشارة

واحد مذكر قلنا نعم الا انه قد يسوى في اسماء الاشارة بين احوالها صرح بذلك صاحب الكشاف فقال جاز في اسم الاشارة ان يشار به الى الجمع والمثنى على تأويل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام كما جعلوا افعل نائبا عن افعال جمة ذكرت قبله تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكرت له افعالا كثيرة وقصة طويلة ثم قال والسر في هذا ان اسماء الاشارة تثنيتها وجمعها ليست على الحقيقة لانها في معنى الحرف وهذا اعني معاملتهم باسماء الاشارة هذه المعاملة لشيوعها وكثرتها صار بمنزلة الذي يتناسى الى غيره حتى اجرء الضمير مجراها في ذلك وتناسى عليها فان قيل هذا جيد الا ان الكلام في ان هذا موضع للاشارة الى القريب وهذه الحالات المقتضية بعيدة قلنا هؤلاء اللواتي وان كانت لهن بعد بالنظر الى ابتداء انها الا انهن ضربا من القرب بالنظر الى تمتعها اعني تاخير المسند اليه والنكتة فيه هي التنبيه على كمال تيقظ السامع الناظر في هذا الكتاب والاشعار بقوة تحفظه على الحالات المفصلة لانها مع بعدها كانها حاضرة في ذهنه قريبة عنده من جهة انها كانها لا تغيب عن خزانة خياله حاضرة في صميم باله وحقيقته الارشاد يعني يجب ان يكون الناظر في كتابنا هذا بهذه المثابة قوله كله مقتضى الظاهر فان قيل بل بعضه من خلاف مقتضى الظاهر كترك الخطاب الى غير معين في مباحث الاضمار قلنا لو سلم فالمراد ما وقع عليه الذكر بالاصالة كالحالات المقتضية لا ما ذكر تبعا واستطرادا قوله كقولهم اي قول العرب وهذا ايضا من وضع المضمر موضع المظهر لشهرة امره ووضوح شانه وكونه في حكم المذكور ولا يخفى لطف موقعه وهو في موقع المصدر اي بوضع المضمر موضع المظهر وضعا مثله في قولهم قوله مكان نعم الرجل نصب على انه ظرف والعامل فيه المصدر المذكور اعني كقولهم لا يقال لفظ مكان لا ينتصب الا بالفعل الذي فيه معنى الاستقرار على ما صرح به والفعل بمعزل عن ذلك لانا نقول المدعي ان كلامهم بهذا المكان ذلك الذي مستقر ثابت دائم قوله ولا يلتبس بالنصب لانه معطوف على المبهم فان قيل هذا الالتباس قائم فيما اذا حذف كقولك نعم المبتدأ المرء يعلم انه مخصوص او فاعل قلنا وضع الامر يدفع الالتباس والقرينة في الاية قائمة على ان المخصوص هنا هو ايوب

واليه

واليه الاشارة في كلام القوم حيث قالوا وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد قوله في احد القولين المشهورين في كتب القوم في اعراب المخصوص قولان احدهما انه خبر مبتدأ محذوف وثانيهما انه مبتدأ والجملة المتقدمة خبره وذكر بعض المدققين من النحاة ههنا قولا ثالثا وهو ان يكون مبتدأ الخبر محذوف اي زيد الممدوح والتحقيق ههنا ان الخلاف هنا فرع الخلاف الآخر المذكور في النحو وذلك لانهم اختلفوا في انه اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فايهما اولى فذهب الواسطي وجماعة من النحاة الى ان كونه مبتدأ اولى وعللوه بان الخبر محط الفائدة فلا يناسبه الحذف لانه اخلال وذهب العبدي وجماعة اخرى الى ان كونه خبرا اولى وعللوه بان الحذف باخر الجملة انسب فالقائلون بالاول يؤثرون الاول وبالثاني يؤثرون الثاني ثم القائلون بان المخصوص مبتدأ والجملة المتقدمة خبره لم يرد عليهم انه لا عائد ثمة وقد تحملوا في ذلك فمنهم من ذهب الى ان الرابط عموم يشمل المبتدأ ورد بانه لم يعهد كون مثله رابطا والاجاز زيد مات الناس وذهب المحققون الى انه لا حاجة الى العائد اذ الخبر في تقدير المفرد اي زيد ممدوح وهذا هو الحق الجزل والمذهب الفحل فتفكر قوله في احد القولين متعلق بوضع المضمر موضع المظهر اي بالوضع المستفاد من الكلام بقرينة المقام او خبر مبتدأ محذوف اي كونه من الباب في احد القولين وظاهر كلام الشيخ ربما يميل الى الثاني قوله فليخرج هذا الباب على القطع يريد انه لا قطع على هذا القول بكون المضمر موقع المظهر لجواز انه يعود الى المخصوص ويكون المرام ازالة الضمير عن خواص هذا الباب وحاصله انه كونه منه على هذا القول ليس امرا قطعيا بل يحتمل ان يكون منه ويحتمل ان لا يكون منه وليس معناه انه على هذا المذهب ليس منه قطعا فانه غلط والتعليل بالاحتمال مبني على ان الضمير يجوز ان لا يرجع الى المبتدأ والا لما احتاج الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر على ما صرح به بعض المحققين من النحاة ضعيف ما يقال من انه يجب ان يكون الضمير راجعا الى المبتدأ فذكر الاحتمال الاخر مفسد قوله يجوز ان يكون التمييز للتاكيد قال جار الله في المفصل وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تاكيدا فيقال نعم الرجل رجلا زيد قال جرير تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا

وبالجملة فلما كان هناك اشتباه بان المميز انما ذكر اذا كان في الفعل ضمير مبهم يفسره المذكور
فلا معنى للاتيان به بعد ذكر الفاعل الظاهر اذ لا ابهام اجيب بانها رخص ذلك بان فائدة الجمع
هي التاكيد قوله وقولهم بالجر وهذا ايضا من قبيل وضع الضمير موضع الظاهر قوله ويختار تانيث
هذا الضمير تعريض لصاحب الكشاف حيث قدر الضمير شانا في قوله تعالى انه تكلم الجنة فقال التقدير
انه تكلم الجنة ثم هذا اعني ضمير الشان والقصة واحد الا انه اذا كان مؤنثا يقال له ضمير القصة
واذا كان مذكرا يقال له ضمير الشان فمعنى هو زيد عالم الشان زيد عالم ومعنى هي هند مليحة
القصة هند مليحة فان قيل كيف صح هذا ولا عائد في الخبر الجملة قلنا من جهة انه في حكم
المفرد اي الشان هذا الحكم والقصة هذه القصة قالوا اعني هذا الضمير يخالف للقياس من
وجوه احدها انه يعود الى ما بعده البتة فلا يجوز للجملة المفسرة ان تتقدم هي ولا شيء من
اجزائها عليه ولذا اجمع النحاة على انه قد غلط يوسف بن السيرافي في قوله سكران كان ابن
المراغة اذ هجا بنيما تميم الشام ام متساكر فانه قال ان سكران وابن مراغة مرفوعان على
انهما مبتدا وخبر وكان شانه والجملة خبر كان فذهبوا الى انه الصواب ان كان زائدة كما
في قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا وثانيها ان مفسره لا يكون الا جملة ولا يشارك
في هذا المعنى ضمير خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون تفسيره بمفرد وثالثها انه
لا يتبع بتابع فلا يوكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه ورابعها انه لا يعمل فيه الا الابتداء
او احد نواسخه والمجرور برب مستثنى عن هذا الحكم كالمرفوع بنعم وبئس كلانه مميز زعم فرقيهما
بلزوم التذكير لانه يقال ربه امراة لا ربها قال الشاعر ربه فتية دعوت الى المار تو ويقال نعم
امراة هند وخامسها انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين او احاديث
وبالجملة فقد تبين بذلك انه لا يصار اليه الا بعد ان يتعذر غيره واعلم ان قولهم الابهام ثم
التفسير باشارة كلمة ثم اشعار بانه في طلب المفصل من التشوق حتى انه ذكر المفسر ان كان قريبا
بلا مهلة بعيد منه في الزمان ونظيره ما قال بعض الاكابر [illegible]
ميمايد زانكه فاس سكن باخود حساب سالها فان التشوق اذا بلغ انتهاه يستكثر
المشتاق ما هو في نفسه قليل بل يعد النفس الواحد من فيه الزمان الطويل قوله ورب سبع

واعلم ان المشهور في البيت في اعراب سكران وجهان رفعه ونصبه فعلى الاول كان زائدة في قول الجمهور وشانية عند السيرافي وعلى الثاني كان ناقصة فاسمها ابن المراغة وخبرها سكران تقدم عليها من جهة اقترانه بالاستفهام منه

نحوهي

نحو هي الامير بعض الفرقة رد على المص وتعريض به حيث قال هو وهي زيد عالم وكيفية
الرد عليه انه لم يعهد تانيث الضمير مع اشتمال الجملة على المونث لفظا فضلا عن انه اذا
لم يكن في الجملة مونث اصلا والجواب انه يجوز نحو هي زيد عالم ابتداء بل جملة مردا بعين
هو او هي زيد عالم ولو تدبرت فيه وجدته من قبيل المشاكلة لقصد الاختصار قوله
فقضيهن سبع سموات المذكور في الكشاف ان ضمير فقضيهن ضمير مبهم وسبع
سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا وذهب بعضهم الى انه عائد الى السماء والسماء في
معنى الجنس قوله ابو موسى هو المخصوص بالمدح الا انه قدم والفاء في فجدك زائدة
بين المبتدأ والمبتدأ مثلا ان تكون فجدك بدلا من ابو موسى وفي دخول الفاء بينهما
تردد وبابي الكلام لاستتره به قوله لبس بعد يد يتوجه عليه ان السامع اذا سمع المفسر
وعلم ان فيه ضميرا حصل له ابهام وخطر في قلبه شيء مجمل فاذا سمع المخصوص بالمدح حصل
التفصيل غاية الامر ان هذا النوع من التفصيل والاجمال مغاير للاول ولا يخفى ضعفه
فابين عدم الفهم من الضمير شيئا وابن الانتظار قوله تمييزه اشتهاره ووضع امره اي
حقيقة او ادعاء فان ادعاء الاشتهار ووضع الامر قد يكون من مقتضيات وضع
الضمير مقام الظاهر كحذف المسند اليه قوله كقوله اي قول ابي العلاء ففيه ايضا وضع المضمر
موضع المظهر كقوله كقولهم والتقييد بالمطلع تنبيه على ما هو بصدده من انه وضع
المضمر موضع المظهر اي قول ابي العلاء من مطلع قصيدة له زارت عليها للظلام رواق
ومن النجوم قلائد ونطاق والطرف من لبس الحمام عمدته وطباه دجنة ما لها اطواق
زارت اي الحبيبة وضع الضمير موضع الضمير مع ان المقام مقام الاظهار تنبيها على ان
الحبيبة يجب ان تكون حاضرة في القلب دائما واشعارا بانها لكمالها بل لكونها الكمال من
غيرها متعينة لكونها حبيبة بحيث لا يذهب الذهن الى غيرها اصلا والرواق ما يستر من
الظلام في الصحاح الرواق بكسر الراء ستر يمد دون السقف وربما قالوا رواق الليل
اذا مد رواق ظلمته والنجي رويته والجملة اعني عليها للظلام رواق حال من الضمير المستتر
في زارت وكان اللام في للظلام للاختصاص كقولهم الجل للفرس اي زارت كانها عليها

رواق كان من الظلام مخصوص به وفي الصحاح والظلام اول الليل والنطاق ما يشد
على الوسط يريد ان الحبيبة مستترة بظلام الليل كانت ستر الظلام رواق ممدود عليها ونطاقها
الذي على وسطها متحلى بالجواهر عليها قلايد منظومة من الجواهر ذكر صدر الافاضل في ضرام
السقط الذي شبه ما في قلادتها ونطاقها من اللآلي بالنجوم يعني زارني الحبيبة وهي مستترة
بالدياجي مخلية بعقد ونطاق مرصع بدر كالكواكب وفوكر والطرف من لبس الحمام
اللبس بالكسر من لبس الكعبة وكشف عن الهودج لبسه اي ما يلبس وجرة قرية للوحش
بين مكة والبصرة اربعون ميلا والمعنى هذه الحبيبة بمنزلة الظبي وما عليها من القلادة
بمنزلة الطوق ثم الطوق انما يكون للحمام لا للظباء وحاصله ان الظبية مطوقة ومن هذا
الباب قول ابي العلاء في مطلع قصيدة له هو الهجر حتى ما يلم خيالي وبعض صدود الزائرين
وصال يريد ان هذا البين الذي ابتلينا به هو البين البليغ والاعراض الشديد بحيث لا
يزورنا الخيال ولا يلم حولنا الطيف وكم صدود ذي هجر بعد لو قيس الى الصدود الذي
وقعنا فيه لعد هينا بل كان لسهولته وقرب ارتفاعه بمنزلة الوصال يرشدك الى هذا
المقال قول من قال شعر ولدي نار لبث قلبي مثلها فيكون فاقد وقدة وسخايم جعل
النار فاقدة الوقدة بالاضافة الى وهج قلبه هكذا يجب ان يفهم هذا المقام وقد وقع ههنا
في تنوير السقط ما يقضي منه العجب هو ان المعنى بعض مهاجرة من يزور وصاله يعني
من الناس من يزور ويواصل ولو ترك الزيارة لكان يجد عليه كما يجد غيره على الزيارة قوله
اي قول ابن الراوندي كان ابن الراوندي عالما كاملا متبحرا في العلوم متدربا في
الفنون مشهورا في زمانه مذكورا بالالسنة في اوانه كان من اشتهر صيته في الآفاق
ومن الكملة المشهورين بالاتفاق الا انه كان مائلا الحادا ذكر في التواريخ انه كان مع
ذلك فقيرا زنديقا فروي حديث تزندقه عند بعض الكبراء في بعض الامصار فتعجب من ذلك
وعزم ان يذهب اليه ويبين الرشد من الغي عليه فذهب اليه حتى لقيه فتفحص عن حقيقة
الامر فاعترف لديه بما نسب اليه فاستفسر السبب في ذلك فوعده السبب بعد غد فلما جاء
اليه بعد غد اخذه بيده وذهب به الى باب من كان سلطانا في هذا العصر في ذلك المصر

قرت زمين خالي

قوله يلم اي ينزل ويقرب من الالمام وهو النزول في الصحاح ألمّ به نزل ويلم اي ينزل فهو ملم منه

سخيمه كينه وخشم ديرآن والمراد هنا شدة التوقد وكمال الاشتعال منه

فانظر

فانظر الى باب قصره حتى اخرج من القصر سرير مكلل بالجواهر فخرج من القصر رجل وجلس
على السرير فجاء اهل بستنيث عنده قائلا اني كنت قد غرست القطن فاهلكه البرد والعمال
يطلبون مني المال فقال السلطان لا تغرس القطن حتى لا يذهب به البرد بل اغرس الحبوب
حتى لا يتضرر من البرد فلما سمع كلامه قال ابن الراوندي لصاحبه هذا هل سمعت حديثه
قال نعم قال تفكر فلو كان لهذا العالم صانع هل يكون الامر كذلك هو في مقر عز وتمكين
مع هذا العقل وانا في حضيض الذلة واسفل السافلين مع هذا الكمال فانا ردي الحال
وهو رخي البال ومما يناسب هذا المقال قول من قال كم اديب فهم عقله مستكمل
العقل مقل عديم ومن جهول مكثر ماله ذلك تقدير العزيز العليم هذا ولو علم هذا
الجاهل الزنديق الذي غرق في بحار الردى غريق انه لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة
لما سقى كافرا منها شربة ماء لم يتخذ الهه هواه ولما جعل المحبة للدنيا جهنم مثواه ولكنه اخلد
الى الارض واتبع هواه فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث ذلك مثل القوم
الذين كذبوا باياتنا فاقصص القصص لعلهم يتفكرون قوله اي اعجبته يريد ان الجملة هذه
خبر للمبتدا المذكور اعني كم في قولهم كم عاقل فان كم هذه خبرية مضافة الى المميز المجرور
المفرد في موقع الرفع على الابتداء والجملة اعني قوله اعيت خبره فلا بد من ضمير يعود
الى المبتدا والضمير عائد الحكم والمعنى كثير من العقلاء اعجزته وصعبت عليه طرق
معاشه كما صرح به جار الله في قولهم كم غلام لك بان كم مبتدا وان المعنى كثير من الغلمان
كائن لك قوله يعني كامل العقل متناه فيه يريد ان هذا من باب وصفا في نفسه تنبيها
على كماله وتناهيه ونظيره بعينه ما اورده الترمذي ان رسول الله عليه السلام قال من صلى
صلوة الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كاجر
حجة وعمرة تامة تامة تامة فان التكرير والتوصيف تنبيه على الكمال والتناهي وكذا
قوله جاهل جاهل في المصراع الثاني يريد ان الكمال في الجهل معتبر ههنا كما ان الكمال في العلم
معتبر في الجانب الآخر ولهذا اشار من قال شعر بنادانان چنان روزي رساند كه دانا
اندر آن حيران بماند ومن هذا يستنبط الجواب عما اورده ابن الراوندي قوله ولا يخفى ما فيه

يجوز ان يراد بالكلب هنا بلعم ابن باعورا والمقصود تشبيه
ابن الراوندي به في الانسلاخ عما آتاه الله من العلم
والحكمة والميل الى الدنيا والخبث منه

لهث الكلب بالفتح يلهث لهثا ولهاثا بالضم اذا اخرج
لسانه من التعب او العطش وكذلك الرجل اذا اعيا
فقوله ان تحمل عليه يلهث يعني انك اذا حملت على الكلب
نبح وولى هاربا وان تركته شد عليك ونبح فيتعب نفسه
مقبلا عليك ومدبرا عنك فيعتريه عند ذلك ما يعتريه
عند العطش من اخراج اللسان هذا كله في الصحاح وفي
الكشاف الآية نزلت في حق بلعم ابن باعورا وروي ان قومه
طلبوا منه ان يدعو على موسى ومن معه فابى وقال كيف ادعو
على من معه الملائكة فالحوا عليه حتى فعل ثم قال وقيل لما دعا
على موسى خرج لسانه فوقع على صدره وجعل يلهث
كما يلهث الكلب وبالجملة فالمقصود تشبيهه بالكلب
في اخس احواله منه

من التعسف اما اولا فلان معنى اختصاص الشيء بالشيء لبس على زعم هذا القائل بل لفظ المتبادر
منه مغاير له واما ثانيا فلان ما ذهب اليه من تفضيل البديع خلاف الظاهر قوله عطف على
كمال العناية غير سديد بل هو معطوف على الاختصاص بحكم بديع لان كلا من الاختصاص
والتهكم في معرض السبب لكمال العناية بتمييزه واختص منه فليس العطف عليه باولى من غيره
فان قلت انما يستقيم العطف على الاختصاص اذا كان كمال العناية بتمييزه وسيلة الى التهكم
كما يكون وسيلة الى الاختصاص بحكم بديع وليس كذلك قلت ممنوع للقطع بان الابراز
في صورة المحسوس الذي هو المتميز على الكمال لاجل التهكم بهذا السامع وبالجملة فلا يخفى ان
كمال العناية وسيلة اليه وفي عبارة المفتاح ايضا تصريح بهذا المعنى لانه قال و ذا لا اذا
كملت العناية بتمييزه اما لانه اختص بحكم بديع عجيب الشان واما لانه قصد التهكم بالسامع والسخرية
منه وكذا البواقي كل ذلك اسباب لكمال العناية وتفصيل بيانه تدبر قوله اولانه مشار اليه
اصلا يريد انه اذا لم يكن هناك مشار اليه محسوس كان المتميز مستهزئا بالسامع لاغيا بقوله
ولا يخفى ان انتفاء المشار اليه بالكلية لا يستلزم انتفاء ما يصلح لان يكون مرجعا للضمير فضعف
ما وقع في بعض شروح المفتاح من انه اذا لم يكن هناك مشار اليه اصلا لم يكن من قبيل
وضع الظاهر موضع الضمير قوله كي اعرف على زنة ابصر لانه صيغة المتكلم والواو في وما بالك
وقوله يريدين اما استئناف او حال او بدل من نعالك قوله اي يفعل لا ينفك المتفعل هو
الفعل المخصوص وهو التماس الذي الضرب على الوجه المخصوص لانا نعلم بنعم الا ان المتفعل المضاف
الى ياء المتكلم في هذه الحالة غير محسوس قوله فان تغفر فانت لذاك اهل اي للعفو والمغفرة
على مقتضى الكرم والظرف اعني لذاك متعلق باهل لقوله لانه في معنى مستاهل وتقديم
المعمول على العامل لافادة معنى الحصر والغرض منه المعنى الاخر وهو التنبيه على كمال كرمه
والاشعار بمزيد الرحمة اعني غلبة صفات الجمالية على صفات الجلالية على ما هو قانون الكناية
اي من كان بهذه المثابة من الرحمة والمغفرة لا يستاهل الا ان يعفو عن عبده الملتجي الى
باب المعترف بذنوبه وهفواته وههنا وجه اخر لطيف وهو ان المراد بالجملة اعني بالجملة
الاسمية مجرد الثبوت والاتصاف على سبيل الدوام كما سبق في قوله تعالى والله يشهد انهم لكاذبون

اي فانه

اي فان تغفر فذاك دابه وجهيراه يغفر دائما ويمحو ساعة فساعة ومن كان بهذه المثابة
كيف يليق به ان يجعل عبده المتوجه لجنابه المعترف بعجزه في رجوعه وايابه مايوسا
عن عفوه قنوطا من مغفرته ورحمته ومن هذا القبيل قوله تعالى ولم اكن بدعائك
رب شقيا على ما حققناه في ملتقى البحرين في سورة مريم اي كان من قديم الايام لطفك
بالله ملا صقا بصغيري منك على كما دعوتك اجبت دعوتي ففي هذه الحالة اعني حالة
الضعف والشيخوخة وهي حالة وهن العظم واشتعال الراس شيبا بالطريق الاولى
ونظير ذلك ما روي ان ايازا كان بحضرة السلطان الغازي المجاهد في سبيل الدين
الدولة امين الملة محمود الغزنوي فاحضر عنده بعض عبيده لجناية صدرت عنه فقال له
اي يجري سياسة عليه فلم يرها لانه غاب عن حضرته ايازتم حكم ان يجري عليه سياسة شرعية
وعقوبة بليغة ثم سئل عن سبب التاخير فقال ان ايازا قد انسى بالطافنا واعتاد
ملاطفتنا لم يرمنا الا الاثار الجمالية فخشيت انه يتالم بمشاهدة صفات الجلال وخشيت ان
يتاثر بملاحظة هذه الاحوال فاذا كان بهذه المثابة المحمود فما ظنك بالمعبود جلت معالي
قدسه وحدة ذاته عن ان يطورها ذو والاطوار هيهات انه تطار دعنقا النقا
بلغاء وبعض مناكب الاعتبار قوله وان نطرد فمن يرجم بالجزم اعني جزم يرجم وجهه ان
اي العنا كب من قبيل الاعتبار فلا تدكر
ان من لفظها مبنيا انه من قبيل اجراء الوصل مجرى الوقف كذا ذكره الشارح المحقق وعندي
انه من قبيل الجزم على الفرض والتقدير ونظيره ما ذهب اليه المحققون في قوله تعالى انه
من يتقي ويصبر انه من موصولة بدليل ثبوت الياء في يتقي ويصبر مجزوم على الفرض
والتقدير وقد فصلنا هذا المقام في شرح لباب الاعراب مفصلا لا مزيد عليه وذكرنا
فيه ان القوم يسمون مثل هذا الجزم على التوهم والنصب على التوهم ونحو ذلك وما نحن
فقد سميناه الجزم على الفرض والتقدير وكذا الفوائد ولا يخفى تسميته بما سماه القوم
لو قوعه في التنزيل وقوعا كثيرا وبالجملة فالشرط في الموضعين سبب الاعلام والاخبار
بالجزاء كقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وقد سبق تحقيقه مرارا فلا نعيده قوله انا العاصي
اتيتك عليه مناقشة ظاهرة وهي انه ينبغي ان يقول انا العاصي اتاك لانه عبارة لكونه

قوله عن ان يطوره اي يقرب البهاءة العطاء ويقال لا اطوره ابدا اي لا اقربه وعدا طوره اي جاوز حده منه

قوله ذو والاطوار اي اولو الضرب اولو الحدود والمراتب من قولهم بلغ فلان في العلم اطوريه اي حديه اوله واخره

وعن ابي زيد اي بلغ اقصاه منه

سعفور تقطاد

بيان الجزم على الفرض والتقدير

العاصي بدل مقصود بالنسبة فيكون هو مرجعا للضمير لا غير والجواب انه لما كان المقصود
هو الاخبار عن نفسه وكان الثاني هو الاول لم يبال برجوع الضمير الى الاول بل مال الى الجانب
المعنى لامنه من الالتباس ثم حديث الابدال اعني ابدال الظاهر من غير ضمير الغايب بدل الكل
وان كان ممنوعا عند الجمهور الا ان جماعة من النحاة كالاخفش ومن تبعه قد جوزوه في
ضمير المتكلم والغايب المخاطب نحو قولهم بي المسكين وعليك الكريم المعول والادلة من
الجانبين وترجيح الراجح من القولين موضعها علم النحو لا يليق بهذا المقام ولا يناسب هذا
الكتاب الا القدر المذكور نعم اجاز الكسائي وصف الضمير وان كان ممنوعا عند الجمهور فعلى هذا
لا يبعد ان يجعل العاصي صفة انا وليكتف بهذا القدر في امثال هذه المقامات اذ قد رفض
الناس مجاهدة خطر دانخفوح الواجبات وما فرضت على نفسي منهم من تطويل الواضحات
قوله وفيه ايضا يمكن من وصفه حق العبارة ان نقول وفيه يمكن من وصفه ايضا اي فيه
هذه الفائدة ايضا كما فيه الفائدتان السابقتان اعني اتحاد الوجهة وتربية الشفقة ما
لا يخفى لفظة انا قوله كاينا من كان المذكور في كتب النحو في قولهم لافعلنه كاينا من كان او لا
كاينا ما كان ان كاينا حال ومن وما في موضع النصب بانهما خبران لكان وهما موصوفتان
والضمير في الجملة الاخيرة صفة محذوف اي كان انه وهذا مشكل اذ القوم يصرحون بامتناع
حذف جركان نص عليه صاحب لباب الاعراب وغيره من المحققين اولى الايدي والابصار
اللهم الا ان يراد انه ليس بقياسي وهذا المثال انما سمع سماعا ان ثبتا على خلاف القياس
قوله انا او غيري خبر مبتدا محذوف اي هو لي من كان انا او غيري ولا يستقيم ابدال من
من كان اللهم الا ان يجعل من قبيل ما انا كانت يعني من باب استعارة الضمير قوله ماخوذ من
التفات الانسان من يمينه الى شماله ذهب الشارح المحقق في شرح الكشاف والمفتاح الى انه
ماخوذ من التفات الانسان في اليمنة واليسرة وذهب ههنا الى انه ماخوذ منه من اليمنة واليسرة
والاول اقيس وانسب بمعنى الالتفات المعتبر عندهم يشهد له الذوق السليم القاضي بان مقتضى
الظاهر ما يواجه الانسان صدره اعني ما يحاذي جهته فالاعراض الى كل من جهتيه يمينه وشماله
التفات ولو شئنا ذكرنا ههنا ما يوجب مزيد التحقيق بشرط انضمام اصل التوضيح وتوريده

صرح به الكسائي في قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم فجعل العزيز صفة هو والجمهور على انه بدل وجوزه في الكشاف وصف ضمير المخاطب منه

وذلك لما سبق من ان من في موضع النصب على انه خبر لكاينا وابدال الضمير منه يستلزم ان يكون هو ايضا خبر الكاينا وهذا لا يستقيم لكون الضمير مرفوعا م

ههنا

ههنا امرين مقتضى الظاهر الذي هو الاصل المتقدم على الاطلاق ومقتضى الظاهر الذي ينقلب
اياه اي يصير مقتضى الظاهر العارض بعد ان كان خلاف مقتضى الظاهر كالالتفات على الوتيرة
الملتفت اليها كما سيجيء في الفاتحة فمقتضى قضية المناسبة بالاول هو الطريق الاول
وبالثاني هو الثاني فلكل وجهة هو موليها فلا حاجة الى صرفه عن الظاهر بان يراد بالالتفات
الانسان من يمينه ميله وعدوله من جانب لسوي الى احد الجانبين من اليمين او الشمال
فانه مع بعده لا ينفع كثير نفع قوله وبهذا اشعر كلام المص في الايضاح وجه الاشعار ما
سيجيء في بيان الالتفات في قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون وحاصله
انه قال هناك الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في مقتضى الظاهر والتقييد يدل على الانحصار
فيه عند غيره قوله فلو لم يعتبر هذا القيد لم يرد بالاعتبار الاعتبار الذكري يرشدك اليه
ان انتفاء الاعتبار الحقيقي والواقعي لا يستلزم امرا باطلا وحاصله ان المعلوم من اطلاقاتهم
واعتباراتهم قطعا انهم يجعلون هذا داخلا في حقيقته الاصطلاحية فلو لم يذكر لخرج بحج
التعريف مانعا قوله اشياء ليس منها دوني التركيب الذي يقول اشياء ليست منها الا انه يحمل مبنيا
على تشبيه الضمير باسم الاشارة على ما هو القانون عندهم وقد سبق تحقيقه مرارا او على
ان الضمير راجع الى كل منها قوله بالاسم المظهر او ضمير الغايب ذكر الاول بطريق الوصف
او الاسم نفسه مظهر بخلاف الثاني فانه للغايب لا انه غايب على انهم المنكر هو وصف
الضماير كره وصفه ايضا وان لم يكن ضميرا قوله وان كان يصدق على كل منها انه عليه مناقشة
ظاهرة وهي انا الاتم صدقه عليه فان هذا الطريق بعينه هو السابق في ان كلا منهما طريق
الخطاب واجيب بانه بالنسبة الى الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق قوله وهو مع ذلك
قبيح عند النحويين فيه اشكال وهو ان مثل ذلك واقع في التنزيل بل انتم قوم تجهلون
نحن قراء بالتاء الفوقانية فان الصفة والصلة سيان في وجوب العائد الغائب اليهما
اذا كان الموصوف محمولا على المتكلم والمخاطب نحو نحن او انتم قوم تفعلون وكذا الذي
لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته مما يؤيد هذا السؤال ويزيد في قوة الاشكال والله اعلم
بحقيقة المقال قوله لولا اشتهار مورده لم يقدر ان يضم الميم على صيغة الفاعل اي فاعله كثيرا

بضم الكاف والباء الموحدة المغنانيذ اى لولا كان فانه من الكبرا المشهورين لم يرده قوله
ومن الناس من زادهم تحقيرا لهم واستبعادا لكون هؤلاء من جملة الناس فصلا لفائدة
كلامها ومن الناس من يقول امنا الخ ونحو ذلك قوله تطاول ليلك الخطاب في ليلك لى
نفسه فان قيل فيلزم ان يكون شخص واحد مخاطبا ومخاطبا قلنا مبنى الكلام على
التجريد وكلام الكشاف يفصح عن ذلك في غير موضع فقد جعل احد اقسام التجريد اعني
مخاطبة الانسان نفسه من باب الالتفات قوله ونام الخلي الخالي من الهم والحزن
وبات يعني نفسه فهو التفات من الخطاب في ليلك الى الغيبة واسناد بات الى الليلة
مجازي نحو صام نهاره وكليلة وصف لهذا الفاعل المجازي اى ليلة شبيهة بليلة صاحب
العائر فهذا اعني عطف وباتت له ليلة مع سابقه على بات في الظاهر من عطف المباين
على المباين وفي الحقيقة من عطف المقيد على المطلق والارمد صاحب الرمد من رمد
بالكسر وذلك اشارة الى ما ذكر في البيتين من تطاول الليلة ونوم الخلي مع سابقه قوله وفي
عينه عوار اى العوار العيب يقال سلعة ذات عوار بفتح العين وقد تضم والعوار بالضم
والتشديد القذى في العين يقال بعينه عوار اى قذى والعائر مثله والعائر الرمد كذا
في الصحاح وقوله اى غمصه بالصاد المهملة وبفتح الميم في الصحاح في باب الصاد المهملة الغمص
في العين ما سال من الرمص وقد غمصت عينه بالكسر غمصا وقوله تمض بفتح التاء وضم
الميم وبالضاد المعجمة من قولهم مضضت يا رجل بالكسر تمض مضضا ومضيضا ومضاضة
اى غمصه تحصل للعين وجع منها اى بسبب تلك الغمصة قوله فان قيل يجوز ان يورد السوال
ما سبق من القول بان في الابيات المذكورة لامرء القيس ثلث التفاتات على مذهب السكاكي
دون مذهب الجمهور وتحقيقه ظاهر من كلامه لا حاجة الى قوله بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام
اى لمن ياخذ الكلام من المتكلم كذا في الايضاح وحاصل كلامه ان الكاف المتصل باسم الاشارة
في مثل ذلك ليس خطابا لمن توجه اليه الخطاب السابق بل هو خطاب لمن ياخذ الكلام من المتكلم
بدليل افراده في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك نعم لو كان اشارة الى ما توجه اليه الخطاب
في عنكم فحق العبارة ان يقول من بعد ذلكم هذا وظاهر كلامه في التلويح ان الخطاب في ذلك

متوجه

في الصحاح رمد الرجل بالكسر يرمد رمدا هاجت عينه فهو رمد وارمد وارمده الله عينه فهي رمدة وحكى السجستاني ماء رمد اذا كان آجنا منه

متوجه الى الجماعة كما توجه اليها الخطاب في عنكم لانه قال ان افراد كاف الخطاب المتصل
باسم الاشارة جائزة في خطاب الجماعة كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك قوله ولكن المراد
بقوله وعلى المخاطب فيه اشكال وهو ان المقصود اعني قصد المعنى من الالتفات مشروط
بالصحة ولم يعهد في العربية استعمال لفظ المتكلم في الجماعة الغيب ولم يثبت ذكره مالي اراده
وما لكم وكونه من قبيل الالتفات هو اول النزاع اللهم الا ان يجعل من قبيل التعريض على
ما يجيء في اواخر البيان قوله وقد قطع المص بانه وارد على مقتضى الظاهر لانه قال في الايضاح
لا نبالي الالتفات عند السكاكي من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات
لوروده على مقتضى الظاهر ثم اجاب بانا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى هذا
كلامه فقد تحقق ناقضه كما ترى امرين احدهما انه قد جزم بان الالتفات في البيت الثالث
من ابيات امرء القيس وارد على وفق مقتضى الظاهر وثانيهما ان التعقيب عند مذهب السكاكي
مشعر بثبوت الانحصار على مذهب غيره قوله ولم يجيء ذلك في الغائب والمخاطب فان قيل
اما الاول فمنقوض بقوله تعالى نحن الماهدون واما الثاني فبقوله يا ايها النبي اذا طلقتم النساء
ويمكن الحمل على التعظيم كالاول قلنا اما الاول فعائد الى المتكلم اذ التقدير فنحن الماهدون
واما الثاني فمن باب التغليب اى طلقت انت وقومك وامتك وليت شعري لم سلكوا
هذا المسلك واي شيء دعاهم الى ارتكاب التاويل المذكور من غير حاجة [illegible] جعلهم
اياه من قبيل استعمال المواد ولم لم يجعلوا من قبيل استعمال لفظ الجمع في الواحد للتعظيم كما في المتكلم
فليتامل قوله او على انه خطاب للطالب قد بينا فيما عليه بان شرط الالتفات صحة اجرائه على مقتضى
الظاهر الذي عدل عنه والالتفات الذي هو من الخطاب في تطاول الى التكلم في كلفني لو جعل
راجعا الى الاصل على تقدير التفات القلب لصار مقتضى الظاهر كلفك بتاء الخطاب وهو ممتنع
والجواب ان المشروط في الالتفات هو صحة التعبير في الجملة وهي متحققة ههنا على تقدير رجع
التفات القلب ايضا الى الاصل فصار مقتضى الظاهر كلفه بياء الغيبة وهو صحيح بلا ريبة نعم
يمتنع رجعه عندهم عدم رجع التفات القلب لكنا نعتبر رجعهما معا فلا اشكال قوله ان يشترط
الالتفات ان يكون المخاطب اراد بالمخاطب من يتلقى الكلام لا من يتوجه اليه اداة الخطاب الخ

في الكلام اعني المعبر فيكون الالتفات على هذا التفسير اخص من تفسير الجمهور لانهم ما شرطوا
في الالتفات الا الاتحاد في المعبر عنه فسكتوا عن اشتراط الاتحاد فيمن يتلقى الكلام وصاحب
الضرام قد اشترط الاتحاد فيمن يتلقى مع اشتراط الاتحاد في المعبر عنه فيكون تفسير الجمهور اعم
هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ويحصل ما هو المرام فان هذا مصرح به في عبارة الضرام قوله
ومن عند الخليفة بالنجاح معطوف على بالله في قوله نبي بالله والتقدير نبي بالله وبالنجاح
من جانب الخليفة اي بالفوز والظفر بالبغية وقوله بافد الاراي بالخليفة فذلك الابي واي
والظرف اعني بسيبه متعلق باغثني والسيب العطاء والارتياح النشاط وجعله ذا الارتياح مبني
على انه لما قدر على اعطاء العطايا المستلزمة لسروره من اخذها كان كانه معطي للارتياح قوله
لان المخاطب بالبيت الاول امراته وبالبيت الثاني هو الخليفة الى هاهنا كلام الضرام قال فانه
المخاطب بالبيت الاول امراته لانه حكاية كلام دار بينه وبينها ولما قال ضرام اخص الى قوله
وهو قال فليس من كلام صدر الافاضل بل هو زيادة من الشارح وكيفية كونه اخص قد بيناها
على وجه لا مزيد عليه قوله الوك الاولى هي الرسالة وفي البيت دليل على جواز استعمال ام مع هل
وقد سبق تفصيله قوله وهو قال انه ظاهر يريد ان الجمهور يذهبون الى انه في التفات وصدر
الافاضل يمنع كونه من باب الالتفات بناء على مذهبه من وجوب اتحاد المخاطب الى الثاني على
ما عرفته ثم قال وهذا وان لم يكن التفاتا الا انه مليح يريد انهم لا يتناهون الخطاب بل
المناهل انت المستفاد من الالك وذكر الالك مع الوك لطيف قوله صرف الله قلوبهم اي ثبت
الله قلوبهم عليه فلا تحصل الحاملة قسم اي كسر قوله بذي طلوح اسم مكان وقوله سقيت على
لفظ المبني للمفعول والضمير المنفصل به قائم مقام الفاعل خطاب للخيام والغيث نصب مفعول ثان
ان قلنا انه متعد الى مفعولين ونصب بنزع الخافض ان عديناه الى واحد وظاهر كلام
الصحاح مشعر بالاول لانه قال وسقاه الله الغيث واسقاه قال صدر الافاضل ولا التفات
في سقيت من الغيبة في الخيام الى الخطاب بها لان قوله متى كان الخيام بذي طلوح كلام مع
غير الخيام لانه سؤال عن الخيام والسؤال كلام مع المسؤول لا المسؤول عنه وقوله سقيت الغيث كلام
مع الخيام فاختلف المخاطب الى الثاني كذا قوله بنزع يكم البيت بفرع بشامة اي بغصن من اغصانها

وبشامة

وبشامة شجر طيب الرائحة والظرف متعلق بتصقل وقوله سقي البشام دعاء له وهذا هو
محل الاستشهاد وهو المقصود من الايراد وفي الصحاح البشام شجر طيب الريح يستاك به في
ذكر هذا البيت هكذا اتذكر يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام وذكره في باب
الضاد ايضا هكذا وقال هنالك عارضا الانسان صفحتا خديه وامراة نقية العارض
اي نقية عرض الفم قال جرير انتكر البيت ثم قال ابو نصر يعني به الانسان ما بعد الثنايا و
الثنايا ليست من العارض وقال ابن السكيت العارض الناب والضرس الذي يليه
قوله فلا صرمه يبدو اي فلا قطعه يظهر علينا بحيث يحصل الياس لان الياس احدى الراحتين
وليس قوله ومكارمه لنا تاتي لكفله وفي الياس راحة لان محل السوال وموضع الانتقال هو
طلب الانقطاع من الحبيب الى الوصل فانه مطرح على الاطلاق بالاتفاق قوله ووجه شرع
في بيان فائدة الالتفات وتمرته بعد اثباته بالشواهد والامثلة من كلام الله الذي لا ياتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه وقدم الكلام في الاثبات لانه بالنسبة الى فائدته بمنزلة
الشجرة من الثمر نبت الفرع ثم انتشى يريد ان الفائدة في مطلق الالتفات امران احدهما
وهو يرجع الى المتكلم قصد التفنن في الكلام والتصرف في التركيب بالتعبير بوجوه مختلفة
وطرق متفاوتة ليظهر اقتداره على صنوف التراكيب البهية التي هي بمنزلة الوان الاطعمة
الشهية وثانيهما وهو يرجع الى السامع حسن تبسطه ولطف ايقاظه حيث يجدد له
امر لذيذا فان لكل جديد لذة الا ان المصنف لم يسكت عن الاول هاهنا اكتفاء بما ذكره سبق في
التفسير من ذكر النقل والتعبير اذ النقل والتعبير ينبئ عن قوة تصرفه بوجوه مختلفة وخص
الذكر بالفائدة الراجعة الى السامع لاصالتها بالنسبة الى الفائدة الاولى لان مطمح النظر في
تاليف الكلام وتركيب الالفاظ باعتبار الوضع انما هو ملاحظة جانب السامع بافادة الفائدة
يرشدك اليه تفسيرهم صحة السكوت في تعريف الكلام بعدم استدعاء ذلك المركب لشيء اخر استدعاء
المحكوم عليه للمحكوم به وبالعكس ثم تقييدهم ذلك بان يكون بحيث لا يكون المخاطب معه منتظرا
لشيء اخر كانتظاره للمحكوم عليه بعد ذكر المحكوم به وبالعكس واراد بوجه الالتفات
ما هو بمنزلة الثمرة لها النتيجة الحسنة له مع كونه خلاف الاصل فتفسير الشارح المحفوح بقوله

اى وجه حسن الالتفات اخذ بمحصل المعنى وبيانه ان الباء بمعنى لام ليرجع الضمير قو
على الاطلاق اى اينما وقع او الالتفات اعم من ان يكون على مذهب السكاكى او على مذهب
الجمهور فهذا تعميم له بعد تخصيصه اذ الضمير راجع الى الالتفات المتقدم المخصوص فخرج الالتفات
بالمعنيين الاخيرين فلا يقدح بعد ذلك هذا الاطلاق والتعميم قو كان احسن اى ذلك
الكلام او ذلك النقل والثانى اقرب لفظا ومعنى والتطرئة بالهمزة من طرأ اذا ورد بانيا
من طريته الثوب اذا عملت به ما صار جديدا به كانه جديد فى الصحاح طرأت على القوم اطرأ طرءا
وطروءا اذا طلعت عليهم من بلد اخر وفى باب المعتل الواوى واليائى شئ طرى غض بين
الطراوة وطريت الثوب تطرية فعلى الاول معناه احسن ايراد النشاط وعلى الثانى معناه
احسن تجديدا واحداثا للنشاط ولما كان الاول مشتملا على ضرب من التكلف فى تعلق نشاط
السامع به اوثر الطريقة الثانية لانه اسلم قو للاصغاء اليه اللام للعلة لكونه علة لكونه احسن
واكثر اى اكثر ايقاظا له من جهة الاصغاء والاوجه ان يجعل اللام للتقوية متعلقا بالايقاظ
على تضمين معنى الحث والتحضيض اى النقل من اسلوب الى اخر ادخل فى كونه باعثا للاصغاء اى
لنفسه الا انه اقحم الاصغاء لانه ابلغ فى افادة المقصود واوفى بتادية اللام او على اعتبار حذف
المضاف اى لصاحب الاصغاء ودع بتلاؤم الكلام وتجاوب النظم وههنا بحث لا بد من التنبيه له
والاصغاء اليه وهو ان ما ذهب اليه من الفائدة العامة فى مطلق الالتفات لا ينطبق على
بعض الصور وهو ما اذا كان السامع حضرة الخالق تعالى وتقدس لتنزهه عن النشاط والتعالى
عن الايقاظ والعجب منهم انهم غفلوا عن ذلك بحديث الالتفات فى الفاتحة ولم يتعرضوا لكيفية
انطباقه على ذلك اللهم الا ان يقال هذه الفائدة لازمة لذات الكلام الالتفاتى فى جميع المواقع
وتعذر اعتبارها فى بعض الصور لمانع من خارج كتعاليه عن النشاط وتنزهه عن الايقاظ
لا ينافى ذلك اذ المتكلم ينشأ من جهته بل ينشأ من جهة السامع وحاصله ان الالتفات اينما وقع
صالح لان يقصد به هذه الفائدة بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن العوارض المانعة منه يعنى
كانها كائنة فيه لازمة لذاته مع قطع النظر عن الخارج وكلام الشارح المحقق فى شرح المفتاح
فى مطلع احوال المسند اليه ربما يشعر بان هذه الفائدة متحققة فى الفاتحة ايضا الا انه يعبر عنها

بما يستقيم

بما يستقيم فى حق البارى تعالى وتقدس قو وقد يختص مواقعه بلطائف يريد ان الالتفات
مع اشتماله على الفائدة العامة الثابتة فى جميع المواضع قد يكون له فى مواقعه الخصوصة وطرقه
الجزئية فوائد مخصوصة بذلك الموضع مقصورة عليه على ان الباء داخلة على المقصور وكلمة قد
للتحقيق فتقوله وقد يختص على لفظ المبنى للفاعل لانه متعد لازم من اختصه بكذا اى خصه به
كما فى الصحاح وقوله اى قد يكون لكل التفات بحسب خصوص المقام قو ليشعر بالعلية اذ قد تقرر عندهم
ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية فكان التعليق بلفظ اياك بمنزلة التعليق بلفظ المتميز
بتلك الصفات فلطيفة الالتفات فى هذه الطريقة هى التنبيه على ان الملحوظ فى ذلك هو تلك
الصفات العظام وان الحكم مرتب على الوصف المناسب كانه قيل ايها الموصوف المتميز بهذه الاوصاف
نخصك بالعبادة والاستعانة واللطيفة على الطريقة الثانية هى الارشاد الى ان العبادة المعتبرة
التى هى مظنة للتجلى هى التى فى مقام الاحسان الذى حاصله ان تعبد الله كانك تراه وتشاهده
فى الخطاب اشارة الى المشاهدة والاقبال والاول هو الاحسان والثانى هو الاعراض عن غيره فتنبه
على الاول بتجلى كانه يشاهد ربه ويراه وعلى الثانى بتجلى ولا يلتفت الى ما سواه فالانقطاع
عما سواه مستفاد من الاقبال وبهذا يظهر ان اللطيفة فى هذه الطريقة غير مقصورة على التنبيه
على مقام الاحسان بل يضم اليه ذلك مع التنبيه على ما هو اعلى منه ويجوز ان يقال اللطيفة على هذه
الطريقة هى التنبيه على ان الحمد والثناء ينبغى ان يكون منتهيا بالاخرة الى هذه الصفة يعنى ينبغى
ان يكون على وجه اوجب ترقى الحامد من حضيض الحجاب الى ذروة الخطاب ومن بعد المغايبة
الى قرب المخاطبة والمشاهدة وهذا الوجه جيد الا ان اللفظ فى الاول اظهر قو والبيت قو الباء فى
بغير التقوية يقال تلقاه بكذا اى استقبله به قو اى تلقى المتكلم المخاطب اشارة الى ان تلقى المخاطب
من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك ولم يذهب الى العكس لان رجوع الضمائر الى
المذكور اولى قو انه اى ذلك الغير مثل الجانب المعظم اى غير ما اراده من كلامه على خلاف مراده
فسقط ما يقال من ان جعله راجعا الى الغير ما يترتب سهو ظاهر والصواب جعله راجعا الى الطالب مراده
على ان هذا استقيم بنظيره بالتامل فى الكلام ويجوز ان يرجع الضمير الى الحكم كلامه والى الاشارة يقول فتنبه
على ان الحمل على الغرض الادق هو الاولى قو لانه يكون حديدا من الحدة وهى الخفة وفى ذهنه حدة

اى سرعة ينتقل الى الذ قايح فيتفطن لها باسرع وجه ويقال السيف احد وهو الانسب بمقابل النقابل
بقوله بليدا من البلادة وهى خلاف حدة السيف ويقال لمن بالفارسية كند واعلم ان قوله لا علك
على الادهم ظاهره ان الحامل هو الادهم والحمولى هو الشخص ففى كلام المصنف تنبيه على ان الاولى
بالقصد من مثل هذا الكلام هو الحمل على الغرض لفظا ومعنى اما معنى فلما تنبه فى الشرح واما لفظا
فلما بيناه الا ان المناسب للمقام لما كان ذلك ذكره وسكت عن الاول فافهم م ثم تزايد قليلا
قليلا اى متدرجا فى القلة الى حيث ينتهى فيضمحل فيستوى فيكون نصبا على المصدرية اى تزايدا
متدرجا فى القلة كما قدرناه وفى كلام النحاة ما يشعر بانه محمول على حذف العاطف اى قليلا ثم
قليلا فقد قالوا فى قوله كلا دكت الارض دكا دكا وجاء الملك صفا صفا اى دكا بعد دك وصفا
خلف صف وفى الكواشى جعلوا اما حالا او مصدرا اى تزايد حال كونه قليلا ثم تزايد حال كونه قليلا
او تزايد تزايدا قليلا ثم قليلا والاوجه عندى انه لا حاجة الى حذف العاطف وانه مصدر فى جميع
المواقع وانه بمعنى متكثرا اى تزايد تزايدا متكثرا امثالا او احدا بعد واحد فالتعاقب والبعدية
مستفاد من معنى التكثر لا من العاطف المحذوف وفى كلام الكشاف تنبيه على ذلك حيث قال
فى قوله دكا دكا كرر عليها الدك حتى صارت هباء منثورا فان قيل فيجعل من باب كم علمنى
عاقل وجاهل جاهل وفى الحديث كانت له كاجرجة وعزة نامة تامة على ما سبق حيث جعل
الشئ بنفسه للتنبيه على تناهيه فى ذلك قلنا اى ولا باس لكن على تقدير ان يكون المنصوب مصدرا
لا حالا فليتنبه له م هكذا فى النسخ والصواب ففزع لان نظم التنزيل فى سورة النمل يوم ينفخ
فى الصور ففزع وفى سورة الزمر ونفخ فى الصور فصعق واما على الوجه الذى اورده المصنف
فغير وارد فى القران اللهم الا ان يكون مبنيا على التمثيل المجرد لا على انه من القران كما يشهد له
م ح يكون معنى لو اتى لياتى هذا غير مستقيم للقطع بان النقل بان اللام اذا دخل فى المضارع
فى مثل ان زيدا ليفعل خلص المضارع للحال كتخليص السين وسوف اياه للاستقبال حديث
مشهور فى النحو معلوم للمشتغلين بهذه الصناعة يستوى فيه الراجل والراكب وسوى
فيه بين الخاصة والعامة فكيف صح جعل لياتى بمعنى الاستقبال فالصواب اسقاط اللام اللهم
الا ان يحمل مبنيا على ما ذهب اليه البصرية لان حديث التخليص وان كان مشهورا لهم مالدى

كل احد

كل احد الا انه ذلك مبنى على راى الكوفيه على ما صرح المحققون من النحاة م كالمستقبل
تمثيل لما لم يقع اى كزمان المستقبل وكذا قوله كالحال اى كزمان الحال م وكذا الماضى عند
الاكثرين اى الماضى حقيقة فيما وقع مجاز فيما لم يقع والتقييد بالاكثرين تنبيه على ما فيه
من الخلاف وههنا بحث وهو ان النقل بان كلا من اسم الفاعل والمفعول حقيقة فيما هو
واقع كالحال مشعر بان كلا منهما موضوع لزمان الحال فيلزم ان يكون الزمان ماخوذا فى
مفهومهما بحسب الوضع فيلزم ان يكون الاسم مقترنا بالزمان وهو باطل اجماعا اللهم الا ان
يقال لكثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر وانسياق الذهن اليه فعبر عن التبادر
بالحقيقة وعن غيره بالمجاز بطريق التجوز فافهم م والكلام بعد محل نظر المحقق بطريق
السماع عن الشارح المحقق فى وجه النظر ان السكاكى ذكر ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
يسمى فى علم البيان بالكناية وفى تخصيص هذا المجاز بخلاف مقتضى الظاهر ايضا بحث م كما اذا
وقع ما هو فى موقع المبتدا نكرة من قواعدهم ان كون المبتدا نكرة مخصصة او محضة و
كون الخبر معرفة محضة ممتنع فى كلام العرب سواء كان هذا بعد دخول الناسخ او قبله فان
ذلك ممتنع بالاتفاق نطقت به الكتب المشهورة واما ما فى فقد ظفرت فى ذلك ببعض من
قبل من كلامه حجة بان ذلك جائز وقد حققنا ذلك فى شرح لباب الاعراب عن زاد الرغبة فى
عليه فعليه بالمراجعة اليه م كقوله البيت للقطامى من قصيدة مدح بها زفر بن الحارث
الكلابى وقد كان القطامى اسيرا له فاطلقه ورد عليه ماله واعطاه مائة من الابل مطلعها
قفى قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا فقوله قفى امر لضباعة قبل التفرق اى قبل
تفرق الجمع يا ضباعا اى يا ضباعة على انه ترخيم وضباعة اسم لبنت الممدوح اعنى زفر بن الحارث
م موقف نكرة اسم كان والوداعا بفتح الواو فى الصحاح التوديع عند الرحيل والاسم الوداع بالفتح
معرفة على انه خبر كان ولما كان وقوع المبتدا نكرة صرفة او مخصصة والخبر معرفة محضة على
ما سبق تحقيقه الان ممتنعا ذهب الى ان هذا من باب القلب اى ولا يك موقفا الوداع موقفا
منك على ان المضاف محذوف م لان المعروض ههنا لا يخفى ان المعروض عليه فيما وقع يجب
ان يكون المراد الدخول والا لا يكون معروضا عليه اصلا فلا بد للتقييد ههنا فائدة فما فائدة

التنبيه اذ التنبيه على ان المرض ان كان مستعملا في معناه الحقيقي فالامر كذلك والا فلا ح
الى بمجاز او كان المرض مجازا عن الاظهار ونحوه او الاستعارة والمرض هنا حقيقة فافهم قوله
واما قوله فانك لا تبالي الخ اختلف في قائله فقيل انه للزبرقان بن زرارة ابن عبد يغوث وقيل
لحاتم ابن زهير وبالجملة قبل البيت فانه سكت عن التعرض له بالذكر لكنه مع ذلك نعقد
من كلام الفصحاء الذين يستشهد بكلامهم في اثبات المطالب ولذا اورده سيبويه واستدل
به قوله هجينا الهجين ما كانت امه هجينة ورجل هجين بين الهجنة في الصحاح الهجنة في الناس
والخيل تكون من قبل الام فاذا كان الاب عتيقا والام ليست كذلك كان الولد هجينا والهجان
من الابل البيض يقال بعير هجان وناقة هجان وامراة هجان كريمة فعلى هذا كان الانسب ان يقول
اهجينا كان ام هجانا على ما لا يخفى قوله بخلاف هل زيد قائم لان هذا كما سيجيء في باب الانشاء يتجه قوله
والمعنى اظبيا كان امك ام حمار فقدم ظبيا اذ قد تقرر عندهم ان تقديم الخبر في مثل هذه الصورة
لازم بطرد بحسب عندهم اعني اذا كان المقصود التسوية في الكلام قوله وشجع عليه كمال البلاغة
اي شجع المراد البليغ على اعتبار القلب كمال بلاغته فالمفعول محذوف وفاعله كمال البلاغة
وامن الالباس عطف عليه وفيه تنبيه على انه لا بد هنا لك من قرينة مشعرة بالمط دافعة
للالتباس والا فلا يجوز ارتكابه اصلا قوله غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطايف يشعر
من جهة ان السكاكي جعله من خلاف مقتضى الظاهر وقد تقرر ان خلاف مقتضى الظاهر غير مقبول
الا لنكتة مقبولة فكيف يجعل القلب نفسه لطيفة مقبولة فكانه من قبيل ذكر السبب وارادة
المسبب لان الملاحة لما كانت لازمة لذات القلب كان ذات القلب بمنزلة تلك الملاحة قوله كلون ارضه
بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حد يشابه لون الارض مع كونه فرعا ومشبها ولون الارض
مع كونه اصلا ومشبها به صار الامر فيهما بالعكس هاهنا ولما كان القلب وافيا بادا به هذا المقصود
اعتبره في الكلام ومما يناسب هذا المقام ما اشار اليه الفردوسي في قوله ز سم ستوران در آن
پهن دشت • زمين شش شد واسمان گشت هشت • فانه لما اشتد الغبار وهاج في الارض
مرتفعا الى جانب السماء كانه انتقص من الارض طبقة واتصل بالسماء فصارت طبقات الارض
ستا وطبقات السماء ثمانية وهذه مبالغة لطيفة اصاب نحرها وطبقت مفصلها قوله كلون الفضا

القابل للهجين هو الهجان مع ما بينهما
من صحة شبه الاشتقاق ٣

بضم

بضم القاف لقب شاعر من بني تغلب واسمه عمير ابن شييم كذا في الصحاح قوله بالسمن
السمن على وزن العنب مصدر في الصحاح وقد سمن يسمن سمنا فهو سمين وتسمن مثله وسمنه
غيره والسمين خلاف المهزول وبالجملة فالسمن مصدر الا ان المراد هنا الحاصل بالمصدر
وكلمة ان في قوله لما ان جرى زائدة على نمط قوله تعالى فلما ان جاء البشير قوله السياعا في
اللغة السياع ما يطين به الحائط من جص وطين ثم اورد هذا البيت وفي الاساس
بالكسر ما يطين به ويقال له بالفارسية كل ماله وبالفتح الطين وفي الديوان السياع بالكسر
ما يطين به والطين ايضا وفي الصحاح السياع الطين بالتبن الذي يطين به وقال الطين
معروف ويقال طنت السطح وبعضهم ينكره ويقول طينت السطح فهو له وطينت بالفدن
السياعا من قبيل قولهم صفقت اليه اذني وفي رواية الصحاح كما بطنت بالفدن السياعا
وكانه من قولهم بطنت الثوب تبطينا اذا جعلت له بطانة وفيه تنبيه على ان ظهارته
ما هو اعلى منه كما هو اللايق بالقصور وعلى هذه الرواية فلا حاجة الى ان يجعل من قبيل
التصريح بجزء المعنى ولا يخفى على الفطن ان هذه الرواية اولى لما فيها من التخلص عن التكلف
والركاكة بشهادة العرف وسلامة الذوق قوله ان لن تستطاعا اي كما ظننا ان لا تكون
تلك الناقة من جهة سمنها وقوتها داخلة تحت القدرة والاخذ من استطاع يستطيع
على انه مجهول استطيع ومعناه انه لن نقدر عليها قوله كقوله فلما ان نضرت الخ البيت للقطري
ابن فجاءة المازني من ابيات الحماسة مطلعها لا تركنن الى الاضرام يذكر ههنا قوله لان ما قبله
من الابيات يدل على انه جرح وتخثر هذا الدم وما قبله قوله لا تركنن احد الى الاحجام •
يوم الوغى متخوفا لحمام • فلقد اراني للرماح دريئة • من عن يميني تارة وامامي • حتى خضبت
بما تحدر من دمي • اكناف سرجي او عنان لجامي • شهدت مع النبي سوء مات • حسينا
وهي دامية الحوامي • قوله لا تركنن اي لا يميلن من الركون وهو الميل وعليه قوله تعالى
ولا تركنوا الى الذين ظلموا قوله الى الاحجام اي التاخر عن الاقدام في الصحاح الاحجام الكف يقال
حجمته عن الشيء فاحجم ككففته والوغى الحرب والحمام الموت قال الامام المرزوقي الغرض
الذي سيق الكلام لاجله البعث والتحضيض على الشجاعة بالنفي والتعريض يحث بهذا الكلام
بالنفس

عبارة الصحاح وهكذا القطامي بالضم لقب شاعر
من تغلب واسمه عمير ابن شييم والقطامي
الصقر بضم وبفتح والقطم بالتحريك
جلبي عصر منه

يظهر بانا مرغه قولنا بالفارسية خانه را گل كردم
بگل فانه ركيكة جدا منه

هذا الاسم بهذا الضبط مذكور في الصحاح ٣
صرح به المرزوقي في شرح الحماسة ٣

التزمر حمل النفس على الامر وقد عزم نفسه تعزيرا
وتغزرة كما يقال حلل تحليلا وتحلة وعلل تعليلا
وتعلة كذا في الصحاح

الختل الخدع في الصحاح ختله وخاتله اى خدعه والتخاتل التخادع

على ترك التفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب وينبه على ان الحذر لا ينجي من القدر
وانه اذا جاء الاجل لا تغني عنه قوة الابل والدريئة ما يتعلم بها الطعن يهمز ولا يهمز قال الامام
المرزوقي الدريئة يهمز ولا يهمز فيجعل من الدرء وهو الدفع ومن الدري وهو الختل طريقا
سميت الدابة التي يختل بها الصيد ليمكن فيه دريئة والحلقة التي يتعلم عليها الطعن دريئة
ويمكن حمل البيت عليهما جميعا فاذا جعلت الدريئة الحلقة يقول لا تفعلن ذلك احد فلقد
رايت نفسي في غير وقت وحال وكاني للرماح بمنزلة الحلقة التي يتعلم عليها الطعن فيأتيني
الرماح من جوانبي ثم سلمت واذا جعلت الدريئة الدابة الموصوفة يكون المعنى فلقد رأتني
وقد اتقي بي فصرت سترة لغيري من الطعن كما يكون تلك الدابة سترة للصائد والطعن
يتناولني وعلى هذا يكون معنى للرماح من اجل الرماح والاول احسن وترك البسار نحو بلا
على العلم بمقاسته على اليمين والقدام فاما الظهر فالفارس لا يمكن منه احد وضمير راني لاحد
والمعنى رايت نفسي ذا المراد التعريض والظرف اعني من عن يميني متعلق بمحذوف دل عليه
المذكور وهو اراني اى ياتيني وما يشبهه وعن في عن يميني اسم بمعنى الجانب والمعنى من جانب
يميني ومحور سال واو لبست للحال ولو تدبرته وجدته مما يجوز فيه الجمع لان اصله للاباحة نزيد
انتصبت للرماح حتى خضبت بما سال من دمي اما عنان فرسي واما جانب سرجي قوله لانه
الجذوعة حداثة السن ومنه الجذع في الحافر الذي هو في السنة الثانية في الصحاح قوح الحافر
قروحا اذا انتهت اسنانه وانما ينتهي في خمس سنين لانه في السنة الاولى حولي ثم جذع
ثم ثني ثم رباع ثم قارح وبهذا يظهر ان الجذوعة حداثة السن في السنة الثانية والقروح
تدعه في السنة الخامسة قوله اقدام غر اى غير مجرب في الصحاح رجل غر بالكسر غرير اى غير
مجرب وجارية غرة وغريرة والاسم الغرة والغرة الغفلة والغار الغافل وهذا هو الاصل قول
البحتري لانه قال اقدام غر واعتزام مجرب وههنا بحث وهو انا لا نم ان البيت من باب التغليب
بل لا حاجة اليه اذ البصيرة على ما حققه المرزوقي عبارة عن ما يتبدل به الرجل من رايه
وعقله على ما يبتغيه فمعنى وصف البصيرة بالجذوعة انه قد حصل له بعد هذه الحالة علم اخر
جديد لم يكن حاصلا قبلها ومعنى وصف الاقدام بالقروح طول الممارسة فكل منهما كناية عن

المقصود

المقصود والحاصل انه وان اشتهر وصف الراي بالقروح والاقدام بالجذوعة باعتبار
المعنى المشهور الا ان هذا لا ينافيه لان الاول كناية عن التوقع في الاطلاع على دقائق لم يكن
مطلعا عليها قبل هذه الحالة والثاني كناية عن طول ممارسته في الحروب على ما اشار اليه
الاعشى بقوله تمهل في الحرب حتى امتحن وقد نبه ابو الغول على هذا المعنى تنبيها لطيفا بقوله
ولا تبلى بسالتهم وان هم صلوا بالحرب حينا بعد حين بريد ان شجاعتهم لا تنتهي ولا تبلى
وان هم دخلوا في الحروب حينا بعد حين فالبسالة الشجاعة وصلوا بالحرب تحملوا شدته من
صلي بالنار اذا قاسى حره وشدته وفي طريقته قول ابي زبيد وقد تصليت حر حربهم كما تصطلي
المقرور من قرس اى قاسيت حر الحروب مقاساة تشبيهه في الشدة بمقاساة من اصابه
البرد فان القرس والقريس البرد والمقرور من اصابه البرد ويقال يوم قر وليلة قرة
اى باردة كذا ذكره الجوهري ومنه قولهم للولد قرة العين قوله لان قوله وقد اصبت اى
جرحت قرينة فيه بحث لان من يذهب الى انه لم اصب بمعنى لم اجرح لم يجعل اصبت بمعنى
جرحت حتى يجعل قرينة على ما ذكر بل جعله بمعنى وجدت اى ثم رجعت من الحرب ووجدت
ما اردت الا انه حذف المفعول قصدا الى التعميم ولم الف ما ارادوا منه قوله مفعول لانا نبا
لا حالا هذا جيد من جهة ان معنى الحالية لم الف في هذه الحالة ومعنى المفعولية لم الف
بهذا الطريق الا انه لما كان معنى الحالية قريبا من معنى الوصف وامكن رجعه الى المقصود
ولو بضرب من التمحل جعل المفعولية انسب واحسن ببادية هذا المقصود قوله لم يبد لي
اى لم يظهر لي البداء اى الندامة من الانقحام في الحروب والدخول في المعارك وارتحل لاني الما
تكرره قوله بلى قد صار جواب لسؤال مقدر اى ليس يلزم كون الاقدام فارحة فقال بلى
اى يلزم كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى ولذا وقع لفظ بلى على نعم زيد لكن الاقدام فارحة
ولا ضير لانه عبارة عن طول الممارسة وتكرار المبارزة والان على كمال جراته ومتانته
في الانقحام فيكون ادل على المقصود واوفى ببادية المرام وهذا اوان ان نختم الكلام في احوال
المسند اليه اذ قد نبهنا على ما يجب التنبيه عليه حامدين لرب العزة حق حمده ومصلين على محمد
رسوله وعبده وعلى اله وصحبه من بعده الباب الثالث احوال المسند قوله وذلك

امسى بالمدينة جملة شرطية جزاؤها قوله فاني وقيار على انه من قبيل قوله تعالى وما بكم من
نعمة فمن الله او من قبيل قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك والمعنى ومن
يك امسى بالمدينة فقد حسن حاله وطاب عيشه فاني وقيار لغريب فهذا مرتب على
المحذوف المذكور منتظم به وامسى فيه ضمير راجع الى من والجملة خبر كان واسمه ضمير راجع
الى من و رحله مبتدا وبالمدينة خبره قدم عليه والجملة حالية اى ومن يك امسى حال كونه
رحله بالمدينة ولو جعل رحله فاعل امسى مجازا وبالمدينة متعلقا بامسى لم يبعد بل هو
اوجه لانه المتبادر الى الفهم وما قبله دعاك الهوى والشوق لما ترنمت . هتوف الضحى من
الغصون طروب يجاوبها ورق الحمام لصوتها . فكل لكل مسعد ومجيب . ومن يك امسى
بالمدينة رحله . فاني وقيار بها لغريب . نقول دعاك خطاب لنفسه على طريقة قوله تطاول
ليلك اى حملك هوى الحبيب وشوقه دياره على الارتحال الى جانبه وهذا حين ترنمت الطيور
وقت الضحى وخص هذا الوقت بالذكر اذ هو وقت يشتغل كل احد بنفسه ويرجع كل شخص
الى العمل بمقتضى ما في طلبه اذ هو وقت الاستراحة التي حاصلها ذلك ولما ترنمت ظرف دعاك
والترنم ترجيع الصوت يقال ترنم اذا رجع صوته والهتوف جمع الهاتف وهو الصوت يقال
هتفت الحمامة تهتف هتفا اذا صاحت ومنه الهاتف والظرف اعني بين الغصون في غصون
الاشجار متعلق بترنمت وجعله حالا للهتوف بعيد وطروب صفة للهتوف ولم يقل
طروبة لان فعولا من الابنية التي يستوي فيها المذكر والمونث واطلاق الاضافة سهل اذ هي بتقدير
الانفصال اى هتوف في الضحى والمجاوبة المحاورة والمكالمة وقوله ورق الحمام من قبيل
اضافة الصفة الى الموصوف والورق جمع اورق وهو الذي في لونه بياض يضرب الى السواد
ومنه قيل للرماد اورق وللحمامة ورقاء وقال ابو زيد هو الذي يضرب لونه الى الخضرة لصوتها
اى وقت صوتها او لاجل صوتها وقوله فكل اى من هتوف الضحى والحمام الاورق فكل مسعد
اى معين لصاحبه الاخر نوحه ومجيب له وقوله وقيار مرفوع معطوف على اسم ان وقوله
لغريب خبر ان ولا يجوز ان يكون خبر قيار لانه لا يجوز دخول لام الابتداء على خبر المبتدا المجرد
عن العوامل اللفظية فان قيل العطف على اسم ان باعتبار المحل قبل مضي الخبر ممتنع على الصحيح

قلنا

قلنا يجعل من قبيل الاضمار والتفسير م اى ضابئ ابن الحارث البرجمي الضابئ بالضاد المعجمة
في الصحاح في فصل الضاد المعجمة ضبا لصق بالارض ضبا وضبوا ومنه سمي الرجل ضابئا
وهو ضابئ ابن الحارث البرجمي انتهى والبرجمي نسبة الى البرجم بل الى البراجم والبراجم قوم
خصوص من بني تميم ولم يقل البراجمي اذ قد تقرر انه اذا اريد النسبة الى الجمع رد الى الواحد
في الصحاح البراجم قوم من بني تميم قال ابو عبيدة خمسة من اولاد حنظلة ابن مالك ابن عمرو
بن تميم يقال لهم البراجم والبراجم في الاصل واحدها برجمة بالضم وهي مفاصل الاصابع
التي بين الاشاجع والرواجب وهي رؤس السلاميات من ظهر الكف اذا قبض القابض

وهي اصول الاصابع التي تتصل بعصب ظاهر الكف واحدها اشجع بفتح الهمزة وقيل اشجع بكسرها كذا في باب العين من الصحاح منه

كفه نشزت وارتفعت م ومعناه التحسر على الغربة ظاهر فانه لانشاء التحسر وان الكلام
ليس بخبر وان كان لفظه لفظ الخبر ولو جعل خبرا لكان وجها وجيها بل هو اوجه بشهادة
السوق والسياق ودلالة ما قبله من الابيات اى فاني وقيار رحلنا الى جانب الحبيب اذ قد
هيجنا الهوى والشوق ولا اقدر على ضبط نفسي والقرار بالمدينة فافهم م كما تقول ان زيدا قائم
وعمرو منطلق اعترض عليه بان هذا سهو لما فيه من عطف الخبرية على الانشائية وجوابه
ان المسئلة على الخلاف فمنهم من اجازه مطلقا ومنهم من منعه مطلقا بل وفي كلام القوم
ما يشعر بهذا التفصيل بخصوصه م لان ثبت الحكم اولا اقوى قد تقرر فيما بينهم ان الاولية
الذكرية لا تدل على الاولية الواقعية فكيف صح ذلك وجوابه ان هذا مسلم الا ان المفهوم بشهادة
الذوق السليم في نظر ارباب البلاغة ان ما هو اول في الذكر فهو اول بحسب التحقق والوجود
ويسمى لهذا الكلام مزيد تخصيص في علم البديع في قوله نهبت من الاعمار ما لو حويته م وهذا
الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف تاسيسا لما ذكره وتشييدا لكلامه فانه لما ذكر ان
تقديم قيار مبني على قصد التسوية احتاج الى نقل من الكشاف توضيحا له وزيادة تاسيس له
م ان الذين امنوا اى بالسنتهم من غير مواطاة القلوب وهم المنافقون والذين هادوا
اى تهودوا يقال هاد يهود وتهود اذا دخل في اليهودية وهو هائد والجمع هود سموا
بذلك اما لقولهم انا هدنا اليك اى ملنا اليك واما لانهم هادوا اى تابوا عن عبادة العجل
واما لانهم مالوا عن دين الاسلام وعن دين موسى عم قال ابو عمرو بن العلاء سموا بذلك لانهم

يتهودون اي يتحركون عند تلاوة التوراة ويقولون ان السموات والارض تحركتا حين
اعطى الله موسى التوراة وقوله والصابئون اي الخارجون عن دين اليهودية من صبأ
اذا خرج من الدين وهم قوم عدلوا عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة وقرئ
والصابون بترك الهمزة واصل الخروج كما ذكرنا يقال صبأ فلان اذا خرج من دين الى
دين اخر وصبأت النجوم اذا خرجت من مطالعها وصبأ نابا البعير اذا خرج قال جمع من
المفسرين هم قوم بين اليهود والنصارى يحلقون اوساط رؤسهم وقال قوم هم
قوم يقرؤن الزبور ويعبدون الملائكة ويصلون الى الكعبة ويقرون بالله تعالى وحده
اخذوا من كل دين شيئا وبالجملة فلهم فيه اختلاف واقوال كثيرة وفي ذكرها اطالة واما
النصارى ففي الكشاف انه جمع نصران يقال رجل نصران وامرأة نصرانة والياء في نصراني
للمبالغة كالتي في احمري سموا بالنصارى لانهم نصروا المسيح لقولهم نحن انصار الله او لانهم
نزلوا بقرية يقال لها ناصرة او لان ابائهم الحوارية يقال نصرة كانت تنزلها عيسى وقوله
من امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون
فان قيل كيف يقول من امن بالله وقد ذكر في صدر الابتداء ان الذين امنوا والذين هادوا
والصابئون والنصارى من امن بالله الى الاخر قلنا قد نبهنا لك على ما يدفع هذا السؤال
حيث فسرنا الذين امنوا بالذين امنوا بالسنتهم من غير مواطاة القلوب وهم المنافقون اي
من امن من هؤلاء الكفرة ايمانا خالصا ودخل في ملة الاسلام دخولا كاملا فلهم كذا من الاجر
والمفسرون قد انقسموا في دفع الاشكال المذكور الى اقسام فمنهم من يذهب الى ان المراد بالذين
امنوا في صدر الاية هم المؤمنون على التحقيق ثم يذهب الى ان المراد بقوله من امن من ثبت على الايمان
اي من مات من هؤلاء وهو مؤمن لان حقيقة الايمان انما تتحقق اذا تحقق الموت عليها
ومنهم من يذهب الى غير ذلك وقوله وفائدة تقديم الصابئون اي على خبر ان اعني هذه الجملة قوله
مع كونهم ابين المذكورين ضلالا اي مع كون هذه الفرقة وهم الصابئون ابين هذه الفرق الثلثة
اعني الذين امنوا وهم المنافقون والذين تهودوا والذين تنصروا ضلالة واكثرهم عنادا تاب
عليهم اي يقبل منهم التوبة ان صح منهم الايمان قوله وههنا ابحاث لا يحتملها المقام منها ان قوله

لغريب يجوز ان يكون خبر قوله وقيار وخبر الاول محذوف واللام هنا على نمط قوله ام الحليس
لعجوز شهربة ومثل انه اي وجه من الوجهين المذكورين ارجح ومثل انه ابوا جعل المذكور
خبر الاول وقدر للثاني خبر فان جعل من قبيل عطف المفرد فهل يجب ان يعتبر تأخير المقدر عن
الخبر المذكور لئلا يلزم تقدم المعطوف المقدر على المعطوف عليه اللفظ وان جعل من قبيل
عطف الجملة فان اعتبر تقديم المقدر على المذكور لزم تقدم المعطوف بتمامه على بعض اجزاء
المعطوف عليه وتوسيطه بين اجزائه وان اعتبر تأخير المقدر لزم تقدم بعضه على بعض
ولا يخفى ان المجوز في الجميع نية التاخير ومثل ان صاحب الكشاف لاي نكتة جزم بهذا الوجه
ولم يجعل الواو اعتراضية الى غير ذلك من المباحث التي تظهر للمتفطن المتعمق في المقام بعد
التامل الصادق في المرام قوله هذا تصريح في ان المذكور خبر عن الثاني مبني على الظاهر والا فيجوز
ان يكون المذكور خبرا عن الاول وخبر الثاني محذوف بتقدير الموصوف اي نحن قوم راض بكل
يجوز ان يكون المذكور خبرا عن المجموع بهذا الاعتبار لانه لما جاز كونه خبرا عن الاول بهذا الاعتبار
جاز كونه خبرا عن المجموع بهذا الاعتبار بالطريق الاولى قوله وخبر كنت محذوف فيه بحث لتصريحهم
بامتناع الحذف في خبر كان وقد ذكرنا هذا صريحا فيما سبق فان قيل فليجعل بريا خبرا عن المجموع
معا وليجعل والذي معطوفا على لفظ اسم كان لا على محله ويرى تقييل يستوي فيه المذكر
والمؤنث والتثنية والجمع والافراد نص عليه الشارح المحقق في شرح المفتاح في قوله وقليل
ما هم قلنا فيلزم العطف على المرفوع المتصل من غير تاكيد بمنفصل وفيه نظر لجواز ان الفصل
بالظرف يلحق ان بريا خبر عن المجموع والتقدير تكلف لا حاجة اليه وان لم يذكره احد قوله
فهو عنده من عطف المفرد وقد اضطرب كلامه رحمه الله في مرجع الضمير فتحير الناظرون في طلب
المرجع فمنهم من يزعم انه راجع الى صاحب الكشاف وليس بذلك ومنهم من زعم انه راجع
الى المصنف وليس بوجه ومنهم من زعم انه راجع الى من جعل بريا خبر الوالدي وخبر كنت محذوف
والاقرب انه عائد الى المحذوف المفهوم من الكلام بقرينة السوق والسياق اي فهو اي
فالكلام عنده جعل بريا خبر الوالدي وجعل خبر كنت محذوفا من قبيل عطف المفرد قوله هي
للسببية التي يراد بها الاشارة الى ان الفاء هذه وان سميناها سببية الا انها مستعملة في مجرد معنى

ويمكن ان يجاب بان مبنى كلامه على قاعدة تقرير صاحب المفتاح حيث جعل الفعل الثاني تاكيدا للاول لا مفسرا له حيث قال على تقدير لو تملكون تملكون لفائدة التاكيد ثم حذف الاول اختصارا لدلالة الثاني عليه فابرز الضمير بعد ذهاب الفعل منفصلا فعلى هذا لا يلزم من تقديره على الوجه المذكور الجمع بين المفسر والمفسر ويكون قوله فحذف ليكون الاول مبنيا على قول صاحب المفتاح حيث قال ثم حذف الاول الى الان تعليله فيما بعد بقوله اذ الغرض من الاتيان بهذا اللفظ تفسير المقدر راجع بناء على ذلك ويعلم منه ان مبنى كلامه على ان الثاني تفسير للاول لا تاكيد ويمكن ان يقال اول كلامه على قاعدة تقرير المفتاح من ان الثاني تاكيد وان حذف الاول لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث لكن لما كان هذا غير مرضي عند القوم لانه لو كان الثاني للتاكيد وكان الحذف لمجرد الاختصار كما ذكره صاحب المفتاح لم يلزم الحذف في نحو وان احد من المشركين

الازدم فلا يرد الاشكال بانه كيف يكون سببية والسببية هنا اصلا قوله ولا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب فان قيل فليجعل بالباب بدلا من بالمكان بدل الكل اجيب بان المبتدا يقع فاصلا بين البدل والمبدل منه وهو غير جائز اللهم الا بالاضمار والتفسير قوله لا رجوع لهم مستفاد من قوله مهلا اي في السفر من الدنيا الى الاخرة بعد مهلة وطول والمراد بالبعد والمهلة والطول عدم الرجوع بقرينة المقام ويروى مثلا مكان مهلا اي ان مضيهم مثلا واعتبارا لمن بقي بعدهم واما قوله اذ مضوا ففيه خفاء منهم من جعله حالا من ضمير الظرف الواقع خبرا ومنهم من جعله بدلا من السفر بجعله اسما غير ظرف بمعنى الوقت اي في السفر في زمان مضيهم وان جعل اذ ظرفا فهو بدل من قوله في السفر والمعنى واحد ومنهم من جعله منصوبا بالمعنى اي اعني وقت مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية اي ان فيهم مهلة لانهم مضوا مضيا لا ينفك عن عدم الرجوع وبالجملة ففي الكل تعسف ولولا اعتبار الامتداد في ذلك لما صح هذا اصلا فافهم قوله لم يحسن الحذف او لم يجز الطار ان كلمة او للتخيير في التعبير اي عبر عنه بعدم الحسن او بعدم الجواز فالمعنى سواء لا تفاوت في عرف البلغاء وذلك لان ما لم يحسن في عرف هؤلاء لم يجز فيما بينهم قوله ولم يقصد انه بدون ضيق المقام يريد ان مبني التنبيه على مجرد ملاحظة معنى حذف الخبر في باب ان من غير ملاحظة معنى اخر قوله تقديره تملكون تملكون حق العبارة ان يقول تقديره لو تملكون لان فيه جمعا بين المفسر والمفسر وكذا قوله فحذف ليكون الاول حق العبارة ان يقول فحذف الفعل فصار الضمير المتصل منفصلا لتعذر الاتصال قوله فانتم فاعل الفعل المحذوف تفريع على ما تقدم اعني القول بان لو لا ينفك عن الفعل ونتيجة له يعني اذا ثبت ان الامر كذلك لزم الاضطرار الى جعل انتم فاعل الفعل المحذوف ولا يجوز جعله مبتدا والا انهدم تلك القاعدة الممضاة فامتناع الابتدائية بالحقيقة مترتب على القاعدة المذكورة ولما امتناع جعله تاكيدا فمبني على امرين احدهما مرجح وثانيهما موجب وللتنبيه على هذا المعنى زاد لفظة ايضا ههنا يعني عاد النفي وانه لم يبعد علته فافهم فانه دقيق قوله لان حذف المفرد اسهل تعليل لقوله انتم فاعل لا تاكيد لكنه جعل فاعلا لا تاكيد لوجهين احدهما انه لو جعل تاكيدا لكان المحذوف الفعل مع فاعله ولو كان فاعلا لكان المحذوف مجرد الفعل بدون الفاعل وحذف المفرد اسهل

المفتاح لم يلزم الحذف في نحو وان احد من المشركين عنى جارك اشار بهذا التعليل ردا على ما في المفتاح وجريا على ما هو المرضي عندهم من ان الثاني تفسير للاول قوله فانتم فاعل فعل محذوف كونه فاعلا للمحذوف ينطبق على المذهبين اعني كون الثاني تاكيدا للاول او تفسيرا له واما كونه مبتدا او تاكيدا فلا فلا ممنوع بناء على الوجوه المذكورة ٣

اما اولا فلانه تبدد من الابدال الا ابدال الاصطلاحي واما ثانيا فلان هذا اوضح واخصر واما ثالثا فلان ذكر الاول لغو اذ لم يكن في الكلام فلان هي متعلق الحذف بالاول منه

من

من حذف الجملة وثانيهما انه لو جعل تاكيدا لزم حذف المؤكد العامل مع بقاء التاكيد بحاله وهو غير جائز وفيه بحث لان حذف المؤكد العامل مع بقاء التاكيد جائز عندهم اللهم الا ان يراد انه لا يعهد ووقوعه في كلام العرب يعني انه وان جاز الا انه لم يقع وللتنبيه على هذا المعنى قال ولانه لا يعهد ولم يقل ولانه لا يجوز فان انتفاء المعهود به لا يستلزم انتفاء الجواز فافهم واما تعليل الاول اعني انه ليس مبتدا فقط لان كلمة لو انما تدخل على الفعل لا غير قوله وان انا لست هم المحنفقون بالشح المبالغ يعني ان الفعل العامل مقصور عليهم فالباء داخلة على المقصور فهذه الاية اعني لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي اذا لامسكتم خشية الانفاق على وجهين الاول ان ذلك من باب تقليل الاختصاص الثاني انه من باب الاختصاص التعليق اما الاول فوجهه ان لو للتعليق وما بعده مفيد للتخصيص واما الثاني فوجهه انه قد يقصد به اختصاص التعليق ونظيره استمرار الامتناع اذا دخل لو في المضارع لكن التقدير اذن انتم لو تملكون لا مسكتم وعلى الكل فلما قطع المالكية على هؤلاء لزم قصر الشح عليهم لان البخل انما يتصور اذا كان هناك ملك لا محالة قوله لكون مثله في الصورة ههنا بحث لان المثلية في الصورة لو كانت كافية في افادة ذلك لزم ان يكون زيد اعرفته مطلقا مفيدا للتقصر سواء قدر المفسر قبل المعمول او بعده وليس بذاك فالحق ان الاختصاص من لوازم معنى الاية لا من صورتها واذا ان قدر مقدم فتاكيد والاختصاص ويجي لهذا مزيد توضيح في احوال متعلقات الفعل ان شاء الله تعالى قوله فالتجب معنى المنكر ضعف ظ ولهذا اضرب الشارح المحقق بخطه الحق قوله فهو تجب عليه الاله على وجه يكون المبتدا معرفا ولهذا الوجه معارض بانه كما ان الاصل في المبتدا التعريف المحض كذلك الاصل في الخبر التنكير المحض قوله المهذ ثلاثة يعني ان ثلاثة صفة مصدر موصوف مقدر او تمييزه محذوف كذا في الايضاح قوله او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلاثة ذكر في الايضاح انه قبيح التقدير ولا تقولوا الهتنا ثلاثة ورده بانه تقرير لثبوت الالهة لان النفي انما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدا كما يقال ليس امراؤنا ثلاثة فان المنفي هو كون عدة الامراء ثلاثة دون ان لهم امراء وذلك اشراك بالله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولقائل ان يقول هذا منقوض بتقدير لنا بهذا الدليل بعينه قوله جوابا للسؤال مقدرا لظ المتبادر الى

الفهم عن لفظ السؤال المحقق ان هناك سائلا صدر عنه ذلك السؤال وتحقق منه لكن الاية ليست بهذه المثابة فاحتاج الشارح المحقق الى ما ذهب اليه من ان كلا من الجواب والسؤال محقق على تقدير وقوع الشرط والجزاء ليستطبق الاية على ما هو بصدده والحاصل ان السؤال في الاية وان لم يكن محققا حقيقة الا انه محقق فرضا وتقديرا وان اريد بالسؤال المحقق الجملة الدالة على السؤال صريحا سواء كانت هذه الجملة صادرة عن سائل موجود حقيقة او محكية عن سائل مفروض فالاية منطبقة على هذا لكونها من القسم الثاني الا ان هذا المعنى خلاف الظاهر المتبادر عن لفظ السؤال المحقق فتامل وانصف من نفسك لعلك بساعدك التوفيق او تجد من نفسك حلاوة التحقيق قوله وهو حاصل في قولنا الله خلقها اي تقدير الفعل حاصل في ذلك يعني ان القرينة قد دلت على ان المقدر هو الفعل لا الاسم الفاعل وهذا المعنى لازم لمن قدر الفعل كما في صورة المبتدأ والخبر كقولنا الله خلقها او قدم كما في قولنا خلقها الله وحاصل ان القرينة على تقدير الفعل لا توجب تقديم الفعل بتصوير الجملة في صورة الفعل والفاعل كقولنا خلقها الله بل يكفي ان يجعل المفعول احد جزئي الكلام بتصويره في صورة المبتدأ والخبر كقولنا الله خلقها الا ترى ان المذكور في جانب السؤال ايضا هو الفعل لكن بطريق تركيب الكلام من المبتدأ والخبر بتاخير الفعل وجعله خبرا فيقوله الظهور ان السؤال جملة اسمية تقليل الفعل وهو حاصل في الله خلقها يعني ان ذكر الفعل في جانب السؤال بطريقة تاخيره وجعله خبرا دليل على ان تقدير الفعل بهذا الطريق كاف في العمل على مقتضى القرينة قوله والجواب انه يريد ان الجواب عن النظر المذكور بان ما يحق من ان تقديره مبتدأ وخبرا ايضا يؤدي الى هذا المعنى وان كان صحيحا في الواقع الا ان تصوير الجملة بصورة الفعل والفاعل اولى من تصويرها بصورة المبتدأ والخبر لما في الاول من حمل الكلام على جملة واحدة هي الجملة المركبة من الفعل والفاعل ولما في الثاني من حمله على جملتين احديهما الجملة الواقعة خبرا وثانيهما مجموع الجملة المركبة من المبتدأ والخبر قوله وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية يرد عليه ان الواقع عند عدم الحذف كما جاء جملة فعلية كذلك جاء جملة اسمية كقوله تعالى من يحييكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم فان قيل نعم الا انه لا ريب ان السؤال جملة اسمية فعند ورود الجواب جملة فعلية كقوله خلقهن العزيز العليم مخالفة بينهما وترك المطابقة.

والمطابقة

والمطابقة بينهما امر مهم عندهم على ما صرحوا به في قولهم ماذا صنعت فالحكمة الباعثة على ذلك اجيب بان السؤال وان وجهين فلا جهة بالاسمية لانها اسمية صورة ولا جهة بالفعلية لانها فعلية معنى وتحقيقه ان من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك الا زيد قام ام عمرو ام خالد لان الاستفهام بالفعل اولى فلما حاولوا الايجاز وضعوا كلمة من الدالة على تلك الذوات المفصلة موضعها وضمنوها معنى الاستفهام فقدموها وصورة الجملة بصورة الاسمية فالمطابقة حاصلة مطلقا سواء كانت جملة الجواب فعلية او اسمية لان كلا منهما مبني على ملاحظة جهة ولقائل ان يقول كون الاستفهام بالفعل اولى لا يوجب ان يكون التقدير ذلك فان من قواعدهم ان المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها حتى صرحوا بان قولهم اضربت زيدا يعني على الشك في الفعل وانت ضربت زيدا على الشك في الفاعل فايلاء الهمزة بالفعل دليل على ان الشك في الفعل وليس كذلك اذ الفعل مجزوم به والمطلوب تعيين الفاعل على ان المتضمن للاستفهام هو بعينه المتضمن لتلك الذوات المطلوبة فلا معنى للتفصيل قوله فالجواب من المناسبة المذكورة ان الحمل على الفعلية اولى وان جاء الجملة اسمية ايضا لاتحاد الحكم قوله وان لم يعتمد على شيء بان اعمال اسم الفاعل مطلقا سواء كان عاملا على النصب صورة او عاملا في الظرف مشروط بالاعتماد وليس كذلك لتصريحهم بان المشروط بالاعتماد انما هو كونه ناصبا قوله فقد اعتمد هنا على الموصوف المقدر لاسم الفاعل اي شخص خادع ورجل ذليل فان قيل كما ان عمله مشروط بالاعتماد مشروط بان يكون بمعنى الحال او الاستقبال وهنا ليس كذلك لان مقتضى المناسبة انه من قبيل المؤمن والكافر قلنا الاشتراط ممنوع فانهم قد صرحوا بجواز عمله في الظرف مطلقا قوله ليس بعيد من جهة المعنى لانه مبني الجاء في الحال على كونه دليلا ومبنى كونه دليلا الان على انه صدر عنه من الخضوع مع الاعداء الاقرباء في الزمان الماضي فيكون الذلة سببا قريبا للجاء والخضوع مع الاعداء سببا بعيدا له والاسناد الى السبب البعيد مع وجود السبب القريب تعسف قوله على غير القياس اذ القياس ان يجمع المطيعة على المطايع كالذبيحة على الذبائح قوله وفضله فان قيل اي فائدة لهذا الكلام في هذا المقام فانه بصدد بيان الحالات المتعلقة بالمسند فاي مدخل لبيان فضل هذا التركيب على ذلك في هذا المعنى قلنا هذا بالحقيقة ايضا راجع الى حذف المسند فانه

هذه الفوائد اعني الجهات الثلثة المترتبة على ما فصلها هنا ناشية من حذف المبتدا اعني بكنه
المقدر ورد اجعة اليه ثم في الكلام رد لما يذهب اليه بعض المدققين من النحاة من ان هذا التركيب
اعني ذكر المبني للمفعول بهذا الطريق غير جائز لان ذكر المفعول القائم مقام الفاعل يشعر بان الاهتمام
به فوق الفاعل وذكر الفاعل نقض لهذا الغرض والعجب من هذا المدقق كيف جعل الجهة المحسنة
سببا للرد والامتناع وما هو الا تشوش الطباع فقوله لا يعتبر الاستعلاج بالاسناد اي اسناد الافعال
ثم تفصيلها الا بالتكرر لان ظاهر الفساد فافهم قوله يعلم ان هناك باكيا ظاهره انه جواب لما قدر عليه
انه لم يعهد في جواب لما الا كونه فعلا ماضيا بدون الفاء ثم قد صرح ابن مالك بتجويز الفاء في
جوابه لكن شرط ان يكون جملة اسمية كقوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد لكن الجمهور على ان
الجملة الاسمية لا تقع جواب لما اصلا فالوجه ان يجعل الجواب محذوفا في موضعين والمذكور معرض
المرتب عليه بل التفسير للارشاد البدائي لما قيل ليبك يزيد لزم الاجمال في الكلام ولما قيل ضارع لزم
التفصيل وكلاهما باطل قوله لان اول الكلام غير مطمع في ذكره علة لما قبله ظاهره وهي ان اول
الكلام هنا هو قوله ليبك يزيد وهو مخفي على الاجمال كما ذكره والاجمال ايضا مطمع ولو لم يكن
مطمعا لما صح السؤال بانه من يبكيه والجواب ان اول الكلام هنا بالنظر الى الاجمال مطمع لانه
على وجه يصير السامع طالبا للفاعل مشتاقا اليه على ما هو قانون الاجمال والتفصيل والكلام
فيما في الكلام في ان اول هذا التركيب بالنظر الى وضعه ليس على وجه يكون ذكره الفاعل مطمعا
للسامع بلا طلب وتحمل من جانبه لان وضع المبني للمفعول على ترك الفاعل لا على ذكره فبعد
سماعه كيف يطمع السامع وينتظر ذكره بخلاف المبني للفاعل فان وضعه على ذكر الفاعل فالسامع
بعد سماعه يكون طامعا لذكره وفي قوله غير مطمع بذكره اي بحسب الوضع تنبيه على هذا قوله ولما ارضي
ان يفصح لما ذكر المص في تفضيل ذلك التركيب على المبني للفاعل ثلث جهات حاول الشارح المحقق
ان يتكلم الان ثلثا اخرى في معرض المعارضة لتكون دليلا على تفضيل المبني للفاعل على المبني للمفعول
والحق واضح من تقريره لا ستر عليه ولقائل ان ينظر يرد على الاول ان المراد لو كانت واضحة
على المحذوف وكان معنى الكلام منتقلا اليه بحيث ينكشف المراد على الناظر كان الحذف والاضمار اكثر
للمعنى بتقليل اللفظ وهو من محسنات الكلام كما صرح به صاحب المفتاح في مباحث الاكتفاء فالاضمار

على

قوله كيف جعل الجهة المحسنة اه يعني ان سلوك هذا النمط دليل على ان الاهتمام بالفاعل واقع في الدرجة العليا فكيف يكون هناك نقض او هدم منه

ثم حاصل الجواب ان اول الكلام في المبني للمفعول مطمع بالفاعل لا بذكره وفي المبني للفاعل مطمع بذكره ولذا قال غير مطمع بذكره منه

على الحذف والاضمار يكون محسنا لا موجبا لكونه مرجوحا وعلى الثاني ان الثاني ايضا مشتمل على
ايهام الجمع بين المتناقضين كما ذكرنا من ان ذكر المفعول القائم مقام الفاعل يشعر بان الاهتمام به
لا بالفاعل وذكر الفاعل هدم لهذا الغرض وعلى الثالث ان الاوقعية والاعزية لا يعارضان الاولية
لكونها اقوى من الاوقعية قوله وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع تفصيل الثبوت والتجدد
من قبيل اللف والنشر المرتب فالثبوت مستفاد من الاسم والتجدد من الفعل فالاول التعجب عند التعلم
المقصود من الاخبار ان كان اثباتا مطلقا ينبغي ان يكون بالاسم كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد وان كان الغرض لا يتم الا بالاستشعار بزمان ذلك الثبوت ينبغي ان يكون بالفعل كقوله تعالى
هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والارض فان المقصود لا يتم بمجرد كونه معطيا للرزق
بل المراد انه معطي الرزق في كل حين واوان فالاخبار بالفعل احسن من الاخبار بالاسم قوله
وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع رد لما وقع في الايضاح حيث قال فيما ذهب اليه السكاكي من انه
قد يذكر المسند لقصد التعجب كما اذا قلت زيد يقاوم الاسد مع دلالة قرائن الاحوال على حصول
التعجب بدون الذكر اذا قامت القرينة فاجاب عنه الشارح بالمنع اي لا نم حصول التعجب بدون
الذكر وان قامت القرينة على انه جعل الغرض قصد التعجب لا نفس التعجب بل اتى دلالة الذكر
المسند فقط على ان قصده التعجب دون افادة النسبة وان قامت القرينة على نفس المسند وههنا
جواب اخر وهو ان ما ذكره المص على تقدير تسليمه منقوض بسائر الحالات المقتضية لذكر المسند
كالتعريض والتعريف والتلذذ ونحو ذلك فان الكل مشروط بوجود القرينة فيكون حاصلا
بدون الذكر فلا يكون ذلك من مقتضيات الذكر فافهم قوله بالذكر المستغنى عنه في الظ
معناه انه اذا ذكر ما لا حاجة اليه في افادة النسبة لوضوح القرينة الدالة عليه بحيث يصير
ذكره كانه لغو لوجود الامارات الدالة عليه اشتغل العقل هنا بطلب فائدة في ذكره وما كان
قصد التعجب مناسبا حمل عليه ومنهم من اجاب بان مراد المفتاح ان التعجب وان كان حاصلا
بدون الذكر لكن التعجب الحاصل بالذكر لا يكون بدونه وهذا من لحن الكلام ولهو الحديث
وقد يقال قصد التعجب يورث الاهتمام به وهو يقتضي التصريح به ليكون نصا في المقصود وقد
يقال الاكتفاء بالقرينة ربما لا يفيد المط اذ يجوز ان لا ينتبه السامع للمسند ولا يلتفت اليه قوله

هذا جواب اخر في معرض التفصيل للمنع المذكور يريد ان صاحب
المفتاح جعل الغرض من ذكر المسند قصد التعجب لا نفس التعجب
والقرينة وان قامت على نفس التعجب الا انه لا تدل
على ان الغرض قصد التعجب بدون الذكر
على انا لو سلمنا ذلك لا يتفرع قوله
ممنوع وعلى هذا يتفرع على ان
يرى دلالة ... على ان
بل المنع في تدبر
منه

مع عدم افادة التقوي اي حال كونه منضما اليه ومقيدا به والمقصود ان المقتضي لافراد المسند
هو مجموع الامرين احدهما كون المسند غير سببي احترازا عن نحو زيد قام ابوه وثانيهما ان
لا يكون المقصود بنفس التركيب تقوي الحكم احترازا عن نحو زيد قام فان المسند فيه وان
كان غير سببي الا انه قصد به التقوي للحكم والتقييد بنفس التركيب على ما ذهب اليه
الشارح المحقق في تقدير فاعل المصدر وابرازه مستفاد من عبارة المفتاح حيث
قال واما الحالة المقتضية لافراد المسند فهي اذا كان المسند فعليا ولم يكن المقصود من
نفس التركيب تقوي الحكم وهذا اعني التقييد بنفس التركيب تنبيه على ان القادح
انما هو التقوي المستفاد منه حتى لو كان التقوي مستفادا من المؤكدات الخارجية
كالتكرير وان واللام لما كان هذا غير قادح في افراد المسند وعدل المص في بيان ضابطة
الافراد عن عبارة المفتاح حيث قال واما الحالة المقتضية لافراد المسند فهي اذا كان
المسند فعليا ولم يكن المقصود بنفس التركيب تقوي الحكم لما اشرنا اليه من ان المقصود ان
المقتضي للافراد هو مجموع الامرين وتمام القيدين وطريق العطف وان كان صالحا
لهذا المعنى الا انه ليس بنص فيه بل لا دلالة عليه بخلاف ما اثره المص من لفظ مع فانه نص
في المقصود وصريح في المعية والتقييد والتركيب ثم ذكر ابن مالك ان الرابع من الواو
المعية والترتيب كثير وعكسه قليل لكن اين هذا من ذاك قوله اذ لو كان سببيا او مفيدا
للتقوي فهو جملة تنبيه على ما اشرنا اليه من ان المقتضي مجموع القيدين واشعار بان
المقتضي هو تمام الامرين حتى لو انتفى احدهما انتفى الافراد قطعا هذا خلاصة كلامه على
ما يشعر به لفظه وعبارته وهذا بظاهره منقوض بنحو زيد قائم ابوه فان المسند هنا
سببي مع انه ليس بجملة قطعا اذ قد تقرر ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة البتة قوله
فيخرج ما يفيد التقوي تفريع على تفسير افادة التقوي بل على اعتبار الفاعل نفس التركيب ونتيجة
له فيكون صريحا في ان المراد بالخروج الخروج منها فاذا كان خارجا من افادة التقوي كان
داخلا في عدمها وهو المطلوب لما اشرنا اليه في اثناء التقرير من ان مثل هذه الصورة لا تمنع افراد
المسند ولا تقدح فيه وانت الخروج على الدخول حيث لم يقل فيدخل اذ لو قال ذلك لكان الكلام

ظاهرا

ظاهرا في ان المراد الدخول في الافادة وهذا فاسد لانه لو كان داخلا في الافادة كان
خارجا من عدمها فيخرج عن الضابطة وقد عرفت ان المقصود دخوله فيها فليتأمل قوله
ليشمل صورة التخصيص اي ليشمله من حيث الاخراج لا من حيث الادخال وحقيقته
ليشمل اخراجه هذه الصورة بخلاف عدم قصد التقوي فانه وان كان مخرجا لبعض
الصور الا انه اخراجه لا يشمل هذه الصورة وهذا هو المراد بقوله اعم في قوله فعدم افادة
التقوي اعم اي اكثر اخراجا واشمل وسيجيء ما يزيد لهذا وضوحا وسيتبين هناك ان
اطلاق الاعم والاشمل عندهم بهذا المعنى كثير وحاصله ان الاعمية هنا الاشملية والاكثرية
هنا في الاقضية فالقول بان نقيض الاعم اعم من نقيض الاخص في التحقيق راجع الى
انه اخص من نقيض الاخص فليتأمل فلم يرد بالشمول معنى الدخول ولا بالاعم الاعم بحسب الصدق
على ما هو مصطلح المنطق فسقط ما ذهب اليه بعض اصحاب الحواشي من ان هذا المعنى
قوله ليشمل وقوله اعم خطأ نشأ من طغيان القلم والصواب ليخرج واخص اما الاول
فلان المط اخراج صورة التخصيص لا ادخالها واما الثاني فلان افادة التقوي اخص مطلقا
من قصد التقوي ونقيض الاعم مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا فيكون عدم
افادة التقوي اخص لا اعم فظهر ان هذا غلط نشأ من جانب المحشي غره ظاهر هذه العبارة
حتى اوقعه في هذه الدعارة قوله وقد عرفت ما فيه اي ما فيه من الضعف والخفاء عرفته
في مباحث تقديم المسند اليه عند قصد التقوي او التخصيص فقد تبين بما ذكرنا هناك ان انا
مبتداء البتة اذ التاكيد يمتنع تقدمه ما دام تاكيدا ولا خفاء في جميع ذلك قوله بما يكون
مفهومه محكوما به بالنسبة من قواعدهم انه لا يجوز تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد
حيث لا يصح الابدال مثل مررت بزيد بعمرو بخلاف مررت بزيد بارض كذا لان الثانية
للظرفية ولهذا ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا ان الظرفين
لم يتعلقا بفعل واحد بل تعلق الاول بالمطلق والثاني بالمقيد ولو سلم فليس الحرفان بمعنى
واحد بل الاولى لابتداء الغاية والثانية للبيان لكن قد اتضح بذلك وانكشف عليك ان
الاضباع في مثل هذه التوجيهات انما يقع اذا لم يصح الابدال هناك والابدال هنا صحيح

اي سيجيء في الباب الخامس في مباحث القصر
ما يتضح به هذا المعنى نعمه

الدعارة الفساد يقال ضعف داعر
بتين الدعر والدعارة كذا في الصحاح

لا يجوز تعلق حرفي جر بمعنى واحد
بفعل واحد

لانه يجوز ان يكون بدل اشتمال بتكرير العامل اذ المعنى بثبوته وليس المعنى ان اللام عوض عن
المضاف بل المراد ان التعيين ناشئ من المقام والله اعلم بالمرام قوله لان الجملة الواقعة خبرا مبتدأ
قد لمسند الى ضرورة قد بيناه فنقول عليه بانا لا نسلم ان الجملة من حيث هي هي مسندة الى المبتدأ بل
الانطلاق مثلا في نفسه مسند الى الاب ومع تقييده به مسند الى زيد الا ترى انهم يأولون
زيد انطلق ابوه بانه منطلق الاب واما ما وقع في عبارة القوم من ان الجملة براسها خبر
في الاسنادات التي اعتمد فيها على وضوح المراد وتباعدها من الفساد وعلى هذا فمعنى كلامه
ان المسند الفعلي مسند يكون مفهومه في نفسه من غير تقييده بشيء وانتسابه اليه محكوما به
بالثبوت او بالانتفاء فلا يرد الجملة في المثال الذي هو تعريف الفعلي لما عرفت من ان الجملة ليست
مسندة ولا يلزم صدق المسند السببي على الفعلي وجعل المسند السببي مقابلا للفعلي وتفسيره
بما يكون مفهومه مع الحكم عليه بانه ثابت لشيء مطلوب لتعليق بغيره على ما سيتلى عليك
قرينة على ان المراد هذا اي من غير تقييده بشيء اخر والعجب من الشارح المحقق ان الفاضل العلامة
قد دفع اعتراض المص في شرح المفتاح بهذا النمط وحقق هذا الكلام بهذا الطريق ثم انه
لم ينظر فيه ادنى نظرة واورد ذلك وذهب اليه واعترض عليه وحاصله بطريق الايجاز ان نطلق
الخبر المبتدأ وان وجب ان يكون محكوما به بثبوته للمسند اليه الا ان المحكوم به بالثبوت للمبتدأ
قسمان احدهما ما يكون محكوما به بالثبوت للمبتدأ بلا توسط شيء اخر وثانيهما ان يكون
بالتوسط والاول هو المسمى بالمسند الفعلي والثاني هو المسمى بالمسند السببي وح اندفعت تلك
الاحتمالات راسا وهذا اعني ما ذهبنا اليه من تفسير المسند الفعلي بما ذكر جيد الا انه يلزم منه ان
يكون منطلق في زيد منطلق ابوه خارجا عن المسند الفعلي بل عن ضابطة افراد المسند مع
انه مفرد وقد اخرجه السكاكي عن المسند السببي ايضا فيكون واسطة وقد يجاب بان هذا مندرج
تحت الفعلي اذ المسند مع معموله لما كان مفردا غير جملة جعلوهما بمنزلة شيء واحد يثبت للمسند
اليه او ينفى عنه وبان معنى كلامه في تفسير الفعلي ما يكون مفهومه اي في نفسه من غير انتساب
الى غيره انتسابا عليا لحكم فيه بالثبوت او بالانتفاء وكلاهما تعسف اما الاول فظ واما الثاني
فلانه مع كونه تمحلا لا يتبادر الى الفهم من مثل هذه العبارة ظاهر الفساد لانه يلزم ان يكون زيد منطلق

ايضا

ابوه من قبيل الفعلي بمقتضى هذا التفسير فافهم فانه دقيق قوله ومما ذكره الفاضل العلامة
في شرح المفتاح قال صاحب المفتاح واعني بالمسند الفعلي ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت
للمسند اليه او بالانتفاء واشار الشارح العلامة الى الامثلة فقال نحو ضرب زيد وزيد ضارب
او ضارب اخوه او مضروب او كريم لان المسند في هذه الصورة هو المحكوم به بالثبوت للمسند اليه
بخلاف قولنا زيد ابوه منطلق او انطلق وعمرو ضرب اخوه فان مفهوم منطلق وانطلق
وكذا مفهوم ضرب ليس محكوما به بالثبوت لزيد ولعمرو بل هو مع ما ذكرناه ولا تظنن احد
ان زيد ضارب اخوه هو مثل زيد اخوه ضارب في ان المسند فيهما هو مفهوم ضارب مع
الغير فانه في الثاني كذلك لا في الاول لان اسم الفاعل ليس جملة مع فاعله مضمرا كان او ظاهرا
واذا لم يكن جملة كان المحكوم به هو المفرد ظاهرا فاعله اولا فاتضح الفرق بين الصورتين هذا
كلام الشارح العلامة بعبارته فعلى تسفل ولا بتحقيق طرده ليظهر فساد ما اورده الشارح
عليه من خبطه وفساده والتحقيق انه فرق بين طائفة من الامثلة وطائفة وجعل
الطائفة الاولى من الامثلة من قبيل المسند الفعلي ليلزم كون المسند جملة ثم علل كون
الطائفة الاولى من قبيل الفعلي والثانية من قبيل السببي بان مفهوم المسند في الاولى مع
قطع النظر عن غيره ومع عدم انضمامه الى شيء اخر محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه
وفي الثانية ليس محكوما به بالثبوت او بالانتفاء للمسند اليه بل هو مع الغير مسند ولما كان ههنا
مظنة ان يقال هذه العلة مشتركة بين زيد ضارب اخوه وبين زيد اخوه ضارب فيلزم
ان يكون ضارب اخوه في زيد ضارب اخوه ايضا مسندا سببيا كالمثال الثاني فيكون جملة منه
اجاب بانه وان كان كذلك الا انهم جعلوا اسم الفاعل مع فاعله مطلقا مفردا لا جملة وهذا
اعني كونه مفردا معه لا جملة شاهد صدق بان الفاعل في هذا الباب بمنزلة العدم فكان المسند
هو اسم الفاعل فقط والى هذا اشار بقوله واذا لم يكن جملة كان المحكوم به هو المفرد ظهر فاعله
او لا فزيد ان انتفاء كونه جملة مبني على ان فاعله في حكم العدم ولا فرق في هذا بين الفاعل الظ
وبين الفاعل الضمير لما مر في مباحث تقديم المسند اليه من ان اسم الفاعل حال اسناده الى الضمير بمنزلة
الخالي عن الضمير في حال اسناده الى الظ مثل ذلك فاذا كان الفاعل في حكم العدم كان المسند اسم الفاعل

وحده وهذا هو المدعى وبهذا التحقيق يظهر ان نحو زيد قائم ابوه من قبيل المسند الفعلي
وانه ليس واسطة بين القسمين وهذا هو السر الخفي بالتنبيه وبه سقط حيرة
الكل والحمد لله وبه اندفع التحكم الذي توهمه الشارح واما ترك مثال الدار فامره سهل وهذا
المعنى اعني التحقيق المذكور على النمط المذكور واضح من كلامه لمن تامل في مراده فقوله
بخلاف قولنا زيد ابوه منطلق الخ ليس على ظاهره بل هو مع ما ذكرنا معناه ان هذه الامثلة من
قبيل المسند السببي فيكون المسند فيها جملة والامثلة السابقة مسند ابها اصلية فيكون
المسند فيها مفردا الا انه سكت عن التعرض للنتيجة لوضوحها وتبادر الذهن اليها
فقوله مع ما ذكرناه معناه ان هنا معنيين مقتضية لان يكون كل من الامرين المذكورين
في جانب المسند جزء امنه داخلا في المسند به كما هو شان الخبر اذا كان جملة بخلاف المسند الفعلي
في نحو زيد ضارب ابوه فان المسند هناك ايضا وان كان مع الغير الا ان هذه المعية غير قادحة
لانه مشبه في حكم العدم كما سيتضح عليك الان وقوله ولا نعني احد بجزاء المسند الحقيقي المفرد
على التوجيه المذكور وقوله فان المسند فيهما هو مفهوم ضارب مع الغير معناه انه كان
كل منهما بهذه المثابة كان المسند في المثال الاول ايضا سببيا فيكون جملة كالمثال الثاني الا انه
لم يذكر النتيجة لما ذكرنا انفا وقوله فانه في الثاني كذلك اي المسند في الثاني مع الغير بخلاف الاول
فانه لا معية هناك فهو سببي وجملة فقوله كذلك اشارة الى هذه المعية الموصوفة لانها
لوضوحها وانكشافها بمنزلة المذكور ولما كان غير مذكور حقيقة وكان في حكم المذكور اتى
اسم الاشارة الموضوع للبعيد فانها لكونها في حكم المذكور كانها بعيدة عن ساحة الحضور
فانطبق الدليل على الدعوى وصح التعليل بقوله لان اسم الفاعل ليس جملة وبهذا يظهر
اندفاع ما اورده الشارح المحقق على الفاضل العلامة وان مبناه على انه قطع النظر على
ظاهر الكلام وترك التعمق في المقصود والمرام قوله وكان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه
مسندا سببيا لان منطلق ابوه بعينه مثل كريم اباؤه في قولنا رجل كريم اباؤه فكما ان ذلك
سببي كذا هذا واذا كان هذا سببيا لزم ان لا يجعل كون المسند سببيا مطلقا سببا لكون المسند
في الكلام بعينه جملة بل يستثنى منه قولهم زيد منطلق ابوه الا ان السكاكي اعتبر السببية المذكورة
على الاطلاق

على الاطلاق حيث قال واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم بنفس التركيب
واذا كان المسند سببيا فجعل كون المسند سببيا مطلقا كما ترى سببا لكون المسند جملة قوله
وجميع ذلك خبط لانه مبني على ان هذه الامثلة امثلة لافراد المسند وهو فاسد لما سنتلو عليك وانت تعلم ان المبني على الفاسد فاسد قوله وهذا لظ للفاضل العارف الى لان
توسيط الامثلة بين تفسيري القيدين المذكورين في ضابطة افراد المسند دليل ظاهر عند
من له فطرة سليمة على انها امثلة للمسند الفعلي لا لافراد المسند فلا يقدح في ذلك كون المسند
في البعض جملة ومفيدا للتقوي مثل الكريم الرجيم وفي الدار خالد على انه لا احتمال
هذا اما وعدناك من الاسرار قوله ويمكن ان يفسر بانه جملة ثم اعترض عليه بانهم جعلوا كون
المسند سببيا ما خوذا في معرفة كون المسند جملة حيث قالوا واما كونه جملة فللتقوي او
لكونه سببيا فلا بد ان يعرف اولا كونه سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند جملة و
التفسير المذكور هنا يقتضي عكس ذلك بل يلزم من هذا التفسير في التحقيق الدور لان معرفة
كون المسند جملة موقوفة على معرفة كونه سببيا ومعرفة كونه سببيا على معرفة كونه جملة لان
امثال هذه الحالات وبيان منح هذه الضوابط بمنزلة الحدود والتعاريف والجواب ان
المقتضي هو ايراد المسند جملة وقولهم واما الحالة المقتضية لكونه جملة من باب التسامح
والمراد الحالة المقتضية لايراد المسند جملة يرشدك اليه قولهم في مقابلة ذلك واما الحالة
المقتضية لافراد المسند اي ايراد المسند مفردا فاندفعت الحذورات راسا قوله فعلى
هذا المسند السببي هو مجموع الجملة وجه التخصيص انه كلام المفتاح يقتضي ان يكون المسند
السببي في مثل زيد ابوه منطلق منطلقا وفي عمرو ضرب اخوه ضرب كما سيجيء قوله وهو
ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه المذكورة في المفتاح في تفسير المسند السببي هكذا هو
ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبني عليه او بالانتفاء عنه مطلوبا تعليق
بغير ما هو مبني عليه تعليق اثبات بنوع ما او نفي عنه بنوع ما كقولك زيد ابوه انطلق
او منطلق والبر الكر منه بستين او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات
او بالنفي فيطلب تعليقه على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكونه ما بعده سببا لما قبله كقوله

قوله فاندفعت المحذورات اما الاول فلانه عناية الامر ان يتوقف ايراد المسند جملة على معرفة كونه سببيا
ولا يلزم منه ان يكون معرفة كونه جملة موقوفة
على ذلك فاندفع المحذور واما الثاني
في تفسير المسند السببي هو الجملة
لا لكونه جملة المسند جملة
فاندفع منه

عمرو ضرب اخوه لا شيئا متصلا بالفعل نحو زيد ضارب اخوه او مضروب اخوه او كريم ابوه وانتهى والظاهر
من كلامه ان هو في قوله هو ان يكون مفهومه كذا راجع الى المسند السببي فيدل على انه لا يستقيم
تعريف المسند السببي بكون المفهوم كذا وقد ذهب العلامة الشهيدي الى ان الضمير راجع الى المسند سببيا
فصح التعريف والحمل وجوز الشارح المحقق ان الضمير راجع الى المسند السببي بتقدير اي هو ذو
ان يكون وجوز كونه عائدا الى قوله اذ كان سببيا بزيادة اذ اسم للوقت بتقدير مضاف
هو الوقت اي وقت كونه المسند سببيا ووقت كونه كذا مع الاشعار بضعف هذا الوجه
اذ المقصود مجرد الارشاد الى الاوجه لا انه مرضي يرشدك اليه اشعاره بضعفه وتسمع
فيه كلاما بعيد هذا وقوله مع الحكم عليه اي على ذلك المفهوم الذي هو المسند فان قيل
كيف سمي المحكوم به محكوما عليه مع القطع بانه المسند اليه قلنا ليس الحكم على ان ذلك
المفهوم محكوم عليه في ذلك الكلام فانه محكوم به قطعا بل معناه على ان كل جزء من اجزاء
الكلام قد حكم عليه بما هو له وهذا اشارة الى ما ذكره المحقق وهو ان الحكم قسمان
اصلي وضمني فالاصلي ثابت لما هو محكوم عليه صريحا في الكلام والضمني ثابت لكل جزء
من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة مثلا الحكم على المسند بانه ثابت للمسند اليه وعلى المفعول به
بانه وقع الفعل عليه وعلى الحال بانه امر ثابت لصاحبها ونحو ذلك وقوله كما هو مبني عليه
تفسيرهما اشار الشارح اليه بقوله بانه ثابت للشيء الذي هو عليه ذلك المسند ثم تسمية كونه
سببيا عليه يحمل ذلك الخبر عليه ردا على من زعم ان قوله مبني عليه اعم من ان يكون خبرا او وقاعلا
اذ الوقت شاهد بذلك وقوله مطروح التلفيح منصوب بخبر ان يكون وتعليل المباد
مصدر التعليل ولا يخفى انه سهوا اما اولا فلا فيه من العدول عن لفظ الشايع الاستعمال
بعد اذ الى المصادر الثقيل الاستعمال مع الالتباس والاشتباه واما ثانيا فلانه يلزم حمل
المسند في زيد ابوه انطلق سببيا بخلاف زيد انطلق ابوه واما ثالثا فلان القسم الثاني اذا
لم يكن سببيا على زعمه كان فعليا اذ لا واسطة فيدخل في ضابطة الافراد اذ هي شاملة لما
فيدلي كل منهما صادق عليه الاول لكون المسند فعليا والثاني انه لا يكون المقصود من نفس التركيب
تقوي الحكم وكلاهما صادقان عليه اما الاول فظ لانه فعل اذ انه وكذا الثاني اذ لا قصد الى

قوله لا شيئا متصلا معطوف على قوله
فعلا اي لا ان يكون المسند شيئا
شبيها بالفعل كاسم الفاعل
والمفعول وذكره منه

لانه يلزم ان يكون المسند الذي هو فعل
مسند الى ما بعده قسيما لكون المسند
سببيا مع انه قسم منه ٢

المعنوي اصلا فيحتاج في تحقيق ضابطة الافراد الى قيد ثالث يخرج ضرورة
ان المسند هنا جملة لا مفرد وهذا اعني القدح بالاندراج لصدق القيد الاول فاسد اذ
المسند هنا ليس فعليا عند المصطلح وهذا اعني ما فصلنا من معنى الاندراج والاحتياج
بالطريق المذكور هو مراد من قال وايضا الاحتياج في ضابطة افراد المسند الى قيد
ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه في زيد انطلق ابوه لان المسند هنا ليس فعليا كما تحققه
وليس المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم فلا بد من اخراجه من بتبديل الا انه
تسامح في العبارة فاعتبر الحذف في المعلل واكتفى بتعليله اعتمادا على وضوح المرام
بقرينة المقام فقوله لان المسند هنا ليس فعليا تعليل المقدر تقديره وهذا فاسد لان
المسند هنا ليس فعليا اصلا فكيف يتوهم انه فعلي وانه مندرج تحت القيد الاول حتى
يقع الاحتياج الى قيد ثالث وهذا اعني طي المعلل اكتفاء واعتمادا واقتصارا غير
عزيز فيما بينهم بل هو كثير لا يحصى سيما في افصح الكلام كلام الله عز وعلا كقوله في سورة
الانفال ليحق الحق ويبطل الباطل وكقوله في سورة الفتح ولتكون اية للمؤمنين وكقوله
ليدخل الله في رحمته من يشاء فان كلا من هؤلاء تعليل المقدر وان كان ظاهر الكلام
انه متعلق بالمذكور قال صاحب الكشاف تقدير الاول ذلك ما فعله الا لهما وهو اثبات
الاسلام واظهاره وابطال الكفر ومحقه وتقدير الثاني وعجل لكم المغانم فعجل هذه الغنيمة
وكف الاعداء لينفعكم بها ولتكون اية للمؤمنين وتقدير الثالث كان الكف ومنع
التعذيب ليدخل الله في رحمته من يشاء وهذا اعني التوجيه بالطريق المذكور هو
الوجه الجزل والقول الفصل حري بالقبول وبه يندفع حيرة العلماء والنحاة ومن الحيرة
بالجمود على ظاهر الكلام انهم افترقوا فرقا وسلكوا طرقا من الذين فرقوا دينهم وكانوا
شيعا فمن قائل ان النسخة سقيمة مغيرا اياها الى لان المسند هنا فعلي ومن قائل الى
ان الفاء سقطت عن القلم اي فالاحتياج وان الفاء في التفريع بعيد جدا ومن قائل هو
ساكت وما هو ينطق الخبر بكلام واما ثانيا فلما فيه من التكلف المحض ان اريد بقوله
مبني عليه اعم من ان يكون خبرا وفاعلا وبالجملة فارتكاب الوجه البعيد المحكي على ضرب

من التخلف في امثال هذه المقدمات مع ظهور الوجه السالم عن الآفات سهو عن البلغاء
في نظر البلاغة قوله والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند مبنيا على تعلقه بالمضاف
الذي هو الزمان والضمير راجع الى المسند السببي والعبارة الواضحة ان يقال ان المسند السببي
كائن وقت كون مفهومه كذا لكنه اعتبر المضاف كلمة اذا في قوله اذا كان عند من جعل اذا
مضافة الى الجملة التي بعدها واما قوله يكون فمبني على انه لما كان المقدر كلمة اذا المضافة الى
الجملة بعدها لزم ان يقدر لها عامل لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ومن جعل ما بعد
اذا عاملا لا يجعل اذا مضافة اصلا والا لزم اعمال المضاف اليه في المضاف واما قلب المضارع
ماضيا حيث لم يقل اذا يكون فمبني على ما ذكرنا من ان الشائع بعد اذا هو الماضي والمضارع
قليل قوله او وقت كون المسند اشارة الى الوجه الثاني وهو ان يجعل الضمير راجعا الى اذا
في قوله اذا كان المسند سببيا عند من يجعل اذا اسما بمعنى الوقت لا ظرفا ولما جعل الضمير راجعا
اليه لزم ان يقدر المضاف في انه يكون اي وقت كون المسند سببيا هذا الوقت ولما كان
ههنا مظنة ان يقال يرد على الوجهين ان هذا تفسير للمسند السببي قطعا ومقتضى الوجهين
ان وقت كذا وقت كذا وهو ليس بتفسير اشار الى الجواب بقوله وهو يكون المسند السببي
مأخوذا من مجموع كلامه قوله وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك عليه مؤاخذة ظاهرة
وهي ان كلمة قبل انتصب ظرفا اذ التقدير وهو الذي وجد قبل زمان تكلمك لوجود الزمان
فيلزم ان يكون الماضي زمانا يوجد في الزمان السابق على زمانك فيلزم كون الشيء ظرفا
لنفسه او يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وكذا يترتب على المعنى زمان مستقبل فيلزم
ترتب المستقبل في المستقبل ودفعه الشارح في شرح المفتاح بان هذا تدقيق فلسفي و
تعسف منطقي لا يلتفت اليه ارباب العربية ولا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان
يكون الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء يعني ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي
اشتمل عليها ماض قوله على اخصر وجه مصدر او حال اي تقييدا كائنا على هذا الوجه او حال
كونه كائنا عليه وكذا الظرف الثاني اعني قوله مع افادة التجدد بخلاف الاسم يريد انه احتراز
من الاسم لانه وان كان صالحا للتقييد الا انه يكون لا على اخصر وجه واما الفعل فالزمان جزء

معنى ان الزمان السابق على زمان التكلم
زمان ممتد وهو كل وله اجزاء فكل جزء منها
ماض فالظرفية اعني ظرفية هذا الكل للجزء
حاصلها اشتمال الكل على الجزء ووجود الجزء
في ضمنه فافهم منه

من مدلوله

من مدلوله قطعا وفيه بحث اذ قد سبق ان كلا من اسم الفاعل والمفعول حقيقة في
الحال مجاز في الاستقبال اللهم الا ان يصار الى ما ذكرناه هناك من التمحل قوله وتجدد
يريد ان هذا المعنى مستفاد من الفعل بالنظر الى مفهومه وبعد التامل في صفته ولما
لو كان هناك مانع كما في قولنا علم الله فهذا غير قادح في ذلك غاية الامر ان وجود
المانع يؤثر في منع الارادة لا في منع الدلالة فسقط الاعتراض عليه بان تجدد الزمان
لا يستلزم تجدد ما يقارنه بل المقارن لزمان الماضي جاز ان يكون حادثا كضرب زيد
وجاز ان لا يكون كعلم الله ونحو ذلك قوله اوكلما معطوف على مقدر اي احضر وفي
وبعثوا الى عريفهم حين الورود في عكاظ ولم يعرفني وعلى هذا فالجملة حالية
يعني ان بعثهم لا ينفك عن الورود فالمنفي اما على الاول فللتجدد وعلى الثاني فللاستمرار
فافهم قوله فلافادته عدم ما ليس كما ينبغي بل حق العبارة ان يقول فلعدم افادته
وهو ظاهر وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك ثم انه فسر مرجع الضمير بالتقييد المذكور وافادة
التجدد فصار تقديره واما كونه اسما فلافادته عدم افادة التجدد والاولى ان يفسر بالزمان
والتجدد قوله لا يألف الدرهم اي لا يبقى الدرهم المضروب في الصرة زمانا يتحقق الالفة
فيه بين الدرهم المضروب والصرة وهذا ابلغ من ان يقال لا يبقى الدرهم في الصرة
ونظيره قول من قال قرار ركضها اذا كان نكير ذمال لا تصير دراهم ما تتخذ
قوله اذ به معطوف على مطلق ويشبه ان يكون من قبيل العطف على جزء الكلام بملاحظة
المعنى الاصلي وبالجملة فالتقييد بالمفعول به في مثل قولك ضربت زيدا لتربية الفائدة من
جهة ان الفعل المتعدي وان توقف تعقله على تعقل مفعول معه الا ان الفعل لما جعل فاعله
صار كلاما تاما من غير شبهة وانتظار للسامع فذكر المفعول به تربية للفائدة قوله
انها لاعطاء الخبر حكم معناها من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل محذوف اي
ليعطي هذه الافعال الخبر حكم معناها او من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل اي ليعطيه الخبر
حكم معناها واضافة الحكم الى المعنى من اضافة العام الى الخاص وحكم المعنى عبارة عن
الامور الثابتة لمعانيها كالانتقال في صار والاستمرار في كان وما اشبه ذلك واليه الاشارة

بقوله فان المعنى فى هذا المثال الحكم الاستقبالى قوله اوخوف ان ينصور معطوف على قوله
عدم العلم فى قوله كعدم العلم بالمغيبات اى او كخوف انقضاء الفرصة او غير ذلك على الذهن
علة للواقع من ترتيبة الفائدة قوله نحو اكرمك ان تكرمنى فنفس اكرمك هو الدال على الجزاء
وليس بجزاء اذ قد تقرر ان جزاء الشرط يمتنع تقدمه عليه فان قيل التمثيل فاسد لان اكرمك
فى كتبنا نعم ان الجزاء اذا كان مدلولا عليه بما تقدم على الشرط فالشرط ماض لا محالة قال
بعض المحققين واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب فى المعنى فالشرط لا يكون الا
ماضيا صريحا او غير صريح كالذى لم ولا يجئ الشرط مضارعا الا فى ضرورة الشعر ثم علل
ذلك بانه لم يمكن ان يعمل الاداة فى الشرط الذى هو اقرب اليها لم يمكن هو اعملها فى الذى
هو ابعد منها قلنا هذا معارض بما ذهب اليه صاحب المفصل وصاحب المفتاح فى قسم النحو
وصاحب اللباب فان هؤلاء قد صرحوا بصحة كون الشرط مضارعا اذا تقدم عليه ما هو
جواب فى المعنى ومثلوا بقولنا آتيك اذا تأتنى على ان تعليله منقوض بما اذا كان الشرط
ماضيا والجزاء مضارعا فانهم قد جوزوا فيه وجهين ومقتضى تعليله انه لا يجوز فيه الا الرفع
قوله مثل المنفصل ونحوه اراد المثلية فى مجرد عدم اخراجه عما هو عليه وفى قوله ولا يخرج الكلام
بتقييده بها تنبيه على ذلك وتفسير للمثلية المرادة فلا يقدح اذن لو كان الشرط ممتازا عن
سائر القيود بافادة التعليق اعنى جعل مضمون الجزاء معلقا بمضمون الشرط وموقوفا عليه
ومسببا عنه فانه لا يتعلق به عاقل ولا ينفع به مجنون ولا معتوه وستعرف فيه مزيد تحقيق
قوله من ان مراده ان الجزاء اى الشارح العلامة وان لم يصرح بالجزاء بخصوصه الا انه ذكر كلامه
حاصله ان الجزاء جملة خبرية ثم فيه تصريح بان المراد بالجملة الشرطية فى عبارة المفتاح حيث قال
وقد ظهر من هذا ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة فى نفسها الصدق
والكذب هى الجملة الجزائية لا الشرطية المركبة من جملة الشرط والجزاء وهذا ايضا تعسف اذ لا نظر
ان المراد ذلك بنظرنا بالناشية المغشوش قوله بناء على انه من تقييد المسند الخبرى يعنى ان الا
بملاحظة التقييد ويجوز ان يكون بملاحظة التاويل بمعنى انه قولهم ان جاءك زيد فاكرمه معناه
فانت مامور باكرامه او هو احق لانه يقصد بالكلام ظاهرا صرف اللفظ عن الظاهر اذن قوله فالجزاء

ان كان

ان كان خبرا الخ فان قيل منقوض بقولهم وان اكرمتك تكرمنى فان الجزاء هنا خبرية
وليس الجملة باسرها خبرية بحكم ما ذكره قلنا الاستفهام اذا دخل على الشرط فهو بالحقيقة
داخل على الجزاء فلا يكون الجزاء جملة خبرية نص عليه ابن الحاجب فى ايضاح المفصل
قوله لان الحرف قد اخرجها الى الانشاء ليس بشئ لان نفس الشرط بدون الجزاء ليس
بكلام فضلا عن ان يكون انشاء صرح به القوم واعترف به الشارح ايضا فى غير
هذا المقام الكتاب والكلام فى الشرط بعد دخول الحرف كما صرح به والا فمع قطع
النظر عن الحرف يكون خبرا ايضا كما يكون انشاء فافهم قوله مقدما او تاليا حال عن
مفعول جعلتها اعنى جزء فان الشرطية عندهم مركبة من قضيتين ويسمى الاولى
مقدما لتقدمها فى الذكر والثانية تاليا لانها تتلوها قوله وتعلق الاتصال بالربط
بين القضيتين اى بالتعلق بينهما بل بالحكم بالتعلق اى اللزوم فان طابق الواقع
فالقضية صادقة والا فكاذبة سواء كان الشرط والجزاء صادقين او كاذبين او مختلفين
قوله واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط صرح به فى اشراق الحكمة وصرح به
العلامة الشيرازى ايضا فى شرحه ومثله صرح صاحب القسطاس فى شرحه وكلام
الشيخ فى الاشارات وان لم يكن صريحا فى ذلك الا ان سياق كلامه يدل عليه ويرشد
اليه قوله وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بشرطية الوجود للخارج اى حين تحقق
شرطه وسببه لا مطلقا اذ قد مر عليك مرارا وقرع سمعك سرا وجهارا انه ما من
كلام فيه امر زائد على اثبات شئ او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود الاصلى
ولا يخفى ان الشرط هنا قيد ومفيد لجعل الثانى موقوفا على الاول وجعل الاول
موقوفا عليه بمعنى ان الثانى مترتب عليه ترتب المسبب على السبب فقولك ان اكرمتنى
اكرمتك معناه ان الثانى مترتب على الاول وواقع عقيبه فالثانى وان كان كلاما
خبريا قد حكم فيه باسناد الاكرام الى المتكلم الا ان صدقه ليس بتحقق الاكرام مع قيده
بل صدقه بتحققه لو تحقق سببه وان لم يتحقق شئ منهما ابد الدهر فهذا الاتصال
والتعليق وان كان من التقييد بالشرط الا انه واقع فى الدرجة الثانية بناء على القاعدة

حيث يتعلق الجملة اعم من الكلام يعنون
الكلام بما يشتمل على نسبة اصلية هى مقصودة
بالذات والجملة بما يشتمل على نسبة مقصودة
او غير مقصودة فالشرط وحده ليس بكلام
وكذا الجمل الواقعة مواقع المفردات هذا
كلامهم ص

السابقة من رجوع الاثبات الى القيد وهذا المعنى لا ينافي كون الجزاء كلاما خبريا ولا كون
الاتصال والتعليق مقصودا اصليا كما ان كون التعقيب في قولنا جاءني زيد فعمرو
مقصودا اصليا لا ينافي كون هذا الكلام كلاما تاما خبريا مشتملا على نسبة اصلية تفصيلية
فظهر الفرق بين الاعتبارين اعني اعتبار اهل العربية القائلين بان الشرط قيد للجزاء والجزاء
باق على حاله كلام تام مقصود بالنسبة واعتبار المنطقيين القائلين بان كلا منهما
اي من الشرط والجزاء قد خرجا عن الاحتمال وانخلعا عن لباس القضية وتبين بهذا
التحقيق ان الربط والاتصال وان كان معتبرا في كلا الاصطلاحين الا ان احدهما
بالواسطة في احد المذهبين والاخر بدونها في الاخر فلذا كان الجزاء خبريا تاما عند العربية
دون المنطقيين فقد اضمحل بذلك الاوهام الواهية واما القول بان هذا الكلام تفرد
به صاحب المفتاح فليحمل كان نحوه بل كلام النحاة صريح في ذلك وكيف والمحقق يصرح [?]
بان الشرط جملة لا كلام والجزاء وحده جملة وكلام فتبين ان تحقيق هذا المقام من
نفائس الفوائد وغرر الزوائد فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان
هدانا الله قوله وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة تصريح بان شرط
ان ان يستعمل في مقام الشك فلا يستعمل في المظنونة ولا في الموهوم والتحقيق ان ههنا
امورا ثلثة الاول ان يكون الشرط مشكوكا اي متساوي الطرفين وهذا مقام يستعمل
فيه ان الثاني ان يكون مظنونا اي يكون طرف الوقوع راجحا وهذا مقام يستعمل فيه
اذا الثالث ان يكون موهوما اي يكون طرف الوقوع مرجوحا وهذا ليس موقعا
لان ولا لاذا الكلام الا ان يكون هناك نكتة او اعتبار مناسب لان في كلام المص ضربا
من الاجمال لان غاية الامر هو القول بان ان يستعمل في مقام عدم الجزم بوقوع الشرط
ولا وقوعه وعدم الجزم لا يقتضي وقوع الشك فافهم قوله وقد نبها الفاضل الشارح
المذكور في المفتاح بعد تمهيد القانون الدال على ان ان يستعمل في مقام عدم الجزم بوقوع
الشرط انها اذا استعملت في مقام الجزم لم تخل عن نكتة وتلك النكتة اما التجاهل واما كون
المخاطب غير جازم واما تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم ثم اورد

للاخير

للاخير المثال المذكور فعند الشارح العلامة المخاطب في الاخير بالعالم بوقوع الشرط
ثم قال ويشعر به قوله منزلة الجاهل هذا كلامه وذهب الشارح المحقق الى ان تفسير
المخاطب بالعالم بوقوع الشرط هنا سهو اذ لا يخفى ان الابن عارف بان هذا ابوه
وجازم بانه تولد والشرط هنا هو انتفاء الابوة لا الابوة نفسها فلو كان الابن
جازما بهذا الشرط لكان جازما بانه ليس بابيه وليس كذلك ولا يخفى ان ما ذهب اليه
الشارح المحقق صحيح بالنظر الى ظاهر الكلام واما بعد التامل في المقصود فلا لانه يمكن
ان يكون اضافة الوقوع الى الشرط في قوله بالعالم بوقوع الشرط من قبيل الاضافة
لادنى الملابسة اي هو عالم بوقوع متلبس بالشرط في الجملة ويكفي في التلبس كونه
عالما بوقوع نقيض الشرط فالشارح زعم انه من باب اضافة المصدر الى الفاعل كما
هو الظاهر فاعترض عليه فجزم بانه سهو فليفهم فان الجزم سهو قوله كان الحكم النادر موقعا
لان كانه يريد ان كونه موقعا لان اقرب من كونه موقعا لاذا لان النادر لكونه لا وقوعه
راجحا اقرب الى الشك الذي هو موقع ان من الظن الذي هو موقع اذا لان درجة
الوهم الى الشك اقرب منه الى الظن لتجاوزه حد التساوي الذي هو كالواسطة
بين الظن والوهم قوله كالخصب والرخاء لما كان المراد بالحسنة جنس الحسنة على وجه
الاطلاق وكان الخصب والرخاء حصة معينة من هذا الجنس ذكرهما بطريق
التمثيل وايراد بعض انواع الجنس توضيحا بخلاف السيئة فان المراد بها نوع
مخصوص ولهذه النكتة عدل عن السنن المطلوب حيث لم يعمم كالجدب والبلاء
بل قال اي جدب وبلاء قوله اي هذه مختصة بنا يشير الى ان تقديم الخبر على المبتدا
لافادة الاختصاص والحصر اي قصر المؤخر على المقدم قوله فانه لا يكثر كثرة جنسها تنبيه
على ان النوع ايضا وان كان كالواجب لكثرته واتساعه الا انه دون جنسها في هذا
المعنى وتوضيحه ان هذه عبارة الكشاف وفيها دلالة على ان النوع المطلق وان كان
كالجنس في ان كلا منهما مقطوع الا ان المقطوعية في الجنس اظهر لانه اعم والنوع
اخص منه فحصول القطع به يحتاج الى امر زائد وبهذا يندفع البحث ويتضح الفرق بين

اولجانهم الحسنة وبعض وان تصبهم حسنة اذ المراد بالحسنة في الثاني النوع المطلق
او الفرد المطلق وكلاهما مقطوع الا ان المقطوع به هنا دون المقطوع به الجنس
قوله اذا ولفظ الماضي في الاول وان ولفظ المضارع في الثاني تنبيه على ما بينهما من
التفاوت وايذان بان الثاني دون الاول وهذا القدر من التفاوت كاف في المقامات
الخطابية في تغير الاسلوب وتحقيق العدول وقد يتجه هنا وجه اخر يندفع به البحث ويتضح
الفرق قوله لكثرة وقوع واشباعها نصب على التمييز او على المصدر اي لكثرة كثرة وقوع
وبشمول اتساعها وجعله مفعولا له خلاف مقتضى قول الجمهور قوله وبهذا ابطله
ما قبله اي بما ثبت من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد ما ذهب
اليه العلامة التفتازاني في شرح المفتاح في توجيه كون العهد اقضى لحق البلاغة لان
ظاهره انه عهد على مذهب الجمهور واعلم ان كلا من التقريرين اعني تقرير العلامة
الشيرازي والعلامة التفتازاني في توجيه كون العهد اقضى لحق البلاغة صالح لحمله على
العهدين وليس في شيء منهما ما يقتضي اختصاصه باحد العهدين بل كل منهما يجري في
كل منهما وبطلان كل منهما بطلان لكل منهما ولا يخفى ان سوق كلام الشارح هنا
يدل على اختصاص الاول بالاول والثاني بالثاني ونحن لا نجد في شيء منهما ما يقتضي
الاختصاص المذكور والله اعلم بحقائق الامور قوله مع جعل السيئة القليلة غير قطعية
الحصول الظاهر ان يقال مع جعل السيئة قليلة غير قطعية الحصول لان قلتها لا تدل على كونها
غير قطعية الحصول ويقتضي كونها بهذه المثابة فلا يظهر فيه دلالة على فضل الله تعالى
وعنايته فضلا عن كونه ادل الا ان يجعل القليلة منصوبة على انها مفعول ثان للجعل المذكور
وقوله غير قطعية الحصول مفعول بعد مفعول لكن الظاهر انها مجرورة لكونها صفة
قوله وبهذا يبطل الخ اي بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور يبطل قوله
لابتنائه عليه ظاهر كذا قالوه ولا يخفى انه خلاف الظاهر ولو كان القصد الى هذا المعنى
لما كان مقتضى الترتيب تقديم ذلك على الشق الثاني من شقي الترديد وكذا اجمل الشارة
الى ما تقرر من ان المقرر ان المراد بالحسنة الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها

واشباعها لان مؤداه ان المقصود بها نوع معين منها هو الخصب والرخاء قوله
اما معنى الخ حاصله ان هؤلاء كانوا يدعون انحصار فهم بعظائم النعم ومع ذلك كفروا
الشكر والمطلوب بيان سوء حالهم ولا يخفى ان جعل اللام للعهد ادل على هذا المعنى
واوفى بتادية هذا المرام لان المعهود كثير بالنسبة الى الجنس ودعوى انحصار
النعم العظيمة الكثيرة مع ترك الشكر ادل على سوء معاملة المدعي والتارك اذ قد
يعذر في القليل لعدم الاعتداد به قوله على انا نقول الخ شروع في التزييف بطريق
اخر اعني تزييف الوجهين اللذين احدهما وجه معنوي والاخر وجه لفظي و
كلاهما يشعر بكون العهد اقضى لحق البلاغة على طريق اللف والنشر المرتب وحاصله
ان الوجه الاول مردود لان دعوى انحصار الجنس واختصاصه تتضمن دعوى
المعهود لانطواء الجنس على العهد فدعوه دعواه وترك الشكر عليه ترك الشكر عليه
فلا يكون العهد اوفى واقضى وفيه نظر لان مدار الاسوئية وترك الشكر انما كان
على العهد في اعتباره فجعل اللام للعهد ابتداء واعتبار ترك الشكر عليه بلا واسطة
اقضى لحق البلاغة ولو سلم فهذا يقتضي اضمحلال الاشكال الذي اورده الشارح
المحقق في صدر الكلام على المتن حيث قال فيما سبق وهنا بحث اذ القطع بالجنس
يتضمن القطع بالنوع او بالفرد ويدخل فيه دخولا اوليا وانما الوجه الثاني مردود
بوجهين حاصل الاول ان الجنس اذا لوحظ من حيث هو هو فوجوده وتحققه
ممتنع فجعل اللام للجنس ممتنع لا مرجح والمدعي انه مرجح وان العهد راجح اذ هو
بتادية المقصود اوفى ولحق البلاغة اقضى وحاصل الثاني انه اذا اريد بالحسنة
الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة والمفروض خلافه كما عرفته قوله فاذا
مس الناس ضر نظم التنزيل واذا مس الانسان ضر دعانا لجنبه كذا في سورة يونس
وفي سورة الروم واذا مس الناس ضر دعوا ربهم وفي سورة الزمر واذا مس
الانسان ضر دعا ربه منيبا على ان لفظة الفاء ليست موجودة في التنزيل وبالجملة نظم
الاية على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الله وقع سهوا منه ومنشأه اتضاح المص

الا ان لفظة الغناء هناك ايضا مفقودة قوله اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ
عن معنى القلة فيه اعتراف بما ذكرنا فيما سبق في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب
من الرحمن فنستطم هاهنا منا فتنة ظاهرة وهي ان هذا ينافي ما سبق حيث صرح
الشارح هناك في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن بانه لا دلالة
للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على التقليل والجواب ان ما سبق بطريق
المنع على كلام اورده المصنف حيث ذهب الى ان لفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن
كل منهما دليل على التقليل ورجحانه على التعظيم والمذكور هاهنا مبني على الابتناء
وسكت عن افادة المنع اكتفاء بما سبق فلا منافاة ولو سلم فالمنع فيما سبق هو
الترجيح لا اصل الابناء وتحقيقه ان قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن
محتمل للامرين التعظيم والتقليل على السواء فالاول بالنظر الى المقام ولفظ الخوف
وبالنظر الى ان عقوبة الكريم الحليم شديد والثاني بالنظر الى لفظ المس المنبئ في
الاصل عن معنى القلة هذا والانصاف ان لفظ المس ينبئ عن القلة لكن اذا
منع هناك مانع لا يعتبر هذا المعنى كما في قوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم
فالاية لا تنتهض حجة على عدم الدلالة عليها اصلا قوله فلان الضمير للانسان المرعي
نفسه لا الطائفة منه اما اولا فلانه كيف يرجع الضمير الى ذلك والبلاغة لا ترضى هناك
وتحقيق ذلك ان نظم التنزيل هكذا واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه
واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فالله تعالى اثبت للانسان حالتين متغايرتين
ثم اثبت له باعتبار كل من الحالتين حكما مغايرا للحكم الاخرى فالحالة الاولى هي حالة
السعة والصحة وقد اشار اليها بقوله واذا انعمنا وحكم هذه الحالة الاعراض عن ذكر
الله والتولي عن شكره والى الاشارة بقوله اعرض ونأى بجانبه فان الاعراض عن
الشيء ان يولي عنه وجهه والنائي بالجانب ان يلوي عنه عطفه ويولي ظهره
فالنائي بالجانب تأكيد لمعنى الاعراض بطريق الكناية او الواو تأكيد لهذا المعنى او هي
كناية عن الاستكبار على ما هو عادة المتكبر فالثاني تكميل للاول والحالة الثانية هي

حالة

حالة الضر والعسر والفقر واليها الاشارة بقوله واذا مسه الشر فهو عبارة عن كل ما
يسوءه بالشر وحكم هذه الحالة الاشتغال بالدعاء والتخشع والاخذ في الابتهال
والتضرع واليه الاشارة بقوله فذو دعاء عريض فهو عبارة عن كثرة الدعاء ودوامه
بان له عرضا بطريق الاستعارة اذ العرض من صفات الاجسام ولا يخفى ان المحكوم
عليه في التحقيق في جميع ذلك هو الانسان مطلقا وان الحالة الثانية بمقتضى
هذا التقسيم مقابلة للاولى كما ان الحكم الثاني قسيم للحكم الاول وحاصل معنى
الاية ان الحكم الاول مقتضى الطبيعة البشرية في الحالة الاولى والحكم الثاني مقتضى
الجبلة الانسانية في الحالة الثانية فكيف يصح ان يعتبر في الحالة الثانية الحالة الاولى
وكيف يصح ان يرجع الضمير الى الانسان في الحالة الثانية بملاحظة الحالة الاولى
وهل هذا الا تغيير النظم وحط التركيب عن مقتضاه الاصلي واخراج الكلام عن النظام
واخلال بالبلاغة الالهية واما ثانيا فلان حصر المتصف بالاول لا يتوقف على ذلك لان
مس الشر بمطلق الانسان ايضا مقطوع به بل القطع هناك اظهر واقوى على ما لا
يخفى فالوجه عندي في الاية ان يرجع الضمير الى الانسان المذكور اولا ويقال ان كلا
من المسين لجنس الانسان ومطلقه مقطوع لان فيهم المطيع والعاصي والداني
والقاصي فكلا المسين مقطوع به البتة هكذا يجب ان يفهم هذا المقام فان تحقيقه
على هذا الوجه لم يذكره احد من الانام قوله تجاهلا مصدر اي يستعمل ان لا بطريق
التجاهل لا بطريق الاعتقاد يعني يري في الظاهر انه مشكوك وفي اعتقاده هو معلوم
فيكون من باب سوق الكلام مساق الشك فيكون من قبيل اخراج الكلام
لا على مقتضى الظاهر لنكتة او مفعول له اذ التجاهل باعث فافهم والعطف عليه بعيد
ولعدم جزم المخاطب يؤيد الثاني والعدول مبني على التغليب فلا يستعمل وان
كان باعتبار فحوى الكلام تنبيه على ان كلمة ان قد تستعمل لشك المخاطب في الحكم كما صرح
به في المفتاح على ما مر قوله ان لم تكذبك فيه بحث اذ التكذيب تصريح بانه اي المخاطب جازم
بلا وقوع الشرط فلا يكون من مواقع ان الكم الا ان يراد عدم الجزم بالصدق بمعنى

انه شاك متردد قوله اى انهملكم فنضرب اشارة الى ان الفاء عطف على مقدر اى
انهملكم فنضرب عنكم الذكر صرح به في الكشاف والانتهاء الالتجاد وعن الحلبي يقول الله
عز وجل لاهل مكة افنترك عنكم القرآن والوحي ونسقط عنكم التكاليف القرآنية اى
لا نفعل قوله اعراضا او للاعراض فيه تنبيه على ان المنصوب اعني صفحا يجوز ان يكون
مصدرا من معنى نضرب اى نضرب اضرابا ويجوز ان يكون مفعولا له ويجوز ان يكون
حالا وبالجملة فالصفح مصدر قولهم صفح عنه اذا اعرض عنه وفي الكشاف يجوز
ان يكون صفحا نصبا على الظرفية بمعنى الجانب من قولهم نظر اليه بصفح وجهه و
صفح وجهه على معنى افننحيه عنكم جانبا كقولهم ضع جانبا وامش جانبا
ويساعده قراءة من قرأ صفحا بالضم قوله يستفاد من الجزاء لانك اذا قلت كان
زيد منطلقا فالمنطوق يدل على كونه بصفة الانطلاق قوله فان قيل ما كان في
اشارة الى ما وقع في بعض شروح المفتاح من ان مبناه على التغليب اذ البعض
مرتاب قطعا والبعض غير مرتاب قطعا فجعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم
ارتيابهم هذا كلام هذا القائل وزيفه الشارح المحقق بان جعله من باب التغليب
غير مستقيم قطعا اذ الفريق الاول ارتيابهم قطعي والثاني عدم ارتيابهم قطعي وليس
ههنا ما يكون غير مقطوع بالارتياب حتى اذا جعل الجميع بمنزلته لا قطع بارتيابهم
ولا بعدم ارتيابهم كان تغليبا هذا حاصل كلامه وخلاصة مرامه ولقائل ان يقول
قوله غير مرتاب قطعا يحتمل ان يكون من باب نفي القيد والقيد هو قوله قطعا فيكون
تقديره والبعض ليس له الارتياب بطريق القطع اى ليس ارتيابه قطعيا اى لا قطع
بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم فاذا جعل الجميع بمنزلته لا قطع بالارتياب ولا بعدم
الارتياب كان تغليبا لما لا قطع بارتيابه ولا بعدم ارتيابه على ما كان ارتيابه قطعيا
واعلم انه ههنا فرق ثلثة الاول الفرقة المرتابة قطعا الثاني الفرقة الغير المرتابة بمعنى ان
عدم ارتيابهم مقطوع به الثالث الفرقة الشاكة في الارتياب والمذكور ههنا لا يشمل
الاقوام الثلثة وهو ظ واما قوله ولا يحقق فمعناه ان المغلب عليه هو الفرقة الذي في

عدم

عدم ارتيابهم قطعي نص عليه في شرح المفتاح فالاشكال الذي ذكرناه قوي لا محيص عنه
اصلا فافهم قوله والتغليب يجري في فنون كثيرة في المفتاح وباب التغليب باب واسع
يجري في كل فن ولما كان تسمية المناسبة قاضية باعتبار الجريان فيه لا باعتبار
جريانه في الفن لان هذا هو المناسب لكونه بابا واسعا اسقط ههنا لفظ الباب دفعا
لهذا الخفاء وكان لمنادنا الفاضل الرومي حلالي الملة والدين الاونبي تغمده الله بغفرانه
واسكنه بحبوحة جنانه كثيرا ما يقول في هذه العبارة محمولة على القلب بشهادة الذوق السليم
ثم ان القوم سكتوا عن تعريف التغليب لاحتوائه على جنايات مختلفة وفنون متباينة
وكانهم لم يجدوا قدرا مشتركا يندرج فيه الكل ويشمله وههنا اشكال صعب لا محيص عنه
وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة
والمجاز كما يلوح عليك في ضمن التتبع لامثلته لا يقال الكل معنى مجازي لان اللفظ لم
يوضع له فلا جمع لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع
فافهم قوله ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض لم يقل ويحتمل ان يكون من لابتداء الغاية
مع انه اخصر واظهر ليكون تنبيها على ان مبنى الاول على ان من تبعيضية قوله لان الغرض
مدحها لا ايقاع المدح حاصل على تقدير كون من للابتداء لان كونها من اعقاب هرون
اخي موسى ايضا نوع شرف لها خصوصا اذا دل لفظ على اتصاف الاعقاب بالقنوت
الذي هو شرف باهر وفضل فاخر لانا نقول نعم الا ان مبنى الشرف في الاول على الحسب
اى في الوجه الاول وهو كونها من تبعيضية
وفي الثاني على النسب والاول اعلى واقوى والحمل عليه في نظر البلاغة اجدر واولى
اى الوجه الثاني وهو كونه من ابتدائية
لا يقال بل الثاني اولى لان فيه جمعا بين الامرين لانا نقول ممنوع بل الحسب انما يتم اذا كان
هناك امران الايمان وهو التصديق بما يجب تصديقه والاسلام وهو ان يظهر على
الجوارح والاركان ما فيه طاعة الرب فالاول وظيفة القلب والثاني وظيفة القالب
فاشار الى الاول بقوله وصدقت بكلمات ربها وكتبه والى الثاني بقوله وكانت من
القانتين فافهم ما الحمل على التغليب هي ونكتة التغليب هي التنبيه على ان مريم عم
وان كانت من النساء ظ طريقة الا انها التحقت بالرجال شرفا ورتبة فهي بكمال حالها من

الرجال الكاملين لا من النسوة الناقصة العقل والدين قوله ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ لان القوم له جانبان جانب لفظه وهو غيبته لكونه اسما مظهرا وجانب معناه وهو اتحاده ذاتا بانتم وهو جانب الخطاب ففيه تغليب جانب الخطاب وهو جانب المعنى والذات على جانب الغيبة وهو جانب اللفظ لا تغليب المخاطب على الغايب والى هذا اشار بقوله فغلب جانب المعنى على جانب اللفظ اذ الجهتان هاتان موجودتان في لفظ القوم قوله الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه ح يغلب هذا المذكر وان كان ثقيلا على المؤنث وان كان خفيفا كالقرينة في لفظ الشمس والقمر فان قياس الخفة والثقل يقتضي تغليب الشمس لكونه اخف على القمر لكونه اثقل ووجه الخفة اما لفظا فلان كلا منهما وان كان ثلاثيا الا ان الاول ساكن الوسط والثاني متحركه واما معنى فلان لفظ القمر لكونه مذكرا ثقيل من جهة المعنى اذ الذكور اقوى من الاناث قوله ابوان وقران ابوان مبني على الحكم السابع والثاني مبني على الازدواج وكلاهما محكي عن قولك جائني ابوان وقران قوله عدا بليس منهم مبني على ان الاستثناء متصل والذي اذ لو جعل الاستثناء منقطعا او جعل ابليس من الملائكة على ما ذهب اليه بعض المفسرين فلا تغليب قوله او لتعودن فيه تغليبان احدهما تغليب المخاطب وهو شعيب على الذين امنوا وهو غائب وثانيهما العكس اعني تغليب هؤلاء عليه في صفة العود اذ العود لم يكن ثابتا له اصلا الا في صفتهم اذ العود في الشيء يقتضي سابقة الخروج من ذلك الشيء البتة وفيه بحث لانه يجوز ان يكون تعودن من الافعال الناقصة اي او لتنتقلن في ملتنا فلا يقتضي سابقة الخروج الا ان هذا الاحتمال لا يندفع ههنا لان الاية تحتمل الاستشهاد ولذا قال كقوله تعالى ولم يقل لقوله تعالى فالتغليب الاول في الفاعل والثاني في الفعل فلا يكون من قبيل اجتماع المجازين في كلمة واحدة على ما توهم قوله انا وانت فعلنا لما قد سبق انفا ان جميع باب التغليب من باب المجاز وكون فعلنا وضعناه مجازا في هذا المعنى ممنوع لان هذا متكلم مع الغير كما هو وضعه والقوم لا يخصون

الغير

ملاحظة الذهوم

الغير بشخص معين وجاز ان يكون هذا مجازا فليتأمل قوله ومنه تغليب المخاطب على الغائب قد نبهناك على ان التغليب في بل انتم قوم تجهلون ليس تغليب المخاطب على الغائب بل هو تغليب لجانب الخطاب على جانب الغيبة اعني الجانبين اللذين اجتمعا في كلمة واحدة هو لفظ القوم وههنا تغليب المخاطب على الغائب والمحل مختلف ولذا ذكر كلا منهما اذ هما نوعان متباينان قوله من المخاطبين وغيرهم اشار بلفظ الغير الى شموله لمثل الانعام والبهائم ففيه تغليبان احدهما تغليب المخاطب وهو النبي عليه السلام على الغائب وهم المخلوقون ومن سواهم وثانيهما تغليب العقلاء المدلول عليه باختصاص الخطاب بالعقلاء فالتغليب الاول مترتب على الثاني اذ غير العاقل يمتنع ان يكون في مقام الحقيقة غير العاقل فضلا او لا صالحا للخطاب فلا بطريق الانضمام يعني اعتبر انضمام غير العاقل الى العاقل وجعل هذا المجموع مخاطبا بطريق تغليب العاقل على غيره فلما صار المجموع صالحا للخطاب تغليبا اعتبر هنالك تغليب اخر هو تغليب المخاطب على الغائب الذي يندرج فيه غير العاقل ايضا فهذا التغليب الاول يستلزم اعتباره ما لم يعتبر التغليب الاول قوله لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر بدون عطف او اعتبار تثنية او جمع لا يقال بل يصلح جمع فيجوز لانا نقول المخاطب في قوله وما ربك هو النبي عليه السلام فلو اعتبر المخاطب بحيث يتناول ما سواه واجرى هذا على حقيقة الخطاب لتعدد الخطاب في كلام واحد بدون ما ذكر فمعنى قوله لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير اعتبار لما ذكر انه يجوز في كلام واحد ان يخاطب اثنان بلفظ التثنية او العطف والكثير بلفظ الجمع او العطف والاية ليست بهذه المثابة اذ التعدد فيها باعتبار تعدد المحل واختلاف جهة الدلالة تدبر فالاية المذكورة لما كانت مظنة لهذا الاشكال اذ يتيسر فيها انكشاف حقيقة الحال الا بالفهم والتيقظ نبه عليه فافهم اي كن متيقظا لجهات الكلام متفحصا عن حقيقة المرام قوله اذ لا معنى لقولنا اعبدوه لعلكم تتقون وقد يعلل ذلك بان لعل للترجي فان اريد الترجي من جانب المتكلم فالله منزه عن ذلك وان اريد به الترجي من جانب المخاطب فعبادة هؤلاء ليست لرجاء التقوى بل لرجاء الثواب فتعين ان يكون متعلقا بقوله خلقكم

فمثال العطف المجرد انت يا زيد ويا عمرو رجلان فاضلان او انت يا زيد وانت يا عمرو كريمان فان المخاطب ههنا اثنان ولولا العطف لما جاز ذلك ومثال التثنية المجردة انتما يا زيدان كريمان ومثال الجمع المجرد انتم يا زيدون فضلاء فتبين من هذا التحقيق انه اذا خوطب في كلام واحد اكثر من واحد فلا يصح ذلك الا اذا كان هناك احد الامور الثلثة اعني العطف والتثنية او الجمع وصحة هذا المعنى لا تحتاج الى واحد من هذه الامور الثلثة فكل من هذه الامور الثلثة مع قطع النظر عن الاخر كاف في صحة هذا المعنى من غير احتياج الى الاخر فظهر ان العطف بأو في قولنا وتثنية صحيح واندفع ما يتوهم من ان الواجب ان يقول من غير عطف وتثنية او جمع اذ لا بد في كل من الاخريين من العطف البتة وهذا وهم لا صحة له لما تلونا عليك من الامثلة وبالجملة فاللفظ اذا كان جمعا فلا بد هناك من احد الطريقين اما التصريح بالمخاطب جملة واحدة كقولنا انتم يا زيدون كذا او التصريح به اما بطريق التفصيل نحو انتم يا زيد ويا بكر ويا خالد كذا او الاجمال والتفصيل نحو انتم يا زيد ويا جماعة البزازين كذا هذا اذا لم يكن المخاطبون حاضرين اذ لو حضروا في الخطاب مشافهة فلا حاجة الى التصريح واما اذا لم يكن الخطاب خطاب مشافهة واعتبر هناك في كلام واحد خطاب ما فوق الواحد وصرح بالبعض وترك التعرض للبعض وقصد خطاب الكل نحو انت يا زيد فعلوا اذا خوطب بذلك زيد وجماعة اخرى لم يذكروا فان قصد في هذا الخطاب التغليب اعني تغليب المخاطب على الغائبين فهذا الكلام صحيح والا فان قدر هناك محذوف بطريق العطف يعني انت يا زيد ويا عمرو ويا خالد افعلوا فهذا الكلام صحيح لكن صحته باعتبار العطف والاية المذكورة من هذا القبيل فقوله تعلمون لو لم يعتبر التغليب لزم ان يمتنع مجيء كون تعلمون جمعا لا امتنع كما لا يمتنع افعلوا هكذا يجب تحقيق هذا المقام

منه رحمه الله

ففي هذا التقدير لعل مستعارة للارادة وقيل مجاز مرسل اذ الترجي يقتضي الارادة
وقيل استعارة تمثيلية لان الله تعالى خلقهم واقدرهم على التقوى وهداهم النجدين
ونصب الادلة ومنح الزواجر فصار وجودها ارجح فاشبهت هذه الحالة حال من يرتجي
التقوى وقيل لعل مستعملة في الغاية مجازا دون الترجي فلا يلزم الاشكال ويرد عليه
ان العبادة قربة الى الحق فيجوز ان تكون عبادتهم لرجاء التقوى يعني ان يجعلوا هذه
القربة وسيلة عند الله للوصول الى هذه الدرجة اعني الاتصاف بصفة التقوى ببركة
هذه القربة والزلفى والغرض من الوصول الى هذه الدرجة هو رجاء الثواب فهو واقع
في الدرجة الثانية على ان جعل لعل بمعنى الارادة سواء كان فيها الاكا جرى او علة للارادة
يستلزم اتصاف هؤلاء بالتقوى البتة لامتناع التخلف في مراد الله تعالى بعدما اراد اللهم
الا ان يكون الارادة مجازا عن مجرد الطلب فالوجه عندي في الابتداء لعل مجاز عن الطلب
اذ الترجي ملزوم له فصح اذن ان يجعل معمولا لكل من الفعلين بطريق الحالية سواء جعل
حالا عن الفاعل او المفعول وقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقيكم برهان قطعي على ان
التقوى منتهى درجات السالكين ومنتهى مقامات الطالبين وكيف والتقوى في عرف
الشرع عبارة عن الاحتراز عما يضر في الاخرة وله ثلث مراتب الاولى التوقي عن العذاب
المخلد بالتبري عن الشرك واليه الاشارة بقوله تعالى والزمهم كلمة التقوى الثانية التجنب عن
كل قادح من فعل او ترك وهو تقوى الاوساط واليه الاشارة بقوله تعالى ولو ان اهل القرى
امنوا واتقوا الثالثة التنزه عن كل ما يشغل سره عن الحق وهو تقوى ارباب النهاية
واليه الاشارة بقوله تعالى فاتقوا الله حق تقاته فلو جعل لعل متعلقا بالفعل الاول فلا تغليب
في الكلام وهو ظاهر ولو جعل متعلقا بالثاني فان كان هذا التعلق بملاحظة المعطوف
ففيه تغليب والا فلا لكن الحمل هذه على بعض التقادير مقدرة على نمط قوله تعالى وبشرناه
باسحق نبيا اي مقدرا نبوته فتم الابتداء احتمالات ثلثة ومبنى كلام الشارح على الوجه الثالث
والاية تمثيل للتغليب المستشهد فلا يقدح الاحتمال قوله لان الانعام غيب فهي الباء جمع غائب
كخدم وخادم قوله في لفظكم تغليبان فيه اشكال ظاهر لانه يلزم اجتماع مجازين في كلمة واحدة

وهو

وهو ممتنع اتفاقا ولولا التنصيص والتصريح لامكن تقريره بوجه يكون هناك
مجاز واحد بان يقال في لفظكم تغليب المخاطبين العقلاء على غير المخاطبين غير العقلاء
ففيه تغليب مركب لا تغليبان اللهم الا ان يقال الحد المجازين في الهيئة والصيغة والاخر
في الجوهر والمادة فيختلف المورد فيجوز الاجتماع قوله لكم فيها دفء الدفء نتاج الابل
والبانها وما ينتفع به منها قال الله تعالى لكم فيها دفء ومنافع كذا في الصحاح والمراد
هنا مطلق النتاج وما ينتفع به اذ المذكور هو الانعام بوصف الاطلاق قوله وهذا
انسب بنظم الكلام اما اولا فلان فيه تصريحا بالمقصود وهو رجوع المنفعة في الجعل
الى الناس واما ثانيا فلان فيه اعتبار القيد المقدم في الجعل واما ثالثا فلوروده على
نمط توجه الخطاب الى الانعام مع انه لا حاجة اليه واما رابعا فلاستغنائه عن
الحذف اعني حذف قوله للانعام وقد بنا فنبه هنا بان ما ذهب اليه الشارح وان
كان تصريحا برجوع المنفعة في خلق الانعام ازواجا الى الناس والامتنان بذلك
عليهم الا انه لا يقتضي كون المخاطب في يذرؤكم خاصا بهم بل سياق الكلام وجزالة
النظم والنظام مع اقتضاء العموم في الخطاب في ذلك انه تعالى ذكر في الناس صفة هي
منشأ التكثر والابقاء وذكر تلك الصفة في الانعام ايضا ثم صرح بان تلك الصفة
هي مورد التكثر ومنبعه فالذي يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم ان هذه
الفائدة تتناول الجنسين معا والاحسن المناسب تقديم ذلك اعني ذكر الفائدة
وتعقيبها بالتكثر بقوله يذرؤكم لانه من تتمة خلق الناس ازواجا ولا تعلق له بخلق
الانعام ازواجا فالوجه ان يختار هذا التقدير ويجعل الخطاب عاما ولا ضير في اعتبار
عمومه جعل خلق الانعام ازواجا منفعة راجعة الى الناس كانه قيل خلقكم ازواجا
وخلق لكم من الانعام ازواجا لتكثركم واياها في هذا التدبير هذا كلام من اورد هذه
المناقشة ونحن نقول قد تقرر ان المعطوف على ما له تقييد بقيد متقدم في الذكر فهذا
القيد معتبر في كل ما عطف عليه وقد فصلنا ذلك فيما سبق تفصيلا وما نحن فيه بهذه
المثابة لان قوله ومن الانعام معطوف على قوله من انفسكم وهذا مقيد بقيد متقدم عليه

قوله ويرد عليه اي يرد على تعليلهم هذا وهذا
المحذور وارد على المقدمة الثانية اعني قوله
فعبادة هؤلاء ليست لرجاء التقوى بل
لرجاء الثواب منه

تغليب المخاطبين على الغائبين يستفاد من الكاف وحينئذ حاصل المراد
ولم يتعرضوا وتغليب العقلاء على غيرهم يستفاد من الميم وحينئذ
عدل عن التوجه ولم يتعرض قلنا ما لا فيه
منه

في الذكر وهو لكم فيكون هذا القيد معتبرا في الثاني ايضا فيكون كل من الجعل والخلق فيهما
معللا بالمنفعة الراجعة الى الناس ولا يخفى ان قوله يذرؤكم بيان لهذه الفائدة الراجعة
اليهم فاضافة هذه الفائدة الواقعة في معرض التفسير والبيان اذن الى الانعام سخيف جدا
وجعل الخطاب عاما على هذا التقدير وان كان مستقيما الا انه ركيك قطعا ولو تدبرت
وجدت السخافة والركاكة عند التصريح مثلا في قولنا خلق لاجل المنفعة الناس من الناس
ذكورا واناثا ومن الانعام ذكورا واناثا لمنفعة الناس والانعام والذوق السليم
شاهد صدق بهذا المعنى فان قيل ذكر في الناس صفة هي منشأ التكثير وتلك الصفة
نفسها في الانعام ايضا موجودة والجعل وارد على الكل فالذوق السليم والطبع المستقيم
يقتضيان تناول هذه الفائدة للجنسين معا وايضا قضية المناسبة قاضية بتناول
قوله ومن الانعام عن قوله يذرؤكم لانه من تتمة الاول ولا مدخل فيه للثاني قلنا اما
الاول فمعناه على الغفلة والذهول عن القيد المتقدم في المعطوفين جميعا والذوق
والطبع بحيث يقتضيان التناول وهما عند ذلك ما فيه مراء واما الثاني فوضعه اذ قوله
يذرؤكم في معرض التعليل للجعل المتعلق بهما جميعا على ما لاح لك فكيف يصح تأخيره فضلا
عن انه يكون مناسبا فتبين من هذا التحقيق ما ذهب اليه الشيخان جار الله والسكاكي
من ان التقدير جعل للانعام ازواجا والخطاب عام والحاصل ان قضية المناسبة اقتضت
خصوص الخطاب على تقدير اعتبار القيد في كل منهما وعموم الخطاب على تقدير عدم اعتباره
في الثاني ومن ههنا ذهب الى الخصوص من اعتبره والى العموم من لم يعتبره ولكن لا يخفى على
العارف باساليب نظم الكلام ان القيد معتبر في المعطوفين جميعا وان التقدير والتجوز
كلاهما خلاف الاصل لا حاجة اليه قوله ذلك بما قدمت ايديكم خصه بالذكر وان كان هذا
بالحقيقة من تغليب الاكثر على الاقل على ما سبق لانه ممتاز عنه بكون هذا في التركيب وذاك
في المفرد لان ما قدمت ايديكم مخصوص بالاكثر على ما يشعر به عبارته وقد اطلق على الجميع
تغليبا قوله متعلق بغيره يحتمل وجوها احدها ان يكون تعلقه به بطريق الاستقرار لكونه
حالا عنه او صفة له وثانيها ان يكون بطريق اللغوية لان ذلك الغير عبارة عن حكم يصح

تنبيه على ان قوله يذرؤكم تفسير لقوله لكم كانه قيل
هو علة خلقت لاجلكم من انفسكم ازواجا ومن
الانعام ازواجا مما ينفعنا فيقل ليكثركم لان
فيه تكميلا لاحكم منه

الشرط

الشرط والحصول يصح عاملا في الظرف على قياس المضمر الذي يوجه صالح للعمل وثالثها ان يكون
متعلقا بمحذوف هو مضاف في الموضعين اي لتعليق حصول الحصول غيره الامر اذن
عبارة عن مضمون الجزاء كما ان الغير عبارة عن مضمون الشرط فان قلت كيف صح جعله حالا
والحال قيد للعامل فيكون التعليق في زمان الانفصال قلت في الوجه الثالث ما يدفعه يعني
لو جعله حالا من الغير والعامل هو الحصول المقدر لا التعليق فلا يلزم محذور وهذا المعنى يخرج
من الوجه الثالث قوله فلا يكون طلبيا اذ الطلبي لا يحتمل الصدق والكذب ولا يمكن فرضهما
فيه والشرط يجب ان يكون مفروض الصدق والكذب قوله ان جعلت كلتاهما او احديهما
اسمية هو ظاهر في انه يجوز ان يكون الشرطية جملة اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه اللهم
الا ان يجعل في التركيب ضرب من التقديم والتأخير اي ان جعلت كلتاهما فعلية او احديهما
اسمية قوله وتأويل الجزاء الطلبي بالخبري هو صح الترتيب انه يقدم ذكر هذا الكلام فيذكر في
قوله ويجب ان ينتبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا ولا يخفى وجه المناسبة هنا قوله فيا وطني
ان فاتني هو البيت لابي العلاء المعري من قصيدة مطلعها • مغاني اللوى من شخصك اليوم
اطلال • وفي النوم مغنى من خيالك محلال • ثم قال بعد عدة ابيات يجاذبني من لدغ الاسنة
لا اهتدي • بجبتها ان الازمة اضلال • فيا وطني ان فاتني بك سابق • من الدهر
فلينعم لساكنك البال • وان استطع في الحشر آتك زايرا • وهيهات لي يوم القيامة اشغال •
المغاني جمع المغنى وهو المنزل واللوى منقطع الرمل والاطلال جمع الطلل وهو ما شخص
من آثار الدار والظرف اعني من شخصك متعلق بالاطلال لتضمنه معنى الخلو والتهاده
به ومحلال مفعال من الحلول وهو النزول يقال مكان محلال يحل فيه كثيرا كذا في
طريق مبناه يوفي كثيرا والظرف اعني من خيالك متعلق بمغنى ويجوز ان يتعلق بمحلال
نص عليه صدر الافاضل في ضرام السقط وحاصل المعنى ان منازل اللوى خالية من الحبيبة
لا يرى بها الا اطلالا قائمة ولكن في النوم منزل لخيالها يريد ان خيالها يلم بنا ويحل منزلا
من الحلول وهو النزول
في النوم وجعل هذا المنزل محلالا لكثرة الحلول والنزول فيه استعار النوم معنى محل الخيال
وضمير يجاذبني للنوق في البيت السابق والاسنة جمع سنان الرمح وهو ايضا علامة السخ

فائدة النقض بتخصيص صدر الافاضل اي التنبيه على ان يراد ان المكان
خلافا للمشهور الا انه جوزه وبه نقضه كلامه وفيه على ان [illegible]
بناء على مخالفة المشهور الا انه الاكثر ان يكون اسم المكان
ما [illegible] على ما صرح به في الكتب المشهورة ووجه الجواز
ما مر لان في الطرف [illegible]

[illegible]

والاصلال جمع صل وهو الحية يريد ان النوق في هذه لكثرة ما اصابها في الشدايد في [illegible]
والمتاعب في الاسفار والانتقال من ديار الى ديار صارت بعد ذلك تحاذر الازمة
كلها كانها حيات تلدغها فالازمة جمع زمام كالاحمرة جمع حمار يعني لكثرة الاسفار
صرن بحيث متى رأين الزمام تحسبن انه حية تلدغهن وعدل عن تحذرن الى تحاذرن
تنبيها على كمال الحذر وقوته وقوله ولا اهتدى دعاء عليه فجاز دخول لا في الماضي على
نمط قولهم لا سلبك الله عينك ولا زالت عينك جامدة ونحو ذلك وقوله فيا وطني كلام
وارد على سنن قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقوله يا منازل سلمى اين سلماك
فان الحمل من باب نداء الاطلال والمنازل اظهار المعنى التحسر والتدله والتحير وقوله ان فاتني
اي في الزمان الماضي سابق اي زمان سابق من الدهر يريد ان فاتني السكون في وطني
في الزمان السابق فلو لم يحمل بمعنى الماضي لزم فوت الزمان السابق في المستقبل وهذا
محال ولذا قال الشارح المحقق الظهور ان المعنى على المضي وقوله فلسم لساكنك البال
اي فليكن فلم يسكنه طيبة واحوال منعمة جيدة من نعم الشيء بالضم نعومة اي
صار ناعما لينا وكذلك نعم ينعم مثل حذر يحذر وفيه لغة ثالثة مركبة منهما نعم ينعم
مثل فضل يفضل ولغة رابعة نعم ينعم بالكسر فيهما وهو شاذ كذا في الصحاح والبال
بمعنى القلب والحال وقوله وان استطع في الحشر آتك يريد انه وان حال الدهر بيني وبين
وطني في هذه الحيوة الدنيا الا اني سازوره في يوم القيمة ان كنت قادرا على زيارته
قضاء لما فاتني الان هذا بعيد هنالك لكثرة الاشغال وهجوم الاهوال وتشتت
الاحوال فيه لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه قوله وان ذهلت عما اجن البيت لابي
العلاء المعري من قصيدة مطلعها طربن لضوء البارق المتعالي • ببغداد وهنا
مالهن وما لي ثم قال بعد عدة ابيات سنتشي مياها بالفلاة نميرة • كنسيانها
وردا بعين اثال • وان ذهلت عما اجن صدورها • فقد الهبت وجدا نفوس رجال •
ولو وضعت في دجلة الهام لم تغج • من الجرع الا والقلوب خوالي ضمير طربن للابل
اضمر الفاعل لدلالة الكلام عليه والبارق اي ذات البرق يريد السحاب الكائن مع البرق

[illegible]

والطرف

والطرف اعني بغداد متعلق بطربن لا بالبارق اذ البروق قد كان من الشام
وهي يومئذ كانت في بغداد وبغداد بالدال المعجمة وغير معجمة وكان الاصمعي يسميها
مدينة السلام ويسمونها دار الخلافة لانها كانت سرير الخلافة في زمن الدولة العباسية
وقد ورد النهي عن ان يقال بغداد لانه ثبت في الحديث ان بغ صنم وداد بالفارسية
عطية فكانه قيل عطية صنم واللام في قوله لضوء البارق للتعليل على نمط قوله تعالى
ونضع الموازين القسط ليوم القيمة او مستعار للوقت على نمط قوله تعالى اقم الصلوة
لدلوك الشمس وهنا اي برهة من الليل نصب ظرف لطربن او وقت مضي قطعة من
الليل والاستفهام التعجب من حال الابل وحال نفسه وهذا المعنى الاستفهام لا ينفصل بما قبله
من ظاهر الكلام بل هو متصل بما يدل عليه فحواه وينساق اليه معناه اي طربت الابل
في مدينة السلام برق لامعا من جانب الشام بعد ما مضى برهة من الليالي وقعن في
الطرب ووقعت انا ايضا فيه ووقع اعتراض الحال بقضي منه التعجب بحيث ينبغي ان
يقال ما لهن وما لي وضمير ستنسى للابل واثال بضم الهمزة وبالثاء المثلثة اسم
جبل وقيل هو ماء وقيل هو عين ماء وقيل هو واد وذهلت غفلت صدورها
رفع فاعل ذهلت واجن على صيغة المتكلم هكذا صحح النقاد اي اضمره في قلبي
واخفيه عن غيري ونفوس رجال نصب مفعول الهبت ووجدا تمييز لان الهاب
النفس يحتمل الهابها بالنار والهابها بالعشق والهابها بالوجد فاذا صرح باحد
هذه المحتملات فقد حصل التمييز والمعنى ان هذه الابل وان كانت صدورها ذاهلة
عن العشق والغرام فقد اورثتنا من الوجد بالصرام والاعلم بالمرام ونفحته ان
هذه قد اورثت بحنينها قلوب رجال يعني ركبها وهي وان خلت صدورها عن
الوجد الذي اضمره انا في نفسي واخفيه عن غيري الا ان شوقها الشديد الحنين يلتهب
به قلوب الرجال مع ان شوقي اشد وعشقي اقوى وقوله ولو وضعت اي ولو وردت
هذه الابل دجلة نهر بغداد سميت بذلك لانها دجلت بمائها اي غطت والهام الرأس
وعنى بالقلوب قلوب الابل اي لو وضعت هذه الابل رؤسها في دجلة لتشرب ماءها لانتج

الغرام العذاب الشديد كذا في الصحاح
والمراد هنا العذاب المندرج في ضمن العشق
منه

شرح الماء منها الا بهذه الصفة اعني كونها متصفة بخلو قلوبها عن محبة مياه
اوطانها يريد ان لذة ماء دجلة للحبشي لو شربت نسيت سائر المياه بل لذة هذا الماء
يصير هذه الابل عند الاشتغال بشربها سكارى في لفظ الافاقة مبالغة لا يخفى قوله
لغوة الاسباب المتأخذة اي المتفاوتة المتظاهرة من التأخذ وهو التفاعل من الاخاذ
بمعنى ان بعضها آخذة بيد البعض في حصول المسبب يعني ان كلا من الاسباب يعاون
الاخر وينصره فكل منها ظهير ومعين للاخر في تحقق المسبب وهذا هو المعنى المراد من
هذا اللفظ وهذا هو المناسب للمقام فافهم قوله او التفاؤل او اظهار الرغبة ذهب
الشارح العلامة الى ان المراد التفاؤل من المتكلم واظهار الرغبة من المتكلم وذهب
اخر وذلك الى ان التفاؤل من السامع واظهار الرغبة من المتكلم وبالجملة فعلى الاول يعني
قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا من هذا القبيل يعني الانطباق
جدا لنهيه تعالى عن اظهار الرغبة والجواب ما قد نبهنا عليه في بيان فائدة الالتفات
من انه يعبر عن ذلك بما يليق ويستقيم في حق الله كاظهار الرضى ونحوه وبه يشعر
كلام الشارح وتحرير ان يقال مبناه على وقوع مثله في كلام العباد فهو اي كلام الحق تعالى
في معرض التعليم والارشاد قوله وعليه قوله تعالى يعني على اظهار الرغبة في وقوع المعنى
المستفاد من لفظ الماضي الواقع بعد ان وسبب النزول انه كان لعبد الله بن ابي رئيس
المنافقين جاريتان وكان يكلفهما بالزنا ويكرههما عليه فشكتا الى رسول الله عم
فنزلت والفتيات جمع الفتاة وهي الجارية والبغاء بكسر الباء مصدر كالبغي يقال
بغت الجارية تبغي بغاء وهي بغي قوله ان اردن تحصنا اي ان اردن تعففا ومنعا
عن الزنا عبر بلفظ الماضي تنبيها على ان ارادة العفاف امر مرغوب فيه ينبغي ان يتحقق
فيه وبهذا اندرج جواب اخر عن شبهة اظهار الرغبة فافهم قوله لانه غلط منشأه اشتراك
لفظ الشرط بين الموقوف عليه والمذكور بعد ان وان الشرط بطريق التعليق فتوهم
بعضهم بناء على هذا الاشتراك ان احدهما هو الاخر ولم يفرق بينهما واعلم ان ظاهر
هذا الجواب منقوض بما ذكره الشارح في مباحث التقييد بالشرط من ان الشرط قيد للجزاء

حاصل هذا الجواب ان الرغبة مصدر ومعناه
كون الشيء مرغوبا فيه فمعنى اظهار الرغبة
اظهار انه مرغوب فيه بمعنى انه يحب ان يرغب
فيه فلا يكون الرغبة بهذا التفسير
وصفا لله تعالى فلا يرد شبهة
منه

وان الجزاء

وان الجزاء جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط ووجه الانتفاء انه اذا كان
الشرط قيدا فلا يخفى ان انتفاء القيد يستلزم انتفاء المقيد فعلى هذا يلزم جواز الاكراه
عند انتفاء الشرط والقول بان الشرط النحوي ملزوم والجزاء لازم لا يدفع الانتفاء كما لا يخفى
قوله الغالب انه لا خلاف له حاصل هذا الجواب انا لا نسلم ان تعليق النهي عن الاكراه بالارادة
يقتضي جواز الاكراه عند انتفاء الارادة بل ان هذا الاقتضاء انما يكون اذا لم يظهر للتقييد
فائدة اخرى سوى انتفاء الحكم وهي هنا ظاهرة لما في التقييد من التنبيه على الاولوية
ولو سلم فمبنى التقييد على انه كذلك هنا اي انما ذكر الارادة هنا لانها موجودة لان الاية
نازلة فيمن تحقق منهم الاكراه والارادة وحاصله ان مبنى التقييد على التنبيه على تحقق
الارادة في هذه الحادثة بخصوصها لا على انها مما يتوقف عليه المتعلق حتى ينتفي بانتفائه
ونظيره ما ذكروه في قوله تعالى لا تأكلوا الربوا اضعافا مضاعفة من ان الاية نزلت في حق
اقوام كانوا كذلك فاندفع الاشكال بانها مشعرة بحل الربوا اذا لم يكن مضاعفة فان قيل
فاذا كانت الاية نازلة في حق هؤلاء الذين تحقق منهم الارادة والاكراه فلا يكون الاية
مثالا لما نحن فيه من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل قلنا هب ان الامر كذلك ولا يضر
لان هذه الاجوبة اجوبة عن اصل الاشكال الوارد على الاية مع قطع النظر عن كونها
مثالا للايراد ولهذا ترى الاصوليين يذكرون هذه الاجوبة بعد ذكر الاشكال هذا
فتدبر قوله او لان الاية نزلت معطوف على ما سبق من حيث المعنى كانه قيل هذا الاقتضاء
انما يكون اذا لم يظهر للتقييد فائدة اخرى والفائدة الاخرى موجودة هنا لان المبالغة
يصلح ان يكون فائدة هنا ولان التنبيه على الوجود والتحقق في حق من نزلت الاية
فائدة كما مر وقال الامام في دفع الاشكال المذكور الغالب ان الاكراه لا يحصل الا عند ارادة
التحصن والكلام الوارد على سبيل الغالب لا يكون له مفهوم الخطاب الا ترى الى ان
الخلع جائز مطلقا الا انه قيده بحال الشقاق بقوله تعالى وان خفتم الا يقيما حدود الله
فلا جناح عليهما فيما افتدت به لان هذا الاكثر وكذا قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس
عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم فان القصر لا يختص بحال الخوف لكنه

لما كان اغلب قيده به هذا كلامه وهذا الوجه حسن لو كان ما نحن فيه من هذا القبيل لكنه
ممنوع اذ القائل بان الاكراه في هذه الحالة اعني حالة ارادة العفة والتحصن هو الغالب
يقتضي جواز اجتماع الاكراه مع غير هذه الحالة ولا يخفى ان ذلك ممنوع بل هو غير معقول
اذ لا معنى لوجود الاكراه اذا لم يردن العفة اذ الاكراه على فعل انما يتصور اذا كان المكره
يريد خلافه فقياس الاكراه على الخلع والقصر غير سديد قوله لا تكرهوا معناه تحريم الاكراه
اشارة الى ما ذهب اليه المحققون من ائمة الاصول من ان صيغة لا تفعل حقيقة في التحريم
مجاز في غيره مطلقا سواء كان ذلك الغير الكراهة او لم يكن وتنبيه على ما صرح به في
المنار من ان حكم النهي صيرورة الفعل المنهي عنه حراما وثبوت الحرمة فيه فان النهي
والتحريم واحد وموجب التحريم هو الحرمة كموجب التمليك يثبت الملك فهذا حكم النهي من
حيث انه نهي وكذا قوله او طلب منكم الكف اشارة الى ما ذهب اليه من ان النهي انما هو
طلب الكف عن الفعل على جهة الاستعلاء فان قيل هذا اعني ما اعتبره الشارح المحقق
من التقابل بينهما على ما دل عليه العطف بكلمة او غير سديد اذ لا تقابل بينهما بهذا
المعنى اذ الاول على ما قررناه اخذ بمقتضاه واثره والثاني اخذ بنفسه قلنا مبناه على
اعتبار التقابل بينهما في رجوع القيد الى كل منهما والحاصل انه جعل النهي هاهنا بتحريم
او طلب لان اعتبار القيد انه اظهر في الى الفهم اقرب فدار التقابل على هذا المعنى تدبر
ثم تحقيق الكلام في هذا المقام ما افاده الشارح المحقق هاهنا من ان القيد الوارد بعد النهي
قد يكون قيدا للفعل مثل لا تصل اذا كنت محدثا وقد يكون قيدا للتركيب مثل لا تبالغ في الاختصار
ان حاولت سهولة الفهم وقد يكون قيدا للطلب مثل لا تشتر بالخمر ان كنت مؤمنا والظاهر
ان الاية من هذا القبيل فلا يدل بحكم المفهوم الا على انتفاء طلب ترك الاكراه عند عدم
ارادتهن التحصن بمعنى لا اطلب ترك الاكراه على الزنا ان لم يردن ترك الزنا اذ لا يتصور
الاكراه ح فلا معنى لطلب تركه وفيه بحث اذ لو كان التقييد راجعا الى الطلب لزم ان
لا يكون الطلب في الاستقبال ضرورة امتناع تحقق المقيد قبل تحقق قيده قوله فالخطاب
لمحمد الا ان نصيبه من هذا الخطاب هو التهييج والالهاب وانما الخطاب في الحقيقة لمن باشر

هذا

هذا الفعل فللاول الالهاب وللثاني التعنيف والتوبيخ فان قيل فكيف يختص
الخطاب به ومفهوم اوحي بالنسبة الى القيدين هو عين هذه العبارة اعني لئن
اشركت ليحبطن عملك فيجب ان يكون الخطاب المستفاد من تاء اشركت مشتركا بينه وبينهم
وقد جزم الشارح المحقق بان الخطاب له وظاهره مشعر بالاختصاص قلنا لا نم ان المراد
بالخطاب الخطاب المستفاد من التاء او من اداة خطاب بل المراد به القاء الكلام نحو
من يتلقى ولا شك في اختصاصه به بهذا المعنى وان كان الخطاب بالمعنى الاخر اعم
ولو سلم فمعنى الكلام على ان الذين من قبلكم باقة مع الجمعية وتحقيقه ان هاهنا وجهين
لان المعنى اما ولقد اوحي اليك لئن اشركت ليحبطن عملك والى الانبياء من قبلك مثل
هذا الكلام لكن بعبارة يليق بهم على نمط قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا
على ما يجي تفصيله في مباحث الفصل والوصل واما ولقد اوحي اليك والى كل من الانبياء
قبلك ومعنى الكلام على الوجه الاول قوله ابراز الاشراك مخرج كونه التعبير عن غيره
الواقع بلفظ الماضي المنبي عن الوقوع وسيلة الى التعريض انه لما ذكر الشرط بلفظ الماضي
الدال على انه قد وقع ونظرنا فيه فوجدنا ان حقيقة هذا اللفظ اعني الوقوع في
الماضي ممتنعة هاهنا فلما امتنع المعنى الحقيقي صار هذا سببا لان يتصاول بتخيل السامع
البليغ لهذا معنى مجازيا وادناه مناسبا لمعنى التعريض على ما عليه بخلاف لفظ المضارع فانه
يجري على حقيقته ومحمول على اصله فانسلخ عن هذا الاعتبار وهذا معنى قوله
والمضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله يعني ان الاصالة كافية في وروده على
هذا المنوال فالناظر لا يطلب له نكتة اذ لا معنى لطلب النكتة في استعمال اللفظ في المعنى
الموضوع له فافهم وهذا اعني قصد المعنى التعريضي بهذا النمط اعني بطريق ان يكون
الخطاب لاحد والفعل منسوبا اليه صورة والمراد غيره حقيقة ابلغ من التصريح
بنسبة الفعل الى مباشره وتوجيه الخطاب اليه صورة لان في هذا النمط توبيخا عظيما
وتعنيفا شديدا للمباشر حيث لم يجعله لسفالة محله وخساسة منزلته محلا لما ينبغي
انه ليس محلا للخطاب ولان فيه تنبيها على ان من ليس محلا لهذا الفعل اصلا اذا كان

على تقدير فرض وقوعه منه فالذي هو المتصف به حقيقة كيف يكون حاله فالمخاطب
في الظاهر هو النبي عليه السلام وفي التحقيق هو من باشر هذا الفعل حقيقة واعترض على صاحب
المفتاح بان كلامه هذا اعني القول بانه عدل عن المضارع الى الماضي تنبيها على نكتة هي
المعنى التعريضي مشعر بان ايراد المضارع هنا صحيح الا ان العدول لهذه النكتة وهذا غير
مستقيم اذ قد تقرر ان الشرط بعد اللام الموطئة للقسم لا يكون الا ماضيا والشارح
المحقق قد يدفع ذلك تارة بان لا نسلم في بيت الاعتراض والمقتضيات واخرى بان الاتيان
باللام والتزام الماضي لغرض التعريض ولنا عليه كلام نذكره في مطلع باب المساواة ان
شاء الله تعالى قوله لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنه فان قيل التعريض لمن لم يصدر الا انه
بصدد ان يصدر عنه سديد قلنا المعنى التعريضي ان كان بلفظ المضارع فلا معنى له
وان كان بلفظ الماضي فقصد التعريض بلفظ الماضي المنبئ عن الحصول والوقوع بمن لم
يصدر ليس له كثير معنى قوله من الضعف والخفاء اشارة الى بيان النكتة في ايثار نسبة
هذا الكلام الى السكاكي دون ما قبله مع ان الكل مذكور في كتابه ووجه الضعف
والخفاء قد يفسر بما سبق من اعتراض لزوم المضي على المفتاح وقد يفسر بما مضى من
كونه وسيلة الى التعريض قوله وليس هذا من كلام السكاكي دفع لما يتوهم من ظاهر كلام المص
قوله ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف وصفا له بوصف صاحبه ووجه التسمية
امران احدهما انه انصف من نفسه ولم يجعل له مزية على مخاطبه الثاني انه يقول كل من
يسمعه قد انصفك صاحب الكلام وحقيقة الانصاف كانه التسوية واعطاء النصف
قوله اي تمنوا ان يرتدوا عن دينكم اشارة الى ان لو تكفرون بمعنى المصدر اي كفركم وتنبيه
على ان المراد بالكفر هنا الارتداد عما كانوا عليه من الدين ووجه الاول ان لو التمني بها
حرف مصدري يجعل ما بعدها في تاويل المصدر ككان المصدرية والمذكور في كتب القوم
ان لو هذه اكثر ما وردت بعد ود ويود وفي التنزيل ودوا لو تدهن فيدهنون ودوا لو تكفرون
لكن غير ذلك قوله ودوا قبل كل شيء فيه وجهان احدهما ان يراد قبل كل شيء من الاشياء التي يريدونها
بالنسبة الى المؤمنين يرشدك التعليل بقوله لانهم يريدون ان يلحقوا بهم مضار الدنيا

والدين

قوله ولا يبذلون الدين فيه تنبيه على ان الاروند والاكان لا يقتضي [illegible]
الا ان الغرض هنا بيان التحكم في ذلك والغضب عليهم
ولا التضايق لا يبيح الوصف اه

والدين وقوله وليس المضارة وثانيهما ان يراد قبل كل شيء من الاشياء الواقعة
في العالم يريدون كفر المؤمنين وارتدادهم عن طريقتهم عندهم احب من كل شيء في
العالم والاول انسب لسياق الكلام والثاني ابلغ بالنسبة الى المقصود والمرام قوله لانهم
يبذلون الارواح دون ترك دينهم او غيرهم بيانا لانهم يبذلون الارواح ولا يبذلون الدين
وعلى كل تقدير فضمير للدين قوله وثانيهما وهو المذكور في المفتاح حاصل هذا الوجه ان
كلا من الامرين المذكورين وان كان لازما للشرط المذكور اعني ان يثقفوكم الا ان الحال الثاني
لزومه للشرط المذكور ارجح واقوى وانتفاؤه ابعد واخفى فعبر عنه بلفظ الماضي
الدال على التحقيق والثبوت لانه لما كان انتفاؤه ابعد واخفى كان ثبوته وتحققه عند
تحقق الشرط اوكد واقوى فعدل فيه عن سنن الاولين تنبيها على هذا التفاوت قوله
الوادادة بفتح الواو والتخفيف وبالكسر المحبة والانحصار الانقطاع والظرف متعلق بخوف
انفصال المشركين المشاجرة المخالفة وقوله فاسجح اي فاعف فهو احسان الاسجاح
وهو حسن العفو يقال اذا ملكت فاسجح ويقال اذا سألت فاسجح اي سهل الفاظك
وارفق كذا في الصحاح وقوله بان يسلم من الكلام لا من السلامة وان كان السلامة
في الاسلام واللائق بالمقام قوله فان قلت فاذا قطعت شيئا فقد شاع في عباراتهم في
مثل هذا المقام يعني اذا جاء ولو ان يتعرض المعترض السؤال ذكر الشرطية بهذا النمط
اي بطريق تصديرها بالفاء حتى ان الفاء صارت كالجزء اللازم منها لا ينفك عنها
في الاستعمال الا نحو لو حذف الفاء لذهب برونق الكلام ولصار ركيكا عند اولي النهى
والاحلام ثم انهم كما التزموا ذكر الفاء التزموا ذكر ان من بين سائر ادوات الشرط مع
كثرتها ويرون سلوك هذا النمط امرا متفقا عليه لا ترى احدا آثر العدول عن هذا النمط
وكما انهم التزموا ذكر ان بخصوصها التزموا ايضا في الشرط لفظ الماضي مع ان الظاهر
المضارع وذكر هذه الامور الثلاثة امر قطعي عندهم لكن ذكر الفاء بعد الشرطية اكثري فكثيرا ما
يقال فان قلت قلت لكن ذكر الواو كما وقع في كلام الشارح المحقق قليل والحاصل
ان ههنا عشرة اشياء ثلثة منها قطعية الذكر لا ترى احدا خالف في ذلك والباقيتان

مع كونهما غير قطعيتين يتفاوتان كثرة وقلة فلا بد لكل من هذه الامور الخمسة
من جهة ونكتة فنقول اما حديث التصدير بالفاء فمبني على ان الغالب في امثال هذه
المقامات كون الكلام السابق على هذه الشرطية نصا او سببا لهذا التسلسل الذي
هو مضمون تلك الشرطية ثم قد لا يكون سببا او ذلك قليل فلما ان يجعل من قبيل
الحاق القليل بالكثير وادراجه تحته اذ القليل لا حكم له فلا اعتداد به واما ان يجعل
الفاء للتعقيب اي لتعقيب الاخبار وتحقيق ذلك ان الفاء كما يكون للتعقيب
الزماني كذلك يكون لتعقيب الاخبار وهذا من المسائل التي استخرجناها من النحو الى العمل
فليحمل ما نحن فيه من هذا القبيل مع الاشعار بالمتنائية والسببية والامنع واما
الفاء بعد ذكر الشرط فمستعملة في هذا المعنى بعينه فان قلت فذكر الفاء مستدرك قلت
هو تذكير له وتنبيه عليه وازالة الغفلة ربما يسبق للناظر على ان الاول لكثرة اشتغالها
مع الشرطية وقطعية تصدير الشرطية بها وصيرورتها بمنزلة الجزء اللازم لها صار هذا التركيب
بهذه الهيئة كانه علم في هذا المعنى بحيث لا يتبادر الذهن منها الى ما سبق من المتنائية
والسببية واما حديث التزام ان يخصصها فلنكتة هي التنبيه على ان هذا السؤال
وان لم يكن سائله محققا الا ان الغفلة سببه ولزومه مما سبق وظهوره مما سبق في
سببيته كانه لا يختلف طرفاه وان كان طرف اللا وقوع محققا واما حديث ايثار لما
على المضارع فلا بد ان خبر الحاصل في معرض الحاصل للغفلة لما بان الموجبة لذلك فهي.
في التحقيق تذكير وتاييد لما ذكر الى عليه ان اي لغفلة مما بان كانه لا يتوقع طرفاه بل
صار طرف الوقوع راجحا ومضمون الشرط حاصلا واما حديث الاتيان بالواو فلبيان
لكنته معه فهو حرف عطف على مقدر كانه قيل اذا نظر الى جانب الماضوية في الجزء الثاني
والاستقبال في الجزئين الاولين تم الكلام وارتفع الاشكال لظهور النكتة في ذلك واذا
نظر الى جانب العطف ففي العطف اشكال وتقريره واضح من كلامه وهذا وان كان معنى
صحيحا الا انه لا يخفى انه ليس له كثير معنى ولا له حسن موقع يعتد به فليتامل في هذه الفوائد
الابكار فانها مما ستهابه الافكار ثم هو على وجهين الى ههنا وجهان اظن احدهما ان

قوله بل صار الح بهذا يظهر الفرق والانتقال من
تساوي الطرفين الى رجحان جانب الوقوع
فالتساوي مستفاد من ان والرجحان من لفظ
بخلاف اذا مع الماضي فانه ليس بهذه الغاية
على ان الكلام في فرض السؤال فلا يكون
محلا لاذا فافهم منه

يكون

يكون لشرط واحد ثلثة اجزية متعاطفة ويكون مجموع هذه الثلثة لازما واحدا من
غير ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه كقولك متى جاءني الامير ضرب والشتم والقتل
ان اردت الامير بهذه الثلثة ضرب وشتم وقتل وثانيهما ان يكون لشرط ثلثة اجزية
متعاطفة ويكون الجزء الثاني معطوفا على الاول وموقوفا عليه ولا يكون الثالث
موقوفا على شيء منها كقولك ان رجع الامير استاذنت وضربت وقرات القران قوله
لم يصح ما في المفتاح لان صاحب المفتاح كما لاح من كلامه جعل كل واحد منها لازما
للشرط الاصلي المذكور على حدة واذا صار المجموع لازما واحدا بطل كلامه فان قيل
الا بد من قبيل الضرب الثاني لا يقتضي كون المجموع لازما واحدا لان الضرب الثاني
ايضا يقتضي التعدد في اللازم غاية الامر ان يكون اللاحق لازما للسابق فلا يصح
قوله ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا قلنا نعم الا ان الضرب الثاني يقتضي ان
يكون المجموع لازما واحدا للشرط المذكور ابتداء اذ الاخيران اذا كانا لازمين للجزء الاول
كانا تابعين له فيرجع حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم واحد وهذا ظاهر واذا كان المجموع
لازما واحدا للشرط المذكور كان مخالفا لكلام المفتاح فيتم المطلوب فالحاصل بانا اعتبرنا في الضرب
الثاني ايضا تعدد اللزوم فلا يكون لازما واحدا تعسف وغفلة عن المقصود وههنا
بحث من وجهين الاول ان ظاهر الكلام مشعر باختصاص الجزء الاول بالشرط الاول
واختصاص الثاني بالثاني مع ان اللازم الثاني وارد على الشرط الاول ايضا اذ يرجع
ان تقييد ودادة الكفر بالشرط المقدر خال عن الفائدة لانها حاصلة بسطوا ايديهم
اولا الثاني ان جعل الا بد من الضرب الثاني يستلزم كون الجزء الثالث لازما للشرط
المحذوف بواسطتين فجعلها منه يناقض كلام المفتاح لانه جعل الجزء الثالث لازما
للشرط المحذوف وجعل لزومه له اوضح من غيره واللازم بواسطتين كيف يكون اوضح
من اللازم بلا واسطة او بواسطة واحدة فلا حاجة في ابطال كلام المفتاح على هذا
التقدير الى التمسك بصيرورة المجموع لازما واحدا كما ذهب اليه الشارح بقوله ليكون
المجموع لازما واحدا والجواب عن الاول انه اعتمد في ذلك على معرفة المحذور والثاني على التقدير

اي قوله لانه كان من الضرب الثالث

اي في قوله لم يصح ما في المفتاح

الاول بطريق المغايرة وعن الثاني انه اعتبر حديث الوحدة لانه ايضا يبطل حديث
الاوضحية اذ لا يتصور في لازم واحد كون بعضه واضحا وبعضه اوضح كما انه يبطل حديث
التعدد ايضا ولم يحك لانه افيد تدبر لا يقال ان الاية هذا السؤال متوجه
على الجواب المذكور بان المراد اظهار الودادة واظهار العداوة وتقرير السؤال انه لا حاجة
الى تاويل اللفظ باظهار العداوة لان الخطاب في كم في قوله ان يثقفوكم متوجه الى
الحاطب وقبيلته حين ارسل المكتوب الى مشركي مكة واخبرهم بانه قصد اليهم النبي عليه السلام
فلما وصل المكتوب اليهم فهموا من ظاهر هذا الارسال انه موافق لهم في دينهم ومع فلا
عداوة لهم بد ولا ودادة لارتداده لان كلا منهما ثمرة للاختلاف في الدين ولا اختلاف
فلا ثمرة لكنهم بعد الظفر به وعثورهم على كونه مؤمنا يتحقق عداوتهم به وبسطهم
الايدي وودادتهم ارتداده وحاصل الجواب ان مبنى ذلك على تحقق وصول الكتاب
الدال على الموافقة المانعة عن العداوة والودادة والمذكور في السير انه لم يتحقق
الوصول وانه اذا ارسل نزل جبرئيل فاخبر النبي عليه السلام بذلك فبعث اصحابه
فاخذوه في الطريق وجاؤا به الى رسول الله فطلبه وعاتبه على ذلك فلما حضر قام
عمر بن الخطاب فقال دعني اضرب عنق هذا المنافق يا رسول الله فقال النبي يا عمر
فانه بدري وبالجملة فاعتذر الحاطب اليه واقسم بالله ان الدين دينك وانا مؤمن
بالله وبك الا ان ارسال المكتوب كان لمصلحة لي في ذلك تدبر فرضا مبني على ان الحرف
في الجانبين فرضي وتقديري فلا يناسب القطع بانتفاء الشرط وهو نصب تمييز او مصدر
او حال تدبر في الماضي متعلق ومعمول للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول
مضمون الشرط لا ظرف لمفهوم لفظ الشرط بطريق الاصالة اذ التعليق في الحال لا
في الماضي وتحقيقه انه قد يجعل بعض اجزاء مفهوم اللفظ عاملا في ظرف وان لم يصح
كون اللفظ عاملا باعتبار سائر الاجزاء وهذا من بدايع القواعد وعلى هذا النمط قولهم
ان الشرط في الاستقبال وجعل جزاء الوعيد خبر بمعنى داخل في الماضي بعيد الا ان
المقصود بهذا التركيب هو الاول كما لا يخفى على ذي دربة باساليب الكلام تدبر بانتفاء الشرط

وتلك المصلحة هي ما بينه عند رسول الله فقال
يا رسول الله اولادي وذريتي بمكة فاردت
بذلك ان يتخذوا عندي منة فلا يتعرضوا لهم هناك
بل يلاحظون رعايتهم وانا عالم بالجزم بانه لا يجوز
لا يغيد حكى لانك رسول الله وينصرك منه
ففي هذا الفعل لا مضرة لك ولي منفعة
منه

قوله وان لم يصح كون اللفظ عاملا الخ تنبيه على ان العامل
في الحقيقة هو الكل بملاحظة بعض اجزاء مفهومه دون البعض
وقوله يجعل بعض اجزاء مفهوم اللفظ عاملا
مبني على التسامح فافهم منه

مقتضى

مقتضى الظاهر ان يقول بانتفائه لقربه وظهوره وعدم اشتباهه الا انهم عدلوا عن
الضمير الى الظاهر تنبيها على ان الثاني غير الاول اذ الشرط الاول بمعنى التعليق والثاني
ما يقابل الجزاء وقد مر وسيجيء عليك نظيره وقوله مع القطع حال عن الشرط او مصدر
او وصف له بتقدير متعلقه معرفة اي كلمة لو للشرط بملاحظة القطع بانتفاء الشرط
والمقصود ان الثاني ايضا داخل في مفهوم لو كالاول لا ان الثاني فيه خارج وقد مر
من كلام الشارح ما يدل على هذا فيما سبق وتحقيقه ان ههنا امورا ثلثة الرابع الوقوع
والذي لم يتوقع طرفاه وممتنع الوقوع فالاول موقع اذا والثاني موقع ان والثالث
موقع لو وعبارة القوم في هذا المعنى اظهر حيث قالوا لو لامتناع الثاني لامتناع غيره
وقد يقال هذا تفسير باللازم لانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر
معلوم الانتفاء فيه فيلزم انتفاء المعلق به اذ المعلق بالشيء المنتفي منتف فالانتفاء
والامتناع لازم لمعناها الموضوع له تدبر على سبيل القطع ذهب العلامة الشيرازي الى
انه متعلق بامتنع وهو بعيد اما لفظا فواضح اذ المناسب اذن ان يجعل التعليق
ما امتنع على سبيل القطع واما معنى فلان القوم اعتبروا القطعية في جانب الشرط
ولا يخفى وجهه فالوجه ان يجعل متعلقا بامتناع غيره تدبر مع وضوح فساد كل منهما
اذ الصواب تعليق الامتناع بالامتناع او تعليق الممتنع بالممتنع فان قيل بل الصواب
تعليق الممتنع بالممتنع اذ لو كان لتعليق الامتناع بالامتناع لزم في قولهم لو جئتني
لاكرمتك ثبوت الاكرام مع ثبوت المجيء وهو تعكيس للمرام وافساد للكلام قلنا
مبنى الكلام على ان التعليق بمعنى النسبة بمعنى جعل الامتناع الاول سببا للامتناع
الثاني فلذا احصل ما في العبارتين امر واحد ابتعليه والمال واحد تدبر بعض من اطلع عليه
يعني ان الكثيرين عثروا على هذا التركيب ولم يطلعوا على هذا ولكن من اطلع عليه
ذهب في توجيهه الى ما ذهب اليه فالمطلع هو البعض من الجميع اذ الاضافة في بعض
الشيء بيانية تدبر تدبر بشعر بالحيثية اي بعلية الوصف للحكم فغاية الامر ان يكون علة
كونه ذات الجزاء معلقا هو الامتناع لكن ذاته لا يخرج عن كونه معلقا فيبقى الاشكال

اما الاثرة فقد ترجح ضعفه بما ذكره ان رجح في مساحة من الرابح
في قوله ثم الحيثية ارحض انه عدل عن الضمير الى الظاهر تنبيها
على ان الاول الثاني غير الاول واما الاثرة فستحببه عليه
فمما ذكره في السابقة في قوله الشخصية
الشخصية الالا العدو الشيء على التابع
منه

قوله اذ الاضافة في بعض الشيء بيانية
هذا اكتسب خصوصية المقام والا فلفظ من بعضه كلي
لا كل فيصح اطلاقه على المضاف وعلى غيره
فيكون الاضافة بيانية فافهم منه

حاله والجواب انا وان سمينا الوصف في مثله علة لكن اذا حققنا وجدنا رجوع الحكم اليه
بمعنى ثبوته له اذ هو المقتضي لذلك مثلا اذا قلنا اكرم العالم فحقيقته رجوع الاكرام الى
علم العالم وان جعلنا المكرم ذاته بعلة علمه لكن الشارح المحقق سمى هذا معنى لطيفا
وليس له زيادة لطافة بل الالطف ان يجعل ما مصدرية ليكون تعليق الامتناع بالامتناع
فان قيل لا يخفى انه امتنع في قوله تعليق ما امتنع ضميرا راجعا الى ما وضمير غيره في قوله
بامتناع غيره ايضا راجع اليه فيكون ما موصولة عبارة عن نفس الجزاء لان المصدرية
حرف البتة فلا يكون مرجعا للضمير قلنا لا نم ان المصدرية حرف بل هي اسم عند بعض
النحاة ولو سلم فالفاعل مضمر بدلالة المقام اي ما امتنع الخ ولو سلم فرجوع الضمير باعتبار
توهم الاسمية واما ضمير غيره فراجع الى الجزاء المفهوم من الكلام بدلالة المقام اي تعليق
امتناع الجزاء بامتناع غيره وقد بينا فيما قبل ههنا بان محصل الكلامين واحد الا انه مبناه
على ان المراد بالتعليق هو مجرد الربط ضرورة اذ لو اريد التعليق الشرطي بتقدير ان امتنع
الشرط امتنع الجزاء لزم ان لا يكون الجزاء مقطوعا به مع ان الاسبق هو لان مفهوم لو هو
التعليق بين جملتيها من حيث التحقق والوجود فرضا وتقديرا ويلزمه امتناع الثاني
لامتناع الاول وفيه بحث لان الانتفاء ممنوع على انه اراد بتقدير ان مجرد ابراز
معنى التعليق الشرطي فحينئذ الا ان اللازم بالاخرة لو امتنع امتنع فيلزم تعكيس المقصود
كما اشرنا اليه وان اريد ان اللازم هو ما يكون انه ممنوع اذ لا مدخل لان ههنا فالوجه
ان يعلل منع التعليق الشرطي بما سبق من تبديل المرام وافساد الكلام ثم ذهب هذا
الفاضل في توجيه عبارة المفتاح الى انه اراد انها لتعليق الجزاء الممتنع بامتناع الشرط الممتنع
فتسامح في العبارة اعتمادا على وضوح المعنى وذكر الامتناع تنبيها على ان التحقيق فرضي تقديري
فهو ههنا بمنزلة الفرض في كلام غيره وفي هذا يكون لفظ التعليق يجري على ظاهره مستعملا
في معناه الحقيقي ولا يخفى انه انسب واولى والله اعلم بحقيقة المعنى قوله فانتفاء السببية اي
انتفاء سبب خاص يريد ان انتفاء سبب مخصوص لا يوجب انتفاء المسبب لجواز ان يكون
هناك سبب اخر ثم لا يخفى ان المفهوم من لو في الاستعمالات انها لتعليق الثاني بالاول وتحصل

معنى

قوله بل هي اسم عند بعض النحاة اشارة الى ما ذهب اليه الاخفش وتابعوه من ان ما المصدرية اسم وهو في التحقيق كناية عن المصدر ومن ثمه يشترطون لها عائدا يعود اليه وقد حققناه في كتابنا شرح لباب الاعراب منه

معنى التعليق جعل الثاني موقوفا على الاول فالاول موقوف عليه والثاني موقوف
وحصول الموقوف بدون الموقوف عليه غير معقول ومقتضى التوقف ان الثاني ينتفي
لانتفاء الاول قطعا قوله ان انتفاء السبب او الملزوم في ظاهره مشعر اشعارا ظاهرا بان
الشرط ملزوم لكن ليس معناه ما زعمه الشيخان من انه ملزوم في الذهن بل معناه
انه ملزوم في الخارج كما صرح به في تفصيله وهذا منقوض بمثل قولنا لو كان هذا انسانا
كان حيوانا فانه كيف يصح ان يقال ان علة انتفاء الحيوانية انتفاء الانسانية في الخارج
فان انتفاء الملزوم في الخارج في شيء لا يستلزم انتفاء لازمه لجواز ان يكون اللازم اعم
والحاصل انه ان اعترف بكون الشرط ملزوما والجزاء لازما فذاك والا فلا معنى لمنعه بل
هذا منع يكذبه حديث العلية اذ العلة ملزوم البتة اذ لا معنى للملزوم الا المقتضي فافهم
قوله على ما ذكرنا قطعا اي على انه مراد القوم ان الانتفاء الاول علة للثاني في الخارج
قوله وجه الاحتجاج انه صرح فيه بان انتفاء نقيض المقدم فلو كان كلام القوم مبنيا على
قاعدة للمفتاح لما صح استثناؤه فثبت انه مبني على قاعدة اللغة وان كلام النحاة مبني
على هذه القاعدة قوله لا ينتج شيئا اصلا اي لا عين التالي ولا نقيضه لجواز ان يكون التالي
اعم من المقدم فانتفاء الخاص لا يوجب انتفاء عين العام ولا نقيضه فلا ينتج شيئا اصلا
ولهذا انفرد في المنطق ما اشتهر قوله ولو دامت الدولات ذكر في توضيح المفتاح ان معناه
ولو دامت دولات هؤلاء الذين يرغبون عن اطاعة الممدوح وانقياده لكانوا كلهم
رعايا له منقادين لامره مطيعين لحكمه ويحتمل ان يكون معناه لو كان للاول ثبات ودوام
لكان جميع السلاطين في الدنيا رعايا للاول وهذا اظهر بظاهر الكلام والاول انسب
بالنظر الى المقصود للكلام وفي ضرام السقط لكنهم خير كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف
قوله وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الفهم السقيم وكم هذه تحتمل الاستفهامية
والخبرية وقوله انتصب مفعولا لعائب اعمل اسم الفاعل لاعتماده على حرف الجر وان لم يكن حرف
الجر من الامور المذكورة في النحو قال صدر الافاضل في ضرام السقط انهم كما يعملون اسم الفاعل
اعتمادا على اعتماده على احد الاشياء الخمسة كذلك يعملونه لاعتماده على كم كقوله وكم صائح

من قبلِهِ خدّهُ سُلِطَتِ الارض على خدّه وحامل نعل الذي جيدُهُ وكان يتكفّوا يضعف
من فقده فانه اعني صائنٌ خدّه وحامل نعل الذي لاعتماد الاول على كم والثاني على ذي
وقال في موضع اخر في قوله شهرت وقد هجع الليل بالابين بُرْدُ الحباب مُعيدٌ فعل الضيم
فقال برد الحباب نصب مفعول بالابين فقد اعمل اسم الفاعل لاعتماده على مخبر الجر وانه لم
يعتمد على احد الاشياء التي ذكرها النحويون ويستشهد لصحة هذا الاعمال بيت السقط تمشتغل
راقبة السّواري وقول ابن هرمة كتاركة بيضها بالعراء وملبسة بيض اخرى جناحا ثم قال والنحويون
لم يجيزوا اعمال الاسم الفاعل اذا لم يعتمد على احد الاشياء الخمسة وهذه الابيات حجة عليهم هذا
كلامه ولا يخفى ان الاحتجاج ممنوع لان للنحويين ان يتولوا الاعمال في هذه الصور مبني
على الاعتماد على ان الموصوف مقدر ومن اراد ان يطلع على هذه المباحث كما هي فعليه
بالرجوع الى لباب الاعراب ففيه ما يشفي العليل ويروي الغليل لو وقد يستعمل لو ولو اه
اشارة الى قاعدة اخرى في لو بعد الاشارة الى قاعدتها الاصلية المشهودة من كونها لامتناع
الثاني لامتناع الاول ونبه في اثناء التقرير الى ان هذه بالنسبة الى الاولى وزاد في
الجواب كلمة اذن مع ان المذكور في جانب السؤال هو كلمة لو فقط تكثير الفائدة وتعميما للقاعدة
والمذكور في كتب القوم ان لو على قسمين الاول ما يكون مستعملا في الامتناع ومفيدا له الثاني
ما يستعمل لتثبيت الجواب وتقريره ثم قسموا هذا القسم الى قسمين احدهما ما اذن يراد به
تثبيت الجواب وجد الشرط او فقد ولكنه مع فقده اولى كالاثر المذكور فان حاصله ان عدم
العصيان مقرر على كل حال ثابت في جميع الاوقات مع ان القصد الى الاولوية نظرا الى انتفاء
المعصية مع نفي الخوف اولى وثانيهما انه يراد به تقرير الجواب على كل حال وفي جميع الاوقات
مع قطع النظر عن ملاحظة معنى الاولوية ومثلوه بقوله تعالى ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه
فهذا وامثاله معروف ثبوته بعلة اخرى مستمرة على التقديرين وحاصل كلامهم في هذا التقسيم
تخصيص ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا الا انه ليس بمقصود وظاهر
كلام الشرح مايل الى القسم الاول من قسمي التقرير والتثبيت وناظر اليه صراحة فان قيل
هنا جيد الكلام فيما نحن الكلام في الكيفية اعني كيفية فائدة القسم الثاني لهذا المعنى اعني التقرير

والثبوت

والثبوت والدوام فبأي طريق يعرف ذلك قلنا الوجه في ذلك امران احدهما ان
انتفاء الجزاء منشأ مفهوم المخالفة وعدم المعصية في الحديث المذكور منشأه مفهوم
الموافقة لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند وجوده انتفاؤه اولى واذا
تعارض المفهومان فالترجيح لمفهوم الموافقة وثانيهما انه لما فات المناسبة انتفت
العلية فلم يجعل عدم الخوف علة لعدم المعصية فعلم ان عدم المعصية معلل بامر اخر هو
الحياء والمهابة ونحو ذلك وذلك مستمر مع الخوف فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف
مستندا الى ذلك السبب وحده وعند الخوف مستندا اليه فقط واليه والى الخوف معا لو
فيتناقض اي يتناقض الاعتبار اذا ودفع التناقض ووجه التناقض ان النفي
مفيد للعموم فيكون الجزاء انتفاء العصيان مطلقا اي لم يوجد الخوف لانتفى العصيان
مطلقا يعني انه سلب كلي فلو كان الجزاء المنفي عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف كان
عدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا والحاصل ان اعتبار الارتباط هنا موجب للتناقض
اي بين المفهوم والمنطوق فليتأمل لو على تقدير ان الله يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي
لان علم الله فيهم خيرا هو القبول لكلمة الحق والانقياد لها مستلزم وجود الخير فيهم ووجود
الخير فيهم لا يوجب التولي والاعراض بل يوجب القبول والانقياد والمذكور في كتب القوم
في التفصي عن اشكال الاية ثلثة اجوبة اثنان منها مبناهما على المنع اعني منع القياسية
وثالثها مبني على التسليم فالاول انا لا نسلم انه قياس متحد الوسط بل التقدير لاسمعهم
اسماعا نافعا ولو اسمعهم اسماعا غير نافع لتولوا والثاني ان التقدير ولو اسمعهم
على تقدير عدم الخير فيهم والثالث انه قياس متحد الوسط مستقيم الانتاج والتقدير
ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لتولوا بعد ذلك ولا يخفى على المتأمل ان الكل تعسف
والسكوت عنه خير منه ولهذا سكت عنه الشارح المحقق لو بانهما مهملتان الخ
لا يخفى ان مبنى الجواب على منع القياسية وانتفاء الشرط دليل عليه ويمنع له بخلاف
الجواب الثالث فان مبناه على التسليم بقرينة تصحيح النتيجة فتفكر وهذا اغلط اشارة
الى الخلل المتقدم اعني ما سبق من قوله واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا فهو

باب القياس الاقتراني وقوله كيف يصح راجع الى قوله ولو لم تكن الى النتيجة
ممنوعة يريد انه لا ينبغي ان يعرف بقياسيته بتسليم ان كلام الله تعالى الان مثل
هذا التسليم في مقام المناظرة وان لم يستلزم كون هذا معتقده ومرضيا عنده
الا ان مثله يوهم بذلك في الجملة وذلك غير لايق بكلام الحكيم تعالى وتقدس وهذا من
باب المبالغة بتنزيه القرآن عما لا يليق به قوله واقول يجوز ان يكون التمني فان قيل
كيف يكون التمني منتفيا وما بعده صريح في ثبوت التمني والتعارض حيث قال وهم
معرضون قلنا هذه الجملة حال مؤكدة والانتفاء منسحب على الكل وقد بينا فيما مر هنا
بان انتفاء التمني في الواقع الانتفاء سببه لا مدخل له في ذمهم ولا هو مناسب لمقام
اعني مقام الذم والتوبيخ وفيه نظر لان مثل ذلك ادخل في الذم بشهادة العرف
كما يقال بالفارسية فلان كس را اگر از دست برآمدی زاد حاجيان را در راه
بكرفتي واليه الاشارة اللطيفة في ضمن التمثيل بقوله فلان الخير فيه لو كان به قوة
لقتل المسلمين قوله بجعلنا ذلك الملك اشارة الى ان الضمير في جعلناه على الوجه الاخير
للملك البتة ليظهر ما هو المدعى من حديث الانتفاء في الجزاء بخلاف الوجه الاول فانه
راجع الى ما يرجع اليه الضمير الاول قوله واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم الخ يريد انه لو
فيلزم تفريع على كون لو للشرط اي للتعليق اي التعليق يلزمه عدم الثبوت اذ الثبوت
ينافي التعليق والحصول الفرضي كما صرح به وقد يقال اراد انه متفرع على ذلك الى آخره
اي على قوله للشرط في الماضي مع القطع بالانتفاء على ما هو عادة الشرح قوله يصف
ناسفه على مفارقة بغداد الخ ظاهر في انه ذهب الى ان قوله ولو وضعت الخ مبني على
انه في حين مفارقته من بغداد وعلى انه بصدد بيان اشتياق الابل الى ماء دجلة
حتى يظهر منه ان المعنى على ان اي ان وضعت اي بعد المراجعة الى بغداد ونهر دجلة و[الحاصل]
ان مدار الكلام على حرفين الاول ابتناؤه على اعتبار المفارقة من بغداد والثاني ابتناؤه
على بيان ان اشتياق الابل هذه الى ماء دجلة هذا خلاصة مراده واعترض عليه بان هذا
غلط وكانه لم ينظر في القصيدة وابياتها ولم يراجع نسخ السقط فان المكتوب على صدرها

وقال

الجال جمع الجال في الصحاح الجال من الابل ما لا الغزار ذوج الناقة
والجمع جال واجمال وجمالات منه

وقال ببغداد من الطويل ومطلع القصيدة طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد
وهنا ما لهن وما لي سمت نحوه الابصار حتى كانها بنارين من هنا وثم صوالي
تمنت قويقا والصراة حيالها تراب لها من اينق وجمال وبعده فكم هم نفوذ ان
يطير مع الصبا الى الشام لولا حبسه بعقال الى ان قال ولو وضعت في دجلة الهام
لم تنقع من الجوع الاو الغلوج فهل تذكرن مراي بالمناظر اجنا عليه من الاولى
نزوج هدال قوله ببغداد متعلق بطربن ولا يجوز تعلقه بالبارق لانه كان يلمع لها
من الشام نص عليه صدر الافاضل في الضرام سمت مالت نحوه نحو البارق يعني لما
نشا البرق من جانب الشام مالت الابصار نحوه شوقا اليه حتى كان الابصار تصطلي
بناري البارق من جانبيه اذا السحاب ذو جرحين اشتعال له نارا والابصار بها
اصطلاء وقويق نهر على باب الحلب والصراة نهر ببغداد حيالها اي قدامها اي قدام
الابل تراب لها دعاء عليها بالخيبة والخسار يريد انهن يرغبن عن ماء دجلة مع
كونها عذبة طيبة حاضرة لديها وتشتاق الى قويق اي ماء وطنها وهو الشام فلا شربت
بعد هذا بل كان لها بدل الماء التراب قوله قصد النقض النعير المهزول والناقة نضوة
اي كم اراد البعير المهزول ان يطير شوقا مع ريح الصبا الى وطنها وهو الشام لولا منعه
عن ذلك بالعقال العقال بكسر العين ما يعقل به وهو الحبل كذا في الصحاح دجلة نهر
بغداد قوله تنقع لم تسكن من الشرب المناظر موضع والآجن الماء الذي تغير طعمه ولونه
الهدال شجر معين قال صدر الافاضل هذا البيت في مقام التعليل لتركك وضع الهام في
دجلة نقوله لم تشرب من ماء دجلة اذ هي تذكرت بالمناظر ماء مرة وفي تنوير السقط
اي لو وردت هذه الابل دجلة شاربة ماءها لجحدت اياها وعدت قلوبها عن
مياه اوطانها وبالجملة فالحاصل انه لو كان تلك الابل هي الغمام وهي يومئذ كانت ببغداد
وماء دجلة مع كونها عذبة طيبة لم تضع هذه الابل رؤوسها فيها لتمنيها الماء القويق
فظهر من الابيات ومن كلام الثقات ان لو في قوله وضعت ليست بمعنى ان بل بمعناها
وسوق الكلام وسياقه ايضا يدلان على ذلك فالتوفيق بانه مبني على تاسفه على مفارقة بغداد

اينق جمع ناقة في الصحاح الناقة تجمع على نوق مثل بدنة وبدن وجمعه
في الجمع على انوق وقد جمعت بالتسكين لا الجمع على ذلك
ونصب وقعلة ثم نقلوا الغنة على الواو
النافة في القلة على انوق ثم تنقلوا الواو ونوق وكذلك ثم عوضوا
نفسه موضعها فقالوا اينق ثم جمعوها على اياتق
من الواو ياء فقالوا ابيق فنار من كلام
وقد يجمع الناقة على نياق مثل ثمرة وثمار
فقوله من اينق بيان للضمير اي لها على غلط
فمن السقط في موضع اخر قال الله من نوق
بروح منه

اصطلاء الانارة كرم غزارة دوم

ونظيره الرباط وهو ما يربط به والنظام وهو
ما ينظم به وجمعه العقل كذا في الصحاح منه

قال صدر الافاضل تامل في الافاقة فانه عليها فضل بهجة
وطلاوة يريد لو كرعت في دجلة عصفة وجدت لذة مائها
لفرت فيها الرؤوس حتى تعب ... كانه بها جنون
فاذا قطعت جرعها فكانها افاقت من الجنون
منه

وعلى الاشتياق هذه الابل الى ماء دجلة فاسد والبناء على المذهبين انه لو يعني ان
نظر الجمل ملاحظة المراجعة الى بغداد بناء على الفاسد والجواب انه اراد بمفارقة بغداد
المفارقة اليها من جانب الشام على ان الاضافة مجازية لملابسة التلبس ونظيره ما
سيجي من قوله بكاء الفتى اي البكاء على الفتى ومثله كثير متعارف واراد بشوق
ركائبه الى ماء دجلة شوق ركائبه الى ماء الشام مع ماء دجلة اي مع حضوره لديها
كانها بين يديها على ان الى بمعنى مع على نمط قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم او صلة
الشوق بل صلة محذوف كما اشرنا اليه وهذا المعنى مستقيم غاية الاستقامة واما حديث
اقتضاء سوق الابيات فجوابه ان جعل لو بمعنى ان مناسب هنا ايضا بل هو اوفى
بتادية المرام اذ الغرض المسوق له ههنا اظهار الاول ذم الابل الثاني بيان جودة
ماء دجلة وانه بحيث ان شربته الابل بعد ذلك لزالت جميعه مع كثرتها وهو معنى الا
ان هذه الابل لن تشربها فلا تشرب والحاصل ان هذه الابل صبرت على حبس النفس
من شرب ماء دجلة الى هذه الغاية بملاحظة مياه الشام فاشتد الامر عليها اذ ذاك
بهجوم الهموم والاحزان بملاحظة الاوطان وماء دجلة عذبة طيبة بحيث ان شربته
الابل مع هذه الهموم المتكثرة لخلصت عن تلك الهموم لكن هذه الابل لن تشرب
فلن تخلص وهذا كما يقال بالفارسية زيد با وجود كه كار او خراب شد نكو نشود
اكر توبه كند لكن او بدبخت كسى است توبه نخواهد كرد وعلى هذا فقضية المقابلة قاضية
بان يجعل لو بمعنى ان ذكرته في ما ذهب اليه ووقع اشارة عليه تنبيه على ان هذا
من جعل لو بمعنى ان
مناسب بل هو انسب كما قررناه واما تصريح صدر الافاضل وغيره بخلافه فلا يصلح
توبيخا لكلامه وليس هذا في حاله اذ العبرة في مثله انما هي للدراية لا للرواية اذ
لا محذور هنا من جهتها والمعترض لما راى ظاهر الابيات وشاهد تصريح هؤلاء
النقاد اغتر بمجرد ذلك بتشبيب القال من غير ان يتعمق في حقيقة الحال قوله وشوق
ركائبه الركاب الابل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها والجمع الركب
مثل الكتاب والكتب كذا في الصحاح قوله بدليل قوله في كثير من الامر لان معناه مع ان

استزاده

معنى البيت ما اشار اليه بعض الفضلاء بالفارسية بقوله
نغم از ضعف جنانست كه در شرح قلم
كرد رايم منغير نشود خط دبير منه

استزاده على اطاعتكم منتف في الكثير بسبب هذه العلة اعني الوقوع في الجهد والهلاك
فنفهم منه انه غير منتف في البعض الاخر وهو غير الكثير فلو لم يكن اراد نفي استمرار الطاعة
في جميع الامور لما كان لهذا الكلام كثير معنى تدبر ولاحتمال العمل بما مبني على التمني بمعنى
الوجوب قوله والثاني ايضا وجه اقتصر على مجرد التجويز من غير ان يشتغل ببيان الجهة
المجوزة المزيلة للاستبعاد الشامل بقوله فهو خلاف ما يفهم اي هو خارج عن قانون
الفهم والضم مع انه هو الملط وتحقيقه ان هذا امر يدور على القصد ويناط بالاعتبار
فان اعتبر النفي اولا ثم قيد كان للاحتراز الامتناع وان عكس كان لنفي الاحتراز والتعويل
على القرينة قوله وان تعلق الخطاب للنبي مشكل من جهة انه لا مدخل للخطاب في ذلك
بل الاستشهاد منتف قطعا سواء جعل الخطاب خاصا او عاما كيف وقد جوز فيه
الوجهان في صدر البحث وههنا بحث وهو ان لو في الاية يحتمل ان يكون للتمني فلا يتم
التمسك بالاية فالطريق ان يجعل الاية تمثيلا لا استشهادا فافهم قوله لتقليل النسبة
يريد نسبة الودادة وقلة الودادة مبنية على قلة الافاقة وقلة الافاقة مبنية
على تخفيف العذاب عنهم وهو غاية القلة قوله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة مبني على ان
الجملة الاسمية اعني قوله لمثوبة عند الله خير جواب لو وهذا ضعيف اذ الجمهور على ان
جواب لو لا يكون الا فعلا ماضيا وان الجواب في الاية محذوف والمذكور جواب القسم قوله
واما الجملة الاولى فلا يكون الا فعلية منقوض بقوله ولو قلم القين في شيخ راسه
من الضعف ما غيرته من خط كاتب فان اعتبار التغيير هنا متعذر اللهم الا ان يقدر
ولو حصل قلم قوله ويدخل فيه ما اذا قصد حكاية المكرر قد يناقش عليه بان قصد حكاية
المنكر مغاير لقصد عدم الحصر والعهد وان كان مجامعا له وان كلا واحد من القصدين
مستقل في اقتضاء التنكير فجعل احدهما داخلا في الاخر ركيك جدا وجوابه ان دخوله فيه
بملاحظة عمومه لا ينافي امتيازه عنه في الموارد المفصلة وفي الوضع بخصوصية بها
يمتاز عن غيره بحسب المقامات الجزئية ولا يخفى ان حمل الكلام على هذا اولى من حمله الا عليه
فافهم قوله نحو ما زيد شيئا فان قلت قد صرحوا بان معناه ما زيد شيئا يعتد به ويعتد عليه

هذا بالحقيقة رد لما يفهم من ظاهر كلام الشرح از الفساد في معنه
بحسب الطاق الاية بالاستشهاد فيتوجه على الطاقة انه شرط
الاستشهاد كونه نصا في المقصود والاحتمال يبطله والحاصل ان هذا
البحث في الحقيقة مضمونه المؤاخذة على كلام الشرح في وجهين
الاول انه مشعر بان الاية للاستشهاد الثاني انه اذا جعل لو
للتمني فلا استشهاد فيتوجه على الاول ان الاحتمال كاف
بيانا في الاستشهاد وعلى الثاني ان مجرد الاحتمال كاف
في بطلان الاستشهاد ولا حاجة في بطلانه الى جعل لو
بالفعل للتمني بخلاف المفهوم من ظاهر كلامه
وهذه المناقشات متوجهة على ظاهر كلام الشرح
الا انها في التحقيق ساقطة عنه لانه يحتمل ان يكون
مراده من هذا الكلام التحقيق دون الرد يعني
ان مراده ان الاية تمثيل لا استشهاد لقيام
الاحتمال والله اعلم بحقيقة المقال منه

وهذا هو الموافق لما ذهب اليه المص من ان التنوين للتحقير ولا يخفى ان نفي الحقارة ابلغ
لعظمته مع ان المقصود من هذا التركيب تحقيره قلت المنفي اى زيد اليس شيئا حقيرا
فضلا عن العظيم اى هو ملحق بالمعدوم مات لا يتصف بالحقارة كما لا يتصف بالعظمة
قوله وقد صرح فى جميع ذلك اى قد صرحوا بتجويز كون اسم الاستفهام مبتدأ بقرينة
قوله لانهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام فالمصنف ههنا بسبب تجرد التجويز
فلا ينافي ما ذهب اليه بعضهم من ان ابوك مبتدأ ومن خبره قدم لطلبه التصدر
ثم ظاهر العبارة مشعر بانه كالنادر متفق عليه لكن المضايقة فى العبارة بعد
وضوح المقصود ليست من شعار اهل التحقيق اما اذا صرح بالاتفاق فليس الامر
على هذا المنوال فما ذكره الشارح المحقق فى شرح المفتاح من ان المراد انه ليس فى
كلام العرب فى باب الخبر واما فى الاستفهام فقد اتفقوا فى من ابوك على ان من مبتدأ
وابوك خبره ظاهر الفساد قوله براء بفتح الباء وضمها وهو مصدر ولذلك يستوي
فيه الواحد والاثنان والجماعة والمذكر والمؤنث ذكره فى الكشاف فى قوله تعالى انني براء
مما تعبدون من دون الله قوله يعني ان الناصر للجاني والجاني سيان ذهب فيه الى المذهب
والاولى ان يجعل من قبيل القصر يعني ان الجاني فى التحقيق هو ناصر الجاني حيث كان الجناية
مقصورة عليه غير متجاوزة اليه وهذا معنى مناسب للسوق والسياق ويشهد
لصحته العقل والنقل قوله ولهذا قيل فى بيت السقط الشارة لما ذكره صدر الافاضل
فى ضرام السقط فى قوله يخوض بحرا نقعه ماؤه يحمله السابح فى لبده حيث قال قوله
نقعه ماؤه كذا وقع والصواب ماؤه نقعه كما تقول رايت اسودا غابها الرماح ولا
تقول رماحها الغاب انتهى وتوضيحه انه لما شبه الحرب بالبحر عرف السامع هناك ان له
ماء فيكون طالبا للتعيين فيجب ان يجعل هذا مبتدأ ونقعه خبره لكونه معلوما كما انك
رايت اسودا فانه لما جرى ذكر الاسود عرف السامع ان هناك غابا الا انه يطلب تعيينه
فالواجب ذا ان يقال غابها الرماح وضمير يخوض راجع الى فرس الغارة فى البيت
السابق وفرس الغارة مشتقة من ادهم اللون ومن وردة اى ورب فرس الغارة

قوله ظاهر الفساد لان كون من فى قولهم من ابوك
مبتدأ انما هو مذهب سيبويه والجمهور على خلافه
وكذا كم فى كم مالك فثبت القول بالاتفاق
ظاهر الفساد منه

اما العقل فلان الجاني يستفيد قوة الجناية
والقدرة عليها من ناصره حتى لو لم يكن له ناصر
لا يصدر عنه الجناية واما النقل فبشهادة العرف
حيث يقولون لا ذنب لهذا وان جنى بل الذنب
على الذنب على ذلك اذ هو يقويه فعل ما فعل
وفى ايجاب الدية على العاقلة فى الشرع تحقيق
لهذا المعنى فافهم منه

الغارة هي الخيل المغيرة قوله مشتقة اى متفرقة فى ديارهم ومن ادهم اللون بيان للغارة
ولونه ادهم اى اسود وفرس ورد اى لونه كلون الورد اى رب رجل شجاع يقود الخيل
الى الاعداء ويرسلهن اليهم حال كونها متفرقة فى ديارهم قوله يخوض اى فرس الغارة
بحرا اى يدخل بحرا نقعه اى غبار ذلك البحر لما جعل الحرب بمنزلة البحر جعل غبارها بمنزلة
ماء البحر والسابح من السبح وهو الجري فى الماء ولبدة الاسد ما تلبد من شعره
على منكبيه فقوله يحمله السابح جملة فعلية فى موقع الحال من الضمير المستكن فى يخوض
قوله محل نظر لان صحة العبارة مع الثابت زيد حتى لو اقتصر على ذكر زيد كان خبرا
لا مبتدأ لانك قد عرفت ان انسانا ثابت وانت كالطالب عليه ان تحكم عليه بانه
زيد او عمرو او غيرهما الا ان هذا النظر قد صدر عن البعض والنظر الظاهر فنقله الشارح
ههنا وسكت عن رده وتزييفه لكنه قد ساق الكلام فى حواشي الكشاف سياقا
ظاهرا فى ان هذا البحث مرضي عنده ومع ذلك اجاب عنه بان من فى السؤال فى
قولهم من هو مبتدأ والضمير الراجع الى الثابت خبر عنه فمن السؤال طلب التعيين من
تحكم عليه بالثابت فيكون من الثابت فى معنى ازيد الثابت ام عمرو ام غيرهما فينبغي
ان يجاب بزيد الثابت بتقديم زيد لكونه على وفق السؤال ولان ذكر المحكوم عليه
اهم ثم اجاب عن هذا الجواب بان هذا حسن جيد من جهة وجود المطابقة المعنوية
التي هي المطلوب بعند علماء المعاني الا انه منقوض بقولهم قام زيد فى جواب من قام
قال الله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
وكذلك قوله يحييها الذي انشأها اول مرة فى جواب من يحيي العظام من جهة فوت
المطابقة اللفظية من جهة ان السؤال جملة اسمية والجواب فعلية وبالجملة فلا
يرد على الشارح ههنا شيء فتامل ولا تتبع اهواء الذين لا يعلمون ويحسبون انهم
يحسنون قوله اى قصر حقيقيا اشارة الى انه قوله تحقيقا صفة المصدر وقوله مبالغة
معطوف عليه اى قصرا مشتملا على المبالغة واذا تحققت فالمضاف محذوف وقوله
مبالغا تنبيه على ان المصدر بمعنى اسم المفعول بل المصدر مبالغ فيه فهو مفتوح اللام

وهو مسند الى الظرف الذى بعده على نمط قولهم
هذا امر مختلف فيه وهذا امر مشتمل فيه منه

نحو العبارة ان يقول اى كل رجل اذ اللام يفيد الكل فلا حاجة الى الجمع بينهما منه

مطلب لفظ كل اذا دخل على المعرف يفيد احاطة الاجزاء واذا دخل على المنكر يفيد احاطة الافراد

على انه صيغة المنفصل تو اى كل الرجل ح اى كل فرد من افراد الرجال الا انه قد تقرر
ان لفظ كل يفيد احاطة الاجزاء اذا دخل على المعرف واحاطة الافراد اذا دخل على
المنكر فقولهم اكلت كل الرغيف معناه العموم فى اجزاء فرد واحد بحيث لم يبق منه
شىء اصلا وقولهم اكلت كل رغيف معناه احاطة الافراد تو وفيه نظر قد فسر
وجه النظر بوجوه الاول ان المشهور فى مثل زيد انسان او قائم ان المفهوم المحمول
هو مفهوم الانسان والقائم ومع ان اسم الجنس اذا كان موضوعا للماهية من حيث
هى فالمقتضى للحصر مشترك بين المعرف والمنكر لان ما اعتبره فى المعرف جار فى المنكر
وان كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة اعنى مفهوم فرد ما منها فكذلك لان هذا
المفهوم اذا اتحد بزيد وانحصر فيه لزم ان لا يكون للانسان فرد اخر والا لصدق عليه
هذا المفهوم فلا يكون متحدا بزيد ولا منحصرا فيه والقول بانه لا يلزم من اتحاد فرد
من افراد الانسان بزيد اتحاد ساير افراده به مغالطة من باب اشتباه العارض اعنى
مفهوم فرد من الانسان بالمعروض اعنى ما صدق عليه هذا المفهوم ولا يخفى ان
الحمل فى المنكر هو الاول ويلزم منه الانحصار الثانى لظهور بطلانه الثانى ان صدق
فرد من افراد الانسان على زيد فى الخبر المنكر يستلزم صدق ماهية الانسان عليه ويلزم
انحصارها فيه الثالث ان ما ذكرتم من اقتضاء الصدق والحمل الاتحاد والانحصار
يستلزم ان لا يصدق عام على خاص اصلا فبطل العموم مطلقا ومن وجه وعندى
ان وجه النظر ان اتحاد الجنس والحقيقة بالموضوع فى الخارج لا يستلزم الحصر ولا يقتضيه
اصلا لان معنى اتحاده به انه لا يتميز بينهما فى الخارج وهذا المعنى لا يقتضى التساوى فلا
يلزم الحصر كيف والنوع بالنسبة الى افراده بهذه المثابة مع انه لا حصر هناك على
انه فى بعض المقدمات المذكورة فى وجه النظر ضعفا لا يخفى تو وبهذا يظهر ح يرد انه
قد ظهر بما قررنا ان المعرف بلام الجنس اذا وقع مبتدأ فهو مقصور على الخبر ان الحمد
فى قولنا الحمد لله مقصور على الخبر ووجه الظهور فى غاية الظهور اذ لو اريد بلام الجنس الاستغراق
فلا شبهة فى الحصر وان اريد الجنس من حيث هو هو فكذلك لما صرح به من ان الجنس

اذنه

اذن يتحد معه فلا يوجد بدونه وعلى كل حال ففيه قصر المبتدأ على الخبر وبهذا
التحقيق يضمحل ما توهموه من ان هذا المعنى انما يظهر على التقدير واما على التقدير
الثانى فانما يلزم اختصاصه بالله بدلالة اللام على الاختصاص كانه قيل جنس الحمد
مختص بالله فيلزم اختصاص افراده كلها به وليس فى الحمد قصر المبتدأ بل هو فى
المعنى نظير قولك الكرم مختص بالعرب لا يراد به ان الكرم مقصور على المختص بالعرب
لا يتعداه الى المختص بغيرهم بل المراد انه مختص بهم لا يتعداهم الى غيرهم وهذا المعنى
مستفاد من لفظ الاختصاص هنا ومن اللام هناك هذا كلامهم وفساده ظ لانا
لا نم ان اللام هنا للاختصاص بل هو للاستحقاق على ما صرح به المحققون من النحاة
فى ذلك تخصيصه ولئن سلم كما هو المشهور ففيه تكرير الحصر والاختصاص المط وكونه له
لا ينافى كونها للاول كما هو الظاهر فى كل موضع اجتمع فيه السببان نحو انما الاعمال بالنيات
وانما الكرم فى العرب وانما الامام فى قريش ونحو ذلك مما لا يحصى واعلم ان قولهم لان
الجنس مع تحده مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدونه مشعر اشعارا ظاهرا
بانه ليس المراد بالاتحاد هنا المعنى المشهور فانه حاصل فى المنكر ايضا بل المراد
انه عينه ليس له حقيقة وراءه وهذا معنى جيد الا انه يرجع ما صله الى ما سماه
الشيخ عبد القاهر معنى دقيقا وهذا معنى مغاير لقصر الجنس والافراد فليتامل فانه
مما يختص به الافراد تو انت الحبيب ينبغى ان يحمل على تقدير الظرف اى انت الحبيب لى
ليظهر ما ذكره من النكتة فان قيل فيصح ح ذلك من قبيل قصر الجنس المخصوص اختصاصا
ناشيا من قبل التقييد بالظرف ويصير فى المعنى نظير قولك زيد المنطلق فى حاجتك
كما صرح به فيكون مندرجا فيما ذكر سابقا من انه قد يكون للمقصور جنسا مخصوصا
باعتبار تقييده بظرف ويكون نظير قولنا هو الوفى حين لا يفى احد غاية الامر
ان القيد هنا مقدر وفيما سبق مذكور ومع ذلك كلاهما مندرج تحت التقييد بالظرف
وهذا القدر من التفاوت لا يقتضى جعله نكتة منفردة كما لا يقتضى ذلك كون الظرف
نحويا على الاول منفصلا على الثانى اذ التقييد منطبق على الكل فامعن هذا الكلام اعنى قوله

وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز قلنا لا يخفى ان سوق كلامه مشعر اشعارا ظاهرا بان هذه وان كانت نكتة الا انها نكتة مخصوصة بالمثال المذكور ولا يخفى ان فهم هذا المعنى من هذا المثال يحتاج الى زيادة تفكر وتفتيش اذ المتبادر منه الى الفهم انه نظير قولهم انت الشجاع او قولهم انت المظلوم فلما كان في هذا المعنى دقة ونوع لطافة سماها نكتة لان النكتة ماخوذة من نكت في الارض فكل معنى فيه وصف الدقة و اللطافة فهو نكتة سواء كانت عامة جارية في مواضع عديدة او خاصة متعلقة بمورد مخصوص فتسميته نكتة لا ينافي انه راجع تحت القاعدة السابقة بل اعتباره بمزيد دقة ونوع لطافة كاف في هذا المعنى فليتامل ليحصل لك المقصود ويندفع لك الغبار ويجوز ان يكون هذا من قبيل والدك العبد يعني انه اشار بهذا المعنى الى ظاهر لا شك فيه قوله من الفتى بيان لغيره جمع فتى كصبي وصبيان فان قيل فيكون التقدير مجيء من جنس بكاء الفتى وليس بذلك بل صح التركيب ان يقال من جنس البكاء على الفتى قلنا اضافة البكاء الى الفتى على طريقة الوقوع عليه اي البكاء على الفتى وهو المطلوب قوله وكذا المعنى الذي اشرنا اليه اراد به ما نقل عن الشيخ عبد القاهر من ان الخبر المعرف باللام معنى آخر دقيقا والاشارة اراد بها المعنى الاعم المتناول للصريح ايضا وقد سبق الاشارة اليه صريحة قوله لان القصر وعدمه صريح في امتناع جريان القصر في العهد وامتناع جريان عدمه وليس بشيء اما الاول فلانه يجوز ان يجري فيه قصر القلب والتعيين واما الثاني فلانه ان لم يجر فيه القصر كان عدم القصر فيه ثابتا والا ارتفع النقيضان وهو محال والجواب عن الاول انه لا كلام في الجريان بل المراد ان تعريف الجنس من طرق القصر دون العهد فافهم وعن الثاني ان المراد عدمه بشرط ان يكون من شانه كونه من طرف القصر ففيه تنبيه على ان الكلام في الدلالة لا في الجريان فلا يندرج لك فليفهم قوله ومثل هذا الاختصاص لا يقال له الحصر يريد ان الاختصاص وان كان موجودا في هذه الصور الا انه لا يسمى قصرا اذ القصر الاصطلاحي ما يكون بالطرق الاصطلاحية والصور المذكورة ليست كذلك قوله وقيل هو معطوف على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل المقدم مبتدأ والمؤخر خبر لا غير

بين ان يكون المقدم اسما او صفة وقيل الفرق ثابت قوله كما سبقت الاشارة اليه في تفسير المسند السببي بانه جملة علقت على المبتدا بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فانه لا يخفى ان المسند السببي بهذا التفسير يتناول الصورة المذكورة قوله وهو ان الاسم لا يتغير به معنى يعني لا يخفى ان هذا الاعتبار جار في الافعال ايضا فالتقييد بالاسم اما اتفاقي او مبني على ان الاصل في الاعراب الاسم فالعدول هنا عن سنن الاصل تنبيه على هذه النكتة بخلاف الافعال فان الاصل فيها البناء فلا عدول فافهم قوله ادخل اي الظرفية اراد ان الظرفية بطريق الاستخدام للقطع بان البا في الظرفية واخواتها مصدرية ومعلوم انه لا معنى للظرفية بهذا المعنى بل المعنى ان الظرفية اي الجملة الظرفية مقدرة بالفعل قوله ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل اي قد ثبت تعلق الجملة الظرفية بالفعل على سبيل القطع وفيه نظر اذ لا معنى لكون الجملة الظرفية متعلقة بالفعل او اسم الفاعل مع انه يلزم ان يكون تعلق الجملة الظرفية باسم الفاعل غير قطعي وفساده واضح والعجب عن الشارح المحقق انه كيف غاب على الصواب عن نفسه ومن حضر بمثل لا خبر وقع فيه قوله نحو لا فيها غول يريد ان تقديم الخبر مبني على افادة الحصر والتخصيص وفيه بحث لانه قد صرح في باب المساواة بان تقديم الخبر في مثله لا يفيد الاختصاص قطعا وبت القول هناك بان من ذهب الى انه في قوله تعالى ولكم في القصاص حياة حصر وتخصيصا من جهة تقديم الخبر فقد سها فان قيل نعم لكنه فرق بين صورة النفي وهو ما نحن فيه وصورة الاثبات فان النكرة في سياق النفي لافادة العموم والاستغراق مصحح للابتداء فصح ان تقديم الخبر في مثل هذه الصورة مفيد للحصر قلنا هذا انما يصح اذا لم يجعل ما نحن فيه من قبيل المعدولة لكن الشارح المحقق جعلها معدولة فتارة يعتبر النفي في جانب المسند اليه واخرى في جانب المسند وهذا المعنى لا يخفى من كلامه على من تامل في مراجعه وجئ لهذا المقام تحقيق زائد في باب المساواة ان شاء الله تعالى قوله وجوابه ان عدم الفرق مبني على ما يذهب اليه الظاهريون من عدم الفرق بين ما انا قلت هذا وانا ما قلت وان كان الشارح المحقق قائلا بالفرق كما سبق ذكره في موضعه وكلام

نوع كثير بخلاف ما نحن فيه وما انا قلت هذا فان ما نحن فيه ذات وجهين يحتمل ان
يكون حرف النفي جزاء من المسند اليه ويكون التقدير لا غول فيها فلما اقتضى المبتداء الضرورة
اعتبروا هذه الضرورة بقدرها وجعلوا الا باقيا كما كان ويحتمل ان يكون التقدير غول
لا فيها ولا كذلك ما انا قلت هذا اذ المقدم هنا من قبيل الفارق بحاله وما نحن فيه من
قبيل المزال فاندفع الاشكال وانكشف المثال فسقط الاعتراض بان هذا هدم
للقاعدة المرضية الممضاة في ما انا قلت هذا وانا ما قلت فانه قد فرق بينهما هناك
واعتنى به قوله من ان الاختصاص الحصري على معنى انه مبني على انه لو نفي الاختصاص على ذلك
لزم حصره بنفي على انه لا يتجاوز اليكم وهذا غلط منشأه الجهل بكون الاية منسوخة قوله
من الخبط والخروج عن القانون اما الخبط فلان المقصود بالنفي الذي يتضمنه على ما
هو قاعدة القصر انما يكون ما يقابل المقصور عليه لا ما يقابل المقصور فاذا جعلنا القيام
مثلا مقصورا عليه وقلنا ما زيد الا قائم كان المعنى لا قاعد ولا غيره وكما اعتبره الشارح
العلامة هنا فانه خبط مبناه على عدم الوقوف على قاعدة القصر فكيف يصح قوله
المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم على ان المفهوم الظاهر نفي المقصور
عن دينكم وديني في الصورتين هو الاشتراك بين الفريقين واما الخروج عن القانون
فلانه لم يجعل تقديم الخبر على المبتداء لقصر المبتداء على الخبر اذ قد تقرر ان مقتضى جعل لكم
ولي مقصورا عليه ان يقال في الاول لا لي وفي الثاني لا لكم لان هذا معنى كون الشيء
مقصورا عليه واذا لم يعمل ذلك فلم يجعله مقتضى كون المسند مقصورا عليه فلم يجعل
تقديم المسند لاجل قصر المسند اليه على المسند فليتامل قوله في سائر كتب اللغة في باب كتب الله
من السؤر وهو بقية الشيء يقال اسار في الاناء ابقيت فيه كذا ذكره الامام المرزوقي
قوله الجار ان يكون قائم مبتداء ورجل بدلا منه ويجوز ان يكون رجل فاعل قائم وهذا الاول
اوجه وكانه تركه لانه كان معتقدا ان اسم الفاعل انما يعمل اذا اعتمد على احد الاشياء
المشهورة وليس بذلك لان ذلك شرط العمل في المنصوب فقط وتمام تحقيقه في شرح
لباب الاعراب وفي قوله لان الالتباس باق تنبيه على انه وجوب تقديم الخبر في صورة

كون المبتداء نكرة مبني على دفع الالتباس بالصفة كما ان قوله هذا التقديم اشارة اليه
قوله وارد على نحو في الدار رجل ايماء اشارة الى اعتراض اورده المحقق الرضي على القوم
وحاصل اعتراضه هنا امران احدهما مبني على المنع وثانيهما مبني على التسليم اما الاول
فحاصله انا لا نسلم ان في تقديم الخبر تخصيصا للحكم اعني المحكوم عليه ولو كان تقدمه سببا
لصيرورة المبتداء وهو رجل مخصصا كان الحكم واقعا قبله فيلزم وقوع الحكم على
ما ليس بمخصص فالمحذور بحاله والجواب انه اذا قيل في الدار فقد خطر بالبال ان
شيئا من الاشياء كان فيها فحصل الحكم على شيء من الاشياء وهو يصح ان يكون مبتداء
لما فيه من العموم فرجل تفصيل لهذا المحكوم عليه الضمني الاجمالي ولا تعدد في الحكم حتى
يلزم ان يكون هنا حكمان فافهم واما حاصل الثاني فهو انه لو سلم ان الاختصاص
الحاصل من الخبر كاف فجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تأخر لان
المخصص في الصورتين حاصل عند المتكلم فلو كان حصول الاختصاص عند المتكلم كافيا
لجاز الابتداء باي نكرة كانت قوله وهو ان جواز تنكير المبتداء مبني على حصول الفائدة جرى
على ما ذهب اليه المتقدمون والتحقيق في هذا المقام ان الاوائل لم يمهدوا قاعدة كلية
في مسوغات الابتداء بالنكرة بل فوضوا ذلك الى حصول الفائدة الا ان المتاخرين لما رأوا
ان كل احد لا يهتدي الى مواطن الفائدة ولا يتبلج معرفتها حاولوا ضبطها فذكروا امورا
عشرة وجعلوا تلك الامور ضابطة الابتداء بالنكرة ومسوغات له الاول كون النكرة
موصوفة لفظا وتقديرا ومعنى نحو واجل مسمى عنده والسمن منوان بدرهم ورجل
جائني الثاني كونها عاملة رفعا او نصبا او جرا نحو قائم الزيدان عند من اجازه واجر
بمعروف صدقة وافضل منك جائني وغلام امرأة جائني وخمس صلوات كتبهن الله
الثالث العطف بشرط كون احد المعطوفين صالحا للابتداء نحو طاعة وقول معروف
اي امثل وقول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى الرابع ان يكون خبرها ظرفا
نحو ولدينا مزيد ولكل اجل كتاب والخامس العموم الذاتي او العرضي السادس ارادة
الحقيقة من حيث هي هي نحو رجل خير من امرأة السابع ان يكون في معنى الفعل فيندرج فيه

مطلب ضوابط الابتداء بالنكرة

وشرط المجرور به هذا القسم ان تكون فخصوصها فلو قيل في دار رجل لم يجز
لان الوصف لا يتم عنده ان تكون في دار رجل فلا فائدة
في الاخبار بذلك

فان الظرف فيها منصوب المحل بالمصدر
وفيما بعده بالوصف اعني افضل

وشرط هذا القسم ان يكون المضاف اليه نكرة كما وقعت
الاشارة اليه في ضمن التمثيل وجوز ان يكون معرفة
لكن بشرط ان يكون المضاف مما لا يتعرف
بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود
اذ لو انتفى كلا الامرين لكان المضاف معرفة
لا نكرة مخصصة والكلام حينئذ في الكلام
في مسوغات الابتداء بالنكرة

نحو عجب لزيد وضابطته ان يراد بها التعجب نحو سلام على آل ياسين وويل للمطففين
وضابطته ان يراد بها الدعاء ونحو قائم الزيدان عند مجوزه فنفيه اذن مسوغا على
نمط وعند الحاجب حفيظ ومنعه الجمهور لفقدان شرط العمل وهو الاعتماد الثامن ان
تكون الكلم احرا غريبا نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت التاسع كونها بعد اذا الفجائية نحو
خرجت فاذا اسد العاشر ان تكون في صدر الجملة الحالية كلحق شريتها ونجم اضاء هذا ما
ذكره المتاخرون من المسوغات وعولوا عليها تحصيلا للضبط وتتميما للفن وهذا
اقرب بتوقعهم وهو الحق الذي لا عدول عنه ومن اراد الاطلاع على التفاصيل لهذا
المقام فعليه بالرجوع لكتابنا شرح لباب الاعراب ففيه جملة ما يتعلق بهذا الباب
وبالجملة فما ذهب اليه الشارح المحقق من ان الحق ما ذكره ابن الدهان لشبهة واهية
زينت عنده فما لا وجه له بل هو كلام لا دليل عليه ولا برهان قوله نحو سعدت في حيث
لم تقل الايام سعدت فالمسند هنا الفعل والمسند اليه الفاعل وفيما سبق خبر ومبتدأ وهذا
على عادة صاحب المفتاح من التفنن بعد التخصيص قوله هذا هو المسند المقدم في انه يمتنع
ان يكون المبتدأ نكرة محضة والخبر معرفة محضة قوله وهو سهو في اما الاول فلانه
من لغو الكلام وهو الحديث الذي يعتبر لان يقال ضرب زيد عمرا في الدنيا وبالجملة ففي كل
منهما عدول عن الظاهر القوي الى الضعيف الخفي واما حديث اللغو فجوابه ان الاستغراق
شامل لجميع الدنيا غير مختص بمكان هو لا كما يقال زيد عالم الدنيا اي لا عالم سواه احد
قوله عليه من الرحمن ما يستحقه ما يستحقه مبتدأ وعليه خبره ومن الرحمن حال منه
اما وجه تقدم الاول حاصل كلامه ان هذه الاسانيد الثلاثة مرتبة بعضها مقدم على
البعض فالاسناد القصدي مقدم على الضمني والضمني مقدم على الالتزامي فحينئذ حكم السكاكي
بتقدم الضمني على الاسناد الى المبتدأ اراد به الالتزامي وحيث حكم بتقدم الاسناد الى المبتدأ
على الضمني اراد به القصدي المتقدم على الاطلاق فلا تناقض بين كلامي المفتاح قوله
خارجة لعله في الدرجة الاولى في هذا ظاهر الفساد لان الاسناد الاول في هذه الامثلة هو
القصدي المتقدم على الكل وهذا واقع في الدرجة الاولى فالحكم بذلك بل يجب ان يكون داخلة

واردة بطريق النقض على القاعدة القائلة بوجوب تقدم الفعل على المسند اليه
في الدرجة الاولى قوله ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء في سمع القائل بهذه الكلمات
فاضلا يعني ان هذه الكلمات لا يتفوه بها عاقل فضلا عن فاضل بل لا يليق الا بالجاهل
تنبيها على ان الشارح المحقق كان واقعا في دهر هؤلاء فضلاؤه بل الغرض الذي بني
عليه الشارح المحقق هنا ايراد هذه الكلمات من اولها الى اخرها هو التنبيه على
مثل هذا المعنى ولهذا قال في خلاصته ما اورده بعض مشايخنا قدس القائل بمثل هذه
الكلمات بعض مشايخنا تدري الى اذا افاضل الناس اغراض لذا الزمن يخلو من
الهم اخلاهم من الفطن وتلميحا الى قوله رسمیست در زمانه که هرکیم بضاعتی
زینت بیشتر زاهل هنر بیشتر بود ومن هنا قال بعض الاكابر لحفظ دانايي
عيد اى جه لعطست اى حكيم كى بر عجله جرنياف صرمان منطبق واقول رحم الله
الشارح المحقق لو ادرك زماننا هذا لما شكى عن زمانه ولرضي عن حاله في دهره
وا وانه قوله ولم تره اي لم تر مقصود السكاكي بعينه ولا بصورته الخاكية له وهذا
معنى الصيغة قوله بمعنى الثبوت والتجدد في تصريح بانه من قدر عامل الظرف اسم الفاعل
يجعله بمعنى الثبوت البتة وبهذا الاعتبار يحمل تمام الجملة مفيدا للثبوت وتنبيه على
انه ليس بمعنى الحدوث ولا بمعنى التجدد واشعار بانه من قبيل المؤمن والكافر حتى
لو دخلت الالف واللام عليه كانت حرف تعريف وبالجملة ففيه تصحيح وتصريح
بما ذهبنا اليه في صدر الكتاب في قوله فالفصاحة الكائنة في المفرد تدبر قوله فالقول
بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم مع انه قد ذهب اليه الشيخ الشارح فان قيل ليس
دعواه ذلك فانه ليس في كلامه قلنا لازم منه ضمنا لانه يقول الامثلة الثلاثة اعني
انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف تفيد الثبوت البتة دون التجدد والحدوث لان
كلا منها جملة اسمية فلكم يتخلل بذلك ناصح كلامه ولما حصل مدعاه ومرامه قوله
لا يخفى على المعترف بذلك الا انه قال كلامه انما يدل على اولوية اسناد الفعل الى المضمر والمظهر
اولية اسناده الى المبتدأ فوهم منه ان السكاكي لا يجعل الاسناد بمجرد الفعل الى المبتدأ وانما

في الدرجة الاولى وان ما سماه تلبيس بذلك قوله والحق بالذات الحقيق له وح لم
يستلزم كلامه التناقض خلاصة الكلام بطريق الوضوح ان ههنا ثلثة اسانيد مرتبة
في التقديم والتاخير الاول اسناد الفعل الى الضمير من حيث انه فاعل وهذا لا يتوقف
تحققه الا على تحقق الفعل والضمير الثاني اسناد وهذا المجموع المرتبط الخبر بتيه الى
الى المبتداء وتحقق هذا موقوف على تحقق الفعل والضمير والارتباط الذي هو الاسناد
الثالث اسناد الفعل الى المبتداء بملاحظة ان الضمير الذي اسند اليه عائد اليه ولا يتحقق هذا
الاسناد الا اذا تحقق هناك امور اربعة الفعل والضمير والارتباط وملاحظة عود الضمير
الى المبتداء وهذه الاسانيد وان جعلناها ثلثة الا ان الاول والثالث واحد بالذات
مغاير بالاعتبار لما اشرنا اليه في اثناء التقرير من ان حصول الاول بملاحظة الفاعلية
والثالث بملاحظة الراجعية ثم النسبة بين هذه الاسانيد في التقدم والتاخر ان الاسناد
الاول مقدم على الاطلاق اذ قد تقرر انه متوقف على تحقق امرين والثاني متقدم على
الثالث لتوقفه على هذين وعلى ثالث والاسناد الثالث متاخر عن الاولين لتوقفه
على هذه الثلثة وعلى رابع فزيادة التوقف يقتضي التاخر ونقصانه يقتضي التقدم
كما ترى فحيث حكم السكاكي في بحث التقوي بتقدم الاسناد الى المبتداء على الاسناد الى
الضمير اراد بالمقدم الاسناد الثاني وبالمؤخر الثالث وحيث جعل الاسناد الى الضمير في
بحث تقديم المسند واقعا في الدرجة الاولى والاسناد الى المبتداء واقعا في الدرجة الثانية
اراد بالاسناد الى الضمير الاسناد الاول وبالاسناد الى المبتداء الاسناد الثاني فلا تناقض
في كلام المفتاح ولما اختلفه فيما صاحب الكشف والشارح المحقق قد تصدى لتاديته هذا
المعنى بتطويل واطناب ومع ذلك كلامه غير واضح فيه ولا شاف اذ ليس الرأي
بالشاف قوله على الوجه المستبعد اشارة الى ان ما ذهبا اليه وان كان مشتملا على
الاعتراف بثلثة اسانيد الا ان هذا على الوجه المستحسن وما ذكرنا على الوجه المستبعد
المستحسن الباب الرابع احوال متعلقات الفعل بكسر لام المتعلقات وفتحها في النسخ
ايضا اذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف في اطلاقاتهم ان المعمول متعلق بكسر اللام

وان العامل

وان العامل متعلق بالفتح وسره ان التعلق لغة معناه التشبث وحقيقته طلب
النصرة والقوة وهذا المعنى يكون من جانب الضعيف بالنسبة الى القوي ومن قبل
المحتاج بالنسبة الى المحتاج اليه والضعيف هو المعمول لانه هو المحتاج والعامل قوي
محتاج اليه واقتصر على ذكر الفعل لانه الاصل قوله اشارة اجمالية لانه قال هنالك كثير
من الاعتبارات المذكورة في البابين غير مختص بهما بل يجري في غيرهما من المفاعيل والملحق
بها قوله واراد بالاحوال بعضها وان كان ظاهر اللفظ هو الاستغراق على ما هو القاعدة
في الجمع المضاف قوله الفعل مع المفعول الظرف اعني مع في الموضعين متعلق بمقدر هو
مضاف اي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وبهذا يشعر عبارته في الايضاح لانه
قال الفعل مع المفعول كحاله مع الفاعل وبهذا يظهر ان الاولى بعبارة المتن والمناسب
بحالها ان يجعل ضمير ذكره للفعل وضمير معه لكل من الفاعل والمفعول وان معناه ان الغرض
من ذكره معهما ارشدك اليه تلبسه به وعكس الشارح المحقق من جهة ان الكلام في
احوال متعلقات الفعل من ذكرها وحذفها وتقديمها لا في احوال الفعل ولفظ مع تنبيه
على ان كلا من الامرين اصل وعمدة وسابق في الاعتبار على ما يجيء توضيحه قوله اي تلبس
الفعل بكل منهما حق العبارة ان يقول اي تلبس الفعل بما ذكر معه اذ ليس الغرض من
ذكر كل منهما افادة تلبسه بكل منهما فليفهم قوله ومن هذا يعلم ان ما ذكر من ان
تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ظهر ان المراد بالمفعول المذكور ههنا المفعول به
لا المطلق لكن ينبغي ان يقول كما في الايضاح بعد قوله من جهة وقوعه عليه لان هذا انضح
المص وهو نص في المط واما تصحيحه فلا قوله اي من غير اعتبار عموم الفعل فسر الاطلاق
بعدم اعتبار العموم والعموم والخصوص في الفعل وبعدم اعتبار تعلق الفعل بمن وقع
عليه ومعنى الاطلاق بالنسبة الى الاول ترك التقييد بوجود او عدم اعني ان وجوده
وعدمه سيان في التنزيل وبالنسبة الى الثاني ترك التقييد باعتبار تعلقه بمن وقع
عليه بل بالتقييد بملاحظة عدم تعلقه به فليفهم قوله ويكون كلاما مع من اثبت له
اعطاء غير الاثبات فقد يناقش عليه بان حق العبارة ان يقول ويكون كلاما مع من اثبت

اي الاحسن والاولى ذكر

قد انه اذا ذكر الفاعل والمفعول مع الفعل
فنا كان القصد به ... او ...
الفعل ... معلوم مه

لا عطاءه ولا يدري ما معطاه برشدك اليه قوله كان الغرض بيان جنس ما تناوله
الاعطاء لا بيان كونه معطيا اذ الكلام يشعر اشعارا ظاهرا بان سوق الكلام انما هو
لبيان ما هو المعطى لا لانه هو المجهول قوله كناية عنه صريح فانه يحصل المطلوب كناية مع القيد
ومبنى الكناية على الانتقال من الملزوم الى اللازم ولا يخفى ان المطلوب لازم للملزوم
فكيف يصح ذلك وجوابه ان اللزوم هنا ادعائي لا عقلي وتحقيق ذلك ان الكناية
وان كانت انتقالا من الملزوم الى اللازم الا ان اللزوم لا ينحصر في العقلي بل يكفي اللزوم
بوجه ما عرفيا او عقليا او ادعائيا وسيجيء تفصيله في الكنايات قوله ذهابا بنفي
له وكذا الابهام الا ان الاول داع والثاني غرض قوله وبوجه هذه الحقيقة تنبيه
على ان اللام في نفي الاعطاء للحقيقة ويفهم منه في المقام الخطابي عموم الاعطاء اذ
بطله ابهاما ان القصد الى فرد دون فرد يعود الى ترجيح احد المتساويين على الاخر قوله
وتحقيقه ان معنى يعطي ويمنع يشير الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال ان الفعل المتعدي
قد لا يكون له مفعول يمكن ان ينص عليه فيكون متروكا الفعل منزلة غير المتعدي
مثل فلان يأمر وينهى بمعنى له الامر والنهي وانه هو امات واحيى اي منه الاماتة
والاحياء فلا يذكر له مفعول ولا يقدر ايضا لئلا ينتقض الغرض قوله فمصدر هذا الفعل
معرف بلام الحقيقة تنبيه ان الملحوظ هو نفس الحقيقة بخلاف المنكر فان له دلالة على
الفرد قوله لا ينافي ما مر من السؤال على اعتبار قيد الاطلاق على الوجه المذكور فلا يرد الا على
من اعتبر ذلك القيد فيتجه على المفتاح كما يتجه على المصنف اما الاول فلان عبارة المفتاح
هكذا او القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم وهذه العبارة بظاهرها
مشعرة بقطع النظر عن اعتبار العموم والخصوص في افراد الفعل ويدل قطعا على قطع
النظر عن التعلق بالمفعول واما الثاني فلان المصنف صرح بقيد الاطلاق وفسره بما نقله
الشارح المحقق وحمل كلام المفتاح على ذلك ثم ورود السؤال على المصنف اظهر من وروده
على المفتاح قوله لانا نقول الى ان رد بان هذا الاعتذار ركيك جدا اذ قد تقرر عندهم ان
المعتبر عند ارباب البلاغة هو المعاني التي قصدها المتكلم الا ترى انه صرح السكاكي في تعريف

علم

علم المعاني بان الخاصية هي الخاصية المقصودة وكذا صرح في قسمة من التلخيص بان المتكلم
اذا لم يكن بليغا لا يلتفت الى ما يفهم من كلامه لانه غير مقصود له وبالجملة فخواص
التراكيب اذا لم يكن مقصودة ساقطة عن درجة الاعتبار لا يعتد بها ولا بعد من
خواص التراكيب فالمقال بان التعميم مفاد غير مقصود غير جيد والجواب ان مراده بنفي
غير مقصود انه غير مقصود بالقصد الاولي الا انه مفاد مقصود بالقصد الثاني وتحقيق
ذلك ان المتكلم بقوله يعطي يقصد اولا معنى نفي الاعطاء فيعبر المصدر معرفا باللام
في المقام الخطابي فيقصد ثانيا معنى العموم احترازا عن الترجيح فكل منهما مقصود في
مرتبته فوقع التسامح في العبارة اعتمادا على وضوح الامر فافهم ولكن هذا المعنى لما شار
بقوله فمصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل الى اذ قوله شجو حساده اي هم
هؤلاء وحزنهم يقال شجاه يشجوه شجوا اذا احزنه والعدى بكسر العين الاعداء وهي
جمع لا نظير له يقال قوم عدى اي اعداء كذا في الصحاح قوله ما لم يكن في طرف الجزاء ثم
الحذف يكون للبيان هذه المدة قوله فلا بد من ذكر المفعول صريح في انه اذا كان التعلق
امرا غريبا وجب ذكره ولا يجوز حذفه فيرد عليه انه اذا تعلق بالحذف نكتة وقامت القرينة
القوية على تعيين المفعول فمنع الجواز غير موجه والحاصل انه بمجرد الغرابة لا يصير سببا لوجوب
الذكر وامتناع الحذف عند قيام القرينة وانكشاف المراد فلا معنى لمنع الجواز في هذه
الحالة والجواب ان مراده بوجوب الذكر وجوبه بطريق الاستحسان لا الوجوب المقابل
للامتناع نص عليه الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فقال اذا كان تعلق فعل المشية
بمفعوله غريبا فحذفه مستحسن والنكتة في التعبير عن غير المستحسن بالواجب هي التنبيه
على ان كل ما هو غير مستحسن فهو عند البلغاء في حكم الممتنع وكل ما هو مستحسن عندهم
فهو عندهم في حكم الواجب قوله افناني النحول اي الضعف والهزال مصدر قولهم نحل
جسمه ينحل وجمل ناحل مهزول ودَرَيْتُ جفونه اي عضتها الطاء الدموع في الصحاح
ضريت الناقة ضربا اذا سمنت قوله متعلق بالتوهم قد بنا قال عليه بانه لم لا يجوز ان
يكون متعلقا بالدفع فيد له وقد تدفع توجيه الاول بان الدفع اولى بالتسمية فلا وجه

حاصل هذا التحقيق ان الاطلاق مراد في نفس الفعل
نفس السرد والعموم مراد من نفس المقدر
والتعريف اي تقدير المصدر معرفا بلام الحقيقة
فكون الاطلاق مرادا بهذا الاعتبار لا ينافي
كونه غير مراد بالاعتبار الاول اعني اعتبار
التنزيل في نفس الفعل منه

فلا معنى لمنع بيان

لتقييده به لا يقال يجوز ان يذكر المفعول ويدفع هذا الوهم بقوله الى العظم فالدفع
اذن تأويل فصح تقييده به لانا نقول قوله الى العظم بعد تحقق ذكر المفعول
رفع للتوهم لا دفع والفرق ظ وهم يتسامحون في اطلاقاتهم باستعمال الدفع مقام
الرفع اذا تعلق به نكتة والحق ان الكلام فاسد اي لا الشبهة ثبتت ولا الجواب بل كل من
الوجهين جائز قال المص في الايضاح اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده وهو
قوله الى العظم والحق ان هذا الكلام يدل دلالة ظاهرة على ان هذا قيد للتوهم واما
كونه متعلقا بالدفع فنبه عليه الشارح المحقق في اثناء التقرير حيث قال ليدفع عن
السامع هذا الوهم ويتصور في نفسه من اول الامر فصرح بالاول اقتفاء بالمص
اذ هو بصدد بيان كلامه على وفق مرامه ولما كان الثاني اوفق بقواعد العربية اثر
فيه طريقة الايماء اذ ليس هو بذلك الخفاء تنبيها على جواز الوجهين بالطريقين المختلفين
قوله حززت الى العظم هذا اعني ما ذهب اليه القوم من ان المفعول هنا محذوف والنكتة
هي الدفع جيد الا انه كان لمنادبا الفاضل الاوحد لك الامام الذي لحفه بسمح بمثله
الاعصار مادام الفلك الدوار تغمده الله بغفرانه وبوأه اعلى منازل جنانه كثيرا ما
يقول الذي يقتضيه الذوق السليم ولا ينبئك مثل عليم ان المفعول هنا متروك
لا محذوف اي وصل الحز منهيا الى العظم ويشهد له قولهم كاد يتحز اذن ويسد فانا
فالمعرض بان ليس المقصود هنا الا ان السكين قطع اللحم ثم وصل الى العظم فليتأمل
ففيه دقة قوله فترك ذكر اللحم ليدفع به لا يخفى ان دفع التوهم لا يوجب الحذف لحصوله
بتأخير المفعول مثل حززت الى العظم اللحم وجوابه انه قد مر عليك مرارا انه لا اطراد
ولا انعكاس في المقتضيات على انه يلزم تقديم المفعول بالواسطة على المفعول
بلا واسطة مع ان ذكر اللحم اذن لغو لا طائل تحته قوله على صريح لفظه مبني على ان المتكلم
يريد سوق الكلام على مقتضى الظ والا فلعدم ذكر المظهر مقام المضمر يحصل تلك النكتة قوله
ان تكون اصابه مالا اي بان تكون غنيا ذا ثروة لان حذف حرف الجر من ان وان شائع
قوله يفيد العموم مبالغة اذ لا يتصور ايلام شخص واحد لكل فرد من الافراد الموجودة في

قوله وهم يتسامحون الخ جواب لسؤال مقدر
حاصله ان الفرق ليس بغائب لانه قد شاع
في عباراتهم انهم يقولون بعد تقرير الاشكال
فاندفع الاشكال وهذا يهدم قاعدة الفرق
وحاصل الجواب ان هذا من باب التسامح
باستعمال الدفع في الرفع مبالغة في
ضعف الاشكال كانه لم يثبت منه

العالم

في العالم الا بطريق المبالغة قوله وههنا بحث حاصله انه لا مدخل للحذف في التعميم
اذ القرينة ان دلت على عموم المقدر فالعموم ناشئ من المقدر لا من الحذف والا
فلا عموم وهذه شبهة اوردها بعض الاكابر على كلام القوم ودفعها الشارح
المحقق في شرح المفتاح بان القرينة تدل على ان هناك محذوفا من غير دلالة
على العموم او الخصوص لكن يحمل في المقام الخطابي على العموم حذرا عن الترجيح
فللحذف اذن مدخل في التعميم فلا وجه لنقل كلامه من هناك الى هنا ثم القدح
عليه بان هذه الشبهة غير واردة قوله ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار ممنوع
فان المط في هذه الصورة بالحذف انما هو المجموع المركب من الوجودي والعدمي
والحاصل ان المط هنا مركب من النفي والاثبات بخلاف ما سبق من الاقسام فان
المط هناك الاثبات لا النفي فربما كان الحذف لمجرد الاختصار انما يتصور اذا كان المقام
حاكما بالاختصار فائدة الحذف في الاختصار بخلاف الصور السابقة فانه لا حصر هناك
فافهم قوله وعليه قوله ارني انظر اليك الاختصار الفائدة هنا في الاختصار ممنوع فان
ذلك اعني طلب الرؤية لما كان امرا عظيما مع انه صرح بطلبه المتعظم وهو ايضا مع
ذلك فلم يصرح به المتعظما لذلك واستبعادا لتحققه واستحياء منه لكن انه على الحضرة
الالهية تعالى الله عن ان يرى في هذه الدنيا بهذا البصر الظاهر او ان يتوهم انه مما يدرك
على مشاكلة الاجسام والجواهر قوله وقد عرضت هذا البحث لي لفظ العرض ينبئ عن فخامة
قدره اعني المعروض عليه وجلالة منزلته فابهام لفظ البعض اذن تنبيه على علو مكانه
على نمط قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات وهذا هو الملائم للمقام ويشهد
بصحة المراد والمرام وبالجملة فهذا اشارة الى الاشكال المتقدم الذي بينه هناك اذ يعلق
وههنا بحث لي في وجه النظر ان يقدم على حديث الاختصار وامثلته الا انه اخره لشدة
اتصال الاختصار بالبحث المتقدم فلم يرض بالافتراق بينه وبين امثلته فحاد عن الاكتفاء
بهذا المقال مع ما فيه من المقال بفراغ البال قوله العرم القرم السيد الهمام كنز الهمة الليث
الاسد الكتيبة العسكر المزدحم موضع الازدحام والاصال قوله لا انصح في او ممنوع

لم لا يجوز ان يكون الدعاء بمعنى النداء واو للتخيير في التشبيه اي ادعو المسمى بلفظ الله او بلفظ الرحمن وهذا معنى صحيح لا غبار عليه قوله ولما ورد اي موسى عليه السلام ومدين قرية شعيب عم وجد عليه اي على ذلك الماء امة اي جماعة يسقون اي مواشيهم من دونهم اي من دون هذه الامة امرأتين هما بنتا شعيب عم تذودان يحبسان اغنامهما ويمنعانها عن الماء الى ان تفرغ هذه الامة عن السقي ويخلو لهما البئر ومعنى الزود الكف والطرد والدفع قال اي موسى عم ما خطبكما ما شأنكما لا تسقيان قالتا اي امرأتان حتى يصدر الرعاء اي حتى يصدر رعاة مواشيهم عن وردهم فيخلو لنا الموضع والرعاء جمع راع فقال موسى عم اين الماء فانطلقنا به اليه فاذا هو بحجر عظيم على رأس البئر لا يزيله الا عصابة من الناس فرفعه موسى عم بيده وحده ثم اخذ الدلو فادلى دلوا واحدا فافرغه في الحوض فرويت الغنم هذا والشيخان قد ذهبا الى ان المفعول هو الابل والغنم ولم يجعلا المضاف اليه داخلا في المفعول والحاصل ان المفعول هو الابل والغنم على الاطلاق مع قطع النظر عن الاضافة وعن المضاف اليه عندهما فالفعل عندهما من قبيل تنزيل المتعدي منزلة اللازم واللازم على تقدير كل من الابل والغنم المترحم والمط علية كل من الزود والسقي المترحم وذهب صاحب المفتاح الى ان المفعول محذوف وان الاضافة والمضاف اليه كل منهما داخل في المفعولية والعلية راجعة اليه وهذا وقع حسن بل ادق معنى واوفق بمقصود الاية قوله اي ما قلاك هذا اولى مما يقال اي قلاك كما وقع في بعض نسخ المفتاح اي ما ابغضك يا محمد وهذا رد لما زعمه المشركون من انه قد ودعه ربه وقلاه وذلك حين انقطع عنه الوحي مدة لانه سئل عن اصحاب الكهف والروح فقال سأخبركم ولم يستثن او كان في بيته جرو كلب قوله ليدخل فيه القصر بانواعها الثلثة كذا وقع في النسخ وفي نسخة قرئت عليه ولا وجد لتانيث الضمير الكلم الا ان يجعل القصر متأولا بهذه الحقيقة القصرية في كل نوع من الانواع وبالجملة تقدير عدم الاول بانه تركه اعتمادا على المقايسة وعن الثاني بانه لم يجعل بحيث يتناول الانشاء لانه في مباحث الخبر ولا يخفى ان المدعى هو الاحسنية والمذكور في معرض التصحيح لا يصلح لدفع الاحسنية

قوله فيمكن تطبيق العبارة ايضا اما على القصر بوجوهه فبان يراد بالتخصيص المعنى اللغوي وهو موجود في كل قصر لان في كل تعيينا وتخاطبا ان التعيين عم بحكم واما ادراج الانشاء فباعتبار رد الخطاء باعتبار انه جرد سيف العزيمة على واحد معين منه بطريق الثلث والاختلاف والتبعية فيشمل الاقسام الثلثة

والا فيمكن تطبيق العبارة على القصر بوجوهه بل يمكن ادراج الانشاء ايضا بادنى تمحل في العبارة قوله ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد اي بالطريق المخصوص والا فكل تاكيد بهذه المثابة لا يلزم ان يكون للقصر والتخصيص فان قولنا ان زيدا القائم كذلك مع انه لا حصر فيه ولا تخصيص وكذا قولنا زيد قائم البتة البتة مفعول لا فيه من التكرير المفيد للتاكيد اراد به معنى الاختصاص او التخصيص مركب من الاثبات والنفي والتكرير يفيد الجزء الاول ويؤكده فصح انه مفيد لتاكيد الاختصاص في الجملة قوله ولم يعتبر فيه التخصيص لانه لا يقال فيلزم ان لا يكون المخبر عن القصر لانا نقول هما متحدان نوعا لانهما بمعنى التخصيص الاول ومعنى العطف على الثاني والكلام فيه انما الكلام في عطف احدى الرهبتين على الاخرى بحرف الفاء فما فائدته وما وجه ما هو الحق ان الفاء تنبيه على ان بين المعطوفين تفاوتا اما بطريق الترقي او التنزل والتعويل على المقام ويظهر للمتعمق هذا التحقيق اي لا يخفى ان تحقيقه هذا لا يدل على ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص وكيف وقد صرح في الكشاف بان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص لانه قال في اياي فاعبدون انه حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادته الاختصاص فكون التقديم هنا للامور المذكورة لا يمنع كونه للقصر لجواز الاجتماع في المقتضيات الكلم الا ان يقال في العبارة تسامح ومقصوده انه ظهر منه ان فائدة التقديم لا تنحصر في التخصيص فليتأمل قوله قد يكون لا للتخصيص على غير العبارة المشهورة اي قد لا يكون للتخصيص اذ قد تقرر ان قد الحرفية مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد عن الجازم والناصب وحرف التنفيس وهي معه كالجزء فلا يفصل بينهما بشيء قوله وهم بسانه اعني هذه عبارة سيبويه في الكتاب والمذكور في كتب القوم انه اعني ههنا ما يعنى للمفعول وهو صريح عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز وبهذا يشعر ظاهر كلام المفصل وحاصل كلامهم اذا اعني من غنى بكذا صرفت العناية اليه وقد وقع في الكشاف في سورة مريم في قوله تعالى اراغب انت عن الهتي انه قدم الخبر على المبتداء في اراغب انت لانه كان اهم عنده وهو عنده اعني ولا يخفى على ذي ريبة انه اعني ههنا

اما طريق الترقي فكانه قيل فارهبون رهبة فوق رهبة وعلى الاولى واما طريق التنزل فكانه قيل فخصوه برهبة عقيبها رهبة فان المعنى على استيفاء الرهبات الى اخرها واما الفاء فقد يجيء للتنبيه على التفاوت بين المعطوفين بمعنى انهما يتفاوتان تنزلا او ترقيا فقد صرح به صاحب الكشاف في سورة والصافات ولفظه ثم في هذا المعنى اشهر واظهر منه

من المفعول فاما في كلام سيبويه فلا ضرورة في حمل عليه بل المعنى هناك على الفاعل اى
انهم يقدمون الذى هم بشانه اشد عناية منهم بغيره فى التخاير بين المفضلين بالاعتبار
على غنط قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا انتهى وفيه نظر لانه قد ذكر ان التقديم له فوائد
كثيرة فاذا امتنع بعضها ينبغى ان يحمل على ما لا يمتنع فالخلو عن البعض لا يستلزم الخلو
عن الكل وهذا النظر انما هو بالنظر الظاهر بما نقله الشارح من لفظه وعبارته الا انه فى
التحقيق ساقط لانه نص فى عبارة دلائل الاعجاز وغيرها تفسيرا يوجب ظاهره ورود
نظره فنحن ننقل اولا بعبارته كلامه ونبين ثانيا مقصوده ومرامه وثالثا فساد ما
توهمه الشارح وملامه فنقول وبالله التوفيق اعلم ان الشيخ لما شرع فى تفصيل القول
فى التقديم والتاخير مهد اولا مقدمة ثم فرع عليها ما يخفى فيها اما المقدمة فمحصولها ان التقديم
قسمان احدهما تقديم يقال انه على نية التاخير وذلك فى كل شئ اقررته مع التقديم بعد التقديم
على اسمه ورسمه كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفاعل فى قولك منطلق زيد
وصدق عمرا زيد وثانيهما تقديم لا على نية التاخير وذلك بان ينقل الشئ من باب الى باب آخر
فى غير بابه كقولك زيد المنطلق والمنطلق زيد فان كل ما هو مقدم فهو مبتدا ونظيره
من هذا قولنا ضربت زيدا وزيد ضربته واما التفريع فقد اشار اليه بقوله واذ قد عرفت
هذا التقسيم فاذا تتبعه بجملة من الشرح اعلم انا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجرى مجرى
الاصل غير العناية والاهتمام كما اذا تعلق الغرض بوقوع فعل بانسان بعينه دون من
اوقعه نحو ان خارجيا يخرج فيفسد ويكثر به الاذى فالمطلوب قتله دون قاتله فيقولون
قتل الخارجى زيد وكما اذا اشتهر زيد بالصلاح ولا يتوقع من مثله قتل فيقول قتل زيد
رجلا فالذى هو النادر والبعيد من الظن هو الفاعل لا المفعول ثم قال وهذا جيد بالغ
الا ان الشان فى انه ينبغى ان يعرف فى كل شئ قدم فى موضع من الكلام مثل هذا المعنى
ويفسر وجه العناية هذا التفسير وقد وقع فى ظنون الناس انه يكفى ان يقال انه قدم للعناية
ولان ذكره اهم من غير ان يذكر من اين كانت العناية وبم كان اهم ثم بالغ فى التشنيع
والطعن فى هذا الظن وساق فى ذلك كلاما فى ورقة ثم قال واعلم ان من الخطا ان يقسم

الامر

الامر فى تقديم الشئ وتاخيره فيجعل مفيدا فى بعض الكلام وغير مفيد فى البعض وان يعلل
تارة بالعناية واخرى بانه توسعة على الشاعر والكاتب حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك
اسجاعه لانه من البعيد ان يكون فى جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى فمتى ثبت فى تقديم
المفعول مثلا على الفعل فى كثير من الكلام انه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التاخير
فقد وجب ان تكون تلك قضيته ومقتضاه فى كل شئ وفى كل حال ثم قال ومن سبيل
من يجعل التقديم وترك التقديم سواء ان يدعى انه فى عموم الاحوال كذلك فاما ان يجعله
نوعين فيزعم انه للفائدة فى بعضها وللتصرف فى اللفظ من غير معنى فى بعض فمما ينبغى
ان يرغب عن القول به وهذه مسائل لا يستطيع احد ان يمتنع من التفرقة بين تقديم
ما قدم فيها وترك تقديمه هذه عبارة الشيخ فى دلائل الاعجاز وبهذا يظهر ان ما نقله
الشارح اعنى قوله ومن الخطا ايضا ان يجعل التقديم مفيدا فى كلام فائدة وغير مفيد فى
اخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب فى القوافى والاسجاع بهذا اللفظ ليس
عبارة الشيخ ولا هو محصول معناه بل حاصل كلام الشيخ ههنا ان ههنا امرين التقسيم
والتعليل اما التقسيم فحاصله ان التقديم قسمان مفيد وغير مفيد واما التعليل فحاصله
ان التقديم باعتبار موجبه قسمان احدهما التقديم المعلل بالعناية المجردة وثانيهما
التقديم المعلل بالمحافظة على السجع والقافية وما اشبه ذلك وقد ادعى الشيخ ان كلا من
الامرين خطاء الا انه صرح ههنا بدليل الخطاء فى الاول بقوله لانه من البعيد ان يكون
فى جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى وترك دليل الثانى اعتمادا على انه فصل القول فى
بطلان التعليل بالعناية المجردة فلا معنى اذن للتعليل تارة بالعناية المجردة واخرى
بالمحافظة على السجع والقافية ونحوهما اذ لا معنى للعناية المجردة بدون التفصيل والتعيين
للموجب والسبب فان بطلان هذا المعنى مكشوف عقلا ونقلا واما دليل فساد التقسيم
فحاصله انه يبعد عن العقول السليمة والفطرة الصحيحة ان يكون فى كلام البليغ امر هو
خلاف مقتضى الظاهر من غير نكتة زائدة حاصلة فى ضمن ارتكابه اما التقييد بكلام البليغ
فمستفاد من التقييد بالنظم اذ النظم على ما فسره الشيخ فى سائر المواضع معناه تاليف الكلام

مترتبة المعاني متناسقة الدلالات حسب ما يقتضيه العقل واما التنبيه بخلاف مقتضى

الظاهر فلان الكلام في التقديم الذي حقه التاخير على ما ينادي عليه حديث التمهيد والتفريع

وقد سبق تفصيل القول فيه فثبت ان القول بان نوعا من التقديم لا فائدة فيه ووجوده

وعدمه سواء في كلام البليغ خطاء صريح وهذا معنى صحيح لا غبار عليه من الخلل وهو

خال عن ورود النظر عليه بل الخلل انما نشاء من تصرف الشارح وتغيير عبارة

الشيخ ومنشاء الخلل امران احدهما انه قيد المفيد بفائدة وثانيهما انه جعل القول

بالمحافظة على الفاقية والسجع ونحوها في معرض التفصيل الغير المفيد لتلك الفائدة في

الموضع الاخر فيتبادر من الاول ان معناه انه لا يجوز ان يكون التقديم مفيدا لفائدة

مخصوصة في بعض المواضع ولا يكون مفيدا لتلك الفائدة بخصوصها في سائر المواضع

وهذا معنى فاسد لانا قاطعون بجوازه على ما يشهد بذلك تفصيل المقتضيات للتقديم

ويتبادر من الثاني انه لا يجوز ان يقال التقديم في هذا الموضع لرعاية الفاقية والسجع

او ما اشبه ذلك وسائر الاغراض هنا منتفية وهذا ايضا فاسد ومنشاء الفساد

انما هو تصرف الشارح وتغيره حيث جعل التعميم والتعليل اللذين هما امران متغايران

امرا واحدا وجعل الثاني من تتمة الاول فوقع في الفساد كما ترى هذا ما تيسر من الكلام

في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام قوله يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا ذكر بعض المحققين

ان المحذوف في بسم الله ينبغي ان يقدر مؤخرا عن معموله اذ لو قدم لعاد على موضوعه بالنقض

اذ الحذف ينبئ عن عدم الاعتناء بشانه والتقديم ينبئ عنه فالجمع بينهما كالجمع بين الضب

والنون قوله الاصل تقديم المفعول المطلق اذ هو جزء من مفهوم الفعل فانما له ارشد

ولا كلام فيه وفي غيره سوى تقديم المفعول فيه الزمان على المفعول فيه المكان والامر فيه

ايضا هين فان قيل قوله ثم المفعول معه تقديره ثم الاصل تقديم المفعول معه وكذا قوله ثم

البدل والاشي بعده حتى يكون تقديمه بالنسبة اليه قلنا مبناه على المشاكلة مع انه قوله

وقال رجل من آل فرعون الآية انما يقال قدم هذه الصفة على الصفة الثالثة وهي يكتم

ايمانه لانها اهم اذ الاهتمام في انه مع كونه من آل فرعون كان مؤمنا وحاصله ان المسند

حصول

حصول الايمان لمن هو من آل فرعون ادل على ذكره مع ذكر الايمان فذكره بجنبه

الباب الخامس القصر قوله هو في اللغة الحبس يقال قصرت الشيء اقصره

قصرا حبسته وقصرت الشيء على كذا اذا لم تجاوز به الى غيره يقال قصرت اللقحة

على فرسي اذا جعلت درّها له ويقال قصر الشيء بالضم يقصر قصرا خلاف طال

وقصرت من الصلوة اقصر قصرا كذا في الصحاح وحاصله ان الذي هو خلاف

الطول فهو القصر على وزن الصغر وهو خلاف الكبر ويقال ايضا كالفعل واما

الذي بمعنى الحبس فهو القصر بسكون الصاد وفتح القاف وقد جاء بمعنى النقص ومنه

قصر الصلوة فان القصر في كلام الشرح اضافي والمراد انه لم يجئ بمعنى خلاف الطول فافهم

قوله وهو غير حقيقي بل اضافي اي اشارة الى ان الحقيقي ههنا مقابل للاضافي وفيهم

من يقول الظاهر ان الحقيقي ههنا مقابل للمجازي لان حقيقة القصر هي نفي الشيء

عن اصله وهذا لا يوجد الا في الحقيقي واما تخصيص الشيء باعتبار بالاضافة الى بعض

الاغيار فلا ينافي التركيب بل يجامعها ولذلك يحتاج فهمه الى القرينة واما ما ذهب

اليه الشارح فيرد عليه ان التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات فلا جرم احتاج

الى التمسك الذي ارتكبه من ان المراد بالاضافي ما يكون بالاضافة الى بعض

ما عدا المقصور عليه وبالحقيقي ما يكون بالاضافة الى جميع ما عداه الا انه يلزم

على هذا ان الاضافي بهذا المعنى انما يقابله المطلوح في العبارة لا الحقيقي وفيه بحث

اذ الحقيقي بهذا المعنى ايضا انما يقابله المجازي لا الاضافي فالحق ما ذهب اليه الشارح

اذ الاصطلاح منعقد على تسميته اضافيا لا مجازيا وكون القصر من قبيل الاضافيات

لا يقدح في ذلك كما يجيء وتحقيق هذا المقام على قانون الشرح ان الملحوظ في

تسمية القسم الاول بالحقيقي هو التنبيه على ان القصر فيه انما هو بالنظر الى الحقيقة

ونفس الامر لا ان الملحوظ في تسميته هو القصر بالاضافة الى كل ما عداه نعم هذا

المعنى لازم لكنه فرق بين الملحوظ واللازم والملحوظ في تسمية القسم الثاني بالاضافي

هو التنبيه على ان القصر فيه انما هو بالاضافة الى بعض المغايرات وبالجملة فتسمية

كل باسم ينبئ عما قصدوه وجعلوه وجها للتسمية فاندفع المحذوران وارتفع الاشكال
قوله لا ينافي كون التخصيص مجرد كما يذهب اليه بعض القاصرين من ان تقسيم
القصر الذي هو التخصيص الى القسمين تقسيم للشئ الى نفسه والى غيره لان مطلق
التخصيص يشتمل على معنى الاضافة فالتقسيم والتسمية يدلان على وجود معنى الاضافة
في احد القسمين دون الاخر وحاصل الدفع ان ذلك لا ينافي وجود معنى الاضافة في مطلق
التخصيص غاية الامر ان الاضافة متفاوتة وهذا التفاوت لا ينافي التقسيم والتسمية وقد
يقال بل الاشكال ان معنى كونه من قبيل الاضافات ان التخصيص من مقولة الاضافة
لانه نسبة بين المقصورين وكيفية الدفع بحاله وفيه نظر اذ التخصيص من مقولة الفعل
لا من مقولة الاضافة اذ الاضافة هي النسبة العارضة للشئ بالقياس الى نسبة اخرى
كالبنوة مثلا والتخصيص ليس نسبة بل تاثير وفعل والنسبة هي ما يعرض لهما فليتامل
قوله لقلة جدواه الظاهر ان المراد قلة جدوى التصريح يريد انه ساق الكلام على وجه
يندرج فيه القسمان فالتصريح بالتقسيم قليل الفائدة اذ المطلوب القسمين
فترك التصريح لقلة الفائدة وفيه تعسف وقد يقال معنى هذا الكلام ان الاشتغال
بالتقسيم قليل الجدوى اذ الحقيقي بعض اقسامه كقصر الموصوف على الصفة غير موجود
بل هو محال والبعض الاخر كقصر الصفة على الموصوف وان كان جائزا الا انه غير واقع
فلا فائدة في الاشتغال ببيان الممتنع وغير الواقع وهذا ايضا تعسف اما اولا فلان كلا
من النوعين لما كان ادعائيا ممكن بل كثير واقع واما ثانيا فلان القسم الثاني اذا لم يكن
ادعائيا كثير واقع فالحق ان يكتفي بمجرد ترتيب كلام الايضاح حيث قال هل صاحب
المفتاح ذكر الحقيقي لزعمه الفاسد ان المراد بثاني واحد الواحد فقط وان شرح تعليل صاحب
المفتاح بالتقسيم بما علله قوله او بوصف مكان اخر اراد لفظ المخاطب اذ الافراد والتعيين
قد انه رجاء دون ثاني قوله الخ كثير من امثلة غير الحقيقي وذلك اذا كان المعنى المقابل
للمقصور عليه اكثر من واحد كالمثالين المذكورين قوله نعم قد اورده في جواب سؤال مقدر
وهو ان يقال لما كان القصر الحقيقي ايضا مندرجا في كلام المفتاح ومقصودا فيه بالدليل

اذ التصريح هنا فهم دفعا للغفلة وتصريحا بالمقصود
خصوصا اذا كان هناك ما توهم خلاف المقصود
ولهذا المتنبه على صاحب الايضاح ومن تبعه
فكيف يقال ان التصريح قليل الجدوى
منه

المذكور

المذكور كان مقتضى المطابقة التعرض لامثلته ايضا كما تعرض لامثلة غير الحقيقي
بل تخصيصها ببيان بامثلة غير الحقيقي والاعراض عن التعرض عن امثلة الحقيقي
بالكلية دليل على ان القصر من هذه العبارة ليس الا غير الحقيقي وان كانت العبارة
صالحة للانطباق عليه ايضا فاجاب الشارح المحقق بجوابين حاصل الاول المنع
اولا فان علمنا الذكر بل جعلنا الترك هنا النكتة هي الاحتراز عن توهم الكذب
نظرا الى الاعم الاغلب وان صح في ماء النادر الازيد فليتامل بل تخصيص التعرض
بالاول وترك الثاني تنبيه على ان الاول كثير الوقوع والثاني عديمه وحاصل
الثاني التسليم اي لو سلم ان عليه الذكر فقد ذكره والى الاول اشار بقوله اعتبارا
لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب والى الثاني بقوله وكلامه لا يخلو عن
ولذا فاني تاملت وجدت فيه اشارة الى الجواب بطريق الترقي يريد انه ترك ذكر الامثلة بل
تعرض للتقسيم فكيف يصح ان يقال ترك الامثلة فضلا عن ان يجعل الترك وسيلة
الى عدم الاعتداد والقصد الى الحقيقي فليتامل قوله الوصف المسلم ثبوته يريد ان الوصف
مقرر ثابت عند المتكلم والسامع لا نزاع فيه انما النزاع في الموصوف به اهو زيد وعمرو
كلاهما او احدهما الاول التشريك او عمرو دون زيد قوله الى ثبوته اي ثبوت الوصف المسلم
للمدعي له اي للذي ادعي ثبوته له فالمستتر للثبوت والبارز للام المدعي ويرد عليه انه
في الضمير الاول اذن الابراز فالوجه ان يجعل الوصف مسندا الى الظرف بعده اعني له
ان عامله اي امكانه المدعي على ما يقتضيه المعنى اليه بصفة العموم وان كان خاصا
قطر بقة الحقيقي قوله فيتناول معطوف على جواب متى اعني توجه على نمط قوله متى
اضع العمامة تعرفوني لان متى اسم الشرط ونكتة العدول عن المضارع التنبيه على
ان التناول امر دائم الوجود كانه في جميع الاحيان لذلك اي للمدعي له قوله نحو ما ان
لا زيد ولا نفي ووجه الانحصار ان القصر لا يتصور الا بين الشيئين اللذين
بينهما نسبة وهذا يقتضي ان يكون احدهما منسوبا والاخر منسوبا اليه فان اريد قصر
المنسوب اليه على المنسوب فهو قصر الموصوف على الصفة والا فهو قصر الصفة على الموصوف

وقد يقال للاختصار والاستقراء والتتبع نابع يدل على ذات ومعنى يصدق على احدهما
في المجيء زيد نفسه مع انه ليس بنعت بل هو بدل اشتمال وكذلك كونه دال على ذات ومعنى
منها يجيء في تحقيق المجيء هذا العلم وقوله غير الشمول احتراز عن التاكيد نحو جاءني القوم
اجمعون مثلا وهو نكتة وهو انه يقتضي التعريف يخرج عن قولنا جاءني القوم الجمعي يوم
الجمعة فقولنا الجمعي نعت نحوي بالاتفاق مع انه يفيد معنى هو الشمول فيلزم خروجه
منه فان قيل المراد بالشمول هو ان لا يشذ فرد واحد من احاد المتبوع عن الحكم المذكور
وهذا هو المعتبر في التاكيد واما المستفاد في المثال المذكور اعني صفة الاجتماع فليس
بشمول بهذا المعنى بل معناه انهم جاؤوا بصفة الاجتماع لا بصفة التفرق وهذا لا يمنع
ان لا يشذ فرد من افراد المتبوع اذ لو تخلف المجيء للبعض بصفة الاجتماع صدق هذا
الكلام ولا يصدق التاكيد اصلا فقلنا التاكيد في قولهم جاءني القوم اجمعون ايضا معنا
الاجتماع كما صرح به ونص عليه الشيخ عبد القاهر فان كان الاجتماع شمولا لم يخل بنا
ههنا والا لا يتم ما ذكره الشيخ فافهم لتصادقهما على العلم في قولنا المجيء هذا العلم
قد يعترض عليه بان هذا لا يصدق على العلم في المجيء هذا العلم اذ العلم يدل على ذات معينة
وهذا ساقط لانهم ارادوا بالذات ههنا ما يقوم به وصف سواء كان من الذوات
المحققة المتاصلة في الوجود الخارجي كزيد وعمرو وغيرهما او لا كما اذا كان معنى من المعاني
كالعلم مثلا لكن العلم في قولنا المجيء هذا العلم خاصة يدل على ذات وهي التي اشير اليها
باسم الاشارة بهذا وعلى معنى قائم بهذه الذات وهو التعين والتشخص بحيث يمتاز عما
عداه لكن دلالته على هذا المعنى مخصوصة بهذا الوضع لا يوجد في جاءني الرجل وفي كتب القوم
تصريح بذلك لانهم قسموا النعت الى ما يدل على عرض المعنى عموما والى ما يدل عليه خصوصا
وجعلوا مررت بهذا الرجل من قبيل الثاني دون جاءني الرجل فافهم وكذا يبين النعت
والصفة ثم قد يقال النسبة بين معنيي المعنوية في المباينة اذ المعنى الاول هو نفس الامر القائم
بالغير كالعلم والمعنى الثاني هو ذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه كالقائم ويتوجه عليه بان ان
اريد بالمباينة المباينة بحسب الصدق والحمل فلا فرق بين الصفة المعنوية والنعت النحوي كذلك

وبين

وبين معنيي المعنوية في ان كلا منهما متباينان وان اريد النسبة باعتبار التحقق
في الجملة فبينهما العموم من وجه فلا جهة لجعل المعنويين متباينتين وجعل المعنوية
والنحوية متشاملتين على العموم من وجه والاول انسب لان اطلاق المعنوية بالمعنى
الاول عندهم اشهر وفي المقتضى للظهور فمن قصر الموصوف على الصفة انما يتم هذا
لو اعتبر التاويل في جانب المقصور عليه كما اعتبره واما اذا اعتبر في جانب المقصور فهو من
قصر الصفة على الموصوف يعني ان الهوية مقصورة على زيد والكون زيدا مقصور
على احد والبابية مقصورة على الساج وبالجملة فلا بد من تاويل في احد الجانبين
ليستقيم المعنى لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اي غير جيد اذ لو اريد تعذر الاحاطة
اجمالا فممنوع وان اريد تعذرها تفصيلا فمسلم الا انه غير نافع لانه يجوز ان يكون القصر
بملاحظة الاحاطة الاجمالية وتوقف صحة القصر على الاحاطة التفصيلية ممنوع الا ترى
انه يصح ما في الدار الا زيد فانه من قبيل قصر الصفة على الموصوف مع ان فيه سلبا
لهذه عن جميع الموصوفين مع تعذر الاحاطة التفصيلية ههنا فافهم وبالجملة فمن حاول اثباته
فعليه البيان كيف والاجمال كاف في غير الحقيقي بل في الحقيقي ايضا على ما صرح به كلام الخطا
ان غاية ما يكون لك في الدنيا سترا اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية يريد ان هذا
المنع يفضي الى ان يخصص الصفات المنفية بالوجودية وهذا التخصيص مع
التقييد في مفهوم القصر الحقيقي لانهم صرحوا بنفي ما عدا المذكور بحسب الحقيقة ونفس الامر
يجب اذن ان يقيد ما عدا المذكور بما عداه الوجودي ويرد الاشكال اذن ان النقيضين
قد يكونان وجوديين وارتفاع النقيضين محال والجواب ان كون النقيضين وجوديين
محال فان نقيض كل شيء رفعه فوجودية غير متصور وهذا واضح كثير تصريح بصحة
هذا القسم ولا يخفى ان فيه سلبا للصفة المعينة عن جميع الاغيار فان كانت الاحاطة
الاجمالية كافية في صحة القصر فهذا يصح الا ان ما ذكره في القسم الاول منقوض به وان
لم تكن الاحاطة الاجمالية كافية فكيف يصح هذا ايضا ولا يخفى ان المسلوب والمسلوب عنه
سيان في وجوب العلم به اجمالا او تفصيلا لا سيما الى ما حيث يتلق في الصفة المقابلة

لهذه الورقة ان الاقتضاء مختص بالقصر غير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قوله اى بالثاني ضمير جع الضمير القسم الثاني من الحقيقي فيلزم تخصيص الادعائي به فيقع الاحتياج الى ان يقال يمكن اجراء هذا الاعتبار في القسم الاول ايضا فالحق ان يقتصر جع الضمير بطريق الحقيقي دفعا للاوهام وتطبيقا للكلام بالمرام قوله دفع علينا امل ارباب الال لاقية باعتبار اشتراكهما في جواز اتصاف الموصوف بصفات مغايرة للصفة التي قصر الموصوف على تلك الصفة وان امتاز احدهما من الاخر ملاحظة ان المعتبر في مفهوم الحقيقي الادعائي سلب جميع ما عدا المذكور ولا يشترط فيه اعتقاد المخاطب بالطريق المذكور في الاضافي وذلك السلب يقتضي عدم الاعتداد بما عدا المذكور والمعتبر في غير الحقيقي سلب بعض ما عدا تلك الصفة ويشترط فيه اعتقاد المخاطب بالطريق المعهود وليس فيه عدم الاعتداد بما عدا المذكور قوله معناه متجاوزا اليه يريد انه حال من فاعل المصدر والذى هو التخصيص اعني المتكلم يرشد اليه قوله والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوز الاخر قوله معنى التجاوز نفي سائر الصفات فانه قلت نحايتعلق بما هو متعلق فيتعلق دون اعني او مكانها فانه ظرف البتة بنص عليه في شرح المفتاح قلت هو ايضا حال بمعنى او واقعا تلك الصفة مكان اخرى قوله اعتقد اشتراكه في صفتين من باب القلب اى اعتقد اشتراك صفتين فيه ولو قال اشتراكه بين صفتين لم يحتج الى التاويل كذا ذكروه والاوجه انه لا حاجة الى اعتبار القلب بل انما يقع الاحتياج اليه لو كان الظرف اعني في صفتين متعلقا بالاشتراك ظرفا لغوا له اذ يلزم ح ان يكون الصفتان مشتركا فيهما مع ان المشترك فيه انما هو الامر اعني الموصوف فاما اذا جعل متعلقا باعتقد فلا اى اعتقد في صفتين وفي حقهما كون الامر مشتركا اى مشتركا فيه بينهما او التحقيق ان الاشتراك المذكور مشتركا اى مشترك فيه على الحذف والايصال كقولهم المال المشترك بين زيد وعمرو اى مشترك فيه فيكون اشتراكه من قبيل اضافة المصدر الى المفعول اى اعتقد كونه مشتركا اى مشتركا فيه فلا حاجة اذن الى ان يعدل في شيء مما ذكر الاحاجة الى اعتبار القلب فليتامل قوله اذ في مكانه معنى الشئ الظرف اعني معنى الشئ ينبغي ان يجعل متعلقا بادنى اعتبار المعنى كما في قولهم دخلت مقام عمر جعله على الطريق المعهود في صلته لا متعلقا به باعتبار المعنى

اى لعدم الاعتداد بغير المذكور من الصفة في الاول والموصوف في الثاني لان غير المذكور قد لا يعتد به بوجه خطابي وان كان هو حاصلا كما يقال ما حاتم الا جواد تنزيلا لغير صفة الجود منزلة العدم وعكسه ما جواد الا حاتم منه

لان هذا المعنى اعني معنى التجاوز لغة ملزوم ههنا بمعنى النفي في الصحاح جزت الموضع اجوزه جوازا سلكته وسرت فيه وجاوزت الشئ الى غيره وتجاوزته بمعنى اى جزته وتجاوز الله عنه اى عفى منه

التفصيل والا لزم الجمع بين الاضافة ومن والمعنى معنى دون في الاصل اقرب مكان بالشيء وحاصله ان دون في الاصل موضوعة للقرب المكاني وفي قولنا دون كان احط منه قليلا بعض نسبة عن هذا المعنى قوله ثم استعير الخ نبه بلفظ ثم على ما بين المعنيين من الواسطة التي هي بمنزلة التراخي وتحقيق ذلك ان دون في الاصل موضوعة للقرب المكاني ثم نقل منه الى الانحطاط الحسي غير الظرفي كقولك العامة يقال هذا دون ذاك اى فامنه اقصر منه ثم نقل الى القرب شرفا ورتبة ثم نقل الى معنى التجاوز المطلق اى مع قطع النظر عن اعتبار التفاوت والانحطاط كما في استعماله في القرب الرتبي مجاز في الدرجة الثالثة وفي التجاوز المطلق مجاز في المرتبة الرابعة وفي كلام ثم اتسع مبني على المشاكلة اذ ليس لرجه التراخي هنا كثير ظهور قوله فقد خرج ما اذا اعتقد كلمة ما موصوفة اى قصر حصل اذا اعتقد او موصولة اى القصر الذي حصل اذا اعتقد قوله ولقائل ان يتكلف الخ دفع هذا الاعتراض ظاهر الصفة مقدرة بعد اخرى وبعد آخر اى دون صفة اخرى اثبتها المخاطب لذلك الموصوف ودون امر اخر اعتقد المخاطب اتصافه بتلك الصفة والقرينة المشعرة بهذا المعنى قوله بعد ذلك والمخاطب بالاول من ضربي كل من يعتقد الشركة وبالثاني من يعتقد العكس وبهذا القدر اندفع جميع المحذورات عن اخرها قوله فان قلت تخصيص الخ حاصل السؤال ان القوم بانه ان اراد اعم من الواحد فقد دخل فيه القصر الحقيقي غير مستقيم اذ التعريف مشتمل على قيد يخرج القصر الحقيقي وهو التخصيص اذ هو يقتضي الاعتقاد بالطريق المذكور واجراؤه في الحقيقي ممتنع والا انتفى الحقيقي والحاصل ان التعريف مشتمل على قيد هو ملزوم لشيء هو ملزوم لانتفاء الحقيقي في نفسه فقوله وهذا انما لا يتيع اى هذا انما يفضي الى عدم كون الحقيقي داخلا ان اعتبر فلا يعتبر اذ لو اعتبر لزم الجمع والا لا بط فالملزوم مثله وهذا في التحقيق جواب لما يقال هب ان التخصيص مقتضى للاعتقاد المذكور لكن يجوز اجراء هذا الاعتقاد في الحقيقي فدفعه بانه لو اعتبر فيه لزم الجمع وحاصل الجواب انا لا نسلم ان مطلق التخصيص يقتضي الاعتقاد بالطريق المذكور

حاصل السؤال ان التعريف بانه تخصيص امر بصفة دون اخرى او بالعكس الخ لا ينطبق على حصر الثاني وهو الاضافي اى وهذا الحصر تخصيص وخاص بالقصر الحقيقي لانه ادرج فيه المخاطب بالقصر الحقيقي اذ في تغييره منه

بل هو امر محض بغير التحقيق وبهذا يظهر انطباق هذا الجواب على هذا السوال وتبين كيفية
توجيه الاشكال على ما سبق من المقال تبيينا خاليا عن شائبة الخفاء والاختلال
ومنهم من لم يهتد الى تحقيق هذا السوال وتطبيق هذا الجواب فوجه السوال بطريق
وقع منه في حيرة واشكال فقال هذا على الاعتقاد المذكور بالطريق المذكور غير واقع
اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات كيف وفي الصفات ما هي متقابلة
يمتنع اجتماعها فلا يتصور اذن تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات واذا لم يكن
هذا التخصيص واقعا فلا يلزم صدق حد المص اذا اريد به المعنى الاخير على امر موجود
خارج عن المحدود وكذا الكلام في البواقي فان تخصيص صفة بامر دون سائر الامور
يقتضي ان يعتقد المخاطب اشتراكها بين جميع الامور وهذا مما لا يقع في الصفات المعتبرة
عرفا فلا يكون تخصيص صفة بامر دون سائر الامور واقعا فلا يلزم صدق الحد على
امر موجود خارج عن المحدود وقس عليه ما عداه والحاصل انا نختار ان المص اراد
بنفي شيء دون اخرى ودون امر ما هو اعم من الواحد ولا نم انه يدخل في تعريفه اذن التحقيق
منعه لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر
الامور وقلنا التخصيص بالمعنى الذي ذكرتموه غير واقع لا يتنا[ول] انه على ما لا يخفى اصلا وهذا
تقرير كلام هذا الفاضل في تحقيق الاشكال وتوجيه السوال ثم اورد عليه اشكالا حاصله
ان تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات معناه ان يثبت المتكلم تلك الصفة لذلك
الامر ويتجاوز سائرها بان ينفيها وهذا المعنى حاصل في قصر الموصوف على الصفة اذا
كان حقيقيا وهو موجود قطعا اذا كان ادعائيا وكذلك تخصيص صفة بامر دون
سائر الامور معناه ان يثبت المتكلم تلك الصفة لذلك الامر ويتجاوز سائر الامور
بان ينفي تلك الصفة عنه وهذا المعنى موجود في قصر الصفة على الموصوف اذا كان
ادعائيا او حقيقيا وكلا القصرين موجودان فانكار وقوع التخصيص بذلك المعنى المذكور
انكار للقصر الحقيقي وهو باطل قطعا هذا حاصل الاشكال الذي اورده على المقال وفيه نظر اما
اولا فلان هذا الاعتراض انما هو على ما فهمه من كلامه وقد عرفت انه لم يصل الى مرامه واما

ثانيا

ثانيا فلان النفي بان التخصيص المذكور موجود غير نافع جدا اذ الكلام مبني على
ان التخصيص هذا ملزوم ومقتض للاعتقاد المقتضي الى الحج فدفع ذلك لا يمكن الا
بمنع اللزوم والاقتضاء وهو عين الجواب الذي ذكره في الشرح بعينه فلنه هذا التقضا
مختص بما اذا اللزوم لو سلم تجرد النفي بوجوده غير نافع قطعا ثم لا يخفى على ذي خبرة ان
حاصل الكلامين واحد تو والاول ما يريد ان كلا من القصرين ضربان الضرب الاول
من قصر الموصوف على الصفة ما هو دون اخرى والثاني ما هو مكان اخرى وكذا
قصر الصفة ينقسم الى القسمين بملاحظة الدونية والمكانية وعدل الشارح عن بيان
الضربين بهذا النمط مع ان هذا هو مقتضى ظاهر ما سبق الى اعتبار الدون في القصر
مرة والمكان فيهما اخرى ليستقيم كلام المص والمخاطب بالاول من ضربي كل من يعتقد
الشركة وبالثاني من يعتقد العكس فانه لولا هذا الادراج بهذا النمط لما صح هذا الكلام
فافهم تو ولفظ الايضاح صريح في ذلك لانه قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد
العكس واما من يتساوى عنده الامران تو لانه اذا تساوى الامران لم حاصل
النظر المذكور ان المص جعل قصر التعيين من القصر الذي اعتبر فيه اثبات شيء مكان اخر
وليس بمستقيم اذ المكانية انما يصح اعتبارها اذا كان للنفي الذي يعتبر المثبت مكانه
مما اعتقده المخاطب بالنفي والاثبات وهذا غير موجود في القصر المعتبر فيه مكان امر بل
الصواب ان يجعل من القصر الذي اعتبر فيه شيء دون اخر لا مكانه والجواب عن هذا
النظر في غاية الوضوح وهو انه يكفي في اعتبار المكانية مجرد التجويز كما ذكره في السوال
الثاني الا ان اعتبار المكانية لما كان خفيا واعتبار دون اخر جليا مذكورا في كتب
القوم خص البيان باجراء قصر التعيين في القسم المشتمل على المكانية واضرب عن ذكر
الثاني اعتمادا على الذكر والوضوح وههنا جواب اخر وهو انه يجعل قوله او تساويا معطوفا
على ما قبله من حيث المعنى كانه قيل المخاطب في القسمين من اعتقد الامرين كذلك او تساويا
عنده وبالجملة فعلى كل تقدير اندفع الاشكالات وانقلع المحذورات ولا حاجة الى التطويل
الذي ارتكبه الشارح وتصداه او التحقيق الذي يرتضيه ويهواه تو اقول اذا قال مخ

قوله لا يخفى على ذي خبرة اه يريد ان هذا المعترض يستقل
في اثناء هذا الاعتراض بعين الدفع من حيث لا يدري
لان حاصل كلامه في اعتراضه وحاصل جواب الشارح
في التحقيق واحد وهو لا يدري لان القول بوجود القصرين
في التحقيق قوله بمنع الاقتضاء اذ لو كان الاقتضاء
ثابتا البتة لما كان للقصرين وجود لانه ملزوم
المحال والمحال غير موجود واذا كان للقصرين وجود
دل ذلك على ان الاقتضاء منتف قطعا لان القول
بالوجود وتسليم الاقتضاء يتنافيان قطعا
لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل فافهم كلمه

قصر الموصوف والمضاف وان لم يكن جزءا من المضاف اليه ولا خطا له الا انه نم باجـ
الميل الى جانب المعنى اذ الشرط بمعنى ما يتوقف عليه كما انه قيل وما يتوقف عليه قصر الموصوف
ونظيره من كلامه ما يجيء من قوله وشكلهم مضافا وكلام صدر الافاضل في ضلع السقط
مشعر بان الخارج من القسمين وان كان قضية القياس يقتضي عدم جوازه الا انه قد جاء
على هذا النمط قال ابو الطيب ما قوبلت عيناه الا ظننتا . تحت الدجى نار الفريق حلولا
فانه قد نص على ان قوله حلولا حال من المضاف اليه وهو الفريق مع ان المضاف خارج
عن القسمين وقال ابو العلاء المعري وانجابت هاج الرياض وقد هاجت فان قوله
وقد هاجت حال عن المضاف اليه وهو الرياض والمضاف وهو الهاج جمع هاجة وهي
الضفدع الصغيرة خارج عن القسمين والاظهر انه يجعل افرادا صفة مصدر محذوف قوله
وقلبا لتحقق تنافيهما في ظاهره انه من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين والعامل
في افرادا اما الشرط او ما هو عامل في موصوفه والعامل في الخبر هو الابتدائية وامر ذلك سهل
اذ العامل متحد في التحقيق قوله لكون اثباتها مشعرا الخ حاصل التعليل ان شرط قصر القلب
هو التنافي بين الوصفين في الواقع لكون مجرد الاثبات اعني اثبات المتكلم الذي هو احد
جزئي القصر مشعرا بانتفاء الصفة الاخرى عقلا وخلاصته انه انما شرطنا التنافي ليمكن
الاستدلال من احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزئه الاخر وهو
النفي على انتفاء الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قولهم تميمي
انا فان النفي فيه خفي لكن الاثبات صريح ظاهر فشرطنا التنافي ليثبت المقصود اعني انتفاء
الصفة الاخرى بطريقين وكذا اقوى وهو طريق العقل فان اثبات المتكلم بطريق القصر
وان كان مشعرا بانتفاء الغير الا انه دليل ضعيف والمقصود الاشعار بطريق اقوى
فاندفع الملام ووضح المرام فان قيل فاذا كان مجرد الاثبات مشعرا بانتفاء الغير فما فائدة
جزئه الاخر وهو النفي القصري قلنا فائدته التنبيه على رد الخطا اذ القصر تحقيق للصواب
ورد للخطا اظهر ان الشارح المحقق لم يحم حول المراد بل قال ما زاد قوله لجواز ان يكون
انتفاء الغير معلوما الخ هذا ايضا ضعيف لان جواز حصول العلم بوجه اخر لا ينافي ما نحن فيه

نصب مفعول ثان لظننت والمفعول الاول قائم مقام
الفاعل اذ اللفظ مبني للمفعول كما يقال ظن زيد منطلقا
واقامة مفعوله الاول مقام الفاعل مما لا كلام في جوازه
انما النزاع في المفعول الثاني من هذا الباب فمنعه القدماء
وجوزه المتاخرون والدجى جمع دجية وهي الظلمة
والمراد بالظلمة ههنا سواد حاجبيه فانه من جهات
الحسن ومعنى البيت ما وقع نظر احد على عينيه
الا ظن ان عينيه نار مشبهة لحاجبين بالمظلم
الشديد الظلمة من جهة سواده والعينين من
جهة لمعانه واضاءته بالنار فقوله تحت الدجى
حال من المفعول الثاني تقدم عليه علم قباس
حلولا

لان

لانه مبني الكلام على حصول دليل على الانتفاء في جميع الاوقات قوله وايضا يخرج هذا
ايضا ضعيف فليخرج ولا ضير وتصريح المفتاح لا ينهض حجة على ذلك اذ السكاكي غير قائل
بهذا الاشتراط وللمص شرط فمنع كونه قصر قلب ولا باس في منعه والحاصل ان الذاهبين
الى هذا الاشتراط يمنعون كون هذا المثال من قبيل قصر القلب والذاهبين الى عدمه قائلون
بانه من قبيله فذهاب احدى الطائفتين لا ينهض حجة على الاخرى وللناس فيما يشتهون
مذاهب فان قيل فالاشكال بعد بحاله اذ يرد انه لا يحصر الاقسام في الثلثة عند المص اذ المثال
المذكور خارج وهو ظ قلنا الاولى ان يقال انه من قبيل قصر الافراد لوجود جواز الشركة
لان هذا هو اللايح بحال المانع غاية الامر ان قصر الافراد عنده قسمان احدهما
ما يكون الشركة بملاحظة الاتصاف وثانيهما ما كان الشركة فيه بملاحظة الجواز فليفهم
واخصر منه ان قصر الافراد ما كان قاطعا للشركة سواء كانت الشركة امكانية او فعلية قوله
لانه قد علم ان قصر القلب الخ هذا ايضا ضعيف لان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي
وهذا ظاهر وح اندفع الاعتراض الاخير ايضا فافهم وبالجملة فجميع هذه الوجوه وجوه
واهية اسقاطها خير من اثباتها قوله تحقيق مادة نصح آه اشارة الى قاعدة اخرى في اطلاق
الاعم والاخص ينبغي ان المشهور المتعارف في الشيء الذي يقال هو اعم من الاخر انه يحمل
على الاول الاعم على الثاني الاخص كما يقال الحيوان اعم من الانسان فانه يقال الانسان حيوان
وما نحن فيه ليس بهذه المثابة بل الاعمية بمعنى الصلوح المذكور فهذا المثال اعم للاعم ونظيره
ما سبق في خطبة الكتاب ان الشواهد اخص من الامثلة وقد نبهناك على هذا المعنى هناك
فلا تنس قوله وللقصر طرق يريد ان طرقه كثيرة والمذكور في الكتاب بعضها يرشدك اليه
المنهاج فليس في العبارة ما يشعر بنفي غير المذكور فلا حاجة الى توجيه ولا تاويل غاية الامر
انه ترك البعض وذكر البعض وفي صحته نكتة فالقول بانهم كانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح
عبارة عن تخصيص مخصوص هو ما يكون بطريق من الطرق المذكورة تعسف اذ هو عمل
بالتيمم مع وجود الماء بل مع حضوره وظهوره نعم عبارة المفتاح يشعر اشعارا ظاهرا
بنفي غير المذكور لانه صرح بتعيين العدد بقوله وللقصر طرق اربعة فلو نقل هذا التوجيه

اوله
عشقت وعشقي في المكارم والعلى
فيد بهذا شهر شاه شجاع سلطان
شيراز وكرمان ٢

الى هنا الكلام له وجه مع ان مقصوده ايضا الابرهي بدخلينا مل قوله مع التعرض لهما
فيما سبق ثم اشارة الى الجواب اضرب يعني اذ انما ترك ذكرهما لانهما مذكوران سابقا ولما كان
هذا التوجيه منتقضا بالعطف اجاب بان ذكره مبني على نكتة هي التنبيه على جريانه
في غير باب المسند اليه والمسند قوله منها العطف اه قدم طريقة العطف على الكل ثم ذكر
طريقة النفي والاستثناء ثم طريقة انما ثم طريقة التقديم والوجه في هذا الترتيب ان الثلثة
الاول وان كان دلالتها على القصر بالوضع الا ان العطف اصرح في النفي والاثبات محلا
غيره اذ المنفي هناك ضمني ثم النفي والاستثناء اصرح من انما ووجه تاخير التقديم عن الكل
ظاهر لما يجيء من ان دلالته ذوقية لا وضعية واعلم ان التقييد بالقصرين ربما يشعر بنفي
جريانه في قصر التعيين وليس كذلك لصحة اعتباره فيه على ما صرح به الشيخ في دلائل
الاعجاز حيث قال اذا قلت جاءني زيد لا عمرو ليس المعنى على قطع الشركة فانه لا شبهة في
انه ليس ههنا جائيان وانه ليس الا جاء واحد وانما الشبهة في ان ذلك الجائي زيد
ام عمرو فانت محقق على المخاطب بقولك الجائي زيد لا عمرو انه زيد وليس بعمرو وهذا كلامه
وهذا ظاهر فيما ذكرناه بل ربما يشعر بنفي جريانه في قصر الافراد قوله ولم نذكره ههنا يشبه
الاعتراض وجوابه ان مبنى الترك على انه بصدد ذكر الطرق المعهودة الجارية في كل قصر وهو
ليس بهذه المثابة قوله فللقصر دلالة على هذا المعنى اشارة الى ما نبهناك عليه من ان مجرد
الاثبات وان كان مشعرا بانتفاء الغير الا ان فائدة القصر هي التنبيه على رد الخطاء قوله
لا عمرو فيه تنبيه على قانون القصر من اعتبار النفي فيما يقابل المقصور عليه لا المقصور ولهذه
النكتة اعتبر النفي فيما سبق من قصر الموصوف على الصفة في جانب الصفة بقوله لا كاتب وههنا
في الموصوف بقوله لا عمرو فليتهم قوله وهو غلط فاحش اذ قد ذكرنا ان النحاة قد اجمعوا
على صحة هذا التقديم وعلى بطلان العمل وفيه نظر لان كون ذلك امرا مجمعا عليه ممنوع بل
ذلك مختلف قال ابن عصفور وتبعه جماعة انه ان كان الخبر المتقدم ظرفا لا يبطل عملها وقال
ابو علي انه لو جوزوا اعمالها اذا تقدم الخبر ظرفا كان الخبر المقدم او غير ظرف وقال الرضي
الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي قال الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم

اذ هم قريش وما مثلهم بشر فان سيبويه حكى نصب مثلهم فكيف يكون بطلان
العمل مجمعا عليه قوله مشعر به مبني على ان الاربعة لا انه هو الثابت باليقين اي انه
لم يكن قطعيا فلا اقل من الاشعار الذي هو الدلالة في الجملة ففيه دفع للتعصب
وقطع للسان الخصم واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز يدل على ان النفي والاستثناء
مخصوص بقصر القلب لا يجري في قصر الافراد لانه قال اعلم ان الاربعة في قولنا
ما زيد الا قائم ان ليس المعنى على نفي الشركة ولكن على نفي ان لا يكون المذكور ويكون
بدله شيء اخر الا ترى ان ليس المعنى ههنا على انه ليس له مع القيام صفة اخرى بل
المعنى انه ليس له بدلا القيام صفة ليست بالقيام قوله انما ينفي عن الثاني اي ينفي
عن الثاني كونه مشاركا للاول في الفعل وحاصله انها ليست لقطع الشركة فيفهم
ان يكون منفيا بنفي وقد شارك الاخر بكون وذكر فيه مبني على ان الماضي لا يقع خبرا
لكان الا مع لفظ قد قوله الا ترى انه ليس في تقييد الا كانه وتنويع ههنا وحاصله
انه ظهور المحسوسات بحيث يرى بالبصر اذ معنى قولنا جاءني زيد لا عمرو قصر القلب
لا قصر الافراد وعلله الشيخ بانه هو السابق الى الفهم وهذا يحتمل انه يلحق الكلام ما
يشعر بقطع الشركة في الجملة من مثل وحده ونحوه بل الكلام ظاهر في نفي المقابل والمزعوم
من نفي المقابل والمتبادر منه الى الفهم هو قصر القلب كما يشهد به الذوق السليم
وهذا مكشوف لا ستره به انما الخفاء في انما حيث جعله من هذا القبيل وليس كذلك
ظهور فان السابق الى الفهم من مثل انما جاءني زيد هو قصر الافراد اذ هو المفهوم لفظا
من انحصار المجيء في زيد لان معناه ما جاءني الا زيد فدعوى قصر القلب هنا ليروي
انه من قبيل ما لا بد له من دليل والسبق الى الفهم هنا ممنوع قوله لانه السابق الى
الفهم اه تعليل للقصر بان كلا منهما انما القصر القلب وهذا هو التعليل الذي قد نبهناك
عليه وقد عرفت انه مسلم في الاول ممنوع في الثاني واعلم ان الشارح المحقق قد غير
عبارة دلائل الاعجاز فجعلها موافقة لما هو بصدده من دعوى القلب ونفي الافراد
وما ذكره وان كان بنزاهة عن بعض كلامه لكن البعض يدل على ظاهره والحاصل

ان كلام الشيخ يدل تارة على قصر القلب ويميل اخرى الى قصر التعيين نحن نتلو عليك عبارته
اولا ثم نبين لك الحق وحقيقته ثانيا لا انه قال اعلم انه من لطائف لا العاطفة انها
تنفي عن الثاني ما وجب للاول ليس المراد به انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك
الاول في الفعل بل انها تنفي ان يكون الفعل الذي قلت انه كان من الاول قد كان
من الثاني دون الاول الا ترى ان ليس المعنى في قولك جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو
مجيء اليك مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي
هو زيد لا عمرو فهو كلام تقوله مع من يغلط في الفعل الذي قد كان من هذا فتوهم
انه كان من ذاك والنكتة انه لا شبهة في ان ليس ههنا جائيان وانه ليس الا جائي واحد
وانما الشبهة في ان ذلك الجائي زيد ام عمرو فانت تحقق على المخاطب بقولك جاءني زيد
لا عمرو انه زيد وليس عمرو وههنا نكتة اخرى وهي انك لا تقول جاءني زيد لا عمرو
حتى يكون قد بلغ المخاطب انه كان مجيء اليك من جاء الا انه ظن انه كان من عمرو فاعلمته
انه لم يكن من عمرو ولكن من زيد واذ قد عرفت هذه المعاني في لا العاطفة فاعلم
انها بجملتها قائمة لك في انما فاذا قلنا انما جاءني زيد لم يكن غرضك ان تنفي ان يكون
قد جاء مع زيد غيره ولكن ان تنفي ان يكون المجيء الذي قلت انه كان منه كان من عمرو
وكذلك تكون الشبهة مرتفعة في ان ليس ههنا جائيان وان ليس الا جائي واحد
وانما تكون الشبهة في ان ذلك الجائي زيد ام عمرو فاذا قلنا انما جاءني زيد حققت الامر
في انه زيد وكذلك لا تقول انما جاءني زيد حتى يكون قد بلغ المخاطب انه قد جاءك جاء ولكنه
ظن انه عمرو مثلا فاعلمته انه زيد فان قلنا يصح ان تقول انما جاءني من بين القوم زيد
وحده وانما اتاني من جملتهم عمرو فقط فان ذلك شيء كالتكلف والكلام هو الاول
وبه الاعتبار اذا اطلق فلم يقيد بوحده وما هو في معناه ومعلوم انك اذا قلت انما
جاءني زيد ولم تزد على ذلك انه لا يسبق الى القلب من المعنى الا ما قدمنا شرحه من انك
اردت النص على زيد انه الجائي وان تبطل ظن المخاطب ان المجيء لم يكن منه ولكن كان من
عمرو حسب ما يكون اذا قلت جاءني زيد لا عمرو فاعرف هذا كلامه بعبارته ولا يخفى على المتامل

للشيخ ان قوله فهو كلام تقوله مع من يغلط في الفعل قد كان من هذا فتوهم انه
كان من ذاك بظاهره يدل على قصر القلب وان قوله وانما الشبهة في ظاهره يدل
على قصر التعيين لانه هو الظاهر المتبادر من هذه العبارة ثم لا يخفى ان قوله وههنا
نكتة اخرى الى اخره مضمونه ليس الا قصر القلب فلا يحمل اول كلامه على قصر
القلب كما فهمه الشارح المحقق كان قوله وههنا نكتة اخرى الى اخره ما يتعلق به لغوا
في البين لانه بعينه هو الاول فلا يكون نكتة اخرى غيره وان حمل الاول على قصر
التعيين كما ذهبنا اليه صار حاصل كلام الشيخ ان العاطفة يستعمل في القصرين
التعيين والقلب لا القلب فقط كما فهمه الشارح فعلى هذا قوله فهو كلام تقوله مع
من يغلط في الفعل قد كان من هذا فتوهم انه كان من ذاك يحمل على قصر التعيين
بجعل التوهم عبارة عن تجويز الامرين وترديد الفعل بين هذين فثبت ان كلام
الشيخ في دلائل الاعجاز يدل على ان لا وانما يستعملان في القصرين دون الثالث وقد
عرفت ما فيه ثم اذ فرغ عما يتعلق بما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان القوم وان
جعلوا انما بمعنى ما والا انهم لا يعنون ان هذا ذاك بعينه وان سبيلهما سبيل اللفظين
يوضعان لمعنى واحد اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وبين ان يكون الشيء الشيء
على الاطلاق فبين ذلك انهما لا يكونان سواء انه ليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه
انما الا ترى انها لا تصلح في قوله تعالى وما من اله الا الله ولا في قولنا ما احد الا وهو
يقول ذلك اذ لو قلت انما من اله الله وانما احد وهو يقول ذلك قلت ما لا يكون له معنى
والنكتة في ذلك ان احد لا يقع الا في النفي وما يجري مجراه من النهي والاستفهام وان من
المزيدة لا تكون الا في النفي وكما لا يصلح انما ههنا لا يصلح ما والا في مثل قولك انما هو درهم
لا دينار اذ لو قلت ما هو الا درهم لا دينار لم يكن شيئا ثم هو المطابق لقراءة الرفع في
رفع لما عسى يخطر بالبال من انه كيف صح قول ائمة التفسير ان معنى الاية ما حرم عليكم الا
الميتة والحال ان ما يحتوي على معنى القصر والقراءة الاخرى وهي رفع الميتة عارية عن
الدلالة على هذا المعنى بل هي مشعرة بجواز ان يكون المحرم غير الميتة وحاصله ان بين القراءتين

تنافيا وحاصل الجواب انه لا تنافي اصلا لاقتضاء القرينة الاخرى على القصر كما اشار
اليه بايراد حديث المطابقة قوله ما في انما كافة اي مانعة لان عن العمل اي اقتضاء
الاسم والخبر من الكف وهو المنع كذا ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز والمذكور في كتب
القوم انه اذا اتصل ما بانّ يجوز اعمالها ويجوز اهمالها فاذا اعملت فما حرف زائد
واذا اهملت فما كافة واما ان ما الكافة حرف او اسم ففيه خلاف فالجمهور
على انها حرف وابن درستويه ومن تبعه على انها اسم بمعنى انها نكرة مبهمة
بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما والجملة بعدها خبرها قوله ينبغي ان يلاحظ على امتناع
كون ما موصولة على هذا التقدير بثلثة اوجه الاول انه يلزم بقاء ان بلا خبر الثاني
بقاء الموصول بلا عائد الثالث انه يلزم عراء الكلام عن معنى مفيد ولقائل ان
يقول لا يمتنع ان خبر ان يجوز حذفه كقولهم ان محلا وان مرتحلا والعائد المفعول
يجوز حذفه واما نصب الميتة فعلى المدح اي ان لنا ما حرم عليكم اعني الميتة والجواب
انه لا معنى لارتكاب هذه التكلفات مع ظهور الوجه الصحيح السالم عن كل محذور قوله
لاثبات ما يذكر بعده حكمه على فائدة تقريره ان يجعل الاثبات فذا اعني اثبات [illegible] لدفع
التلبس والتلبس اعم من ان يكون بطريق الاثبات له او بطريق اثباته لغيره وانتفاء
الكلام وسلم عن الاعتراض اللام بقي ههنا شيء وهو انه لا يخفى ان القول بان المراد انه
لاثبات الجزء الاخير مما بعده لموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما عداه تحقيق المراد
وتبيين للمقصود وانضاح عن حقيقة المعنى قوله من حماه وحرمه على لفظ الاسم
في كليهما وفي الحديث ان لكل ملك حمى وحمى الله محارمه وبالجملة فالحمى بكسر الحاء معناه
بالفارسية قرق وهو الشيء الذي لا يجوز لاحد ان يدخل ويتصرف فيه وكذا الحريم
في الصحاح حميته حماية دفعت عنه وهذا شيء حمى على فعل اي محظور لا يقرب واحميت
المكان جعلته حمى وفي الحديث لا حمى الا لله ولرسوله قوله لانه كان يصح ان يرد عليه
انه عطف عليه او مثل ولا يصح ان يقال ادام منع الكلام الا ان يحمل على قانون
اسكن انت وزوجك قوله في العدول عن لفظ من لم يمكن ان يقال نكتة العدول

فاذا كان كذلك فالقول بانه هو التكلف
تعسف اذ لا يخفى ان المراد ذلك منه

قوله الحامي الزمار من قبيل الغارب الرحل
فجاز نصبه وجره والزمار فسره بعضهم
بالعهد وبعضهم ما يجب على الرجل ان يحميه
فانهم قالوا حامي الزمار كما قالوا حامي
الحقيقة وسمي زمارا لانه يجب على اهله
التذمر له وسميت حقيقة لانه يحق على
اهله حفظها منه

هي

في ان المراد التوصيف الجائي انه يربانا مع انما اشير اليه في الكشاف في قوله تعالى لا اعبد
ما تعبدون الى اخر ما اتت قوله فان قلت ثم لما كانت الشبهة ظاهرة على قوله انه القصر
ليس الا تاكيدا للحكم على تاكيد وردها واشتغل بدفع الاشتباه لا خفاء فيه الا باعتبار
ان القول بان الاثبات الصريح تاكيد لنفس الحكم لانه مسلم الثبوت قبل ذكره يحتوي
على ضرب من التعسف ولذا ذهب بعض الفضلاء المشهورين الى انه تكلف
بارد ولا حاجة في اثبات التاكيد على التاكيد الى ذلك بل الوجه ان يقال المؤكد
لما كان متضمنا لمعنى نفي المجيء عن عمرو نفيا بدليل اي بدليل اثباته لزيد صريحا وقد تقرر
ان النفي بدليل اوكد فاذا انضم اليه الاثبات السابق الصريح كان تاكيدا على تاكيد مع
القطع بانه تاكيد على تاكيد هذا كلام هذا الفاضل مع اشتهاره بالدقة والذكاوة
ولا يخفى على العاقل ما فيه من الضعف والتعسف حيث جعل الاول تاكيدا للثاني
مع ان مقتضى القياس عكسه على ان القول بان ما ذهب اليه الشارح تكلف بارد تشنيع
مجرد وتزييف مبرح وكيف وما ذهب اليه في توجيه كون الاول تاكيدا كلام في ما فيه
مرية وليس وراء عبادان قرية وتنقيح الكلام فيه انه لا شك ان المتكلم يقصد بالجملة
الخبرية اما افادة المخاطب فائدة الخبر او لازمها وفي قولنا جاءني زيد لا عمرو جملة خبرية مشتملة
على القصر وقد تقرر ان المخاطب في الجملة الخبرية القصرية يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بالصواب
وخطأ وانت تريد تقرير صوابه ونفي خطائه فالصواب هنا انه جعل المجيء دائرا بينهما
والخطأ انه حكم بكون الجائي عمرا لا زيدا مثلا فاذا قلت جاءني زيد كان تاكيدا لا غير لانه
تقرير للصواب وتنقيح له قوله ومنها التقديم فسره بالمراد احترازا عن القاري وهذا جيد
الا انه يشكل بقولنا انا كفيت مهمك للقطع بان التقديم هنا من قبيل القاري لا المراد
على ما في تقديم المسند واجيب بان المراد التقديم بالطريق الاعم اي سواء بقي معه التقديم
على حاله كجاء زيدا ضربت او لا كما في انا كفيت مهمك وههنا بحث وهو انه قد سبق ان تقديم
المسند اليه يفيد القصر مع انه نص على انه من قبيل القاري فاعلم ان التقديم انما يتعلق بالخبر
بان يجعل الخبر مقدما على المبتدأ فالتقديم يفيد قصر المبتدأ فالمقدم مقصور عليه والمؤخر مقصور

في الكشاف فان قلت فلم جاء على ما دون من
قلت لان المراد الصفة كانه قال لا اعبد الباطل
ولا تعبدون الحق وقال في قوله تعالى والسماء وما
بناها ان ما هذه ليست مصدرية لفساد النظم
بل الوجه ان تكون موصولة وانما اوثرت على من
لارادة معنى الوصفية كانه قيل والسماء والقادر
العظيم الذي بناها ونفس والحكيم الباهر الحكمة
الذي سواها وفي كلامهم سبحان ما سخركن لنا
هذا كلامه وبه يظهر نكتة العدول كما هو المقصود
منه

اراد ببعض الفضلاء المشهورين الفاضل العلامة
خواجه يوسف ابن خواجه معين الكاشي رحمهما الله

كما مرت الاشارة اليه فيما سبق حيث قال واما تقديم المسند فلتخصيصه بالمسند اليه كما في
لا فيها غول وان اريد التقديم بالمسند اليه بان يقدم على المسند فالتقديم يفيد قصر
المسند على المسند اليه وهي كلا تقديرين المؤخر هو المقصور والمقدم هو المقصور عليه
والحاصل ان مطلق التقديم للاول يدل على قصر المؤخر على المقدم فليتامل قوله بعد ذكرها
توضيح المقام اي ههنا اطراف اربعة هو ما به الاحتراز اي يشير اليه الطرف المذكور وكلها
واحد وكثيرة في ما به الامتياز والثاني في تفصيله واما الاول فتحقيقه انه يجب في
كل من هذه الطرق ان يكون المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ وفائدته القصر
تحقيق صوابه والتنبيه على خطائه وتحريره على قانون تقريره واضح الا في قصري
القلب والتعيين فتحقيقه في الاول ان حكم المخاطب في قصر القلب مشوب بالاطلاق
لازم هو صواب وتعيين صريح هو خطأ نعم بالاطلاق الصواب لكن في ضمن تعيين آخر
وسبق خطاؤه الصريح لاجتمعين الحرف في الثاني اي قصر التعيين ان المتردد بين قيام زيد
وعمرو مثلا الحكم بثبوت القيام لاحدهما وهو صواب ثم يحكم ايضا بان ذلك الواحد في الخارج
يحتمل ان يكون هذا ويحتمل ان يكون ذلك الا احتمالا واقعيا اي بالنظر الى الواقع والخارج لا
احتمالا عقليا قوله الاول اشار بقوله في الصواب كونه لا اصلح قوله الثاني يجد الخطاء
تجويز كل منهما على التساوي فان المراد بالتجويز هو الحكم بالطرفين المذكورين وهو خطأ فيكون
حكمه مشوبا بصواب وخطأ وقد يقال الاولى بان المخاطب في قصر التعيين حاكم حكما مشوبا
بصواب وخطأ خطأ بل هو حاكم حكما صوابا لانه متردد بين امرين احدهما واقع والآخر
على خلافه والقصد بالقصر تحقيق صوابه وازالة تردده بتعيين ما هو واقع ثم يجيء
هذا المعترض الخطأ بانه ان اراد تجويز كل منهما على التساوي تردده وشكه فذلك ليس
بحكم فضلا عن ان يصير موصوفا بالصواب والخطأ وان اراد به الحكم بان كلا منهما جائز
الوقوع وهو مناف للامر في جانب الوقوع واحد انه فلا شك انه حكم لكنه صواب قطعا وان
اراد به الحكم بتساويهما في الوقوع فظاهر ان المتردد خال عن هذا الحكم ضرورة انه يعلم ان
الواقع احدهما متعينا في نفسه لكنه اشتبه عليه من حيث تعيينه كيف ولو حكم بتساويهما

في الوقوع لكان حاكما بوقوعهما معا وبعدم وقوعهما معا وهو باطل هذا كلامه وبما
ذكرنا من تحقيق معنى التجويز ظهر ان المحشي مخطئ وان كان كلامه مشوبا بصواب وخطاء
فليتامل وههنا اشكال وهو انه يصح القصر حيث لا يصح هذا الاعتبار اعني اعتبار كون
المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ كقولنا اياك نعبد واياك نستعين واجيب بان
مبناه على الفرض والتقدير اي لو كان المخاطب ممن يجوز عليه الخطأ لكان الامر كذلك قوله
بالذوق فسره بما يفهم من الكلام سواء كان مستفادا من الوضع او العقل والى هذا اشار
الفاضل المحقق في شرح الاشارات في مباحث الخصوص والاجمال حيث قال فحوى الكلام
هو ما يفهم منه سواء دل عليه بالوضع او بالعقل قوله الذوق السليم اي القوة الدراكة
لخواص التراكيب ولطايف اعتبارات البلغاء من غير ان يكون هناك دال من الوضع او العقل
ولهذا انكره كثير من المهرة مع كمال قوتهم العقلية الادراكية والمسابقة الى المعاني الفكرية
ومصداق ذلك ما قال الشيخ المحقق ابن الحاجب من ان التقديم في اللاحق للاهتمام وما
يقال انه للحصر فلا دليل عليه ومن ههنا ترى المحققين يقولون وللبلغاء دلالة رابعة
وراء الدلالات الثلث كما ان المادة طبيعة خامسة وراء الطبايع الاربع قوله والاصل
اي الكثير الراجح كما يقال الاصل في المبتدا التقديم قوله تشبيها بالغايات يشير الى ما عليه
المحققون من ان الضمة في لا غير ضمة بناء وان غير اشبهت بالغايات كقبل وبعد وبهذا
نطقت كتبهم المشهورة ودل عليه انتظامهم اياه في سلك قبل وبعد وذهب قوم الى
ان ضمته ضمة اعراب لا ضمة بناء لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت
وانما هو بمنزلة كل وبعض وعليه الاخفش وتابعوه واعلم ان بعض النحاة يمنعون
صحة قولهم لا غير لان غير اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان يقطع عنها لفظا لكن
بشرطين احدهما ان يكون المضاف اليه مفهوما بدلالة الحال عليه ومقالية وثانيهما ان
يكون السابق عليها والداخل عليها ليس كما ان النفي كلمة ليس ليس الا فقولهم لا غير خطأ
واما قولهم قبضت عشرة ليس غيرها فيحتمل وجهين احدهما رفع غير على حذف الخبر اي
ليس غيرها مقبوضا وثانيهما نصبه على اضمار الاسم اي ليس المقبوض غيرها وقد يقال

ليس غير بفتح غير من غير تنوين على اضمار الاسم على حذف المضاف اليه بنية ثبوته كقراءة
بعضهم لله الامر من قبلِ ومن بعدِ بالكسر من غير تنوين قوله ليس العالم بالنحو الا عمرو حتى العباد
اي من قبل الغلب ومن بعده
ان يقول الا اياه الالان يجعل من قبيل ما انا كانت قوله فليتامل الخ اي في هذا الجواب لسطه
ان هذا الجواب حسن لا غبار عليه ولا ظل لان حاصل هذا الجواب ان الترك في طريق العطف
يكون بطريقين احدهما ابقاء العاطف فقط بان يقام مقام المعطوف المنفي الحقيقي لفظ
هو اخص كما صرح به المصنف في المتن بقوله لا غير وثانيهما طي المعطوفين جميعا وذكر الاخص
مقامهما نحو ليس غير ونحو ذلك قوله النص على المثبت فقط دون المنفي منتقض بقولهم
ما زيدا ضربت وما انا ضربت مما يشتمل على التعرض للمنفي من صور التقديم وجوابه ان
مبنى الكلام امتناع الجمع بين المقصورين في الحقيقة يريد انه لا يذكر المنفي اذا جمع بينهما
وههنا ليس كذلك فانه في التخيير لقصر الفعل على غير المذكور لا القصر نفي الفعل على المذكور
فالمثبت المقصور عليه متروك ههنا قوله لان الحكم مختص بلا الخ يريد انه يلزم كون الدعوى
اعم والدليل اخص فاراد بالحكم ما اشتمل عليه المقدمة الواقعة في معرض التعليل قوله فاندفع
ما يقال من ان كلامه يدل على جواز ما زيد الا قائم بل قاعد في المعنى القصري قوله فليتامل
على ان اختصاص الاول ايضا لا يستلزم جوازه في قوله دون بل تسامح قوله في تراكيب
المصنفين وقد كثر ذلك في الكشاف كما قال ما هي الا شهوة لا غير وكما قال وما كان
ذلك الا بغيا وعنادا لا شبهة في الكلام وبالجملة من تتبع كتاب الكشاف احاط
بتفاصيل ذلك الاختيار قوله لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع صريح في انه يجب في لا هذه ان
يكون مورد الايجاب والنفي واحدا فينتقض بنحو قولهم زيد قائم لا قاعد فان المثبت
هو القيام والمنفي هو القعود واجيب بانهما متحدان اذ المنفي عن الثاني هو كون زيد
مسندا اليه وهو بعينه مثبت للمتبوع اعني قائم فليتامل قوله والتمثيل بنحو زيدا ضربت
احسن يريد ان التمثيل بما ذكره في المتن حسن من جهة انه وان احتمل غير التخصيص الذي هو
المقصود بالتمثيل وهو التقوي الا انه احتمال مرجوح من جهة ان قوله لا عمرو قرينة واضحة
على ان المراد هو التخصيص الا ان التمثيل بنحو زيدا ضربت احسن من جهة انه لا يحتمل التقوي اصلا

وبهذا

قوله في المعطوفين فيه تغليب لانه عبر عن العاطف والمعطوف بالمعطوفين بطريق التغليب والنكتة فيه هي الاختصاص فان هذا اخصر من ان يقال طي العاطف والمعطوف جميعا منه

انما قال في المعنى القصري لانه لو قيل ما زيد الا قائم بل قاعد وقصد صرف الحكم عن المستثنى الى المعطوف كان خارجا عن القصر اذ المتبوع في حكم المسكوت بجملة الاخرين منه

اي الحكم الاول الذي هو المدعى اعني قوله دال النفي لا يجامع الخ منه

اي جواز المثال المذكور لان اختصاص عدم المجامعة هنا لا يستلزم جريان المجامعة هناك لجواز ان تكون حاله باقية على اصلها منه

لان ظاهره انه غير مختص ببل والمقصود انه لا يجري في بل منه

وبهذا يظهر ان ما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح من ان قوله هو يا تميمي لا عمرو
فيه احتمال التخصيص والتقوي على السواء ضعيف قوله فالتشبيه بقوله امتنع بعبارة
المفتاح صريحة في هذا المعنى لانه قال ووجه مجامعة لا العاطفة انما مع امتناع
مجامعتها ما والا تعرف وجه ضعفه ان يقال امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع امتناع ان
يقال ما جاء زيد لا عمرو وهو كون معنى النفي في انما وفي قولك امتنع عن المجيء ضمنا لا صريحا
فقوله وهذا كما يقال اي قولهم انما انا تميمي لا قيسي وهو يا تميمي لا عمرو وقولهم امتنع
زيد عن المجيء لا عمرو فان النفي فيهما ضمني فيجوز قوله لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص
فيه بحث لانه يجوز ان يكون المخاطب جاهلا ومنكرا وان كان هو في نفس الامر مختصا
فالاختصاص الواقعي لا يستلزم انتفاء الفائدة فان قيل فاذا كان مختصا فكيف عاقل
لا يجهله ولا ينكره بل يجله ويقربه قلنا كما امتنع القصر كما امتنعت المجامعة لما عرفت من
ان وجه القصر لان فائدته كما عرفته ان يكون المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ
والمقصود تخليص صوابه والتنبيه على خطائه قوله فكان دلالة على القصر متفقا تنفيض
بما صرح به في شرح المفتاح من ان التقديم اقوى من انما فيقال اذا اجتمع هناك طريقان
او اكثر من طرق القصر فالقصر ينسب الى الاسبق او الاقوى ففي مثل انما جاءني زيد لا عمرو
الى المتبوع وهو انما وفي مثل زيدا ضربت لا عمرا الى التقديم وفي مثل انما زيدا ضربت وانما
ينسب انما الى التقديم حتى يكون المقصور عليه زيدا ويحمى اذ التقديم اقوى هذا كلامه وهو
صريح في ان التقديم في افادة القصر اقوى من انما والجواب ان كلا منهما ضعيف من
وجه وقوي من وجه فانما اقوى من جهة ان دلالة التقديم على القصر ليست بالوضع
وحكم العقل بخلاف انما والتقديم اقوى من جهة انه يستفاد بالذوق السليم وهو
ادخل في البلاغة فافهم قوله وفيه بحث لان الكلام في المنفي بلا العاطفة قوله فيه بحث لان
عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز هكذا ومما يجب ان يعلم انه اذا كان الفعل بعدها اي بعد انما
فعلا لا يصح الا من المذكور ولا يكون من غيره كالتذكر الذي يعلم انه لا يكون الا من اولي
الالباب لا يحسن العطف بلا فيه كما يحسن فيما لا يختص بالمذكور ويصح من غيره تفسير هذا

انه لا يحسن ان يقال انما يتذكر اولوا الالباب لا الجهال كما يحسن ان يقال انما يجي زيد لا عمرو
ثم قال ثم ان النفي فيما يجي فيه النفي يتقدم تارة ويتاخر اخرى فمثال التاخير ما تراه في
قولك انما يجي زيد لا عمرو وكقوله تعالى انما انت مذكر لست عليهم بمسيطر ومثال التقديم
ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو هذا كلامه وبهذا تبين انه خص الكلام اولا بالنفي بلا العاطفة
ثم عمم النفي فجعله اعم من ان يكون بلا العاطفة او بغيرها يرشدك اليه قولهم ان النفي فيما
يجي فيه النفي فان العدول عن الضمير مع ان المقام مقامه على الظ تنبيه على ان المقصود مطلق
النفي سواء كان بالمذكور او غيره وكيف لا وقوله فيما يجي فيه النفي تنبيه على انه تعميم
وتنظيره ما سبق من قولهم الهندا دو يجي من قول المتنبي فاضمحل بذلك اعتراضه على الشيخ
راسا ولو كان مراد الشيخ ما فهمه لا شكال لان الشيخ مصرح بخلافه في دلائل الاعجاز حيث قال
اعلم ان موضوع انما على ان يجي لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته او لما ينزل هذه المنزلة
تفسير ذلك انك تقول للرجل انما هو اخوك وانما هو صاحبك القديم لا تقوله لمن يجهل ذلك
ويدفع صحته ولكن لمن يعلمه ويقر به الا انك تريد ان تنبهه للذي يجب عليه من حق الاخ
وحرمة الصاحب ومثله قولهم انما انت والد والاب العاطف احنى من واصل الاولاد فانه
لم يرد ان يعلمه انه والد فانه لا يحتاج الى الاعلام ولكنه اراد ان يذكره بالامر المعلوم ليبني
عليه استدعاء ما يوجبه كونه بمنزلة الوالد ومثل ذلك قولهم انما يعجل من يخشى الفوت فان
من المعلوم الثابت في النفوس ان من لم يخش الفوت لم يعجل ومثاله في التنزيل قوله تعالى
انما يستجيب الذين يسمعون وقوله عز وجل انما تنذر من اتبع الذكر وخشي الرحمن بالغيب
وقوله انما انت منذر من يخشيها كل ذلك تذكير بامر ثابت معلوم لان كل عاقل يعلم انه
لا استجابة الا ممن يسمع ويعقل وان لم يسمع ولم يعقل لم يستجب وكذلك معلوم ان
الانذار انما يكون انذارا ويكون له تاثير اذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه ويصدق
بالبعث والساعة فاما الكافر الجاهل فالانذار وتركه معه واحد ثم قال فهذه الامثلة
امثلة ما الخبر فيه خبر بامر يعلمه المخاطب ولا ينكره بحال الثبه واما مثال ما ينزل هذه المنزلة
فقوله انما مصعب شهاب من الله تجلت عن وجهه الظلماء ادعى كون الممدوح بهذه

الصفة

الصفة امر ظاهر معلوم للجميع على عادة الشعراء اذا مدحوا ان يدعوا في اوصاف
الممدوحين انها ثابتة لهم وانهم قد شهروا بها وانهم لم يصفوا الا بالمعلوم الظاهر
الذي لا يدفعه احد كما قال وتعذلني افناء سعد عليهم وما قلت الا بالذي علمت سعد
هذا كله كلام الشيخ بعبارته وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان مراده بقوله
لا يجهله المخاطب ولا ينكره ان يعلمه ويعترف به كما صرح به في الايضاح لا انه من شانه
ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه والعجب
من الشارح المحقق كيف فسر كلام الشيخ بذلك مع المبالغة والتكثير في التصريح بالمقصود
هنالك وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ
فان قيل هذا خروج عن قانون القصر وهذا هو الذي حمله على انه حمل كلام الشيخ على هذا
كما صرح به فكيف وجهه قلنا ممنوع فان المعلومية لا تنافي القصر لجواز ان يكون من
قصر التعيين والخطا في التسوية والتسوية في ضمنها المعلومية فافهم قوله اي حال كونه قصر
افراد يريد انه حال من فاعل ينزل وهو المعلوم اي حال كون ذلك الحكم المعلوم قصر افراد
اي مشتملا عليه والاوجه ان يجعل مصدرا اي تنزيلا بطريق قصر الافراد قوله لا استبعادهم
الى السهو ذهب المص وغيره الى ان قوله تعالى وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل
من قبيل قصر الافراد وتقريره ظ من كلامه والاوجه ان يجعل من قبيل قصر القلب نحو قولك
البه توصيف الرسول بقوله قد خلت من قبله الرسل لان معناه على ما صرح به في الكشاف
ما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل سيخلو كما خلوا وكما ان اتباعهم بقوا متمسكين
بدينهم كذلك هؤلاء كانهم اعتقدوا انه رسول مبرى عن الهلاك فنكس هذا الحكم
وقيل وما محمد الا رسول موصوف بانه سيخلو فمنشأ التنزيل في هذا المثال هو حال
المخاطبين فقط ومنشاه في الاية الثانية هو حال المتكلم مع حال المخاطب قوله كانهم
يحملون انتفاء الرسالة وذلك لان ثبوت احد المتنافيين خصوصا اذا كان بطريق القصر
يستلزم انتفاء الاخر قوله حيث يراد تبكيته ظرف متعلق بالمجازاة وهي الموافقة في الجري
معه على نسق مراده والتبكيت مصدر بكته بالحجة غلبه قوله واما اثباتها بطريق القصر

جواب سؤال مقدر تقريره السؤال ان الجواب بانه من باب مجاراة الخصم والمساهلة بتسليم
بعض مقدماته حيث يراد الزامه بمنع مقدمة اخرى كانه قيل سلمنا ثبوت بشريتنا لكن لا نسلم
انها تنافي الرسالة ليلزم انتفاؤها غير صحيح لان هذا الجواب انما يستقيم اذا كان تسليم البشرية
لا بطريق القصر لكنه بطريق القصر الدال على نفي الرسالة فح لا يستقيم الجواب المذكور والا
لزم اثبات الرسالة على تقدير نفيها وهو باطل وتقرير الجواب انه ذلك مبني على مجرد الموافقة
فقط حتى كانه تسليم لمقدمته بعينها نظرا الى الصورة وليس القصد في جانب النفي الى ما قصده
الخصم من نفي الرسالة حتى يلزم اثباتها على تقدير نفيها قوله والاولى ان يدفع لما كان الاشكال
المذكور اعني لزوم الاثبات على تقدير الانتفاء متوجها على الجواب المذكور في المتن في دفع
اصل الاشكال السابق غيره اعني السؤال السابق بعض من هو العمدة في شرح المفتاح
وقرره هكذا كيف يصح من الرسل ان نحن الا بشر مثلكم بالنفي والاستثناء مع ان المخاطبين
وهم الكفار لا ينكرون ذلك بل يدعونه بطريق الاصرار فذهب الشارح المحقق الى ان تقرير
السؤال على هذا المنوال لا يلائم كلام المص لان قوله لا التسليم انتفاء الرسالة لا ينطبق
عليه بل يأبى عنه اشد الاباء قوله لكن عمل صاحب المفتاح اي عبارة المفتاح في تقرير هذا
المعنى ليست الا ان قال وقوله تعالى وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فالمراد
لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق وبين الكذب كما هو ظاهر حال المدعي
اذا ادعى بل انتم عندنا مقصورون على الكذب لا تتجاوزونه الى الصدق كما يدعونه فذهب
الشارح الى ان مراده ان قوله ان انتم الا تكذبون من قصر الافراد ثم فسر قصر الافراد بالتعميم
الذي يكون المخاطب فيه مترددا او مدعيا ثبوت احد الوصفين من غير تعيين لكون
البلغ في رد دعوى الرسل فقال بعض الذي سماه المص قصر التعيين للقطع بان اعتقاد
الشركة منتف ههنا وحاصل ذلك انه اراد ان ما انتم عليه من الجزم بالصدق مما لا ينبغي
ان يخطر ببال العاقل بل غاية امركم التردد بين الصدق والكذب وادعاء انكم على احد
الوصفين كما هو شأن المدعي عند الدعوى لكنكم لستم كذلك بل انتم مقصورون على الكذب
لا تتجاوزونه الى الصدق والحق ان هذا كلامه على ما ينادي عليه لفظه وعبارته واعترض عليه

بعض الافاضل بان هذا فاسد من وجهين الاول ان قطع الرسل بكونهم صادقين
معناه انهم قاطعون بصدقهم في نفس الامر لا عند الكفار فاذا اريد التنبيه لهم على ان
قطعهم بصدقهم مما لا يليق بالعاقل وان غاية امرهم التردد بين الصدق والكذب
كان معناه لا ينبغي منكم قطعكم بكونكم صادقين في نفس الامر بل غاية ما ينبغي لكم ان
تكونوا مترددين بين كونكم صادقين او كاذبين في نفس الامر لا يصح تشبيه حال هؤلاء
بظاهر حال المدعي اذ ليس ظاهر حاله ان يتردد في صدقه وكذبه بحسب نفس الامر وان
اريد بظاهر حاله تردده في كونه صادقا عند السامع او كاذبا عنده كما يشعر به قوله
عند السامعين كان معنى الكلام اذن ينبغي لكم ان تترددوا في صدقكم وكذبكم بحسب نفس
الامر كما يتردد المدعي في صدقه وكذبه عند السامع فلزم فك النظم وصار المعنى ركيكا
اذ المقصود انكم تدعون ينبغي ان تقتصروا على ما هو ظاهر حال المدعي الثاني ان قوله
عندنا ظرف للخبر لا محالة اذ لو جعل ظرفا للدعوى كان الكلام مما لا طائل تحته واذا جعل معمولا
للخبر كان التردد من جانب المتكلم لا من المخاطب كما فهمه الشارح اي لستم عندنا كائنين
بين الصدق والكذب اي لسنا مترددين بين كونكم صادقين وكاذبين بل نحن جازمون
بانكم كاذبون فانتفى التشبيه اذن بظاهر حال المدعي لان ظاهر حاله ان يتردد السامع
في صدقه وكذبه هذا ما ذهب اليه هذا الفاضل في ترتيب كلامه وتحقيق مرامه ونحن
نقول هذا الاعتراض توجيهه ساقط عن درجة الاعتبار لكن ظهوره وانكشافه
يتوقف على تحقيق كلام المفتاح ليتحصل الخلاص من هذه الورطة ويحصل النجاح
فنقول وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق مضمون قوله لستم في دعواكم للرسالة
عندنا بين الصدق والكذب ترددكم بين صدقكم وكذبكم بحسب حالنا وبالنظر الى
اعتقادنا خطأ صريح لانا لا نجوز كونكم صادقين اصلا بل نجعلكم كاذبين البتة ففيه
تنبيه على ان جزمهم بصدقهم بحسب نفس الامر كونه فيما يحق بانه يخطر ببال العاقل
غير محتاج الى ان يشتغل بنفيه ويتعرض لدفعه بطريق القصر لانه قانون القصر وان كان
رد الخطأ الا انه انما يدفع به ما فيه شائبة الجواز ورائحة الشبهة على ما اشير اليه في وجه

امتناع مجامعة لا العاطفة مع انما ثم لا يخفى انه كما ان الجزم بالصدق بحسب نفس الامر
غير لايق بالعقلاء كذلك التردد بين الصدق والكذب بحسب نفس الامر ايضا غير لايق
بحال العقلاء لان بطلانه في الوضوح والجلاء كوضوح الشمس في وسط السماء انما اللايق
بحالهم والجدير بالخطور ببالهم ان يكونوا مترددين بين صدقهم وكذبهم بالنظر الى حالنا
ومقتصرين على ظاهر حال المدعي بالنسبة الى السامع فلما كان هذا احتمالا شائبة التجوز
ولاجل الوضع من العاقل وقع الاحتياج الى دفعه ومنعه بطريق القصر بقوله انتم
الا تكذبون يريد انكم عندنا مقصورون على الكذب لا تتجاوزونه الى الصدق يعني
ترددكم بين صدقكم وكذبكم بالنظر الى اعتقادنا باطل لانا جازمون بكذبكم ولا نجوز صدقكم
فظهر بهذا التحقيق ان التشبيه بظاهر حال المدعي مستقيم غاية الاستقامة وان حديث
بتر النظم وركاكة الكلام واخراجه عن النظام غير واقع ان انتم الا تكذبون وظهر ايضا
ان الطرف اعني عندنا معمول للصدق والكذب بتمحل او كلمة لبس وظهر ان التردد من
جانب المخاطب كما ذهب اليه الشارح لكن لا بالمعنى الذي فهمه هذا الفاضل بل بالطريق الذي
استنا بيانه وشيدنا اركانه هذا تحقيق هذا المقام من المفتاح على وجه الايجاز وهذا
القدر كاف في التنبيه على الزلوج والالغاز ولنا في هذا المقام دقايق اخر و تحقيقات اخر
شرح المفتاح قوله بمعنى مشاركة رباعية كاشتراك
الطرق الاربع كلها في انه يجب ان يكون المخاطب في كل منها حاكما حكما مبتنيا على قانون القصر
قوله ومزية انما الخ يريد ان رجحان انما على العطف انما هو بالمعية اي بمعية النفي والاثبات
في الفهم بخلاف العطف فان الامر هناك على الترتيب فيذهب الوهم الى غيره قبل الوصول
الى الثاني ولا يخفى ان هذه العلة مشتركة بين العطف وطريق النفي والاستثناء واما الشيخ
عبد القاهر فقد رجح على العطف بوجهين احدهما المعية المذكورة وثانيهما التنبيه
على ظهور الحكم فيه دون العطف فسمى الوجه الثاني مزية ثانية قوله واحسن مواقعها التعريض
هذا ظاهر لا خفاء فيه انما الخفاء هنا في شيئين احدهما المعية وثانيهما تحقيق التعريض
على تقدير وجود انما وكلمة فوته على تقدير تركه فههنا سران والشيخ بين الثاني في دلائل

بتاويله

الايجاز واما الاول فلم يذكره احد فتحقيق الاول انه قد تقرر ان موضع انما ان يستعمل
في حكم معلوم يعلمه المخاطب ويعترف به فلا فائدة اذن في هذا القصر والتعريض فائدة جديدة
فصار المعنى التعريضي كالفائدة لهذا الكلام فحسن موقعه بكانه حسنا لا يوجد بدونه
واما الثاني فقد بالغ الشيخ في بيانه وقضى العجب ممن يعلم ذلك ولا يتفطن من سببه
قائلا ان العجب في هذا التعريض الذي ذكرت لك لا يحصل من دون انما فلو قلت يتذكر
اولوا الالباب لم يدل على التعريض وان كان الكلام لا ينبغي نفسه وليس الى ذلك فيه
انما والسبب ان التعريض انما نشأ من تضمنه النفي والاثبات فانه تصريح بامتناع
التذكر ممن لا يعقل واذا اسقط انما فقيل يتذكر اولوا الالباب كان مجرد وصف لهم
بانهم يتذكرون وليس فيه نفي التذكر عمن ليس منهم ثم قال وهذا موضع فيه دقة
وغموض وهو مما لا يكاد يقع في احد انه ينبغي ان يتعرف سببه ويبحث عن حقيقته الا من فيه
قوله فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة اي اما تحقيق الاول في قولنا ما ضرب زيدا الا عمرا
فهو ان معناه قصر ضرب زيد على عمرو يعني ان مفهوم الكون مضروبا لزيد صفة
مقصورة على عمرو واما تحقيق الثاني فهو ان زيدا مقصور على كونه ضاربا لعمرو
لا يتعداه الى كونه ضاربا لبكر قوله ومنه قول الشاعر يريد انه من قبيل تقديمهما
بحالهما على المقصود لا انه من قبيل قصر الفاعل على المفعول او على العكس فان البيت
بمعزل عن ذلك قوله لا الحسي في اشتهاء الشيء انه لم تكن مستلزما للارادة فلا اشكال
في الاستثناء اذ لا منافاة اذن بين الاشتهاء وبين الكراهة فجاز ان يكون شيء مشتهى
مكروها كاللذات المحرمة عند الزهاد كما جاز ان يكون شيء مرادا ومتنفرا عند الطبع
كشرب الادوية المرة عند المرضى وان كان مستلزما للارادة فوجه الجمع بينه وبين
الكراهة اعتبار اختلاف الجهة فان الدخول على الامير مرغوب عنه انه فرط البغض ومكروه
من حيث انه نزلة وهتك العرض وفيه دفاع الحاجب واليه اشار حيث قال طعام
حرج وشربه للطيفة خواجة في دربان فنيه زد قوله بابا الامير ولا دفاع الحاجب
بنصب الباب وما يتوجه الى على انه مفعول فان قيل لم لا يجوز ان يكون مفعولا لها

قلنا الان لا دفاع لابن الحاجب بدفعه وذلك لان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها والظاهر انه متعلق بالمذكور في كتب القوم هنا تفصيل وحاصله انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فهنا اقسام الاول ان يكون المستثنى منه مذكورا في الكلام وهذا ينقسم الى قسمين احدهما ان يتقدم المستثنى على المستثنى منه فقط دون الفعل العامل نحو ما جاءني الا زيدا احد وثانيهما ان يتقدم على المستثنى منه والفعل جميعا نحو الا زيدا قام القوم وصورة اخرى هي ان يتقدم المستثنى على الفعل فقط دون المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت القسم الثاني ان يكون الاستثناء مفرغا يعني لا يكون المستثنى منه مذكورا معه في الكلام بل هناك شيئان العامل والمستثنى وقدم فيه المستثنى على الحكم اعني العامل فيقال الا زيدا لم اضرب فحكم القسم الاول من قسمي الاول الجواز وحكم القسم الثاني منه الامتناع خلافا للكوفية فالبصريون يمنعون تقدمه عليهما في حالة الاختيار والكوفيون يجوزونه واما حكم الصورة الثالثة فالجواز لانه اذا تقدم المستثنى على العامل وجب تاخره عن المستثنى منه كالمثال المذكور واما حكم القسم الثاني اعني ما كان الاستثناء فيه مفرغا فالجواز عند الكوفية والامتناع عند البصريين وتحقيق الامتناع على ما صرحوا به ان المستثنى مخرج من المستثنى منه فاخرجوه اولا ثم نسبوا الحكم الى المجموع فالمستثنى مخرج من الحكم ايضا فالجزء منه اذن احران المستثنى منه والحكم ورتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حق المستثنى ان يذكر بعد الحكم والمستثنى منه جميعا الا انه لما كثر تقدم احد المخرجين على الاخر في الاستعمال نحو قولهم جاءني القوم الا زيدا والقوم الا زيدا اخوتك جوزوا هذا القسم ولم يجوزوا تقدمه عليهما معا في حالة السعة واما المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم فلم يجوزوا تقدمه عليه لانه في التحقيق متقدم عليهما وهو ممتنع واذا تمهدت هذه المقدمات فالحق ان الاستثناء في هذه الامثلة التي نحن بصدده مفرغ اما الاية فظاهرة لان قوله وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي معناه وما نريك اتبعك احدا الا الاراذل وكذا البيت الاول فان كارها حال والمعنى لا اشتهي باجل الامير في حال من الاحوال الا في حال الكراهة مع غلط قولهم ما جاءني الا راكبا واما البيت الثاني اعني قوله

لم يعم على احد الا عليك النوائح فالمستثنى منه وهو على احد فيه مذكور لكنه مقدم على المستثنى فان قيل فليس في هذه الامثلة ما يوجب الامتناع اذ لا تقدم للمستثنى على المستثنى منه فيها فما معنى قوله تقديمها ايا لهما مما منعه النحاة قلنا الكلام في ذلك بل الكلام في ذكر المستثنى مع الا قبل ان يقتضي المقصور بتمامه ومتعلقاته فان الظرف في الاية معمول اتبعك فيكون من جملته فالصفة المقصورة على الاراذل هي الاتباع المتعلق ببادي الراي وكذا البيت الاول فان باجل الامير من تتمة لا اشتهي وكذا البيت الثاني والامر هنا اظهر اذ النوائح فاعل وبالجملة ففي الكل ضرب قبل تمام ما يتعلق بالمقصور ولهذه النكتة اعتبر الشارح المحقق في تمسك القائلين بالمنع اضمار فعل اخر وجعل هذه المعمولات معمولة لهذا المقدر فرتب القول باضمار عامل الظرف على منع التقديم بقوله فقالوا الظرف لا يكون بيانا له وتفسيرا وتعليلا له وتسبيبا والمحققون من النحاة مصرحون بان ما قبل الا يمتنع ان يعمل فيما بعدها كما يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها فمع هذا امتنع ان يكون هذه الامور معمولات للفعل قبل الا فتعين الاضمار لكن الشارح المحقق رتب القول بالاضمار بان الفعل المذكور اعني لم يعم في البيت الثاني يبقى بدون الفاعل واضمار الفاعل نفسه صريح وههنا نكتة نفيسة يجب التحفظ عليها وهي ان العامل في المستثنى والمستثنى منه لا يجب ان يكون واحدا بل يجوز اختلاف عاملهما نحو قولهم القوم الا زيدا اخوتك فمن يجعل عامل المبتدا معنى الابتداء لا الخبر واعلم ان الشيخ ابن الحاجب صرح بامتناع قولنا ما ضرب الا عمرا زيد وما ضرب الا زيد عمرا وعلل الامتناع بانه ان جوز تعدد المستثنى المفرغ بعد الا في الفصلين بان يكون معنى الثاني اعني ما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا كان الحصر فيهما جميعا والمقصود الحصر في احدهما وان لم يجوز تعدده كان المثال الاول ممتنعا اذ يبقى الفعل بدون الفاعل وما يقوم مقامه اذ التقدير ما ضرب زيدا فيبقى الاول بلا فاعل وفي المثال الثاني يكون عمرا منصوبا بفعل مقدر غير ضرب الاول فيصير جملتين ولا تقديم هناك لفاعل ولا مفعول ولما كان هذا ضعيفا لما عرف من قانون القصر

اي في المثالين عبر عنهما بالفصلين لما بينهما من التقابل اذ الاول من قبيل قصر الفاعل على المفعول والثاني عكسه

من ان الواقع بعد الا هو المقصود عليه فقط فلا التباس جوزه المص وغيره والاعلم
قوله فيما هذا لا كونه والا فاقتصار على عمرو لم يكن مستقيما لما عرف من القانون قوله
وما بنيت الا الضلوع الجراشع اوله طوى النحز والاجراز ما في غروضها طوى كما اخز دحرك
الحز بالنون والحاء المهملة والراء المعجمة الضرب بالاعقاب والاحتثاث والاجراز بالجيم
والراء المهملة والزاء المعجمة الدخول في الارض الجرز وهي التي لا نبات بها كانه انقطع
عنها وانقطع عنها المطر والغرض بوزن الفلس للرحل كالحزام للسرج والضلوع الاضلاع
والجراشع جمع جرشع وهو من الابل العظيم وهي صفة للضلوع والمعنى هزله الركض والجدب
النوح بحيث لم يبق منها الا عظام الجنب قوله للنظر الى ظاهر اللفظ اي بالنظر الى ظاهر لفظ
المستثنى اعني صيحة ومساكنهم والضلوع حيث يعد فاعلا والفعل مسند اليه والا فالفعل
للعام المقدر في التحقيق قوله فمرجع الفعل تنبيه على ان قولهم المستثنى المفرغ او الاستثناء المفرغ
من قبيل التجوز من قبيل وصف الشيء بوصف صاحبه اذ المفرغ في التحقيق هو الفعل المذكور
بعد الا لانهم جعلوه فارغا عن العمل في المستثنى منه وجعلوه عاملا في المستثنى قوله ولعل
صاحب المفتاح الخ هو حاصل الجواب عن الاشكال المذكور ان صاحب المفتاح نظر الى ان الفعل بحسب
المعنى مسند الى ذلك العام ولم يحذف الفاعل فاعتبر هناك ضميرا راجعا الى ذلك العام على
قانون قولهم اذا كان غدا فأتني وجعل المذكور بعد الا بدلا من ذلك الضمير كما يبدل منه في الكلام
التام وزعم بعضهم ان هذا التوجيه مردود لان قوله للنظر الى ظاهر اللفظ ينبو عنه اذ الفعل
على تقدير الابدال لا يكون مسندا في الظاهر الى المؤنث المذكور بعد الا فكيف يؤنث بالنظر اليه
وهنا وهم اذ الابدال غير مبني على الظاهر وهذا ظاهر قوله وفي نحو ما جاءني الا راكبا فيه اشكال
لان هذا المعنى يؤدي الى الخ وذكر الشيخ ابن الحاجب في حله وجهين احدهما انه من باب
التاكيد والمبالغة بجعل ما سوى الركوب في حكم العدم الثاني انه نفي لما يمكن انتفاؤه من الصفات
هنا كلامه ولا يخفى ان مبنى الكل على ان يكون هذا من قبيل القصر الحقيقي وهو ممنوع بل هو من
قبيل القصر الاضافي ومع هذا فلا اشكال اصلا قوله وفي الحديث ما ايس الشيطان الخ في الحديث اشكال
مشهور حاصله ان معناه لا ياس الا في حال الاتيان من قبل النساء والمقصود عكسه وهو انه

لا بأس

خزام الدابة معروف ومنه قولهم
حاد الخزام الطبين ومنه خزام
الصبي في مهده كذا في الصحاح منه

لا ياس له في تلك الحالة البتة والمذكور في كتب القوم في دفعه وجوه ثلثة الاول ان التقدير
ما ايس الشيطان شيئا عند ياسه من اغواء بني ادم الا ان اتاهم من قبل النساء الثاني ان ما
بعد الا في موضع الوصف لحين محذوف اي ما ايس حينا الا موصوفا بانه يأتيهم فيه
من قبل النساء فيكون قصرا لزمان الياس على وصف الاتيان ونفيا ان يكون له
زمان ينفك عنه من غير تعرض لنفي الياس عن غيره ودل بحسب المقام على ان الاتيان
لازم لذلك الياس فصار الحاصل انه كلما ايس اتاهم من قبلهن الثالث ما ذكره الشارح
المحقق ههنا وحاصله ان الجملة بعد الا في موضع الحال وان النفي والاستثناء لما دل على
لزوم الثاني للاول كالشرط المتصل فيه واريد انه كلما ايس من جميع جهاتهم اتاهم من
قبل النساء وهذا معنى قوله وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها
فاشبه الشرط والجزاء وذهب الشارح الى ان الاقرب الى الصواب من هذه الاجوبة هذا
الجواب اما الاول فلانه ليس دفعا للاشكال بل هو بيان لما يعرفه كل احد من المقصود
وان اريد انه ما ايس في معنى ما فعل عند ياسه واتاهم من قبيل تنزيل الفعل منزلة
المصدر فلا بد من بيان جهة التجوز واما الثاني فلما فيه من التعسف والتكلف ما لا يخفى
والاقرب عندي في معنى الحديث انه ضمن ايس معنى خفت اي ما خفت الشيطان ياسه في
حال من الاحوال الا في حال اتيانهم من قبل النساء على عظم امر اليك على ما صرح به صاحب
الكشاف وغيره فعلى هذا اندفع الاشكالات وارتفعت التكلفات والتعسفات
والله اعلم بحقايق الحالات الباب السادس الانشاء قد تقدم القول بان الانشاء
باب من ابواب علم المعاني على ما قال هناك وينحصر علم المعاني في ثمانية ابواب وقد
وقع التصريح هناك ايضا بان الانشاء الذي هو من ابواب المعاني انما هو الانشاء بمعنى
الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه ومن الظاهر البين ان قوله الباب
السادس الانشاء اشارة الى هذا المعهود فالقول بان المراد ههنا هو الثاني غير صحيح
وتعليله ايضا بانه قسم الى الطلب وغيره كذلك والحاصل ان دليله ايضا غير منطبق على
دعواه للقطع بان الانشاء المنقسم الى التمني لا يصح ان يفسر بالقاء الكلام الانشائي فحديث

التقسيم لا يتم المقصود والجواب عن الاول انه من قبيل الاستخدام فاريد بالانشاء
باسمه الظاهر ما هو المعهود اولا وبضميره الراجع اليه في قوله ان كان طلبا المعنى المصدري
وعن الثاني ان الطلب بالمعنى المصدري له معنيان لغوي وهو امر قلبي باطني واصطلاحي
هو القاء الكلام الدال على التمني وصيغا بصيغة مخصوصة وهذا امر يتعلق باللسان
ولهذا صرح صاحب الكشاف بان التمني فعل اللسان لا فعل القلب وكذا الحال في الامر
والنهي والاستفهام والنداء وكذا الانشاء وجميع هذه المعاني مفهومة من كلام المفتاح
لمن يتامل فيه وقد حققنا في حواشي شرح المفتاح هنالك بما لا مزيد عليه فصح ان
التقسيم قرينة مشعرة بان المراد من الانشاء هو المعنى المصدري فقوله الانشاء
ان كان طلبا معناه القاء الكلام ان كان القاء كلام يدل على الطلب وانواع الطلب
اعني اللغوي المندرج في الاصطلاحي كثيرة فالتمني في كلام المصنف اراد به التمني اللغوي
المندرج في الاصطلاحي بقرينة قوله واللفظ الموضوع له واراد الاصطلاحي والموضوع
له من باب الاستخدام وكذا الحال واعلم انه يجوز ان يراد بالانشاء بالظاهر والضمير
الكلام بالمعنى المذكور وحمل الطلب عليه تسامح لان قولنا هو طلب معناه مشتمل على الطلب
وهذا واضح لا يورث التباسا ولا اشتباها اصلا للقطع بان الانصاف ان سوق
كلامه يابى عن الاستخدام فليفهم قوله ان السابق في الاعتبار الخ في المفتاح والسابق في
الاعتبار في كلام العرب شيئان الخبر والطلب وما سوى ذلك نتايج الامتناع اجراء
الكلام على الاصل قوله والاظهر الامر عليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء قوله منها التمني قدم التمني
لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر اقتضاء
الوجود ثم بالنهي لمناسبته الامر في احكام قوله واللفظ الموضوع له اي للتمني لا يريد بذلك
انه لفظ مرادف للتمني بل اريد بذلك ان ليت موضوعة لمعنى مخصوص عارض للتمني
مخصوص على ما دفعت اشارة الفهم في تحقيق معنى الحروف قوله فيستعمل فيه لعل او عسى
اي يستعمل فيما هو المترجي لعل ان كان فيه توقع او عسى ان كان فيه طمع والمصنف
باو دون الواو مبني على ما تقرر من ان اللفظ اذا كان اجماليا فالتفصيل باو والفرق بين

لان قوله والمراد هيهنا معناه ان المراد
بالانشاء هو المذكور اولا باسمه الظاهر
ولو كان المقصود الاستخدام لكان المناسب
ايراد هذا الكلام في قوله ان كان طلبا
كما لا يخفى على العارف بنظم الكلام منه

التوقع

التوقع والطمع ان التوقع اقوى وابلغ من الطمع ولذا اخره بقوله او طماعية قوله وقيل
انها اي التي مع لا اختلفوا في لو هذه فمنهم من يقول هي مصدرية بمنزلة ان الا انها لا تنصب
واكثر وقوعها بعد ود ويود ونحوهما مما فيه معنى التمني والوداد كقوله تعالى ودوا
لو تدهن فيدهنون وكقوله يود احدهم لو يعمر وقد يقع بخلاف ذلك كقول قتيلة
فجاورت اطراسا عليها ومعنى على مراسا الرضمون مقبلتي والاكثرون على انها
ليست مصدرية لانه لم يثبت في العربية كون لو مصدرية والمذكور الاولون على
مصدريتها بقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون عطف تدهنوا
بالنصب على تدهن لان معناه ان تدهن وبهذا يظهر ان ما ذكره الشارح المحقق
من انها حرف مصدري ليس على اطلاقه وان هذا مذهب شرذمة قليلة من النحاة
والجمهور على خلافه فان قيل كيف يصح القول بمصدريتها وقد دخلت على ان في نحو
وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا قلنا الفعل بعده مقدر تقديره
يود لو ثبت ان بينها وقوله وقيل تنبيه على ان هذا القول ضعيف وان القول
المتقدم لوجهين احدهما ان لو هذه اكثر مواردها ان تكون بعد فعل فيه معنى التمني
وثانيهما ما اشرنا اليه من ان في القول بكونها مصدرية ضربا من الضعف قوله مركبتين
حال من ضميرهما والعامل هو الاخذ فيلزم ان يكون التركيب حاصلا حين الاخذ وفيه
تلوح وفي العدول عن مركبة الى مركبتين رمز الى ان عبارة المفتاح ليست كما ينبغي لانه جعله
وكان الحروف المسماة بحروف التقديم والتحضيض وهي هلا والا ولوما ولولا ماخوذة
منها مركبة مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو
معنى التمني فقوله ماخوذة حرفيات ومركبة خبر ثان فيحتاج الى التركيب الى هذه الحروف
نحو زيد المراد مركبة اجزاؤها الاول مع ما ولا وهذا ان قرئ مركبة مرفوعا بانه خبر
بعد خبر وان قرئ منصوبا على انه حال من الضمير المجرور في منها فلا وجه للعدول عن
المثنية الى التانيث سوى تنزيلهما منزلة كلمة واحدة وعلى كل تقدير ففي عبارته تسامح
وحقها ان يقال مركبتين كما فعله المصنف او مركبة منهما ومن لا وما والحاصل ان هل ولو

المثبتون هم الفراء وابو علي وابن مالك
والباقون نافون منه

اذ لما ثنا مفرد بتمنى نفيد ان مجرد معنى التمنى على سبيل الجواز واذا ركبنا مع لا وما الزمنا
معنى التمنى لا لافادته بل المتولد منه معنى التنديم فى الماضى ومعنى التخصيص فى المستقبل
فان تمنى ما مضى بلائم التنديم وتمنى ما ياتى يلائم التخصيص فهو كرمطلوبا حال من مجموع
مركبة والتنبيه رفع فاعله والرابط لام التركيب فافهم وشرالتوسط ما بينه الشارح قوله
والاشفاق ارتقاب المكروه الاشفاق ترسيد ونعدى بعن وجهر باذ تورنين ويعدى
بعلى قوله فالمط فى جميع ذلك معلوم بوجه اجمالى تريدان المط فى جميع هذه الاسئلة المتعلقة
بالهمزة سواء كانت لطلب التصديق او لطلب التصور امر معلوم بطريق الاجمال والمقصود
بالسؤال ان يصير معلوما بطريق التفصيل اما فى الاول فلان هناك تصديقين
احدهما اجمالى وثانيهما تفصيلى وبهذا الاعتبار يتغايران ويمتاز احدهما عن الاخر واما
فى القسم الثانى فلان كلا من الامرين متصور بوصف كونه مسندا او مسندا اليه اجمالا
بطريق البدلية والمقصود كونه اياه بتا وتفصيلا ولا يخفى تغاير التصورين هنا كتغاير
التصديقين هناك واته لا مزية للثانى على الاول الا بوصف التفصيل وهذا تحقيق
وقد يقال الفعل بان الهمزة فى القسم الثانى لطلب التصور مبنى على الظاهر تسامحا والا فالتحقيق
انها لطلب التصديق هنا ايضا اذ لم يحصل بعد الجواب شئ لم يكن التصور ان بحالهما كما
كانا قوله لا يخلو عن تعسف اذ الفعل فى المثال المذكور مما يلى الهمزة مع ان المط بالسؤال
غيره وهو التصديق ولو تدرجت فيه تبعته اذ لا تسامح لان الذى يلى الهمزة ههنا
يصدق على المفرد كالفعل ويصدق على الجملة كالفعل مع فاعله وكل منهما واقع بعد
الهمزة بلا فصل والتعيين الى القرائن وعلى كل تقدير يصدق هنا ان المسئول عنه
بالهمزة هو ما يليها فافهم قوله والمط تصور احدهما على التعيين فيه تصريح بما قررناه
سابقا من ان هناك تصورين اجمالا وتفصيليا و اجماع القوم على انه ام المتصلة لطلب
التصور فقط برهان نير على ما قررناه كما صرح به الشارح بقوله فهى لا تكون الا لطلب
التصور والتحقيق بان تصور احدهما على التعيين لا معنى له الا ان يعلم نسبة القيام الى احدهما
بعينه فيرجع فى التحقيق الى طلب التصديق مردود بان طلب الفعل فى نحو ازيدا ضربت ايضا

مآله

مآله الى طلب نسبة وقوع الضرب الصادر من المخاطب على زيد وكذا سائر القيود المتعلقة
بالفعل فيجب ان يكون هذا فى التحقيق من قبيل طلب التصديق وهذا قول لم يقل به احد
بل لا يتفوه به عاقل فالحق ان يقال فرق بين ان يكون الشئ مقصودا وبين ان يكون
لازما عقليا او عرفيا فليس كل ما يستلزم شيئا حكمه حكم ذلك الشئ قال الشيخ فى دلائل الاعجاز
لا يستطيع احد من التفرقة بين تقدم ما قدم فى باب الهمزة وبين ما اخر فيه فان هذا
فرق لا يدفعه دافع ولا يشك فيه شاك ولا يخفى فساد التقديم فى موضع التاخير وبالعكس
قوله لان التقدم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيه اشكال لانه ان اراد ان هذا
الاستدعاء امر كلى قطعى فهو ممنوع لانه قد سبق ان التقديم قد يجئ لاغراض سوى
التخصيص وهذا ظ وان اراد انه اكثرى اغلبى بمعنى انه قبيح لكونه خلاف الغالب الراجح فهو
ايضا غير صحيح لان مخالفة الغالب لا تقتضى القبح كيف والقران مشتمل على مثله وايضا يلزم
ان يكون وجه الحسن تمنى لقصد الاهتمام قبيحا وهو مما لا يتفوه به احد وهذا اشكال
صعب لا محيص عنه سوى ان يعتبر فى المسئلة تقييد قوله وههنا نظر هذا النظر انما يرد
اذا كان مراد المص ما زعمه الشارح من انتفاء الحكم مطلقا ومن جميع الجهات اما اذا كان
مراده انتفاء قبحه من هذه الجهة فلا والظ ان مراد المص هو الثانى وان كان ظاهر عبارته
ما يدل الى الاول قوله بالغريين بفتح الغين المعجمة وكسر الراء المشددة وتشديد الياء فى الصحاح
الغريان هما قبرا مالك وعقيل نديمى جذيمة الابرش سميا غريين لان النعمان بن منذر
كان يغريهما بدم من يقتله اذا خرج فى يوم بؤسه قوله بحكم الوضع اى وضع اجزاء العامل به
غير العامل بالاول فلا ينافى ما سبق من ان هل بمعنى قد وهو يقرب الماضى من الحال
كما هو وضعه قوله انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال اى بالحال التى
بين هيئة الفاعل او المفعول لا الحال التى هى بمعنى الحاضر المقابل للماضى والمستقبل كما فهمه
الشارح المحقق فاعترض عليه بما ذكر وتحقيق ذلك ان الفعل المستعمل فى معنى الاستقبال
لا يتصور ان يتقيد بالحال التى مضمونها واقع فى زمان الحال لانتفاء المقارنة التى هى
ثانوية الحال فلا يصح ان يقال هل تضرب زيدا وهو اخوك لان هذه الحال اعنى جملة وهو اخوك

مضمونها اعني اتصاف زيد باخوة المخاطب امر واقع ثابت في زمان التكلم ومضمون العامل
غير واقع فيه فانتفى المقارنة المطلوبة فصح المعنى وانطبق الدليل على الدعوى بقي ههنا
شيء وهو ان هذه الحال اعني وهو اخوك ان جعلت مؤكدة فالمؤكدة لا تكون بالواو وان
جعلت منتقلة فمضمونها ليست مما يثبت تارة ويزول اخرى اللهم الا ان يجعل قسما
ثالثا غير المؤكدة والمنتقلة ويسمى دائمة وثابتة ويجوز كونها بالواو ولو فرضنا ان الامر
كذلك فلا يخفى ان المقارنة المطلوبة معناها انه لا يجوز ان يتحقق مضمون العامل ولا يتحقق
معه مضمون الحال اذ الحال قيد ووجود المقيد بدون القيد محال واما وجود القيد بدون
المقيد فالكلام في جوازه وح ينبغي ان لا يمتنع قولنا هل نضرب زيدا وهو اخوك لان مضمون
العامل وان كان مستقبلا الا انه اذا وجد في الاستقبال يوجد معه مضمون الحال لانها دائمة
ثابتة وح تحققت المقارنة المطلوبة فوجه الامتناع انه اذا جعل نضرب في الحال يمتنع كان
هل والاظهر ان يقال ان هذه الحال منتقلة اذ المراد بالاخوة الصداقة والتآخي ونظير ذلك
ما قاله جار الله في المفصل ولو قلت زيد ابوك منطلقا او اخوك احلت الا اذا اردت التبني
والصداقة فليفهم قوله جالبا حال من فاعل ساعني وفاعله قضاء الله ومفعول له ما كان
جالبا والرابط محذوف ومعناه اي اخذت ذلك الذي هرج بادا بادا فانهم قوله كان لها ربط تخصيصا
اي تعلق وارتباط لا الحصر والتخصيص اذ لا يوجد له فضلا عن مزيديه قوله ما موصولة وجملة
ان تكون موصوفة والجملة المركبة من المبتداء والخبر صفته قوله والنفي والاثبات انما يتوجهان
الى الصفات اراد بالصفات الاحداث والمراد الصفات الممكنة الانتفاء اي القابلة للزوال
ليخرج ما يمتنع زوالها كالطول والقصر والسواد والبياض فان حكمها حكم الذوات في امتناع
الانتفاء بل المراد بالصفات في التحقيق هي النسب الحكمية من حيث انها ملحوظة بين اطرافها
والة لملاحظة احوالها واما الاجسام فقد قيل يمتنع بقاؤها بل الضرورة قاضية ببقائها
وما يطرئ من التغيرات فهي تبدل الصورة النوعية وليست باعدام قوله اي حقيقته التي
هو بها تفسير الماهية تنبيه على ما هو المختار عنده من ان الحقيقة والماهية امر واحد هو
ما به الشيء هو هو وقد يفرق بان ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه حقيقته وباعتبار تشخصه

هوية ومع قطع النظر عن ذلك ماهية قوله فقد سوغ المفردون بتشديد الراء وتخفيفها
كلاهما مرويان قوله وفيه نظر اذ يرد عليه ان بيت الكتاب اعني قوله اتوا ناري فقلت
منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما دليل واضح ان المسؤل عنه هو الجنس لان
قوله فقالوا الجن معناه قالوا نحن الجن فلولا ان المطلوب هو الجنس لما صح الجواب بذلك قوله
عند المنع اي لا نم ان المسؤل عنه هو الجنس بل التشخص اذ السائل يزعم انهم من جنس البشر
فيسال بقوله منون انتم اي عن اي قبيلة انتم فاجابوا بانا لسنا من جنس البشر حتى يتحصل
من المميز والمشخص ففيه تنبيه على خطائهم في هذا الظن قوله احد المتشاركين اخذ بالاعم
والاخر يحتمله احد المتشاركات كذلك فقوله بهما زيادة تاكيد وايضاح والا فالامر المتشارك
فيما يكون الا كذلك وهو ظ قوله وذكر بعض المحققين انه قد يشهد لك فيما سبق على انه عادة
جارية في انه يريد بهذه الكلمة المحقق الرضي الاستراباذي وفي ذلك اعلاء لرده ورفع لرتبته
وبالجملة فالمقصود ان هذا المحقق ذكر بهذه العبارة ان مميز الاستفهامية لم يعثر عليه
مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واعترض عليه الشارح المحقق
بان قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة نص في هذا المعنى لان كم هنا استفهامية
ومع ذلك فمميزه مجرور بمن فكيف صح انكار ذلك مع وجود مثل هذه الحجة القاطعة به
هذا حاصل اعتراضه عليه ونحن نقول الاية المذكورة انما تصير حجة عليه اذا كان نصا
في ان كم فيها استفهامية البتة وهذا ممنوع لم لا يجوز ان يكون كم هنا خبرية وكيف وقد
صرح صاحب الكشاف هنا بتجويز الامرين ولو سلم ان كم هنا استفهامية فمراده انه لا يكون
مجرورا بمن اذا لم يقع الفصل بينه وبين مميزه بفعل متعد واما اذا وقع هناك فصل
فالاتيان بمن واجب دفعا للالتباس ورفعا للاشتباه والقرينة المشعرة بهذا المعنى
امران احدهما ان الكلام في دخوله من في مميزي الكمين بلا فصل لانه قال ويدخل من
في مميزيهما اما في الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات وكم من قرية اهلكناها واما
مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب
النحو هذه عبارته وهي صريحة فيما ذكرنا وثانيهما انه قال قبل هذا الكلام بخطوط واذا

كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز
بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ثم قال
وحال كم الاستفهامية وجر مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا هذه
عبارته انظر هل يشتبه عليك الحال كما اشتبه الامر على الشارح المحقق وبالجملة فالعجب
من الشارح المحقق كيف اجترأ على الاعتراض على مثله ولم ينظر ادنى نظرة لا الى الا
ولا الى كلام من هو بصدد تزييف مقالته ولم يلتفت الى خلاصة مرامه ونقاوته
ولم يتفكر في انه يشهد بفساد اعتراضه الدراية والرواية فلنا على فعله سنرد
بالجر على انه من نظم التنزيل وبالرفع على انه خبر مبتدا اي ما قبله من النظم فانه
على الاول بمعنى اقرار وفيه تنبيه على ان الاية لوضوحها في هذا المعنى بمجرد قراءتها كافية
لا حاجة الى ان يزاد عليها قوله ايان يوم القيمة مقول قول الكفار قالوا ذلك استهزاء
بالمسلمين وباعتقادهم الحشر والنشر فقوله يوم القيمة مبتدا خبره ايان فان قلت
فيلزم وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث قلت المضاف محذوف اي وقوع
يوم الدين قوله انى شئتم اي كيف شئتم وعلى اي وضع اردتم من الاستلقاء وغيره بعد
ان يكون المأتي موضع الحرث وهو الفرج دون الدبر وسبب نزولها ان اليهود كانوا
يقولون من جامع امرأته من جانب دبرها في قبلها كان الولد احول قوله انى لك هذا
هذا مبتدا خبره احد الظرفين المتقدمين والاخر متعلق به قوله ما يعطي العلوق في
فاعل يعطي والعلوق بفتح العين الناقة التي تعطف على غير ولدها والظرف اعني به
متعلق بيعطي بمعنى تسمح رئمان بكسر الراء مصدر رامت الناقة ولدها رئمانا احبته
واما الرئمان بفتح الراء فهو اسم موضع نص عليه صدر الافاضل في ضرام السقط فقوله
رئمان يروى مرفوعا بدلا من ما يعطي ومجرورا بدلا من الضمير المجرور في به ورئمان
انف من قبيل الاضافة لادنى الملابسة وضن باللبن بخل به قوله ما لم يجيء احد له
يريد انهم لم يتعرضوا لتحقيق وجه المجاز به ولبيان العلاقة اما لخفاء علاقة المجاز
وصعوبتها او لعدم اهتمامهم بشانها وقلة التفاتهم اليها وقد تصدى بعض المحققين

من المناظرة

من المناظرين لبيان العلاقة اما في الاول فبان الاستفهام عن عدد دعائه اياه
يستلزم الجهل به والجهل يستلزم استكثاره عادة او ادعاء اذ لو كان قليلا لكان الظاهر
ان يكون معلوما والاستكثار يستلزم الاستبطاء عادة او ادعاء واما في الثاني
اي في متى نصر الله فلان الاستفهام عن زمان النصر وهذا يستلزم الجهل بزمانه والجهل
به يستلزم استبعاده عادة او ادعاء اذ لو كان قريبا لكان معلوما بتعينه او بامارته
الدالة عليه والاستبعاد يستلزم الاستبطاء واما في الثالث اعني التعجب فلان الاستفهام
عن سبب عدم رؤية الهدهد يستلزم الجهل به والجهل بسببه يستلزم التعجب واما
في الرابع اعني التنبيه على الضلال فلان الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب
عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا سلك طريقا واضح الضلال بزعم المخاطب كان لغفلة
منه فاذا نبه عليه ووجه ذهنه اليه كان تنبيها له على ضلاله واما في الخامس
فلان الاستفهام تنبيه المخاطب على جراءة اساءة الادب وهذا يستلزم وعيده وتخوفه
باساءة الادب واما في السادس فلان الاستفهام عن امر معلوم للمخاطب يستلزم حمله
على اقراره لانه معلوم له واما في السابع فلان انكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عنه
ووقوعه يستلزم عدم توجه الذهن اليه وهو يستلزم الجهل به والجهل يستلزم الاستفهام
عنه وفي الثامن الاستفهام عنه يستلزم الجهل به والجهل يستلزم عدم توجه الذهن اليه وعدم
توجه الذهن يستلزم انكاره هذا كلامهم في بيان العلاقة في هذه الصورة المذكورة
ولا يخفى على العارف بقانون المجاز ان هذا لا يكفي في المقصود الذي هو تبيين علاقة
المجاز حتى يظهر انه من اي نوع من انواعها لان مطلق اللزوم امر موجود في مطلق المجاز
بل الطريق في البيان ان يتعرض لخصوصية العلاقة فالطريق في الاول ان يقال الاستفهام
عن عدد دعائه مسبب عن جهله به وجهله مسبب عن كثرته والكثرة سبب للاستكثاره
والاستكثار مسبب عن الاستبطاء فالاولى ان يسقط بعض هذه الوسائط لانه
لا حاجة اليها فيقال الاستفهام عن العدد مسبب عن تكرير الدعوة وتكرير الدعوة سبب
للاستبطاء اذ لولاه لما وقع التكرير وعلى هذا فاعتبر وتدبر في سائر الامثلة واعتبر ما يقتضيه

عنده قوله مالي لا ارى الهدهد ورد عليه ان الحمل على التجاهل هو ان امتنع الحمل على حقيقة
الاستفهام ولا مانع هنا اي اي امر وقع لي وتلبس بي في حال عدم رؤية الهدهد امانع
وحائل ام هو غائب ثم لا يخفى انه ان كان الاستفهام عن نفسه فهو مجاز وان كان عن
الحاضرين بان يبينوا سبب عدم رؤيته اياه فالظاهر انه حقيقة قوله واما غيرها وان
صح به هكذا وقع في بعض النسخ ويرد عليه انه تولد فاء تعجب ما وهو ممتنع في سعة
الكلام قوله فان المنكر هو اتخاذ غير الله يعني ان منشاء الانكار هو القيد لا نفس
الاتخاذ غير منكر اصلا بدليل صحة الاتخاذ المتعلق بالله قوله اتتخذ اصناما الهة فيه كلام
اذ المنكر هو اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال اصناما تتخذ الهة على نمط قوله
اغير الله اتخذ وليا وغاية ما يمكن من التوجيه ههنا ان يقال الفعل المتعدي الى مفعولين
اذا كان احد مفعوليه منكرا بحيث لو اسقط ذلك المنكر صح ان يقام مقامه ما هو
غير المنكر يجب تقديمه على الفعل واما اذا كان كلا مفعوليه منكرا فلا والاية المتقدمة
من قبيل الاول والثانية من قبيل الثاني فليفهم قوله للانكار اما للتوبيخ لما كانت
الامثلة المذكورة مشتركة في معنى الانكار وكان الانكار كل منها نوعا من افراد الانكار
في البعض بمعنى ما كان ينبغي ان يقع ما وقع في الماضي كقولك اعصيت ربك اي لم عصيت
وما كان ينبغي ان يكون ذلك العصيان وفي البعض بمعنى لا ينبغي ان يقع ما يقع في
المستقبل كقولك اتعصي ربك اي لم تعصي ولا ينبغي ان يكون منك العصيان وفي البعض
بمعنى لم يكن ذلك في الماضي كقوله افاصفيكم اي لم يقع ذلك الاصفاء وفي البعض بمعنى
لا يكون في الاستقبال كقوله انلزمكموها اي لا يكون هذا الالزام حاول تفصيل هذه
الانكارات والتنبيه على التفاوت بين هذه المختلفات فقال اما للتوبيخ للحاضر ما ذكر
قوله بمعنى التثبيت اي التثبيت لما يعرفه المخاطب من الحكم في هذه الجملة كما نبه عليه انفا قوله
افوق البدر يوضع لي مهاد ام الجوزاء تحت يدي وساد قوله ونقسم لكم الفتى العلية
والقرم حين قسيهم قسروا وافترشوا اقشارا كذا في مجمل اللغة قوله وهل يدن الضرغام الضرغام
الاسد وضرغم الابطال بعضهم بعضا كذا في مجمل اللغة قوله والتهكم المتهكم في الاية المذكورة

الاتخاذ في

مستفاد

مستفاد من الاستفهام اذ الاستفهام مسبب عن اعتقاد المتكلم بان المخاطب يعتقد ذلك
اعني كون الصلوة آمرة وهذا اعني اعتقاد المخاطب هذا المعنى سبب للتهكم والاستهزاء ففيه
انتقال من المسبب الى السبب ومن السبب الى السبب واما التحقير فمن هنا فلان
السؤال من جهة الجهل والجهل مسبب عن حقارته ففيه انتقال من المسبب الى السبب الذي
هو الجهل ومنه الى سببه وهو الحقارة اذ الحقير لحقارته غير ملتفت اليه فلا يصير معلوما
وكما ان الحقارة سبب لان يصير غير معلوم كذلك العظمة سبب للجهل لان الذي عظمه وكماله
يأبى عن ان يحيط به علم ولهذه النكتة يقولون لا يعرف الله الا الله ومن ههنا يقولون
ان كل معروف فهو داخل تحت سلطنة العارف وفي الاستفهام سبب لاستبعاد الوقوع لان
قريب الوقوع معلوم عادة او ادعاء قوله على جهة الاستعلاء اي على طرزه وطريقه كقولهم
على جهة قيامه به اي بطريقة عن نفسه عاليا سواء كان عاليا حقيقة او لم يكن كما اذا كان
ادنى ولهذا ينسب الى سوء الادب قوله وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو كف عن القتل وجوابه
ظاهر اذ المتبادر من الكف بقوله غير كف هو ما يكون مستفادا من الصيغة والكف فيما
ذكر مستفاد من المادة فلا نقض فان قيل فينتقض بنحو لا تكفف قلنا الكف المعتبر في
النهي ما يكون مستفادا من الصيغة فلا محذور ومنهم من يقول الصواب ترك هذا
التقييد واعتبار الحيثية فان الكف له اعتباران احدهما من حيث ذاته وانه فعل في
نفسه وبهذه الحيثية هو مطلوب في قولك اكفف عن القتل وثانيهما من حيث انه
كف عن فعل والة لملاحظته وبهذا الاعتبار هو مطلوب في قولك لا تزن فاذا قيل
طلب فعل من حيث انه فعل دخل فيه اكفف عن القتل وخرج عنه لا تزن واجاب الشارح
المحقق في التلويح عن الاشكال المذكور بان المراد غير كف عن الفعل الذي اشتق منه
صيغة الاقتضاء قوله وقيل للترديد مبني على ما يذهب اليه الكثيرون من ان الطلب على سبيل
الاستعلاء قدر مشترك بين الايجاب والندب وصاحب المفتاح فالنهم في ذلك وتفصيله في
المفتاح قوله اي حال كون الطالب يريد ان المصدر بمعنى اسم الفاعل حال من فاعل المصدر
اي لطلب الطالب الفعل والاظهر ان يجعل صفة مصدر محذوف اي طلبا ذا استعلاء بحذف مضاف

قوله عدم كونها حقيقة الخ اي يؤيد كون تلك الصيغ موضوعة للطلب بطريق الاستعلاء لان
لفظ الامر حقيقة في الطلب استعلاء فتحرير الكلام هنا ان المدعى ان هذه الصيغ مثل قم وليقم
موضوعة للطلب بطريق الاستعلاء وايد هذا المدعى بان تلك الصيغ في الاطلاقات اللغوية
مضافة الى الامر وهو حقيقة في هذا المعنى فحيث اضافوها الى ذلك وتركوا الاضافة الى
الندب او الاباحة كان ذلك دليلا على انها موضوعة لذلك وهو المدعى ولما كان الاستدلال
في ذلك بقولهم صيغة الامر جاء منه الله بطريق المنع اي لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة
الامر بمعنى طلب الفعل استعلاء بل لفظ الامر في عرفهم حقيقة في هذه الصيغ فمعنى قولهم صيغة
الامر من قبيل قولهم صيغة الماضي وصيغة المضارع واجاب الشارح المحقق عن ذلك بقوله
ويمكن ان يجاب الخ وحاصله ان ما ذهب اليه المعترض من ان الامر في عرفهم حقيقة في نحو قم
وليقم ان اراد به ان مطلق الامر في عرفهم موضوع لهذا فغير مسلم وكيف وقد اجمعوا على
ان الامر طلب فعل بطريق الاستعلاء وقولهم فهذا غير قادح اذ النزاع انما هو بما اعتبره ائمة
اللغة فكونه حقيقة في تلك الصيغ بالنظر الى عرفهم لا يقتضي كونه كذلك بنظر اهل اللغة
وان اراد به ان الامر الواقع في هذا التركيب المخصوص اعني قولهم صيغة الامر كذلك بمعنى
انهم يريدون في عرفهم بهذا ما ارادوا بقولهم صيغة الماضي وصيغة المضارع فمسلم
الا ان هذا لا يضرنا لانا قاطعون بانهم يطلقون على تلك الصيغ لفظ الامر الذي عرفوه
بانه طلب فعل بطريق الاستعلاء واطلاق لفظ الامر دون الاباحة يدل على المط فان قيل
فيتم مقصود المعترض اذ الاستدلال الاذن بشيء امرا بما ذكر قلنا قد نبهناك في اثناء التقرير
على ان هذا غير قادح اذ قد تقرر في علم المناظرة ان منع المقدمة قد لا يضر المعلل وتمامه يطلب
مما ذكرنا في شرح اداب البحث ولما كان الشق الاول من شقي الترديد ظاهر الفساد كثيره على
ما ذكرنا سكت عنه الشارح وبنى الامر على ما هو الظ المناسب من كلامه كانه قيل ان اريد
الشق الاول فظاهر الفساد فتعين الشق الثاني وورد فيه ما ذكر ويجوز ان يقال وجه
التأييد ان الظ ان قولهم صيغة الامر من قبيل قولهم كلمات الاستفهام لان الاصل في مثل
هذه الاضافة هو الاضافة الى ما هو المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وكلمات الشرط وحروف

اعلم ان المص ذكر في الايضاح بعد كلام السكاكي
وفيه نظر ولم يبين وجه النظر فبينه الشارح المحقق
جاثري والمذكور في بعض شروح الايضاح
ان وجه النظر انا لا نسلم ان اضافة اللفظ الى الشيء
يدل على كونه حقيقة فيه اذ يجوز ان تكون
الاضافة لادنى التلبس ولا يخفى على
ذكي ان هذا فاسد
منه

النداء

النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة ونحو ذلك مما من الهيئات لا من قبيل قولهم
صيغة الماضي هكذا يجاب بجيم هذا المقام ولا يلتفت الى الاضغاث والاحلام لعل
المرام يبرز من وراء الظلام قوله بان لا يكون لطلب الفعل الخ اي الطلب المعتبر في الامر اعني
ما يكون مقرونا بامكان المط فان هذا المعنى هو الظ الى الفهم ولو كان فيه نوع
اخر من الطلب كان هذا غير قادح فليتامل ومن ههنا يفسر التعجيز بانه الطلب الذي
يكون مطلوبه خارجا عن وسع المامور تحصيلا للغرض الذي هو التعجيز وقيل التعجيز
هو اظهار عجز من يدعي فعلا ليس في وسعه والتهديد هو الطلب لا لا على نسخط
الاتيان بالمامور به وهو في التخويف اخبار بشيء يكون وقوعه في المستقبل سببا
لضد المامور به والتسخير هو التذليل والقهر بسبب هذا امر تخييل كقوله تعالى يا نار كوني
بردا وسلاما على ابرهيم قوله وتلك المبالاة بهم يريد ان الغرض بيان ان هؤلاء هوناء
عنده تعالى بحيث لا مبالاة ان يكونوا حجارة او حديدا وليس الغرض سرعة التكوين قوله
والتمني نحو قول امرئ القيس قد نبهناك على ان القسم الاول مما يعتبر فيه الطلب المخصوص
المشروط بامكان المط والتمني وان اشتمل على معنى الطلب على ما مر الا انه نوع اخر فلا
منافاة تدبر قوله تباريح الجوى في مجمل اللغة الجوى داء القلب وتباريح الشوق
توهجه ونوع الجوهر تلالاه وتوهجت رائحة الطيب توقدت وقيل التباريح حرارة الحب
في الفؤاد ولج الضرب الجلاد امرقه والمجد لك الله الذي حمدته عليه فمعنى لواعج الاشواق
محرقاتها وشدايدها جمع لج قوله وفيه نظر لانا لا نسلم في جواب لا ان مفهومه وان كان
هو الطلب مع الاستعلاء الا ان الظ من هذا الطلب لمن انصف من نفسه هو الفور
ثم ان معنى الفور وجوب تعجيل الفعل في اول اوقات الامكان ومعنى التراخي جواز تاخير
المامور به لا وجوب تاخيره عن اول الاوقات حتى لو اتى به فيه لا يعتد به اذ لا قائل به
فالتقابل بينهما باعتبار القيدين جميعا قوله لطلب الدوام والثبات لا ينال البحث ينتظم
ذلك في سلك قاعدة الاستمرار كقوله تعالى للمتحرك تحرك لانا نقول فرق بين الصورتين
فان معنى الاستمرار حدوث الفعل مرة بعد اخرى ومعنى الدوام بقاء الفعل الصادر

قوله والتحقيق اه توضيحه ان ههنا امورا ثلثة الطلب من طلب المتكلم اكرام المخاطب الثاني اكرام المخاطب الثالث اكرام المتكلم وهذه الامور الثلثة مترتبة فالاول سبب للثاني والثاني سبب للثالث فالثالث تكون مسببا عن الاول بتوسط الثاني لان سبب السبب سبب غايته ان الثاني سبب قريب له والاول سبب بعيد له وذكر الطلب يدل على امرين احدهما ان له سببا حاملا عليه في الذهن وثانيهما ان مسببه في الذهن مسبب عنه في الخارج والى الاول اشار بقوله والطلب لا ينفك عن سبب حامل والى الثاني بقوله ولما كان ذكره مفهوما اه واذا ثبت ذلك فاعلم انه لا شك ان المذكور بتصريحه ههنا هو الاول والثالث وان الثاني وان لم يكن مذكورا صريحا الا ان الاول مذكور بنوع يتلبس بالثاني ويدل عليه دلالة واضحة بحكم الفهم وشهادة الذوق فانهما يدلان على ان الثالث مرتبط بالاول ارتباطا مخصوصا اعتبار ارتباطا كاشفا بطريق توسط الثاني بينهما فلا حاجة اذن الى ذكر الشرط وادانه اذ الاختصار حاصل والفهم البتة حاصل منه

قيل ههنا الصراط المستقيم بثبتنا على هذه الهداية ومعنى الهداية توفيق الايمان والاسلام وسلوك وتيرة النبي عليه السلام فلا يتصور ههنا المراد قوله والطلب لا ينفك عن سبب حامل اعترض عليه بان هذا الوجه يقتضي ان يعتبر الجزاء المذكور مرتبا على الطلب ومسببا عنه وليس كذلك فان قولك اكرمني اكرمك معتد بقولك ان تكرمني اكرمك لا بقولك ان تطلب اكرامك تكرمني فالجزاء المذكور مترتب على نفس الاكرام لا على طلبه فالسببية المعتبرة في الكلام انما هي بين الاكرامين والجواب عنه ظاهر لان هذا الوجه وان اقتضى ذلك الا انه وسيلة الى المقصود الاولى والتحقيق انه لا يتجه ان طلب الاكرام سبب لحصوله وان وجوده سبب لاكرام المتكلم فاكرام المتكلم يكون مسببا عن اكرام المخاطب الذي هو سبب قريب له وعن طلبه الذي هو سبب بعيد له لكن لما كان ظاهرا ان هذا المسبب عن الطلب بتوسط الاكرام كان متفرعا ومترتبا عليه بلا شبهة اكتفوا في الكلام بذكر الطلب عن ذكر السبب القريب الذي هو الشرط لدلالة الطلب مع ذكر ما لا يترتب عليه على تقدير الشرط فقدروا الشرط بعد هذه الاشياء لهذه النكتة فالتعرض للسببية بين الطلب والجزاء التي هي مقتضى ما ذكره الشارح انما هو لاجل انه قرينة واضحة على السببية المعتبرة المقصودة ووسيلة اليها كما صرح به بقوله فاغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب فليتامل في هذا المقام ففيه زلة اقدام لاقوام قوله لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية في العبارة تسامح والمقصود واضح اي معلولة لمعلولها وفي العبارة ان يقول فان العلة الغائية بوجودها معلولة لمعلولها وان كانت بماهيتها علة له قوله جواز الخاطبة لا يخفى انه اذا لم يذكر بعد الطلب ما يصلح ان يقصد على المطلوب فالظاهر المتبادر الى الفهم ان هذا المطلوب مقصود لنفسه واما كونه مطلوبا بالغير فهو احتمال عقلي لا يساعده دليل لفظي كما ان كونه مطلوبا بالنفس على تقدير ذكر ذلك بعده احتمال عقلي والظاهر كونه مطلوبا بالغير فليتامل قوله فانه لا يحسن الا بالواو والحالية مستقيمة بقوله • اطاولتي ارشادي فمقتلي تركتي • ام تمت تاديبي فدهري مؤدبي • فانه اتى بالفاء في الموضعين فليتامل قوله والاختصاص في باب الاختصاص بابه عظيم الشان رفيع المكان كثير الذيول والاذيال غزير الشعب والافنان

او الكلام في سببية الطلب كما هو سبب حامل للطالب عليه لا في سببية الطالب كما هو سبب حامل على الطلب منه

البيت لابي تمام وكلامه حجة صرح به صاحب الكشاف وغيره منه

وكلام

وكلام سيبويه في الكتاب مشعر بذلك وكلام المفتاح ايماء اليه وقال الجاربردي المفصل وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء وليس به فاضاف هذا الباب الى الجاربردي الى ان هذا الباب هكذا ثبت عن العرب وان كان القياس الظاهر باباه قوله بناء مشتغل بالفعل بعده اعني يكشف وتميما نصب على امدح واعني والبيت لرؤبة والضباب جمع ضبابة وهي سحابة تغشى الارض كالدخان وفي مجمل اللغة الضباب شيء كالغبار وهي عبارة عن الدواهي والبلايا اي تجلي الاذون بنا تدفع الدواهي قوله نازك اي وقارك والاحلاس جمع حلس وفي الحديث كن حلس بيتك اي الزم وحلاس البيوت ما يبسط تحت حر الثياب والانساع جمع نسعة وهي التي تنسج عريضا للتصدير كذا في الصحاح قوله ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها مجازا في قوله العبد المولى ينظر الى ساعة فان صحة الاخبار بحصول النظر في الاستقبال من لوازم طلب النظر الباب السابع

الفصل والوصل الفصل والوصل لشدة اتصال كل منهما بالآخر نزلا منزلة اسم علم بمنزلة هذا الباب او هذا الفصل ولا مر ما جعلهما العلم بايراد هذا وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك لانه قال ومدار الفصل والوصل وهو ترك العاطف وذكره على هذه الجهات ولما كان الفصل عدميا والوصل وجوديا قدم الاول على الثاني في الذكر وما كان معرفة الاعدام بملكاتها انعكس القضية في مقام التعريف وعكس في المفتاح نظرا الى اصالته قوله مقبولا بالواو ونحوه ذهب الشارح في شرح اطراف الى ان هذا غير مستقيم لان معناه انه شرط كون عطف الجملة على الجملة مقبولا بالواو ونحو الواو ان يكون بينهما جهة جامعة فدل هذا الكلام بمجمله على ان نحو الواو من الفاء وثم وغيرهما مشروط بوجود الجهة الجامعة وهذا غير صحيح لان غيرها مشروط بذلك لان لكل من غيرها معنى خاصا اذا وجد والعطف مقبول والا فلا فتبع الشارح المحقق اعتراضهم على الوجه المذكور وزاد عليه لفظ الكلام دفعا لمناقشته نحو ما هو دابه في مثل واما نحن فنقول معنى هذا الكلام والله اعلم بالمرام انه شرط عطف الجملة بالواو ونحو الواو مما يشبهها في معناه ويشبهها في تجرد التشريك وجود الجهة الجامعة وحاصل ذلك الا ان بعضا من حروف العطف كالفاء وثم ما له معنى خاص

وجه الاشعار في هذه العبارة انه افرد الضمير الراجع الى الفصل والوصل بقوله وهو ترك العاطف وذكره جعلهما على انهما بمنزلة اسم واحد لباب مخصوص منه

قوله مجازا اي تنبيه على انه لا مانع من استعمال اخوات الواو في معنى الواو بطريق المجاز لان باب المجاز مفتوح غير محتاج الى نقل في مثله او سماع وان ابيت ذلك فانظر في قول الامام المرزوقي فان كلامه حجة وهو في العربية قدوة وهو قد صرح بان ثم في عطف الجمل معناها معنى الواو بعينه وح فقد اتضح ان للواو في عطف الجمل نحوا وان قبول العطف في الواو وفي نحوه مشروط بوجود الجهة الجامعة فلا فساد في عبارة المص اصلا ولا اختلال في كلامه قطعا واتفاق الشارحين من اخرهم على فساده مبني على قصور الفهم وقلة التتبع لكلام القوم وحاصله ان مبنى اعتراضهم على قصور الاحاطة بطرفي الرواية والدراية منه

قد مر كلام المرزوقي في مباحث

لكن يستعمل في غير ما وضع له مجازا وقد مر عليك ان الامام المرزوقي قد صرح بان كلمة ثم في عطف الجمل بمنزلة الواو البتة فعند ذلك يشترط الجهة الجامعة ووجود المناسبة والا فلا قبول هناك اصلا فليتامل قوله الظ انه اراد الخ فيه تنبيه على ان التقييد بالظ معناه رفع التعسف وقوله فيما امثال الخ صحيح وهو ان يجعل ونحوه منصوبا معطوفا على مفعول يجعل مجموع الجمل الى المفرد اي شرط كون عطف الجملة بالواو بمنزلة المفرد المعطوف بالواو اي شرط كونه شبيها بالمفرد في القبول وجود الجهة الجامعة وهذا معنى صحيح لا غبار عليه من الخلل فالتوجه بانه كان عليه ان يترك لفظ الظ ليس بسديد قوله كالفاء وثم وحتى مشعر اشعارا ظاهرا بانه يجري في عطف الجمل وليس بسديد لان حتى لا يجري في عطف الجمل كما يفصح تصريحه بعد ذلك قوله صبرا اي ترصد على النفس شديد عليها قوله سوا كان زناه او نحوه غيره ردا لما يذهب اليه الشارحون من انه يمكن توجيه الكلام بطريق يكون العطف مقبولا بان يراد بالنكث توى الى الحيض وكرهه حاصل رده ان هذا فاسد لان حاصل من عطف المفرد على المفرد اذ لا ملاحة بين مراده توى الى الحيض وكرهه وان حمل من قبيل عطف الجملة ففساده اكثر واظهر اذ لا بد فيه من وجود الجهة الجامعة بين المعطوفين والمعنى اليهما كما سيجيء هذا توجيه كلامه وتوضيح مرامه وفيه نظر اذ الجامع هنا خيالي لانه صادر عمن يتناسى الطافه الى الحيض والذهاب لان الانسان اذا نال امرا لذيذا يتصور مرارة فرقته ويحزن بالحرقة فرقته فاذا حمل من عطف المفرد فالجامع خيالي فليتامل قوله فان الاخضرار يستدعي عقيب نزول المطر فيه بحث للقطع بان الاخضرار لا يستدعي عقيب نزول المطر الا بمهلة قوله والتدرج في درج الارتقاء هي الدرج الطريقة التي يدرج بالسلوك اي يطوى يقال هم درج السيل اي هم يكونون متباعدون في التدرج في درج الارتقاء الشروع في طريق الارتقاء بالتدرج قوله ينتفت الاشكال اذ لو لم يكن له اعراب لفات فائدة الواو قوله احتمل ان يكون قد رجعا هذا لا يجري في جميع الصور اذ من الصور ما يكون الجملة الاولى لازمة وبالعكس ومنها ما يكون هناك دليل قاطع على سند فلا يرد النقض بقولنا لا اله الا الله محمد رسول الله قوله وبعد تسليم ان العامل فيه حاصل ذلك انا لا نم ان اذا ظرفية بل هي شرطية واذا كانت شرطية فلا نم ان العامل

وكلام المفتاح بظاهره يشعر بذلك ايضا لانه قال في بحث العطف ولا بد في ضمن التدريج كما ينبئ عنه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتمى بي الحال حتى صار ابليس من جندي فان ظاهر كلامه يشعر بان هذا يشترط لجميع العاطفة فعلى هذا يكون المسألة مختلفا فيها فاول كلام الشرح مبني على قول واخره مبني على اخر لكن لا يخفى على ذي دراية ان الدراية قائلة بالمنع لان شرطها ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها اما اضعف او اقوى ولا يتحقق في الجمل هذا المعنى منه

التمحل ان يعتبر التعقيب اضافيا بالنسبة الى اخر الاخضرار منه

معنى الدرج على هذا النمط مذكور في شرح الرضي في قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة منه

قوله وهو الذي عليه المحققون صرح بذلك في مغني اللبيب وفي الرضي بانه مذهب الجمهور منه

فيها هو الجزاء بل العامل فيها شرطها وهو الذي عليه المحققون واذا عند هؤلاء ليست مضافة حتى يرد عليه ان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واعلم انهم اختلفوا في ان العامل في اذا ما هو فالمحققون على ان العامل شرطها والباقون على ان العامل هو الجزاء والاول هو القوي الحق والمذهب الجزلي وفي التسليم تنبيه على ذلك قوله نعم انه ليس بقطعي هذا بظاهره يخالف ما صرح به الشارح في شرح الكشاف لانه قال في قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون اذا عطف مفرد على مفرد لا سيما بحرف الاستدراك فالقيود المعتبرة في المعطوف عليه السابقة في الذكر عليه معتبرة في المعطوف البتة بحكم الاستعمال تقول ما جاءني يوم الجمعة وفي الدار راكبا ومن هذا القوم رجل ولكن امرأة يلزم ان يكون مجيء المراة يوم الجمعة وفي الدار وبصفة الركوب ويكون هي من ذلك القوم البتة لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا يفهم من الكلام سواه هذا كلامه ولا يخفى ما بين الكلامين من المخالفة بحسب الظ فقوله تعالى الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا ظاهر على الاول لا شبهة فيه واما على الثاني فالتقييد بملاحظة متعلق العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا حدوثه فافهم قوله واما الشيخ عبد القاهر فقد بين الشيخ ذلك في دلائل الاعجاز ونص على ان هذه القاعدة قطعية كلية لا اكثرية اغلبية حتى صرح بانه لو عطف الله يستهزئ بهم على قالوا فالذي يتصور في ذلك ان يكون من الضرب الثاني من ضربي جواب الشرط واما كونه من الضرب الثاني فامر لا يتصور قطعا قوله فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم من هذا القبيل فيه بحث لان هذا لا ينفعه لبقاء المحذور بحاله اذ التقدير اذن هكذا اذا خلوا قالوا واذا قالوا استهزاء الله بهم فيلزم اختصاص استهزاء الله تعالى بالخلو لانه اذا كان الاستهزاء مختصا بزمان القول كان مختصا بزمان الخلوة اذ القول مختص به وههنا ضرب اخر من جواب الشرط لم يذكره القوم وهو ان يكون الاول موقوفا على الثاني كقولنا ان عاد ابي من السفر صليت وتوضأت قوله لانه يصير المعنى ان حاصل الجواب ان استهزاء الله تعالى غير مترتب على مجرد القول والتلفظ بهذا الكلام اعني انا معكم انما نحن مستهزؤن بل هو مترتب على نفس الاستهزاء والقصد اليه فان جعل من الضرب الثاني لزم الاول وهو فاسد

وفيه نظر لان معنى الاية اذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انا مواطأة صادرا عن صميم
القلب لان الاية سيقت لبيان ذم هؤلاء واظهار نفاقهم ومصداق هذا المعنى ما ذكره
صاحب الكشاف في وجه التاكيد في انا معكم حيث قال ولما خاطبوا اخوانهم في الاخبار عن
انفسهم بالثبات على اليهودية ثم هم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رايج عنهم متقبل
منهم وكان مظنة للتحقيق ومئنة للتاكيد فالتوفيق بان ذلك غير مرتب على مجرد الاخبار
مسلم الا ان المذكور هنا اخبار صادر عن صميم القلب وصدق الرغبة ووفور النشاط لا يخفى
ان الاستهزاء مرتب على هذا المذكور قوله والوجه ما ذكرنا لم اذ المصراع الثاني اعني قوله كما احتف
امر يجري بعقد ترابي لم الاول وليس له كثير ملايمة بهذين الوجهين يظهر بالتامل قوله ولما كان
ان سواء انشاء لفظا ومعنى صريح في ان ترك العطف مبنى على كمال الانقطاع بين ارسه
وتزاولها ولكن هذا المعنى على ذكر منك فلعله ينفع فيما يجيء واعلم انه هذا الكلام مع سائر
اعنى حديث عدم الجزم صريح في ان المقصد في هذا المثال الحال المحكي قبل اعتبار الحكاية فان
تعليل الامر وانفكاك المعنى انما يتصور في كلام الرائد حين تكلم الرائد به واما الشاعر فليس
له الا الحكاية ما صدر عنه على الوجه الصادر باي طريق كان ولكن هذا ايضا محفوظا عندك
فثمرته تظهر عن قريب قوله والامر في الجزم بالعكس اعنى بصيغة الارساء فيه ضعف لان عكس
ذلك انما هو نصب الامر بالارساء على المزاولة وهذا بين اذ لا يخفى ان المراد بالعكس
ليس العكس التام وكيف وهو لا ينطبق على قاعدة جواب الامر قوله قلت لما ذكره
حاصل هذا الجواب واضح لا خفاء فيه انما الخفاء في جعلنا منه للقطع بان مقتضى الدليل
هنا تحقق كمال الانقطاع على وجه يوجب الفصل بين الجملتين والشارح ايضا معترف
به لانه قال ولما كان انشاء لفظا ومعنى وتزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه على ما اتى بنا
البدوا وكان للاولى محل من الاعراب فاذن هذا المعنى على ما لا يخفى قوله لان المثال انما هو
هذا المصراع مسلم لكن بملاحظة المحكي قبل اعتبار الحكاية وبملاحظة زمان صدوره
عن الرائد وفي كلامه ايضا اعتراف بذلك على ما وقع التنبيه عليه في حديث عدم الجزم
وفاسد هنا على الاية وهو فاسد اذ في الاية دليل على ملاحظة الحكاية لان قوله يستهزئ

بهم كلام الحاكي فان جعل معطوفا على المحكي لزم اعتبار الحكاية المستلزمة لكونه مما له
محل من الاعراب ولا كذلك البيت المذكور فليتامل فانه دقيق جدا قوله واما كمال الاتصال
فلكون الثانية موكدة للاولى في الكشاف اذ توسيط حرف العطف بين الجملتين في
قوله تعالى انه فكر وقدر الى قوله فقال ان هذا الا سحر يؤثر مبني على ان الجملة الثانية جرت
من الاول مجرى التاكيد من المؤكد هذا كلامه وهذا بظاهره منقوض بما نحن فيه لان
كون الثانية بمنزلة التاكيد للاولى من اسباب الفصل وقد جعله هنا من موجبات
الوصل فافهم قوله لا عليه اي لا على المتبوع نفسه والبيان بالعكس اي البيان يدل على
المتبوع نفسه لا على احوال المتبوع قوله وهذا المعنى مما لا يخفى له بها اي التمييز بهذا الوجه
اي بكونه دالا على بعض احوال المتبوع غير متحقق في الجمل والا كانت محكوما عليها بذلك
والحاصل انه لا امتياز بينهما الا بهذا الاعتبار وهذا الاعتبار غير متحقق في الجمل فالبيان
في هذا الباب بمنزلة النعت هناك فذكره ذكره فلا حاجة الى ذكره على حدة فافهم فان
قيل كلام الشيخ في دلائل الاعجاز يشعر بان الجملة تنزل منزلة النعت من الجملة الاخرى
لانه قال اعلم ان الجمل على ثلثة اضرب جملة حالها مع الذي قبلها حال الصفة مع الموصوف
والتاكيد مع المؤكد فلا يكون فيها العطف البتة لشبه العطف فيها لو عطفت بعطف
الشيء على نفسه وجملة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله الا انه يشارك في
حكم ويدخل معه في معنى مثل ان يكون كلا الاسمين فاعلا او مفعولا او مضافا اليه فيكون
حقها العطف وجملة ليس فيها شيء من الحالين وحق هذا ترك العطف قلنا مقصوده
بيان امتناع العطف يعني انه جملة يمتنع فيها العطف كما يمتنع بين الصفة والموصوف
قوله جزافا بالكسر مصدر جازف مجازفة اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكمية وهو منصوب على المصدر
اي رمي جزاف اي رميا بطريق الجزاف قوله على لفظ المبني للمفعول فما وقع الشارح على
انه على لفظ المبني للفاعل اي فاتبع المتكلم ذلك الكتاب بقوله لا ريب فيه وجزم الشارح
بانه على لفظ المبني للمفعول لانه كانه اعتقد ان المفعول الاول هنا تابع والثاني متبوع
ومن جهة ان احد المفعولين محذوف والحق ان الاول يكون تابعا ويكون متبوعا

لان الموصوف ذات محكوم عليها بالصفة حقيقة فلو جعل كون الجملة موصوفا لزم كونها محكوما عليه وهذا باطل اذ المحكوم عليه حقيقة لا بد ان يكون مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه اصالة والجملة بجزئه عن ذلك الا انها تجعل محكوما منه

الظاهر انه سرى الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت كما يشعر به كلام الشيخ والايراد عليه ان البدل ايضا بهذه المثابة لانه تابع مقصود بالنسبة دونه وهذا المعنى ايضا مما لا يخفى لمن له الحظ في الاحرى لازم اما ترك التعرض للبدل او التعرض للنعت ايضا كما تعرض له بعض المحققين من شارحي المفتاح منه

وعليه قوله جل طوله الم نهلك الاولين ثم نتبعهم الآخرين وعكسه قوله عليه السلام من اتبع نفسه هواها و قد فصلنا هذا فيما سبق فلا نعيده قوله فهو زائد وزان نفسه في قولهم وزان هذا وزان ذاك فيه نوع خفاء والمراد قياسه ونسبته وهو في الاصل مصدر وازن الا ان ليس المعنى على اعتبار الموازنة وان كان بعض المواضع صالحا لذلك وحاصل معناه ان نسبة لا ريب فيه بالتاكيد نسبة نفسه اليه قوله وهذا معنى ذلك الكتاب تمهيد وتوطئة لجعل هدى للمتقين بمنزلة التاكيد اللفظي وجعل لا ريب فيه بمنزلة التاكيد المعنوي على ما قرره قوله فهو زائد وزان زيد الثاني اي وزان هدى للمتقين وزانه وزيف ذلك بان المناسب اذن عطف هدى للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما في معنى التاكيد ثم يمتنع عطف التاكيد على المؤكد فاما عطف احد التاكيدين على الآخر فلا امتناع فيه واجيب بانه لو عطف لتوهم انه عطف على ذلك الكتاب ففي العطف ايهام خلاف المقصود ولذا تركه قوله ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز يريد ان تقريره يشعر اشعارا ظاهرا بان قوله لا ريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظي لذلك الكتاب فيكون مخالفا لما عليه المص ومن تبعه لذهابهم الى انه بمنزلة التاكيد المعنوي قوله الا بان لفظه غير لفظ متبوعه مبني على راي من لا يجوز كون الثاني بلفظ الاول والا فبعض النحاة يجوزونه في يا زيد زيد قائلون بابدال الثاني قوله وهذا المعنى مما لا تخفى له في الجمل قد فصلنا هذا المعنى فيما مضى تفصيلا اغنانا عن التكرير هنا قوله اي انه لم ترحل فكنى به يعني ان عدم الرحلة سبب للاذية لك ووجه السببية لحوق الضرر منه اليه فافهم قوله كمال اظهار الكراهة اي كمال اظهار الكراهة الا انه ترك الكمال في جانب الكراهة لان كمال الاظهار يشعر به في الجملة قوله فدلالته يكون بالالتزام دون المطابقة يدفع ذلك بان مبناه على راي من لا يفرق بين الطلب والارادة فان طلب الفعل من الغير هو ارادته منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة قوله حقيقة في اظهار كراهة فانه يريد انه صار حقيقة في كراهة الاقامة الا انه قحم الاظهار تنبيها على ان التكلم بهذا اللفظ يوجب اظهار الكراهة وان كان معناه عرفا كراهة الاقامة فالتكلم به يوجب كمال الاظهار الحاصل من التكلم به قوله وقريب من هذا اي يؤول حاصله الى حاصله

اذ المعنى

اذ المعنى اذا فهم من اللفظ قصدا وصريحا ولم يكن ذلك المعنى موضوعا له من هذا اللفظ فالظاهر ان انفهامه منه قصدا وصريحا انما هو لاجل صيرورة هذا اللفظ حقيقة عرفية في هذا المعنى او لاجل انه مجاز مشهور قريب من حد الحقيقة واياما كان فمآله يؤول الى حاصله قوله ويمكن ان يقال انه يتضح فيه نظر من وجوه الاول ان قولهم بان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده ليس معناه ان النهي عن الضد جزء من المعنى المذكور حتى يكون دلالته عليه تضمنا مصطلحا مما لا للمطابقة بل معناه انه يقتضيه ويستلزمه عقلا وتفصيله في كتب الاصول الثاني انا سلمنا ان الامر كذلك لكن ارحل متضمن لقوله لا تقم عندنا باعتبار معناه الاصلي اعني النهي عن الاقامة وهو ليس بمطلوب بل المطلوب تضمنه له باعتبار معناه العرفي اعني اظهار كراهة الاقامة وهو غير لازم وهذا الثالث انه لو كان دلالة ارحل على لا تقم عندنا دلالة التضمن كانت الجملة الثانية اعني لا تقيمن عندنا بدل البعض من ارحل وقد جعلوه بدل الاشتمال كما صرح به المص فان قيل القائل بدلالة التضمن انما هو صاحب المفتاح ولعله لم يجعله بدل الاشتمال والقائل ببدل الاشتمال هو المص وهو غير قائل بدلالة التضمن فلا اشكال قلنا ذهب صاحب المفتاح الى انه بدل الاشتمال والمص اقتدى به وتحقيقه لكن المفتاح نص على ذلك الشارح هناك في شرحه وبالجملة فالكلام في قوة هذا الكلام ومتانته الكلام الا ان يقال اشتمال ذلك على الامر الزائد اعني التاكيد الحاصل من النون فاخرجه من البعضية الى الاشتمال فليتامل قوله لان عدم الاقامة مغاير للارتحال غير مستلزم لاد المغايرة لانه يدل على المنع اعني منع كونه بدل الكل فان شرطه ايضا ان يكون مفهومه مغايرا للمبدل وان اتحد ذاتاهما وما لم يتحقق الذات في الجملة تجعل حاصل المعنى نازلة منزلته قوله منصوبة المحل مفعولا ثانيا ظاهر الفساد اذ هو مبني على الفاسد وقد فصلناه تفصيلا او رفناه في ضمنه تحقيقا فلا نعيده قوله فوسوس اليه اي انهى اليه وسوسته فعداه بالى بتضمين معنى الانهاء كما في قولهم احمد اليك اي انهي حمده اليك ومعنى اضافة الشجرة الى الخلد انها سبب بزعمه وصلة الى اي لا يزول قوله من باب عطف البيان للفعل اي للفعل المجرد مع قطع النظر عن الفاعل

لما بينهما من الانفصال الفصل بين الجواب والسؤال امر لا نزاع فيه انما النزاع في دليله اهو مبني على شبه كمال الاتصال ام هو مبني على شبه كمال الانقطاع والشارح المحقق جزم بالاول وبث القول به لانه هو المفهوم من كلام المص لكان قوله كالمتصلة بها وكانه مبني على ان الجملة الثانية اعني الجملة الجوابية في التحقيق شبيهة بالبيان للجملة الاولى اعني الجملة السؤالية فنزل الثانية بالنسبة الى الاولى كنزل عمر بالنسبة الى ابي حفص ومنهم من يذهب الى الثاني لاختلاف الجملتين في التحقيق خبرا وانشاء ولاختلاف القائلين حقيقة او فرضا وظاهر كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بالاول لانه قررها بالشرط والجزاء فافهم

لان مطلق القول لا يصلح بيانا للمطلوح الوسعة لانه اعم منه مطلقا فلا بد في التبيين من ملاحظة القائل بل ملاحظة المطلوح بالمنقول ايضا فاعتبار البيانية انما هي بين الجملتين دون الفعلين المجردين قوله وفي سورة الرعد سهو والصواب في سورة ابرهيم اذ ليس للاية في سورة الرعد لا بالواو ولا بدونها والذي هو في سورة ابرهيم انما هو بالواو قوله لئلا يتوهم لم يرد عليه انه لا مجال لهذا التوهم اذ لا جامع بين المسندين اعني البغي والظن اللهم الا ان يقال روية المحبوب في الضلال ونسبته اليه بلايم الابتغاء في الجملة وههنا اشكال قوي وهو انه في الفصل ايضا ايهام خلاف المقصود لانه يتوهم ان اراهاخر بعضهم لا بفسد المعنى ايضا كقولهم عطفه عليه ويمكن دفعه بانه لا مساغ لهذا التوهم الان هذا مبني على اصل اورده الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة وهو انه اذا وقع الجملة جزاء وكان الخبر منفيا فلا بد هناك من الواو وهذا كلامه وما مر من كلام الشيخ من انك اذا قلت زيد يضربني يمنع بدون الواو ويحتمل ان يكون الثاني رجوعا من الاول تايد لهذا الكلام ولا يخفى ان مقصودنا في هذا المقام وان كان حاصلا ان هذا ايضا من المسائل المشكلة لانه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان ان الرحمن مبتداء وان الافعال مع ضمايرها اخبار مترادفة واخلاؤها عن العاطف لكونه في مقام تعديد النعماء يجيبها على نمط التعديد كما تقول زيد اغناك بعد فقر اعزك بعد ذل كثرك بعد قلة فعل بك ما لم يفعل احد باحد فما تنكر من احسانه هذا كلامه ومن انصف عن نفسه عرف مطابقة الكلامين في التحقيق قوله لانه لم يبين امتناع عطفه فيه اشكال اذ قد تقرر ان الجملة عنده هي الجزاء والشرط قيد وقد بين امتناع العطف على الجزاء اعني قالوا والالزم اختصاص استهزاء الله بهم بالظرف اعني وقت الخلوة ولا يوجد بين الشرط والجزاء حكم حتى يوجد هناك جملة اخرى هي المجموع المركب منهما حتى يقع الاحتياج الى بيان امتناع العطف عليهم وقد يورد ههنا مناقشة فاسدة وهي ان العطف على الجزاء المقيد متصور بطريقين احدهما ان يجعل القيد جزءا من المعطوف عليه بان يلاحظ التقييد اولا ثم يعطف عليه ثانيا فلا يلزم الاشتراك اذن في ذلك القيد لانه جزء من اجزاء المعطوف عليه داخل فيه لا حكم من احكامه حتى

وذلك لان تعليل ترك العاطف بنمط التعديد تشبيه على ان الاصل في مثله ذكر العاطف وان هذا عدول عن الاصل وعلة ذلك فيوافق كلام الشيخ تدبر منه

يشاركه

يشاركه المعطوف فيه وثانيهما ان يعتبر العطف عليه اولا ثم يقيد به ثانيا فذلك القيد مشترك بين المعطوف والمعطوف عليه لانه حكم من احكامه فلم لا يجوز ان يجعل الله يستهزئ بهم معطوفة على قالوا بالاعتبار الاول فانه لا محذور فيه هذا كلامهم ولا يخفى فساده اما اولا فلانه اذا كان القيد سابقا في الاعتبار على العطف كما هو مضمون الوجه الاول كان هذا من قبيل عطف القيد واذا انعكس الامر كما هو مضمون الوجه الثاني كان من قبيل قيد العطف على قانون نفي القيد وقيد النفي واذا كان كذلك كان العطف في الصورة الاولى واردا على القيد متوجها اليه كنفي القيد يعني ان الغرض من العطف اعتبار القيد وبيان اشتراكه بين الاول والثاني وهذا القائل نفي الاشتراك وهو خروج من القانون اذ القانون في مثله ان يكون السابق في الاعتبار مضافا اليه واللاحق مضافا واللاحق متوجها الى السابق البتة واما ثانيا فلان الشيخ بث القول في دلائل الاعجاز بذلك اي بان القيد المتقدم معتبر في الثاني البتة من غير هذا التفصيل قوله ولو انزلنا ملكا لقضي الامر فان هذه الجملة الشرطية معطوفة على قالوا البتة نص عليه الشيخ في دلايل الاعجاز مصرحا بامتناع عطفها على ما بعد قالوا قوله اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون ذهب الشارح المحقق الى ان قوله ولا يستقدمون عطف على الجملة الشرطية لا على الجزاء اعني لا يستاخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم لا يستقدمون وفيه نظر من وجهين الاول انه قد سبق انفا انه صرح في مباحث المسند بان الشرط قيد من قيود الجزاء وان معنى ان تكرمني اكرمك على قانون العربية اكرمك وقت اكرامك اياي فلا يجوز ان عطفه على الشرط فلو عطف على الجزاء لوقع القوع في الذي هو بفر عنه الثاني انا لا نم انه لا معنى لقولنا اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون فان معناه اذا جاء اجلهم لا يستطيعون تغييره اصلا لا بالتقدم ولا بالتاخير ونظيره قوله تعالى ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين ومثله اكثر من ان يحصى والحق ان الجملة الثانية معطوفة على الجزاء وان المراد بيان امتناع تطرق التغيير والتبديل اليه الا انه لا يخفى ان المتبادر من ظاهر هذه العبارة ذلك بحكم الذوق وشهادة الفطرة السليمة وان ما ذهبوا من عطفه على الشرطية لا يتبادر اليه الفهم ولا يرتضيه الذوق اذ لا جامع بين المعطوفين اذن

وقد يقال هي معطوفة على الجزاء الا انه المشترك في القيد اذ الظاهر يدفع بالقاطع لامتناع
التقدم حين مجيئه امتناعا ظاهرا فلا فائدة في نفيه ثم لما كان هذا سببا لان يجعل عطف
الذين سنهزئ بهم من هذا القبيل اجاب هذا القائل بانه ليست القرينة ههنا كالقرينة هناك
في الظهور فلا يلزم من مخالفة الظاهر لقرينة اقوى منه مخالفته لقرينة اضعف هذا كلامه
وفيما ذهبناه اليه نجاة من جميع التعسفات التي هي نتيجة الحيرة وعدم الوصول الى المقصود قوله
لما راى من المشاركة في الاختصاص بالظرف المتقدم في الاول وكونه من مقولات هؤلاء
المنافقين في الثاني يعني انما علل قطع هذه الجملة بذلك لا بعدم الجامع لزم منه بطريق الايماء
ان الجامع موجود قوله واما كونها كالمتصلة بها ثم تصريح بان بين الجملتين شبه كمال الاتصال
يريد انه اذا كان هناك جملتان والاولى منشاء لسوال والثانية جواب لهذا السوال ففي حكم
الثانية القطع اعني ترك عطفها على الاولى التي هي منشاء للسوال المقدر لانه اذا كانت الاولى
منشاء للسوال المقدر كانت شبيهة بجملة السوال فكان الاولى سوالا والثانية جوابا فيجب
فصل الثانية عن الاولى على ما هو القانون في الجواب بالنسبة الى سواله فههنا امور الاول
انه هل يجب قطع الجواب عن السوال الثاني انه اذا كان جملة جوابا لسوال مقدر وكان منشاء
هذا السوال المقدر الجملة السابقة فهل يجب قطع هذه الثانية عن هذه السابقة ام لا
الثالث انه اذا كانت الجملة السابقة منشاء لهذا السوال المقدر والثانية جوابا له فهل يحتاج
تحقق شبه كمال الاتصال هنا الى تنزيل الاولى منزلة السوال ام يكفي كون الاولى منشاء له
بلا تنزيل فهذه امور ثلثة ولا يتضح حقيقة هذا المقام الا بعد اتضاح حقيقة كل من هذه
الامور الثلثة اما الاول فتحقيقه يفتقر الى معرفة حال الجواب بالنسبة الى سواله اهي الاتصال
ام الانقطاع ام التوسط والشارح المحقق جزم بالاول وبت القول به كما قال لما بينهما
من الاتصال اي كمال الاتصال اذ الثاني مرتبط بالاول ارتباطا ذاتيا عقليا وبهذا يشعر كلام
الشيخ في دلائل الاعجاز لانه قدرها بالشرط والجزاء يعني ان قلتم قلنا واما الثاني فتحقيق
بيان للاول وبالجملة فالقوم مصرحون بوجوب القطع هنا ويتفقون عليه بحيث لا مجال
لتوهم خلافه هذا هو الموافق لما هو المفهوم من دلائل الاعجاز وهو المفهوم من ظاهر

لفظ

لفظ المفتاح ايضا لانه قال تاركا العطف على ما عليه ايراد الجواب عقيب السوال وصرح
به جمهور الشارحين ايضا هنا كما قال الشارح العلامة لان الجواب ان يورد بلا عطف
على سواله وبالجملة فلا نزاع في حكمه انما النزاع في دليله فقوم يعللونه بكمال الاتصال
كما فصلناه انفا وقوم يعللونه بكمال الانقطاع لانهما مختلفان في التحقيق خبرا وطلبا
ولان العامل مختلف حقيقة او فرضا وقوم يعللونه بانه لو جئ بينهما بالواو لفهم ان الجواب
من جملة السوال وهو بط وهذا التعليل تنبيه على ان بينهما تغايرا وتناسبا في التحقيق
الا ان المانع خارجي وهو توهم خلاف المقصود وان ههنا قسما اخر اهملوه وهو التوسط
بين الكمالين مع الايهام واما الثاني فالذي ينطبق به ظاهر كلام المفتاح انه يجب القطع
هنا ايضا لانه قال اما النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه
كالمورد للسوال فينزل ذلك السوال منزلة الواقع ويطلب بهذا الثاني وقوعه جوابا له
فيقطع عن الكلام السابق لذلك قوله فيقطع معناه فيجب قطعه صرح به جمهور الشارحين
في شرحه وهذا اعني وجوب القطع في هذا القسم هو المفهوم من دلائل الاعجاز فقد صرح
الشيخ بذلك تصريحات لا تخفى بحيث لا مجال لتوهم خلافه قطعا وهذا هو المفهوم من ظاهر
كلام المص ايضا لانه صرح بشبه الاتصال وحكم القطع قطعا كما عرفته وههنا اشكال لان هذا
منقوض بقوله تعالى ما كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى
من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم وما كان استغفار ابرهيم لابيه الا عن موعدة وعدها
اياه فلما تبين انه عدو لله تبرأ منه فان قوله وما كان استغفار ابرهيم الى الاخر جواب
لسوال منشاؤه الكلام السابق اعني قوله ما كان للنبي الخ مع انه عطف الكلام الثاني على الاول
بالواو فلو كان وجوب القطع في مثله قطعيا فكيف يصح ذلك وبالجملة فمخالفة العطف بالواو
اكثر من ان يحصى في تراكيب الكتب الا انا اقتصرنا على الاية لانه لا مجال للانكار واذا عرفت هذه
الامور فاعلم ان من علل قطع الجواب عن سواله بكمال الاتصال فالجواب فيما نحن فيه قطعه
لشبه كمال الاتصال ومن علله بكمال الانقطاع فقطعه هنا لشبه كمال الانقطاع واما الثالث
فظاهر كلام المص انه لا بد من تنزيل الاولى منزلة السوال وهذا هو الموافق لما نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز

حيث قال وان المتغربين كلامهم وجدت هذا الذي ذكرت لك من تنزيلهم الكلام اذا جاء
بعقبه ما يقتضي جواب سوال منزلة السوال اذا صرح به وظاهر كلام الكشاف انه لا
حاجة اليه واما كلام المفتاح ففيه شبهة والشارح انكر دلالته على التنزيل والظ انه لازم
اذ لا معنى لتنزيل السوال الناشئ من السابق منزلة الواقع سوى تنزيل منشاه منزلة
نفس السوال والاعلم بحقايق الاحوال قوله ولا حاجة الى ذلك الى جوابه ظ لان ما اعتبره المص
من تشبيه الاولى بالسوال اعتباره مبني على الذايق وانسب لاعلى انه واجب حتى يرد عليه
انه يجوز كون الاولى منشاء للسوال كاف واما انه اليق وانسب فظ اذ مشابهته الجملة الثانية
اذن بالمتصلة بالاولى اقوى على ما لا يخفى قوله فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب
اما الغرض فظ اذ الغرض من الاولى اعجاز القران ومن الثانية ان ينعى على الكفار ما هم فيه
من التعامي عن ايات الله واما الاسلوب في الاولى اي طريق الاداء فهو الحكم على الكتاب بانه ربيطه
كذا وكذا وجعل المتقين من تتمة ما حكم به عليه وفي الثانية الحكم على الكافرين قوله جار على المتقين
اي صفة مجرورة له وقوله فاما اذا ابتدأته اي جعلته جملة مبتداة مستقلة وجعلته خبر عما
بتقدير هم الذين قوله وانه مبني على تقدير سوال هذا هو المطابق كلام الكشاف فانه يدل دلالة
ظاهرة على انه يجوز كون الاولى منشاء للسوال المقدر كاف قوله وسمى الفصل لذلك استينافا
استينافا على الاول حقيقة في معناه المصدري وعلى الثاني اصطلاحا ومجازا كما يشعر به الام
الامر واياما كان فيسمى استينافا بيانيا وظاهر كلام الشيخ في دلائل الاعجاز يشعر بالاول اعني
ان الفصل استيناف قوله اي ما بالك عليلا سوال عن حال المخاطب فمعناه اي امارة تنشغل بك ام
رطوبة تقلبك حال كونك عليلا فهذا سوال عن السبب المطلوب ومتضمن له وهو المقصود
قال الشيخ في دلائل الاعجاز كما انه في العادة اذا قيل للرجل كيف انت فقال عليل ان يسال ثانيا
فيقال ما بك وما علتك قدر كانه قد قيل له ذلك فاتى بقوله سهر دائم جوابا عن هذا السوال
المفهوم من فحوى الحال فاعرفه هذا كلامه ولا يخفى ان العبارة الاولى عن عبارتي السوال الظ
في المطابق اولى عبارتي القوم لان قولهم ما بالك عليلا معناه ما شانك وما حالك حال
كونك عليلا وهذه العبارة بظاهرها سوال عن الحال لا عن سبب العلة كما ان العبارة الثانية

ای تسمیته استینافا

من عبارتي

من عبارتي القوم اظهر من الثانية في عبارة الشيخ قوله كانه قيل هل النفس امارة بالسوء
لما تعلق السماع بالكلام السابق وكان معناه ما اطهر نفسي وما ازكيها وعلم السامع
ان معناه الحكم على النفس بانها غير مطهرة ولاحظ السامع خصوصية السبب اعني كونها امارة
لكن تردد في سببية ذلك لهذا الحكم حصل الجزم بامور الاول ان المط هو السبب الخاص
الثاني ان المط التصديق دون التصور اذ هو حاصل لما عرفته الثالث ان هذه العبارة
صحيحة في تقرير السوال عن السبب الخاص لان معناها هل سبب عدم تطهير النفس
وتزكيتها كونها امارة بالسوء ام لا وبهذا التحقيق يظهر سر التاكيد في هذا القسم وسر
عدم التاكيد في القسم الاول وتحقيق ذلك ان المط في القسم الاول بالسوال هو التصور
فلا معنى للتاكيد هناك والمط في الثاني هو التصديق كما يشهد به هذا التحقيق فيتصور التاكيد
فيه ويحسن واما ان المط هناك التصور فلانه اذا سمع ان فلانا مريض وصدق بذلك
تصديقا حصل له التصديق بان له سببا في الجملة من غير ان يلاحظ هناك خصوصية شيء
من الاسباب الغير المتناسبة فالمط بعد ذلك هو التصور اعني تصور سبب بخصوصه و
التصديق بهذا السبب بخصوصه غير مقصود له بل هو تبع للمطلوب الاول اعني التصور
والحاصل انه بعد سماع الحكم سببه ينقسم الى قسمين الاول انه بعد ملاحظة الحكم لاحظ
معه سببا خاصا ثم سال عنه الثاني انه بعد ذلك لم يلاحظ سببا خاصا اصلا لكن سال عنه
فالسوال في الاول يرجع الى التصديق لا محالة وفي الثاني الى التصور لا محالة فالقوم سموا
الاول سوالا عن سبب خاص والثاني سوالا عن سبب مطلق فمرجع السوال في الاول هو
طلب التصديق بالسبب الخاص الملحوظ اولا وفي الثاني هو طلب التصور في الجملة اي سبب
كان وبهذا الاعتبار سموه مطلقا وان كان مطلوبه سببا خاصا فليفهم ففيه دقة ما
هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام قوله وهذا ابلغ الوصلين عليه مناقشة وهي ان كلا من هذه
الاقسام امر يتعلق بالمقام وبلاغة كل منها امر يدور على مصادفة المقام لما يليق به وتفصيل
ذلك انك اذا قلت اعبد ربك فان كان المخاطب منكر الاستحقاق العبادة او مترددا فيه
او خالي الذهن مع امارة انكار او سوال كان قولك ان العبادة حق له جيدا في الغاية

قوله بهذا الاعتبار تنبيه على وجه تسميته بالسبب المطلق
وفيه وجهان احدهما ان مقصوده بالسوال سبب
في الجملة اي سبب كان كما صرح به وثانيهما انه كان
مطلقا في اعتقاده لانه هو المتصور هنا
بوصف الاطلاق منه

لصار فيه مقتضى المقام وكان قولك العبارة حق له رديا لخلوه عن ذلك وكان قولك
فالعبارة حق له متوسطا لاشتماله على نوع تأكيد واشعار بالسببية وان كان خالي الذهن
من غير امارة انكار او تردد او منكرا او مترددا مع اعتبار ما يزيل الانكار والتردد كان
قولك العبارة حق له جيدا في الغاية وان العبارة حق له رديا وفالعبارة حق له
متوسطا لمزيد من الكلام الابتدائي وان كان مما لا يناسبه الا وصل الكلام بما قبله بحرف
ظاهر دال على السببية كان فالعبارة حق له جيدا في الغاية والعبارة حق له رديا
وان العبارة حق له متوسطا الا ان يقتضي غناء الفاء في الجملة وان كان مما يناسبه الوصل
الخفي المعنوي كان الاجود العبارة حق له وقس على هذا وبالجملة فقد ظهر من هذا التفصيل
ان قولنا العبارة حق له انما يكون ابلغ الوصلين اذا كان المناسب هناك اصلا خفيا
معنويا حتى لو كان المناسب الوصل الظاهر كان هذا رديا فكيف يحكم عليه بانه ابلغ الوصلين
على الاطلاق وغاية التوجيه ان يقال بعد اقتضاء المقام للوصل الخفي له مزيد فضل
على الوصل الاظهر من جهة ان فيه احالة على العقل الذي هو اقوى الدليلين صح عاذله
اي لا صح عاذل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل اسم مما يتوقف عند النظر ان الفعل
مسند الى الظرف بعده وهو عنه وبهذا يشعر ظاهر عبارته بعد ذلك لانه قال واما اذا
لم يكن المستأنف عنه لكن تقديره بقوله او وقع عند الاستئناف للابتداء لماذا احسن اليه
على صيغة المبني للمفعول فالسائل ليس هو المخاطب ويجيء تحقيقه على وجه اي اذا جعل
الذين يؤمنون بالغيب موصولا بالمتقين واعتبر الاستئناف على اولئك على هدى من ربهم
وهذا وجه مرجوح وانما قيده لان الاظهر بناء على هذا التقدير فاما على التقدير الراجح وهو
ان يجعل الذين يؤمنون بالغيب مستأنفا فهو من هذا القبيل بلا شبهة لانه اظهر
وجهه انه اذا ابتدئ به فقد يزيف ذلك بان هذا الكلام مختل فان الحكم المثبت لزيد في المثال
المذكور هو احسان المخاطب اليه وليس يتقدر هناك سؤال من المخاطب عن سبب احسانه كيف
وهو اعلم من غيره بالاسباب الحاملة له على افعاله الاختيارية والجواب ان المقدر السؤال لكن
لا من المخاطب على ما اشرنا اليه من ان احسن في قوله لماذا احسن اليه على صيغة المبني للمفعول

وهذا

وهذا القائل معترف بان للسؤال من غيره مساغا فذكر كذا فالرد عليه تعسف والجواب
القاطع للاشتغال عن اصله اذا وقع قوله كذا وجل هو حقيق بالاحسان للاضراب بمعنى بل
وبمعنى الاضراب ابطال تقدير السؤال المذكور ففيه تنبيه على الرد على من زعم ان المقدر هو ما
واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق فان قيل فعلى القسم الثاني لا مطابقة اذ الملائم
اذن هو الجواب بالطريق الاول اعني زيد حقيق بالاحسان قلنا قد زاد فيه على قدر الجواب
بذكر ما هو علة الاستحقاق تنبيها على العلة الاصلية فليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف
هكذا وقع في النسخ ولما لم يكن هذا ظاهر الاستقامة مع قوله ولهذا قال منه ضرب الشارح
بخطه وغيره هكذا فليس جميع صور الاستئناف منحصرة في هذين القسمين وعلى هذا فما بعده
ظاهر الانطباق عليه كأنه قيل من يجيبه فقيل رجال فالفعل الذي هو صدر الاستئناف
هنا محذوف وههنا اشكال وهو انه صرح الشيخ في دلائل الاعجاز بانه اذا كان السؤال
المشتمل على الفعل مقدرا غير مصرح به فحذف الفعل في الجملة الجوابية غير جائز اصلا وذلك
لانه قال في قول المتنبي وما عفت الرياح له محلا عفاه من حدا بهم وساقا ان قوله عفاه من
حدا بهم وساقا جواب لسؤال مقدر كانه قيل فما عفاه اذ نفى ان الريح عفته فقيل في جوابه
عفاه من حدا بهم ثم قال واعلم ان السؤال اذا كان ظاهرا مذكورا في مثل هذا كان الاكثر
ان لا يذكر الفعل في الجواب ويقتصر على الاسم وحده فاما مع الاضمار فلا يجوز الا ان يذكر
الفعل تفسير هذا انه يجوز لك اذا قيل ان كانت الرياح لم تعفه فما عفاه ان تقول من حدا بهم
وساقا ولا تقول عفاه من حدا كما تقول في جواب من تقول من فعل هذا زيد ولا يجب ان
تقول فعله زيد واما اذا لم يكن السؤال مذكورا كالذي عليه البيت فانه لا يجوز ان يترك ذكر
الفعل فلو قلت اذن من حدا بهم وساقا احلت لانه انما يجوز تركه حيث يكون السؤال مذكورا
لان ذكره فيه يدل على ارادته في الجواب فاذا لم يؤت بالسؤال لم يكن الى العلم به سبيل فاعرفه
هذا كلامه ومثله صرح في قول الوليد بن يزيد عرفت المنزل الخالي عفا من بعد احوال عفاه
كل حنان عسوف الوبل هطال فقال لما قال عفا من بعد احوال قدر كانه قيل فما عفاه
فقال عفاه كل حنان ولو قيل كل حنان احلت انتهى فان قلت فما قول الشيخ في الاية قلت لعله

يقدرونها المسيحون له فقيل رجال اي هم رجال فصدر الاستيناف هو الاسم لا الفعل نحو زيد فدر
قوله الفا الالف بالكسر مصدر الف المكان سكن اليه واجتمع والالاف مصدر آلفه على فاعله
من الفه والافا والايلاف مصدر آلفه على افعله قوله موكدا الجواب المحذوف او بيانا لان هذا
اعني قوله لهم الف وليس لكم الاف هو عين المعنى الحاصل لقوله لكذبتم لان المراد بكذبتم انكم
تخالفون لهم في مقتضى الاخوة وهذه الجملة بيان المخالفة فيصلح بيانا وتاكيدا قوله
الا عند التصريح بالنداء اي اذا لم يصرح بالنداء اشتبه على السامع وزعم ان المخاطب بالاولى
واحد كما هو المتبادر الى الفهم وبعد التصريح به يزول هذا الاشتباه حتى لو كان هناك قرينة
واضحة دافعة فلا حاجة الى التصريح به فاندفع النقض بمثل قوله تعالى يوسف اعرض عن
هذا واستغفري لذنبك قوله وليس المعتمد بالعطف هو الامر اعني الجملة الامرية بل المعتمد
بالعطف هو مجموع القصة التي بين فيها ثواب المومنين على مجموع القصة التي بين فيها
عقاب الكافرين فلم يرد بالامر مجرد فعل الامر بلا فاعل ولا بالجملة ما يقابل المفرد بل اراد
بالاول الجملة الامرية وبالثاني المجموع بالطريق المذكور بحيث يندرج فيه كل ما يتعلق به
الامر بعده كان او قبله على ما قررناه يعني ليس من باب عطف الجملة الانشائية على الجملة
الاخبارية حتى يطلب هناك مناسبة الثانية مع الاولى بل هو من باب عطف جمل مسوقة
لغرض على جمل مسوقة لغرض اخر فالملحوظ في العطف هو مجموع القصتين وشرط المناسبة
بين مجموعي القصتين لا بين الجمل الواقعة في الطرفين وهذا بعينه هو ما صرح به صاحب
الكشف وحمل عليه عبارة الكشاف وذكر ان نظير هذا العطف في المفردات العطف الواقع
في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن فان الواو الثانية هنا انما هي لعطف
مجموع الصفتين الاخيرتين على مجموع الصفتين الاوليين اذ لا تناسب في عطف الظاهر
على واحدة من الاوليين فليس في عبارة الشارح ما يدل على انه عطف الامر والنهي الواقعين
في عبارة الكشاف على الفعل فقط بدون الفاعل بل في كلامه ما يدل على خلافه حيث قال
بل يوخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى فانه
اراد باحدى الجملتين جملة وصف ثواب المومنين وبالاخرى جملة وصف عقاب الكافرين

كما صرح

كما صرح به لفظ الكشاف بكان هذا من باب عطف القصة على القصة فصح القول
بان هذا دقيق حسن واضمحلت التوجيهات الفاسدة التي اوردها الاخرون ههنا فتبصر
قوله لكن من يشترط اتفاق الجملتين اي اعترض عليه بعضهم بان اشتراط اتفاق الجملتين
خبرا في عطف الجمل التي لها محل من الاعراب امر متفق عليه لا نزاع فيه لاحد وهذا غلط لان
عطف الانشاء على الاخبار وبالعكس في الجمل التي لها محل من الاعراب امر مختلف فيه منعه
قوم وجوزه قوم ذكره ابن مالك في كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح فمن
المجوزين لذلك ابن الصفار وجمع كثير من النحويين وكيف وقد جوز سيبويه ذلك
نصرح بجواز جاءني زيد ومن عمرو على ان من استفهامية وبالجملة فافة المعترض اراد
كثرة شغفه بالرد والاعتراض وقلة تتبعه لكتب القوم وكلام المهرة من السلف عفى الله
عما سلف قوله لانه قد ادرج فيه بهذا قوله وان كنتم في ريب فيه داخلة في حيز القول فيكون
رسول الله عليه السلام مامورا بتبليغ هذا الكلام فينبغي عليه ان حق العبارة اذن ان
يقال مما نزل على عبدك قوله على عبدنا فذكر الشارح لهذا توجيها وحاصله ان المراد انه
مامور بتادية معنى هذا الكلام بعبارة لائقة به حتى اداه كالمثال المذكور ورد كما يجئ
بانه لا حاجة الى اعتبار التادية من حيث المعنى لجواز ان يحكي لهم هذا الكلام بلفظه بلا
تغيير في التبليغ كذا ذكره الفاضل الترمذي في شرح المفتاح وصرح به صاحب المفتاح في بحث
الايجاز وحمل عليه قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف قوله بين الشعر
والكتابة اذ المراد بالكتابة هو تاليف النثر مناسبة الشعر الذي هو تاليف النظم قوله
بسبب من الحوادث عنده اي مرتبطا به ومتصلا بحصوله بان يكون بينهما نسبة قوله بعد غيبتها
عن الحس المشترك اشارة الى ان الحس المشترك مدرك الصور المحسوسة باحدى الحواس الظاهرة
وحافظها الخيال والضابطة في هذا المقام ان المفهوم اما كلي او جزئي والجزئي اما صور
او معان جزئية والمراد بالصور ما كان محسوسا باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما يكون
منتزعا منها واليه الاشارة بقوله ونعني بالصور الخ ولكل من هذه الامور الثلثة مدرك
وحافظ فالمدرك للكليات وما في حكمها من الجزئيات المجردة عن اللواحق الخارجية هو

قوله وناعلية مستقيمة اذ الاختلاف في التحقيق قائم بالترتب والوضوح وصف لهما اذ الثبوت يختلف اذ هو في بعض الصور لحظة و في البعض ساعة وفي البعض ليلة و في البعض اكثر واكثر وكذا الوضوح فان وضوح البعض اشد والبعض اضعف وهكذا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام منه

ان المدرك في الامرين هو العقل على ما عليه المحققون غاية الامر ان الادراك في الجزئي بالواسطة وفي الكلي بلا واسطة
قوله والجزئي فان قيل ما ذكره السكاكي من ان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد عن البين يقتضي ان يكون التماثل بمعنى الايجاد في الحقيقة لا بمعنى الاشتراك كما زعم الشارح قلنا انه كان جعل الوصف بمنزلة الحقيقة وما عداه بمنزلة الوصف المشخص لهما قلنا من قوله زيد في احدهما عارض وهو الصفرة فكان الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه شيء يسير ولا يخرجه ذلك عن حقيقته قوله مع ان العدم معتبر في مفهوميهما يختفي كيفية اعتبار العدم في مفهوميهما ما اشار اليه الامام من ان مفهوم الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون الغير سابقا عليه ومفهوم الثاني ما يكون واحد سابقا عليه ولا يسبقه غير ذلك الواحد فكل منهما اذن عدمي اذ العدم ماخوذ في مفهوم كل منهما قوله ترتبا ووضوحا اي تقدما وتاخرا ثبوتا واستقرارا اذ الترتيب جعل كل شيء في مرتبته وهو في الاصل ماخوذ من الرتوب بمعنى الثبوت والاستقرار ومنه المرتبة وحاصله ان الصور متفاوتة في التقدم والثبوت والاستقرار فبعض الصور مقدم في الخيال على بعض الصور وبعضها اقدم واقدم وهكذا والشارحون يفسرون الترتب بانتصاب صورة في خيال فيقولون اختلف ترتب الصور اي انتصاب صورة في خيال عقب انتصاب صورة اخرى فيه نكثر[؟] لما يدرك صورة عقب صورة ولا يلتفت اليها غيره وفيه ما فيه فقوله ترتبا ووضوحا تمييز وناعلية مستقيمة اذ الترتيب والوضوح يختلف ويتفاوت ومنهم من ينصبه على نزع الخافض قوله فان جمعه من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول محذوف اي فان جمع الجامع الخيالي الخياليين او معناه فان جامعيته قوله وبنات الالباب رفع مبتدا خبره مما يغوته الحصر اي لعدم تناهيه قوله كما انت جزئيا ظاهره مشعر بان الاضافة الى الجزئي مطلقا يوجب كون المضاف جزئيا وليس كذلك لانه اذا قيل عداوة زيد واريد مطلق عداوته كانت العداوة كلية وان كانت مضافة الى الجزئي ثم اذا اريد عداوته مع عمرو في زمان معين بسبب معين الى غير ذلك من القيود

قوله وتنبيا ثبتا او والاتلاقة بهذا المعنى بمعنى لا ينبغي ادراك التقدم واما ان نبا ثلاثة بمعنى كلامهم على انهم لم يعرفوا معناه ولا يفتقدونه فتحيروا في معناه ههنا حتى قالوا واما الترتب فلم يرد مستعملا في كتب اللغة سوى ان صاحب اللغة فلم يرد مستعملا الا على التفعيل بمعنى الترتيب قال السامع قال بعد ذكر معنى الترتيب والاخفى ان مبناه الاستقرار وانتصاب بهذا كلامهم وعدم التتبع لكتب التقدم على الخيال بمعنى اللفظ وعدم التتبع كتب اللغة وكلام المهرة من السلف وقد عرفت على ما ابانه مشتق من الرتوب بمعنى الاستقرار والثبوت صرح به الرازي في وغيره منه

العقل وحافظها المبدا الفياض ومدرك الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرك المعاني الجزئية المنتزعة من تلك الصور هو الوهم وحافظها الذاكرة قوله باستعمال اي باستعمال النفس الناطقة القوة المتصرفة التي وظيفتها التحليل والتركيب بين الصور والمعاني بواسطة القوة العاقلة اعني العقل وفي الكلام تنبيه على ان القوة العاقلة مرادفة للنفس الناطقة لانهما عبارتان عن شيء واحد كما زعمه البعض وكيف يتصور الاتحاد والنفس الناطقة عبارة عن الروح الانساني والقوة العاقلة عبارة عن العقل والمجرد يعالد الاولى دون الثانية قوله لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي المشهور عن الحكماء ان مدرك الجزئيات هو القوى البدنية والالات الجسمانية دون النفس الناطقة وان المدرك للكليات هو النفس الناطقة والمحققون على ان مدرك الامرين جميعا هو النفس الناطقة الا ان ادراك الجزئي بواسطة الالات والقوى والكلي بلا واسطة وقد علل الامام هذا المعنى في كتبه ببراهين عقلية قطعية فههنا خلافان احدهما نوع للامر الاول ان النفس هل هي مدركة للامرين جميعا ام لا والثاني ان صور الجزئيات الجسمانية هل ترتسم في النفس ام لا بان ترتسم في الاتها والصحيح في الفصلين ان النفس مدركة للامرين وان صور الجزئيات الجسمانية ترتسم في النفس فالقائلون بان محل الارتسام هو النفس يعرفون العلم والتصور بانه حصول صورة الشيء في العقل او الصور باسرها مرتسمة هناك والقائلون بان محل ارتسام صور الجزئيات هو القوى والالات يقولون في تعريفه هو حصول صورة الشيء عند العقل فان كان كليا فصورته في العقل نفسه وان كان جزئيا فصورته في الته فهذا الخلاف راجع الى الخلاف الاول وبالجملة ففي كلام الشارح تنبيه على فائدتين الاولى ان مرادهم بالنفس الناطقة هو الروح الانساني كما سبق تصريحه به وبالقوة العاقلة هو العقل وان نسبة الثاني الى الاولى كنسبة السكين الى فاعله فالقطع الحاصل من السكين قد يسند تارة الى الشخص باعتبار انه هو الفاعل له واخرى الى السكين باعتبار انه هو الالة ثم الثانية ان مرادهم بالجزئي الذي هو محل الخلاف هو الجزئي الجسماني لان هذا هو المعروض للعوارض المانعة من التعقل والارتسام واما الجزئيات المجردة من العقول والنفوس فلا خلاف في ان مدركها هو العقل البتة اذ لا يتصور هناك ما يمنع التعقل والارتسام الثالثة

صرح به في شرح حكمة الطالع وصرح به الامام في الملخص وبهذا تبين ضعف ما وقع في حواشي المطالع من انهم اتفقوا على ان المدرك للامرين هو النفس الناطقة منه

لا يخفى ان هذه الفائدة انما تحصل بعد ملاحظة التصريح السابق بان القوة العاقلة شيء اخر وراء النفس الناطقة وبعد ملاحظة ان النسبة الى احدهما مسند الى الاخر بالطريق المذكور اعني طريق الالية والفاعلية فهذه الفائدة انما تتم بعد ملاحظة هذه المقدمة ايضا منه

المتخصصة كانت جزئية قوله فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا
والجواب عنه ظ وهو ان التماثل والتضايف بين الشيئين اقتضى الجمع بينهما لان كلا منهما
في نفسه صالح لكونه سببا للانضمام والاجتماع من غير احتياج الى احتيال من جهة الوهم بخلاف
التضاد ونحوه فانه محتاج الى احتيال الوهم بتنزيل التضاد منزلة التضايف والحاصل ان كل
مادة يفتقر الى احتيال الوهم في الانضمام والاجتماع فهي منسوبة الى الوهم وما لا يفتقر فهي
منسوبة الى العقل فلا جرم جعل التضايف والتماثل عقليا والتضاد وشبهه وهميا على
قوله فذ رد هذا الكلام على السكاكي نص عليه في الايضاح لانه قال واما ما يشعر به ظاهر
كلام السكاكي في موضع من كتابه انه يكفي ان يكون الجامع باعتبار المخبر عنه والخبر او قيد
من قيوده فهو منقوض بالنحو قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه
ولعله سهو فانه صرح في موضع اخر بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق قوله
كلام في غاية السقوط لان تقديم الفاعل على الفعل امر لا يخفى بطلانه وقد يقال هو
فعل كوفي واستشهد بقوله قوله فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل يريد ان كون الجملة
الحالية تارة مع الواو وشبه الوصل واخرى لا معها يشبه الفصل لان واو الحال في الاصل
واو العطف استعيرت للوصل والربط على ما سيجيء فبهذا الاعتبار ضم مباحث الفصل والوصل
بذلك قوله والحق ان الحال لم يعني لا يعرف اطلاقاتهم المشعرة بالاختصاص ولا تعريفاتهم
الدالة عليه بل الحق انها لا تختص وتفصيل هذه المباحث يطلب من كتابنا شرح لباب
الاعراب قوله معلوم امر بكسر اللام اي شيء امر مفيد للتملح قوله ولذا جاز اي ولهذا الفرق
بين الحال والوصف امتنع وقوع ما الانتقال فيه حالا وجاز وقوعه وصفا وههنا بحث
وهو ان هذه التفرقة لا يوجب امتناع وقوعه حالا اذ الامر الثابت لما كان ثابتا للذي
الحال في جميع الاوقات والازمان صدق انه صفة له حال المباشرة والجواب ان العامل قيد
له وانتفاء القيد يقتضي انتفاء المقيد فعند انتفاء المجيء يكون مضي الحال ايضا منتفيا
وفي كلامه اشارة الى هذا لانه قال الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال
مباشرة الفعل قوله فلما صرح الشر اي ظهر وفشى بين الناس قال المرزوقي صرح الشيء كشف عنه

قوله حال ربما بشرة الفعل تنبيه معنوي على ان الحال
وان كان قيدا للفعل صورة الا ان الفعل قيد له
معنى منه

قوله ان العامل قيد له هذا بالنظر الى التحقيق والا
ففي الظاهر الامر بالعكس فهذا الكلام على المشهور
اذ المشهور ان الحال قيد للعامل واما كون العامل
قيدا فامر يرجع الى قصد المتكلم اذ المقصود ان
كان ذكر القيد والعامل معلوم كان العامل قيدا
له وبهذا الاعتبار صرح الشارح المحقق
في شرح المفتاح بما ذكرنا اي بان العامل
قيد فافهم منه

وانظره

وانظره وصرح هو اذا انكشف ومثله بين الشيء وبين هو اي تبين وفي المثل قد بين الصبح
لذي عينين وفعل بمعنى تفعل واسع يقال وجه بمعنى توجه وقدم بمعنى تقدم ونبه
بمعنى تنبه ونكب بمعنى تنكب انتهى كلامه واخره ولم يبق سوى العدوان دناهم
كما دانوا قوله ولما بين ان اي علم رد لما وقع في بعض حواشي الشرح ههنا وحاصله
ان ههنا كلامين احدهما قوله فالجملة اذا خلت ثم وثانيهما قوله وكل جملة خالية الخ فنص
المص على واحد منهما بانه قال وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه الحال يصح ان
يقع حالا اشتراط الواو ولا المصدرة بالمضارع المثبت لتسلم عن وصمة التكرار هذا كلامهم ولا
يخفى على المحصل المتأمل انه فاسد بما ذكره الشارح قوله اولى بالالزام اي بالالزام ومبنيه ونظيره
ما سبق في التعقيد من تفسيره بكون الكلام معقدا فانه دفع ما يقال من ان الصحيح ان يقال
اولى بالالتزام لمذهبهم قوله الى انها الحال تفصيل الاقوال الثلاثة في هذه الواو قد سبق في
مباحث الصدق والكذب ثم لا يخفى ان جعلها الحال وان ذهب اليه الجمهور وهو المذهب
المنصور الا ان مقتضاه ان ما وقع بعد الواو من الفعل والحرف في موقع الحال
وليس هذا بظاهر الاستقامة ولا ملايم لتقدير الكشاف لانه قال في قوله تعالى ولو اعجبكم
كذا ثم ولو كان الحال كذا والقول بالعطف ايضا تعسف لان ما اعتبروه من تقدير
المعطوف عليه امر ليس بملحوظ في هذا الكلام على ما يشهد به موارد استعماله على ان الاصل
عدم الحذف واما جعلها اعتراضية فضعفه ظاهر وههنا فائدة لا بد من التنبيه لها وهي
ان كلمة لو وان في امثال هذه المقامات ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي
ولا لقصد التعليق والاستقبال بل كل منهما مستعملة في معنى ثبوت الحكم البتة ولهذه النكتة
ترى القوم يقولون انهما للتاكيد ثم لا يخفى ان معنى الحالية هو الموافق للمرام والملايم
لهذا الكلام ولهذا كان هذا هو المذهب المنصور وعول عليه الجمهور قوله فانت طالق
والطالق البتة امر بها المرء يخبر من شباك الطوامث الا البتة المبين والشباك الحبائل و
الطوامث الحيض من طمثت المرأة حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة نوع خفاء قوله
ترى كل ما فيها وحاشاك فانها اخره وتحقير الدنيا احتقار تجرد قوله اي لا انقطاع برهان

هذه الجملة اعني تستكثر حال ولها معنيان احدهما ما ذكره وثانيهما ان الاستكثار معناه طلب
الكثير وفيه نهي عن الاستغزار وهو ان يهب شيئا طامعا ان يأخذ من الموهوب له اكثر من
الموهوب فالاستكثار على الاول معناه عده كثيرا وعلى الثاني طلب الكثير والجملة في لا تستكثر
ان كان مرفوعا منصوب المحل على الحالية فلا غموض فيه وان كان مجزوما وسكن الراء ففيه
ثلثة اوجه الاول الابدال من تمنن كانه قيل ولا تمنن ولا تستكثر وضعف من الثاني لان هذا
شان المنان حيث يرى ما يعطي كثيرا الثاني ان يكون لسكون الوقف الثالث ان يشبه ثرو بعضد
فسكن تخفيفا كذا في الكشاف وقرئ بالنصب باضمار ان على غط قوله الا ايهذا الزاجري احضر
الوغى وقراءة ابن مسعود ان تستكثر وفي الكشاف وتجوزه الرفع ان يحذف ان ويبطل
عملها على غط احضر الوغى فيمن رواه مرفوعا واما النهي ففيه وجهان احدهما انه مخصوص
برسول الله عليه السلام لان الله تعالى اختار له اشرف الاداب واحسن الاخلاق الثاني انه نهي
تنزيه لا تحريم له ولا لامته قوله واما المقارنة فلكونه مضارعا اي مضارعا مثبتا والمضارع
المثبت شبيه بالحال المفردة لفظا ومعنى على ما تقرر في النحو واذا كان شبيهها لفظا ومعنى
فيكون دالا على المقارنة مثلها افضل المط وبهذا التفسير لكلام المص اندفع النظر المذكور عن
كلامه وظهر ان ما ذكره الشارح بمراحل عن مرامه قوله على ما يقابل الصفة المنفية كالكفر
مثلا في قولنا وما لنا ان لا نؤمن بالله قوله ويشترط الخ قوله لتناقض الحال والاستقبال في
الجملة هاهنا منافية ظاهرة وهي انهم لما اشترطوا تجريد المضارع عن حرف الاستقبال لتنافيهما
ظاهرا كان الواجب عليهم تجريده عن الحرف الدال على المضي ايضا مثل لم ولما وغير ذلك لان دليل
الامتناع بعينه قائم هنا ايضا والا فلا بد هناك من فرق به يتميز احدهما عن الاخر والجواب
ان التنافي فيما نحن بصدده من جهتين من جهة الصيغة اذ الصيغة صيغة الاستقبال وهي
تنافي الحال ومن جهة العلامة فان علامة الاستقبال تنافي الحال ايضا واما الماضي المنفي بلم ولما
فان التنافي فيه من جهة ان علامة المضي وان كانت تنافيه الا ان الصيغة صيغة الاستقبال الملايم
قوله افادوا من دمي اقدت القاتل بالقتل قتلته بسببه والمعنى طلبوا القود ممن دمي توعد ودني
تهددوني بالقتل فنهنهته كففته قوله ان كان تامة يرد عليه انه قد تقرر ان كان التامة حرفا

ان يدفع

ان يدفع على الاحداث دون الاشخاص على ما اشير اليه في قوله تعالى وان كان ذو عسرة فالاولى
ان الواو زائدة وكان تامة اي وكنت غير ممتنع بوعيده قوله وقد بلغني الكبر يرد عليه
ان الكلام في المتنقلة والكبر بعد حصوله غير متنقل اصلا الكريم الا ان يقال مضمون الحال بلوغ
الكبر وهو كما يحقق بتمهل فعله ولم يحسن بنفي حال وفي الانتقال نوع خفاء قوله لوجب
تصديرها بالمضارع اي لوجب اعتبار جواز التصدير فيه والقرينة المشعرة به ما وقع في بعض
النسخ لجاز تصديرها في النسختين اذا فيه قوله وغاية ما يمكن ان يتمسك الشارح بهذا الوجه من
والقرينة يتشبث بكل حشيش ولا يخفى ان هذا الوجه بشيع جدا فالاولى ان يصار الى
ما ذكره بعض المحققين من ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة الثلثة
فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنسبة الى ذلك المقيد لا بالنسبة الى زمان
التكلم فعلى هذا اذا قلت جاء زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة الى
المجيء متقدما عليه فلا يحصل المقارنة المطلوبة واذا دخلت عليه قد تفيد قربته في زمان
المجيء وتفهم المقارنة المطلوبة فكان ابتداء الركوب متقدما على المجيء لكنه قارنه دواما
وبقاء وعلى هذا القياس وبهذا ظهر صحة ما ذهب اليه السجاوندي واندفع الاستبشاع
المذكور والله اعلم بحقائق الامور قوله لمجرد التحسين اللفظي لا لانه شرط يتوقف عليه صحة ما حكم
به ظاهر عبارة المص قوله اصدقه في خبره البيت لابي العلاء من قصيدة مطلعها نبي من الغربان
ليس على شرع يخبرنا ان الشعوب الى صدع نبي اي مخبر الغربان جمع غراب وقوله ليس على
شرع تنبيه على تحقيق ان النبي بمعنى مخبر وقطع لوهم النبوة ثم بين ما يخبر عنه وهو ان
الاجتماع صار الى الافتراق والصدع الشق اريد به هنا معنى التفرق وهذا مبني على
عادة العرب من التطير بالغراب فقد سموه غراب البين وضربوا به المثل في التشاؤم فقالوا
اشام من غراب البين وقوله اصدقه اي الغراب وقوله في خبره اي ما ذكر في وانما فرية
اي اصدقه في هذا الاخبار بهذا الصدع مع الشك وهذا تكذيب له والايات التسع الطوفان
والجراد والقمل والضفادع والدم والعصا واليد والسنون ونقص الثمرات وذكر
بعضهم مكان السنين فلق البحر فقوله وقد امتزجت حال بنادي القصة اي اصدقه في خبره

والقصة انه امر دت اواصدقه وانا اعلم بامتراء صحابته موسى عم على غلط قوله كيف تكفرون
بالله وكنتم امواتا فاحياكم اي كيف تكفرون وانتم تعلمون انه احياكم هذه وهذا التاويل تعسف
للمقارنة المهمة هنا ومجرد التصدير بلفظة قد كما نقله الشارح لا يسمن ولا يغني من جوع قوله
وذلك لانهم اراد والم يشير الى اتحاد السبب والحكمة في ادات وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان
الماضي كاف في صدق المثبت وهو ضرب وان الاستيعاب شرط في صدق المنفي وهو ما ضرب
انهم حاولوا ان تكون النفي والاثبات في طرفي نقيض وذلك يتحصل بالطريق المذكور فلما لاحظوا
هذا السبب حكموا بان المفهوم من الاول هو ما ذكروا من الثاني هو الاستيعاب لكن انفهامه منه
بملاحظة الاصل المتقدم وهو ان الاصل في جانب النفي هو الاستمرار والحاصل ان هذا مفهوم منه
لكن بملاحظة ذلك الامر المذكور وحكمهم بان هذا مفهوم مبني على الحكمة المذكورة فليتامل قوله
والمراد ان استمرار العدم الى آخره لما اورده الخلخالي على المص من ان قوله استمرار العدم لا يفتقر
الى سبب باطل لانه ان اريد انه لا يفتقر الى سبب اصلا وهو الظ من كلامه فبطلانه واضح
لان عدم الممكن يفتقر الى انتفاء علة وجوده اذ لو تحققت لتحقق الوجود فاستمرار العدم
يفتقر الى استمرار انتفاء علة الوجود وان اريد انه لا يفتقر الى سبب جديد غير سبب العدم فذلك
ايضا باطل لانه منقوض بما كان عدمه على سبيل التجدد وحاصل جواب الشارح ان المراد بالسبب
المنفي هو السبب الموجود المؤثر فيه لا مطلق السبب للقطع بان افتقاره الى استمرار انتفاء
علة الوجود مكشوف لا ستره به وفي عبارته تسامح والمقصود انه مفتقر الى استمرار انتفاء
علة الوجود قوله وقد عرفت ما فيه اشارة الى الاشكال المتقدم وهو ان الظ في الحال مقارنة
حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو
المقارنة بزمان التكلم فاين هذا من ذاك قوله فمن رفع عوده على الابتداء ذكر ابن الانباري
في الاسرار ان عوده منصوب من المصادر التي اقيمت مقام الحال نحو ارسلها العراك وطلبته
جهدك وطاقتك ثم قال وذهب بعض النحويين الى انه نصب مفعول رجع لانه يكون متعديا
كما يكون لازما قال الله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم وصاحب الصحاح بعدما اورده
منصوبا فسره بان معناه رجع في الطريق الذي جاء منه واما صاحب المفتاح فقد اورده مرفوعا

واعترض

واعترض عليه الفاضل التفهري بانه ليس بثبت وانه مخالف لنص هؤلاء الفحول
فهو بمعزل عن القبول والجواب ان الشيخ عبد القاهر نص على انه يكون مرفوعا
بالابتداء وكفى شاهدا وحجة تصريحه به وتنصيصه عليه فانه مسلم مزكى بكل
لسان ومن حاول زيادة تفصيل لهذا المقام فعليه ان يراجع الى كتابنا شرح لباب
الاعراب قوله اي وانتم من اهل العلم والمعرفة اشارة الى انه اما من قبيل تنزيل المتعدي منزلة
اللازم ومن قبيل حذف المفعول قوله حتى ذهب كثير من النحاة مرتب على قوله اولى
قوله حتى تدخل في صلة العامل غاية لعدم ترك الواو يعني ان انتفاء الترك ممتد الى حين
الادخال فاذا تحقق زمان الادخال انتهى انتفاء الترك وتبدل بوجود الترك
وعبارة الشيخ في دلائل الاعجاز هكذا لا يترك الا ان تدخل وهذه اظهر قوله والمراد بالادخال
في صلة العامل جعله قيدا من قيوده وتابعا له في الاثبات وعدم جعله اثباتا ثابتا
والمراد بالاستيناف جعله اثباتا ثانيا وحاصل الكلام ههنا ان ترك الواو في الجملة التي
هي حال جائز لكنه مشروط بشرط وهو ان تجعل تلك الجملة منضمة الى عاملها في الاثبات
وهذا اعني جعلها منضمة الى عاملها في الاثبات فيما نحن فيه اعني ما يكون المبتدا فيه
ضمير ذي الحال ممتنع وتحقيق وجه الامتناع ان المبتدا لو كان صريح لفظ ذي الحال
بان يكون لفظه معادا امتنع الانضمام وضمير المنفصل بمنزلة صريح لفظه فكما امتنع
الانضمام في صريح لفظه امتنع في الضمير الذي هو عبارة عنه والدليل على الامتناع في
صورة الصراحة انه لو لم يقصد الاستيناف اعني الاثبات الثاني لكان ذكر المبتدا ثانيا لغوا
محضا لانه يكفي ح ان يقول زيد يسرع فذكر زيد مرة ثانية وتعليق الاسراع به يستدعي
قصد الاستيناف وتحقق الاثبات الثاني وكذا الكلام في اعادته بضميره بعينه فاذا
كان ترك الواو مشروطا بالانضمام والانضمام ممتنعا فيما نحن فيه ثبت ان ترك الواو
ممتنع فيما نحن فيه فيكون ذكره واجبا وهذا هو المدعى الاولى حيث قال ان كان المبتدا
ضمير ذي الحال وجبت الواو قوله فان قيل مقتضى هذا التعليل اعني تعليل وجوب الواو فيما
نحن فيه ان لا يكون ترك الواو في مطلق الجملة الاسمية جائزا وليس كذلك لانه جائز بلا شبهة

قلنا قد اشار الشيخ الى جوابه على ما قال وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن
قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه لكنه يتفاوت بحسب تفاوت
المقامات واما تحقيق الانضمام الذي هو الاصل السابق فهو انه يجعل قيدا من قيوده
وتابعا له في الاثبات على ما نص عليه الشيخ حيث قال اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة
جاء زيد مسرعا في انك تثبت به مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام
خبرا واحدا كانك قلت جائني زيد بهذه الهيئة وهذا تحقيق لا مزيد عليه قوله وهذا مما يمنع
اي الادخال في صلة العامل واعتبار الضم اليه في الاثبات وتاويلها بالمفرد في عدم الاستيناف
وعدم كونه مقصودا بالقصد الثاني قوله كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا صريح في ان الاصل
في ذلك ما ذكر بلفظه الصريح والذي هو بضميره جار مجراه وبمنزلة الفرع له حتى ياخذ منه حكمه قوله
لكن فيه تقصد اي لابتع ولا يثبت على ان كان تامة وحينئذ تقصد غاية للنفي ينتهي بوجوده
يعني اذا تحقق قصد الاستيناف انتهى الانتفاء وعبارة دلائل الاعجاز لا تكون الا ان تقصد
قوله الا لكنت اي وان لم يكن المقصود عند اعادة ذكره الاستيناف لكنت جعلت المبتداء
ضايعا ذاكرا له بلا فائدة على ما قررناه قوله ثم تزعم بالنصب لانه معطوف على تعلق في
قوله ان تعلق بريد ان الفساد ناش من المجموع اي من التعلق والزعم قوله والذي يلوح
منه يشبه ان يكون اشارة الى الاعتراض على المصنف الظاهر المتبادر الى الفهم من المتن ان وجوب
ذكر الواو انما هو في صورة تكون المبتداء فيها ضمير ذي الحال وان ما عداه على المشهور
من جواز الامرين والاولوية الذكر والمفهوم من دلائل الاعجاز ان ما عداه وهي
ما يكون المبتداء فيه صريح لفظه مثله في وجوب الذكر بل هو اولى في ذلك اقوى وجه
ما نبهناك عليه قوله حذف الواو اي واو العطف فان قيل هلا حذف واو الحال قلنا
لاحتياج الباقي على معنى الذاهب وفي العكس يفوت هذا المعنى وكلامه يشير اليه اشارة
واضحة قوله وانه امر اسرى اليك اي الاسرى السير بالليل اليك بالكسر خطاب للحبيبة ودونه
اي قريبه من الارض بيان موماة وسداد وسملق الموماة البادية وجمعها الموامي
وفي تسميتها وجه لطيف ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط وهو انه لما فيها من المخاوف

والمهالك

يرمي بعض سالكيها الى البعض لانه لا يقدر على رفع صوته حذرا من لحوق الهلاك
بهم والبيداء البادية من باد يبيد اذا هلك سميت بها لانها مهلكة وتسميتها بالمفازة
من باب تسمية العطشان ناهلا واللديغ سليما واراد بالسملق قاعا صفصفا لا ترى
فيها عوجا ولا امتا واعلم انهم يجرون هذه اعني المفازة مجرى الصفة فيتعلق بها
الظرف بناء على مفازة الى الماء اي متعطشة اليه ونظيره ما سبق من قولهم انا من
هذا الامر فالج ابن خلاوة وهو اسم رجل برئ عن الجناية فاجري الاسم مجرى الصفة
وهو بري وههنا مباحث شريفة متعلقة بهذا البيت وما بعده ذكرناها في شرح لباب
الاعراب والمقصود هنا ان الماضي جاء بواو الحال لان قوله ودونه ساقه جملة
حالية اذ التقدير وثبت دونه مفازة وموماة مع ما عطف عليها رفع على الظرف
لاعتماده على ذي الحال فان قيل التمسك به ممنوع فيكون هذه رفعا على الابتداء و
الظرف خبرها فيكون الجملة اسمية فلا يثبت الاستدلال قلنا انه لم يقصد التمسك به بل
اراد به التمثيل ولو سلم فالتمسك بنص بعض الثقات على هذا التقدير قوله لمجيئها
اي الفعل الماضي والتانيث لمكان الكلمة قوله برداك تبجيل وتعظيم اي يبقيك الله سالما
مشتملا عليك التبجيل والتعظيم اشتمال البرد على صاحبه والمقصود الطلب بقاؤه على
وصف السلامة وكونه مبجلا معظما فان قيل فلا يناسبه الحال لانه تقييد وهو محل
بالدعاء قلنا لو سلم فهي مؤكدة لا غير قوله وقال بعضهم هذا تفصيل مقابل لقول الشيخ
قوله نصف النهار الماء البيت من اصلاح المنطق والسجاوندي نسبه الى الاعشى والجوهري
الى مسيب ابن علس وبالجملة فهو صفة الغائص ووقع في بعض الكتب انه صفة
القانص فصحفه بعضهم بالقانص بالقاف والنون فقسره بالصياد ولا يخفى انه لا معنى
لوصف الصياد بذلك الكلام الا ان يراد صيد البحر وتمام البيت ورفيقه بالغيب لا يدري
نصف النهار انتصف اي بلغ نصفه على ان نصف لازم والنهار رفع فاعله كذا في
الصحاح او جعله نصفا على ان نصف متعد من نصفت الشيء والنهار نصب مفعول له
وذكر الفاضل الزمردي في شرح المفتاح ان من نصبه فقد اخطأ وبالجملة فالغرض ان

مكث الغائص في الماء الماء غامرة اي ساترة من غمر الماء ستره والمقصود ان هذه الجملة اعني الماء غامرة حالية اما حال بتبعيض الضمير انه جعل نصف الا زما او متلما من الضمير لكن لا فيما صدر به الجملة ولما كان فهو ضعيف فقوله والا اي وان لم يكن الضمير واقعا فيما صدر به الجملة سواء لم يكن هناك ضمير اصلا او يكون لكن لا يكون واقعا فيما صدر به الجملة والبيت منطبق عليه بلا معنيه فليتامل

الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة

جعل الجميع بابا واحدا تنبيه على ما بينها من شدة الاشتباك وفرط الالتصاق اذ هي بمنزلة الامور المتضايفة وجعلها من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل الامر اشعار بذلك وتقديم الايجاز على اخويه تنبيه على ان الايجاز يستحق التقديم وتقدم الاطناب لانه يقابله واخر المساواة اذ هي بمنزلة النسبة فتاخرت عن المنتسبين قوله بالنسبة الى كلام ازيد منه تكفي له ان يقول بالنسبة الى كلام زائد عليه اذ الايجاز يتحقق بمجرد الزيادة ولا حاجة الى الازيد الا انه نبه على ان الموضع هذا مع انا سميناه نوضحا لا يتوهم فيه كونه زائدا على اخر فافهم وكذا قوله الى كلام انقص منه اذ يحمل التركيب من قبيل قولهم الشتاء ابرد من الصيف والعسل احلى من الخل قوله وهو متعارف الاوساط اي هو كلام هو متعارف الاوساط على ان المراد بالمتعارف الكلام المعهود في الاوساط ولهذا فسره في المتن بقوله اي كلامهم فهو تفسير للمتعارف يريد ان المراد بالامر الذي هو متعارف بينهم كلامهم اي ما يتكلمون به في عرفهم في تادية المعاني فهو تفسير له بملاحظة النسبة الاضافية ولذا زاد عليه في التفسير فذكر في مجرى عرفهم وليتميز عن كلامهم غير المتعارف عند تخلف بتقليل او تكثير فالظرفان متعلقان بالكلام لكن الثاني متعلق به بعد تقيده بالاول على نمط قولهم اكلت من بستانك من ثمره قوله الذين ليس لهم تعبير للاوساط من قولهم شيء وسط بين الجيد والرديء لا من الوسط الذي هو بمعنى الخيار كما في قوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا قوله لا يحمد ولا يذم منهم في اصلا فان قيل ان كان هذا مطابقا لمقتضى المقام ينبغي ان يحمد والا ينبغي ان يذم لانخراطه في سلك اصوات الحيوانات نصدر عن محالها بحسب ما يتفق قلنا لما عرفت من مقتضيات المقام ونمط الكلام

اي الشتاء في برودته اكمل من الصيف في حرارته وكذا العسل في حلاوته اكمل من الخل في حموضته فهو استعمال الاخر لا فعل التفضيل منه

خلف

خلف عن الحمدة ولما دفع الاكتفاء فيها بدلالة وضعية وافية بمقاصدهم كافية بمطالبهم خلف عن المذمة في تلك المرتبة من هؤلاء نعم اذا نسب الى مراتب البلاغة عد كاصوات الحيوانات واذا صدرت عن البليغ يذم ايضا وقد نبه المص على ذلك بقوله منهم اي هؤلاء يستحق الحمدة والمذمة منهم وفي تلك المرتبة فليتامل قوله من عبارة المتعارف اي من الفاظ الكلام المتعارف وكلماته والاضافة بيانية تدبر قوله اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه فان قيل حق التفسير ان يقول الى كونه اقل من عبارة المتعارف لان هذا معناه ولان هذا هو المذكور سابقا حيث قال فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف قلنا وجهه انه جعل علي مرجعا له فلو فسره بما ذكر لكان ذكر المرجع غير واقع موقعه لان هذا صريح معناه ومفهومه المطابقي فلا معنى للتفريع بان ذلك مرجعه وكذا الكلام في قوله وتارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر حيث لم يقل الى كونه اقل مما اقتضاه المقام وقد نبه الشارح على ما ذكرنا في موضعين احدهما قوله يعني قد يوصف وثانيهما قوله نعم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف الثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام فليتدبر قوله وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط ذكر الشارح الخلخالي انه ما ذكر اشارة الى عبارة متعارف الاوساط فقال الايجاز نوعان نوع يكون اقل من عبارة متعارف الاوساط مطلقا وهو ان يعتبر له اصل واحد ولا يعتبر فيه الا جهة الايجاز ونوع يكون اقل من عبارة متعارف الاوساط لا مطلقا بل بالنسبة بان يعتبر له اصلان ويعتبر فيه جهتان جهة الاطناب وجهة الايجاز معا وهذا هو المراد بقوله والى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر انتهى ولما كان هذا ظاهر الفساد للقطع بانه اذا جعل ما ذكر اشارة الى متعارف الاوساط كان تقدير الكلام واخرى الى كون المقام خليقا بابسط من عبارة المتعارف وهذا لا يقتضي كونه اقل من عبارة المتعارف وهذا ظ نقله الشارح المحقق واكتفى بمجرد النفي واحال علمه الى فهم الناظر لوضوحه عليه وظهوره في بادي الراي والكلام بعد محل نظر قوله نعم ان للايجاز معنيين الخ ينبغي ان يعلم نعم ان للاختصار معنيين لكنه اراد بالايجاز الاختصار ونبه بذلك على انه كلا منهما يطلق

لان يعني كون المقام خليقا بابسط من عبارة المتعارف فان الكلام الواقع فيه اقل ح فظاهر فلا يرد اعتراض الشارح عليه منه

على الآخر ويؤيد ذلك ما ذكره الفاضل الترمذي في شرح المفتاح حيث يقول لا فرق بين
الإيجاز والاختصار عند السكاكي إلا أنه جعل الإيجاز مرة والاختصار أخرى افتنانا في الكلام
وهذا أعني ما ذكره الشارح هنا منقوض بما يجيء بعيد ذلك من أن الإيجاز أخص باصطلاح
السكاكي لأنه لم يطلقه على ما هو بالنسبة إلى مقتضى المقام قوله والنسبة بين الإطنابين
أي الإطناب بالمعنى الأول وهو أداء المقصود بأكثر من عبارة المتعارف والإطناب بالمعنى
الثاني وهو أداؤه بأكثر مما اقتضاه المقام وتحقيق هذه النسبة أنه العموم من وجه بين
الإطنابين أن الإطناب بالمعنى الأول موجود في قوله تعالى رب إني وهن العظم مني واشتعل
الرأس شيبا فإنه إطناب لأن المتعارف يا رب شخت ولا إطناب فيه بالمعنى الثاني لأنه
ليس أكثر من مقتضى المقام بل هو أقل منه لما سبق من أن المقام مقام انقراض الشباب والإلمام
المشيب فهو جدير بأن يبسط فيه كل البسط وبالعكس فيما إذا قيل هذا غزال إذ المقام
لضيقه يقتضي ترك المسند إليه وبالمعنيين جميعا كما إذا قيل هذا غزال فاقتنصه فإنه إطناب
بالمعنيين جميعا قوله وكذا بين الإيجاز بالمعنى الثاني وهو كونه أقل من مقتضى المقام وبين
الإطناب بالمعنى الأول وهو كونه أكثر من المتعارف لتحققهما جميعا في قوله تعالى رب إني وهن
العظم مني واشتعل الرأس شيبا فإنه أقل مما اقتضاه المقام وأكثر من المتعارف كما مر تحقيقه
ولوجود الإطناب بالمعنى الأول فيما إذا قيل هذا غزال فاصطاده فإنه إطناب بالمعنى
الأول لكونه أكثر من المتعارف ولا إيجاز بالمعنى الثاني لأنه ليس أقل من مقتضى المقام
وبالعكس كما إذا قيل يا رب شخت فإنه إيجاز بالمعنى الثاني لكونه أقل من مقتضى المقام المار
ولا إطناب فيه بالمعنى الأول لأنه ليس أكثر من المتعارف وأما النسبة بين الإيجاز بالمعنى
الأول والإطناب بالمعنى الثاني فهي أيضا عموم من وجه لكن الشارح المحقق تركه لظهوره
وانسياق الذهن إليه بعد الإحاطة بالنسب فليتدبر قوله نعم لو قيل المفهوم من هذه الألفاظ
كما لا يخفى عليك أنه لا فرق بينهما من هذا الوجه وقد نبهنا عليه قوله أي مكدودا متعبا
إشارة إلى أن المصدر بمعنى المفعول كقولهم الدرهم ضرب الأمير أي مضروبه وكذا انتصب حالا
من فاعل عاش أي حال كونه ذا كد أو من العيش وأيا ما كان ففي تفسيره نوع خفاء تدبر قوله

كمسع كلام الشارح لا اعتراض

وينبه

وينبه على ذلك لفظ الظلال لأنه إنما يستعمل في شيء يعتني بشأنه ويعد أمرا عظيما خطيرا يكون
العيش في ظلال النوك عيشا معتدا به لأن النوك إذن شيء له خطر حتى يلتجأ إلى ظلاله وكل
من يلتجئ إلى ظلاله طاب حال الملتجئ إليه فالعيش الملتجئ في ظلال النوك يكون عيشا ناعما
طيبا فإذا قيد بل ذلك بالعيش بطريق الكد فهم منه بمعونة المقام أن هذا عيش متعلق
بالعقل والعلم اللذين هما ضد الحمق والجهل وهذه الدلالة واضحة ولهذا ينظر قول من
قال تا رنگ خاطران همه در اوج حرمتند ای روشنی طبع تو بر من بلا شدی قوله
عدى ابن الأبرش الأبرش في شعر الفرس يكون صفار يخالف سائر لونه والأبرش اسم رجل
كان به برص فكني به عنه كذا في الصحاح قوله غدر الزباء بجذيمة الزباء اسم امرأة كانت
ملكة وجذيمة علم رجل كان ملكا وقصة الزباء مع جذيمة ابن الأبرش قصة في شرحها
طول وقد ذكرناها مفصلة في شرح لباب الإعراب لكن نذكر هنا هذه القصة بطريق الاختصار
وبالجملة فالقصة أن الزباء قتل أباها جذيمة فلما انتظم شمل ملكها كتبت إلى جذيمة أن
ملك النساء لا يخلو عن ضرب خلل ونوع ضعف ولم أجد غيرك كفؤا لي فأقبل لأجمع ملكي
إلى ملكك تريد به الغدر فلما وصل الكتاب إلى جذيمة جمع جذيمة أهل الرأي من ثقاته وهو
يومئذ ببقة من شاطئ الفرات فاتفق آراؤهم بالآخرة على أن يسير إليها جذيمة وخالفهم
في ذلك قصير وقال رأي فاتر وغدر حاضر وذكر قاصر الرأي أن تكتب إليها وتطلب حضورها
هنا فإن صدقت جاءت وإلا لا تقع جذيمة في حبالتها فإنها محاربة سيما وقد قتل أبوها
بيد جذيمة فلم يقبل جذيمة رأي قصير وجزم بأن يذهب إليها فركب واستخلف على ملكه عمرو
بن عدي وجذيمة خاله وأخذ على شاطئ الفرات من الجانب الغربي يسير ثم قال لقصير ما الرأي
فقال ببقة خلفت الرأي فاستقبلته رسل الزباء بأصناف الهدايا فقال يا قصير كيف ترى
فقال قصير خطر يسير في خطب كبير ثم قال له قصير ستستقبلك جيوشها فإن ساروا أمامك
فالمرأة صادقة وإن هم أطافوا بك من جانبك فهي غادرة فوقع الثاني إلى أن دخل جذيمة
على الزباء وجلس معها فدعت الخمر فسقته ثم أمرت بقطع راهشيه فقطعتا وقدم إليه
طشت فسال منه الدم حتى هلك وهذا معنى قوله وقد دث أي الزباء أي قطعت الأديم

لواحشيه اى الجلد الذى لهما والتى وجد جذبة قولها اى ما وعدتنى من قصة التزوج كذبا
ومينا حيث نؤيد به العذر معه فان قيل ينبغى ان يجعل المثل زائدا اذ هو الذى يحصل به
التكرار فيتعين الزائد قلنا المراد ان كلا منهما لاتحاد المعنيين لو اسقط وابقى الاخر لتم
الكلام ولا ينقص شئ من المرام قوله لولا الفناء شعوب هو بفتح الاول علم للمنية سميت بها لانها
تفرق وهى معرفة لا يدخلها الالف واللام كذا فى الصحاح قوله بخلاف الباذل ما له يرد عليه
ان هنا جهة اخرى وهى انه قد اشتهر فى العرف انه اذا تلف مال لاحد يقال ينبغى ان يكون
النفس سالمة والا فالمال غاد ورائح فالمال له عوض والنفس لا عوض لها فيفرحون
بهلاك المال اذ فيه بقاء النفس فالانسان اذا تيقن بخلود نفسه هان عليه بذل المال
اذ هو مرجو العوض بخلاف ما اذا تيقن موته فقد يشح عليه بذل ماله اذ هو يتفكر انه
سيموت فلعله يعرض له قبل موته ضعف وعجز هو تمهيد ونوطئة للموت فيمكث فى هذا
العجز فيحتاج الى المال فظهر بهذا انه لا فضل للندى على تقدير عدم الموت فليتامل فيه قوله
وما يقال الخ ذكر المص فى الايضاح ان بعضا اجاب عن البيت بان المراد بالندى بذل
النفس لا بذل المال لانه يستعمل فيه ايضا قال مسلم بن الوليد يجود بالنفس اذ ضن الجواد بها
والجود بالنفس اقصى غاية الجود ثم زيفه بان لفظ الندى لا يكاد يستعمل فى بذل النفس
ولو سلم فيطرح الاضافة قوله من شانها الاهلاك يرد عليه ان الاهلاك لا يتصور على
تقدير عدم الموت قوله الامام ابن جنى قد سبق هناك فى مباحث فصاحة الكلام ان جنى
مسكن الياء وان التحريك والتشديد غلط فاعرفه قوله واعلم علم اليوم الظاهر ان علم اليوم مفعول
به لاعلم فان اريد به المعلوم فليس كثير معنى ولا دخل وكذا ان اريد به معناه الاصلى
اللهم الا ان يقال اعلم بمعنى احصل والمعنى العلم باليوم والامس حاصل لى دون العلم بما فى
غد وهذا هو المعنى المطابق اللائق بالمقام وان جعل علم اليوم نصبا بالمصدرية بمعنى انى اعلم
علما متعلقا بهذين اليومين دون الغد لا يبعد عن الصواب قوله لانها الاصل والمقيس عليه
اذ هى الميزان الذى يوزن به كل من الايجاز والاطناب فيحصل العلم بهما بانه ان كان زائدا
فاطناب وان كان ناقصا فايجاز وهذا مبنى على ما ذكره المص اولا من التقسيم الذى سماه

اخرج

الغادى الذى يا تى بالسير غدوة النهار
والرائح الذى يا تى به اخر النهار ٣

اخرج وهو فى ذلك مقتف لابن الرشيق ومن تبعه من جماعة هذا الفن واما
الجمهور فقد ادرجوا المساواة فى الايجاز وذكروا انقسامه الى قسمين قال ابن الاثير فى المثل السائر
الايجاز دلالة اللفظ على المعنى من غير ان يزيد عليه وينقسم الى قسمين الاول الايجاز
بالحذف وهو ان يكون قد حذف من الكلام مفرد او جملة لدلالة فحوى الكلام عليه
ولا يكون ذلك الا فيما زاد معناه على لفظه الثانى ما لا يحذف منه شئ وهو ضربان احدهما
ما يساوى لفظه معناه ويسمى الايجاز بالتقدير وثانيهما ما زاد معناه على لفظه و
يسمى الايجاز بالقصر فالاول ما يمكن التعبير عن معناه بمثل الفاظه وفى عدتها كقوله تعالى
فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف لان قوله فله ما سلف من جوامع الكلم
وابلغ من قولنا ان خطاياه الماضية قد غفرت له وتاب الله عليه لدلالته على ان السالف
من ذنوبه لا يكون عليه وانما يكون له وكقوله تعالى ومن كفر فعليه كفره فان قوله فعليه
كفره كلمة جامعة تغنى عن ذكر ضروب من العذاب لان من احاط به كفره فقد احاط به كل
سيئة وكل خطيئة وقال رسول الله عليه السلام يوم بدر هذا يوم له ما بعده فهو كقوله
فله ما سلف والثانى اعنى ايجاز القصر ينقسم الى ما يدل على محتملات متعددة يمكن التعبير
عنها بالفاظ اخرى مثلها وفى عدتها كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم وكقوله اولئك
لهم الامن اى عن كل ما يخاف منه والى ما لا يمكن التعبير عنها بما ذكرنا وانما يمكن بالفاظ
كثيرة كقوله تعالى ولكم فى القصاص حيوة اذ المعنى انه اذا قتل القاتل امتنع غيره عن القتل
فاوجب ذلك حيوة الناس وكقوله معن لابى جعفر المنصور وقد قال له ايك لما سال الدنيا
احب اليك دولتنا او دولة بنى امية اذ معناه انه اذا احسانكم على احسانهم فانتم احب
الى واما الايجاز بالحذف فمن شرط المحذوف فى حكم البلاغة انه متى اظهر صار الكلام الى شئ
غث لا يناسب ما كان عليه اولا من الطلاوة هذا كلامه قوله عنك واسع الطرف متعلق
بالمسامى وان كان اسم مكان ولا وجه لانه متعلق بالجزاء اى واسع لتضمنه معنى البعد ولو
قدم الجزاء كان نصا فى كونه متعلقا بالجزاء غير قوله اعتبار ذلك امر لفظى ورعاية للقواعد النحوية
من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد ويؤيده ما ذكره الشارح فى شرح الكشاف من

ص ع بعد الانشراح والاطلاق كتابين فى تحقيق الايجاز الحذف

قوله وان كان اسم مكان يعنى التقييد شبيه على ان جعل
الظرف معمولا لاسم المكان والزمان مما لا يجوزه النحاة
وصرحوا بامتناعه الا ان المتاخرين جوزوه لان الظرف
يكفيه رائحة من الفعل وقد حققنا ذلك فى حواشى
شرح المفتاح منه

قوله كما قدرناه كانه مذكور اجزاء هذا الشرط ايضا محذوف
اي فيها ونعت وهذا استعمال شايع في كلام العرب

ان تقدير المتعلق في قولهم زيد في الدار انما هو لامر لفظي نحوي والا فصحة اصل المعنى
لا يتوقف عليه وهذا جيد الا انه لو سلم ذلك في الاية فلا نسلم ذلك في البيت اذ الشرط
يقتضي الجزاء البتة فان كان مذكورا والا فمحذوف يجب تقديره اذ لولاه لاختل اصل
المعنى فتقديره ليس لامر نحوي لفظي كالمثال المذكور نعم لو اجعل ما الا فتى هذا الشرط
غير مقتضي للجزاء وهذا مبني على ان الواو فيه وان دخلت ط والحالية لا العطف لئلا يمنع
الاحتياج الى الحذف قوله ومن كلام نصب خبر كان واسعد خبر عائد الحالي وهذا المعنى
اشارة الى انزجار الناس وتقاعدهم عن المعاصي بسبب الغضاض قوله اي رجاله قوله
والكم في الغضاض حبوة ينبغي ان يقول اي ورجال قومه في الغضاض حبوة على طالبي
نعله خبر مبتداء هو قوله فضلة ومكنا به عن اللفظ او فضله حال من فاعل يناظر
اي فضله نعله موصوف لفظ يناظر قولهم حال كون ذلك اللفظ منه لا عن قولهم قوله
حسنه من جهة رد العجز على الصدر والقافية الذي يقول ان حسنه بمعارض تكراره كما انه خال
عنه فالاوجه ان يقال التكرار المتقارب ليس من محسنات الكلام حيث كان فيه رد
العجز على الصدر قوله عن توالي الاسباب الخفيفة السبب الخفيف ان يكون في الكلمة حرف
متحرك وبعده ساكن وهذا مما يوجب مجي الكلام وتفص الامند قوله وقيد النظر الى
قوله لا يفيد الاختصاص وذلك لان الحصر والتخصيص نكتة متعلقة بعلم المعاني
واللطائف المعانية امور زائدة متفرعة على الصحة النحوية في الكلام فالاختصاص
في مثل ذلك انما يصح قصده اذا صح تاخير الظرف حتى يكون تقديمه لهذه النكتة
وههنا تقديمه واجب لصحة التركيب في صورة التنكير فكيف يقصد الاختصاص
الذي هو نكتة زائدة هذا توضيح كلامه وتبيين مرامه وفيه نظر لان الشارح المحقق
قد ذكر في مواضع من هذا الكتاب ما يهدم هذا الكلام وقد ذكر في شرح المفتاح
ما ينقض هذا المرام وتفصيل هذا المقام انه قد ذكر في هذا الكتاب في احوال
المسند ان تقديم الخبر في قوله لا فيها غول لا فاد الحصر والتخصيص فهو مع انه جعلها
معد ولذا اعتبر الاختصاص على ما قال هناك وان اعتبرنا النفي في جانب المسند فالمعنى

المذكور في علم العروض ان السبب قسمان سبب خفيف
وهو متحرك بعده ساكن نحو قم وسبب ثقيل وهو متحركان
نحو لك قال جار الله في كتابه المسمى بالقسطاس العروض
اعلم ان بناء الشعر شيئان احدهما مركب من حرفين اما
متحرك وساكن واسمه سبب خفيف كلمن من
او متحركين واسمه سبب ثقيل كعلى
فعولن واما ما تحرك من مفاعلتن وثانيها كذا وبالجملة فالمقصود
من الذين سماه ارباب علم العروض سببا خفيفا
هو سعة سلاسة الحلم يعني ان ما نحن في ذلك
افضل مما يشتمل عليه قال الشارح العلامة
في شرح المفتاح قد عرف في موضعه ان الاسباب
الخفيفة مما ينقص من سلاسة الحلم وجريانها
على اللسان بخلاف الحاء عنها وقد وقع في بعض
النسخ عن توالي الاسباب الخفيفة وهو سهو
والصواب الخفيفة كما قررناه هكذا يجب
ان يفهم هذا المقام منه

قوله مع انه جعلها معد ولذا اشارة الى دفع استشكال
مقرر بانه قيل لا فيها غول فيه بعض الكلام لان
تقديم الخبر هناك صحيح مع انه لو قدر عدم تقديم ج
النفي مع قصد الاختصاص هناك ولا ههنا
وحاصل الدفع انه لا عموم لان الفضلة بعد وله
والنفي جزء من المسند فكيف يصح وقوع
المسند اليه في سياق النفي فليتامل منه

ان القول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور اهل الجنة لا يتجاوزه الى عدم
الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وذكر في مطلع
باب المسند اليه في معرض الرد ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح وصرح هناك
ان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة وذكر في فصاحة المتكلم والقول بانه يقدر على
كلام فصيح او لفظ بليغ ليس المراد به ما هو ظاهر وقد فصلناه هناك تفصيلا وذكر في
شرح المفتاح في احوال المسند حيث قال صاحب المفتاح قد يبرز ما ليس بحاصل في معرض
الحاصل فيعبر بلفظ الماضي تعريضا بمن حصل منه ذلك الفعل لكنه نبه ولئن اتبعت اهواءهم من بعد ما جاءك من العلم انك اذا لمن الظالمين ولئن
اتبعت اهواءهم من بعد ما جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير ولقد اوحي
اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين فان
زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا ان الله عزيز حكيم فانه قد ذكر الشرط المبني على
الفرض والتقدير في الايات المذكورة مع القطع بعدم وقوعه من المخاطب بلفظ الماضي
تعريضا بالغير وانه قد صدر عنهم اتباع اهواء اليهود والنصارى والشرك والزلل وانهم
من الظالمين ولا ولي لهم ولا نصير وقد حبطت اعمالهم وانهم في معرض وعيد عظيم
فان الافعال الواقعة في الشرط لما ذكرت بلفظ الماضي مع القطع بانها لا تقع من المسند
اليه طلب له وجه وناسب ان يكون ذلك الوجه التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع
على ما هو الاصل في الشرط والحاصل انه عدل عن المضارع الى الماضي تنبيها على نكتة هي
التعريض هذا حاصل كلام المفتاح وزيفه الشارحون بان هذا اعني العدول بان الدول
انما هو لاجل هذه النكتة وهذا غير صحيح اذ قد تقرر في النحو ان الشرط الواقع بعد اللام
الموطئة للقسم لا يكون الا ماضيا هذا كلامهم وانكر الشارح المحقق هناك في شرح المفتاح
تزييفهم هذا ودفع اعتراض الكل بانه لا تنافي بين الاعراض والمقتضيات وبالجملة
كلام الشارح المحقق في هذا المقال يحتمل غاية الاختلال فتارة ينفي تقديم الخبر
في مثل هذه الصورة يفيد الحصر وان المقتضى اعم من الموجب والمرجح واخرى ينفي لا يفيد

والمقتضي غير الموجب بل المقتضي هو المرجح فقط ولو سلم جميع ذلك فتقديم الخبر فيما نحن فيه
غير واجب اذ المبتداء نكرة مخصصة اي صبوة عظيمة على نمط قولهم شر اهر ذا ناب وكيف لا
والمص مصرح بذلك في المغني حيث يصرح ان التنكير في صبوة يفيد التعظيم وان التقدير
صبوة عظيمة فكيف يكون هذا من قبيل في الدار رجل واين هذا من ذاك فليتامل في
هذه المباحث فانها من النفايس لا نرى احدا سبقني في ذلك او سبيت رحلة طرفة
عين هنالك ش وايجاز الحذف النوع قسموا الايجاز الى قسمين وسموا احدهما ايجاز القصر
وثانيهما ايجاز الحذف وفي التسمية تنبيه على ان الوجازة في الاول ليست باعتبار الحذف
بل بملاحظة ان لفظه قليل ومعناه كثير واضافة الايجاز الى القصر دليل عليه اذ القصر هنا
كقصر الصلوة يعني ان هذا الايجاز يتعلق بنقص اللفظ وقلته لا بحذف شيء من الكلام وان
الوجازة في الثاني انما هي بحذف شيء من الكلام والقرينة المشعرة بهذا هي اضافة الايجاز
الى الحذف يريد ان الوجازة امر يدور على الحذف كالاول على القصر وبالجملة ففن الايجاز
من شريف الاحوال [illegible] الاذهان بها ومن [illegible] الا اشانها وشبهوه بالجوهرة الواحدة
التي قيمتها الاف كثيرة من الدراهم فالناظر الى طول الالفاظ يوثر الدراهم الكثيرة والناظر
الى شرف المعاني يوثر الجوهرة لخفتها ونفاستها ش او موصوف حذف الموصوف كثير في
القران وعندهم قاصرات الطرف اي حور قاصرات فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اي ضحكا
قليلا وبكاء كثيرا ولدار الاخرة اي الساعة الاخرة كذا ذكره المبرد وقال ابن السري تقديره
لحياة الاخرة بدليل قوله تعالى وما الحيوة الدنيا الا متاع الغرور ومنه حب الحصيد اي
النبت الحصيد ش وقيل ان الصفة ثم ذهب المحقق الرضي الاستراباذي الى منع حذف الموصوف
في البيت المذكور قائلا ان الصفة اذا كانت جملة حالية لا يحذف موصوفها الا بشرط ان
يكون الموصوف بعضا مما قبله بشرط ان يكون ما قبله مجرورا بمن كقوله تعالى ومنهم دون
ذلك اي ومنهم رجل كان دون ذلك او بفي كقوله ما في القوم دون هذا اي ما فيهم
رجل كان دون هذا والجواب ان الاشتراط المذكور انما هو في النثر في سعة الكلام وما حذف
الموصوف والصفة في النظم اكثر من ان يعد ش لانه محكي يريد ان جلا هنا محكي منقول من زيد

قوله تعيبها لا يخرجها ام يريد انه نظم التنزيل بكلما فاردت ان اعيبها وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا ولا يخفى ان سوق التنزيل ان المراد بقوله ياخذ كل سفينة انه ياخذ كل سفينة صحيحة سالمة عن العيوب لا انه ياخذ كل سفينة معيبة كانت او غير معيبة اذ لو كان الامر كذلك فاي فائدة في التعييب اذ المقصود منه منع الاخذ فجعلها معيبة لا يخرجها عن كونها سفينة اذ السفينة المعيبة مندرجة تحت اطلاق السفينة فاذا كانت مندرجة فيه كيف اخراجها بالتقييد بالوصف بالسلامة فيجب تقدير الصفة والحاصل ان السفينة بدون التقييد يتناول المعيبة والصحيحة وسوق التنزيل انه عيبها لان هذا الملك ياخذ كل سفينة فلو لم يقيد بالوصف لزم احد الامرين اما ان السفينة المعيبة غير مندرجة في عموم السفينة واطلاقها واما ان الملك ياخذ المعيبة ايضا وكلاهما باطل فلزم التقييد بالوصف منه

جلا فيكون جملة لا من جلا زيد فيكون مفردا وفي التشبيه بقوله كزيد في البيت تنبيه
على ذلك لانهم قد صرحوا بان يزيد في البيت منقول من قولك المال يزيد لا من قولك
يزيد المال والا لاعراب اعراب غير المنصرف ش نبئت اخوالي بني يزيد نبئت من نبأ
وهو مثل اعلم في التعدي الى ثلثة مفاعيل فاولها التاء وثانيها اخوالي وبني يزيد
عطف بيان للاخوالي وثالثها لهم فديد اي صياح وظلما مفعول له والعامل فيه الجملة
اعني لهم فديد اي يعدون ويصيحون لاجل الظلم علينا او تمييز اي يصيحون من جهة الظلم
لا من جهة العدل وفيه مبالغة لطيفة اذ التمييز فاعل في المعنى فالظلم كانه يصيح لوضوحه
واشتهاره والمعنى اخبرت بان اخوالي وهم بنو يزيد لهم صياح من جهة الظلم وفي البيت
مباحث اخر شريفة ذكرناها في شرح لباب الاعراب ش على ما توهمه بعض النحاة ذهب
عيسى بن عمر النحوي الى ان جلا ههنا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وابطله المحقق
الرضي بان شرط وزن الفعل ههنا منتف وهو الاختصاص بالفعل والزيادة في
اوله كزيادة الفعل وقال ابن الحاجب يزيد اما منقول من يزيد المال او من المال يزيد
فالمنقول من الاول يقتضي كونه مفردا ومعربا باعراب المفردات ولم ينقل بعد ذلك
فدل على انه منقول من الثاني فيكون جملة ش او صفة العلم في ذلك قوله عز وجل
ياخذ كل سفينة اي صحيحة بدليل انه جاء في بعض القراءات صالحة وعلله بعض النحاة
بان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه ونحو من هذا القبيل قوله تعالى
قالوا الان جئت بالحق اي الواضح وقوله قل يا اهل الكتاب لستم على شيء اي نافع كذا
ذكروه والاظهر انه لا حاجة اليه وبالجملة فحذف الصفة كثير كثرة لا تحصى في كلام الله
ش يجاسن باب الانشاء يريد به قوله ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي
ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي والمذكور في كتب النحو ان حذف جملة الشرط مطرد
بعد الطلب وعليه قوله تعالى فاتبعوني يحببكم الله اي فان يتبعوني يحببكم الله فانه يقتضيه
اهدك صراطا سويا ربنا اخرنا الى اجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل اي فان اخرتنا نجب
وفي غير الطلب ايضا كثير وعليه قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون اي فان لم تتاتا

يعني كان ما يجب في كونه هنا منقولا عن الاول [illegible]
كما في قولنا [illegible] بفتح الدال ولم يجز [illegible]
محكيا وهذا ما قال ابن الحاجب النقل من الاول
يقتضي كونه مفردا ومعربا باعراب المفردات
ولم يفعل فدل على انه منقول عن الثاني
تلبثا مل منه

[illegible]

اخلاص العبادة لي في هذه البلدة فاياي فاعبد ونحو غيرها وبالجملة فنظائرها
كثيرة وفي تعدادها اطالة قوله من مواخذ به اى في مواخذته على ان من بمعنى في كما في
قوله تعالى اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة ومن جعله حالا من ضربا في قوله على ضرب
من العذاب فلم يجر حول اللفظ ولا المراد وقوله على ضرب متعلق بنفس لا بالمواخذة قوله
اذا قال الشيخ المتجع المنجع الذى في صوته بحة وهى حالة متغيرة بكبر سن ذلك الشيخ وتناهي
قوته لكن اذا في قوله اذا رأسنى شابا ينبغي ان يجعل بمعنى الماضى على نمط قوله تعالى حتى اذا
بلغ بين السدين قوله وعنده حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها وجه الفصل اثران احدهما
ان جواب اذا قوله وفتحت على بعض الاقوال والواو هنا كالواو في فاستبع هم بهم حرماه
على ما مر وثانيهما ان الجواب محذوف قوله وكالحال اكثر مواقع حذف الحال ما كان الحال
فيه قولا اكتفى عنه بالمقول وهو في التنزيل كثير جدا قال الله تعالى والملائكة يدخلون عليهم
من كل باب سلام عليكم اى قائلين سلام عليكم وقال تعالى واذ يرفع ابرهيم القواعد من
البيت واسمعيل ربنا تقبل منا اى قائلين ربنا تقبل منا ونحو ذلك قوله وجواب لما
نحو فلما اسلما تقديره كان ما كان مما ينطق به الحال ولا يحيط به الوصف قال الشارح
العلامة في شرح المفتاح ومن الايجاز حذف الفاعل للقرينة نحو قوله تعالى كلا اذا بلغت
التراقى اى النفس وان لم يجر لها ذكر لانها هى التى تبلغ التراقى عند الموت هذا كلامه
ولا يخفى مساعدة اللفظ الا ان يراد بالحذف الاضمار والمقصود ان الاضمار ايجاز بالنسبة
الى التصريح قوله اى ومن انفق من بعده وقاتل دليل المقدر ان الاستواء انما يكون بين
شيئين فصاعدا ودليل المقدر بخصوصه اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من
بعد وقاتلوا لانه قرينة مشعرة بان المراد نفى الاستواء بين هذين الفريقين وتفضيل
الفريق الاول على الثاني قبل ومن هذا القبيل قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله اى
بين احد واحد منهم وقوله والذين امنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين احد منهم قوله
بان ضربت بها فقد انفجرت لفظ قد اذا دخل على الماضى تقربه الى الحال وان ضرب منفصله
ففي تكيف تجمع وقوع ذلك الجزاء الا ان يجعل من قبيل قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله قوله

ان اما اللفظ فلان فيه حالا لا متقدمة على ذى الحال المجرور
والاصح انه لا يتقدم الحال عليها واما المعنى فلان
ضربا من العذاب اوضح من المواخذة فتفسيره
بها مسمح جدا منه

[illegible]

بهذه عبارة الكشاف في تقدير جواب لما لانه قال
بهذه العبارة فان قلت اين جواب لما قلت هو محذوف
تقديره فلما اسلما وتله للجبين وناديناه ان يا ابرهيم
قد صدقت الرؤيا كان ما كان مما ينطق به الحال
ولا يحيط به الوصف من استبشارهما وشكرهما لله
ان اطاعا اى ابرهيم وابنه اسمعيل اى اطاع
كل منهما انقاد لله وجعلها سالمة له خالصة
وقوله وتله للجبين اى صرعه على شقه فوقع
احد جنبيه على الارض تواضعا على مباشرة
الامر بصبر وجلد ابتغاء مرضاة الله وذلك
عند الصخرة بمنى كذا في الكشاف منه

ثم النقل

ثم النقل من قولك من سفره رجع عنه وقوله فقد جئنا خراسانا تقديره فان
صح ما قالوا فقد آن التفقل لانا جئنا خراسانا وقيل ان اردنا فقد جئنا خراسانا قوله
اى فلا تحزن واصبر هذا التقدير ايضا غير كاف في السببية المطلوبة فالوجه ان يجعل من
قبيل ما بكم من نعمة فمن الله قوله فيه تسامح لانه لا يستقيم حمل الا انه من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف فكانه قيل منهما الفعل الدال والشارح المحقق يقول المقصود في مثله
ماخوذ من مضمون الخبر ولا بد في صحة الحمل من تقدير مضاف الا ان مثل هذا شايع
ذايع بحيث لو صرح بالمضاف ذهب رونق الكلام قوله اى من ادلة تعيين المحذوف
فانه قيل المذكورها هنا هو ادلة الحذف لا ادلة تعيين المحذوف فمن اين لا يتمسك الخصم
بذلك قلنا ادلة الحذف امر بين الا انه يتفاوت بحسب تفاوت المواضع فتعقب
الامران يفسر في كل موضع بما هو المناسب والمراد وبهذا يضمحل ما ذكره الشارح الحواشى
ههنا بان المص تسامح في العبارة فاقام دليل تعيين المحذوف مقام دليل نفس الحذف
للمبتدأ قوله وصدرى يفيد تفسيره الظاهر من هذا الكلام ان الظرف وهو لي في اشرح
لي مستقر صفة المقدر اى اشرح لي شيئا لي حتى يكون صدرى تفسيرا لهذا الشئ الا ان المفهوم
من نظم التنزيل والمتبادر الى الفهم من ظاهر عبارة الكشاف ان الظرف لغو متعلق
باشرح وان المعنى اشرح لاجلى صدرى فزعم ان ههنا شيئا متعلقا به يطلب شرحه فيقتضى
ذلك بصدرى وتحقيق ذلك انه لو لم يذكر لي لما فهم ان ههنا مشروحا يتعلق به فلما
ذكره فهم ذلك فوقع صدرى تفسيرا له وهذا ما قال في الكشاف في قوله تعالى الم نشرح
لك صدرك ان في زيادة لك ما في طريقة الابهام والايضاح كانه قيل الم نشرح لك ففهم
ان ثمة مشروحا ثم قيل صدرك فاوضح ما علم مبهما وكذلك لك ذكرك وعنك وزرك
قوله اعراض التلفظ المذكورة يريد بها ارادة المعنى في صورتين مختلفتين وتمكنه في النفس
فضل تمكن وتكميل لذة العلم به فانه قيل كيف يصح ذلك والمخاطب بهذا الكلام هو الذى
قلنا المقصود ان التركيب من شانه ذلك وان امتنع اعتباره في بعض المواضع لخصوصية
ناشئة من جانب احد ركنى الكلام قوله وقضينا اليه ذلك الامر عدى قضينا بالى لانه

ضمنه معنى اوحينا اليه كأنه قيل واوحينا اليه مقضيا مبتوتا وفسر ذلك الامر بقوله
ان دابر هؤلاء دابر القوم اخرهم يعني يستأصلون عن اخرهم حتى لا يبقى منهم احد
كذا في الكشاف وحاصله ان هؤلاء يهلكون جميعا وقت الصبح قال الامام الراغب
قطع دابر الانسان افناء نوعه قال فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين
قوله اي من الايضاح بعد الابهام هذه عبارة الايضاح وقد يناقش عليها بان الانسب
ان يعد من الاطناب للايضاح بعد الابهام والجواب ان المقصود ان باب نعم وباب
التوشيع من هذا القسم من قسمي الاطناب لا مما يقابله وهو ذكر الخاص بعد العام
قوله معطوف على الاول مبني على انه لم يرد في كلامهم تفسير ذلك المثنى باسمين
بلا عطف قوله ويشب فيه بالكسر من شب الغلام يشب بكسر الشين وفي قوله يشب ابن
ادم رمز الى انه لا جزم بكون هذا حديثا بهذا اللفظ واما عبارته في الايضاح وان
كان ظاهرا في ذلك لانه قال كما جاء في الخبر الا انه كان مراده انه نقل بالمعنى والا فنظم الحديث
بهذا اللفظ مما لم نجده في كتب الاحاديث بل المذكور في جامع الاصول وغيره من رواية
البخاري ومسلم والترمذي في مسند انس هكذا يهرم ابن ادم ويشب منه اثنتان الحرص
على المال والحرص على طول العمر وفي رواية يكبر ابن ادم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول
العمر قوله كأنه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر بالاسمين بمنزلة لف اللفظين بعد
النشر فيه بحث فان مقتضى ذلك ان يكون التفسير الذي هو بمنزلة النشر مقدما
والحاصل ان ما نحن فيه من قبيل النشر بعد اللف يعني نشر اللفظين الملفوفين لا
لف اللفظين المنشورين كما ذكره الشارح والجواب ان حقيقة التوشيع ذكر مثنى مفسر
باسمين في اخر الكلام فههنا ثلاثة امور المثنى وذكره وتفسيره والذكر متأخر في الاعتبار
عن تفسيره وذكره بمنزلة اللف وتفسيره بمنزلة النشر فالتوشيع اذن لف الشيء المنشور
وفي عبارة المص تنبيه على هذا المعنى لانه علق الاتيان بالمثنى بعد تنبيهه بالتفسير
بطريق التركيب التقييدي وقد تقرر ان علم المخاطب في المركب التقييدي يجب ان يكون
حاصلا سابقا فالتوشيع اذن ذكر مثنى سبق تفسيره وحصل العلم به لذلك فافهم وقد يجاب

عن الشبهة المذكورة بوجهين اخريين احدهما ان معناه ان التوشيع ذكر المثنى بعد النشر
المعدول عنه يعني ان اصله ويشب فيه الحرص وطول الامل كما اشار اليه بقوله والمراد
الاختصاص نعم ليتبين فلما عدل عنه الى ذكر المثنى الذي هو بمنزلة اللف كان هذا اللف بعد
النشر السابق تقديرا وثانيهما ان المثنى لغموضه بحسب مفهومه بمنزلة المنشور
والحرص وطول الامل لتعيينهما وتشخصهما بمنزلة الملفوف فيكون من قبيل اللف بعد
النشر ولا يخفى على المتأمل ما في الجوابين من الضعف والتعسف فالحق ما قررناه
اولا فليتأمل قوله ليكون اطنابا لا تطويلا تنبيه على الفرق بين الاطناب والتطويل
واشارة الى ما ذكره القوم وصرح به ابن الاثير في المثل السائر حيث قال واما الاطناب
فهو زيادة اللفظ على المعنى لفائدة بخلاف التطويل فانه زيادة في اللفظ على المعنى
لا لفائدة وبخلاف التكرار فانه تكرير اللفظ والمعنى واحد ثم التكرير ان كان لفائدة
فهو جزء من الاطناب واخص منه اذ كل تكرير لفائدة اطناب لا بالعكس وليس كل اطناب
تكريرا لفائدة وهذا ظاهر وان كان التكرير لا لفائدة فهو جزء من التطويل واخص منه
اذ كل تكرير لغير فائدة تطويل وليس كل تطويل تكريرا لغير فائدة هذا كلامه فقوله
لا تطويلا معناه انه اذا كان التكرير لا لفائدة ولا النكتة فهو تطويل البتة لان التطويل
هو الاخير على ما سبق لا بمعنى الاوهام القاصرة فافهم قوله عما بينهم ما قدامكم ما خلفه بقوم
وهو متعلق بعما بينهم اي عما بينهم الاشياء التي هي كانه قدامكم حاضرة لديكم قوله والايقاظ
مرفوع معطوف على زيادة التنبيه كانه قيل ومن نكت التكرير الايقاظ او مجرور
معطوف على التنبيه او على ما يلي التهمة وتحقيق زيادة التنبيه والايقاظ انه لو
لم يكرر يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا لربما توهم انه لا يريد لهم خيرا وليس عليهم شفقة
فذكره تنبيها على دفع هذه التهمة وايقاظا لهم عن سنة الغفلة قوله لم يبهم بتفصيله حال
كذا اي هو الخيال وعبر به هنا الخلف المذكور شبه فاعاد في الطعم والحلاوة بالكاس
الا ان الكاس يكون ابدا ممتزجا بالنوم غير صفية فلا في ذلك بان شبه فاعادة ثانية
بالخاتم لكن الخاتم انما يكون شبها للاستدارة التي فقلا في ذلك بان جعل الخاتم من الدر

وجه التنبيه انه لما اضاف القوم الى نفسه لا ان اصله
يا قومي وادخل عليه حرف التنبيه اعني حرف النداء
دل ذلك على ان نصيحته اياهم انما هي عن وجه
الاخلاص اذ القوم قومه فسره ورهم سروره
وغمهم غمه منه

ثم الجالس في الغالب يكون مستقرا بحيث يكون فيها من اهل المجلس كل احد حتى كاد يشتبها فذكر انه لم يتبدل مثله عظيم الشان فضلا عن غيره كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط وجميع ذلك جيد الا انه يرد على الشارح انه اذا كان المقصود دفع توهم غير المقصود كان البيت من قبيل التكميل فلا معنى لايراده في الايغال فافهم قوله على وجه يريد ان الجملة الاولى اعني قوله ذلك جزيناهم بما كفروا وان ذيلت بجملة اخرى هي قوله وهل نجازي الا الكفور والا ان كون ذلك من القسم الاول من قسمي التذييل انما يصح اذا اريد بنجازي ذلك الجزاء الخاص المعهود اعني ارسال سيل العرم اذ التذييل اذن غير مستقل بافادة المقصود لتوقف المراد على ما قبله فلا يكون التذييل اذن مثلا واما ان اريد به جنس شامل لجميع من كفر نعمه تعالى كان من الضرب الثاني ومقتضى الظاهر اذن الا العامل لكنه وضع الكفور موضعه لتشاكل قوله بما كفروا قوله وهو ايضا الظاهر انه ايضا قيد للمبتدا متعلق به وخبره فالظاهر انه هو للضرب الثاني كما ذهب اليه بعض الشارحين وما ذكره الشارح من انه لولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني فان ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا تحكم لا دليل عليه والذوق السليم لا يساعده قوله ودعة تنهي الدعة الطراوة ليس معه رعد ولا برق كذا في الصحاح قوله ولست بنظار اي ناظر ما يلي الجانب الذي اذا كان السعادة في الجنة واحتمال المشقة فالمراد بالعلياء السيادة والسعادة بالخير الحاصلة بالجهاد اي الرتبة والشرف في الصحاح العلياء كل مكان مشرف والعلياء الارفع والشرف يقال علا في المكان يعلو علوا وعلي في الشرف بالكسر يعلى علاء ويقال ايضا علا بالفتح يعلى وبالجملة فالنظر عبارة عن الميل القلبي وآوثر النظار على الناظر لانه ابلغ فان قيل فنفيه لا يستلزم نفي اصل النظر وهو المطلوب قلنا ان اريد بجانب العلى اسبابه فالمبالغة باعتبار الكمية والا فباعتبار الكيفية وهو لما هو من قبيل وما ربك بظلام للعبيد او فيه تنبيه على ان قطع القلب عن اصله غير مقدور للبشر ولا هو في وسعه وانما الذي في وسعه هذا القدر المذكور والله اعلم بحقائق الامور الفن الثاني علم البيان الفن انه اريد به المعاني فالحمل ظاهر والا فالمضاف مقدر في الاول والثاني

وبالغ

وبالغ الكلام قد سبق تفصيله فلا نعيده قوله تقديمه للتقدم وجه اخر وهو ان البيان لما بينه وبين المعاني من شدة الالتصاق وفرط الاشتباك لا يرضى بان تدخل الواسطة في البين ولا مرية اذ ذهب جماعة الى ان البيان باب من المعاني الا انهم افردوه لكثرة مباحثه كالفرايض من الفقه والكحالة من الطب وههنا وجه اخر وهو ان تاخير البديع عن الفنين ليطابق على كلا القولين لانهم اختلفوا في ان البديع من لواحق المعاني واليه ذهب الكثيرون او من لواحق البيان واليه ذهب الاخرون قوله فليس التقدير يريد ان العلم وان كان يطلق على كل من هذه المعاني الثلثة الا ان حمله على نفس الادراك يحتاج الى تقدير واضمار والاصل عدمه قوله على ما ذكره القوم تنبيه على تحقيق القرينة المشعرة بتعيين المراد وتمهيد وتوطئة لما يجيء من التزييف المشار اليه بقوله ان هذا تقييد لا دليل عليه وسنفصله هنا الاحق تفصيله قوله كل معنى واحد يشير الى ان اللام في المعنى الواحد للاستغراق العرفي اي كل ما يدخل تحت قصده وارادته واعلم ان معنى وضوح الدلالة ان الدلالة واضحة على ان الاضافة للمصدر الى فاعله او وصف لها بوصف صاحبها وهو المدلول اذ هو المتصف حقيقة بالوضوح والخفاء والاول اظهر يدل عليه اطلاقاتهم ان هذه الدلالة واضحة او غير واضحة ووجهه ان الانتقال حاصل بسرعة قوله وتقييد الاختلاف مع الاختلاف في الوضوح قد يكون في جانب الزيادة وقد يكون في جانب النقصان وقد يكون في جانبيهما معا قوله فلا حاجة الى ان يقال انه يريد انه امر نسبي فيصدق عليه الخفاء ايضا فلا حاجة الى ذكره ويمكن ان يقال اقتصر على ذكر الوضوح لان المقصود بالتنبيه دون الخفاء الا انه قد يراد زيادته فيكون اوضح وقد يراد نقصانه فيكون واضحا فان قلت قد ذكره غير سديد مع انه مذكور في المفتاح قلت لما نبه على ان المقصود هو الوضوح لم يبال بذكره لوضوح ان المراد بالخفاء اذن هو الوضوح بالنسبة الى الاوضح وان سميناه خفاء قوله وبالنقصان المذكور قد يقال ان هذا خارج بذكر الطرف اذ الترادف لا يجري الا في المفردات وليس بشيء اذ الاختصاص ممنوع الا يرى الى قولنا جلس القعود وقعد الاسد فانهما كلاهما مترادفان قوله اولى من تفريعه

لان فيه تجوزا بذكر المسبب وهو المعرفة وارادة السبب وهو الاصول والقواعد والملكة
الحاصلة من تلك الاصول والقواعد بخلاف تعريف المص فانه خال عن هذا التجوز فان اطلاق
العلم على الادراك كما عرفت اما حقيقة اصطلاحية او مجاز مشهور ولا كذلك المعرفة فان قيل
نعم الا ان فيه اخراجا للمعرفة العرب ذلك بحسب السليقة قلنا وكذلك تعريف المص اينما سواء
اريد بالعلم نفس الاصول والقواعد او الملكة الحاصلة منها وبهذا يعرف ان حمل العلم في
التعريف على المصدر بتقدير المتعلق غير سديد فليتامل فان قيل مجرد المعرفة اعني معرفة
الايراد غير كاف فرب شخص يعرف ولا يقدر وكيف وقد سمع ان كثيرا من مهرة هذا
الفن نراه لا يقدر على تاليف كلام بليغ قلنا الظاهر انها بالاقتدار الا المانع وقد نبه
الشارح المحقق على ذلك بقوله والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل
معنى والحاصل ان المراد القوة والقدرة على الايراد لا مجرد المعرفة قوله كدلالة الخطوط في
فان دلالات هذه الامور وان كانت غير لفظية الا انها وضعية اي متعلقة بالوضع
وهو جعل الشيء بازاء شيء اخر بحيث يلزم من فهم الاول فهم الثاني وما يقال من ان الوضع
جعل اللفظ بازاء المعنى فهو تفسير وتعريف لوضع اللفظ لا لمطلق الوضع والاطلاق
الوضع ما ذكرنا فتامل ودلالة الاثر تشبيه للدلالة العقلية وفي ذكر ذلك بعد ذكر
دلالة الخطوط تنبيه على ان غير اللفظية قسمان احدهما الوضعية كدلالة الدوال الاربع
وثانيهما العقلية كدلالة الاثر قوله كدلالة اخ اي بفتح الهمزة وبالخاء المعجمة يدل على
الوجع المطلق الطاري للافظ فان طبعه يقتضي التلفظ به وفي قوله فان طبع اللافظ
تنبيه على وجه تسمية ذلك بالطبيعية يريد انه لما دل على الوجع بهذا الاقتضاء كانت
دلالته منسوبة الى الطبع لصدوره فناسب تسميته بالطبيعية واما اح بفتح الهمزة او ضمها
والحاء المهملة فيدل على الوجع المخصوص وهو وجع الصدر يقال اح الرجل يؤح احا
سعل كذا في الصحاح وفيه سعل يسعل سعالا والمسعل موضعه من الحلق قوله وكان
عليه ان يفيد هاهنا لا يخفى على الناظر المنصف ان المتبادر الى الفهم من دلالة اللفظ ما يكون
انفهامه منه بواسطة وضعه له ودلالة اللفظ بالنظر الى المعنى الاصلي وان كان اعم

بحيث

بحيث يندرج فيه الدلالة التي هي بواسطة الطبع والعقل الا ان المفهوم من العبارة
هو المعنى الخاص فقط اعني ما يكون دلالته عليه بواسطة الوضع فقط يشهد بذلك
اطلاقاتهم فلا حاجة اذن الى التقييد المذكور كما زعمه الشارح المحقق فان قلت فهذا
عين الجواب الذي ذكره بقوله وللمص ترك التقييد لوضوحه قلت ممنوع فان معنى
كلامه ان القيد محذوف وانه حذفه لوضوحه والذي ذكرناه اولا معناه انه لا حاجة
الى اعتبار التقييد حتى يقال انه محذوف بل اللفظ خاص بشهادة العرف فافهم قوله
من وراء الجدار قيد به اذ لو كان بين يديه ويراه منه كان وجوده معلوما له بالمشاهدة
بحس البصر لا بدلالة اللفظ قوله لعدم توقفهما على العلم بالوضع يتجه عليه ان التوقف
وان كان منتفيا هاهنا الا انهما يتنافيان العلم بالوضع بل كل منهما متحققة سواء
وجد العلم بالوضع او لم يوجد وح فكيف يصح الاحتراز عنهما بهذا القيد فافهم اللهم
الا ان يراد بالمعنى المعنى المتلبس بالموضوع له بان يكون عينه او جزءه او لازمه فليتامل
قوله وضع ذلك اللفظ في الجملة يريد ان المعنى في تعريف هذه الدلالة يراد به المعنى المطابقي
والتضمني والالتزامي فلو اريد بالوضع وضع ذلك اللفظ لهذا المعنى لاختص بالمعنى المطابقي
فخرج التضمني والالتزامي فلا يكون التعريف جامعا مع انهم يقصدون بهذا التعريف تعريف مطلق
الدلالة اللفظية الوضعية فيجب ان يراد بقولهم بالوضع الوضع المتعلق بهذا المعنى في الجملة
فالتعلق في التضمني ظ وفي المطابقي اظهر واما الالتزامي فالتعلق فيه من جهة ان الوضع
لما تعلق بالموضوع له والخارج لازم لهذا الموضوع له ومتعلق به تعلق اللزوم صح
ان يقال الوضع متعلق بهذا اللازم ايضا اذ المتعلق بالمتعلق بالشيء متعلق بذلك الشيء
وهذا معنى الوضع في الجملة على ما فسره الشارح المحقق هاهنا والاظهر ان يقال مرادهم
بالوضع الموضوع له على ان المصدر بمعنى المفعول بالواسطة كقولهم الاضافة اي كون
اللفظ مضافا اليه والاسناد اي كون اللفظ مسندا اليه والمعنى ان العلم بالموضوع له
للفظ كان في فهم المعنى ايا كان من اللفظ فلا حاجة الى ما ارتكبه فليتامل قوله وكثير من
امثلة الاحتراز عن الكناية بالنسبة فانها لا تجري الا في المعاني التركيبية قوله وهو بعد وضع نظر

يريد ان الكلام في هذا المقام من اول هذه المباحث الى هنا محل مناقشة اما اولا فلان
ما ذكروا سابقا من ان الاختلاف في الوضوح والخفاء غير متصورة في الدلالات المطابقية
من جهة ان السامع ان كان عالما بالوضع لم يكن بعضها اوضح والا فلا دلالة ومشكل
من جهة انهم ان ارادوا بالعلم الاعتقاد الجازم فهو ممنوع لان التعريف ممنوع وان
ارادوا العلم بمعنى الظن فهو مسلم لكنه مما يقبل الشدة والضعف فيجري فيه الاختلاف
وضوحا وخفاء باعتبار الشدة والضعف واما ثانيا فلان معنى قولهم التضمن تابع
للمطابقة انه تابع له في الحصول من اللفظ لا انه متأخر عنه زمانا واما ثالثا فلان
تفسير المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام المطابق لمقتضى الحال مما لا يشعر به اللفظ ولانه منه
لبعض الكلام قوله وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسامه وذلك لان المجاز على ما يجيء
ينقسم الى اقسام كثيرة باعتبار العلاقات ومن جملة تلك الاقسام قسم واحد هو علاقة
اللزوم فان قلت فتقييد عدم الصحة بقوله ظاهرا غير ظاهر قلت نعم الا انه لما كان مرجع
الجميع الى اللزوم قيده بقوله ظاهرا فليتأمل قوله وذكر المشبه به الخ تعريض للاستعارة
التصريحية وتخصيص بها واحالة المكنية على العلم بالمقايسة قوله وانت خبير بما فيها
من الاضطراب يريد به ما ذكر من اول الكلام الى ههنا من الانظار ووجوه الضعف
والتزييف على ما اشير اليه بقوله محل نظر قوله اعاد اسم المظهر ولم يأت بالضمير يريد ان
مقتضى الظ هنا الاضمار ولما وقع العدول عما هو مقتضى الظ يتنبه الطبع السليم ويتفطن
الفهم المستقيم ان ههنا امرا يوجب ذلك ونكتة مقتضية له ولم يشتغل بتخصيص تلك النكتة
وكما ذكره الشارح المحقق صالح لهذا المقام جعله الشارح نكتة العدول والحق القول
بابتنائه عليه بطريق قطع المسافة وبهذا ظهر فساد المناقشة المورودة عليه ههنا
بان المعرف باللام والمضمر سيان في العينية بطريق الغلبة وغير العينية في غير الغلبة قلنا
قوله وظاهر هذا التفسير شامل الخ تمهيد لتزييف تعريف التشبيه الاصطلاحي وتوطئة للاعتراض
عليه بشموله لمثل هذه الصورة بقوله وينبغي ان يزاد بالكاف ونحوه على ما يجيء مع انه ليس
بتشبيه اصطلاحا وتحقيق للتشبيه اللغوي باندراجها فيه وحاصله ان تناوله لها امر تحقيق

لكنه

لكنه فادح باعتبار المعنى الاصطلاحي وان كان غير فادح باعتبار المعنى اللغوي الا انه
فيه الشمول بالظاهر دفعا للمناقشة كقولهم ليس له كثير معنى ولا كثير حسن ولا كثير فائدة ونحو
ذلك وحاصله انه دفع للتعقيب عن الجزم بذلك وبهذا التحقيق ظهر ضعف ما ذهب اليه
بعض اصحاب الحواشي من ان مثل هذه الصورة ان كان قصد المتكلم فيها الى المشاركة فهي
من صور التشبيه اللغوي فلا بأس بشموله له والا فلا شمول له فليتأمل قوله على وجه الاستعارة
التحقيقية هي كما يجيء ما يكون المشبه المتروك فيه متحققا حسا او عقلا ويقابلها التخييلية
وهو ما لا تحقق لمعناه حسا او عقلا بل هو صورة وهمية محضة كاظفار المنية مثلا قوله
وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف يعني لما تقرر ان تفسير التشبيه على الوجه المذكور شامل
لما ليس بتشبيه اصطلاحي وجب اخراج مثل هذه الصورة ليكون التعريف مانعا
وهذا لما وعدنا لك من حديث التوطئة والتمهيد فافهم قوله لولا دلالة الحال او فحوى
الكلام هذه عبارة الكشاف وعليها مناقشة ظاهرة وهي ان كون اللفظ صالحا
لارادة المعنى المجازي والمنقول اليه على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط
بالقرينة المانعة واجيب بانه مبني على ادخال المشبه في جنس المشبه به حتى كانه فرد من افراده
يصلح له لفظه كما يصلح لافراده الحقيقية واشتراط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى
الحقيقي والجواب بان المراد الصلاحية في الجملة ولو بعد نصب القرينة غير مفيد لان نفي
اشتراط القرينة يمنع وجود مثل هذه الصلاحية للحقيقي ايضا بشرط القرينة
واعلم ان مراده بالحال القرينة الحالية وبالفحوى القرينة المقالية فلا تكرار قوله ووجه الشبه
بينهما كونهما جهتي ادراك تنبيه على ان المراد بالعلم الذي هو احد الطرفين انما هو
الملكة لا الادراك والا فالمعنى لكون الادراك جهة الادراك لا يتحصل قوله كل واحد منهما
مما يدرك بالحس تنبيه على ان الخيالي ان يكون كل واحد من اجزاء مادته محسوسا
اذ لو كان البعض محسوسا دون البعض لصدق عليه ان اصله ليس بمحسوس ولا اسعفه
اذن بالوهمي كانياب الاغوال فان الناب محسوس بخلاف الغول قوله من باب جرد قطيفة
يريد انه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي الشقيق الاحمر قوله اراد به شقائق النعمان

في الصحاح شقايق النعمان معروف واحده وجمعه سواء واما نعمان بفتح النون فهو
واد في طريق الطايف ويقال له نعمان الاراك قوله لانه حمى ارضا يريد ان الاضافة لادنى
ملابسة بمجاز قولهم كوكب الخرقاء ملابسة انها كانت تعمل وقت طلوعه قوله والمشرفي في الصحاح
يقال سيف مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اذا كان على هذا الوزن لا يقال
جعافري قوله وصنوه عطف على المبتدا والخبر محذوف كقولهم زيد منطلق وعمرو على ما سبق
في اول احوال المسند قوله ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان حاصله ان الخيالي على ما هو
المذكور في كتبهم وعليه اصطلاحهم هو الصور المرتسمة في الخيال اعني صور المحسوسات
التي ادركها الحس المشترك وفوضها الى الخيال ليحفظها فان الخيال حافظ لما ادركه الحس
المشترك والحس المشترك يدرك صور المحسوسات فيجب ان يكون الخيالي صور المحسوسات
المرتسمة فيه وكما ان الخيال وظيفته حفظ ما ادركه الحس المشترك فكذلك الوهم وظيفته
ادراك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات كصداقة زيد وعداوة عمرو فيجب ان يكون
الوهمي معنى جزئيا موجودا في محسوس وكلام المص لا ينطبق على شيء منهما اما
الخيالي فلان الاعلام الياقوتية بالطريق المذكور ليس من صور المحسوسات حتى يطلق
عليه الخيالي واما الوهمي فلان انياب الاغوال ليس معنى جزئيا موجودا في محسوس
هذا حاصل الاشكال وحاصل الجواب ان الا يريد بالخيالي والوهمي ههنا الخيالي المصطلح
والوهمي المصطلح بل يعني بالخيالي امرا ركبته المتخيلة من الامور المدركة بالحواس الظاهرة
وبالوهمي ما اخترعته من عند نفسها وهذا ظاهر ما دل عليه عبارته ههنا لكن حقيقة
المقام لا يتضح الا بان يعرف انهم قسموا المدركات الى قسمين ظاهرة وباطنة اما الظاهرة
فهي الحواس الخمس الظاهرة المشهورة واما الباطنة فخمس الاول الحس المشترك وعرفوه بانه
قوة يدرك صور المحسوسات باسرها ومحله مقدم البطن الاول من الدماغ الثاني الخيال
ووظيفته حفظ ما ادركه الحس المشترك ومحله مؤخر هذا البطن الثالث الواهمة وهي
قوة تحفظ المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات كصداقة زيد وعداوة عمرو ومحلها اخر
البطن الاوسط والرابع الحافظة وهي من الواهمة كالخيالي بالنسبة الى الحس المشترك لانه

كما ياه

وظيفتها

وظيفتها حفظ مدركاتها الخامس المتصرفة ووظيفتها تركيب الصور المأخوذة من الخيال
والمعاني المأخوذة من الحافظة وتفصيلها وتسمى متخيلة ان استعملها الوهم ومتفكرة ان
استعملها العقل ثم البطن اعظمها المقدم ثم الاوسط ثم الاخير ونهايته بنفسه ويدق
كالذنابة للشيء وتسمى هذه نخاعا وصورته على هذا الترتيب واعلم ان ايراد هذه
المباحث ههنا وان كانت لا تناسب هذا المقام الا ان معرفة ما ذكره الشارح المحقق
بل ما ذكره المص لما كانت موقوفة على ذلك ذكرناه ذلك تسهيلا للامر وتخفيفا للمرام قوله
ادراك ونيل ذكر الفاضل الرازي في المحاكمة الحاصل ان اللذة لا تختص بادراك اللذيذ
فقط بل بادراكه وادراك حصوله ولا بمجرد ادراك حصوله بل ومع حصوله له وهو النيل
كتكيف الذايقة بالحلو مثال للخير والكمال فان كمال القوة الشهوية تكيف الذايقة
بكيفية الحلاوة على ما نص عليه الشيخ في الاشارات وحققه الحكيم الطوسي في شرحها وقال
الشارح المحقق في شرح المقاصد المراد بكمال الشيء الامر اللايق به كالتكيف بكيفية الحلاوة
للذايقة قوله والاخر يزيد والاسد اي انه لم يعتبر القصد في وجه الشبه ويكتفي بمجرد
الاشتراك من غير تقييده بكونه مقصودا لزم ان يكون وجه الشبه في قولنا زيد اسد هو
الحيوانية او الجسمية الى غير ذلك من الامور التي يشتركان فيها وهذا معنى التقييد بالقصد
حسن ان اكتفى به لكنه صرح بان مجرد القصد في الامر المشترك غير كاف بل لا بد ان يكون
ذلك الامر اخص الاوصاف على ما قال فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد
بيان اشتراكهما فانه صرح في انه لا بد من مزية الاختصاص ولا يكفي مجرد القصد وكلام
الشيخ عبد القاهر في هذا المعنى اصرح من ذلك على ما نقله ههنا والحاصل انه لا بد في وجه
الشبه من امور ثلثة الاشتراك والقصد ومزية الاختصاص فيستغنى بالكمال ههنا
بان هذا منقوض بما يجيء من ان وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما بان يكون تمام
ماهيتهما النوعية كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونه كرباسا او ثوبا من القطن ونظيره
اذن فساد ما يقال من ان طرده انه لو لم يعتبر القصد لزم ان يكون الحيوانية والجسمية مثلا
وجه التشبيه في زيد كالاسد وان لم يقصد لا انه لا يصح ان يكون وجه الشبه حتى ينافي حدثه

تمام الماهية النوعية فليتأمل فانه مقام زلت فيه اقدام قوله بين دجاها صريح في ان الظلمة حاوية والنجوم كانئة وسط الظلمة وفي بعض النسخ دجاه والضمير لليل وهو اوفق بالبيت السابق اذ المذكور فيه هو الليل دون الليالي وما قبله رب ليل قطعته بصدود او فراق ما كان فيه وداع ٭ والضمير لليالي اي الليالي المفهومة من البيت السابق المذكور ولان رب يدل على التكثير والتعدد في الليالي فانه قيل هذا جيد لكنه ما معنى رجوعه الى النجوم وما معنى نجوم الظلمة مع ان النجوم مستعارة للبياض والنور المقابل للسواد والظلمة قلنا معناه النجوم الكائنة وسط الظلمة على ان الاضافة لادنى ملابسة قوله في جوانبنا نظم الجوانب جمع جانب بمعنى الناحية والطرف فان قلنا على الجمع على قول على قياس مطرد اذا لم يكن للعقلاء سواء كان اسما او صفة والشيء المظلم السماء فانا نراها ذات ظلمة وان لم يكن نفسها مظلمة والكواكب بحسب رؤية بيننا وابصارنا واشارتنا على جوانبها الاترى انا نقول هذا الكوكب على الجانب الشرقي من السماء وذاك على الجانب الغربي فان قيل هذا صريح في ان الظلمة محوية كانئة وسط الاشياء المشرقة البيض والبيت صريح في عكسه على ما نبهنا عليه قلنا المراد بالشيء المظلم السماء كما ذكرنا معنى ان النجوم في جوانبه فلا تنافي تدبر قوله والشكل الشكل عندهم هيئة تعرض للمقدار من حيث هو محاط بحد او اكثر والشارح المحقق اعتبر احاطة النهاية بالجسم ومع ذلك مثله بالدائرة فتوجه الاشكال عليه بان الاحاطة في الدائرة انما هي بالسطح لا بالجسم لان الدائرة عندهم سطح مستو يحيط به خط مستدير في داخله نقطة تكون جميع الخطوط المستقيمة الخارجة منها اليه متساوية فالمثال المطابق لهذا ان يقال كالكرة لانها جسم يحيط به سطح مستدير بل الحق ان يقال بالمقدار كما وقع في كتب القوم ليشمل الكرة والدائرة وغيرهما وجعله تنظيرا وتشبيها لا امتثالا بعيد كل البعد قوله حد مشترك ينلاقى عنده اي يتلاقى الاجزاء في هذا الحد كالخط مثلا فانه اي فرض منه فهو بداية لجزء ونهاية لجزء وكالزمان فان الماضي والمستقبل يشتركان في الان الذي يسمى حالا فانه نهاية للماضي وبداية للمستقبل قوله ان قبل القسمة في الطول وفي جعله من اقسام المقدار اخراج عن تعريف الجسم الطبيعي كانه قيل الجسم التعليمي هو مقدار

بقية

يقبل القسمة في الجهات الثلاثة اذ الجسم الطبيعي جوهر ينقسم في الجهات الثلث ويسمونه تعليميا لانه المبحوث عنه في العلوم التعليمية اي الرياضية قوله يختص بالحركة الاينية اي الحركة المستقيمة التي هي الانتقال من مكان الى مكان ويسمى نقلة يريد ان التعريف الثاني يشمل الحركة في المقولات الاربع اعني الحركة في الكم وفي الكيف وفي الوضع وفي الاين الا ان هذا التعريف مخصوص بالحركة الاينية قوله على سبيل التدريج فائدة هذا القيد الاحتراز عن مثل تبدل الصورة النارية بالهوائية فانه دفعي ولا يسمونه حركة بل يسمونه كونا وفسادا قوله كما في اوتار الاغاني هي الاغاني في متعارف اهل اللغة ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحو ذلك وبعبارة اخرى ذوات النغم ويشهد له تسميتهم اياها بالاغاني وهي جمع اغنية وهي النغم والغناء والمزامير في متعارفهم ذوات النفخ قوله الخفة والثقل هو الثقل بوزن العنب مصدر ثقل الشيء ثقلا مثل صغر صغرا كذا في الصحاح وغيره وفي قاموس اللغة الثقل بوزن العنب ضد الخفة وفي بعض كتب اللغة الثقل مصدر وكذا الخفة والثقل كراهة وفي المهذب الثقل كراهة والخفة سبكي والظاهر ان ما نحن فيه من قبيل الكسر والسكون اذ الظاهر انه بمعنى المصدر قوله سقط اثنى عشر ويبقى ستة عشر وكان في اصل النسخة التي قرئت على الشارح المحقق يسقط تسعة اقسام ويبقى تسعة عشر قسما ولما كان هذا مبنيا على النظر الظاهر قوله ولكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين لان المختلف ليس بداخل في الحسي فالساقط من الحسي الواحد ثلثة اقسام وكذا الحال في الحسي المركب وفي الحسي المتعدد فالاقسام الساقطة تسعة والباقي تسعة عشر وكان هذا غير صحيح اذ المختلف لا بد ان يكون طرفاه عقليين بتمامهما بل لا بد من الحسية في كل من طرفيه غير الشارح المحقق تلك النسخة فاقام مقام تسعة اقسام اثنى عشر قسما ومقام تسعة عشر قسما ستة عشر قسما واراد بالحسي في قوله لكن وجوب كون طرفي الحسي اعم من ان يكون حسيا بتمامه او ببعضه ليندرج فيه القسم المختلف وههنا بحث وهو ان كل واحد من الاقسام السبعة ينقسم الى تسعة اقسام الاول ما يكون طرفاه حسيين بتمامهما الثاني ما يكون

منفرني وسرنا ومانته آن

طرفاه عقليين بتمامهما الثالث ما المشبه فيه حسي بتمامه والمشبه به عقلي بتمامه الرابع
عكسه الخامس ما كل واحد من طرفيه بعضه حسي وبعضه عقلي السادس ما المشبه
فيه بعضه حسي وبعضه عقلي والمشبه به حسي بتمامه السابع عكسه الثامن ما المشبه
فيه بعضه حسي وبعضه عقلي والمشبه به عقلي بتمامه التاسع عكسه فالاقسام ثلثة
وستون من ضرب السبعة في التسعة لكن وجوب كون كل من طرفي المختلف حسيا
في الجملة يسقط خمسة اقسام ووجوب كون طرفي الحسي في الواحد والمركب والمتعدد حسيين
بتمامهما يسقط اربعة وعشرين قسما ووجوب كون الطرفين في الواحد العقلي غير تركيبين

صرح به المحقق الشريف في شرح المفتاح وغيره

على ما صرح به مع ان تركب الطرفين يستلزم تركب وجه الشبه يسقط خمسة اقسام فبقي
تسعة وعشرون ويمكن ان يقال تقسيم كل من السبعة الى الاقسام الاربعة على سبيل
منع الجمع فلا يضر وجود اقسام اخر وانما فعل الشارح المحقق هكذا اقتداء بالمصنف حيث جعل
الواحد العقلي اربعة اقسام بحسب الاحتمال وقياسا للباقي عليه ويجوز ان يقال المراد بالحسي
والعقلي من وجه الشبه الواحد ان يكون تمامه حسيا وتمامه عقليا ومن وجه الشبه
المركب ما يكون تمامه حسيا وما يكون عقليا في الجملة سواء كان جميع اجزائه عقليا او بعضه
عقليا فقط ومن وجه الشبه المتعدد ما يكون تمامه حسيا وتمامه عقليا فالمختلف من
وجه الشبه المتعدد لا يكون حسيا ولا عقليا والمراد بالحسي في قوله وكل منها اعم من
ان يكون حسيا بتمامه او ببعضه فالعقلي المقابل له ما لا يكون حسيا لا بتمامه ولا ببعضه
فعلى هذا انقسام كل من السبعة الى الاقسام الاربعة على سبيل الحصر والساقط من الاقسام

وقد يقال المراد بالخفاء ما يقابل الجهر فيكون مسموعا كذا ذكره المحقق الشريف في شرح المفتاح

اثنا عشر والباقي ستة عشر والله اعلم قوله فيه تسامح فالوجه ان يجعل الخفاء بمعنى الخفي
اي الصوت الخفي وكذا الحال في طيب الرائحة فان اضافة الطيب الى الرائحة من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف اي الرائحة الطيبة فاصطلح الشارح قوله لما فيه من شائبة التركيب
من جهة اشتماله على التركيب الاضافي كذا ذكره العلامة الشيرازي في شرح المفتاح وسيجيء
بعيد هذا ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا يقتضي التركيب قوله وبيان ذلك ان المراد
بالعلم الملكة ثم بيان كلا منهما مبني على ان المراد بالعلم الملكة لا الادراك بدليل انه وجه الشبه

كونه

كونه جهة الادراك ولا معنى لكون الادراك جهة للادراك ولقائل ان يمنع ذلك ويقال
ان بعض الادراكات يجوز ان يكون جهة لبعض الادراكات كان العلم بالدليل جهة للعلم
بالمدلول وكذا الحد بالنسبة الى المحدود وقد مر في مطلع الفن الاول ان الشارح المحقق
جزم بان وجه الشبه هذا يقتضي البتة ان يكون العلم مستعملا في الملكة قوله ما معنى الافراد
حاصل السؤال مطالبة تحقيقه الافراد والتركيب ههنا بالتفسير والبيان وثانيهما طلب وجه
تخصيص هذا التقسيم بوجه التشبيه المركب دون الواحد وحاصل الجواب عن الاول
ان المراد بالافراد ان لا تقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد
فتنتزع منها هيئة وتجعل تلك الهيئة طرفا او وجه تشبيه وبالتركيب خلافه وحاصل
الجواب عن الثاني ان تركب الطرفين تقتضي تركب وجه الشبه ويمتنع ان يكون الطرفان
مركبين ويكون وجه الشبه واحدا فلا يجري هذا التقسيم في وجه الشبه الواحد والى
هذا اشار بقوله ولا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى لا يكون طرفاه مركبين
لان تركب الطرفين انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا هذا حاصل كلامه ويجوز ان يكون
الطرفان مركبين وقصد اشتراكهما في مفرد يشملهما لكن الالتزام لما كان مبنيا على التفسير
المذكور للتركيب والافراد التزم الشارح المحقق تخصيصه بالواحد والمركب بهذا المعنى وبالمعنى
المذكور لئلا يتوهم انه نقيضه مطلقا ولذا قال فليتامل هذا وقد يقال ضمن التقسيم به دفعا
لما يتوهم من ان طرفي مثل هذا التشبيه لا يكونان الا مركبين قوله كما ترى في موقع المصدر
اي ظهر ظهورا مثل ما تراه او خبر مبتدا اي هذا التشبيه ظاهر ظهور المحسوس المشاهد
لا خفاء فيه او حال من الثريا او صفة له بجعله في حكم المنكر او بجعل الصفة في حكم المعرف

هذا الوجه مأخوذ من المغني في بحث الحال

اي الثريا كالثريا الذي ترى كونه على ذلك الوصف والمراد بقوله كما ترى ان اتصاف الثريا
بمشابهة العنقود امر جلي لا خفاء فيه وقد يقال الثريا في الزمان الماضي الذي ظهر فيه
في الصبح مماثل لنفسه في زمان الحال الذي ترى فيه كونه على المشابهة للعنقود وقد يجعل
الكاف بمعنى على اي مشتملا على ما تراه من اتصافه بمماثلة العنقود والرؤية المستفادة من
ترى يجوز ان يكون من الرؤية القلبية اي قد لاح مثل ما يعتقده ويظنه سابقا بلا خفاء قوله

الرؤية بالبصر والمعنى على ما تلذ الماضي بحال والله اعلم قوله اذا اوجبت نورها النور نفخ
النورة الزهر ونور الشجرة ازهارها قوله كان مثار النقع اي النقع المثار على انه من اضافة
الصفة الى الموصوف والمثار اسم مفعول لا مصدر على ما ذهب اليه بعض الشارحين هنا
ويجيء تحقيقه من كلام الشيخ المنقول من اسرار البلاغة في شرح معنى البيت قوله واسيافنا
نصب على ان الواو بمعنى مع وتوهم العلامة الشيرازي في شرح المفتاح انه نصب عطفا على
مثار النقع ويجيء ما يضمحل به هذا التوهم في اثناء شرحه قوله فقد اتى بكثير من اللطايف
وهي الامور المتعددة والمعاني المختلفة التي اشار اليها الشيخ حيث قال هي تعلو وترسب
وتجيء وتذهب وتتلاقى وتتداخل ويصدم نبه على هذه الدقايق بكلمة واحدة وهي قوله
تهاوى وقد يقال لان المضارع يدل على استحضار الصورة دون الماضي وعلى التجدد والحدوث
شيئا فشيئا بخلاف الماضي وهذا فاسد اما اولا فلان قوله على ما يطلع عليه في اثناء
شرحه ينادي على فساده اذ لا اثر لذلك هناك واما ثانيا فلانه مبني على ان المعنى على
المضي لكنه عدل الى المضارع لاستحضار الصورة وليس كذلك قوله من هوى تهوي الهاء
بمعنى السقوط نص عليه في الاساس وساير كتب اللغة واما تهاوى الهاء فمعناه الصعود
قوله وهي تعلو وترسب من رسخت اقدامهم في الحرب تمكنت فيها ولم تزل وفي بعض النسخ
وترسب من رسب السيف الرسوب اي الماضي الذي يغيب في الضريبة والاول اوفق
بمقابلة تعلو والثاني بقوله ترسب قوله في حال احتدام الحرب اي اشتعال نارها وقوة حرها
وتفاقم مقدارها قوله تتواقع وتتداخل كذا وقع في اسرار البلاغة فاستعمال التواقع وان
لم يكن مشهورا ولا دل عليه الكتب المشهورة في اللغة اما مبني على ان الشيخ اما نقله
قياسا او وجده لان استعمال امثال هذه الثقات بمنزلة نقلهم فيعتبر مثله قوله وهذا
كما يقال في تمثيل المفعول معه بانه في حكم الصلة وزيادة توضيح له فانه قيل ينبغي ان يكون
الاسياف داخلة تحت حكم الاثارة كدخول بكر تحت حكم الضرب في المثال المذكور يعني
انه الضرب منسحب عليه ايضا قلنا كما انه اراد بدخوله تحته مجرد تعلقه به كما نبه عليه بقوله
بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة اي تعلق المقارنة والمعية والمصاحبة والانحراف فيه

رسب الشيء في الماء رسوبا سفل ٢

لان العامل في المفعول معه والمصاحبة هو معنى التشبيه المستفاد من كان فقوله واسيافنا داخل تحت التشبيه وواقع في حيزه لا تحت الاثارة فليفهم منه

قوله

قوله يحمل ما سبق الى الوهم على ما ذهب اليه الشارح الخواني ههنا حيث قال الكلام الشيخ
يجعل المثار مصدرا عاملا في الظرف والمفعول معه ولا بد من تاويله باسم المفعول على
جعله اسم مفعول من الابتداء لا استقامة ايضا قوله شابه زهر الربى البيت هكذا يا صاحبي
تقصيا نظريكما تريا وجوه الارض كيف تصور تريا نهارا مشمسا قد شابه زهر الربى
فكانما هو مقمر ويجيء بعد ذلك ما ينضح به معنى البيت مشروحا قوله ما يجيء في الهيئات
ظاهر هذه العبارة ان ما كناية عن وجه الشبه كما صرح به الشارح وان وجه الشبه
هو ما يجيء في الهيئة لا نفس الهيئة وكذا ضمير يجيء في عبارة الشيخ ايضا راجع الى ما هو المفهوم
من الكلام وهو وجه الشبه فتوجه الاشكال على الكلامين بان هذا لا يطابق ما نحن فيه
فان ما نحن فيه هو ان وجه الشبه ههنا نفس الهيئة لا امر معتبر في الهيئة ويجيء فيها كما
يدل عليه ظاهر العبارتين الاخريين الى ان صرح الشيخ بذلك بقوله والهيئة المقصودة في
التشبيه على وجهين والى تخصيص المصنف بقوله من الهيئة الحاصلة من اقتران الخ
وحاصل الاشكال ان بين السابق واللاحق تنافيا بل نفس التقسيم اعني تقسيم وجه الشبه
الى القسمين ايضا غير صحيح لانهم قسموا وجه الشبه الى القسمين مع ان كلا من الامرين
اعني الاقتران والتجريد امر مباين المقسم والمباين لا يتصور قسما من مباين اخر ولا
نحو العلية والجواب عن الاول ان هذا من قبيل اعتبار الاعم في الاخص كما يقال الحيوان
هنا كاين في الانسان والانسان كاين في زيد فان معنى ظرفية الاخص للاعم انه متحقق
فيه وهو هنا عبارة عنه وهذا لا ينافي كون الظرف قسما من المظروف ولا نحو العلية
بهذا المعنى وعن الثاني بوجهين احدهما ان المصدر بمعنى اسم الفاعل ويجيء المصدر بمعنى
اسم الفاعل او المفعول لا يتوقف على ان يكون صريحا بل قد يكون غير صريح كما صرح به
صاحب الكشاف في قوله تعالى فاصدع بما تؤمرون ان ما مصدرية وان المصدر الغير الصريح
بمعنى اسم المفعول فالمعنى ههنا ان احد القسمين الهيئة المقرونة بغير الحركة وثانيهما الهيئة
المجردة عن تركبها من غير الحركة الثاني ان المضاف محذوف وقد مر عليك في باب المساواة
نظيره وان الشارح يقول التحقيق مثله ماخوذ من مضمون الجزء انه لا بد في صحة الحمل

من تقدير مضاف ومثل هذا التركيب اكثر من ان يحصى الا ان هذا المضاف لو صرح به
لذهب برونق الكلام هذا ان جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين وان
كلا منهما هو قسم من الهيئة نفسها وان قلنا ان معنى قوله على وجهين انه مشتمل
على صفتين فلا اشكال لان كلا من الاقتران والتغير وصفة للهيئة ووصف لها
فان قيل هذا الوجه ظاهر في عبارة الشيخ لان ضمير يقترن للهيئة واما في عبارة المصنف
فلا لان يقترن مسند الى غيرها قلنا معنى قوله ان يقترن بالحركة ان تقترن هيئة الحركة
غير الحركة وحاصله اقتران هيئة الحركة بغيرها فليفهم قوله كانه يهم اي من هممت بالشيء
اهم هما اذا اردته كذا في الصحاح اي كانه يريد ان ينبسط فهو معدى بالباء وقوله
يفيض اي يسيل من فاض الماء يفيض فيضا وفيضوضة اي كثر حتى سال على صفة
الوادي قوله يقال بداله اذا ندم مصدره بدو ويقال بدا له في هذا الامر بداء بالمد
اي نشأ له فيه رأي كذا في الصحاح قوله حفت بسرح مثل حففته اي احاطت الرياض
والسرح شجر الواحدة سرحة والقيان جمع قينة في الصحاح القينة الامة مغنية كانت
او غير مغنية والجمع القيان وبعض الناس يظن القينة المغنية خاصة وليس
كذلك وخضر الحرير نصب بنزع الخافض متعلق بتحففت على الحذف والايصال
اي تحففت بخضر الحرير وخضر الحرير من قبيل خاتم فضة وقوام الرجل بفتح القاف
قامته وحسن طوله وضمير كانها للسرح والجملة اعني والريح جاء يميلها اي يجعلها
مائلة في موضع الحال وخبر كان تبغي اي تطلب والتجلي التخير والاهتجر الاستحياء
وقد تجلى تحيلا وحاصل معنى البيت ان تلك الرياض محففة باشجار سرح وتلك
الاشجار شبيهة بجوار حسان ملتحفات بالحرير الخضراء بقامات معتدلة مستقيمة وتلك
الاشجار مائلة بعضها الى بعض حين هبوب الرياح قاصدة للتقارب طالبة
بعضها البعض كانها تريد المعانقة مع صاحبها ثم تدركها الخجالة من جهة الاستحياء
فترجع سريعا الى ما كانت هي عليه ولا يخفى لطف هذا التشبيه وملاحته قوله فان تفق
الانام جواب الشرط محذوف اقيم سببه مقامه اي فان تفق الانام فلا استبعاد ولا استنكار

الصفة بالكسر جانب النهر وصفتاه جانباه كذا في الصحاح منه

فان

فان المسك ايضا بهذه المثابة على نمط قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل وفي
بيان حاصل معنى البيت تنبيه لطيف على هذا المعنى قوله ويوم كظل الرمح اي في الطول
ودم الزق كناية عن الخمر والمزامير جمع مزمر وهو العود الذي يضرب كذا في الصحاح
قوله كلما كان المشبه به اندر واخفى ثم لا يخفى ان هذا لا يصح اعتباره الا في الاستطراف
والاشارة الى الاغراض المذكورة بلفظ هذه الاغراض ليس بظاهر في المقام اللهم
الا ان يجعل هذه الاغراض المذكورة للغرض في الاستطراف باعتبار وجهيه قوله
وكذا تشبيه الشاة الجبلي لم يقل الجبلية لان الشاة والشاء كالتمر والتمرة مما يفرق
بين الواحد والجمع بالتاء او التي بالتاء يراد بها الواحد واما التانيث والتذكير
فمستفاد من الصفة لان التاء هذه للوحدة لا للتانيث فلا منافاة بينه وبين
التذكير ومن ههنا تسمعهم يقولون حمامة ذكر وحمامة انثى قوله وهو وسع المحامل
برفع المحامل كذا فيه الشارح بخطه على ان الثاني صفة للاول وكذا الوهاب في
عبارة الوهاب واما الاخيران فبالاضافة اذ الثاني فيهما ليس بصفة لانه لا يحمل
على موصوفه وقال صاحب الكشف ان جعل ما بعد هذه الاسماء التابعة كان قوله
الكلمة تغليبا وان كانت صفات فلا اشكال وفيه ما فيه وكلام ابن الحاجب في
الامالي صريح في انها القاب وقد قيد العلامة الشيرازي في شرح المفتاح بخطه جميع
هذه الاسماء بجر الثاني ويرد عليه انه قد صرح ابن الحاجب بانه لا يضاف الاسم الى
اللقب الا اذا كان اللقب صفة صالحة للحمل على الاسم قوله ونقل اللفظ والحدث فيه نظر
لان الذي يجيء الحدث هو النفل بالفتح لا غير كما صرح به الشارح المحقق في غير هذا الكتاب
قال الجوهري النفل بالفتح مصدر نفل ينفل وقرأ بعضهم واوحينا اليهم فعل الخيرات
والنفل بالكسر الاسم والجمع منه النفال مثل قدح وقداح وبئر وبئار والنفال بالفتح
الكرم قوله والمجاز مرسل ثم شرع في تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها يريد ان المجاز
قسمان استعارة ومرسل فمطلق المجاز يتناول القسمين قال الشيخ في دلائل الاعجاز والتحقيق
في المجاز هو النقل في الاستعارة لانه ليس شيئا غيرها واما الفرق ان المجاز اعم من حيث

لان التشبيه الذي الغرض منه بيان مقدار المشبه
لا ينطبق عليه لوجوب المساواة بين
المشبهين فتأمل منه

كل استعارة مجاز وليس كل مجاز استعارة هذا كلامه وفيه نظر والصواب ان يقول لانها
ليست شيئا غيره قوله ان كانت العلاقة العلاقة بفتح العين يستعمل في المعقولات وبالكسر يستعمل
في المحسوسات في الصحاح العلاقة بالكسر علاقة القوس والسوط وبالفتح علاقة الخصومة والمحبة
وهذا على ما هو عكس ما يقال في العوج ومن هنا ذكر بعض اهل اللغة ان العوج بالفتح كژى
در چوب ومانند ان وبالكسر كژى در دين ومانند ان واما قوله تعالى لا ترى فيها عوجا ولا
امتا فعلى ضرب من التاويل قوله فظاهر انه سهو التسمية لها معنيان احدهما التخصيص والتعيين
وثانيهما الاطلاق وكلا المعنيين قد فصلناهما في بحث البلاغة بما عرفته ولا يخفى على احد
ان التسمية في هذا المقام ليست بالمعنى الاول اذ لا معنى له هنا اصلا فتعين الحمل على المعنى
الثاني فقوله ومنه تسمية السبب باسم المسبب اذن معناه اطلاق السبب على المسبب فعلى هذا
صح التمثيل بقولهم فلان اكل الدم اذ هو من قبيل اطلاق اسم السبب اعني الدم على المسبب
اعني الدية فلفظ الاسم في الاول مراد وفي الثاني مقحم وهذا معنى صحيح وليس بسهو فضلا عن
كونه ظاهرا فان قيل كيف يصح ذلك واخواته ليست بهذه المثابة والا كان تعكيسا للمراد قلنا
نحن نحمل الجميع محمولا على معنى عام يتناول الكل والتسمية بالامثلة وطريقه ان يحمل الذكر
اعني باسم كذا متعلقا بالالتباس والتسمية بمعنى الذكر اي ومنه تسمية الشيء ملتبسا باسم ذكره
والذكر والاطلاق معناهما واحد يعني ان في هذا الذكر التباسا به فصح في الكل فافهم فان قيل
فاذا اريد بمثل هذه العبارة المعنى الاعم فكيف صح قوله في الايضاح ومنها تسمية المسبب باسم
السبب ثم عد امثلة كثيرة حاصلها ذكر السبب وارادة المسبب كقوله تعالى ونبلو اخباركم فانه ذكر
البلاء اي الاختبار واراد العرفان اذ العرفان مسبب عن البلاء الى غير ذلك من الامثلة ثم قال
ومنها تسمية السبب باسم المسبب ثم عد امثلة كثيرة حاصلها ذكر المسبب وارادة السبب كقوله
وينزل لكم من السماء رزقا اي مطرا اذ هو سبب الرزق وذكر بعده قوله تعالى انما ياكلون في
بطونهم نارا وعقبه بقولهم فلان اكل الدم وفسره بقوله اي الدية التي هي مسببة عن الدم
فلو اريد بمثل هذه العبارة المعنى الاعم كيف صح التقسيمان قلنا المراد المعنى الاعم والمقصود الا
في كل موضع قسم على حدة كانه قيل ومنها المجاز بعلاقة السببية ثم ذكر امثلة القسمين ثم يذكر

مثال

مثال من القسم الاخر في البين فليتامل ففيه دقة وههنا توجيه اخر وهو ان يقال ان
مقصود المص بالتمثيل بقولهم فلان اكل الدم اعتبار المجاز في اكل لان معناه اخذ الدم
اذ الاكل مسبب عن الاخذ فانطبق المثال على الممثل له لانه قد صار من قبيل ذكر المسبب
وارادة السبب فان قيل فكيف ينطبق قوله اي الدية المسببة عن الدم على هذا التوجيه
فانه صريح في ان مقصوده اعتبار المجاز في الدم لا في الاكل قلنا نعم بل مقصوده التنبيه
على ان المجاز الاول غير كاف في تصحيح الكلام بل هناك مجازان اذ لا معنى لقولهم فلان
اخذ الدم ثم المجاز الثاني يكفي في صحته اذ من الدية ما هو ماكول الا انه لا باس بذلك وان
خلاف المشهور والذي عليه الجمهور اذ بذلك يظهر الصحة والله اعلم بحقايق الامور قوله
بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة هذا هو المشهور ان نحو زيد اسد تشبيه
وان نحو رايت اسدا استعارة فالاول حقيقة والثاني مجاز وان اداة التشبيه في الاول
محذوفة دون الثاني وذهب الشارح المحقق الى ان الاول ايضا مجاز واستعارة ولا دليل
لهم على ان الاداة مقدرة والقرينة حمل الثاني على الاول وهذا الكلام حق لا يحول حوله
شك ومنهم من ينكر هذا المعنى انكارا اتم يصر على انكاره اصرارا ونحن بعون الله تعالى
نفصل ههنا تفصيلا فلا تظنن انا ورثنا التفصيل تطويلا فنقول وبالله التوفيق
ههنا امور ثلثة التشبيه والاستعارة والتشبيه البليغ ولا نزاع في ان الاول حقيقة
كما لا نزاع في ان الثاني مجاز بقي الكلام في الثالث يعني ان نحو زيد اسد هل هو تشبيه
بليغ ام هو استعارة والشارح المحقق ينكر الاول زاعما انه قسم من مطلق التشبيه
واخص منه فيكون حقيقة فجعله استعارة اصطلاحا وقوم ينكرون ذلك زاعمين ان كونها
استعارة اصطلاحية امر باطل لان لفظ اسد اذا كان مستعملا في معنى رجل شجاع كالاسد
وكان رجل شجاع مشبها بالاسد مستعملا فيه لفظ المشبه به فان اريد برجل شجاع مفهومه
كما هو ظاهر لانه لا يتعلق الجار والمجرور به ومن وقوعه محمولا فلا معنى لتشبيهه
بالاسد كما لا يخفى على احد وان اريد به ذات ما مشبهة بالاسد كان الكلام مسوقا
لاثبات ان زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد وانه كان مستعملا في معناه الحقيقي

كما هو مدعى القوم كان الكلام سوقا لاثبات شبه زيد بالاسد ومصداق الفرق بين المعنيين قولهم في الفارسية مردى همچو شير است زيد وقولهم شيرى است زيد فان التشبيه في الاول راجع الى ذات ما وفي الثاني الى زيد ولا يخفى ان قولنا زيد اسد بمنزلة قولنا زيد شير است فيكون سياق الكلام لتشبيه زيد ويكون اسد مستعملا في معناه الحقيقي فظهر ان الحق ما ذكره القوم هذا كلامهم في هذا المقام والشيخ عبد القاهر تارة ينكر كونه تشبيها فيدعي انه استعارة البتة وتارة ينكر كونه استعارة فيدعي انه تشبيه على حد المبالغة البتة ولا تظنن قوليه متنافيين فان الحق لا يعدوه ونحن نقرر كلامه على وجه يعضده المنقول ويساعده المعقول وحاصل كلامه ان قولك الاستعارة اولا بان تريد تشبيه الشيء بالشيء فتدع ان تفصح بالتشبيه وتظهره وتجيء الى الاسم المشبه به فتعيره المشبه وتجريه عليه تريد ان تقول رأيت رجلا هو كالاسد في شجاعته وقوة بطشه فتدع ذلك وتقول رأيت اسدا وثانيا بان تجعل الشيء الشيء ليس به وهذا الجعل ضربان احدهما ان تنزله منزلة الشيء تذكره بامر قد ثبت له فانت لا تحتاج الى ان تعمل في اثباته وترجيته وذلك حيث يسقط ذكر المشبه من البين ولا تذكره بوجه من الوجوه كقولك رأيت اسدا وثانيهما ان تجعل ذلك كالامر الذي انت تحتاج الى ان تعمل في اثباته وترجيته وذلك حيث تجري اسم المشبه به خبرا على المشبه فتقول زيد اسد فالقسم الاول تخرجه مخرج ما لا تحتاج فيه الى اثباته وتزجيته ثم قال والقياس يقتضي ان يقال في القسم الثاني اعني ما انت تعمل في اثباته وترجيته انه تشبيه على حد المبالغة ويقتصر على هذا القدر ولا يسمى استعارة هذا كلامه في موضع وهذا كما ترى يدل على ان زيد اسد استعارة بدليل التعريف والتقسيم كما عرفته وقوله ولا يسمى استعارة يدل على نفي كونه من قبيل الاستعارة ثم قال في موضع اخر من دلائل الاعجاز واعلم ان العقلاء اذا سروا الكلام اذا قاسوا وشبهوا على ان الاشياء يستحق الاسامي لخواص معان هي فيها دون ما عداها فاذا اثبتوا خاصة شيء لشيء اثبتوا له اسمه فاذا جعلوا الرجل بحيث لا ينقص شجاعته عن شجاعة الاسد ولا يعدم منها شيئا قالوا هو اسد واذا وصفوه بالتناهي في الخير والخصال الشريفة وبالحسن الذي يبهر قالوا هو ملك

واذا

واذا وصفوا الشيء بغاية الطيب قالوا هو مسك وكذا الحكم ابدا ثم انهم اذا استقصوا في ذلك نفوا عن المشبه اسم جنسه فقالوا ليس هو بانسان وانما هو اسد وليس هو ادميا وانما هو ملك قال الله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الا ملك ثم انه عز وجل لم يرد ان يخرجه من جنسه جملة فقالوا هو اسد في صورة انسان هو ملك في صورة ادمي قال المتنبي نحن ركب ملجن في زي ناس ۰ فوق طير لها شخوص الجمال ففي هذه الجملة بيان لمن يعقل ويسمع انه ليست الاستعارة نقل اسم عن شيء الى شيء ولكنها ادعاء معنى الاسم لشيء اذ لو كانت نقل اسم وكان قولنا رأيت اسدا بمعنى رأيت شبيها بالاسد ولم يكن ادعاء انه اسد بالحقيقة لكان محالا ان يقال ليس هو بانسان ولكنه اسد او يقال هو اسد في صورة انسان هذا كلامه بعبارته وهو ينادي بصوت رفيع بان زيد اسد استعارة البتة ولا يجوز ان يكون تشبيها اصلا والحاصل انه قد دل كلامه مرة على ان هذا تشبيه بليغ لا استعارة ومرات كثيرة على انه استعارة لا تشبيه والذي يتراءى من دلائل الاعجاز على من يتامل فيها ان الاستعارة قسمان قسم اسقط فيه ذكر المشبه عن البين وقسم ذكر فيه المشبه وحمل عليه المشبه به بان جعل خبرا عنه وهذا القسم سمي بالتشبيه على حد المبالغة على لسان الشيخ وبالتشبيه البليغ بلسان القوم فالتشبيه البليغ على هذا قسم من الاستعارة ولم يقصد في هذه التسمية الا تجرد التمييز عن القسم الاول وكلام الشيخ في اسرار البلاغة صريح في هذا المعنى فمن زعم ان التشبيه البليغ من قسم التشبيه لا الاستعارة فقد اخطأ والنزاع معنوي لا لفظي لان اللفظ حقيقة على احد القولين مجاز على الاخر ولما كان هذا اعني كلام الشيخ ملتبسا في هذا المعنى ولم يتيسر الوصول الى مراده لغير القوم في ذلك فوقع بينهم من النزاع ما وقع ولا مستند له الا هذا واما الدليل المقنع فهو ما اشار اليه الشيخ بانه قد يتعرض بذلك النفي اعني نفي اسم جنس المشبه عنه فيقال هو اسد ليس بادمي وهو ملك ليس ببشر وفي التنزيل ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم فلو كان مثله تشبيها لما صح النفي المذكور اذ لا معنى لقولنا هو شبيه بالاسد وليس بادمي فان الادمية انما تنافي الاسدية لا كونه شبيها بالاسد وكذا البشرية تنافي الملكية لا كونه

اما الاول فلقوله ولا يسمى استعارة واما المرات ثلاث الادلة نفيه الاول التعريف والثاني التقسيم والثالث التعليل فافهم منه

التزجية هو علاج الشي والتعلل به

تشبيها بالملاك والشيخ سمي النبي مع ذلك لاجل التشبيه على ان العقل يأباه والطبع لا يرضاه وهذا دليل لطيف غفل عنه المناظرون لاسيما المتصلفون القائلون بان سياق الكلام للتشبيه فقط واما الشارح المحقق وان تنبه لكونه استعارة الا انه لم يتنبه لما في ضمنها من النكتة العقلية القاطعة القاضية بذلك وههنا قاعدة اخرى قاضية بان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه وحاصلها انه اذا وقع التردد بين الاستعارة والتشبيه ولم يكن هناك ما يدل على تعيين احدهما فالعلامة القاطعة بتعيين احد الامرين الفارقة بين المعنيين ان ينظر فيه فان كان اللفظ اعني لفظ المشبه به مستعملا في غير ما وضع له اعني المشبه كان استعارة لانه مجاز البتة وان كان اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي كان تشبيها لانه حقيقة البتة ثم لهذا المعنى علامة اخرى بها يعرف ان اللفظ حقيقة ليكون تشبيها او مجاز ليكون استعارة وحاصل هذه العلامة انه ان صح اسقاط لفظ المشبه به واقامة لفظ المشبه مقامه بحيث لا يفوت هناك شيء الا المبالغة في التشبيه كان اللفظ استعارة البتة والا فاللفظ تشبيه ولا يخفى ان نحو زيد اسد من قبيل الاول لانا لو اسقطنا لفظ اسد وذكرنا مقامه رجل شجاع وقلنا زيد رجل شجاع كان هذا صحيحا بلا شبهة ولم يفت هناك شيء اصلا غير المبالغة في التشبيه فظهر بهذا الدليل ان زيد اسد استعارة لا تشبيه وهذه قاعدة نفيسة يكثر نفعها اذ هي معيار الفرق بين الامرين ومصداق الفصل بين المعنيين ولهذا جعلوا قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا الآية من باب التشبيه دون الاستعارة وسيجيء تفصيل الكلام بعيد هذا المقام والشارح المحقق وان اشار ضمن الدعوى الى هذه القاعدة المحكاة الا انه بطريق لا يجدي نفعا كما يأتيك هناك بيانه قوله وانما تفيد الاستعارة عن تخصيص الله تنبه بذكر التخصيص على ان اسد وان كان مستعملا في رجل شجاع الا انه ليس مستعملا فيه بملاحظة هذا المفهوم فقط بل المراد به الذات لكن لا مطلق الذات بل الذات بملاحظة اتصافها بوصف الشجاعة تحقيق تنبيه اعلم ان تلك الذات هنا ليست مرادة بملاحظة تعينها وامتيازها عما عداها فلا يكون تلك الذات المعينة ان كانت زيدا فهو حمل الشيء على نفسه وان كانت غير زيد فهو حمل المباين

على المباين وقد تقرر ان حمل الجزئي في التحقيق محال فيثبت ان الذات ملحوظة بوصف الموصوفية بالشجاعة فقط ولا يخفى ان الذات بهذا الاعتبار كلي فالحمل هنا كلي فقط فافهم قوله فقولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع يرد عليه انه يقتضي ان يكون قولنا زيد اسد لا استعارة اصطلاحية وتسامح انه الاولى ان يعد هذا تشبيها اذ المشبه به هنا مذكور وتقدير الاداة فيه حسن والجواب ان الظاهر ان المراد هو دعوى التشبيه فقط فيكون تشبيها لا استعارة وتحقيق ذلك ان ههنا امورا ثلاثة الحمل والاتحاد والتشبيه فان اريد الحمل فالظاهر التنكير اذ لا طائل تحت هذه الزيادة وان اريد به الاتحاد فظاهر اللفظ يساعده الا ان المقام يأبى عنه بل المقام قاض بالتشبيه فيثبت ان زيد الاسد تشبيه وان زيد اسد استعارة وانه لا يلزم من اعتبار التقدير المذكور في الثاني اعتباره في الاول لافتراقهما بالتعريف والتنكير فان قيل فالقاعدة الممضاة لم تبق كلية اذ هي جارية في زيد الاسد لصحة الاسقاط والاقامة مع انه تشبيه لا استعارة قلنا وقد نبهناك على ان هذه القاعدة انما تفيد اذا لم يكن هناك ما يدل على تعيين احدهما وقد افترق الصورتان تعريفا وتنكيرا فالشبهة مرتفعة فافهم قوله فحذفنا المشبه وجعلنا المشبه به في مقامه ليكون استعارة اشارة الى القاعدة المرقية الممضاة لكن لا افادة بهذا الخط لتثبيت الدعوى بل تأكيد هذا المطلب الا انه يرد عليه ان الاستعارة وان صح فيها الاسقاط والاقامة الا انه قد يرد على الحمل ايضا اذ لا يخفى انه بعد الحمل ينفي الفرق والاستعمال الصحيح فقوله ليكون استعارة مرتب على مجموع الحذف والجعل فتأمل واستعمالنا ولما كان ايضا ان يكون استعارة لكن لا يخفى على المنصف ان المشهود يأباه قوله بناء على ما ذكرنا من شرط الاستعارة الظاهر انه لم يجد على دعوى الاستعارة دليلا اقوى واوضح من ذلك وقد قررناه بما سمح انه هذا المتمخص من غير ان يتعين تعريف يحتاج الى المجال للانكار هنالك وبالجملة فحاصل المقال انه يصح اطلاق لفظ المشبه به قد يحمل في الجانبين الظاهرة لمقام التشبيه كقوله اسد على وفي الحروب نعامة فان الظرف الاول متعلق باسد والثاني بنعامة نظرا الى ملاحظة الوصف كما مر ذلك وتحقيق

اي الظاهر ان المراد تخلله التشبيه بشهادة مقام استعماله فافهم منه

اي الحق ان الصحة انما تتصور اذا لم يكن هناك مانع يمنع عن ذلك والتعريف هناك مانع منه

اي العقلي والنقلي

ذلك ان تعلق الظرف به ان كان بدون معنى الوصف فهو فاسد لان الاسم الجامد الموضوع
بازاء الذات لا يعمل في الظرف اصلا وهذا ظ وان كان بملاحظة معنى الوصف فهذا على
قسمين احدهما ان يكون اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي وعمله في الظرف باعتبار
اشتهاره بالوصف فالوصف ملحوظ هنا لكن لا بطريق استعمال اللفظ فيه بل باعتبار
دلالته عليه لانتقال الذهن اليه من جهة اشتهاره وثانيهما ان يكون اللفظ مستعملا
في معنى الوصف واللفظ على الاول حقيقة وعلى الثاني مجاز فان بنينا الامر على التقدير
الثاني فدلالة تعلق الظرف به على ما هو المقصود من كون اللفظ مجازا واضحة لا خفاء
فيها وان بنينا الامر على التقدير الثاني ورد عليه ان هذا الذي ذكره المحقق صرح
بذلك صاحب الكشاف في قوله تعالى وهل اتيك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب قال ان اراد
بالنبأ القصة لا المعنى المصدري فلا يجوز ان يعمل في الظرف اعني اذ وان جوزه تلميذه
صدر الافاضل في ضرام السقط وتبعه بعض المناظرين فحمل الكلام العربي الاصلي
الشايع الاستعمال على الوجه الضعيف المحدث غير لايق بالعاقل البليغ بل بالعاقل
البالغ على ان الظ المتبادر الى الفهم من تعلق الظرف به كونه مجازا عن الوصف
مسم الدلالة اذا المراد بالدلالة في هذا المقام الاعم لا بالاظهر الاسنع بلى
ما هو الا انه بالخطاب بعد ... ولم يقصد احد ان هذا دليل قطعي على انه
بحيث لا يتطرق اليه احتمال على انه صرح ابن المالك في المنتهى بان اللفظ
في مثله مجاز حيث الحق بالاعتبار مجاز بتبه التنبيه فاندفع الاعتراض
هنا بانه استعمال الاسد في معناه الحقيقي امنا في تعلق الظرف به مع
ان الاستعمال فيه مع ملاحظة معنى الوصف كما في هذا المعنى يوجه
هنا اشتهاره لا خفا فيه ان احدهما ان هذا الاسد الذي يعلم على ان الاسد
في اسد علي مستعمل في مفهوم مجتري وصائل بل مستعمل في الاسد وانه استعارة
بحيث والتشبيه بل الاسد من قبيل استعمال لفظ الملزوم في معنى
اللازم وثانيهما انه اذا جعل الاسد استعارة تحقيقية عن رجل شجاع

المراد

المراد به انه مستعار لمفهوم رجل شجاع حتى يظهر تعلق الظرف به بل المراد
استعارته لذات صدق عليه هذا المفهوم اذ الجراة خارجة عما استعمل لفظ الاسد فيه
لان وجه التشبيه في هذه الاستعارة خارجة عن الطرفين فلا حاجة بتبع الاضطراد
الى ملاحظة معنى الوصف تبعا فلا دلالة لتعلق الظرف على كونه استعارة بل جعله
دليلا على كونه تشبيها اقرب والجواب عن الاول انا لا نم ان اسد في اسد علي مستعمل
في مفهوم مجتري وصائل بل هو مستعمل في رجل مجتري وتحقيقه ان اسد في قوله اسد
علي وفي الحروب نعامة خبر مبتدا محذوف اي هو اسد علي وكذا نعامة فان نعامة
خبر مبتدا مقدر وهو هو فقوله هو اسد علي من قبيل زيد اسد وكذا هو نعامة
فالتقدير في الاول هو رجل شجاع كالاسد بالنسبة الي وفي الحرب شخص جبان عاجز
كالنعامة فهو من قبيل استعمال اسم المشبه به في المشبه فيكون استعارة فقوله اي
مجتري علي فيه تسامح حذف موصوفه لوضوحه وانسياق الذهن اليه اي هو
شخص مجتري وعدل عن رجل شجاع وان كان هو المشهور لان تعلق الظرف به
اظهر كما لا يخفى وعن الثاني ان خروج وجه الشبه عن الطرفين لا يقتضي خروجه
عن مفهوم لفظ يدل على المشبه ولا خروجه عما استعمل فيه اسم المشبه به وتحقيق
ذلك ان المشبه شخص بقيد اتصافه بالشجاعة وكذا المشبه به ذات الاسد والشجاعة
وصف له ولا يخفى ان الوصف خارج عن الموصوف فوجه الشبه اعني الشجاعة وان
كان مشتركا بين الطرفين الا انه لكونه وصفا لهما يكون خارجا عنهما ضرورة ان
الوصف خارج عن الموصوف ثم لا يخفى انه اذا كان لفظ الاسد استعارة كان مجازا
فالمعنى المجازي المستعمل فيه اما المشبه فقط بدون وصفه اعني الشجاعة واما المشبه
مع وصفه والاول فاسد اذ لا علاقة بينهما فلا دلالة له عليه فتعين الثاني ودخول
الوصف في مفهوم اللفظ لا يقتضي دخوله في شيء من الطرفين وهذا بين وقد صرح
الشارح فيما يجيء في تحقيق الجامع انه داخل وغير داخل بانه دخول الجامع هنا في مفهوم
المستعار له لا ينافي قولهم الجامع هنا غير داخل في مفهوم الطرفين لانه غير داخل في مفهوم

وفي كلام الشارح تصريح بان المعنى نفسه لا يقتضي الاستعارة
فانه يجوز اطلاقه في شجاع ولا دلالة له عليه الا انه يقتضي
انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة
والمعلوم به عن المفرد كان الا انه
المفروض منه

المستعار منه اعني الاسد ويجي هناك زيادة ايضاح لهذا المعنى وظهر ان تعلق الظرف
دليل على كونه استعارة فليتامل فان الخطا كثير والوصول الى الحق قليل قوله وعلامته ان
يصح اه اشارة الى تلك القاعدة العرفية المضافة يريد ان العلامة الفارقة بالاستعارة
المائزة عن التشبيه ان يصح ترك اسم المشبه به ووضع اسم المشبه مقامه ولا يفوت شي
غير المبالغة في التشبيه ففي كل موضع انتفت هذه العلامة فهو تشبيه والا فهو استعارة
وهذه العلامة منتفية في الايتين فلا يكون من باب الاستعارة فقوله ان يصح وقوع المعنى
الحقيقي موقعه اراد بالمعنى الحقيقي المعنى الاصلي الذي هو المراد حقيقة وهو معنى المشبه وان
كان هذا معنى مجازيا للفظ اعني لفظ المشبه به فليس الحقيقي هنا ما يقابل المجازي بل المراد
بالحقيقي هنا المجازي لانه هو المط حقيقة فافهم قوله لان قوله ومن كل باكلوه اه يريد
ان هذا مانع عن كون الاية استعارة لانتفاء العلامة المذكورة بهذا المانع فيكون تشبيها
لا استعارة وفيه نظر لان هذا ممنوع لم لا يجوز ان يكون ترشيحا ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون ابتداء
كلام كما ذهب اليه بعضهم قوله وقيل انها مجاز عقلي يعني ان التصرف اي تفسيره بهذا المعنى تنبيه
على ان المجاز العقلي هذا ليس ما يتوهم اعني المجاز الحكمي وفي الاثبات بل هذا مجاز عقلي بمعنى اخر
وهذا هو المنقول عن صاحب المفتاح وهو المطابق لما صرح به الشارح العلامة في شرح
المفتاح ومن ههنا ذكر المولى خسرو في شرح المفتاح ان هذا مجاز مستحدث في عرف علماء
البيان ليس لغويا ولا حكميا وقد يتوهم ان هذا ذاك وليس بذاك قوله جمع الكثرة بقرينة
المدح اي دفع لما ذكره بعض الشراح من ان الشاعر ترك مراعاة الادب بالنسبة الى الممدوح
حيث قلل الروس وحاصل الدفع انه قد تقرر انه قد يستعار كل من صيغتي القلة والكثرة
للاخر والقرينة هنا هي مقام المدح ولا حاجة اليه لان هذا ابلغ في مقام المدح وتحقيق
ذلك ان الاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفو في الشجاعة ففي صيغة القلة هنا تنبيه
على ان مساوي الممدوح في الشجاعة في غاية القلة رتبة ووجودا اما وجودا فظ واما
رتبة فلحقارتهم عنده بقرينة قلب الملك على روسهم واما الروس فهو ايضا جمع قلة
وفي صيغة القلة هنا تنبيه على ان اقرانه لما كانوا في غاية القلة كان الروس المضافة اليهم

ايضا

ايضا كذلك لا ضرورة اذ القلة كناية عن حقارتهم بجنبه مع فرض المساواة فليفهم ليظهر
ان مقتضى المقام اعتبار القلة كما يشعر به ظاهر البيت فلا ضرورة كما زعمه الشارح الاول
والاستعارة كما زعمه الشارح المحقق قوله لا الرجل وحده لما عرفت انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة
له عليه فلا يصح ان يكون مستعارا له قوله وفرق بين المقيد والمجموع فانه لو كان المستعار
له هو المجموع لكان الجامع داخلا في مفهوم اللفظ ولو كان مقيدا لكان الجامع خارجا
لكون المستعار له هو الرجل الشجاع الموصوف لا يقتضي دخول القيد في مفهوم اللفظ كما ان
معنى العمى عدم البصر مع ان البصر خارج وههنا بحثان الاول ان القول بان المستعار له هو
المقيد لا المجموع قول يخالف قانون المجاز اذ قد تقرر ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي
والمعنى المجازي الذي استعمل اللفظ فيه وههنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي وبين قيد المعنى
المجازي لا نفسه ومن تتبع قواعد المجاز علم ان هذا خارج عن القانون فظهر ان الحق ان
هذا القيد داخل في مفهوم اللفظ الثاني ان القول بذلك يخالف ما قرره سابقا من ان
تعلق الظرف في مثل اسد علي يدل على ان اسد استعارة ووجه المخالفة ان عمل الظرف انما هو
بملاحظة معنى الوصف ومع انه كان الوصف داخلا في مفهوم اللفظ كان القول بالتقييد
منافيا له وان كان خارجا عنه مقصودا تبعا تم القول بالتقييد الا انه يتوجه عليه
ان عمل الظرف اذا كان بملاحظة معنى الوصف الخارج فليحمل اللفظ حقيقة وليقصد الوصف
تبعا فعمل الظرف لا يتوقف على اعتبار المجازية على انه قد يسوغ انه قد صرح ابن مالك
في التسهيل بان اللفظ مجاز والوصف الملحوظ داخل في مفهوم اللفظ على ما هو قانون
المجاز فالحق الذي لا يتوقف في هذا المقام ان يقال صدق القول بان الجامع غير داخل في مفهوم
الطرفين لا يتوقف على خروجه عن كل من مفهوم الطرفين بل الخروج عن احدهما كاف
في صحة هذا القول وصدقه واعلم انه اذا في نحو رايت اسدا يرمي اذا كان مستعملا في المعنى المجازي
بحيث يكون الوصف داخلا كان منافيا بان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين وان كان
الوصف خارجا كان منافيا لما دل عليه قواعد المجاز فليفهم قوله وهو ما دل على نفسه
الذات اي ليس المراد بالذات هنا ما يقابل المعنى اعني العين والا فالفعل ليس كذلك بل المراد هو

بالذات مايقع مخبرا عنه ومخبرا به فذكر الذات يتناول اسم العلم فاخرجه بقيد الصدق على كثيرين فدخل فيه الصفات المشتقة فاخرجه بقطع النظر عن ملاحظة وصف من الاوصاف
والمراد بملاحظة الوصف ملاحظته بوجه تعلقه بهذا الذات فلا يرد ان الفعل وصف
وهو ملحوظ وقد يفسر اسم الجنس بالاسم الدال على مفهوم كلي غير مشتمل على تعلق معنى بذات
فيتناول نحو رجل واسد من الاعيان ونحو قتل وضرب من المعاني ويخرج عنه الصفات المشتقة
واسما الزمان والمكان وقال بعضهم اسم الجنس ما وضع لمعنى في نفسه من حيث هو لا
باعتبار تعلق صفة به سواء كان جوهرا كالجسم او عرضا كالحركة او بسيطا كالنقطة او
مركبا كالبيت وفي تفاسيرهم دليل على ان المراد بعدم اعتبار الوصف عدم اعتباره بوجه تعلقه
بالذات وبالجملة فليس مرادهم باسم الجنس هنا ما يشمل القليل والكثير كما اصطلح عليه النحاة
اذ هو شامل للمشتقات بامرها وليه كالفعل الاستعارة في الفعل قسمان احدهما ما يكون
بملاحظة الجوهر والمادة وثانيهما ما يكون بملاحظة الصورة والهيئة فالاول ان يشبه الضرب
الشديد مثلا بالقتل فيستعار له اسمه ثم يشتق منه فعل فيقال قتله بمعنى ضربه ضربا شديدا
والثاني ان يشبه غير الحاصل في تحقق الوقوع بالحاصل فيستعار له لفظه ومن هذا القبيل
التعبير عن المضارع بالماضي والحاضر وان يشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة فيستعار
له لفظه ومن هذا القبيل التعبير عن الماضي بالمضارع فالتعبير عن الماضي بالمضارع وعكسه
من باب الاستعارة ويجوز ان يجعل من باب المجاز المرسل بان يجعل من قبيل اطلاق المقيد على
المطلق كاطلاق المشفر على شفة الانسان اذ لم يقصد الى التشبيه على ما مر وليه لان الاستعارة
تعتمد التشبيه اي تبنى عليه وتتفرع عليه كما عرف وهذا اعني تقرير الدليل على هذا النحو كلام
ذكره صاحب المفتاح وقيده الشارح العلامة بقيد وقال في المفتاح ووجه كون الاستعارة
اصلية في اسماء الاجناس ان الاستعارة مبناها على تشبيه المستعار له بالمستعار منه وقد
تقرر في باب التشبيه ان التشبيه ليستلزم وصفا للمشبه بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه
والاصل في الموصوفية هي الحقائق مثل ما تقول جسم ابيض او بياض صاف وجسم طويل وطول مفرط
والاستعارة الواقعة في غير اسماء الاجناس كالافعال والصفات المشتقة منها وكالحروف تبعية

اذا

اذ الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا والافعال والصفات
المشتقة منها والحروف عن ان يوصف بمعزل فهذه كلها عن احتمال الاستعارة بانفسها بمعزل
وانما المحتمل لها في الافعال والصفات المشتقة منها مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها
فتقع الاستعارة هناك ثم تسري فيها هذا كلام المفتاح وقال الشارح العلامة في شرحه المراد
بالحقائق الذوات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول لا غير لما ستعرف في الافعال
فانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايضا وان
كان الزمان عارضا لها هذا كلامه واعترض عليه الشارح المحقق بوجوه الاول ان كلا من الحركة
والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا كقولنا زمان طويل وحركة
سريعة الثاني ان المدعى هو ان الحروف والافعال لا تقع مشبها بها ومقتضى الدليل انه يمتنع
وقوعها مشبهة فلا ينطبق الدليل على الدعوى الثالث ان هذا الدليل لا يجري في اسما الزمان
والمكان والالة لامرين احدهما ان هذه ليست بصفات وثانيهما انها تصلح للموصوفية ولما
كان بعض هذه الوجوه واردة على المفتاح وبعضها على الشارح العلامة جمع الشارح في تحرير
الدليل بين الكلامين وركبهما بحيث صار الكل كلاما واحدا ثم عقبه بالاعتراض واشار الى الاولين
بطريق الاجمال بقوله بعد تسليم صحته وفصل الثالث لانه اقوى هذه الوجوه وبعض اصحاب الحواشي
اجاب عن الاولين وتصدى لدفعهما فاجاب عن الاول بان المراد بالحقائق ههنا وبالذوات
لما سبق في مباحث الاشتقاق المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهم من الامور المتقررة الثابتة
وكل من الحركة والزمان حقيقة مستقلة بالمفهومية ولا كذلك معاني الافعال والحروف
وعن الثاني بان التشبيه لا يقتضي كون كل من المشبه والمشبه به موصوفا غاية الامر انه قد دفع
الشرط لاحدهما لا انه هذا يشترط الا انه هذا كلام هذا المعترض وكلا الجوابين فاسد اما الاول
فلانه مبني على التوهم لان تفسير الحقائق بالمعنى المذكور لم يرض عند نفسه وسنشير اليه فيما بعد وهذا ابطال
للمعرفة لان هذا الامر فيقول الشارح العلامة فتفسير الحقائق بنوع اخر لا يدفع الاعتراض عنه اذ الاعتراض
انما هو على من فسرها بذلك واما الثاني فلان مقصود الشارح ان هذه مناقشة لفظية على
ظاهر المفتاح لا ان الاعتراض وارد عليه بل هذا الوجه علاوة للوجه الاول والاجمال المبادرة الى

التنزيل بدلالة على عدم المبالاة اما لعلو جنابه كما في الاول وباعتباره في نفسه كما في الثاني
فليتامل فيه فانه دقيق وقد فسر بعض الافاضل الحقايق في هذا المقام بالمعاني المأخوذة من حيث
هي لا باعتبار صفة تتعلق بها وهي مسميات اسماء الاجناس واعترض هذا الفاضل
على الشارح العلامة بوجهين الاول ان تفسير الحقايق بالذوات الثابتة غير صحيح اذ العلم
والسواد ونحوهما مثلا داخلة في الحقايق مع انه ليست بذوات اذ هي لا يسمى بها الثاني
ان الامور المتجددة الغير القارة كالحركة والزمان والتغير داخلة ومقتضى تفسيره انها خارجة
عنها هذا كلامه ولا يخفى ان الوجه الاول فاسد اذ المراد بالذات ما يعلم ويخبر عنه كما اشرنا
اليه وعلى صاحب المفتاح بان دليله لا يتناول الاستعارة التحقيقية اذ المشبه به مذكورا
هناك فينبغي يلزم ان يكون موصوفا واسم جنس وهذا فاسد اذ التشبيه يقتضيه وان
لم يذكر ولا ضرورة في ذكره لفظا فافهم فظهر ان الاستعارة لكونها متفرعة على التشبيه يقتضي
ملاحظة كل من الطرفين موصوفا بوجه الشبه ومحكوما عليه وبه وبما اشار كثير ربه
فالتشبيه اي مبتداء خبره الظرف الثاني اعني قوله بمعنى المصدر فهو ظرف لغو صار مستقرا
لوقوعه خبرا كما في قولنا الحمد لله واما الظرف الاول اعني في الاولين فاما متعلق بمقدر
في موقع الصفة اي التشبيه الكائن في الاولين بمعنى المصدر واما حال من ضمير الخبر لان
الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى تحقيق لمعنى الحرف وتصريح بان هذه الامور ليست
معاني للحروف بل يريد ان الاسمية والحرفية انما هي صفات للالفاظ بملاحظة معانيها الا انها
بملاحظة خصوصيات معانيها فليس تسمية اللفظ بالاسم الا لان معناه معنى الاسم اي مستقل بالمفهومية
وملحوظ اصالة وكذلك ليس تسمية اللفظ بالحرف الا لان معناه معنى الحرف اي غير مستقل
بالمفهومية وملحوظ تبعا وهذا دليل باهر وبرهان ظاهر على ان من ليس معناها مطلق
الابتداء اذ لو كان كذلك وهو معنى لفظ الابتداء كان لفظ الابتداء ولفظ من لفظين مترادفين
وهذا باطل اذ يلزم ان يكون الاسم والحرف مترادفين وهذا الحديث اجمالي تفصيله موقوف
على تمهيد امور الاول ان الوضع قد يكون خاصا والموضوع له ايضا خاصا اذ معنى اختصاص
الوضع ان يلاحظ الواضع حين وضعه جزئيا حقيقيا ويعين بازائه لفظا معينا كتعيين

زيد

زيد بازاء شخصه المعين الثاني ان الوضع قد يكون عاما ومعنى عمومه ان يتصور
الواضع حال وضعه اما شخصا بعينه بملاحظة امر عام اجمالا فيضع لفظا معينا بازاء
هذا المعين بتلك الملاحظة الاجمالية كوضع هذا مثلا لكل مفرد مذكر مشار اليه بخصوصه
او مفهوما كليا فيعين بازاء هذا المفهوم الكلي لفظا معينا كوضع الانسان لمفهومه
الكلي فالموضوع له على التقدير الاول خاص اي جزئي حقيقي وعلى الثاني عام اي كلي
الثالث ان المعنى قد يكون ملحوظا اصالة بحيث يصح ان يقع محكوما عليه وبه وقد
يكون ملحوظا بطريق التبعية اي بملاحظة غيره بحيث لا يصح وقوعه هذا او ذاك وتوضيح
ذلك بعينه في المحسوسات المرآة فللناظر فيها حالتان احديهما ان ينظر الى المقصود الاصلي
مشاهدة وجهه والاخرى ان ينظر الى المقصود ملاحظة المرآة فالذي يقتضيه الحالة
الاولى ان المرآة في هذه الحالة لا يصح ان يقع محكوما عليها وبها اذ هي ملحوظة تبعا والغرض
والذي الغرض حال وجهه فالمحكوم عليه وبه اذن هو الوجه فقط ومقتضى الحالة
الثانية انه يصح ان يقع المرآة محكوما عليها وبها واذا مهدت هذه المقدمات فلعلك
لا يشتبه عليك ان وضع الحرف من قبيل عموم الوضع وخصوص الموضوع له وان معناه
الذي لملاحظة معنى الغير مثلا الواضع تصور ابتداءات مخصوصة جزئية هي الة لملاحظة طرفيها
ومرآة لتعرف حالتيهما ووضع لفظة من بازائها ولا يخفى ان هذه نسب مخصوصة لا تحقق
لها في الذهن والخارج الا بتحقق طرفيها كالسير والبصرة في قولنا سرت من البصرة واما
لفظ الابتداء فالموضوع له فيه عام كالوضع وملحوظ اصالة لا تبعا فلذا صار الاول حرفا والثاني
اسما فليست الحرفية والاسمية صفة للفظ الا بملاحظة حال معناه واما لفظ فوق وذو
وساير الاسماء اللازمة للاضافة فهي موضوعة لمفهوم كلي مستقل بوضع كلي غاية الامر
انه لا يتحقق بحسب الاستعمال اذ لا بد لها من مضاف اليه وهذا لا ينافي تعيينها والقصد الى
معانيها قصدا واصالة وعلى هذا فقس واما مفهوم الفعل فهو الحدث وهو ملحوظ استقلالا
ونسبة مخصوصة بينه وبين فاعله وهي ملحوظة تبعا على انها الة لملاحظتهما وهذا المجموع غير
مستقل فلا يقع محكوما عليه الا انها يقع محكوما به باعتبار احد جزئيه وهو الحدث والذي

شمهم بقولون الواضع اشترط في دلالة الحرف على معناه الافرادي ذكر متعلقه فمعناه
انه لما كان معنى الحرف هي النسب المخصوصة كما فصلت وكان ذكر المتعلق ضروريا كان هذا
في التحقيق اشتراطا لذكر المتعلق لان ما هو من هذا القبيل لا يفيد التشخص الا بقرينة معينة
للمعنا قرينة الوضع الجميع المسميات فالقرينة في الحروف هو ذكر المتعلق وفي الضماير
هو الخطاب وفي اسم الاشارة حسية وفي الموصولات عقلية فسقط الاعتراض عليه بان هذا
القايل ان اعترف بان معناه هذا على هذا الوجه فلا معنى لهذا الاشتراط وان زعم اتحاد
معناه لمعنى الابتداء الا ان التفرقة بالاشتراط وعدمه فهذا باطل اما اولا فلانه لا جدوى لهذا
الاشتراط واما ثانيا فلانه يلزم ان يكون معناه اذن صالحا لان يكون محكوما عليه وبه واما
ثالثا فلانه لا نص من جانب الواضع على هذا الاشتراط ودعوى وروده دعوى بلا دليل
فظهر ان هذه الامور ليست معاني الحروف بل هي متعلقات معانيها بفتح اللام اي هي امور
يتعلق بها معانيها تعلقا مخصوصا هو تعلق المقيد بالمطلق وهذا هو المعنى بالالتزام
المعتبر في رجوع هذه المعاني الى تلك المعاني وهذه المعاني المطلقة التي سميناها متعلقات
بفتح اللام هي معان مستقلة بالمفهومية صالحة لان يصير محكوما عليها او بها فاذا وقعت
الاستعارة في الحروف اعتبر التشبيه اولا في تلك المعاني المطلقة واذا كانت معاني الحروف مشتملة
على تلك المعاني اشتمال الانسان على الحيوان وكان اعتبار التشبيه فيها متضمنا لاعتباره
في هذه تبعا كانت الاستعارة في تلك المعاني المطلقة اصلية وفي تلك المعاني المقيدة تبعية اذ
الاستعارة حصلت فيها بطريق التبعية وبالسراية وهكذا قياس الافعال وهذا هو البرهان
الاستعارة في الافعال والحروف تبعية وفي غيرها اصلية واذا تقررت هذه المقدمات
ففي كلام المص اختلال لان قوله وفي الثالث لمتعلق معناه ظاهره ان التشبيه في الحروف يعتبر
اولا في تلك المعاني المطلقة المسماة بالمتعلقات وهذا جيد لانه على وفق القانون في تحصيل
التبعية الا ان التمثيل بقوله كالمجرور في زيد في نعمة فاسد اما اولا فلانه لا ينطبق على الاول
واما ثانيا فلانه خارج عن قانون التبعية بل هو اذن استعارة مكنية لا تبعية والجواب
المضاف مقدر اي كمتعلق المجرور فتسامح في العبارة اعتمادا على وضوح المعنى لقيام القرينة المشهورة

بذلك

بذلك وتحقيق كلامه اذن ان قولهم زيد في نعمة من قبيل الاستعارة التبعية وذلك
لان مقتضى قوله في نعمة ان تكون النعمة ظرفا لزيد كما يكون الدار مثلا ظرفا لزيد وظرفية
مكانية وكما يكون يوم الجمعة مثلا ظرفا له ظرفية زمانية ولا يخفى ان النعمة بالنسبة الى زيد
ليست كذلك فامتنع حمل اللفظ على الحقيقة فوجب جعله مجازا استعارة بطريق الاستعارة
انهم شبهوا ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه اولا
في الظرفية المطلقة ثم سرى التشبيه الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل
في المشبه اعني تلبس النعمة بزيد اللفظ الموضوع للمشبه به اعني الظرفية المخصوصة
فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظ في مستعار فظهر ان المجرور ههنا اعني
النعمة متعلقا هو الظرفية المطلقة المندرجة في الظرفية المخصوصة التي هي معنى في وفي
موضوعة لها وان التشبيه معتبر اولا في هذا المتعلق وكما ان المعنى الحرف وهو الظرفية الجزئية
تعلقا بالظرفية المطلقة من جهة اشتمالها عليها وتضمنها لها كذلك المجرور اعني النعمة تعلق
بتلك الظرفية المطلقة لكن هذا التعلق ناش من المجرور به اعني كونها مجرورة بفي فتبين
بذلك ان الظرفية المطلقة كما انها متعلق معنى الحرف كذلك هي متعلق المجرور فالتمثيل
لمتعلق معنى الحرف بمتعلق المجرور بحذف المضاف صحيح لا غبار عليه من الخلل غاية الامر
انه مثل المتعلق المصطلح بالمتعلق اللغوي فصح التمثيل وصح اعتبار الاستعارة التبعية
على ما هو القانون والقوم لما لم يهتدوا الى فهم كلام المص وحله بالطريق المذكور افترقوا
فرقتين فرقة زعموا ان كلامه غير صحيح وعليه الشارح المحقق واتباعه وفرقة زعموا ان
في المثال المذكور معنى هو الظرفية ولذلك المعنى محل هو قايم به وهو متعلق له وهو
الدار او البيت او السوق مثلا مما هو ظرف حقيقي فمتعلق معنى الحرف هو الدار ونحوه
والتشبيه معتبر فيه شبه النعمة بنحو الدار واستعمل في النعمة كلمة في التي من حقها ان يستعمل في نحو
الدار فالاستعارة في الحرف تكون تبعية هذا كلامهم وعليه ساير الشارحين وهذا غلط
لان اللفظ اذن تكون استعارة مكنية لا تبعية قيل لا دلالة بالنطق كلاهما متعلق بالتشبيه
في شبه دلالة الحال بنطق الناطق والجامع ايضاح المعنى وايصاله الى فهم الفاهم فيه نا اللفظة

لان النعمة ليست ظرفا لزيد اذ هي ليست ظرف
زمان ولا مكان فلا تكون النعمة ظرفا له حقيقة

تشبيه ترتب العداوة بالالتقاط بترتب العلة
ثم استعمل اللام الموضوعة للمشبه في المشبه
فتكون تبعية منه

الى فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا تحقيق الاستعارة التبعية في اللام هنا اعني لام ليكون
انه شبه ما بين الالتقاط والعداوة والحزن من التلبس بالتعليل المطلوح ثم بالتعليل الحقيقي
ثم استعمل في المشبه وهو المستعار له لفظ اللام الموضوع للمشبه به اعني المستعار منه وهو التعليل
والجامع هو الترتب والحصول بعده فالمشبه اذن هو النسبة الحاصلة بين العداوة والالتقاط
والمشبه به هو نسبة العلة فحق قوله للعداوة بعلية العلة تسامح كما عرفته فافهم قوله
في الترتب على الالتقاط لا يخفى ان المحبة لا يترتب على الالتقاط بل هي علة باعثة عليه الا ان
يراد بالمحبة اثرها او محبة الملتقط اعني موسى عم فافهم قوله ومدار قرينتها يريد ان الاستعارة
مجاز وكل مجاز لا بد له من القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له وجعل هذه القرائن مدارا
تنبيه على ان قرائنها كثيرة اي ان الاصل انما هي هذه الامور وهي السابقة العالية في الاستعمالات
الواقعة قوله عشية نصب ظرف لقوله تلج او لقوله هم شهود قوله يجري بالدم الوادي
الباء للتعدية والوادي فاعل يجري وهو مجاز عقلي لاسناد الفعل الى المكان والطعن الطرد
بالرمح وقوله وتقدع على صيغة المتكلم وفاعله الموصول وهو ما كما انصاط قوله اما نطقت
اصله ان نطقت وما زائدة وقوله سابا مفعول ثان لا ذكر وقوله يبرود بالقاف صفة سابا
وفيه ضمير مستتر راجع اليه ومفعوله الحزون والنفوس نصب صفة الحزون والحزون بفتح
الحاء المهملة الابي الذي لا ينقاد والنفوس الابي المستعصي والمقصود انه بيانه بيان
يجعل الطائع المنكر مطيعا وكلاهما كلام يستعبد الاحرار فالصفة مؤكدة قوله تقري
الرياح الرياح رفع فاعل تقري ومفعوله الاول هو قوله رباحي الحزن ومفعوله الثاني
قوله ايقاظا بكسر الهمزة وهو اخراج الشخص عن النوم واما قوله في الاجفان ففيه وجهان
الاول ان يكون متعلقا بسرى الثاني ان يكون متعلقا بسرى وهو الظاهر المتبادر الى الفهم
فان جعل متعلقا بتقري اريد بالاجفان اجفان الرياحين على الاستعارة جعل للرياحين اجفانا
كما جعل للمنية اظفارا فعلى هذا صح التمثيل كما نقله السكاكي وسقط عنه اعتراض الشارح
المحقق او هو من قبيل تغليب الاكثر على الاقل جعل الثلاثة قرينة مع ان القرينة اثنان
تامل والحزن بفتح الحاء المهملة الارض الصلبة قوله تلقت بالعين المعجمة من غلوح

الرهن من باب لبس اذا استحقه المرتهن ومنه قولهم اذن لعبده في التجارة فغلقت
رقبته في الدين فلم يقدر على تخليصها قال زهير وفارقتك برهن لا فكاك له
يوم الوداع فامسى الرهن قد غلقا اي ارتهنت قلبه فذهبت به كما في المغرب قوله
فخص المجاز المركب في الاستعارة الخ اما الحصر فيستفاد من تعريف المبتدا باللام بقوله
واما المجاز المركب فهو اللفظ اي المجاز المركب منحصر في اللفظ المستعمل في المشبه الخ وحاصله
انه كلام المص مشعر بالحصر كذلك كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بهذا الانحصار
لانه قال في موضع وانما يكون التمثيل مجازا اذا جاء على حد الاستعارة وقال في موضع
اخر واما التمثيل الذي يكون مجازا لمجيئك به على حد الاستعارة فمثاله قولك للرجل يتردد
في الشيء بين فعله وتركه اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فالاصل في هذا اراك في ترددك
كمن يقدم رجلا ويؤخر اخرى ثم اختصر الكلام وجعل كانه يقدم الرجل ويؤخرها على
الحقيقة كما كان الاصل في قولك رايت اسدا رجلا كالاسد ثم جعل كانه الاسد على الحقيقة
وكذلك تقول للرجل يعمل في غير معمل اراك تنفخ في غير فحم وتخط على الماء فتجعله في ظاهر
الامر كانه ينفخ ويخط والمعنى على انك في فعلك كمن يفعل ذلك وتقول للرجل يعمل الحيلة
حتى يميل صاحبه الى الشيء قد كان يأباه ويمتنع منه ما زال يفتل في الذروة والغارب
حتى بلغ منه ما اراد فتجعله بظاهر اللفظ كانه كان منه فتل في ذروة وغارب
والمعنى على انه لم يزل يرفق بصاحبه رفقا يشبه حاله فيه حال الرجل يجيء الى البعير
الصعب فيحكه ويفتل الشعر في ذروته وغاربه حتى يسكن ويستانس وهو في المعنى نظير
قولهم فلان يقرد فلانا بمعنى انه يتلطف له فعل الرجل ينزع القراد من البعير ليلذه
ذلك فيسكن ويثبت في مكانه حتى يتمكن من اخذه ثم قال وهكذا كل كلام رايتهم قد نحوا
فيه نحو التمثيل ثم لم يفصحوا بذلك واخرجوا اللفظ مخرجه اذا لم يريدوا تمثيلا وقال في موضع
اخر وحكم التمثيل حكم الاستعارة فانك اذا قلت اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاوجبت
له الصورة التي يقطع معها بالتحير والتردد كان ابلغ لا محالة من ان تجري على الظاهر فتقول
قد جعلت تتردد في امرك فانت كمن يقول اخرج ولا اخرج فيقدم رجلا ويؤخر اخرى

هذا كله كلام الشيخ وكلامه في بعض المواضع كما تراه ينطق بالحصر ومع ذلك فقد اثبت
في موضع اخر هذا المجاز اعني المجاز المركب الذي ليس باستعارة كما قال وهكذا كلام رأيته
انه مثل التمثيل وليس بتمثيل فالطريق في توجيه كلامه وكلام المص ان يقال المقصود
بالتعريف ذكر هذا القسم اعني المجاز المركب الذي هو استعارة فقط بقرينة ايراده في مباحث
الاستعارات فان القسم الاخر لا تعلق له بهذا الباب قوله واما المجاز اللام فيه لام العهد
اشارة الى المجاز الذي هو استعارة لا لام الجنس كانه قيل اما المجاز الذي هو المقصود
والمعدود في باب الاستعارة فهو كذا وقد تقرر ان لام العهد لا يفيد الحصر بل المفيد اياه
لام الجنس او يقال فيه اختصار على المشهور الظاهر واليه يشير الشيخ في دلائل الاعجاز
حيث قال فانا اقتصر على ذكر ما هو اشهر واظهر في الاسم والشهرة لتبيين الاستعارة
والتمثيل كان القسم الاخر لندرته وقلة الاحتياج اليه في حكم العدم قوله فاعتمد
على انهما اي على انه رجل من رجليك وهذا تهديد منه وتخويف على نمط قوله تعالى اعملوا
ما شئتم وقوله جل طوله فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر قوله والغرض منه اظهار
التحسر والتحزن وعلاقة المجاز ههنا هي السببية فان ذهاب المحبوب وبعده وفراقه
سبب للتحزن والتحسر واي سبب اعظم من ذلك فان جل انواع العذاب بل كلها منحصر في
ذلك وقد عبر عن الكل بكلمة واحدة في التنزيل قال تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون
فليتامل وليتفكر كل احد في نفسه اعمال المص تر ان في ذلك لعبرة لاولي الابصار قوله فقد
الاولى ان يريد ان القوم كلهم متفقون على ان الاستعارة بالكناية واستعارة تخييلية يعني
ان هذا المثال لا يصح له الا باعتبار الاستعارتين ولا يخفى انه ليس كما زعموه اذ يجوز
ان يكون مبنيا على اعتبار الاستعارة التصريحية في قوله نشبت وتصويره فيه انه
اخذ المنية للناس بانشوب الاظفار الثابتة للسبع في الاهلاك وعدم رجاء الخلاص
واستعمل في المشبه اللفظ الموضوع بازاء المشبه والقرينة الفاعل كما في نطقت الحال ولو
سلم ان مبنى الكلام على الاستعارة بالكناية فلا نسلم ان الاظفار استعارة تخييلية بل
هي تحقيقية اذ المنية اظفارها الاسباب المهلكة والامراض المفضية الى الموت فقد

في جانب المشبه ما يكون بمنزلة الاظفار في جانب المشبه به فيكون الاظفار استعارة تحقيقية
لا تخييلية فان قيل فما تقول في قوله واذا المنية انشبت اظفارها قلنا نقول هو
استعارة تصريحية تبعية فقد ورد في الحديث ان الاسقام المسددة عن الموت وان
الامور المشعرة بقرب الاجل انما هي رسل الموت يرسلها ولا يخبر صاحبها بقرب حلوله
فانشاب المنية عبارة عن ارسال رسلها الخفية بحيث لا يشعر بارسالها فشبه ارسال الرسل
بانشاب الاظفار واستعمل فيه هذا اللفظ فقوله انشبت استعارة تصريحية تبعية والقرينة
ذكر الفاعل وهو المنية وذكر الاظفار ترشيح قوله ان سكنوا ابدك وبيان للمبتدأ اعني
هذا على نمط قوله تعالى ذلك جزاء اعداء الله النار قوله واما الشيخ عبد القاهر فلم يستقر كلامه في ذكر
الاستعارة اقول كانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق تصفحه ليطلع على انه كرر ذكر الاستعارة بالكناية
وعرفها وبالغ في توضيحها بما يزيل الابهام وذلك لانه قسم الاستعارة الى قسمين ثم عرف
كلا من هذين القسمين بتعريف فقال في اوائل دلائل الاعجاز الاستعارة ان تريد تشبيه
الشيء بالشيء فتدع ان تفصح بالتشبيه وتظهره وتجيء الى اسم المشبه به فتعيره المشبه
وتجريه عليه تريد ان تقول رايت رجلا هو كالاسد في شجاعته وقوة بطشه سواء فتدع
ذلك وتقول رايت اسدا ثم قال وضرب اخر من الاستعارة وهو ما كان نحو قوله شعر
وغداة ريح قد كشفت وقرة ه اذ اصبحت بيد الشمال زمامها ثم قال وهذا الضرب وان
كان الناس يضمونه الى الاول حيث يذكرون الاستعارة فليسا سواء وذلك انك تجعل
الشيء الشيء ليس به وفي الثاني تجعل للشيء الشيء ليس له تفسير هذا انك اذا قلت رايت اسدا
فقد ادعيت في انسان انه اسد جعلته اياه ولا يكون الانسان اسدا واذا قلت اذ اصبحت
بيد الشمال زمامها فقد ادعيت ان للشمال يدا ومعلوم انه لا يكون للريح يد ثم قال في اواخر
دلائل الاعجاز اما الاستعارة فانهم وان اغفلوا فيها الذي قلناه من ان المستعار بالحقيقة
يكون معنى اللفظ واللفظ تبع من حيث انا نقول رايت اسدا ونحن نعني رجلا الا انا
رايناه اسدا بالحقيقة من حيث نجعله لا يتميز عن الاسد في باسه وبطشه وجراءة قلبه
فانهم على كل حال لا يستطيعون ان يجعلوا الاستعارة وصفا للفظ من حيث هو لفظ مع انه

اعتقادهم انك اذا قلت رايت اسدا كنت نقلت اسم الاسد الى الرجل او جعلته هكذا
غفلا ساذجا في معنى شجاع افترى ان لفظ الاسد لما نقل عن الرجل السبع الى الرجل
المشبه به احدث هذا المعنى في اطراس جرد ذه ومذاقتها وصفاتها بذلك الوصف
فصيحا ثم قال ثم ان من الاستعارة قبيلا لا يصح ان يكون المستعار فيه اللفظ البتة
ولا يصح ان يقع الاستعارة فيه الا على المعنى وذلك ما كان مثل اليد في قول لبيد اذ اصبحت
بيد الشمال زمامها فليس ههنا شيء تزعم انه شبهه باليد حتى يكون لفظ اليد مستعارا
له وكذلك ليس فيه شيء يتوهم انه قد شبهه بالزمام وانما المعنى على انه شبه الشمال في
تصريفها الغداة على طبيعتها بالانسان يكون زمام البعير في يده فهو يصرفه على ارادته
فلما اراد ذلك جعل للشمال يدا وعلى الغداة زماما ثم قال وان اردت ان تزداد علما
بالذي ذكرت لك من امره فانظر الى قوله سقته كف الليل اكواس الكرى فانه لا يخفى
على عاقل انه لم يرد ان يشبه شيئا بالكف ولا اراد ذلك في الاكواس ولكن لما كان يقال
سكر الكرى وسكر النوم استعار للكرى الاكواس كما استعار الآخر الكاس في قوله وقد
سقى القوم كاس النعسة السهر ثم انه لما كان الكرى يكون في الليل جعل ساقيا ولما
جعله ساقيا جعل له كفا اذ كان الساقي يناول الكاس بالكف ثم قال ومن اللطيف
النادر في ذلك ما تراه في آخر هذه الابيات وهي للحكم بن قنبر ولولا اعتصامي بالمنى كلما بدا
لي الياس منها لم يقم بالهوى صبري ولولا انتظاري كل يوم جدى غد لراح بنعشي الدافنون
الى قبري وقد رابني وهن المنى وانقباضها وبسط جديد الياس كفيه في صدري
ليس المعنى على انه استعار لفظ الكفين لشيء ولكنه على انه اراد ان يصف الياس بانه قد
غلب على نفسه وتمكن في صدره ولما اراد ذلك وصفه بما يصفون به الرجل بفضل
القدرة على الشيء وبانه متمكن منه ومن ان يفعل فيه كل ما يريد كقولهم قد بسط يديه في
المال ينفقه ويصنع فيه ما يشاء وقد بسط العامل يده في الناحية وفي ظلم الناس فليس
لنا الا ان نقول انه لما اراد ذلك جعل للياس كفين واستعارهما له فاما ان توقع الاستعارة
فيه على اللفظ فمما لا يخفى امتناعه على عاقل هذا كلامه مع بسطه وتفريعه وتوضيحه ومن

تامل

تامل فيه وجده من اوله الى آخره ناطقا بان الاستعارة بالكناية انما هي اثبات شيء لشيء
ليس هو له مثلا في قوله اذ اصبحت بيد الشمال زمامها استعارتان احدهما في يد الشمال
لانه شبه الشمال بانسان له تصريف وقدرة فاثبت له اليد فذكر اليد قرينة مشعرة
بهذا التشبيه والثانية في زمامها لانه شبه الغداة بمطية لها زمام فاثبت له الزمام ثم الشيخ
قد نص على ان الاستعارة في هذا القسم ليست واقعة على اللفظ البتة وهذا يعم ما يتناول
لفظ المشبه به المتروك المذكور بطريق الكناية كما هو مذهب صاحب الكشاف ولفظ المشبه
المذكور لفظا كما هو مذهب صاحب المفتاح وغيرهما لكنه قد صرح بانها ليست واقعة على
اللفظ البتة صرح بانها واقعة على المعنى البتة فاذا ضم هذا الى ظاهر تفسيره بجعل شيء
لشيء ليس هو له افاد علما قطعيا بان الاستعارة بالكناية ليست الا ما ذكرنا وهذا بعينه
مذهب المصنف فسقط الاعتراض عليه بان ما ذهب اليه شيء لا مستند له في كلام القوم
فان قلت عبارة الشيخ في اسرار البلاغة مصرحة بان الاستعارة واقعة على اللفظ لانه قال
لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة فكيف يصح نفي وقوعها عليه مطلقا قلت في عبارته
هذه تسامح والمقصود ان ذكر اليد بطريق الاثبات للشمال استعارة فافهم فان قلت فما وجه
تسمية ذلك اذن بالاستعارة بالكناية قلت اما التسمية بالاستعارة فتنبيه على انه تغيير
الاثبات لما هو له عند الى غير ما هو له واما التسمية بالكناية فليس معناها ان نفس هذه
الاستعارة اعني الاثبات بطريق الكناية بل معناها ان هذه استعارة ملتبسة بالكناية اعني
التشبيه النفسي المتعلق بالمضاف اليه فانه ليس بصريح فافهم قوله وغداة ريح بالجر على ان
الواو واو رب ومفعول كشفت محذوف اي كشفت برودتها اي دفعتها وقرة بالجر
عطف على غداة والقرة بالكسر البرودة يقال اشد العطش حرة في قرة كذا في الصحاح
واذ ظرف لكشفت واصبحت ناقصة واسمها الضمير المستتر فيه والجملة اعني بيد الشمال زمامها
خبرها او تامة فاعله زمامها والتانيث باعتبار المضاف اليه وضمير اصبحت وزمامها
للقرة وعليه جار الله وللغداة وعليه الشيخ عبد القاهر قوله ولا حاجة اليه اي الى ارتكاب
القلب وحمل اللفظ عليه وفيه بحث اذ المذكور في كتب اللغة ان القصر مخروط يكون فاعله

والقدرة والاختيار بين ان يفعل ويترك دون قصد صرح به في المغرب وفي الصحاح اقصرت
عنه كففت ونزعت عنه مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف فعلى هذا
لابد من اعتبار القلب في الكلام اذ الباطل ليس بهذه المثابة الا ان يجعل مجازا فليتامل حوله
وفيه نظر اه يريد ان هذا فاسد لان افراد الطرفين ينافي اعتبار التركيب وكونه تمثيلا الا
عن التركيب فهذا الكلام صريح في ان الشارح المحقق قائل بان الاستعارة التمثيلية مقتضية
للتركيب المنافي للافراد وان اعتقد قوم انه لا ينافي فان قيل كيف يكون الشارح المحقق
قائلا بذلك معتقدا للتنافي وقد ذكر في شرح الكشاف ما يدل على خلافه وتقريره ان صاحب
الكشاف حين اراد ان يفسر قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون
قال بهذه العبارة ومعنى الاستعلاء في قوله اولئك على هدى مثل لتمكنهم من الهدى و
استقرارهم عليه وتمسكهم به شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه وقال الشارح المحقق
قوله ومعنى الاستعلاء مثل اي تمثيل وتصوير لتمكنهم من الهدى يعني ان هذه استعارة
تبعية تمثيلا اما التبعية فلجريانها اولا في متعلق معنى الحرف وتبعيتها في الحرف واما
التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة امور وهذه عبارته وهي صريحة
في تجويز كون التبعية نفسها تمثيلية فلولا اعتقاده ان لا تنافي لما قال هذا ولا يخفى ان
كون التبعية نفسها تمثيلية امر باطل يشهد ببطلانه صريح العقل والنقل ولهذا انكر عليه
قوم ونشأ منه من الفتنة ما نشأ قلنا هكذا فهمه جماعة وبنوا عليه من الرد والاعتراض
ما بنوا والحري مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم
في ظلمات لا يبصرون ومن حاول ان يتضح عليه هذا المقام فليستمع الى ما نتلو عليه من الكلام
فنقول وبالله التوفيق لا يخفى عليك ان متعلق معنى الحرف اعني على معنى مفرد اذ لا معنى
للمعنى المفرد الا ما دل عليه لفظ مفرد وهو كذلك واعتبار الاستعارة لا معنى له الا جعله مشبها به
وجعله مشبها به قول بان المشبه به مفرد وجعل هذه الاستعارة تمثيلية قول بان المشبه به
مركب والجمع بين هذين القولين كالجمع بين النقيضين فثبت ان اعتبار الاستعارة في
الحرف مع جعلها تمثيلية امر غير معقول فاذا ثبت بطلان هذا المعنى فكيف يحمل عليه لفظ كلام

ظاهره

ظاهره دال عليه فكيف وما نحن فيه عند التامل لان العبارة هي ان هذه استعارة تبعية
تمثيلا فقوله تمثيلا تمييز اي هذه استعارة تبعية بطريق التمثيل وكون الاستعارة تبعية بطريق
التمثيل لا يستلزم كون هذه الاستعارة نفسها تمثيلية للفرق الظاهر بين قولنا هذه استعارة
تبعية تمثيلية وبين قولنا هذه استعارة تبعية تمثيلا فان من كان له قلب او كان له
ذوق سليم يفهم من العبارة الثانية ما لا يفهمه من الاولى فان مقتضى الاولى ان هذه
نفس الاخرى بخلاف الثانية فان معناها ان هذه الاستعارة بطريق التمثيل ومعنى كونها
بطريقها ان مقتضى المناسبة ان يجعل هذه تبعية قصدا وصريحا ثم يجعل هذه اشارة
الى استعارة اخرى تمثيلية جريا على مقتضى المناسبة مثلا اذا جعلنا على هدى استعارة
تبعية كان معناه انا جعلنا اعتلاء الراكب مشبها به وتمسك المتقين بالهدى
مشبها والجامع التمكن والاستقرار فالكلام اذن استعارة تبعية قصدا وصريحا
واشارة الى استعارة اخرى تمثيلية اذ المناسب ح ان يعتبر التشبيه ثانيا في الهيئة
فيجعل الهيئة المركبة من المتقي والهدى وتمسكه به ثابتا مستقرا عليه مشبهة بهيئة
اخرى مركبة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه متمكنا منه فهذه استعارة اخرى
غير الاولى والحاصل ان هناك استعارتين احديهما اصلية قصدية والاخرى عرضية
ضمنية واعتبار الاستعارتين في الكلام بهذا النمط لا بعد ولا ريب فيه بل هو من كمال رعاية
جهات المناسبات والمحافظة على امور تتعلق بالبلاغة ومن محض اللطافة فان قيل
جميع ذلك دقيق حسن الا ان قوله يعني ان هذه استعارة تبعية تمثيلا صريح في ان
عبارة الكشاف معناها هذا وانها دالة عليه اذ لو لم يكن لها دلالة عليه لما صح تفسيرها
اليه فاي دلالة لعبارة الكشاف على هذا المعنى قلنا عبارة الكشاف صريحة في هذا المعنى
لانه اعتبر التشبيه اولا في المفرد بقوله مثل لتمكنهم وتمسكهم به وثانيا في الهيئة بقوله
شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء فان الاول بيان للتبعية والثاني اشارة الى التمثيلية
فان تشبيه الحال بالحال من قبيل تشبيه المركب بالمركب بلا ريبة وتشبيه التمسك بالاعتلاء
من قبيل تشبيه المفرد بالمفرد البتة فاعتبار التشبيه مرتين بالطريق المذكور تصريح بما

ذكرنا فان قيل هذا مسلم الا انه ما الدليل على ان صاحب الكشاف جعل التبعية قصدية
والتمثيلية ضمنية دون العكس قلنا من كان له ذوق فالاول معناه من كان له رشد
اباه وايانا فليغنم وهذا اعني ما ذهبنا اليه في حل هذا المقام طريق واضح لا مندوحة
للعدول عنه فماذا بعد الحق الا الضلال ولا يغرنك تصلف قوم حرموا وضح الاهتداء
الى المحجة البيضاء فعين البغض تبرز كل قبح وعين الحب لا تجد العيوبا ونعم ما قال
من قال چون غرض آمد هنر پوشیده شد صد حجاب از دل بسوی دیده شد فان قلت
فماذا تقول في قول الشارح او قيل له التبعية تنافي التمثيلية لتنافي الافراد والتركيب ان
انتزاع كل من طرفي التشبيه من امور متعددة لا يستلزم تركيبا في شيء من طرفيه بل
في ماخذهما فان هذا كالدليل القاطع على ان ليس في كلامه ما ينفيه بل هو دليل على
اعتقاده عدم التنافي قلت هذا بطريق المناقشة كما هو عادة المناظرة من ايراد المنع
في اثناء المباحثة ومجرد المنع ليس دليلا على اعتقاد المانع ولا على ان المرضي هذا فافهم
يحصل لك النجاة من نظر بلا اقدام مبناها على زلة اقدام قوله وهذا يدل على ان الترشيح
ليس بمجاز قد جوز بعضهم كون الترشيح مجازا وظاهر الكشاف يدل عليه قوله فتكون استعارة
لا مجازا مرسلا يرد عليه انه قد تقرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومرسلا باعتبارين
فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا القبيل قوله ولا يقال جاء الامير مع جريدة ان لفظ مع
لا يدخل الا على المتبوع فلذا لا يصح ان يقال جاء الامير مع الوزير قوله وهي ثلثة اقسام في
اعلم ان الكناية منحصرة في ثلثة اقسام والانحصار مستفاد من الاستقراء وتحقيق ذلك
ان هيهنا امورا ثلثة الطرفان اعني الموصوف والصفة والنسبة بينهما فان كان المطلوب
بها نفس الموصوف فهو القسم الاول وفسره المص بانه هو الذي يكون المطلوب فيه شيئا
غير صفة ولا نسبة وهذا التفسير بمفهومه وان كان اعم الا انه لما ثبت الانحصار في الثلثة
المذكورة وثبت ان الصفة غير مطلوبة والنسبة غير مطلوبة ثبت ان الموصوف مطلوب
البتة فجعل المص انتفاء كل من الامرين دليلا على ثبوت الموصوف ففيه تنبيه على ان الانحصار
امر مقرر لا نزاع فيه لاحد هذا والادخل في هذا المقام في بيان هذه الاقسام عبارة المفتاح

قوله فالاول معناه اي يعلم ان المعنى الاول
في الكلام ومقصود منه بالاصالة لانه قال
ومعنى الاستعلاء مشترك ثم ذكر المعنى مضافا
الى الاستعلاء واعتبار المسمى في التمكن
والاستقرار والتمسك صريح في ذلك
فان هذه معان مفردة
منه

حيث

حيث قال واذ قد سمعت ان الكناية ينتقل فيها من اللازم الى الملزوم فاعلم ان المطلوب
بالكناية لا يخرج عن اقسام ثلثة احدها طلب نفس الموصوف وثانيها طلب نفس الصفة
وثالثها تخصيص الصفة بالموصوف والمراد بالوصف هيهنا كالجود في الجواد وكالكرم
في الكريم وكالشجاعة في الشجاع وما يجري مجراها فالقسم الاول حاصله ذكر صفة وارادة
موصوف معين كما يقال جاء المضياف ويراد به زيد لعارض اختصاص للمضياف بزيد
لاشتهاره بالمضيافية لكثرة صدورها عنه او ذكر صفات مجموعها يختص بموصوف
معين كما يقال في رسم الخفاش انه طائر ولود فان كلا منهما وان كان اعم الا ان المجموع
مساوله وكما يقال في الكناية عن الانسان حي طويل القامة عريض الاظفار فان كل
واحد من هذه الاوصاف وان كان اعم الا ان المجموع مختص به مساوله فالنوع الاول
من القسم الاول اعني ما يكون ذكر صفة واحدة كناية عن موصوف معين يسمى كناية
قريبة والنوع الثاني يسمى كناية بعيدة لان طريق الانتقال في الاول امر واحد ودلالته
عليه ظاهرة وفي الثاني امور متعددة ففي اعتبار المجموع نوع تكلف وفي مثل هذه
الدلالة نوع خفاء اذ في ذلك صرف للشيء عن ظاهره فهي بالنسبة الى النوع الاول
بعيدة واما القسم الثاني فحاصله الانتقال الى الصفة المطلوبة من لازم من لوازمها
فاللازم الذي هو طريق الانتقال ان كان قريبا الى الملزوم وهو الصفة المطلوبة سميت
الكناية كناية قريبة مثل ان تقول فلان طويل النجاد فينتقل من طول النجاد وهو
اقرب لازم الى طول القامة وان كان اللازم بعيدا بان يكون الانتقال منه الى ملزومه
بوسائط سميت الكناية بعيدة لان الانتقال هنا الى الصفة المطلوبة بواسطة لوازم
متسلسلة مثل ان تقول كثير الرماد فينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الجمر ومن كثرة الجمر
الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومن كثرة احراق الحطب الى كثرة الطبائخ ومن كثرة
الطبائخ الى كثرة الاكلة ومن كثرة الاكلة الى كثرة الضيفان ثم من كثرة الضيفان الى انه
مضياف واما القسم الثالث فحاصله الكناية في نفس الاثبات لا في طرفيه اعني الصفة والموصوف
وهذا ما قال في المفتاح القسم الثالث في الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف

والمراد بالتخصيص التقييد لا الحصر كقولنا ان السماحة والمروة والندى في قبة ضربت على
ابن الحشرج هذا حاصل هذا المقام والله اعلم بالمرام قوله هذه طريقة التجادي مع التانيث
باعتبار ان الموصوف مونث فيكون فيه ضمير الموصوف والتخفيف ههنا انهم قولهم خلاله
حسنة الوجه مثلا اصله حسن وجهها فنقلوا هذا الضمير عن الضمير الذي اضيف اليه الوجه
في وجهها الى الصفة كان الحسن شاع في جميع اجزائها فلما صار الضمير الراجع اليها لانه
مرفوعا بالفاعلية امتنع ارتفاع الوجه اذ لا يرتفع بفعل او ما في معناه ظاهران ولا
ظاهر ومضمر فلما ادلوا تعيين الموضع الموصوف بالحسن من مواضعها اضافوا هذه
الصفة الى الوجه فقالوا انها حسنة الوجه فالغرض من ذكر المضاف اليه تعيين الموضع
الذي اتصف بالحسن حقيقة وقس عليه نظايره هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام قوله
لانه يودي الى ان يكون كلام الخ يتوجه عليه انه لا باس به فليكن ولا ضير وكيف وان
مستتبعات تراكيب البلغاء كلها بهذه المثابة فان اللفظ يدل عليها مع انه لا حقيقة
هناك ولا مجاز ولا كناية لان اللفظ غير مستعمل فيها فان هذه مفهومة تبعا من غير
استعمال وكيف وكل من الحقيقة والمجاز والكناية من اقسام الاستعمال وقد صرح ابن
الاثير بان المعنى التعريضي ليس بحقيقة ولا مجاز ولا كناية قوله ابلغ من الحقيقة الخ اي اكثر
مبالغة فابلغ من المبالغة لا من البلاغة ومن ههنا ترى الشيخ في امثال هذه المقامات
تارة يقول ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة قوله بل معنى كلام الشيخ الخ هذا قول حق لا ريب
فيه من تتبع دلائل الاعجاز احاط بذلك خبرا لانه قال في موضع اعلم ان سبيلك اولا
ان تعلم ان ليست المزية التي تثبتها لهذه الاجناس على الكلام المتروك على ظاهره والمبالغة
التي تدعي لها في نفس المعاني التي يقصد المتكلم اليها بخبره ولكنها في طريق اثباته لها وتقريره
اياها ثم قال تفسير هذا ان ليس المعنى اذا قلنا ان الكناية ابلغ من التصريح انك لما كنيت
زدت عن المعنى في ذاته بل المعنى انك زدت في اثباته فجعلته ابلغ واوكد واشد وكما
قال في موضع لا يريدون بالابلغية ان الشجاعة والقرى واشباه ذلك من معاني الكلم
المفردة يزيد في نفسها وانما يعنون اثبات معاني هذه الكلم لمن يثبت له ويخبر بها عنه

ثم قال

ثم قال هذا ينبغي للعاقل ان يجعله على ذكر منه ابدا وان يعلم ان ليس لنا مع معاني الكلم
المفردة شغل ولا هي منا بسبيل وانما نعمد الى ما يحدث بالتاليف والتركيب وانه هذه
المزية والمبالغة التي لا تزال تسمع بها وانها في الاثبات دون المثبت الى غير ذلك من
التصريحات بالمقصود بحيث لا ينطرق حوله شبهة فعلم ان المص قد غلط ههنا وان
من نصر الجاني هو الجاني وهذا تمام الكلام في الفن الثاني فلنختم الكلام فيه ولننتقل
منه الى الفن الثالث **الفن الثالث علم البديع** الوجه في تاخير البديع عن العلمين
لا يخلو من تعريفه لدلالته على انه مترتب عليهما ومتاخر عنهما ويرشدك اليه قوله بعد
رعاية المطابقة ووضوح الدلالة على ان الحسن العرضي متاخر عن الحسن الذاتي ولذا
قال التفتازاني صاحب المفتاح اليه حيث قال لا علينا اي لا باس ان يشير الى الاعرف منها
بمعنى عدم التعرض للمنكر غير الشايع ولا التشايع على سبيل القصد التام والاقتصار الكامل
قوله وجوه تحسين الكلام الظاهر المتبادر الى الفهم ان المراد بوجوه تحسين الكلام
الامور الموجبة لتحسينه او الطرق الموصلة الى تزيينه وان التحسين عرضي ويرشدك
اليه حديث الى غاية المطابقة ووضوح الدلالة واياما كان فالاضافة في التسمية
قرينة ظاهرة فما ذهب اليه الشارح المحقق من انه لو اريد بوجوه التحسين مفهومها
الاعم دخل فيه بعض المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع
انه ليس من علم البديع ضعيف وكذا ما ذهب اليه بعض المحققين من اصحاب الحواشي
من انه يندرج فيها الخلو عن التنافر بين الحروف والكلمات والخلو عن مخالفة القياس
والخلو عن ضعف التاليف اضعف من ذلك فليتامل قوله اشارة الى الوجوه المذكورة
يريد ان الاضافة لكونها بمنزلة التعريف اللامي للعهد والاشارة الى المعهود سابقا
قوله بعد رعاية المطابقة هو ههنا بمنزلة ما في قوله سبق بعض ونشبهها وجوه اخر تورث
حسنا لانه يعض فيها على تقليل لعقله ولا يجوز فيها اي وجوه تحسين الكلام على اي
حيث يراد بذلك مفهومها الاعم قوله بحسب الموافقة والاصالة يشير الى ان هذا القسم
وان احتوى على تحسين اللفظ ايضا الا ان التسمية بالمعنوي والنسبة الى جانب المعنى

في سبعينه السعد القرينة

مبني على ملاحظة وهي ان تحسين المعنى اصيل وفي غيره ليس بهذه المثابة فتى التسمية
ملاحظة لجانب الاصالة قوله بين متضادين مبني على اعتبار الاعم والا فالمطابقة
جارية فيما فوق المتضادين ولهذا المعنى لما ادرج المص المقابلة في المطابقة اعتبر
في تفسيرها المعنيين والاكثر منه كثير شايع ولا حاجة في مثله الى اعتبار حذف المعطوف
كما اعتبره الشارح المحقق وحقيقة ذلك مبني على اصل وهو ان ما هو نص في المعنى العددي
قد يستعمل لنفي الحكم عما فوقه وقد يستعمل للنفي عما تحته وقد يستعمل للنفي عما فوقه وتحته
جميعا وما نحن فيه من القبيل الثاني فلا اشكال قوله او نقابل التضايف ثم اعترض عليه
بعض المحققين من اصحاب الحواشي بان الجمع بين الاب وبين الابن لا يسمى في الظاهر
مطابقة بل هو من مراعاة النظير قرب ولكن الجواب المنع وكيف ومراعاة النظير مشروطة
بان لا يكون بين الامرين والامور فيها تقابل اصلا فليتامل قوله او صرفين كقول
العامل على ابن رافع بان اهل المهوى والناس منه لا علي ولا ليا فانه قد طابق بين
علي وليا قوله تردى ثياب الموت اي اخذها ولبسها وثياب الموت ثياب الحرب وقت
الشجاعة حمر حال من المفعول اعني ثياب الموت والمراد انها حمر من جهة صيرورتها
ملطخة بالدم لانه صار شهيدا يومئذ فان قيل كيف تكون حالا من مفعول تردى
والمقارنة واجبة ولا حمرة حين التردي لانه تلطخ بالدم بعد قلنا مبنى الحالية على
التقدير اي مقدرا حمرتها في الكلام ع رمز الى انه لفرط شجاعته وكمال جرأته كانه كان
عازما على هلاكه جازما على ذهاب روحه فالاحوال ع في المركبة ادخل في الشجاعة او
نقول تردى معناه هلك كما في قوله تعالى وما يغني عنه ماله اذا تردى فح يكون ثياب
الموت مفعولا له لتضمنه معنى اللبس اي هلك لابسا ثياب الموت الملطخة بالدم قوله
الا وهي من سندس خضر هذا اي خضر مرفوع على انه خبر بعد خبر لان القصيدة على
حركة الضم يدل عليه ساير ابياتها كما قال ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر
صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب في الوغى بواتر فهي الآن من بعده
بتر قوله القواضب اي القواطع من القضب وهو القطع والوغى موضع الحرب ويجيء لهذا

زيادة

زيادة بسط والطناب ان شاء الله تعالى قوله ودخل فيه ما يختص باسم المقابلة ثم رد لما ذهب
اليه صاحب المفتاح من ان المقابلة مقابلة المطابقة فذكروا اولا تعريف المطابقة بقوله
ان يجمع بين متضادين ثم ذكر امثلته ثم ذكر تعريف المقابلة حيث قال وهي ان يجمع
بين شيئين متوافقين او اكثر وبين ضديهما وذهب المص الى ان المقابلة داخلة في
المطابقة لا قسم برأسه كما ذهب اليه صاحب المفتاح والحق ما ذهب اليه المص وذلك لان الظاهر
ان المقابلة نوع من المطابقة داخل في تفسيرها لا قسم برأسها مقابل لها لظهور انها
جمع بين امرين متضادين مع خصوصية ومجرد هذه الخصوصية لا توجب جعلها قسما
برأسه فان الاصل تقليل الاقسام ولقد تصدى بعض المتاخرين لتوجيه ما ذهب اليه صاحب
المفتاح بان المراد في المطابقة ان يذكر الشيء وحده مع ضده من غير ان يتخللهما امر
متنوع وفي المقابلة ان يذكر المتفقان ثم المتضادان فلا يتصادقان اصلا وليس بشيء
لانه لا معنى لجمع المتضادين في الكلام الا ذكر اللفظين الدالين على امرين متقابلين في الجملة
سواء كان مع تخلل فاصل او لا ولهذا جعل قوله فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا من المطابقة
مع انه لم يذكر الضحك مقارنا للبكاء بل مع القلة ثم البكاء مع الكثرة ولا خفاء في صدق
تفسير المقابلة عليه قوله بل الاسهم اضراب عن تشبيه الابل بالقسي في قوله كالقسي المعطفات
وقوله بل الاوتار اضراب عن هذا التشبيه الثاني والقسي جمع القوس والاسهم جمع السهم
والاوتار جمع الوتر ووجه التشبيه في الاخير هو الاستواء الا انه المنفرد في الوتر اكمل
واتم ولذا اضرب اليه قوله عن الجيا بالقصر وهو المطر وقد جاء بمعنى موضع الناقة واما
الممدود فمعناه الاختفاء حدثني بعض من تشرفت بملاقاته وتفاخرت بسماع مقالاته
من اكابر السادات بمكة زادها الله شرفا ان بعض صلحاء مكة ممن لم يكن له علم العربية
قد راى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام وسأل عنه فقال الان قلت يا رسول الله الجيا من
الايمان بالقصر فقال رسول الله لا فاستيقظ وتعجب من ذلك وحكى هذه الواقعة عند
علماء مكة لانهم تيقنوا بالرواية الصحيحة وعلموا ان الرواة في ذلك ثقات فامره بتكرر
التوجه الى الحضرة المحمدية في الليلة الثانية فرأى هذه الحضرة على الطريق المذكور ثم حكى ذلك

عند العلماء فاردوه ثالثا فتكرر التوجه الى ان بلغ ثلث ليال وكان الامر كما ذكر فاتفقوا
وذكروا هذه الواقعة في صحيفة فارسلوها الى سلطان المصر والى العلماء الذين هم
في المصر وكان ذلك في زمن الامام ابن الحجر فلما سمع ابن الحجر بذلك فتعجب فقال لولي العصر
مره ليجيء الينا فنراه ونسمع من لسانه فارسل الوالي الى ذلك الصالح مبلغا من النقود
لترتيب اسباب الذهاب اليه فلما بلغ الرسول اليه ابى عن التصرف لهذا المبلغ وذهب
بنفسه ماشيا اليه فلما وصل استقبله العلماء والكبراء ولاقوه وسالوا منه فحكى عندهم كما
ذكر فتعجبوا من ذلك فرفعوا القضية الى الامام برهان الدين المحدث بالشام فقال اريد
ان ارى هذا الرجل واسمع من لسانه ذلك فذهبوا به اليه فبعد الملاقاة حكى عنده كما
ذكر فتنبه لما سبق من الفرق بين الممدود والمقصور فقال لقد صدق رسول الزمان
للحيا بالقصر المطر وفرج الناقة والحديث ممدود ولكن نوجه هذه الكلمة الى الحضرة
ونخص عنه فغفل فراى النبي فقال له الامر كذلك بارك فيك وفي علمك برهان الدين
قوله من الرهط الاماء الاماء جمع امة وقد نسب اليه ابو العلاء على خلاف القياس
والقياس اموي والنسب هكذا يخلي عن الرهط الاماني عادة لها من عقيلة مالكها
رهط الرهط الاول جلدة قدر ما بين السرة والركبة تلبسها الاماء والصبيان والحيض
وكانوا في الجاهلية يطوفون عراة والنساء في رهاط والرهط الثاني بمعنى الجماعة فمادة
تاعل يخلي والقادة الناعمة والمعنى عظمت هذه الحسيبة ان تلبس ثياب الاماء لانها شريفة
من بنات الامراء فانها من ارومة عقيلة لها من يخدمها من الجواري والاماء ويجوز ذلك
من الهيفاء فكيف يليق بها ان تلبس لباس الاسافل من النساء فضلا عن الاماء قوله
كقوله دبيل المجن اسم رجل قوله اى افسد جعل ابر من برى القلم وفسره بنحته ولا كلام فيه
انما الكلام في انه فسره بافسد فان برى بهذا المعنى بمعنى اصلح يرشدك اليه قولهم اعطى
القوس باريها اى ناحتها اى مصلحها وكانه نظر الى ان البري بمعنى التحسين يكون بطريق
الاصلاح وقد يكون بطريق الافساد وتقييده الى المقام وما نحن فيه ينبغي ان يحمل على الثاني
لانه مقابل لقوله ريش وهو بمعنى اصلح والمثل من قبيل الاول فليتدبر قوله افتتح الافراح

الطلب

الطلب والسؤال على طريق التخليف والتحكم وههنا اشكال مشهور وهو ان المشاكلة
ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز لعدم العلاقة اللهم الا ان يجعل نفس الوقوع في الصحبة
مصحح الاستعمال ذلك اللفظ وعلاقة على حده من بين العلاقات قوله على ان الفعل مسند
الى ضمير المصدر قد تقال لا حاجة الى ذلك فليقرأ على لفظ الخطاب او يجعل الفعل مسندا الى
بين وان كان لازم الظرفية على ما جوزه الاخفش في قوله لقد تقطع بينكم قوله الارداع
والديم الديم جمع ديمة وهي المطر الذي ليس معه برق ولا رعد قوله مكارم لا تكرى اى لا تنقص
قال صدر الافاضل اكرى زاد واكرى الزاد والظل نقص قوله النقاب المحدث من نقب
في الامر تدبر فيه وتتبع المحدث معناه انه لاحاطته بالامور كانه محدث لتلك الامور قوله
غاية ما في الباب ان التعيين محتمل وقد بنا فتشي عليه بانه لا يكون من قبيل اضافة
ما يحل اليه على التعيين لان المفهوم الظاهر من اضافة ما يحل على التعيين ان يضاف الى
كل منهما ما يرجع اليه ويكون من خواصه ولا يخفى ما فيه نعم ههنا شيء وهو ان غاية سؤال
السائل ان يكون البيت صالحا لان يكون من قبيل اللف والنشر والتقسيم يجتمعان في
بعض الصور ولا خفاء في صدق كل منهما بدون الاخر فصح جعلهما نوعين في المحسنات
فان قيل جميع ذلك حسن واضح الا ان الاضافة هل يستلزم التعيين ام لا قلنا زعم
الشارح المحقق انها مستلزمة له حيث قال ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد لكنه
ليس بذلك وهو ظاهر كيف وقد ذهب صاحب المفتاح الى ان قوله اذ بيان في نحو البيت
اذا صحبا المرء غير الكبد فهذا الطويل كظل القناة وهذا القصير كظل الوتد من قبيل التقسيم
المشتمل على اضافة ما يحل اليه مع انه لا تعيين فيه بل لا يتصور فيه التعيين لان لا ذي
تعيينا على اطلاقهما لم يتصور فيه تعيين الاضافة الكل فليتامل قوله وقد
وجد بيتا فارسيا صرح به في الايضاح فقال واما الثالث فكبيت فارسي ترجمته واما
البيت الفارسي فقوله من قال كرسد كه عزم جوز اخذ منش كس نديد كه رهيافت ادحكم
قوله فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم الخ لا يخفى ان قوله احلامكم اى عقولكم لسقام الجهل شافية
كما دماؤكم تشفي من الكلب ظاهر في ان شفاء الاحلام لسقام الجهل متفرع على شفاء الدماء

لداء المطلب يرشدك اليه قوله كجماد ما وكم نقول فقد فرع ام غير منطبق على هذا
ولا غير مستقيم اصلا اللهم الا ان يحمل على القلب تدبر قوله وهذه زيادة توضيح للمقصود
يعني ان قوله فاثبت شيئا منه على تقدير كونه منه مزيد توضيح للمقصود وزيادة توضيح
للمرام والا فهو مستفاد من تقدير الشرط في كلام الشاعر دفع هذا الدفع المناقشة
التي اوردها عليه بعض المحققين من اصحاب الحواشي بان الظاهر ان قوله ان
كان فلول السيف عيب لمراد الشاعر فانه قال يعني الشاعر ان فهم عيبا الكان
فلول السيف عيبا وقوله فاثبت على صيغة الماضي كلام المص متفرع على ما ذكره من
مراد الشاعر وليس فعلا مضارعا مبنيا على الشرط المذكور وجزاء كما زعمه الشارح
المحقق فانه ركيك جدا لفظا ومعنى فلا بد من قوله على تقدير كونه منه هذه كلام
هذا المحقق في حاشيته على هذا الكتاب ولعمري انه من الخيالات التي تعرض لبعض
الرجال عند اختلال الاحوال قوله فهو في المعنى تعليق بالحال ومن هذا القبيل قوله
تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى على ما ذهب اليه جار الله العلامة ونص
عليه في الكشاف وههنا وجه جيد لم يذكره احد وهو ان اصحاب الجنة لما فارقت
ارواحهم ابدانهم اتصلت بعالم القدس ودخلت الجنة وابدانهم ميتة مدفونة في
الدنيا الى ان يبعثها الله تعالى ويلحق بها ارواحها فارواحهم قبل البعث وقبل
يوم الحساب تذوق في الجنة مفارقة ابدانها الى ان يحييها الله ويدخلها ثانيا فلا تفارقها
بعد ذلك فلا تذوق موتها وليس لذوق الموت معنى الا مفارقة الروح البدن
فكانه قيل ان اصحاب الجنة لا يفارق ارواحهم ابدانهم في الجنة الا المفارقة الاولى
وهي التي قبل يوم البعث والله اعلم قوله الا انه البحر زاخرا حال من البحر قال بحر
زاخر اي مرتفع ممتلئ جدا والعامل معنى التشبيه المستفاد من هو البحر فانه تشبيه بليغ
على ما هو مذهب المحققين في زيد اسد قوله نهب الاعمار دون الاموال فان قيل
هذا انما يصح اذا كان التخصيص الذكري مستلزما لنفي الحكم عما عداه والاجماع على
خلافه قلنا نعم الا انه يفهم منه نفي ما سواه بالذوق السليم في كلام البلغاء فليتدبر قوله اي

تليل

تليل التفريع في الساعة يريد ان الضمير في تليلها الى الساعة باعتبار ان التلبس اي فعل
التفريع في الساعة وقد بينا فتش عليه بان الضمير للتفريع وفيه ما فيه قوله اطنين اجنحة الذباب
الهمزة للاستفهام اي اصوات اجنحة الذباب وسمي الذباب ذبابا لانه كلما ذب آب قوله
او حبل بادي بدل اشتمال فقد بينا فتش عليه بانه لا ضمير فيه وادعاء اشتهار غلط الابادي
بعمرو بعيد جدا والجواب عنه ظاهر لان الضمير محذوف كما في قوله تعالى ولله على الناس حج
البيت من استطاع اليه سبيلا قوله ابن جني قد سبق ان الياء سكن وان تحريكها خطأ
قوله عقبان اعلام من باب لجين الماء اي اعلام كالعقبان ووجه الشبه ان رأس الاعلام
على صورة العقاب وذهب الخلخالي الى ان الحديدة التي تنصب على رؤوس الاعلام تسمى
العقبان اي انها تسمى بهذا الاسم قوله وهي ان البسوس بفتح الباء اسم امرأة كانت جارة
لجساس ابن مرة وفي مجمع الامثال هي بسوس بنت منقذ التميمية خالة جساس ابن
مرة ابن ذهل الشيباني قاتل كليب وكان من حديثه انه كان للبسوس جار من جرم
يقال له سعد بن شمس وكانت له ناقة يقال لها سراب وكان كليب قد حمى ارضا من ارض
العالية في فصل الربيع فلم يكن يرعاه احد الا ابل جساس للمصاهرة بينهما فخرجت سراب
في ابل جساس ترعى في حمى كليب ونظر اليها كليب فانكرها فرماها بسهم فاختل ضرعها
فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فلما نظر اليها صرخ بالذل
فخرجت البسوس ونظرت اليها فلما رأت ما بها ضربت يدها على راسها ونادت واذلاه
ثم انشأت تقول لعمرك لو اصبحت في دار منقذ لما ضيم سعد وهو جار لابياتي ولكنني
اصبحت في دار غربة متى يعد فيها الذئب يعدو على شاتي فلما سمع جساس قولها
سكنها وقال ايتها المرأة ليقتلن غدا جمل هو اعظم من ناقة جارك ولم يزل جساس يتوقع
غرة كليب حتى خرج كليب وتباعد فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه واخذ رمحه واتبعه
عمرو والحرث فلم يدركه حتى طعن كليبا فدق صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس اغثني بشربة
ماء فقال جساس تركت الماء وراءك وانصرف عنه ولحقه عمرو فقال يا عمرو اغثني بشربة
ماء فنزل فاجهز عليه فضرب بها المثل فشاع المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء

للنار واقبل جساس حتى هجم على قومه فنظر اليه ابوه وركبته بادية فقال ابوه لمن حوله
اتاكم جساس بداهية قالوا ومن اين تعرف ذلك قال لظهور ركبته فاني لا اعلم انها بدت
قبل يومها ثم قال ما حالك يا جساس فقال والله لقد طعنت طعنة قال وما هي ثكلتك
امك قال قتلت كليبا قال بئس لعمر الله ما جنيت فلما ظهر امر كليب نشبت الحرب بين تغلب
وبكر اربعين سنة فلما كانت هذه المرأة سببا في ذلك الامر اضيفت اليه الحرب فقيل في المثل
دون ما ملك حرب البسوس جعل ذلك مثلا في صعوبة نيله وتعذر الوصول اليه جريا على
اسلوب قولهم دونه خرط القتاد اي دون ما رمت وطلبت مثل شدائد هذه الحرب
وهي التي وقعت بين بكر وتغلب بسبب المرأة التي اسمها البسوس وهي مثل في الشأم يقال
اشأم من البسوس قوله من ناحية العالية العالية اسم موضع الجرجي بفتح الجيم نسبة الى
جرم ابن ربان قوله اهوى غره اي اسكن غرة كليب اي غفلته وذهوله قوله فاجهز عليه
اي اتم قتله قوله لان الواو فيه للحال اي في قوله لما هذا وان للطاعنين اثر ما بذ ذهب
الشارح المحقق الى ان الواو في مثل هذه المواضع للحال ولا يخفى على المتامل ان جعلها
للعطف انسب واقرب الى الفهم اما اولا فلان الاصل في مطلق الواو وهو العطف
واما ثانيا فلانه قد يقع في مثل هذه المواقع مقام الواو لفظ ثم قال صاحب المفتاح
هذا ثم انك ترى المفلقين السحرة يفتنون الكلام لا على مقتضى الظاهر قوله وفي علم المعاني
والبيان الاولى ان يقول والبديع قوله يظهر ذلك بالتامل فانه يظهر بالتذكر ان كلا
من ذلك وقع موقعه واصاب محزه بالنظر الى مقتضيات الاحوال وان كلا من الصور
بالنسبة الى المعنى الذي يتضمنه هي مشتمل على لطف الفاتحة ومنطو على حسن الخاتمة
فلنختم الكلام حامدين لله ومصلين على محمد نبيه وعبده وعلى اله وصحبه من
بعده اذ وفقنا لتنقيح هذه الفوايد وتوضيح هذه الفرايد في شهور سنة
سبع وثلثين وثمانمائة بمقام خراسان على ساكنيها التحية والسلام
وانا الفقير الى الله الغني شيخ علي بن مجد الدين الشاه رودي ثم البسطامي ختم الله
عاقبته بالحسنى ورزقه الفوز بالذخر الاسنى وكان افتتاح تسويد هذه الصحايف وتحرير

هذه

هذه اللطايف في شهور سنة ثلثين وثمانمائة بمقام دار السلطنة هراة حرسها الله
من الافات وحفظها من الفتن والنكبات فنسال الله الكريم ان يجعل ما عانيت في
هذا التاليف من الكد والعناء ذخرا لنا يوم الدين ويجعله وسيلة لان احشر في
اقدام الانبياء والمرسلين وفي سلك العلماء والصالحين وحسن اولئك رفيقا
حمدا لك اللهم على سوابق نعمائك الظاهرة ولواحق الائك الزاهرة
وتوفيقك ايانا لتنقيح تلك الفوايد وتيسيرك
لنا لاتمام تنقيح الفرايد بمدينة قسطنطنيه
في اليوم الثامن من شهر رمضان
المبارك من شهور سنة
ثمان وثمانين وثمانمائة
من هجرة من له العز
والشرف

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
١١٧٥ وقفي أعنه